

فتح الباري

يشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري

للإمام الحافظ

أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني

٧٧٣ - ٨٥٢

الجزء الثالث

قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً

وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه

واستقصى أطرافه ، ونبه على أرقامها في كل حديث

محمد فواز عبد الباقي

المكتبة السلفية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٩ - كتاب التهجد

١ - باب التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ ، وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾

١١٢٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيُّمُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ لَكَ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نَوْرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ حَقٌّ ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ . اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّئُ ، وَبِكَ خَاصَمْتُ وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ ، فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَمَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ ، أَنْتَ الْمَقْدُمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَوْ لَا إِلَهَ غَيْرُكَ » . قَالَ سُفْيَانُ : وَزَادَ عَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ « وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » . قَالَ سُفْيَانُ قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ سَمِعَهُ مِنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[الحديث ١١٢٠ - أطرافه في : ٦٣١٧ ، ٧٣٨٥ ، ٧٤٤٢ ، ٧٤٩٩]

قَوْلُهُ (باب التهجد بالليل) في رواية الكشميهني « من الليل ، وهو أوفق للفظ الآية ، وسقطت البسمة من رواية أبي ذر . وقصد البخاري إثبات مشروعية قيام الليل مع عدم التعرض لحكمه ، وقد أجمعوا إلا شذوذا من القدماء على أن صلاة الليل ليست مفروضة على الأمة ، واختلفوا في كونها من خصائص النبي ﷺ ، وسيأتي تصريح المصنف بعدم وجوبه على الأمة قريبا . قَوْلُهُ (وقوله عز وجل ومن الليل فتهجد به) زاد أبو ذر في روايته « اسهر به ، وحكاه الطبري أيضا ، وفي المجاز لأبي عبيدة : قوله (فتهجد به) أي اسهر بصلاة . وتفسير التهجد بالسهر معروف في اللغة ، وهو من الأضداد ، يقال تهجد إذا سهر وتهجد إذا نام ، حكاه الجوهري وغيره . ومنهم من فرق بينهما فقال : هجدت نمت وتهجدت سهرت حكاه أبو عبيدة وصاحب العين ، فعلى هذا أصل الهجود النوم ، ومعنى تهجدت طرحت عن النوم . وقال الطبري : التهجد السهر بعد نومة ، ثم ساقه عن جماعة من السلف . وقال ابن فارس : التهجد المصلي ليلا . وقال كراع : التهجد صلاة الليل خاصة . قَوْلُهُ (نافلة لك) النافلة في اللغة الزيادة ، قيل معناه عبادة زائدة في فرائضك . وروى الطبري عن ابن عباس « أن النافلة للنبي ﷺ خاصة ، لأنه أمر بقيام الليل وكتب عليه دون أمته ، وإسناده ضعيف . وقيل معناه زيادة لك خالصة لأن تطوح غيره يكفر ما على صاحبه من ذنب ، وتطوعه هو ﷺ يقع خالصا للمكونه لا ذنب عليه ، وروى معنى ذلك الطبري وابن أبي حاتم عن مجاهد بإسناد حسن ، وعن قتادة كذلك ، ورجح الطبري الأول وليس الثاني بيعيد من الصواب . قَوْلُهُ (إذا قام من الليل يتهجد)

في رواية مالك عن أبي الزبير عن طاوس : إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل ، وظاهر السياق أنه كان يقوله أول ما يقوم إلى الصلاة ، وترجم عليه ابن خزيمة الدليل على أن النبي ﷺ كان يقول هذا التحميد بعد أن يكبر ، ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طاوس عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام للتهجد قال بعد ما يكبر : اللهم لك الحمد ، وسيأتي هذا في الدعوات من طريق كريب عن ابن عباس في حديث مبيته عند النبي ﷺ في بيت ميمونة وفي آخره : وكان في دعائه : اللهم اجعل في قلبي نورا ، الحديث . وهذا قاله لما أراد أن يخرج إلى صلاة الصبح كما بينه مسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه . قوله (قيم السموات) في رواية أبي الزبير المذكورة : قيام السموات ، وسيأتي الكلام عليه في التوحيد ، قال قتادة : القيام القائم بنفسه بتدبير خلقه المقيم لغيره . قوله (أنت نور السموات والأرض) أي منورها وبك يهتدى من فيهما . وقيل : المعنى أنت المنزه عن كل عيب ، يقال فلان منور أي مبرأ من كل عيب ، ويقال هو اسم مدح تقول : فلان نور البلد أي مزينه . قوله (أنت ملك السموات) كذا الأكثر ، وللكشيميني ذلك ملك السموات ، والاول أشبه بالسياق . قوله (أنت الحق) أي المتحقق الوجود الثابت بلا شك فيه ، قال القرطبي : هذا الوصف له سبحانه وتعالى بالحقيقة خاص به لا ينبغي لغيره ، إذ وجوده لنفسه فلم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم بخلاف غيره . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون معناه أنت الحق بالنسبة إلى من يدعى فيه أنه إله ، أو بمعنى أن من سماك إلهها فقد قال الحق . قوله (ووعدك الحق) أي الثابت ، وعرفه ونكر ما بعده لأن وعده مختص بالانجاز دون وعد غيره ، والتشكيك في البواقي للتعظيم قاله الطيبي^(١) . واللقاء وما ذكر بعده داخل تحت الوعد ، لكن الوعد مصدر وما ذكر بعده هو الموعود به ، ويحتمل أن يكون من الخاص بعد العام كما أن ذكر القول بعد الوعد من العام بعد الخاص قاله الكرماني . قوله (ولقاؤك حق) فيه الإقرار بالبعث بعد الموت وهو عبارة عن ما لخلق في الدار الآخرة بالنسبة إلى الجزاء على الأعمال . وقيل : معنى : لقاؤك حق ، أي الموت ، وأبطله النورى . قوله (وقولك حق) تقدم ما فيه . قوله (والجنة حق والنار حق) فيه إشارة إلى أنهما موجودتان ، وسيأتي البحث فيه في بدء الخلق . قوله (ومحمد ﷺ حق) خصه بالذكر تعظيما له ، وعطفه على النبيين ليدان بالتغاير بأنه فائق عليهم بأوصاف مختصة وجرده عن ذاته كأنه غيره ووجب عليه الإيمان به وتصديقه مباغة في إثبات نبوته كما في التشهد . قوله (والساعة حق) أي يوم القيامة ، وأصل الساعة القطعة من الزمان ، وإطلاق اسم الحق على ما ذكر من الأمور معناه أنه لا بد من كونها وأنها بما يجب أن يصدق بها . وتكرار لفظ حق للبالغة في التأكييد . قوله (اللهم لك أسلمت) أي انقدت وخضعت (وبك آمنت) أي صدقت (وعليك توكلت) أي فوضت الأمر إليك تاركا للنظر في الأسباب العادية^(٢) (ولإليك أنبت) أي رجعت إليك في تدبير أمري . قوله (وبك خاضعت) أي بما أعطيتني من البرهان ، وبما لقنتني من الحجة . قوله (ولإليك حاكمت) أي كل من جحد الحق حاكمته إليك وجعلتك الحكم بيننا ، لا من كانت الجاهلية تتحاكم إليه من كاهن ونحوه . وقدم مجموع صلوات

(١) في مخطوطة الرياض : القرطبي

(٢) ليس هذا التفسير بجيد . والصواب في تفسير التوكل عند أهل التحقيق أنه الاعتماد على الله والثقة به ، والإيمان بأنه مقدر الأشياء ومدير الأمور كلها ، مع النظر في الأسباب العادية من العبد وقيامه بها . فالتوكل مركب من شيئين : أحدهما الاعتماد على الله والثقة به والتفويض إليه لكونه قد علم الأشياء وقدرها وله القدرة الشاملة والمشيشة النافذة . والثاني النظر من العبد في الأسباب الدينية والدنيوية وقيامه بها . والله أعلم

هذه الأفعال عليها أفعارا بالتخصيص وإفادة للحصر ، وكذا قوله (ولك الحمد) وقوله (فاغفر لي) قال ذلك مع كونه مغفورا له إما على سبيل التواضع والهضم لنفسه وإجلالا وتعظيما لربه أو على سبيل التعليم لأمته لتقتدى به كذا قيل ، والاولى أنه لمجموع ذلك ، وإلا لو كان للتعليم فقط لكتفى فيه أمرهم بأن يقولوا . قوله (وما قدمت) أى قبل هذا الوقت (وما أخرت) عنه . قوله (وما أسررت وما أعلنت) أى أخفيت وأظهرت ، أو ما حدثت به نفسى وما تحرك به لسانى . زاد فى التوحيد من طريق ابن جريج عن سليمان : وما أنت أعلم به منى ، وهو من العام بعد الخاص أيضا . قوله (أنت المقدم وأنت المؤخر) قال المذهب : أشار بذلك إلى نفسه لأنه المقدم فى البحث فى الآخرة والمؤخر فى الدنيا ، زاد فى رواية ابن جريج أيضا فى الدعوات : أنت إلهى لا إله لى غيرك ، قال الكرمانى : هذا الحديث من جوامع الحكم ، لأن لفظ القيم إشارة إلى أن رجود الجواهر وقوامها منه ، والنور إلى أن الأعراض أيضا منه ، والملك إلى أنه حاكم عليها لإيجادا وإعداما يفعل ما يشاء ، وكل ذلك من نعم الله على عباده ، فلمذا قرن كلا منها بالحمد وخصص الحمد به . ثم قوله : أنت الحق ، إشارة إلى المبدأ ، والقول ونحوه إلى المعاش ، والساعة ونحوها إشارة إلى المعاد ، وفيه الإشارة إلى النبوة وإلى الجزاء ثوابا وعقابا ووجوب الإيمان والإسلام والتوكل والإجابة والتضرع إلى الله والخضوع له انتهى . وفيه زيادة معرفة النبي ﷺ بعظمة ربه وعظيم قدرته ومواظبته على الذكر والدعاء والثناء على ربه والاعتراف له بحقوقه والإقرار بصدق وعده ووعدته ، وفيه استحباب تقديم الثناء على المسألة عند كل مطلوب اقتداء به ﷺ . قوله (قال سفيان ، وزاد عبد الكريم أبو أمية) هذا موصول بالاسناد الأول ووهم من زعم أنه معلق ، وقد بين ذلك الحميدى فى مسنده عن سفيان قال : حدثنا سليمان الأحول قال ابن أبي نجيح سمعت طاوسا ، فذكر الحديث وقال فى آخره : قال سفيان : وزاد فيه عبد الكريم ولا حول ولا قوة إلا بك ، ولم يقلها سليمان . وأخرجه أبو نعيم فى المستخرج من طريق اسماعيل القاضى عن ابن عبد الله بن المدينى شيخ البخارى فيه فقال فى آخره : قال سفيان وكنت إذا قلت لعبد الكريم آخر حديث سليمان : ولا إله غيرك ، قال : ولا حول ولا قوة إلا بالله ، قال سفيان : وليس هو فى حديث سليمان انتهى . ومقتضى ذلك أن عبد الكريم لم يذكر إسناده فى هذه الزيادة لكنه على الاحتمال . ولا يلزم من عدم سماع سفيان لها من سليمان أن لا يكون سليمان حدث بها ، وقد وهم بعض أصحاب سفيان فأدرجها فى حديث سليمان أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن عبد الله بن نمير عن سفيان فذكرها فى آخر الخبر بغير تفصيل ، وليس لعبد الكريم أبو أمية - وهو ابن أبي المخارق - فى صحيح البخارى إلا هذا الموضع ، ولم يقصد البخارى التخرىج له فلاجل ذلك لا يعدونه فى رجاله ، وإنما وقعت عنه زيادة فى الخبر غير مقصودة لذاتها كما تقدم مثله للسعودى فى الاستسقاء ، وسيأتى نحوه للحسن بن عمار فى البيوع ، وعلم المزي على هؤلاء علامة التعليق وليس بجيد ، لأن الرواية عنهم موصولة ، إلا أن البخارى لم يقصد التخرىج عنهم ، ومن هنا يعلم أن قول المنذرى : قد استشهد البخارى بعبد الكريم أبو أمية فى كتاب التهجد ليس بجيد لأنه لم يستشهد به إلا إن أراد بالاستشهاد مقابل الاحتجاج فله وجه ، وأما قول ابن طاهر : ان البخارى ومسلما أخرجا لعبد الكريم هذا فى الحج حديثا واحدا عن مجاهد عن ابن أبي ليل عن علي فى القيام على البدن من رواية ابن عيينة عن عبد الكريم فهو غلط منه ، فان عبد الكريم المذكور هو الجزرى . والله المستعان . قوله (قال سفيان) هو موصول أيضا ، وإنما أراد سفيان بذلك بيان سماع سليمان له من طاوس لإبراده

له أولا بالنعنة ، ووقع في رواية الحميدى التصريح بالسمع كما تقدم ، ولأبي ذر وحده هنا قال علي بن خشرم قال سفيان الخ . ولعل هذه الزيادة عن الفربرى فان علي بن خشرم لم يذكره في شيوخ البخارى ، وأما الفربرى فقد سمع من علي بن خشرم كما سيأتى في أحاديث الأنبياء في قصة موسى والخضر ، فكان هذا الحديث أيضا كان عنده حاليا عن علي بن خشرم عن سفيان فذكره لأجل العلو . والله أعلم

٢ - باب فضل قيام الليل

١١٢١ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا هشام قال أخبرنا مَعْمَرُ . ع

وحدثني محمود قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا مَعْمَرُ : عن الزُّهْرِيِّ عن سالم عن أبيه رضى الله عنه قال « كان الرجل في حياة النبي ﷺ إذا رأى رؤيا قصها على رسول الله ﷺ ، فتمنيت أن أرى رؤيا فأقصها على رسول الله ﷺ ، وكنت غلاما شابا ، وكنت أنام في المسجد على عهد رسول الله ﷺ ، فرأيت في النوم كأن ملكين أخذاني فذهبا بي إلى النار ، فإذا هي مطوية كطي البئر ، وإذا لها قرنان ، وإذا فيها أناس قد عرفتهم ، فجلت أقول : أعوذ بالله من النار . قال : فلقينا ملك آخر فقال لي : لم ترغ »

١١٢٢ - « فقصصتها على حفصة ، فقصصتها حفصة على رسول الله ﷺ فقال : نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل . فكان بعد لا ينام من الليل إلا قليلا »

[الحديث ١١٢٢ - أطرافه في : ١١٥٧ ، ٣٧٣٩ ، ٢٧٤١ ، ٧٠١٦ ، ٧٠٢٩ ، ٧٠٣١]

قوله (باب فضل قيام الليل) أورد فيه حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في روياه ، وفيه « فقال : نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل ، فكان بعد لا ينام من الليل إلا قليلا ، وظاهره أن قوله « فكان بعد لا ينام الخ ، من كلام سالم ، لكن وقع في التعبير من رواية البخارى عن عبد الله بن محمد شيخه هنا بإسناده هذا » قال الزهرى : فكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل ، ومقتضاه أن في السياق الأول إدراجا ، لكن أوردته في المناقب من رواية عبد الرزاق وفي آخره « قال سالم : وكان عبد الله لا ينام من الليل إلا قليلا ، فظهر أن لا إدراج فيه ، وأيضاً فكلام سالم في ذلك مغاير لكلام الزهرى فالتفتي الإدراج عنه أصلا ورأسا ، وشاهد الترجمة قوله « نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل ، فمقتضاه أن من كان يصلي من الليل يوصف بكونه نعم الرجل ، وفي رواية نافع عن ابن عمر في التعبير « ان عبد الله رجل صالح لو كان يصلي من الليل ، وهو أبين في المقصود ، وكان المصنف لم يصح عنده حديث صريح في هذا الباب فاكتفى بحديث ابن عمر ، وقد أخرج فيه مسلم حديث أبي هريرة « أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل ، وكان البخارى توقف فيه للاختلاف في وصله وإرساله وفي رفعه ووقفه . قوله (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي ، وهشام هو ابن يوسف الصنعاني ، ومحمود هو ابن غيلان . قوله (كان الرجل) اللام للجنس ولا مفهوم له وإنما ذكر للغالب . قوله (فتمنيت أن أرى) في رواية الكشميهني « أنى أرى ، وزاد في التعبير من وجه آخر « فقلت في نفسي لو كان فيك خير لرأيت مثل ما يرى هؤلاء ، ويؤخذ منه أن الرؤيا الصالحة تدل على خير رائها . قوله (كأن ملكين) لم أقف على تسميتها . قوله (فذهبا بي إلى النار)

فاذا هي مطوية) في رواية أيوب عن نافع الآتية قريبا ، كأن اثنين أتيا أن يذهبا بي إلى النار قتلها ملك
 فقال : لن تراع ، خليا عنه ، وظاهر هذا أنها لم يذهبا به ، ويجمع بينهما بحمل الثاني على إدخاله فيها فالتقدير أن
 يذهبا بي إلى النار فيدخلاني فيها ، فلما نظرتها فاذا هي مطوية ، ورأيت من فيها واستعذت ، فلقينا ملك آخر .
 قوله (فاذا هي مطوية) أي مبنية والبئر قبل أن تبنى تسمى قلييا . قوله (وإذا لها قرنان) هكذا للجمهور ، وحكى
 الكرماني أن في نسخة ، قرنين ، فأعربها بالجر أو بالنصب على أن فيه شيئا مضافا حذف وترك المضاف إليه على
 ما كان عليه وتقديره : فاذا لها مثل قرنين ، وهو كقراءة من قرأ (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة)
 بالجر أي يريد عرض الآخرة ، أو ضمن إذا المفاجأة معنى الوجدان أي فاذا بي وجدت لها قرنين انتهى . والمراد
 بالقرنين هنا خشبتان أو بناآن تمد عليهما الخشب العارضة التي تعلق فيها الحديد التي فيها البكرة ، فان كانا من بناء
 هما القرنان وأن كانا من خشب فهما الزنوقان بزاي منقوطة قبل المهلة ثم نون ثم قاف ، وقد يطلق على الخشب
 أيضا القرنان ، وسيأتي مزيد لذلك في شرح حديث أبي أيوب في غسل المحرم في باب الاغتسال للمحرم ، من
 كتاب الحج . قوله (وإذا فيها أناس قد عرفتهم) لم أقف على تسمية أحد منهم . قوله (لم تراع) بضم أوله وفتح
 الراء بعدما مهملة ساكنة أي لم تخف ، والمعنى لا خوف عليك بعد هذا ، وفي رواية الكشميني في التعبير ، لن
 تراع ، وهي رواية الجمهور باثبات الألف ، ووقع في رواية القابسي ، لن تراع ، بحذف الألف . قال ابن التين :
 وهي لغة قليلة - أي الجزم بلن - حتى قال القزاز : لا أعلم له شاهدا . وتعقب بقول الشاعر :

لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

وبقول الآخر : ولن يحمل للعنين بعدك منظر . وزاد فيه ، إنك رجل صالح ، وسيأتي بعد بضعة عشر بابا
 بزيادة فيه وتقصان . قال القرطبي : إنما فسر الشارع من رؤيا عبد الله ما هو بمدوح لأنه عرض على النار ثم عوفي
 منها ، وقيل له لا روح عليك وذلك لصلاحه ، غير أنه لم يكن يقوم من الليل لحصل لعبد الله من ذلك تنبيه على أن
 قيام الليل مما يتقى به النار والدنو منها فلذلك لم يترك قيام الليل بعد ذلك . وأشار المذهب إلى أن السر في ذلك كون
 عبد الله كان ينام في المسجد ومن حق المسجد أن يتعبد فيه فنبه على ذلك بالتحذير بالنار . قوله (لو كان)
 لو لمتني لا لشرط ولذلك لم يذكر الجواب ، وفي هذا الحديث أن قيام الليل يدفع العذاب ، وفيه تمنى الخير والعلم ،
 وسيأتي باقي الكلام عليه مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . (تنبيه) : سياق هذا المتن على لفظ محمود ،
 وأما سياق عبد الله بن محمد فسيأتي في التعبير ، وأغفل المزي في الأطراف طريق محمود هذه وهي واردة عليه

٣ - باب طول السجود في قيام الليل

١١٢٣ - حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة أن عائشة رضي الله عنها
 أخبرته أن رسول الله ﷺ كان يصل إحدى عشرة ركعة ، كانت تلك صلاته ، يسجد السجدة من ذلك قدر
 ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه ، ويركع ركعتين قبل صلاة الفجر . ثم يضيّع على شقه الأيمن
 حتى يأتيه النادى للصلاة .

قوله (باب طول السجود في قيام الليل) أورد فيه حديث عائشة وفيه : كان يسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية ، وهو دال على ما ترجم له ، وقد تقدم من حديثها في أبواب صفة الصلاة أنه ﷺ كان يكثُر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي ، وفي مسند أحمد من طريق محمد بن عباد عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يقول في صلاة الليل في سجوده : سبحانك لا إله إلا أنت ، رجاله ثقات . قوله (وربع رعتين قبل صلاة الفجر ثم يضطجع) سيأتي الكلام عليه في آخر أبواب التهجد إن شاء الله تعالى

٤ - باب ترك القيام المريض

١١٢٤ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا سُفيان عن الأسود قال سمعتُ جُنْدَباً يقول « اشتكى النبي ﷺ ، فلم يَقم ليلةً أو ليلتين »

[الحديث ١١٢٤ - أطرافه في : ١١٢٥ ، ٤٩٥٠ ، ٤٩٥١ ، ٤٩٨٣]

١١٢٥ - حدثنا محمد بن كثير قال أخبرنا سُفيان عن الأسود بن قيس عن جُنْدَب بن عبد الله رضي الله عنه قال « احتبس جبريل ﷺ على النبي ﷺ ، فقالت امرأة من قريش : أبطأ عليه شيطانُه ، فزات في الضحى ، والليل إذا سَجى ، ما ودَّعَكَ ربُّكَ وما قلى »

قوله (باب ترك القيام) أى قيام المريض . قوله (عن الأسود) هو ابن قيس ، وجندب هو ابن عبد الله البجلي كما في الاسناد الذى بعده ، وسفيان هو الثوري فهما ، وروى من زعم أنه ابن عينة . ووقع التصريح بسماع الأسود له من جندب في طريق زهير عنه في التفسير . قوله (اشتكى النبي ﷺ) أى مرض ، ووقع في رواية قيس بن الربيع التى سيأتى التنبيه عليها بلفظ : مرض ، ولم أقف فى شيء من طرق هذا الحديث على تفسير هذه الشكايه ، لكن وقع فى الترمذى من طريق ابن عينة عن الأسود فى أول هذا الحديث عن جندب قال : كنت مع النبي ﷺ فى غار ، فدميت لإصبعه فقال : هل أنت إلا إصبع دميت ، وفى سبيل الله ما أقيت . قال : وأبطأ عليه جبريل فقال المشركون قد ودع محمد فأزل الله (ما ودَّعَكَ ربُّكَ) انتهى ، فظن بعض الشراح أن هذا بيان للشكايه المجملة فى الصحيح ، وليس كما ظن ، فإن فى طريق عبد الله بن شداد التى يأتى التنبيه عليها أن نزول هذه السورة كان فى أوائل البعثة ، وجندب لم يصحب النبي ﷺ إلا متأخراً ، كما حكاه البغوى فى مجمع الصحابة ، عن الإمام أحمد ، فعلى هذا هما قضيتان حكاهما جندب إحداها رسالة والأخرى موصولة لأن الأولى لم يحضرها فروايتها لها رسالة من مراسيل الصحابة ، والثانية شهدا كما ذكر أنه كان مع النبي ﷺ ، ولا يلزم من عطف إحداها على الأخرى فى رواية سُفيان اتحادهما والله أعلم . قوله (فلم يَقم ليلةً أو ليلتين) هكذا اختصره المصنف ، وقد ساقه فى فضائل القرآن تاماً أخرجه عن أبي نعيم شيخه فيه هنا بإسناده المذكور فزاد : فأتته امرأة فقالت : يا محمد ، ما أرى شيطانك إلا قد تركك ، فأزل الله تعالى (والضحى) إلى قوله (وما قلى) ، ثم أخرجه المصنف هنا عن محمد بن كثير عن سُفيان بلفظ آخر وهو : احتبس جبريل عن النبي ﷺ فقالت امرأة من قريش ، الحديث . وقد وافق

أبا نعيم أبو أسامة عند أبي عوانة ، ووافق محمد بن كثير وكيع عند الاسماعيلي ، ورواية زهير التي أشرنا إليها في التفسير كرواية أبي نعيم ، لكن قال فيها : فلم يقم ليلة أو ليلتين أو ثلاثا ، ورواية ابن عيينة عن الاسود عند مسلم كرواية محمد بن كثير ، فالظاهر أن الاسود حدث به على الوجهين فحمل عنه كل واحد ما لم يحمله الآخر ، وحمل عنه سفيان الثوري الأمرين فحدث به مرة هكذا ومرة هكذا ، وقد رواه شعبة عن الاسود على لفظ آخر أخرجه المصنف في التفسير قال : قالت امرأة يا رسول الله ما أرى صاحبك إلا أبطأ عنك ، وزاد النسائي في أوله : أبطأ جبريل على النبي ﷺ ، فقالت امرأة ، الحديث . وهذه المرأة فيما ظهر لي غير المرأة المذكورة في حديث سفيان ، لأن هذه المرأة عبرت بقولها : صاحبك ، وتلك عبرت بقولها : شيطانك ، . وهذه عبرت بقولها : يا رسول الله ، وتلك عبرت بقولها : يا محمد ، . وسياق الأولى يشعر بأنها قالت تأسفا وتوجعا ، وسياق الثانية يشعر بأنها قالت تهكما وشماتة . وقد حكى ابن بطال عن تفسير بقي بن مخلد قال : قالت خديجة للنبي ﷺ حين أبطأ عنه الوحي : إن ربك قد قلاك ، فنزات والضحي ، وقد تعقبه ابن المنير ومن تبعه بالإتكار ، لأن خديجة قوية الإيمان لا يليق نسبة هذا القول إليها ، لكن اسناد ذلك قوي أخرجه اسماعيل القاضي في أحكامه والطبري في تفسيره وأبو داود في أعلام النبوة له كلهم من طريق عبد الله بن شداد بن الهاد وهو من صفار الصحابة والاسناد اليه صحيح ، وأخرجه أبو داود أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة لكن ليس عند أحد منهم أنها عبرت بقولها : شيطانك ، وهذه هي اللفظة المستنكرة في الخبر . وفي رواية اسماعيل وغيره : ما أرى صاحبك ، بدل ربك ، والظاهر أنها عنت بذلك جبريل . وأغرب سفيان بن داود فيما حكاه ابن بشكوال فروى في تفسيره عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه أن عائشة قالت للنبي ﷺ ذلك ، وغلط سفيان في ذلك فقد رواه الطبري عن أبي كريب عن وكيع فقال فيه : قالت خديجة ، وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي معاوية عن هشام ، وأما المرأة المذكورة في حديث سفيان التي عبرت بقولها : شيطانك ، فهي أم جميل العوراء بنت حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، وهي أخت أبي سفيان بن حرب وامرأة أبي لهب كما روى الحاكم من طريق إسرائيل عن أبي اسحق عن زيد بن أرقم قال : قالت امرأة أبي لهب لما مكث النبي ﷺ أياما لم ينزل عليه الوحي : يا محمد ما أرى شيطانك إلا قد قلاك ، فزلت والضحي ، رجاله ثقات وفي تفسير الطبري من طريق المفضل بن صالح عن الاسود في حديث الباب : فقالت امرأة من أهله ومن قومه ، ولا شك أن أم جميل من قومه لأنها من بني عبد مناف . وعند ابن عساكر أنها إحدى عماته ، وقد وقفت على مستنده في ذلك ، وهو ما أخرجه قيس بن الربيع في مسنده عن الاسود بن قيس راويه ، وأخرجه الفريابي شيخ البخاري في تفسيره عنه ولفظه : فأتته إحدى عماته أو بنات عمه فقالت : إني لأرجو أن يكون شيطانك قد ودعك ، . (تنبيه) : استشكل أبو القاسم بن الورد مطابقة حديث جندب للرجمة ، وتبعه ابن التين فقال : احتباس جبريل ليس ذكره في هذا الباب في موضعه انتهى . وقد ظهر بسياق تكملة المتن وجه المطابقة ، وذلك أنه أراد أن ينبه على أن الحديث واحد لاتحاد مخرجه وإن كان السبب مختلفا لكنه في قصة واحدة كما أوضحناه ، وسياق بقية الكلام على حديث جندب في التفسير إن شاء الله تعالى . وقد وقع في رواية قيس بن الربيع التي ذكرتها : فلم يطق القيام وكان يحب التهجيد ،

٥ - باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب

وطريق النبي ﷺ فاطمة وعليا عليهما السلام ليلة للصلاة

١١٢٦ - **حدثنا** ابن مقاتل **حدثنا** عبد الله أخبرنا معمر بن الزهرى عن هبة بنت الحارث عن أم سلمة رضي الله عنها « ان النبي ﷺ استيقظ ليلة فقال : سبحان الله ، ماذا أنزل الليلة من الفتنة ، ماذا أنزل من الخزائن ، من يوقظ صواحب الخجرات ؟ يا رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة »

١١٢٧ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهرى قال أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي أخبره أن علي بن أبي طالب أخبره « ان رسول الله ﷺ طرقة و فاطمة بنت النبي عليه السلام ليلة قال : ألا تصلبان ؟ قلت : يا رسول الله أنفسنا بيد الله ، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا . فانصرف حين قلت ذلك ولم يرجع إلى شئنا ، ثم سمعته وهو مولى بضرب فخذة وهو يقول (وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً)

[الحدث ١١٢٧ - أطرافه في : ١٧٢٤ ، ٧٢٤٧ ، ٧٤٦٥]

١١٢٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « إن كان رسول الله ﷺ يبدع العمل وهو يحب أن يعمل به خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم ، وما سبح رسول الله ﷺ سبحة الضحى قط ، وإنى لأسبحها »

[الحدث ١١٢٨ - طرفه في : ١١٣٧]

١١٢٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها « ان رسول الله ﷺ صلى ذات ليلة في المسجد فصلّى بصلاته ناس ، ثم صلى من القابلة فكثرت الناس ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله ﷺ ، فلما أصبح قال : قد رأيت الذي صنعتم ، ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم ، وذلك في رمضان »

قوله (باب تحريض النبي ﷺ) يعني أمته أو المؤمنين (على قيام الليل) في رواية الاصيل وكرامة صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب ، قال ابن المنير : اشتملت الترجمة على أمرين : التحريض ، ونفي الإيجاب . لحدث أم سلمة وعلى الأول ، وحدث عائشة للثاني . قلت : بل يؤخذ من الأحاديث الأربعة نفي الإيجاب ، ويؤخذ التحريض من حديث عائشة من قولها « كان يدع العمل وهو يحبه ، لأن كل شيء أحبه استلزم التحريض عليه لولا ما طارضه من خشية الافتراض كما سيأتي تقريره ، وقد تقدم حديث أم سلمة والكلام عليه في كتاب العلم . قال ابن رشيد : كان البخاري فهم أن المراد بالإيقاظ الإيقاظ للصلاة لا مجرد الإخبار بما أنزل ، لأنه لو كان مجرد الإخبار لكان يمكن تأخيرها إلى النهار لأنه لا يفوت . قال : ويحتمل أن يقال إن لمشاهدة حال الخبر حينئذ أثر لا يكون عند التأخير ، فيكون الإيقاظ في الحال أبلغ لوعين ما يخبرهن به ولسمعن ما يعظن به . ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله « قيام الليل ، ما هو أعم من الصلاة والقراءة والذكر وسماع الموعظة والتفكير في الملكوت وغير ذلك ، ويكون قوله « والنوافل ، من عطف الخاص على العام . قلت : وهذا على رواية الأكثر كما بينته ، لا على رواية الاصيل

وكرامة . وما نسبته إلى فهم البخارى أولا هو المعتمد ، فانه وقع في رواية شبيب عن الزهرى عند المصنف في الأدب وغيره في هذا الحديث ، من يوقظ صواحب الحجر ، يريد أزواجه حتى يصلين ، فظهرت مطابقة الحديث للترجمة ، وأن فيه التحريض على صلاة الليل ، وعدم الإيجاب يؤخذ من ترك إلزامهن بذلك . وجرى البخارى على عادته في الحوالة على ما ورد في بعض طرق الحديث الذى يورده ، وستأتى بقية فوائد حديث أم سلمة في الفتن . وهب الله المذكور في إسناده هو ابن المبارك ، وأما حديث على بن الحسين المذكور في إسناده هو زين العابدين ، وهذا من أصح الأسانيد ومن أشرف التراجم الواردة فيمن روى عن أبيه عن جده . وحكى الدارقطنى أن كاتب الليث رواه عن الليث عن عقيل عن الزهرى فقال : عن على بن الحسين عن الحسن بن على ، وكذا وقع في رواية حجاج ابن أبي منيع عن جده عن الزهرى في تفسير ابن مردويه ، وهو وهم والصواب : عن الحسين ، ويؤيده رواية حكيم ابن حكيم عن الزهرى عن على بن الحسين عن أبيه أخرجهما النسائى والطبرى . قوله (طرقة وفاطمة) بالنصب عطفاً على الضمير ، والطروق الاثنيان بالليل ، وعلى هذا فقوله ليلة للتأكيد . وحكى ابن فارس أن معنى : طرق ، أتى ، فعل هذا يكون قوله : ليلة ، لبيان وقت الحجى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله ليلة أى مرة واحدة . قوله (ألا تصلين) قال ابن بطلال : فيه فضيلة صلاة الليل وإيقاظ النائم من الأهل والقراة لذلك . ووقع في رواية حكيم بن حكيم المذكورة : ودخل النبي ﷺ على وعلى فاطمة من الليل فابقظنا للصلاة ، ثم رجع إلى بيته فصلى هوياً من الليل فلم يسمع لنا حساً ، فرجع إلينا فأيقظنا ، الحديث . قال الطبرى : لولا ما علم النبي ﷺ من عظم فضل الصلاة في الليل ما كان يزجج ابنته وابن عمه في وقت جعله الله لخلقهم سكناً ، لئلا يختار لها إحراز تلك الفضيلة على الدعة والسكون امثالاً لقوله تعالى (وأمر أهلك بالصلاة) الآية . قوله (أنفسنا بيد الله) اقتبس على ذلك من قوله تعالى (الله يتوفى الأنفس حين موتها) الآية . ووقع في رواية حكيم المذكورة : قال على : فجلست وأنا أعرك عيني وأنا أقول : والله ما نصلى إلا ما كتب الله لنا ، إنما أنفسنا بيد الله ، وفيه إثبات المشيئة لله ، وأن العبد لا يفعل شيئاً إلا بإرادة الله . قوله (بعثنا) بالمثلثة أى أيقظنا ، وأصله إثارة الشيء من موضعه . قوله (حين قلت) في رواية كريمة : حين قلنا ، . قوله (ولم يرجع) بفتح أوله أى لم يجبنى ، وفيه أن السكوت يكون جواباً ، والإغراض عن القول الذى لا يطابق المراد وإن كان حقا في نفسه . قوله (يضرب نخذه) فيه جواز ضرب الفخذ عند التأسف ، وقال ابن التين : كره احتجاجه بالآية المذكورة ، وأراد منه أن ينسب التقصير إلى نفسه . وفيه جواز الانتزاع من القرآن ، وترجيح قول من قال إن اللام في قوله (وكان الإنسان) للعموم لا لخصوص الكفار . وفيه منقبة لعلى حيث لم يكتم ما فيه عليه أدنى غضاضة فقدم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كتمه . ونقل ابن بطلال عن المهلب قال : فيه أنه ليس للإمام أن يشدد في النوافل حيث قنع ﷺ بقول على رضى الله عنه : أنفسنا بيد الله ، لأنه كلام صحيح في العذر عن التنفل ، ولو كان فرضاً ما عذره . قال : وأما ضربه نخذه وقراءته الآية فдал على أنه ظن أنه أخرجهم فقدم على إنباههم ، كذا قال ، وأقره ابن بطلال ، وليس بواضح ، وما تقدم أولى . وقال النووى : المختار أنه ضرب نخذه تعجباً من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بما اعتذره به ، والله أعلم . وأما حديث عائشة الأولى فيشتمل على حديثين : أحدهما ترك العمل خشية افتراضه ، ثانيهما ذكر صلاة الضحى . وهذا الثانى سياق الكلام عليه في باب من لم يصل الضحى ، . وقوله في الاول (إن) بكسر الهمزة وهى المخففة من الثقيلة ، وفيها ضمير

الشان . وقوله (ليدع) بفتح اللام أى يترك ، وقوله (خشية) بالنصب متعلق بقوله ليدع ، وقوله (فيفرض) بالنصب عطفا على يعمل ، وسيأتى الكلام على فوائده فى الحديث الذى بعده . وزاد فيه مالك فى الموطأ « قالت وكان يحب ما خف على الناس » . وأما حديث عائشة الثانى فهو بإسناد الذى قبله . وقوله (صلى ذات ليلة فى المسجد) تقدم قبيل صفة الصلاة من رواية عمرة عن عائشة « انه صلى فى حجرته » ، وليس المراد بها بيته وإنما المراد الحصر التى كان يحتجرها بالليل فى المسجد فيجعلها على باب بيت عائشة فيصلى فيه ويجلس عليه بالنهار ، وقد ورد ذلك مبينا من طريق سعيد المقبرى عن أبى سلمة عن عائشة ، وهو عند المصنف فى كتاب اللباس ولفظه « كان يحتجر حصيرا بالليل فيصلى عليه ويبسطه بالنهار فيجلس عليه » ، ولاحد من طريق محمد بن إبراهيم عن أبى سلمة عن عائشة « فأمرنى أن أنصب له حصيرا على باب حجرتي ففعلت » . فخرج ، فذكر الحديث . قال النووى : معنى يحتجر يحوط موضعا من المسجد بحصير يستريح ليلته فيه ولا يمر بين يديه مار ليتوفر خشوعه ويتفرغ قلبه . وتعقبه الكرماني بأن لفظ الحديث لا يدل على أن احتجاره كان فى المسجد قال : ولو كان كذلك للزم منه أن يكون تاركا للأفضل الذى أمر الناس به حيث قال « فصلوا فى بيوتكم فان أفضل صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة » ، ثم أجاب بأنه إن صح أنه كان فى المسجد فهو إذا احتجر صار كأنه بيت بخصوصيته ، أو أن السبب فى كون صلاة التطوع فى البيت أفضل عدم شوبه بالرياء غالبا ، والنبي ﷺ منزله عن الرياء فى بيته وفى غير بيته . قوله (ثم صلى من القابلة) أى من الليلة المقبلة ، وهو لفظ معمر عن ابن شهاب عند أحمد ، وفى رواية المستملى « ثم صلى من القابل ، أى الوقت . قوله (ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة) كذا رواه مالك بالمشك ، وفى رواية عقيل عن ابن شهاب كما تقدم فى الجمعة « فصلى رجال بصلاته ، فأصبح الناس فتحدثوا » ، ولمسلم من رواية يونس عن ابن شهاب « يتحدثون بذلك » ، ونحوه فى رواية عمرة عن عائشة الماضية قبل صفة الصلاة ، ولاحد من رواية ابن جريج عن ابن شهاب « فلما أصبح تحدثوا أن النبي ﷺ صلى فى المسجد من جوف الليل ، فاجتمع أكثر منهم ، زاد يونس « فخرج النبي ﷺ فى الليلة الثانية فصلوا معه ، فأصبح الناس يذكرون ذلك ، فكثرت أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج فصلوا بصلاته ، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله » ، ولا بن جريج « حتى كان المسجد يعجز عن أهله » ، ولاحد من رواية معمر عن ابن شهاب « امتلأ المسجد حتى اغتص بأهله » ، وله من رواية سفيان بن حسين عنه « فلما كانت الليلة الرابعة غص المسجد بأهله » . قوله (فلم يخرج) زاد أحمد فى رواية ابن جريج « حتى سمعت ناسا منهم يقولون : الصلاة » ، وفى رواية سفيان بن حسين « فقالوا ما شأنه » ، وفى حديث زيد بن ثابت كما سيأتى فى الاعتصام « ففقدوا صوته وظنوا أنه قد نام ، فجعل بعضهم يتنحنجح ليخرج إليهم » ، وفى حديثه فى الأدب « فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب » . قوله (فلما أصبح قال : قد رأيت الذى صنعت) فى رواية عقيل « فلما قضى صلاة الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال : أما بعد فانه لم يخف على مكانكم » ، وفى رواية يونس وابن جريج « لم يخف على شأنكم » ، وزاد فى رواية أبى سلمة « اكفوا من العمل ما تطيقون » ، وفى رواية معمر أن الذى سأله عن ذلك بعد أن أصبح عمر بن الخطاب ، ولم أر فى شىء من طرقه بيان عند صلاته فى تلك الليالى ، لكن روى ابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر قال « صلى بنا رسول الله ﷺ فى رمضان ثمان ركعات ثم أوتر » ، فلما كانت القابلة اجتمعنا فى المسجد ورجونا أن يخرج إلينا حتى أصبحنا ، ثم دخلنا فقلنا : يا رسول الله ، الحديث ، فان كانت القصة واحدة احتمل أن يكون جابر ممن جاء فى

الليلة الثالثة فلذلك اقتصر على وصف ليلتين ، وكذا ما وقع عند مسلم من حديث أنس « كان رسول الله ﷺ يصلي في رمضان ، فجئت فقمت الى جنبه ، فجاء رجل فقام حتى كسار هطاً ، فلما أحس بنا تجوز ثم دخل رحله ، الحديث ، والظاهر أن هذا كان في قصة أخرى . قوله (الا أنى خشيت أن تفرض عليكم) ظاهر في أن عدم خروجه إليهم كان لهذه الخشية ، لا لكون المسجد امتلاً وضاق عن المصلين . قوله (أن تفرض عليكم) في رواية عقيل وابن جريج « فتمجزوا عنها ، وفي رواية يونس « والكنى خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتمجزوا عنها ، وكذا في رواية أبي سلية المذكورة قبيل صفة الصلاة « خشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل ، وقوله « فتمجزوا عنها ، أى تشق عليكم فتركوها مع القدرة عليها ، وليس المراد العجز الكلى لأنه يسقط التكليف من أصله . ثم إن ظاهر هذا الحديث أنه ﷺ توقع ترتب افتراض الصلاة بالليل جماعة على وجود المواظبة عليها ، وفي ذلك إشكال ، وقد بناء بعض المالكية على قاعدتهم في أن الشروع ملزم وفيه نظر ، وأجاب المحب الطبري بأنه يحتمل أن يكون الله عز وجل أوحى إليه أنك إن واطبت على هذه الصلاة معهم افترضتها عليهم فأحب التخفيف عنهم فترك المواظبة ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك وقع في نفسه كما اتفق في بعض القرب التي داوم عليها فافترضت ، وقيل خشى أن يظن أحد من الأمة من مداومته عليها الوجوب ، وإلى هذا الأخير نحا القرطبي فقال : قوله « ففرض عليكم ، أى تظنونه فرضاً فيجب على من ظن ذلك ، كما إذا ظن المجتهد حل شيء أو تحريمه فإنه يجب عليه العمل به . قال وقيل : كان حكم النبي ﷺ أنه إذا واطب على شيء من أعمال البر واقتدى الناس به فيه أنه يفرض عليهم انتهى . ولا يخفى بعد هذا الأخير ، فقد واطب النبي ﷺ على رواتب الفرائض وتابعه أصحابه ولم تفرض ، وقال ابن بطال يحتمل أن يكون هذا القول صدر منه ﷺ لما كان قيام الليل فرضاً عليه دون أمته فخشي إن خرج إليهم والتزموا معه قيام الليل أن يسوى الله بينه وبينهم في حكمه ، لأن الأصل في الشرع المساواة بين النبي ﷺ وبين أمته في العبادة . قال : ويحتمل أن يكون خشى من مواظبتهم عليها أن يضعفوا عنها فيعصى من تركها بترك اتباعه ﷺ . وقد استشكل الخطابي أصل هذه الخشية مع ما ثبت في حديث الإسراء من أن الله تعالى قال « هن خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدى ، فإذا أمن التبديل فكيف يقع الخوف من الزيادة ؟ وهذا يدفع في صدور الأجوبة التي تقدمت . وقد أجاب عنه الخطابي بأن صلاة الليل كانت واجبة عليه ﷺ ، وأفعاله الشرعية يجب على الأمة الاقتداء به فيها - يعنى عند المواظبة - فترك الخروج إليهم لئلا يدخل ذلك في الواجب من طريق الأمر بالاقتداء به لا من طريق إنشاء فرض جديد زائد على الخمس ، وهذا كما يوجب المرء على نفسه صلاة نذر فتجب عليه ، ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في أصل الشرع . قال : وفيه احتمال آخر ، وهو أن الله فرض الصلاة خمسين ثم حط معظمها بشفاعته نبيه ﷺ ، فإذا عادت الأمة فيما استوهب لها والزمته ما استعفى لهم نبيهم ﷺ منه لم يستنكر أن يثبت ذلك فرضاً عليهم ، كما ألزم ناس الرهبانية من قبل أنفسهم ثم عاب الله عليهم التقصير فيها فقال (فما رعوها حق رعايتها) فخشي ﷺ أن يكون سبيلهم سبيل أولئك ، فقطع العمل شفقة عليهم من ذلك ، وقد تلقى هذين الجوابين من الخطابي جماعة من الشراح كابن الجوزي ، وهو مبنى على أن قيام الليل كان واجباً عليه ﷺ وعلى وجوب الاقتداء بأفعاله ، وفي كل من الأمرين نزاع . وأجاب الكرماني بأن حديث الإسراء يدل على أن المراد بقوله تعالى (لا يبدل القول لدى) الأمن من نقص شيء من الخمس ، ولم يتعرض للزيادة انتهى . لكن في ذكر التضعيف بقوله « هن خمس وهن خمسون ، إشارة إلى عدم

الزيادة أيضا ، لأن التضعيف لا ينقص عن العشر ، ودفع بعضهم في أصل السؤال بأن الزمان كان قابلا للنسخ فلا مانع من خشية الافتراض ، وفيه نظر لأن قوله (لا يبدل القول لدى) خبر والنسخ لا يدخله على الراجح ، وليس هو كقوله مثلا لهم صوموا الدهر أبدا فإنه يجوز فيه النسخ . وقد فتح الباري بثلاثة أجوبة أخرى : أحدها يحتمل أن يكون المخوف افتراض قيام الليل ، بمعنى جعل التهجد في المسجد جماعة شرطا في صحة التنفل بالليل ، ويومئذ إليه قوله في حديث زيد بن ثابت « حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قتم به ، فصلوا أيها الناس في بيوتكم ، فمنهم من التجميع في المسجد إشفاقا عليهم من اشتراطه وأمن مع إذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من افتراضه عليهم . ثانيا يحتمل أن يكون المخوف افتراض قيام الليل على الكفاية لا على الأعيان ، فلا يكون ذلك زائدا على الخمس ، بل هو نظير ما ذهب إليه قوم في العيد ونحوها . ثالثا يحتمل أن يكون المخوف افتراض قيام رمضان خاصة ، فقد وقع في حديث الباب أن ذلك كان في رمضان ، وفي رواية سفيان بن حسين خشيت أن يفرض عليكم قيام هذا الشهر ، فعلى هذا يرتفع الإشكال ، لأن قيام رمضان لا يتكرر كل يوم في السنة فلا يكون ذلك قدرا زائدا على الخمس . وأقوى هذه الأجوبة الثلاثة في نظري الأول ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم ندب قيام الليل ولا سيما في رمضان جماعة ، لأن الخشية المذكورة أمنت بعد النبي ﷺ ، ولذلك جمعهم عمر بن الخطاب على أبي بن كعب كما سيأتي في الصيام إن شاء الله تعالى . وفيه جواز الفرار من قدر الله إلى قدر الله قاله المهلب ، وفيه أن الكبير إذا فعل شيئا خلاف ما اعتاده أتباعه أن يذكر لهم عذره وحكمه والحكمة فيه ، وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الزهادة في الدنيا والاكتفاء بما قل منها والشفقة على أمته والرأفة بهم ، وفيه ترك بعض المصالح لحوف المفسدة وتقديم أهم المصلحتين ، وفيه جواز الاقتداء بمن لم ينو الإمامة كما تقدم وفيه نظر^(١) لأن نبي النية لم ينقل ولا يطلع عليه بالظن ، وفيه ترك الأذان والإقامة للتوافل إذا صليت جماعة

٦ - باب قيام النبي ﷺ الليل

وقالت عائشة رضي الله عنها : كان يقوم حتى تنفطر قدماه . والفقير : الشقوق . انفطرت : انشقت

١١٣٠ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا مشعر عن زياد قال : سمعت المغيرة رضي الله عنه يقول « إن كان النبي ﷺ ليقوم - أو ليصلي - حتى ترم قدماه - أو ساقاه - فيقال له ، فيقول : أفلا أكون عبدا شكورا ؟ »

[الحديث ١١٣٠ - طرقه في : ٤٨٣٦ ، ٦٤٧١]

قوله (باب قيام النبي ﷺ الليل) كذا للكشيميني من طريقين عنه ، وزاد في رواية كريمة « حتى ترم قدماه ، والباقيين « قيام الليل للنبي ﷺ » . قوله (وقالت عائشة : كان يقوم) كذا للكشيميني ، ولغيره « قام رسول الله ﷺ » . قوله (حتى تنفطر) بناء واحدة ، وفي رواية الأصيل « تنفطر » بمثنتين . قوله (والفقير الشقوق) كذا ذكره أبو عبيدة في المجاز . قوله (انفطرت : انشقت) هذا التفسير رواه ابن أبي حاتم موصولا عن الضحاك ، قال :

(١) هذا النظر ليس بحيد ، والصواب جواز الاقتداء بمن لم ينو الإمامة عمدا بظاهر هذا الحديث ، ومحدث ابن عباس حين صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الليلة التي بات فيها عند خالته ميمونة ، ولأحاديث أخر وردت في هذا الباب . ولا فرق بين الفريضة والنافلة لأن الأصل التسوية بينهما في الأحكام إلا ما خصه الدليل ، ولا يخص هنا فيما أعلم . والله أعلم

وروى عن مجاهد والحسن وغيرهما ذلك ، وكذا حكاه اسماعيل بن أبي زياد الشامي عن ابن عباس ، وحديث عائشة وصله المصنف في تفسير سورة الفتح . قوله (عن زياد) هو ابن علاقة ، والمصنف في الرقاق عن خلاد بن يحيى عن مسمر ، حدثنا زياد بن علاقة ، . (تنبيه) : هكذا رواه الحفاظ من أصحاب مسمر عنه ، وخالفهم محمد بن بشر وحده فرواه عن مسمر عن قتادة عن أنس أخرجه البزار وقال : الصواب عن مسمر عن زياد ، وأخرجه الطبراني في الكبير من رواية أبي قتادة الحراني عن مسمر عن علي بن الأقرع عن أبي جحيفة ، وأخطأ فيه أيضاً ، والصواب مسمر عن زياد بن علاقة . قوله (ان كان يقوم أو يصلي) إن مخفة من الشقيلة و « يقوم ، بفتح اللام ، وفي رواية كريمة ، ليقوم يصلي ، وفي حديث عائشة « كان يقوم من الليل ، . قوله (حتى ترم) بفتح المثناة وكسر الراء وتخفيف الميم بلفظ المضارع من الورم هكذا سمع وهو نادر ، وفي رواية خلاد بن يحيى « حتى ترم أو تنتفخ قدماه ، وفي رواية أبي عوانة عن زياد عند الترمذي « حتى انتفخت قدماه ، . قوله (قدماه أو ساقاه) وفي رواية خلاد « قدماه ، ولم يشك ، والمصنف في تفسير الفتح « حتى تورمت ، وللنسائي من حديث أبي هريرة « حتى تزلع قدماه ، بزاي وعين مهملة ، ولا اختلاف بين هذه الروايات : فانه إذا حصل الانتفاخ أو الورم حصل الزلع والتشقق والله أعلم . قوله (فيقال له) لم يذكر المقول ولم يسم القائل ، وفي تفسير الفتح « ف قيل له غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، وفي رواية أبي عوانة « ف قيل له أتسكف هذا ، وفي حديث عائشة « فقالت له عائشة : لم تصنع هذا يا رسول الله وقد غفر الله لك ، وفي حديث أبي هريرة عند البزار « ف قيل له تفعل هذا وقد جاءك من الله أن قد غفر لك ، . قوله (أفلا أكون) في حديث عائشة « أفلا أحب أن أكون ، (عبدا شكورا) وزادت فيه « فلما كثر لحمه صلى جالسا ، الحديث ، والفاء في قوله « أفلا أكون ، للسببية ، وهي عن محذوف تقديره « أترك تهجدى فلا أكون عبدا شكورا ، والمعنى أن المغفرة سبب لكون التهجد شكرا فكيف أتركه ؟ قال ابن بطال : في هذا الحديث أخذ الانسان على نفسه بالشدة في العبادة وإن أضر ذلك ببدنه ، لأنه ﷺ إذا فعل ذلك مع علمه بما سبق له فكيف بمن لم يعلم بذلك فضلا عن لم يأمن أنه يستحق النار . انتهى . وحمل ذلك ما إذا لم يفض الى الملل ، لان حال النبي ﷺ كانت أكمل الاحوال ، فكان لا يمل من عبادة ربه وإن أضر ذلك ببدنه ، بل صح أنه قال « وجعلت قرعة عيني في الصلاة ، كما أخرجه النسائي من حديث أنس ، فأما غيره ﷺ فاذا خشي الملل لا ينبغي له أن يكره نفسه ، وعليه يحمل قوله ﷺ « خذوا من الأعمال ما تطيقون ، فان الله لا يمل حتى تملوا ، . وفيه مشروعية الصلاة للشكر ، وفيه أن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان كما قال الله تعالى ﴿ اعملوا آل داود شكرا ﴾ وقال القرطبي : ظن من سأله عن سبب تحمله المشقة في العبادة أنه إنما يعبد الله خوفا من الذنوب وطلباً للمغفرة والرحمة فمن تحقق أنه غفر له لا يحتاج إلى ذلك ، فأفادهم أن هناك طريقاً آخر للعبادة وهو الشكر على المغفرة وإيصال النعمة لمن لا يستحق عليه فيها شيئاً فيتعين كثرة الشكر على ذلك ، والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة ، فمن كثرت ذلك منه سمى شكورا ، ومن ثم قال سبحانه وتعالى ﴿ وقليل من عبادى الشكور ﴾ . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الاجتهاد في العبادة والخشية من ربه ، قال العلماء : إنما ألزم الانبياء أنفسهم بشدة الخوف لعلهم يعظم نعمة الله تعالى عليهم وأنه ابتدأهم بها قبل استحقاقها ، فبذلوا مجهودهم في عبادته ليؤدوا بعض شكره ، مع أن حقوق الله أعظم من أن يقوم بها العباد . والله أعلم

(تكملة) : قيل أخرج البخارى هذا الحديث لينبه على أن قيام جميع الليل غير مكروه ولا تعارضه الأحاديث الآتية بخلافه ، لأنه يجمع بينها بأنه ﷺ لم يكن يداوم على قيام جميع الليل ، بل كان يقوم وينام كما أخبر عن نفسه وأخبرت عنه عائشة أيضا ، وسيأتى نقل الخلاف فى إيجاب قيام الليل فى « باب عقد الشيطان » ، إن شاء الله تعالى

٧ - باب مَنْ نَامَ عِنْدَ السَّحَرِ

١١٣١ - حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ عَمْرَو بْنَ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ « أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ ، وَكَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ ، وَيَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا »

[الحديث ١١٣١ - أطرافه فى : ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ٢٤١٨ ، ٢٤١٩ ، ٢٤٢٠ ، ٥٠٥٢ ، ٥٠٥٣ ، ٥٠٥٤ ، ٥١٩٩ ، ٦١٣٤ ، ٦٣٧٧]

١١٣٢ - حَدَّثَنِي عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَشْعَثَ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ سَمِعْتُ مَسْرُوقًا قَالَ « سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَيُّ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَتْ : الدَّائِمُ . قُلْتُ : مَتَى كَانَ يَقُومُ ؟ قَالَتْ : يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ »

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنِ الْأَشْعَثِ قَالَ « إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ قَامَ فَصَلَّى »

[الحديث ١١٣٢ - طرفاه فى : ٦٤٦١ ، ٦٤٦٢]

١١٣٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ ذَكَرَ أَبِي عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « مَا أَلْفَاهُ السَّحَرُ عِنْدِي إِلَّا نَائِمًا » تَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ

قوله (باب من نام عند السحر) فى رواية الأصيلي والكشميني « السحور » ، ولكل منهما وجه ، والاول أوجه . وأورد المصنف فيه ثلاثة أحاديث : أحدها لعبد الله بن عمرو ، والآخران لعائشة . قوله فى حديث عبد الله بن عمرو (ان عمرو بن أوس أخبره) أى ابن أبى أوس الثقفى الطائفى وهو تابعى كبير ، ووهم من ذكره فى الصحابة وإنما الصحبة لأبيه . قوله (أحب الصلاة إلى الله صلاة داود) قال المصنف : كان داود عليه السلام يحم نفسه بنوم أول الليل ثم يقوم فى الوقت الذى ينادى الله فيه : هل من سائل فأعطيه سؤله ، ثم يستدرك بالنوم ما يستريح به من نصب القيام فى بقية الليل ، وهذا هو النوم عند السحر كما ترجم به المصنف وإنما صارت هذه الطريقة أحب من أجل الأخذ بالرفق للنفس التى يخشى منها السامة ، وقد قال ﷺ « إن الله لا يمل حتى تملاوا » ، والله يحب أن يديم فضله ويوالى إحسانه ، وإنما كان ذلك أرفق لأن النوم بعد القيام يريح البهائم ويذهب ضرر البهر بدول الجسم ، بخلاف السهر إلى الصبح . وفيه من المصلحة أيضا استقبال صلاة الصبح وأذكار النهار بنشاط وإقبال ، وأنه أقرب إلى عدم الرياء لأن من نام السدس الأخير أصبح ظاهرا اللون سليم القوى فهو أقرب إلى أن

يخفى عمله الماضي على من يراه ، أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد ، وحكى عن قوم أن معنى قوله « أحب الصلاة » هو بالنسبة إلى من حاله مثل حال المخاطب بذلك وهو من يشق عليه قيام أكثر الليل ، قال : وعمدة هذا القائل اقتضاء القاعدة زيادة الأجر بسبب زيادة العمل ، لكن يعارضه هنا اقتضاء العادة والجبلية التقصير في حقوق يعارضها طول القيام ، ومقدار ذلك الفائت مع مقدار الحاصل من القيام غير معلوم لنا . فالأولى أن يجرى الحديث على ظاهره وعمومه ، وإذا تعارضت المصلحة والمفسدة فمقدار تأثير كل واحد منهما في الحث أو المنع غير محقق لنا ، فالطريق أننا نفوض الأمر إلى صاحب الشرع ، ونجرى على ما دل عليه اللفظ مع ما ذكرناه من قوة الظاهر هنا . والله أعلم (تنبيه) : قال ابن التين : هذا المذكور إذا أجريناه على ظاهره فهو في حق الأمة ، وأما النبي ﷺ فقد أمره الله تعالى بقيام أكثر الليل فقال (يا أيها المزمع قم الليل إلا قليلا) انتهى ، وفيه نظر لأن هذا الأمر قد نسخ كما سيأتي ، وقد تقدم في حديث ابن عباس « فلما كان نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل » وهو نحو المذكور هنا . نعم سيأتي بعد ثلاثة أبواب أنه ﷺ لم يكن يجرى الأمر في ذلك على وتيرة واحدة . والله أعلم .

قوله (وأحب الصيام إلى الله صيام داود) يأتي فيه ما تقدم في الصلاة ، وستأتي بقية مباحثه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . **قوله** (كان ينام نصف الليل الخ) في رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار عن مسلم « كان يرقد شطر الليل ، ثم يقوم ثلث الليل بعد شطره » قال ابن جريج : قلت لعمرو بن دينار عمرو بن أوس هو الذي يقول يقوم ثلث الليل ؟ قال : نعم انتهى . وظاهره أن تقدير القيام بالثلث من تفسير الراوي فيكون في الرواية الأولى إدراج ، ويحتمل أن يكون قوله « عمرو بن أوس ذكره » أي بسنده فلا يكون مدرجا . وفي رواية ابن جريج من الفائدة ترتيب ذلك ثم ، ففيه رد على من أجاز في حديث الباب أن تحصل السنة بنوم السدس الأول مثلا وقيام الثلث ونوم النصف الأخير ، والسبب في ذلك أن الواو لا ترتب . (تنبيه) : قال ابن رشيد : الظاهر من سياق حديث عبد الله بن عمرو مطابقة ما ترجم له ، إلا أنه ليس نصا فيه ، فبينه بالحديث الثالث وهو قول عائشة « ما ألفاه السحر عندي إلا نائما » وأما حديث عائشة الأول فوالد عبدان اسمه عثمان بن جبلة بفتح الجيم والموحدة ، وقوله « عن أشعث » هو ابن أبي الشعثاء المحاربي ، وقوله « الدائم » أي المواظبة العرفية ، وقوله « الصارخ » أي الديك . ووقع في مسند الطيالسي في هذا الحديث « الصارخ الديك » والصرخة الصيحة الشديدة ، وجرت العادة بأن الديك يصبح عند نصف الليل غالبا قاله محمد بن ناصر ، قال ابن التين : وهو موافق لقول ابن عباس « نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل » وقال ابن بطلال : الصارخ يصرخ عند ثلث الليل ، وكان داود يتحرى الوقت الذي ينادى الله فيه « هل من سائل » كذا قال ، والمراد بالدرام قيامه كل ليلة في ذلك الوقت لا الدرهم المطلق . **قوله** (حدثنا محمد) زاد أبو ذر في رواية « ابن سلام » وكذا نسبه أبو علي بن السكن ، وذكر الجياني أنه وقع في رواية أبي ذر عن أبي محمد السرخسي « محمد ابن سالم » بتقديم الالف على اللام ، قال أبو الوليد الباجي : سألت أبا ذر فقال لي : أراه ابن سلام ، وسها فيه أبو محمد . قلت : وليس في شيوخ البخاري أحد يقال له محمد بن سالم . **قوله** (عن الأشعث) يعني بإسناده المذكور ، وظن بعضهم أنه موقوف على أشعث فأخطأ ، فقد أخرجه مسلم عن هناد بن السرى ، وأبو داود عن إبراهيم بن موسى الرازي كلاهما عن أبي الأحوص بهذا الإسناد بلفظ « سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقلت لها : أي حين كان يصلي ؟ قالت : إذا سمع الصارخ قام فصلى » لفظ إبراهيم وزاد مسلم في أوله « كان يحب الدائم »

م — ٣ ج ٣ — فتح الباري

وللإسماعيلي من رواية خلف بن هشام عن أبي الأحوص بالإسناد : سألت عائشة : أى العمل كان أحب إلى رسول الله ﷺ ؟ قالت : أدومه ، قال الإسماعيلي لم يذكر البخارى فى رواية أبي الأحوص بعد الأشعث أحدا ، وأفادت هذه الرواية ما كان يصنع إذا قام وهو قوله : قام فصل ، بخلاف رواية شعبة فانها جملة . وفى هذا الحديث الحث على المداومة على العمل وإن قل ، وفيه الاقتصاد فى العبادة وترك التعمق فيها لأن ذلك أنشط والقلب به أشد انشراحا . وأما حديث عائشة الثانى فوالد إبراهيم بن سعد هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وعبر موسى عن إبراهيم بقوله : ذكر أبى ، وقد رواه أبو داود عن أبى توبة فقال : حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه ، وأخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن جمعة بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عمه أبى سلة بن عبد الرحمن به . قوله (ما ألفاه) بالفاء أى وجدته ، والسحر مرفوع بأنه فاعله ، والمراد نومه بعد القيام الذى مبدؤه عند سماع الصارخ جمعا بينه وبين رواية مسروق التى قبلها . قوله (تعنى النبى ﷺ) فى رواية محمد بن بشر عن سعد بن إبراهيم عند مسلم : ما ألقى رسول الله ﷺ السحر على فراشى - أو عندى - إلا نائما ، وأخرجه الإسماعيلي عن محمود الواسطى عن زكريا بن يحيى عن إبراهيم بن سعد بلفظ : ما ألقى النبى ﷺ عندى بالاسحار إلا وهو نائم ، وفى هذا التصريح برفع الحديث . (تنبيه) : قال ابن التين : قولها : إلا نائما ، تعنى مضطجعا على جنبه لأنها قالت فى حديث آخر : فان كنت يقظانة حدثنى وإلا اضطجع ، انتهى . وتعقبه ابن رشيد بأنه لا ضرورة لحل هذا التأويل لأن السياق ظاهر فى النوم حقيقة وظاهر فى المداومة على ذلك ، ولا يلزم من أنه كان ربما لم ينم وقت السحر هذا التأويل ، فدار الأمر بين حمل النوم على مجاز التشبيه أو حمل التعميم على إرادة التخصيص ، والثانى أرجح واليه ميل البخارى لأنه ترجم بقوله : من نام عند السحر ، ثم ترجم عقبه بقوله : من تسحر فلم ينم ، فأوما إلى تخصيص رمضان من غيره ، فسكان العادة جرت فى جميع السنة أنه كان ينام عند السحر ، إلا فى رمضان فانه كان يتشاغل بالسحور فى آخر الليل ، ثم يخرج إلى صلاة الصبح عقبه . وقال ابن بطال : النوم وقت السحر كان يفعله النبى ﷺ فى الليالى الطوال وفى غير شهر رمضان ، كذا قال ، ويحتاج فى إخراج الليالى القصار الى دليل

٨ - باب من تسحر فلم ينم حتى صلى الصبح

١١٣٤ -- حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا روح قال حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك رضى الله عنه : أن نبى الله ﷺ وزيد بن ثابت رضى الله عنه تسحرا . فلما فرغا من سحورهما قام نبى الله ﷺ الى الصلاة فصل . قلنا لأنس : كم كان بين فراغهما من سحورهما ودخولهما فى الصلاة ؟ قال : كقدر ما يقرأ الرجل خمسين آية .

قوله (باب من تسحر فلم ينم حتى صلى الصبح) كذا الأكثر ، وللحموى والمستمل : من تسحر ثم قام إلى الصلاة . قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي ، وروح هو ابن عبادة . قوله (فلما فرغا من سحورهما قام إلى الصلاة فصل) هو ظاهر لما ترجم له ، والمراد بالصلاة صلاة الصبح ، وقبلها صلاة الفجر ، وقد تقدم توجيهه . ويأتى الكلام على بقية فوائد الحديث فى كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

٩ - باب طول القيام في صلاة الليل

١١٣٥ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال **حدثنا** شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه قال « صليت مع النبي ﷺ ليلة ، فلم يزل قائماً حتى هممت بأمر سوء . قلنا : وما هممت ؟ قال : هممت أن أقعد وأدّر النبي ﷺ »

١١٣٦ - **حدثنا** حفص بن عمر قال **حدثنا** خالد بن عبد الله عن حصين عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه « أن النبي ﷺ كان إذا قام للنهجد من الليل يشوص فاه بالسواك »

قوله (باب طول القيام في صلاة الليل) كذا للأكثر ، وللحموى والمستمل ، طول الصلاة في قيام الليل ، وحديث الباب موافق لهذا لأنه دال على طول الصلاة لا على طول القيام بخصوصه ، إلا أن طول الصلاة يستلزم طول القيام لأن غير القيام كالركوع مثلاً لا يكون أطول من القيام كما عرف بالاستقراء من صنيعه ﷺ ، ففي حديث الكسوف « فركع نحواً من قيامه ، وفي حديث حذيفة الذي سأذكره نحوه ، ومضى حديث عائشة قريباً أن السجدة تكون قريباً من خمسين آية ، ومن المعلوم في غير هذه الرواية أنه كان يقرأ بما يزيد على ذلك . **قوله** (عن عبد الله) هو ابن مسعود . **قوله** (بأمر سوء) باضافة أمر إلى سوء ، وفي الحديث دليل على اختيار النبي ﷺ تطويل صلاة الليل ، وقد كان ابن مسعود قوياً محافظاً على الاقتداء بالنبي ﷺ ، وما هم بالقعود إلا بعد طول كثير ما اعتاده . وأخرج مسلم من حديث جابر « أفضل الصلاة طول القنوت » فاستدل به على ذلك . ويحتمل أن يراد بالقنوت في حديث جابر الخشوع ، وذهب كثير من الصحابة وغيرهم إلى أن كثرة الركوع والسجود أفضل ، ولمسلم من حديث ثوبان « أفضل الأعمال كثرة السجود ، والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال . وفي الحديث أن مخالفة الإمام في أفعاله معدودة في العمل السيئ . وفيه تنبيه على فائدة معرفة ما بينهم من الأحوال وغيرها ، لأن أصحاب ابن مسعود ما عرفوا مراده من قوله « هممت بأمر سوء » حتى استفهموه عنه ، ولم ينكر عليهم استفهامهم عن ذلك . وروى مسلم من حديث حذيفة أنه صلى مع النبي ﷺ ليلة فقرأ البقرة وآل عمران والساء في ركعة ، وكان إذا مر بآية فيها تسبيح سبّح أو سؤال سأل أو تعوذ تعوذ ، ثم ركع نحواً بما قام ، ثم قام نحواً بما ركع ، ثم سجد نحواً بما قام . وهذا إنما يتأتى في نحو من ساعتين ، فلهذا ﷺ أحيا تلك الليلة كلها . وأما ما يقتضيه حاله في غير هذه الليلة فإن في أخبار عائشة أنه كان يقوم قدر ثلث الليل ، وفيها أنه كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة ، فيقتضى ذلك تطويل الصلاة والله أعلم . (تنبيه) : ذكر الدارقطني أن سليمان بن حرب تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة حكاه عنه البرقاني ، وهو من الأفراد المقيمة ، فإن مسلماً أخرج هذا الحديث من طريق أخرى عن الأعمش . **قوله** (عن خالد بن عبد الله) هو الواسطي ، وحصين هو ابن عبد الرحمن الواسطي أيضاً ، وقد تقدم حديث حذيفة في الطهارة . واستشكل ابن بطال دخوله في هذا الباب فقال : لا مدخل له هنا لأن التسوك في صلاة الليل لا يدل على طول الصلاة . قال : ويمكن أن يكون ذلك من غلط الناسخ فكتبه في غير موضعه ، أو أن البخاري أعجلته المنية قبل تهذيب كتابه ، فإن فيه مواضع مثل هذا تدل على ذلك . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون أشار إلى أن استعمال السواك يدل على ما يناسبه من إكمال الهيئة والتأهب ، وهو دليل طول القيام إذ التخفيف لا يتهيأ له

هذا التهؤ الكامل . وقد قال ابن رشيد : الذي عندي أن البخاري إنما أدخله لقوله : إذا قام للتهجد ، أي إذا قام لعادته ، وقد تبينت عادته في الحديث الآخر ، ولفظ التهجد مع ذلك مشعر بالسهر ، ولا شك أن في التسوك عوناً على دفع النوم فهو مشعر بالاستعداد للاطالة . وقال البدر بن جماعة : يظهر لي أن البخاري أراد بهذا الحديث استحضر حديث حذيفة الذي أخرجه مسلم ، يعني المشار إليه قريباً ، قال : وإنما لم يخرج له لكونه على غير شرطه ، فلما أن يكون أشار إلى أن الليلة واحدة ، أو نية بأحد حديثي حذيفة على الآخر . وأقربها توجيه ابن رشيد . ويحتمل أن يكون بيض الترجمة لحديث حذيفة فضم الكاتب الحديث إلى الحديث الذي قبله وحذف البياض

١٠ - باب كيف صلاة النبي ﷺ ، وكما كان النبي ﷺ يصلي من الليل ؟

١١٣٧ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن

عمر رضي الله عنهما قال « إن رجلاً قال : يا رسول الله كيف صلاة الليل ؟ قال : مثنى مثنى ، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة »

١١٣٨ - **حدثنا** مسدد قال حدثني يحيى عن شعبة قال حدثني أبو جمرة عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال « كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة ركعة . يعني بالليل »

١١٣٩ - **حدثنا** إسحاق قال حدثنا عبيد الله بن موسى قال أخبرنا إسرائيل عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب

عن مسروق قال « سألت عائشة رضي الله عنها عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل فقالت : سبع وتسع وإحدى عشرة ، سوى ركعتي الفجر »

١١٤٠ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى قال أخبرنا حنظلة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها

قالت « كان النبي ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، منها الوتر وركعتا الفجر »

قوله (باب كيف صلاة الليل ، وكما كان النبي ﷺ يصلي بالليل) ؟ أورد فيه أربعة أحاديث : أولها حديث ابن

عمر « صلاة الليل مثنى مثنى » الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه في أول أبواب الوتر ، وأنه الأفضل في حق الأمة لكونه أجاب به السائل ، وأنه ﷺ صح عنه فعل الفصل والوصل . ثانياً حديث أبي جمرة عن ابن عباس « كانت

صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة » يعني بالليل . وأخرجه مسلم والترمذي بلفظ « كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أول أبواب الوتر أيضاً ، وتقدم أيضاً بيان الجمع بين مختلف

الروايات في ذلك . ثالثاً حديث عائشة من رواية مسروق قال « سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت :

سبع وتسع وإحدى عشرة سوى ركعتي الفجر » . رابعاً حديثها من طريق القاسم عنها « كان يصلي من الليل ثلاث

عشرة منها الوتر وركعتا الفجر » وفي رواية مسلم من هذا الوجه « كانت صلاته عشر ركعات ويوتر بسجدة ويركع

ركعتي الفجر فتلك ثلاث عشرة » فأما ما أجابت به مسروقاً فإرادها أن ذلك وقع منه في أوقات مختلفة ، فتارة كان

يصلي سبعة وتارة تسعة وتارة إحدى عشرة . وأما حديث القاسم عنها فمحمول على أن ذلك كان غالب حاله ، وسيأتي

بعد خمسة أبواب من رواية أبي سلة عنها أن ذلك كان أكثر ما يصليه في الليل ، ولفظه « ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة » الحديث ، وفيه ما يدل على أن ركعتي الفجر من غيرها فهو مطابق لرواية القاسم . وأما ما رواه الزهري عن عروة عنها كما سيأتي في « باب ما يقرأ في ركعتي الفجر » بلفظ « كان يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة » ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين ، فظاهره يخالف ما تقدم ، فيحتمل أن تكون أضافت إلى صلاة الليل سنة العشاء لكونه كان يصليها في بيته ، أو ما كان يفتتح به صلاة الليل فقد ثبت عند مسلم من طريق سعد بن هشام أنها أنه كان يفتتحها بركعتين خفيفتين ، وهذا أرجح في نظري لأن رواية أبي سلة التي دلت على الحصر في إحدى عشرة جاء في صفتها هذ المصنف وغيره « يصلي أربعاً ثم أربعاً ثم ثلاثاً ، فدل على أنها لم تعرض للركعتين الخفيفتين وتعرضت لها في رواية الزهري ، والزيادة من الحافظ مقبولة ، وبهذا يجمع بين الروايات . وينبغي أن يستحضر هنا ما تقدم في أبواب الوتر من ذكر الركعتين بعد الوتر والاختلاف هل هما الركعتان بعد الفجر أو صلاة مفردة بعد الوتر ، ويؤيده ما وقع عند أحمد وأبي داود من رواية عبد الله بن أبي قيس عن عائشة بلفظ « كان يوتر بأربع وثلاث ، وست وثلاث ، وثمان وثلاث ، وشر وثلاث » ، ولم يكن يوتر بأكثر من ثلاث عشرة ولا أنقص من سبع ، وهذا أصح ما وقفت عليه من ذلك ، وبه يجمع بين ما اختلف عن عائشة من ذلك والله أعلم . قال القرطبي : أشكلت روايات عائشة على كثير من أهل العلم حتى نسب بعضهم حديثها إلى الاضطراب ، وهذا إنما يتم لو كان الراوي عنها واحداً أو أخبرت عن وقت واحد ، والصواب أن كل شيء ذكرته من ذلك محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز والله أعلم . وظهر لي أن الحكمة في عدم الزيادة على إحدى عشرة أن التهجّد والوتر مختص بصلاة الليل ، وفرائض النهار - الظهر وهي أربع والمصر وهي أربع والمغرب وهي ثلاث وتر النهار - فناسب أن تكون صلاة الليل كصلاة النهار في العدد جملة وتفصيلاً . وأما مناسبة ثلاث عشرة فبضم صلاة الصبح لكونها نهائية إلى ما بعدها

(تنبيه) : إسحق المذكور في أول حديثي عائشة هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وعبيد الله المذكور في ثاني حديثي هو ابن موسى ، وقد روى البخاري عنه في هذين الحديثين المتوالين بواسطة وبغير واسطة وهو من كبار شيوخه ، وكان أولهما لم يقع له سماعه منه ، والله أعلم

١١ - باب قيام النبي ﷺ من نومه ، وما نسخ من قيام الليل

وقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمُلُ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ، نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ، أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا . إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ، إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلًا . إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْعًا طَوِيلًا ﴾ . وقوله ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ، عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ، وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ، وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ، وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ قال أبو عبد الله قال ابن عباس رضي الله عنهما : نشأ قام بالحبشية . وماء قال : مواطاة للقرآن ، أشد مواطاة

لسمعته وبصره وقلبه . أيواطئوا : ليوافقوا

١١٤١ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن حميد أنه سمع أنسا رضى الله عنه يقول : كان رسول الله ﷺ يُفطر من الشهر حتى نطق أن لا يصوم منه ، ويصوم حتى نطق أن لا يفطر منه شيئا . وكان لا تشاء أن تراه من الليل مصليا إلا رأيته ، ولا نائما إلا رأيته .
تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر عن حميد

[الحديث ١١٤١ - أطرا له في : ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ٣٥٦١]

قوله (باب قيام النبي ﷺ من الليل من نومه ، وما نسخ من قيام الليل ، وقوله تعالى يا أيها المزمل قم الليل) كأنه يشير إلى ما أخرجه مسلم من طريق سعد بن هشام عن عائشة قالت : أن الله افترض قيام الليل في أول هذه السورة - يعني يا أيها المزمل - فقام نبي الله ﷺ وأصحابه خوفا ، حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف فصار قيام الليل تطوعا بعد فرضيته ، واستغنى البخاري عن إيراد هذا الحديث - لكونه على غير شرطه - بما أخرجه عن أنس فان فيه : ولا تشاء أن تراه من الليل نائما إلا رأيته ، فانه يدل على أنه كان ربما نام كل الليل وهذا سبيل التطوع ، فلو استمر الوجوب لما أخل بالقيام . وبهذا تظهر مطابقة الحديث للترجمة . وقد روى محمد بن نصر في قيام الليل من طريق سماك الحنفي عن ابن عباس شاهدا لحديث عائشة في أن بين الإيجاب والنسخ سنة ، وكذا أخرجه عن أبي عبد الرحمن النخعي والحسن وعكرمة وفتادة بأسانيد صحيحة عنهم ، ومقتضى ذلك أن النسخ وقع بمكة لأن الإيجاب مقدم على فرض الخمس ليلة الأسراء وكانت قبل الهجرة بأكثر من سنة على الصحيح ، وحكى الشافعي عن بعض أهل العلم أن آخر السورة نسخ افتراض قيام الليل (إلا ما تيسر منه لقوله ﴿ فاقروا ما تيسر منه ﴾) ثم نسخ فرض ذلك بالصلوات الخمس . واستشكل محمد بن نصر ذلك كما تقدم ذكره والتعقب عليه في أول كتاب الصلاة ، وتضمن كلامه أن الآية التي نسخت الوجوب مدنية ، وهو مخالف لما عليه الأكثر من أن السورة كلها مكية . نعم ذكر أبو جعفر النحاس أنها مكية إلا الآية الأخيرة ، وقوى محمد بن نصر هذا القول بما أخرجه من حديث جابر أن نسخ قيام الليل وقع لما توجهوا مع أبي عبيدة في جيش الحبط ، وكان ذلك بعد الهجرة . لكن في إسناده على بن زيد بن جدهان وهو ضعيف . وأما ما رواه الطبري من طريق محمد بن طحلاء عن أبي سبرة عن عائشة قالت : احتجر رسول الله ﷺ حصيرا ، فذكر الحديث الذي تقدمت الإشارة إليه قبل خمسة أبواب وفيه : اكلفوا من العمل ما تطيقون ، فان خير العمل أدومه وإن قل ، ونزلت عليه ﴿ يا أيها المزمل ﴾ فكتب عليهم قيام الليل وأنزلت منزلة الفريضة حتى إن كان بعضهم ليربط الحبل فيسلك به ، فلما رأى الله تكلفهم ابتغاء رضاه وضع ذلك عنهم فردهم إلى الفريضة ووضع عنهم قيام الليل إلا ما تطوعوا به ، فانه يقتضى أن السورة كلها مدنية ، لكن فيه موسى بن عبيدة وهو شديد الضعف فلا حجة فيما تفرد به ، ولو صح ما رواه لاقتضى ذلك وقوع ما خشي منه ﷺ حيث ترك قيام الليل بهم خشية أن يفرض عليهم ، والأحاديث الصحيحة دالة على أن ذلك لم يقع ، والله أعلم .
قوله (يا أيها المزمل) أي المتلفف في ثيابه ، وروى ابن أبي حاتم عن عكرمة عن ابن عباس قال : يا أيها المزمل أي يا محمد قد زملت القرآن ، فكأن الأصل يا أيها المزمل . **قوله** (قم الليل إلا قليلا) أي منه . وروى ابن أبي

حاتم من طريق وهب بن منبه قال : القليل ما دون المئشار والسدس ، وفيه نظر لما سيأتى . قوله (نصفه) يحتمل أن يكون بدلا من « قليلا » فكأن في الآية تخييرا بين قيام النصف بتمامه أو قيام أنقص منه أو أزيد ، ويحتمل أن يكون قوله « نصفه » بدلا من الليل و « إلا قليلا » استثناء من النصف حكاه الزمخشري ، وبالأول جزم الطبرى ، وأسند ابن أبي حاتم معناه عن عطاء الخراساني . قوله (ورتل القرآن تريا) أى اقرأ مترسلا بتبيين الحروف وإشباع الحركات ، وروى مسلم من حديث حفصة « أن النبي ﷺ كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها » . قوله (قولا ثقيلا) أى القرآن . وعن الحسن « العمل به » أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج أيضا من طريق أخرى عنه قال « ثقيلا في الميزان يوم القيامة » وتأوله غيره على ثقل الوحي حين ينزل كما تقدم في بدء الوحي . قوله (أن ناشئة الليل) قال ابن عباس نشأ قام بالحبشية) يعنى فيكون معنى قوله تعالى « ناشئة الليل » أى قيام الليل ، وهذا التعليق وصله عبد بن حميد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عنه قال : إن ناشئة الليل هو كلام الحبشة ، نشأ قام . وأخرج عن أبي مبصرة وأبي مالك نحوه ، ووصله ابن أبي حاتم من طريق أبي مبصرة عن ابن مسعود أيضا . وذهب الجمهور إلى أنه ليس في القرآن شئ بغير العربية وقالوا : ما ورد من ذلك فهو من توافق اللغتين ، وعلى هذا فناشئة الليل مصدر بوزن فاعلة من نشأ إذا قام ، أو اسم فاعل أى النفس الناشئة بالليل أى التى تنشأ من مضجها إلى العبادة أى تنهض ، وحكى أبو عبيد في « الغريبين » أن كل ما حدث بالليل وبدا فهو ناشئ وقد نشأ . وفي « المجاز » لأبي عبيدة : ناشئة الليل آناه الليل ناشئة بعد ناشئة ، قال ابن التين : والمعنى أن الساعات الناشئة من الليل - أى المقبلة بعضها في أثر بعض - هى أشد . قوله (وطاء قال : مواطاة للقرآن ، أشد موافقة لسمعه وبصره وقلبه) وهذا وصله عبد بن حميد من طريق مجاهد قال أشد وطاء أى يوافق سمعك وبصرك وقلبك بعضه بعضا ، قال الطبرى : هذه القراءة على أنه مصدر من قولك واطأ اللسان القلب مواطاة ووطاء ، قال : وقرأ الأكثر وطانا بفتح الواو وسكون الطاء ، ثم حكى عن العرب وطانا الليل وطانا أى سرنا فيه ، وروى من طريق قتادة (أشد وطانا) أثبت في الخير (وأقوم قبيلا) أبلغ في الحفظ . وقال الأخفش : أشد وطانا أى قياما ، وأصل الوطاء في اللغة الثقل كما في الحديث « اشد وطأناك على مضر » . قوله (ليواطئوا ليوافقوا) هذه الكلمة من تفسير براءة ، وإنما أوردها هنا تأييدا للتفسير الأول ، وقد وصله الطبرى عن ابن عباس لكن بلفظ « ليشابهوا » . قوله (سبحا طويلا) أى فراغا ، وصله ابن أبي حاتم عن ابن عباس وأبي العالية ومجاهد وغيرهم ، وعن السدى سبحا طويلا أى تطوعا كثيرا كأنه جملة من السبحة وهى النافلة . قوله (حدثني محمد بن جعفر) أى ابن أبي كثير المدنى ، وحيد هو الطويل . قوله (أن لا يصوم منه) زاد أبو ذر والأصيلي « شيئا » . قوله (وكان لا تشاء أن تراه من الليل مصليا الخ) أى إن صلاته ونومه كان يختلف بالليل ولا يرتب وقتا معيننا بل بحسب ما تيسر له القيام . ولا يعارضه قول عائشة « كان إذا سمع الصارخ قام » فان عائشة تخبر عما لها عليه اطلاع ، وذلك أن صلاة الليل كانت تقع منه غالبا في البيت ، فخير أنس محمول على ما وراء ذلك . وقد مضى في حديثها في أبواب الوتر « من كل الليل قد أوتر » فدل على أنه لم يكن يخص الوتر بوقت بعينه . قوله (تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر عن حميد) كذا ثبتت الواو في جميع الروايات التى اتصلت لنا ، فعلى هذا يحتمل أن يكون سليمان هو ابن بلال كما جزم به خلف ، ويحتمل أن تكون الواو زائدة من الناسخ فان أبا خالد الأحمر اسمه سليمان ، وحديثه في هذا سياقى موصولا في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

١٢ - باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يُصل بالليل

١١٤٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد ، يضرب على مكان كل عقدة : عليك ليل طويل فارقد . فان استيقظ فذكر الله انحلت عقدة ، فان توضأ انحلت عقدة ، فان صلى انحلت عقدة ، فأصبح نشيطاً طيب النفس ، وإلا أصبح خبيث النفس كسلان »

[الحديث ١١٤٢ - طرقة في ٣٢٦٩]

١١٤٣ - **حدثنا** مؤمل بن هشام قال حدثنا إسماعيل قال حدثنا عوف قال حدثنا أبو رجاء قال حدثنا سمرة بن جندب رضي الله عنه عن النبي ﷺ في الرؤيا قال : أما الذي يُثْلَغُ رأسه بالحجر فانه يأخذ القرآن فيرفضه وينام عن الصلاة المكتوبة »

قوله (باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل) قال ابن التين وغيره : قوله إذا لم يصل ، مخالف لظاهر حديث الباب ، لأنه دال على أنه يعقد على رأس من صلى ومن لم يصل ، لكن من صلى بعد ذلك تنحل عقده بخلاف من لم يصل . وأجاب ابن رشيد بأن مراد البخاري باب بقاء عقد الشيطان الخ وعلى هذا فيجوز أن يقرأ قوله قد بلفظ الفعل ولفظ الجمع ، ثم رأيت الإيراد بعينه للمازري ثم قال : وقد يعتذر عنه بأنه إنما قصد من يستدام العقد على رأسه بترك الصلاة ، وكأنه قدر من انحلت عقده كأن لم تعقد عليه انتهى . ويحتمل أن تكون الصلاة المنفية في الترجمة صلاة العشاء فيكون التقدير إذا لم يصل العشاء ، فكأنه يرى أن الشيطان إنما يفعل ذلك بمن نام قبل صلاة العشاء ، بخلاف من صلاها ولا سيما في الجماعة ، وكان هذا هو السر في إيراد حديث سمرة عقب هذا الحديث لأنه قال فيه « وينام عن الصلاة المكتوبة » ولا يعكر على هذا كونه أورد هذه الترجمة في تضعيف صلاة الليل لأنه يمكن أن يحجب عنه بأنه أراد دفع توهم من يحمل الحديثين على صلاة الليل ، لأنه ورد في بعض طرق حديث سمرة مطلقاً غير مقيد بالمكتوبة ، والوعيد علامة الوجوب ، وكأنه أشار إلى خطأ من احتج به على وجوب صلاة الليل حملاً للطلق على المقيد . ثم وجدت معنى هذا الاحتمال للشيخ ولي الدين الملوى وقواه بما ذكرته من حديث سمرة ، فحمدت الله على التوفيق لذلك . ويقويه ما ثبت عنه ﷺ « ان من صلى العشاء في جماعة كان كمن قام نصف ليلة » لان مسمى قيام الليل يحصل للمؤمن بقيام بعضه ، حينئذ يصدق على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل ، والعقد المذكورة تنحل بقيام الليل فصار من صلى العشاء في جماعة كمن قام الليل في حل عقد الشيطان . وخفيت المناسبة على الاسماعيلي فقال : ورفض القرآن ليس هو ترك الصلاة بالليل . ويتمجب من اغفاله آخر الحديث حيث قال فيه « وينام عن الصلاة المكتوبة » والله أعلم . قوله (الشيطان) كأن المراد به الجنس ، وفاعل ذلك هو القرين أو غيره ، ويحتمل أن يراد به رأس الشياطين وهو إبليس ، وتجاوز نسبة ذلك إليه لكونه الأمر به الداعي إليه ، ولذلك أورده المصنف في « باب صفة إبليس » من بدء الخلق . قوله (قافية رأس أحدكم) أي مؤخر عنقه . وقافية كل شيء مؤخره ومنه قافية القصيدة ، وفي النهاية : القافية القفا وقيل مؤخر الرأس وقيل وسطه . وظاهر

قوله « أحكمكم » التعميم في المخاطبين ومن في معانهم ، ويمكن أن يخص منه من تقدم ذكره ، ومن ورد في حقه أنه يحفظ من الشيطان كالأنياء ، ومن تناوله قوله (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان) وكن قرأ آية الكرسي عند نومه فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح ، وفيه بحث سأذكره في آخر شرح هذا الحديث ان شاء الله تعالى .

قوله (إذا هو نام) كذا الأكثر ، وللحموى والمستمل « إذا هو نائم » بوزن فاعل ، والأول أصوب وهو الذي في الموطأ . قوله (يضرب على مكان كل عقدة) كذا للمستمل ، وبعضهم يحذف « على » ، والكشيميني بلفظ « عند مكان » . وقوله « يضرب » أي بيده على العقدة تأكيداً وإحكاماً لها قائلاً ذلك ، وقيل معنى يضرب يحجب الحسن عن الناسم حتى لا يستيقظ ، ومنه قوله تعالى (فضربنا على آذانهم) أي حجبنا الحسن أن يلج في آذانهم فينتبهوا ، وفي حديث أبي سعيد « ما أحد ينام إلا ضرب على سماخه بجريز معقود » أخرجه المخلص في فوائده ، والسماخ بكسر المهملة وآخره معجمة ويقال بالصاد المهملة بدل السين ، وعند سعيد بن منصور بسند جيد عن ابن عمر « ما أصبح رجل على غير وتر إلا أصبح على رأسه جريز قدر سبعين ذراعاً » . قوله (عليك ليل طويل) كذا في جميع الطرق عن البخاري بالرفع ، ووقع في رواية أبي مصعب في الموطأ عن مالك « عليك ليل طويلاً » وهي رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عند مسلم ، قال عياض : رواية الأكثر عن مسلم بالنصب على الإغراء ، ومن رفع فعلى الابتداء ، أي باق عليك ، أو باختمار فعل أي بقي . وقال القرطبي : الرفع أولى من جهة المعنى لأنه لا يمكن في الغرور من حيث أنه يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقاد بقوله « فارقد » وإذا نصب على الإغراء لم يكن فيه إلا الأمر بملازمة طول الرقاد حينئذ يكون قوله « فارقد » ضائعاً ، ومقصود الشيطان بذلك تسويفه بالقيام واللباس عليه . وقد اختلف في هذه العقد فقيل هو على الحقيقة وأنه كما يعقد الساحر من يسحره ، وأكثر من يفعله النساء تأخذ إحداهن الحيط فتعقد منه عقدة وتتكلم عليه بالسحر فيتأثر المسحور عند ذلك : ومنه قوله تعالى (ومن شر النفاثات في العقد) وعلى هذا فالمعقود شيء عند قافية الرأس لا قافية الرأس نفسها ، وهل العقد في شعر الرأس أو في غيره ؟ الأقرب الثاني إذ ليس لكل أحد شعر ، ويؤيده ما ورد في بعض طرقه أن على رأس كل آدمي حبلاً ، ففي رواية ابن ماجه ومحمد بن نصر من طريق أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً « على قافية رأس أحدكم حبل فيه ثلاث عقد » ، ولأحمد من طريق الحسن عن أبي هريرة بلفظ « إذا نام أحدكم عقد على رأسه بجريز » ، ولابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر مرفوعاً « ما من ذكر ولا أنثى إلا على رأسه جريز معقود حين يرقد » الحديث ، وفي الثواب لآدم بن أبي إياس من مرسل الحسن نحوه . والجريز بفتح الجيم هو الحبل ، وفهم بعضهم من هذا أن العقد لازمة ، ويرده التصريح بأنها تنحل بالصلاة فيلزم إعادة عقدها فأبهم فاعله في حديث جابر ، وفسر في حديث غيره . وقيل هو على المجاز كأنه شبه فعل الشيطان بالنائم بفعل الساحر بالمسحور ، فلما كان الساحر يمنع بعقده ذلك تصرف من يحاول عقده كان هذا مثله من الشيطان للنائم . وقيل المراد به عقد القلب وتصميمه على الشيء كأنه يوسوس له بأنه بقي من الليلة قطعة طويلة فيتأخر عن القيام . وانحلال العقد كناية عن عليه بكذبه فيما يوسوس به . وقيل العقد كناية عن تثبيط الشيطان للنائم بالقول المذكور ، ومنه عقدت فلانة عن امرأتها أي منعتها عنها ، أو عن تثبيطه عليه النوم كانه قد شد عليه شداًداً . وقال بعضهم : المراد بالعقد الثلاث الأكل والشرب والنوم ، لأن من أكثر الأكل والشرب كثير نومه . واستبعده المحب الطبري لأن الحديث يقتضي أن العقد تقع عند النوم فهي غيره ،

قال القرطبي : الحكمة في الاقتصار على الثلاث أن أغلب ما يكون انتباه الإنسان في السحر فان اتفق له أن يرجع إلى النوم ثلاث مرات لم تنقض النومة الثالثة إلا وقد ذهب الليل . وقال البيضاوي : التقييد بالثلاث إما للتأكيد ، أو لأنه يريد أن يقطعه عن ثلاثة أشياء الذكر والوضوء والصلاة ، فكأنه منع من كل واحدة منها بعقدة عقدها على رأسه وكأن تخصيص القفا بذلك لكونه محل الوهم ومجال تصرفه وهو أطوع القوى للشيطان وأسرعها إجابة لدعوته . وفي كلام الشيخ الملوي أن العقد يقع على خزانة الإلهيات من الحافظة وهي السكنز المحصل من القوى ، ومنها يتناول القلب ما يريد التذكر به . قوله (انحلت عقده) بلفظ الجمع بغير اختلاف في البخاري ، ووقع لبعض رواة الموطأ بالإفراد ، ويؤيده رواية أحمد المشار إليها قبل فإن فيها ذكر الله انحلت عقدة واحدة ، وإن قام فتوضاً أطلقت الثانية ، فإن صلى أطلقت الثالثة ، وكأنه محمول على الغالب وهو من ينام مضطجعا فيحتاج إلى الوضوء إذا انتبه فيكون لكل فعل عقدة يحلها ، ويؤيد الأول ما سيأتي في بدء الخلق من وجه آخر بلفظ عقده كلها ، ولمسلم من رواية ابن عيينة عن أبي الزناد انحلت العقد ، وظاهره أن العقد تنحل كلها بالصلاة خاصة ، وهو كذلك في حق من لم يحتاج إلى الطهارة كما نام متمكنا مثلاً^(١) ثم انتبه فصلى من قبل أن يذكر أو يتطهر ، فإن الصلاة تجزئه في حل العقد كلها لأنها تستلزم الطهارة وتتضمن الذكر ، وعلى هذا فيكون معنى قوله فإذا صلى انحلت عقده كلها ، إن كان المراد به من لا يحتاج إلى الوضوء فظاهر على ما قررناه ، وإن كان من يحتاج إليه فلامعنى انحلت بكل عقدة أو انحلت عقده كلها بانحلال الأخيرة التي بها يتم انحلال العقد ، وفي رواية أحمد المذكورة قبل فإن قام فذكر الله انحلت واحدة ، فإن قام فتوضاً أطلقت الثانية ، فإن صلى أطلقت الثالثة ، وهذا محمول على الغالب وهو من ينام مضطجعا فيحتاج إلى تجديد الطهارة عند استيقاظه فيكون لكل فعل عقدة يحلها . قوله (طيب النفس) أي لسروره بما وفقه الله له من الطاعة ، وبما وعده من الثواب ، وبما زال عنه من عقد الشيطان . كذا قيل ، والذي يظهر أن في صلاة الليل سرا في طيب النفس وإن لم يستحضر المصل شيئا مما ذكر ، وكذا عكسه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى (إن ناشئة الليل هي أشد وطئا وأقوم قبلا) وقد استنبط بعضهم منه أن من فعل ذلك مرة ثم عاد إلى النوم لا يعود إليه الشيطان بالعقد المذكور ثانيا ، واستثنى بعضهم - ممن يقوم ويذكر ويتوضأ ويصلي - من لم ينه ذلك عن الفحشاء بل يفعل ذلك من غير أن يقلع ، والذي يظهر فيه التفصيل - من يفعل ذلك مع الندم والتوبة والعزم على الإقلاع وبين المصير . قوله (وإلا أصبح خبيث النفس) أي بتركه ما كان اعتاده أو أراد من فعل الخير ، كذا قيل ، وقد تقدم ما فيه . وقوله (كسلان) غير مصروف للوصف ولزيادة الألف والنون ، ومقتضى قوله « وإلا أصبح » أنه إن لم يجمع الأمور الثلاثة دخل تحت من يصبح خبيثا كسلان ، وإن أتى ببعضها وهو كذلك ، لكن يختلف ذلك بالقوة والخفة ، فن ذكر الله مثلا كان في ذلك أخف ممن لم يذكر أصلا . وروينا في الجزء الثالث من الأول من حديث المخلص في حديث أبي سعيد الذي تقدمت الإشارة إليه ، فإن قام فصلى انحلت العقد كلها ، وإن استيقظ ولم يتوضأ ولم يصل أصبحت العقد كلها كهيئتها ، وقال ابن عبد البر : هذا الذم يختص بمن لم يقم إلى صلاته وضيعها ، أما من كانت عادته القيام إلى الصلاة المكتوبة أو إلى النافلة بالليل فغلبته عينه فنام فقد ثبت أن

(١) هذا فيه نظر . والصواب أن النوم ينقض الوضوء وإن كان النائم متمكنا لحديث صفوان ، لكن من غائط وبول ونوم ،

فإنه . والله أعلم

الله يكتب له أجر صلاته ونومه عليه صدقة . وقال أيضا : زعم قوم أن هذا الحديث يعارض قوله ﷺ لا يقولن أحدكم خبثت نفسي ، وليس كذلك لأن النهي إنما ورد عن إضافة المرء ذلك إلى نفسه كراهة لتلك الكلمة ، وهذا الحديث وقع ذما لفعله ، وإكل من الحديشين وجه ، وقال الباجي : ليس بين الحديشين اختلاف ، لأنه نهى عن إضافة ذلك إلى النفس - لكون الخبث بمعنى فساد الدين - ووصف بعض الأفعال بذلك تحذيرا منها وتنفيها . قلت : تقرير الاشكال أنه ﷺ نهى عن إضافة ذلك إلى النفس فكل ما نهى المؤمن أن يضيفه إلى نفسه نهى أن يضيفه إلى أخيه المؤمن ، وقد وصف ﷺ هذا المرء بهذه الصفة فيلزم جواز وصفنا له بذلك لمحل التماسي ، وبمحصل الاتصال فيما يظهر بأن النهي محمول على ما إذا لم يكن هناك حامل على الوصف بذلك كالتنفيذ والتحذير .

(تنبيهات) : الأول ذكر الليل في قوله عليك ليل ، ظاهره اختصاص ذلك بنوم الليل ، وهو كذلك ، لكن لا يبعد أن يحسم مثله في نوم النهار كالنوم حالة الإبراد مثلا ولا سيما على تفسير البخاري من أن المراد بالحديث الصلاة المفروضة . ثانيا : ادعى ابن العربي أن البخاري أو ما هنا إلى وجوب صلاة الليل لقوله « يعقد الشيطان » وفيه نظر ، فقد صرح البخاري في خامس ترجمة من أبواب النهج بخلافه حيث قال « من غير إيجاب » ، وأيضا فما تقدم تقريره من أنه حل الصلاة هنا على المكتوبة يدفع ما قاله ابن العربي أيضا ، ولم أر النقل في القول بإيجابه إلا عن بعض التابعين . قال ابن عبد البر : شد بعض التابعين فأوجب قيام الليل ولو قدر حلب شاة ، والذي عليه جماعة العلماء أنه مندوب إليه ، ونقله غيره عن الحسن وابن سيرين ، والذي وجدناه عن الحسن ما أخرجه محمد بن نصر وغيره عنه أنه قيل له : ما تقول في رجل استظهر القرآن كله لا يقوم به إنما يصلي المكتوبة ؟ فقال : ان الله هذا ، إنما يتوسد القرآن . فقيل له : قال الله تعالى ﴿ فاقروا ما تيسر منه ﴾ قال : نعم ، ولو قدر خمسين آية . وكان هذا هو مستند من نقل عن الحسن الوجوب . ونقل الترمذي عن إسحق بن راهويه أنه قال : إنما قيام الليل على أصحاب القرآن ، وهذا يخص ما نقل عن الحسن ، وهو أقرب ، وليس فيه تصريح بالوجوب أيضا . ثالثا : قد يظن أن بين هذا الحديث والحديث الآتي في الوكالة من حديث أبي هريرة الذي فيه « ان قارى آية الكرسي عند نومه لا يقربه الشيطان » معارضة ، وليس كذلك ، لأن العقد إن حل على الأمر المعنوي والقرب على الأمر الحسي وكذا العكس فلا إشكال ، إذ لا يلزم من سحره إياه مثلا أن يماسه ، كما لا يلزم من تماسه أن يقربه بسرقة أو أذى في جسده ونحو ذلك . وإن حلا على المعنويين أو العكس فيجانب بادعاء الخصوص في عموم أحدهما . والأقرب أن الخصوص حديث الباب كما تقدم تخصيصه عن ابن عبد البر بمن لم ينو القيام : فكذا يمكن أن يقال يختص بمن لم يقرأ آية الكرسي لطرد الشيطان والله أعلم . رابعا : ذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين في شرح الترمذي ، أن السر في استفتاح صلاة الليل بركتين خفيفتين المبادرة إلى حل عقد الشيطان ، وبناء على أن الحل لا يتم إلا بتمام الصلاة ، وهو واضح ، لأنه لو شرع في صلاة ثم أفسدها لم يساو من أتمها ، وكذا الوضوء . وكان الشروع في حل العقد يحصل بالشروع في العبادة ويفتق بانتهائها . وقد ورد الأمر بصلاة الركعتين الخفيفتين عند مسلم من حديث أبي هريرة فاندفع إيراد من أورد أن الركعتين الخفيفتين إنما وردتا من فعله ﷺ كما تقدم من حديث عائشة ، وهو منزّه عن عقد الشيطان ، حتى ولو لم يرد الأمر بذلك لا يمكن أن يقال : يحمل فعله ذلك على تعليم أمته وإرشادهم إلى ما يحفظهم من الشيطان . وقد وقع عند ابن خزيمة من وجه آخر عن أبي هريرة في آخر الحديث « خلوا عقده »

الشیطان ولو برکتین ، . خامسها : إنما خص الوضوء بالذكر لأنه الغالب ، وإلا فالجنب لا يحل عقده إلا الاغتسال ، وهل يقوم التيمم مقام الوضوء أو الغسل لمن ساع له ذلك ؟ محل بحث . والذي يظهر لإجزاءه ، ولا شك أن في معاناة الوضوء عونا كبيرا على طرد النوم لا يظهر مثله في التيمم . سادسها : لا يتعين للذكر شيء مخصوص لا يجرى غيره ، بل كل ما صدق عليه ذكر الله أجزاء ، ويدخل فيه تلاوة القرآن وقراءة الحديث النبوي والاشتغال بالعلم الشرعي ، وأولى ما يذكر به ما سيأتي بعد ثمانية أبواب في د باب فضل من تعار من الليل ، ويؤيده ما عند ابن خزيمة من الطريق المذكورة « فان تعار من الليل فذكر الله » . قوله (حدثنا عوف) هو الأعرابي (وأبو رجاء) هو العطاردي ، والإسناد كله بصريون ، وسيأتي حديث سمرة مطولا في أواخر كتاب الجنائز . وقوله هنا (عن الصلاة المكتوبة) الظاهر أن المراد بها العشاء الآخرة وهو اللائق بما تقدم من مناسبة الحديث الذي قبله . وقوله (بثلغ) بمثابة ساكنة ولام مفتوحة بعدها معجمة أى يشق أو يخدش . وقوله (فيرفضه) بكسر الفاء وضمها

١٣ - باب إذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه

١١٤٤ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** أبو الأخوص قال **حدثنا** منصور عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه قال « ذكر عند النبي ﷺ رجل فقيل : ما زال نائما حتى أصبح ، ما قام إلى الصلاة ، فقال : بال الشيطان في أذنه »

[الحديث ١١٤٤ - طرفه في : ٣٧٧٠]

قوله (باب إذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه) هذه الترجمة للمستمل وحده . وللباقين د باب ، فقط ، وهو بمنزلة الفصل من الباب ، وتعلقه بالذي قبله ظاهر لما سنوضحه . قوله (ذكر عند النبي ﷺ رجل) لم أقف على اسمه لكن أخرج سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود ما يؤخذ منه أنه هو ، وافظه بعد سياق الحديث بنحوه « وإيم الله لقد بال في أذن صاحبكم ليلة ، يعني نفسه . قوله (فقيل ما زال نائما حتى أصبح) في رواية جرير عن منصور في بدء الخلق « رجل نام ليلة حتى أصبح » . قوله (ما قام إلى الصلاة) المراد الجنس ، ويحتمل الهدى ، ويراد به صلاة الليل أو المكتوبة . ويؤيده رواية سفيان هذا عندنا « نام عن الفريضة » أخرجه ابن حبان في صحيحه . وبهذا يتبين مناسبة الحديث لما قبله . وفي حديث أبي سعيد الذي قدمت ذكره من فوائد المخلص « أصبحت العقد كلها كهيتها وبال الشيطان في أذنه » فيستفاد منه وقت بول الشيطان ، ومناسبة هذا الحديث للذي قبله . قوله (في أذنه) في رواية جرير « في أذنيه » بالثنية . واختلف في بول الشيطان ، فقيل هو على حقيقته . قال القرطبي وغيره لا مانع من ذلك إذ لا إحالة فيه لأنه ثبت أن الشيطان يأكل ويشرب وينكح فلا مانع من أن يبول . وقيل هو كناية عن سد الشيطان أذن الذي ينام عن الصلاة حتى لا يسمع الذكر . وقيل معناه أن الشيطان ملأ سمعه بالباطيل فحجب سمعه عن الذكر . وقيل هو كناية عن ازدراء الشيطان به . وقيل معناه أن الشيطان استمل على واستخف به حتى اتخذ كالكفيف المعد للبول ، إذ من عادة المستخف بالشيء أن يبول عليه . وقيل هو مثل مضروب للغافل عن القيام بثقل النوم كن وقع البول في أذنه فثقل أذنه وأفسد حسه ، والعرب تكني عن

الفساد بالبول قال الراجز : بال سهيل في الفضيخ ففسد . وكفى بذلك عن طلوعه لأنه وقت لإفساد الفضيخ فعبّر عنه بالبول . ووقع في رواية الحسن عن أبي هريرة في هذا الحديث عند أحمد ، قال الحسن إن بوله والله لثقل ، وروى محمد بن نصر من طريق قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود ، حسب الرجل من الخيبة والشر أن ينام حتى يصبح وقد بال الشيطان في أذنه ، وهو موقف صحيح الاسناد . وقال الطبري : خص الأذن بالذكر وإن كانت العين أنسب بالنوم إشارة إلى ثقل النوم ، فإن المسامع هي موارد الانتباه . وخص البول لأنه أسهل مدخلا في التجاويف وأسرع نفوذا في العروق فيورث الكسل في جميع الأعضاء .

١٤ - باب الدعاء والصلاة من آخر الليل

وقال الله عز وجل ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ أي ما ينامون ﴿ وبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾

١١٤٥ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ يَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ »

[الحديث ١١٤٥ - طرفاه في : ٦٣٢١ ، ٧٤٩٤]

قوله (باب الدعاء والصلاة من آخر الليل) في رواية أبي ذر ، الدعاء في الصلاة . قوله (وقال الله عز وجل) في رواية الأصيلي « وقول الله » . قوله (ما يهجعون) زاد الأصيلي « أي ينامون » ، وقد ذكر الطبري وغيره الخلاف عن أهل التفسير في ذلك ، فنقل ذلك عن الحسن والأحنف وإبراهيم النخعي وغيرهم ، ونقل عن قتادة ومجاهد وغيرهما أن معناه كانوا لا ينامون ليلة حتى الصباح لا يتجددون . ومن طريق المنهال عن سعيد عن عباس قال : معناه لم تكن تمضي عليهم ليلة إلا يأخذون منها ولو شيئا . ثم ذكر أقوالا آخر ورجح الأول لأن الله تعالى وصفهم بذلك مادحا لهم بكثرة العمل . قال ابن التين : وعلى هذا تكون « ما » زائدة أو مصدرية ، وهو أبين الأقوال وأقعدا بكلام أهل اللغة ، وعلى الآخر تكون « ما » نافية ، وقال الخليل : هجع يهجع هجوعا وهو النوم بالليل دون النهار . ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة في النزول من طريق الأغر أبي عبد الله وأبي سلمة جميعا عن أبي هريرة . وقد اختلف فيه على الزهري فرواه عنه مالك وحفاظ أصحابه كما هنا ، واقتصر بعضهم عنه على أحد الرجلين ، وقال بعض أصحاب مالك عنه : عن سعيد بن المسيب بدلها . ورواه أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فقال الأعرج بدل الأغر فصحفه . وقيل عن الزهري عن عطاء بن يزيد بدل أبي سلمة ، قال الدارقطني : وهو وهم ، والأغر المذكور لقب واسمه سلمان ويكنى أبا عبد الله وهو مدني ، ولهم راو آخر يقال له الأغر أيضا لكنه اسمه وكنيته أبو مسلم ، وهو كوفي . وقد جاء هذا الحديث من طريقه أيضا أخرجه مسلم من رواية أبي إسحق السبيعي عنه عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعا مرفوعا ، وغلط من جعلهما واحدا . ورواه عن أبي هريرة أيضا سعيد بن مرجانة وأبو صالح عنده مسلم وسعيد المقبري وعطاء مولى أم صبية بالمهملة مصفرا وأبو جعفر المدني ونافع بن جبير بن مطعم كلهم عند النسائي . وفي الباب عن علي وابن مسعود وعثمان بن أبي العاص وعمرو بن عبسة عند أحمد

وعن جبير بن مطعم ورفاعة الجهني عند النسائي ، وعن أبي الدرداء وعبادة بن الصامت وأبي الخطاب غير منسوب عند الطبراني ، وعن عقبة بن عامر وجابر وجد عبد الحميد بن سلمة عند الدارقطني في «كتاب السنة» ، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة . قوله (عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة) في رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري «أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو عبد الله الأغر صاحب أبي هريرة أن أبا هريرة أخبرهما» . قوله (ينزل ربنا إلى السماء الدنيا) استدل به من أثبت الجهة وقال : هي جهة العلو ، وأنكر ذلك الجمهور (١) لأن القول بذلك يفضي إلى التحيز تعالى الله عن ذلك . وقد اختلف في معنى النزول على أقوال : فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم . ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة وهم الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة ، والدجب أنهم أولوا ما في القرآن من نحو ذلك وأنكروا ما في الحديث إما جهلا وإما عنادا ، ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمنا به على طريق الإجمال منزها الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف ، ونقله البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانيين والحمادين والأوزاعي والليث وغيرهم ، ومنهم من أوله على وجه يليق مستعمل في كلام العرب ، ومنهم من أفرط في التأويل حتى كاد أن يخرج إلى نوع من التحريف ، ومنهم من فصل بين ما يكون تأويله قريبا مستعملا في كلام العرب وبين ما يكون بعيدا مهجورا فأول في بعض وقوض في بعض ، وهو منقول عن مالك وجزم به من المتأخرين ابن دقيق العيد ، قال البيهقي : وأسلمها الإيمان بلا كيف والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه ، ومن الدلائل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين غير واجب فحينئذ النفويض أسلم . وسيأتي مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . وقال ابن العربي : حكى عن المبتدعة رد هذه الأحاديث ، وعن السلف إمرارها ، وعن قوم تأويلها وبه أقول (٢) . فأما قوله ينزل فهو راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته ، بل ذلك عبارة عن ملكه الذي ينزل بأمره ونهيه ، والنزول كما يكون في الأجسام يكون في المعاني ، فإن حملته في الحديث على الحسى فتلك صفة الملك المبعوث بذلك ، وإن حملته على المعنوى بمعنى أنه لم يفعل ثم فعل فيسمى ذلك نزولا عن مرتبة إلى مرتبة ، فهي عربية صحيحة انتهى . والحاصل أنه تأوله بوجهين : إما بأن المعنى ينزل أمره أو الملك بأمره ، وإما بأنه استعارة بمعنى التلطف بالداعين والإجابة لهم ونحوه . وقد حكى أبو بكر ابن فورك أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول أي ينزل ملكا ، ويقويه ما رواه النسائي من طريق الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد بلفظ «ان الله يمهل حتى يمضي شطر الليل ، ثم يأمر مناديا يقول : هل من داع فيستجاب له ، الحديث . وفي حديث عثمان بن أبي العاص «ينادي مناد هل من داع يستجاب له ، الحديث . قال القرطبي : وبهذا يرتفع الاشكال ، ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعة الجهني «ينزل الله إلى السماء الدنيا فيقول :

(١) مراده بالجمهور جمهور أهل الكلام ، وأما أهل السنة - وهم الصحابة رضي الله عنهم ومن تبهم بإحسان - فانهم يثبتون لله الجهة ، وهي جهة العلو - ويؤمنون بأنه سبحانه فوق العرش بلا تمثيل ولا تكيف . والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر ، فتنبه واحذر . والله أعلم

(٢) هذا خطأ ظاهر مصابيح سريح النصوص الواردة بإثبات النزول ، وهكذا ما قاله البيضاوي بعده باطل ، والصواب ما قاله السلف الصالح من الإيمان بالنزول وإمرار النصوص كما وردت من إثبات النزول لله سبحانه على الوجه الذي يليق به من غير تكيف ولا تمثيل كسائر صفاته . وهذا هو العلم ، الأسلم والاقوم والأعلم والأحكم ، فحسبك به ، وعض عليه بالنواجذ ، واحذر ما خالفه تفز بالسلامة .
الله أعلم

لا يسأل عن عبادي غيري ، لأنه ليس في ذلك ما يدفع التأويل المذكور . وقال البيضاوي : ولما ثبت بالقواطع أنه سبحانه منزّه عن الجسمية والتجيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع الى موضع أخفض منه ، فالمراد نور رحمة ، أي ينتقل من مقتضى صفة الجلال التي تقتضي الغضب والانتقام الى مقتضى صفة الاكرام التي تقتضي الرأفة والرحمة . قوله (حين يبقى تلك الليل الآخر) برفع الآخر لأنه صفة الثلث ، ولم تختلف الروايات عن الزهري في تعيين الوقت ، واختلفت الروايات عن أبي هريرة وغيره ، قال الترمذي : رواية أبي هريرة أصح الروايات في ذلك ، ويقوى ذلك أن الروايات المخالفة اختلف فيها على روايتها ، وسلك بعضهم طريق الجمع وذلك أن الروايات انحصرت في ستة أشياء : أولها هذه ، ثانيها إذا مضى الثلث الاول ، ثالثها الثلث الاول أو النصف ، رابعها النصف ، خامسها النصف أو الثلث الأخير ، سادسها الإطلاق . فأما الروايات المطلقة فهي محمولة على المقيدة ، وأما التي بأوفان كانت أو للشك فالجزم به مقدم على المشكوك فيه ، وإن كانت للتردد بين حالين فيجمع بذلك بين الروايات بأن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال لكون أوقات الليل تختلف في الزمان وفي الآفاق باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم . وقال بعضهم يحتمل أن يكون النزول يقع في الثلث الاول والقول يقع في النصف وفي الثلث الثاني ، وقيل يحمل على أن ذلك يقع في جميع الأوقات التي وردت بها الأخبار ، ويحمل على أن النبي ﷺ أعلم بأحد الأمور في وقت فاخبر به ، ثم أعلم به في وقت آخر فاخبر به ، فنقل الصحابة ذلك عنه والله أعلم . قوله (من يدعوني إلخ) لم تختلف الروايات على الزهري في الاختصار على الثلاثة المذكورة وهي الدعاء والسؤال والاستغفار ، والفرق بين الثلاثة أن المطلوب إما لدفع المضار أو جلب المسار ، وذلك إما ديني وإما دنيوي ، ففي الاستغفار إشارة الى الأول ، وفي السؤال إشارة الى الثاني ، وفي الدعاء إشارة الى الثالث . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال الدعاء ما لا طلب فيه نحو يا الله ، والسؤال الطلب ، وأن يقال المقصود واحد وإن اختلف اللفظ انتهى . وزاد سعيد عن أبي هريرة « هل من نائب فأتوب عليه ، وزاد أبو جعفر عنه « من ذا الذي يسترقي فأرزقه ، من ذا الذي يستكشف الضر فأكشف عنه ، وزاد عطاء مولى أم صبية عنه « ألا سقيم يستشفى فيشفى ، ومعانيها داخلة فيما تقدم . وزاد سعيد بن مرجانة عنه « من يقرض غير عديم ولا ظلوم ، وفيه تحريض على عمل الطاعة ، وإشارة الى جزيل الثواب عليها . وزاد حجاج بن أبي منيع عن جده عن الزهري عند الدارقطني في آخر الحديث « حتى الفجر ، وفي رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عند مسلم « حتى ينفجر الفجر ، وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة « حتى يطلع الفجر ، وكذا اتفق معظم الرواة على ذلك ، إلا أن في رواية نافع بن جبير عن أبي هريرة عند النسائي « حتى ترحل الشمس ، وهي شاذة . وزاد يونس في روايته عن الزهري في آخره أيضا « ولذلك كانوا يفضلون صلاة آخر الليل على أوله ، أخرجها الدارقطني أيضا . وله من رواية ابن سميان عن الزهري ما يشير الى أن قائل ذلك هو الزهري . وبهذه الزيادة تظهر مناسبة ذكر الصلاة في الترجمة ومناسبة الترجمة التي بعد هذه لهذه . قوله (فاستجيب) بالنصب على جواب الاستفهام وبالرفع على الاستئناف ، وكذا قوله (فأعطيه ، وأغفر له) وقد قرئ بهما في قوله تعالى (من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له) الآية . وليست السين في قوله تعالى « فاستجيب » للطلب بل استجيب بمعنى أجيب ، وفي حديث الباب من الفوائد تفضيل صلاة آخر الليل على أوله ، وتفضيل تأخير الوتر لكن ذلك في حق من طمع أن ينتبه ، وأن آخر الليل أفضل للدعاء

والاستغفار، ويشهد له قوله تعالى ﴿ والمستغفرين بالاسحار ﴾ وإن الدعاء في ذلك الوقت مجاب، ولا يعترض على ذلك بتخلفه عن بعض الداعين لأن سبب التخلف وقوع الخلل في شرط من شروط الدعاء كالأحتراس في المطعم والمشرب والملبس أو لاستعجال الداعي أو بأن يكون الدعاء باثم أو قطيعة رحم، أو تحصل الإجابة ويتأخر وجود المطلوب لمصلحة العبد أو لأمر يريد الله

١٥ - باب من نام أول الليل وأحيى آخره

وقال سلمان لأبي الدرداء رضي الله عنهما: نتم. فلما كان من آخر الليل قال: قم

قال النبي ﷺ « صدق سلمان »

١١٤٦ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبه - **وحدثني** سليمان قال **حدثنا** شعبه - عن أبي إسحاق عن الأسود قال « سألت عائشة رضي الله عنها: كيف صلاة النبي ﷺ بالليل؟ قالت: كان ينام أوله، ويقوم آخره فيصلي، ثم يرجع إلى فراشه، فاذا أذن المؤذن وثب، فان كانت به حاجة اغتسل، وإلا توضأ وخرج »

قوله (باب من نام أول الليل وأحيى آخره) تقدم في الذي قبله ذكر مناسبه. **قوله** (وقال سلمان) أي الفارسي (لأبي الدرداء ثم الخ) هو مختصر من حديث طويل أورده المصنف في كتاب الأدب من حديث أبي جحيفة قال « أخى رسول الله ﷺ بين سلمان وبين أبي الدرداء، فزار سلمان أبا الدرداء، فذكر القصة وفي آخرها فقال: إن لنفسك عليك حقا، الحديث. وقوله ﷺ « صدق سلمان، أي في جميع ما ذكر، وفيه منقبة ظاهرة لسلمان. **قوله** (حدثنا أبو الوليد) في رواية أبي ذر « قال أبو الوليد، وقد وصله الاسماعيلي عن أبي خليفة عن أبي الوليد، وتبين من سياقه أن البخاري ساق الحديث على لفظ سليمان وهو ابن حرب، وفي رواية أبي خليفة « فاذا كان من السحر أوتر، وزاد فيه « فان كانت له حاجة إلى أهله، وقال فيه « فان كان جنبا أفاض عليه من الماء وإلا توضأ، وبمعناه أخرجه مسلم من طريق زهير عن أبي إسحق، قال الاسماعيلي: هذا الحديث يغلط في معناه الأسود، والأخبار الجياد فيها « كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ، قلت: لم يرد الاسماعيلي بهذا أن حديث الباب غلط، وإنما أشار إلى أن أبا إسحاق حدث به عن الأسود بلفظ آخر غلط فيه، والذي أنكره الحفاظ على أبي إسحق في هذا الحديث هو ما رواه الثوري عنه بلفظ « كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء، قال الترمذي: يرون هذا غلطا من أبي إسحق، وكذا قال مسلم في التمييز، وقال أبو داود في رواية أبي الحسن بن العبد عنه: ليس بصحيح، ثم روى عن يزيد بن هرون أنه قال: هو وهم. انتهى. وأظن أبا إسحق اختصره من حديث الباب هذا الذي رواه عنه شعبه وزهير، لكن لا يلزم من قولها « فاذا كان جنبا أفاض عليه الماء، أن لا يكون توضأ قبل أن ينام كما دلت عليه الأخبار الآخر فمن ثم غلطوه في ذلك، ويستفاد من الحديث أنه كان ربما نام جنبا قبل أن يغتسل والله أعلم. **تقدم** باقي الكلام على حديث عائشة قريبا. وقوله فيه « فان كانت به حاجة اغتسل، يعكر عليه ما في

رواية مسلم ، أفاض عليه الماء ، وما قالت اغتسل ، ويحاجب بأن بعض الرواة ذكره بالمعنى ، وحافظ بعضهم على اللفظ . والله أعلم

١٦ - باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره

١١٤٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه أخبره أنه « سأل عائشة رضي الله عنها : كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان ؟ فقالت : ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة : يصلي أربعا ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن . ثم يصلي أربعا ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن . ثم يصلي ثلاثا . قالت عائشة : فقلت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر ؟ فقال : يا عائشة إن عيني تنام ولا ينام قلبي »

[الحديث ١١٤٧ - طرفاه في ٢٠١٣ ، ٢٥٦٩]

١١٤٨ - **حدثنا** محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما رأيت النبي ﷺ يقرأ في شيء من صلاة الليل جالسا ، حتى إذا كبر قرأ جالسا ، فإذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية قام فقرأهن ، ثم ركع »

قوله (باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره) سقط قوله « بالليل » من نسخة الصغاني . ذكر فيه حديث أبي سلمة أنه سأل عائشة : كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ ؟ وقد تقدمت الإشارة إليه في « باب كيف كان النبي ﷺ يصلي بالليل » وفي الحديث دلالة على أن صلاته كانت متساوية في جميع السنة ، وفيه كراهة النوم قبل الوتر لاستفهام عائشة عن ذلك كأنه تقرر عندها منع ذلك فأجابها بأنه ﷺ ليس في ذلك كغيره ، وسيأتي هذا الحديث من هذه الطريق في أواخر الصيام أيضا ، ونذكر فيه أن شاء الله تعالى ما بقي من فوائده . **قوله** (عن هشام) هو ابن عروة . **قوله** (حتى إذا كبر) بينت حفصة أن ذلك كان قبل موته بعام ، وقد تقدم بيان ذلك مع كثير من فوائده في آخر باب من أبواب التقصير . **قوله** (فإذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية قام فقرأهن ثم ركع) فيه رد على من اشترط على من افتتح النافلة قاعدا أن يركع قاعدا ، أو قائما أن يركع قائما ، وهو محكي عن أشهب وبعض الحنفية . والحجة فيه ما رواه مسلم وغيره من طريق عبد الله بن شقيق عن عائشة في سؤاله لها عن صلاة النبي ﷺ وفيه « كان إذا قرأ قائما ركع قائما ، وإذا قرأ قاعدا ركع قاعدا ، وهذا صحيح ، ولكن لا يلزم منه منع ما رواه عروة عنها ، فيجمع بينهما بأنه كان يفعل كلا من ذلك بحسب النشاط وعدمه . والله أعلم . وقد أنكر هشام ابن عروة على عبد الله بن شقيق هذه الرواية واحتج بما رواه عن أبيه ، أخرج ذلك ابن خزيمة في صحيحه ثم قال : ولا مخالفة عندي بين الخبرين لأن رواية عبد الله بن شقيق محمولة على ما إذا قرأ جميع القراءة قاعدا أو قائما ، ورواية هشام بن عروة محمولة على ما إذا قرأ بعضها جالسا وبعضها قائما . والله أعلم

١٧ - باب فضل الطهور بالليل والنهار ، وفضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار

١١٤٩ - **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ : يَا بِلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمَلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ . قَالَ : مَا عَمَلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أُصَلِّيَ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : دَفَّ نَعْلَيْكَ ، يَعْنِي تَحْرِيكَ

قَوْلُهُ (بَابُ فَضْلِ الطُّهُورِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَفَضْلِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الطُّهُورِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) كَذَا ثَبَتَ فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِينِي ، وَلِغَيْرِهِ دَعْدُ الْوُضُوءِ ، وَاقْتَصَرَ بَعْضُهُمْ عَلَى الشَّقِ الثَّانِي مِنَ التَّرْجُمَةِ وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الْأَسْمَاعِيلِيُّ وَأَكْثَرُ الشَّرَاحِ ، وَالشَّقِ الْأَوَّلُ لَيْسَ بِظَاهِرٍ فِي حَدِيثِ الْبَابِ إِلَّا إِنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ كَمَا سَنَذَكُرُهُ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ . قَوْلُهُ (عَنْ أَبِي حَيَّانَ) هُوَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ التَّيْمِيُّ وَصَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَأَبُو زُرْعَةَ هُوَ ابْنُ عُمَرَ بْنِ جَرِيرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ . قَوْلُهُ (قَالَ لِبِلَالٍ) أَيُّ ابْنِ رَبَاحٍ الْمُؤَذِّنِ ، وَقَوْلُهُ « عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ » فِيهِ إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي الْمَنَامِ لِأَنَّ عَادَتَهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْصُصُ مَا رَأَاهُ وَيَعْبُرُ مَا رَأَاهُ أَصْحَابُهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي كِتَابِ التَّعْبِيرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ . قَوْلُهُ (بِأَرْجَى عَمَلٍ) بِلَفْظِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الْمَبْنِيِّ مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَإِضَافَةِ الْعَمَلِ إِلَى الرَّجَاءِ لِأَنَّهُ السَّبَبُ الدَّاعِي إِلَيْهِ . قَوْلُهُ (فِي الْإِسْلَامِ) زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ « مَنْفَعَةٌ عِنْدَكَ » . قَوْلُهُ (أَنِّي) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَمِنْ مَقْدَرَةِ قَبْلِهَا صِلَةٌ لِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَثَبَتَتْ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِينِي « أَنَّ ، بَنُونَ خَفِيفَةٌ بَدَلُ « أَنِّي » . قَوْلُهُ (فَإِنِّي سَمِعْتُ) زَادَ مُسْلِمٌ « اللَّيْلَةَ » ، وَفِيهِ إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي الْمَنَامِ . قَوْلُهُ (دَفَّ نَعْلَيْكَ) بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ ، وَضَبُّهَا الْمَحَبُّ الطَّبْرِيُّ بِالْأَعْجَامِ وَالْفَاءُ مُثَقَّلَةٌ ، وَقَدْ قَصَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ بِالتَّحْرِيكِ ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : دَفَّ الطَّائِرُ إِذَا حَرَّكَ جَنَاحَيْهِ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى رِجْلَيْهِ ، وَقَالَ أَحْمَدُ : الدَّفُّ الْحَرَكَةُ الْخَفِيفَةُ وَالسَّيْرُ اللَّيْنُ . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ « خَشَفَ » بَفَتْحِ الْخَاءِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَتَيْنِ وَتَخْفِيفِ الْفَاءِ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ : الْخَشَفُ الْحَرَكَةُ الْخَفِيفَةُ . وَيُؤَيِّدُهُ مَا سَيَأْتِي فِي أَوَّلِ مَنَاقِبِ عُمَرَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ « سَمِعْتُ خَشْفَةً » وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ بَرِيدَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِمَا « خَشْخَشَةً » بِمُعْجَمَتَيْنِ مُكَرَّرَتَيْنِ وَهُوَ بِمَعْنَى الْحَرَكَةِ أَيْضًا . قَوْلُهُ (طَهُورًا) زَادَ مُسْلِمٌ تَامًا ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا مَفْهُومَ لَهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُخْرَجَ بِذَلِكَ الْوُضُوءُ اللَّغْوِيُّ ، فَقَدْ يَفْعَلُ ذَلِكَ لَطَرْدُ النَّوْمِ مَثَلًا . قَوْلُهُ (فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ) بِتَنْوِينِ سَاعَةٍ وَخَفْضِ لَيْلٍ عَلَى الْبَدَلِ ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ « فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » . قَوْلُهُ (إِلَّا صَلَّيْتُ) زَادَ الْأَسْمَاعِيلِيُّ « لِرَبِّي » . قَوْلُهُ (مَا كُتِبَ لِي) أَيُّ قَدَرٍ ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ . قَالَ ابْنُ التِّينِ : إِنَّمَا اعْتَقَدَ بِلَالٌ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلِمَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الصَّلَاةَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ ، وَأَنَّ عَمَلَ الْعَبْدِ أَفْضَلُ مِنْ عَمَلِ الْجَهْرِ ، وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ يَنْدَفِعُ إِرَادُ مَنْ أَوْرَدَ عَلَيْهِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ . وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَعْمَالِ الَّتِي سَأَلَهُ عَنْ إِرْجَائِهَا الْأَعْمَالُ الْمَنْطُوعُ بِهَا ، وَإِلَّا فَالْمَقْرُوضَةُ أَفْضَلُ قَطْعًا . وَيَسْتَفَادُ مِنْهُ جَوَازُ الْجَهْدِ فِي تَوْقِيتِ الْعِبَادَةِ ، لِأَنَّ بِلَالَ تَوَصَّلَ إِلَى مَا ذَكَرْنَا بِالْإِسْتِنْبَاطِ فَصَوَّبَهُ النَّبِيُّ ﷺ . وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : فِيهِ الْحَثُّ عَلَى الصَّلَاةِ عَقِبَ الْوُضُوءِ لثَلَاثَةِ يَبْقَى الْوُضُوءُ خَالِيًا عَنْ مَقْصُودِهِ . وَقَالَ الْمُهَلَّبُ : فِيهِ أَنَّ اللَّهَ يَعْظُمُ الْمَجَازَاةَ عَلَى مَا يَسِرُّ الْعَبْدُ مِنْ عَمَلِهِ . وَفِيهِ سَوْالُ الصَّالِحِينَ عَمَّا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ لِيَقْتَدِيَ بِهَا غَيْرُهُمْ فِي ذَلِكَ . وَفِيهِ أَيْضًا سَوْالُ الشَّيْخِ عَنْ عَمَلٍ تَلِيْذِهِ لِيَحْضَهُ عَلَيْهِ ، وَيَرْغِبُهُ فِيهِ إِنْ كَانَ حَسَنًا ، وَإِلَّا فَيَنْهَاهُ . وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ

هذه الصلاة في الأوقات المكروهة لعموم قوله ، في كل ساعة ، وتعقب بأن الأخذ بعمومه ليس بأولى من الأخذ بعموم النهي . وتعقبه ابن التين بأنه ليس فيه ما يقتضي الفورية ، فيحمل على تأخير الصلاة قليلا ليخرج وقت الكراهة ، أو أنه كان يؤخر الطهور إلى آخر وقت الكراهة لتقع صلاته في غير وقت الكراهة . لكن عند الترمذي وابن خزيمة من حديث بريدة في نحو هذه القصة ، ما أصابني حدث قط إلا توضأت عندها ، ولأحمد من حديثه ، ما أحدثت إلا توضأت وصليت ركعتين ، فدل على أنه كان يعقب الحدث بالوضوء والوضوء بالصلاة في أي وقت كان . وقال الكرماني : ظاهر الحديث أن السماع المذكور وقع في النوم ، لأن الجنة لا يدخلها أحد إلا بعد الموت . ويحتمل أن يكون في اليقظة لأن النبي ﷺ دخلها ليلة المعراج . وأما بلال فلا يلزم من هذه القصة أنه دخلها لأن قوله ، في الجنة ، ظرف للسمع ويكون الدف بين يديه خارجا عنها انتهى . ولا يخفى بعد هذا الاحتمال لأن السياق ، شعر باثبات فضيلة بلال لكونه جعل السبب الذي بلغه إلى ذلك ما ذكره من ملازمة التطهر والصلاة ، وإنما ثبتت له الفضيلة بأن يكون رؤى داخل الجنة لا خارجا عنها . وقد وقع في حديث بريدة المذكور ، يا بلال بم سبقتني إلى الجنة ، وهذا ظاهر في كونه رآه داخل الجنة . ويؤيد كونه وقع في المنام ما سيأتي في أول مناقب عمر من حديث جابر مرفوعا ، رأيتني دخلت الجنة فسمعت خشفة فقيل هذا بلال ، ورأيت قصرا بفنائها جارية فقيل هذا لعمر ، الحديث . وبعده من حديث أبي هريرة مرفوعا ، بينا أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر فقيل : هذا لعمر ، الحديث ، فعرف أن ذلك وقع في المنام ، وثبتت الفضيلة بذلك لبلال لأن رؤيا الأنبياء وحى ، ولذلك جزم النبي ﷺ له بذلك . ومشيه بين يدي النبي ﷺ كان من عادته في اليقظة فانفق مثله في المنام ، ولا يلزم من ذلك دخول بلال الجنة قبل النبي ﷺ لأنه في مقام التابع ، وكأنه أشار ﷺ إلى بقاء بلال على ما كان عليه في حال حياته واستمراره على قرب منزلته ، وفيه منقبة عظيمة لبلال . وفي الحديث استحباب إقامة الطهارة ومناسبة المجازاة على ذلك بدخول الجنة لأن من لازم الدوام على الطهارة أن يبيت المرء طاهرا ومن بات طاهرا عرجت روحه فسجدت تحت العرش كما رواه البيهقي في الشعب من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، والعرش سقف الجنة كما سيأتي في هذا الكتاب . وزاد بريدة في آخر حديثه ، فقال النبي ﷺ بهذا ، وظاهره أن هذا الثواب وقع بسبب ذلك العمل ، ولا معارضة بينه وبين قوله ﷺ ، لا يدخل أحدكم الجنة عمله ، لأن أحد الأجوبة المشهورة بالجمع بينه وبين قوله تعالى ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ أن أصل الدخول إنما يقع برحمة الله ، واقتسام الدرجات بحسب الأعمال فيأتي مثله في هذا (١) . وفيه أن الجنة موجودة الآن خلافا لمن أنكرك ذلك من المعتزلة

(تنبيه) قول الكرماني : لا يدخل أحد الجنة إلا بعد موته ، مع قوله إن النبي ﷺ دخلها ليلة المعراج وكان المعراج في اليقظة على الصحيح ظاهرهما التناقض ، ويمكن حل النفي إن كان ثابتا على غير الأنبياء ، أو يخص في الدنيا بمن خرج عن عالم الدنيا ودخل في عالم الملائكوت ، وهو قريب مما أجاب به السهيلي عن استعمال طست الذهب ليلة المعراج

(١) وأحسن من هذا الجواب أن الأعمال الصالحة هي سبب دخول الجنة ، ودخولها يكون برحمة الله وفضله ، لا بمجرد العمل كما في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن يدخل الجنة أحد منكم بعمله ، قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : ولا أنا ، إلا أن يتخلفني الله برحمته منه وفضل ، انتهى

١٨ - باب ما يُكره من التشديد في العبادة

١١٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَزِينِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَادَّحَلَ حَبْلَ مَحْدُودٍ بَيْنَ السَّارِيتَيْنِ ، فَقَالَ : مَا هَذَا الْحَبْلُ ؟ قَالُوا : هَذَا حَبْلُ زَيْنَبَ ، فَادَّحَلَ فَتَرَّتْ تَعَلَّقَتْ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا ، حُلُوهُ ، لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ ، فَادَّحَلَ فَتَرَّتْ فَلْيَقْعُدْ »

١١٥١ - قَالَ : وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ قُلْتُ : فَلَانَةُ ، لَا تَنَامُ اللَّيْلَ - تَذَكَّرُ مِنْ صَلَاتِهَا - فَقَالَ : مَهْ ، عَلَيْكُمْ مَا تُطِيقُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا »

قَوْلُهُ (باب ما يكره من التشديد في العبادة) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : إِنَّمَا يَكْرَهُ ذَلِكَ خَشْيَةَ الْمَلَالِ الْمَفْضَى إِلَى تَرْكِ الْعِبَادَةِ . قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ ، وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ بِصَرِيحٍ . قَوْلُهُ (دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ) زَادَ مُسْلِمٌ فِي رَوَايَتِهِ « الْمَسْجِدَ » . قَوْلُهُ (بَيْنَ السَّارِيتَيْنِ) أَيْ اللَّتَيْنِ فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ ، وَكَأَنَّهُمَا كَانَتَا مَعَهُودَتَيْنِ لِلْمُخَاطَبِ ، لَكِنْ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ « بَيْنَ سَارِيتَيْنِ » ، بِالتَّنْكِيرِ . قَوْلُهُ (قَالُوا هَذَا حَبْلُ زَيْنَبَ) جَزَمَ كَثِيرٌ مِنَ الشَّرَاحِ نَبْهًا لِلْمُخْطِيبِ فِي مَهْمَاتِهِ بِأَنَّهُمَا بَنَتُ جَحْشُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَمْ أَرِ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ صَرِيحًا . وَوَقَعَ فِي شَرْحِ الشَّيْخِ سِرَاجِ الدِّينِ ابْنِ الْمَلْفِ أَنْ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ رَوَاهُ كَذَلِكَ ، لَكِنِّي لَمْ أَرِ فِي مُسْنَدِهِ وَمُصَنَّفِهِ زِيَادَةَ عَلَى قَوْلِهِ « قَالُوا لَزَيْنَبَ » ، أَخْرَجَهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْهُ وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَدْرَجِ مِنْ طَرِيقِهِ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ شَيْخَيْنِ لَهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ فَقَالَ عَنْ أَحَدِهِمَا « زَيْنَبَ » ، وَلَمْ يَنْسِبْهَا ، وَقَالَ عَنْ آخَرَ « حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ » ، فَهَذِهِ قَرِينَةٌ فِي كَوْنِ زَيْنَبَ هِيَ بِنْتُ جَحْشٍ . وَرَوَى أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهَا حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ أَيْضًا ، فَلَعَلَّ نِسْبَةَ الْحَبْلِ إِلَيْهَا بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ مَلَكَ لِأَحَدِهِمَا وَالْآخَرَى الْمُتَعَلِّقَةُ بِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ أَنَّ بَنَاتِ جَحْشٍ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ تَدْعَى زَيْنَبَ فِيمَا قِيلَ ، فَعَلَى هَذَا فَالْحَبْلُ لِحَمْنَةَ وَأُطْلِقَ عَلَيْهَا زَيْنَبَ بِاعْتِبَارِ اسْمِهَا الْآخَرِ . وَوَقَعَ فِي صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ « فَقَالُوا لِمَيْمُونَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ » ، وَهِيَ رَوَايَةٌ شَاذَةٌ ، وَقِيلَ يَحْتَمِلُ تَعَدُّدُ الْقِصَّةِ ، وَوَهْمٌ مِنْ فَسْرِهَا بِمُجَوِّدَةِ بِنْتُ الْحَارِثِ فَإِنَّ لَتِلْكَ قِصَّةَ أُخْرَى تَقَدَّمَتْ فِي أَوَائِلِ الْكِتَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَزَادَ مُسْلِمٌ « فَقَالُوا لَزَيْنَبَ تَصَلَّى » . قَوْلُهُ (فَادَّحَلَ فَتَرَّتْ) بِفَتْحِ الْمَثْنَاءِ أَيْ كَسَلَتْ عَنِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ ، وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِالْشَكِّ « فَادَّحَلَ فَتَرَّتْ أَوْ كَسَلَتْ » . قَوْلُهُ (فَقَالَ ﷺ لَا) يَحْتَمِلُ النَّفْيَ أَيْ لَا يَكُونُ هَذَا الْحَبْلُ أَوْ لَا يَحْدُ ، وَيَحْتَمِلُ النَّهْيَ أَيْ لَا تَفْعَلُوهُ ، وَسَقَطَتْ هَذِهِ السَّكْمَةُ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ . قَوْلُهُ (نَشَاطَهُ) بِفَتْحِ النُّونِ أَيْ مَدَّةَ نَشَاطِهِ . قَوْلُهُ (فَلْيَقْعُدْ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِالْقُعُودِ عَنِ الْقِيَامِ فَيَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ قَائِمًا وَالْقُعُودِ فِي أَثْنَائِهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَقْلُ الْخِلَافِ فِيهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِالْقُعُودِ عَنِ الصَّلَاةِ أَيْ بِتَرْكِ مَا كَانَ عَزْمَ عَلَيْهِ مِنَ التَّنْفُلِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ قَطْعِ النَّافِلَةِ بَعْدَ الدَّخُولِ فِيهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي « بَابِ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ » ، فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ حَدِيثٌ « إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْمِ حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَقْرَأُ » ، وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَيْضًا ، وَلَعَلَّهُ طَرَفٌ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ . وَفِيهِ حَدِيثٌ عَائِشَةَ أَيْضًا « إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يَصَلِّي »

فليرقد حتى يذهب عنه النوم ، وفيه د لئلا يستغفر فيسب نفسه وهو لا يشعر ، هذا أو ممناه ، ويحيى من الاحتمال ما تقدم في حديث الباب . وفيه الحث على الاقتصاد في العبادة ، والنهي عن التعمق فيها ، والأمر بالاقبال عليها بنشاط . وفيه إزالة المنكر باليد واللسان . وجواز تنفل النساء في المسجد . واستدل به على كراهة التعلق في الحبل في الصلاة ، وسيأتي ما فيه في باب استعانة اليد في الصلاة ، بعد الفراغ من أبواب التطوع . قوله (وقال عبد الله ابن مسleme) يعني القعني كذا للأكثر ، وفي رواية الحموي والمستمل حديثنا عبد الله ، وكذا رويناه في الموطأ رواية القعني ، قال ابن عبد البر : تفرد القعني بروايته عن مالك في الموطأ دون بقية رواة فانهم اقتصروا منه على طرف مختصر . قوله (تذكر) للمستمل بفتح أوله بلفظ المضارع المؤنث ، وللحموي بضمه على البناء للمفعول بالتذكير ، وللكشمي « فذكر » بقاء وضم المصحة وكسر الكاف ، ولكل وجه . وعلى الأول يكون ذلك قول هروء أو من دونه ، وعلى الثاني والثالث يحتمل أن يكون من كلام عائشة ، وهو على كل حال تفسير لقولها « لا تنام الليل » ووصفها بذلك خرج مخرج الغالب ، وسئل الشافعي عن قيام جميع الليل فقال : لا أكرهه إلا لمن خشى أن يضر بصلاة الصبح . وفي قوله عليه السلام في جواب ذلك « مه » ، إشارة إلى كراهة ذلك خشية الفتور والملال على فاعله لئلا ينقطع عن عبادة التزمها فيكون رجوعا عما بذل لربه من نفسه . وقوله « عليكم ما تطيقون من الأعمال » هو عام في الصلاة وفي غيرها . ووقع في الرواية المتقدمة في الإيمان بدون قوله « من الأعمال » فحمله الباجي وغيره على الصلاة خاصة ، لأن الحديث ورد فيها ، وحمله على جميع العبادات أولى . وقد تقدمت بقية فوائد حديث عائشة والكلام على قوله « ان الله لا يمل حتى تملوا » في باب « أحب الدين الى الله أدومه » من كتاب الإيمان . وما يلحق هنا أني وجدت بعض ما ذكر هناك من تأويل الحديث احتمالا في بعض طرق الحديث وهو قوله « ان الله لا يمل من الثواب حتى تملوا من العمل » أخرجه الطبري في تفسير سورة المزمل ، وفي بعض طرقه ما يدل على أن ذلك مدرج من قول بعض رواة الحديث والله أعلم

١٩ - باب ما يُكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه

١١٥٢ - حدثنا عباس بن الحسين قال حدثنا مبشر عن الأوزاعي - وحدثني محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا الأوزاعي - قال حدثنا يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني عهد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال : قال لي رسول الله ﷺ « يا عبد الله ، لا تكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل » . وقال هشام حدثنا ابن أبي المشرين قال حدثنا الأوزاعي قال حدثنا يحيى بن عمر بن الحارث بن ثوبان قال حدثني أبو سلمة . . مثله . وتابعه عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي قوله (باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه) أي إذا أشعر ذلك بالإعراض عن العبادة . قوله (حدثنا عباس بن حسين) هو بموحدة ومهملة بغدادى يقال له القنطري أخرجه عنه البخاري هنا وفي الجهاد فقط . ومبشر بوزن مؤذن من البشارة ، وعبد الله المذكور في الاسناد الثاني هو ابن المبارك ، وقد صرح في سياقه بالتحديث في جميع الاسناد فأمّن تدليس الأوزاعي وشيخه . قوله (مثل فلان) لم أقف على تسميته في شيء من

الطرق ، وكان إبهام مثل هذا لقصد السيرة عليه كالذى تقدم قريبا فى الذى نام حتى أصبح ، ويحتمل أن يكون النبى ﷺ لم يقصد شخصا معينا ، وإنما أراد تنفير عبد الله بن عمرو من الصنيع المذكور . قوله (من الليل) أى بعض الليل وسقط لفظ « من » ، من رواية الأكثر وهى مرادة . قال ابن العربى : فى هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب ، إذ لو كان واجبا لم يكتب لتاركه بهذا القدر بل كان يذمه أبلغ الذم ، وقال ابن حبان : فيه جواز ذكر الشخص بما فيه من عيب إذا قصد بذلك التحذير من صنيعه . وفيه استحباب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تقريط ، ويستنبط منه كراهة قطع العبادة وإن لم تكن واجبة ، وما أحسن ما عقب المصنف هذه الترجمة بالتى قبلها لأن الحاصل منهما الترغيب فى ملازمة العبادة والطريق الموصل إلى ذلك الاقتصاد فيها ، لأن التشديد فيها قد يودى إلى تركها وهو مذموم . قوله (وقال هشام) هو ابن عمار ، وابن أبي العشرين بلفظ العدد وهو عبد الحميد بن حبيب كاتب الأوزاعى ، وأراد المصنف بإيراد هذا التعليق التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم أى ابن ثوبان بين يحيى وأبي سلة من المزيد فى متصل الاسانيد ، لأن يحيى قد صرح بسماعه من أبي سلة ، ولو كان بينهما واسطة لم يصرح بالتحديث ، ورواية هشام المذكورة وصلها الاسماعيلى وغيره . قوله (بهذا) فى رواية كريمة والأصيل مثله . قوله (وتابعه عمرو بن أبي سلة) أى تابع ابن أبي العشرين على زيادة عمر بن الحكم ، ورواية عمر المذكورة وصلها مسلم عن أحمد بن يونس عنه ، وظاهر صنيع البخارى ترجيح رواية يحيى عن أبي سلة بغير واسطة ، وظاهر صنيع مسلم يخالفه لأنه اقتصر على الرواية الزائدة ، والراجع عند أبي حاتم والدارقطنى وغيرهما صنيع البخارى . وقد تابع كلا من الروایتين جماعة من أصحاب الأوزاعى فالاختلاف منه ، وكأنه كان يحدث به على الوجهين فيحمل على أن يحيى حمله عن أبي سلة بواسطة ثم لقيه لحدثه به فكان يرويه عنه على الوجهين والله أعلم

٢٠ - باب ١١٥٣ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن عمرو بن أبي العباس قال

سمعت عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال « قال لى النبى ﷺ : ألم أخبر أنك تقوم الليل وتصوم النهار ؟ قلت إني أفعل ذلك . قال : فانك إذا فعلت ذلك هجمت عينك ونهيت نفسك ، وإن لنفسك حقا ولأهلك حقا ، فسم وأفطر ، وقم ونم »

قوله (باب) كذا فى الاصل بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الذى قبله وتعلقه به ظاهر ، وكأنه أوما إلى أن المتن الذى قبله طرف من قصة عبد الله بن عمرو فى مراجعة النبى ﷺ له فى قيام الليل وصيام النهار . قوله (عن عمرو بن أبي العباس) فى رواية الحميدى فى مسنده عن سفيان ، حدثنا عمرو سمعت أبا العباس ، وعمرو هو ابن دينار ، وأبو العباس هو السائب بن فروخ ويعرف بالشاعر . قوله (ألم أخبر) فيه أن الحكم لا ينبغى إلا بعد التثبت ، لأنه ﷺ لم يكتب بما نقل له عن عبد الله حتى لقيه واستثبته فيه ، لاحتمال أن يكون قال ذلك بغير عزم . أو علقه بشرط لم يطلع عليه الناقل ونحو ذلك . قوله (هجمت عينك) بفتح الجيم أى غارت أو ضعفت لكثرة السهر . قوله (نهيت) بنون ثم فاء مكسورة أى كالت ، وحكى الاسماعيلى أن أبا يعلى رواه له « نهيت » بالتاء بدل النون واستضعفه . قوله (وإن لنفسك حقا) أى تعطى ما تحتاج إليه ضرورة البشرية بما أباحه الله للإنسان من الأكل والشرب والراحة التى يقوم بها بدنه ليكون أعون على عبادة ربه ، ومن حقوق النفس قطعها عما سوى

الله تعالى ، لكن ذلك يختص بالعلقة القلبية . قوله (ولا همك عليك حقا) أى تنظر لهم فيما لا بد لهم منه من أمور الدنيا والآخرة ، والمراد بالأهل الزوجة أو أم من ذلك ممن تلزمه نفقته ، وسيأتى بيان سبب ذكر ذلك له فى الصيام . (تنبيه) : قوله « حقا » فى الموضعين الأكثر بالنصب على أنه اسم إن ، وفى رواية كريمة بالرفع فهما على أنه الخبر والاسم ضمير الشأن . قوله (فسم) أى فاذا عرفت ذلك فسم تارة (وأفطر) تارة لتجمع بين المصلحتين . وفيه إيحاء إلى ما تقدم فى أوائل أبواب التهجد أنه ذكر له صوم داود ، وقد تقدم الكلام على قوله « قم ونم » ، وسيأتى فى الصيام فيه زيادة من وجه آخر نحو قوله « وإن لعينك عليك حقا » ، وفى رواية « فإن لزورك عليك حقا » ، أى للضيف . وفى الحديث جواز تحدث المرء بما عزم عليه من فعل الخير ، وتفقد الإمام لأمور رعيته كلياتها وجزئياتها ، وتعليمهم ما يصلحهم . وفيه تعليل الحكم لمن فيه أهلية ذلك ، وأن الأولى فى العبادة تقديم الواجبات على المندوبات ، وأن من تكلف الزيادة على ما طبع عليه يقع له الخلل فى الغالب . وفيه الحضر على ملازمة العبادة لأنه ﷺ مع كراهته له التشديد على نفسه حظه على الاقتصاد كأنه قال له ولا بمنعك اشتغالك بحقوق من ذكر أن تضيع حق العبادة وترك المندوب جملة ، ولكن اجمع بينهما

٢١ - باب فضل من تعار من الليل فصل

١١٥٤ - **حدثنا** صدقة بن الفضل أخبرنا الوليد عن الأوزاعي قال حدثني عمير بن هاني قال حدثني جناد بن أبي أمية حدثني عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال « من تعار من الليل فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال : اللهم اغفر لي - أو دعا - استجيب . فإن توضحاً قبلت صلاته »

١١٥٥ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب أخبرني الهيثم بن أبي سنان أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه - وهو يقصص فى قصصه - وهو يذكركم رسول الله ﷺ : إن أحبا لكم لا يقول الرفث ، يعنى بذلك عبد الله بن رواحة :

وفينا رسول الله يتلو كتابه إذا انشق معروف من الفجر ساطع
أرانا الهدى بعد العمى فقلوبنا به مؤقنات أن ما قال واقع
بيت يحافى جنبه عن فراشه إذا استثقلت بالمشركين المضاجع
تابعه عقيل . وقال الزبيدي أخبرني الزهرى عن سعيد ، والأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه

[الحديث ١١٥٥ - طرفه فى : ٦١٥١]

١١٥٦ - **حدثنا** أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « رأيت على عهد النبي ﷺ كأن يبدى قطعة استبرق فسكنى لا أريد مكانا من الجنة إلا طارت إليه .

ورأيتُ كأنَّ اثنينِ أتيا نِيَّ أَرادَا أَنْ يَذْهَبَا بِي إِلَى النَّارِ ، فَمَلَقَاهُمَا مَلَكٌ فَقَالَ : لَمْ تُرْعَ ، خَلِيَا عَنْهُ »

١١٥٧ - فَقَصَّتْ حَفْصَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِحْدَى رُؤْيَايَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ . فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ »

١١٥٨ - « وَكَانُوا لَا يَزَالُونَ يَقْصُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الرُّؤْيَا أَنَّهَا فِي اللَّيْلَةِ السَّابِعَةِ مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّبًا فَلْيَتَحَرَّهَا مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ »

[الحديث ١١٥٨ - طرفاه في ٢٠١٥ ، ٦٩٩١]

قوله (باب فضل من تعار من الليل فصل) تعار بمهمة وراء مشددة . قال في المحكم : تعار الظلم معاراة صاح ، والتعار أيضاً المهر والتعطى والتقلب على الفراش ليلاً مع كلام . وقال ثعلب : اختلف في تعار فقيل : انقبه ، وقيل تكلم ، وقيل علم ، وقيل تمطى وأن انتهى . وقال الأكثر : التعار اليقظة مع صوت ، وقال ابن التين : ظاهر الحديث أن معنى تعار استيقظ لأنه قال « من تعار فقال » ، فغطف القول على التعار انتهى . ويحتمل أن تكون الفاء تفسيرية لما صوت به المستيقظ ، لأنه قد يصوت بغير ذكر ، فخص الفضل المذكور بمن صوت بما ذكر من ذكر الله تعالى ، وهذا هو السر في اختيار لفظ تعار دون استيقظ أو انقبه ، وإنما يتفق ذلك لمن تعود الذكر واستأنس به وغلب عليه حتى صار حديث نفسه في نومه ويقظته ، فأكرم من اتصف بذلك بأجابة دعوته وقبول صلاته .

قوله (حدثنا صدقة) هو ابن الفضل المروزي ، وجميع الاسماء كله شاميون ، وجنادة بضم الجيم وتخفيف النون مختلف في صحبته . **قوله** (عن الأوزاعي قال حدثنا عمير بن هاني) كذا لمعظم الرواة عن الوليد بن مسلم ، وأخرجه الطبراني في الدعاء من رواية صفوان بن صالح عن الوليد عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن عمير بن هاني ، وأخرجه الطبراني فيه أيضاً عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي - وهو الحافظ الذي يقال له دحيم - عن أبيه عن الوليد مقروناً برواية صفوان بن صالح ، وما أظنه إلا وهما فانه أخرجه في المعجم الكبير عن إبراهيم عن أبيه عن الوليد عن الأوزاعي كالجادة ، وكذا أخرجه أبو داود وابن ماجه وجعفر الفريابي في الذكر عن دحيم ، وكذا أخرجه ابن حبان عن عبد الله بن سليم عن دحيم ، ورواية صفوان شاذة فإن كان حفظها عن الوليد احتمل أن يكون عند الوليد فيه شيخان ، ويؤيده ما في آخر الحديث من اختلاف اللفظ حيث جاء في جميع الروايات عن الأوزاعي فانه قال اللهم اغفر لي الخ ، ووقع في هذه الرواية « كان من خطاياهم كيوم ولدته أمه » ، ولم يذكر رب اغفر لي ولا دعاء ، وقال في أوله « ما من عبد يتعار من الليل » بدل قوله « من تعار » ، لكن تخالف اللفظ في هذه أخف من التي قبلها . **قوله** (له الملك وله الحمد) زاد علي بن المديني عن الوليد « يحيي ويميت » ، أخرجه أبو نعيم في ترجمة عمير بن هاني من « الحلية » من وجهين عنه . **قوله** (الحمد لله وسبحان الله) زاد في رواية كريمة « ولا إله إلا الله » ، وكذا عند الإسماعيلي والنسائي والترمذي وابن ماجه وأبي نعيم في الحلية ، ولم تختلف الروايات في البخاري على تقديم الحمد على التسبيح ، لكن عند الإسماعيلي بالعكس ، والظاهر أنه من تصرف الرواة لأن الواو لا تستلزم الترتيب .

قوله (ولا حول ولا قوة إلا بالله) زاد النسائي وابن ماجه وابن السني ، العلي العظيم ، . **قوله** (ثم قال : اللهم اغفر لي ، أو دعا) كذا فيه بالشك ويحتمل أن تكون للتنويع ، ويؤيد الأول ما عند الإسماعيلي بلفظ : ثم قال : رب اغفر لي ، غفر له . أو قال : فدعا ، استجيب له ، شك الوليد ، وكذا عند أبي داود وابن ماجه بلفظ : غفر له ، قال الوليد ، أو قال دعا استجيب له ، وفي رواية علي بن المديني : ثم قال : رب اغفر لي ، أو قال : ثم دعا ، واقتصر في رواية النسائي على الشق الأول . **قوله** (استجيب) زاد الأصيلي له ، وكذا في الروايات الأخرى . **قوله** (فان ترضاً قبلت) أي إن صلى . وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت ، فان ترضاً وصلى ، وكذا عند الإسماعيلي وزاد في أوله : فان هو عزم فقام وتوضاً وصلى ، وكذا في رواية علي بن المديني . قال ابن بطال : وعد الله على لسان نبيه أن من استيقظ من نومه لهجا لسانه بتوحيد ربه والإذعان له بالملك والاعتراف بنعمة يحمد عليها وينزهه عما لا يليق به بتسبيحه والخضوع له بالتكبير والتسليم له بالعجز عن القدرة إلا بعونه أنه إذا دعاه أجابه ، وإذا صلى قبلت صلاته ، فينبغي لمن بلغه هذا الحديث أن يفتنم العمل به ويخلص نيته لربه سبحانه وتعالى . **قوله** (قبلت صلاته) قال ابن المنير في الحاشية : وجه ترجمة البخاري بفضل الصلاة ، وليس في الحديث إلا القبول ، وهو من لوازم الصحة سواء كانت قاضية أم مفضولة لأن القبول في هذا الموطن أرجى منه في غيره ، ولولا ذلك لم يكن في الكلام فائدة ، فلأجل قرب الرجاء فيه من اليقين تميز على غيره وثبت له الفضل انتهى . والذي يظهر أن المراد بالقبول هنا قدر زائد على الصحة ، ومن ثم قال الداودي ما محصله : من قبل الله له حسنة لم يعذبه (١) لأنه يعلم هواقب الأمور فلا يقبل شيئاً ثم يحبطه ، وإذا أمن الإحباط أمن التعذيب ، ولهذا قال الحسن : وددت أني أعلم أن الله قبل لي سجدة واحدة . (فائدة) : قال أبو عبد الله الفريزي الراوي عن البخاري : أجريت هذا الذكر على لسان عند انتباهي ثم نمت فأتاني آت فقراء (وهدوا إلى الطيب من القول) الآية . **قوله** (الهيثم) بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها مثلثة مفتوحة ، وسانان بكسر المهملة ونونين الأولى خفيفة . **قوله** (أنه سمع أبا هريرة وهو يقص في قصصه) أي مواعظه التي كان أبو هريرة يذكر أصحابه بها . **قوله** (وهو يذكر رسول الله ﷺ إن أخا لكم) معناه أن أبا هريرة ذكر رسول الله ﷺ فاستطرد إلى حكاية ما قيل في وصفه فذكر كلام عبد الله بن رواحة بما وصف به من هذه الآيات . **قوله** (إن أخا لكم) هو المسموع للهيثم ، والرفث الباطل أو الفحش من القول ، والقائل يعني هو الهيثم ، ويحتمل أن يكون الزهري . **قوله** (إذا انشق) كذا الأكثر وفي رواية أبي الوقت : كما انشق ، والمعنى مختلف وكلاهما واضح . **قوله** (من الفجر) بيان للعروف الساطع ، يقال سطع إذا ارتفع . **قوله** (العمى) أي الضلالة . **قوله** (يحافى جنبه) أي يرفعه عن الفراش ، وهو كناية عن صلاته بالليل ، وفي هذا البيت الأخير معنى الترجمة لأن التعاريف هو السهر والتقلب على الفراش كما تقدم ، وكأن الشاعر أشار إلى قوله تعالى في صفة المؤمنين (تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفاً وطمعا) الآية . (فائدة) : وقعت لعبد الله بن رواحة في هذه الآيات قصة أخرجهما الدارقطني من طريق سلة بن وهران عن عكرمة قال : كان عبد الله بن رواحة مضطجعا إلى جنب امرأته ، فقام إلى جاريته فذكر القصة في رؤيتها إياه على الجارية وجهده ذلك والتاسها منه القراءة لأن الجنب

(١) فيما قاله الداودي نظر ، وظاهر النص من مخالفه ، ولا يلزم من قبول بعض الأعمال عدم التعذيب على أعمال أخرى من السيئات مات العبد مصراً عليها ، فتنبه . والله أعلم

لا يقرأ ، فقال هذه الآيات ، فقال : آمن بالله وكذبت بصرى ، فأعلم النبي ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه . قال ابن بطال : إن قوله ﷺ « إن أحاكم لا يقول الرفث » فيه أن حسن الشعر محمود بحسن الكلام انتهى . وليس في سياق الحديث ما يفصح بأن ذلك من قوله ﷺ ، بل هو ظاهر في أنه من كلام أبي هريرة ، وبيان ذلك سيأتي في سياق رواية الزبيدي المعلقة ، وسيأتي بقية ما يتعلق بالشعر في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى .

قوله (نابه عقيل) أى عن ابن شهاب ، فالضمير ليونس ، ورواية عقيل هذه أخرجها الطبراني في الكبير من طريق سلامة بن روح عن عمه عقيل بن خالد عن ابن شهاب فذكر مثل رواية يونس . **قوله (وقال الزبيدي الخ)** فيه إشارة إلى أنه اختلف عن الزهري في هذا الاسناد ، فاتفق يونس وعقيل على أن شيخه فيه الهيم ، وعالفهما الزبيدي فأبدله بسعيد أى ابن المسيب والأعرج أى عبد الرحمن بن هرمز ، ولا يبعد أن يكون الطريقان صحيحين فانهم حفاظ أثبات ، والزهري صاحب حديث مكث ، ولكن ظاهر صنيع البخاري ترجيح رواية يونس لمتابعة عقيل له ، بخلاف الزبيدي ورواية الزبيدي هذه المعلقة وصلها البخاري في التاريخ الصغير والطبراني في الكبير أيضا من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه ولفظه « إن أبا هريرة كان يقول في قصصه : إن أحاكم كان يقول شعرا ليس بالرفث » وهو عبد الله بن رواحة فذكر الآيات ، وهو يبين أن قوله في الرواية الأولى من كلام أبي هريرة موقوفا بخلاف ما جزم به ابن بطال والله أعلم . **قوله (حدثنا أبو النعمان)** هو السدوسي . **قوله (إلا طارت إليه)** سيأتي في التعبير بلفظ إلا طارت في إليه ويأتي بقية فوائده هناك إن شاء الله تعالى ، وقد تقدم في أوائل أبواب التهجد من وجه آخر عن ابن عمر دون القصة الأولى . **قوله (وكان عبد الله)** أى ابن عمر (يصلي من الليل) هو كلام نافع ، وقد تقدم نحوه عن سالم . **قوله (وكانوا)** أى الصحابة . **قوله (أنها)** أى ليلة القدر . **قوله (فليستحرها في العشر الأواخر)** كذا للكشيميني ، ولغيره « من العشر الأواخر » ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أواخر الصيام . (تنبيه) : أغفل المزي في الأطراف هذا الحديث المتعلق بليلة القدر فلم يذكره في ترجمة أيوب عن نافع عن ابن عمر ، وهو وارد عليه . وبالله التوفيق

٢٢ - باب المداومة على ركعتي الفجر

١١٥٩ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد **حدثنا** سعيد بن وهب بن أبي أيوب قال **حدثني** جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن أبي سلمة بن عائشة رضي الله عنها قالت « **صلى النبي ﷺ العشاء ، ثم صلى ثمان ركعات ، وركعتين جالسا ، وركعتين بين الندامين ، ولم يكن يدعها أبدا** »

قوله (باب المداومة على ركعتي الفجر) أى سفرا وحضرا . **قوله (حدثنا عبد الله بن يزيد)** هو المقرئ **قوله (عن عراك بن مالك عن أبي سلمة)** خالف الليث عن يزيد بن أبي حبيب فرواه عن جعفر بن ربيعة عن أبي سلمة لم يذكر بينهما أحدا ، أخرجه أحمد والنسائي ، وكان جعفرأ أخذته عن أبي سلمة بواسطة ثم حمله عنه . وليزيد فيه إسناد آخر رواه عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم ، وكان لعراك فيه شيخين ، والله أعلم . **قوله (وصلى)** في رواية النكشيميني « ثم صلى » ، وليس فيه ذكر الوتر ، وهو في رواية الليث ولفظه « كان يصلي »

بثلاث عشرة ركعة تسما قائما وركعتين وهو جالس ، . قوله (وركعتين بين النداءين) أى بين الأذان والإقامة ، وفي رواية الليث ، ثم يمهل حتى يؤذن بالاولى من الصبح فيركع ركعتين ، ، ولمسلم من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، يصلى ركعتين خفيفتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح ، . قوله (ولم يكن يدهما أبدا) استدل به لمن قال بالوجوب ، وهو منقول عن الحسن البصرى أخرجه ابن أبي شيبة عنه بلفظ ، كان الحسن يرى الركعتين قبل الفجر واجبتين ، والمراد بالفجر هنا صلاة الصبح . ونقل المرغيناني مثله عن أبي حنيفة . وفي جامع المحبوبي عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ، لو صلاهما قاعدا من غير عذر لم يجز ، واستدل به بعض الشافعية للقديم في أن ركعتي الفجر أفضل التطوعات . وقال الشافعي في الجديد : أفضلها الوتر . وقال بعض أصحابه : أفضلها صلاة الليل لما تقدم ذكره في أول أبواب التهجد من حديث أبي هريرة عند مسلم . (تنبيه) : قوله ، أبدا ، تقرر في كتب العربية أنها تستعمل للمستقبل ، وأما الماضي فيؤكد بقط . ويحجب عن الحديث المذكور بأنها ذكرت على سبيل المبالغة لإجراء للماضى مجرى المستقبل كأن ذلك دأبه لا يتركه

٢٣ - باب الضجعة على الشق الأيمن بعد ركعتي الفجر

١١٦٠ - حدثنا عبد الله بن يزيد حدثنا سعيد بن أبي أيوب قال حدثني أبو الأسود عن عروة بن

الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن « قوله (باب الضجعة) بكسر الضاد المعجمة لأن المراد الهيئة ، وبفتحها على ارادة المرة . قوله (أبو الأسود) هو الموفى يقيم عروة . قوله (على شقه الأيمن) قيل الحكمة فيه أن القلب في جهة اليسار فلو اضطجع عليه لاستغرق نوما لكونه أبلغ في الراحة ، بخلاف اليمين فيكون القلب معلقا فلا يستغرق . وفيه أن الاضطجاع إنما يتم إذا كان على الشق الأيمن ، وأما انكار ابن مسعود الاضطجاع ، وقول إبراهيم النخعي هي ضجعة الشيطان كما أخرجهما ابن أبي شيبة ، فهو محمول على أنه لم يبلغهما الأمر بفعله ، وكلام ابن مسعود يدل على أنه إنما أنكر تحتمه فانه قال في آخر كلامه : إذا سلم فقد فصل ، وكذا ما حكى عن ابن عمر أنه بدعة فانه شذ بذلك حتى روى عنه أنه أمر بحصب من اضطجع كما تقدم . وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن أنه كان لا يعجبه الاضطجاع ، وأرجح الأقوال مشروعيته للفصل لكن لا بعينه كما تقدم . والله أعلم

٢٤ - باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع

١١٦١ - حدثنا بشر بن الحكم حدثنا سفيان قال حدثني سالم أبو النضر عن أبي سلمة عن عائشة رضي

الله عنها « ان النبي ﷺ كان إذا صلى سنة الفجر فان كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع حتى يؤذن بالصلاة »

قوله (باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع) أشار بهذه الترجمة إلى أنه ﷺ لم يكن يداوم عليها ، وبذلك احتج الأئمة على عدم الوجوب ، وحملوا الأمر الوارد بذلك في حديث أبي هريرة . — أبو داود وغيره على الاستحباب ، وفائدة ذلك الراحة والنشاط لصلاة الصبح ، وعلى هذا فلا يستحب ذلك إلا للتهجد وبه جزم ابن العربي ، ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق أن عائشة كانت تقول ، ان النبي ﷺ لم يضطجع لسنة ، ولكنه كان يدأب

ليلته فيستريح ، في إسناده راو لم يسم . وقيل إن فائدتها الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح ، وعلى هذا فلا اختصاص ، ومن ثم قال الشافعي : تتأدى السنة بكل ما يحصل به الفصل من مشى وكلام وغيره حكاه البيهقي ، وقال النووي : المختار أنه سنة لظاهر حديث أبي هريرة ، وقد قال أبو هريرة راوى الحديث : ان الفصل بالمشى إلى المسجد لا يكفي ، وأفرط ابن حزم فقال يجب عن كل أحد ، وجعله شرطاً لصحة صلاة الصبح ، وردده عليه العلماء بعده حتى طعن ابن تيمية ومن تبعه في صحة الحديث لتفرد عبد الواحد بن زياد به وفي حفظه مقال ، والحق أنه تقوم به الحجة . ومن ذهب إلى أن المراد به الفصل لا يتقيد بالآمين ، ومن أطلق قال : يختص ذلك بالقادر ، وأما غيره فهل يسقط الطلب أو يوى بالاضطجاع أو يضطجع على الأيسر ؟ لم أقف فيه على نقل ، إلا أن ابن حزم قال : يوى ولا يضطجع على الأيسر أصلاً ، ويحمل الأمر به على الذنب كما سيأتي في الباب الذي بعده . وذهب بعض السلف إلى استحبابها في البيت دون المسجد وهو محكى عن ابن عمر ، وقواه بعض شيوخنا بأنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه فعله في المسجد ، وصح عن ابن عمر أنه كان يحصب من يفعله في المسجد أخرجه ابن أبي شيبة . قوله (كان إذا صلى ركعتي الفجر) وسنذكر مستند ذلك في الباب الذي بعده . قوله (حدثني وإلا اضطجع) ظاهره أنه كان يضطجع إذا لم يحدثها ، وإذا حدثها لم يضطجع ، وإلى هذا جنح المصنف في الترجمة ، وكذا ترجم له ابن خزيمة ، الرخصة في ترك الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ، ويعكر على ذلك ما وقع عند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن أبي النضر في هذا الحديث ، كان يصلي من الليل ، فإذا فرغ من صلاته اضطجع ، فان كنت يقظي تحدث معي ، وان كنت نائمة نام حتى يأتيه المؤذن ، فقد يقال إنه كان يضطجع على كل حال ، فاما أن يحدثها وإما أن ينام ، لكن المراد بقولها نام أى اضطجع ، ويدينه ما أخرجه المصنف قبل أبواب التهجد من رواية مالك عن أبي النضر وعبد الله بن يزيد جميعاً عن أبي سلمة بلفظ « فان كنت يقظي تحدث معي ، وان كنت نائمة اضطجع » . قوله (حتى يؤذن) بضم أوله وفتح المعجمة الثقيلة ، وفي رواية الكشميهني « حتى نودي » واستدل به على عدم استحباب الضجعة ، ورد بأنه لا يلزم من كونه ربما تركها عدم الاستحباب ، بل يدل تركها لها أحياناً على عدم الوجوب كما تقدم أول الباب . (تنبيه) : تقدم في أول أبواب الوتر في حديث ابن عباس أن اضطجاعه ﷺ وقع بعد الوتر قبل صلاة الفجر ، ولا يعارض ذلك حديث عائشة لان المراد به نومه ﷺ بين صلاة الليل وصلاة الفجر ، وغايته أنه تلك الليلة لم يضطجع بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح فيستفاد منه عدم الوجوب أيضاً ، وأما ما رواه مسلم من طريق مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة أنه ﷺ اضطجع بعد الوتر فقد خالفه أصحاب الزهري عن عروة فذكروا الاضطجاع بعد الفجر وهو المحفوظ ، ولم يصب من احتج به على ترك استحباب الاضطجاع . والله أعلم

٢٦ (١) - باب الحديث بعد ركعتي الفجر

١١٦٨ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال أبو النضر حدثني عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يصلي ركعتين ، فان كنت مستيقظة حدثني ، وإلا اضطجع ، قلت لسفيان : فان

(١) الباب رقم ٢٥ وأحاديثه الستة بأرقام ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ تأتي في ص ٤٨ - ٤٩ بعد الانتهاء من شرح الحديث رقم ١١٧١ وسينبه الشارح على ذلك هناك

بعضهم يرويه رَكْعَتِي الْفَجْرِ ، قال سفيان : هو ذاك

قوله (باب الحديث بعد ركعتي الفجر) أعاد فيه الحديث المذكور ولفظه « كان يصلي ركعتين ، وفي آخره : قلت لسفيان فان بعضهم يرويه « ركعتي الفجر » ، قال سفيان : هو ذاك . والقائل « قلت لسفيان » هو علي بن المديني شيخ البخاري فيه ، ومراده بقوله « بعضهم » مالك كذا أخرجه الدارقطني من طريق بشر بن عمر عن مالك أنه سأل عن الرجل يتكلم بعد طلوع الفجر فحدثني عن سالم فذكره ، وقد أخرجه ابن خزيمة عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عن ابن عينة بلفظ « كان يصلي ركعتي الفجر » واستدل به علي جواز الكلام بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح خلافا لمن كره ذلك ، وقد نقله ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ولا يثبت عنه وأخرجه صحيحا عن إبراهيم وأبي الشعثاء وغيرهما . (تنبيه) : وقع هنا في بعض النسخ عن سفيان « قال سالم أبو النضر حدثني أبي » وقوله « أبي » زيادة لا أصل لها ، بل هي غلط محض حمل عليها تقديم الاسم على الصفة فظن بعض من لا خبرة له أن فاعل حدثني راو غير سالم فزاد في السند لفظ أبي ، وقد تقدم الحديث بهذا السند قريبا عن بشر بن الحكم عن سفيان عن أبي النضر عن أبي سلمة ليس بينهما أحد ، وكذا في الذي قبله من رواية مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة ، وقد أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا أبو النضر عن أبي سلمة ، وليس لوالد أبي النضر مع ذلك رواية أصلا لا في الصحيح ولا في غيره فمن زادها فقد أخطأ . وبالله التوفيق

٢٧ - باب تعاهد ركعتي الفجر ، ومن سماها تطوُّعاً

١١٦٩ - **حدثنا** بيان بن عمرو **حدثنا** يحيى بن سعيد **حدثنا** ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة رضي الله عنها قالت « لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشد منه تعاهداً على ركعتي الفجر » **قوله** (باب تعاهد ركعتي الفجر ومن سماها) في رواية الحموي والمستمل « ومن سماها » أي سنة الفجر . **قوله** (تطوعاً) أورده في الباب بلفظ النوافل ، وأشار بلفظ التطوع إلى ما ورد في بعض طرقه ، ففي رواية أبي عاصم عن ابن جريج عند البيهقي « قلت لعطاء أواجبة ركعتا الفجر أو هي من التطوع ؟ فقال : حدثني عبيد بن عمير ، فذكر الحديث . وجاء عن عائشة أيضاً تسميتها تطوعاً من وجه آخر ، فعند مسلم من طريق عبد الله بن شقيق « سألت عائشة عن تطوع النبي ﷺ » فذكر الحديث وفيه « وكان إذا طلع الفجر صلى ركعتين » . **قوله** (بيان) بفتح الموحدة والتحتانية الخفيفة . ويحيى بن سعيد هو القطان . **قوله** (عن عطاء) في رواية مسلم عن زهير بن حرب عن يحيى عن ابن جريج « حدثني عطاء » . **قوله** (عن عبيد بن عمير) في رواية ابن خزيمة عن يحيى بن حكيم عن يحيى بن سعيد بسنده « أخبرني عبيد بن عمير » . **قوله** (أشد تعاهداً) في رواية ابن خزيمة « أشد معاهدة » ولمسلم من طريق حفص عن ابن جريج « ما رأيته إلى شيء من الخير أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر » زاد ابن خزيمة من هذا الوجه « ولا إلى غنيمة »

٢٨ - باب ما يُقرأ في ركعتي الفجر

١١٧٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله

عنها قالت « كان رسول الله ﷺ يُصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ، ثم يُصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين »

١١٧١ - حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن محمد بن عبد الرحمن عن عمته عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ . ح . وحدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا يحيى هو ابن سعيد عن محمد بن عبد الرحمن عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يُخفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى إني لأقول : هل قرأ بأمر الكتاب »

(باب ما يقرأ في ركعتي الفجر) هو بضم د يقرأ ، على البناء للجھول . قوله (ثلاث عشرة ركعة) مخالف لما مضى قريبا من طريق أبي سلية عن عائشة ، لم يكن يزيد على إحدى عشرة ، وقد تقدم طريق الجمع بينهما هناك . قوله (خفيفتين) قال الاسماعيلي : كان حق هذه الترجمة أن تكون تخفيف ركعتي الفجر . قلت : ولما ترجم به المصنف وجه وجهيه وهو أنه أشار إلى خلاف من زعم أنه لا يقرأ في ركعتي الفجر أصلا ، وهو قول يحيى عن أبي بكر الاصم وإبراهيم بن عليه ، فنبه على أنه لا بد من القراءة ، ولو وصفت الصلاة بكونها خفيفة فكأنها أرادت قراءة الفاتحة فقط مسرعا ، أو قرأها مع شيء يسير غيرها ، واقتصر على ذلك لأنه لم يثبت عنده على شرطه تعيين ما يقرأ به فيهما ، وسند ما ورد من ذلك بعد . واختلف في حكمة تخفيفهما فقليل : ليمادر إلى صلاة الصبح في أول الوقت وبه جزم القرطبي ، وقيل : ليستفتح صلاة النهار بركعتين خفيفتين كما كان يصنع في صلاة الليل ليدخل في الفرض أو ما شابهه في الفضل بنشاط واستعداد تام . والله أعلم . قوله (عن محمد بن عبد الرحمن) أي ابن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، ويقال اسم جده عبد الله . وقوله « عن عمته عمرة » هي بنت عبد الرحمن بن سعد ابن زرارة ، وعلى هذا فهي عمه أبيه . وزعم أبو مسعود وتبعه الحميدي أنه محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الانصاري أبو الرجال ، ووجه الخطيب في ذلك وقال : إن شعبة لم يرو عن أبي الرجال شيئا ، ويؤيد ذلك أن عمرة أم أبي الرجال لا عمته ، وقد رواه أبو داود الطيالسي عن شعبة فقال : عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة ، وهو موهوم فيه أيضا . ويحتمل أن كان حفظه أن يكون لشعبة فيه شيخان . قوله (ح وحدثنا أحمد بن يونس) في رواية أبي ذر ، قال وحدثنا ، وقاعل قال هو المصنف أبو عبد الله البخاري ، وزهير هو ابن معاوية الجعفي . قوله (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد كذا في الأصل وهو الانصاري . قوله (عن محمد بن عبد الرحمن) كذا في الأصل غير منسوب والظاهر أنه هو الذي قبله وهو ابن أخى عمرة ، وبذلك جزم أبو الأحوص عن يحيى بن سعيد عند الاسماعيلي ، وتابعه آخرون عن يحيى . وذكر الدارقطني في العلل أن سليمان بن بلال رواه عن يحيى بن سعيد قال حدثني أبو الرجال ، وكذا رواه عبد العزيز بن مسلم ومعاوية بن صالح عن يحيى بن محمد بن عمرة وهو أبو الرجال ، وقد تقدم أنه محمد بن عبد الرحمن فيحتمل أن يكون ليحيى فيه شيخان ، لكن رجح الدارقطني الأول ، وحكى فيه اختلافات أخرى عن يحيى موهمة (١) ، وقد رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن عائشة فأسقط من الاسناد اثنين .

قوله (هل قرأ بأم الكتاب) في رواية الحموي ، بأم القرآن ، زاد مالك في الرواية المذكورة : أم لا ؟ (تنبيه) :
 ساق البخاري المتن على لفظ يحيى بن سعيد ، وأما لفظ شعبة فأخرجه أحمد عن محمد بن جعفر شيخ البخاري فيه
 بلفظ : إذا طلع الفجر صلى ركعتين أو لم يصل إلا ركعتين ، أقول : لم يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب ، وكذا رواه
 مسلم من طريق معاذ عن شعبة لكن لم يقل : أو لم يصل إلا ركعتين . ورواه أحمد أيضا عن يحيى القطان عن شعبة
 بلفظ : كان إذا طلع الفجر لم يصل إلا ركعتين فأقول : هل قرأ فيهما بفاتحة الكتاب ، وقد تمسك به من زعم أنه
 لا قراءة في ركعتي الفجر أصلا ، وتعقب بما ثبت في الأحاديث الآتية . قال القرطبي : ليس معنى هذا أنها شكت في
 قراءته ﷺ الفاتحة وإنما معناه أنه كان يطيل في النوافل ، فلما خفف في قراءة ركعتي الفجر صار كأنه لم يقرأ بالنسبة
 إلى غيرها من الصلوات . قلت : وفي تخصيصها أم القرآن بالذكر إشارة إلى مواظبته لقراءتها في غيرها من صلاته .
 وقد روى ابن ماجه بإسناد قوى عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين قبل
 الفجر وكان يقول : نعم السورتان يقرأ بهما في ركعتي الفجر : قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ، ولابن أبي
 شيبة من طريق محمد بن سيرين عن عائشة : كان يقرأ فيهما بهما ، ولمسلم من حديث أبي هريرة أنه ﷺ قرأ فيهما
 بهما ، وللترمذي والنسائي من حديث ابن عمر : رمقت النبي ﷺ شهرا فكان يقرأ فيهما بهما ، وللترمذي من
 حديث ابن مسعود مثله بغير تقييد ، وكذا للبخاري عن أنس ، ولابن حبان عن جابر ما يدل على الترغيب في قراءتهما
 فيهما . واستدل بحديث الباب على أنه لا يزيد فيهما على أم القرآن وهو قول مالك ، وفي البويطي عن الشافعي
 استحباب قراءة السورتين المذكورتين فيهما مع الفاتحة عملا بالحديث المذكور ، وبذلك قال الجمهور ، وقالوا : معنى
 قول عائشة : هل قرأ فيهما بأم القرآن ، أي مقتصرًا عليها أو ضم إليها غيرها ، وذلك لإسراعه بقراءتها ، وكان من
 عادته أن يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها كما تقدمت الإشارة إليه . وذهب بعضهم إلى إطالة القراءة
 فيهما وهو قول أكثر الحنفية ، ونقل عن النخعي ، وأورد البيهقي فيه حديثا سرفوعا من مرسل سعيد بن جبير وفي
 سنده راو لم يسم ، وخص بعضهم ذلك بمن فاته شيء من قراءته في صلاة الليل فيستدركها في ركعتي الفجر ، ونقل
 ذلك عن أبي حنيفة . وأخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن البصري ، واستدل به على الجهر بالقراءة في
 ركعتي الفجر ، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك عرف بقراءته بعض السورة كما تقدم في صفة الصلاة من حديث
 أبي قتادة في صلاة الظهر . يسمعا الآية أحيانا ، ويدل على ذلك أن في رواية ابن سيرين المذكورة : يسرفيهما القراءة ،
 وقد صححه ابن عبد البر ، واستدل بالأحاديث المذكورة على أنه لا يتعين قراءة الفاتحة في الصلاة لأنه لم يذكرها مع
 سورتي الاخلاص . وروى مسلم من حديث ابن عباس أنه ﷺ كان يقرأ في ركعتي الفجر (قولوا آمنا بالله) التي
 في البقرة ، وفي الأخرى التي في آل عمران (١) . وأجيب بأنه ترك ذكر الفاتحة لوضوح الأمر فيها . ويؤيده أن قول
 عائشة : لا أدري أقرأ الفاتحة أم لا ، فدل على أن الفاتحة كان مقررا عندهم أنه لا بد من قراءتها . والله أعلم

(تنبيه) : هذه الأبواب الستة المتعلقة بركعتي الفجر وقع في أكثر الأصول الفصل بينها بالباب الآتي بعد وهو
 باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ، والصواب ما وقع في بعض الأصول من تأخيرها عنها وإيرادها يتلو بعضها

(١) هي قوله تعالى ﴿ قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ﴾ الآية ، كما جاء ذلك صريحا في إحدى روايتي مسلم

بعضاً ، قال ابن رشيد : الظاهر أن ذلك وقع من بعض الرواة عند ضم بعض الأبواب إلى بعض . ويدل على ذلك أنه أتبع هذا الباب بقوله « باب الحديث بعد ركعتي الفجر » كالمبين للحديث الذي أدخل تحت قوله « باب من تحدث بعد الركعتين » إذ المراد بهما ركعتا الفجر ، وبهذا تبين فائدة إعادة الحديث انتهى . وإنما ضم المصنف ركعتي الفجر إلى التهجيد لقربهما منه كما ورد أن المغرب وتر النهار ، وإنما المغرب في التحقيق من صلاة الليل كما أن الفجر في الشرع من صلاة النهار . والله أعلم

٢٥ - باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى

ويذكر ذلك عن عمار وأبي ذر وأنس وجابر بن زيد وعكرمة والزُّهري رضي الله عنهم
وقال يحيى بن سعيد الأنصاري : ما أدركتُ قُتْمَاءَ أَرْضِنَا إِلَّا يُسَلِّمُونَ فِي كُلِّ اثْنَتَيْنِ مِنَ النَّهَارِ

١١٦٢ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ يَقُولُ : إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ، ثُمَّ لِيَقُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي - أَوْ قَالَ : عَاجِلِ أُمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدُرْهُ لِي ، وَيَسِّرْهُ لِي ، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ . وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي - أَوْ قَالَ : فِي عَاجِلِ أُمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ ، وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ، ثُمَّ أَرْضِنِي . قَالَ : وَيُسَمَّى حَاجَتَهُ »

[الحديث ١١٦٢ طرقاه في : ٦٣٨٢ ، ٧٣٩٠]

١١٦٣ - **حَدَّثَنَا** الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلِيمٍ لَزُرْقَى سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ بْنَ رِبْعِيٍّ الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجِئُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ »

١١٦٤ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ »

١١٦٥ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ « صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ »

١١٦٦ - **حديث** آدم قال أخبرنا شعبة أخبرنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ وهو يخطب : إذا جاء أحدكم والإمام يخطب - أو قد خرج - فليصل ركعتين »

١١٦٧ - **حديث** أبو نعيم قال حدثنا سيف بن سليمان المكي سمعت مجاهداً يقول « أتى ابن عمر رضي الله عنهما في منزله فقيل له : هذا رسول الله ﷺ قد دخل الكعبة . قال فاقبأت فأجد رسول الله ﷺ قد خرج ، وأجد بلالاً عند الباب قائماً ، فقلت : يا بلال ، صلى رسول الله ﷺ في الكعبة ؟ قال : نعم . قلت فأين ؟ قال : بين هاتين الأسطوانتين ، ثم خرج فصلى ركعتين في وجه الكعبة . »

قال أبو عبد الله : قال أبو هريرة رضي الله عنه « أو صلى النبي ﷺ بركعتي الضحى » وقال عتيبان « غدا على رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه بعدما امتد النهار وصفقنا وراه ، فركع ركعتين »

قوله (باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى) أى في صلاة الليل والنهار ، قال ابن رشد : مقصوده أن يبين بالأحاديث والآثار التي أوردتها أن المراد بقوله في الحديث « مثنى مثنى » أن يسلم من كل ثنتين . **قوله** (قال محمد) هو المصنف . **قوله** (ويذكر ذلك عن عمار وأبي ذر وأنس وجابر بن زيد وعكرمة والزهري) أما عمار فكانه أشار إلى ما رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عمار بن ياسر « أنه دخل المسجد فصلى ركعتين خفيفتين ، أسناده حسن . وأما أبو ذر فكانه أشار إلى ما رواه ابن أبي شيبة أيضاً من طريق مالك ابن أوس عن أبي ذر ، أنه دخل المسجد فاتى سارية وصلى عندها ركعتين . وأما أنس فكانه أشار إلى حديثه المشهور في صلاة النبي ﷺ بهم في بيته ركعتين وقد تقدم في الصفوف ، وذكره في هذا الباب مختصراً . وأما جابر ابن زيد وهو أبو الشفاء البصري فلم أقف عليه بعد ، وأما عكرمة فروى ابن أبي شيبة عن حرمي بن عمار عن أبي خلدة قال « رأيت عكرمة دخل المسجد فصلى فيه ركعتين ، وأما الزهري فلم أقف على ذلك عنه موصولاً . **قوله** (وقال يحيى بن سعيد الأنصاري الخ) لم أقف عليه موصولاً أيضاً . **قوله** (فقها . أرضنا) أى المدينة ، وقد أدرك كبار التابعين بها كسعيد بن المسيب ، ولحق قليلاً من صفار الصحابة كأنس بن مالك ثم أورد المصنف في الباب ثمانية أحاديث مرفوعة ستة منها موصولة واثنان معلقان : أولها حديث جابر في صلاة الاستخارة وسيأتي الكلام عليه في الدعوات ، ثانيها حديث أبي قتادة في تحية المسجد وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة ، ثالثها حديث أنس في صلاة النبي ﷺ في بيت أم سليم وقد تقدم في الصفوف ، رابعها حديث ابن عمر في روائب الفرائض وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه ، خامسها حديث جابر في صلاة التحية والإمام يخطب وسبق الكلام عليه في كتاب الجمعة ، سادسها حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ في الكعبة وقد تقدم في أبواب القبلة وسيأتي الكلام عليه في الحج ، سابعها قوله « وقال أبو هريرة أو صلى النبي ﷺ بركعتي الضحى ، هذا طرف من حديث سيأتي في كتاب الصيام بتامه ، ثامننا قوله « وقال عتيبان بن مالك ، هو طرف من حديث تقدم في مواضع مطولاً ومختصراً : منها في « باب المساجد في البيوت » وسيأتي قريباً في « باب صلاة النوافل جماعة » . ومراد المصنف بهذه الأحاديث الرد على من زعم أن التطوع في النهار يكون أربعا موصولة ، واختار الجمهور التسليم من كل ركعتين في صلاة الليل

والنهار ، وقال أبو حنيفة وصاحباؤه : يخير في صلاة النهار بين الثنتين والأربع وكرهوا الزيادة على ذلك ، وقد تقدم في أوائل أبواب الوتر حكاية استدلال من استدل بقوله ﷺ « صلاة الليل مثنى » على أن صلاة النهار بخلاف ذلك . وقال ابن المنير في الحاشية : إنما خص الليل بذلك لأن فيه الوتر فلا يقاس على الوتر غيره فيتنفل المصلي بالليل أو تاراً ، فبين أن الوتر لا يعاد وأن بقية صلاة الليل مثنى ، وإذا ظهرت فائدة تخصيص الليل صار حاصل الكلام صلاة النافلة سوى الوتر مثنى فيعم الليل والنهار . والله أعلم

(خاتمة) : اشتملت أبواب التهجد وما انضم إليها على ستة وستين حديثاً ، المعلق اثنا عشر حديثاً ، والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وأربعون حديثاً ، والخالص ثلاثة وعشرون وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عائشة في صلاة الليل سبع وتسع وأحدى عشرة ، وحديث أنس كان يفطر حتى نطق أن لا يصوم ، وحديث سمرة في الرؤيا ، وحديث سلمان وأبي الدرداء ، وحديث عبادة « من تعار من الليل ، وحديث أبي هريرة في شعر ابن رواحة ، وحديث جابر في الاستخارة . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة آثار . والله أعلم

٢٩ - باب التطوع بعد المكتوبة

١١٧٢ - حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال أخبرنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « صليت مع النبي ﷺ سجدتين قبل الظهر وسجدتين بعد الظهر . بين بعد المغرب وسجدتين بعد العشاء وسجدتين بعد الجمعة . فأما المغرب والعشاء في بيته » . قال ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن نافع « بعد العشاء في أهله » . تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع

١١٧٣ - وحدثتني أختي حفصة « أن النبي ﷺ كان يصلي سجدتين خفيفتين بعد ما يطعم الفجر ، وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها » . تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع . وقال ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن نافع « بعد العشاء في أهله »

(أبواب التطوع) لم يفرد المصنف هذه الترجمة فيما وقفت عليه من الأصول . قوله (باب التطوع بعد المكتوبة) ترجم أولاً بما بعد المكتوبة ثم ترجم بعد ذلك بما قبل المكتوبة . قوله (صليت مع النبي ﷺ سجدتين) أي ركعتين ، والمراد بقوله « مع » التبعية أي أنهما اشتركا في كون كل منهما صلاة إلا التجميع فلا حجة فيه لمن قال يجمع في رواتب الفرائض ، وسيأتي بعد أربعة أبواب من رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات ، فذكرها . قوله (قبل الظهر) سيأتي الكلام عليه بعد أربعة أبواب . قوله (فأما المغرب والعشاء في بيته) استدلال به على أن فعل النوافل الليلية في البيوت أفضل من المسجد بخلاف رواتب النهار ، وحكي ذلك عن مالك والثوري ، وفي الاستدلال به لذلك نظر ، والظاهر أن ذلك لم يقع عن عهد وإنما كان ﷺ يتشاغل بالناس في النهار غالباً وبالليل يكون في بيته غالباً ، وتقدم في الجمعة من طريق مالك عن نافع بلفظ « وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف ، والحكمة في ذلك أنه كان يبدد إلى الجمعة ثم ينصرف إلى القائلة ،

بخلاف الظهر فإنه كان يبرد بها وكان يقبل قبلها ، وأغرب ابن أبي ليلى فقال : لا تجزئ سنة المغرب في المسجد حكاة عبد الله بن أحمد عنه عقب روايته لحديث محمود بن لبيد رفعه ، ان الركعتين بعد المغرب من صلاة البيوت ، وقال إنه حكى ذلك لآبيه عن ابن أبي ليلى فاستحسنه . قوله (وحدثني أختي حفصة) أي بنت عمر ، وقائل ذلك هو عبد الله بن عمر . قوله (سجدة) في آية الكشميتي ، ركعتين ، . قوله (وكانت ساعة) قائل ذلك هو ابن عمر ، وسيأتي من رواية أيوب بلفظ ركعتين قبل صلاة الصبح وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها ، وحدثني حفصة أنه كان إذا أذن المؤذن وطلع النجر صلى ركعتين ، وهذا يدل على أنه إنما أخذ عن حفصة وقت إيقاع الركعتين قبل الصبح لا أصل مشروعيتها ، وقد تقدم في أواخر الجمعة من رواية مالك عن نافع وليس فيه ذكر الركعتين اللتين قبل الصبح أصلاً . قول (وقال ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن نافع) أي عن ابن عمر (بعد العشاء في أهله) أي بدل قوله في بيته ، . قوله (تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع) أما رواية كثير فلم تقع لي موصولة ، وأما رواية أيوب فتقدمت الإشارة إليها قريباً ، وفيه حجة لمن ذهب إلى أن للفرائض رواتب تستحب المواظبة عليها وهو قول الجمهور ، وذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه لا توقيت في ذلك حماية للفرائض ، لكن لا يمنع من تطوع بما شاء إذا أمن ذلك ، وذهب العراقيون من أصحابه إلى موافقة الجمهور

٣٠ - باب من لم يتطوع بعد المكتوبة

١١٧٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن عمرو قال سمعت أبا الشَّشاء جابراً قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال « صليت مع رسول الله ﷺ ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً » قلت : يا أبا الشَّشاء ، أظنه آخر الظهر وعجل العصر ، وعجل العشاء وآخر المغرب . قال : وأنا أظنه قوله (باب من لم يتطوع بعد المكتوبة) أورد فيه حديث ابن عباس في الجمع بين الصلاتين ، وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت ، ومطابقته للترجمة أن الجمع يقتضي عدم التخلل بين الصلاتين بصلاة رابعة أو غيرها فيدل على ترك التطوع بعد الأولى وهو المراد ، وأما التطوع بعد الثانية فسكوت عنه ، وكذا التطوع قبل الأولى محتمل

٣١ - باب صلاة الضحى في السفر

١١٧٥ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة عن توبة عن موريق قال « قلت لابن عمر رضي الله عنهما : أتصلي الضحى ؟ قال : لا . قلت : فممر ؟ قال : لا . قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا . قلت : فالنبي ﷺ ؟ قال : لا إخاله »

١١٧٦ - **حدثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن مرة قال : سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى يقول « ما حدثنا أحد أنه رأى النبي ﷺ يصلي الضحى غير أم هانئ ، فانها قالت : إن النبي ﷺ دخل بيته يوم فتح مكة فاغتسل وصلى ثمان ركعات ، فلم أر صلاة قط أخف منها ، غير أنه يتم الركوع والسجود »

قوله (باب صلاة الضحى في السفر) ذكر فيه حديث مورك و قالت لابن عمر أتصلي الضحى ؟ قال : لا . قلت : فمصر ؟ قال : لا . قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا . قلت : فأنبي عليه السلام ؟ قال : لا إخاله ، وحديث أم هانئ في صلاة الضحى يوم فتح مكة . وقد أشكل دخول هذا الحديث في هذه الترجمة ، وقال ابن بطلال : ليس هو من هذا الباب وإنما يصلح في باب من لم يصل الضحى ، وأظنه من غلط الناسخ . وقال ابن المنير : الذي يظهر لي أن البخاري لما تعارضت عنده الأحاديث نفيا كحديث ابن عمر هذا وإثباتا كحديث أبي هريرة في الوصية له أنه يصلي الضحى نزل حديث النبي على السفر وحديث الإثبات على الحضر ، ويؤيد ذلك أنه ترجم لحديث أبي هريرة صلاة الضحى في الحضر ، وتقدم عن ابن عمر أنه كان يقول : لو كنت مسبحا لاتممت في السفر ، وأما حديث أم هانئ ففيه إشارة إلى أنها تصلي في السفر بحسب السهولة لفعلها ، وقال ابن رشيد : ليس في حديث أبي هريرة التصريح بالحضر ، لكن استند ابن المنير إلى قوله فيه : ونم على وتر ، فإنه يفهم منه كون ذلك في الحضر لأن المسافر غالب حاله الاستيقاظ وسهر الليل فلا يفتقر لإيضاء أن لا ينام إلا على وتر ، وكذا الترغيب في صيام ثلاثة أيام . قال ابن رشيد : والذي يظهر لي أن المراد باب صلاة الضحى في السفر نفيا وإثباتا ، وحديث ابن عمر ظاهره نفي ذلك حضرا وسفرا ، وأقل ما يحمل عليه نفي ذلك في السفر لما تقدم في باب من لم يتطوع في السفر ، عن ابن عمر قال : صحبت النبي عليه السلام فكان لا يزيد على ركعتين ، قال ويحتمل أن يقال : لما نفي صلاتها مطلقا من غير تقييد بحضر ولا سفر - وأقل ما يتحقق حمل اللفظ عليه السفر ويبعد حمله على الحضر دون السفر - فحمل على السفر لأنه المناسب للتخفيف ، لما عرف من عادة ابن عمر أنه كان لا يتنفل في السفر نهارا . قال : وأورد حديث أم هانئ ليعين أنها إذا كانت في السفر حال طمأنينة تشبه حالة الحضر كالحلول بالبلد شرعت الضحى وإلا فلا . قلت : ويظهر لي أيضا أن البخاري أشار بالترجمة المذكورة إلى ما رواه أحمد من طريق الضحاك بن عبد الله القرشي عن أنس بن مالك قال : رأيت رسول الله عليه السلام صلى في السفر سبعة الضحى ثمان ركعات ، فأراد أن تردد ابن عمر في كونه صلاها أو لا لا يقتضى رد ما جزم به أنس ، بل يؤيده حديث أم هانئ في ذلك ، وحديث أنس المذكور صحيحه ابن خزيمة والحاكم .

قوله (عن توبة) بمشاة مفتوحة ورواه ساكنة ثم ، وحدة مفتوحة وهو ابن كيسان العنبري البصري ، تابعي صغير ماله عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر . قوله (عن مورك) بفتح الواو وكسر الراء الثقيلة ، وفي رواية غندر عن شعبة عند الاسماعيلي سمعت مورقا العجلي وهو بصري ثقة ، وكذا من دونه في الإسناد ، وليس لمورك في البخاري عن ابن عمر سوى هذا الحديث . قوله (لا إخاله) بكسر الهمزة وتفتح أيضا والخاء معجمة أى لا أظنه . وكان سبب توقف ابن عمر في ذلك أنه بلغه عن غيره أنه صلاها ولم يثق بذلك عن ذكره ، وقد جاء عنه الجزم بكونها محدثة فروي سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال : إنها محدثة وإنما لمن أحسن ما أحدثوا ، وسيأتي في أول أبواب العمرة من وجه آخر عن مجاهد قال : دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة وإذا ناس يصلون الضحى ، فسأناه عن صلاتهم فقال : بدعة .

وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الحكم بن الأعرج عن الأعرج قال : سألت ابن عمر عن صلاة الضحى فقال : بدعة ونعمت البدعة . وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن سالم عن أبيه قال : لقد قتل عثمان وما أحد يسبحها ، وما أحدث الناس شيئا أحب إلى منها . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الشعبي عن ابن عمر قال :

ما صليت الضحى منذ أسلت ، إلا أن أطوف بالبيت . أى فأصلى في ذلك الوقت لا على نية صلاة الضحى ، بل على نية الطواف . ويحتمل أنه كان ينويها معا . وقد جاء عن ابن عمر أنه كان يفعل ذلك في وقت خاص كما سيأتي بعد سبعة أبواب من طريق نافع أن ابن عمر كان لا يصلي الضحى إلا يوم يقدم مكة ، فانه كان يقدمها ضحى فيطوف بالبيت ثم يصلي ركعتين . ويوم يأتي مسجد قباء . وروى ابن خزيمة من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر « كان النبي ﷺ لا يصلي الضحى إلا أن يقدم من غيبة ، فأما مسجد قباء فقال سعيد بن منصور : حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان لا يصلي الضحى إلا أن يأتي قباء . وهذا يحتمل أيضا أن يريد به صلاة تحية المسجد في وقت الضحى لا صلاة الضحى . ويحتمل أن يكون ينويها معا كما قلناه في الطواف . وفي الجملة ليس في أحاديث ابن عمر هذه ما يدفع مشروعية صلاة الضحى ، لأن نفيه محمول على عدم رؤيته لا على عدم الوقوع في نفس الأمر ، أو الذي نقاه صفة مخصوصة كما سيأتي نحوه في الكلام على حديث عائشة . قال عياض وغيره : إنما أنكر ابن عمر ملازمتها وإظهارها في المساجد وصلاتها جماعة ، لا أنها مخالفة للسنة . ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه رأى قوما يصلونها فأنكر عليهم وقال : ان كان ولا بد فني بيوترك . قوله (ما حدثنا أحد) في رواية ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي ليلى « أدركت الناس وهم متوافرون فلم يخبرني أحد أن النبي ﷺ صلى الضحى ، إلا أم هانيء ، ولمسلم من طريق عبد الله بن الحارث الهاشمي قال : سألت وحرصت على أن أجد أحدا من الناس يخبرني أن النبي ﷺ سبح سبعة الضحى فلم أجد غير أم هانيء بنت أبي طالب حدثني ، فذكر الحديث . وعبد الله بن الحارث هذا هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب المذكور في الصحابة لكونه ولد على عهد النبي ﷺ . وبين ابن ماجه في روايته وقت سؤال عبد الله بن الحارث عن ذلك ولفظه « سألت في زمن عثمان والناس متوافرون » . قوله (غير) بالرفع لأنه بدل من قوله أحد . قوله (أم هانيء) هي بنت أبي طالب أخت على شقيقته ، وليس لها في البخاري سوى هذا وحديث آخر تقدم في الطهارة . قوله (دخل بينها يوم فتح مكة فاغتسل وصلى) ظاهره أن الاغتسال وقع في بيتها ، ووقع في الموطأ ومسلم من طريق أبي مرة عن أم هانيء أنها ذهبت إلى النبي ﷺ وهو بأعلى مكة فوجدته يغتسل ، وجمع بينهما بأن ذلك تكرر منه . ويؤيده ما رواه ابن خزيمة من طريق مجاهد عن أم هانيء وفيه أن أبا ذر ستره لما اغتسل ، وفي رواية أبي مرة عنها أن فاطمة بنته هي التي سترته . ويحتمل أن يكون نزل في بيتها بأعلى مكة وكانت هي في بيت آخر بمكة فجاءت إليه فوجدته يغتسل فيصح القولان . وأما الستر فيحتمل أن يكون أحدهما ستره في ابتداء الغسل والآخر في أثنائه والله أعلم . قوله (ثمان ركعات) زاد كريب عن أم هانيء « فسلم من كل ركعتين ، أخرجه ابن خزيمة . وفيه رد على من تمسك به في صلاتها موصولة سواء صلى ثمان ركعات أو أقل . وفي الطبراني من حديث ابن أبي أوفى أنه صلى الضحى ركعتين ، فسألته امرأته فقال إن النبي ﷺ صلى يوم الفتح ركعتين ، وهو محمول على أنه رأى من صلاة النبي ﷺ ركعتين ، ورأت أم هانيء بقية الثمان ، وهذا يقوى أنه صلاها مفصولة والله أعلم . قوله (فلم أر صلاة قط أخف منها) يعني من صلاة النبي ﷺ . وقد تقدم في أواخر أبواب التقصير بلفظ « فما رأيته صلى صلاة قط أخف منها » . وفي رواية عبد الله بن الحارث المذكورة « لا أدري أقيامه فيها أطول أم ركوعه أم سجوده كل ذلك متقارب ، واستدل به على استحباب تخفيف صلاة الضحى ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون السبب فيه التفرغ لمهمات الفتح لكثرة شغله به ، وقد ثبت من فعله ﷺ أنه

صلى الضحى فطول فيها أخرجه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة . واستدل بهذا الحديث على إثبات سنة الضحى ، وحكى عياض عن قوم أنه ليس في حديث أم هانئ دلالة على ذلك ، قالوا : وإنما هي سنة الفتح ، وقد صلاها خالد ابن الوليد في بعض فتوحه كذلك . وقال عياض أيضا : ليس حديث أم هانئ بظاهر في أنه قصد ﷺ بها سنة الضحى وإنما فيه أنها أخبرت عن وقت صلاته فقط وقد قيل إنها كانت قضاء عما شغل عنه تلك الليلة من حربه فيه . وتعقبه النووي بأن الصواب صحة الاستدلال به لما رواه أبو داود وغيره من طريق كريب عن أم هانئ أن النبي ﷺ صلى سبحة الضحى ، ولمسلم في كتاب الطهارة من طريق أبي مرة عن أم هانئ في قصة اغتساله ﷺ يوم الفتح ، ثم صلى ثمان ركعات سبحة الضحى ، وروى ابن عبد البر في التمهيد من طريق عكرمة بن خالد عن أم هانئ قالت : قدم رسول الله ﷺ مكة فصلى ثمان ركعات ، فقلت ما هذه ؟ قال : هذه صلاة الضحى ، واستدل به على أن أكثر صلاة الضحى ثمان ركعات . واستبعده السبكي ووجه بأن الأصل في العبادة التوقف ، وهذا أكثر ما ورد في ذلك من فعله ﷺ ، وقد ورد من فعله دون ذلك كحديث ابن أبي أوفى أن النبي ﷺ صلى الضحى ركعتين أخرجه ابن عدى ، وسيأتي من حديث عتيان قريبا مثله ، وحديث عائشة عنده مسلم ، وكان يصلى الضحى أربعاً ، وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط أنه ﷺ صلى الضحى ست ركعات ، وأما ما ورد من قوله ﷺ ففيه زيادة على ذلك كحديث أنس مرفوعاً ، من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصرًا في الجنة ، أخرجه الترمذى واستغربه . وليس في إسناده من أطلق عليه الضعف . وعند الطبراني من حديث أبي الدرداء مرفوعاً ، من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين ، ومن صلى أربعاً كتب من التائبين (١) ، ومن صلى ستاً كفى ذلك اليوم ، ومن صلى ثمانياً كتب من العابدين ، ومن صلى ثنتي عشرة بنى الله له بيتاً في الجنة ، وفي إسناده ضعف أيضاً ، وله شاهد من حديث أبي ذر رواه البزار وفي إسناده ضعف أيضاً ، ومن ثم قال الرويانى ومن تبعه : أكثرها ثنتا عشرة . وقال النووي في شرح المذهب : فيه حديث ضعيف ، كأنه يشير إلى حديث أنس ، لكن إذا ضم إليه حديث أبي ذر وأبي الدرداء قوى وصلاح للاحتجاج به . ونقل الترمذى عن أحمد : أن أصح شيء ورد في الباب حديث أم هانئ . وهو كما قال ، ولهذا قال النووي في الروضة : أفضلها ثمان وأكثرها ثنتا عشرة ، ففرق بين الأكثر والأفضل . ولا يتصور ذلك إلا فيمن صلى اثنتي عشرة بتسليم واحدة فإنها تقع نفلاً مطلقاً عند من يقول إن أكثر سنة الضحى ثمان ركعات . فأما من فصل فإنه يكون صلى الضحى ، وما زاد على الثمان يكون له نفلاً مطلقاً فتكون صلاته اثنتي عشرة في حقه أفضل من ثمان لكونه أتى بالأفضل وزاد ، وقد ذهب قوم منهم أبو جعفر الطبرى وبه جزم الحلیمی والرويانى من الشافعية إلى أنه لا حد لأكثرها . وروى من طريق إبراهيم النخعي قال : سأل رجل الأسود بن يزيد كم أصلى الضحى ؟ قال : كم شئت . وفي حديث عائشة عنده مسلم ، كان يصلى الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله ، وهذا الإطلاق قد يحمل على التقييد فيؤكد أن أكثرها اثنتا عشرة ركعة والله أعلم . وذهب آخرون إلى أن أفضلها أربع ركعات لحكى الحاكم في كتابه المفرد في صلاة الضحى عن جماعة من أئمة الحديث أنهم كانوا يختارون أن تصلى الضحى أربعاً لكثرة الأحاديث الواردة في ذلك كحديث أبي الدرداء وأبي ذر عند الترمذى مرفوعاً عن الله تعالى ، ابن آدم أركع لي أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره ، وحديث نعيم بن حماد عند النسائي ، وحديث أبي أمامة وعبد الله

(١) في مخطوطة الرياض ، من الغائبين .

ابن عمرو والنواس بن سميان كلهم بنحوه عند الطبراني ، وحديث عقبة بن عامر وأبي مرة الطائفي كلاهما عند أحمد بنحوه ، وحديث عائشة عند مسلم كما تقدم ، وحديث أبي موسى رفعه ، من صلى الضحى أربعاً بنى الله له بيتاً في الجنة ، أخرجه الطبراني في الأوسط ، وحديث أبي أمامة مرفوعاً ، أتدرون قوله تعالى ﴿ وإبراهيم الذي وفى ﴾ قال : وفى عمل يومه بأربع ركعات الضحى ، أخرجه الحاكم ، وجمع ابن القيم في الهدى الأقوال في صلاة الضحى فبلغت ستة : الأول مستحبة ، واختلف في عددها فقليل أقلها ركعتان وأكثرها اثنتا عشرة ، وقيل أكثرها ثمان ، وقيل كالأول لكن لا تشرع ستاً ولا عشرة ، وقيل كالثاني لكن لا تشرع ستاً ، وقيل ركعتان فقط ، وقيل أربعاً فقط ، وقيل لا حد لأكثرها . القول الثاني لا تشرع إلا لسبب ، واحتجوا بأنه ﷺ لم يفعلها إلا بسبب ، واتفق وقوعها وقت الضحى ، وتعددت الأسباب : لحديث أم هانئ في صلاته يوم الفتح كان بسبب الفتح وأن سنة الفتح أن يصلى ثمان ركعات ، ونقله الطبري من فعل خالد بن الوليد لما فتح الحيرة ، وفي حديث عبد الله بن أبي أوفى أنه ﷺ صلى الضحى حين بشر برأس أبي جهل ، وهذه صلاة شكر كصلاته يوم الفتح ، وصلاته في بيت عتيان إجابة لسؤاله أن يصلى في بيته مكاناً يتخذه مصلى فاتفق أنه جاءه وقت الضحى فاختره الراوى فقال : صلى في بيته الضحى ، وكذلك حديث بنحو قصة عتيان مختصراً قال أنس : ما رأيته صلى الضحى إلا يومئذ ، وحديث عائشة لم يكن يصلى الضحى إلا أن يجي من من فيه لأنه كان ينهى عن الطروق ليلاً فيقدم في أول النهار فيبدأ بالمسجد فيصلّى وقت الضحى . القول الثالث لا تستحب أصلاً ، وصح عن عبد الرحمن بن عوف أنه لم يصلها وكذلك ابن مسعود . القول الرابع يستحب فعلها تارة وتركها تارة بحيث لا يواظب عليها ، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد . والحجة فيه حديث أبي سعيد : كان النبي ﷺ يصلى الضحى حتى تقول لا يدعها ، ويدعها حتى تقول لا يصلها ، أخرجه الحاكم . وعن عكرمة : كان ابن عباس يصلها عشراً ويدعها عشراً ، وقال الثوري عن منصور : كانوا يكرهون أن يحافظوا عليها كالمكتوبة ، وعن سعيد بن جبير إنى لأدعها وأنا أحبها مخافة أن أراها حتماً على . الخامس تستحب صلاتها والمواظبة عليها في البيوت ، أى للأمن من الخشية المذكورة . السادس أنها بدعة صح ذلك من رواية عروة عن ابن عمر ، وسئل أنس عن صلاة الضحى فقال : الصلوات خمس ، وعن أبي بكر أنه رأى ناساً يصلون الضحى فقال : ما صلاها رسول الله ﷺ ولا عامة أصحابه ، وقد جمع الحاكم الأحاديث الواردة في صلاة الضحى في جزء مفرد وذكر لغالب هذه الأقوال مستنداً وبلغ عدد رواة الحديث في إثباتها نحو العشرين نفساً من الصحابة (لطيفة) : روى الحاكم من طريق أبي الخير عن عقبة بن عامر قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلى الضحى بصور منها والشمس وضحاها والضحى ، انتهى . ومناسبة ذلك ظاهرة جداً

٣٢ - باب من لم يصل الضحى ورآه واسعاً

١١٧٧ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت

« ما رأيت رسول الله ﷺ سبّح سُبْحَةَ الضُّحَى ، وإني لأسبّحها »

قوله (باب من لم يصل الضحى ورآه) أى الترك (واسعاً) أى مباحاً . قوله (ما رأيت رسول الله ﷺ سبّح

سُبْحَةَ الضُّحَى) تقدم أن المراد بقوله السبحة النافلة ، وأصلها من التسبيح ، وخصت النافلة بذلك لأن التسبيح الذى

في الفريضة نافلة فقيل لصلاة النافلة سجدة لأنها كالتمسيح في الفريضة . قوله (واني لأسبحها) كذا هنا من السبعة ،
وتقدم في باب التحريض على قيام الليل ، بلفظ « واني لأستحبها » من الاستحباب ، وهو من رواية مالك عن
ابن شهاب ولكل منهما وجه ، لكن الأول يقتضي الفعل والثاني لا يستلزمه ، وجاء عن عائشة في ذلك أشياء مختلفة
أوردها مسلم : فعنده من طريق عبد الله بن شقيق : قالت لعائشة : أكان النبي ﷺ يصل الضحى ؟ قالت : لا ، إلا
أن يجيء من مغيبه ، وعنده من طريق معاذة عنها : كان رسول الله ﷺ يصل الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله ،
ففي الأول نفي رؤيتها لذلك مطلقاً ، وفي الثاني تقييد النبي بغير المجيء من مغيبه ، وفي الثالث الإثبات مطلقاً . وقد
اختلف العلماء في ذلك : فذهب ابن عبد البر وجماعة إلى ترجيح ما اتفق الشيخان عليه دون ما انفرد به مسلم وقالوا :
إن عدم رؤيتها لذلك لا يستلزم عدم الوقوع ، فيقدم من روى عنه من الصحابة الإثبات ، وذهب آخرون إلى الجمع
بينهما . قال البيهقي : عندي أن المراد بقولها « ما رأيته سبوحاً » أي داوم عليها . وقولها « واني لأسبحها » أي
أداوم عليها ، وكذا قولها « وما أحدث الناس شيئاً » تعني المدارمة عليها . قال : وفي بقية الحديث - أي الذي
تقدم من رواية مالك - إشارة إلى ذلك حيث قالت « وإن كان أيدع العمل وهو يجب أن يعمل خشية أن يعمل به
الناس فيفرض عليهم » انتهى . وحكي المحب الطبري أنه جمع بين قولها « ما كان يصلي إلا أن يجيء من مغيبه »
وقولها « كان يصلي أربعاً ويزيد ما شاء الله » بأن الأول محمول على صلاته إياها في المسجد ، والثاني على البيت .
قال : وبمكر عليه حديثها الثالث - يعني حديث الباب - وبجواب عنه بأن المتن صفة مخصوصة ، وأخذ الجمع المذكور
من كلام ابن حبان . وقال عياض وغيره : قوله « ما صلاها » معناه ما رأيته يصلها ، والجمع بينه وبين قولها « كان
يصلها » أنها أخبرت في الإنكار عن مشاهدتها وفي الإثبات عن غيرها . وقيل في الجمع أيضاً : يحتمل أن تكون
نفت صلاة الضحى المعهودة حينئذ من هيئة مخصوصة بعدد مخصوص في وقت مخصوص ، وأنه ﷺ إنما كان يصلها
إذا قدم من سفر لا بعدد مخصوص ولا بغيره كما قالت « يصل أربعاً ويزيد ما شاء الله »

(تنبيه) : حديث عائشة يدل على ضعف ما روى عن النبي ﷺ أن صلاة الضحى كانت واجبة عليه ، وعدها
لذلك جماعة من العلماء من خصائصه ، ولم يثبت ذلك في خبر صحيح . وقول الماوردي في الحاوي إنه ﷺ واظب عليها
بعد يوم الفتح إلى أن مات بمكر عليه ما رواه مسلم من حديث أم هانئ أنه لم يصلها قبل ولا بعد . ولا يقال إن
نفي أم هانئ لذلك يلزم (١) منه العدم لأننا نقول : يحتاج من أثبته إلى دليل ، ولو وجد لم يكن حجة ، لأن عائشة
ذكرت أنه كان إذا عمل عملاً أثبته ، فلا تستلزم المواظبة على هذا الوجوب عليه

٣٣ - باب صلاة الضحى في الحضر ، قاله عتبان بن مالك عن النبي ﷺ

١١٧٨ - حدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا شعبة حدثنا عباس الجريري هو ابن فروخ عن أبي عثمان

النهدى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت : صوم ثلاثة أيام من
كل شهر ، وصلاة الضحى ، ويوم على وتر »

[الحديث ١١٧٨ - طرفه في : ١٩٨١]

(١) كذا في النسخ ، ولعله لا يلزم .

١١٧٨ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ الْجَعْفَرِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ « قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ - وَكَانَ ضَخْمًا - لِلنَّبِيِّ ﷺ « إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ . فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا فَدَعَاهُ إِلَى بَيْتِهِ ، وَنَضَحَ لَهُ طَرَفَ حَصِيرٍ بِمَاءٍ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكَعَتَيْنِ . وَقَالَ فَلَانُ ابْنُ فَلَانِ ابْنِ جَارُودٍ لِأَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى ؟ فَقَالَ : مَا رَأَيْتُهُ صَلَّى غَيْرَ ذَلِكَ الْيَوْمِ »

قوله (باب صلاة الضحى في الحضر ، قاله عتيبان بن مالك عن النبي ﷺ) كأنه يشير إلى ما رواه أحمد من طريق الزهري عن محمود بن الربيع عن عتيبان بن مالك « أن رسول الله ﷺ صلى في بيته سبحة الضحى فقاموا وراءه فصلوا بصلاته ، أخرجه عن عثمان بن عمر عن يونس عنه ، وقد أخرجه مسلم من رواية ابن وهب عن يونس مطولا لكن ليس فيه ذكر السبحة ، وكذلك أخرجه المصنف مطولا ومختصرا في مواضع وسيأتي بعد بابين . **قوله** (حدثنا عباس) بالوحدة والمهمل ، والجري بضم الجيم . **قوله** (أوصاني خليلي) الخليل الصديق الخالص الذي تخللت محبته القلب فصارت في خلاله أي في باطنه ، واختلف هل الحلة أرفع من المحبة أو بالعكس ، وقول أبي هريرة هذا لا يعارضه ما تقدم من قوله ﷺ « لو كنت متخذًا خليلا لاتخذت أبا بكر ، لان الممتنع أن يتخذ هو ﷺ غيره خليلا لا العكس ، ولا يقال إن الخاللة لا تتم حتى تكون من الجانبين لأننا نقول : إنما نظر الصحابي إلى أحد الجانبين فأطلق ذلك ، أو لعله أراد مجرد الصحبة أو المحبة . **قوله** (بثلاث لا أدعن حتى أموت) يحتمل أن يكون قوله « لا أدعن الخ ، من جملة الوصية ، أي أوصاني أن لا أدعن ، ويحتمل أن يكون من إخبار الصحابي بذلك عن نفسه . **قوله** (صوم ثلاثة أيام) بالخفض بدل من قوله « بثلاث ، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف . **قوله** (من كل شهر) الذي يظهر أن المراد بها البيض ، وسيأتي تفسيرها في كتاب الصوم . **قوله** (وصلاة الضحى) زاد أحمد في روايته « كل يوم ، وسيأتي في الصيام من طريق أبي التياح عن أبي عثمان بلفظ « وركعتي الضحى ، قال ابن دقيق العيد : لعله ذكر الأقل الذي يوجد التأكيد بفعله ، وفي هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان ، وعدم مواظبة النبي ﷺ على فعلها لا ينافي استحبابها لأنه حاصل بدلالة القول ، وليس من شرط الحكم أن تتضافر عليه أدلة القول والفعل ، لكن ما واطب النبي ﷺ على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه . **قوله** (ونوم على وتر) في رواية أبي التياح « وأن أوتر قبل أن أنام ، وفيه استحباب تقديم الوتر على النوم وذلك في حق من لم يثق بالاستيقاظ ، ويتناول من يصلي بين النومين . وهذه الوصية لأبي هريرة ورد مثلها لأبي الدرداء فيما رواه مسلم ، ولأبي ذر فيما رواه النسائي . والحكمة في الوصية على المحافظة على ذلك تمرين النفس على جنس الصلاة والصيام ليدخل في الواجب منهما بانسراح ، ولا يجبر ما لعله يقع فيه من نقص . ومن فوائد ركعتي الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التي تصبح على مفاصل الانسان في كل يوم وهي ثلثمائة وستون مفصلا كما أخرجه مسلم من حديث أبي ذر وقال فيه « ويجزئ عن ذلك ركعتا الضحى ، وحكى شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين في شرح الترمذي أنه اشتهر بين العوام أن من صلى الضحى ثم قطعها يعصى ، فصار كثير من الناس يتركونها أصلا لذلك ، وليس لما قالوه أصل ، بل الظاهر أنه بما ألقاه الشيطان على السنة العوام ليحرمهم الخير الكثير لا سيما ما وقع في حديث أبي ذر . (تنبيهان) : الاول اقتصر في الوصية لثلاثة المذكورين على الثلاثة المذكورة لان الصلاة والصيام أشرف العبادات

البدنية ، ولم يكن المذكورون من أصحاب الأموال . ونخصت الصلاة بشيئين لأنها تقع ليلاً ونهاراً بخلاف الصيام . (الثاني) ليس في حديث أبي هريرة تقييد بسفر ولا حضر ، والترجمة مختصة بالحضر ، لكن الحديث يتضمن الحضر لأن إرادة الحضر فيه ظاهرة ، وحمله على الحضر والسفر ممكن ، وأما حمله على السفر دون الحضر فبعيد لأن السفر مظنة التخفيف . قوله (قال رجل من الأنصار) قيل هو عتبان بن مالك ، لأن في قصته شهاً بقصته ، وقد تقدم هذا الحديث عن آدم عن شعبة بهذا الإسناد والمتمن في « باب هل يصلي الإمام بمن حضر » من أبواب الإمامة مع الكلام عليه . قوله (يصلي الضحى) قال ابن رشيد : هذا يدل على أن ذلك كان كالمعارف عندهم وإلا فصلاته ﷺ في بيت الأنصاري وإن كانت في وقت صلاة الضحى لا يلزم نسبتها لصلاة الضحى . قلت : إلا أنا قدمنا أن القصة لعتبان بن مالك ، وقد تقدم في صدر الباب أن عتبان سماها صلاة الضحى فاستقام مراد المصنف ، وتقييده ذلك بالحضر ظاهر لكونه صلى في بيته . قوله (ما رأيته صلى) في الرواية الماضية « يصلي الضحى » . قوله (إلا ذلك اليوم) يأتي فيه ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر وعائشة من الجمع ، والله أعلم

٣٤ - باب الركعتين قبل الظهر

١١٨٠ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَاتٍ : رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ فِي بَيْتِهِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ كَانَتْ سَاعَةً لَا يُدْخِلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا »

١١٨١ - حَدَّثَنِي حَفْصَةُ « أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَدَّانَ الْمُؤَذِّنُ وَطَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ »

١١٨٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ » .

تابعه ابن أبي عدي وعمر بن شعبة

قوله (باب الركعتين قبل الظهر) ترجم أولاً بالروايات التي بعد المكتوبات ، ثم أورد ما يتعلق بما قبلها ، وقد تقدم الكلام على ركعتي الفجر والكلام على حديث ابن عمر وهو ظاهر فيما ترجم له ، وأما حديث عائشة فقوله فيه « أنه كان لا يدع أربعاً قبل الظهر » لا يطابق الترجمة ، ويحتمل أن يقال : مراده بيان أن الركعتين قبل الظهر ليستا حتماً بحيث يمتنع الزيادة عليهما ، قال الداودي : وقع في حديث ابن عمر « أن قبل الظهر ركعتين » وفي حديث عائشة « أربعاً » وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى قال : ويحتمل أن يكون نسي ابن عمر ركعتين من الأربع . قلت : هذا الاحتمال بعيد ، والأولى أن يحمل على حالين : فكان تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي أربعاً ، وقيل : هو محمول على أنه كان في المسجد يقتصر على ركعتين وفي بيته يصلي أربعاً ، ويحتمل أن يكون يصلي إذا كان في بيته ركعتين ثم يخرج إلى المسجد فيصلّي ركعتين فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته واطلمت عائشة على الأمرين ، ويقوى الأول ما رواه أحمد وأبو داود في حديث عائشة « كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج »

قال أبو جعفر الطبري : الأربع كانت في كثير من أحواله ، والركعتان في قليلها . قوله (عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر) بيمين مضمومة ونون ساكنة ومثناة مفتوحة بعدها شين معجمة مكسورة ثم راء . قوله (عن أبيه عن عائشة) في رواية وكيع عن شعبة عن إبراهيم عن أبيه « سمعت عائشة ، أخرجه الإسماعيلي ، وحكى عن شيخه أبي القاسم البغوي أنه حدثه به من طريق عثمان بن عمر عن شعبة فأدخل بين محمد بن المنتشر وعائشة مسروقا وأخبره أن حديث وكيع وهم ، ورد ذلك الإسماعيلي بأن محمد بن جعفر قد وافق وكيعا على التصريح بسماع محمد من عائشة ثم ساقه بسنده إلى شعبة عن إبراهيم بن محمد أنه سمع أباه أنه سمع عائشة ، قال الإسماعيلي : ولم يكن يحيى بن سعيد - يعني القطان الذي أخرجه البخاري من طريقه - ليحمله مدلسا ، قال : والوهم عندي فيه من عثمان بن عمر انتهى . وبذلك جزم الدارقطني في « العلل » وأوضح أن رواية عثمان بن عمر من المزيدي متصل الأسانيد ، لكن أخرجه الدارمي عن عثمان بن عمر بهذا الإسناد فلم يذكر فيه مسروقا ، فاما أن يكون سقط عليه أو على من بعده ، أو يكون الوهم في زيادته عن دون عثمان بن عمر . قوله (تابعه ابن أبي عدي) زاد الإسماعيلي وابن المبارك ومعاذ بن معاذ ووهب بن جرير كلهم عن شعبة بسنده وليس فيه مسروق . قوله (وعمر بن شعبة) يعني عمرو بن مرزوق ، وقد وصل حديثه البرقاني في المصاحفة

٣٥ - باب الصلاة قبل المغرب

١١٨٣ - **حدثنا** أبو مفضل حدثنا عبد الوارث عن الحسين عن ابن بريدة قال : حدثني عبد الله المزني عن النبي ﷺ قال « صلوا قبل صلاة المغرب - قال في الثالثة - : لمن شاء ، كراهية أن يتخذها الناس سنة » [الحديث ١١٨٣ - طرفه في : ٧٣٦٨]

١١٨٤ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد قال حدثنا سعيد بن أبي أيوب قال حدثني يزيد بن أبي حبيب قال سمعت مرثد بن عبد الله المزني قال « أتيت عقبة بن عامر الجهني فقلت : ألا أءبئك من أبي تميم ، يركع ركعتين قبل صلاة المغرب . فقال عقبة : إنا كنا نفعله على عهد رسول الله ﷺ ، قلت : فما يمنعك الآن ؟ قال : الشغل »

قوله (باب الصلاة قبل المغرب) لم يذكر المصنف الصلاة قبل العصر ، وقد ورد فيها حديث لأبي هريرة (١) مرفوع لفظه « رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً ، أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ابن حبان ، وورد من فعله أيضا من حديث علي بن أبي طالب أخرجه الترمذي والنسائي وفيه « انه كان يصلي قبل العصر أربعاً ، وليس على شرط البخاري . قوله (عن الحسين) هو ابن ذكوان المعلم . قوله (حدثني عبد الله المزني) هو ابن مغفل بالمعجمة والفاء المشددة . قوله (صلوا قبل صلاة المغرب) زاد أبو داود في روايته عن الفربري عن عبد الوارث بهذا الإسناد « صلوا قبل المغرب ركعتين ، ثم قال « صلوا قبل المغرب ركعتين ، وأعادها الإسماعيلي من هذا الوجه

(١) هذا وهم ، والصواب « لابن عمر » كما يعلم ذلك من الأصول التي عزاه إليها الشارح ، وقد نسه في بلوغ المرام لابن عمر فأصلب . والله أعلم

ثلاث مرات ، وهو موافق لقوله في رواية المصنف ، قال في الثالثة لمن شاء ، وفي رواية أبي نعيم في المستخرج ، صلوا قبل المغرب ركعتين قالها ثلاثا ثم قال : لمن شاء ، . قوله (كراهية أن يتخذها الناس سنة) قال المحب الطبري : لم يرد نفي استحبابها لأنه لا يمكن أن يأمر بما لا يستحب ، بل هذا الحديث من أقوى الأدلة على استحبابها ، ومعنى قوله « سنة » ، أى شريعة وطريقة لازمة ، وكأن المراد انحطاط مرتبتها عن روائب الفرائض ، ولهذا لم بعدها أكثر الشافعية في الرواتب واستدركها بعضهم ، وتعقب بأنه لم يثبت أن النبي ﷺ وأظب عليها ، وتقدم الكلام على ذلك مبسوطا في « باب كم بين الاذان والاقامة » من أبواب الاذان . قوله (البرقي) بفتح التحتانية والزاي بعدها ثون وهو مصرى ، وكذا بقية رجال الاسناد سوى شيخ البخارى وقد دخلها . قوله (ألا أعجبك) بضم أوله وتشديد الجيم من التعجب . قوله (من أبي تميم) هو عبد الله بن مالك الجيشاني بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها معجمة تابعى كبير مخضرم أسلم في عهد النبي ﷺ وقرأ القرآن على معاذ بن جبل ثم قدم في زمن عمر فشهد فتح مصر وسكنها ، قال ابن يونس : وقد عده جماعة في الصحابة لهذا الإدراك ، ولم يذكر المزى في « التهذيب » أن البخارى أخرج له ، وهو على شرطه فيرد عليه بهذا الحديث (١) . قوله (يركع ركعتين) زاد الاسماعيلي « حين يسمع أذان المغرب » وفيه « فقلت لعقبة وأنا أريد أن أغمصه » وهو بمعجمة ثم مهملة أى أعيبه . قوله (فقال عقبة الخ) استدلل به على امتداد وقت المغرب ولا حجة فيه كما بيناه في الباب السابق ، وقال قوم : إنما تستحب الركعتان المذكورتان لمن كان متأهبا بالظهر وستر العورة لثلا يؤخر المغرب عن أول وقتها ، ولا شك أن إيقاعها في أول الوقت أولى ، ولا يخفى أن محل استحبابهما ما لم تقم الصلاة ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده في الباب السابق ، وفيه رد على قول القاضى أبي بكر بن العربى : لم يفعلهما أحد بعد الصحابة ، لأن أبا تميم تابعى وقد فعلهما . وذكر الأثرم عن أحمد أنه قال : ما فعلتهما إلا مرة واحدة حين سمعت الحديث . وفيه أحاديث جياذ عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين ، إلا أنه قال لمن شاء ، فمن شاء صلى

٣٦ - باب صلاة النوافل جماعة ، ذكره أنس وعائشة رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

- ١١٨٥ - حدثني إسحاق حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع الأنصارى « أنه عَقَلَ رسول الله ﷺ وعَقَلَ نَجَّةً مَجَّهَا في وَجْهِهِ من بَرٍّ كانت في دارهم »
- ١١٨٦ - فزعم محمود أنه سمع عتبان بن مالك الأنصارى رضى الله عنه - وكان ممن شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ - يقول « كنتُ أصلى لقومي ببني سالم ، وكان يحولُ بيني وبينهم وادٍ إذا جاءت الأمطارُ ، فيشقُّ على اجتيازِهِ قَبْلَ مَسْجِدِهِمْ . فجئتُ رسولَ الله ﷺ فقلتُ له : إني أنكرتُ بَصْرِي ، وإن الوادى الذى بيني وبين قومي يسيلُ إذا جاءت الأمطارُ ، فيشقُّ على اجتيازِهِ ، فوددتُ أنك تأتي فتصلى من بيتي مكاناً

(١) ليس الرد عليه بظاهر ، لأن البخارى رحمه الله لم يخرج من أبي تميم هنا خبرا مرفوعا ولا موقوفًا ، وإنما وقع ذكره في أثناء الرواية من غير احتجاج به . والله أعلم

أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى . فقال رسول الله ﷺ : سأفعل . ففدا على رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه بعد ما اشتدَّ النهار ، فاستأذن رسول الله ﷺ فأذنت له ، فلم يجلس حتى قال : أين تحبُّ أن أصلي من بيتك ؟ فأشرتُ له إلى المكان الذي أحبُّ أن أصلي فيه ، فقام رسول الله ﷺ فكبر ، وصَفَفْنَا ورائه ، فصلى ركعتين ، ثم سَلَّمَ ، وسلَّمْنَا حين سَلَّمَ . فحَبَسْتُهُ على خَرِيزٍ يُصْنَعُ لَهُ ، فَسَمِعَ أَهْلُ الدَّارِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي فَنَابَ رِجَالٌ مِنْهُمْ حَتَّى كَثُرَ الرَّجَالُ فِي الْبَيْتِ ، فقال رجلٌ منهم : ما فعل مالك ؟ لا أراه . فقال رجلٌ منهم : ذاك مُنَافِقٌ لا يُحِبُّ اللهَ ورسولَه . فقال رسول الله ﷺ : لا تَقُلْ ذاك ، ألا تَرَاهُ قَالَ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ يُتَنَفَّى بِذَلِكَ وَجَهَ اللَّهِ ؟ فقال : الله ورسولُه أعلم ، أمَّا نحنُ فَوَاللَّهِ مَا نَرَى وَدَّهْ وَلَا حَدِيثَهُ إِلاَّ إِلَى الْمُنَافِقِينَ . قال رسول الله ﷺ : فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ يُتَنَفَّى بِذَلِكَ وَجَهَ اللَّهِ . قال محمود : فحدَّثْتُهَا قَوْمًا فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِي غَزْوَتِهِ الَّتِي تُوُفِّيَ فِيهَا وَيَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِمُ بَارُضُ الرُّومِ - فَأَنْكَرَهَا عَلَى أَبِي أَيُّوبَ قَالَ : وَاللَّهِ مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا قُلْتَ قَطُّ . فَكَبَّرُ ذَلِكَ عَلَيَّ ، فَجَعَلْتُ اللَّهُ عَلَيَّ إِنْ سَلَسَنِي حَتَّى أَقْفَلَ مِنْ غَزْوَتِي أَنْ أَسْأَلَ عَنْهَا عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنْ وَجَدْتُهُ حَيًّا فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ ، فَقُلْتُ فَأَهْلَلْتُ بِحَجَّةٍ - أَوْ بَعْمُرَةٍ - ثُمَّ سِرْتُ حَتَّى قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، فَأَتَيْتُ بَنِي سَالِمٍ ، فَإِذَا عَتَبَانُ شَيْخٌ أَهْمَى يُصَلِّي لِقَوْمِهِ ، فَلَمَّا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَأَخْبَرْتُهُ مَنْ أَنَا ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ .

قوله (باب صلاة النوافل جماعة) قيل مراده النفل المطلق ، ويحتمل ما هو أعم من ذلك . قوله (ذكره أنس وعائشة عن النبي ﷺ) أما حديث أنس فأشار به إلى حديثه في صلاة النبي ﷺ في بيت أم سليم ، وفيه د فصففت أنا والبتيم ورائه ، الحديث ، وقد تقدم في الصفوف وغيرها . وأما حديث عائشة فأشار به إلى حديثها في صلاة النبي ﷺ بهم في المسجد بالليل ، وقد تقدم الكلام عليه في د باب التحريض على قيام الليل ، . قوله (حدثنا إسحق) قيل هو ابن راهويه ، فإن هذا الحديث وقع في مسنده بهذا الاسناد ، لكن في لفظه مخالفة يسيرة فيحتمل أن يكون إسحق شيخ البخاري فيه هو ابن منصور . قوله (أخبرنا يعقوب) التعبير بالإخبار قرينة في كون إسحق هو ابن راهويه ، لأنه لا يعبر عن شيوخه إلا بذلك ، لكن وقع في رواية كريمة وأبي الوقت وغيرهما بلفظ التحديث ، ويعقوب بن إبراهيم المذكور هو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري . قوله (وعقل حجة) تقدم الكلام عليه في كتاب العلم . قوله (كان في دارهم) أي الدلو ، وفي رواية الكشميهني كانت ، أي البستر . قوله (فرغم محمود) أي أخبر ، وهو من إطلاق الزعم على القول . قوله (فيشق على) في رواية الكشميهني د فشق ، بصيغة الماضي . قوله (أين تحب أن نصلي) بصيغة الجمع كذا الأكثر ، وفي رواية الكشميهني بالإفراد . قوله (ما فعل مالك) هو ابن الدخشن . قوله (لا أراه) بفتح الهمزة من الرؤية . قوله (قال محمود بن الربيع) أي بالاسناد الماضي (فحدثنا قوما) أي رجلا (فيهم أبو أيوب) هو خالد بن زيد الانصاري الذي نزل عليه

رسول الله ﷺ لما قدم المدينة . قوله (التي توفي فيها) ذكر ابن سعد وغيره أن أبا أيوب أوصى أن يدفن تحت أقدام الخيل ويغيب موضع قبره تدفن إلى جانب جدار القسطنطينية . قوله (ويزيد بن معاوية) ابن أبي سفيان ، قوله (عليهم) أي كان أميرا ، وذلك في سنة خمسين وقيل بعدها في خلافة معاوية ، ووصلوا في تلك الغزوة حتى حاصروا القسطنطينية . قوله (فأنكرها على) قد بين أبو أيوب وجه الانكار وهو ما غلب على ظنه من نفي القول المذكور ، وأما الباعث له على ذلك فقليل إنه استشكل قوله « إن الله قد حرم النار على من قال لا إله إلا الله ، لأن ظاهره لا يدخل أحد من عصاة الموحدين النار ، وهو مخالف لآيات كثيرة وأحاديث شهيرة منها أحاديث الشفاعة ، لكن الجمع يمكن بأن يحمل التحريم على الخلود ، وقد وافق محمودا على رواية هذا الحديث عن عتبان أنس بن مالك كما أخرجه مسلم من طريقه وهو متابع قوى جدا ، وكان الحامل لمحمود على الرجوع إلى عتبان لسمع الحديث منه ثاني مرة أن أبا أيوب لما أنكر عليه أنهم نفسه بأن يكون ما ضبط القدر الذي أنكره عليه ، ولهذا قنع بسماعه عن عتبان ثاني مرة . قوله (حتى أقفل) بقاف وفاء أي أرجع وزنا ومعنى ، وفي هذا الحديث فوائد كثيرة تقدمت مبسطة في « باب المساجد في البيوت » وفيه ما ترجم له هنا وهو صلاة النوافل جماعة ، وروى ابن وهب عن مالك أنه لا بأس بأن يؤم النفر في النافلة ، فأما أن يكون مشتهرا ويجمع له الناس فلا ، وهذا بناء على قاعدته في سد الدرائع لما يخشى من أن يظن من لا علم له أن ذلك فريضة ، واستثنى ابن حبيب من أصحابه قيام رمضان لاشتهار ذلك من فعل الصحابة ومن بعدهم رضى الله عنهم ، وفي الحديث من الفوائد ما تقدم بعضه مبسوطا ، وملاطفة النبي ﷺ بالأطفال ، وذكر المرء ما فيه من العلة معذرا ، وطلب عين القبلة ، وأن المكان المتخذ مسجدا من البيت لا يخرج عن ملك صاحبه ، وأن النهى عن استيطان الرجل مكانا إنما هو في المسجد العام ، وفيه عيب من تخلف عن حضور مجلس الكبير ، وأن من عيب بما يظهر منه لا يعد غيبة وإن ذكر الإنسان بما فيه على جهة التعريف جائز ، وأن التلفظ بالشهادتين كاف في إجراء أحكام المسلمين ، وفيه استنباط طالب الحديث شيخه عما حدث به إذا خشي من نسيانه وإعادة الشيخ الحديث ، والرحلة في طلب العلم وغير ذلك . وقد ترجم المصنف بأكثر من ذلك والله المستعان

٣٧ باب التطوع في البيت

١١٨٧ - حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا وهيب عن أيوب وعبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى

الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ، ولا تتخذوها قبورا »

تابعه عبد الوهاب عن أيوب

قوله (باب التطوع في البيت) أورد فيه حديث ابن عمر « اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم » وقد تقدم بلفظه من وجه آخر عن نافع في « باب كراهية الصلاة في المقابر » من أبواب المساجد مع الكلام عليه . قوله (تابعه عبد الوهاب) يعني الثقي عن أيوب ، وهذه المتابعة وصلها مسلم عن محمد بن المثنى عنه بلفظ « صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٠ - كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

١ - باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

- ١١٨٨ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ قَزَعَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْبَعًا قَالَ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَكَانَ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً
- ١١٨٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصَةَ عَنْ سَفِيَّانَ بْنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى »
- ١١٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ رِبَاحٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ »

قوله (باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة) ثبت في نسخة الصغاني البسملة قبل الباب ، قال ابن رشيد : لم يقل في الترجمة وبيت المقدس وان كان مجموعا اليهما في الحديث لكونه أفرد بعد ذلك بترجمة ، قال : وترجم بفضل الصلاة وليس في الحديث ذكر الصلاة ليبين أن المراد بالرحلة الى المساجد قصد الصلاة فيها لأن لفظ المساجد مشعر بالصلاة انتهى . وظاهر إيراد المصنف لهذه الترجمة في أبواب التطوع يشعر بأن المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة ، ويحتمل أن يراد بها ما هو أعم من ذلك فيدخل النافلة وهذا أوجه وبه قال الجمهور في حديث الباب ، وذهب الطحاوي الى أن التفضيل محتص بصلاة الفريضة كما سيأتي . **قوله** (أخبرني عبد الملك) هو ابن عمير كما وقع في رواية أبي ذر والأصيلي . **قوله** (عن قزعة) بفتح القاف وكذا الزاوي ، وحكى ابن الأثير سكونها بعدما مهملة ، هو ابن يحيى ويقال ابن الأسود ، وسيأتي بعد خمسة أبواب في هذا الإسناد « سمعت قزعة مولى زياد ، وهو هذا وزياد مولاه هو ابن أبي سفيان الأمير المشهور ، ورواية عبد الملك بن عمير عنه من رواية الأقران لأنهما من طبقة واحدة . **قوله** (سمعت أبا سعيد أربعا) أي يذكر أربعا أو سمعت منه أربعا أي أربع كلمات . **قوله** (وكان غزوا) القائل ذلك هو قزعة والمقول عنه أبو سعيد الخدري . **قوله** (ثنتي عشرة غزوة) كذا اقتصر المؤلف على هذا القدر ولم يذكر من المتن شيئا ، وذكر بعده حديث أبي هريرة في شد الرحال فظن الداودني الشارح أن البخاري ساق الإسنادين لهذا المتن ، وفيه نظر لأن حديث أبي سعيد مشتمل على أربعة أشياء كما ذكر المصنف ، وحديث أبي هريرة مقتصر على شد الرحال فقط ، لكن لا يمنع الجمع بينهما في سياق واحد بناء على قاعدة البخاري في إجازة اختصار الحديث ، وقال ابن رشيد : لما كان أحد الأربع هو قوله « لا تشد الرحال » ذكر صدر الحديث الى الموضوع

يتلاقى فيه افتتاح أبي هريرة لحديث أبي سعيد فاقطف الحديث ، وكأنه قصد بذلك الإغماض لينبه غير الحافظ على قاعدة الحفظ ، على أنه ما أخلاه عن الإيضاح عن قرب فانه ساقه بتمامه خامس ترجمة . قوله (وحدثنا علي) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، وسعيد هو ابن المسيب ، ووقع عند البيهقي من وجه آخر عن علي بن المديني قال « حدثنا به سفيان مرة بهذا اللفظ وكان أكثر ما يحدث به بلفظ تشد الرحال » . قوله (لا تشد الرحال) بضم أوله بلفظ النفي ، والمراد النهي عن السفر الى غيرها ، قال الطيبي : هو أبلغ من صريح النهي ، كأنه قال : لا يستقيم أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به ، والرحال بالمهمل جمع رحل وهو البعير كالسرج للفرس ، وكفى بشد الرحال عن السفر لأنه لازمه وخرج ذكرها مخرج الغالب في ركوب المسافر وإلا فلا فرق بين ركوب الرواحل والخيل والبغال والحمير والمشي في المعنى المذكور ، ويدل عليه قوله في بعض طرقه « إنما يسافر » أخرجه مسلم من طريق عمران بن أبي أنس عن سليمان الأغر عن أبي هريرة . قوله (إلا) الاستثناء مفرغ والتقدير لا تشد الرحال الى موضع ، ولازمه منع السفر الى كل موضع غيرها ، لأن المستثنى منه في المفرغ مقدر بأعم العام ، لكن يمكن أن يكون المراد بالعموم هنا الموضع المخصوص وهو المسجد كما سيأتي . قوله (المسجد الحرام) أى المحرم وهو كقولهم الكتاب بمعنى المكتوب ، والمسجد بالخفض على البدلية ، ويجوز الرفع على الاستئناف والمراد به جميع الحرم ، وقيل يختص بالموضع الذى يصلى فيه دون البيوت وغيرها من أجزاء الحرم ، قال الطبري : ويتأيد بقوله « مسجدي هذا » لأن الإشارة فيه الى مسجد الجماعة فينبغى أن يكون المستثنى كذلك ، وقيل المراد به الكعبة حكاه المحب الطبري وذكر أنه يتأيد بما رواه النسائي بلفظ « إلا الكعبة » وفيه نظر لأن الذى عند النسائي « إلا مسجد الكعبة » حتى ولو سقطت لفظة مسجد لكنت مرادة ، ويؤيد الأول ما رواه الطيالسي من طريق عطاء أنه قيل له : هذا الفضل في المسجد وحده أو في الحرم ؟ قال : بل في الحرم لأنه كله مسجد . قوله (ومسجد الرسول) أى محمد ﷺ ، وفي العدول عن « مسجدي » إشارة الى التعظيم ، ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة ، ويؤيده قوله في حديث أبي سعيد الآتي قريبا « ومسجدي » . قوله (ومسجد الأقصى) أى بيت المقدس وهو من إضافة الموصوف الى الصفة ، وقد جوزوه الكوفيون واستشهدوا له بقوله تعالى (وما كنت بجانب الغربي) والبصريون يؤولونه باضمار المكان ، أى الذى بجانب المكان الغربي ومسجد المكان الأقصى ونحو ذلك ، وسمى الأقصى لبعده عن المسجد الحرام في المسافة ، وقيل في الزمان ، وفيه نظر لأنه ثبت في الصحيح أن بينهما أربعين سنة ، وسيأتي في ترجمة إبراهيم الخليل من أحاديث الأنبياء وبيان ما فيه من الاشكال والجواب عنه ، وقال الزحشرى : سمي الأقصى لأنه لم يكن حينئذ وراءه مسجد ، وقيل لبعده عن الأقدار والخبث ، وقيل هو أقصى بالنسبة إلى مسجد المدينة لأنه بعيد من مكة وبيت المقدس أبعد منه . وبيت المقدس عدة أسماء تقرب من العشرين منها إيلياء بالمد والقصر وبخذف الياء الأولى وعن ابن عباس إدخال الألف واللام على هذا الثالث ، وبيت المقدس بسكون القاف وبفتحها مع التشديد ، والقدس بغير ميم مع ضم القاف وسكون الدال وبضمها أيضا ، وشلم بالمعجمة وتشديد اللام وبالمهمل ، وشلام بمعجمة ، وسلم بفتح المهمل وكسر اللام الخفيفة ، وأوردى سلم بسكون الواو وبكسر الراء بعدها طائفة ساكنة قال الاشبلي :

وقد طفت للسال آفاقه دمشق فخص فأورى سلم

ومن أسمائه كورة وبيت إيل وصهيون ومصروث آخره مثلثة وكورشيل وبابوس بموحدتين ومعجمة ، وقد تتبع أكثر هذه الأسماء الحسين بن خالويه اللغوي في كتاب « ليس » ، وسيأتي ما يتعلق بمكة والمدينة في كتاب الحج . وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء ، ولأن الأول قبلة الناس وإليه حجهم ، والثاني كان قبلة الأمم السالفة ، والثالث أسس على التقوى . واختلف في شد الرحال إلى غيرها كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتا وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها فقال الشيخ أبو محمد الجويني : يحرم شد الرحال إلى غيرها عملا بظاهر هذا الحديث ، وأشار القاضي حسين إلى اختياره . وبه قال عياض وطائفة ، ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار بصرة الففاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور وقال له « لو أدركتك قبل أن تخرج ما خرجت » ، واستدل بهذا الحديث فدل على أنه يرى حمل الحديث على عمومته ، ووافقه أبو هريرة . والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم ، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها أن المراد أن الفضيلة التامة إنما هي في شد الرحال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها فانه جائز ، وقد وقع في رواية لأحمد سيأتي ذكرها بلفظ « لا ينبغي للمطى أن تعمل » وهو لفظ ظاهر في غير التحريم (١) ومنها أن النهي مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فانه لا يجب الوفاء به قاله ابن بطال ، وقال الخطابي : اللفظ لفظ الخبر ومعناه الإيجاب فيما ينذره الإنسان من الصلاة في البقاع التي يتبرك بها أي لا يلزم الوفاء بشيء من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة ، ومنها أن المراد حكم المساجد فقط وأنه لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة ، وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة أو نزهة فلا يدخل في النهي ، ويؤيده ما روى أحمد من طريق شهر بن حوشب قال : سمعت أبا سعيد وذكرته عنده الصلاة في الطور فقال : قال رسول الله ﷺ « لا ينبغي للمطى أن يشد رحاله إلى مسجد يتنفي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي » وشهر حسن الحديث وإن كان فيه بعض الضعف . ومنها أن المراد قصدها بالاعتكاف فيما حكاه الخطابي عن بعض السلف أنه قال : لا يعتكف في غيرها ، وهو أخص من الذي قبله ، ولم أر عليه دليلا ، واستدل به على أن من نذر إتيان أحد هذه المساجد لزمه ذلك ، وبه قال مالك وأحمد والشافعي والبيهقي واختاره أبو إسحق المروزي ، وقال أبو حنيفة لا يجب مطلقا ، وقال الشافعي في « الأم » ، يجب في المسجد الحرام لتعلق النسك به بخلاف المسجدين الآخرين ، وهذا هو المنصور لأصحاب الشافعي ، وقال ابن المنذر : يجب إلى الحرمين ، وأما الأقصى فلا ، واستأنس بحديث جابر « أن رجلا قال للنبي ﷺ « إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس » قال : صل ههنا » وقال ابن التين : الحجة على الشافعي أن أعمال المطى إلى مسجد المدينة والمسجد الأقصى والصلاة فيهما قرينة فوجب أن يلزم بالنذر كل مسجد الحرام انتهى . وفيما يلزم من نذر إتيان هذه المساجد تفصيل وخلاف يطول ذكره محله كتب الفرع ، واستدل به على أن من نذر إتيان غير هذه المساجد

(١) ليس الأمر كما قال ، بل هو ظاهر في التحريم والمنع ، وهذه اللفظة في عرف الشارع شأنها عظيم كما في قوله تعالى « وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا » وقوله « قالوا سبحانك ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء » الآية

الثلاثة لصلاة أو غيرها لم يلزمه غيرها لأنها لا فضل لبعضها على بعض فتسكني صلاته في أي مسجد كان ، قال النووي : لا اختلاف في ذلك إلا ما روى عن الليث أنه قال يجب الوفاء به ، وعن الحنابلة رواية يلزمه كفارة يمين ولا ينقذ نذره ، وعن المالكية رواية إن تعلقت به عبادة تختص به كرباط لزوم وإلا فلا ، وذكر عن محمد بن مسلمة المالكي أنه يلزم في مسجد قباء لأن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت كما سيأتي ، قال الكرماني : وقع في هذه المسألة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة وصنف فيها رسائل من الطرفين ، قلت : يشير إلى ما رد به الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية وما انتصر به الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية وهي مشهورة في بلادنا ، والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل^(١) إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ وأنكرنا صورة ذلك ، وفي شرح ذلك من الطرفين طول ، وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية ، ومن جملة ما استدل به على دفع ما ادعاه غيره من الإجماع على مشروعية زيارة قبر النبي ﷺ ما نقل عن مالك أنه كره أن يقول زرت قبر النبي ﷺ ، وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه كره اللفظ أدباً لا أصل الزيارة فانها من أفضل الأعمال وأجل القربات الموصلة إلى ذي الجلال وإن مشروعيتها محل إجماع بلا نزاع والله الهادي إلى الصواب . قال بعض المحققين : قوله « إلا إلى ثلاثة مساجد » المستثنى منه محذوف ، فاما أن يقدر عاماً فيصير : لا تشد الرحال إلى مكان في أي أمر كان إلا إلى الثلاثة ، أو أخص من ذلك . لا سبيل إلى الأول لافضائه إلى سد باب السفر للتجارة وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها فتعين الثاني ، والأولى أن يقدر ما هو أكثر مناسبة وهو : لا تشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى الثلاثة ، فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم . وقال السبكي الكبير : ليس في الأرض بقعة لها فضل لذاتها حتى تشد الرحال إليها غير البلاد الثلاثة ، ومرادى بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكماً شرعياً ، وأما غيرها من البلاد فلا تشد إليها لذاتها بل لزيارة أو جهاد أو علم أو نحو ذلك من المندوبات أو المباحات ، قال : وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم أن شد الرحال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع ، وهو خطأ لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه ، فمعنى الحديث : لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأماكن لأجل ذلك المكان إلا إلى الثلاثة المذكورة ، وشد الرحال إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان والله أعلم . قوله (زيد بن رباح) بالوحدة ، وعبيد الله بالتصغير ، والأغر هو سليمان شيخ الزهري المتقدم . قوله (صلاة في مسجدى هذا) قال النووي : ينبغي أن يحرص المصلي على الصلاة في الموضع الذي كان في زيارته ﷺ دون ما زيد فيه بعده ، لأن التضعيف إنما ورد في مسجده ، وقد أكد به قوله هذا ، بخلاف مسجد مكة فإنه يشمل جميع مكة ،

(١) هذا اللازم لا بأس به ، وقد التزمه الشيخ ، وليس في ذلك بشاعة بحمد الله عند من عرف السنة . موارد ومصادرها ، والأحاديث المروية في فضل زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم كلها ضعيفة بل موضوعة كما حقق ذلك أبو العباس في منسكه وغيره ، ولو بحث لم يكن فيها حجة على جواز شد الرحال إلى زيارة قبره عليه الصلاة والسلام من دون قصد المسجد بل تكون عامة مطلقة ، وأحاديث النهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة يخصصها ويقيدنها ، والشيخ لم ينكر زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم من دون شد الرحال ، وإنما أنكر شد الرحل من أجلها مجرداً عن قصد المسجد . فتنبه وافهم . والله أعلم

بل صحح الزورى أنه يعم جميع الحرم . **قوله** (إلا المسجد الحرام) قال ابن بطال : يجوز في هذا الاستثناء أن يكون المراد فانه مساو لمسجد المدينة أو فاضلا أو مفضولا ، والأول أرجح لأنه لو كان فاضلا أو مفضولا لم يعلم مقدار ذلك إلا بدليل ، بخلاف المساواة انتهى . وكأنه لم يقف على دليل الثاني ، وقد أخرجه الإمام أحمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير قال : قال رسول الله ﷺ ، صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا ، وفي رواية ابن حبان ، وصلاة في ذلك أفضل من مائة صلاة في مسجد المدينة ، قال ابن عبد البر : اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ، ومن رفعه أحفظ وأثبت ، ومثله لا يقال بالرأى . وفي ابن ماجه من حديث جابر مرفوعا ، صلاة في مسجدى أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه ، وفي بعض النسخ ، من مائة صلاة فيما سواه ، فعلى الأول معناه فيما سواه إلا مسجد المدينة ، وعلى الثاني معناه من مائة صلاة في مسجد المدينة ورجال إسناده ثقات ، لكنه من رواية عطاء في ذلك عنه ، قال ابن عبد البر : جائز أن يكون عند عطاء في ذلك عنهما وعلى ذلك يحمله أهل العلم بالحديث ، ويؤيده أن عطاء إمام واسع الرواية معروف بالرواية عن جابر وابن الزبير ، وروى البزار والطبراني من حديث أبي الدرداء رفعه ، الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ، والصلاة في مسجدى بألف صلاة ، والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة ، قال البزار إسناده حسن . فوضح بذلك أن المراد بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام ، وهو يرد على تأويل عبد الله بن نافع وغيره ، وروى ابن عبد البر من طريق يحيى بن يحيى الليثي أنه سأل عبد الله بن نافع عن تأويل هذا الحديث فقال : معناه فإن الصلاة في مسجدى أفضل من الصلاة فيه بدون ألف صلاة ، قال ابن عبد البر : لفظ دون يشمل الواحد فيلزم أن تكون الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بتسمائة وتسعين صلاة ، وحسبك بقول يؤل إلى هذا ضعفا . قال : وزعم بعض أصحابنا أن الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة ، واحتج برواية سليمان بن عتيق عن ابن الزبير عن عمر قال ، صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه ، وتعقب بأن المحفوظ بهذا الإسناد بلفظ ، صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الرسول فانما فضله عليه بمائة صلاة ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني سليمان بن عتيق وعطاء عن ابن الزبير أنهما سمعا يقول ، صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه ، ويشير إلى مسجد المدينة . وللنسائي من رواية موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر ما يؤيد هذا ولفظه كلفظ أبي هريرة وفي آخره ، إلا المسجد الحرام فانه أفضل منه بمائة صلاة ، واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لأن الأمكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها بما تكون العبادة فيه مرجوحة وهو قول الجمهور ، وحكى عن مالك ، وبه قال ابن وهب ومطرف وابن حبيب من أصحابه ، لكن المشهور عن مالك وأكثر أصحابه تفضيل المدينة ، واستدلوا بقوله ﷺ : ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ، مع قوله ، موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها ، قال ابن عبد البر : هذا استدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا يقاوم النص الوارد في فضل مكة ، ثم ساق حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عدي بن الحمراء قال ، رأيت رسول الله ﷺ واقفا على الحزورة فقال : والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت ، وهو حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن وصححه

الترمذى وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم ، قال ابن عبد البر : هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه والله أعلم . وقد رجع عن هذا القول كثير من المصنفين من المالكية ، لكن استثنى عياض البقعة التي دفن فيها النبي ﷺ لحكى الاتفاق على أنها أفضل البقاع ، وتعقب بأن هذا لا يتعلق بالبحث المذكور لأن محله ما يترتب عليه الفضل للمابد . وأجاب القرافى بأن سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود ، وقال النووي في شرح المهذب : لم أر لأصحابنا نقلا في ذلك ، وقال ابن عبد البر : إنما يحتج بقبر رسول الله ﷺ على من أنكر فضلها ، أما من أقر به وأنه ليس أفضل بعد مكة منها فقد أنزلها منزلتها . وقال غيره : سبب تفضيل البقعة التي ضمت أعضائه الشريفة أنه روى أن المرء يدفن في البقعة التي أخذ منها ترابه عند ما يخلق رواه ابن عبد البر في أواخر تمهيدته من طريق عطاء الخراساني موقوفا ، وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكار أن جبريل أخذ التراب الذي خلق منه النبي ﷺ من تراب الكعبة ، فعلى هذا فالبقعة التي ضمت أعضائه من تراب الكعبة فيرجع الفضل المذكور إلى مكة إن صح ذلك والله أعلم . واستدل به على تضعيف الصلاة مطلقا في المسجدين ، وقد تقدم النقل عن الطحاوى وغيره أن ذلك مختص بالفرائض لقوله ﷺ : أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ، ويمكن أن يقال لا مانع من إبقاء الحديث على عموميه فتكون صلاة النافلة في بيت بالمدينة أو مكة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما وكذا في المسجدين وإن كانت في البيوت أفضل مطلقا . ثم إن التضعيف المذكور يرجع إلى الثواب ولا يعمد إلى الإجزاء باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره ، فلو كان عليه صلاتان فصلى في أحد المسجدين صلاة لم تجزه إلا عن واحدة والله أعلم . وقد أوهم كلام المقرئ أبي بكر النقاش في تفسيره خلاف ذلك فإنه قال فيه : حسبت الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة انتهى . وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فإنها تزيد سبعا وعشرين درجة كما تقدم في أبواب الجماعة ، لكن هل يجتمع التضعيفان أو لا ؟ محل بحث

٢ - باب مسجد قباء

١١٩١ - **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** ابن علية أخبرنا أيوب عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يصلي من الضحى إلا في يومين : يوم يقدم مكة فإنه كان يقدمها ضحى فيطوف بالبيت ثم يصلي ركعتين خلف المقام ، ويوم يأتي مسجد قباء فإنه كان يأتيه كل سبت ، فإذا دخل المسجد كره أن يخرج منه حتى يصلي فيه . قال : وكان يحدث أن رسول الله ﷺ كان يزوره راكبا ومشيا .

[الحديث ١١٩١ - أطرافه في : ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ٧٣٢٦]

١١٩٢ - قال : وكان يقول « إنما أصنع كما رأيت أصحابي يصنعون ، ولا أمتنع أحدا أن يصلي في أى ساعة شاء من ليل أو نهار ، غير أن لا تتحرروا طلوع الشمس ولا غروبها »

قوله (باب مسجد قباء) أى فضله ، وبقاء بضم القاف ثم موحدة بمدودة عند أكثر أهل اللغة ، وأنكر السكرى قصره لكن حكاه صاحب العين ، قال البكري : من العرب من يذكره فيصرفه ومنهم من يؤثنه فلا

بصرفه . وفي المطالع : هو على ثلاثة أميال من المدينة . وقال يا قوت : على ميلين على يسار قاصد مكة وهو من عوالي المدينة . وسمى باسم بئر هناك . والمسجد المذكور هو مسجد بني عمرو بن عوف ، وهو أول مسجد أسسه رسول الله ﷺ ، وسيأتي ذكر الخلاف في كونه المسجد الذي أسس على التقوى في د باب الهجرة ، ان شاء الله تعالى . قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) في رواية أبي ذر ، هو الدورقي ، . قوله (كان لا يصلي الضحى) تقدم الكلام عليه قريبا . قوله (وكان) أي ابن عمر . قوله (يزوره) أي يزور مسجد قباء . قوله (وكان يقول) أي ابن عمر ، وقد تقدم الكلام على ذلك في أواخر المواقيت . وفي الحديث دلالة على فضل قباء وفضل المسجد الذي بها وفضل الصلاة فيه ، لكن لم يثبت في ذلك تضعيف بخلاف المساجد الثلاثة

٣ - باب من أتى مسجد قباء كل سبت

١١٩٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يأتي مسجد قباء كل سبت ماشيا وراكبا ، وكان عبد الله رضي الله عنه يفعله » قوله (باب من أتى مسجد قباء كل سبت) أراد بهذه الترجمة بيان تقييد ما أطلق في التي قبلها ، لانه قيد فيها في الموقوف بخلاف المرفوع فأطلق ، ومن فضائل مسجد قباء ما رواه عمر بن شبة في « أخبار المدينة » ، باسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص قال « لأن أصلي في مسجد قباء ركعتين أحب إلى من أن آتي بيت المقدس مرتين ، لو يطول ما في قباء لضربوا إليه أكباد الإبل » . قوله (ماشيا وراكبا) أي بحسب ما تيسر ، والوار بمعنى أو . قوله (وكان عبد الله) أي ابن عمر كما ثبت في رواية أبي ذر والاصيلي

٤ - باب إتيان مسجد قباء ماشيا وراكبا

١١٩٤ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن عبيد الله قال **حدثني** نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يأتي قباء راكبا وماشيا » زاد ابن نمير « **حدثنا** عبيد الله عن نافع فيصلي فيه ركعتين » قوله (باب إتيان مسجد قباء ماشيا وراكبا) أفرد هذه الترجمة لاشتغال الحديث على حكم آخر غير ما تقدم . قوله (**حدثنا** يحيى) زاد الاصيلي د ابن سعيد ، وهو القطان ، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمرى . قوله (زاد ابن نمير) أي عبد الله (عن عبيد الله) أي ابن عمر . وطريق ابن نمير وصلها مسلم وأبو يعلى قال « أخبرنا محمد بن عبد الله بن نمير أخبرنا أبي به ، وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده « **حدثنا** عبد الله بن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله ، فذكره بالزيادة ، وادعى الطحاوي أنها مدرجة ، وأن أحد الرواة قاله من عنده لعله أن النبي ﷺ كان من عادته أن لا يجلس حتى يصلي . وفي هذا الحديث على اختلاف طرقه دلالة على جواز تخصيص بعض الأيام ببعض الأعمال الصالحة والمداومة على ذلك ، وفيه أن النهي عن شد الرحال لغير المساجد الثلاثة ليس على التحريم (١) لكون

(١) هذا فيه نظر . والصواب أنه للتحريم كما هو الأصل في نهيه صلى الله عليه وسلم . والجواب عن حديث قباء أن المراد بشد الرحال في أحاديث النهي السكناية من السفر لا مجرد شد الرحل ، وعليه فلا إشكال في ركوب النبي صلى الله عليه وسلم إلى مسجد قباء ، وقد سبق للشارح . يرشد إلى هذا في كلامه على أحاديث النهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة . فتنبه . والله الموفق

النبي ﷺ كان يأتي مسجد قباء راكباً ، وتعقب بأن مجيئه ﷺ إلى قباء إنما كان لمواصلة الانصار وتفقد حالهم وحال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه ، وهذا هو السر في تخصيص ذلك بالسبت

٥ - باب فضل ما بين القبر والمنبر

١١٩٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة »

١١٩٦ - **حدثنا** مسدد عن يحيى عن عبيد الله قال حدثني حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ، ومنبري على حوضي »

[الحديث ١١٩٦ - أطرافه في : ١٨٨٨ ، ٦٥٨٨ ، ٧٢٣٥]

قوله (باب فضل ما بين القبر والمنبر) لما ذكر فضل الصلاة في مسجد المدينة أراد أن ينبه على أن بعض بقاع المسجد أفضل من بعض ، وترجم بذكر القبر ، وأورد الحديثين بلفظ البيت ، لأن القبر صار في البيت وقد ورد في بعض طرقه بلفظ القبر ، قال القرطبي : الرواية الصحيحة « بيتي » ويروى « قبرى » ، وكأنه بالمعنى لأنه دفن في بيت سكناه . **قوله** (عن عبد الله بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم . **قوله** (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمرى ، وثبت ذلك في رواية أبي ذر والأصيل . **قوله** (ومنبري على حوضي) سقطت هذه الجملة من رواية أبي ذر ، وسيأتي هذا الحديث بسنده ومتمه كاملاً في أواخر فضل المدينة من أواخر كتاب الحج ، ويأتي الكلام على المتن هناك إن شاء الله تعالى مستوفى

٦ - باب مسجد بيت المقدس

١١٩٧ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن عبد الملك سمعت قزعة مولى زياد قال « سمعت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يحدث بأربع عن النبي ﷺ فأعجبني وآتقني قال : لا تسافر المرأة يومين إلا معها زوجها أو ذو محرم . ولا صوم في يومين : الفطر والأضحي . ولا صلاة بعد صلاتين : بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب . ولا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجد الحرام ، ومسجد الأقصى ، ومسجدي »

قوله (باب مسجد بيت المقدس) أي فضله . **قوله** (وآتقني) بالمد ثم نون مفتوحة ثم قاف ساكنة بعدها نونان ، يقال آتقه كذا إذا أعجبه ، وشيء موق أي معجب ، وقوله وأعجبني من التأكيد بغير اللفظي ، وحكى ابن الأثير أنه روى « أيقنني » بتحتانية بدل الالف قال : وليس بشيء ، وضبطه الأصيل « أيقنني » بمشاة فوقانية من التوق ، وإنما يقال منه توقني كشوقي . **قوله** (لا تسافر المرأة) سيأتي الكلام عليه في الحج . **قوله** (ولا صوم) سيأتي في الصوم ، وقوله في الصلاة تقدم في أواخر المواقيت ، وقوله (ولا تشد الرحال) تقدم قريباً

(خاتمة) اشتملت أبواب التطوع وما فيها من الأحاديث المرفوعة على أربعة وثلاثين حديثاً المعلق منها عشرة أحاديث وسائرهما موصولة ، المكرر منها فيها وفيما مضى اثنان وعشرون حديثاً ، والخالص اثناعشر واقعته مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في صلاة الضحى ، وحديث عبد الله بن مغفل في الركعتين قبل المغرب ، وحديث عقبة بن عامر فيه . وفيها من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم أحد عشر أثراً وهي الستة المذكورة في الباب الأول ، وأثر ابن عمر عن أبيه وأبي بكر ونفسه في ترك صلاة الضحى ، وأثر أبي تميم في الركعتين قبل المغرب ، وأثر محمود بن الربيع عن أبي أيوب وكلها موصولة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢١ - كتاب العمل في الصلاة

١ - باب استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : يَسْتَعِينُ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ جَسَدِهِ بِمَا شَاءَ

ووضع أبو إسحق قلنسوته في الصلاة ورفعها . ووضع على رضي الله عنه كفه على رُصْفِهِ الْأَيْسَرِ

إِلَّا أَنْ يَحْكُ جِلْدًا أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبًا

١١٩٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ تَحْرِمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَهِيَ خَالَتُهُ - قَالَ فَاضْطَجَعْتُ عَلَى عَرَضِ الْوَسَادَةِ وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طَوْلِهَا ، فَتَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَلَسَ فَسَحَّ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَرَأَ الشُّرَعَ الْآيَاتِ خَوَاتِيمَ سُورَةِ آلِ هِرَانَ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَيْءٍ مُعَلَّقَةٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا فَأَحْسَنَ وُضُوئَهُ ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي ، وَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيُمْنَى يَفْتِلُهَا بِيَدِهِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَوْتَرَ ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ

(أبواب العمل في الصلاة) ثبت في نسخة الصغاني هنا بسملة

(باب) في نسخة الصغاني أبواب . قوله (استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة . وقال ابن

عباس : يستعين الرجل في صلاته من جسده بما شاء . ووضع أبو إسحق - يعني السبيعي - قلنسوته في الصلاة ورفعها . ووضع على كفه على رُصْفِهِ الْأَيْسَرِ ، إِلَّا أَنْ يَحْكُ جِلْدًا أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبًا) هذا الاستثناء من بقية أثر علي ما سأوضحه ، وظن قوم أنه من تنمة الترجمة ، فقال ابن رشيد : قوله ، إِلَّا أَنْ يَحْكُ جِلْدًا أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبًا ، هو مستثنى من قوله ، إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ ، فاستثنى من ذلك جواز ما تدعو الضرورة إليه من حال المزمع مع ما في ذلك من

دفع التشويش عن النفس ، قال : وكان الاولى في هذا الاستثناء أن يكون مقدما قبل قوله « وقال ابن عباس ، انتهى . وسبقه إلى دعواه أن الاستثناء من الترجمة الإسماعيلي في مستخرجه فقال : قوله « إلا أن يحك جلدا ، ينبغي أن يكون من صلة السباب عند قوله إذا كان من أمر الصلاة ، وصرح بكونه من كلام البخاري لا من كلام عليّ العلامة علاء الدين مغلطاي في شرحه ، وتبعه من أخذ ذلك عنه من أدركناه ، وهو وهم ، وذلك أن الاستثناء بقية أثر علي ، كذلك رواه مسلم بن إبراهيم أحد مشايخ البخاري عن عبد السلام بن أبي حازم عن غزوان بن جرير الضبي عن أبيه . وكان شديد اللزوم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه . قال « كان علي إذا قام إلى الصلاة فكبر ضرب بيده اليمنى على رصغه الأيسر ، فلا يزال كذلك حتى يركع ، إلا أن يحك جلدا أو يصلح ثوبا ، هكذا روينا في « السفينة الجراندية » من طريق السلفي بسنده إلى مسلم بن إبراهيم ، وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ « إلا أن يصلح ثوبه أو يحك جسده ، وهذا هو الموافق للترجمة ولو كان أثر علي انتهى عند قوله « الأيسر ، لما كان فيه تعلق بالترجمة إلا بعد ، وهذا من فوائد تفريج التعليقات . والرصغ بسكون الصاد المهملة بعدها معجمة قال صاحب العين : هو لغة في الرسخ ، وهو مفصل ما بين الكف والساعد . وقال صاحب المحكم : الرصغ مجتمع الساقين والقدمين . ثم إن ظاهر هذه الآثار يخالف الترجمة لأنها مقيدة بما إذا كان العمل من أمر الصلاة وهي مطلقة ، وكأن المصنف أشار إلى أن إطلافا مقيد بما ذكر ليخرج العبث ، ويمكن أن يقال : لها تعلق بالصلاة لأن دفع ما يؤدي المصلي يعين على دوام خشوعه المطلوب في الصلاة ، ويدخل في الاستعانة التعلق بالحبل عند التعب والاعتماد على العصا ونحوهما ، وقد رخص فيه بعض السلف ، وقد مر الأمر بحبل الحبل في أبواب قيام الليل ، وسيأتي ذكر الاختصار بعد أبواب . قوله (وأخذ بأذني اليمنى يفتلها) هو شاهد الترجمة ، لأنه أخذ بأذنه أولا لإدارته من الجانب الأيسر إلى الجانب الأيمن ، وذلك من مصلحة الصلاة . ثم أخذ بها أيضا لتأنيده لكون ذلك ليلا كما تقدم تقريره في أبواب الصفوف . قال ابن بطال : استنبط البخاري منه أنه لما جاز للمصلي أن يستعين بيده في صلاته فيما يختص بغيره كانت استعانتة في أمر نفسه ليتقوى بذلك على صلاته وينشط لها إذا احتاج إليه أولى ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائد حديث ابن عباس في أبواب الوتر

٢ - باب ما يُدعى من الكلام في الصلاة

١١٩٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيُرْدُّ عَلَيْنَا . فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدُّ عَلَيْنَا وَقَالَ : إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا »

[الحديث ١١٩٩ - طرقاه في ١٢١٦ ، ٣٨٧٥]

حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ سَفْيَانَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ

١٢٠٠ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْسِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ شَبِيلٍ عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ

قال : قال لي زيد بن أرقم « إن كنا لنسكلم في الصلاة على عهد النبي ﷺ ، يُسكلم أحدنا صاحبه بحاجته ، حتى نزلت ﴿ حافظوا على الصلوات ﴾ الآية ، فأمرنا بالشكوت »

[الحديث ١٢٠٠ - طرقة في : ٤٥٣٤]

قوله (باب ما ينهى من الكلام في الصلاة) في رواية الأصيلي والكشميني « ما ينهى عنه » وفي الترجمة إشارة إلى أن بعض الكلام لا ينهى عنه كما سيأتي حكاية الخلاف فيه . قوله (حدثنا ابن نمير) هو محمد بن عبد الله بن نمير ، نسب إلى جده ، ولم يدرك البخاري عبد الله . قوله (كنا نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة) في رواية أبي وائل « كنا نسلم في الصلاة ونأمر بحاجتنا » وفي رواية أبي الأحوص « خرجت في حاجة ونحن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة » وسيأتي للمصنف بعد باب نحوه في حديث التشهد . قوله (النجاشي) بفتح النون وحكى كسرهما ، وسيأتي تسميته والإشارة إلى شيء من أمره في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . (فائدة) : روى ابن أبي شيبة من مرسل ابن سيرين أن النبي ﷺ رد على ابن مسعود في هذه القصة السلام بالإشارة ، وقد بوب المصنف لمسألة الإشارة في الصلاة بترجمة مفردة وستأتي في أواخر سجود السهو قريبا . قوله (فلم يرد علينا) زاد مسلم في رواية ابن فضيل « قلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا » وكذا في رواية أبي عوانة التي في الهجرة . قوله (إن في الصلاة شغلا) في رواية أحمد عن ابن فضيل « اشغلا ، بزيادة اللام للتأكيد ، والتشكير فيه للتنويع ، أي بقراءة القرآن والذكر والدعاء ، أو للتعظيم أي شغلا وأي شغل لأنها مناجاة مع الله تستدعي الاستغراق بخدمته فلا يصلح فيها الاشتغال بغيره . وقال النووي : معناه أن وظيفة المصل الاشتغال بصلاته وتدبر ما يقوله فلا ينبغي أن يهرج على غيرها من رد السلام ونحوه ، زاد في رواية أبي وائل « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » وزاد في رواية كلثوم الخزاعي « لا يذكر الله وما ينبغي لكم فقوموا لله قانتين . فأمرنا بالسكوت » . قوله (هريم) بهاء وراء مصغرا ، والسلولى بفتح المهملة ولامين الأولى خفيفة مضمومة ، ورجال الإسنادين من الطريقين كلهم كوفيون ، وسفيان هو الثوري ، ورواية الأعمش بهذا الإسناد مما عد من أصح الأسانيد . قوله (نحوه) ظاهر في أن لفظ رواية هريم غير متحد مع لفظ رواية ابن فضيل وأن معناه واحد ، وكذا أخرج مسلم الحديث من الطريقين وقال في رواية هريم أيضا « نحوه » ولم أقف على سياق لفظ هريم إلا عند الجوزقي فانه ساقه من طريق إبراهيم بن إسحق الزهري عنه ولم أر بينهما مغايرة ، إلا أنه قال « قدمنا ، بدل رجعنا » ، وزاد « فقبل له يا رسول الله » والباقي سواء وسيأتي في الهجرة من طريق أبي عوانة عن الأعمش أوضح من هذا ، وللحديث طرق أخرى منها عند أبي داود والنسائي من طريق أبي ليلى عن ابن مسعود ، وعند النسائي من طريق كلثوم الخزاعي عنه ، وعند ابن ماجه والطحاوي من طريق أبي الأحوص عنه ، وسيأتي التنبيه عليه في « باب قوله تعالى كل يوم هو في شأن » من أواخر كتاب التوحيد . قوله (عن إسماعيل) هو ابن أبي خالد ، والحارث بن شبيب ليس له في البخاري غير هذا الحديث ، وأبوه بمعجمة وموحدة وآخره لام مصغر ، وليس لأبي عمر وسعيد ابن أبياس الشيباني شيخه عن زيد بن أرقم غيره . قوله (ان كنا لتكلم) بتخفيف النون ، وهذا حكمه الرفع ، وكذا قوله « أمرنا » لقوله فيه « على عهد النبي ﷺ » حتى ولو لم يقيد بذلك لكان ذكر نزول الآية كافيا في كونه مرفوعا .

قوله (يكلم أحدهما صاحبه بحاجته) تفسير لقوله « تتكلم » والذي يظهر أنهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء وإنما يقتصرون على الحاجة من رد السلام ونحوه . **قوله** (حتى نزلت) ظاهر في أن نسخ الكلام في الصلاة وقع بهذه الآية ، فيقتضى أن النسخ وقع بالمدينة لأن الآية مدنية باتفاق ، فيشكل ذلك على قول ابن مسعود إن ذلك وقع لما رجعوا من عند النجاشي ، وكان رجوعهم من هنده إلى مكة ، وذلك أن بعض المسلمين هاجر إلى الحبشة ثم بلغهم أن المشركين أسلموا فرجعوا إلى مكة فوجدوا الأمر بخلاف ذلك واشتد الأذى عليهم فخرجوا إليها أيضا فكانوا في المرة الثانية أضاف الأولى ، وكان ابن مسعود مع الفريقين ، واختلف في مراده بقوله « فلما رجعنا » هل أراد الرجوع الأول أو الثاني ، لجنح القاضي أبو الطيب الطبري وآخرون إلى الأول وقالوا كان تحريم الكلام بمكة ، وحملوا حديث زيد على أنه وقومه لم يبلغهم النسخ وقالوا لا مانع أن يتقدم الحكم ثم تنزل الآية بوفقه . وجنح آخرون إلى الترجيح فقالوا : يترجح حديث ابن مسعود بأنه حكى لفظ النبي ﷺ ، بخلاف زيد بن أرقم فلم يحكمه ، وقال آخرون : إنما أراد ابن مسعود رجوعه الثاني ، وقد ورد أنه قدم المدينة والنبي ﷺ يتجهز إلى بدر ، وفي مستدرك الحاكم من طريق أبي إسحق عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود قال « بعثنا رسول الله ﷺ إلى النجاشي ثمانين رجلا ، فذكر الحديث بطوله وفي آخره « فتمجّل عبد الله بن مسعود فشهد بدرا » وفي السير لابن إسحق : أن المسلمين بالحبشة لما بلغهم أن النبي ﷺ هاجر إلى المدينة رجع منهم إلى مكة ثلاثة وثلاثون رجلا ، فأت منهم رجلان بمكة وحبس منهم سبعة وتوجه إلى المدينة أربعة وعشرون رجلا فشهدوا بدرا . فعلى هذا كان ابن مسعود من هؤلاء ، فظهر أن اجتماعه بالنبي ﷺ بعد رجوعه كان بالمدينة ، وإلى هذا الجمع نحا الخطابي ولم يقف من تعقب كلامه على مستنده ، ويقوى هذا الجمع رواية كثوم المتقدمة فإنها ظاهرة في أن كلا من ابن مسعود وزيد بن أرقم حكى أن الناسخ قوله تعالى ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ وأما قول ابن حبان : كان نسخ الكلام بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين ، قال : ومعنى قول زيد بن أرقم « كنا نتكلم » أي كان قومي يتكلمون لأن قومه كانوا يصلون قبل الهجرة مع مصعب بن عمير الذي كان يعلمهم القرآن ، فلما نسخ تحريم الكلام بمكة بلغ ذلك أهل المدينة فتركوه ، فهو متعقب بأن الآية مدنية باتفاق ، وبأن إسلام الأنصار وتوجه مصعب بن عمير إليهم إنما كان قبل الهجرة بسنة واحدة ، وبأن في حديث زيد بن أرقم « كنا نتكلم خلف رسول الله ﷺ » كذا أخرجه الترمذي فانتفى أن يكون المراد الأنصار الذين كانوا يصلون بالمدينة قبل هجرة النبي ﷺ إليهم . وأجاب ابن حبان في موضع آخر بأن زيد بن أرقم أراد بقوله « كنا نتكلم » من كان يصلي خلف النبي ﷺ بمكة من المسلمين ، وهو متعقب أيضا بأنهم ما كانوا بمكة مجتمعون إلا نادرا ، وبما روى الطبراني من حديث أبي أمامة قال « كان الرجل إذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذي إلى جنبه فيخبره بما فاتة فيقضى ثم يدخل معهم » حتى جاء معاذ يوما فدخل في الصلاة ، فذكر الحديث ، وهذا كان بالمدينة قطعا لأن أبا أمامة ومعاذ بن جبل إنما أسلما بها . **قوله** (حافظوا على الصلوات الآية) كذا في رواية كريمة ، وساق في رواية أبي ذر وأبي الوقت الآية إلى آخرها ، وانتهت رواية الاصيلي إلى قوله (الوسطى) وسيأتي الكلام على المراد بالوسطى وبالقفوت في تفسير البقرة ، وحديث زيد بن أرقم ظاهر في أن المراد بالقنوت السكوت . **قوله** (فأمرنا بالسكوت) أي عن الكلام المتقدم ذكره لا مطلقا فإن الصلاة ليس فيها حال سكوت حقيقة . قال ابن دقيق العيد : ويترجح بما دل عليه لفظ « حتى » التي للفصاية والفاء التي تشر بتعطيل ما سبق عليها لما يأتي بعدها .

(تنبيه) : زاد مسلم في روايته « ونهينا عن الكلام » ، ولم يقع في البخاري ، وذكرها صاحب العمدة ولم ينبه أحد من شراحها عليها ، واستدل بهذه الزيادة على أن الأمر بالشئ ليس نهيا عن ضده ، إذ لو كان كذلك لم يحتاج إلى قوله « ونهينا عن الكلام » ، وأجيب بأن دلالة الضده دلالة التزام ، ومن ثم وقع الخلاف فلعله ذكر لكونه أصرح والله أعلم . قال ابن دقيق العيد : هذا اللفظ أحد ما يستدل به على النسخ وهو تقدم أحد الحكمين على الآخر ، وليس كقول الراوى هذا منسوخ لانه بطرقه احتمال أن يكون قاله عن اجتماع ، وقيل ليس في هذه القصة نسخ لان إباحة الكلام في الصلاة كان بالبراءة الأصلية ، والحكم المزيل لها ليس نسخا . وأجيب بأن الذي يقع في الصلاة ونحوها مما يمنع أو يباح إذا قرره الشارع كان حكما شرعيا ، فاذا ورد ما يخالفه كان ناسخا وهو كذلك هنا . قال ابن دقيق العيد : وقوله « ونهينا عن الكلام » يقتضى أن كل شئ يسمى كلاما فهو منهي عنه حملا للفظ على عمومته ، ويحتمل أن تكون اللام للمهمل الراجع إلى قوله « يكلم الرجل منا صاحبه بحاجته » ، وقوله « فأمرنا بالسكوت » ، أى عما كانوا يفعلونه من ذلك . (تكميل) : أجمعوا على أن الكلام في الصلاة - من عالم بالتحريم عامد لغير مصلحتها أو انقاز مسلم - مبطل لها ، واختلفوا في الساهى والجاهل فلا يبطلها القليل منه عند الجمهور ، وأبطلها الحنفية مطلقا كما سيأتى في الكلام على حديث ذى اليدين فى السهو ، واختلفوا فى أشياء أيضا كمن جرى على لسانه بغير قصد أو تعدد لإصلاح الصلاة لسهو دخل على إمامه أو لانقاز مسلم لثلا يقع فى مهلكة أو فتح على إمامه أو سبح لمن مر به أو رد السلام أو أجاب دعوة أحد والديه أو أكره على الكلام أو تقرب بقربة كاعتقت هبدي لله ، ففى جميع ذلك خلاف محل بسطه كتب الفقه ، وستأتى الإشارة إلى بعضه حيث يحتاج إليه . قال ابن المنير فى الحاشية : الفرق بين قليل الفعل للعامد فلا يبطل وبين قليل الكلام أن الفعل لا تخلو منه الصلاة غالباً لمصلحتها وتخلو من الكلام الأجنبى غالباً مطرداً ، والله أعلم

٣ - باب ما يجوز من التسبيح والحمد فى الصلاة للرجال

١٢٠١ - حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل رضى الله عنه قال « خرج النبى ﷺ يصلح بين بنى عمرو بن عوف ، وحانت الصلاة ، فجاء بلال أبا بكر رضى الله عنهما فقال : حبس النبى ﷺ ، فتوّم الناس ؟ قال : نعم ، إن شئتم . فأقام بلال الصلاة ، فتقدّم أبو بكر رضى الله عنه فصلّى ، فجاء النبى ﷺ يمشى فى الصفوف يشقها شقاً حتى قام فى الصف الأول ، فأخذ الناس بالتصفيح . قال سهل : هل تدرّون ما التصفيح ؟ هو التصفيق . وكان أبو بكر رضى الله عنه لا يلتفت فى صلاته ، فلما أكلوا التفت ، فاذا النبى ﷺ فى الصف ، فأشار إليه : مكانك . فرفع أبو بكر يديه فحمد الله ، ثم رجع القهقرى وراءه ، وتقدّم النبى ﷺ فصلّى »

قوله (باب ما يجوز من التسبيح والحمد فى الصلاة) قال ابن رشيد : أراد إلحاق التسبيح بالحمد بجامع الذكر لان الذى فى الحديث الذى ساقه ذكر التحميد دون التسبيح . قلت : بل الحديث مشتمل عليهما لكنه ساقه هنا مختصراً ، وقد تقدم فى « باب من دخل ليوم الناس » من أبواب الإمامة من طريق مالك عن أبي حازم وفيه « فرفع

أبو بكر يديه لحمد الله تعالى ، وفي آخره « من نابه شيء في صلاته فليسبح ، وسيأتي في أواخر أبواب السهو عن قتيبة عن عبد العزيز بن أبي حازم وفيه هذا . قوله (للرجال) قال ابن رشيد : قيده بالرجال لأن ذلك عنده لا يشرع للنساء . وقد أشعر بذلك تبويبه بعد حيث قال « باب التصفيق للنساء » ، ووجهه أن دلالة العموم لفظية وضعية ودلالة المفهوم من لوازم اللفظ عند الأكثرين ، وقد قال في الحديث « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء » ، فكأنه قال : لا تسبيح إلا للرجال ولا تصفيق إلا للنساء ، وكأنه قدم المفهوم على العموم للعمل بالدليلين ، لأن في إعمال العموم إبطالا للمفهوم . ولا يقال إن قوله « للرجال » من باب اللقب ، لانا نقول : بل هو من باب الصفة ، لأنه في معنى الذكور البالغين انتهى . وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في الباب المذكور . وفيه من الفوائد مما تقدم بعضها مبسوطا : جواز تأخير الصلاة عن أول الوقت ، وأن المبادرة إليها أولى من انتظار الإمام الراجب ، وأنه لا ينبغي التقدم على الجماعة إلا برضا منهم ، يؤخذ ذلك من قول أبي بكر « إن شئتم » مع طيه بأنه أفضل الحاضرين . وأن الالتفات في الصلاة لا يقطعها . وأن من سبح أو حمد لأمر ينوبه لا يقطع صلاته ولو قصد بذلك تنبيه غيره خلافا لمن قال بالبطلان . وقوله فيه « فقال سهل » ، أي ابن سعد راوى الحديث « هل تدرون ما التصفيق هو التصفيق » ، وهذه حجة لمن قال إنهما بمعنى واحد ، وبه صرح الخطابي وأبو على القالى والجوهري وغيرهم ، وادعى ابن حزم نفي الخلاف في ذلك ، وتعقب بما حكاه عياض في الإكمال أنه بالحاء الضرب بظاهر إحدى اليدين على الأخرى ، وبالقاف يباطنها على باطن الأخرى ، وقيل بالحاء الضرب بأصبعين للانذار والتنبيه وبالقاف بجميعها للهو واللعب ، وأغرب الداودى فزعم أن الصحابة ضربوا بكفهم على أنخاذهم ، قال عياض : كأنه أخذه من حديث معاوية بن الحكم الذى أخرجه مسلم ففيه « فجعلوا يضربون بأيديهم على أنخاذهم »

٤ - باب من سمي قوماً أو سلم في الصلاة على غيره مواجهة وهو لا يعلم

١٢٠٢ - **حدثنا** عمرو بن عيسى **حدثنا** أبو عبد الصمد عبد العزيز بن عبد الصمد **حدثنا** حسين بن عبد الرحمن عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال « كننا نقول : التحية في الصلاة ونسئ وبسمل بعضنا على بعض . فسمعه رسول الله ﷺ فقال : قولوا التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . فانكم إن فعلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد لله صالح في السماء والأرض »

قوله (باب من سمي قوماً أو سلم في الصلاة على غيره وهو لا يعلم) كذا للاكثر ، وزاد في رواية كريمة بعد على غيره « مواجهة » ، وحكى ابن رشيد أن في رواية أبي ذر عن الحموى إسقاط الهاء من غيره وإضافة مواجهة ، قال : ويحتمل أن يكون بتنوين غير وفتح الجيم من مواجهة وبالنصب فيوافق المعنى الاول ، ويحتمل أن يكون بقاء التانيث فيكون المعنى لا تبطل الصلاة إذا سلم على غير مواجهة ، ومفهومه أنه إذا كان مواجهه تبطل ، قال : وكان مقصود البخارى بهذه الترجمة أن شيئاً من ذلك لا يبطل الصلاة لأن النبي ﷺ لم يأمرهم بالإعادة وإنما علمهم ما يستقبلون ، لكن يرد عليه أنه لا يستوى حال الجاهل قبل وجود الحكم مع حاله بعد ثبوته ، ويبعد أن يكون

الذين صدر منهم الفعل كان عن غير علم بل الظاهر أن ذلك كان عندهم شرعا مقروا فورد النسخ عليه فيقع الفرق انتهى . وليس في الترجمة تصريح بجواز ولا بطلان ، وكأنه ترك ذلك لاشتباه الأمر فيه . وقد تقدم الكلام على فوائد حديث الباب في أواخر صفة الصلاة . وقوله في هذا السياق « وسمى ناسا بأعيانهم » يفسره قوله في السياق المتقدم « السلام على جبريل السلام على ميكائيل الخ » وقوله « يسلم بعضنا على بعض » ظاهر فيما ترجم له والله تعالى أعلم

٥ - باب التصفيق للنساء

١٢٠٣ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ »

١٢٠٤ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ »

قوله (باب التصفيق للنساء) تقدم الكلام عليه قبل باب . وسفيان في الإسناد الأول هو ابن عيينة ، وفي الثاني هو الثوري ، ويحيى شيخ البخاري هو ابن جعفر ، وكأن منع النساء من التسبيح لأنها مأمورة بخفض صوتها في الصلاة مطلقا لما يخشى من الافتتان ، ومنع الرجال من التصفيق لأنه من شأن النساء ، وعن مالك وغيره في قوله « التصفيق للنساء » أي هو من شأنهن في غير الصلاة وهو على جهة الذم له ولا ينبغي فعله في الصلاة لرجل ولا امرأة ، وتعقب برواية حماد بن زيد عن أبي حازم في الأحكام بصيغة الأمر « فليسبح الرجال وليصفق النساء » فهذا نص يدفع ما تأوله أهل هذه المقالة ، قال القرطبي : القول بمشروعية التصفيق للنساء هو الصحيح خبرا ونظرا

٦ - باب مَنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى فِي صَلَاتِهِ أَوْ تَقَدَّمَ بِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ

رواه سهل بن سعد عن النبي ﷺ

١٢٠٥ - **حَدَّثَنَا** بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ يُونُسُ قَالَ الزُّهْرِيُّ أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ بَيْنَاهُمْ فِي الْفَجْرِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُصَلِّي بِهِمْ ، فَجَاءَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ كَشَفَ سِتْرَ حَجْرَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُفُوفٌ ، فَتَبَسَّمَ بِضَحْكٍ . فَكَهَسَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عَقَبِيهِ وَظَنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَفْتَدِنُوا فِي صَلَاتِهِمْ فَرَحًا بِالنَّبِيِّ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ . فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ أَتَمُّوا . ثُمَّ دَخَلَ الْحَجْرَةَ وَأَرْخَى السِّتْرَ . وَتَوُفِّيَ ذَلِكَ الْيَوْمَ »

قوله (باب من رجع القهقرى في الصلاة أو تقدم بأمر ينزل به) ، رواه سهل بن سعد عن النبي ﷺ (بشير بذلك إلى حديثه الماضي قريبا ففيه « فرفع أبو بكر يديه فحمد الله ثم رجع القهقرى » . وأما قوله « أو تقدم » فهو مأخوذ من الحديث أيضا ، وذلك أن النبي ﷺ وقف في الصف الأول خلف أبي بكر على إرادة الانتهاء به فامتنع

أبو بكر من ذلك ، فتقدم النبي ﷺ ورجع أبو بكر من موقف الإمام الى موقف المأموم . ويحتمل أن يكون المراد بحديث سهل ما تقدم في الجمعة من صلاته ﷺ على المنبر ونزوله القهقري حتى سجد في أصل المنبر ثم تقدم حتى عاد إلى مقامه ، والله أعلم . واستدل به على جواز العمل في الصلاة إذا كان يسيرا ولم يحصل فيه التوالى . قوله (حدثنا بشر بن محمد) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . قوله (قال يونس قال الزهري) أى قال قال يونس وهى تحذف خطأ فى الاصطلاح لا نطقا . قوله (ففجأهم) قال ابن التين : كذا وقع فى الأصل بالآلف وحقه أن يكتب بالياء لان عينه مكسورة كوطئهم انتهى ، وبقية فوائد المتن تقدمت فى باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة ، من أبواب الإمامة ، ويأتى الكلام عليه مستوفى فى أواخر المغازى ان شاء الله تعالى

٧ - باب إذا دعت الأم ولدها فى الصلاة

١٢٠٦ - قال الليث حدثنى جعفر عن عبد الرحمن بن هرم قال : قال أبو هريرة رضى الله عنه : قال رسول الله ﷺ « نادت امرأة ابنها وهو فى صومعة قالت : يا جريج ، قال : اللهم أمى وصلاتى . قالت : يا جريج ، قال اللهم أمى وصلاتى . قالت : يا جريج ، قال : اللهم أمى وصلاتى . قالت : اللهم لا يموت جريج حتى ينظر فى وجه المياميس . وكانت تأوى إلى صومعته راعية ترعى الغنم ، فولدت ، فقيل لها : بمن هذا الولد ؟ قالت : من جريج نزل من صومعته . قال جريج : أين هذه التى تزعم أن ولدها لى ؟ قال : يا بابوس ، من أبوك ؟ قال : راعى الغنم »

[الحديث ١٢٠٦ - أطرافه فى : ٢٤٨٢ ، ٣٤٣٦ ، ٣٤٦٦]

قوله (باب إذا دعت الأم ولدها فى الصلاة) أى هل يجب إجابتها أم لا ؟ وإذا وجبت هل تبطل الصلاة أو لا ؟ فى المسألتين خلاف ، ولذلك حذف المصنف جواب الشرط . قوله (وقال الليث) وصله الاسماعيلي من طريق عاصم ابن على أحد شيوخ البخارى عن الليث مطولا ، وجعفر هو ابن ربيعة المصرى ، وجريج بجيمين مصغر . وقوله فى وجه المياميس فى رواية أبى ذر ، وجوه ، بصيغة الجمع والمياميس جمع مومسة بكسر الميم وهى الزانية ، قال ابن الجوزى : اثبات الياء فيه غلط والصواب حذفها وخرج على إشباع الكسرة وحكى غيره جوازها ، قال ابن بطال : سبب دعاء أم جريج على ولدها أن الكلام فى الصلاة كان فى شرعهم مباحا ، فلما آثر استمراره فى صلاته ومناجاته على إجابتها دعت عليه لتأخيره حقها انتهى . والذى يظهر من ترديده فى قوله « أمى ، وصلاتى ، أن الكلام عنده يقطع الصلاة فلذلك لم يجبهها ، وقد روى الحسن بن سفيان وغيره من طريق الليث عن يزيد بن حوشب عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لو كان جريج عالما لعلم أن إجابته أمه أولى من عبادة ربه ، ويزيد هذا مجهول ، وحوشب بمهملة ثم مصجمة وزن جعفر ، وهم الدمياطى فزعم أنه ذو ظليم ، والصواب أنه غيره لأن ذا ظليم لم يسمع من النبي ﷺ ، وهذا وقع التصريح بسماعه . وقوله فيه « يا بابوس » بموحدين بينهما ألف ساكنة والثانية مضمومة وآخره مهملة قال القزاز : هو الصغير ، وقال ابن بطال : الرضيع ، وهو بوزن جاسوس . واختلف هل هو عربى أو معرب ؟ وأغرب الداودى الشارح فقال : هو اسم ذلك الولد بعينه وفيه نظر ، وقد قال الشاعر :

حنت قلوصى الى بابوسها جزعا . وقال الكرمانى : إن صحت الرواية بتنوين السين تكون كنية له ويكون معناه يا أبا الشدة ، وسيأتى بقية الكلام عليه فى ذكر بنى اسرائيل

٨ - باب مسح الحصى فى الصلاة

١٢٠٧ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنِي مُعَيْقِبٌ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

قَالَ فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ قَالَ : إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً »

قوله (باب مسح الحصى فى الصلاة) قال ابن رشيد : ترجم بالحصى والماتن الذى أورده فى التراب ، لينبه على إلحاق الحصى بالتراب فى الإقتصار على التسوية مرة ، وأشار بذلك أيضا إلى ما ورد فى بعض طرقه بلفظ « الحصى » كما أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام الدستوائى عن يحيى بن أبى كثير بلفظ « المسح فى المسجد يعنى الحصى » قال ابن رشيد : لما كان فى الحديث « يعنى » ولا يدرى أهى قول الصحابى أو غيره عدل عنها البخارى إلى ذكر الرواية التى فيها التراب . وقال الكرمانى : ترجم بالحصى لأن الغالب أنه يوجد فى التراب فيلزم من تسويته مسح الحصى . قلت : قد أخرجه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن هشام بلفظ « فان كنت لا بد فاعلا فواحدة تسوية الحصى » وأخرجه الترمذى من طريق الأوزاعى عن يحيى بلفظ « سألت النبى ﷺ عن مسح الحصى فى الصلاة » فعمل البخارى أشار إلى هذه الرواية ، أو إلى ما رواه أحمد من حديث حذيفة قال « سألت النبى ﷺ عن كل شئ حتى عن مسح الحصى فقال : واحدة أو دع » ورواه أصحاب السنن من حديث أبى ذر بلفظ « اذا قام أحدكم الى الصلاة فان الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى » وقوله « اذا قام » المراد به الدخول فى الصلاة ليوافق حديث الباب فلا يكون منهيا عن المسح قبل الدخول فيها ، بل الاولى أن يفعل ذلك حتى لا يشتغل بالله وهو فى الصلاة به . (تنبيه) : التقييد بالحصى وبالتراب خرج للغالب لكونه كان الموجود فى فرش المساجد إذ ذاك ، فلا يدل تعليق الحكم به على نفيه عن غيره مما يصل عليه من الرمل والقذى وغير ذلك . قوله (حدثنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبى كثير . قوله (عن أبى سلمة) هو ابن عبد الرحمن ، وفى رواية الترمذى من طريق الأوزاعى عن يحيى « حدثنى أبو سلمة » ومعيقب بالمهمل وبالقاف وآخره موحدة مصغر هو ابن أبى فاطمة الدوسى حليف بنى عبد شمس ، كان من السابقين الأولين ، وليس له فى البخارى إلا هذا الحديث الواحد . قوله (فى الرجل) أى حكم الرجل ، وذكر للغالب وإلا فالحكم جار فى جميع المكلفين . وحكى النووى اتفاق العلماء على كراهة مسح الحصى وغيره فى الصلاة ، وفيه نظر فقد حكى الخطابى فى « المعالم » عن مالك أنه لم ير به بأسا وكان يفعله فكأنه لم يبلغه الخبر ، وأفرط بهض أهل الظاهر فقال : إنه حرام إذا زاد على واحدة لظاهر النهى ، ولم يفرق بين ما إذا توالى أولا ، مع أنه لم يقل بوجوب الخشوع ، والذى يظهر أن علة كراهيته المحافظة على الخشوع ، أو لثلا يكثر العمل فى الصلاة ، لكن حديث أبى ذر المتقدم يدل على أن العلة فيه أن لا يجعل بينه وبين الرحمة التى تواجهه حائلا . وروى ابن أبى شيبه عن أبى صالح السمان قال « إذا سجدت فلا تمسح الحصى » فان كل حصة تحب أن يسجد عليها ، فهذا تعليل آخر والله أعلم . قوله (حيث يسجد) أى مكان السجود ، وهل يتناول العضو الساجد ؟ لا يبعد ذلك . وقد روى ابن أبى شيبه عن أبى الدرداء قال « ما أحب أن لى حمر النعم وأنى مسحت مكان جبينى من الحصى » وقال

عياض : كره السلف مسح الجبهة في الصلاة قبل الانصراف . قلت : وقد تقدم في أواخر صفة الصلاة حكاية استدلال الحميدى لذلك بحديث أبي سعيد في رؤيته الماء والطين في جبهة النبي ﷺ بعد أن انصرف من صلاة الصبح .
قوله (فواحدة) بالنصب على اضممار فعل أى فأمسح واحدة ، أو على النعت لمصدر محذوف ، ويجوز الرفع على اضممار الخبر أى فواحدة تكفى ، أو اضممار المبتدأ أى فالمشروع واحدة . ووقع في رواية الترمذى « ان كنت فاعلا فرة واحدة »

٩ - باب بسط الثوب في الصلاة للسجود

١٢٠٨ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** بشر **حدثنا** غالب عن بكر بن عبد الله عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « كنا نصلّى مع النبي ﷺ في شدة الحر ، فاذا لم يستطع أحدنا أن يمسك وجهه من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه »

قوله (باب بسط الثوب في الصلاة للسجود) هذه الترجمة من جملة العمل اليسير في الصلاة أيضا ، وهو أن يعتمد إلقاء الثوب على الأرض ليسجد عليه ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة ، وتقدم الخلاف في ذلك وتفرقة من فرق بين الثوب الذى هو لابس أو غير لابس . **قوله** (حدثنا بشر) هو ابن المفضل ، وغالب هو القطان كما وقع في رواية أبي ذر

١٠ - باب ما يجوز من العمل في الصلاة

١٢٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme **حدثنا** مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة رضى الله عنها قالت : كنت أمدّ رجل في قبلة النبي ﷺ وهو يصلى ، فاذا سجد غمزنى ، فرفعتها ، فاذا قام مددتها »

١٢١٠ - **حدثنا** محمود **حدثنا** شبابة **حدثنا** شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضى الله عنه « عن النبي ﷺ أنه صلى صلاة قال : إن الشيطان رضى لى فشدّ على ليقطع الصلاة على ، فأمكننى الله منه فدعته ، ولقد همت أن أوثقه إلى سارية حتى تصبحوا فتنظروا إليه ، فذكرت قول سليمان عليه السلام ﴿ ربّ هب لى ملكا لا ينبغي لأحد من بعدى ﴾ فردّه الله خاسئا » ثم قال النضر بن شميل : فدعته بالذال ، أى خنفته . وفدعته من قول الله ﴿ يوم يدعون ﴾ أى يدفعون . والصواب فدعته ، إلا أنه كذا قال بتشديد الميم والتاء

قوله (باب ما يجوز من العمل في الصلاة) أى غير ما تقدم ، أورد فيه حديث عائشة في نومها في قبلة النبي ﷺ وغمره لها إذا سجد ، وقد تقدم الكلام عليه في باب الصلاة على الفراش ، في أوائل الصلاة . **قوله** (حدثنا محمود) هو ابن غيلان ، وشبابة بمجمة وموحدتين الاولى خفيفة . **قوله** (ان الشيطان عرض) تقدم في باب ربط الغريم في المسجد ، من أبواب المساجد من وجه آخر عن شعبة بلفظ « ان عفريتا من الجن تفلت على ، وهو ظاهر في أن المراد بالشيطان في هذه الرواية غير ابليس كبير الشياطين . **قوله** (فشد على) بالمعجمة أى حمل . **قوله** (ليقطع) في رواية الحموى والمستمل محذوف اللام . **قوله** (فدعته) يأتى ضبطه بعد . **قوله** (فتنظروا) في رواية الحموى

والمستمل ، أو تنظروا إليه ، بالشك وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في الباب المذكور ويأتى الكلام على بقيته في أول بدء الخلق إن شاء الله تعالى . **قوله** (قال النضر بن شميل فدعته بالذال) يعنى المعجمة وتخفيف العين المهملة (أى خنقته ، وأما فدعته بالمهملة وتشديد العين فمن قوله تعالى (يوم يدعون الى نار جهنم) أى يدفعون والصواب الاول ، إلا أنه - يعنى شعبة - كذا قاله بتشديد العين) انتهى . وهذا الكلام وقع في رواية كريمة عن الكشميني ، وقد أخرجه مسلم من طريق النضر بن شميل بدون هذه الزيادة وهى في كتاب غريب الحديث للنضر ، وهو في مروياتنا من طريق أبى داود المصاحفى عن النضر كما بينته في تعليق التعليق

١١ - باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة

وقال قتادة : إن أخذ ثوبه يتدع السارق ويدع الصلاة

١٢١١ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** الأزرق بن قيس قال « كنا بالأهواز فقاتل الحرورية ، فبينما أنا على جرف نهر إذا رجل يصلى ، وإذا لجام دابته بيده ، فجعلت الدابة تذازعه ، وجعل يتبعها - قال شعبة : هو أبو برزة الأسلمى - فجعل رجل من الخوارج يقول : اللهم افعل بهذا الشيخ . فلما انصرف الشيخ قال : إني سمعت قولاكم ، وإني غزوت مع رسول الله ﷺ ست غزوات أو سبع غزوات وثمان ، وشهدت تيسيره ، وإني إن كنت أن أراجع مع دابتي أحب إلي من أن أدعها ترجع إلى ما ألقيها فيشق علي »

[الحديث ١٢١١ - طرقة في : ٦١٢٧]

١٢١٢ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة قال : قالت عائشة « خسفت الشمس ، فقام النبي ﷺ فقرأ سورة طويلة ، ثم ركع فأطال ، ثم رفع رأسه ، ثم استفتح بسورة أخرى ، ثم ركع حتى قضاها وسجدا ، ثم فعل ذلك في الثانية ثم قال : إنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتم ذلك فصلوا حتى يفرج عنكم . لقد رأيتم في مقامى هذا كل شيء وعيدته ، حتى لقد رأيتموني أريد أن آخذ قطعة من الجنة حين رأيتموني جعت أقدم ، ولقد رأيتم جهنم يحطم بعضها بعضا حين رأيتموني تأخرت ، ورأيتم فيها عمرو بن لحي وهو الذى سبب السوائب »

قوله (باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة) أى ماذا يصنع ؟ . **قوله** (وقال قتادة الخ) وصله عبد الرزاق عن معمر عنه بمناه وزاد فيرى صبيا على بئر فيتخوف أن يسقط فيها ، قال : ينصرف له . **قوله** (كنا بالأهواز) بفتح الهمزة وسكون الهاء هى بلدة معروفة بين البصرة وفارس فتحت في خلافة عمر ، قال في المحكم : ليس له واحدة من لفظه ، قال أبو عبيد البكري : هى بلد يجمعها سبع كور فذكرها . قال ابن خرداذبة : هى بلاد واسعة متصلة بالجبل واصبان . **قوله** (الحرورية) بمهمات أى الخوارج ، وكان الذى يقاتلهم اذ ذاك المهلب بن أبى صفرة كما في رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند الاسماعيلي ، وذكر محمد بن قدامة الجوهري في كتابه أخبار الخوارج ،

أن ذلك كان في سنة خمس وستين من الهجرة ، وكان الخوارج قد حاصروا أهل البصرة مع نافع بن الأزرق حتى قتل وقتل من أمراء البصرة جماعة إلى أن ولي عبد الله بن الزبير الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي على البصرة وولى المهلب بن أبي صفرة على قتال الخوارج ، وكذا ذكر المبرد في الكامل نحوه . وهو يعكر على من أرخ وفاة أبي برزة سنة أربع وستين أو قبلها . قوله (على جرف نهر) هو بضم الجيم والراء بعدها فاء وقد تسكن الراء ، وهو المكان الذي أكله السيل . وللكشمةيني بفتح المهملة وسكون الراء أى جانبه ، ووقع في رواية حماد بن زيد عن الأزرق في الأدب « كنا على شاطئ نهر قد نضب عنه الماء ، أى زال وهو يقوى رواية الكشمةيني ، وفي رواية مهدي بن ميمون عن الأزرق عن محمد بن قدامة « كنت في ظل قصر مهران بالاهواز على شاطئ دجيل ، وعرف بهذا تسمية النهر المذكور وهو بالجيم مصغر . قوله (إذا رجل) في رواية الحموي والكشمةيني « إذا جاء رجل » . قوله (قال شعبة هو أبو برزة الأسلي) أى الرجل المصل ، وظاهره أن الأزرق لم يسمه لشعبة ولكن رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال في آخره « فاذا هو أبو برزة الأسلي » ، وفي رواية عمرو بن مرزوق عند الاسماعيلي « لجاء أبو برزة » ، وفي رواية حماد في الأدب « لجاء أبو برزة الأسلي على فرس فصلي وخلاها فانطلقت فاتبعها » ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الأزرق بن قيس « ان أبا برزة الأسلي مشى إلى دابته وهو في الصلاة ، الحديث ، وبين مهدي بن ميمون في روايته أن تلك الصلاة كانت صلاة العصر ، وفي رواية عمرو بن مرزوق عند الاسماعيلي « فمضت الدابة في قباته فانطلق فأخذها ثم رجع القهقري » . قوله (لجعل رجل من الخوارج يقول : اللهم افعل بهذا الشيخ) في رواية الطيالسي « فاذا بشيخ يصلي قد عمد إلى عنان دابته فجعله في يده فنكصت الدابة فنكص معها ، ومعنا رجل من الخوارج لجعل يسبه ، وفي رواية مهدي أنه قال : ألا ترى إلى هذا الحمار ، وفي رواية حماد فقال : انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس . قوله (أو ثمانيا) كذا للكشمةيني ، وفي رواية غيره « أو ثمانى ، بغير ألف ولا تنوين ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : الأصل أو ثمانى غزوات لحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله ، وقد رواه عمرو بن مرزوق بلفظ « سبع غزوات ، بغير شك . قوله (وشهدت تبسييره) كذا في جميع الأصول وفي جميع الطرق « من التبشير » ، وحكى ابن التين عن الداودي أنه وقع عنده « وشهدت تستر ، بضم المثناة وسكون المهملة وفتح المثناة وقال : معنى شهدت تستر أى فتحها ، وكان في زمن عمر انتهى . ولم أر ذلك في شيء من الأصول ، ومقتضاه أن لا يبقى في القصة شائبة رفع ، بخلاف الرواية المحفوظة فإن فيها إشارة إلى أن ذلك كان من شأن النبي ﷺ تجويز مثله ، وزاد عمرو بن مرزوق في آخره « قال فقلت للرجل ما أرى الله إلا مخزيك ، شتمت رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ ، وفي رواية مهدي بن ميمون « فقلت اسكت فعل الله بك ، هل تدري من هذا ؟ هو أبو برزة صاحب رسول الله ﷺ ، ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية الرجل المذكور ، وفي هذا الحديث من الفوائد جواز حكاية الرجل مناقبه إذا احتاج إلى ذلك ولم يكن في سياق الفخر ، وأشار أبو برزة بقوله « ورأيت تبسييره » إلى الرد على من شدد عليه في أن يترك دابته تذهب ولا يقطع صلاته ، وفيه حجة للفقهاء في قولهم : ان كل شيء يخشى إتلافه من متاع وغيره يجوز قطع الصلاة لأجله . وقوله « مألها » بمعنى الموضع الذي ألفتة واعتادته ، وهذا بناء على غالب أمرها ، ومن الجائز أن لا ترجع إلى مألها بل تتوجه إلى حيث لا يدري بمكانها فيكون فيه تضييع المسال المنهى عنه . (تنبيه) : ظاهر سياق هذه القصة أن أبا

برزة لم يقطع صلاته ، ويؤيده قوله في رواية عمرو بن مرزوق ، فأخذها ثم رجع القهقري ، فانه لو كان قطعها ما بالى أن يرجع مستدبر القبلة ، وفي رجوعه القهقري ما يشعر بأن مشيه إلى قصدها ما كان كثيرا ، وهو مطابق لثاني حديث الباب لأنه يدل أنه ﷺ تأخر في صلاته وتقدم ولم يقطعها ، فهو عمل يسير ومشى قليل فليس فيه استدبار القبلة فلا يضر . وفي مصنف ابن أبي شيبة ، سئل الحسن عن رجل صلى فأشفق أن تذهب دابته ، قال : ينصرف . قيل له أفيتم ؟ قال : إذا ولي ظهره القبلة استأنف ، وقد أجمع الفقهاء على أن المشى الكثير في الصلاة المفروضة يبطلها فيحمل حديث أبي برزة على القليل كما قررناه ، وقد تقدم أن في بعض طرقه أن الصلاة المذكورة كانت العصر . قوله (واني أن كنت أن أرجع مع دابتي أحب إلى من أن أدعها) قال السهيلي ، واني وما بعدها اسم مبتدأ وأن أرجع اسم مبدل من الاسم الأول وأحب خبر عن الثاني وخبر كان محذوف ، أي لاني إن كنت راجعا أحب إلى . وقال غيره أن كنت بفتح الهمزة وحذفت اللام وهي مع كنت بتقدير كوني وفي موضع البديل من الضمير في اني ، وأن الثانية بالفتح أيضا مصدرية . ووقع في رواية حماد ، فقال ان منزلي متراخ - أي متباعد - فلو صليت وتركته - أي الفرس - لم آت أهلي إلى الليل ، أي لبعد المكان . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وقد تقدم ما يتعلق بالكسوف من هذا الحديث من طريق عقيل وغيره عن الزهري مستوفى . وقوله ، فلما قضى ، أي فرغ ولم يرد القضاء الذي هو ضد الاداء . قوله (لقد رأيت في مقامى هذا كل شيء وعدته) في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم ، وعدهم ، وله في حديث جابر ، عرض على كل شيء تولجونه ، . قوله (لقد رأيت) كذا الأكثر وللحموى والمستمل ، لقد رأيت ، ولمسلم ، حتى لقد رأيتني ، وهو أرجه . قوله (أريد أن آخذ قطفا) في حديث جابر ، حتى تناولات منها قطفا فقصرت يدي عنه ، والقطف بكسر أوله وذكر ابن الأثير أن كثيرا يروونه بالفتح والكسر هو الصواب . قوله (قطفا من الجنة) يعني عنقود عنب كما تقدم في الكسوف من حديث ابن عباس . قوله (حين رأيتموني جعلت أتقدم) قال الكرماني : قال في جهنم حين رأيتموني تأخرت لأن التقدم كاد أن يقع بخلاف التأخر فانه قد وقع كذا قال ، وقد وقع التصريح بوقوع التقدم والتأخر جميعا في حديث جابر عند مسلم ولفظه ، لقد جرىء بالنار ، وذلكم حين رأيتموني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها ، وفيه ، ثم جرىء بالجنة ، وذلكم حين رأيتموني تقدمت حتى قتت في مقامى ، وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في أبواب الكسوف . قوله (ورأيت فيها عمرو بن لحي) باللام والمهملة مصغر وسيأتي شرح حاله في أخبار الجاهلية . قوله (وهو الذي سبب السوائب) جمع سائبة ، وسيأتي الكلام عليها في تفسير سورة المائدة ان شاء الله تعالى . وفي هذا الحديث أن المشى القليل لا يبطل الصلاة ، وكذا العمل اليسير ، وأن النار والجنة مخلوقتان موجودتان وغير ذلك من فوائده التي تقدمت مستقصاة في صلاة الكسوف . ووجه تعلق الحديث بالترجمة ظاهر من جهة جواز التقدم والتأخر اليسير ، لأن الذي تنفلت دابته يحتاج في حال إمساكها إلى التقدم أو التأخر كما وقع لأبي برزة ، وقد أشرت إلى ذلك في آخر حديثه . وأغرب الكرماني فقال : وجه تعلقه بها أن فيه مذمة تسبب الدواب مطلقا سواء كان في الصلاة أم لا

١٢ - باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة
ويذكر عن عبد الله بن عمرو : نفخ النبي ﷺ في سجوده في كسوف

١٢١٣ - **حدثنا** سفيان بن حرب **حدثنا** حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ رأى نخامة في قبلة المسجد ، فتغيظ على أهل المسجد وقال : إن الله قبل أحدكم ، فإذا كان في صلاته فلا يبزقن - أو قال : لا يتنخمن - ثم نزل ففتحها بيده »

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : إذا بزق أحدكم فليبزق على يساره

١٢١٤ - **حدثنا** محمد بن محمد **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة قال : سمعت قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا كان في الصلاة فإنه يناجي ربه ، فلا يبزقن بين يديه ولا عن يمينه ، ولكن عن شماله تحت قدمه اليسرى »

قوله (باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة) وجه التسوية بينهما أنه ربما ظهر من كل منهما حرفان وهما أقل ما يتألف منه الكلام ، وأشار المصنف إلى أن بعض ذلك يجوز وبعضه لا يجوز ، فيحتمل أنه يرى التفرقة بين ما إذا حصل من كل منهما كلام مفهوم أم لا ، أو الفرق ما إذا كان حصول ذلك محققا فعليه يضر وإلا فلا . **قوله** (ويذكر عن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاص (نفخ النبي ﷺ في سجوده في كسوف) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة والطبري وابن حبان من طريق عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فقام وقمنا معه ، الحديث بطوله ، وفيه « وجعل ينفخ في الأرض ويبكي وهو ساجد ، وذلك في الركعة الثانية ، وإنما ذكره البخاري بصيغة التريض لأن عطاء بن السائب مختلف في الاحتجاج به وقد اختلط في آخر عمره ، لكن أخرجه ابن خزيمة من رواية سفيان الثوري عنه وهو ممن سمع منه قبل اختلاطه ، وأبوه وثقه المعجلي وابن حبان وليس هو من شرط البخاري ، ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر وحديث أنس في النهي عن البزاق في القبلة ، فأما حديث ابن عمر فقوله فيه « أن الله قبل أحدكم ، بكسر القاف وفتح الموحدة أي مواجهه ، وقد تقدم في « باب حك البزاق باليد من المسجد ، من أبواب المساجد مع الكلام عليه ، وزاد في هذه الرواية « فتغيظ على أهل المسجد ، ففيه جواز معاتبة المجموع على الأمر الذي ينكر وإن كان الفعل صدر من بعضهم لأجل التحذير من معاودة ذلك . **قوله** (فلا يبزقن أو قال لا يتنخمن) في رواية الاسماعيل « لا يبزقن أحدكم بين يديه ، **قوله** فيه (وقال ابن عمر رضي الله عنهما : إذا بزق أحدكم فليبزق على يساره) في رواية السكشميني « عن يساره ، هكذا ذكره موقوفا ولم تتقدم هذه الزيادة من حديث ابن عمر ، لكن وقع عند الاسماعيل من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل عن حماد بن زيد باللفظ « لا يبزقن أحدكم بين يديه ، ولكن ليزق خلفه أو عن شماله أو تحت قدمه ، فساقه كله معطوفا بعضه على بعض ، وقد بينت رواية البخاري أن المرفوع منه انتهى إلى قوله « فلا يبزقن بين يديه ، والباقي موقوف . وقد اقتصر مسلم وأبو داود وغيرهما على المرفوع مع أن هذا الموقوف عن ابن عمر قد ثبت مثله من حديث أنس مرفوعا ، وقد تقدم الكلام على فوائد الحديث في الباب الذي أشرت إليه قبل وفيما بعده ، قال ابن بطال : وروى عن مالك كراهة النفخ في الصلاة ، ولا يقطعها كما يقطعها الكلام ، وهو قول أبي يوسف وأشهب وأحمد وإسحق ، وفي المدونة : النفخ بمنزلة الكلام يقطع الصلاة .

وهن أبي حنيفة ومحمد : إن كان يسمع فهو بمنزلة الكلام وإلا فلا ، قال والقول الأول أولى ، وليس في النفخ من النطق بالهمزة والفاء أكثر مما في البصاق من النطق بالتاء والفاء ، قال وقد اتفقوا على جواز البصاق في الصلاة فدل على جواز النفخ فيها إذ لا فرق بينهما ، ولذلك ذكره البخاري معه في الترجمة انتهى كلامه ، ولم يذكر قول الشافعية في ذلك والمصحيح عندهم أنه إن ظهر من النفخ أو التنخم أو البكاء أو الأنين أو التأوه أو التنفس أو الضحك أو التنخج حرمان بطلت الصلاة وإلا فلا ، قال ابن دقيق العيد : ولقائل أن يقول لا يلزم من كون الحرفين يتألف منهما الكلام أن يكون كل حرفين كلاما ، وإن لم يكن كذلك فالإبطال به لا يكون بالنص بل بالقياس فليراع شرطه في مساواة الفرع للأصل ، قال : والأقرب أن ينظر إلى مواقع الإجماع والخلاف حيث لا يسمى الملفوظ به كلاما فاجمع على إلحاقه بالكلام الحق به وما لا فلا . قال : ومن ضعيف التعليل قولهم لإبطال الصلاة بالنفخ بأنه يشبه الكلام فإنه مردود لثبوت السنة الصحيحة أنه ﷺ نفخ في الكسوف انتهى . وأجيب بأن نفخه ﷺ محمول على أنه لم يظهر منه شيء من الحروف ، ورد بما ثبت في أبي داود من حديث عبد الله بن عمرو قال : ثم نفخ في آخر سجوده فقال أف أف ، فصرح بظهور الحرفين . وفي الحديث أيضا أنه ﷺ قال : وعرضت على النار فجعلت أفخ خشية أن يفشاكم حرها ، والنفخ لهذا الغرض لا يقع إلا بالقصد إليه فانتفى قول من حمله على الغلبة ، والزيادة المذكورة من رواية حماد بن سلمة عن عطاء وقد سمع منه قبل الاختلاط في قول يحيى بن معين وأبي داود والطحاوي وغيرهم . وأجاب الخطابي بأن أف لا تكون كلاما حتى يشدد الفاء ، قال : والنافخ في نفخة لا يخرج الفاء صادقة من مخرجها ، وتعقبه ابن الصلاح بأنه لا يستقيم على قول الشافعية أن الحرفين كلام مبطل أفهما أو لم يفهما ، وأشار البيهقي إلى أن ذلك من خصائص النبي ﷺ ، ورد بأن الخصائص لا تثبت إلا بدليل . (تنبيهان) : الأول نقل ابن المنذر الإجماع على أن الضحك يبطل الصلاة ولم يقيد بحرف ولا حرفين ، وكأن الفرق بين الضحك والبكاء أن الضحك يهتك حرمة الصلاة بخلاف البكاء ونحوه ، ومن ثم قال الحنفية وغيرهم إن كان البكاء من أجل الخوف من الله تعالى لا تبطل به الصلاة مطلقا . (الثاني) ورد في كراهة النفخ في الصلاة حديث مرفوع أخرجه الترمذي من حديث أم سلمة قالت : رأى النبي ﷺ غلاما لنا يقال له أفلح إذا سجد نفخ ، فقال : يا أفلح ترب وجهك ، رواه الترمذي وقال : ضعيف الإسناد . قلت : ولو صح لم يكن فيه حجة على إبطال الصلاة بالنفخ لأنه لم يأمره بإعادة الصلاة ، وإنما يستفاد من قوله ترب وجهك استحباب السجود على الأرض فهو نحو النهي عن مسح الحصى . وفي الباب عن أبي هريرة في الأوسط للطبراني وعن زيد بن ثابت عند البيهقي وعن أنس وبريدة عند البزار وأسانيد الجميع ضعيفة جداً ، وثبت كراهة النفخ عن ابن عباس كما رواه ابن أبي شيبه ، والرخصة فيه عن قدامة بن عبد الله أخرجه البيهقي

١٣ - باب من صفق جاهلا من الرجال في صلاته لم تفسد صلاته

فيه سهل بن سعد رضي الله عنه عن النبي ﷺ

قوله (باب من صفق جاهلا من الرجال في صلاته لم تفسد صلاته ، فيه سهل بن سعد عن النبي ﷺ) يشير بذلك إلى حديثه الآتي بعد بابين ، لكنه بلفظ : ما لكم حين نابكم شيء في الصلاة أخذتم بالتصفيح ، وسيأتي في آخر باب

من أبواب السهو بلفظ التصفيق ، ، ومناسبتة للترجمة من جهة أنه لم يأمرهم بالإعادة

١٤ - باب إذا قيل للمصلي تقدم أو انتظر فانتظر - فلا بأس

١٢١٥ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال « كان الناس يصلون مع النبي ﷺ وهم عاقِدو أزرهم من الصغر على رقابهم ، قليل للنساء : لا ترفعن رؤوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً »

قوله (باب إذا قيل للمصلي تقدم أو انتظر فانتظر فلا بأس) قال الاسماعيلي : كأنه ظن المخاطبة للنساء وقعت بذلك ومن في الصلاة ، وليس كما ظن ، بل هو شيء قيل لمن قبل أن يدخلن في الصلاة انتهى . والجواب عن البخاري أنه لم يصرح بكون ذلك قيل لمن ومن داخل الصلاة بل مقصوده يحصل بقول ذلك لمن داخل الصلاة أو خارجها . والذي يظهر أن النبي ﷺ وصاهن بنفسه أو بغيره بالانتظار المذكور قبل أن يدخلن في الصلاة ليدخلن فيما على ولم يحصل المقصود من حيث انتظارهن الذي أمرن به فإن فيه انتظارهن للرجال ومن لازمه تقدم الرجال عليهن ، وحصل مراد البخاري أن الانتظار إن كان شرعياً جاز وإلا فلا . قال ابن بطال : قوله « تقدم » أي قبل رفيقك وقوله « انتظر » أي تأخر عنه . واستنبط ذلك من قوله للنساء « لا ترفعن رؤوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً » فيقتضي امتثال ذلك تقدم الرجال عليهن وتأخرهن عنهم . وفيه من الفقه جواز وقوع فعل المأمريم بعد الإمام ، وجواز سبق المأمومين بعضهم بعضاً في الأفعال ، وجواز التربعص في أثناء الصلاة لحق الغير ولغير مقصود الصلاة . ويستفاد منه جواز انتظار الإمام في الركوع لمن يدرك الركعة وفي التشهد لمن يدرك الجماعة . وفرع ابن المنير على أنه قيل ذلك للنساء داخل الصلاة فقال : فيه جواز إصغاء المصلي في الصلاة لمن يخاطبه المخاطبة الخفيفة . قوله (حدثنا محمد بن كثير) هو العبدى البصرى ، ولم يخرج البخاري للكوفي ولا للشامى ولا للصغاني شيئاً . وسفيان هو الثوري . وقد تقدم الكلام على المتن في أوائل كتاب الصلاة

١٥ - باب لا يرُد السلام في الصلاة

١٢١٦ - **حدثنا** عبد الله بن أبي شيبه حدثنا ابن فضيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال « كنت أسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فيرد علي » ، فلما رجعنا سلمت عليه فلم يرُد علي وقال : إن في الصلاة شغلاً »

١٢١٧ - **حدثنا** أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا كثير بن مَنظير عن عطاء بن أبي رباح عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال « بعتني رسول الله ﷺ في حاجة له ، فانطلقت ، ثم رجعت وقد قضيتها ، فأتيت النبي ﷺ فسلمت عليه فلم يرُد علي » ، فوقع في قلبي ما الله أعلم به ، فقلت في نفسي : لعل رسول الله ﷺ وجد علي أني أبطأت عليه ثم سلمت عليه فلم يرُد علي ، فوقع في قلبي أشد من المرة الأولى . ثم سلمت

عليه فردّ على فقال: إِنَّمَا مَنَعْنِي أَنْ أُرُدَّ عَلَيْكَ أَنِّي كُنْتُ أَصَلُّ . وكان على راحلته متوجّها إلى غير القبلة .
قوله (باب لا يرد السلام في الصلاة) أى باللفظ المتعارف ، لأنه خطاب آدمي . واختلف فيما إذا رده بلفظ الدعاء كأن يقول : اللهم اجعل على من سلم على السلام . ثم أورد المصنف حديث عبد الله وهو ابن مسعود في ذلك ، وقد تقدم قريباً في باب ما ينهى عنه من الكلام في الصلاة . ثم أورد حديث جابر ، وهو دال على أن الممتنع الرد باللفظ . **قوله** (شظير) بكسر المعجمة وسكون النون بعدها ظاء معجمة مكسورة وهو علم على والد كثير ، وهو في اللغة السوء الخلق . **قوله** (بعثني النبي ﷺ في حاجة) بين مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر أن ذلك كان في غزوة بني المصطلق . **قوله** (فلم يرد على) في رواية مسلم المذكورة ، فقال لي بيده هكذا ، وفي رواية له أخرى ، فأشار إلى ، فيحمل قوله في حديث الباب ، فلم يرد على ، أى باللفظ . وكان جابراً لم يعرف أولاً أن المراد بالإشارة الرد عليه فلذلك قال : فوق في قلبي ما الله أعلم به ، أى من الحزن . وكأنه أبهم ذلك إشعاراً بأنه لا يدخل من شدته تحت العبارة . **قوله** (وجد) بفتح أوله والجيم أى غضب . **قوله** (أنى أبطأت) في رواية الكشميهني ، أن أبطأت ، بنون خفيفة . **قوله** (ثم سلت عليه فرد على) أى بعد أن فرغ من صلاته . **قوله** (وقال : ما منعني أن أرد عليك) أى السلام (إلا أني كنت أصلي) ولمسلم ، فرجعت وهو يصلي على راحلته ووجهه على غير القبلة ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم كراهة ابتداء السلام على المصلي لكونه ربما شغل بذلك فكره واستدعى منه الرد وهو ممنوع منه ، وبذلك قال جابر راوي الحديث ، وكرهه عطاء والشعبي ومالك في رواية ابن وهب ، وقال في المدونة : لا يكره ، وبه قال أحمد والجمهور^(١) وقالوا : يرد إذا فرغ من الصلاة - أو وهو فيها - بالإشارة . وسيأتي اختلافهم في الإشارة في أواخر أبواب سجود السهو

١٦ - باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به

١٢١٨ - **حدثنا** قتيبة حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال : « بلغ رسول الله ﷺ أن بني عمرو بن عوف بقباء كان يمتهم شي ، فخرج يصلح بينهم في أناس من أصحابه ، فحبس رسول الله ﷺ وحانت الصلاة ، فجاء بلال إلى أبي بكر رضي الله عنهما فقال : يا أبا بكر ، إن رسول الله ﷺ قد حبس وقد حانت الصلاة ، فهل لك أن تؤمّ الناس ؟ قال : نعم إن شئت . فأقام بلال الصلاة وتقدم أبو بكر رضي الله عنه فكبر للناس ، وجاء رسول الله ﷺ يمشي في الصفوف يشقها شقاً حتى قام في الصف ، فأخذ الناس في التصفيح - قال سهل : التصفيح هو التصفيق - قال وكان أبو بكر رضي الله عنه لا يلتفت في صلاته ، فلما أكثر الناس التفت ، فإذا رسول الله ﷺ ، فأشار إليه يأمره أن يصلي ، فرفع أبو بكر رضي الله عنه يده فحمد الله ، ثم رجع القهقري وراءه حتى قام في الصف ، وتقدم رسول الله ﷺ فصلى للناس . فلما

(١) هذا القول أصح ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم ينكر على من سلم عليه وهو يصلي ، بل ثبت عنه أنه رد عليهم بالإشارة ، فلهذا ذلك على معروضة السلام على المصلي وأنه يرد بالإشارة . والله أعلم

فَرَّغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، مَا لَكُمْ حِينَ تَأْتِيكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ ، إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ . مَنْ تَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ . ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَشَرْتُ إِلَيْكَ ؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ : مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قوله (باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به) ذكر فيه حديث سهل بن سعد من رواية عبد العزيز عن أبي حازم ، وعبد العزيز هذا هو ابن أبي حازم . قوله (وحانت الصلاة) الواو فيه حالبة ، وفي رواية الكشميهني ، وقد حانت الصلاة . . قوله (ان شئت) في رواية الحموي ، ان شئتم . . قوله (من الصف) في رواية الكشميهني ، في الصف . . قوله (فرفع أبو بكر يده) في رواية الكشميهني ، يديه ، بالتثنية ، وهذا موضع الترجمة . ويؤخذ منه أن رفع اليدين للدعاء ونحوه في الصلاة لا يبطلها ولو كان في غير موضع الرفع لأنها هيئة استسلام وخضوع ، وقد أقر النبي ﷺ أبا بكر على ذلك . قوله (حيث أشرت عليك) وفي رواية الكشميهني ، حين أشرت إليك ، وقد تقدم الكلام على فوائده كما أشرت إليه قريبا .

١٧ - باب الخصر في الصلاة

١٢١٩ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نُهِيَ عَنِ الْخَصْرِ فِي الصَّلَاةِ » . وَقَالَ هِشَامٌ وَأَبُو هِلَالٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . [الحديث ١٢١٩ - طريقه في : ١٢٢٠]

١٢٢٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا بِحْثِي حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نُهِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا » .

قوله (باب الخصر في الصلاة) بفتح المعجمة وسكون المهملة أي حكم الخصر ، والمراد وضع اليدين عليه في الصلاة . قوله (حدثنا حماد) هو ابن زيد ومحمد هو ابن سيرين . قوله (نهى) بضم النون على البناء للمجهول وفاعل ذلك النبي ﷺ كما في رواية هشام . قوله (وقال هشام) يعني ابن حسان (وأبو هلال) يعني الراسي (عن ابن سيرين الخ) أما رواية هشام وهو ابن حسان فوصلها المؤلف في الباب ، لكن وقع في رواية أبي ذر عن الحموي والمستمل (نهى) على البناء للفاعل ولم يسمه ، وسماه الكشميهني في روايته ، وقد رواه مسلم والترمذي من طريق أبي أسامة عن هشام بلفظ « نهى النبي ﷺ أن يصلي الرجل مختصرا ، وكذا رواه أبو داود من طريق محمد بن سلمة عن هشام كذلك ، ولفظ « عن الخصر في الصلاة ، وأما رواية أبي هلال فوصلها الدارقطني في « الأفراد ، من طريق عمرو بن مرزوق عنه بلفظ « عن الاختصار في الصلاة ، . قوله (نهى) بالضم على البناء للمفعول ، وفي رواية الكشميهني « نهى النبي ﷺ ، . قوله (مختصرا) في رواية الكشميهني « مختصرا ، بتشديد الصاد ، وللنساء « مختصرا ، بزيادة المثناة ، وللإسماعيلي من طريق سليمان بن حرب « حدثنا حماد بن زيد قال : قيل لأبيوب إن هشاما روى عن محمد عن أبي هريرة قال : نهى عن الاختصار في الصلاة ، فقال : إنما قال الخصر ، . وكان سبب انكار

أيوب لفظ الاختصار لكونه يفهم معنى آخر غير التخصر كما سيأتي ، وقد فسرهُ ابن أبي شيبَةَ عن أبي أسامة بالسند المذكور فقال فيه : قال ابن سيرين هو أن يضع يده على خاصرته وهو يصلي ، وبذلك جزم أبو داود ونقله الترمذي عن بعض أهل العلم ، وهذا هو المشهور من تفسيره . وحكى الهروي في الغريبين أن المراد بالاختصار قراءة آية أو آيتين من آخر السورة ، وقيل أن يحذف الطمأنينة . وهذان القولان وإن كان أحدهما من الاختصار يمكننا لكن رواية التخصر والتخصر تأباهما ، وقيل الاختصار أن يحذف الآية التي فيها السجدة إذا مر بها في قراءته حتى لا يسجد في الصلاة لتلاوتها حكاه الغزالي . وحكى الخطابي أن معناه أن يمسك بيده مخصرة أي عصا يتوكأ عليها في الصلاة ، وأنكر هذا ابن العربي في شرح الترمذي فأبلغ ، ويؤيد الأول ما روى أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن زياد قال : صليت إلى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خاصرتي ، فلما صلى قال : هذا الصلب في الصلاة ، وكان رسول الله ﷺ ينهى عنه . واختلف في حكمة النهي عن ذلك فقيل : لأن إبليس أهبط متخصراً أخرجه ابن أبي شيبَةَ من طريق حميد بن هلال موقوفاً ، وقيل : لأن اليهود تكثروا من فعله فنهى عنه كراهة للتشبه بهم أخرجه المصنف في ذكر بني إسرائيل عن عائشة ، زاد ابن أبي شيبَةَ فيه « في الصلاة » وفي رواية له « لا تمسكوا باليهود » وقيل : لأنه راحة أهل النار أخرجه ابن أبي شيبَةَ أيضاً عن مجاهد قال « وضع اليد على الحقو استراحة أهل النار » وقيل لأنها صفة الراجز حين ينشد رواه سعيد بن منصور من طريق قيس بن عباد بأسناد حسن ، وقيل لأنه فعل المتكبرين حكاه المصنف ، وقيل لأنه فعل أهل المصائب حكاه الخطابي ، وقول عائشة أعلى ما ورد في ذلك ولا منافاة بين الجميع . (تنبيه) : وقع في نسخة الصغاني في « باب الخصر في الصلاة » : وروى أنه استراحة أهل النار ، وما أظن أن قوله روى الخ إلا من كلامه لا من كلام البخاري ، وقد ذكرت من رواه والله الحمد ، والله أعلم

١٨ - باب يُفَكِّرُ الرجلُ الشيءَ في الصلاة

وقال عمرُ رضي الله عنه : إني لأَجْهَرُ جيشي وأنا في الصلاة

١٢٢١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ

عَنْ عُتْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَصْرَ ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ سَرِيعًا دَخَلَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأَى مَا فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ مِنْ تَعْجِبِهِمْ لِسُرْعَتِهِ فَقَالَ : ذَكَرْتُ - وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ - تَبْرَأَ عِنْدَنَا فَنَكَّرَهُتُ أَنْ يُمَسِّي - أَوْ يَبِيتَ - عِنْدَنَا ، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ »

١٢٢٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ جَعْفَرٍ عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا أُذِّنَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ النَّاذِينَ ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ أَقْبَلَ ، فَإِذَا ثَوَّبَ أَدْبَرَ ، فَإِذَا سَكَتَ أَقْبَلَ ، فَلَا يَزَالُ بِالْمَرْءِ يَقُولُ لَهُ إِذَا كُرُ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى » . قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : إِذَا فَعَلَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَسَمِعَهُ أَبُو سَلَمَةَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١٢٢٣ - **حدثنا محمد بن المثنى** حدثنا **عثمان بن مهران** قال أخبرني **ابن أبي ذئب** عن **سعيد المقبري** قال : قال أبو هريرة رضي الله عنه « يقول الناس : أكثر أبو هريرة . فقلت رجلاً فقلت : بما قرأ رسول الله ﷺ البارحة في العتمة ؟ فقال : لا أدري . فقلت : لم تشهداها ؟ قال : بلى . قلت : أكن أنا أدري ، قرأ سورة كذا وكذا »

قوله (باب تفكر الرجل الشيء في الصلاة) الشيء بالنصب على المفعولية ، والتقييد بالرجل لا مفهوم له لأن بقية المكلفين في حكم ذلك سواء ، قال المهلب : التفكير أمر غالب لا يمكن الاحتراز منه في الصلاة ولا في غيرها لما جعل الله للشيطان من السبيل على الانسان ، ولكن يفترق الحال في ذلك ، فان كان في أمر الآخرة والدين كان أخف مما يكون في أمر الدنيا . **قوله** (وقال عمر : إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أبي عثمان النهدي عنه بهذا سواء ، قال ابن التين : إنما هذا فيما يقل فيه التفكير كأن يقول : أجهز فلانا ، أقدم فلانا ، أخرج من العدد كذا وكذا ، فيأتي على ما يريد في أقل شيء من الفكرة . فأما أن يتابع التفكير ويكثر حتى لا يدري كم صلى فهذا اللاهي في صلاته فيجب عليه الإعادة انتهى . وليس هذا الإطلاق على وجهه ، وقد جاء عن عمر ما ياباه ، فروى ابن أبي شيبة من طريق عروة بن الزبير قال : قال عمر داني لأحسب جزية البحرين وأنا في الصلاة ، وروى صالح بن أحمد حنبل في كتاب المسائل ، عن أبيه من طريق همام بن الحارث أن عمر صلى المغرب فلم يقرأ ، فلما انصرف قالوا : يا أمير المؤمنين إنك لم تقرأ ، فقال : إني حدثت نفسي وأنا في الصلاة بغير جهزتها من المدينة حتى دخلت الشام ، ثم أعاد وأعاد القراءة . ومن طريق عياض الأشعري قال صلى عمر المغرب فلم يقرأ ، فقال له أبو موسى : إنك لم تقرأ ، فاقبل على عبد الرحمن بن عوف فقال : صدق ، فأعاد . فلما فرغ قال : لا صلاة ليست فيها قراءة ، إنما شغلني غير جهزتها إلى الشام فجعلت أتفكر فيها . وهذا يدل على أنه إنما أعاد لترك القراءة لا لكونه كان مستغرقاً في الفكرة . ويؤيده ما روى الطحاوي من طريق ضميم بن جوس عن عبد الرحمن (١) بن حنظلة بن الراهب داني عمر صلى المغرب فلم يقرأ في الركعة الأولى فلما كانت الثانية قرأ بفاتحة الكتاب مرتين فلما فرغ وسلم سجد سجدة السهو ، ورجال هذه الآثار ثقات ، وهي محمولة على أحوال مختلفة ، والآخر كأنه مذهب لعمر . ولهذا المسألة التفات إلى مسألة الخشوع في الصلاة ، وقد تقدم البحث فيه في مكانه . **قوله** (حدثنا روح) هو ابن عبادة ، وعمر بن سعيد هو ابن أبي حسين المكي ، وقد تقدم هذا الحديث وشي من فوائده في أواخر صفة الصلاة ، وهو ظاهر فيما ترجم له لأنه ﷺ تفكر في أمر التبر المذكور ثم لم يعد الصلاة . **قوله** (عن جعفر) هو ابن ربيعة المصري ، وقد تقدم الكلام على المتن في أوائل أبواب الأذان مستوفى ، وشاهد الترجمة قوله « حتى لا يدري كم صلى ، فانه يدل على أن التفكير لا يقدر في صحة الصلاة ما لم يترك شيئاً من أركانها . **قوله** (قال

(١) كذا في الأصول التي في أيدينا ، ولعل الصواب داني عن أبي عبد الرحمن ، لأن ضميم المذكور إنما روى عن عبد الله بن حنظلة وهو يكنى أبا عبد الرحمن ، وليس له رواية عن عبد الرحمن بن حنظلة كما يعلم ذلك من الاستيعاب ، و « الاصابة » و « تهذيب التهذيب » .

أبو سلة بن عبد الرحمن : اذا فعل أحدكم ذلك فليسجد سجدةًتين وهو قاهد ، وسمعه أبو سلة من أبي هريرة (هذا التعليق طرف من الحديث الذي قبله في رواية أبي سلة كما سيأتى في خامس ترجمة من أبواب السهو ، لكنه من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة ، وربما تبادر الى الذهن من سياق المصنف أن هذه الزيادة من رواية جعفر ابن ربيعة عن أبي سلة ، وليس كذلك ، وسيأتى في سادس ترجمة أيضا من طريق الزهري عن أبي سلة لكن باختصار ذكر الأذان وهو من طريق هذين عن أبي سلة عن أبي هريرة مرفوعا بخلاف ما يوجهه سياقه هنا ، وسيأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى هناك . قوله (قال قال أبو هريرة) في رواية الاسماعيلي عن أبي هريرة ، قوله (يقول الناس أكثر أبو هريرة) أخرجه البيهقي في المدخل من طريق أبي مصعب عن محمد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذئب بلفظ : ان الناس قالوا قد أكثر أبو هريرة من الحديث عن رسول الله ﷺ ، وانى كنت ألزمه لشعب بطنى ، فلقيت رجلا فقلت له : بأى سورة ، فذكر الحديث وقال فى آخره : أخرجه البخارى عن أبي مصعب انتهى . ولم أر هذه الطريق فى صحيح البخارى ، وكان البيهقي تبع أطراف خلف فانه ذكرها ، وقد قال ابن عساكر : لم أجدها ولا ذكرها أبو مسعود انتهى . ثم وجدت فى مناقب جعفر صدر هذا الحديث ، لكن قال بعد قوله : لشعب بطنى : حين لا آكل الخبز ولا ألبس الحرير ، فذكر قصة جعفر بن أبي طالب ، فاعل البيهقي أراد هذا ، وكان المقبرى وغيره من رواته كان يحدث به تاما تارة ومختصرا أخرى . وقد وقع عند الاسماعيلي من طريق ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب فى أول هذا الحديث : حفظت من رسول الله ﷺ وعامين ، الحديث وفيه : ان الناس قالوا : أكثر أبو هريرة ، فذكره ، وقوله : حفظت الخ ، تقدم فى العلم مع الكلام عليه ، وتقدم فى العلم أيضا من طريق الأعرج عن أبي هريرة : ان الناس يقولون أكثر أبو هريرة ، والله لولا آيتان فى كتاب الله تعالى ما حدثت ، الحديث وسيأتى فى أوائل البيوع من طريق سعيد بن المسيب وأبي سلة عن أبي هريرة قال : انكم تقولون إن أبا هريرة أكثر ، الحديث وفيه الإشارة إلى سبب إكثاره وأن المهاجرين والأنصار كانوا يشغلهم المعاش ، وهذا يدل على أنه كان يقول هذه المقالة أمام ما يريد أن يحدث به عما يدل على صحة إكثاره وعلى السبب فى ذلك وعلى سبب استمراره على التحديث . قوله (فلقيت رجلا) لم أقف على تسميته ولا على تسمية السورة ، وقوله : بم ، بكسر الموحدة بغير ألف لأبى ذر وهو المعروف ، ولأكثر بائبات الألف وهو قليل ، أى بأى شيء . قوله (البارحة) أى أقرب ليلة مضت . وفى هذه القصة إشارة إلى سبب إكثار أبي هريرة وشدة إتقانه وضبطه ، بخلاف غيره . وشاهد الترجمة دلالة الحديث على عدم ضبط ذلك الرجل كأنه اشتغل بغير أمر الصلاة حتى نسى السورة التى قرئت ، أو دلالة على ضبط أبي هريرة كأنه شغل فكره بأفعال الصلاة حتى ضبطها وأتقنها ، كذا ذكر الكرماني هذين الاحتمالين ، وبالأول جزم غيره والله أعلم

(خاتمة) اشتملت أبواب العمل فى الصلاة من الأحاديث المرفوعة على اثنين وثلاثين حديثا ، المعلق من ذلك ستة والبقية موصولة ، المكرر منها فيها وفيما مضى ثلاثة وعشرون حديثا والبقية خالصة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة فى قصة انفلات دابته ، وحديث عبد الله بن عمرو المعلق فى النفخ فى السجود ، وحديث أبي هريرة فى التخصر ، وحديثه فى القراءة فى العتمة . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٢ - كتاب السهو

١ - باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة

١٢٢٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله بن بحنة رضي الله عنه أنه قال « صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين من بعض الصلوات ، ثم قام فلم يجلس ، فقام الناس معه . فلما قضى صلاته ونظرنا نسايمه كبر قبل التسليم فسجد سجدتين وهو جالس ، ثم سلم »

١٢٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله بن بحنة رضي الله عنه أنه قال « إن رسول الله ﷺ قام من اثنتين من الظهر لم يجلس بينهما . فلما قضى صلاته سجد سجدتين ، ثم سلم بعد ذلك »

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة) وللأصلي وأبي الوقت ركعتي الفرض ، وسقط لفظ د باب ، من رواية أبي ذر . والسهو الغفلة عن الشيء وذهاب القلب إلى غيره ، وفرق بعضهم بين السهو والنسيان ، وليس بشيء . واختلف في حكمه فقال الشافعية : مسنون كله ، وعن المالكية السجود للنقص واجب دون الزيادة ، وعن الحنابلة التفصيل بين الواجبات غير الأركان فيجب تركها سهواً ، وبين السنن القولية فلا يجب ، وكذا يجب إذا سها بزيادة فعل أو قول يبطلها عمده . وعن الحنفية واجب كله وحجتهم قوله في حديث ابن مسعود الماضي في أبواب القبلة « ثم ليسجد سجدتين ، ومثله لمسلم من حديث أبي سعيد والأمر للوجوب . وقد ثبت من فعله ﷺ ، وأفعاله في الصلاة محمولة على البيان وبيان الواجب واجب ولا سيما مع قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » . قوله (عن عبد الرحمن الأعرج) كذا في رواية كريمة ، ولم يسم في رواية الباقر . قوله (عن عبد الله بن بحنة) تقدم في التشهد أن بحنة اسم أمه أو أم أبيه ، وعلى هذا فينبغي أن يكتب ابن بحنة بآلف . قوله (صلى لنا) أي بنا أو لأجلنا ، وقد تقدم في أبواب التشهد من رواية شعيب عن ابن شهاب بلفظ « صلى بهم » ويأتي في الإيمان والذود من رواية ابن أبي ذئب عن ابن شهاب بلفظ « صلى بنا » . قوله (من بعض الصلوات) بين في الرواية التي تليها أنها الظهر . قوله (ثم قام) زاد الضحاك بن عثمان عن الأعرج « فسبحوا به فضى حتى فرغ من صلاته » أخرجه ابن خزيمة . وفي حديث معاوية عند النسائي وعقبة بن عامر عند الحاكم جميعاً نحو هذه القصة بهذه الزيادة . قوله (فلما قضى صلاته) أي فرغ منها كذا رواه مالك عن شيخه ، وقد استدل به لمن زعم أن السلام ليس من الصلاة حتى لو أحدث بعد أن جلس وقبل أن يسلم تمت صلاته وهو قول بعض الصحابة والنابعين وبه قال أبو حنيفة ، وتعقب بأن السلام لما كان للتحليل من الصلاة كان المصلي إذا انتهى إليه كمن فرغ من صلاته

۲ - باب إذا صلى خمسا

١٢٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمسا ، فقل له : أزيد في الصلاة ؟ فقال : وما ذاك ؟ قال : صليت خمسا ، فسجد سجدتين بعد ما سلم »

قوله (باب اذا صلى خمسا) قيل أراد البخارى التفرقة بين ما إذا كن السهو بالنقصان أو الزيادة ، ففي الأول يسجد قبل السلام كما في الترجمة الماضية وفي الزيادة يسجد بعده ، وبالتفرقة هكذا قال مالك والمزني وأبو ثور من الشافعية ، وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره للجمع بين الخبرين قال : وهو موافق للنظر لأنه في النقص جبر فينبغى أن يكون من أصل الصلاة ، وفي الزيادة ترغيم للشيطان فيكون خارجا . وقال ابن دقيق العيد : لا شك أن الجمع أولى من الترجيح وادعاء النسخ ، ويرجع الجمع المذكور بالمناسبة المذكورة ، وإذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفقها . كانت علة فيهم الحكم جميع محالها فلا تخصص إلا بنصر ، وتعقب بأن كون السجود في الزيادة ترغما للشيطان فقط ممنوع ، بل هو جبر أيضا لما وقع من الخل ، فانه وإن كان زيادة فهو نقص في المعنى ، وإنما سمي النبي ﷺ بسجود السهو ترغما للشيطان في حالة الشك كما في حديث أبي سعيد عند مسلم ، وقال الخطابي : لم يرجع من فرق بين الزيادة والنقصان إلى فرق صحيح . وأيضا فقصه ذى اليمين وقع السجود فيها بعد السلام وهي عن نقصان ، وأما قول النووي : أقوى المذاهب فيها قول مالك ثم أحمد ، فقد قال غيره : بل طريق أحمد أقوى لأنه قال يستعمل كل حديث فيما ورد فيه ، وما لم يرد فيه شيء يسجد قبل السلام ، قال : ولولا ما روى عن النبي ﷺ في ذلك لرأيت كنه قبل السلام ، لأنه من شأن الصلاة فيفعله قبل السلام . وقال إسحق مثله ، إلا أنه قال : ما لم يرد فيه شيء يفرق فيه بين الزيادة والنقصان ، فحرر مذهبه من قول أحمد ومالك ، وهو أعدل المذاهب فيما يظهر . وأما داود فجري على ظاهره فقال : لا يشرع بسجود السهو إلا في المواضع التي يسجد النبي ﷺ فيها فقط . وعند الشافعي بسجود السهو كله قبل السلام . وعند الحنفية كله بعد السلام ، واعتمد الحنفية على حديث الباب . وتعقب بأنه لم يعلم بزيادة الركعة إلا بعد السلام حين سأله : هل زيد في الصلاة ؟ وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على أن بسجود السهو بعد السلام لعذر قبله لعدم عليه بالسهو ، وإنما تابعه الصحابة لتجويزهم الزيادة في الصلاة لأنه كان زمان توقع النسخ . وأجاب بعضهم بما وقع في حديث ابن مسعود من الزيادة وهي : إذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين ، وقد تقدم في أبواب القبلة ، وأجيب بأنه معارض بحديث أبي سعيد عند مسلم ولفظه : إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، وبه تمسك الشافعية . وجمع بعضهم بينهما بحمل الصورتين على حالتين . ورجع البيهقي طريقة التخيير في بسجود السهو قبل السلام أو بعده . ونقل الماوردي وغيره الإجماع على الجواز وإنما الخلاف في الأفضل . وكذا أطلق النووي . وتعقب بأن إمام الحرمين نقل في « النهاية » الخلاف في الإجزاء عن المذهب واستبعد القول بالجواز ، وكذا نقل القرطبي الخلاف في مذهبهم ، وهو مخالف لما قاله ابن عبد البر إنه لا خلاف عن مالك أنه لو سجد للسهو كله قبل السلام أو بعده أن لا شيء عليه ، فيجمع بأن الخلاف بين أصحابه ، والخلاف عند الحنفية قال القدوري : لو سجد للسهو قبل السلام روى عن بعض أصحابنا لا يجوز لأنه أداء قبل وقته ، وصرح صاحب الهداية بأن الخلاف عندهم في الأولوية . وقال ابن قدامة في « المقنع » من ترك سجود السهو الذي قبل السلام بطلت صلاته إن نعد ، وإلا فيتداركه

ما لم يطل الفصل . ويمكن أن يقال : الاجماع الذى نقله الماوردى وغيره قبل هذه الآراء فى المذاهب المذكورة .
وقال ابن خزيمة : لا حجة للعراقيين فى حديث ابن مسعود لأنهم خالفوه فقالوا : ان جلس المصلى فى الرابعة مقدار
التشهد أضاف الى الخامسة سادسة ثم سلم وسجد للسهو ، وان لم يجلس فى الرابعة لم تصح صلاته . ولم ينقل فى حديث
ابن مسعود إضافة سادسة ولا إعادة ولا بد من أحدهما عندهم . قال : ويحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه
بها . قوله (عن الحكم) هو ابن عتيبة الفقيه الكوفى . قوله (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعى . قوله (صلى الظهر
خمسا) كذا جزم به الحكم ، وقد تقدم فى أبواب القبلة من رواية منصور عن إبراهيم أتم من هذا السياق وفيه قال
إبراهيم : لا أدري زاد أو نقص . قوله (فليل له أزيد فى الصلاة ؟ فقال : وما ذاك ؟) أخرجه مسلم وأبو داود
من طريق إبراهيم بن سويد النخعى عن ابن مسعود بلفظ : قلنا انقتل توشوش القوم بينهم فقال : ما شأنكم ؟ قالوا :
يا رسول الله هل زيد فى الصلاة ؟ قال : لا ، فتبين أن سؤالهم لذلك كان بعد استفساره لهم عن مسأرتهم ، وهو
دال على عظيم أدبهم معه ﷺ ، وقولهم : هل زيد فى الصلاة ، يفسر الرواية الماضية فى أبواب القبلة بلفظ : هل
حدث فى الصلاة شيء . (تنبيه) : روى الأعمش عن إبراهيم هذا الحديث مختصرا ولفظه : ان النبى ﷺ سجد
سجدتى السهو بعد السلام والكلام ، أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم ، قال ابن خزيمة : ان كان
المراد بالكلام قوله : وما ذاك ، فى جواب قولهم : أزيد فى الصلاة ، فهذا نظير ما وقع فى قصة ذى الديدن وسيأتى
البحث فيه فيها ، وإن كان المراد به قوله : إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فقد اختلف الرواة فى الموضع الذى قالها
فيه ، ففى رواية منصور أن ذلك كان بعد سلامه من سجدتى السهو ، وفى رواية غيره أن ذلك كان قبل ، ورواية
منصور أرجح . والله أعلم . قوله (فسجد سجدتين بعد ما سلم) يأتى فى خبر الواحد من طريق شعبة أيضا بلفظ
: فثنى رجله وسجد سجدتين ، وتقدم فى رواية منصور : واستقبل القبلة ، وفيه الزيادة المشار إليها وهى : اذا شك
أحدكم فى صلاة فليتحرك الصواب فليتم عليه ، ولمسلم من طريق مسمر عن منصور : فأيكم شك فى صلاة فلينظر أخرى
ذلك الى الصواب ، وله من طريق شعبة عن منصور : فليتحرك أقرب ذلك الى الصواب ، وله من طريق فضيل بن
عياض عن منصور : فليتحرك الذى يرى أنه الصواب ، زاد ابن حبان من طريق مسمر : فليتم عليه ، واختلف فى
المراد بالتحرك فقال الشافعية : هو البناء على اليقين لا على الأغلب ، لأن الصلاة فى الذمة بيقين فلا تسقط إلا بيقين .
وقال ابن حزم : التحرى فى حديث ابن مسعود يفسره حديث أبى سعيد ، يعنى الذى أخرجه مسلم بلفظ : واذا لم
يدر أصلى ثلاثا أو أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، وروى سفيان فى جامعه عن عبد الله بن دينار عن
ابن عمر قال : اذا شك أحدكم فى صلاته فليتوخ حتى يعلم أنه قد أتم ، انتهى . وفى كلام الشافعى نحوه ولفظه : قوله
: فليتحرك ، أى فى الذى يظن أنه نقصه فليتمه ، فيكون التحرى أن يعيد ما شك فيه ويبنى على ما استيقن ، وهو
كلام عربى مطابق لحديث أبى سعيد ، إلا أن الألفاظ تختلف . وقيل : التحرى الأخذ بغالب الظن ، وهو ظاهر
الروايات التى عند مسلم . وقال ابن حبان فى صحيحه : البناء غير التحرى ، فالبناء أن يشك فى الثلاث أو الأربع
مثلا فعليه أن يلغى الشك ، والتحرى أن يشك فى صلاته فلا يدري ما صلى فعليه أن يبني على الأغلب عنده . وقال
غيره : التحرى لمن اعتراه الشك مرة بعد أخرى فيبنى على غلبة ظنه ، وبه قال مالك وأحمد ، وعن أحمد فى المشهور :
التحرى يتعلق بالإمام فهو الذى يبني على ما غالب على ظنه ، وأما المنفرد فيبنى على اليقين دائما . وهن أحد رواية

أخرى كالشافعية ، وأخرى كالحنفية . وقال أبو حنيفة : إن طرأ الشك أولا استأنف ، وإن كثر بنى على غالب ظنه ، وإلا فعلى اليقين . ونقل النووي أن الجمهور مع الشافعي ، وأن التحري هو القصد قال الله تعالى ﴿ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴾ وحكى الأثر عن أحمد في معنى قوله ﷺ لا غرار في صلاة ، قال : أن لا يخرج منها إلا على يقين ، فهذا يقوى قول الشافعي . وأبعد من زعم أن لفظ التحري في الخبر مدرج من كلام ابن مسعود أو عن دونه لتفرد منصور بذلك عن إبراهيم دون رفقته ، لأن الإدراج لا يثبت بالاحتمال ، واستدل به على أن من صلى خمسا ساهيا ولم يجلس في الرابعة أن صلاته لا تفسد خلافا للكوفيين ، وقولهم يحمل على أنه قعد في الرابعة يحتاج إلى دليل بل السياق يرشد إلى خلافه ، وعلى أن الزيادة في الصلاة على سبيل السهو لا تبطلها خلافا لبعض المالكية إذا كثرت ، وقيد بعضهم الزيادة بما يزيد على نصف الصلاة ، وعلى أن من لم يعلم بسهو إلا بعد السلام يسجد للسهو ، فإن طال الفصل فالأصح عند الشافعية أنه يفوت محله ، واحتج له بعضهم من هذا الحديث بتعقيب إعلامهم لذلك بالقاء ، وتعقبه السجود أيضا بالقاء ، وفيه نظر لا يخفى . وعلى أن الكلام العمدة فيما يصلح به الصلاة لا يفسدها ، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده ، وأن من تحول عن القبلة ساهيا لا إعادة عليه ، وفيه إقبال الإمام على الجماعة بعد الصلاة . واستدل البيهقي على أن عزوب النية بعد الإحرام بالصلاة لا يبطلها . وقد تقدمت بقية مباحثه في أبواب القبلة

٣ - باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث فسجد سجدتين مثل سجود الصلاة أو أطول

١٢٢٧ - **حديثنا** آدم حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « صلى بنا النبي ﷺ الظهر - أو العصر - فسلم ، فقال له ذو اليمين : الصلاة يا رسول الله أنقصت ؟ فقال النبي ﷺ لأصحابه : أحق ما يقول ؟ قالوا : نعم . فصلى ركعتين أخريين ، ثم سجد سجدتين » . قال سعد « ورأيت عروة بن الزبير صلى من المغرب ركعتين ، فسلم وتكلم ، ثم صلى ما بقي وسجد سجدتين وقال : هكذا فعل النبي ﷺ » .

قوله (باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث سجد سجدتين مثل سجود الصلاة أو أطول) في رواية لغير أبي ذر « فسجد ، والاول أوجه ، وعلى الثاني يكون الجواب محذوفا تقديره ما يكون الحكم في نظائره . أورد فيه حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين ، وليس في شيء من طرقه إلا التسليم في ثنتين ، نعم ورد التسليم في ثلاث في حديث عمران بن حصين عند مسلم ، وسيأتي البحث في كونهما قصتين أولا في الكلام على تسمية ذي اليمين ، وأما قوله « مثل سجود الصلاة أو أطول ، فهو في بعض طرق حديث أبي هريرة كما في الباب الذي بعده . قوله (صلى بنا رسول الله ﷺ) ظاهر في أن أبا هريرة حضر القصة ، وحمله الطحاوي على المجاز فقال : إن المراد به صلى بالمسلمين ، وسبب ذلك قول الزهري : إن صاحب القصة استشهد ببدر ، فإن مقتضاه أن تكون القصة وقعت قبل بدر وهي قبل إسلام أبي هريرة بأكثر من خمس سنين (١) لكن اتفق أئمة الحديث - كما نقله ابن عبد البر وغيره - على أن الزهري

(١) صوابه بأكثر من أربع سنين ، لأن غزوة بدر وقعت في رمضان من السنة الثمانية من الهجرة ، وإسلام أبي هريرة وقع عام خيبر في أول سنة سبع ، فتأمل . والله أعلم

وهم في ذلك ، وسببه أنه جعل القصة لذى الشمالين ، وذو الشمالين هو الذى قتل بيدر وهو خزاعي واسمه عمير بن عبد عمرو بن فضالة ، وأما ذو اليمين فتأخر بعد النبي ﷺ بمدة لأنه حدث بهذا الحديث بعد النبي ﷺ كما أخرجه الطبراني وغيره ، وهو سلمى واسمه الخرباق على ما سيأتى البحث فيه . وقد وقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة ، فقام رجل من بني سليم ، فلما وقع عند الزهري بلفظ « فقام ذو الشمالين » وهو يعرف أنه قتل بيدر قال لاجل ذلك : ان القصة وقعت قبل بدر ، وقد يجوز بعض الأئمة أن تكون القصة وقعت لسكن من ذى الشمالين وذى اليمين وأن أبا هريرة روى الحديثين فأرسل أحدهما وهو قصة ذى الشمالين وشاهد الآخر وهى قصة ذى اليمين ، وهذا محتمل من طريق الجمع ، وقيل يحمل على أن ذا الشمالين كان يقال له أيضا ذو اليمين وبالعكس فكان ذلك سببا للاشتباه . ويدفع المجاز الذى ارتكبه الطحاوى ما رواه مسلم وأحمد وغيرهما من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في هذا الحديث عن أبي هريرة بلفظ « بينما أنا أصلى مع رسول الله ﷺ ، وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم على أن ذا الشمالين غير ذى اليمين ونص على ذلك الشافعى رحمه الله في « اختلاف الحديث » . قوله (الظهر أو العصر) كذا في هذه الطريق عن آدم عن شعبة بالشك ، وتقدم في أبواب الإمامة عن أبي الوليد عن شعبة بلفظ « الظهر » ، وبغير الشك ، ولمسلم من طريق أبي سلمة المذكور « صلاة الظهر » وله من طريق أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة « العصر » ، وبغير شك ، وسيأتى بعد باب للمصنف من طريق ابن سيرين أنه قال : وأكثر ظنى أنها العصر ، وقد تقدم في « باب تشبيك الأصابع في المسجد » من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « إحدى صلاتي العشي » ، قال ابن سيرين : سماها أبو هريرة ولكن نسبت أنا . ولمسلم « إحدى صلاتي العشي » ، إما الظهر وإما العصر ، والظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة . وأبعد من قال : يحمل على أن القصة وقعت مرتين ، بل روى النسائي من طريق ابن عون عن ابن سيرين أن الشك فيه من أبي هريرة ولفظه « صلى ﷺ إحدى صلاتي العشي » - قال أبو هريرة - ولكنى نسبتها ، فالظاهر أن أبا هريرة رواه كثيرا على الشك ، وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر لحزم بها ، وتارة غلب على ظنه أنها العصر لحزم بها ، وطرا الشك في تعيينها أيضا على ابن سيرين وكان السبب في ذلك الاهتمام بما في القصة من الأحكام الشرعية ، ولم تختلف الرواة في حديث عمران في قصة الخرباق أنها العصر ، فان قلنا إنها قصة واحدة فيترجح رواية من عين العصر في حديث أبي هريرة . قوله (فسلم) زاد أبو داود من طريق معاذ عن شعبة « في الركعتين » ، وسيأتى في الباب الذى بعده من طريق أيوب عن ابن سيرين وفي الذى يليه من طريق أخرى عن ابن سيرين بأنهم من هذا السياق ونستوفى الكلام عليه ثم . قوله (قال سعد) يعنى ابن إبراهيم راوى الحديث ، وهو بالاسناد المصنوع به الحديث ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة مفردا . وهذا الأثر يقوى قول من قال : إن الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطلها ، لكن يحتمل أن يكون عروة تكلم ساهيا أو ظانا أن الصلاة تمت ، ومرسل عروة هذا مما يقوى طريق أبي سلمة الموصولة ، ويحتمل أن يكون عروة حمله عن أبي هريرة ، فقد رواه عن أبي هريرة جماعة من رفقة عروة من أهل المدينة كابن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وغيرهم من الفقهاء .

٤ - باب من لم يتشهد في سجدة الشهو

وسلم أنس والحسن ولم يتشهدا . وقال قتادة : لا يتشهد

١٢٢٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ قال رسول الله ﷺ : أصدق ذو اليمين ؟ فقال الناس : نعم . فقام رسول الله ﷺ فصلّى اثنتين أخريين ، ثمّ سلم ، ثمّ كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثمّ رفع »

حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن سلمة بن علقمة قال « قلت لمحمد : في سجدة السهو تشهد ؟ قال : ليس في حديث أبي هريرة »

قوله (باب من لم يتشهد في سجدة السهو) أي إذا سجدها بعد السلام من الصلاة ، وأما قبل السلام فالجمهور على أنه لا يعيد التشهد ، وحكى ابن عبد البر عن الليث أنه يعيده ، وعن البويهي عن الشافعي مثله وخطؤه في هذا النقل فإنه لا يعرف ، وعن عطاء يتخير ، واختلف فيه عند المالكية ، وأما من سجد بعد السلام لحكي الترمذي عن أحمد وإسحق أنه يتشهد ، وهو قول بعض المالكية والشافعية ، ونقله أبو حامد الاسفرايني عن القديم ، لكن وقع في « مختصر المزني » سمعت الشافعي يقول : إذا سجد بعد السلام تشهد ، أو قبل السلام أجزاء التشهد الأول ، وتناول بعضهم هذا النص على أنه تفريع على القول القديم وفيه ما لا يخفى . **قوله** (وسلم أنس والحسن ولم يتشهدا) وصله ابن أبي شيبة وغيره من طريق قتادة عنهما . **قوله** (وقال قتادة لا يتشهد) كذا في الأصول التي وقفت عليها من البخاري ، وفيه نظر فقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : يتشهد في سجدة السهو ويسلم ، فلمعل « لا » في الترجمة زائدة ويكون قتادة اختلف عليه في ذلك . **قوله** (فقام رسول الله ﷺ فصلّى اثنتين) لم يقع في غير هذه الرواية لفظ القيام ، وقد استشكل لأنه ﷺ كان قائما . وأجيب بأن المراد بقوله فقام أي اعتدل ، لأنه كان مستندا إلى الحشبة كما سيأتي ، أو هو كناية عن الدخول في الصلاة . وقال ابن المنير في الحاشية : فيه إيماء إلى أنه أحرم ثم جلس ثم قام ، كذا قال وهو بعيد جدا . **قوله** في آخره (ثم رفع) زاد في « باب خبر الواحد » من هذا الوجه « ثم كبر ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده ثم رفع » وسيأتي الكلام على التكبير في الباب الذي يليه . **قوله** (حدثنا حماد) هو ابن زيد ، وكذا ثبت في رواية الاسماعيلي من طريق سليمان بن حرب . **قوله** (عن سلمة بن علقمة) هو اسمي أبو بشر ، وربما اشتبه بمسلمة بن علقمة المزني وكنيته أبو محمد لكونهما بصريين متقاربين الطبقة ، لكن الثاني بزيادة ميم في أوله ولم يخرج له البخاري شيئا . **قوله** (قلت لمحمد) هو ابن سيرين ، وفي رواية أبي نعيم في المستخرج « سألت محمد بن سيرين » . **قوله** (قال ليس في حديث أبي هريرة) في رواية أبي نعيم « فقال لم أحفظ فيه عن أبي هريرة شيئا وأحب إلى أن يتشهد » وقد يفهم من قوله « ليس في حديث أبي هريرة » أنه ورد في حديث غيره وهو كذلك ، فقد رواه أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم من طريق أشعث بن عبد الملك « عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ صلى بهم فسها ، فسجد سجدة ثم تشهد ثم سلم » قال الترمذي : حسن غريب ، وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، وقال ابن حبان : ما روى ابن سيرين عن خالد غير هذا الحديث انتهى . وهو من رواية الأكاثر عن الأصاغر . وضعفه البيهقي وابن عبد البر

وغيرهما ورواهما رواية أشعث لمخالفته غيره من الحفاظ عن ابن سيرين ، فان المحفوظ عن ابن سيرين في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد . وروى السراج من طريق سلة بن علقمة أيضا في هذه القصة ، قلت لابن سيرين : فالتشهد ؟ قال : لم أسمع في التشهد شيئا ، وقد تقدم في باب تشييك الأصابع ، من طريق ابن عون عن ابن سيرين قال : نبئت أن عمران بن حصين قال : ثم سلم ، وكذا المحفوظ عن خالد الحذاء بهذا الإسناد في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد كما أخرجه مسلم ، فصارت زيادة أشعث شاذة ، ولهذا قال ابن المنذر : لا أحسب التشهد في سجود السهو يثبت . لكن قد ورد في التشهد في سجود السهو عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي ، وعن المغيرة عند البيهقي وفي أسنادهما ضعف ، فقد يقال إن الأحاديث الثلاثة في التشهد باجتماعها ترتقي الى درجة الحسن ، قال العلائي : وليس ذلك بعيد ، وقد صح ذلك عن ابن مسعود من قوله أخرجه ابن أبي شيبة

٥ - باب من يكبر في سجدة السهو

١٢٢٩ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** يزيد بن إبراهيم عن محمد بن أبي هريرة رضي الله عنه قال « صلى النبي ﷺ إحدى صلاتي العشي » قال محمد : وأكثرت ظني أنها المصرفة - ركعتين ، ثم سلم ، ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد فوضع يده عليها ، وفيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فهابا أن يكلماه ، وخرج مرعان الناس ، فقالوا : أقصرت الصلاة ؟ ورجل يدعو رسول الله ﷺ ذا اليدين فقال : أنسيت أم قصرت ؟ فقال : لم أنس ولم تقصر . قال : بلى قد نسيت . فصلى ركعتين ثم سلم ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه فكبر ، ثم وضع رأسه فكبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر »

١٢٣٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** ثنائي عن ابن شهاب عن الأعرج عن عبد الله بن مجيمنة الأسدي حليف بني عبد المطلب « أن رسول الله ﷺ قام في صلاة الظهر وعليه جلوس . فلما أتم صلاته سجد سجدتين فكبر في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم ، وسجدها الناس معه ، فكان ما نسي من الجلوس »
تابعه ابن جريج عن ابن شهاب في التكبير

قوله (باب يكبر في سجدة السهو) يختلف في سجود السهو بعد السلام هل يشترط له تكبيرة لإحرام أو يكتفى بتكبير السجود ؟ فالجمهور على الاكتفاء ، وهو ظاهر غالب الأحاديث . وحكى القرطبي أن قول مالك لم يختلف في وجوب السلام بعد سجدة السهو ، قال : وما يتحلل منه بسلام لا بد له من تكبيرة لإحرام ، ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين في هذا الحديث قال : فكبر ثم كبر وسجد للسهو ، قال أبو داود : لم يقل أحد فكبر ثم كبر إلا حماد بن زيد ، فإشار إلى شذوذ هذه الزيادة . وقال القرطبي أيضا : قوله يعني في رواية مالك الماضية ، فصل ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم سجد ، يدل على أن التكبيرة للإحرام لأنه أتى بـ ثم التي تقتضي التراخي ، فلو كان التكبير للسجود لكان معه ، وتعقب بأن ذلك من تصرف الرواة ، فقد تقدم من طريق ابن عون عن ابن سيرين بلفظ : فصل ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد ، فأتى بوار المصاحبة التي تقتضي المعية .

والله أعلم . قوله (حدثنا يزيد بن إبراهيم) هو التستري ، ومحمد هو ابن سيرين ، والإسناد كله بصريون .
قوله (وأكثر ظني أنها العصر) هو قول ابن سيرين بالإسناد المذكور ، وإنما رجح ذلك عنده لأن في حديث
عمران الجزم بأنها العصر كما تقدمت الإشارة إليه قبل . قوله (ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد) أي في جهة القبلة .
قوله (فوضع يده عليها) تقدم في رواية ابن عون عن ابن سيرين بلفظ « فقام إلى خشبة معروضة في المسجد » أي
موضوعة بالعرض ، ولمسلم من طريق ابن عيينة عن أيوب « ثم أتى جذعا في قبلة المسجد فاستند اليها مفضيا ،
ولا تنافي بين هذه الروايات لأنها تحمل على أن الجذع قبل اتخاذ المنبر كان ممتدا بالعرض ، وكأنه الجذع الذي كان
ﷺ يستند إليه قبل اتخاذ المنبر ، وبذلك جزم بعض الشراح . قوله (فها با أن يكلمه) في رواية ابن عون « فها باه ،
بزيادة الضمير ، والمعنى أنهما غلب عليهما احترامه وتعظيمه عن الاعتراض عليه . وأما ذواليدنين فغلب عليه حرصه
على تعلم العلم . قوله (وخرج سرعان) بفتح المهملات ، ومنهم من سكن الراء وحكى عياض أن الأصيلي ضبطه بضم
ثم إسكان كأنه جمع سريع ككثيب وكثبان والمراد بهم أوائل الناس خروجاً من المسجد وهم أصحاب الحاجات
غالباً . قوله (فقالوا أقصرت الصلاة) كذا هنا بهمة الاستفهام ، وتقدم في رواية ابن عون بمحذوفها فتحمل تلك
على هذه ، وفيه دليل على ورعهم إذ لم يجزموا بوقوع شيء بغير علم وهاجوا النبي ﷺ أن يسألوه ، وإنما استفهموه
لأن الزمان زمان النسخ . وقصرت بضم القاف وكسر المهملة على البناء للفعول أي أن الله قصرها ، وبفتح ثم ضم
على البناء للفاعل أي صارت قصيرة . قال النووي : هذا أكثر وأرجح . قوله (ورجل يدعوه النبي ﷺ) أي
يسميه (ذا اليمين) والتقدير وهناك رجل ، وفي رواية ابن عون « وفي القوم رجل في يده طول يقال له ذو اليمين ،
وهو محمول على الحقيقة ، ويحتمل أن يكون كناية عن طولها بالعمل أو بالبذل قاله القرطبي ، وجزم ابن قتيبة بأنه
كان يعمل بيديه جميعاً ، وحكى عن بعض شراح « التنبيه » أنه قال : كان قصير اليمين فكأنه ظن أنه حميد الطويل
فهو الذي فيه الخلاف ، وقد تقدم أن الصواب التفرقة بين ذي اليمين وذو الشمالين ، وذهب الأكثر إلى أن اسم
ذو اليمين الخرباق بكسر المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة وآخره قاف اعتماداً على ما وقع في حديث عمران بن
حصين عند مسلم وأفظه « فقام إليه رجل يقال له الخرباق وكان في يده طول ، وهذا صنيع من يوحد حديث أبي
هريرة بحديث عمران وهو الراجح في نظري ، وإن كان ابن خزيمة ومن تبعه جنحوا إلى التعدد ، والحامل لهم على
ذلك الاختلاف الواقع في السياقين ، ففي حديث أبي هريرة أن السلام وقع من اثنين وأنه ﷺ قام إلى خشبة في
المسجد ، وفي حديث عمران أنه سلم من ثلاث ركعات وأنه دخل منزله لما فرغ من الصلاة ، فأما الأول فقد حكى
العلائي أن بعض شيوخه حمله على أن المراد به أنه سلم في ابتداء الركعة الثالثة واستبعدة ، ولكن طريق الجمع يكتفي
فيها بأدنى مناسبة ، وليس بأبعد من دعوى تعدد القصة فإنه يلزم منه كون ذي اليمين في كل مرة استفهم النبي ﷺ
عن ذلك واستفهم النبي ﷺ الصحابة عن صحة قوله ، وأما الثاني فلعل الراوي لما رآه تقدم من مكانه إلى جهة الخشبة
ظن أنه دخل منزله لكون الخشبة كانت في جهة منزله ، فإن كان كذلك وإلا فرواية أبي هريرة أرجح لموافقة ابن
عمر له على سياقه كما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة ، ولموافقة ذي اليمين نفسه له على سياقه كما
أخرجه أبو بكر الأثرم وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند وأبو بكر بن أبي خيثمة وغيرهم وقد تقدم في « باب
تشبيك الأصابع » ما يدل على أن محمد بن سيرين راوى الحديث عن أبي هريرة كان يرى التوحيد بينهما ، وذلك أنه

قال في آخر حديث أبي هريرة « نبئت أن عمران بن حصين قال : ثم سلم ، قوله (فقال : لم أنس ولم تقصر) كذا في أكثر الطرق ، وهو صريح في نفي النسيان ونفي القصر ، وفيه تفسير للبراد بقوله في رواية أبي سفيان عن أبي هريرة عند مسلم « كل ذلك لم يكن ، وتأيد لما قاله أصحاب المعاني : إن لفظ كل إذا تقدم وعقبها النفي كان نفيًا لكل فرد لا للجموع ، بخلاف ما إذا تأخرت كأن يقول لم يكن كل ذلك ، ولهذا أجاب ذو اليمين في رواية أبي سفيان بقوله « قد كان بعض ذلك ، وأجابه في هذه الرواية بقوله « بلى قد نسيت ، لأنه لما نفي الأمرين وكان مقررا عند الصحابي أن السهو غير جائز عليه في الأمور البلاغية جزم بوقوع النسيان لا بالقصر ، وهو حجة لمن قال : إن السهو جائز على الأنبياء فيما طريقه التشريع ، وإن كان عياض نقل الإجماع على عدم جواز دخول السهو في الأقوال التبليغية وخص الخلاف بالأفعال ، لكنهم تعقبوه . نعم اتفق من جوز ذلك على أنه لا يقر عليه بل يقع له بيان ذلك إما متصلا بالفعل أو بعده كما وقع في هذا الحديث من قوله « لم أنس ولم تقصر ، ثم تبين أنه نسي ، ومعنى قوله لم أنس أي في اعتقادي لا في نفس الأمر ، ويستفاد منه أن الاعتقاد عند فقد اليقين يقوم مقام اليقين ، وفائدة جواز السهو في مثل ذلك بيان الحكم الشرعي إذا وقع مثله لغيره ، وأما من منع السهو مطلقا فأجابوا عن هذا الحديث بأجوبة فقيل : قوله لم أنس نفي للنسيان ، ولا يلزم منه نفي السهو . وهذا قول من فرق بينهما ، وقد تقدم رده . ويكفي فيه قوله في هذه الرواية « بلى قد نسيت ، وأقره على ذلك . وقيل : قوله لم أنس على ظاهره وحقيقته وكان يتعمد ما يقع منه من ذلك ليقع التشريع منه بالفعل لكونه أبلغ من القول ، وتعقب بحديث ابن مسعود الماضي في « باب التوجه نحو القبلة ، ففيه « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فأنبت العلة قبل الحكم وقيد الحكم بقوله « إنما أنا بشر ، ولم يكتف باثبات وصف النسيان حتى دفع قول من عساه يقول ليس نسيانه كنسياننا فقال « كما تنسون ، وبهذا الحديث يرد أيضا قول من قال معنى قوله لم أنس إنكار اللفظ الذي نقاه عن نفسه حيث قال إني لا أنسى ولكن أنسى ، وإنكار اللفظ الذي أنكره على غيره حيث قال « بثما لأحدكم أن يقول نسيت آية كذا وكذا ، وقد تعقبوا هذا أيضا بأن حديث إني لا أنسى لا أصل له فإنه من بلاغات مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد ، وأما الآخر فلا يلزم من ذم إضافة نسيان الآية ذم إضافة نسيان كل شيء . فإن الفرق بينهما واضح جدا ، وقيل إن قوله لم أنس راجع إلى السلام أي سلمت قصدا بانيا على ما في اعتقادي أني صليت أربعين وهذا جيد ، وكأن ذا اليمين فهم العموم فقال « بلى قد نسيت ، وكأن هذا القول أوقع شكًا احتاج معه إلى استنبات الحاضرين . وبهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل كون ذي اليمين عدلا ولم يقبل خبره بمفرده ، فسبب التوقف فيه كونه أخبر عن أمر يتعلق بفعل المسئول مغاير لما في اعتقاده . وبهذا يجاب من قال إن من أخبر بأمر حسي بحضرة جمع لا يخفى عليهم ولا يجوز عليهم التواطؤ ولا حامل لهم على السكوت عنه ثم لم يكذبوه أنه لا يقطع بصدقة ، فإن سبب عدم القطع كون خبره معارضا باعتقاد المسئول خلاف ما أخبر به . وفيه أن الثقة إذا انفرد بزيادة خبر وكان المجلس متحدا أو منعت العادة (١) غفلتهم عن ذلك أن لا يقبل خبره . وفيه العمل بالاستصحاب لأن ذا اليمين استصحب حكم الإتمام فسأل ، مع كون أفعال النبي ﷺ للتشريع ، والأصل عدم السهو والوقت قابل للنسخ ، وبقيّة الصحابة ترددوا بين الاستصحاب وتجويز النسخ فسكتوا ، والسرعان هم الذين بنوا على النسخ فجزموا بأن الصلاة

قصر فيؤخذ منه جواز الاجتهاد في الأحكام . وفيه جواز البناء على الصلاة لمن أتى بالمنافى سهوا ، قال سحنون : إنما يبني من سلم من ركعتين كما في قصة ذي اليمين لأن ذلك وقع على غير القياس فيقتصر به على مورد النص والزم بقصر ذلك على إحدى صلاتي العشي فيمنعه مثلا في الصبح ، والذين قالوا يجوز البناء مطلقا قيدوه بما إذا لم يطل الفصل ، واختلفوا في قدر الطول لهذه الشافعي في الأم ، بالعرف ، وفي البويطي بقدر ركعة ، وعن أبي هريرة قدر الصلاة التي يقع السهو فيها . وفيه أن الباني لا يحتاج إلى تكبيرة الاحرام ، وأن السلام ونية الخروج من الصلاة سهوا لا يقطع الصلاة ، وأن سجود السهو بعد السلام وقد تقدم البحث فيه ، وأن الكلام سهوا لا يقطع الصلاة خلافا للحنفية . وأما قول بعضهم إن قصة ذي اليمين كانت قبل نسخ الكلام في الصلاة فضعيف لأنه اعتمد على قول الزهري إنها كانت قبل بدر ، وقد قدمنا أنه إما وهم في ذلك أو تمددت القصة لذى الشمالين المقتول ببدر ولذى اليمين الذي تأخرت وفاته بعد النبي ﷺ ، فقد ثبت شهود أبي هريرة للقصة كما تقدم وشهدا عمران بن حصين وإسلامه متأخر أيضا ، وروى معاوية بن حديج بمهمة وجيم مصغرا قصة أخرى في السهو ووقع فيها الكلام ثم البناء أخرجهما أبو داود وابن خزيمة وغيرهما وكان إسلامه قبل موت النبي ﷺ بشهرين ، وقال ابن بطال : يحتمل أن يكون قول زيد بن أرقم دونهما عن الكلام ، أي إذا وقع سهوا ، أو عمدا لمصلحة الصلاة ، فلا يمارض قصة ذي اليمين انتهى . وسيأتي البحث في الكلام العمدة لمصلحة الصلاة بعد هذا . واستدل به على أن المقدر في حديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان ، أي لأمرهما وحكما خلافا لمن قصره على الإثم ، واستدل به على أن تعدد الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطلها ، وتعقب بأنه ﷺ لم يتكلم إلا ناسيا ، وأما قول ذي اليمين له د بلى قد نسيت ، وقول الصحابة له د صدق ذو اليمين ، فأنهم تكلموا معتقدين النسخ في وقت يمكن وقوعه فيه فتكلموا ظنا أنهم ليسوا في صلاة ، كذا قيل وهو فاسد ، لأنهم كلوه بعد قوله ﷺ د لم تقصر ، وأجيب بأنهم لم ينطقوا وإنما أومئوا كما عند أبي داود في رواية ساق مسلم لإسنادها ، وهذا اعتمده الخطابي وقال : حل القول على الإشارة بحجاز سائغ بخلاف عكسه فينبني رد الروايات التي فيها التصريح بالقول إلى هذه ، وهو قوى ، وهو أقوى من قول غيره : يحمل على أن بعضهم قال بالنطق وبعضهم بالإشارة ، لكن يبقى قول ذي اليمين د بلى قد نسيت ، ويحجب عنه وعن البقية على تقدير ترجيح أنهم نطقوا بأن كلامهم كان جوازا للنبي ﷺ وجوابه لا يقطع الصلاة كما سيأتي البحث فيه في تفسير سورة الأنفال ، وتعقب بأنه لا يلزم من وجوب الإجابة عدم قطع الصلاة ، وأجيب بأنه ثبت مخاطبته في التشهد وهو حي بقوله د السلام عليك أيها النبي ، ولم تفسد الصلاة ، والظاهر أن ذلك من خصائصه ، ويحتمل أن يقال ما دام النبي ﷺ يراجع المصلي لجأزه جوابه حتى تنقضي المراجعة فلا يختص الجواز بالجواب لقول ذي اليمين د بلى قد نسيت ، ولم تبطل صلاته والله أعلم . وفيه أن سجود السهو لا يتكرر بتكرر السهو - ولو اختلف الجنس - خلافا للأوزاعي ، وروى ابن أبي شيبة عن النخعي والشعبي أن لكل سهو سجدة ، وورد على وفقه حديث ثوبان عند أحمد وإسناده منقطع ، وحمل على أن معناه أن من سها بأي سهو كان شرع له السجود أي لا يختص بما سجد فيه الشارع ، وروى البيهقي من حديث عائشة د سجدة السهو تهزئتان من كل زيادة ونقصان ، وفيه أن اليقين لا يترك إلا باليقين ، لأن ذا اليمين كان على يقين أن فرضهم الأربع ، فلما اقتصر فيها على اثنتين سأل عن ذلك ولم ينكر عليه سؤاله . وفيه أن الظن قد يصير يقينا بخبر أهل الصدق ، وهذا مبني على أنه ﷺ رجوع لخبر الجماعة ، واستدل به على أن الامام

يرجع لقول المأمومين في أفعال الصلاة ولو لم يتذكر 'وبه قال مالك وأحمد وغيرهما ، ومنهم من قيده بما إذا كان الإمام مجوزا لوقوع السهو منه ، بخلاف ما إذا كان متحققا لخلاف ذلك أخذا من ترك رجوعه ﷺ لدى اليدين ورجوعه للصحابة ، ومن حجبتهم قوله في حديث ابن مسعود الماضي ، فإذا نسيت فذكروني ، وقال الشافعي : معنى قوله ' فذكروني ، أي لا تذكر ، ولا يلزم منه أن يرجع لمجرد إخبارهم ، واحتمال كونه تذكرا عند إخبارهم لا يدفع ، وقد تقدم في ' باب هل يأخذ الإمام بقول الناس ، من أبواب الإمامة ما يقوى ذلك . وفرق بعض المالكية والشافعية أيضا بين ما إذا كان المخبرون ممن يحصل العلم بخبرهم فيقبل ويقدم على ظن الإمام أنه قد كمل الصلاة بخلاف غيرهم ، واستنبط منه بعض العلماء القائلين بالرجوع اشتراط العدد في مثل هذا وألحقوه بالشهادة ، وفرعوا عليه أن الحاكم إذا نسي حكمه رشده به شاهدان أنه يعتمد عليهما ، واستدل به الحنفية على أن الهلال لا يقبل بشهادة الآحاد إذا كانت السماء مصحبة بل لا بد فيه من عدد الاستفاضة ، وتعقب بأن سبب الاستثبات كونه أخبر عن فعل النبي ﷺ بخلاف رؤية الهلال فإن الأبصار ليست متساوية في رؤيته بل متفاوتة قطعا ، وعلى أن من سلم معتقدا أنه أتم ثم طرأ عليه شك هل أتم أو نقص أنه يكتفى باعتقاده الأول ولا يجب عليه الاحتياط باليقين ، ووجهه أن ذا اليدين لما أخبر أثار خبره شكاً ، ومع ذلك لم يرجع النبي ﷺ حتى استثبت . واستدل به البخاري على جواز تشبيك الأصابع في المسجد وقد تقدم في أبواب المساجد ، وعلى أن الإمام يرجع لقول المأمومين إذا شك وقد تقدم في الإمامة ، وعلى جواز التعريف باللقب وسيأتي في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وعلى الترجيح بكثرة الرواة وتعقبه ابن دقيق العيد بأن المقصود كان تقوية الأمر المستول عنه لا ترجيح خبر على خبر . قوله (الأسدي) بسكون المهملة وقد تقدم الكلام على حديثه في أول أبواب السهو وأنه يشرع التكبير لسجود السهو كتكبير الصلاة وهو مطابق لهذه الترجمة ، وقد تقدم في ' باب من لم ير التشهد الأول واجبا ، أن قول من قال فيه ' حليف بن عبد المطلب ، وهم وأن الصواب حليف بن المطلب باسقاط 'عبد' . قوله (تابعه ابن جريج عن ابن شهاب في التكبير) وصله عبد الرزاق عنه ومن طريقه الطبراني ولفظه ' يكبر في كل سجدة ، وأخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومحمد بن بكر كلاهما عن ابن جريج بلفظ ' فكبر فسجد ثم كبر فسجد ثم سلم ،

٦ - باب إذا لم يدر كم صلى - ثلاثا أو أربعاً - سجد سجدتين وهو جالس

١٢٣١ - **حديث** مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدُّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ ، فَإِذَا نُوبَّ بِهَا أَدْبَرَ ، فَإِذَا قُضِيَ التَّثْوِبُ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ : أَذْكَرُ كَذَا وَكَذَا - مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ - حَتَّى يَظَالَ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى . فَإِذَا لَمْ يَدْرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى - ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا - فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ »

قوله (باب إذا لم يدر كم صلى ثلاثا أو أربعاً سجد سجدتين وهو جالس) تقدم الكلام على ما يتعلق بأول المتن في أبواب الأذان ، وأما قوله ' حتى يظال الرجل إن يدري ، فقوله ' إن ، بكسر الهمزة وهي نافية ، وقوله ' فإذا

لم يدر أحدكم كم صلى الخ ، مساو للترجمة من غير مزيد وظاهره أنه لا يبنى على اليقين لأنه أعم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها ، وقد تقدم الكلام على خارجها في أواخر الباب الذي قبله ، وأما داخلها فهو معارض بحديث أبي سعيد الذي عند مسلم فانه صريح في الأمر بطرح الشك والبناء على اليقين ، فقليل يجمع بينهما بحمل حديث أبي هريرة على من طرأ عليه الشك وقد فرغ قبل أن يسلم فانه لا يلتفت إلى ذلك الشك ويسجد للسهو كمن طرأ عليه بعد أن يسلم ، فلو طرأ عليه قبل ذلك بنى على اليقين كما في حديث أبي سعيد . وعلى هذا فقوله فيه وهو جالس ، يتعلق بقوله إذا شك لا بقوله سجد ، وهذا أولى من قول من سلك طريق الترجيح فقال حديث أبي سعيد يخالف في وصله وإرساله بخلاف حديث أبي هريرة وقد وافقه حديث ابن مسعود فهو أرجح ، لأن مخالفته أن يقول : بل حديث أبي سعيد صححه مسلم والذي وصله حافظ فزيادته مقبولة وقد وافقه حديث أبي هريرة الآتي قريبا فيتعارض الترجيح ، وقيل يجمع بينهما بحمل حديث أبي هريرة على حكم ما يجبر به السامع صلاته وحديث أبي سعيد على ما يصنعه من الإتمام وعدمه . (تنبيه) : لم يقع في هذه الرواية تعيين محل السجود ولا في رواية الزهري التي في الباب الذي يليه ، وقد روى الدارقطني من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد مرفوعا ، وإذا سها أحدكم فلم يدر أ زاد أو نقص فلا يسجد سجدة واحدة وهو جالس ثم يسلم ، إسناده قوى ، ولأبي داود من طريق ابن أخي الزهري عن عمه نحوه بلفظ وهو جالس قبل التسليم ، وله من طريق ابن إسحق قال حدثني الزهري بإسناده وقال فيه فلا يسجد سجدة قبل أن يسلم ثم يسلم ، قال الملائكة : هذه الزيادة في هذا الحديث بمجموع هذه الطرق لا تنزل عن درجة الحسن المحتج به . والله أعلم

٧ - باب السهو في الفرض والتطوع

وسجد ابن عباس رضي الله عنهما سجدة بعد وتره

١٢٣٢ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إن أحدكم إذا قام يصلي جاء الشيطان فلبس عليه حتى لا يدرى كم صلى ، فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدة وهو جالس »

قوله (باب) بالتنوين . قوله (السهو في الفرض والتطوع) أي هل يفترق حكمه أم يتحد ؟ إلى الثاني ذهب الجمهور ، وخالف في ذلك ابن سيرين وقتادة ونقل عن عطاء ، ووجه أخذه من حديث الباب من جهة قوله « وإذا صلى ، أي الصلاة الشرعية وهو أعم من أن تكون فريضة أو نافلة . وقد اختلف في إطلاق الصلاة عليهما هل هو من الاشتراك اللفظي أو المعنوي ؟ وإلى الثاني ذهب جمهور أهل الأصول لجامع ما بينهما من الشروط التي لا تنفك ، ومال الفخر الرازي إلى أنه من الاشتراك اللفظي لما بينهما من التباين في بعض الشروط ، ولكن طريقة الشافعي ومن تبعه في أعمال المشترك في معانيه عند التجرد تقتضي دخول النافلة أيضا في هذه العبارة ، فان قيل إن قوله في الرواية التي قبل هذه « إذا نودي للصلاة » قرينة في أن المراد الفريضة وكذا قوله « إذا ثوب » أجيب بأن ذلك لا يمنع تناول النافلة لأن الاتيان حينئذ بها مطلوب لقوله ﷺ « بين كل أذانين صلاة » . قوله (وسجد ابن عباس

سجدتين بعد وتره) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أبي العالصة قال : رأيت ابن عباس يسجد بعد وتره سجدتين ، وتعلق هذا الأثر بالترجمة من جهة أن ابن عباس كان يرى أن الوتر غير واجب ويسجد مع ذلك فيه للسهو ، وقد تقدم الكلام على المتن في الباب الذي قبله

٨ - باب إذا كُلمَ وهو يُصلي فأشارَ بيده واستمع

١٢٣٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَرُو عَنْ بُسْكَيرٍ عَنْ كَرِيبٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَالْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَزْهَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَرْسَلُوهُ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالُوا : اقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنَّا جَمِيعاً وَسَلِّمْنَا عَنْ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَقُلْ لَهَا : إِنَّا أَخْبَرْنَا أَنَّكَ تُصَلِّيْهُمَا ، وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَكَانَتْ تُضْرِبُ النَّاسَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْهَا . قَالَ كَرِيبٌ : فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَبَلَّغْتُهَا مَا أُرْسَلُونِي ، فَقَالَتْ : سَلِّ أُمُّ سَلَمَةَ . فَخَرَجْتُ إِلَيْهِمْ فَأَخْبَرْتُهُمْ بِقَوْلِهَا ، فَزِدُونِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِمِثْلِ مَا أُرْسَلُونِي بِهِ إِلَى عَائِشَةَ ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيْهَا حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ فَقُلْتُ : قَوْمِي بِجَنْبِهِ قَوْلِي لَهُ : تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ وَأُرَاكَ تُصَلِّيْهُمَا ، فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخِرِي عَنْهُ . فَفَعَلْتُ الْجَارِيَةُ ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ ، فَاسْتَأْخَرْتُ عَنْهُ . فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : يَا ابْنَةَ أَبِي أُمَيَّةَ ، سَأَلْتُ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَإِنَّ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ فَخَفِّلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ ، فَمَا هَاتَانِ ؟

[الحديث ١٢٣٣ - طرقة في : ٤٣٧٠]

قوله (باب إذا كُلم) بضم الكاف في الصلاة (واستمع) أى المصلى لم تفسد صلاته . قوله (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث وبكير بالتصغير هو ابن عبد الله بن الأشج ، ونصف هذا الإسناد المبدأ به مصريون والثاني مدنيون . قوله (وقد بلغنا) فيه إشارة إلى أنهم لم يسمعوا ذلك منه ﷺ ، فأما ابن عباس فقد سمى الواسطة وهو عمر كما تقدم في المواقيت من قوله : شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر ، الحديث ، وأما المسور وابن أزهر فلم أقف عنهما على تسمية الواسطة ، وقوله قبل ذلك : وإنا أخبرنا ، بضم الهمزة ولم أقف على تسمية المخبر وكأنه عبد الله بن الزبير فسيأتى في الحج من روايته عن عائشة ما يشهد لذلك ، وروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن الحارث قال : دخلت مع ابن عباس على معاوية فأجلسه على السرير ثم قال : ما ركعتان يصليهما الناس بعد العصر ؟ قال ذلك ما يفنى به الناس ابن الزبير ، فأرسل ابن الزبير فسأله فقال : أخبرني بذلك عائشة ، فأرسل إلى عائشة فقالت : أخبرني أم سلمة ، فأرسل إلى أم سلمة فأنطلقت مع الرسول ، فذكر القصة ، واسم الرسول المذكور كثير بن الصلت سماء الطحاوي بإسناد صحيح إلى أبي سلمة : أن معاوية قال وهو على المنبر لكثير بن

الصلوة : اذهب الى عائشة فاسأها ، فقال أبو سلة : فقامت معه ، وقال ابن عباس لعبد الله بن الحارث : اذهب معه ،
لجئناها فساءلناها ، فذكره . قوله (تصليهما) في رواية الكشميهني « تصليهما » ، بحذف النون وهو جائز .
قوله (وقال ابن عباس كنت أضرب الناس مع عمر عنها) أي لأجلها في رواية الكشميهني « عنه » ، وكذا في قوله « نهى
عنها » ، وكأنه ذكر الضمير على إرادة الفعل ، وهذا موصول بالإسناد المذكور ، وقد روى ابن أبي شيبة من طريق
الزهرى عن السائب هو ابن يزيد قال « رأيت عمر يضرب المنكدر على الصلاة بعد العصر » . قوله (قال كريب)
هو موصول بالإسناد المذكور . قوله (فقالت سل أم سلة) زاد مسلم في روايته من هذا الوجه « فخرجت إليهم
فأخبرتهم بقولها فردوني الى أم سلة » ، وفي رواية أخرى للطحاوي « فقالت عائشة ليس عندي » ، ولكن حدثني أم
سلة . قوله (ثم رأيت يصليهما حين صلى العصر ثم دخل على) أي فصلاهما حينئذ بعد الدخول ، وفي رواية مسلم
« ثم رأيت يصليهما » ، أما حين صلاههما فانه صلى العصر ثم دخل عندي فصلاهما . قوله (من بني حرام) بفتح
المهملة . قوله (فأرسلت اليه الجارية) لم أقف على اسمها ، ويحتمل أن تكون بنتها زينب لكن في رواية المصنف
في المغازي « فأرسلت اليه الخادم » . قوله (فقال يا ابنة أبي أمية) هو والد أم سلة واسمه حذيفة - وقيل سهيل -
ابن المغيرة المخزومي . قوله (عن الركعتين) أي اللتين صليتهما الآن . قوله (وانه أتاني ناس من عبد القيس) زاد
في المغازي « بالاسلام من قومهم فشغلوني » ، وللطحاوي من وجه آخر « قدم على قلائص من الصدقة فنسيتهما ثم
ذكرتهما فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يرون فصليتهما عندك » ، وله من وجه آخر « جاءني مال فشغلني »
وله من وجه آخر « قدم على وفد من بني تميم ، أو جاءني صدقة » ، وقوله « من بني تميم » وهم ولما هم من عبد القيس
وكأنهم حضروا معهم بمال المصالحة من أهل البحرين كما سيأتي في الجزية من طريق عمرو بن عوف « ان النبي ﷺ
كان صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وأرسل أبا عبيدة فأناه بجزيتهما » ، ويؤيده أن في رواية
عبد الله بن الحارث المتقدم ذكرها أنه كان بعث ساعيا وكان قد أهمه شأن المهاجرين ، وفيه « فقلت ما هاتان
الركعتان ؟ فقال : شغلني أمر الساعي » . قوله (فهما هاتان) في رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أم سلة
عند الطحاوي من الزيادة « فقلت أمرت بهما ؟ فقال : لا » ، ولكن كنت أصليهما بعد الظهر فشغلت عنهما فصليتهما
الآن ، وله من وجه آخر عنها « لم أره صلاههما قبل ولا بعد » ، لكن هذا لا ينبغي الوقوع فقد ثبت في مسلم عن أبي
سلة أنه سأل عائشة عنهما فقالت « كان يصليهما قبل العصر فشغل عنهما أو نسيهما فصلاهما بعد العصر ثم أثبتهما » ،
وكان إذا صلى صلاة أثبتها ، أي داوم عليها . ومن طريق عروة عنها « ما ترك ركعتين بعد العصر عندي قط » ، ومن
ثم اختلف نظر العلماء فقيل : تقضى الفوائت في أوقات الكراهة لهذا الحديث ، وقيل هو خاص بالنبي ﷺ ، وقيل
هو خاص بمن وقع له نظير ما وقع له . وقد تقدم البحث في ذلك مبسوطا في أواخر المواقيت . وفي الحديث من
الفوائد سوى ما مضى جواز استماع المصلي الى كلام غيره وفهمه له ولا يقدح ذلك في صلاته . وأن الأدب في ذلك
أن يقوم المتكلم الى جنبه لا خلفه ولا أمامه لئلا يشوش عليه بأن لا يتمكن الإشارة اليه إلا بمشقة ، وجواز
الإشارة في الصلاة وسيأتي في باب مفرد . وفيه البحث عن علة الحكم وعن دليله ، والترغيب في علو الإسناد ،
والفحص عن الجمع بين المتعارضين ، وأن الصحابي إذا عمل بخلاف ما رواه لا يكرن كافيا في الحكم بنسخ مرويه ،
وأن الحكم إذا ثبت لا يزيله إلا شيء مقطوع به ، وأن الأصل اتباع النبي ﷺ في أفعاله ، وأن الجليل من الصحابة

قد يخفى عليه ما اطلع عليه غيره ، وأنه لا يعدل إلى الفتوى بالرأى مع وجود النص ، وأن العالم لا نقص عليه إذا سئل عما لا يدري فوكل الأمر الى غيره . وفيه قبول إخبار الآحاد والاعتماد عليه في الأحكام ولو كان شخصا واحدا رجلا أو امرأة لا اكتفاء أم سلة باخبار الجارية . وفيه دلالة على فطنة أم سلة وحسن تأنيها بملاطفة سؤلها واهتمامها بأمر الدين ، وكأنها لم تباشر السؤال لحال النسوة اللاتي كن عندها فيؤخذ منه إكرام الضيف واحترامه ، وفيه زيارة النساء المرأة ولو كان زوجها عندها ، والتنفل في البيت ولو كان فيه من ليس منهم ، وكراهة القرب من المصلى لغير ضرورة ، وترك تفويت طلب العلم وإن طرأ ما يشغل عنه ، وجواز الاستنابة في ذلك ، وأن الوكيل لا يشترط أن يكون مثل موكله في الفضل ، وتعليم الوكيل التصرف إذا كان ممن يحمل ذلك ، وفيه الاستفهام بعد التحقق لقولها : وأراك تصلحها ، والمبادرة إلى معرفة الحكم المشكل فرارا من الوسوسة ، وأن النسيان جائز على النبي ﷺ لأن فائدة استفسار أم سلة عن ذلك تجوزها إما النسيان وإما النسخ وإما التخصيص به ، فظهر وقوع الثالث . والله أعلم

٩ - باب الإشارة في الصلاة . قاله كريب عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ

١٢٣٤ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بلغه أن بني عمرو بن عوف كان بينهم شيء ، فخرج رسول الله ﷺ بصالح يذهبهم في أناس معه ، فحس رسول الله ﷺ وحانت الصلاة ، فجاء بلال إلى أبي بكر رضي الله عنه فقال : يا أبا بكر ، إن رسول الله ﷺ قد حُس ، وقد حانت الصلاة ، فهل لك أن تؤم الناس ؟ قال : نعم إن شئت . فأقام بلال ، وتقدم أبو بكر رضي الله عنه فكبر للناس ، وجاء رسول الله ﷺ يمشي في الصفوف حتى قام في الصف ، فأخذ الناس في التصفيق ، وكان أبو بكر رضي الله عنه لا يلتفت في صلاته ، فلما أكثر الناس التفت ، فاذا رسول الله ﷺ ، فأشار إليه رسول الله ﷺ بأمره أن يصلي ، فرفع أبو بكر رضي الله عنه يديه حمدا لله ، ورجع القهقري وراءه حتى قام في الصف ، فتقدم رسول الله ﷺ فصلى للناس ، فلما قرع أقبل على الناس فقال : يا أيها الناس ، ما لكم حين نأبكم شيء في الصلاة أخذتم في التصفيق ؟ إنما التصفيق للنساء ، من نأبه شيء في صلاته فليقل سبحان الله ، فإنه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله إلا التفت . يا أبا بكر ، ما منعك أن تصلي للناس حين أشرت إليك ؟ فقال أبو بكر رضي الله عنه : ما كان ينبغي لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ

١٢٣٥ - **حدثنا** يحيى بن سليمان قال **حدثني** ابن وهب **حدثنا** الثوري عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت : « دخلت على عائشة رضي الله عنها وهي تصلي قائمة والناس قيام ، فقلت : ما شأن الناس ؟ فأشارت برأسها إلى السماء . فقلت : آية ؟ فقلت برأسها أي نعم »

١٢٣٦ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها قالت « صلى رسول الله ﷺ في بيته - وهو شاك - جالساً ، وصلى وراءه قوم قياماً ، فأشار إليهم أن اجلسوا . فلما انصرف قال : إنما جئنا الإمام ليؤتم به ، فاذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا »

قوله (باب الإشارة في الصلاة) قال ابن رشيد : هذه الترجمة أعم من كونها مرتبة على استدعاء ذلك أو غير مرتبة ، بخلاف الترجمة التي قبلها فإن الإشارة فيها لزمت من الكلام واستماعه فهي مرتبة . (قاله كريب عن أم سلمة) يشير إلى حديث الباب الذي قبله ، ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث سهل بن سعد في الإصلاح بين بني عمرو بن عوف ، وفيه إرادة أبي بكر الصلاة بالناس ، وشاهد الترجمة قوله فيه « فأخذ الناس في التصفيق ، فانه ﷺ وإن كان أنكره عليهم لكنه لم يأمرهم بإعادة الصلاة ، وحركة اليد بالتصفيق كحركاتها بالإشارة ، وأخذه من جهة الالتفات والإصغاء إلى كلام الغير لأنه في معنى الإشارة ، وأما قوله « يا أبا بكر ما منعك أن تصلي بالناس حين أشرت إليك ، فليس بمطابق للترجمة لأن إشارته صدرت منه ﷺ قبل أن يحرم بالصلاة كما تقدم في الكلام على حديث سهل مستوفى في أبواب الإمامة ، ويحتمل أن يكون فهم من قوله « قام في الصف ، الدخول في الصلاة لعدوله ﷺ عن الكلام الذي هو أدل من الإشارة ، ولما يفهمه السياق من طول مقامه في الصف قبل أن تقع الإشارة المذكورة ، ولأنه دخل بنية الائتمام بأبي بكر ، ولأن السنة الدخول مع الإمام على أي حالة وجدته لقوله ﷺ « فما أدركتم فصلوا ، ثانيها حديث أسماء في الصلاة في الكسوف ، أورده مختصراً جداً ، وشاهد الترجمة قولها فيه « فأشارت برأسها ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الكسوف . ثالثها حديث عائشة في صلاة النبي ﷺ في بيته جالساً ، وشاهدها قوله فيه « فأشار إليهم أن اجلسوا » وقد تقدم مستوفى في أبواب الإمامة أيضاً ، وفيه رد على من منع الإشارة بالسلام وجوز مطلق الإشارة لأنه لا فرق بين أن يشير آمراً بالجلوس أو يشير مخبراً برد السلام . والله أعلم

(خاتمة) اشتملت أبواب السهو من الأحاديث المرفوعة على تسعة عشر حديثاً ، منها اثنان مطلقان بمقتضى حديث كريب عن أم سلمة وابن عباس وعبد الرحمن بن أزهر والمسور بن مخرمة أربعة أحاديث لقولهم فيه - سوى أم سلمة - « بلغنا أن رسول الله ﷺ نهى عنها ، وجميعها مكررة فيه وفيما مضى سواء ، إلا أنه تكرر منه في المواقيت طرف مختصر عن أم سلمة ، وسوى حديث أبي هريرة « فليسجد سجدتين وهو جالس ، وقد وافقه مسلم على تخريجها جميعاً ، وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم خمسة آثار : منها أثر عروة الموصول في آخر الباب ، ومنها أثر عمر في ضربه على الصلاة بعد العصر . والله الهادي إلى الصواب ، ومنه المبدأ واليه المآب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٣ - كتاب الجنائز

١ - باب في الجنائز ، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله

وقيل لو هب بن منبه أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله ؟ قال : بلى ، ولكن ليس مفتاح إلا له أسنان فان جئت بمفتاح له أسنان ففتح لك ، وإلا لم يفتح لك

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الجنائز) كذا للاصبلي وأبي الوقت ، والبسملة من الأصل ، وللكريمة باب في الجنائز ، وكذا لأبي ذر لكن بحذف د باب ، والجنائز بفتح الجيم لا غير جمع جنازة بالفتح والكسر لغتان ، قال ابن قتيبة وجماعة : الكسر أفصح ، وقيل بالكسر للنمش وبالفتح للبيت ، وقالوا لا يقال نمش إلا إذا كان عليه الميت . (تنبيه) أورد المصنف وغيره كتاب الجنائز بين الصلاة والزكاة لتعلقها بهما ، ولأن الذي يفعل بالميت من غسل وتكفين وغير ذلك أهمه الصلاة عليه لما فيها من فائدة الدعاء له بالنجاة من العذاب ولا سيما عذاب القبر الذي سيدفن فيه . قوله (ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله) قيل أشار بهذا إلى ما رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن مرة الحضرمي عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ : من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة ، قال الزين بن المنير : حذف المصنف جواب د من ، من الترجمة مراعاة لتأويل وهب بن منبه فأبقاه إما ليوافقه أو ليبقى الخبر على ظاهره . وقد روى ابن أبي حاتم في ترجمة أبي زرعة : انه لما احتضر أرادوا تلقينه ، فتذكروا حديث معاذ ، فحدثهم به أبو زرعة بأسناده ، وخرجت روحه في آخر قول لا إله إلا الله . (تنبيه) : كأن المصنف لم يثبت عنده في التلقين شيء على شرطه فاكتمى بما دل عليه ، وقد أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة من وجه آخر بلفظ : لقنوا موتاكم لا إله إلا الله ، وعن أبي سعيد كذلك ، قال الزين بن المنير : هذا الخبر يتناول بلفظه من قالها فبغته الموت ، أو طالت حياته لكن لم ينكلم بشيء غيرها ، ويخرج بمفهومه من تكلم لكن استصحب حكمها من غير تحديد لفظ بها ، فان عمل أعمالا سيئة كان في المشيئة ، وإن عمل أعمالا صالحة فقضية سعة رحمة الله أن لا فرق بين الاسلام المطلق والحكمي المستصحب والله أعلم . انتهى . وحكى الترمذي عن عبد الله بن المبارك أنه اقرن عند الموت فأكثر عليه فقال : اذا قلت مرة فانا على ذلك ما لم أتكلم بكلام . وهذا يدل على أنه كان يرى التفرقة في هذا المقام . والله أعلم . قوله (وقيل لو هب بن منبه : أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله الخ) يجوز نصب مفتاح على أنه خبر مقدم ورفعه على أنه مبتدأ ، كأن القائل أشار إلى ما ذكر ابن إسحق في السيرة أن النبي ﷺ لما أرسل العلاء بن الحضرمي قال له : إذا سئلت عن مفتاح الجنة قل : مفتاحها لا إله إلا الله ، وروى عن معاذ بن جبل مرفوعا فهو أخرجه البيهقي في الشعب وزاد : ولكن مفتاح بلا أسنان ، فان جئت بمفتاح له أسنان فتح لك وإلا لم يفتح لك ، وهذه الزيادة نظير ما أجاب به وهب ، فيحتمل أن تكون مدرجة في حديث معاذ . وأما أثر وهب فوصله المصنف في التاريخ وأبو نعيم في الحلية من طريق محمد بن سعيد بن رمانة بضم الراء وتشديد الميم وبعد الألف نون قال :

أخبرني أبي قال قيل لو هب بن منبه فذكره . والمراد بقوله لا إله إلا الله في هذا الحديث وغيره كلمتا الشهادة ، فلا يرد إشكال ترك ذكر الرسالة . قال الزين بن المنير : قول لا إله إلا الله لقب جرى على النطق بالشهادتين شرعا . وأما قول وهب فراده بالأسنان التزام الطاعة فلا يرد إشكال موافقة الخوارج وغيرهم أن أهل الكبائر لا يدخلون الجنة . وأما قوله د لم يفتح له فكأن مراده لم يفتح له فتحا تاما ، أو لم يفتح له في أولى الأمر ، وهذا بالنسبة إلى الغالب ، وإلا فالحق أنهم في مشيئة الله تعالى . وقد أخرج سعيد بن منصور بسند حسن عن وهب بن منبه قريبا من كلامه هذا في التهليل ولفظه د عن سماك بن الفضل عن وهب بن منبه مثل الداعي بلا عمل مثل الراى بلا وتر ، قال الداودي : قول وهب محمول على التشديد ، ولعله لم يلفظه حديث أبي ذر ، أى حديث الباب . والحق أن من قال لا إله إلا الله مخلصا أتى بفتح وله أسنان ، لكن من خلط ذلك بالكبائر حتى مات مصرا عليها لم تكن أسنانه قوية ، فربما طال علاجه . وقال ابن رشيد : يحتمل أن يكون مراد البخارى الإشارة إلى أن من قال لا إله إلا الله مخلصا عند الموت كان ذلك مسقطا لما تقدم له ، والاخلاض يستلزم التوبة والندم ، ويكون النطق علما على ذلك . وأدخل حديث أبي ذر ليبين أنه لا بد من الاعتقاد ، ولهذا قال عقب حديث أبي ذر في كتاب اللباس : قال أبو عبد الله : هذا عند الموت أو قبله إذا تاب وندم . ومعنى قول وهب إن جئت بفتح له أسنان جواد فهو من باب حذف النعت إذا دل عليه السياق لأن مسمى المفتاح لا يعقل إلا بالأسنان وإلا فهو عود أو حديدة

١٢٣٧ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا مهدي بن ميمون حدثنا واصل الأحذب عن المعروف بن سويد عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « أتاني آت من ربي فأخبرني - أو قال : بشرني - أنه من مات من أمتي لا يُشرك بالله شيئا دخل الجنة . فقلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق »

[الحديث ١٢٣٧ - أطرافه في : ١٤٠٨ ، ٢٣٨٨ ، ٣٢٢٢ ، ٥٨٢٧ ، ٦٢٦٨ ، ٦٤٤٣ ، ٦٤٤٤ ، ٧٤٨٧]

١٢٣٨ - **حديث** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا شقيق عن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من مات يُشرك بالله شيئا دخل النار . وقلت أنا : من مات لا يُشرك بالله شيئا دخل الجنة »

[الحديث ١٢٣٨ - طرفاه في : ٤٤٩٧ ، ٦٦٨٣]

قوله (أتاني آت) سماه في التوحيد من طريق شعبة عن واصل جبريل ، وجزم بقوله د فبشرني ، وزاد الاسماعيلي من طريق مهدي في أوله قصة قال دكنا مع رسول الله ﷺ في مسير له ، فلما كان في بعض الليل تنحى فلبث طويلا ، ثم أتانا فقال ، فذكر الحديث . وأورده المصنف في اللباس من طريق أبي الاسود عن أبي ذر قال د أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض وهو نائم ، ثم أتيت وقد استيقظ ، فدل على أنها رؤيا منام . قوله (من أمتي) أى من أمة الإجابة ، ويحتمل أن يكون أعم من ذلك أى أمة الدعوة وهو متجه . قوله (لا يشرك بالله شيئا) أورده المصنف في اللباس بلفظ د ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك ، الحديث . وإنما لم يورده المصنف هنا جريا على عادته في إثبات الحق على الجلى ، وذلك أن نفي الشرك يستلزم إثبات التوحيد ، ويشهد له استنباط عبد الله بن مسعود في ثاني

حديث الباب من مفهوم قوله « من مات يشرك بالله دخل النار » ، وقال القرطبي : معنى نفي الشرك أن لا يتخذ مع الله شريكا في الإلهية ، لكن هذا القول صار بحكم العرف عبارة عن الإيمان الشرعي . قوله (فقلت وإن زنى وإن سرق) قد يقبدر إلى الذهن أن القائل ذلك هو النبي ﷺ وناقول له الملك الذي بشره به ، وليس كذلك ، بل القائل هو أبو ذر وناقول له هو النبي ﷺ كما بينه المؤلف في اللباس . وللمزمذى « قال أبو ذر يا رسول الله ، ويمكن أن يكون النبي ﷺ قاله مستوحشا وأبو ذر قاله مستبهدا ، وقد جمع بينهما في الرقاق من طريق زيد بن وهب عن أبي ذر . قال الزين بن المنير : حديث أبي ذر من أحاديث الرجاء التي أفضى الانتكال عليها ببعض الجبهة إلى الإقدام على الموبقات ، وليس هو على ظاهره فإن القواعد استقرت على أن حقوق الآدميين لا تسقط بمجرد الموت على الإيمان ، ولكن لا يلزم من عدم سقوطها أن لا يتكفل الله بها عن يريد أن يدخله الجنة ، ومن ثم رد ﷺ على أبي ذر استبهاده . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « دخل الجنة » أى صار إليها إما ابتداء من أول الحال وإما بعد أن يقع ما يقع من العذاب ، نسأل الله العفو والعافية . وفي هذا حديث « من قال لا إله إلا الله نفعت يوم ما من الدهر ، أصابه قبل ذلك ما أصابه » ، وسيأتى بيان حاله في كتاب الرقاق . وفي الحديث أن أصحاب الكبائر لا يخلدون في النار ، وأن الكبائر لا تسلب اسم الإيمان ، وأن غير الموحدين لا يدخلون الجنة . والحكمة في الاقتصار على الزنا والسرقعة الإشارة إلى جنس حق الله تعالى وحق العباد ، وكأن أبا ذر استحضر قوله ﷺ « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن » ، لأن ظاهره معارض لظاهر هذا الخبر ، لكن الجمع بينهما على قواعد أهل السنة يحمل هذا على الإيمان الكامل وبحمل حديث الباب على عدم التخليد في النار . قوله (على رغم أنف أبي ذر) ^(١) بفتح الراء وسكون المعجمة ويقال بضمها وكسرهما ، وهو مصدر رغم بفتح الغين وكسرهما مأخوذ من الرغم وهو الزراب ، وكأنه دعا عليه بأن ياصق أنفه بالتراب . قوله (حدثنا عمر بن حفص) أى ابن غياث ، وشقيق هو أبو وائل ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وكلهم كوفيون . قوله (من مات يشرك بالله) في رواية أبي حمزة عن الأعشى في تفسير البقرة « من مات وهو يدعو من دون الله ندا » ، وفي أوله « قال النبي ﷺ كلمة وقلت أنا أخرى » ، ولم تختلف الروايات في الصحيحين في أن المرفوع الوعيد والموقوف الوعد . وزعم الحميدى في « الجمع » وتبعه مغلطى في شرحه ومن أخذ عنه أن في رواية مسلم من طريق وكيع وابن نمير بالعكس بلفظ « من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة » ، وقلت أنا من مات يشرك بالله شيئا دخل النار ، وكأن سبب الوهم في ذلك ما وقع عند أبي عوانة والاسماعيلي من طريق وكيع بالعكس ، لكن بين الاسماعيلي أن المحفوظ عن وكيع كما في البخارى ، قال : وإنما المحفوظ أن الذى قلبه أبو عوانة ^(٢) وحده وبذلك جزم ابن خزيمة في صحيحه ، والصواب رواية الجماعة ، وكذلك أخرجه أحمد من طريق عاصم وابن خزيمة من طريق يسار ^(٣) وابن حبان من طريق المهيعة كلهم عن شقيق ، وهذا هو الذى يقتضيه النظر لان جانب الوعيد ثابت بالقرآن وجاءت السنة على وفقه فلا يحتاج إلى استنباط ، بخلاف جانب الوعد فانه في محل البحث إذ لا يصح حمله على ظاهره كما تقدم . وكان ابن مسعود لم يبلغه حديث جابر الذى أخرجه مسلم بلفظ « قيل : يا رسول الله

(١) قول الشارح « قوله على رغم أنف أبي ذر » ليست في النسخ التي بأيدينا في هذا الباب . اهـ مصححه

(٢) في نسخة « أبو معاوية » ،

(٣) في نسخة « سيار » ،

ما الموجبتان ؟ قال : من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ، ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار ، وقال النووي : الجيد أن يقال سمع ابن مسعود اللفظتين من النبي ﷺ ولكنه في وقت حفظ أحدهما وتيقنها ولم يحفظ الأخرى فرفع المحفوظة وضم الأخرى إليها ، وفي وقت بالمعكس ، قال : فهذا جمع بين روايتي ابن مسعود وموافقته لرواية غيره في رفع اللفظتين انتهى . وهذا الذي قال محتمل بلا شك ، لكن فيه بعد مع اتحاد مخرج الحديث ، فلو تعدد مخرجه إلى ابن مسعود لكان احتمالا قريبا مع أنه يستغرب من انفراد راو من الرواة بذلك دون رفقة وشيخهم ومن فوقه ، فنسبة السهو إلى شخص ليس بمعصوم أولى من هذا التعسف . (فائدة) حكى الخطيب في المدرج ، أن أحمد بن عبد الجبار رواه عن أبي بكر بن عياش عن عاصم مرفوعا كله وأنه وهم في ذلك ، وفي حديث ابن مسعود دلالة على أنه كان يقول بدليل الخطاب ، ويحتمل أن يكون أثر ابن مسعود أخذه من ضرورة انحصار الجزاء في الجنة والنار . وفيه إطلاق الكلمة على الكلام الكثير وسيأتي البحث فيه في الإيمان والذنوب

٢ - باب الأمر باتباع الجنائز

١٢٣٩ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن الأشعث قال : سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء رضي الله عنه قال « أمرنا النبي ﷺ بسبع ، ونهانا عن سبع : أمرنا باتباع الجنائز ، وعيادة المريض ، وإجابة الداعي ، ونصر المظلوم ، وإبرار القسم ، ورد السلام ، وتشميت العاطس . ونهانا عن آنية الفضة ، وخاتم الذهب ، والحرير ، والديباج ، والقنبي ، والإستبرق »

[الحديث ١٢٣٩ - أطرافه في : ٢٤٤٥ ، ٥١٧٥ ، ٥٦٣٥ ، ٥٦٥٠ ، ٥٨٣٨ ، ٥٨٤٩ ، ٥٨٦٣ ، ٦٢٢٢ ، ٦٢٣٥ ، ٦٦٥٤]

١٢٤٠ - حدثنا محمد بن عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي قال أخبرني ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « حق المسلم على المسلم خمس : رد السلام ، وعيادة المريض ، واتباع الجنائز ، وإجابة الدعوة ، وتشميت العاطس » .

تابعه عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر . ورواه سلامة عن عقيل

قوله (باب الأمر باتباع الجنائز) قال الزين بن المنير : لم يفصح بحكمه لأن قوله « أمرنا » أعم من أن يكون للوجوب أو للندب . قوله (عز الأشعث) هو ابن أبي الشعثاء المحاربي . قوله (عن البراء بن عازب) أورده في المظالم عن سعيد بن الربيع عن شعبة عن الأشعث فقال فيه « سمعت البراء بن عازب ، ، ولمسلم من طريق زهير بن معاوية عن الأشعث عن معاوية بن سويد قال « دخلت على البراء بن عازب فسمعتة يقول ، فذكر الحديث . قوله (أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع) أما الأمور فستذكر شرحها في كتابي الأدب واللباس ، والذي يتعلق منها بهذا الباب اتباع الجنائز . وأما المنهيات فحل شرحها كتاب اللباس وسيأتي الكلام عليها فيه ، وسقط من المنهيات في هذا الباب واحدة سهوا إما من المصنف أو من شيخه . قوله (حدثنا محمد) كذا في جميع الروايات غير منسوب ، وقال الكلاباذي : هو النعمان ، وعمرو بن أبي سلمة هو التنيسي وقد ضعفه ابن معين بسبب أن في حديثه عن الأوزاعي منأولة وإجازة ، لكن بين أحمد بن صالح المصري أنه كان يقول فيما سمعه « حدثنا ، ولا

يقول ذلك فيما لم يسمعه ، وعلى هذا فقد ضمن هذا الحديث فدل على أنه لم يسمعه ، والجواب عن البخاري أنه يعتمد على المناولة ويحتاج بها ، وقصارى هذا الحديث أن يكون منها ، وقد قواه بالمتابعة التي ذكرها عقبه ، ولم ينفرد به عمرو ، ومع ذلك فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم وغيره عن الأوزاعي ، وكان البخاري اختار طريق عمرو لوقوع التصريح فيها بالأخبار بين الأوزاعي والزهرى ، ومتابعة عبد الرزاق التي ذكرها وصلها مسلم وقال في آخره : كان معمر يرسل هذا الحديث وأسنده مرة عن ابن المسيب عن أبي هريرة . وقد وقع لي معلقا في جزء الذهلي ، قال أخبرنا عبد الرزاق ، فذكر الحديث . وأما رواية سلامة وهو بتخفيف اللام وهو ابن أخى عقيل فأظنها في الزهريات للذهلي ، وله نسخة عن عمه عن الزهرى ، ويقال إنه كان يروىها من كتاب . قوله (حق المسلم على المسلم خمس) في رواية مسلم من طريق عبد الرزاق ، خمس تحب للمسلم على المسلم ، وله من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ، حق المسلم على المسلم ست ، وزاد ، وإذا استنصحتك فالنصح له ، وقد تبين أن معنى « الحق » هنا الوجوب خلافا لقول ابن بطال : المراد حق الحرمة والصحة ، والظاهر أن المراد به هنا وجوب الكفاية . قوله (رد السلام) يأتي الكلام على أحكامه في الاستئذان ، وعيادة المريض يأتي الكلام عليها في المرضى ، وإجابة الداعي يأتي الكلام عليها في الوليمة ، وتشميت العاطس يأتي الكلام عليه في الأدب . وأما اتباع الجنائز فسيأتي الكلام عليه في « باب فضل اتباع الجنائز » ، وفي وسط كتاب الجنائز ، والمقصود هنا اثبات مشروعيتها فلا تكرار

٣ - باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في أكفانه

١٢٤١ ، ١٢٤٢ - **حدثنا** بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرني معمر بن يونس عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرته قالت « أقبل أبو بكر رضي الله عنه على فرسه من مسكنه بالشنخ حتى نزل فدخل المسجد فلم يسلم الناس حتى دخل على عائشة رضي الله عنها ، فتييم النبي ﷺ - وهو مسجى برؤد حبرة - فكشف عن وجهه ، ثم أكب عليه فقبله ، ثم بكى فقال : يا بى أنت وأُمى يا بى الله ، لا يجمع الله عليك موتتين : أما الموتة التي كتبت عليك فقد متتها » . قال أبو سلمة : فأخبرني ابن عباس رضي الله عنهما « أن أبا بكر رضي الله عنه خرج ومهر رضي الله عنه يسلم الناس ، فقال : اجلس ، فأبى . فقال : اجلس ، فأبى . فتشهد أبو بكر رضي الله عنه ، قال إليه الناس وتركوا عمر ، فقال : أما بعد فمن كان منكم يعبد محمدا ﷺ فإن محمدا ﷺ قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت ، قال الله تعالى (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل) ، أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ؟ ومن ينقلب على عقبيه فإن يضر الله شيئا ، وسيجزي الله الشاكرين) [آل عمران ١٤٤] . هو الله لكان الناس لم يكونوا يملكون أن الله أنزل الآية حتى تلاها أبو بكر رضي الله عنه ، فتلقاها منه الناس ، فما يسمع بشر إلا يتلوها »

[الحديث ١٢٤١ - أطرافه في : ٣٦٦٧ ، ٣٦٦٩ ، ٤٤٥٢ ، ٤٤٥٥ ، ٥٧١٠]

[الحديث ١٢٤٢ - أطرافه في : ٣٦٦٨ ، ٣٦٧٠ ، ٤٤٥٣ ، ٤٤٥٤ ، ٤٤٥٧ ، ٥٧١١]

١٢٤٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُسْكَيرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ - امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ - أَخْبَرَتْهُ أَنَّهُ اقْتَسَمَ الْمُهَاجِرُونَ قُرْعَةً ، فَطَارَ لَنَا عُمَانُ بْنُ مَظْمُونٍ فَأَنْزَلَنَا فِي أَبِيَاتِنَا ، فَوَجَّعَ وَجَعَهُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ ، فَلَمَّا تُوُفِّيَ وَغُسِّلَ وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقُلْتُ : رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أبا السَّائِبِ ، فَشَهِدَاتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَكْرَمَهُ ؟ فَقُلْتُ : يَا أَبَايَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَمَنْ يُكْرِمُهُ اللَّهُ ؟ فَقَالَ : أَمَّا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ . وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ ، وَاللَّهِ مَا أَدْرِي - وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ - مَا يُفْعَلُ بِي . قَالَتْ : فَوَاللَّهِ لَا أَزْكِي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ . . . مِثْلَهُ . وَقَالَ نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عُقَيْلٍ « مَا يُفْعَلُ بِهِ »

وَتَابِعَهُ شُعَيْبٌ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَمَعْمَرٌ

[الحديث ١٢٤٣ - أطرافه في : ٢٦٨٧ ، ٣٩٢٩ ، ٧٠٠٣ ، ٧٠٠٤ ، ٧٠١٨]

١٢٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « لَمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ أَكْشِفُ الثُّوبَ عَنْ وَجْهِ أَبِي ، وَيَنْهَوْنِي ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَا يَنْهَانِي ، فَجَعَلْتُ عَمَّتِي فَاطِمَةُ تَبْكِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ ، مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تَنْظُرُ بِأَجْنِحَتِهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ » . تَابِعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُنْكَدِرِ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

[الحديث ١٢٤٤ - أطرافه في : ١٢٩٣ ، ٢٨١٦ ، ٤٠٨٠]

قَوْلُهُ (بَابُ الدُّخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا أُدْرِجَ فِي أَكْفَانِهِ) أَيُ لَفٍ فِيهَا ، قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ : مَوْقِعُ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّ الْمَوْتَ لَمَّا كَانَ سَبَبَ تَغْيِيرِ مُحَاسِنِ الْحَيِّ إِلَى عَيْدِهَا - وَلِذَلِكَ أَمَرَ بِتَغْيِيزِهِ وَتَغْيِيزِهِ - كَانَ ذَلِكَ مَظْنَةً لِلنَّعْمِ مِنْ كَشْفِهِ حَتَّى قَالَ النَّخَعِيُّ : يَنْبَغِي أَنْ لَا يُطَالَعَ عَلَيْهِ إِلَّا الْغَاسِلُ لَهُ وَمَنْ يَلِيهِ ، فَتَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ ، ثُمَّ أورد فيه ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ : أَوَّلُهَا حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي دُخُولِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ أَنْ مَاتَ ، وَثَانِيٌّ مِثْلُهُ فِي بَابِ الْوَفَاةِ آخِرِ الْمَغَازِي ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ وَاضِحَةٌ كَمَا سَبَقَتْ ، وَأَشَدُّ مَا فِيهِ إِشْكَالًا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَيْنِ ، وَعَنْهُ أَجْوَبَةٌ : فَقِيلَ هُوَ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ سَيَحْيَا فِيَقْطَعُ أَيْدِي رِجَالِهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَلَزِمَ أَنْ يَمُوتَ مَوْتَهُ أُخْرَى ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مَنْ أَنْ يَجْمَعَ عَلَيْهِ مَوْتَيْنِ كَمَا جَمَعَهُمَا عَلَى غَيْرِهِ كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ ، وَكَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ، وَهَذَا أَوْضَحُ الْأَجْوَبَةِ وَأَسْلَبُهَا . وَقِيلَ أَرَادَ لَا يَمُوتُ مَوْتَهُ أُخْرَى فِي الْقَبْرِ كَغَيْرِهِ إِذْ يَحْيَا لَيْسَ يَمُوتُ ، وَهَذَا جَوَابُ الدَّائِدِيِّ . وَقِيلَ لَا يَجْمَعُ اللَّهُ مَوْتَ نَفْسِكَ وَمَوْتَ شَرِيعَتِكَ . وَقِيلَ كُنْ بِالْمَوْتِ الثَّانِي عَنْ السَّكْرِ ، أَيْ لَا تَلْقَ بَعْدَ كَرْبِ هَذَا الْمَوْتِ كَرْبًا أُخْرَى . ثَانِيًا

حديث أم العلاء الانصارية في قصة عثمان بن مظعون وسيأتي بآتم من هذا السياق في باب القرعة ، آخر الشهادات ، وفي التعبير . نالها حديث جابر في موت أبيه وسيأتي في كتاب الجهاد . ودلالة الأول والثالث مشكلة لأن أبا بكر إنما دخل قبل الغسل فضلا عن التكفين وعمر ينكر حينئذ أن يكون مات ، ولأن جابرا كشف الثوب عن وجه أبيه قبل تكفينه . وقد يقال في الجواب عن الأول : إن الذي وقع دخول أبي بكر على النبي ﷺ وهو مسجى أى مغطى ، فيؤخذ منه أن الدخول على الميت يمتنع إلا إن كان مدرجا في أكفانه أو في حكم المدرج لئلا يطلع منه على ما يكره الاطلاع عليه . وقال الزين بن المنير ما محصله : كان أبو بكر عالما بأنه ﷺ لا يزال مصونا عن كل أذى فساغ له الدخول من غير تنقيب عن الحال ، وليس ذلك لغيره . وأما الجواب عن حديث جابر فأجاب ابن المنير أيضا بأن ثياب الشهيد التي قتل فيها هي أكفانه فهو كالدرج ، ويمكن أن يقال نهيهم له عن كشف وجهه يدل على المنع من الاقتراب من الميت ، ولكن يتعقب بأنه ﷺ لم ينه ، ويحجب بأن عدم نهيهم عن نهيته يدل على تقرير نهيهم ، فتبين أن الدخول الثابت في الأحاديث الثلاثة كان في حالة الإدراج أو في حالة تقوم مقامها . قال ابن رشيد : المعنى الذي في الحديثين من كشف الميت بعد تسجيته مساو لحاله بعد تكفينه والله أعلم . وفي هذه الأحاديث جواز تقبيل الميت تعظيما وتبركا (١) وجواز التدفئة بالآباء والأمهات ، وقد يقال هي لفظة اعتادت العرب أن تقولها ولا تقصد معناها الحقيقي إذ حقيقة التدفئة بعد الموت لا تنصور ، وجواز البكاء على الميت ، وسيأتي مبسوطا . قوله في حديث عائشة (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، ومصر هو ابن راشد ، ويونس هو ابن يزيد ، والسنح بضم المهملة وسكون النون بعدها حاء مهملة منازل بني الحارث بن الخزرج وكان أبو بكر متزوجا فيهم . قوله (فقيم) أى قصد . وبرد حبرة بكسر المهملة وفتح الموحدة بوزن عنبه ، ويجوز فيه التنوين على الوصف ، وعدمه على الإضافة ، وهي نوع من برود اليمن مخططة غالبية الثمن . وقوله (فقبله) أى بين عينيه . وقد ترجم عليه النسائي وأورده صريحا . وقوله (التي كتب الله) في رواية الكشميهني ، التي كتب ، بضم أوله على البناء للجهمول . قوله في حديث أم العلاء (أنه أقاسم) الهاء ضمير الشأن واقتسم بضم المثناة ، والمعنى أن الأنصار اقترعوا على سكنى المهاجرين لما دخلوا عليهم المدينة . وقولها (فطار لنا) أى وقع في سهمنا ، وذكره بعض المغاربة بالصاد فصار لنا ، وهو صحيح من حيث المعنى إن ثبتت الرواية . وقولها (أبا السائب) تعني عثمان المذكور . قوله (ما يفعل بي) في رواية الكشميهني ، به ، وهو غلط منه ، فإن المحفوظ في رواية الليث هذا ، ولذلك عقبه المصنف برواية نافع بن يزيد عن عقيل التي لفظها « ما يفعل به » ، وعلق منها هذا القدر فقط إشارة إلى أن باقي الحديث لم يختلف فيه ، ورواية نافع المذكورة وصلها الإسماعيلي ، وأما متابعة شعيب فستأتي في أواخر الشهادات ، ووصولة ، وأما متابعة عمرو بن دينار فوصلها ابن أبي عمر في مسنده عن ابن عيينة عنه ، وأما متابعة معمر فوصلها المصنف في التعبير من طريق ابن المبارك عنه ، وقد وصلها عبد الرزاق عن معمر أيضا ، ورويناها في مسند عبد بن حميد قال أخبرنا عبد الرزاق ولفظه « فوافقه ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل بي ولا بكم » ، وإنما قال رسول الله ﷺ ذلك موافقة لقوله تعالى في سورة الأحقاف ﴿ قل ما كنت بدعا من الرسل ، وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ﴾

(١) قوله « وتبركا » هذا في حق النبي صلى الله عليه وسلم جائز لما جعل الله في جسده من البركة ، وأما من سواه من الأموات فلا يجوز أن يقبل للتبرك ، لأن غير النبي صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه ، ولأن فعل ذلك مع غيره وسيلة إلى الشرك فيمنع ، ولأن الصعابة رضي الله عنهم لم يفعلوا مثل هذا مع غير النبي صلى الله عليه وسلم للتبرك وهم أعلم الناس بما يميزه المصراع . والله أعلم

وكان ذلك قبل نزول قوله تعالى ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ لأن الأحقاف مكية ، وسورة الفتح مدنية بلا خلاف فيهما ، وقد ثبت أنه ﷺ قال « أنا أول من يدخل الجنة ، وغير ذلك من الأخبار الصريحة في معناه ، فيحتمل أن يحمل الإثبات في ذلك على العلم المجمل ، والنفي على الإحاطة من حيث التفصيل . قوله في حديث جابر (وبنهوني) في رواية الكشميهني « وبنهونتي ، وهو أوجه ، وفاطمة عمة جابر وهي شقيقة أبيه عبد الله بن عمرو ، ود أو ، في قوله « تبكين أو لا تبكين ، للتخيير ، ومعناه أنه مكرم بصنيع الملائكة وتزاحمهم عليه لصعودهم بروحه ، ويحتمل أن يكون شكاً من الراوى ، وسيأتى البحث فيه في كتاب الجهاد . قوله (تابعه ابن جريج الخ) وصله مسلم من طريق عبد الرزاق عنه ، وأوله « جاء قومي بأبي قتيل يوم أحد ،

٤ باب الرجل ينمى إلى أهل الميت بنفسه

١٢٤٥ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، خرج إلى المصلى فصَفَّ بهم وكَبَّرَ أربعاً »

[الحديث ١٢٤٥ - أطرافه في : ١٣١٨ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٣٣ ، ٣٨٨٠ ، ٣٨٨١]

١٢٤٦ - **حدثنا** أبو معمرٍ حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن حميد بن هلال عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « أخذَ الرأيةَ زيدُ فأصيبَ ، ثم أخذها جعفرُ فأصيبَ ، ثم أخذها عبدُ الله ابنُ رَوَاحَةَ فأصيبَ - وإنَّ عَمِيَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ لَتَذَرِفَانِ - ثم أخذها خالدُ بنُ الوليدِ مِن غَيْرِ أُمْرَةٍ ففُتِحَ لَهُ »

[الحديث ١٢٤٦ - أطرافه في : ٢٧٩٨ ، ٣٠٦٣ ، ٣٦٣٠ ، ٣٧٥٧ ، ٦٢٤٢]

قوله (باب الرجل ينمى إلى أهل الميت بنفسه) كذا في أكثر الروايات ، ووقع للكشميهني بحذف الموحدة ، وفي رواية الأصيلي بحذف « أهل » ، فعلى الرواية المشهورة يكون المفعول محذوفاً والضمير في قوله « بنفسه » للراجل الذي ينمى الميت إلى أهل الميت بنفسه . وقال الزين بن المنير : الضمير للميت لأن الذي ينكر عادة هو نعي الناس لما يدخل على القلب من هول الموت انتهى ، والأول أولى ، وأشار المذهب إلى أن في الترجمة خللاً قال : والصواب الرجل ينمى إلى الناس الميت بنفسه كذا قال : ولم يصنع شيئاً إلا أنه أبدل لفظ الأهل بالناس وأثبت المفعول المحذوف ، ولعله كان ثابتاً في الأصل فسقط أو حذف عمداً لدلالة الكلام عليه ، أو لفظ « ينمى » بضم أوله ، والمراد بالرجل الميت والضمير حينئذ له كما قال الزين بن المنير ، ويستقيم عليه رواية الكشميهني . وأما التفكير بالأهل فلا خلل فيه لأن مراده به ما هو أعم من القرابة وهو أخوة الدين ، وهو أولى من التعبير بالناس لأنه يخرج من ليس له به أهلية كالكفار ، وأما رواية الأصيلي فقال ابن رشيد إنها فاسدة ، قال : وفائدة هذه الترجمة الإشارة إلى أن النمي ليس بمنوعاً كله ، وإنما نهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه فكانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق . وقال ابن المرابط : مراده أن النعي الذي هو إعلام الناس بموت قريبهم مباح وإن

كان فيه إدخال الكرب والمصائب على أهله ، لكن في تلك المفسدة مصالح جمة لما يترتب على معرفة ذلك من المبادرة لشهود جنازته وتهيئة أمره والصلاة عليه والدعاء له والاستغفار وتنفيذ وصاياه وما يترتب على ذلك من الأحكام . وأما نعي الجاهلية فقال سعيد بن منصور ، أخبرنا ابن هلية عن ابن عون قال قلت لأبراهيم : أكانوا يكرهون النعي ؟ قال : نعم . قال ابن عون : كانوا إذا توفي الرجل ركب رجل دابة ثم صاح في الناس : أنعي فلانا ، وبه إلى ابن عون قال : قال ابن سيرين : لا أعلم بأسا أن يؤذن الرجل صديقه وحميمه . وحاصله أن محض الإعلام بذلك لا يكره ، فإن زاد على ذلك فلا ، وقد كان بعض السلف يشدد في ذلك حتى كان حذيفة إذا مات له الميت يقول : لا تؤذنوا به أحدا ، إني أخاف أن يكون نعيًا ، إني سمعت رسول الله ﷺ باذني هاتين ينهى عن النعي ، أخرجه الترمذي وابن ماجه بإسناد حسن ، قال ابن العربي : يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات ، الأولى إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة ، الثانية دعوة الحفل البفاخرة فهذه تكره ، الثالثة الإعلام بنوع آخر كالنياحة ونحو ذلك فهذا يحرم . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة في الصلاة على النجاشي وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الجنائز ، ثانيهما حديث أنس في قصة قتل الأمراء بمؤنة وسيأتي الكلام عليه في المغازي . وورد في علامات النبوة بلفظ : إن النبي ﷺ نعي زيدا وجعفرًا ، الحديث ، قال الزين بن المنير : وجه دخول قصة الأمراء في الترجمة أن نعيمهم كان لأقاربهم وللمسلمين الذين هم أهلهم من جهة الدين ، ووجه دخول قصة النجاشي كونه كان غريبًا في ديار قومه فكان للمسلمين من حيث الاسلام أخاف كانوا أخص به من قرابته . قلت : ويحتمل أن يكون بعض أقرباء النجاشي كان بالمدينة حينئذ بمن قدم مع جعفر بن أبي طالب من الحبشة كندى مخمر ابن أخي النجاشي فيستوى الحديثان في إعلام أهل كل منهما حقيقة ومجازا

٥ - باب الإذن بالجنائز

وقال أبو رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « ألا كنتم آذنتموني » ؟
 ١٢٤٧ - **حديث** محمد أخبرنا أبو معاوية عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « مات إنسان كان رسول الله ﷺ يعودُهُ ، فمات بالليل ، فدَفَنُوهُ لَيْلًا . فلَمَّا أَصْبَحَ أَخْبَرُوهُ فَقَالَ : مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تُعَلِّمُونِي ؟ قَالُوا : كَانَ اللَّيْلُ فَكَرِهْنَا - وَكَانَتْ ظُلُمَةٌ - أَنْ نَشُقَّ عَلَيْكَ . فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ »
قوله (باب الإذن بالجنائز) قال ابن رشيد : ضبطناه بكسر الهمزة وسكون المعجمة ، وضبطه ابن المراتب بمد الهمزة وكسر الدال على وزن الفاعل . قلت : والأول أوجه ، والمعنى الإعلام بالجنائز إذا انتهى أمرها ليصلى عليها . قيل : هذه الترجمة تغاير التي قبلها من جهة أن المراد بها الإعلام بالنفس وبالغير ، قال الزين بن المنير : هي مرتبة على التي قبلها لأن النعي إعلام من لم يتقدم له علم بالميت ، والإذن إعلام من علم بتهيئة أمره وهو حسن .
قوله (قال أبو رافع عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ ألا كنتم آذنتموني) هذا طرف من حديث تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب كنس المسجد » ومناسبته للترجمة واضحة . **قوله** (حدثني محمد) هو ابن سلام كما جزم به أبو علي بن السكن في روايته عن الفربري ، وأبو معاوية هو الضرير . **قوله** (مات إنسان كان رسول الله ﷺ يعودُهُ) وقع في شرح الشيخ سراج الدين عمر بن الملقن أنه الميت المذكور في حديث أبي هريرة الذي كان يقم المسجد ،

وهو وهم منه لتغاير القصتين ، فقد تقدم أن الصحيح في الأول أنها امرأة وأنها أم محسن ، وأما هذا فهو رجل واسمه طلحة بن البراء بن عمير البلوى حليف الأنصار روى حديثه أبو داود مختصراً والطبراني من طريق هروة بن سعيد الأنصاري عن أبيه عن حسين بن وحوح الأنصاري وهو بمهملتين بوزن جعفر ، أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي ﷺ يعمده فقال : إني لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت فأذنوني به ومجّلوا ، فلم يبلغ النبي ﷺ بني سالم بن عوف حتى توفي ، وكان قال لأهله لما دخل الليل : إذا مت فادفنوني ولا تدعوا رسول الله ﷺ فاني أخاف عليه يهودا أن يصاب بسببي ، فأخبر النبي ﷺ حين أصبح لجاء حتى وقف على قبره فصف الناس معه ، ثم رفع يديه فقال : اللهم اني طلحة يضعحك اليك وتضحك اليه . قوله (كان الليل) بالرفع ، وكذا قوله « وكانت ظلة » فكان فيما تامة ، وسيأتي الكلام على حكم الصلاة على القبر في « باب صفوف الصبيان مع الرجال على الجنائز » مع بقية الكلام على هذا الحديث

٦ - باب فضل من مات له ولد فاحتسب

وقول الله عز وجل « وبَشِّرِ الصَّابِرِينَ » [البقرة - ١٥٥]

١٢٤٨ - **حدثنا** أبو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ لَوَارِثٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَا مِنْ نَاسٍ مِنْ مُسْلِمٍ يُتَوَفَّى لَهُ ثَلَاثٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْتَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ » [الحديث ١٢٤٨ - طرفه في : ١٣٨٧]

١٢٤٩ - **حدثنا** مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ ذَكَوَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّسَاءَ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : اجْعَلْ لَنَا يَوْمًا . فَوَعَّظْنَهُ وَقَالَ : أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَ لَهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ كَانُوا لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ . قَالَتِ امْرَأَةٌ : وَاثْنَانِ ؟ قَالَ : وَاثْنَانِ »

١٢٥٠ - وقال شريك عن ابنِ الأصْبَهَانِيِّ حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ « لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْتَ »

١٢٥١ - **حدثنا** عَلِيُّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَا يَمُوتُ مُسْلِمٌ ثَلَاثَةً مِنَ الْوَلَدِ فَيَلْجِ النَّارَ إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ » . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ اللَّهُ : « وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا »

[الحديث ١٢٥١ - طرفه في : ٦٦٥٦]

قوله (باب فضل من مات له ولد فاحتسب) قال الزين بن المنير : عبر المصنف بالفضل ليجمع بين مختلف الأحاديث الثلاثة التي أوردتها ، لأن في الأول دخول الجنة ، وفي الثاني الحجب عن النار ، وفي الثالث تقييد الولوج بتحلة القسم ، وفي كل منها ثبوت الفضل لمن وقع له ذلك . ويجمع بينها بأن يقال : الدخول لا يستلزم الحجب ففي

ذكر الحجب فائدة زائدة لأنها تستلزم الدخول من أول وهلة ، وأما الثالث فالمراد بالولوج الورود وهو المرور على النار كما سيأتي البحث فيه عند قوله « إلا تهلة القسم » ، والمراد عليها على أقسام : منهم من لا يسمع حسيسها وهم الذين سبقت لهم الحسن من الله كما في القرآن ، فلا تنافي مع هذا بين الولوج والحجب ، وعبر بقوله « ولد » ليتناول الواحد فصاعدا وإن كان حديث الباب قد قيد بثلاثة أو اثنين ، لكن وقع في بعض طرقه ذكر الواحد ففي حديث جابر بن سمرة مرفوعا « من دفن ثلاثة فحسب عليهم واحتسب وجبت له الجنة » ، فقالت أم أيمن : أو اثنين ؟ فقال : أو اثنين . فقالت : وواحد ؟ فسكت ثم قال : وواحد ، أخرجه الطبراني في الأوسط . وحديث ابن مسعود مرفوعا « من قدم ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حصنا حصينا من النار » . قال أبو ذر : قدمت اثنين ، قال : واثنين . قال أبي بن كعب : قدمت واحدا ، قال : وواحدا ، أخرجه الترمذي وقال : غريب ، وعنده من حديث ابن عباس رفعه « من كان له فرطان من أمي أدخله الله الجنة » . فقالت عائشة : فمن كان له فرط ؟ قال : ومن كان له فرط ، الحديث . وليس في شيء من هذه الطرق ما يصلح للاحتجاج ، بل وقع في رواية شريك التي علق المصنف إسنادها كما سيأتي ولم يسأله عن الواحد ، وروى النسائي وابن حبان من طريق حفص بن عبيد الله عن أنس أن المرأة التي قالت واثنان قالت بعد ذلك يا ليتني قلت وواحد . وروى أحمد من طريق محمود بن لبيد عن جابر رفعه « من مات له ثلاث من الولد فاحتسبهم دخل الجنة » . قلنا : يا رسول الله واثنان ؟ قال محمود قلت لجابر أراكم لو قلتم وواحد لقال وواحد ، قال : وأنا أظن ذلك ، وهذه الأحاديث الثلاثة أصح من تلك الثلاثة ، لكن روى المصنف من حديث أبي هريرة كما سيأتي في الرقاق مرفوعا « يقول الله عز وجل : ما لعبدى المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة » ، وهذا يدخل فيه الواحد فما فوقه ، وهو أصح ما ورد في ذلك ، وقوله « فاحتسب » أي صبر راضيا بقضاء الله راجيا فضله ، ولم يقع التقييد بذلك أيضا في أحاديث الباب ، وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه أيضا كما في حديث جابر بن سمرة المذكور قبل ، وكذا في حديث جابر بن عبد الله ، وفي رواية ابن حبان والنسائي من طريق حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس رفعه « من احتسب من صلبه ثلاثة دخل الجنة » ، الحديث ، وإسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا « لا يموت لإحداكن ثلاثة من الولد فاحتسبهم إلا دخل الجنة » ، الحديث ، ولأحمد والطبراني من حديث عقبة بن عامر رفعه « من أعطى ثلاثة من صلبه فاحتسبهم على الله وجبت له الجنة » ، وفي الموطأ عن أبي النضر السلمي رفعه « لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فيحتسبهم إلا كانوا جنة من النار » ، الحديث . وقد عرف من القواعد الشرعية أن الثواب لا يترتب إلا على النية ، فلا بد من قيد الاحتساب ، والأحاديث المطلقة محمولة على المقيدة ، ولكن أشار الإمام عيسى إلى اعتراض لفظي فقال : يقال في البسائط احتسب وفي الصغير اقترط انتهى . وبذلك قال الكثير من أهل اللغة ، لكن لا يلزم من كون ذلك هو الأصل أن لا يستعمل هذا موضع هذا ، بل ذكر ابن دريد وغيره احتسب فلان بكذا طلب أجرا عند الله ، وهذا أعم من أن يكون لكبير أو صغير ، وقد ثبت ذلك في الأحاديث التي ذكرناها وهي حجة في صحة هذا الاستعمال . قوله (وقول الله عز وجل وبشر الصابرين) في رواية كريمة والأصيلي « وقال الله » ، وأراد بذلك الآية التي في البقرة وقد وصف فيها الصابرون بقوله تعالى (الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون) فكان المصنف أراد تقييد ما أطلق في الحديث بهذه الآية الدالة على ترك

القلق والجزع ، ولفظ « المصيبة » في الآية وإن كان عاما لكنه يتناول المصيبة بالولد فهو من أفرادها . قوله (حدثنا عبد العزيز) هو ابن صهيب وصرح به في رواية ابن ماجه والاسماعيلي من هذا الوجه ، والاسناد كله بصريون . قوله (ما من الناس من مسلم) قيده به ليخرج الكافر ، ومن الأولى بيانية والثانية زائدة ، وسقطت من في رواية ابن علية عن عبد العزيز كما سيأتي في أواخر الجنائز ، و« مسلم » اسم ما والاستثناء وما معه الخبر ، والحديث ظاهر في اختصاص ذلك بالمسلم لكن هل يحصل ذلك لمن مات له أولاد في الكفر ثم أسلم ؟ فيه نظر ، ويدل على عدم ذلك حديث أبي ثعلبة الأشجعي قال « قلت يا رسول الله مات لي ولدان ، قال : من مات له ولدان في الاسلام أدخله الله الجنة ، أخرجه أحمد والطبراني ، وعن عمرو بن عبسة مرفوعا « من مات له ثلاثة أولاد في الاسلام فماتوا قبل أن يبلغوا أدخله الله الجنة ، أخرجه أحمد أيضا ، وأخرج أيضا عن رجاء الأسلمية قالت « جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ادع الله لي في ابن لي بالبركة فإنه قد توفي لي ثلاثة ، فقال : أمتد أسلمت ؟ قالت : نعم . » . فذكر الحديث . قوله (يتوفى له) بضم أوله ووقع في رواية ابن ماجه المذكورة « ما من مسلمين يتوفى لهما ، والظاهر أن المراد من ولده الرجل حقيقة ، ويدل عليه رواية النسائي المذكورة من طريق حفص عن أنس فيها « ثلاثة من صلبه » ، وكذا حديث عقبة بن عامر ، وهل يدخل في الأولاد أولاد الأولاد ؟ محل بحث ، والذي يظهر أن أولاد الصلب يدخلون ولا سيما عند فقد الوسائط بينهم وبين الأب ، وفي التقييد بكونهم من صلبه ما يدل على إخراج أولاد البنات . قوله (ثلاثة) كذا الأكثر وهو الموجود في غير البخاري ، ووقع في رواية الأصيلي وكريمة « ثلاث » بحذف الهاء وهو جائز لكون المميز محذوفا . قوله (لم يبلغوا الحنث) كذا للجميع بكسر المهملة وسكون النون بعدها مثله ، وحكى ابن قرقول عن الداودي أنه ضبطه بفتح المعجمة والموحدة وفسره بأن المراد لم يبلغوا أن يعملوا المعاصي ، قال ولم يذكره كذلك غيره ، والمحفوظ الأول ، والمعنى لم يبلغوا الحلم فتكتب عليهم الآثام ، قال الخليل : بلغ الغلام الحنث إذا جرى عليه القلم ، والحنث الذنب قال الله تعالى ﴿ وكانوا يصرون على الحنث العظيم ﴾ وقيل المراد بلغ الى زمان يؤاخذ يمينه إذا حنث ، وقال الراغب : عبر بالحنث عن البلوغ لما كان الانسان يؤاخذ بما يرتكبه فيه بخلاف ما قبله ، وخص الاثم بالذكر لأنه الذي يحصل بالبلوغ لان الصبي قد يثاب ، وخص الصغير بذلك لأن الشفقة عليه أعظم والحب له أشد والرحمة له أوفر ، وعلى هذا فن بلغ الحنث لا يحصل لمن فقد ما ذكر من هذا الثواب وإن كان في فقد الولد أجر في الجملة ، وبهذا صرح كثير من العلماء ، وفرقوا بين البالغ وغيره بأنه يتصور منه العقوق المقتضى لعدم الرحمة بخلاف الصغير فإنه لا يتصور منه ذلك إذ ليس بمخاطب ، وقال الزين بن المنير : بل يدخل الكبير في ذلك من طريق الفحوى لأنه إذا ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبويه فكيف لا يثبت في الكبير الذي بلغ معه السمي ووصل له منه النفع وتوجه اليه الخطاب بالحقوق ؟ قال : ولعل هذا هو السر في الغاء البخاري التقييد بذلك في الترجمة انتهى . ويقوى الأول قوله في بقية الحديث « بفضل رحمته إياهم » لان الرحمة للصغار أكثر لعدم حصول الإثم منهم ، وهل يلتحق بالصغار من بلغ مجنوناً مثلاً واستمر على ذلك فمات ؟ فيه نظر لأن كونهم لا إثم عليهم يقتضى الإلحاق ، وكون الامتحان بهم يخفف بموتهم يقتضى عدمه ، ولم يقع التقييد في طرق الحديث بشدة الحب ولا عدمه ، وكان القياس يقتضى ذلك لما يوجد من كراهة بعض الناس

لولده وتبرمه منه ولا سيما من كان ضيق الحال ، لكن لما كان الولد مظنة المحبة والشفقة نيط به الحكم وإن تخلف في بعض الأفراد . قوله (إلا أدخله الله الجنة) في حديث عتبة بن عبد الله السلمي عند ابن ماجه بإسناد حسن نحو حديث الباب لكن فيه ، إلا نلقوه من أبواب الجنة الثمانية من أيها شاء دخل ، وهذا زائد على مطلق دخول الجنة ، ويشهد له ما رواه النسائي بإسناد صحيح من حديث معاوية بن قرة عن أبيه مرفوعا في أثناء حديث « ما يسرك أن لا تأتي بابا من أبواب الجنة إلا وجدته عنده يسمى يفتح لك » . قوله (بفضل رحمته إياهم) أي بفضل رحمة الله للأولاد . وقال ابن التين : قيل إن الضمير في رحمته للآب لكونه كان يرحمهم في الدنيا فيجازى بالرحمة في الآخرة والأول أولى ، ويؤيده أن في رواية ابن ماجه من هذا الوجه « بفضل رحمة الله إياهم » ، وللنسائي من حديث أبي ذر « إلا غفر الله لها بفضل رحمته » ، والطبراني وابن حبان من حديث الحارث بن أقيش وهو بكتاب ومعهمة مصغر مرفوعا « ما من مسلمين يموت لهما أربعة أولاد إلا أدخلهما الله الجنة بفضل رحمته » ، وكذا في حديث عمرو بن عبسة كما سنذكره قريبا . وقال الكرماني : الظاهر أن المراد بقوله « إياهم » جنس المسلم الذي مات أولاده لا الأولاد ، أي بفضل رحمة الله لمن مات لهم ، قال وساغ الجمع لكونه نكرة في سياق النفي فتعم انتهى . وهذا الذي زعم أنه ظاهر ليس بظاهر ، بل في غير هذا الطريق ما يدل على أن الضمير للأولاد ، ففي حديث عمرو بن عبسة عند الطبراني « إلا أدخله الله برحمته هو وإياهم الجنة » ، وفي حديث أبي ثعلبة الأشجعي المقدم ذكره « أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم » ، قاله بعد قوله « من مات له ولدان » ، فوضح بذلك أن الضمير في قوله « إياهم » للأولاد لا للآباء . والله أعلم .

الحديث الثاني قوله (حدثنا عبد الرحمن بن الأصبهاني) في رواية الاصبلي « أخبرنا ، واسم والد عبد الرحمن المذكور عبد الله » ، قال البخاري في التاريخ : إن أصله من أصبهان لما فتحتها أبو موسى ، وقال غيره كان عبد الله يتجر إلى أصبهان فقبيل له الاصبهاني ، ولا منافاة بين القولين فيما يظهر لي . قوله (عن ذكوان) هو أبو صالح السمان المذكور في الإسناد المعلق الذي يليه ، وقد تقدم في العلم من رواية ابن الاصبهاني أيضا عن أبي حازم عن أبي هريرة ، فتحصل له روايته عن شيخين ، ولشيخه أبي صالح روايته عن شيخين . قوله (أن النساء) تقدم أن في رواية مسلم أنهن كن من نساء الانصار . قوله (اجعل لنا يوما) تقدم في العلم بأنهم من هذا السياق مع الكلام منه على ما لا يتكرر هنا إن شاء الله تعالى . قوله (أيما امرأة) إنما خص المرأة بالذكر لأن الخطاب حينئذ كان للنساء وليس له مفهوم لما في بقية الطرق . قوله (ثلاثة) في رواية أبي ذر « ثلاث » ، وقد تقدم توجيهه . قوله (من الولد) بفتحين وهو يشمل الذكر والاثني والمفرد والجمع . قوله (كانوا) في رواية المستمل والحموي « كن » ، بضم الكاف وتشديد النون ، وكأنه أنث باعتبار النفس أو النسمة ، وفي رواية أبي الوقت « إلا كانوا لها حجابا » . قوله (قالت امرأة) هي أم سليم الأنصارية والددة أنس بن مالك كما رواه الطبراني بإسناد جيد عنها قالت « قال رسول الله ﷺ ذات يوم وأنا عنده : ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة لم يبلغوا الحلم إلا أدخله الجنة بفضل رحمته إياهم » ، فقلت : واثنان ؟ قال : واثنان ، وأخرجه أحمد لكن الحديث دون القصة ، ووقع لأم مبشر الأنصارية أيضا السؤال عن ذلك ، فروى الطبراني أيضا من طريق ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر « أن النبي ﷺ دخل على أم مبشر فقال : يا أم مبشر ، من مات له ثلاثة من الولد دخل الجنة . فقلت : يا رسول الله واثنان ؟ فسكت ثم قال : نعم واثنان » ، وقد تقدم من حديث جابر ابن سمرة أن أم أيمن ممن سأل عن ذلك . ومن حديث ابن عباس أن عائشة أيضا منهن ، وحكى ابن بشكوال أن أم

هاني. أيضا سألت عن ذلك ، ويحتمل أن يكون كل منهن سأل عن ذلك في ذلك المجلس ، وأما تعدد القصة ففيه بعد لأنه عليه السلام لما سئل عن الاثنين بعد ذكر الثلاثة وأجاب بأن الاثنين كذلك فالظاهر أنه كان أوحى إليه ذلك في الحال ، وبذلك جزم ابن بطال وغيره ، وإذا كان كذلك كان الاقتصار على الثلاثة بعد ذلك مستبعدا جدا لأن مفهومه يخرج الاثنين اللذين ثبت لهما ذلك الحكم بالوحي بناء على القول بمفهوم العدد وهو معتبر هنا كما سيأتي البحث فيه ، نعم قد تقدم في حديث جابر بن عبد الله أنه من سأل عن ذلك ، وروى الحاكم والبزار من حديث بريدة أن عمر سأل عن ذلك أيضا ولفظه : ما من امرئ ولا امرأة يموت له ثلاثة أولاد إلا أدخله الله الجنة . فقال عمر : يا رسول الله واثنان ؟ قال : واثنان . قال الحاكم صحيح الإسناد ، وهذا لا بعد في تعدده لأن خطاب النساء بذلك لا يستلزم علم الرجل به . قوله (واثنان) قال ابن التين تبعاً لعياض : هذا يدل على أن مفهوم العدد ليس بحجة لأن الصحابة من أهل اللسان ولم يعتبره إذ لو اعتبرته لانتفى الحكم عندهما عما عدا الثلاثة لكنها جوزت ذلك فسألت ، كذا قال والظاهر أنها اعتبرت مفهوم العدد إذ لو لم تعتبره لم تسأل ، والتحقيق أن دلالة مفهوم العدد ليست يقينية وإنما هي محتملة ، ومن ثم وقع السؤال عن ذلك . قال القرطبي : وإنما خصت الثلاثة بالذكر لأنها أول مراتب الكثرة فبعظم المصيبة يكثر الأجر ، فاما إذا زاد عليها فقد يخف أمر المصيبة لأنها تصير كالعادة كما قيل :

روعت بالبين حتى ما أراع له . انتهى . وهذا مصير منه إلى انحصار الأجر المذكور في الثلاثة ثم في الاثنين بخلاف الأربعة والخمسة ، وهو جود شديد ، فإن من مات له أربعة فقد مات له ثلاثة ضرورة لأنهم إن ماتوا دفعة واحدة فقد مات له ثلاثة وزيادة ، ولا خفاء بأن المصيبة بذلك أشد ، وإن ماتوا واحداً بعد واحد فإن الأجر يحصل له عند موت الثالث بمقتضى وعد الصادق ، فيلزم على قول القرطبي أنه إن مات له الرابع أن يرتفع عنه ذلك الأجر مع تجديد المصيبة وكفى بهذا فساداً ، والحق أن تناول الخبر الأربعة ما فوقها من باب أولى وأحرى ، ويؤيد ذلك أنهم لم يسألوا عن الأربعة ولا ما فوقها لأنه كالمعلوم عندهم إذ المصيبة إذا كثرت كان الأجر أعظم والله أعلم . وقال القرطبي أيضا : يحتمل أن يفترق الحال في ذلك بافتراق حال المصاب من زيادة رقة القلب وشدة الحب ونحو ذلك ، وقد قدمنا الجواب عن ذلك . (تنبيه) : قوله « واثنان » أي وإذا مات اثنان ما الحكم ؟ فقال « واثنان » أي وإذا مات اثنان فالحكم كذلك . ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه « واثنين بالنصب » أي وما حكم اثنين ، وفي رواية سهل المتقدم ذكرها أو اثنان ، وهو ظاهر في التسوية بين حكم الثلاثة والاثنين ، وقد تقدم النقل عن ابن بطال أنه محمول على أنه أوحى إليه بذلك في الحال ، ولا بعد أن ينزل عليه الوحي في أسرع من طرفه عين ، ويحتمل أن يكون كان العلم عنده بذلك حاصلًا لكنه أشفق عليهم أن يتكلموا لأن موت الاثنين غالباً أكثر من موت الثلاثة كما وقع في حديث معاذ وغيره في الشهادة بالتوحيد ، ثم لما سئل عن ذلك لم يكن بد من الجواب والله أعلم . قوله (وقال شريك الخ) وصله ابن أبي شيبه عنه بلفظ « حدثنا عبد الرحمن بن الأصبهاني قال : أتاني أبو صالح يعزيني عن ابن لي فأخذ يحدث عن أبي سعيد وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما من امرأة تدفن ثلاثة أفراط إلا كانوا لها حجاباً من النار . فقالت امرأة : يا رسول الله قدمت اثنان ، قال : واثنين ، ولم تسأله عن الواحد . قال أبو هريرة : من لم يبلغ الحنث ، وهذا السياق ظاهره أن هذه الزيادة عن أبي هريرة موقوفة ، ويحتمل أن يكون المراد أن أبا هريرة وأبا سعيد اتفقا على السياق المرفوع ، وزاد أبو هريرة في حديثه هذا القيد وهو مرفوع أيضا ، وقد تقدم في العلم

من طريق أخرى عن شعبة بالاسناد الاول وقال في آخره : وعن ابن الاصماني سمعت أبا حازم عن أبي هريرة وقال : ثلاثة لم يبلغوا الحنث ، وهذه الزيادة في حديث أبي سعيد من رواية شريك وفي حفظه نظر ، لكنها ثابتة عند مسلم من رواية شعبة عن ابن الاصماني . وقوله : ولم تسأله عن الواحد ، تقدم ما يتعلق به في أول الباب ويأتي مزيد لذلك في باب ثناء الناس على الميت ، في أواخر كتاب الجنائز ، ويأتي زيادة على ذلك في كتاب الرقاق في الكلام على الحديث الذي فيه موت الصبي وأن الصبي يتناول الولد الواحد . الحديث الثالث قوله (حدثنا على) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة . قوله (لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد) وقع في الأطراف ، للزى هنا ، ولم يبلغوا الحنث ، وليست في رواية ابن عيينة عند البخاري ولا مسلم وإنما هي في متن الطريق الآخر ، وقائدة أراد هذه الطريق الأخيرة عن أبي هريرة أيضا ما في سياقها من العموم في قوله : لا يموت لمسلم الخ ، لشموله النساء والرجال ، بخلاف روايته الماضية فإنها مقيدة بالنساء . قوله (فيلج النار) بالنصب لأن الفعل المضارع ينصب بعد النفي بتقدير أن ، لكن حكى الطيبي أن شرطه أن يكون بين ما قبل الفاء وما بعدها سببية ولا سببية هنا إذ لا يجوز أن يكون موت الأولاد ولا عدمه سببا لولوج من ولدته النار ، قال : وإنما الفاء بمعنى الواو التي للجمع وتقريره لا يجتمع لمسلم موت ثلاثة من ولده وولوجه النار ، لا محيد عن ذلك إن كانت الرواية بالنصب ، وهذا قد تلقاه جماعة عن الطيبي وأقروه عليه ، وفيه نظر لأن السببية حاصلة بالنظر إلى الاستثناء لأن الاستثناء بعد النفي إثبات ، فكأن المعنى أن تخفيف الولوج مسبب عن موت الأولاد ، وهو ظاهر لأن الولوج عام وتخفيفه يقع بأمور منها موت الأولاد بشرطه ، وما ادعاه من أن الفاء بمعنى الواو التي للجمع فيه نظر ، ووجدت في شرح المشارق للشيخ أكل الدين المعنى أن الفعل الثاني لم يحصل عقب الاول فكأنه نفي وقوعهما بصفة أن يكون الثاني عقب الاول لأن المقصود نفي الولوج عقب الموت ، قال الطيبي : وإن كانت الرواية بالرفع فعناه لا يوجد لولوج النار عقب موت الأولاد إلا مقدارا يسيرا انتهى . ووقع في رواية مالك عن الزهري كما سيأتي في الإيمان والنذور بلفظ : لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد تمسه النار إلا تحلة القسم ، وقوله تمسه بالرفع جزما والله أعلم . قوله (إلا تحلة القسم) بفتح المشناة وكسر المهملة وتشديد اللام أي ما ينحل به القسم وهو اليمين وهو مصدر حل اليمين أي كفرها يقال حل تحليلا وتحلة وتحملا بغير هاء والثالث شاذ ، وقال أهل اللغة يقال فعلته تحلة القسم أي قدر ما حلت به يميني ولم أبالغ ، وقال الخطابي : حلت القسم تحلة أي أبررتها . وقال القرطبي : اختلف في المراد بهذا القسم فقيل هو معين وقيل غير معين . فالجمهور على الاول ، وقيل لم يعن به قسم بعينه وإنما معناه التقليل لأمرو ورودها وهذا اللفظ يستعمل في هذا تقول : لا ينال هذا إلا التحليل الآلية ، وتقول ما ضربته إلا تحليلا إذا لم تبالغ في الضرب أي قدرا يصيبه منه مكروه . وقيل : الاستثناء بمعنى الواو أي لا تمسه النار قليلا ولا كثيرا ولا تحلة القسم ، وقد جوز القراء والأخفش مجيء إلا بمعنى الواو وجعلوا منه قوله تعالى (لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم) والاول قول الجمهور وبه جزم أبو عبيد وغيره ، وقالوا : المراد به قوله تعالى (وإن منكم إلا واردة) قال الخطابي : معناه لا يدخل النار ليعاقب بها ولكنه يدخلها مجتازا ولا يكون ذلك الجواز إلا قدر ما يحل به الرجل يمينه ، ويدل على ذلك ما وقع عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في آخر هذا الحديث : إلا تحلة القسم ، يعني الورد . وفي سنن سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة في آخره : ثم قرأ سفيان (وإن منكم إلا واردة) ومن

طريق زمعة بن صالح عن الزهري في آخره : قيل وما تحلة القسم ؟ قال : قوله تعالى ﴿ وان منكم إلا واردها ﴾ وكذا وقع من رواية كريمة في الأصل ، قال أبو عبد الله ﴿ وان منكم إلا واردها ﴾ وكذا حكاه عبد الملك بن حبيب عن مالك في تفسير هذا الحديث ، وورد نحوه من طريق أخرى في هذا الحديث رواه الطبراني من حديث عبد الرحمن بن بشر الأنصاري مرفوعاً من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث لم يرد النار إلا عابر سبيل ، يعني الجواز على الصراط ، وجاء مثله من حديث آخر أخرجه الطبراني من حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه مرفوعاً من حرس وراء المسلمين في سبيل الله متطوعاً لم ير النار بعينه إلا تحلة القسم فإن الله عز وجل قال ﴿ وان منكم إلا واردها ﴾ . واختلف في موضع القسم من الآية فقيل هو مقدر أي والله إن منكم ، وقيل معطوف على القسم الماضي في قوله تعالى ﴿ فوربك لنحشرنهم ﴾ أي وربك إن منكم ، وقيل هو مستفاد من قوله تعالى ﴿ حتماً مقضياً ﴾ أي قسماً واجباً كذا رواه الطبراني وغيره من طريق مرة عن ابن مسعود ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ومن طريق سعيد عن قتادة في تفسير هذه الآية ، وقال الطبراني : يحتمل أن يكون المراد بالقسم ما دل على القطع والبت من السياق ، فإن قوله ﴿ كان على ربك ﴾ تذييل وتقرير لقوله ﴿ وان منكم ﴾ فهذا بمنزلة القسم بل أبلغ لحجى الاستثناء بالنفي والاثبات ، واختلف السلف في المراد بالورود في الآية . فقيل هو الدخول روى عبد الرزاق عن ابن عينة عن عمرو بن دينار أخبرني من سمع من ابن عباس فذكره ، وروى أحمد والنسائي والحاكم من حديث جابر مرفوعاً ، الورود الدخول لا يبقى بر ولا فاجر إلا دخلها فتكون على المؤمنين برداً وسلاماً ، وروى الترمذي وابن أبي حاتم من طريق السدي سمعت مرة يحدث عن عبد الله بن مسعود قال يردونها أو يلجونها ثم يصدرون عنها بأعمالهم ، قال عبد الرحمن بن مهدي قلت لشعبة : إن إسرائيل يرفعه ، قال : صدق وعمداً أدعه . ثم رواه الترمذي عن عبد بن حميد عن حميد الله بن موسى عن إسرائيل مرفوعاً ، وقيل المراد بالورود الممر عليها رواه الطبري وغيره من طريق بشر بن سعيد عن أبي هريرة ، ومن طريق أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود ، ومن طريق معمر وسعيد عن قتادة ، ومن طريق كعب الأحبار وزاد يستوون كلهم على منها ، ثم ينادى مناد : أمسكي أصحابك ودعي أصحابي ، فيخرج المؤمنون ندية أبدانهم ، وهذان القولان أصح ما ورد في ذلك ولا تنافي بينهما ، لأن من عبر بالدخول تجوز به عن المرور ، ووجهه أن المار عليها فوق الصراط في معنى من دخلها ، لكن تختلف أحوال المارة باختلاف أعمالهم فأعلام درجة من يمر كلع البرق كما سيأتي تفصيل ذلك عند شرح حديث الشفاعة في الرقاق إن شاء الله تعالى ، ويؤيد صحة هذا التأويل ما رواه مسلم من حديث أم مبشر : أن حفصة قالت للنبي ﷺ لما قال : لا يدخل أحد شهد الحديبية النار : أليس الله يقول ﴿ وان منكم إلا واردها ﴾ فقال لها : أليس الله تعالى يقول ﴿ ثم نتجى الذين اتقوا ﴾ الآية ، وفي هذا بيان ضعف قول من قال الورود مختص بالكفار ومن قال معنى الورود الدنو منها ومن قال معناه الإشراف عليها ومن قال معنى ورودها ما يصيب المؤمن في الدنيا من الحى ، على أن هذا الأخير ليس ببعيد ولا ينافيه بقية الأحاديث والله أعلم . وفي حديث الباب من القوائد غير ما تقدم أن أولاد المسلمين في الجنة لأنه يبعد أن الله يفر للآباء بفضل رحمة للآبناء ولا يرحم الآبناء قاله المهلب ، وكون أولاد المسلمين في الجنة قاله الجمهور ووقف طائفة قليلة وسيأتي البحث في ذلك في أواخر كتاب

الجنائز إن شاء الله تعالى ، وفيه أن من حلف أن لا يفعل (١) كذا ثم فعل منه شيئاً ولو قل برت يمينه خلافاً لما لك قاله عياض وغيره

٧ - باب قول الرجل للمرأة عند القبر : اصبري

١٢٥٢ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** ثابت عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « مر النبي ﷺ بامرأة عند قبر وهي تبكي فقال : اتقي الله ، واصبري »

[الحديث ١٢٥٢ - أطرافه في : ١٢٨٣ ، ١٣٠٢ ، ٧١٥٤]

قوله (باب قول الرجل للمرأة عند القبر : اصبري) قال الزين بن المنير ما محصله : عبر بقوله الرجل ليوضح أن ذلك لا يختص بالنبي ﷺ ، وعبر بالقول دون الموعظة ونحوها ليكون ذلك الأمر يقع على القدر المشترك من الوعظ وغيره ، واقتصر على ذكر الصبر دون التقوى لأنه المنير حينئذ المناسب لما هي فيه ، قال : وموضع الترجمة من الفقه جواز مخاطبة الرجال النساء في مثل ذلك بما هو أمر بمعروف أو نهى عن منكر أو موعظة أو تعزية وأن ذلك لا يختص بمجوز دون شابة لما يترتب عليه من المصالح الدينية والله أعلم . **قوله** (حدثنا آدم) سيأتي هذا الحديث بهذا الاسناد بعينه أتم من هذا في « باب زيارة القبور » بعد زيادة على عشرين باباً ، وسيأتي الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . ومناسبة هذه الترجمة لما قبلها لجامع ما بينهما من مخاطبة الرجل المرأة بالموعظة ، لأن في الأول جواز مخاطبتها بما يرغبها في الأجر إذا احتسبت مصيبتها ، وفي هذا مخاطبتها بما يرهبها من الإثم لما تضمنه الحديث من الإشارة إلى أن عدم الصبر ينافي التقوى . والله أعلم

٨ - باب غسل الميت ووضوئه بالماء والصدْر

وَحَنَظَ ابْنُ هُرَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ابْنًا لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ، وَحَمَلَهُ ، وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا . وَقَالَ سَمْعَدٌ : لَوْ كَانَ نَجَسًا مَا مَسَسْتُهُ
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ « الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ »

١٢٥٣ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال **حدثني** مالك عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية رضي الله عنها قالت « دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتم ذلك بماء وسدر ، واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور . فإذا فرغتن فأذنتي . فلما فرغنا آذناه ، فأعطانا حقوه فقال : أشيرن بها إياه ، تعني إزاره »

قوله (باب غسل الميت ووضوئه) أي بيان حكمه ، وقد نقل النووي الإجماع على أن غسل الميت فرض كفاية ، وهو ذهول شديد ، فإن الخلاف مشهور عند المالكية حتى أن القرطبي رجح في شرح مسلم أنه سنة ، ولكن

(١) كذا في النسخ ، والصواب « أن يفعل » بإسقاط حرف النفي ، وبذلك يستقيم الكلام . والله أعلم

الجمهور على وجوبه . وقد رد ابن العربي على من لم يقل بذلك ، وقد توارد به القول والعمل ، وغسل الطاهر المطهر فكيف بمن سواه . وأما قوله (ووضوئه) فقال ابن المنير في الحاشية : ترجم بالوضوء ولم يأت له بحديث فيحتمل أن يريد انتزاع الوضوء من الغسل لأنه منزل على المعبود من الأغسال كغسل الجنابة ، أو أراد وضوء الفاسل أى لا يلزمه وضوء ، ولهذا ساق أثر ابن عمر انتهى . وفي عود الضمير على الفاسل ولم يتقدم له ذكر بعد إلا أن يقال تقدير الترجمة باب غسل الحى الميت لأن الميت لا يتولى ذلك بنفسه فيعود الضمير على المحذوف فيتجه ، والذي يظهر أنه أشار كعادته إلى ما ورد في بعض طرق الحديث فسيأتى قريباً في حديث أم عطية أيضاً ، ابدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها ، فكأنه أراد أن الوضوء لم يرد الأمر به مجرداً وإنما ورد البداءة بأعضاء الوضوء كما يشرع في غسل الجنابة ، أو أراد أن الاقتصار على الوضوء لا يجزئ لورود الأمر بالغسل . قوله (بالماء والسدر) قال الزين بن المنير : جعلهما معا آلة لغسل الميت ، وهو مطابق لحديث الباب ، لأن قوله بماء وسدر يتعلق بقوله اغسلنها وظاهره أن السدر يخالط في كل مرة من مرات الغسل ، وهو مشعر بأن غسل الميت للتنظيف لا للتطهير ، لأن الماء المضاف لا يتطهر به انتهى . وقد يمنع لزوم كون الماء يصير مضافاً بذلك (١) ، لاحتمال أن لا يغير السدر وصف الماء بأن يعمك بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة فإن لفظ الخبر لا يأتى بذلك . وقال القرطبي : يجعل السدر في ماء ويخضعض الى أن تخرج رغوته ويدلك به جسده ثم يصب عليه الماء القراح ، فهذه غسلة . وحكى ابن المنذر أن قوماً قالوا : تطرح ورقات السدر في الماء أى لثلاثين ماء فيتغير وصفه المطلق . وحكى عن أحمد أنه أنكر ذلك وقال : يغسل في كل مرة بالماء والسدر . وأعلى ما ورد في ذلك ما رواه أبو داود من طريق قتادة عن ابن سيرين أنه كان يأخذ الغسل عن أم عطية فيغسل بالماء والسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور . قال ابن عبد البر : كان يقال كان ابن سيرين من أعلم التابعين بذلك . وقال ابن العربي من قال الأولى بالماء القراح والثانية بالماء والسدر أو العكس والثالثة بالماء والكافور فليس هو في لفظ الحديث اهـ . وكأن قائله أراد أن تقع إحدى الغسلات بالماء الصرف المطلق لأنه المطهر في الحقيقة ، وأما المضاف فلا . وتمسك بظاهر الحديث ابن شعبان وابن الفرضي وغيرهما من المالكية فقالوا : غسل الميت إنما هو للتنظيف فيجزئ بالماء المضاف كما ورد ونحوه ، قالوا وإنما يكره من جهة السرف ، والمشهور عند الجمهور أنه غسل تعبدى يشترط فيه ما يشترط في بقية الأغسال الواجبة والندوبة . وقيل : شرع احتياطاً لاحتمال أن يكون عليه جنابة ، وفيه نظر لأن لازمه أن لا يشرع غسل من هو دون البلوغ وهو خلاف الإجماع . قوله (وحظ ابن عمر ابنا سعيد بن زيد وحمله وصلى ولم يتوضأ) حنط بفتح المهملة والنون الثقيلة أى طيبه بالحنوط وهو كل شيء يخلط من الطيب للميت خاصة ، وقد وصله مالك في الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر حظ ابن سعيد بن زيد وحمله ثم دخل المسجد فصلى ولم يتوضأ انتهى . وابن المذكور اسمه عبد الرحمن ، كذلك رويناه في نسخة أبي الجهم العلاء بن موسى عن الليث عن نافع أنه رأى عبد الله بن عمر حظ عبد الرحمن بن سعيد بن زيد فذكره . قيل : تعلق هذا الأثر وما بعده بالترجمة من جهة أن المصنف يرى أن المؤمن لا ينجس بالموت وأن غسله إنما هو للتعبد لأنه لو كان نجساً لم يطهره الماء والسدر ولا الماء وحده ،

(١) أصواب أن يقال : إن في هذا الحديث دلالة على أن الماء المضاف طهور ما دام اسم الماء ثابتاً له إذا كان المضاف إليه طاهراً كالسدر ونحوه ، وقد اختر ذلك أبو العباس بن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رحمهما الله ، كما سيأتى مثله عن ابن العربي في شرح الحديث الآتى ص ١٢٩ والله أعلم

ولو كان نجسا ما مسه ابن عمر ولفسل ما مسه من أعضائه ، وكأنه أشار الى تضعيف ما رواه أبو داود من طريق عمرو بن عمير عن أبي هريرة مرفوعا « من غسل الميت فليغتسل ومن حمله فليتوضأ ، رواه ثقات إلا عمرو بن عمير فليس بمعروف ، وروى الترمذى وابن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة نحوه ، وهو معلول لأن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة رضى الله عنه . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : الصواب عن أبي هريرة موقوف . وقال أبو داود بعد تخريجه : هذا منسوخ ، ولم يبين ناسخه . وقال الذهلى فيما حكاه الحساكم فى تاريخه : ليس فيمن غسل ميتا فليغتسل حديث ثابت . قوله (وقال ابن عباس رضى الله عنهما الخ) وصله سعيد بن منصور « حدثنا سفیان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لا تنجسوا موتاكم فان المؤمن ليس ينجس حيا ولا ميتا ، اسناده صحيح ، وقد روى مرفوعا أخرجه الدارقطى من رواية عبد الرحمن بن يحيى المخزومى عن سفیان ، وكذلك أخرجه الحاكم من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة عن سفیان ، والذي فى مصنف ابن أبي شيبة عن سفیان موقوف كما رواه سعيد بن منصور ، وروى الحاكم نحوه مرفوعا أيضا من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما ، وقوله « لا تنجسوا موتاكم ، أى لا تقولوا إنهم نجس ، وقوله ينجس بفتح الجيم . قوله (وقال سعد لو كان نجسا ما مسسته) وقع فى رواية الأصيلي وأبى الوقت « وقال سعيد ، بزيادة ياء والأول أولى وهو سعد بن أبى وقاص كذلك أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت سعد قالت « أودن سعد - تعنى أباهما - بجنائز سعيد بن زيد بن عمرو وهو بالعقيق فجاءه فضله وكفنه وحنطه ، ثم أتى داره فاغتسل ثم قال : لم أغتسل من غسله ، ولو كان نجسا ما مسسته ، ولكنى اغتسلت من الحر ، وقد وجدت عن سعيد بن المسيب شيئا من ذلك أخرجه سمويه فى فوائده من طريق أبى واقد المدنى قال : قال سعيد بن المسيب لو علمت أنه نجس لم أمسه . وفى أثر سعد من الفوائد أنه ينبغى للعالم إذا عمل عملا يخشى أن يلتبس على من رآه أن يعلمهم بحقيقة الأمر لئلا يحملوه على غير محله . قوله (وقال النبى ﷺ : المؤمن لا ينجس) هذا طرف من حديث لأبى هريرة تقدم موصولا فى « باب الجنب يمشى فى السوق ، من كتاب الغسل ، ووجه الاستدلال به أن صفة الإيمان لا تسلب بالموت وإذا كانت باقية فهو غير نجس ، وقد بين ذلك حديث ابن عباس المذكور قبل ، ووقع فى نسخة الصغاني هنا « قال أبو عبد الله : النجس القدر ، انتهى . وأبو عبد الله هو البخارى . وأراد بذلك نفي هذا الوصف وهو النجس عن المسلم حقيقة ومجازا . قوله (عن أيوب عن محمد بن سيرين) فى رواية ابن جريج عن أيوب سمعت ابن سيرين ، وسيأتى فى « باب كيف الإشعار ، وقد رواه أيوب أيضا عن حفصة بنت سيرين كما سيأتى بعد أبواب ، ومدار حديث أم عطية على محمد وحفصة ابني سيرين ، وحفظت منه حفصة ما لم يحفظه محمد كما سيأتى مبينا . قال ابن المنذر : ليس فى أحاديث الغسل للبيت أعلى من حديث أم عطية وعليه عول الأئمة . قوله (عن أم عطية الأنصارية) فى رواية ابن جريج المذكورة « جاءت أم عطية امرأة من الأنصار اللاتي بايعن رسول الله ﷺ قدمت البصرة تبادر ابنا لها فلم تدركه ، وهذا الابن ما عرفت اسمه وكأنه كان غازيا ، فقدم البصرة فبلغ أم عطية وهى بالمدينة قدومه وهو مريض فرحلت اليه فأت قبل أن تلقاه . وسيأتى فى الإحداد ما يدل على أن قدومه كان بعد موته بيوم أو يومين ، وقد تقدم فى المقدمة أن اسمها نسيبة بنون ومهيلة وموحدة . والمشهور فيها التصغير ، وقيل بفتح أوله وقع ذلك فى رواية أبى ذر عن السرخسى وكذا ضبطه الأصيلي عن يحيى بن معين وطاهر

ابن عبد العزيز في السيرة الهشامية . قوله (حين توفيت ابنته) في رواية الثقي عن أيوب وهي التي تلى هذه وكذا في رواية ابن جريج : دخل علينا ونحن نغسل بنته ، ويجمع بينهما بأن المراد أنه دخل حين شرع النسوة في الغسل ، وعند النسائي أن يجيئهن إليها كان بأمره ، ولفظه من رواية هشام بن حسان عن حفصة : ماتت إحدى بنات رسول الله ﷺ فأرسل إلينا فقال اغسلنها ، . قوله (ابنته) لم تقع في شيء من روايات البخاري مسماة ، والمشهور أنها زينب زوج أبي العاصي بن الربيع والدة أمانة التي تقدم ذكرها في الصلاة ، وهي أكبر بنات النبي ﷺ ، وكانت وفاتها فيما حكاه الطبري في الذيل في أول سنة ثمان ، وقد وردت مسماة في هذا عند مسلم من طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية قالت : لما ماتت زينب بنت رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ : اغسلنها ، فذكر الحديث ، ولم أرها في شيء من الطرق عن حفصة ولا عن محمد مسماة إلا في رواية عاصم هذه ، وقد خالف في ذلك لحكي ابن التين عن الداودي الشارح أنه جزم بأن البنت المذكورة أم كلثوم زوج عثمان ولم يذكر مستنده ، وتعقبه المنذري بأن أم كلثوم توفيت والنبي ﷺ يبدر فلم يشهدا ، وهو غلط منه فإن التي توفيت حينئذ رقيقة ، وعزاه النووي تبعاً لمياض لبعض أهل السير ، وهو قصور شديد فقد أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب ولفظه : دخل علينا ونحن نغسل أبنته أم كلثوم ، وهذا الإسناد على شرط الشيخين ، وفيه نظر سيأتي في باب كيف الإشعار ، وكذا وقع في المهمات ، لابن بشكوال من طريق الأوزاعي عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت : كنت فيمن غسل أم كلثوم ، الحديث ، وقرأت بخط مغلطاً : زعم الترمذي أنها أم كلثوم وفيه نظر . كذا قال ، ولم أر في الترمذي شيئاً من ذلك . وقد روى الدولابي في الذرية الطاهرة من طريق أبي الرجال عن عمرة أن أم عطية كانت ممن غسل أم كلثوم أبنته النبي ﷺ الحديث فيمكن دعوى ترجيح ذلك لجيئه من طرق متعددة ، ويمكن الجمع بأن تكون حضرتها جميعاً ، فقد جزم ابن عبد البر رحمه الله في ترجمتها بأنها كانت غاسلة الميتات ، ووقع لي من تسمية النسوة اللاتي حضرن معها ثلاث غيرها ، ففي الذرية الطاهرة أيضاً من طريق أسماء بنت عميس أنها كانت ممن غسماها قالت : ومعنا صفية بنت عبد المطلب . ولأبي داود من حديث ليلى بنت قانف بقاف ونون وفاء الثقفية قالت : كنت فيمن غسلها . وروى الطبراني من حديث أم سليم شيئاً يوصي إلى أنها حضرت ذلك أيضاً ، وسيأتي بعد خمسة أبواب قول ابن سيرين : ولا أدري أي بناته . وهذا يدل على أن تسميتها في رواية ابن ماجه وغيره ممن دون ابن سيرين والله أعلم . قوله (اغسلنها) قال ابن بري : استدل به على وجوب غسل الميت ، وهو مبني على أن قوله فيما بعد : إن رأيت ذلك ، هل يرجع إلى الغسل أو العدد ، والثاني أرجح ، فثبت المدعى . قال ابن دقيق العيد : لكن قوله ثلاثاً ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء ، فيتوقف الاستدلال به على تمييز ارادة المعنيين المختلفين بلفظ واحد لأن قوله : ثلاثاً ، غير مستقل بنفسه فلا بد أن يكون داخل تحت صيغة الأمر فيراد بلفظ الأمر الوجوب بالنسبة إلى أصل الغسل ، والنسب بالنسبة إلى الإيتار انتهى . وقواعد الشافعية لا تأبى ذلك . ومن ثم ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والمزني إلى إيجاب الثلاث وقالوا : إن خرج منه شيء بعد ذلك يغسل موضعه ولا يعاد غسل الميت ، وهو مخالف لظاهر الحديث . وجاء عن الحسن مثله أخرجه عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال : يغسل ثلاثاً فإن خرج منه شيء بعد فخمسا ، فإن خرج منه شيء غسل سبعا ، قال هشام وقال الحسن : يغسل ثلاثاً ، فإن خرج منه شيء غسل ما خرج ولم يزد على الثلاث ، .

قوله (ثلاثا أو خمسا) في رواية هشام بن حسان عن حفصة «اغسلنها وترا ثلاثا أو خمسا» و«أو» هنا للترتيب لا للتخيير، قال النووي: المراد اغسلنها وترا وليكن ثلاثا فإن احتجن إلى زيادة خمسا، وحاصله أن الإيتار مطلوب والثلاث مستحبة، فإن حصل الانتقاء بها لم يشرع ما فوقها وإلا زيد وترا حتى يحصل الانتقاء، والواجب من ذلك مرة واحدة عامة للبدن انتهى. وقد سبق بحث ابن دقيق العيد في ذلك. وقال ابن العربي: في قوله «أو خمسا» إشارة إلى أن المشروع هو الإيتار لأنه نقلهن من الثلاث إلى الخمس وسكت عن الأربع. **قوله** (أو أكثر من ذلك) بكسر الكاف لأنه خطاب للمؤث، في رواية أيوب عن حفصة كما في الباب الذي يليه «ثلاثا أو خمسا أو سبعا» ولم أر في شيء من الروايات بعد قوله سبعا التعبير بأكثر من ذلك إلا في رواية لأبي داود، وأما ما سواها فاما «أو سبعا» وإما «أو أكثر من ذلك» فيحتمل تفسير قوله «أو أكثر من ذلك» بالسبع، وبه قال أحمد، فكره الزيادة على السبع. وقال ابن عبد البر: لا أعلم أحدا قال بمجاوزة السبع، وساق من طريق قتادة أن ابن سيرين كان يأخذ الفصل عن أم عطية ثلاثا وإلا خمسا وإلا فأكثر، قال: فرأينا أن أكثر من ذلك سبع. وقال الماوردي: الزيادة على السبع سرف. وقال ابن المنذر: بلغني أن جسد الميت يسترخى بالماء فلا أحب الزيادة على ذلك. **قوله** (إن رأيتن ذلك) معناه التفويض إلى اجتهادهن بحسب الحاجة لا التشهي. وقال ابن المنذر: إنما فوض الرأي إليهن بالشرط المذكور وهو الإيتار، وحكى ابن التين عن بعضهم قال: يحتمل قوله «إن رأيتن» أن يرجع إلى الأعداد المذكورة، ويحتمل أن يكون معناه إن رأيتن أن تفعلن ذلك وإلا فالانتقاء يكفي. **قوله** (بماء وسدر) قال ابن العربي: هذا أصل في جواز التطهر بالماء المضاف إذا لم يسلب الماء الإطلاق انتهى. وهو مبنى على الصحيح أن غسل الميت للتطهير كما تقدم. **قوله** (واجعلن في الآخرة كافورا أو شيئا من كافور) هو شك من الراوي أي اللفظتين قال، والأول محمول على الثاني لأنه نكرة في سياق الإثبات فيصدق بكل شيء منه، وجزم في الرواية التي تلي هذه بالشق الأول، وكذا في رواية ابن جريج، وظاهره جعل الكافور في الماء وبه قال الجمهور، وقال النخعي والكوفيون: إنما يجعل في الحنوط أي بعد انتهاء الغسل والتجفيف، قبل الحكمة في الكافور مع كونه بطيب رائحة الموضع لأجل من يحضر من الملائكة وغيرهم أن فيه تجفيفا وتبريدا وقوة نفوذ وخاصة في تصليب بدن الميت وطرده الهوام عنه وردع ما يتحلل من الفضلات ومنع اسراع الفساد إليه، وهو أقوى الأرايح الطبية في ذلك، وهذا هو السر في جمعه في الأخيرة إذ لو كان في الأولى مثلا لأذهب الماء، وهل يقوم المسك مثلا مقام الكافور؟ إن نظر إلى مجرد التطيب ف نعم، وإلا فلا، وقد يقال إذا عدم الكافور قام غيره مقامه ولو بخاصية واحدة مثلا. **قوله** (فاذا فرغتن فاذنني) أي أعلمني. **قوله** (فلما فرغنا) كذا لأكثر بصيغة الخطاب من الحاضر، وللأصلي «فلما فرغن» بصيغة الغائب. **قوله** (حقوه) بفتح المهملة - ويجوز كسرهما وهي لغة هذيل - بعدها قاف ساكنة، والمراد به هنا الإزار كما وقع مفسرا في آخر هذه الرواية، والحقوه في الأصل معقد الإزار، وأطلق على الإزار مجازا، وسيأتي بعد ثلاثة أبواب من رواية ابن عون عن محمد بن سيرين بالفظ «فنزع من حقوه إزاره» والحقوه في هذا على حقيقته. **قوله** (أشعرنا إياه) أي اجعلناه شعارها أي الثوب الذي يلي جسدها، وسيأتي الكلام على صفته في باب مفرد، قيل الحكمة في تأخير الإزار معه إلى أن يفرغن من الغسل ولم يناولهن إياه أولا ليكون قريب العهد من جسده الكريم حتى لا يكون بين انتقاله من جسده إلى جسدها فاصل، وهو أصل في التبرك

بآثار الصالحين^(١) وفيه جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد

٩ - باب ما يستحب أن يغسل وتراً

١٢٥٤ - حدثنا محمد بن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد عن أم عطية رضي الله عنها قالت « دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن نغسل ابنته فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً . فاذا فرغتن فاذنني . فلما فرغنا آذناه فالتقى إلينا حقوه فقال : أشعرنها إياه . » فقال أيوب : وحدثني حفصة بمثل حديث محمد ، وكان في حديث حفصة « اغسلنها وتراً » وكان فيه « ثلاثاً أو خمساً أو سبعا » وكان فيه أنه قال « ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها » وكان فيه « ان أم عطية قالت : ومشطناها ثلاثة قرون »

قوله (باب ما يستحب أن يغسل وتراً) قال الزين بن المنير : يحتمل أن تكون « ما » مصدرية أو موصولة ، والثاني أظهر . كذا قال وفيه نظر ، لأنه لو كان المراد ذلك لوقع التعبير بمن التي لمن يعقل . ثم أورد المصنف فيه حديث أم عطية أيضاً من رواية أيوب عن محمد وليس فيه التصريح بالوتر ، ومن رواية أيوب قال حدثني حفصة وفيه ذلك ، وقد تقدم الكلام فيه قبل . ومحمد شيخه لم ينسب في أكثر الروايات ، ووقع عند الأصيلي حدثنا محمد ابن المثني ، وقال الجياني : يحتمل أن يكون محمد بن سلام . وأخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن الوليد وهو البصري عن عبد الوهاب وهو من شيوخ البخاري أيضاً . قوله (فقال أيوب) كذا أكثر بالفاء وهو بالاسناد المذكور ، ووقع عند الأصيلي وقال بالواو وربما ظن معاقاً وليس كذلك . وقد رواه الاسماعيلي بالاسنادين معاً موصولاً وسيأتي الكلام على ما في رواية حفصة من الزيادة فيما بعد . وقوله فيه « وتراً ثلاثاً أو خمساً » استدله على أن أقل الوتر ثلاث ، ولا دلالة فيه لأنه سيق مساق البيان للبراد إذ لو أطلق لتناول الواحدة فما فوقها

١٠ - باب يبدأ بميامن الميت

١٢٥٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا خالد عن حفصة بنت سيرين عن أم

عطية رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ في غسل ابنته « ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها »

قوله (باب يبدأ بميامن الميت) أي عند غسله ، وكأنه أطلق في الترجمة ليشعر بأن غير الغسل يلحق به قياساً عليه . **قوله** (حدثنا خالد) هو الحذاء ، وحفصة هي بنت سيرين . **قوله** (في غسل ابنته) في رواية هشيم عن خالد عند مسلم أن رسول الله ﷺ حيث أمرها أن تغسل ابنته قال لها . . فذكره . **قوله** (ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء

(١) قد سبق غير مرة في الحاشية أن التبرك بآثار الصالحين غير جائز ، وإنما يجوز ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم خاصة لما جعل الله في جسده وما ماسه من البركة ، وأما غيره فلا يقاس عليه لوجهين : أحدهما أن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا ذلك مع غير النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان خيراً لسبقونا إليه . الثاني أن فعل ذلك مع غيره صلى الله عليه وسلم من وسائل التمرك فوجب منه . والله أعلم

(منها) ليس بين الأمرين تناف لإمكان البداءة بمواضع الوضوء وبالميامن معا ، قال الزين بن المنير : قوله « ابدأن بميامنها ، أى فى الفضلات التى لا وضوء فيها (ومواضع الوضوء منها) أى فى الغسلة المتصلة بالوضوء . وكان المصنف أشار بذلك الى مخالفة أبى قلابة فى قوله « يبدأ بالرأس ثم باللحية » ، قال : والحكمة فى الأمر بالوضوء تجديد أثر سمة المؤمنين فى ظهور أثر الغرة والتحجيل

١١ - باب مواضع الوضوء من الميت

١٢٥٦ - **حدثنا يحيى بن موسى** حدثنا وكيع عن سفيان عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية رضى الله عنها قالت « لما غسلنا ابنة النبي ﷺ قال لنا - ونحن نفسلها - ابدؤوا بميامنها ومواضع الوضوء »

قوله (باب مواضع الوضوء من الميت) أى يستحب البداءة بها . قوله (سفيان) هو الثورى . قوله (ابدؤا) كذا الأكثر ولاكشميهى « ابدأن ، وهو الوجه (١) لانه خطاب للنسوة . قوله (ومواضع الوضوء) زاد أبو ذر « منها ، واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق فى غسل الميت خلافا للحنفية ، بل قالوا : لا يستحب وضوؤه أصلا ، واذا قلنا باستحبابه فهل يكون وضوءا حقيقيا بحيث يعاد غسل تلك الأعضاء فى الغسل أو جزءا من الغسل بدئت به هذه الأعضاء تشريفا ؟ الثانى أظهر من سياق الحديث ، والبداءة بالميامن وبمواضع الوضوء بما زادته حفصة فى روايتها عن أم عطية على أخيها محمد ، وكذا المشط والضفر كما سيأتى

١٢ - باب هل تكفن المرأة فى إزار الرجل

١٢٥٧ - **حدثنا عبد الرحمن بن حماد** أخبرنا ابن عون عن محمد عن أم عطية قالت « توفيت بنت النبي ﷺ فقال لنا : اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتن ، فاذا فرغتن فاذننى . فلما فرغنا أذنأه ، فنزع من حقوه إزاره وقال : أشعرنها إياه »

قوله (باب هل تكفن المرأة فى إزار الرجل) أورد فيه حديث أم عطية أيضا . وشاهد الترجمة قوله فيه « فاعطاها إزاره » ، قال ابن رشيد : أشار بقوله « هل » ، إلى تردد عنده فى المسئلة ، فكأنه أوما إلى احتمال اختصاص ذلك بالنبي ﷺ لأن المعنى الموجود فيه من البركة ونحوها قد لا يكون فى غيره ولا سيما مع قرب عمه بعرقه الكريم ، ولكن الأظهر الجواز ، وقد نقل ابن بطل الاتفاق على ذلك ، لكن لا يلزم من ذلك التعقب على البخارى لانه إنما ترجم بالنظر الى سياق الحديث وهو قابل للاحتمال . وقال الزين بن المنير نحوه وزاد احتمال الاختصاص بالمحرم أم بمن يكون فى مثل إزار النبي ﷺ وجسده من تحقق النظافة وعدم نفرة الزوج وغيرته أن تدبس زوجته لباس غيره

١٣ - باب يحمل الكافور فى الأخيرة

١٢٥٨ - **حدثنا حامد بن عمر** حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أم عطية قالت « توفيت

إحدى بنات النبي ﷺ فخرج فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور ، فاذا فرغتن فأذنتي . قالت : فلما فرغنا آذناه ، فالتقى إلينا حقوه فقال : أشعرتن إياه . وعن أيوب عن حفصة عن أم عطية رضي الله عنهما بنحوه

١٢٥٩ - وقالت : إنه قال « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن » قالت حفصة قالت أم عطية رضي الله عنها « وجعلنا رأسها ثلاثة قرون »

قوله (باب يجعل الكافور في الآخرة) أي في الغسلة الأخيرة ، قال الزين بن المنير : لم يعين حكم ذلك لاحتمال صيغة « اجعلن » للوجوب والندب . قوله (وعن أيوب) هو معطوف على الإسناد الأول ، وقد تقدم الكلام عليه فيما قبل . واختلف في هيئة جعله في الغسلة الأخيرة فقليل : يجعل في ماء ويصب عليه في آخر غسلة وهو ظاهر الحديث ، وقيل : إذا كمل غسله طيب بالكافور قبل التكفين . وقد ورد في رواية النسائي بلفظ « واجعلن في آخر ذلك كافوراً » . (تنبيه) : قيل ما مناسبة ادخال هذه الترجمة - وهي متعلقة بالغسل - بين ترجمتين متعلقتين بالكفن ؟ أجاب الزين بن المنير بأن العرف تقديم ما يحتاج إليه الميت قبل الشروع في الغسل أو قبل الفراغ منه ليتيسر غسله . ومن جملة ذلك الحنوط انتهى مخلصاً . ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى خلاف من قال إن الكافور يختص بالحنوط ولا يجعل في الماء وهو عن الأوزاعي وبعض الحنفية ، أو يجعل في الماء وهو قول الجمهور كما تقدم قريباً . والفظه « الأخيرة » صفة موصوف فيحتمل أن يكون التقدير الغسلة وهو الظاهر ، ويحتمل أن يكون الخرقه التي تلي الجسد

١٤ - باب نقض شعر المرأة . وقال ابن سيرين : لا بأس أن ينقض شعر الميت

١٢٦٠ - **حدثنا** أحمد بن محمد بن وهب أخبرنا ابن جريج قال أيوب وسمعت حفصة بنت سيرين قالت : حدثتنا أم عطية رضي الله عنها « أنهن جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون ، نقضنه ثم غسلنه ثم جعلنه ثلاثة قرون »

قوله (باب نقض شعر المرأة) أي الميتة قبل الغسل ، والتقييد بالمرأة خرج مخرج الغالب أو الأكثر ، وإلا فالرجل إذا كان له شعر ينقض لأجل التنظيف وليبلغ الماء البشرة ، وذهب من منعه إلى أنه قد يفضي إلى انتناف شعره ، وأجاب من أثبتته بأنه يضم إلى ما انتثر منه . قوله (وقال ابن سيرين الخ) وصله سعيد بن منصور من طريق أيوب عنه . قوله (حدثنا أحمد) كذا للأكثر غير منسوب ، ونسبه أبو علي بن شبيب عن الفربري ، أحمد بن صالح . قوله (قال أيوب) في رواية الاسماعيلي من طريق حرمة عن ابن وهب عن ابن جريج « أن أيوب بن أبي نيمه أخبره » . قوله (وسمعت) هو معطوف على محذوف تقديره سمعت كذا وسمعت حفصة ، وسيأتي بيانه في الباب الذي بعده . قوله (أنهن جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون نقضنه ثم غسلنه) في رواية الاسماعيلي « قالت نقضته » والظاهر أن القائلة أم عطية ، وأبعد الرزاق عن معمر عن أيوب في هذا الحديث « فقلت نقضته فغسلته »

لجملته ثلاثة قرون قالت نعم ، والمراد بالرأس شعر الرأس فهو من مجاز المجاورة ، وفائدة النقض تبليغ الماء البشرة وتنظيف الشعر من الاوساخ . ولمسلم من رواية أيوب عن حفصة عن أم عطية « مشطناها ثلاثة قرون ، وهو بتخفيف المعجمة أى سرحناها بالمشط ، وفيه حجة للشافعي ومن وافقه على استحباب تسريح الشعر ، واعتل من كرمه بتقطيع الشعر ، والرفق يؤمن معه ذلك

١٥ - باب كيف الإشعار للميت ؟

وقال الحسن : الخرقه الخامسة يشدُّ بها الفخذين والوركين تحت الدرع

١٢٦١ - **حدثنا** أحمد حدثنا عبد الله بن وهب أخبرنا ابن جريج أن أيوب أخبره قال : سمعت ابن سيرين يقول « جاءت أم عطية رضي الله عنها - امرأة من الأنصار من اللاتي بايعن - قدمت البصرة تبأدر ابناً لها فلم تدركه ، فحدثتنا قالت : دخل علينا النبي ﷺ ونحن نغسل ابنته فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر ، واجعلن في الآخرة كافوراً ، فاذا فرغتن فأذنتي . قالت : فلما فرغنا ألقى إلينا حقوه فقال : أشعرنها إياه ، ولم يزد على ذلك » . ولا أدري أى بناته . وزعم أن الإشعار الفطنها فيه . وكذلك كان ابن سيرين يأمرُ بالمرأة أن تُشعر ولا تؤزر

قوله (باب كيف الإشعار للميت) أورد فيه حديث أم عطية أيضاً ، وإنما أفرد له هذه الترجمة لقوله في هذا السياق « وزعم أن الإشعار الفطنها فيه ، وفيه اختصار والتقدير وزعم أن معنى قوله أشعرنها إياه الفطنها ، وهو ظاهر اللفظ ، لأن الشعار ما يلي الجسد من الثياب . والقائل في هذه الرواية « وزعم » هو أيوب . وذكر ابن بطال أنه ابن سيرين ، والاول اول ، وقد بينه عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج قال « قلت لأيوب قوله أشعرنها تؤزر به ؟ قال : ما أراه إلا قال الفطنها فيه » . **قوله** (وقال الحسن الخرقه الخامسة الخ) هذا يدل على أن أول الكلام أن المرأة تكفن في خمسة أثواب . وقد وصله ابن أبي شيبه نحوه . وروى الجوزقي من طريق إبراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت « فكفناها في خمسة أثواب وخمرناها كما يخمر الحى ، وهذه الزيادة صحيحة الإسناد ، وقول الحسن في الخرقه الخامسة قال به زفر ، وقالت طائفة : تشد على صدرها لتضم أكفانها ، وكأن المصنف أشار الى موافقة قول زفر : ولا يكره القميص للمرأة على الراجح عند الشافعية والحنابلة . **قوله** (حدثنا أحمد) كذا للأكثر غير منسوب ، وقال أبو علي بن شويه في روايته « حدثنا أحمد يعني ابن صالح ، (فائدة) : قوله « ولا أدري أى بناته » هو مقول أيوب ، وفيه دليل على أنه لم يسمع تسميتها من حفصة ، وقد تقدم قريباً من وجه آخر عنه أنها أم كلثوم

١٦ - باب يجعلُ شعرُ المرأةِ ثلاثة قُرونٍ

١٢٦٢ - **حدثنا** قبيصة حدثنا سفيان عن هشام عن أم المذليل عن أم عطية رضي الله عنها قالت

« ضفرنا شعر بنت النبي ﷺ » - تعنى ثلاثة قرون - وقال وكيع قال سفيان « ناصيتها وقرنيها »

قوله (باب يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون) أى ضفائر . قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري ، وهشام هو ابن حسان ، وأم الهذيل هى حفصة بنت سيرين . قوله (ضفرنا) بضاد ساقطة وفاء خفيفة (شعر بنت النبي ﷺ) تعنى ثلاثة قرون ، وقال وكيع قال سفيان (أى بهذا الإسناد) ناصيتها وقرنها (أى جانبي رأسها ، ورواية وكيع وصالحا الإسماعيلي بهذه الزيادة وزاد ثم ألقيناه خلفها ، وسيأتى الكلام على هذه الزيادة فى الباب الذى يليه . واستدل به على ضفر شعر الميت خلافاً لمن منعه ، فقال ابن القاسم : لا أعرف الضفر بل يكف (١) وعن الأوزاعي والحنفية : يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقا . قال القرطبي : وكان سبب الخلاف أن الذى فعلته أم عطية هل استندت فيه الى النبي ﷺ فيكون مرفوعا ، أو هو شئ رآته ففعلته استحسانا ؟ كلا الأمرين محتمل ، لكن الأصل أن لا يفعل فى الميت شئ من جنس القرب إلا باذن من الشرع محقق ولم يرد ذلك مرفوعا ، كذا قال . وقال النووي : الظاهر اطلاع النبي ﷺ وتقريره له . قلت : وقد رواه سعيد بن منصور بلفظ الأمر من رواية هشام عن حفصة عن أم عطية قالت : قال لنا رسول الله ﷺ : اغسلنها وترا واجملن شعرها ضفائر ، وقال ابن حبان فى صحيحه : ذكر البيان بأن أم عطية إنما مشطت ابنة النبي ﷺ بأمره لا من تلقاء نفسها ، ثم أخرج من طريق حماد عن أيوب قال : قالت حفصة عن أم عطية اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو سبعا واجملن لها ثلاثة قرون (تنبيه) : قوله « ثلاثة قرون » مع قوله « ناصيتها وقرنها » لا تضاد بينهما ، لأن المراد بالثلاثة قرون الضفائر ، والمراد بالقرنين الجانبان

١٧ - باب 'يُأْتَى' شعرُ المرأةِ خلفها

١٢٦٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَفْصَةُ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « تُوُفِّيَتْ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : اغْسِلْنَهَا بِالسَّدْرِ وَتَرَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ ، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِنِّي . فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حِقْوَهُ ، فَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ وَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا »

قوله (باب يأتى شعر المرأة خلفها) فى رواية الأصيلي وأبى الوقت ، يجعل ، وزاد الحموي « ثلاثة قرون » ثم أورد المصنف حديث أم عطية من رواية هشام بن حسان عن حفصة وفيه « فضفرنا شعرها ثلاثة قرون فألقيناه خلفها » أخرجه مسدد عن يحيى بن سعيد ، وقد أخرجه الفسائى عن عمرو بن على عن يحيى بلفظ « ومشطناها » وقد تقدم ذلك من رواية الثوري عن هشام أيضا ، وعند عبد الرزاق من طريق أيوب عن حفصة « ضفرنا رأسها ثلاثة قرون ناصيتها وقرنها وألقيناه الى خلفها » قال ابن دقيق العيد : فيه استحباب تسريح المرأة وتصفيرها ، وزاد بعض الشافعية أن تجعل الثلاث خلف ظهرها ، وأورد فيه حديثا غريبا ، كذا قال وهو ما يتمجب منه مع كون الزيادة فى صحيح البخارى ، وقد توبع راويها عليها كما تراه . وفى حديث أم عطية من الفوائد - غير ما تقدم فى هذه التراجم العشر - تعليم الإمام من لا علم له بالأمر الذى يقع فيه ، وتفويضه اليه إذا كان أهلا لذلك بعد أن ينهه على علة الحكم .

واستدل به على أن الغسل من غسل الميت ليس بواجب لأنه موضع تعليم ولم يأمر به ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون شرع بعد هذه الواقعة . وقال الخطابي : لا أعلم أحدا قال بوجوبه . وكأنه ما درى أن الشافعي علق القول به على صحة الحديث ، والخلاف فيه ثابت عند المالكية وصار إليه بعض الشافعية أيضا . وقال ابن بزيمة : الظاهر أنه مستحب ، والحكمة فيه تتعلق بالميت ، لأن الغاسل إذا علم أنه سيغتسل لم يتحفظ من شيء يصيبه من أثر الغسل فيبالغ في تنظيف الميت وهو مطمئن ، ويحتمل أن يتعلق بالغاسل ليكون عند فراغه على يقين من طهارة جسده بما لعله أن يكون أصابه من رشاش ونحوه انتهى^(١) واستدل به بعض الحنفية على أن الزوج لا يتولى غسل زوجته ، لأن زوج ابنة النبي ﷺ كان حاضرا وأمر النبي ﷺ النسوة بغسل ابنته دون الزوج ، وتعقب بأنه يتوقف على صحة دعوى أنه كان حاضرا ، وعلى تقدير تسليمه فيحتاج إلى ثبوت أنه لم يكن به مانع من ذلك ولا أثر للنسوة على نفسه ، وعلى تسليمه فغاية ما فيه أن يستدل به على أن النسوة أولى منه لا على منعه من ذلك لو أراد . والله أعلم بالصواب

١٨ - باب الثياب البيض للكفن

١٢٦٤ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب يمانية بيض سحولية من كرسف ليس فيهن قميص ولا عمامة »

[الحديث ١٢٦٤ - أطرافه في : ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٨٧]

قوله (باب الثياب البيض للكفن) أورد فيه حديث عائشة د كفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب بيض ، الحديث ، وتقرير الاستدلال به أن الله لم يكن ليختار لنبيه إلا الأفضل ، وكأن المصنف لم يثبت على شرطه الحديث الصريح في الباب وهو ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس بلفظ « لبسوا ثياب البياض فانها أطهر وأطيب ، وكفنوا فيها موتاكم ، صححه الترمذي والحاكم ، وله شاهد من حديث سمرة بن جندب أخرجه وإسناده صحيح أيضا ، وحكى بعض من صنف في الخلاف عن الحنفية أن المستحب عندهم أن يكون في أحدها ثوب حبرة ، وكأنهم أخذوا بما روى أنه عليه الصلاة والسلام كفن في ثوبين وبرد حبرة أخرجه أبو داود من حديث جابر وإسناده حسن ، لكن روى مسلم والترمذي من حديث عائشة أنهم نزعوها عنه ، قال الترمذي : وتكفينه في ثلاثة أثواب بيض أصح ما ورد في كفنه . وقال عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة د لف في برد حبرة جفف فيه ثم نزع عنه ، ويمكن أن يستدل لهم بعموم حديث أنس د كان أحب اللباس إلى رسول الله ﷺ الحبرة ، أخرجه الشيخان ، وسيأتي في اللباس . والحبرة بكسر الحاء المهملة وفتح الموحدة ما كان من البرود مخططا

١٩ - باب الكفن في ثوبين

١٢٦٥ - **حدثنا** أبو الثعمان حدثنا حماد عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) وقال بعضهم : إن الحكمة في ذلك - والله أعلم - جبر ما يحصل للغاسل من الضعف بسبب مشاهدة الميت وذكر الموت وما بعده ، وهو معنى مناسب . والله أعلم

قال « بينما رجل واقف بعرفة إذ وقع عن راحلته فوقصته - أو قال : فأوقصته - قال النبي ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه ، ولا تحمروا رأسه ، فانه يبعث يوم القيامة ملبياً »

[الحديث ١٢٦٥ - أطرافه في : ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٨٣٩ ، ١٨٤٩ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥١]

قوله (باب الكفن في ثوبين) كأنه أشار الى أن الثلاث في حديث عائشة ليست شرطاً في الصحة ، وإنما هو مستحب وهو قول الجمهور . واختلف فيما إذا شح بعض الورثة بالثاني أو الثالث ، والمرجح أنه لا يلتفت اليه . وأما الواحد السائر لجميع البدن فلا بد منه بالاتفاق . قوله (حدثنا حماد) في رواية الأصيلي ، ابن زيد ، . قوله (بينما رجل) لم أقف على تسميته . قوله (واقف) استدل به على إطلاق لفظ الواقف على الراكب . قوله (بعرفة) سيأتي بعد باب من وجه آخر ، ونحن مع النبي ﷺ ، . قوله (فوقصته ، أو قال فأوقصته) شك من الراوى ، والمعروف عند أهل اللغة الأول والذي بالهمز شاذ ، والوقص كسر العنق ، ويحتمل أن يكون فاعل وقصته الوقعة أو الراحلة بأن تكون أصابته بعد أن وقع والأول أظهر ، وقال الكرماني : فوقصته أى راحلته فان كان الكسر حصل بسبب الوقوع فهو مجاز ، وإن حصل من الراحلة بعد الوقوع لحقيقة . قوله (وكفنوه في ثوبين) استدل به على إبدال ثياب المحرم وليس بشئ لأنه سيأتي في الحج بلفظ في ثوبيه ، وللنسائي من طريق يونس بن نافع عن عمرو ابن دينار ، في ثوبيه اللذين أحرم فيهما ، وقال المحب الطبري : إنما لم يزد ثوباً ثالثاً تكريماً له كما في الشهيد حيث قال ، زملوهم بدمائهم ، واستدل به على أن الإحرام لا ينقطع بالموت كما سيأتي بعد باب ، وعلى ترك النيابة في الحج لأنه ﷺ لم يأمر أحداً أن يكمل عن هذا المحرم أفعال الحج وفيه نظر لا يخفى ، وقال ابن بطال : وفيه أن من شرع في عمل طاعة ثم حال بينه وبين إتمامه الموت رجبى له أن الله يكتبه في الآخرة من أهل ذلك العمل

٢٠ - باب الحنوط للميت

١٢٦٦ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** حماد عن أيوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال

« بينما رجل واقف مع رسول الله ﷺ بعرفة إذ وقع من راحلته فأقصته - أو قال : فأوقصته - فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه ، ولا تحمروا رأسه ، فان الله يبعثه يوم القيامة ملبياً »

قوله (باب الحنوط للميت) أى غير المحرم . أورد فيه حديث ابن عباس المذكور عن شيخ آخر ، وشاهد الترجمة قوله ، ولا تحنطوه ، ثم علل ذلك بأنه يبعث ملبياً ، فدل على أن سبب النهي أنه كان محرماً ، فإذا انتفت العلة انتفى النهي ، وكأن الحنوط للميت كان مقرراً عندهم . وكذا قوله ، لا تحمروا رأسه ، أى لا تغطوه ، قال البيهقي : فيه دليل على أن غير المحرم يحنط كما يحمر رأسه ، وأن النهي إنما وقع لاجل الإحرام خلافاً لمن قال من المالكية وغيرهم إن الإحرام ينقطع بالموت فيصنع بالميت ما يصنع بالحى ، قال ابن دقيق العيد : وهو مقتضى القياس ، لكن الحديث بعد أن ثبت يقدم على القياس ، وقد قال بعض المالكية : إثبات الحنوط في هذا الخبر بطريق المفهوم من منع الحنوط للمحرم ، ولكنها واقعة حال يتطرق الاحتمال الى منطوقها فلا يستدل بمفهومها . وقال بعض

الحنفية : هذا الحديث ليس عاما بلفظه لانه في شخص معين ، ولا بمعناه لانه لم يقل يبعث ملبيا لانه محرم فلا يتعدى حكمه الى غيره إلا بدليل منفصل . وقال ابن بزيمة : وأجاب بعض أصحابنا عن هذا الحديث بان هذا مخصوص بذلك الرجل لأن إخباره ﷺ بانه يبعث ملبيا شهادة بأن حجه قبل ، وذلك غير محقق لغيره . وتعقبه ابن دقيق العيد بأن هذه العلة انما ثبتت لاجل الإحرام فتعم كل محرم ، وأما القبول وعدمه فامر مغيب . واعتل بعضهم بقوله تعالى (وأن ليس للانسان إلا ما سعى) وبقوله ﷺ : إذا مات الانسان انقطع عمله إلا من ثلاث ، وليس هذا منها فينبغي أن ينقطع عمله بالموت ، وأجيب بأن تكفينه في ثوبي إحرامه وتبقيته على هيئة إحرامه من عمل الحى بعده كفعله والصلاة عليه فلا معنى لما ذكره . وقال ابن المنير في الحاشية : قد قال ﷺ في الشهداء : « زملوهم بدمائهم » مع قوله : والله أعلم بمن يكلم في سبيله ، فعمم الحكم في الظاهر بناء على ظاهر السبب فينبغي أن يعمم الحكم في كل محرم ، وبين المجاهد والمحرم جامع لان كلا منهما في سبيل الله . وقد اعتذر الداودي عن مالك فقال : لم يبلغه هذا الحديث ، وأورد بعضهم أنه لو كان إحرامه باقيا لوجب أن يكمل به المناسك ولا قائل به . وأجيب بأن ذلك ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على مورد النص ولا سيما وقد وضع أن الحكمة في ذلك استبقاء شعار الإحرام كاستبقاء دم الشهيد

٢١ - باب كيف يكفن المحرم ؟

١٢٦٧ - **حديث** أبو النعمان أخبرنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان رجلا وقصه بغيره ونحن مع النبي ﷺ وهو محرم ، فقال النبي ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تمسوه طيبا ، ولا تحمروا رأسه ، فان الله يبعثه يوم القيامة ملبيا »

١٢٦٨ - **حديث** مسدد حدثنا حماد بن زيد عن عمرو وأيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم قال « كان رجل واقف مع النبي ﷺ بعرفة وقع عن راحلته ، قال أيوب : فوقصته - وقال عمرو : فأقصته - فمات ، فقال : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه ، ولا تحمروا رأسه ، فانه يبعث يوم القيامة . قال أيوب : يلبي ، وقال عمرو : ملبيا »

قوله (باب كيف يكفن المحرم) سقطت هذه الترجمة للاصلي وثبتت لغيره وهو أوجه . وأورد المصنف فيها حديث ابن عباس المذكور من طريقين ، ففي الاول « فانه يبعث يوم القيامة ملبيا ، كذا للمستمل والباقيين » ملبدا ، بدال بدل التحناتية ، والتلبيد جمع الشعر بصمغ أو غيره ليخف شعثه ، وكانت عادتهم في الإحرام أن يصنعوا ذلك . وقد أنكر عياض هذه الرواية وقال : ليس للتلبيد معنى ، وسيأتي في الحج بلفظ « يهل » ورواه النسائي بلفظ « فانه يبعث يوم القيامة محرما ، لكن ليس قوله ملبدا فاسد المعنى بل توجيهه ظاهر . قوله في الرواية الاخرى (كان رجل واقفا) كذا لابي ذر والباقيين « واقف ، على أنه صفة لرجل ، وكان تامة أي حصل رجل واقف ، قوله (فأقصته) أي هشمته يقال أقصع القملة إذا هشمها ، وقيل هو خاص بكسر المعظم ، ولو سلم فلا مانع أن يستعار لكسر الرقبة . وفي رواية الكشمهني بتقديم العين على الصاد ، والقصص القتل في الحال ومنه قصاص الغنم وهو موتها . قال الزين بن

المنير : تضمنت هذه الترجمة الاستفهام عن الكيفية مع أنها مبينة ، لكنها لما كانت تحتل أن تكون خاصة بذلك الرجل ، وأن تكون عامة لكل محرم ، أثر المصنف الاستفهام . قلت : والذي يظهر أن المراد بقوله « كيف يكفن » ، أى كيفية التكفين ولم يرد الاستفهام ، وكيف يظن به أنه متردد فيه وقد جزم قبل ذلك بأنه عام في حق كل أحد حيث ترجم بجواز التكفين في ثوبين . قوله (ولا تمسوه) بضم أوله وكسر الميم من أمس ، قال ابن المنذر : في حديث ابن عباس إباحة غسل المحرم الحى بالسدر خلافا لمن كرهه له ، وأن الوتر في الكفن ليس بشرط في الصحة ، وأن الكفن من رأس المال لأمره ﷺ بتكفينه في ثوبيه ولم يستفصل هل عليه دين يستغرق أم لا . وفيه استحباب تكفين المحرم في ثياب إحرامه ، وأن إحرامه باق ، وأنه لا يكفن في الخيط . وفيه التعليل بالفاء لقوله فانه ، وفيه التكفين في الثياب الملبوسة ، وفيه استحباب دوام التلبسة الى أن ينتهى الإحرام ، وأن الإحرام يتعلق بالرأس لا بالوجه ، وسيأتى الكلام على ما وقع في مسلم بلفظ « ولا تخمروا وجهه » ، في كتاب الحج ان شاء الله تعالى . وأغرب القرطبي لحكى عن الشافعى أن المحرم لا يصلى عليه ، وليس ذلك بمعروف عنه . (فائدة) : يحتمل اقتصاره له على التكفين في ثوبيه لكونه مات فيهما وهو متلبس بتلك العبادة الفاضلة ، ويحتمل أنه لم يجد له غيرها

٢٢ - باب الكفن في القميص الذى يُكفُّ أو لا يكفُّ ، ومن كُفِّنَ بغير قميص

١٢٦٩ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال **حدثني** نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن عبد الله بن أبي لما توفى جاء ابنه إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أعطني قميصك أ كفنه فيه ، وصل عليه واستغفر له . فأعطاه النبي ﷺ قميصه فقال : آذني أصلى عليه . فأذنه . فلما أراد أن يصلى عليه جذبه عمر رضى الله عنه فقال : أليس الله قد نهاك أن تصلى على المنافقين ؟ فقال : أنا بين خيرتين قال « استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ، إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » فصلى عليه ، فنزلت « ولا تصل على أحد منهم مات أبدا »

[الحديث ١٢٦٩ - أطرافه في : ٤٦٧٠ ، ٤٦٧٢ ، ٥٧٩٦]

١٢٧٠ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل **حدثنا** ابن عيينة عن عمرو وسميع جابر رضى الله عنه قال « أتى النبي ﷺ عبد الله بن أبي بعد ما دُفن ، فأخرجته ففتش فيه من ريقه ، وألبسه قميصه »

[الحديث ١٢٧٠ - أطرافه في : ١٣٥٠ ، ٣٠٠٨ ، ٥٧٩٥]

قوله (باب الكفن في القميص الذى يكف أو لا يكف) قال ابن التين : ضبط بعضهم يكف بضم أوله وفتح الكاف وبعضهم بالعكس ، والفاء مشددة فيهما . وضبطه بعضهم بفتح أوله وسكون الكاف وتخفيف الفاء وكسرها ، والاول أشبه بالمعنى . وتعقبه ابن رشيد بأن الثانى هو الصواب قال : وكذا وقع في نسخة حاتم الطرابلسى ، وكذا رأيت في أصل أبي القاسم بن الورد ، قال : والذي يظهر لى أن البخارى لحظ قوله تعالى « استغفر لهم أو لا تستغفر لهم » أى أن النبي ﷺ ألبس عبد الله بن أبي قميصه سواء كان يكف عنه العذاب أو لا يكف استصلاحا للقلوب

المؤلفة ، فكأنه يقول يؤخذ من هذا التبرك بآثار الصالحين^(١) سواء علمنا أنه مؤثر في حال الميت أو لا . قال : ولا يصح أن يراد به سواء كان الثوب مكفوف الأطراف أو غير مكفوف لأن ذلك وصف لا أثر له ، قال : وأما الضبط الثالث فهو لحن إذ لا موجب لحذف الياء الثانية فيه انتهى ، وقد جزم المهلب بأنه الصواب ، وأن الياء سقطت من الكاتب غلطا ، قال ابن بطال : والمراد طويلا كان القميص سابغا أو قصيرا فانه يجوز أن يكفن فيه ، كذا قال ، ووجهه بعضهم بأن عبد الله كان مفراط الطول كما سيأتي في ذكر السبب في إعطاء النبي ﷺ له قميصه ، وكان النبي ﷺ معتدل الخلق ، وقد أعطاه مع ذلك قميصه ليكفن فيه ولم يلتفت إلى كونه ساترا لجميع بدنه أو لا . وتعقب بأن حديث جابر دال على أنه كفن في غيره فلا تنهض الحجة بذلك . وأما قول ابن رشيد إن المكفوف الأطراف لا أثر له فغير مسلم ، بل المتبادر إلى الذهن أنه مراد البخاري كما فهمه ابن التين ، والمعنى أن التكفين في القميص ليس ممتنعا سواء كان مكفوف الأطراف أو غير مكفوف ، أو المراد بالسكف تزريده دفعا لقول من يدعى أن القميص لا يسوغ إلا إذا كانت أطرافه غير مكفوفة أو كان غير مزرر ليشبه الرداء ، وأشار بذلك إلى الرد على من خالف في ذلك ، وإلى أن التكفين في غير قميص مستحب ، ولا يكره التكفين في القميص . وفي الخلافات للبيهقي من طريق ابن عون قال : كان محمد بن سيرين يستحب أن يكون قميص الميت كقميص الحي مكففا مزررا ، وسيأتي الكلام على حديث عبد الله بن عمر في قصة عبد الله بن أبي في تفسير برادة إن شاء الله تعالى ، ونذكر فيه جواب الإشكال الواقع في قول عمر : أليس الله قد نهاك أن تصل على المنافقين ؟ مع أن نزول قوله تعالى ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ﴾ كان بعد ذلك كما سيأتي في سياق حديث الباب حيث قال : فزلت ﴿ ولا تصل ﴾ ، وحصل الجواب أن عمر فهم من قوله ﴿ فلن يغفر الله لهم ﴾ منع الصلاة عليهم ، فأخبره النبي ﷺ أن لا منع ، وأن الرجاء لم ينقطع بعد . ثم إن ظاهر قوله في حديث جابر د أن النبي ﷺ عبد الله بن أبي بعد ما دفن فأخرجه فنفت فيه من ريقه وألبسه قميصه ، يخالف أقوله في حديث ابن عمر د لما مات عبد الله بن أبي جاء ابنه فقال : يا رسول الله أعطني قميصك أكفنه فيه ، فأعطاه قميصه وقال : آذني أصلي عليه ، فأذنه ، فلما أراد أن يصل عليه جذبه عمر ، الحديث . وقد جمع بينهما بأن معنى قوله في حديث ابن عمر د فأعطاه ، أي أنعم له بذلك ، فأطلق على العدة اسم العطية مجازا لتحقيق وقوعها . وكذا قوله في حديث جابر د بعد ما دفن عبد الله بن أبي ، أي دلى في حفرته ، وكان أهل عبد الله بن أبي خشوا على النبي ﷺ المشقة في حضوره فبادروا إلى تجهيزه قبل وصول النبي ﷺ ، فلما وصل وجدوا قد دلوه في حفرته فأمر بإخراجه لإنجازا لوعده في تكفينه في القميص والصلاة عليه والله أعلم . وقيل : أعطاه ﷺ أحد قميصيه أولا ، ثم لما حضر أعطاه الثاني بسؤال ولده . وفي د الإكليل ، للحاكم ما يؤيد ذلك . وقيل : ليس في حديث جابر دلالة على أنه ألبسه قميصه بعد إخراجه من القبر ، لأن لفظه د فوضعه على ركبتيه وألبسه قميصه ، والواو لا ترتب فعله أراد أن يذكر ما وقع في الجملة من إكرامه له من غير إرادة ترتيب ، وسيأتي في الجهاد ذكر السبب في إعطاء النبي ﷺ قميصه لعبد الله بن أبي ، وبقية القصة في التفسير وأن اسم ابنه المذكور عبد الله كاسم أبيه إن شاء الله تعالى . واستنبط منه الإسماعيلي جواز طلب آثار أهل الخير منهم للتبرك بها وإن كان السائل غنيا

(١) انظر ما تقدم في ص ١٣٠ وغيرها من من التبرك بآثار الصالحين سوى النبي صلى الله عليه وسلم

٢٣ - باب الكفن بغير قميص

١٢٧١ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كُفِّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سَحُولٍ كُرْسُفٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ »

١٢٧٢ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ** حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ »

قوله (باب الكفن بغير قميص) ثبتت هذه الترجمة للأكثر وسقطت للمستمل ، ولكنه ضمنها الترجمة التي قبلها فقال بعد قوله أولا يكف ، ومن كفن بغير قميص ، والخلاف في هذه المسألة بين الحنفية وغيرهم في الاستحباب وعدمه ، والثاني عن الجمهور ، وعن بعض الحنفية يستحب القميص دون العمامة . وأجاب بعض من خالف بأن قولها ليس فيها قميص ولا عمامة يحتمل نفي وجودهما جملة ، ويحتمل أن يكون المراد نفي المعدود أي الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة والأول أظهر ، وقال بعض الحنفية : معناه ليس فيها قميص أي جديد ، وقيل ليس فيها القميص الذي غسل فيه ، أو ليس فيها قميص مكفوف الأطراف . قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري . قوله (سحول) بضم المهملة وآخره لام أي بيض ، وهو جمع سحل ، وهو الثوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من قطن ، وقد تقدم في باب الثياب البيض للكفن ، بلفظ « يمانية بيض سحولية من كرسف » وعن ابن وهب : السحول القطن ، وفيه نظر ، وهو بضم أوله ويروى بفتح نسيبة إلى سحول قرية باليمن . وقال الأزهري : بالفتح المدينة ، وبالضم الثياب . وقيل النسب إلى القرية بالضم ، وأما بالفتح فنسبة إلى القصار لأنه يسحل الثياب أي ينقيها . والكرسف بضم الكاف والمهمل بينهما راء ساكنة هو القطن ، ووقع في رواية للبيهقي « سحولية جدد »

٢٤ - باب الكفن بلا عمامة

١٢٧٣ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ »

قوله (باب الكفن بلا عمامة) كذا للأكثر ، وللمستمل « الكفن في الثياب البيض » ، والاول أولى لثلاث تكرار الترجمة بغير فائدة ، وقد تقدم ما في هذا النفي في الباب الذي قبله . قوله (ثلاثة أثواب) في طبقات ابن سعد عن الشعبي « إزار ورداء ولفافة »

٢٥ - باب الكفن من جميع المال . وبه قال عطاء والزهرى وعمرؤ بن دينار وقتادة

وقال عمرؤ بن دينار : الحنوط من جميع المال . وقال إبراهيم : يُبْدَأُ بِالسَّكَنِ ، ثُمَّ بِالْذِّينِ ، ثُمَّ بِالْوَصِيَّةِ

وقال سفيان : أجزر القبر والفصل هو من الكفن

١٢٧٤ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ** حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « أُتِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ

ابن عوف رضي الله عنه يوماً بطعامه ، فقال : قَتَلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ - وَكَانَ خَيْرًا مِنِّي - فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مَا يُكْفَنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ . وَقَتَلَ حَمْزَةُ - أَوْ رَجُلٌ آخَرُ - خَيْرٌ مِنِّي فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مَا يُكْفَنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ . لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَجَّلَتْ لَنَا طَيِّبَاتُنَا فِي حَيَاتِنَا الدُّنْيَا . ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي »

[الحديث ١٢٧٤ - طرفاه في : ١٢٧٥ ، ٤٠٤٥]

قوله (باب الكفن من جميع المال) أى من رأس المال ، وكان المصنف راعى لفظ حديث مرفوع ورد بهذا اللفظ أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث على وإسناده ضعيف ، وذكره ابن أبي حاتم في العلم من حديث جابر ، وحكى عن أبيه أنه منكر ، قال ابن المنذر : قال بذلك جميع أهل العلم إلا رواية شاذة عن خلاص بن عمرو قال : الكفن من الثلث ، وعن طاوس قال : من الثلث إن كان قليلاً . قلت : أخرجهما عبد الرزاق ، وقد يرد على هذا الإطلاق ما استثناه الشافعية وغيرهم من الزكاة وسائر ما يتعلق بعين المال فانه يقدم على الكفن وغيره من مؤنة تجهيزه كما لو كانت التركة شيئاً مرهوناً أو عبداً جانياً . قوله (وبه قال عطاء والزهرى وعمرو بن دينار وقتادة ، وقال عمرو بن دينار : الحنوط من جميع المال) أما قول عطاء فوصله الدارمى من طريق ابن المبارك عن ابن جريج عنه قال : الحنوط والكفن من رأس المال ، وأما قول الزهرى وقتادة فقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن الزهرى وقتادة قال : الكفن من جميع المال ، وأما قول عمرو بن دينار فقال عبد الرزاق : عن ابن جريج عن عطاء : الكفن والحنوط من رأس المال ، قال : وقاله عمرو بن دينار ، وقوله : وقال إبراهيم - يعنى النخعي - يبدأ بالكفن ثم بالدين ثم بالوصية . قوله (وقال سفيان) أى الثورى الخ وصله الدارمى من قول النخعي كذلك دون قول سفيان ، ومن طريق أخرى عن النخعي بلفظ : الكفن من جميع المال ، وصله عبد الرزاق عن سفيان أى الثورى عن عبيدة بن معتب عن إبراهيم قال : فقلت لسفيان : فأجر القبر والغسل ؟ قال : هو من الكفن ، أى أجر حفر القبر وأجر الغسل من حكم الكفن فى أنه من رأس المال . قوله (حدثنا أحمد بن محمد المكي) هو الأزرق على الصحيح . قوله (عن سعد) أى ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف فأبراهيم بن سعد فى هذا الإسناد راو عن أبيه عن جده عن جد أبيه ، وسيأتى سياقه فى الباب الذى يليه أصرح اتصالاً من هذا . ويأتى الكلام على فوائده مستوفى فى باب غزوة أحد ، من كتاب المغازى ، وشاهد الترجمة منه قوله فى الحديث : فلم يوجد له ، لأن ظاهره أنه لم يوجد ما يملكه إلا البرد المذكور ، ووقع فى رواية الأكثر : إلا برده بالضمير العائد عليه ، وفى رواية الكشميهنى : إلا بردة ، بلفظ واحدة البرود ، وسيأتى حديث خباب فى الباب الذى بعده بلفظ : ولم يترك إلا نمرة ، واختلاف فيما إذا كان عليه دين مستغرق هل يكون كفنه ساتراً لجميع بدنه أو للعورة فقط ؟ المرجح الأول ، ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه لا يجزئ ثوب واحد يصف ما تحته من البدن . قوله (أو رجل آخر) لم أقف على اسمه ، ولم يقع فى أكثر الروايات إلا بذكر حمزة ومصعب فقط ، وكذا أخرجه أبو نعيم فى مستخرجه من طريق منصور بن أبى مزاحم عن إبراهيم بن سعد . قال الزين ابن المنير : يستفاد من قصة عبد الرحمن لإيثار الفقر على الغنى وإيثار التخلي للعبادة على تعاطي الاكتساب ، فلذلك امتنع من تناول ذلك الطعام مع أنه كان صائماً

١٢٧٥ - **حديث** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم « أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أتى بطعام - وكان صائماً - فقال : قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ - وهو خير مني - كُفِّنَ فِي بُرْدَةٍ إِنْ غُطِّيَ رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِنْ غُطِّيَ رِجْلَاهُ بَدَا رَأْسُهُ . وَأَرَاهُ قَالَ : وَقُتِلَ حِزَّةٌ - وهو خير مني - ثُمَّ بُسِطَ لَنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا بُسِطَ - أَوْ قَالَ : أُعْطِينَا مِنَ الدُّنْيَا مَا أُعْطِينَا - وَقَدْ خَشِينَا أَنْ تَكُونَ حَسَنَاتُنَا عُجِّلَتْ لَنَا . ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي حَتَّى تَرَكَ الطَّعَامَ »

قوله (باب إذا لم يوجد إلا ثوب واحد) أى اقتصر عليه ولا ينتظر بدفنه ارتقاب شيء آخر . وفى قول عبد الرحمن بن عوف « وهو خير مني » دلالة على تواضعه . وفيه إشارة إلى تعظيم فضل من قتل في المشاهد الفاضلة مع النبي ﷺ ، وزاد في هذه الطريق « إن غطي رأسه بدت رجليه » وهو موافق لما في الرواية التي في الباب الذي يليه . وروى الحاكم في المستدرک من حديث أنس أن حمزة أيضا كفن كذلك

٢٧ - باب إذا لم يجد كفناً إلا ما يوارى رأسه أو قدميه غطى رأسه

١٢٧٦ - **حديث** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا شقيق حدثنا خباب رضي الله عنه قال « هاجرنا مع النبي ﷺ نلتمس وجهه الله ، فوق أجرونا على الله : فمنا من مات لم يأكل من أجره شيئاً منهم مصعب بن عمير ، ومنا من أُنعت له ثمرته فهو يهدبها . قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ فَلَمْ نَجِدْ مَا نَكْفِنُهُ إِلَّا بُرْدَةٌ إِذَا غَطَّيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِذَا غَطَّيْنَا رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نُغَطِّيَ رَأْسَهُ ، وَأَنْ نَجْمَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ »

[الحديث ١٢٧٦ - أطرافه في : ٣٨٩٧ ، ٣٩١٣ ، ٣٩١٤ ، ٤٠٤٧ ، ٤٠٨٢ ، ٦٤٣٢ ، ٦٤٤٨]

قوله (باب إذا لم يجد كفناً إلا ما يوارى رأسه أو قدميه) أى رأسه مع بقية جسده إلا قدميه أو العكس ، كأنه قال : ما يوارى جسده إلا رأسه ، أو جسده إلا قدميه ، وذلك بين من حديث الباب حيث قال « خرجت رجليه » ، ولو كان المراد أنه يغطي رأسه فقط دون سائر جسده لكان تغطية العورة أولى . ويستفاد منه أنه إذا لم يوجد ساتر البتة أنه يغطي جميعه بالإذخر ، فإن لم يوجد فيها تيسر من نبات الأرض ، وسيأتي في كتاب الحج قول العباس « إلا الإذخر فانه بيوتنا وقبورنا ، فكأنها كانت عادة لهم استعماله في القبور ، قال الملب : وإنما استحب لهم النبي ﷺ التكفين في تلك الثياب التي ليست سابعة لانهم قتلوا فيها انتهى . وفي هذا الجزم نظر ، بل الظاهر أنه لم يجد لهم غيرها كما هو مقتضى الترجمة . **قوله** (حدثنا شقيق) هو ابن سلية أبو وائل ، وخباب بمجمة وموحدتين الأولى مثقلة هو ابن الارت ، والاسناد كله كوفيون . **قوله** (لم يأكل من أجره شيئاً) كناية عن القنائم التي تناولها من أدرك زمن الفتوح ، وكان المراد بالأجر ثمرته ، فليس مقصوداً على أجر الآخرة . **قوله** (أُنعت) بفتح الهمزة وسكون التحتانية وفتح النون أى نضجت . **قوله** (فهو يهدبها) بفتح أوله وكسر الهمزة أى يحثيها ، وضبطه النووي بضم الدال ، وحكى ابن التين تشليها . **قوله** (ما نكفنه به) سقط لفظ « به » من رواية غير أبي ذر ،

وسياتي بقية الكلام على فوائده في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى

٢٨ - باب من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ فلم ينكر عليه

١٢٧٧ - حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل رضي الله عنه « ان امرأة جاءت النبي ﷺ ببردة منسوجة فيها حاشيتها . أتدرون ما البردة ؟ قالوا : الشملة . قال : نعم . قالت : نسجتها بيدي ، فجئت لأكسوها ، فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها ، فخرج إلينا وإنها إزاره ، فحسناها فلان فقال : اكسنيها ما أحسنها . قال القوم : ما أحسنت ، لبسها النبي ﷺ محتاجاً إليها ثم سألته وعلمت أنه لا يرُدُّ . قال : إني والله ما سألتُهُ لألبسها ، إنما سألتُهُ لتكون كفي . قال سهل : فكانت كفته »

[الحديث ١٢٧٧ - أطرافه في : ٢٠٩٣ ، ٥٨١٠ ، ٦٠٣٦]

قوله (باب من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ فلم ينكر عليه) ضبط في روايتنا بفتح الكاف على البناء للجهول وحكى الكسر على أن فاعل الإنكار النبي ﷺ ، وحكى الزين بن المنير عن بعض الروايات فلم ينكره بهاء بدل عليه وهو بمعنى الرواية التي بالكسر ، وإنما قيد الترجمة بذلك ليشير الى أن الإنكار الذي وقع من الصحابة كان على الصحابي في طلب البردة فلما أخبرهم بعذره لم ينكروا ذلك عليه ، فيستفاد منه جواز تحصيل ما لا بد للبيت منه من كفن ونحوه في حال حياته ، وهل يلتحق بذلك حفر القبر ؟ فيه بحث سياتي . **قوله** (ان امرأة) لم أقف على اسمها . **قوله** (فيها حاشيتها) قال الداودي يعني انها لم تقطع من ثوب فتكون بلا حاشية ، وقال غيره حاشية الثوب هديه فكأنه قال إنها جديدة لم يقطع هديها ولم تلبس بعد ، وقال القزاز : حاشيتا الثوب ناحيتاه اللتان في طرفهما الحذب . **قوله** (أتدرون) هو مقول سهل بن سعد بيده أبو غسان عن أبي حازم كما أخرجه المصنف في الأدب ولفظه « فقال سهل للقوم أتدرون ما البردة ؟ قالوا : الشملة ، انتهى . وفي تفسير البردة بالشملة تجوز لأن البردة كساء والشملة ما يشتمل به فهي أعم ، لكن لما كان أكثر اشتغالهم بها أطلقوا عليها اسمها . **قوله** (فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها) كأنهم عرفوا ذلك بقريئة حال أو تقدم قول صريح . **قوله** (فخرج إلينا وإنها إزاره) في رواية ابن ماجه عن هشام ابن عمار عن عبد العزيز « فخرج إلينا فيها ، وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني « فآزر بها ثم خرج » . **قوله** (فحسناها فلان فقال اكسنيها ما أحسنها) كذا في جميع الروايات هنا بالمهملتين من التحسين . وللصنف في اللباس من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم « فحسها ، بالجيم بغير نون وكذا للطبراني والاسماعيل من طريق أخرى عن أبي حازم ، وقوله « فلان ، أفاد المحب الطبري في الأحكام له أنه عبد الرحمن بن عوف ، وعزاه للطبراني ولم أره في المعجم الكبير لا في مسند سهل ولا عبد الرحمن ، ونقله شيخنا ابن الملقن عن المحب في شرح العمدة ، وكذا قال لنا شيخنا الحافظ أبو الحسن الهيثمي إنه وقف عليه ، لكن لم يستحضر مكانه ، ووقع لشيخنا ابن الملقن في « شرح التنبيه ، أنه سهل بن سعد وهو غلط فكأنه التبس على شيخنا اسم القائل باسم الراوي ، نعم أخرج الطبراني الحديث المذكور عن أحمد بن عبد الرحمن بن يسار (١) عن قتيبة بن سعيد عن يعقوب بن عبد الرحمن

عن أبي حازم عن سهل وقال في آخره « قال قتبية هو سعد بن أبي وقاص ، انتهى ، وقد أخرجه البخاري في اللباس والنسائي في الزينة عن قتبية ولم يذكر عنه ذلك ، وقد رواه ابن ماجه بسنده المتقدم وقال فيه « جاء فلان رجل سماه يومئذ ، وهو دال على أن الراوى كان ربما سماه . ووقع في رواية أخرى للطبراني من طريق زمعة بن صالح عن أبي حازم أن السائل المذكور أعرابي ، فلو لم يكن زمعة ضعيفا لا تنفى أن يكون هو عبد الرحمن بن عوف أو سعد بن أبي وقاص ، أو يقال تعددت القصة على ما فيه من بعد والله أعلم . قوله (ما أحسنها) بنصب النون وما للتعجب ، وفي رواية ابن ماجه والطبراني من هذا الوجه قال نعم فلما دخل طواها وأرسل بها اليه ، وهو للبصنف في اللباس من طريق يعقوب بن عبد الرحمن بلفظ « فقال نعم لجلس ما شاء الله في المجلس ثم رجع فطواها ثم أرسل بها اليه » . قوله (قال القوم ما أحسنت) ما نافية ، وقد وقعت تسمية المعانين له من الصحابة في طريق هشام بن سعد المذكورة ولفظه قال سهل فقلت للرجل لم سألته وقد رأيت حاجته اليها ؟ فقال : رأيت ما رأيتم ، ولكن أردت أن أخبأها حتى أكفن فيها . قوله (انه لا يرد) كذا وقع هنا بحذف المفعول ، وثبت في رواية ابن ماجه بلفظ « لا يرد سائلا ، ونحوه في رواية يعقوب في البيوع ، وفي رواية أبي غسان في الأدب لا يسأل شيئا فيمنعه . قوله (ما سألته لا لبسها) في رواية أبي غسان « فقال رجوت بركتها حين لبسها النبي ﷺ ، وأفاد الطبراني في رواية زمعة بن صالح أن النبي ﷺ أمر أن يصنع له غيرها فأت قبل أن تفرغ . وفي هذا الحديث من الفوائد حسن خلق النبي ﷺ وسعة جوده وقبوله الهدية ، واستنبط منه المهلب جواز ترك مكافأة الفقير على هديته ، وليس ذلك بظاهر منه فإن المكافأة كانت عادة النبي ﷺ مستمرة فلا يلزم من السكوت عنها هنا أن لا يكون فعلها ، بل ليس في سياق هذا الحديث الجزم بكون ذلك كان هدية فيحتمل أن تكون عرضتها عليه ليشتريها منها ، قال : وفيه جواز الاعتماد على القرائن ولو تجردت أقولهم « فآخذها محتاجا اليها ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون سبق لهم منه قول يدل على ذلك كما تقدم . قال : وفيه الترغيب في المصنوع بالنسبة إلى صانعه إذا كان ماهرا ، ويحتمل أن تكون أرادت بنسبته اليها إزالة ما يخشى من التدليس . وفيه جواز استحسان الانسان ما يراه على غيره من الملابس وغيرها إما ليعرفه قدرها وإما ليعرض له بطلبه منه حيث يسوغ له ذلك . وفيه مشروعية الإنكار عند مخالفة الأدب ظاهرا وإن لم يبلغ المنكر درجة التحريم . وفيه التبرك بآثار الصالحين (١) وقال ابن بطال : فيه جواز إعداد الشيء قبل وقت الحاجة اليه ، قال : وقد حفر جماعة من الصالحين قبورهم قبل الموت . وتعقبه الزين بن المنير بأن ذلك لم يقع من أحد من الصحابة ، قال : ولو كان مستحبا لكثير فيهم . وقال بعض الشافعية : ينبغي لمن استعد شيئا من ذلك أن يجتهد في تحصيله من جهة يثق بحلها أو من أثر من يعتقد فيه الصلاح والبركة

٢٩ - باب اتباع النساء الجنائز

١٢٧٨ - حدثنا قبيصة بن عقبة حدثنا سفيان عن خالد عن أم الهذيل عن أم عطية رضي الله عنها قالت

« نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يعزم علينا »

(١) هذا خطأ ، والصواب للمنع من ذلك لوجهين : أحدهما أن الصحابة لم يفعلوا ذلك مع غير النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان خيرا لسبقونا اليه ، والنبي صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه غيره لما بينه وبين غيره من الفروق الكثيرة . الوجه الثاني سد ذريعة الفرك ، لأن جواز التبرك بآثار الصالحين يفضي إلى التلو فيهم وعبادتهم من دون الله فوجب المنع من ذلك . وقد سبق بيان ذلك مرارا

قوله (باب اتباع النساء الجنائز) قال الزين بن المنير : فصل المصنف بين هذه الترجمة وبين فضل اتباع الجنائز بتراجم كثيرة تشعر بالفرقة بين النساء والرجال ، وأن الفضل الثابت في ذلك يختص بالرجال دون النساء لأن النهي يقضى التحريم أو الكراهة ، والفضل يدل على الاستحباب ، ولا يجتمعان . وأطلق الحكم هنا لما يتطرق اليه من الاحتمال ، ومن ثم اختلف العلماء في ذلك . ولا يخفى أن محل النزاع إنما هو حيث تؤمن المفسدة . قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري وأم الهذيل هي حفصة بنت سيرين . قوله (نهينا) تقدم في الحيض من رواية هشام بن حسان عن حفصة عنها بلفظ . كنا نهينا عن اتباع الجنائز ، ورواه يزيد بن أبي حكيم عن الثوري بإسناد هذا الباب باللفظ . نهانا رسول الله ﷺ ، أخرجه الاسماعيلي وفيه رد على من قال : لا حجة في هذا الحديث لأنه لم يسم الناهي فيه ، لما رواه الشيخان وغيرهما أن كل ما ورد بهذه الصيغة كان مرفوعا وهو الأصح عند غيرهما من المحدثين ، ويؤيد رواية الاسماعيلي ما رواه الطبراني من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية عن جدته أم عطية قالت : لما دخل رسول الله ﷺ المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث اليها عمر فقال : إني رسول رسول الله اليكن ، بعثني اليكن لأباعدن علي أن لا تشركن بالله شيئا ، الحديث ، وفي آخره : وأمرنا أن نخرج في العيد العواتق ، ونهانا أن نخرج في جنازة ، وهذا يدل على أن رواية أم عطية الأولى من مرسل الصحابة . قوله (ولم يعزم علينا) أي ولم يؤكد علينا في المنع كما أكد علينا في غيره من المنهيات ، فكأنها قالت : كره لنا اتباع الجنائز من غير تحريم . وقال القرطبي : ظاهر سياق أم عطية أن النهي نهى تنزيه ، وبه قال جمهور أهل العلم ، ومال مالك إلى الجواز وهو قول أهل المدينة . ويدل على الجواز ما رواه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان في جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال : دعها يا عمر ، الحديث . وأخرجه ابن ماجه والنسائي من هذا الوجه ، ومن طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سلمة بن الأزرق عن أبي هريرة ورجاله ثقات ، وقال المذهب : في حديث أم عطية دلالة على أن النهي من الشارع على درجات . وقال الداودي : قولها : نهينا عن اتباع الجنائز ، أي إلى أن نصل إلى القبور ، وقوله : ولم يعزم علينا ، أي أن لا نأتي أهل الميت فنعزيهم ونترحم على ميتهم من غير أن نتبع جنازته انتهى . وفي أخذ هذا التفصيل من هذا السياق نظر ، نعم هو في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : أن النبي ﷺ رأى فاطمة مقبلة فقال : من أين جئت ؟ فقالت : رحمت على أهل هذا الميت ميتهم . فقال : لعلك بلغت معهم الكدى ؟ قالت : لا ، الحديث أخرجه أحمد والحاكم وغيرهما . فأنكر عليها بلوغ الكدى ، وهو بالضم وتخفيف الدال المقصورة وهي المقابر ، ولم ينكر عليها التعزية . وقال المحب الطبري : يحتمل أن يكون المراد بقولها : ولم يعزم علينا ، أي كما عزم على الرجال بتعزيهم في اتباعها بمحصول القيراط ونحو ذلك ، والاول أظهر . والله أعلم .

٣٠ - باب إحداد المرأة على غير زوجها

١٢٧٨ - حدثنا مسدد حدثنا بشر بن الفضل حدثنا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين قال « توفي ابن لأم عليّة رضي الله عنها ، فلما كان اليوم الثالث دعت بصفرة فتمسّحت به وقالت : نهينا أن نحدّ أكثر من ثلاث إلا بزواج »

١٢٨٠ - **حدثنا** الحميدي **حدثنا** سفيان **حدثنا** أيوب بن موسى قال أخبرني حميد بن نافع عن زينب ابنة أبي سلمة قالت « لما جاء نعي أبي سفيان من الشام دعت أم حبيبة رضي الله عنها بصفرة في اليوم الثالث فسعت عارضها وذراعها وقالت : إني كنت عن هذا آفنية لولا أني سمعت النبي ﷺ يقول : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج فأنها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا »

[الحديث ١٢٨٠ - أطرافه في : ١٢٨١ ، ٥٣٣٤ ، ٥٣٣٩ ، ٥٣٤٥]

١٢٨١ - **حدثنا** إسماعيل **حدثني** مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد ابن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أخبرته قالت « دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ فقالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا »

١٢٨٢ - « ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها ، فدعت بطيب فستت ، ثم قالت : مالي بالطيب من حاجة ، غير أني سمعت رسول الله ﷺ على المنبر يقول : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا »

[الحديث ١٢٨٢ - طرفه في : ٥٣٣٥]

قوله (باب إحداد المرأة على غير زوجها) قال ابن بطال : الإحداد بالمهمل امتناع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب وغيرهما وكل ما كان من دواعي الجماع ، وأباح الشارع للمرأة أن تحد على غير زوجها ثلاثة أيام لما يغلب من لوعة الحزن ويهجم من ألم الوجد ، وليس ذلك واجبا لاتفاقهم على أن الزوج لو طالها بالجماع لم يحل لها منه في تلك الحال ، وسيأتي في كتاب الطلاق بقية الكلام على مباحث الإحداد . وقوله في الترجمة د على غير زوجها ، يعم كل ميت غير الزوج سواء كان قريبا أو أجنبيا ، ودلالة الحديث له ظاهرة ، ولم يقيد في الترجمة بالموت لأنه يختص به عرفا ، ولم يبين حكمه لأن الخبر دل على عدم التحريم في الثلاث وأقل ما يقتضيه إنبات المشروعية . **قوله** (فلما كان يوم الثالث) كذا الأكثر وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة ، وللمستعمل « اليوم الثالث » . **قوله** (دعت بصفرة) سيأتي الكلام عليها قريبا . **قوله** (نهينا) رواه أيوب عن ابن سيرين بلفظ « أمرنا بأن لا تحد على هالك فوق ثلاث » الحديث أخرجه عبد الرزاق ، والطبراني من طريق قتادة عن ابن سيرين عن أم عطية قالت « سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكر معناه . **قوله** (أن تحد) بضم أوله من الرباعي ، ولم يعرف الأصمعي غيره ، وحكى غيره فتح أوله وضم ثانيه من الثلاثي يقال حدث المرأة وأحدث بمعنى . **قوله** (إلا بزواج) وفي رواية الكشميهني « إلا لزواج » باللام ، ووقع في العدد من طريقه بلفظ « إلا على زوج » ، والكل بمعنى السببية . **قوله** (عن زينب بنت أبي سلمة) هي ربيعة النبي ﷺ ، وصرح في العدد بالاخبار بينها وبين حميد بن

نافع . قوله (نمى) بفتح النون وسكون المهملة وتخفيف الياء - وكسر المهملة وتشديد الياء - هو الخبر بموت الشخص ، وأبو سفيان هو ابن حرب بن أمية والد معاوية . قوله (دعت أم حبيبة) هى بنت أبي سفيان المذكور . وفى قوله « من الشام ، نظر ، لأن أبا سفيان مات بالمدينة بلا خلاف بين أهل العلم بالأخبار ، والجمهور على أنه مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل سنة ثلاث ، ولم أر فى شيء من طرق هذا الحديث تقييده بذلك إلا فى رواية سفيان بن عيينة هذه وأظنها وهما ، وكنت أظن أنه حذف منه لفظ « ابن ، لأن الذى جاء نعيه من الشام وأم حبيبة فى الحياة هو أخوها يزيد بن أبي سفيان الذى كان أميراً على الشام ، لكن رواه المصنف فى العدد من طريق مالك ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حميد بن نافع بلفظ « حين توفى عنها أبوها أبو سفيان بن حرب ، فظهر أنه لم يسقط منه شيء ، ولم يقل فيه واحد منهما من الشام ، وكذا أخرجه ابن سعد فى ترجمة أم حبيبة من طريق صفية بنت أبي عبيد عنها . ثم وجدت الحديث فى مسند ابن أبي شيبة قال « حدثنا وكيع حدثنا شعبة عن حميد بن نافع - ولفظه - جاء نمى أخى أم حبيبة أو حميم لها فدعت بصفرة فملطخت به ذراعها ، وكذا رواه الدارمي عن هاشم بن القاسم عن شعبة لكن بلفظ « ان أخا لأم حبيبة مات أو حميما لها ، ورواه أحمد عن حجاج وعبد بن جعفر جميعاً عن شعبة بلفظ « ان حميما لها مات ، من غير تردد ، وإطلاق الحميم على الأخ أقرب من إطلاقه على الأب ، فقوى الظن عند هذا أن تكون القصة تعددت لزَيْنَب مع أم حبيبة عند وفاة أخيها يزيد ثم عند وفاة أبيها أبي سفيان لا مانع من ذلك . والله أعلم . قوله (بصفرة) فى رواية مالك المذكورة « بطيب فيه صفرة خلوق ، وزاد فيه « فدهنت منه جلرية ثم مست بعارضها ، أى بعارضى نفسها . قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك . وساق الحديث هنا من طريق مالك مختصراً ، وأورده مطولاً من طريقه فى العدد كما سيأتى . قوله (ثم دخلت) هو مقول زَيْنَب بنت أم سلمة ، وهو مصرح به فى الرواية التى فى العدد وظاهره أن هذه القصة وقعت بعد قصة أم حبيبة ، ولا يصح ذلك إلا إن قلنا بالتعدد ، ويكون ذلك عقب وفاة يزيد بن أبي سفيان لأن وفاته سنة ثمان عشرة أو تسع عشرة ، ولا يصح أن يكون ذلك عند وفاة أبيه لأن زَيْنَب بنت جحش ماتت قبل أبي سفيان بأكثر من عشر سنين على الصحيح المشهور عند أهل العلم بالأخبار ، فيحمل على أنها لم ترد ترتيب الوقائع وإنما أرادت ترتيب الأخبار . وقد وقع فى رواية أبي داود بلفظ « ودخلت ، وذلك لا يقتضى الترتيب . والله أعلم . قوله (حين توفى أخوها) لم أتحقق من المراد به ، لأن لزَيْنَب ثلاثة إخوة : عبد الله وعبد بغير إضافة وعبيد الله بالتصغير ، فأما الكبير فاستشهد بأحد وكانت زَيْنَب إذ ذاك صغيرة جداً لأن أباهما أبا سلمة مات بعد بدر وتزوج النبي ﷺ أمها أم سلمة وهى صغيرة ترضع كما سيأتى فى الرضاع أن أمها حلت من عدتها من أبي سلمة بوضع زَيْنَب هذه ، فاتفق أن يكون هو المراد هنا وإن كان وقع فى كثير من الموطآت بلفظ « حين توفى أخوها عبد الله ، كما أخرجه الدارقطني من طريق ابن وهب وغيره عن مالك ، وأما عبد بغير إضافة فيعرف بأبي حميد وكان شاعراً أعمى وعاش إلى خلافة عمر ، وقد جزم ابن إسحق وغيره من أهل العلم بالأخبار بأنه مات بعد أخيه زَيْنَب بسنة ، وروى ابن سعد فى ترجمتها فى الطبقات من وجهين أن أبا حميد المذكور حضر جنازة زَيْنَب مع عمر وحكى عنه مراجعة له بسببها ، وإن كان فى إسنادها الواقدي لكن يستشهد به فى هذا ، فاتفق أن يكون هذا الأخير المراد ، وأما عبيد الله المصغر فلم يسم تدبيرا وهاجر بزوجه أم حبيبة بنت أبي سفيان إلى الحبشة ثم تنصر هناك ومات فتزوج النبي

ﷺ بعده أم حبيبة ، فهذا يحتمل أن يكون هو المراد لأن زينب بنت أبي سلمة عندما جاء الخبر بوفاة عبيد الله كانت في من من يضبط ، ولا مانع أن يحزن المرء على قريبه الكافر ولا سيما إذا تذكر سوء مصيره ، ولعل الرواية التي في الموطأ ، حين توفي أخوها عبد الله ، كانت عبيد الله بالتصغير فلم يضبطها الكاتب والله أعلم . ويعكر على هذا قول من قال إن عبيد الله مات بأرض الحبشة فتزوج النبي ﷺ أم حبيبة ، فإن ظاهرها أن تزوجها كان بعد موت عبيد الله ، وتزوجها وقع وهي بأرض الحبشة وقبل أن تسمع النهي ، وأيضا في السياق ثم دخلت على زينب ، بعد قولها دخلت على أم حبيبة ، وهو ظاهر في أن ذلك كان بعد موت قريب زينب بنت جحش المذكور وهو بعد مجئ أم حبيبة من الحبشة بمدة طويلة ، فإن لم يكن هذا الظن هو الواقع احتمل أن يكون أخا لزينب بنت جحش من أمها أو من الرضاعة ، أو يرجح ما حكاه ابن عبد البر وغيره من أن زينب بنت أبي سلمة ولدت بأرض الحبشة فإن مقتضى ذلك أن يكون لها عند وفاة عبد الله بن جحش أربع سنين ، وما مثلها (١) يضبط في مثلها والله أعلم .

قوله (فست به) أي شيئا من جسدها ، وسيأتي في الطريق التي في العدد بلفظ فست منه ، وسيأتي فيه لزينب حديث آخر عن أمها أم سلمة في الإحداد أيضا ، وسيأتي الكلام على الأحاديث الثلاثة مستوفى إن شاء الله تعالى

٣١ - باب زيارة القبور

١٢٨٣ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** ثابت عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « مر النبي ﷺ بامرأة تبيكي عند قبر ، فقال : اتقي الله واصبري . قالت : إلبك عني ، فأنك لم تصب بمصيبتى ولم تعرفه . فقيل لها : إنه النبي ﷺ ، فأتى النبي ﷺ فلم تجد عنده بوابين ، فقالت : لم أعرفك . فقال : إنما الصبر عند الصدمة الأولى »

قوله (باب زيارة القبور) أي مشروعيتها وكأنه لم يصرح بالحكم لما فيه من الخلاف في سيأتي ، وكان المصنف لم يثبت على شرطه الأحاديث المصرحة بالجواز ، وقد أخرجه مسلم من حديث بريدة وفيه نسخ النهي عن ذلك ولفظه « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها ، وزاد أبو داود والنسائي من حديث أنس « فإنها تذكر الآخرة ، وللحاكم من حديثه فيه « وترق القلب وتدمع العين ، فلا تقولوا هجرا ، أي كلاما فاحشا ، وهو بضم الهاء وسكون الجيم وله من حديث ابن مسعود « فإنها تزهد في الدنيا ، ولمسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا « زوروا القبور فإنها تذكر الموت ، قال النووي تبعنا للعبدري والحازمي وغيرهما : اتفقوا على أن زيارة القبور للرجال جائزة . كذا أطلقوا ، وفيه نظر لأن ابن أبي شيبة وغيره روى عن ابن سيرين وإبراهيم النخعي والشعبي الكراهة مطلقا حتى قال الشعبي : أولا نهى النبي ﷺ لزرت قبر ابنتي . فلعل من أطلق أراد بالاتفاق ما استقر عليه الأمر بعد هولاء ، وكان هولاء لم يبلغهم النسخ والله أعلم . ومقابل هذا قول ابن حزم : إن زيارة القبور واجبة ولو مرة واحدة في العمر لورود الأمر به . واختلف في النساء فقيل : دخان في عموم الإذن وهو قول الأكثر ، ومجمله ما إذا أمنت الفتنة . ويريد الجواز حديث الباب ، وموضع الدلالة منه أنه ﷺ لم ينكر على المرأة قعودها عند القبر ، وتقريره حجة .

وعمن حمل الإذن على عمومهم للرجال والنساء عائشة فروى الحاكم من طريق ابن أبي مليكة أنه رآها زارت قبر أخيها عبد الرحمن و فقيل لها : أليس قد نهى النبي ﷺ عن ذلك ؟ قالت نعم ، كان نهى ثم أمر بزيارتها ، وقيل الإذن خاص بالرجال ولا يجوز للنساء زيارة القبور ، وبه جزم الشيخ أبو إسحق في المذهب ، واستدل به بحديث عبد الله بن عمرو الذي تقدمت الإشارة إليه في باب اتباع النساء الجنائز ، وبحديث : لعن الله زوارات القبور ، أخرجه الترمذي وصححه من حديث أبي هريرة ، وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث حسان بن ثابت . واختلف من قال بالكراهة في حقهن هل هي كراهة تحريم أو تنزيه ؟ قال القرطبي : هذا اللعن إنما هو للكثيرات من الزيارة لما تقتضيه الصفة من المبالغة ، ولعل السبب ما يفرض إليه ذلك من تضییع حق الزوج والتبرج وما ينشأ منهن من الصياح ونحو ذلك ، فقد يقال : إذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الإذن لأن تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء . قوله (بامرأة) لم أقف على اسمها ولا اسم صاحب القبر ، وفي رواية لمسلم ما يشعر بأنه ولدها ولفظه : تبكى على صبي لها ، وصرح به في مرسل يحيى بن أبي كثير عند عبد الرزاق ولفظه : قد أصيبت بولدها ، وسيأتي في أوائل كتاب الأحكام من طريق أخرى عن شعبة عن ثابت : أن أنسا قال لا امرأة من أهله : تعرفين فلانة ؟ قالت : نعم . قال : كان النبي ﷺ مربها ، فذكر هذا الحديث . قوله (فقال اتقى الله) في رواية أبي نعيم في المستخرج : فقال يا أمة الله اتقى الله ، قال القرطبي : الظاهر أنه كان في بكائها قدر زائد من نوح أو غيره ، ولهذا أمرها بالتقوى . قلت : يؤيده أن في مرسل يحيى بن أبي كثير المذكور : فسمع منها ما يكره فوقف عليها ، وقال الطيبي : قوله : اتقى الله ، توطئه لقوله : واصبري ، كأنه قيل لها خافى غضب الله إن لم تصبري ولا تجزعي ليحصل لك الثواب . قوله (اليك عني) هو من أسماء الأفعال ، ومعناها تنح وأبعد . قوله (لم تصب بمصيتي) سيأتي في الأحكام من وجه آخر عن شعبة بلفظ : فانك خلو من مصيتي ، وهو بكسر المعجمة وسكون اللام ، ولمسلم : ما تبالي بمصيتي ، ولأبي يعلى من حديث أبي هريرة أنها قالت : يا عبد الله إني أنا الحرة الشكلى ، ولو كنت مصابا عذرتني ، . قوله (ولم تعرفه) جملة حالية أى خاطبته بذلك ولم تعرف أنه رسول الله . قوله (فقيل لها) في رواية الأحكام : فمر بها رجل فقال لها : إنه رسول الله ، فقالت : ما عرفته ، وفي رواية أبي يعلى المذكورة : قال فهل تعرفينه ؟ قالت : لا ، وللطبراني في الأوسط من طريق عطية عن أنس أن الذي سأها هو الفضل بن العباس ، وزاد مسلم في رواية له : فأخذها مثل الموت ، أى من شدة الكرب الذي أصابها لما عرفت أنه ﷺ خجلا منه ومهابة . قوله (فلم تجد عنده بوابين) في رواية الأحكام : بوابا ، بالإفراد ، قال الزين بن المنير : فائدة هذه الجملة من هذا الخبر بيان عذر هذه المرأة في كونها لم تعرفه ، وذلك أنه كان من شأنه أن لا يتخذ بوابا مع قدرته على ذلك تواضعا ، وكان من شأنه أنه لا يستتبع الناس وراءه إذا مشى كما جرت عادة الملوك والأكابر ، فلذلك اشتبه على المرأة فلم تعرفه مع ما كانت فيه من شاغل الوجد والبكاء . وقال الطيبي : فائدة هذه الجملة أنه لما قيل لها إنه النبي ﷺ استشعرت خوفا وهيبه في نفسها فتصورته أنه مثل الملوك له حاجب وبواب يمنع الناس من الوصول إليه ، فوجدت الأمر بخلاف ما تصورته . قوله (فقالت : لم أعرفك) في حديث أبي هريرة : فقالت والله ما عرفتك ، . قوله (إنما الصبر عند الصدمة الأولى) في رواية الأحكام : عند أول صدمة ، ونحوه لمسلم ، والمعنى إذا وقع الثبات أول شيء يهجم على القلب من مقتضيات الجزع فذلك هو الصبر الكامل الذي يترتب عليه الأجر ، وأصل الصدم ضرب الشيء الصلب بمثله فاستعير للصيبة الواردة على القلب ، قال الخطابي :

المعنى أن الصبر الذي يحمد عليه صاحبه ما كان عند مفاجأة المصيبة ، بخلاف ما بعد ذلك فإنه على الأيام يسو . وحكى الخطابي عن غيره أن المرء لا يؤجر على المصيبة لأنها ليست من صنعه ، وإنما يؤجر على حسن تثبته وجميل صبره . وقال ابن بطال : أراد أن لا يجتمع عليها مصيبة الهلاك وفقد الأجر . وقال الطيبي : صدر هذا الجواب منه عليه السلام عن قولها لم أعرفك على أسلوب الحكيم كأنه قال لها : دعى الاعتذار فاني لا أغضب لغير الله وانظري لنفسك . وقال الزين بن المنير : فائدة جواب المرأة بذلك أنها لما جاءت طائفة لما أمرها به من التقوى والصبر معتذرة عن قولها الصادر عن الحزن بين لها أن حق هذا الصبر أن يكون في أول الحال ، فهو الذي يترتب عليه الثواب انتهى . ويؤيده أن في رواية أبي هريرة المذكورة ، فقالت أنا أصبر ، أنا أصبر ، وفي مرسل يحيى بن أبي كثير المذكور ، فقال اذهبي إليك ، فإن الصبر عند الصدمة الأولى ، وزاد عبد الرزاق فيه من مرسل الحسن ، والعبرة لا يملكها ابن آدم . وذكر هذا الحديث في زيارة القبور مع احتمال أن تكون المرأة المذكورة تأخرت بعد الدفن عند القبر والزيارة إنما تطلق على من أنشأ إلى القبر قصدا من جهة استواء الحكم في حقها حيث أمرها بالتقوى والصبر لما رأى من جزعها ولم ينكر عليها الخروج من بيتها فدل على أنه جائز ، وهو أعم من أن يكون خروجها لتشيع ميتها فأقامت عند القبر بعد الدفن أو أنشأت قصد زيارته بالخروج بسبب الميت . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم ما كان فيه عليه الصلاة والسلام من التواضع والرقق بالجاهل ، ومساحة المصاب وقبول اعتذاره ، وملازمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وفيه أن القاضى لا ينبغي له أن يتخذ من يحجبه عن حوائج الناس ، وأن من أمر بمعروف ينبغي له أن يقبل ولو لم يعرف الأمر . وفيه أن الجزع من المنهيات لأمره لها بالتقوى مقرونا بالصبر . وفيه الترغيب في احتمال الأذى عند بذل النصيحة ونشر الموعظة ، وأن المواجهة بالخطاب إذا لم تصادف المنوى لا أثر لها . وبنى عليه بعضهم ما إذا قال ياهند أنت طالق فصادف عمرة أن عمرة لا تطلق . واستدل به على جواز زيارة القبور سواء كان الزائر رجلا أو امرأة كما تقدم ، وسواء كان المزور مسلما أو كافرا ، لعدم الاستفصال في ذلك . قال النووي : وبالجواز قطع الجمهور ، وقال صاحب الحاوى : لا تجوز زيارة قبر الكافر ، وهو غلط انتهى . وحجة المارردى قوله تعالى ﴿ ولا تقم على قبره ﴾ ، وفي الاستدلال به نظر لا يخفى . (تنبيه) : قال الزين بن المنير : قدم المصنف ترجمة زيارة القبور على غيرها من أحكام تشييع الجنائز وما بعد ذلك مما يتقدم الزيارة لأن الزيارة يتكرر وقوعها فجعلها أصلا ومفتاحا لتلك الأحكام انتهى ملخصا . وأشار أيضا إلى أن مناسبة ترجمة زيارة القبور تناسب اتباع النساء الجنائز ، فكأنه أراد حصر الأحكام المتعلقة بخروج النساء متواليه . والله أعلم

٣٢ - باب قول النبي ﷺ « يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُذَّتِهِ »

أقول الله تعالى ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ وقال النبي ﷺ « كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ »

فاذا لم يكن من سنته فهو كما قالت عائشة رضي الله عنها ﴿ لا تزِرُّ وَاِزْرَةَ وَزَرَ أُخْرَى ﴾

وهو كقوله ﴿ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ - ذُنُوبًا - إِلَى حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ ﴾ وما يُرَخَّصُ مِنَ البكاء من غير نوح . وقال النبي ﷺ « لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دِمَائِهَا » وذلك لأنه أول من سنَّ القتل

١٢٨٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ وَمُحَمَّدٌ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عُمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ « أُرْسِلَتْ ابْنَةُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ : إِنَّ ابْنًا لِي قُبِضَ ، فَأَرْتَنَا . فَأَرْسَلَ يُقْرِئُ السَّلَامَ وَيَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى ، وَكُلُّ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُّسَمًّى ، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ . فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ تُقَسِّمُ عَلَيْهِ لِيَأْتِيَنِيهَا . فَقَامَ وَمَعَهُ سَعْدُ بْنُ هُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبِي بْنُ كَعْبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَرِجَالٌ . فَرَفَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّبِيَّ وَنَفْسُهُ تَتَقَفَّقِعُ - قَالَ : حَسِبْتُهُ أَنَّهُ قَالَ : كَأَنَّهَا شَيْءٌ - فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ ، فَقَالَ سَعْدُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هَذَا ؟ فَقَالَ : هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنِ عْبَادِهِ الرَّحَاءَ »

[الحديث ١٢٨٤ - أطرافه في : ٥٦٥٥ ، ٦٦٠٢ ، ٦٦٥٥ ، ٧٢٧٧ ، ٧٤١٨]

١٢٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ بِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « شَهِدْنَا بَنَاتَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ ، قَالَ فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ ، قَالَ فَقَالَ : هَلْ مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارَفِ اللَّيْلَةَ ؟ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ : أَنَا . قَالَ : فَانْزِلْ . قَالَ فَانْزَلَ فِي قَبْرِهَا »

[الحديث ١٢٨٥ - طرفه في : ١٣٤٢]

١٢٨٦ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ « تُوَفِّيَتْ ابْنَةُ لَعْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ وَجِئْنَا لِنَشْهَدَهَا ، وَحَضَرَهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا - أَوْ قَالَ : جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا ، ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِي - فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَعْمَرُ بْنُ عُثْمَانَ : أَلَا تَنْهَى عَنِ الْبُكَاءِ ؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِنَّ الْمَيِّتَ لِيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ »

١٢٨٧ - فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : قَدْ كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ بَعْضَ ذَلِكَ ، ثُمَّ حَدَّثَ قَالَ : صَدَرْتُ مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَكَّةَ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ إِذَا هُوَ بِرَكَبٍ تَحْتَ ظِلِّ شَمْرَةٍ ، فَقَالَ : اذْهَبْ فَانْظُرْ مَنْ هَؤُلَاءِ الرَّكَبُ . قَالَ : فَانْظَرْتُ فَإِذَا صُهَيْبٌ ، فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : ادْعُهُ لِي . فَرَجَعْتُ إِلَى صُهَيْبٍ فَقُلْتُ : ارْتَحِلْ فَاتْلُقْ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ . فَلَمَّا أَصِيبَ عُمَرُ دَخَلَ صُهَيْبٌ يَبْكِي يَقُولُ : وَآ أَخَاهُ وَآ صَاحِبَاهُ . فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَا صُهَيْبُ أَتَبْكِي عَلَيَّ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ؟

[الحديث ١٢٨٧ - طرفاه في : ١٢٩٠ ، ١٢٩٢]

١٢٨٨ - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا »

عنها فقالت : رَحِمَ اللهُ عَمْرَ ، والله ما حدثَ رسولُ اللهِ ﷺ أن اللهُ لِيُمَذِّبَ الْمُؤْمِنَ يُبْكَاءُ أَهْلَهُ عَلَيْهِ ، وَلَسَكُنَّ رسولُ اللهِ ﷺ قال : إنَّ اللهُ كَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ، وقالت : حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ . قال ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ذَلِكَ : واللهُ ﴿ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴾ قال ابنُ أَبِي مُيَسْكَةَ : والله ما قال ابنُ عَمْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا شَيْئًا

[الحديث ١٢٨٨ - طرفاه في : ١٢٨٩ ، ٣٩٧٨]

١٢٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ « إِنَّمَا سَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا فَقَالَ : إِنَّهُمْ لِيَبْكُونَ عَلَيْهَا وَإِنَّهَا لَتُمَذِّبُ فِي قَبْرِهَا »

١٢٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَالِيلٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سُنَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ وَهُوَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « لَمَّا أُصِيبَ عَمْرٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جَمَلٌ مُهَيَّبٌ يَقُولُ : وَأَخَاهُ . فَقَالَ عَمْرٌ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذِّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ ؟ »

قوله (باب قول النبي ﷺ : يَعْذِّبُ الْمَيِّتَ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ إِذَا كَانَ النُّوحُ مِنْ سُنَّتِهِ) هذا تقييد من المصنف لمطلق الحديث وحمل منه لرواية ابن عباس المقيمة على رواية ابن عمر المطلقة كما سافه في الباب عنهما ، وتفسير منه للبعض المبهم في رواية ابن عباس بانه النوح ، ويؤيده أن المحذور بعض البكاء لا جميعه كما سيأتي بيانه . وقوله (إذا كان النوح من سنته) يوم أنه بقية الحديث المرفوع ، وليس كذلك بل هو كلام المصنف قاله تفقها ، وبقية السياق يرشد الى ذلك ، وهذا الذي جزم به هو أحد الأقوال في تأويل الحديث المذكور كما سيأتي بيانه . واختلف في ضبط قوله « من سنته » ، فالأكثر في الموضوعين بضم المهملة وتشديد النون أى طريقته وعادته ، وضبطه بعضهم بفتح المهملة بعدها موحدتان الأولى مفتوحة أى من أجله ، قال صاحب المطالع : حكى عن أبي الفضل بن ناصر أنه رجح هذا وأنكر الأول فقال : وأى سنة للبيت ؟ انتهى . وقال الزين بن المنير : بل الأول أولى لاشعاره بالعناية بذلك إذ لا يقال من سنته إلا عند غلبة ذلك عليه واشتهاره به . قلت : وكأن البخاري ألهم هذا الخلاف فأشار الى ترجيح الأول حيث استشهد بالحديث الذي فيه ، لأنه أول من سن القتل ، فانه يثبت ما استبعده ابن ناصر بقوله : وأى سنة للبيت ؟ وأما تعبير المصنف بالنوح فراده ما كان من البكاء بصياح وعويل ، وما يلتحق بذلك من اطم خد وشق جيب وغير ذلك من المنهيات . **قوله** (لقول الله تعالى قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا) وجه الاستدلال لما ذهب اليه من هذه الآية أن هذا الأمر عام في جهات الوقاية ومن جهاتها أن لا يكون الأصل مولما بأمر منكرا لئلا يجرى أهله عليه بعده ، أو يكون قد عرف أن لأهله عادة بفعل أمر منكرا وأهمل نهيم عنه فيكون لم يبق نفسه ولا أهله . **قوله** (وقال النبي ﷺ : كلكم راع الحديث) هو طرف من حديث لابن عمر تقدم موصولا في الجملة ، ووجه الاستدلال منه ما تقدم ، لأن من جملة رعايته لهم أن يكون الشر من طريقته فيجرى أهله عليه أو يراهم يفعلون الشر فلا يترام

عنه فيسئل عن ذلك ويؤاخذ به . وقد تعقب استدلال البخاري بهذه الآية والحديث على ما ذهب اليه من حمل حديث الباب عليه لأن الحديث ناطق بأن الميت يعذب ببكاء أهله ، والآية والحديث يقتضيان أنه يعذب بسنته فلم يتحد الموردان ، والجواب أنه لا مانع في سلوك طريق الجمع من تخصيص بعض العمومات وتقييد بعض المطلقات ، فالحديث وإن كان دالا على تعذيب كل ميت بكل بكاء . لكن دلت أدلة أخرى على تخصيص ذلك ببعض البكاء كما سيأتي توجيهه وتقييد ذلك بمن كانت تلك سنته أو أهمل النهي عن ذلك ، فالمعنى على هذا أن الذي يعذب ببعض بكاء أهله من كان راضيا بذلك بأن تكون تلك طريقته الخ ، ولذلك قال المصنف (فإذا لم يكن من سنته) أي كمن كان لا شعور عنده بأنهم يفعلون شيئا من ذلك ، أو أدى ما عليه بأن نهاهم فهذا لا مؤاخذة عليه بفعل غيره ، ومن ثم قال ابن المبارك : إذا كان ينههم في حياته ففعلوا شيئا من ذلك بعد وفاته لم يكن عليه شيء . قوله (فهو كما قالت عائشة) أي كما استدلت عائشة بقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) أي ولا تحمل حاملة ذنبا ذنب أخرى عنها ، وهذا حمل منه لا نكار عائشة على أنها أنكرت عموم التعذيب لكل ميت بكى عليه . وأما قوله (وهو كقوله وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء) فوقع في رواية أبي ذر وحده ، وإن تدع مثقلة ذنوبا إلى حملها ، وليست ذنوبا في التلاوة وإنما هو في تفسير مجاهد فنقله المصنف عنه ، وموقع التشبيه في قوله أن الجملة الأولى دلت على أن النفس المذنبة لا يؤاخذ غيرها بذنبا ، فكذلك الثانية دلت على أن النفس المذنبة لا يحمل عنها غيرها شيئا من ذنوبها ولو طلبت ذلك ودعت اليه ، وحمل ذلك كله إنما هو في حق من لم يكن له في شيء من ذلك تسبب ، وإلا فهو يشاركه كما في قوله تعالى (وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم) وقوله ﷺ « فان توليت فانما عليكم إثم الأريسين » . قوله (وما يرخص من البكاء في غير نوح) هذا معطوف على أول الترجمة وكأنه أشار بذلك إلى حديث عامر بن سعد عن أبي مسعود الأنصاري وقرظة بن كعب قالا « رخص لنا في البكاء عند المصيبة في غير نوح ، أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني وصححه الحاكم ، لكن ليس إسناده على شرط البخاري فاكتفى بالإشارة اليه واستغنى عنه بأحاديث الباب الدالة على مقتضاه . قوله (وقال النبي ﷺ : لا تقتل نفس ظلما الحديث) هو طرف من حديث لابن مسعود وصله المصنف في الديات وغيرها ، ووجه الاستدلال به أن القاتل المذكور يشارك من صنع صنيعه لكونه فتح له الباب ونهج له الطريق ، فكذلك من كانت طريقته النوح على الميت يكون قد نهج لأهله تلك الطريقة فيؤاخذ على فعله الأول . وحاصل ما بحثه المصنف في هذه الترجمة أن الشخص لا يعذب بفعل غيره إلا إذا كان له فيه تسبب ، فمن أثبت تعذيب شخص بفعل غيره فمراده هذا ، ومن نفاه فمراده ما إذا لم يكن له فيه تسبب أصلا والله أعلم . وقد اعترض بعضهم على استدلال البخاري بهذا الحديث لأن ظاهره أن الوزر يختص بالبادي دون من أتى بعده ، فعلى هذا يختص التعذيب بأول من سن النوح على الموتى . والجواب أنه ليس في الحديث ما ينفي الإثم عن غير البادي فيستدل على ذلك بدليل آخر ، وإنما أراد المصنف بهذا الحديث الرد على من يقول إن الإنسان لا يعذب إلا بذنوبه بشاره بقوله أو فعله فأراد أن يبين أنه قد يعذب بفعل غيره إذا كان له فيه تسبب . وقد اختلف العلماء في مسألة تعذيب الميت بالبكاء عليه فمنهم من حمله على ظاهره وهو بين من قصة عمر مع صهيب كما سيأتي في ثالث أحاديث هذا الباب ، ويحتمل أن يكون عمر كان يرى أن المؤاخذة تقع على الميت إذا كان قادرا على النهي ولم يقع منه ، فلذلك بادر إلى نهى صهيب ، وكذلك نهى حفصة كما رواه مسلم من طريق نافع عن ابن عمر عنه ، ومن أخذ بظاهره أيضا عبد الله

ابن عمر فروى عبد الرزاق من طريقه أنه شهد جنازة رافع بن خديج فقال لأهله « ان رافعا شيخ كبير لا طاقة له بالعذاب ، وان الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، ويقابل قول هؤلاء قول من رد هذا الحديث وعارضه بقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وعن روى عنه الإنكار مطلقا أبو هريرة كما رواه أبو يعلى من طريق بكر بن عبد الله المزني قال : قال أبو هريرة « والله لئن انطلق رجل مجاهد في سبيل الله فاستشهد فعمدت امرأته سفها وجهلا فبكت عليه ليمدبن هذا الشهيد بذنب هذه السفهية ، والى هذا جنح جماعة من الشافعية منهم أبو حامد وغيره ، ومنهم من أول قوله « ببكاء أهله عليه ، على أن الباء للحال ، أى ان مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله عليه ، وذلك أن شدة بكائهم غالبا إنما تقع عند دفنه ، وفي تلك الحالة يسأل ويبتدأ به عذاب القبر ، فكأن معنى الحديث أن الميت يعذب حالة بكاء أهله عليه ، ولا يلزم من ذلك أن يكون بكاؤهم سببا لتعذيبه حسكا الخطابى ، ولا يخفى ما فيه من التكلف . ولعل قائله إنما أخذه من قول عائشة « إنما قال رسول الله ﷺ انه ليعذب بمصيته أو بذنبه وان أهله ليبكون عليه الآن ، أخرجه مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها ، وعلى هذا يكون خاصا ببعض الموتى . ومنهم من أوله على أن الراوى سمع بعض الحديث ولم يسمع بعضه ، وأن اللام فى الميت لمعهود معين كما جزم به القاضى أبو بكر الباقلانى وغيره ، وحجتهم ما سيأتى فى رواية عمرة عن عائشة فى رابع أحاديث الباب ، وقد رواه مسلم من الوجه الذى أخرجه منه البخارى وزاد فى أوله « ذكر لعائشة أن ابن عمر يقول ان الميت ليعذب ببكاء الحمى ، فقالت عائشة : يغفر الله لأبى عبد الرحمن ، أما إنه لم يكذب ، ولكنه نسى أو أخطأ ، إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية ، فذكرت الحديث . ومنهم من أوله على أن ذلك مختص بالكافر وأن المؤمن لا يعذب بذنب غيره أصلا ، وهو بين من رواية ابن عباس عن عائشة وهو ثالث أحاديث الباب . وهذه التأويلات عن عائشة متخالفة ، وفيه اشعار بأنها لم ترد الحديث بحديث آخر بل بما استشهرت من معارضة القرآن . قال الداودى : رواية ابن عباس عن عائشة أثبتت ما نفته عمرة وعروة عنها ، إلا أنها خصته بالكافر لأنها أثبتت أن الميت يزداد عذابا ببكاء أهله ، فأى فرق بين أن يزداد بفعل غيره أو يعذب ابتداء ؟ وقال القرطبي : إنكار عائشة ذلك وحكمها على الراوى بالتخطئة أو النسيان أو على أنه سمع بعضا ولم يسمع بعضا بعيد ، لان الرواة لهذا المعنى من الصحابة كثيرون وهم جازمون فلا وجه للنفي مع إمكان حمله على محمل صحيح . وقد جمع كثير من أهل العلم بين حديثي عمر وعائشة بضروب من الجمع : أولها طريقة البخارى كما تقدم توجيهها . ثانيها وهو أخص من الذى قبله ما إذا أوصى أهله بذلك وبه قال المزني وإبراهيم الحربي وآخرون من الشافعية وغيرهم حتى قال أبو الليث السمرقندى : إنه قول عامة أهل العلم ، وكذا نقله النووى عن الجمهور قالوا : وكان معروفا للقدماء حتى قال طرفة بن العبد :

إذا مت فانهينى بما أنا أهله وشقى على الجيب يا ابنة معبد

واعترض بأن التعذيب بسبب الوعية يستحق بمجرد صدور الوصية ، والحديث دال على أنه إنما يقع عند وقوع الامتثال . والجواب انه ليس فى السياق حصر ، فلا يلزم من وقوعه عند الامتثال أن لا يقع اذا لم يمتثلوا مثلا . ثالثا يقع ذلك أيضا لمن أهمل نهى أهله عن ذلك ، وهو قول داود وطائفة ، ولا يخفى أن محله ما إذا لم يتحقق أنه ليست لهم بذلك عادة ، ولا ظن أنهم يفعلون ذلك . قال ابن المراتب : اذا علم المرء بما جاء فى النهى عن النوح وعرف أن أهله من شأنهم يفعلون ذلك ولم يعلمهم بتحريمه ولا زجرهم عن تعاطيه فاذا عذب على ذلك عذب بفعل

نفسه لا بفعل غيره بمجرد . رابعها معنى قوله « يعذب ببكاء أهله » ، أى بنظير ما يبكيه أهله به ، وذلك أن الأفعال التى يمددون بها عليه غالبا تكون من الأمور المنيية فهم يمدحونه بها وهو يعذب بصنيعه ذلك وهو عين ما يمدحونه به ، وهذا اختيار ابن حزم وطائفة ، واستدل له بحديث ابن عمر الآتى بعد عشرة أبواب فى قصة موت إبراهيم ابن النبي ﷺ وفيه « ولكن يعذب بهذا » وأشار الى لسانه . قال ابن حزم : فصح أن البكاء الذى يعذب به الإنسان ما كان منه باللسان إذ يندبونه برياسته التى جار فيها ، وشجاعته التى صرفها فى غير طاعة الله ، وجوده الذى لم يضعه فى الحق ، فأهله يكون عليه بهذه المفاخر وهو يعذب بذلك . وقال الإسماعيلي كثر كلام العلماء فى هذه المسألة وقال كل مجتهدا على حسب ما قدر له ، ومن أحسن ما حضر فى وجه لم أرهم ذكروه ، وهو أنهم كانوا فى الجاهلية يغيرون ويسبون ويقتلون ، وكان أحدهم إذا مات بكته باكيته بتلك الأفعال المحرمة ، فعنى الخبر أن الميت يعذب بذلك الذى يبكي عليه أهله به ، لأن الميت يندب بأحسن أفعاله ، وكانت محاسن أفعاله ما ذكر ، وهى زيادة ذنب فى ذنوبه يستحق العذاب عليها . خامسها معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله به كما روى أحمد من حديث أبى موسى مرفوعا « الميت يعذب ببكاء أهله » ، إذا قالت النائحة : واعضداه وانصره واكسياه ، جبد الميت وقيل له : أنت عضدها ، أنت ناصرها ، أنت كاسيا ، ؟ ورواه ابن ماجه بلفظ « يتمتع به » ويقال : أنت كذلك ، ؟ ورواه الترمذى بلفظ « ما من ميت يموت فتقوم نادبته فتقول : واجبله وامسده أو شبه ذلك من القول إلا وكل به ملكان يلهمانه ، أهكذا كنت ، ؟ وشاهده ما روى المصنف فى المغازى من حديث النعمان بن بشير قال « أغمى على عبد الله بن رواحة ، فجعلت أخته تبكى وتقول : واجبله واكذا واكذا ، فقال حين أفاق : ما قلت شيئا إلا قيل لى أنت كذلك ، ؟ سادسها معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها ، وهذا اختيار أبى جعفر الطبرى من المتقدمين ، ووجه ابن المرباط وعياض ومن تبعه ونصره ابن تيمية وجماعة من المتأخرين ، واستشهدوا له بحديث قيلة بذت محرمة وهى بفتح القاف وسكون التحتانية وأبوها بفتح الميم وسكون المعجمة ثقفية « قلت : يا رسول الله قد ولدته فقاتل معك يوم الربرة ثم أصابته الحمى فمات ونزل على البكاء » ، فقال رسول الله ﷺ : أياظ أحدكم أن يصاحب صويحبه فى الدنيا معروفا ، وإذا مات استرجع ، فوالذى نفس محمد بيده إن أحدكم ليبكى فيستعبر إليه صويحبه ، فيأعياه الله لا تعذبوا موتاكم ، وهذا طرف من حديث طويل حسن الإسناد أخرجه ابن أبى شيبة والطبرانى وغيرهم ، وأخرج أبو داود والترمذى أطرافا منه . قال الطبرى : ويؤيد ما قاله أبو هريرة أن أعمال العباد تعرض على أقربائهم من موتاهم ، ثم ساقه بأسناد صحيح إليه ، وشاهده حديث النعمان بن بشير مرفوعا أخرجه البخارى فى تاريخه وصححه الحاكم ، قال ابن المرباط : حديث قيلة نص فى المسألة فلا يعدل عنه . واعترضه ابن رشيد بأنه ليس نصا ، وإنما هو محتمل ، فإن قوله « فيستعبر إليه صويحبه » ليس نصا فى أن المراد به الميت ، بل يحتمل أن يراد به صاحبه الحى ، وإن الميت يعذب حيثئذ ببكاء الجماعة عليه ، ويحتمل أن يجمع بين هذه التوجيهات فينزل على اختلاف الأشخاص بأن يقال مثلا : من كانت طريقته النوح فشى أهله على طريقته أو بالغ فأوصاهم بذلك عذب بصنعه ، ومن كان ظالما فندب بأفعاله الجائرة عذب بما ندب به ، ومن كان يعرف من أهله النياحة فأهل نهيهم عنها فإن كان راضيا بذلك التحق بالاول وإن كان غير راض عذب بالتوبيخ كيف أهمل النهى ، ومن سلم من ذلك كله واحتاط فنهى أهله عن المعصية ثم خالفوه وفعلوا ذلك كان تمذيبه تألمه بما يراه منهم من مخالفة أمره وإقدامهم على معصية ربهم . والله

تعالى اعلم بالصواب . وحكى الكرماني تفصيلا آخر وحسنه وهو التفرقة بين حال البرزخ وحال يوم القيامة ، فيحمل قوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ على يوم القيامة ، وهذا الحديث وما أشبهه على البرزخ . ويؤيد ذلك أن مثل ذلك يقع في الدنيا ، والاشارة اليه بقوله تعالى ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ فانها دالة على جواز وقوع التعذيب على الانسان بما ليس له فيه تسبب ، فكذلك يمكن أن يكون الحال في البرزخ بخلاف يوم القيامة والله اعلم . ثم أورد المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول حديث أسامة ، قوله (حدثنا عبدان ومحمد) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله (عن أبي عثمان) هو النهدي كما صرح به في التوحيد من طريق حماد عن عاصم ، وفي رواية شعبة في أواخر الطب عن عاصم سمعت أبا عثمان . قوله (أرسلت بنت النبي ﷺ) هي زينب كما وقع في رواية أبي معاوية عن عاصم المذكور في مصنف ابن أبي شيبة . قوله (ان ابننا لي) قيل هو علي بن أبي العاص بن الربيع ، وهو من زينب كذا كتب الديلمي بخطه في الحاشية ، وفيه نظر لأنه لم يقع مسمى في شيء من طرق هذا الحديث . وأيضا فقد ذكر الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم بالأخبار أن عليا المذكور عاش حتى ناهز الحلم ، وأن النبي ﷺ أودعه على راحلته يوم فتح مكة ، ومثل هذا لا يقال في حقه صبي عرفا ، وإن جاز من حيث اللغة . ووجدت في الانساب للبلاذري أن عبد الله بن عثمان بن عفان من رقية بنت النبي ﷺ لما مات وضعه النبي ﷺ في حجره وقال : انما يرحم الله من عباده الرحماء ، وفي مسند البزار من حديث أبي هرير قال ثقل ابن لفاطمة فبعثت الى النبي ﷺ فذكر نحو حديث الباب وفيه مراجعة سعد بن عبادة في البكاء ، فعلى هذا فالابن المذكور محسن بن علي ابن أبي طالب ، وقد اتفق أهل العلم بالأخبار أنه مات صغيرا في حياة النبي ﷺ ، فهذا أولى أن يفسر به الابن إن ثبت أن القصة كانت لصبي ولم يثبت ان المرسلة زينب ، لكن الصواب في حديث الباب أن المرسلة زينب وان الولد صبية كما ثبت في مسند أحمد عن أبي معاوية بالسند المذكور ولفظه : أتى النبي ﷺ بأمامة بنت زينب ، زاد سعدان بن نصر في الثاني من حديثه عن أبي معاوية بهذا الاسناد ، وهي لابي العاص بن الربيع ونفسها تقعع كأنها في شن ، فذكر حديث الباب ، وفيه مراجعة سعد بن عبادة . وهكذا أخرجه أبو سعيد بن الاعرابي في معجمه عن سعدان ، ووقع في رواية بعضهم أميمة بالتصغير ، وهي أمامة المذكورة ، فقد اتفق أهل العلم بالنسب ان زينب لم تلد لابي العاص إلا عليا وأمامة فقط ، وقد استشكل ذلك من حيث ان أهل العلم بالأخبار اتفقوا على أن أمامة بنت أبي العاص من زينب بنت النبي ﷺ عاشت بعد النبي ﷺ حتى تزوجها علي بن أبي طالب بعد وفاة فاطمة ، ثم عاشت عند علي حتى قتل عنها . ويحاج بأن المراد بقوله في حديث الباب : ان ابننا لي قبض ، أي قارب أن يقبض ، ويدل على ذلك أن في رواية حماد : أرسلت تدعوه الى ابنها في الموت ، وفي رواية شعبة : ان ابنتي قد حضرت ، وهو عند أبي داود من طريقه ان ابني أو ابنتي ، وقد قدمنا أن الصواب قول من قال ابنتي لا ابني ، ويؤيده ما رواه الطبراني في ترجمة عبد الرحمن بن عوف في المعجم الكبير من طريق الوليد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده قال : استعز بأمامة بنت أبي العاص فبعثت زينب بنت رسول الله ﷺ اليه تقول له ، فذكر نحو حديث أسامة وفيه مراجعة سعد في البكاء وغير ذلك ، وقوله في هذه الرواية : استعز ، بضم المثناة وكسر المهملة وتشديد الزاي أي اشتد بها المرض وأشرفت على الموت ، والذي يظهر أن الله تعالى أكرم نبيه عليه الصلاة والسلام لما سلم لأمير ربه وصبر ابنته ولم يملك مع ذلك عينييه من الرحمة والشفقة بأن عافى الله بنة ابنته في ذلك الوقت فخلصت من تلك الشدة وعاشت

تلك المدة ، وهذا ينبغي أن يذكر في دلائل النبوة والله المستعان . قوله (يقرى السلام) بضم أوله . قوله (ان الله ما أخذ وله ما أعطى) قدم ذكر الأخذ على الإعطاء . - وان كان متأخرا في الواقع - لما يقتضيه المقام ، والمعنى أن الذي أراد الله أن يأخذه هو الذي كان أعطاه ، فان أخذه أخذ ما هو له ، فلا ينبغي الجزع لأن مستودع الأمانة لا ينبغي له أن يجزع إذا استعيدت منه ، ويحتمل أن يكون المراد بالإعطاء إعطاء الحياة لمن بقي بعد الميت ، أو ثوابهم على المصيبة ، أو ما هو أعم من ذلك . و ما ، في الموضعين مصدرية ، ويحتمل أن تكون موصولة والعائد محذوف ، فعلى الأول التقدير الله الأخذ والإعطاء ، وعلى الثاني الله الذي أخذه من الأولاد وله ما أعطى منهم ، أو ما هو أعم من ذلك كما تقدم . قوله (وكل) أى من الأخذ والإعطاء . - أو من النفس - أو ما هو أعم من ذلك ، وهى جملة ابتدائية معطوفة على الجملة المؤكدة ، ويجوز في كل النصب عطفًا على اسم ان فينسحب التأكيد أيضا عليه ، ومعنى العندية العلم فهو من مجاز الملازمة ، والأجل يطلق على الحد الأخير وعلى مجموع العمر ، وقوله (مسمى) أى معلوم مقدر أو نحو ذلك . قوله (ولتحدثب) أى تنوى بصبرها طلب الثواب من ربها ، ليحسب لها ذلك من عملها الصالح . قوله (فأرسلت إليه تقسم) وقع في حديث عبد الرحمن بن عوف أنها راجعته مرتين وأنه إنما قام في ثالث مرة ، وكأنها ألحت عليه في ذلك دفعا لما يظنه بعض أهل الجمل أنها ناقصة المسكاة عنده ، وألهمها الله تعالى أن حضور نبيه عندها يدفع عنها ما هى فيه من الألم ببركة دعائه وحضوره ، فحقق الله ظننا . والظاهر أنه امتنع أولا مبالغة في إظهار التسليم لربه ، أو ليبين الجواز في أن من دعى لمثل ذلك لم تجب عليه الإجابة بخلاف الولية مثلا . قوله (فقام ومعه) فى رواية حماد ، فقام وقام معه رجال ، وقد سمي منهم غير من ذكر فى هذه الرواية عبادة بن الصامت وهو فى رواية عبد الواحد فى أوائل التوحيد ، وفى رواية شعبة أن أسامة راوى الحديث كان معهم ، وفى رواية عبد الرحمن بن عوف أنه كان معهم ، ووقع فى رواية شعبة فى الإيمان والندور وأبى أو أبى كذا فيه بالشك هل قالها بفتح الهمزة وكسر الموحدة وتخفيف الياء أو بضم الهمزة وفتح الموحدة والتشديد ، فعلى الأول يكون معهم زيد بن حارثة أيضا لكن الثانى أرجح لانه ثبت فى رواية هذا الباب بلفظ د وأبى بن كعب ، والظاهر أن الشك فيه من شعبه لان ذلك لم يقع فى رواية غيره والله أعلم . قوله (فرفع) كذا هنا بالراء ، وفى رواية حماد ، فرفع ، بالدال وبين فى رواية شعبة أنه وضع فى حجره ﷺ . وفى هذا السياق حذف والتقدير فشوا الى أن وصلوا الى بيتها فاستأذنوا فأذن لهم فدخلوا فرفع ، ووقع بعض هذا المحذوف فى رواية عبد الواحد ولفظه ، فلما دخلنا ناولوا رسول الله ﷺ الصبي ، . قوله (ونفسه تقعقع قال : حسبت أنه قال كأنها شن) كذا فى هذه الرواية ، وجزم بذلك فى رواية حماد ولفظه ، ونفسه تقعقع كأنها فى شن ، والقعقة حكاية صوت الشئ اليابس إذا حرك ، والشن بفتح المعجمة وتشديد النون القربة الخلقة اليابسة ، وعلى الرواية الثانية شبه البدن بالجلد اليابس الخلق وحركة الروح فيه بما يطرح فى الجلد من حصاة ونحوها . وأما الرواية الأولى فكأنه شبه النفس بنفس الجلد وهو أبلغ فى الإشارة الى شدة الضعف وذلك أظهر فى التشبيه . قوله (ففاضت عيناه) أى النبي ﷺ ، وصرح به فى رواية شعبة . قوله (فقال سعد) أى ابن عبادة المذكور ، وصرح به فى رواية عبد الواحد ، ووقع فى رواية ابن ماجه من طريق عبد الواحد ، فقال عبادة بن الصامت ، والصواب ما فى الصحيح . قوله (ما هذا) فى رواية عبد الواحد ، فقال سعد ابن عبادة أتبكي ، زاد أبو نعيم فى المستخرج ، وتنهى عن البكاء ، . قوله (فقال هذه) أى الدمعة أثر رحمة ، أى ان

الذي يفيض من الدمع من حزن القلب بغير تعمد من صاحبه ولا استدعاء لا مؤاخذه عليه ، وإنما المنهى عنه الجزع وعدم الصبر . **قوله** (وإنما يرحم الله من عباده الرحماء) في رواية شعبة في أو آخر الطب د ولا يرحم الله من عباده الا الرحماء ، ومن في قوله من عباده بيانية ، وهي حال من المفعول قدمه فيكون أوقع ، والرحماء جمع رحيم وهو من صيغ المبالغة ومقتضاه أن رحمة الله تختص بمن اتصف بالرحمة وتحقق بها بخلاف من فيه أدنى رحمة ، لكن ثبت في حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود وغيره ، والراحمون يرحمهم الرحمن ، والراحمون جمع راحم فيدخل كل من فيه أدنى رحمة ، وقد ذكر الحربي مناسبة الأتيان بلفظ الرحماء في حديث الباب بما حاصله : ان لفظ الجلالة دال على العظمة ، وقد عرف بالاستقراء أنه حيث ورد يكون الكلام مسوقا للتعظيم ، فلما ذكرهنا ناسب ذكر من كثرت رحمته وعظمته ليكون الكلام جاريا على نسق التعظيم ، بخلاف الحديث الآخر فان لفظ الرحمن دال على العفو فناسب أن يذكر معه كل ذي رحمة وإن قلت ، والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز استحضار ذوى الفضل للمحتضر لرجاء بركاتهم ودعائهم وجواز القسم عليهم لذلك ، وجواز المشي الى التيمية والعيادة بغير اذن بخلاف الوليمة ، وجواز إطلاق اللفظ الموهوم لما لم يقع بأنه يقع مبالغة في ذلك لينبثق خاطر المسئول في المجيء للإجابة الى ذلك ، وفيه استحباب ابرار القسم وأمر صاحب المصيبة بالصبر قبل وقوع الموت ايقع وهو مستشعر بالرضا مقاوما للحزن بالصبر ، وإخبار من يستدعى بالأمر الذي يستدعى من أجله ، وتقديم السلام على الكلام ، وعيادة المريض ولو كان مفضولا أو صديا صغيرا . وفيه أن أهل الفضل لا ينبغي أن يقطعوا الناس عن فضلهم ولو ردوا أول مرة ، واستفهام التابع من إمامه عما يشكك عليه ، ما يتعارض ظاهره ، وحسن الأدب في السؤال لتقديمه قوله د يارسول الله ، على الاستفهام . وفيه الترغيب في الشفقة على خلق الله والرحمة لهم والترهيب من قساوة القلب وجود العين ، وجواز البكاء من غير نوح ونهوه . الحديث الثاني حديث أنس : **قوله** (حدثنا عبد الله بن محمد) هو المسندى ، وأبو عامر هو المقدى . **قوله** (عن هلال) في رواية محمد بن سنان الآتية بعد أبواب د حدثنا هلال ، . **قوله** (شهدنا بنتا للنبي ﷺ) هي أم كلثوم زوج عثمان رواه الواقدي عن فليح بن سليمان بهذا الاسناد ، وأخرجه ابن سعد في الطبقات في ترجمة أم كلثوم ، وكذا الدولابي في الذرية الطاهرة ، وكذلك رواه الطبري والطحاوي من هذا الوجه ، ورواه حماد ابن سلة عن ثابت عن أنس فسماها رقية أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط والحاكم في المستدرک ، قال البخاري : ما أدري ما هذا ، فان رقية ماتت والنبي ﷺ بهدر لم يشهد بها . قلت : وهم حماد في تسميتها فقط ، ويؤيد الأول ما رواه ابن سعد أيضا في ترجمة أم كلثوم من طريق عمرة بنت عبد الرحمن قالت : نزل في حفرتها أبو طلحة . وأغرب الخطابي فقال : هذه البنت كانت لبعض بنات رسول الله ﷺ فنسبت اليه . انتهى ملخصا . وكأنه ظن أن الميتة في حديث أنس هي المحتضرة في حديث أسامة ، وليس كذلك كما بينته . **قوله** (لم يقارف) بقاء وفاء ، زاد ابن المبارك عن فليح د أراه يعني الذنب ، ذكره المصنف في د باب من يدخل قبر المرأة ، تعليقا ، ووصله الاسماعيلي ، وكذا سريج بن النعمان عن فليح أخرجه أحمد عنه ، وقيل معناه لم يجامع تلك الليلة وبه جزم ابن حزم وقال : معاذ الله أن يتجمّع أبو طلحة عند رسول الله ﷺ بأنه لم يذنب تلك الليلة انتهى . ويقويه أن في رواية ثابت المذكورة بلفظ لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة ، فتنهى عثمان . وحكى عن الطحاوي أنه قال : لم يقارف تصحيف ، والصواب لم يقاول أى لم يمارح غيره الكلام ، لأنهم كانوا يكرهون الحديث بعد العشاء . وتعقب بأنه تغايط للثقة بغير

مستند ، وكأنه استبعد أن يقع لعثمان ذلك لحرصه على مراعاة الخاطر الشريف . ويجاب عنه باحتمال أن يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان إلى الوقاع ، ولم يظن عثمان أنها تموت تلك الليلة ، وليس في الخبر ما يقتضي أنه واقع بعد موتها بل ولا حين احتضارها والعلم عند الله تعالى . وفي هذا الحديث جواز البكاء كما ترجم له ، وإدخال الرجال المرأة قبرها لكونهم أقوى على ذلك من النساء ، وإيثار البعيد العهد عن الملاذ في مواراة الميت - ولو كان امرأة - على الأب والزوج ، وقيل إنما أثره بذلك لأنها كانت صنعته ، وفيه نظر فإن ظاهر السياق أنه ﷺ اختاره لذلك لكونه لم يقع منه في تلك الليلة جماع ، وعلل ذلك بعضهم بأنه حينئذ يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة ، وحكى عن ابن حبيب أن السري في إيثار أبي طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض جواريه في تلك الليلة فتلطف ﷺ في منعه من النزول في قبر زوجته بغير تصريح ، ووقع في رواية حماد المذكورة ، فلم يدخل عثمان القبر ، وفيه جواز الجلوس على شفير القبر عند الدفن ، واستدل به على جواز البكاء بعد الموت ، وحكى ابن قدامة في المغنى عن الشافعي أنه يكره لحديث جابر بن عتيك في الموطأ فإن فيه ، فإذا وجب فلا تبكين باكية ، يعني إذا مات ، وهو محمول على الأولوية ، والمراد لا ترفع صوتها بالبكاء ، ويمكن أن يفرق بين الرجال والنساء في ذلك لأن النساء قد يفضى بهن البكاء إلى ما يحذر من النوح اقله صبرهن ، واستدل به بعضهم على جواز الجلوس عليه مطلقا وفيه نظر ، وسيأتي البحث فيه في باب مفرد إن شاء الله تعالى . وفيه فضيلة لعثمان لإيثاره الصدق وإن كان عليه فيه غضاظة . الحديث الثالث : قوله (عبد الله) هو ابن المبارك . قوله (بنت لعثمان) هي أم أبان كما سيأتي من رواية أيوب . قوله (واني لجالس بينهما ، أو قال جلست إلى أحدهما) هذا شك من ابن جريج ، ولمسلم من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة قال كنت جالسا إلى جنب ابن عمر ونحن ننتظر جنازة أم أبان بنت عثمان وعنده عمرو بن عثمان ، فجاء ابن عباس يقوده قائده فأراه أخبره بمكان ابن عمر فجاء حتى جلس إلى جنبى فكنت بينهما ، فإذا صوت من الدار ، وفي رواية عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عند الحميدى ، فبكى النساء ، فظهر السبب في قول ابن عمر لعمر بن عثمان ما قال ، والظاهر أن المكان الذي جالس فيه ابن عباس كان أوفق له من الجلوس بجنب ابن عمر ، أو اختار أن لا يقيم ابن أبي مليكة من مكانه ويجلس فيه لأنهى عن ذلك . قوله (فلما أصيب عمر) يعني بالقتل ، وأفاد أيوب في روايته أن ذلك كان عقب الحجة المذكورة ولفظه ، فلما قدمنا لم يلبث عمر أن أصيب ، وفي رواية عمرو بن دينار ، لم يلبث أن طعن ، . قوله (قال ابن عباس : فلما مات عمر) هذا صريح في أن حديث عائشة من رواية ابن عباس عنها ، ورواية مسلم توهم أنه من رواية ابن أبي مليكة عنها ، والقصة كانت بعد موت عائشة لقوله فيها ، فجاء ابن عباس يقوده قائده ، فانه إنما عى في أواخر عمره ، ويؤيد كون ابن أبي مليكة لم يحمله عنها أن عند مسلم في أواخر القصة ، قال ابن أبي مليكة : وحدثني القاسم بن محمد قال لما بلغ عائشة قول ابن عمر قالت : إنكم لتحدثونني عن غير كاذبين ولا مكذبين ، ولكن السمع يخطئ ، وهذا يدل على أن ابن عمر كان قد حدث به مرارا ، وسيأتي في الحديث الذي بعده أنه حدث بذلك أيضا لما مات رافع بن خديج . قوله (واسكن رسول الله ﷺ) بسكون نون لكن ويجوز تشديدها . قوله (حسبكم) بسكون السين المهملة أى كافيكم (القرآن) أى في تأييد ما ذهبت إليه من رد الخبر . قوله (قال ابن عباس عند ذلك) أى عند انتهاء حديثه عن عائشة (والله هو أضحك وأبكي) أى ان العبرة لا يملكها ابن آدم ولا تسبب له فيها فكيف يعاقب عايبا فضلا عن الميت . وقال الداودى : معناه ان الله تعالى أذن في الجليل من

البكاء فلا يعذب على ما أذن فيه . وقال الطيبي : غرضه تقرير قول عائشة أى ان بكاء الانسان وضحكه من الله يظهره فيه فلا أثر له في ذلك . قوله (ما قال ابن عمر شيئاً) قال الطيبي وغيره : ظهرت لابن عمر الحجة فسكت مدعنا . وقال الزين بن المنير : سكوته لا يدل على الإذعان فاعله كره المجادلة في ذلك المقام . وقال الفرطى : ليس سكوته لشك طراً له بعد ما صرح برفع الحديث ، ولكن احتمل عنده أن يكون الحديث قابلاً للتأويل ، ولم يتمين له محمل يحمله عليه اذ ذاك أو كان المجلس لا يقبل المارة ولم تتمين الحاجة الى ذلك حينئذ . ويحتمل أن يكون ابن عمر فهم من استشهاد ابن عباس بالآية قبول روايته لأنها يمكن أن يتمسك بها في أن الله أن يعذب بلا ذنب فيكون بكاء الحى علامة لذلك ، أشار الى ذلك الكرماني . الحديث الرابع : قوله (عن عبد الله بن أبي بكر) أى ابن محمد بن عمرو بن حزم . قوله (إنما مر) كذا أخرجه من طريق مالك مختصراً ، وهو في الموطأ بلفظ ذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول : إن الميت يعذب ببكاء الحى عليه ، فقالت عائشة : يغفر الله لأبي عبد الرحمن ، أما أنه لم يكذب وإنما نسي أو أخطأ ، إنما مر ، وكذا أخرجه مسلم ، وأخرجه أبو عوانة من رواية سفيان عن عبد الله بن أبي بكر كذلك وزاد ان ابن عمر لما مات رافع قال لهم : لا تبكوا عليه فان بكاء الحى على الميت عذاب على الميت . قالت عمرة : فسألت عائشة عن ذلك فقالت : يرحمه الله إنما مر ، فذكر الحديث ، ورافع المذكور هو رافع بن خديج كما تقدمت الإشارة اليه في الحديث الاول . الحديث الخامس : قوله (عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى الأشعري . قوله (لما أصيب عمر جهل صهيب يقول واأخاه) أخرجه مسلم من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي بردة أتم من هذا السياق وفيه قول عمر : علام تبكى ، . قوله (ان الميت ليعذب ببكاء الحى) الظاهر أن الحى من يقابل الميت ، ويحتمل أن يكون المراد به القبيلة وتكون اللام فيه بدل الضمير والتقدير يعذب ببكاء حيه أى قبيلته . فيوافق قوله في الرواية الأخرى : ببكاء أهله ، وفي رواية مسلم المذكورة : من يبكى عليه يعذب ، ولفظها أعم . وفيه دلالة على أن الحكم ليس خاصاً بالكافر ، وعلى أن صهيباً أحد من سمع هذا الحديث من النبي ﷺ وكأناه نسيه حتى ذكره به عمر ، وزاد فيه عبد الملك بن عمير عن أبي بردة : فذكرت ذلك لموسى بن طلحة فقال : كانت عائشة تقول إنما كان أولئك اليهود ، أخرجه مسلم . قال الزين بن المنير : أنكر عمر على صهيب بكاءه لرفع صوته بقوله واأخاه ، ففهم منه أن إظهاره لذلك قبل موت عمر يشعر باستصحابه ذلك بمد وفاته أو زيادته عليه فابتدعه بالإنكار لذلك والله أعلم . وقال ابن بطال : إن قيل كيف نهى صهيباً عن البكاء وأقر نساء بنى المغيرة على البكاء على خالد كما سيأتى في الباب الذى يليه ؟ فالجواب أنه خشى أن يكون رفعه لصوته من باب ما نهى عنه ولهذا قال في قصة خالد : ما لم يكن نقع أو لقلقة ،

٣٣ - باب ما يُكرَد من النَّجَاحَةِ على الميتِ

وقال عمرُ رضى اللهُ عنه : دَعَيْنَ يَبْكِينَ على أَبِي سُلَيْمَانَ ، ما لم يَكُنْ نَقَعٌ أو لَقْلَقَةٌ

والنَّقَعُ : الترابُ على الرأس ، واللقْلَقَةُ : الصوت

١٢٩١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ

النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « إِنَّ كَذِباً عَلَى لَيْسَ كَكِذِبٍ عَلَى أَحَدٍ ، مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ،

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : مَنْ نَيْحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نَيْحَ عَلَيْهِ »

١٢٩٢ - **حدثنا** عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن أبيه رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « الميت يُعذب في قبره بما نبح عليه ». تابعه عبد الأعلى حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد حدثنا قتادة . وقال آدم عن شعبة « الميت يُعذب ببكاء الحي عليه »

قوله (باب ما يكره من النياحة على الميت) قال الزين بن المنير : ما موصولة ومن لبيان الجنس فالتقدير : الذي يكره من جنس البكاء هو النياحة ، والمراد بالكراهة كراهة التحريم لما تقدم من الوعيد عليه انتهى . ويحتمل أن تكون ما مصدرية ومن تبعيضية والتقدير كراهية بعض النياحة ، أشار الى ذلك ابن المراتب وغيره . ونقل ابن قدامة عن أحمد رواية أن بعض النياحة لا تحرم وفيه نظر ، وكأنه أخذه من كونه ﷺ لم ينه عنه جابر (١) لما ناحت عليه فدل على أن النياحة إنما تحرم إذا انضاف إليها فعل من ضرب خد أو شق جيب ، وفيه نظر لأنه ﷺ إنما نهى عن النياحة بعد هذه القصة لأنها كانت بأحد ، وقد قال في أحد « لكن حمزة لا بواكي له ، ثم نهى عن ذلك وتوعد عليه ، وذلك بين فيما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم من طريق أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر « ان رسول الله ﷺ مر بنساء بنى عبد الأشهل يبكين له ما كان يوم أحد فقال : لكن حمزة لا بواكي له . فجاء نساء الانصار يبكين حمزة ، فاستيقظ رسول الله ﷺ فقال : ويحكم ، ما انقلب بعد ، مروهن فليقلبن ، ولا يبكين على هالك بعد اليوم ، وله شاهد أخرجه عبد الرزاق من طريق عكرمة مرسلا ورجاله ثقات . قوله (وقال عمر : دعمن يبكين على أبي سليمان الخ) هذا الاثر وصله المصنف في التاريخ الأوسط من طريق الأعمش عن شقيق قال : لما مات خالد بن الوليد اجتمع نسوة بنى المغيرة - أي ابن عبد الله بن عمرو بن مخزوم - وهن بنات عم خالد بن الوليد بن المغيرة يبكين عليه ، فقليل لعمر : أرسل اليهن فانهن ، فذكره . وأخرجه ابن سعد عن وكيع وغير واحد عن الأعمش . قوله (ما لم يكن نقع أو لقلقة) بقافين الاولى ساكنة ، وقد فسر المصنف بأن النقع التراب أي وضعه على الرأس ، والقلقة الصوت أي المرتفع وهذا قول الفراء ، فاما تفسير اللقلقة فمتفق عليه كما قال أبو عبيد في غريب الحديث ، وأما النقع فروى سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال : النقع الشق أي شق الجيوب ، وكذا قال وكيع فيما رواه ابن سعد عنه ، وقال الكسائي هو صنعة الطعام للمأتم ، كأنه ظنه من النقيعة وهي طعام المأتم ، والمشهور أن النقيعة طعام القادم من السفر كما سيأتي في آخر الجهاد ، وقد أنكره أبو عبيد عليه وقال : الذي رأيت عليه أكثر أهل العلم أنه رفع الصوت ، يعني بالبكاء . وقال بعضهم : هو وضع التراب على الرأس ، لأن النقع هو الغبار . وقيل : هو شق الجيوب وهو قول شمر ، وقيل : هو صوت لطم الحدود حكاه الأزهري ، وقال الاسماعيلي معترضا على البخاري : النقع لعمرى هو الغبار ولكن ليس هذا موضعه ، وإنما هو هذا الصوت العالي ، والقلقة ترديد صوت النواحة انتهى . ولا مانع من حمله على المعنيين بعد أن فسر المراد بكونه وضع التراب على الرأس لأن ذلك من صنيع أهل المصائب ، بل قال ابن الأثير : المرجح أنه وضع التراب على الرأس ، وأما من فسر به الصوت فيلزم موافقته للقلقة ، لحمل اللفظين على معنيين أولى من حملهما على معنى واحد ، وأجيب بأن بينهما مغايرة من وجه كما تقدم فلا مانع عن إرادة ذلك . (تنبيه) : كانت وفاة خالد بن الوليد بالشام سنة إحدى

(١) مراده لما ناحت على أخيها عبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر رضي الله عنهما

وعشرين . قوله (حدثنا سعيد بن عبيد) هو الطائي . قوله (عن علي بن ربيعة) هو الاسدي ، وليس له في البخاري غير هذا الحديث ، والاسناد كله كوفيون ، وصرح في رواية مسلم بسماع سعيد من علي ولفظه « حدثنا » ، والمغيرة هو ابن شعبة وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن عبيد وفيه علي بن ربيعة قال « أتيت المسجد والمغيرة أمير الكوفة فقال : سمعت ، فذكره . ورواه أيضا من طريق وكيع عن سعيد بن عبيد ومحمد بن قيس الاسدي كلاهما عن علي بن ربيعة قال « أول من نصح عليه بالكوفة قرظة بن كعب ، وفي رواية الترمذي « مات رجل من الأنصار يقال له قرظة بن كعب فنيح عليه ، فجاء المغيرة فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال : ما بال النوح في الاسلام ، انتهى . وقرظة المذكور بفتح القاف والراء والظاء المشالة أنصاري خزرجي كان أحد من وجهه عمر إلى الكوفة ليفقه الناس ، وكان على يده فتح الري ، واستخلفه علي^(١) على الكوفة ، وجزم ابن سعد وغيره بأنه مات في خلافته وهو قول مرجوح لما ثبت في صحيح مسلم أن وفاته حيث كان المغيرة بن شعبة أميراً على الكوفة ، وكانت إمارة المغيرة على الكوفة من قبل معاوية من سنة إحدى وأربعين إلى أن مات وهو عليها سنة خمسين . قوله (ان كذبا على) ليس كالكذب على أحد) أي « غيري » ، ومعناه أن الكذب على الغير قد ألف واستسهل خطابه ، وليس الكذب على بالغا مبلغ ذاك في السهولة وان كان دونه في السهولة فهو أشد منه في الإثم ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من أورد أن الذي تدخل عليه الكاف أعلى والله أعلم . وكذا لا يلزم من إثبات الوعيد المذكور على الكذب عليه أن يكون الكذب على غيره مباحا ، بل يستدل على تحريم الكذب على غيره بدلائل آخر ، والفرق بينهما أن الكذب عليه توعد فاعله يجعل النار له مسكنا بخلاف الكذب على غيره ، وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في كتاب العلم ، ويأتي كثير منها في شرح حديث وائلة في أوائل مناقب قريش إن شاء الله تعالى . قوله (من ينح عليه يعذب) ضبطه إلاكثر بضم أوله وفتح النون وجزم المهملة على أن من شرطية وتجزم الجواب ، ويجوز رفعه على تقدير فانه يعذب ، وروى بكسر النون وسكون التحتانية وفتح المهملة ، وفي رواية الكشمية « من يناح ، على أن « من » موصولة ، وقد أخرجه الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم بلفظ « اذا نصح على الميت عذب بالنيابة عليه » وهو يؤيد الرواية الثانية . قوله (بما نصح عليه) كذا للجميع بكسر النون ، ولبعضهم ما نصح بغير موحدة على أن ما ظرفية . قوله (عن سعيد بن المسيب) في رواية حدثنا سعيد . قوله (تابعه عبد الأعلى) هو ابن حماد ، وسعيد هو ابن أبي عروبة . قوله (حدثنا قتادة) يعني عن سعيد بن المسيب الخ ، وقد وصله أبو يعلى في مسنده عن عبد الأعلى بن حماد كذلك . قوله (وقال آدم عن شعبة) يعني بإسناد حديث الباب لكن بغير لفظ الماتن وهو قوله « يعذب بيبكاء الحى عليه » تفرد آدم بهذا اللفظ ، وقد رواه أحمد عن محمد بن جعفر غندر ويحيى ابن سعيد القطان وحجاج بن محمد كلهم عن شعبة كالأول ، وكذا أخرجه مسلم عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر ، وأخرجه أبو عوانة من طريق أبي النضر وعبد الصمد بن عبد الوارث وأبي زيد الهروى وأسود بن عامر كلهم عن سعيد كذلك ، وفي الحديث تقديم من يحدث كلاما يقتضى تصديقه فيما يحدث به فان المغيرة قدم قبل تحديثه بتحريم النوح أن الكذب على رسول الله ﷺ أشد من الكذب على غيره ، وأشار إلى أن الوعيد على ذلك يمنع أن يخبر عنه بما لم يقل

(١) في نسخة أخرى « واستخلفه عمر »

٣٤ - باب - ١٢٩٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُسَكِّدِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « جِئَ أَبَايُومَ أَحَدٍ قَدْ مُثِّلَ بِهِ حَتَّى وُضِعَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ سَجَى ثَوْبًا فَذَهَبْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عَنْهُ فَهَانِي قَوْمِي ، ثُمَّ ذَهَبْتُ أَكْشِفُ عَنْهُ فَهَانِي قَوْمِي ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُفِعَ ، فَسَمِعَ صَوْتَ صَاخِجَةٍ فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ فَقَالُوا : ابْنَةُ عَمْرٍو - أَوْ أُخْتُ عَمْرٍو - قَالَ : فَلَمْ ؟ تَبْكِي أَوْ لَا تَبْكِي ، فَمَا زَالَتِ الْمَلَانِسُكَ تُظَلُّهُ بِأَجْنِحَتَيْهَا حَتَّى رُفِعَ »

قوله (باب) كذا في رواية الأصيلي ، وسقط من رواية أبي ذر وكريمة ، وعلى ثبوته فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم تقريره غير مرة ، وعلى التقديرين فلا بد له من تعلق بالذي قبله ، وقد تقدم توجيهه في أول الترجمة .
قوله (قد مثل به) بضم الميم وتشديد المثناة يقال مثل بالقتيل إذا جدد أنفه أو أذنه أو مذاكيره أو شيء من أجزائه ، والاسم المثلة بضم الميم وسكون المثناة . **قوله (سجي ثوبا)** بضم المهملة وتشديد الجيم الثقيلة أي غطى بثوب . **قوله (ابنة عمرو أو أخت عمرو)** هذا شك من سفیان ، والصواب بنت عمرو وهي فاطمة بنت عمرو ، وقد تقدم على الصواب من رواية شعبة عن ابن المنكدر في أوائل الجنائز بلفظ « فذهبت عمتي فاطمة ، ووقع في » الاكليل ، للحاكم تسميتها هند بنت عمرو ، فلم لها اسمين أو أحدهما اسمها والآخر لقبها أو كانتا جميعا حاضرتين .
قوله (قال فلم ؟ تبكي أو لا تبكي) هكذا في هذه الرواية بكسر اللام وفتح الميم على أنه استفهام عن غائبة ، وأما قوله « أو لا تبكي » فالظاهر أنه شك من الراوي هل استفهم أو نهى ، اسكن تقدم في أوائل الجنائز من رواية شعبة « تبكي أو لا تبكي » وتقدم شرحه على التخيير ، ومحصله أن هذا الجليل القدر الذي تظله الملائكة بأجنحتها لا ينبغي أن يبكي عليه بل يفرح له بما صار إليه

٣٥ - باب - ليس منا من شق الجيوب

١٢٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا زُبَيْدُ الْيَامِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَيْسَ مِنَّا مَنْ أَهْلَمَ الْخُلُودَ ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ »

[الحديث ١٢٩٤ - أطرافه في : ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ٣٥١٩]

قوله (باب ليس منا من شق الجيوب) قال الزين بن المنير : أفرد هذا القدر بترجمة ليشعر بأن النبي الذي حاصله التبري يقع بكل واحد من المذكورات لا بمجموعها . قلت : ويؤيده رواية لمسلم بلفظ « أو شق الجيوب ، أو دعا ، الخ . **قوله (حدثنا زبيد)** بزاي وموحدة مصغر . **قوله (الياي)** بالتحانية والميم الخفيفة وفي رواية الكشميهني « الياي » بزيادة همزة في أوله . والإسناد كله كوفيون ، وسفیان وهو الثوري فيه إسناد آخر سيزكر بعد بابين .
قوله (ليس منا) أي من أهل سنتنا وطريقتنا ، وليس المراد به إخراجهم عن الدين ، ولكن فائدة إيراد هذا اللفظ المبالغة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عند معاتبته : لست منك ولست مني ، أي ما أنت على طريقي . وقال الزين بن المنير ما ملخصه : التأويل الأول يستلزم أن يكون الخبر إنما ورد عن أمر وجودي ، وهذا يسان كلام الشارع عن الحمل عليه ، والأولى أن يقال : المراد أن الواقع في ذلك يكون قد تعرض

لأن يهجر ويعرض عنه فلا يختلط بجماعة السنة تأديبا له على استصحابه حالة الجاهلية التي قبها الإسلام ، فهذا أولى من الحمل على ما لا يستفاد منه قدر زائد على الفعل الموجود . وحكى عن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويله ويقول : ينبغي أن يمسك عن ذلك ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر . وقيل : المعنى ليس على ديننا الكامل ، أى أنه خرج من فرع من فروع الدين وإن كان معه أصله ، حكاه ابن العربي . ويظهر لى أن هذا النفي يفسره التبرى الآتى في حديث أبى موسى بعد باب حيث قال « برى » منه النبي ﷺ ، وأصل البراءة الانفصال من الشيء ، وكأنه توعد به بأن لا يدخله في شفاعته مثلا . وقال المهلب : قوله أنا برى أى من فاعل ما ذكر وقت ذلك الفعل ، ولم يرد نفيه عن الإسلام . قلت : بينهما واسطة تعرف بما تقدم أول الكلام ، وهذا يدل على تحريم ما ذكر من شق الجيب وغيره . وكان السبب في ذلك ما تضمنه ذلك من عدم الرضا بالقضاء ، فإن وقع التصريح بالاستحلال مع العلم بالتحريم أو التسخيط مثلا بما وقع فلا مانع من حمل النفي على الإخراج من الدين . قوله (لطم الحدود) خص الحد بذلك لكونه الغالب في ذلك ، وإلا فضرب بقية الوجه داخل في ذلك . قوله (وشق الجيوب) جمع جيب بالجمع والموحدة وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس ، والمراد بشقه إكمال فتحه إلى آخره وهو من علامات التسخيط . قوله (ودعا بدعوى الجاهلية) في رواية مسلم بدعوى أهل الجاهلية ، أى من النباحة ونحوها ، وكذا الندبة كقولهم : وا جبلاه ، وكذا الدعاء بالويل والثبور كما سيأتى بعد ثلاثة أبواب

٣٦ - باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة

١٢٩٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه رضى الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ يعودنى عام حجة الوداع من وجع اشتد بى ، فقلت : إني قد بلغ بى من الوجع ، وأنا ذو مال ، ولا يرثنى إلا ابنة ، أفأتصدق بثلثى مالى ؟ قال : لا . فقلت : بالشطر ؟ فقال : لا . ثم قال : الثلث والثلث كبير - أو كثير - إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يشكفون الناس ، وإنك إن تنفق نفقة تبتقى بها وجه الله إلا أُجِرت بها ، حتى ما تجعل فى امرأتك . فقلت : يا رسول الله ، أخاف بعد أصحابي ؟ قال : إنك لن تخلف فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به درجة ورفعة ، ثم أملك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون ، اللهم أَمْضِ لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم ، لَسَكِنِ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ . يَرْتَقِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ »

قوله (باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة) سعد بالنصب على المفعولية ، وخولة بفتح المصجمة وسكون الواو والراء بكسر الراء وبالمثلثة بعدما مدة مدح الميت وذكر محاسنه ، وليس هو المراد من الحديث حيث قال الراوى « يرقى » رسول الله ﷺ ، ولهذا اعترض الاسماعيل الترجمة فقال : ليس هذا من مرأى الموتى وإنما هو من التوجع ، يقال رثيته اذا مدحته بعد موته ورثيت له اذا تحزنت عليه . ويمكن أن يكون مراد البخارى هذا بعينه كأنه يقول ما وقع من النبي ﷺ فهو من التحزن والتوجع وهو مباح ، وليس معارضا لنفيه عن المراثى التي هي ذكر أوصاف الميت الباعثة على تهيج الحزن وتحديد اللوعة ، وهذا هو المراد بما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه

الحاكم من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال : نهى رسول الله ﷺ عن المراثي ، وهو عند ابن أبي شيبة بلفظ : نهانا أن نراثي ، ولا شك أن الجامع بين الأمرين التوجع والتحزن . ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة ادخال هذه الترجمة في تضاعيف التراجم المتعلقة بحال من يحضر الميت . قوله (أن مات) بفتح الهمزة ولا يصح كسرهما لأنها تكون شرطية والشرط لما يستقبل وهو قد كان مات ، والمعنى أن سعد بن خولة وهو من المهاجرين من مكة الى المدينة وكانوا يكرهون الإقامة في الأرض التي هاجروا منها وتركوها مع حبهيم فيها لله تعالى ، فمن ثم خشي سعد بن أبي وقاص أن يموت بها ، وتوجع رسول الله ﷺ لسعد بن خولة لسكونه مات بها ، وأفاد أبو داود الطيالسي في روايته لهذا الحديث عن إبراهيم بن سعد عن الزهري أن القائل يرثي له الخ هو الزهري ، ويؤيده أن هاشم بن هاشم وسعد ابن إبراهيم روي هذا الحديث عن عامر بن سعد فلم يذكر ذلك فيه ، وكذا في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها كما سيأتي في كتاب الوصايا مع بقية الكلام عليه وذكر الاختلاف في تسمية البنت المذكورة ان شاء الله تعالى

٣٧ - باب ما ينهى عن الخلق عند المصيبة

١٢٩٦ - وقال الحكم بن موسى حدثنا يحيى بن حمزة عن عبد الرحمن بن جابر أن القاسم بن مخيمرة حدثه قال : حدثني أبو بردة بن أبي موسى رضى الله عنه قال « وجع أبو موسى وجعاً ففشي عليه ، ورأسه في حجر امرأة من أهله فلم يستطع أن يرُدَّ عليها شيئاً ، فلما أفاق قال : أنا بريء ممن برئ منه رسول الله ﷺ ، إن رسول الله ﷺ بريء من الصالقة والحالقة والشاقة »

قوله (باب ما ينهى عن الخلق عند المصيبة) تقدم الكلام على هذا التركيب في « باب ما يكره من النياحة على الميت ، وعلى الحكمة في اقتصاره على الخلق دون ما ذكر معه في الباب الذي قبله ، وقوله « عند المصيبة » قصر للحكم على تلك الحالة وهو واضح . قوله (وقال الحكم بن موسى) هو القنطري بقاف مفتوحة ونون ساكنة ، ووقع في رواية أبي الوقت « حدثنا الحكم ، وهو وهم فان الذين جمعوا رجال البخاري في صحيحه أطبقوا على ترك ذكره في شيوخه فدل على أن الصواب رواية الجماعة بصيغة التعليق . وقد وصله مسلم في صحيحه فقال « حدثنا الحكم بن موسى ، وكذا ابن حبان فقال « أخبرنا أبو يعلى حدثنا الحكم ، . قوله (عن عبد الرحمن بن جابر) هو ابن يزيد ابن جابر ، نسب الى جده في هذه الرواية وصرح به في رواية مسلم ، ومخيمرة بمجمة وراء مصغر . قوله (وجع) بكسر الجيم . قوله (في حجر امرأة من أهله) زاد مسلم « فصاحت ، وله من وجه آخر من طريق أبي صخرة عن أبي بردة وغيره « قالوا أغشى على أبي موسى ، فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة ، الحديث . وللنساء من طريق يزيد بن أوس عن أم عبد الله امرأة أبي موسى عن أبي موسى فذكر الحديث دون القصة ، ولأبي نعيم في المستخرج هل مسلم من طريق ربهى قال « أغشى على أبي موسى فصاحت امرأته بنت أبي دومة ، فحصلنا على أنها أم عبد الله بنت أبي دومة ، وأفاد عمر بن شبة في تاريخ البصرة أن اسمها صفية بنت دمون وأنها والدة أبي بردة بن أبي موسى وأن ذلك وقع حيث كان أبو موسى أميراً على البصرة من قبل عمر بن الخطاب رضى الله عنه . قوله (انى برى) في رواية الكشميهني « أنا برى » ، وكذا لمسلم . قوله (الصالقة) بالصاد المهملة والقاف أى التي ترفع صوتها بالبكاء ، ويقال فيه بالسين المهملة بدل الصاد ومنه قوله تعالى (سلقوكم بالنسنة حداد) وعن ابن الأعرابي :

الصلق ضرب الوجه حكاه صاحب المحكم والاول أشهر ، والحالقة التي تهلق رأسها عند المصيبة ، والشاقة التي تشق ثوبها ، ولفظ أبي صخرة عند مسلم « أنا برى ، ممن حلق وعلق وخرق ، أى حلق شعره وعلق صوته - أى رفعه - وخرق ثوبه ، وقد تقدم الكلام على المراد بهذه البراة قبل يباب

٣٨ - باب ليس منّا من ضرب الخدود

١٢٩٧ - **حديثنا** محمد بن بشير حدثنا عبد الرحمن حدثنا شفيان عن الأعشى عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس منّا من ضرب الخدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية »

قوله (باب ليس منّا من ضرب الخدود) وتقدم الكلام عليه قبل بابين ، وعبد الرحمن المذكور في هذا الاسناد هو ابن مهدي

٣٩ - باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة

١٢٩٨ - **حديثنا** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعشى عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « ليس منّا من ضرب الخدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية »

قوله (باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة) تقدم توجيه هذا التركيب ، وهذه الترجمة مع حديثها سقطت للكشيمى وثبتت للباقيين . ثم أورد المصنف حديث ابن مسعود من وجه آخر وليس فيه ذكر الويل المترجم به ، وكأنه أشار بذلك الى ما ورد في بعض طرقه ، ففي حديث أبي أمامة عند ابن ماجه وصححه ابن حبان « ان رسول الله ﷺ لمن الخامسة وجهها والشاقة جيها والداعية بالويل والثبور ، والظاهر أن ذكر دعوى الجاهلية بعد ذكر الويل من العام بعد الخاص

٤٠ - باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن

١٢٩٩ - **حديثنا** محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى قال : أخبرني عمرة قالت : سمعت عائشة رضى الله عنها قالت « لما جاء النبي ﷺ قتل ابن حارثة وجعفر وابن رواحة جلس يعرف فيه الحزن وأنا أنظر من صائر الباب شق الباب ، فأتاه رجل فقال : إن نساء جعفر - وذكر بكاءهن - فأمره أن ينهأهن ، فذهب ، ثم أتاه الثانية لم يطعمه ، فقال : إنهن ، فأتاه الثالثة قال : والله غلبتنا يا رسول الله . فرجعت أنه قال : فاحت في أفواههن التراب . فقلت : أرغم الله أفك ، لم تفعل ما أمرك رسول الله ﷺ ، ولم تترك رسول الله ﷺ من النساء »

١٣٠٠ - **حدثنا عمرو بن علي** **حدثنا محمد بن فضيل** **حدثنا عاصم الأحول** عن أنس رضي الله عنه قال « قنت رسول الله ﷺ نهراً حين قتل القرأه ، فإرأيت رسول الله ﷺ حزن حزناً قط أشد منه »

قوله (باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن) يعرف مبنى السجود و د من ، موصولة والضمير لها ، ويحتمل أن يكون لمصدر جلس أى جلوساً يعرف ، ولم يفصح المصنف بحكم هذه المسألة ولا التى بعدها حيث ترجم « من لم يظهر حزنه عند المصيبة ، لأن كلا منهما قابل للترجيح ، أما الاول فلاكونه من فعل النبي ﷺ والثاني من تقريره ، وما يباشره بالفعل أرجح غالباً . وأما الثاني فلأنه فعل أبلغ في الصبر وأزجر للنفس فيرجح ، ويحمل فعله ﷺ المذكور على بيان الجواز ويكون فعله في حقه في تلك الحالة أولى . وقال الزين بن المنير ما ملخصه : موقع هذه الترجمة من الفقه أن الاعتدال في الأحوال هو المسلك الأقوم فمن أصيب بمصيبة عظيمة لا يفرط في الحزن حتى يقع في المحذور من اللطم والشق والنوح وغيرها ، ولا يفرط في التجلد حتى يفضى الى القسوة والاستخفاف بقدر المصاب ، فيقتدى به ﷺ في تلك الحالة بأن يجلس المصاب جلسة خفيفة بوقار وسكينة تظهر عليه مخايل الحزن ويؤذن بأن المصيبة عظيمة . **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي ويحيى هو ابن سعيد الانصارى .

قوله (لما جاء النبي ﷺ) هو بالنصب على المفعولية والفاعل قوله (قتل ابن حارثة) ، وهو زيد ، وأبوه بالمهمل والمثلية ، وجعفر هو ابن أبي طالب ، وابن رواحة هو عبد الله ، وكان قتلهم في غزوة مؤتة كما تقدم ذكره في رابع باب من كتاب الجنائز ، ووقع تسمية الثلاثة في رواية النسائي من طريق معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد ، وساق مسلم اسناده دون المتن . **قوله** (جلس) زاد أبو داود من طريق سليمان بن كثير عن يحيى « في المسجد » . **قوله** (يعرف فيه الحزن) قال الطيبي : كأنه كظم الحزن كظماً فظهر منه مالا بد للجلبة البشرية منه . **قوله** (صائر الباب) بالمهمل والتحتانية وقع تفسيره في نفس الحديث شق الباب وهو بفتح الشين المعجمة أى الموضع الذى ينظر منه ، ولم يرد بكسر المعجمة أى الناحية اذ ليست مرادة هنا قاله ابن التين . وهذا التفسير الظاهر أنه من قول طائفة ، ويحتمل أن يكون ممن بعدها ، قال المازرى : كذا وقع في الصحيحين هنا « صائر » والصواب صير أى بكسر أوله وسكون التحتانية وهو الشق ، قال أبو عبيد في غريب الحديث في الكلام على حديث « من نظر من صير الباب ففقت عينه فهو هدر » الصير الشق ولم نسمعه إلا في هذا الحديث ، وقال ابن الجوزى : صائر وصير بمعنى واحد ، وفي كلام الخطابي نحوه . **قوله** (فأتاه رجل) لم أقف على اسمه وكأنه أبهم عمداً لما وقع في حقه من غض عائشة منه . **قوله** (ان نساء جعفر) أى امرأته وهى أسماء بنت عميس الخثعمية ومن حضر عندها من أقاربها وأقارب جعفر ومن فى معناه ، ولم يذكر أهل العلم بالاخبار لجعفر امرأة غير أسماء . **قوله** (وذكر بكاءهن) كذا فى الصحيحين ، قال الطيبي : هو حال عن المستتر فى قوله فقال وحذف خبر ان من القول المحكى لدلالة الحال عليه ، والمعنى قال الرجل ان نساء جعفر فعلن كذا بما لا ينبغى من البكاء المشتمل مثلاً على النوح انتهى . وقد وقع عند أبي عوانة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى « قد كثر بكاءهن » فان لم يكن تصحيحاً فلا حذف ولا تقدير ، ويؤيده ما عند ابن حبان من طريق عبد الله بن عمرو عن يحيى بلفظ « قد أكثرن بكاءهن » . **قوله** (فذهب) أى فنهاهن فلم يطعنه . **قوله** (ثم أتاه الثانية لم يطعنه) أى أتى النبي ﷺ المرة الثانية فقال لهن لم يطعنه ، ووقع فى رواية أبي عوانة المذكورة « فذكر أنهن لم يطعنه » . **قوله** (قال والله غلبتنا) فى رواية السكشميين « لقد غلبتنا » . **قوله**

(فزعمت) أى عائشة وهو مقول عمره ، والزعم قد يطلق على القول المحقق وهو المراد هنا . قوله (أنه قال) فى الرواية الآتية بعد أربعة أبواب د أن النبي ﷺ قال ، . قوله (فاحت) بضم المثناة وبكسر ها يقال حشا يحشوا ويحشى . قوله (التراب) فى الرواية الآتية د من التراب ، قال القرطبي : هذا يدل على أنهم رفعن أصواتهن بالبكاء ، فلما لم ينتهين أمره أن يسد أفواههن بذلك ، وخص الأفواه بذلك لأنها محل النوح بخلاف الأعين مثلاً انتهى . ويحتمل أن يكون كناية عن المبالغة فى الزجر ، أو المعنى أعلمن أنهم خائبات من الأجر المترتب على الصبر لما أظهرن من الجزع كما يقال للخائب : لم يحصل فى يده إلا التراب ، لكن يبعد هذا الاحتمال قول عائشة الآتى . وقيل لم يرد بالامر حقيقته ، قال عياض : هو بمعنى التعجيز ، أى أنهم لا يسكتن إلا بسد أفواههن ، ولا يسدها إلا أن تملأ بالتراب ، فان أمكنك فأفعل . وقال القرطبي : يحتمل أنهم لم يطعن الناهى لكونه لم يصرح لهم بأن النبي ﷺ نهاهن ، فحمل ذلك على أنه مرشد للصلحة من قبل نفسه ، أو علن ذلك لئلا يغلبن عليه شدة الحزن لحرارة المصيبة . ثم الظاهر أنه كان فى بكائهن زيادة على القدر المباح فيكون النهى للتحريم بدليل أنه كرره وبالغ فيه وأمر بعقوبتهن إن لم يسكتن . ويحتمل أن يكون بكاء مجردا والنهى للتنزيه ولو كان للتحريم لارسل غير الرجل المذكور لمنعهن لأنه لا يقر على باطل . ويبعد تمادى الصحابييات بعد تكرار النهى على فعل الأمر المحرم ، وفائدة نهيهن عن الأمر المباح خشية أن يسترسلن فيه فيفضى بهن الى الأمر المحرم لضعف صبرهن ، فيستفاد منه جواز النهى عن المباح عند خشية إفضائه الى ما يحرم . قوله (فقلت) هو مقول عائشة . قوله (أرغم الله أنفك) بالراء والمعجمة أى ألصقه بالرغام بفتح الراء والمعجمة وهو التراب إهانة وإذلالا ، ودعت عليه من جنس ما أمر أن يفعله بالنسوة لفهمها من قرائن الحال أنه أخرج النبي ﷺ بكثرة تردده اليه فى ذلك . قوله (لم تفعل) قال الكرماني أى لم تبأخ النهى ، ونفته وإن كان قد نهى ولم يطعمه لأن نهيه لم يترتب عليه الامتثال فكأنه لم يفعل ، ويحتمل أن تكون أرادت لم تفعل أى الحشو بالتراب . قلت : لفظة د لم ، يعبر بها عن الماضى ، وقولها ذلك وقع قبل أن يتوجه فن أين علمت أنه لم يفعل ؟ فالظاهر أنها قامت عندها قرينة بأنه لا يفعل فعبرت عنه بلفظ الماضى مبالغة فى نفي ذلك عنه ، وهو مشعر بأن الرجل المذكور كان من الزام^(١) النسوة المذكورات ، وقد وقع فى الرواية الآتية بعد أربعة أبواب د فوالله ما أنت بفاعل ذلك ، وكذا لمسلم وغيره ، فظهر أنه من تصرف الرواة . قوله (من العناء) بفتح المهملة والنون والمد أى المشقة والتعب ، وفى رواية لمسلم د من العى ، بكسر المهملة وتشديد التحتانية ، ووقع فى رواية العذرى د الفى ، بفتح المعجمة بلفظ ضد الرشد . قال عياض : ولا وجه له هنا . وتعقب بأن له وجهاً ولكن الأول أليق لموافقته لمعنى العناء التى هى رواية الأكثر ، قال النووي : مرادها أن الرجل قاصر عن القيام بما أمر به من الإنكار والتأديب ، ومع ذلك لم يفصح بهجزة عن ذلك ليرسل غيره فيستريح من التعب . وفى هذا الحديث من الفوائد أيضاً جواز الجلوس للعزاء بسكينة ووقار ، وجواز نظر النساء المحتجبات الى الرجال الأجانب ، وتأديب من نهى عما لا ينبغى له فعله إذا لم يفته ، وجواز اليمين لتأكيد الخبر . (تنبيه) : هذا الحديث لم يروه عن عمره إلا يحيى بن سعيد ، وقد رواه عن عائشة أيضاً القاسم بن محمد أخرجه ابن إسحق فى المغازى قال د حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، فذكر نحوه . وفيه من الزيادة فى أوله : قالت عائشة وقد نهانا خير الناس عن التكلف^(٢) . قوله

(١) كذا فى النسف ، وليس بظاهر المعنى ، فليتأمل

(٢) فى نسخة أخرى د وقدما ما ضر الناس التكلف ،

(حدثنا عمرو بن علي) هو الفلاس ، والكلام على المتن تقدم في آخر أبواب الوتر ، وشاهد الترجمة منه قوله ما حزن حزنا قط أشد منه ، فان ذلك يشمل حالة جلوسه وغيرها

٤١ - باب من لم يظهر حزنه عند المصيبة

وقال محمد بن كعب القرظي : الجزع القول السيء والظن السيء

وقال يعقوب عليه السلام : « إنما أشكو بثي وحزني إلى الله »

١٣٠١ - حدثنا بشر بن الحكم حدثنا سفيان بن عيينة أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول « اشتكى ابن لأبي طلحة ، قال فأت وأبو طلحة خارج . فلما رأته امرأته أنه قد مات هيأت شيئا ونحنته في جانب البيت . فلما جاء أبو طلحة قال : كيف الغلام ؟ قالت : قد هدأت نفسه ، وأرجو أن يكون قد استراح . وظن أبو طلحة أنها صادقة . قال فبات . فلما أصبح اغتسل ، فلما أراد أن يخرج أعلمته أنه قد مات ، فصلّى مع النبي ﷺ ، ثم أخبر النبي ﷺ بما كان منها ، فقال رسول الله ﷺ : لعل الله أن يبارك لكما في ليلتكما » . قال سفيان : فقال رجل من الأنصار : فرأيت لهما تسعة أولاد كلهم قد قرأ القرآن

[الحديث ١٣٠١ - طرفه في : ٥٤٧٠]

قوله (باب من لم يظهر حزنه عند المصيبة) تقدم الكلام على ذلك في الترجمة التي قبلها ، ويظهر بضم أوله من الرباعي وحزنه منصوب على المفعولية . قوله (وقال محمد بن كعب) يعني القرظي بضم القاف وفتح الراء بعدها ظاء مشالة . قوله (السيء) بفتح المهملة وتشديد التحتانية بعدها أخرى مهموزة والمراد به ما يبعث الحزن غالبا ، وبالظن السيء اليأس من تمويض الله المصائب في العاجل ما هو أنفع له من الفائت ، أو الاستبعاد لحصول ما وعد به من الثواب على الصبر . وقد روى ابن أبي حاتم في تفسير سورة سأل من طريق أيوب بن موسى عن القاسم بن محمد كقول محمد بن كعب هذا . قوله (وقال يعقوب عليه السلام : إنما أشكو بثي وحزني إلى الله) قال الزين بن المنير : مناسبة هذه الآية للترجمة أن يقول يعقوب لما تضمن أنه لا يشكو - بتصریح ولا تعريض - إلا الله وافق مقصود الترجمة ، وكان خطابه بذلك لبنيه بعد قوله (يا أسنى على يوسف) . والبت بفتح الموحدة بعدها مثلثة ثقيلة شدة الحزن . قوله (حدثنا بشر بن الحكم) هو النيسابوري ، قال أبو نعيم في المستخرج : يقال إن هذا الحديث مما تفرد به البخاري عن بشر بن الحكم انتهى ، يعني من هذا الوجه من حديث سفيان بن عيينة ولم يخرجوه أبو نعيم ولا الإسماعيلي من طريق إسحق إلا من جهة البخاري ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة وهو أخو إسحق المذكور عن أنس ، وأخرجه البخاري ومسلم من طريق أنس بن سيرين ومحمد بن سعد من طريق حميد الطويل كلاهما عن أنس ، وأخرجه مسلم وابن سعد أيضا وابن حبان والطيالسي من طرق عن ثابت عن أنس أيضا ، وفي رواية بعضهم ما ليس في رواية بعض ، وسأذكر ما في كل من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى .

قوله (اشتكى ابن لآبي طلحة) أى مرض ، وليس المراد أنه صدرت منه شكوى ، لكن لما كان الأصل أن المريض يحصل منه ذلك استعمل في كل مرض لكل مريض . والابن المذكور هو أبو عمير الذي كان النبي ﷺ يمازحه ويقول له « يا أبا عمير ، ما فعل النغير » كما سيأتى في كتاب الأدب ، بين ذلك ابن حبان في روايته من طريق عمارة ابن زاذان عن ثابت ، وزاد من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت في أوله قصة تزويج أم سليم بأبي طلحة بشرط أن يسلم وقال فيه « فحملت فولدت غلاما صبيحا فكان أبو طلحة يحبه حبا شديدا ، فعاش حتى تحرك فريض ، فحزن أبو طلحة عليه حزنا شديدا حتى تضعضع ، وأبو طلحة يغدو ويروح على رسول الله ﷺ ، فراح روحه فمات الصبي ، فأفادت هذه الرواية تسمية امرأة أبي طلحة ، ومعنى قوله « وأبو طلحة خارج ، أى خارج البيت عند النبي ﷺ في أواخر النهار ، وفي رواية الاسماعيلي « كان لآبي طلحة ولد فتوفى ، فأرسلت أم سليم أنسا يدعو أبا طلحة ، وأمرته أن لا يخبره ب وفاة ابنه ، وكان أبو طلحة صائما ، . قوله (هيات شيئا) قال الكرمانى : أى أعدت طعاما لآبي طلحة وأصلحته ، وقيل هيات حالها وتزينت . قلت : بل الصواب أن المراد أنها هيات أمر الصبي بأن غسلته وكفنته كما ورد في بعض طرقه صريحا ، ففي رواية أبو داود الطيالسي عن مشايخه عن ثابت « فهيات الصبي ، وفي رواية حميد عند ابن سعد « فتوفى الغلام فهيات أم سليم أمره ، ، وفي رواية عمارة بن زاذان عن ثابت « فهلك الصبي فقامت أم سليم فغسلته وكفنته وحنظته وسجنت عليه ثوبا ، . قوله (ونحته في جانب البيت) أى جعلته في جانب البيت ، وفي رواية جعفر عن ثابت « فجعلته في مخدعها ، . قوله (هدأت) بالهمز أى سكنت و (نفسه) بسكون الفاء كذا الأكثر ، والمعنى أن النفس كانت قلقه منزجة بعارض المرض فسكنت بالموت ، وظن أبو طلحة أن مرادها أنها سكنت بالنوم لوجود العافية ، وفي رواية أبي ذر « هدأ نفسه ، بفتح الفاء أى سكن ، لأن المريض يكون نفسه عاليا فإذا زال مرضه سكن ، وكذا إذا مات . ووقع في رواية أنس بن سيرين « هو أسكن ما كان ، ، ونحوه في رواية جعفر عن ثابت ، وفي رواية معمر عن ثابت « أمسى هادئا ، وفي رواية حميد « بخير ما كان ، ، ومعانيها متقاربة . قوله (وأرجو أن يكون قد استراح) لم تجزم بذلك على سبيل الأدب ، ويحتمل أنها لم تكن علمت أن الطفل لا عذاب عليه ففوضت الأمر الى الله تعالى ، مع وجود رجائها بأنه استراح من نكد الدنيا . قوله (وظن أبو طلحة أنها صادقة) أى بالنسبة الى ما فهمه من كلامها ، وإلا فهي صادقة بالنسبة الى ما أرادت . قوله (فبات) أى معها (فلما أصبح اغتسل) فيه كناية عن الجماع ، لأن الغسل إنما يكون في الغالب منه ، وقد وقع التصريح بذلك في غير هذه الرواية : ففي رواية أنس بن سيرين « فقربت اليه العشاء فتعشى ، ثم أصاب منها ، ، وفي رواية عبد الله « ثم تعرضت له فأصاب منها ، ، وفي رواية حماد عن ثابت « ثم تطيبت ، ، زاد جعفر عن ثابت « فتعرضت له حتى وقع بها ، وفي رواية سليمان عن ثابت « ثم تصنعت له أحسن ما كانت تصنع قبل ذلك فوقع بها ، . قوله (فلما أراد أن يخرج أعلته أنه قد مات) زاد سليمان بن المغيرة عن ثابت عند مسلم « فقالت : يا أبا طلحة ، أرايت لو أن قوما أعاروا أهل بيت عارية فطلبوا عاريتهم ألهم أن يمنعوهم ؟ قال : لا . قالت : فاحتسب ابنك . فغضب وقال : تركتني حتى تلتطخت ، ثم أخبرتنى بأبني ، ، وفي رواية عبد الله « فقالت : يا أبا طلحة ، أرايت قوما أعاروا متاعا ثم بدا لهم فيه فأخذوه فكأنهم وجدوا في أنفسهم ، زاد حماد في روايته عن ثابت « فأبوا أن يردوها ، فقال أبو طلحة : ليس لهم ذلك ، ان العارية مؤداة الى أهلها . ثم اتفقا ، فقالت : ان الله أعارنا فلانا ثم أخذه منا ،

زاد حماد ، فاسترجع ، . **قوله** (لعل الله أن يبارك لكما في ليلتهما) في رواية الأصيلي ، لها في ليلتهما ، ووقع في رواية أنس بن سيرين ، اللهم بارك لها ، ولا تعارض بينهما فيجمع بأنه دعا بذلك ورجا إجابة دعائه ، ولم يختلف الرواة عن ثابت وكذا عن حميد في أنه قال ، بارك الله لكما في ليلتهما ، وعرف من رواية أنس بن سيرين أن المراد الدعاء وإن كان لفظه لفظ الخبر . وفي رواية أنس بن سيرين من الزيادة ، فولدت غلاما ، وفي رواية عبد الله ابن عبد الله ، فجاءت بعبد الله بن أبي طلحة ، وسيأتي الكلام على قصة تخنيكه وغير ذلك حيث ذكره المصنف في الحقيقة . **قوله** (قال سفيان) هو ابن عيينة بالاسناد المذكور . **قوله** (فقال رجل من الأنصار الخ) هو عباية بن رفاعه ، لما أخرجه سعيد بن منصور ومسدد وابن سعد والبيهقي في الدلائل ، كلهم من طريق سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعه قال ، كانت أم أنس تحت أبي طلحة ، فذكر القصة شبيهة بسياق ثابت عن أنس ، وقال في آخره ، فولدت له غلاما ، قال عباية : فلقد رأيت لذلك الغلام سبع بنين كلهم قد ختم القرآن ، وأفادت هذه الرواية أن في رواية سفيان تجوزا في قوله ، لها ، لأن ظاهره أنه من ولدهما بغير واسطة ، وإنما المراد من أولاد ولدهما المدعو له بالبركة وهو عبد الله بن أبي طلحة . ووقع في رواية سفيان ، تسعة ، وفي هذه ، سبعة ، فاعل في أحدهما تصحيفا ، أو المراد بالسبعة من ختم القرآن كله وبالسبعة من قرأ معظمه ، وله من الولد فيما ذكر ابن سعد وغيره من أهل العلم بالأنساب إسحق وإسماعيل وعبد الله ويعقوب وعمر والقاسم وعمارة وإبراهيم وعمير وزيد ومحمد ، وأربع من البنات . وفي قصة أم سليم هذه من الفوائد أيضا جواز الأخذ بالشدّة وترك الرخصة مع القدرة عليها ، والتسليّة عن المصائب ، وتزوين المرأة لزوجها ، وتعرضها لطلب الجماع منه ، واجتهادها في عمل مصالحه ، ومشروعية المعارض الموهمة إذا دعت الضرورة إليها . وشرط جوازها أن لا تبطل حقا لمسلم . وكان الحامل لأم سليم على ذلك المبالغة في الصبر والتسليم لأمر الله تعالى ورجاء إخلافه عليها ما فات منها ، إذ لو أعلنت أبا طلحة بالامر في أول الحال تنكده عليه وقته ولم تبلغ الغرض الذي أرادته ، فلما علم الله صدق نيتهما باغها منها وأصلح لها ذريتها . وفيه إجابة دعوة النبي ﷺ وأن من ترك شيئا عوضه الله خيرا منه ، وبيان حال أم سليم من التجلّد وجودة الرأي وقوة العزم ، وسيأتي في الجهاد والمغازي أنها كانت تشهد القتال وتقوم بخدمة المجاهدين إلى غير ذلك مما انفردت به عن معظم النسوة ، وسيأتي شرح حديث أبي عمير ما فعل النغير مستوفى في أواخر كتاب الأدب ، وفيه بيان ما كان سمي به غير الكنية التي اشتهر بها

٤٢ - باب الصبر عند الصدمة الأولى . وقال عمر رضي الله عنه :

نعم العذلان ونعم الملاوة ﴿ الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا : إنا لله وإنا إليه راجعون .

أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ، وأولئك هم المهتدون ﴾

وقوله تعالى ﴿ واستعينوا بالصبر والصلاة ، وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين ﴾

١٣٠٢ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبه عن ثابت قال : سمعت أنسا رضي الله عنه عن

النبي ﷺ قال « الصبر عند الصدمة الأولى »

قوله (باب الصبر عند الصدمة الاولى) أى هو المطلوب المبشر عليه بالصلاة والرحمة ، ومن هنا تظهر مناسبة لإيراد أثر عمر في هذا الباب ، وقد تقدم الكلام على المتن المرفوع مستوفى في زيارة القبور . قوله (وقال عمر) أى ابن الخطاب . قوله (العدلان) بكسر المهملة أى المثان ، وقوله (العلاوة) بكسرها أى ما يعلق على البعير بعد تمام الحمل . وهذا الأثر وصله الحاكم في المستدرک من طريق جرير عن منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عن عمر كما ساقه المصنف وزاد : (وأولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة) نعم العدلان (وأولئك هم المهتدون) نعم العلاوة . وهكذا أخرجه البيهقي عن الحاكم ، وأخرجه عبد بن حميد في تفسيره من وجه آخر عن منصور عن طريق نعيم بن أبي هند عن عمر نحوه ، وظهر بهذا مراد عمر بالعدلين وبالعلاوة وأن العدلين الصلاة والرحمة والعلاوة الاهتداء . ويؤيده وقوعهما بعد « على » المشعرة بالفوقية المشعرة بالحمل قاله الزين بن المنير . وقد روى نحو قول عمر مرفوعا أخرجه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « أعطيت أمتي شيئا لم يعطه أحد من الأمم عند المصيبة إنا لله وإنا إليه راجعون » - إلى قوله - المهتدون ، قال فأخبر أن المؤمن إذا سلم لأمر الله واسترجع كتب له ثلاث خصال من الخير : الصلاة من الله ، والرحمة ، وتحقيق سبيل الهدى . فأغنى هذا عن التكلف في ذلك كقول المهلب : العدلان إنا لله وإنا إليه راجعون والعلاوة الثواب عليهما ، وعن قول السكراني : الظاهر أن المراد بالعدلين القول وجزاؤه ، أى قول الكلمتين ونوعا الثواب لأنهما متلازمان . قوله (وقوله تعالى (واستعينوا بالصبر والصلاة) الآية) هو بالجر عطفًا على أول الترجمة ، والتقدير : وباب قوله تعالى ، أى تفسيره أو نحو ذلك . وقوله وإنما قيل أفرد الصلاة لأن المراد بالصبر الصوم وهو من التروك أو الصبر عن الميت ترك الجزع ، والصلاة أفعال وأقوال فلذلك ثقلت على غير الخاشعين ، ومن أسرارها أنها تعين على الصبر لما فيها من الذكر والدعاء والخضوع وكلها تضاد حب الرياسة وعدم الانقياد للأوامر والنواهي ، وكان المصنف أراد بإيراد هذه الآية ما جاء عن ابن عباس أنه نعى إليه أخوه قثم وهو في سفر ، فاسترجع ثم تنحى عن الطريق فأنشأ فصلى ركعتين أطال فيهما الجلوس ثم قام وهو يقول (واستعينوا بالصبر والصلاة) الآية ، أخرجه الطبري في تفسيره بإسناد حسن ، وعن حذيفة قال « كان رسول الله ﷺ إذا حزبه أمر صلى ، أخرجه أبو داود بإسناد حسن أيضا . قال الطبري : الصبر منع النفس محابها وكفها عن هواها ، ولذلك قيل لمن لم يجزع صابر لكفه نفسه ، وقيل لرمضان شهر الصبر لكف الصائم نفسه عن المطعم والمشرب

٤٣ - باب قول النبي ﷺ « إنا بك لمحزونون »

وقال ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ « تدمع العين ويحزن القلب »

١٣٠٣ - حدثنا الحسن بن عبد العزيز حدثنا يحيى بن حسان حدثنا قريش هو ابن حيّان عن ثابت عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « دخلنا مع رسول الله ﷺ على أبي سيف القين - وكان ظمرا لإبراهيم عليه السلام - فأخذ رسول الله ﷺ إبراهيم فقبله وشمه . ثم دخلنا عليه بعد ذلك - وإبراهيم يجود بنفسه - فجعلت عينا رسول الله ﷺ تذرفان . فقال له عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه : وأنت يا رسول الله ؟ فقال :

يا ابن عوف إنها رحمة . ثم أتبعها بأخرى فقال ﷺ : إن العين تدمع ، والقلب يحزن ، ولا نقول إلا ما يرضى ربنا ، وإننا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون » . رواه موسى عن سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ

قوله (باب قول النبي ﷺ : أنا بك لمحزونون ، قال ابن عمر عن النبي ﷺ : تدمع العين ويحزن القلب) سقطت هذه الترجمة والأثر في رواية الحموي وثبتت للباقيين ، وحديث ابن عمر كأن المراد به ما أورده المصنف في الباب الذي بعد هذا إلا أن لفظه : ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ، فيحتمل أن يكون ذكره بالمعنى لأن ترك المواخذه بذلك يستلزم وجوده ، وأما لفظه فثبت في قصة موت إبراهيم من حديث أنس عند مسلم ، وأصله عند المصنف كما في هذا الباب ، وعن عبد الرحمن بن عوف عند ابن سعد والطبراني ، وأبي هريرة عند ابن حبان والحاكم ، وأسماء بنت يزيد عند ابن ماجه ، ومحمود بن لبيد عند ابن سعد ، والسائب بن يزيد وأبي أمامة عند الطبراني .

قوله (حدثني الحسن بن عبد العزيز) هو الجروى بفتح الجيم والراء منسوب الى جروة بفتح الجيم وسكون الراء قرية من قرى تنيس ، وكان أبوه أميرها فتزهد الحسن ولم يأخذ من تركه أبيه شيئا ، وكان يقال إنه نظير قارون في المال ، والحسن المذكور من طبقة البخاري ومات بعده بسنة وليس له عنده سوى هذا الحديث وحديثين آخرين في التفسير . **قوله** (حدثني يحيى بن حسان) هو التنيسي أدركه البخاري ولم يلقه لأنه مات قبل أن يدخل مصر ، وقد روى عنه الشافعي مع جلالته ومات قبله بمدة ، فوقع للحسن نظير ما وقع لشيخه من رواية إمام عظيم الشأن عنه ثم يموت قبله . **قوله** (حدثنا قريش هو ابن حيان) هو بالقاف والمعجمة وأبوه بالمهمله والتحتانية بصرى يكنى أبا بكر . **قوله** (على أبي سيف) قال عياض هو البراء بن أوس ، وأم سيف زوجته هي أم بردة واسمها خولة بنت المنذر . قلت : جمع بذلك بين ما وقع في هذا الحديث الصحيح وبين قول الواقدي فيما رواه ابن سعد في الطبقات عنه عن يعقوب بن أبي صعصعة عن عبد الله بن أبي صعصعة قال : لما ولد له إبراهيم تناقست فيه نساء الانصار أيتن ترضعه ، فدفعه رسول الله ﷺ الى أم بردة بنت المنذر بن زيد بن لبيد من بني عدى بن النجار وزوجها البراء بن أوس بن خالد بن الجعد من بني عدى بن النجار أيضا ، فكانت ترضعه ، وكان رسول الله ﷺ يأتيه في بني النجار ، انتهى . وما جمع به غير مستبعد ، إلا أنه لم يأت عن أحد من الأئمة التصريح بأن البراء بن أوس يكنى أبا سيف ولا أن أبا سيف يسمى البراء بن أوس . **قوله** (القين) بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون هو الحداد ، ويطلق على كل صانع ، يقال قان الشيء إذا أصلحه . **قوله** (ظنرا) بكسر المعجمة وسكون التحتانية المهموزة بعدها راء أى مرضعا ، وأطلق عليه ذلك لأنه كان زوج المرضعة ، وأصل الظن من ظأرت الناقة إذا عطف على غير ولدها فقل ذلك لاني ترضع غير ولدها ، وأطلق ذلك على زوجها لأنه يشاركها في تربيته غالبا . **قوله** (لابراهيم) أى ابن رسول الله ﷺ ، ووقع التصريح بذلك في رواية سليمان بن المغيرة المعلقة بعد هذا ولفظه عند مسلم في أوله : ولد لي الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم ، ثم دفعه الى أم سيف امرأة قين بالمدينة يقال له أبو سيف ، فانطلق رسول الله ﷺ فاتبعته فانتهى الى أبي سيف وهو ينفخ بكيره وقد امتلأ البيت دخانا ، فأسرعت المشى بين يدي رسول الله ﷺ فقالت : يا أبا سيف أمسك جاء رسول الله ﷺ ، ولمسلم أيضا من طريق عمرو بن سعيد عن أنس : ما رأيت أحدا

كان أرحم بالعيال من رسول الله ﷺ ، كان إبراهيم مسترضعا في عوالي المدينة ، وكان ينطلق ونحن معه فيدخل البيت وأنه ليدخن وكان ظئره قينا ، . قوله (وإبراهيم يحود بنفسه) أى يخرجها ويدفعها كما يدفع الانسان ماله ، وفي رواية سليمان ديكيد ، قال صاحب العين أى يسوق بها ، وقيل معناه يقارب بها الموت ، وقال أبو مروان بن سراج : قد يكون من الكيد وهو الذى يقال منه كاد يكيد شبه تفلح نفسه عند الموت بذلك . قوله (تذر فان) بذال معجمة وفاء أى يجرى دمعهما . قوله (وأنت يا رسول الله) ؟ قال الطيبي : فيه معنى التعجب ، والواو تستدعى معطوفا عليه أى الناس لا يصبرون على المصيبة وأنت تفعل كفعالهم ، كأنه تعجب لذلك منه مع عهده منه أنه يحث على الصبر وينهى عن الجزع ، فاجابه بقوله : إنها رحمة ، أى الحالة التى شاهدها منى هى رقة القلب على الولد لا ما توهمت من الجزع انتهى . ووقع في حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه د فقلت يا رسول الله تبكى ، أو لم تنه عن البكاء ، وزاد فيه : إنما نهيت عن صوتين أحقن فاجرين : صوت عند نعمة لهو ولعب ومن أمير الشيطان ، وصوت عند مصيبة خمش وجوه وشق جيوب ورنه شيطان . قال : إنما هذا رحمة ومن لا يرحم لا يرحم ، ، وفي رواية محمود ابن لبيد فقال : إنما أنا بشر ، ، وعند عبد الرزاق من مرسل مكحول : إنما أنهى الناس عن النياحة أن يندب الرجل بما ليس فيه ، . قوله (ثم أتبعها بأخرى) فى رواية الاسماعيل د ثم أتبعها والله بأخرى ، بزيادة القسم ، قيل أراد به أنه أتبع الدمعة الاولى بدمعة أخرى ، وقيل أتبع الكلمة الاولى الجملة وهى قوله : إنها رحمة ، بكلمة أخرى مفصلة وهى قوله : ان العين تدمع ، ويؤيد الثانى ما تقدم من طريق عبد الرحمن ومرسل مكحول . قوله (ان العين تدمع الخ) فى حديث عبد الرحمن بن عوف ومحمود بن لبيد : ولا نقول ما يسخط الرب ، وزاد فى حديث عبد الرحمن فى آخره : لو لا أنه أمر حق ووعد صدق وسبيل نأتيه ، وان آخرنا سيلحق بأولنا ، لحزنا عليك حزنا هو أشد من هذا ، ونحوه فى حديث أسماء بنت يزيد ومرسل مكحول وزاد فى آخره : وفصل رضاعه فى الجنة ، وفى آخر حديث محمود بن لبيد : وقال ان له مرضعا فى الجنة ، ومات وهو ابن ثمانية عشر شهرا ، وذكر الرضاع وقع فى آخر حديث أنس عند مسلم من طريق عمرو بن سعيد عنه ، إلا أن ظاهر سياقه الارسال ، فلفظه : قال عمرو فلما توفى إبراهيم قال رسول الله ﷺ : ان إبراهيم ابني ، وأنه مات فى الثدى ، وإن له لظئرين يكملان رضاعه فى الجنة ، وسياقى فى أواخر الجنائز حديث البراء : ان لا إبراهيم لمرضعا فى الجنة ، . (فائدة فى وقت وفاة إبراهيم عليه السلام) : جزم الواقدي بأنه مات يوم الثلاثاء لعشر ليال خلون من شهر ربيع الاول سنة عشر ، وقال ابن حزم : مات قبل النبى ﷺ بثلاثة أشهر ، وانفقوا على أنه ولد فى ذى الحجة سنة ثمان . قال ابن بطال وغيره : هذا الحديث يفسر البكاء المباح والحزن الجاز ، وهو ما كان بدمع العين ورقة القلب من غير سخط لأمر الله ، وهو أبين شئ وقع فى هذا المعنى . وفيه مشروعية تقبيل الولد وشمه ، ومشروعية الرضاع ، وعبادة الصغير ، والحضور عند المحتضر ، ورحمة العيال ، وجواز الاخبار عن الحزن وإن كان الـكتمان أولى ، وفيه وقوع الخطاب للغير وإرادة غيره بذلك ، وكل منهما مأخوذ من مخاطبة النبى ﷺ ولده مع أنه فى تلك الحالة لم يكن من يفهم الخطاب لوجهين : أحدهما صغره ، والثانى نزاعه . وإنما أراد بالخطاب غيره من الحاضرين إشارة الى أن ذلك لم يدخل فى نهيه السابق . وفيه جواز الاعتراض على من يخالف فعله ظاهر قوله ليظهر الفرق ، وحكى بن التين قول من قال : إن فيه دايلا على تقبيل الميت وشمه ، وردده بأن القصة إنما وقعت قبل الموت وهو كما قال . قوله (رواه موسى) هو ابن إسماعيل التبوذكى وطريقه هذه وصلها

البيهقي في «الدلائل» من طريق تتمام وهو بهشنتين لقب محمد بن غالب البغدادي الحافظ عنه ، وفي سياقه ما ليس في سياق قريش بن حيان ، وإنما أراد البخاري أصل الحديث

٤٤ - باب البكاء عند المريض

١٣٠٤ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «اشْتَكَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شَكْوَى لَهُ ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَمُودُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ فَوَجَدَهُ فِي غَاشِيَةِ أَهْلِهِ فَقَالَ : قَدْ قَضَى ؟ قَالُوا : لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَبَكَى النَّبِيُّ ﷺ . فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمُ بَكَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بَكَوْا . فَقَالَ : أَلَا تَسْمَعُونَ ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا بِحُزْنِ الْقَابِ ، وَلَسَكُنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ بِرَحْمٍ . وَإِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » . وَكَانَ عَمْرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَضْرِبُ فِيهِ بِالْعَصَا ، وَيَرْمِي بِالْحِجَارَةِ ، وَيَحْتِجُّ بِالتُّرَابِ

قوله (باب البكاء عند المريض) سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر ، قال الزين بن الميز : ذكر المريض أعم من أن يكون أشرف على الموت أو هو في مبادئ المرض ، لكن البكاء عادة إنما يقع عند ظهور العلامات المخوفة كما في قصة سعد بن عبادَةَ في حديث هذا الباب . **قوله** (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث المصري . **قوله** (عن سعيد بن الحارث الأنصاري) هو ابن أبي سعيد بن المعلى قاضي المدينة . ووقع في رواية مسلم من طريق عمارة بن غزية عن سعيد بن الحارث بن المعلى فكأنه نسب أباه لجدّه ، **قوله** (اشتكى) أي ضعف و«شكوى» بغير تنوين . **قوله** (فلما دخل عليه) زاد مسلم في رواية عمارة بن غزية «فاستأخر قومه من حوله حتى دنا رسول الله ﷺ وأصحابه الذين معه» . **قوله** (في غاشية أهله) بمعجمتين أي الذين يغشونه للخدمة وغيرها ، وسقط لفظ «أهله» من أكثر الروايات ، وعليه شرح الخطابي ، فيجوز أن يكون المراد بالغاشية الغشية من الكرب ، ويؤيده ما وقع في رواية مسلم في غشيته . وقال التوربشتي : الغاشية هي الداهية من شر أو من مرض أو من مكروه ، والمراد ما يتغشاها من كرب الوجع الذي هو فيه لا الموت ، لأنه أفاق من تلك المرضة وعاش بعدها زمانا . **قوله** (فلما رأى القوم بكاء رسول الله ﷺ بكوا) في هذا إشعار بأن هذه القصة كانت بعد قصة إبراهيم ابن النبي ﷺ ، لأن عبد الرحمن بن عوف كان معهم في هذه ولم يعترضه بمثل ما اعترض به هناك ، فدل على أنه تقرر عنده العلم بأن مجرد البكاء بدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر . **قوله** (فقال ألا تسمعون) لا يحتاج إلى مفعول لأنه جمل كالفعل اللازم ، أي ألا توجدون السماع ، وفيه إشارة إلى أنه فهم من بعضهم الإنكار ، فبين لهم الفرق بين الحالتين . **قوله** (إن الله) بكسر الهمزة لأنه ابتداء كلام . **قوله** (يعذب بهذا) أي إن قال سوءاً . **قوله** (أو يرحم) إن قال خيراً ، ويحتمل أن يكون معنى قوله «أو يرحم» أي إن لم ينفذ الوعيد . **قوله** (إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه) أي بخلاف غيره ، ونظيره قوله في قصة عبد الله بن ثابت التي أخرجها مالك في الموطأ من حديث جابر بن عتيك ، ففيه «فصاح النسوة ، فجعل ابن عتيك يسكتهن ، فقال رسول الله ﷺ : دعن فاذا وجبت فلا تبكين باكية» الحديث . **قوله** (وكان عمر) هو موصول بالاسناد المذكور إلى ابن عمر ، وسقطت هذه الجملة وكذا التي قبلها من رواية مسلم ،

ولهذا ظن بعض الناس أنهما معاقان . وفي حديث ابن عمر من الفوائد استحباب عيادة المريض ، وعيادة الفاضل للفضول ، والامام أتباعه مع أصحابه ، وفيه النهي عن المنكر وبيان الوعيد عليه

٤٥ - باب ما يُنهى من النوح والبكاء ، والزجر عن ذلك

١٣٠٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن حوشب **حدثنا** عبد الوهاب **حدثنا** يحيى بن سعيد قال أخبرني عمرة قالت : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول « لما جاء قتل زيد بن حارثة وجعفر وعبد الله بن رواحة جلس النبي ﷺ يُعرف فيه الحزن - وأنا أطلع من شق الباب - فأتاد رجل فقال : يا رسول الله إن نساء جعفر - وذكر بكاءهن - فأمره بأن ينهأهن ، فذهب الرجل ، ثم أتى فقال : قد نهيتهن ، وذكر أنهن لم يُطمئنهن . فأمره الثانية أن ينهأهن ، فذهب ، ثم أتى فقال : والله لقد غلبتني - أو غلبتنا ، الشك من محمد بن حوشب - فرغمت أن النبي ﷺ قال : فاحت في أفواههن التراب . فقلت : أرغم الله أنفك ، فوالله ما أنت بفاعل ، وما تركت رسول الله ﷺ من العناء »

١٣٠٦ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** حماد بن زيد **حدثنا** أيوب عن محمد عن أم عطية رضي الله عنها قالت « أخذ علينا النبي ﷺ عند البيعة أن لا ننوح ، فما وفت منا امرأة غير خمس نسوة : أم سليم ، وأم العلاء ، وابنة أبي سبرة امرأة معاذ وامراتين ، أو ابنة أبي سبرة وامرأة معاذ وامرأة أخرى »

[الحديث ١٣٠٦ - طرفاه في : ٤٨٩٢ ، ٧٢١٥]

قوله (باب ما ينهى من النوح والبكاء والزجر عن ذلك) قال الزين بن المنير : عطف الزجر على النهي للإشارة إلى المؤاخاة الواقعة في الحديث بقوله « فاحت في أفواههن التراب » . **قوله** (حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب) بمهمله وشين معجمة وزن جعفر ثقة من أهل الطائف نزل الكوفة ، ذكر الاصيل أنه لم يرو عنه غير البخاري ، وليس كذلك بل روى عنه أيضا محمد بن مسلم بن وارة الرازي كما ذكره المزي في التهذيب ، وعبد الوهاب شيخه هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وقد تقدم الكلام على حديث عائشة قبل أربعة أبواب . **قوله** (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) هو الحجبي ، وحماد هو ابن زيد ، ومحمد هو ابن سيرين ، والاسناد كله بصريون . وقد رواه عارم عن حماد فقال « عن أيوب عن حفصة ، بدل محمد أخرجه الطبراني ، وله أصل عن حفصة كما سيأتي في الأحكام من طريق عبد الوارث عن أيوب عنها ، فكان حمادا سمعه من أيوب عن كل منهما . **قوله** (عند البيعة) أي لما بايعهن على الاسلام . **قوله** (فما وفت) أي بترك النوح . وأم سليم هي بنت ملحان والددة أنس ، وأم العلاء تقدم ذكرها في ثالث باب من كتاب الجنائز ، وابنة أبي سبرة بفتح المهمله وسكون الموحدة ، وأما قوله أو ابنة أبي سبرة وامرأة معاذ فهو شك من أحد رواه هل ابنة أبي سبرة هي امرأة معاذ أو غيرها ، وسيأتي في كتاب الأحكام من رواية حفصة عن أم عطية بالشك أيضا ، والذي يظهر لي أن الرواية بواو العطف أصح لأن امرأة معاذ وهو ابن جبل هي أم عمرو بنت خلاد بن عمرو السلية ذكرها ابن سعد ، فعلى هذا فابنة أبي سبرة غيرها . ووقع في الدلائل ،

لأبي موسى من طريق حفصة عن أم عطية « وأم معاذ ، بدل قوله وامرأة معاذ وكذا في رواية عارم ، لكن لفظه « أو أم معاذ بنت أبي سبرة ، وفي الطبراني من رواية ابن عون عن ابن سيرين عن أم عطية « فما وقت غير أم سليم وأم كلثوم وامرأة معاذ بن أبي سبرة ، كذا فيه والصواب ما في الصحيح امرأة معاذ وبنت أبي سبرة ، ولعل بنت أبي سبرة يقال لها أم كلثوم ، وإن كانت الرواية التي فيها أم معاذ محفوظة فلعلها أم معاذ بن جبل وهي هند بنت سهل الجهنية ذكرها ابن سعد أيضا ، وعرف بمجموع هذا النسوة الخمس وهي أم سليم وأم العلاء وأم كلثوم وأم عمرو وهند - إن كانت الرواية محفوظة - والا فيختلج في خاطري أن الخامسة هي أم عطية راوية الحديث . ثم وجدت ما يؤيده من طريق عاصم عن حفصة عن أم عطية بلفظ « فما وقت غيري وغير أم سليم ، أخرجه الطبراني أيضا . ثم وجدت ما يردده وهو ما أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده من طريق هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت « كان فيما أخذ علينا أن لا نتوح ، الحديث ، فزاد في آخره « وكانت لا تعد نفسها لأنها لما كان يوم الحرة لم تزل النساء بها حتى قامت معهن فكانت لا تعد نفسها لذلك ، ويجمع بأنها تركت عد نفسها من يوم الحرة . قلت : يوم الحرة قتل فيه من الأنصار من لا يحصى عدده ونهبت المدينة الشريفة وبذل فيها السيف ثلاثة أيام وكان ذلك في أيام يزيد بن معاوية . وفي حديث أم عطية مصداق ما وصفه النبي ﷺ بأنهن ناقصات عقل ودين . وفيه فضيلة ظاهرة للنسوة المذكورات ، قال عياض : معنى الحديث لم يف من بايع النبي ﷺ مع أم عطية في الوقت الذي بايعت فيه النسوة الا المذكورات ، لا أنه لم يترك النياحة من المسلمات غير خمسة . وسيأتي الكلام على بقية فوائده في تفسير سورة الممتحنة إن شاء الله تعالى

٤٦ - باب القيام للجنائز

١٣٠٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة عن النبي ﷺ قال « إذا رأيتم الجنائز فقوموا حتى تخلفكم » قال سفيان قال الزهري أخبرني سالم عن أبيه قال أخبرنا عامر بن ربيعة عن النبي ﷺ . زاد الحميدي « حتى تخلفكم أو توضع »

[الحديث ١٣٠٧ - طرقة في : ١٣٠٨]

قوله (باب القيام للجنائز) أي إذا مرت على من ليس معها ، وأما قيام من كان معها إلى أن توضع بالأرض فسيأتي في ترجمة مفردة ، وسنذكر اختلاف العلماء في كل منها فيما بعد . **قوله** (حتى تخلفكم) بضم أوله وفتح المعجمة وتشديد اللام المكسورة بعدها فاء أي ترككم وراءها ، ونسبة ذلك إليها على سبيل المجاز لأن المراد حاملها . **قوله** (قال سفيان) هذا السياق لفظ الحميدي في مسنده ، ويحتمل أن يكون على بن عبد الله حدث به على السياقين فقال مرة « عن سفيان حدثنا الزهري عن سالم ، وقال مرة « قال الزهري أخبرني سالم ، والمراد من السياقين أن كلا منهما سمعه من شيخه . **قوله** (زاد الحميدي) يعنى عن سفيان بهذا الإسناد ، وقد روينا موصولا في مسنده ، وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه كذلك ، وكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبه وثلاثة معه أربعهم عن سفيان بالزيادة إلا أنه في سياقهم بالعنعنة ، وفي هذا الإسناد رواية تابعي عن تابعي وصحابي عن صحابي في نسق . والله أعلم

٤٧ - باب متى يقعد إذا قام للجنائز

١٣٠٨ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** الليث عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا رأى أحدكم جنازة فإن لم يكن ماشياً معها فليقم حتى يُخلّتها أو تحلّفه أو توضع من قبل أن تحلّفه »

١٣٠٩ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه قال « كنّا في جنازة فأخذ أبو هريرة رضي الله عنه بيد مروان فجلسا قبل أن توضع ، فجاء أبو سعيد رضي الله عنه فأخذ بيد مروان فقال : قم ، فوالله لقد علم هذا أن النبي ﷺ نهانا عن ذلك . فقال أبو هريرة : صدق »

[الحديث ١٣٠٩ - طرفه في : ١٣١٠]

قوله (باب متى يقعد إذا قام للجنائز) سقط هذا الباب والترجمة من رواية المستمل وثبتت الترجمة دون الباب لرفيقه . قوله (حتى يخلّفها أو تحلّفه) شك من البخاري ، أو من قتيبة حين حدثه به ، وقد رواه النسائي عن قتيبة ومسلم عن قتيبة ومحمد بن ربح كلاهما عن الليث فقالا « حتى تحلّفه » من غير شك . قوله (أو توضع من قبل أن تحلّفه) فيه بيان للراد من رواية سالم الماضية ، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ « إذا رأى أحدكم الجنائز فليقم حين يراها حتى تحلّفه إذا كان غير متبعها ،

٤٨ - باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال ، فإن قعد أمر بالقيام

١٣١٠ - **حدثنا** مسلم - يعني ابن إبراهيم - **حدثنا** هشام **حدثنا** يحيى عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا رأيتم الجنائز فقوموا ، فمن تبعها فلا يقعد حتى توضع »

قوله (باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال) كأنه أشار بهذا إلى ترجيح رواية من روى في حديث الباب « حتى توضع بالأرض » على رواية من روى « حتى توضع في اللحد » ، وفيه اختلاف على سهيل بن أبي صالح عن أبيه ، قال أبو داود : رواه أبو معاوية عن سهيل فقال « حتى توضع في اللحد » ، وخالفه الثوري وهو أحفظ فقال « في الأرض » انتهى ، ورواه جرير عن سهيل فقال « حتى توضع » حسب ، وزاد « قال سهيل : ورأيت أبا صالح لا يجلس حتى توضع عن مناكب الرجال » أخرجه أبو نعيم في المستخرج بهذه الزيادة ، وهو في مسلم بدونها ، وفي المحيط للحنفية : الأفضل أن لا يقعد حتى يهال عليها التراب ، وحجتهم رواية أبي معاوية ورجح الأول عند البخاري بفعل أبي صالح لأنه راوى الخبر وهو أعرف بالمراد منه ، ورواية أبي معاوية مرجوحة كما قال أبو داود . قوله (فإن قعد أمر بالقيام) فيه إشارة إلى أن القيام في هذا لا يفوت بالعود ، لأن المراد به تعظيم أمر الموت ، وهو لا يفوت بذلك . وأما قول المهلب : قعود أبي هريرة ومروان يدل على أن القيام ليس بواجب وأنه ليس عليه العمل ، فإن أراد أنه ليس بواجب عندهما فظاهر ، وإن أراد في نفس الأمر فلا دلالة فيه على ذلك . ويدل على الأول ما رواه الحاكم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فساق نحو

القصة المذكورة وزاد ان مروان لما قال له أبو سعيد قم قام ، ثم قال له : لم أقتنى ؟ فذكر الحديث . فقال لأبي هريرة : فما مئلك أن تخبرني ؟ قال : كنت إماما جلست ، . فعرف بهذا أن أبا هريرة لم يكن يراه واجبا ، وأن مروان لم يكن يعرف حكم المسألة قبل ذلك ، وأنه يادر الى العمل بها بخبر أبي سعيد . وروى الطحاوي من طريق الشعبي عن أبي سعيد قال : مر على مروان بجنائزة فلم يقم ، فقال له أبو سعيد : ان رسول الله ﷺ مرت عليه جنازة فقام ، فقام مروان ، وأظن هذه الرواية مختصرة من القصة . وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال أكثر الصحابة والتابعين باستجابته كما نقله ابن المنذر ، وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحق ومحمد بن الحسن ، وروى البيهقي من طريق أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أن القائم مثل الحامل ، يعني في الاجر . وقال الشعبي والنخعي : يكره القعود قبل أن توضع . وقال بعض الساف : يجب القيام ، واحتج له برواية سعيد عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا : ما رأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى توضع ، أخرجه النسائي . (تنبيهان) الاول : قال الزين بن المنذر : إنما نوسع هذه التراجم مع إمكان جمعها في ترجمة واحدة للإشارة الى الاعتناء بها وما يختص كل طريق منها بحكمة ، ولأن بعض ذلك وقع فيما ليس على شرطه فاكتمى بذكره في الترجمة لصلاحية الاستدلال . (الثاني) : قال ثبت بين حديثي الباب ترجمة لفظها : باب من تبع جنازة ، وجد ذلك في نسخة محررة مسموعة ، فان سقطت في غيرها قدم من أثبت على من نفي ، قال : وإنما لم يستغن عنها بما قبلها لتصريحه في الخبر بأنهما جالسا قبل أن توضع ، وأطال في تقرير ذلك وأن ذكرها أولى من حذفها . وهو عجيب منه فان الذي تضمنه الحديث الثاني من الزيادة قد اشتملت عليه الترجمة الاولى ، وليس في الترجمة زيادة على ما في الحديثين إلا قوله : عن مناكب الرجال ، وقد ذكرت من وقعت في روايته . قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، وهشام هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وحديث أبي سعيد هذا أبين سياقاً من حديث عامر بن ربيعة ، وهو يوضح أن المراد بالغاية المذكورة من كان معها أو مشاهدا لها ، وأما من مرت به فليس عليه من القيام إلا قدر ما تمر عليه أو توضع عنده بأن يكون بالمصلى مثلاً . وروى أحمد من طريق سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة مرفوعاً : من صلى على جنازة ولم يمش معها فليقم حتى تغيب عنه ، وان مشى معها فلا يقعد حتى توضع ، وفي هذا السياق بيان لغاية القيام ، وأنه لا يختص بمن مرت به ، ولفظ القيام يتناول من كان قاعداً ، فأما من كان راكباً فيحتمل أن يقال ينبغى له أن يفف ويكون الوقوف في حقه كالقيام في حق القاعد ، واستدل بقوله : فان لم يكن معها ، على أن شهود الجنازة لا يجب على الأعيان

٤٩ - باب من قام لجنازة يهودي

١٣١١ - **حدثنا** مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ مُقْسِمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « مَرَّ بَنَا جَنَازَةٌ فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَمْنَا بِهِ ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيٍّ ، قَالَ : إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا »

١٣١٢ - **حدثنا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ « كَانَ مَهْلُ بْنُ حَنْظَلٍ وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ قَاعَتَيْنِ بِالْقَادِسِيَّةِ ، فَمَرُّوا عَلَيْهِمَا بِجَنَازَةٍ فَقَامَا ، فَقِيلَ لهما : إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ

- أَيْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ - فَقَالَا : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ ، فَقَالَ : أَلَيْسَتْ نَفْسًا ؟

١٣١٣ - وَقَالَ أَبُو حَمزة عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ « كُنْتُ مَعَ قَيْسٍ وَسَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَا : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ »

- وَقَالَ زَكَرِيَّا عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى « كَانَ أَبُو مَسْعُودٍ وَقَيْسٌ يَقُومَانِ لِلْجَنَازَةِ »

قوله (باب من قام لجنازة يهودي) أي أو نحوه من أهل الذمة . **قوله** (حدثنا هشام) هو الدستوائي (ويحيى) هو ابن أبي كثير . **قوله** (مر بنا) بضم الميم على البناء للجھول ، وفي رواية الكشميري «مرت» بفتح الميم . **قوله** (فقام) زاد غير كريمة د لها ، . **قوله** (فقمنا) في رواية أبي ذر «وقمنا» بالواو ، وزاد الاصيلي وكريمة د له ، والضمير للقيام أي لاجل قيامه ، وزاد أبو داود من طريق الأوزاعي عن يحيى «فلما ذهبنا لنحمل قيل إنها جنازة يهودي» زاد البيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي عن معاذ بن فضالة شيخ البخاري فيه «فقال إن الموت فزع» وكذا لمسلم من وجه آخر عن هشام . قال القرطبي : معناه ان الموت يفزع منه ، إشارة الى استعظامه . ومقصود الحديث أن لا يستمر الإنسان على الغفلة بعد رؤية الموت ، لما يشعر ذلك من التساهل بأمر الموت ، فمن ثم استوى فيه كون الميت مسلماً أو غير مسلم . وقال غيره : جعل نفس الموت فزعا مبالغة كما يقال رجل عدل ، قال البيضاوي : هو مصدر جرى مجرى الوصف للمبالغة ، وفيه تقدير أي الموت ذو فزع انتهى . ويؤيد الثاني رواية أبي سلة عن أبي هريرة بلفظ «ان للموت فزعا» أخرجه ابن ماجه ، وعن ابن عباس مثله عند البزار قال : وفيه تنبيه على أن تلك الحالة ينبغي لمن رآها أن يقلق من أجلها ويضطرب ، ولا يظهر منه عدم الاحتفال والمبالاة . **قوله** (فروا عليهم) في رواية المستمل والحموي «عليهم» أي على قيس وهو ابن سعد بن عبادة وسهل وهو ابن حنيف ومن كان حينئذ معهم . **قوله** (من أهل الأرض أي من أهل الذمة) كذا فيه بلفظ أي التي يفصر بها ، وهي رواية الصحيحين وغيرهما ، وحكى ابن التين عن الداودي أنه شرحه بلفظ أو التي للشك ، وقال : لم أره لغيره ، وقيل لأهل الذمة أهل الأرض لأن المسلمين لما فتحوا البلاد أفروهم على عمل الأرض وحمل الخراج . **قوله** (أليست نفساً) هذا لا يعارض التعليل المتقدم حيث قال «إن للموت فزعا» على ما تقدم ، وكذا ما أخرجه الحاكم من طريق قتادة عن أنس مرفوعاً فقال «إنما قمنا للملائكة» ، ونحوه لأحمد من حديث أبي موسى ، ولأحمد وابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً «إنما تقومون لإعظاما الذي يقبض النفوس» ، ولفظ ابن حبان «إعظاما لله الذي يقبض الأرواح» ، فان ذلك أيضا لا ينافي التعليل السابق ، لأن القيام للفزع من الموت فيه تعظيم لأمر الله ، وتعظيم للقاتمين بأمره في ذلك وهم الملائكة ، وأما ما أخرجه أحمد من حديث الحسن بن علي قال «إنما قام رسول الله ﷺ تأذيا بريح اليهودي» زاد الطبراني من حديث عبد الله بن عياش بالتحتمانية والمصجمة «فأذاه ريح بخورها» ، والطبراني والبيهقي من وجه آخر عن الحسن «كراهية أن تعلو رأسه» ، فان ذلك لا يعارض الأخبار الأولى الصحيحة ، أما أولا فلأن أسانيدهما لا تقاوم تلك في الصحة ، وأما ثانيا فلأن التعليل بذلك راجع الى ما فهمه الراوي ، والتعليل الماضي صريح من لفظ النبي ﷺ فكأن الراوي لم يسمع النصريح بالتعليل منه فعلم باجتهاده . وقد روى ابن أبي شيبة

من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن عمه يزيد بن ثابت قال : كنا مع رسول الله ﷺ فطلعت جنازة ، فلما رآها قام وقام أصحابه حتى بعدت ، والله ما أدري من شأنها أو من تضايق المكان ، وما سأله عن قيامه ، . ومقتضى التعليل بقوله : أليست نفسا ، أن ذلك يستحب لكل جنازة ، وإنما اقتصر في الترجمة على اليهودي وقوفا مع لفظ الحديث ، وقد اختلف أهل العلم في أصل المسألة فذهب الشافعي إلى أنه غير واجب فقال : هذا إما أن يكون منسوخا أو يكون قام لهلة ، وأيهما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله ، والحجة في الآخر من أمره ، والقعود أحب إلى انتهى . وأشار بالترك إلى حديث علي : أنه ﷺ قام للجنازة ثم قعد ، أخرجه مسلم ، قال البيضاوي : يحتمل قول علي : ثم قعد ، أي بعد أن جاوزته وبعدت عنه ، ويحتمل أن يريد كان يقوم في وقت ثم ترك القيام أصلا ، وعلى هذا يكون فعله الأخير قرينة في أن المراد بالامر بالامر الوارد في ذلك النذب ، ويحتمل أن يكون نسخا للوجوب المستفاد من ظاهر الأمر ، والأول أرجح لأن احتمال المجاز - يعني في الأمر - أولى من دعوى النسخ انتهى . والاحتمال الأول يدفعه ما رواه البيهقي من حديث علي أنه أشار إلى قوم قاموا أن يجلسوا ثم حدثهم الحديث ، ومن ثم قال بكرامة القيام جماعة منهم سليم الرازي وغيره من الشافعية ، وقال ابن حزم : قعوده ﷺ بعد أمره بالقيام يدل على أن الأمر للنذب ، ولا يجوز أن يكون نسخا لأن النسخ لا يكون إلا بنهي أو بترك معه نهى انتهى . وقد ورد معنى النهي من حديث عبادة قال : كان النبي ﷺ يقوم للجنازة ، فمر به خبر من اليهود فقال : هكذا تفعل ، فقال : اجلسوا وخالفوهم ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي ، فلو لم يكن إسناده ضعيفا لكان حجة في النسخ ، وقال عياض : ذهب جمع من السلف إلى أن الأمر بالقيام منسوخ بحديث علي ، وتعقبه النووي بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع وهو هنا ممكن قال : والمختار أنه مستحب ، وبه قال المتولي انتهى . وقول صاحب المذهب هو على التخيير كأنه مأخوذ من قول الشافعي المتقدم لما تقتضيه صيغة أفعل من الاشتراك ، ولكن القعود عنده أولى ، وعكسه قول ابن حبيب وابن الماجشون من المالكية : كان قعوده ﷺ لبيان الجواز ، فمن جلس فهو في سعة ، ومن قام فله أجر . واستدل بحديث الباب على جواز إخراج جنازة أهل الذمة نهارا غير متميزة عن جنازة المسلمين ، أشار إلى ذلك الزين بن المنير قال : وإلزامهم بمخالفة رسوم المسلمين وقع اجتهدا من الأئمة . ويمكن أن يقال إذا ثبت النسخ للقيام تبعه ما عداه ، فيحمل على أن ذلك كان عند مشروعية القيام ، فلما ترك القيام منع من الإظهار . قوله (وقال أبو حمزة) هو السكري ، وعمرو هو ابن مرة المذكور في الإسناد الذي قبله ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق عبدان عن أبي حمزة ولفظه نحو حديث شعبة ، إلا أنه قال في روايته : فمرت عليهما جنازة فقاما ، ولم يقل فيه بالقادسية . وأراد المصنف بهذا التعليق بيان سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى لهذا الحديث من سهل وقيس . قوله (وقال زكرياء) هو ابن أبي زائدة ، وطريقه هذه موصولة عند سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عنه ، وأبو مسعود المذكور فيها هو البدرى ، ويجمع بين ما وقع فيه من الاختلاف بأن عبد الرحمن بن أبي ليلى ذكر قيسا وسهلا مفردين لكونهما رفعا له الحديث ، وذكره مرة أخرى عن قيس وأبي مسعود لكون أبي مسعود لم يرفعه ، والله أعلم

٥٠ - باب حمل الرجال الجنازة دون النساء

١٣١٤ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا الليث عن سعيد المقبري عن أبيه أنه سمع أبا سعيد الخدري

رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إذا وضعت الجنائز واحتملها الرجال على أعناقهم فإن كانت صالحة قالت : قد موني . وإن كانت غير صالحة قالت يا ويلها ، أين يذهبون بها ؟ يسمع صوتها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمعه صَعِقَ »

[الحديث ١٣١٤ - طرفاه في : ١٣١٦ ، ١٣٨٠]

قوله (باب حمل الرجال الجنائز دون النساء) قال ابن رشيد : ليست الحجة من حديث الباب بظاهرة في منع النساء ، لانه من الحكم المعلق على شرط . وليس فيه أن لا يكون الواقع إلا ذلك ، ولو سلم فهو من مفهوم اللقب . ثم أجاب بأن كلام الشارع مهما أمكن حمله على التشريع لا يحمل على مجرد الإخبار عن الواقع ، ويؤيده العدول عن المشاكلة في الكلام حيث قال : إذا وضعت فاحتملها الرجال ، ولم يقل فاحتملت ، فلما قطع احتملت عن مشاكلة وضعت دل على قصد تخصيص الرجال بذلك ، وأيضا لجواز ذلك للنساء وإن كان يؤخذ بالبراءة الأصلية لكنه معارض بأن في الحمل على الأعناق والأمر بالأسراع مظنة الانكشاف غالبا ، وهو مبين للطلوب منهن من التستر مع ضعف نفوسهن عن مشاهدة الموتى غالبا فكيف بالحمل ، مع ما يتوقع من صراخهن عند حمله ووضعته وغير ذلك من وجوه المفاسد انتهى ملخصا . وقد ورد ما هو أصرح من هذا في منعهن ، ولكنه على غير شرط المصنف ، ولعله أشار إليه وهو ما أخرجه أبو يعلى من حديث أنس (١) قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة ، فرأى نسوة فقال : انحملنه ؟ قلن : لا . قال : أتدفنه ؟ قلن : لا . قال : فارجعن مأزورات غير مأجورات ، . ونقل النووي في شرح المذهب ، أنه لا خلاف في هذه المسألة بين العلماء ، والسبب فيه ما تقدم ، ولأن الجنائز لا بد أن يشيعها الرجال فلو حملها النساء لكان ذلك ذريعة إلى اختلاطهن بالرجال فيفضي إلى الفتنة . وقال ابن بطال : قد عذر الله النساء لضعفهن حيث قال ﴿ الا المستضعفين من الرجال والنساء ﴾ الآية ، وتعقبه الزين بن المنير بأن الآية لا تدل على اختصاصهن بالضعف بل على المساواة انتهى . والاولى أن ضعف النساء بالنسبة إلى الرجال من الأمور المحسوسة التي لا تحتاج إلى دليل خاص . **قوله** (عن أبيه أنه سمع أبا سعيد) لسعيد المقبري فيه إسناد آخر رواه ابن أبي ذئب عنه عن عبد الرحمن بن مهران عن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن حبان وقال : الطريقتان جميعا محفوظان . **قوله** (إذا وضعت الجنائز) في رواية ابن أبي ذئب المذكورة « إذا وضع الميت على السرير ، فدل على أن المراد بالجنائز الميت ، وقد تقدم أن هذا اللفظ يطلق على الميت وعلى السرير الذي يحمل عليه أيضا ، وسيأتي بقية الكلام عليه بعد باب

٥١ - باب الشريعة بالجنائز . وقال أنس رضي الله عنه :

أنتم مُشيعُونَ . وامش بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها . وقال غيره : قريبا منها

١٣١٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال حفظناه من الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي

(١) وأصح من هذا الحديث فيما يتعلق بنهي النساء عن حمل الجنائز ما تقدم من حديث أم عطية قالت « نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يعزم علينا » أخرجه الشيخان . واهة أعلم

هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ ، فَإِنْ تَكَ صَالِحَةٌ فَخَيْرٌ تَقْدُمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ يَكُ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضُمُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ »

قوله (باب السرعة بالجنابة) أى بعد أن تحمل . **قوله** (وقال أنس : أنتم مشيعون ، فامش) وفي رواية الكشميهني « فامشوا » ، وأثر أنس هذا وصله عبد الوهاب بن عطاء الخفاف في « كتاب الجنائز » ، له عن حميد عن أنس بن مالك أنه « سئل عن المشي في الجنابة فقال : أمامها وخلفها ، وعن يمينها وشمالها ، إنما أنتم مشيعون » . ورويناه عاليا في « رباعيات أبي بكر الشافعي » ، من طريق يزيد بن هرون عن حميد كذلك ، وبنحوه أخرجه ابن أبي شيبه عن أبي بكر بن عياش عن حميد ، وأخرجه عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن حميد « سمعت العيزار - يعني ابن حريث - سأل أنس بن مالك - يعني عن المشي مع الجنابة - فقال : إنما أنت مشيع ، فذكر نحوه ، فاشتمل على فائدتين : تسمية السائل ، والتصریح بسماع حميد . قال الزين بن المنير : مطابقة هذا الأثر للترجمة أن الأثر يتضمن التوسعة على المشيعين وعدم التزامهم جهة معينة ، وذلك لما علم من تفاوت أحوالهم في المشي ، وقضية الإسراع بالجنابة أن لا يلزموا بمكان واحد يمشون فيه لئلا يشق على بعضهم ممن يضعف في المشي عن يقوى عليه ، وعمله أن السرعة لا تتفق غالبا إلا مع عدم التزام المشي في جهة معينة فتناسبا ، وقد سبق إلى نحو ذلك أبو عبد الله بن المرباط فقال : قول أنس ليس من معنى الترجمة إلا من وجه أن الناس في مشيهم متفاوتون . وقال ابن رشيد : ويمكن أن يقال لفظ المشي والتشييع في أثر أنس أعم من الإسراع والبطء ، فلعلمه أراد أن يفسر أثر أنس بالحديث ، قال : ويمكن أن يكون أراد أن يبين بقول أنس أن المراد بالإسراع مالا يخرج عن الوقار لمتبعها بالمقدار الذي يصدق عليه به المصاحبة . **قوله** (وقال غيره قريبا منها) أى قال غير أنس مثل قول أنس وقيد ذلك بالقرب من الجنابة لأن من بعد عنها يصدق عليه أيضا أنه مشى أمامها وخلفها مثلا ، والغير المذكور أظنه عبد الرحمن بن قرط بضم القاف وسكون الراء بعدها مهملة ، قال سعيد بن منصور « حدثنا مسكين بن ميمون حدثني عروة بن رويم قال شهد عبد الرحمن بن قرط جنازة ، فرأى ناسا تقدموا وآخرين استأخروا ، فأمر بالجنابة فوضعت ، ثم رماهم بالحجارة حتى اجتمعوا إليه ، ثم أمر بها فحملت ثم قال : بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها ، وعبد الرحمن المذكور صحابي ذكر البخاري ويحيى بن معين أنه كان من أهل الصفة وكان واليا على حمص في زمن عمر ، ودل إيراد البخاري لأثر أنس المذكور على اختيار هذا المذهب هو التخيير في المشي مع الجنابة ، وهو قول الثوري وبه قال ابن حزم لكن قيده بالماشي اتباعا لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث المغيرة بن شعبه مرفوعا « الراكب خلف الجنابة والماشي حيث شاء منها » ، وعن النخعي أنه إن كان في الجنابة نساء مشى أمامها وإلا خلفها ، وفي المسألة مذهب آخران مشهوران : فالجمهور على أن المشي أمامها أفضل ، وفيه حديث لابن عمر أخرجه أصحاب السنن ورجاله رجال الصحيح إلا أنه اختلف في وصله وإرساله ، ويعارضه ما رواه سعيد بن منصور وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبيزى عن علي قال « المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد » ، أسنده حسن ، وهو موقوف له حكم المرفوع ، لكن حكى الأثر عن أحمد أنه تكلم في إسناده ، وهو قول الأوزاعي وأبي حنيفة ومن تبعهما . **قوله** (حفظناه من الزهري) في رواية المستملي « عن » بدل من ، والاول أولى لأنه يقتضي سماعه منه بخلاف رواية المستملي ، وقد صرح الحميدي في مسنده بسماع سفيان له من الزهري .

قوله (عن سعيد بن المسيب) كذا قال سفيان وتابعه معمر وابن أبي حفصة عند مسلم ، وخالفهم يونس فقال « عن الزهري حدثني أبو أمامة بن سهل عن أبي هريرة ، وهو محمول على أن للزهري فيه شيخين . **قوله** (أسرعوا) نقل ابن قدامة أن الأمر فيه الاستحباب بلا خلاف بين العلماء ، وشذ ابن حزم فقال بوجوبه ، والمراد بالإسراع شدة المشي وعلى ذلك حمله بعض السلف وهو قول الحنفية . قال صاحب الهداية : ويمشون بها مصرعين دون الخجب ، وفي المبسوط : ليس فيه شيء مؤقت ، غير أن المعجلة أحب إلى أبي حنيفة ، وعن الشافعي والجمهور المراد بالإسراع ما فوق سجية المشي المعتاد ، ويكره الإسراع الشديد . ومال عياض إلى نفي الخلاف فقال : من استعجه أراد الزيادة على المشي المعتاد ، ومن كرهه أراد الإفراط فيه كالرمل . والحاصل أنه يستحب الإسراع لكن بحيث لا ينتهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل أو المشيع لئلا ينافي المقصود من النظافة وإدخال المشقة على المسلم ، قال القرطبي : مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن ، ولأن التباطؤ ربما أدى إلى التباهي والاختيال . **قوله** (بالجنازة) أي بحملها إلى قبرها ، وقيل المعنى بتجهيزها ، فهو أعم من الأول ، قال القرطبي : والأول أظهر ، وقال النووي : الثاني باطل مردود بقوله في الحديث « تضعونه عن رقابكم » ، ونعقبه ألفا كهي بأن الحمل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما تقول حمل فلان على رقبتك ذنوبا ، فيكون المعنى استريحوا من نظر من لا خير فيه ، قال : ويؤيده أن السكك لا يحملونه انتهى . ويؤيده حديث ابن عمر « سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره » أخرجه الطبراني بإسناد حسن ، ولابن داود من حديث حصين ابن وحوح مرفوعا « لا ينبغي لجيفة مسلم أن تبقى بين ظهري أهله » الحديث . **قوله** (فإن تك سالحة) أي الجثة المحمولة . قال الطيبي : جعلت الجيازة عين الميت ، وجعلت الجنازة التي هي مكان الميت مقدمة إلى الخير الذي كنى به عن عمله الصالح . **قوله** (خير) هو خبر مبتدأ محذوف أي فهو خير ، أو مبتدأ خبره محذوف أي فلما خير ، أو فهناك خير ، ويؤيده رواية مسلم بلفظ « قربتموها إلى الخير » ، ويأتي في قوله بعد ذلك « فشر » نظير ذلك . **قوله** (تقدمونها إليه) الضمير راجع إلى الخير باعتبار الثواب ، قال ابن مالك : روى « تقدمونها إليها » فأنت الضمير على تأويل الخير بالرحمة أو الحسن . **قوله** (تضعونه عن رقابكم) استدل به على أن حمل الجنازة يختص بالرجال للآتيان فيه بضمير المذكر ولا يخفى ما فيه . وفيه استحباب المبادرة إلى دفن الميت ، لكن بعد أن يتحقق أنه مات ، أما مثل المطعون والمفلوج والمسبوت^(١) فينبغي أن لا يسرع بدفنهم حتى يمضي يوم وليلة ليتحقق موتهم ، نبه على ذلك ابن بريزة ، ويؤخذ من الحديث ترك صحبة أهل البطالة وغير الصالحين

٥٢ - باب قول الميت وهو على الجنازة : قدموني

١٣١٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **حدثنا** سعيد عن أبيه أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يقول « إذا وضعت الجنازة فاحتملها الرجال على أعناقهم ، فإن كانت سالحة

(١) المطعون : هو المصاب بالطاعون ، وهو داء معروف . والمفلوج : المصاب بالفالج . والمسبوت : المصاب بالفضية ، يقال سبت المريض إذا غشي عليه . والتحديد في تحقق موت مثل هؤلاء باليوم والليلة فيه نظر ، والأولى عدم التحديد ، بل يرجع إلى العلامات الدالة على الموت ، فمجيئها ما يدل على يقين الموت اكتفى بذلك وإن لم يمض يوم وليلة . والله أعلم

قالت : قدّموني ، وإن كانت غيرَ صالحةٍ قالت لأهلها : يا ويلها ، أين يذهبون بها ؟ يسمعُ صوتها كلُّ شيءٍ إلا الإنسان ، ولو سمعَ الإنسانُ لصعقَ »

قوله (باب قول الميت وهو على الجنازة) أى السرير (قدموني) أى إن كان صالحا . ثم أورد فيه حديث أبي سعيد السابق قبل باب . قوله (إذا وضعت الجنازة) يحتمل أن يريد بالجنازة نفس الميت وبوضعه جمعه في السرير ، ويحتمل أن يريد السرير والمراد وضعها على الكتف ، والاول أولى لقوله بعد ذلك « فان كانت صالحة قالت ، فان المراد به الميت . ويؤيده رواية عبد الرحمن بن مهران عن أبي هريرة المذكور بلفظ « اذا وضع المؤمن على سريره يقول قدموني ، الحديث . وظاهره أن قائل ذلك هو الجسد المحمول على الأعناق . وقال ابن بطال : إنما يقول ذلك الروح ، ورده ابن المنير بأنه لا مانع أن يرد الله الروح الى الجسد في تلك الحال ليكون ذلك زيادة في بشرى المؤمن وبؤس الكافر ، وكذا قال غيره وزاد : ويكون ذلك مجازا باعتبار ما يؤل اليه الحال بعد إدخال القبر وسؤال الملائكين . قلت : وهو بعيد ولا حاجة الى دعوى إعادة الروح الى الجسد قبل الدفن لانه يحتاج الى دليل ، فمن الجائز أن يحدث الله النطق في الميت إذا شاء . وكلام ابن بطال فيما يظهر لي أصوب . وقال ابن بريزة : قوله في آخر الحديث « يسمع صوتها كل شيء » ، دال على أن ذلك بلسان القال لا بلسان الحال . قوله (وان كانت غير ذلك) في رواية الكشميهني « غير صالحة » . قوله (قالت لأهلها) قال الطيبي : أى لأجل أهلها إظهاراً لوقوعه في الهلكة ، وكل من وقع في الهلكة دعا بالويل . ومعنى النداء يا حزني . وأضاف الويل الى ضمير الغائب حملا على المعنى كراهية أن يضيف الويل الى نفسه ، أو كأنه لما أبصر نفسه غير صالحة نفر عنها وجعلها كأنها غيره . ويؤيد الاول أن في رواية أبي هريرة المذكورة « قال يا ويلتاه أين تذهبون بي » ، فدل على أن ذلك من تصرف الرواة . قوله (لصعق) أى لغشى عليه من شدة ما يسمعه ، وربما أطلق ذلك على الموت ، والضمير في يسمعه راجع الى دعائه بالويل أى يصيح بصوت منكر لو سمعه الإنسان لغشى عليه . قال ابن بريزة : هو مختص بالميت الذى هو غير صالح ، وأما الصالح فن شأنه اللطف والرفق فى كلامه فلا يناسب الصعق من سماع كلامه انتهى . ويحتمل أن يحصل الصعق من سماع كلام الصالح لكونه غير مألوف ، وقد روى أبو القاسم بن منده هذا الحديث فى « كتاب الاحوال » ، بلفظ « لو سمعه الانسان لصعق من المحسن والمسيء » ، فان كان المراد به المفعول دل على وجود الصعق عند سماع كلام الصالح أيضا ، وقد استشكل هذا مع ما ورد فى حديث السؤال فى القبر فيضربه ضربة فيصعق صعقة يسمعه كل شيء إلا الثقلين ، والجامع بينهما الميت والصعق ، والاول استثنى فيه الإنسان فقط ، والثانى استثنى فيه الجن والانس . والجواب أن كلام الميت بما ذكر لا يقتضى وجود الصعق - وهو الفرع - إلا من الآدمى لكونه لم يألف سماع كلام الميت ، بخلاف الجن فى ذلك . وأما الصيحة التى يصيحها المضروب فانها غير مألوفة للإنس والجن جميعا ، لكون سببها عذاب الله ولا شيء أشد منه على كل مكلف فاشترك فيه الجن والانس والله أعلم . واستدل به على أن كلام الميت يسمعه كل حيوان ناطق وغير ناطق ، لكن قال ابن بطال : هو عام أريد به الخصوص ، وان المعنى يسمعه من له عقل كالملائكة والجن والانس ، لأن المتكلم روح وإنما يسمع الروح من هو روح مثله . وتعقب بمنع الملازمة إذ لا ضرورة الى التخصيص ، بل لا يستثنى إلا الانسان كما هو ظاهر الخبر ، وانما اختص الانسان بذلك لإبقاء عليه ،

وبأنه لا مانع من إنطاق الله الجسد بغير روح كما تقدم . والله تعالى أعلم

٥٣ - باب من صف صفين أو ثلاثة على الجنازة خلف الإمام

١٣١٧ - **حدثنا** مسدد عن أبي عوانة عن قتادة عن عطاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « أن

رسول الله ﷺ صلى على النجاشي ، فكنت في الصف الثاني أو الثالث »

[الحدث ١٣١٧ - أطرافه في : ١٣٢٠ ، ١٣٢٤ ، ٣٨٧٧ ، ٣٨٧٨ ، ٣٨٧٩]

قوله (باب من صف صفين أو ثلاثة على الجنازة خلف الإمام) أورد فيه حديث جابر في الصلاة على النجاشي وفيه نسخ في الصف الثاني أو الثالث ، وقد اعترض عليه بأنه لا يلزم من كونه في الصف الثاني أو الثالث أن يكون ذلك منتهى الصفوف ، وبأنه ليس في السياق ما يدل على كون الصفوف خلف الإمام . والجواب عن الأول أن الأصل عدم الزائد ، وقد روى مسلم من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر قصة الصلاة على النجاشي فقال « فقمنا فصفنا صفين » فعرف بهذا أن من روى عنه كُنت في الصف الثاني أو الثالث شك هل كان هنالك صف ثالث أم لا ، وبذلك تصح الترجمة . وعن الثاني بأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً كما سيأتي في هجرة الحبشة من وجه آخر عن قتادة بهذا الإسناد بزيادة « فصفنا وراه » ، ووقع في الباب الذي يليه من حديث أبي هريرة بلفظ « فصفوا خلفه » وسند ذكر بقية فوائد الحديث فيه

٥٤ - باب الصفوف على الجنازة

١٣١٨ - **حدثنا** مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا معمر عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضي

الله عنه قال « نعى النبي ﷺ إلى أصحابه النجاشي ، ثم تقدم فصفوا خلفه ، فكبر أربعاً »

١٣١٩ - **حدثنا** مسلم حدثنا شعبه حدثنا الشيباني عن الشعبي قال : أخبرني من شهد النبي ﷺ أنه

أتى على قبر منبوذ فصفهم وكبر أربعاً . قلت : يا أبا عمرو ومن حدثك ؟ قال : ابن عباس رضي الله عنهما »

١٣٢٠ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني عطاء أنه

سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : قال النبي ﷺ « قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش ، فهاهم فصلوا عليه . قال : فصفنا ، فصلى النبي ﷺ عليه ونحن صفوف » . قال أبو الزبير عن جابر « كنت في الصف الثاني »

قوله (باب الصفوف على الجنازة) قال الزين بن المنير ما ملخصه : إنه أعاد الترجمة لأن الأولى لم يحزم فيها بالزيادة على الصفين . وقال ابن بطلال : أو ما المصنف إلى الرد على عطاء حيث ذهب إلى أنه لا يشرع فيها تسوية الصفوف ، يعني كما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء أحق على الناس أن يسووا صفوفهم على الجنائز كما يسوونها في الصلاة ؟ قال : لا ، إنما يكبرون ويستغفرون . وأشار المصنف بصيغة الجمع إلى ما ورد في استحباب ثلاثة صفوف ، وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث مالك بن هبيرة مرفوعاً « من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد

أوجب « حسنه الترمذى وصححه الحاكم ^(١) وفي رواية له « إلا غفر له » قال الطبرى : ينبغي لأهل الميت إذا لم يخشوا عليه التغير أن ينتظروا به اجتماع قوم يقوم منهم ثلاثة صفوف لهذا الحديث انتهى . وتعقب بعضهم الترجمة بأن أحاديث الباب ليس فيها صلاة على جنازة ، وإنما فيها الصلاة على الغائب أو على من فى القبر ، وأجيب بأن الاصطفاة إذا شرع والجنازة غائبة فى الحاضرة أولى . وأجاب الكرماني بأن المراد بالجنازة فى الترجمة الميت سواء كان مدفونا أو غير مدفون ، فلا منافاة بين الترجمة والحديث . قوله (عن سعيد) هو ابن المسيب كذا رواه أصحاب معمر البصريون عنه ، وكذا هو فى مصنف عبد الرزاق عن معمر ، وأخرجه النسائي عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فقال فيه « عن سعيد وأبي سلمة » وكذا أخرجه ابن حبان من طريق يونس عن الزهرى عنهما ، وكذا ذكره الدارقطنى فى « غرائب مالك » من طريق خالد بن مخلد وغيره عن مالك ، والمحفوظ عن مالك ليس فيه ذكر أبي سلمة كذا هو فى « الموطأ » ، وكذا أخرجه المصنف كما تقدم فى أوائل الجنائز ، والمحفوظ عن الزهرى أن نعى النجاشى والأمر بالاستغفار له عنده عن سعيد وأبي سلمة جميعا . وأما قصة الصلاة عليه والتكبير فعنده عن سعيد وحده ، كذا فصله عقيل عنه كما سيأتى بعد خمسة أبواب ، وكذا يأتى فى هجرة الحبشة من طريق صالح بن كيسان عنه ، وذكر الدارقطنى فى « العمل » الاختلاف فيه وقال : إن الصواب ما ذكرناه . قوله (نعى النجاشى) بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الألف شين معجمة ثم ياء ثقيلة كياء النسب ، وقيل بالتخفيف ورجحه الصغانى ، وهو لقب من ملك الحبشة ، وحكى المطرزى تشديد الجيم عن بعضهم وخطأه . قوله (ثم تقدم) زاد ابن ماجه من طريق عبد الأعلى عن معمر « نخرج وأصحابه إلى البقيع فصفنا خلفه » وقد تقدم فى أوائل الجنائز من رواية مالك بلفظ « نخرج بهم إلى المصلى » والمراد بالبقيع بفتح بطحان ، أو يكون المراد بالمصلى موصفا للجنائز ببقيع الفرقد غير مصلى العيدين والأول أظهر ، وقد تقدم فى العيدين أن المصلى كان ببطحان والله أعلم . قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، وحديث ابن عباس المذكور سيأتى الكلام عليه بعد اثني عشر بابا . قوله (قد توفى اليوم رجل صالح من الحبش) بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة ، فى رواية مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج « مات اليوم عبد الله صالح أصحمة » وللصنف فى هجرة الحبشة من طريق ابن عيينة عن ابن جريج « فقوموا فصلوا على أخيكم أصحمة » وسيأتى ضبط هذا الاسم بعد فى « باب التكبير على الجنازة » . قوله (فصلى النبي ﷺ) زاد المستمل فى روايته « ونحن صفوف » وبه يصح مقصود الترجمة . وقال الكرماني : يؤخذ مقصودها من قوله « فصففنا » لأن الغائب أن الملائمين له ﷺ كانوا كثيرا ، ولا سيما مع أمره لهم بالخروج إلى المصلى . قوله (قال أبو الزبير عن جابر كنت فى الصف الثانى) وصله النسائي من طريق شعبة عن أبي الزبير بلفظ « كنت فى الصف الثانى يوم صلى النبي ﷺ على النجاشى » وهم من نسب وصل هذا التعليق لرواية مسلم ، فانه أخرجه من طريق أيوب عن أبي الزبير وليس فيه مقصود التعليق ، وفى الحديث دلالة على أن للصفوف على الجنازة تأثيرا ولو كان الجمع كثيرا ، لأن الظاهر أن الذين خرجوا معه ﷺ كانوا عددا كثيرا ، وكان المصلى فضاء ولا يضيق بهم لو صفوا فيه صفوا واحدا ، ومع ذلك فقد صفهم ، وهذا هو الذى فهمه مالك بن هبيرة الصحابى المقدم ذكره فكان يصف من يحضر الصلاة على الجنازة ثلاثة صفوف سواء قلوا

(١) لكن فى اسناده محمد بن إسحق ، وهو مدلس ، وقد رواه بالعمنة وهى علة مؤثرة فى حق المدلس ، وعليه لا تقوم بهذا الحديث حجة حتى يوجد ما يمهده بالصحة . والله أعلم

أو كثروا ، ويبقى النظر فيما إذا تعددت الصفوف والعدد قليل ، أو كان الصف واحدا والعدد كثير أيهما أفضل ؟ وفي قصة النجاشي علم من أعلام النبوة ، لأنه ﷺ أعلمهم بموته في اليوم الذي مات فيه ، مع بعد ما بين أرض الحبشة والمدينة . واستدل به على منع الصلاة على الميت في المسجد وهو قول الحنفية والمالكية ، لكن قال أبو يوسف : إن أعد مسجد للصلاة على الموتي لم يكن في الصلاة فيه عليهم بأس . قال النووي : ولا حجة فيه ، لأن الممتنع عند الحنفية إدخال الميت المسجد لا مجرد الصلاة عليه ، حتى لو كان الميت خارج المسجد جازت الصلاة عليه لمن هو داخله . وقال ابن بزيمة وغيره : استدل به بعض المالكية ، وهو باطل لأنه ليس فيه صيغة نهى ، ولا احتمال أن يكون خرج بهم إلى المصلى لأمر غير المعنى المذكور ، وقد ثبت أنه ﷺ صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد ، فكيف يترك هذا الصريح لأمر محتمل ؟ بل الظاهر أنه إنما خرج بالمسلمين إلى المصلى لقصد تكثير الجمع الذين يصلون عليه ، وإشاعة كونه مات على الإسلام ، فقد كان بعض الناس لم يدركونه أسلم ، فقد روى ابن أبي حاتم في التفسير من طريق ثابت والدارقطني في الأفراد ، والبزار من طريق حميد كلاهما عن أنس ، أن النبي ﷺ لما صلى على النجاشي قال بعض أصحابه : صلى على عالج من الحبشة ، فنزلت ﴿ وان من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليكم ﴾ الآية ، وله شاهد في معجم الطبراني الكبير من حديث وحشي بن حرب وآخر عنده في الأوسط من حديث أبي سعيد وزاد فيه أن الذي طعن بذلك فيه كان منافقا ، واستدل به على مشروعية الصلاة على الميت الغائب عن البلد ، وبذلك قال الشافعي وأحمد وجمهور السلف ، حتى قال ابن حزم : لم يأت عن أحد من الصحابة منعه . قال الشافعي : الصلاة على الميت دعاء له ، وهو إذا كان ملففا يصل عليه فكيف لا يدعى له وهو غائب أو في القبر بذلك الوجه الذي يدعى له به وهو ملفف ؟ وعن الحنفية والمالكية لا يشرع ذلك ، وعن بعض أهل العلم إنما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه الميت أو ما قرب منه لا ما إذا طالت المدة حكاها ابن عبد البر ، وقال ابن حبان : إنما يجوز ذلك لمن كان في جهة القبلة ، فلو كان بلد الميت مستدبر القبلة مثلا لم يجوز ، قال المحب الطبري : لم أر ذلك لغيره وحجته حجة الذي قبله : الجود على قصة النجاشي ، وستأتي حكاية مشاركة الخطابي لهم في هذا الجود . وقد اعتذر من لم يقل بالصلاة على الغائب عن قصة النجاشي بأمور : منها أنه كان بأرض لم يصل عليه بها أحد ، فتعينت الصلاة عليه لذلك ، ومن ثم قال الخطابي : لا يصل على الغائب إلا إذا وقع موته بأرض ليس بها من يصل عليه ، واستحسنه الروياني من الشافعية ، وبه ترجم أبو داود في السنن ، الصلاة على المسلم يليه أهل الشرك ببلد آخر ، وهذا محتمل إلا أنني لم أقف في شيء من الأخبار على أنه لم يصل عليه في بلده أحد ، ومن ذلك قول بعضهم : كشف له ﷺ عنه حتى رآه ، فتكون صلاته عليه كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون ولا خلاف في جوازها . قال ابن دقيق العيد : هذا يحتاج إلى نقل ، ولا يثبت بالاحتمال . وتعقبه بعض الحنفية بأن الاحتمال كاف في مثل هذا من جهة المانع ، وكأن مستند قائل ذلك ما ذكره الواقدي في أسبابه بغير إسناد عن ابن عباس قال : كشف نبي ﷺ عن سرير النجاشي حتى رآه وصلى عليه ، ولا ابن حبان من حديث عمران بن حصين ، فقام وصفوا خلفه وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه ، أخرجه من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المهبلي عنه ، ولا بن عوانة من طريق أبان وغيره عن يحيى ، فصلينا خلفه ونحن لا نرى إلا أن الجنازة قدامنا . ومن الاعتذارات أيضا أن ذلك خاص بالنجاشي لأنه لم يثبت أنه ﷺ صلى على ميت غائب غيره ، قال المهبلي : وكأنه لم يثبت عنده قصة معاوية الليثي وقد ذكرت في ترجمته في الصحابة أن خبره قوى بالنظر إلى مجموع طرقه ، واحتند من قال بتخصيص النجاشي لذلك إلى ما تقدم من إرادة

إشاعة أنه مات مسلماً أو استتلاف قلوب الملوك الذين أسلموا في حياته ، قال النووي : لو فتح باب هذا الخصوص لا نصد كثير من ظواهر الشرع ، مع أنه لو كان شيء مما ذكره لتوفرت الدواعي على نقله ، وقال ابن العربي المالكي : قال المالكية ليس ذلك إلا للحمد ، قلنا : وما عمل به محمد تعمل به أمته ، يعني لأن الأصل عدم الخصوصية . قالوا : طويت له الأرض وأحضرت الجنائز بين يديه ، قلنا : إن ربنا عليه لقادر وإن نبينا لأهل لذلك ، ولكن لا تقولوا إلا ما روئتم ، ولا تخرعوا حديثاً من عند أنفسكم ، ولا تحدثوا إلا بالثابتات ودعوا الضعاف ، فإنها سبيل تلاف ، إلى ما ليس له تلاف . وقال الكرماني : قولهم رفع الحجاب عنه ممنوع ، وإن سلمنا فكان غائباً عن الصحابة الذين صلوا عليه مع النبي ﷺ . قلت : وسبق إلى ذلك الشيخ أبو حامد في تعليقه ، ويؤيده حديث مجمع بن جارية بالجيم والتحتانية في قصة الصلاة على النجاشي قال « فصفنا خلفه صفين وما نرى شيئاً ، أخرجه الطبراني ، وأصله في ابن ماجه ، لكن أجاب بعض الحنفية عن ذلك بما تقدم من أنه يصير كالميت الذي يصلى عليه الإمام وهو يراه ولا يراه المأمومون فإنه جائز اتفاقاً . (فائدة) : أجمع كل من أجاز الصلاة على الغائب أن ذلك يسقط فرض الكفاية ، إلا ما حكى عن ابن القطان أحد أصحاب الوجوه من الشافعية أنه قال : يجوز ذلك ولا يسقط الفرض ، وسيأتي الكلام على الاختلاف في عدد التكبير على الجنائز في باب مفرد

٥٥ - باب صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز

١٣٢١ - **حديث** موسى بن اسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني عن عامر عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان رسول الله ﷺ مرّ بقبر قد دُفِنَ ليلاً فقال : متى دُفِنَ هذا ؟ قالوا : البارحة . قال : أفلا أذنتموني ؟ قالوا : دفناه في ظلمة الليل فكرهنا أن نؤفذك . فقام فصفنا خلفه . قال ابن عباس : وأنا فيهم ، فصلّى عليه »

قوله (باب صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز) في رواية الكشميهني « على الجنائز ، أي عند إرادة الصلاة عليها . وقد تقدم الجواب عن الترجمة على الجنائز وإرادة الصلاة على القبر في الباب الذي قبله ، وتقدم أن الكلام على المثنى يأتي مستوفى بعد اثني عشر باباً ، وسيأتي بعد ثلاث تراجم « باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز ، وذكر فيه طرفاً من حديث ابن عباس المذكور ، وكان ابن عباس في زمن النبي ﷺ دون البلوغ لانه شهد حجة الوداع وقد قارب الاحتلام كما تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة

٥٦ - باب سنة الصلاة على الجنائز . وقال النبي ﷺ « مَنْ صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ »

وقال « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » وقال « صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ » سماها صلاة ليس فيها ركوع ولا سُجُود ، ولا يُتَكَلَّمُ فيها ، وفيها تكبير وتسليم . وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهراً ، ولا يصلي عند طلوع الشمس ولا غروبها ، ويرفع يديه . وقال الحسن : أدركتُ الناس وأحقتهم على جنازهم من رضوم لقرائتهم . وإذا أحدث يوم العيد أو عند الجنائز يطلب الماء ولا يتيّم ، وإذا انتهى إلى الجنائز وهم يصلون بدخل معهم بتكبير . وقال ابن

المسيب : يُكَبَّرُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالسَّفَرِ وَالْحَضَرِ أَرْبَعًا . وَقَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : تَكْبِيرَةُ الْوَاحِدَةِ اسْتِفْتَا حُ
الصَّلَاةِ . وَقَالَ ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾ . وَفِيهِ صَفُوفٌ وَإِمَامٌ

١٣٢٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ « أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ نَبِيِّكُمْ

ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنبُوحٍ فَأَمَّنَّا فَصَفَّفْنَا خَلْفَهُ . فَقُلْنَا : يَا أَبَا عَمْرٍو مَنْ حَدَّثَكَ ؟ قَالَ : ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا »

قوله (باب سنة الصلاة على الجنازة) قال الزين بن المنير : المراد بالسنة ما شرعه النبي ﷺ فيها ، يعني فهو أعم
من الواجب والمندوب ، ومراده بما ذكره هنا من الآثار والأحاديث أن لها حكم غيرها من الصلوات والشرائط
والأركان وليست مجرد دعاء فلا تجزئ بغير طهارة مثلا ، وسيأتي بسط ذلك في أواخر الباب . قوله (وقال النبي
ﷺ من صلى على الجنازة) هذا طرف من حديث سيأتي موصولا بعد باب ، وهذا اللفظ عند مسلم من وجه آخر
عن أبي هريرة ومن حديث ثوبان أيضا . قوله (وقال صلوا على صاحبكم) هذا طرف من حديث لسلمة بن الأكوع
سيأتي موصولا في أوائل الحوالة أوله « كنا جلوسا عند النبي ﷺ إذ أتى بجنازة فقالوا : صل عليها ، فقال : هل
عليه دين ، الحديث . قوله (وقال صلوا على النجاشي) تقدم الكلام عليه قريبا . قوله (سماها صلاة) أي يشترط
فيها ما يشترط في الصلاة وإن لم يكن فيها ركوع ولا سجود ، فإنه لا يتكلم فيها ويكبر فيها ويسلم منها بالاتفاق ، وإن
اختلف في عدد التكبير والتسليم . قوله (وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهرا) وصله مالك في الموطأ عن نافع بلفظ
« أن ابن عمر كان يقول : لا يصلي الرجل على الجنازة إلا وهو طاهر » . قوله (ولا يصلي عند طلوع الشمس ولا
غروبها) وصله سعيد بن منصور من طريق أيوب عن نافع قال « كان ابن عمر إذا سئل عن الجنازة بعد صلاة
الصبح وبعد صلاة العصر يقول : ما صليتا لوقتها » . (تنبيه) : « ما » في قوله ما صليتا ظرفية ، يدل عليه رواية
مالك عن نافع قال « كان ابن عمر يصلي على الجنازة بعد الصبح والعصر إذا صليتا لوقتها » ومقتضاه أنهما إذا
أخرتا إلى وقت الكراهة عنده لا يصلي عليها حينئذ ، ويبين ذلك ما رواه مالك أيضا عن محمد بن أبي حرملة « أن ابن
عمر قال وقد أتى بجنازة بعد صلاة الصبح بغلس : إما أن تصلوا عليها وإما أن تتركوها حتى ترتفع الشمس ، فكان
ابن عمر يرى اختصاص الكراهة بما عند طلوع الشمس وعند غروبها لا مطلق ما بين الصلاة وطلوع الشمس أو
غروبها . وروى ابن أبي شيبة من طريق ميمون بن مهران قال « كان ابن عمر يكره الصلاة على الجنازة إذا طلعت
الشمس وحين تغرب » وقد تقدم ذلك عنه واضحا في « باب الصلاة في مسجد قباء » وإلى قول ابن عمر في ذلك ذهب
مالك والأوزاعي والكوفيون وأحمد وإسحق . قوله (ويرفع يديه) وصله البخاري في « كتاب رفع اليدين »
و « الأدب المفرد » من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة على
الجنازة » وقد روى مرفوعا أخرجه الطبراني في الأوسط من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر بإسناد ضعيف (١) .
قوله (وقال الحسن الخ) لم أره موصولا ، وقوله « من رضوه » في رواية الحموي والمستمل « من رضوهم » بصيغة

(١) وأخرجه الدارقطني في « المال » بإسناد جيد عن ابن عمر مرفوعا وصوب وقفه لأنه لم يرفعه سوى عمر بن شبة . والأظهر
عدم الالتفات إلى هذه الالة لأن عمر المذكور ثقة فيقبل رفعه ، لأن ذلك زيادة من ثقة وهي مقبولة على الراجح عند أئمة الحديث ويكون
ذلك دليلا على شرعية رفع اليدين في تكبيرات الجنازة . والله أعلم

الجمع . وفائدة أثر الحسن هذا بيان أنه نقل عن الذين أدركهم وهو جمهور الصحابة أنهم كانوا يلحقون صلاة الجنازة بالصلوات التي يجمع فيها ، وقد جاء عن الحسن ، أن أحق الناس بالصلوة على الجنازة الأب ثم الابن ، أخرجه عبد الرزاق ، وهي مسألة اختلاف بين أهل العلم ، فروى ابن أبي شيبة عن جماعة منهم سالم والقاسم وطاوس أن إمام الحى أحق ، وقال علقمة والأسود وآخرون : الوالى أحق من الولى ، وهو قول مالك وأبي حنيفة والأوزاعي وأحمد وإسحق وقال أبو يوسف والشافعى : الولى أحق من الوالى . قوله (وإذا أحدث يوم العيد أو عند الجنازة يطلب الماء ولا يتيمم) يحتمل أن يكون هذا الكلام معطوفا على أصل الترجمة ، ويحتمل أن يكون بقية كلام الحسن ، وقد وجدت عن الحسن فى هذه المسألة اختلافا ، فروى سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن كثير بن شظير قال : سئل الحسن عن الرجل يكون فى الجنازة على غير وضوء فإن ذهب يتوضأ تفوته ، قال : يتيمم ويصلى ، وعن هشيم عن يونس عن الحسن مثله ، وروى ابن أبي شيبة عن حفص عن أشعث عن الحسن قال : لا يتيمم ولا يصلى إلا على طهر ، وقد ذهب جمع من السلف الى أنه يجزى لها التيمم لمن خاف فواتها لو تشاغل بالوضوء ، وحكاه ابن المنذر عن عطاء وسالم والزهرى والنخعي وربيعه والليث والكوفيين ، وهي رواية عن أحمد ، وفيه حديث مرفوع عن ابن عباس رواه ابن عدى وإسناده ضعيف^(١) . قوله (وإذا انتهى الى الجنازة يدخل معهم بتكبيرة) وجدت هذا الأثر عن الحسن وهو يقرى الاحتمال الثانى ، قال ابن أبي شيبة : حدثنا معاذ عن أشعث عن الحسن فى الرجل ينتهى الى الجنازة وهم يصلون عليها ، قال : يدخل معهم بتكبيرة . والمخالف فى هذا بعض المالكية . وفى مختصر ابن الحاجب : وفى دخول المسبوق بين التكبيرتين أو انتظار التكبير قولان انتهى . قوله (وقال ابن المسيب الخ) لم أره موصولا عنه ، ووجدت معناه بإسناد قوى عن عقبة بن عامر الصحابى أخرجه ابن أبي شيبة عنه موقوفا . قوله (وقال أنس التكبيرة الواحدة استفتاح الصلاة) وصله سعيد بن منصور عن إسماعيل بن علية عن يحيى بن أبي اسحق قال قال رزيق بن كريم لأنس بن مالك : رجل صلى فكبر ثلاثا ، قال أنس : أو ليس التكبير ثلاثا ؟ قال : يا أبا حمزة التكبير أربع ، قال : أجل ، غير أن واحدة هى استفتاح الصلاة . قوله (وقال) أى الله سبحانه وتعالى (ولا تصل على أحد منهم) وهذا معطوف على أصل الترجمة . وقوله (وفيه صفوف وإمام) معطوف على قوله (وفيها تكبير وتسليم ، قرأت بخط مغلطاي : كأن البخارى أراد الرد على مالك ، فإن ابن العربى نقل عنه أنه استحباب أن يكون المصلون على الجنازة سطورا واحدا ، قال : ولا أعلم لذلك وجها . وقد تقدم حديث مالك بن هبيرة فى استحباب الصفوف . ثم أورد المصنف حديث ابن عباس فى الصلاة على القبر ، وسيأتى الكلام عليه قريبا ، وموضع الترجمة منه قوله (فأما فصففنا خلفه ، قال ابن رشيد نقلا عن ابن المرباط وغيره ما محصله : مراد هذا الباب الرد على من يقول إن الصلاة على الجنازة إنما هى دعاء لها واستغفار فتجوز على غير طهارة ، فأول المصنف الرد عليه من جهة التسمية التى سماها رسول الله ﷺ صلاة ، ولو كان الغرض الدعاء وحده لما أخرجهم الى البقيع ، ولدعا فى المسجد وأمرهم بالدعاء معه أو التأمين على دعائه ، ولما صففهم خلفه كما يصنع فى الصلاة المفروضة والمسنونة ، وكذا وقوفه فى الصلاة وتكبيره فى افتتاحها وتسليمه فى التحلل منها كل ذلك دال على أنها على الأبدان لا على اللسان

(١) الأرجح قول من قال لا يصليها بالتيمم لقوله تعالى ﴿ فلم تجدوا ماء فتيمموا ﴾ الآية . وفى الحديث : وجعلت تربتها لنا طهورا إذا لم نجد الماء . . . والواجب الأخذ بعنود النصوص حتى يوجد المخصص ، وليس هنا مخصص يعتمد عليه . والله أعلم

وحده ، وكذا امتناع الكلام فيها ، وإنما لم يكن فيها ركوع ولا سجود لئلا يتوهم بعض الجهلة أنها عبادة للبيت فيفضل بذلك انتهى . ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة لها إلا عن الشعبي ، قال ووافقه إبراهيم بن عليه وهو ممن يرغب عن كثير من قوله . ونقل غيره أن ابن جرير الطبري وافقهما على ذلك وهو مذهب شاذ ، قال ابن رشيد : وفي استدلال البخاري - بالأحاديث التي صدر بها الباب من تسميتها صلاة - لمطلوبه من إثبات شرط الطهارة إشكال ، لأنه إن تمسك بالعرف الشرعي عارضه عدم الركوع والسجود ، وإن تمسك بالحقيقة اللغوية عارضته الشرائط المذكورة ولم يستو التبادر في الإطلاق فيدعى الاشتراك لتوقف الإطلاق على القيد عند ارادة الجنائز بخلاف ذات الركوع والسجود ، فتعين الحمل على المجاز انتهى . ولم يستدل البخاري على مطلوبه بمجرد تسميتها صلاة بل بذلك وبما انضم إليه من وجود جميع الشرائط إلا الركوع والسجود ، وقد تقدم ذكر الحكمة في حذفها منها فبقى ما عداهما على الأصل . وقال الكرماني : غرض البخاري بيان جواز إطلاق الصلاة على صلاة الجنائز وكونها مشروعة وإن لم يكن فيها ركوع وسجود ، فاستدل تارة بإطلاق اسم الصلاة والأمر بها ، وتارة بإثبات ما هو من خصائص الصلاة نحو عدم التكلم فيها ، وكونها مفتوحة بالتكبير محتمة بالتسليم ، وعدم صحتها بدون الطهارة ، وعدم أدائها عند الوقت المكروه ورفع اليد وإثبات الأحقية بالإمامة ، وبوجوب طلب الماء لها ، وبكونها ذات صفوف وإمام . قال : وحاصله أن الصلاة لفظ مشترك بين ذات الأركان المخصوصة وبين صلاة الجنائز ، وهو حقيقة شرعية فيهما انتهى كلامه . وقد قال بذلك غيره . ولا يخفى أن بحث ابن رشيد أقوى ، ومطلوب المصنف حاصل كما قدمته بدون الدعوى المذكورة بل بإثبات ما مر من خصائصها كما تقدم . والله أعلم

٥٧ - باب فضل اتباع الجنائز . وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه :

إذا صليت فقد قضيت الذي عليك . وقال حميد بن هلال : ما علمنا على الجنائز إذا ،

ولكن من صلى ثم رجع فله قيراط

١٣٢٣ - حدثنا أبو النعمان حدثنا جرير بن حازم قال سمعت نافعاً يقول : حدث ابن عمر أن أبا هريرة

رضي الله عنهم يقول : من تبع جنازة فله قيراط ، فقال : أكثر أبو هريرة علينا

١٣٢٤ - فمأقت - يعني عائشة - أبا هريرة وقالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فقال ابن عمر

رضي الله عنهما : لقد رطنا في قراريط كثيرة « فرطت : ضيعت من أمر الله

قوله (باب فضل اتباع الجنائز) قال ابن رشيد ما محمله مقصود الباب بيان القدر الذي يحصل به مسمى الاتباع الذي يحوز به القيراط ، اذ في الحديث الذي أورده إجمال ، ولذلك صدره بقول زيد بن ثابت ، وآثر الحديث المذكور على الذي بعده وإن كان أوضح منه في مقصوده كمادته المألوفة في الترجمة على اللفظ المشكل ليبين بحمله ، وقد تقدم طرف من بيان ما يحصل به مسمى الاتباع في « باب السرعة بالجنائز » ، وله تعلق بهذا الباب ، وكأنه قصد هناك كيفية المشي وأدركه ، وقصد هنا ما الذي يحصل به الاتباع وهو أعم من ذلك ، قال : ويمكن أن يكون قصد هنا

ما الذى يحصل به المقصد إذ الاتباع إنما هو وسيلة الى تحصيل الصلاة منفردة أو الدفن منفردا أو المجموع . قال : وهذا كله يدل على براعة المصنف ودقة فهمه وسعة علمه . وقال الزين بن المنير ما محصله : مراد الترجمة لإثبات الأجر والترغيب فيه لا تعيين الحكم ، لأن الاتباع من الواجبات على الكفاية ، فالمراد بالفضل ما ذكرناه لا قسم الواجب ، وأجل لفظ الاتباع تبعاً للفظ الحديث الذى أورده لأن القيروط لا يحصل إلا لمن اتبع وصلى أو اتبع وشيع وحضر الدفن لا لمن اتبع مثلاً وشيع ثم انصرف بغير صلاة كما سيأتى بيان الحجة لذلك فى الباب الذى يليه ، وذلك لأن الاتباع إنما هو وسيلة لأحد مقصودين : إما الصلاة وإما الدفن ، فإذا تجردت الوسيلة عن المقصد لم يحصل المرتب على المقصود ، وإن كان يرجى أن يحصل لفاعل ذلك فضل ما بحسب نيته . وروى سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال : « اتباع الجنائز أفضل الموافق » ، وفى رواية عبد الرزاق عنه « اتباع الجنائز أفضل من صلاة التطوع » . **قوله** (وقال زيد بن ثابت : إذا صليت فقد قضيت الذى عليك) وصله سعيد بن منصور من طريق عروة عنه باللفظ « إذا صليت على الجنائز فقد قضيت ما عليكم فخلوا بينها وبين أهلها » ، وكذا أخرجه عبد الرزاق ، لكن باللفظ « إذا صليت على جنازة فقد قضيت ما عليك » ، ووصله ابن أبى شيبة من هذا الوجه باللفظ الإفرادى ومعناه فقد قضيت حق الميت ، فإن أردت الاتباع فلك زيادة أجر . **قوله** (وقال حميد بن هلال : ما علمنا على الجنائز إذنا وإسكن من صلى ثم رجع فله قيروط) لم أره موصولاً عنه ، قال الزين بن المنير : مناسبتة للترجمة استعارة بأن الاتباع إنما هو لحض ابتغاء الفضل ، وأنه لا يجرى مجرى قضاء حق أولياء الميت فلا يكون لهم فيه حق ليتوقف الانصراف قبله على الإذن منهم . قلت : وكأن البخارى أراد الرد على ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عمرو بن شعيب عن أبى هريرة قال « أميران وإيسا بأمرين : الرجل يكون مع الجنائز يصلى عليها فليس له أن يرجع حتى يستأذن وليها » الحديث ، وهذا منقطع موقوف ، وروى عبد الرزاق مثله من قول إبراهيم ، وأخرجه ابن أبى شيبة عن المسور من فعله أيضاً ، وقد ورد مثله مرفوعاً من حديث جابر أخرجه البزار بإسناد فيه مقال ، وأخرجه العقيلي فى الضعفاء من حديث أبى هريرة مرفوعاً بإسناد ضعيف ، وروى أحمد من طريق عبد الله بن هرم عن أبى هريرة مرفوعاً « من تبع جنازة فحمل من علوها وحثا فى قبرها وقعد حتى يؤذن له رجع بقيراطين » ، وإسناده ضعيف . والذى عليه معظم أئمة الفتوى قول حميد بن هلال ، وحكى عن مالك أنه لا ينصرف حتى يستأذن . **قوله** (حدث ابن عمر) كذا فى جميع الطرق « حدث » بضم المهملة على البناء للجھول ، ولم أقف فى شئ من الطرق عن نافع على تسمية من حدث ابن عمر عن أبى هريرة بذلك ، وقد أورده أصحاب الأطراف والحميدى فى جمعه فى ترجمة نافع عن أبى هريرة ، وليس فى شئ من طرقه ما يدل على أنه سمع منه^(١) وإن كان ذلك محتملاً ، ووقفت على تسمية من حدث ابن عمر بذلك صريحاً فى موضعين : أحدهما فى صحيح مسلم وهو خباب بمعجمة وموحدتين الأولى مشددة وهو أبو السائب المدنى صاحب المقصورة قيل إن له صحبة ، والفظه من طريق داود بن عامر بن سعد عن أبيه « أنه كان قائداً عند عبد الله بن عمر إذ طلع خباب المقصورة فقال : يا عبد الله بن عمر ، ألا تسمع ما يقول أبو هريرة ؟ » فذكر الحديث . والثانى فى جامع الترمذى من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة فذكر الحديث ، قال أبو سلمة فذكرت

(١) وفى نسخة « سمعه منه »

ذلك لابن عمر فأرسل الى عائشة . **قوله** (أن أبا هريرة يقول من تبع) كذا في جميع الطرق لم يذكر فيه النبي ﷺ ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن راشد عن أبي النعمان شيخ البخاري فيه ، لكن أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن مهدي بن الحارث عن موسى بن اسماعيل ، وعن أبي أمية عن أبي النعمان ، وعن التستري عن شيبان ثلاثتهم عن جرير بن حازم عن نافع قال : قيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : من تبع جنازة فله قيراط من الأجر ، فذكره ولم يبين لمن السياق ، وقد أخرجه مسلم عن شيبان بن فروخ كذلك ، فالظاهر أن السياق له . **قوله** (من تبع جنازة فله قيراط) زاد مسلم في روايته : من الأجر ، . والقيراط بكسر القاف . قال الجوهري : أصله قرط بالتحديد لأن جمعه قراريط فأبدل من أحد حرفي تضعيفه ياء قال : والقيراط نصف دائق . وقال قبل ذلك : الدائق سدس الدرهم . فعلى هذا يكون القيراط جزءا من اثني عشر جزءا من الدرهم . وأما صاحب النهاية فقال : القيراط جزء من أجزاء الدينار ، وهو نصف عشره في أكثر البلاد ، وفي الشام جزء من أربعة وعشرين جزءا ، ونقل ابن الجوزي عن ابن عقيل أنه كان يقول : القيراط نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار . والاشارة بهذا المقدار الى الأجر المتعلق بالميت في تجهيزه وغسله وجميع ما يتعلق به ، فللمصلي عليه قيراط من ذلك ، ولمن شهد الدفن قيراط . وذكر القيراط تقريبا للفهم لما كان الانسان يعرف القيراط ويعمل العمل في مقابلته ، وعد من جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعلم انتهى . وايس الذي قال ببعيد ، وقد روى البزار من طريق عجلان عن أبي هريرة مرفوعا : من أتى جنازة في أهلها فله قيراط ، فان تبعها فله قيراط ، فان صلى عليها فله قيراط ، فان انتظرها حتى تدفن فله قيراط ، فهذا يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنازة قيراطا وان اختلفت مقادير القراريط ولا سيما بالنسبة الى مشقة ذلك العمل وسهولته ، وعلى هذا فيقال : إنما خص قيراطي الصلاة والدفن بالذكر لكونهما المقصودين ، بخلاف باقي أحوال الميت فانها وسائل ، ولكن هذا يخالف ظاهر سياق الحديث الذي في الصحيح المتقدم في كتاب الايمان فان فيه : ان لمن تبعها حتى يصلي عليها ويفرغ من دفنها قيراطين ، فقط ، ويجاب عن هذا بأن القيراطين المذكورين لمن شهد ، والذي ذكره ابن عقيل لمن باشر الأعمال التي يحتاج اليها الميت فافترقا ، وقد ورد لفظ القيراط في عدة أحاديث : فمنها ما يحمل على القيراط المتعارف ، ومنها ما يحمل على الجزء في الجملة وان لم تعرف النسبة . فمن الأول حديث كعب بن مالك مرفوعا : انكم ستفتحون بلدا يذكر فيها القيراط ، وحديث أبي هريرة مرفوعا : كنت أرى غنما لأهل مكة بالقراريط ، قال ابن ماجه عن بعض شيوخه : يعني كل شاة بقيراط . وقال غيره : قراريط جبل بمكة . ومن المحتمل حديث ابن عمر في الذين أوتوا التوراة : أعطوا قيراطا قيراطا ، وحديث الباب ، وحديث أبي هريرة : من اقتنى كلبا نقص من عمله كل يوم قيراط ، وقد جاء تعيين مقدار القيراط في حديث الباب بأنه مثل أحد كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه ، وفي رواية عند أحمد والطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر : قالوا : يا رسول الله مثل قراريطنا هذه ؟ قال : لا بل مثل أحد ، قال النووي وغيره : لا يلزم من ذكر القيراط في الحديثين تساويهما لأن عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما والله أعلم . وقال ابن العربي القاضى : الذرة جزء من الف وأربعة وعشرين جزءا من حبة والحبة ثلث القيراط ، فاذا كانت الذرة تخرج من النار فكيف بالقيراط ؟ قال : وهذا قدر قيراط الحسنات ، فأما قيراط السيئات فلا . وقال غيره : القيراط في افتناء السكب جزء من أجزاء عمل المقتنى له في ذلك اليوم . وذهب الأكثر الى أن المراد بالقيراط في حديث الباب جزء

من أجزاء معلومة عند الله ، وقد قربها النبي ﷺ للفهم بتمثيله القيروط بأحد ، قال الطيبي : قوله « مثل أحد » تفسير للقصود من الكلام لا للفظ القيروط ، والمراد منه أنه يرجع بنصيب كبير من الأجر ، وذلك لأن لفظ القيروط مبهم من وجهين ، فبين الموزون بقوله « من الأجر » وبين المقدار المراد منه بقوله « مثل أحد » . وقال الزين بن المنير : أراد تعظيم الثواب فمثله للعيان بأعظم الجبال خاقا وأكثرها إلى النفوس المؤمنة حبا ، لأنه الذي قال في حقه « أنه جبل يحبنا ونحبه » انتهى . ولأنه أيضا قريب من المخاطبين يشترك أكثرهم في معرفته ، وخص القيروط بالذكر لأنه كان أقل ما تقع به الإجارة في ذلك الوقت ، أو جرى ذلك مجرى العادة من تقليل الأجر بتقليل العمل . واستدل بقوله « من تبع » على أن المشي خلف الجنائزة أفضل من المشي أمامها ، لأن ذلك هو حقيقة الاتباع حسا . قال ابن دقيق العيد : الذين رجحوا المشي أمامها حملوا الاتباع هنا على الاتباع المهنوي أي المصاحبة ، وهو أعم من أن يكون أمامها أو خلفها أو غير ذلك ، وهذا مجاز يحتاج إلى أن يكون الدليل الدال على استحباب التقدم راجحا انتهى . وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في « باب السرعة بالجنائزة » وذكرنا اختلاف العلماء في ذلك بما يغني عن إعادته .

قوله (أكثر علينا أبو هريرة) قال ابن التين : لم يهتم به ابن عمر ، بل خشي عليه السهو ، أو قال ذلك لكونه لم ينقل له عن أبي هريرة أنه رفعه ، فظن أنه قال برأيه فاستنكره انتهى . والثاني جمود على سياق رواية البخاري ، وقد بينا أن في رواية مسلم أنه رفعه ، وكذا في رواية خباب عن أبي هريرة عند مسلم أيضا . وقال الكرماني : قوله « أكثر علينا » أي في ذكر الأجر أو في كثرة الحديث ، كأنه خشي لكثرة رواياته أن يشتبه عليه بعض الأمر انتهى .

ووقع في رواية أبي سلمة عند سعيد بن منصور « فبلغ ذلك ابن عمر فتعاضمه » وفي رواية الوليد بن عبد الرحمن عند سعيد أيضا ومسدد وأحمد بإسناد صحيح « فقال ابن عمر : يا أبا هريرة انظر ما تحدث عن رسول الله ﷺ » .

قوله (فصدقت يعني عائشة أبا هريرة) لفظ « يعني » للبخاري ، كأنه شك فاستعملها . وقد رواه الاسماعيلي من طريق أبي النعمان شيخه فلم يقلها . وفي رواية مسلم « فبعث ابن عمر إلى عائشة يسألها فصدقت أبا هريرة » وفي رواية أبي سلمة عند الترمذي « فذكر ذلك لابن عمر ، فارسل إلى عائشة فسألها عن ذلك فقالت : صدق ، وفي رواية خباب صاحب المقصورة عند مسلم « فارسل ابن عمر خبابا إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة ثم يرجع إليه فيخبره بما قالت ، حتى رجع إليه الرسول فقال : قالت عائشة صدق أبو هريرة » ووقع في رواية الوليد بن عبد الرحمن عند سعيد بن منصور « فقام أبو هريرة فأخذ بيده فانطلقا حتى أتيا عائشة فقال لها : يا أم المؤمنين ، أنشدك الله أسهمت رسول الله ﷺ يقول ، فذكره فقالت « اللهم نعم » . ويجمع بينهما بأن الرسول لما رجع إلى ابن عمر بخبر عائشة بلغ ذلك أبا هريرة فمشى إلى ابن عمر فأسمعه ذلك من عائشة مشافهة ، وزاد في رواية الوليد « فقال أبو هريرة : لم يشغلني عن رسول الله ﷺ غرس الودي ولا صفق بالأسواق ، وإنما كنت أطلب من رسول الله ﷺ أكلة يطعمنيها أو كلمة يعلمنيها » قال له ابن عمر « كنت ألزمنا رسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه » . **قوله** (لقد فرطنا في قراريط كثيرة) أي من عدم المواظبة على حضور الدفن ، بين ذلك مسلم في روايته من طريق ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله بن عمر قال « كان ابن عمر يصلي على الجنائزة ثم ينصرف ، فلما بلغه حديث أبي هريرة ، قال فذكره . وفي هذه القصة دلالة على تميز أبي هريرة في الحفظ ، وأن أنكار العلماء بعضهم على بعض قديم ، وفيه استغراب العالم ما لم يصل إلى علمه وعدم مبالاة الحافظ بأنكار من لم يحفظ ، وفيه ما كان الصحابة عليه من التثبت في الحديث

النبوي والتحرز فيه والتنقيب عليه ، وفيه دلالة على فضيلة ابن عمر من حرصه على العلم وتأسفه على ما فاتته من العمل الصالح . قوله (فرطت : ضيعت من أمر الله) كذا في جميع الطرق ، وفي بعض النسخ « فرطت من أمر الله أي ضيعت ، وهو أشبه . وهذه عادة المصنف إذا أراد تفسير كلمة غريبة من الحديث ووافقت كلمة من القرآن فسر الكلمة التي من القرآن ، وقد ورد في رواية سالم المذكورة بلفظ « لقد ضيعنا قراريط كثيرة » . (تكلمة) : وقع لي حديث الباب من رواية عشرة من الصحابة غير أبي هريرة وعائشة : من حديث ثوبان عند مسلم ، والبراء ، وعبد الله بن مغفل عند النسائي ، وأبي سعيد عند أحمد ، وابن مسعود عند أبي عوانة وأسانيده هؤلاء الخمسة صحاح . ومن حديث أبي بن كعب عند ابن ماجه ، وابن عباس عند البيهقي في الشعب ، وأنس عند الطبراني في الأوسط ، ووائل بن الأسقع عند ابن عدي ، وحفصة عند حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال وفي كل من أسانيد هؤلاء الخمسة ضعف وسأشير إلى ما فيها من فائدة زائدة في الكلام على الحديث في الباب الذي يلي هذا

٥٨ - باب من انتظر حتى تدفن

١٣٢٥ - حدثنا عبد الله بن مسleme قال : قرأت على ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه

أنه سأل أبا هريرة رضي الله عنه فقال : سمعت النبي ﷺ

حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد قال حدثني أبي حدثنا يونس قال ابن شهاب وحدثني عبد الرحمن الأعرج أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من شهد الجنائزة حتى يصلي عليه قيراط ، ومن شهد حتى تدفن كان له قيراطان . قيل : وما القيراطان ؟ قال : مثل الجبلين العظيمين »

قوله (باب من انتظر حتى تدفن) قال الزين بن المنير : لم يذكر المصنف جواب « من » ، إما استغناء بما ذكر في الخبر أو توقفا على إثبات الاستحقاق بمجرد الانتظار إن خلا عن اتباع . قال : وعدل عن لفظ الشهود كما هو في الخبر إلى لفظ الانتظار لينبه على أن المقصود من الشهود إنما هو معاضدة أهل الميت والتصدى لمعونتهم ، وذلك من المقاصد المعبرة انتهى . والذي يظهر لي أنه اختار لفظ الانتظار لكونه أعم من المشاهدة ، فهو أكثر فائدة . وأشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الانتظار ليفسر اللفظ الوارد بالمشاهدة به ، ولفظ الانتظار وقع في رواية معمر عند مسلم ، وقد ساق البخاري سندها ولم يذكر لفظها . ووقعت هذه الطريق في بعض الروايات التي لم تتصل لنا عن البخاري في هذا الباب أيضا . قوله (حدثنا عبد الله بن مسleme) هو القعنبي . قوله (عن أبيه) يعني أبا سعيد كيسان المقبري وهو ثابت في جميع الطرق ، وحكى الكرماني أنه سقط من بعض الطرق . قلت : والصواب لإثباته . وكذا أخرجه إسحق بن راهويه والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن أبي ذئب ، نعم سقط قوله « عن أبيه » من رواية ابن عجلان عند أبي عوانة وعبد الرحمن بن إسحق عند ابن أبي شيبة وأبي معشر عند حميد بن زنجويه ثلاثهم عن سعيد المقبري . (تنبيه) : لم يسق البخاري لفظ رواية أبي سعيد ، ولفظه عند الاسماعيلي « انه سأل أبا هريرة : ما ينبغي في الجنائزة ؟ فقال : سأحبرك بما قال رسول الله ﷺ ، قال : من تبعها من أهلها حتى يصلي عليها فله قيراط مثل أحد ، ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان » . قوله (وحدثني عبد الرحمن) هو معطوف على مقدر أي قال ابن شهاب حدثني فلان بكذا . وحدثني عبد الرحمن الأعرج بكذا . قوله (حتى يصلي) زاد الكشميني « عليه » واللام

لأن أكثر مفتوحة ، وفي بعض الروايات بكسرهما ، ورواية الفتح محمولة عليها فإن حصول القيراط متوقف على وجود الصلاة من الذي يحصل له كما تقدم تقريره ، وللبهقي من طريق محمد بن علي الصائغ عن أحمد بن شبيب شيخ البخاري فيه بلفظ ، حتى يصلي عليها ، وكذا هو عند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس ، ولم يبين في هذه الرواية ابتداء الحضور ، وقد تقدم بيانه في رواية أبي سعيد المقبري حيث قال ، من أهلها ، وفي رواية خباب عند مسلم ، من خرج مع جنازة من بيتها ، ولأحمد في حديث أبي سعيد الخدري ، فشي معها من أهلها ، ومقتضاه أن القيراط يختص بمن حضر من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة ، وبذلك صرح المحب الطبري وغيره ، والذي يظهر لي أن القيراط يحصل أيضا لمن صلى فقط لأن كل ما قبل الصلاة وسيلة إليها ، لكن يكون قيراط من صلى فقط دون قيراط من شيع مثلاً وصلى ، ورواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ ، أصغرهما مثل أحد ، يدل على أن القراريط تتفاوت . ووقع أيضا في رواية أبي صالح المذكورة عند مسلم ، من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط ، وفي رواية نافع بن جبير عن أبي هريرة عند أحمد ، ومن صلى ولم يتبع فله قيراط ، فدل على أن الصلاة تحصل القيراط وإن لم يقع اتباع ، ويمكن أن يحمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة ، وهل يأتي نظير هذا في قيراط الدفن ؟ فيه بحث . قال النووي في شرح البخاري عند الكلام على طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة في كتاب الإيمان بلفظ ، من اتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً وكان معها حتى يصلي عليها ويفرغ من دفنها فإنه يرجع من الأجر بقيراطين ، الحديث . ومقتضى هذا أن القيراطين إنما يحصلان لمن كان معها في جميع الطريق حتى تدفن ، فإن صلى مثلاً وذهب إلى القبر وحده فحضر الدفن لم يحصل له إلا قيراط واحد انتهى . وليس في الحديث ما يقتضي ذلك إلا من طريق المفهوم ، فإن ورد منطوق بحصول القيراط لشهود الدفن وحده كان مقدماً . ويجمع حينئذ بتفاوت القيراط ، والذين أبوا ذلك جعلوه من باب المطلق والمقيد ، نعم مقتضى جميع الأحاديث أن من اقتصر على التشيع فلم يصل ولم يشهد الدفن فلا قيراط له إلا على الطريقة التي قدمناها عن ابن عقيل ، لكن الحديث الذي أوردناه عن البراء في ذلك ضعيف . وأما التقييد بالإيمان والاحتساب فلا بد منه لأن ترتب الثواب على العمل يستدعي سبق النية فيه فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجردة أو على سبيل المحاباة والله أعلم . قوله (ومن شهد) كذا في جميع الطرق بحذف المفعول ، وفي رواية البهقي التي أشرت إليها ، ومن شهدا ، . قوله (فله قيراطان) ظاهره أنهما غير قيراط الصلاة ، وهو ظاهر سياق أكثر الروايات ، وبذلك جزم بعض المتقدمين وحكاه ابن التين عن القاضي أبي الوائيد ، لكن سياق رواية ابن سيرين يأبى ذلك وهي صريحة في أن الحاصل من الصلاة ومن الدفن قيراطان فقط ، وكذلك رواية خباب صاحب المقصورة عند مسلم بلفظ ، من خرج مع جنازة من بيتها ثم تبعها حتى كان له قيراطان من أجر ، كل قيراط مثل أحد ، ومن صلى عليها ثم رجع كان له قيراط ، وكذلك رواية الشعبي عن أبي هريرة عند النسائي بمعناه ، ونحوه رواية نافع بن جبير . قال النووي : رواية ابن سيرين صريحة في أن المجموع قيراطان ، ومعنى رواية الأعرج على هذا كان له قيراطان أي بالاول ، وهذا مثل حديث ، من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ، ومن صلى الفجر في جماعة فكأنما قام الليل كله ، أي بانضمام صلاة العشاء . قوله (حتى تدفن) ظاهره أن حصول القيراط متوقف على فراغ الدفن ، وهو أصح الأوجه عند الشافعية وغيرهم ، وقيل يحصل بمجرد الوضع في اللحد ، وقيل عند انتهاء الدفن قبل إهالة التراب ، وقد وردت الأخبار بكل ذلك ، ويترجح الأول للزيادة ، فعند مسلم من طريق

معمر في إحدى الروايتين عنه « حتى يفرغ منها ، وفي الأخرى « حتى توضع في اللحد ، وكذا عنده في رواية أبي حازم بلفظ « حتى توضع في القبر ، وفي رواية ابن سيرين والشعبي « حتى يفرغ منها ، وفي رواية أبي مزاحم عند أحمد « حتى يقضى قضاؤها ، وفي رواية أبي سلمة عند الترمذي « حتى يقضى دفنها ، وفي رواية ابن عياض (١) عند أبي عوانة « حتى يسوى عليها ، أي التراب ، وهي أصرح الروايات في ذلك . ويحتمل حصول القيراط بكل من ذلك ، لكن يتفاوت القيراط كما تقدم . قوله (قيل وما القيراطان) لم يعين في هذه الرواية القائل ولا المقول له ، وقد بين الثاني مسلم في رواية الأعرج هذه فقال « قيل وما القيراطان يا رسول الله ، وعنده في حديث ثوبان « سئل رسول الله ﷺ عن القيراط ، وبين القائل أبو عوانة من طريق أبي مزاحم عن أبي هريرة ولفظه « قلت وما القيراط يا رسول الله ، ووقع عند مسلم أن أبا حازم أيضا سأل أبا هريرة عن ذلك . قوله (مثل الجبلين العظيمين) سبق أن في رواية ابن سيرين وغيره « مثل أحد ، وفي رواية الوليد بن عبد الرحمن عند ابن أبي شيبة « القيراط مثل جبل أحد ، وكذا في حديث ثوبان عند مسلم والبراء عند النسائي وأبي سعيد عند أحمد . ووقع عند النسائي من طريق الشعبي « فله قيراطان من الأجر كل واحد منهما أعظم من أحد ، وتقدم أن في رواية أبي صالح عند مسلم « أصغرهما مثل أحد ، وفي رواية أبي كعب عند ابن ماجه « القيراط أعظم من أحد هذا ، كأنه أشار إلى الجبل عند ذكر الحديث ، وفي حديث واثلة عند ابن عدى « كتب له قيراطان من أجر أخفهما في ميزانه يوم القيامة أثقل من جبل أحد ، فأفادت هذه الرواية بيان وجه التمثيل بجبل أحد وأن المراد به زنة الثواب المرتب على ذلك العمل . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم الترغيب في شهود الميت ، والقيام بأمره ، والحض على الاجتماع له ، والتنبيه على عظيم فضل الله وتكريمه للسلم في تكثير الثواب لمن يتولى أمره بعد موته ، وفيه تقدير الأعمال بنسبة الأوزان إما تقريبا للافهام ولإما على حقيقته . والله أعلم

٥٩ - باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز

١٣٢٦ - **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** يحيى بن أبي بكير **حدثنا** زائدة **حدثنا** أبو إسحاق الشيباني عن عامر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أتى رسول الله ﷺ قبرا فقالوا : هذا دفن - أو دفنت - البارحة . قال ابن عباس رضي الله عنهما : فصفنا خلفه ، ثم صلى عليها »

قوله (باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز) أورد فيه حديث ابن عباس في صلاته مع النبي ﷺ على القبر ، وقد تقدم توجيهه قبل ثلاثة أبواب ، قال ابن رشيد : أفاد بالترجمة الأولى بيان كيفية وقوف الصبيان مع الرجال وأنهم يصفون معهم لا يتأخرون عنهم ، لقوله في الحديث الذي ساقه فيها « وأنا فيهم ، وأفاد بهذه الترجمة مشروعية صلاة الصبيان على الجنائز ، وهو وإن كان الأول دل عليه ضمنا لكن أراد التنصيص عليه وآخر هذه الترجمة عن فضل اتباع الجنائز ليبين أن الصبيان داخلون في قوله « من تبع جنازة ، . والله أعلم

٦٠ - باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد

١٣٢٧ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُتَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ**
أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نَعَى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّجَاشِيَّ صَاحِبَ الْحَبْشَةِ يَوْمَ الَّذِي مَاتَ
فِيهِ فَقَالَ : اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ »

١٣٢٨ - **وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ**
صَفَّ بِهِمْ بِالْمُصَلِّي ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا »

١٣٢٩ - **حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ**
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ زَنِيَا ، فَأَمَرَ بِهِمَا فَرَجَّحَا قَرِيبًا مِنْ مَوْضِعِ
الْجَنَازِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ »

[الحديث ١٣٢٩ - أطرافه في ٢٦٣٥ ، ٤٥٥٦ ، ٦٨١٩ ، ٦٨٤١ ، ٧٣٣٢ ، ٧٥٤٣]

قوله (باب الصلاة على الجنائز بالمصلي والمسجد) قال ابن رشيد : لم يتعرض المصنف لكون الميت بالمصلي أو لا لان المصلي عليه كان غائبا وألحق حكم المصلي بالمسجد بدليل ما تقدم في العيدين وفي الحيض من حديث أم عطية « ويعتزل الحيض المصلي ، فدل على أن للمصلي حكم المسجد فيما ينبغي أن يحتنب فيه ويلحق به ما سوى ذلك ، وقد تقدم الكلام على ما في قصة الصلاة على النجاشي قبل خمسة أبواب . وقوله هنا « وعن ابن شهاب ، هو معطوف على الإسناد المصدر به ، وسيأتي الكلام على عدد التكبير بعد ثلاثة أبواب . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في رجم اليهوديين ، وسيأتي الكلام عليه مبسوطا في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وحكى ابن بطال عن ابن حبيب أن مصلي الجنائز بالمدينة كان لاصقا بمسجد النبي ﷺ من ناحية جهة المشرق انتهى ، فان ثبت ما قال وإلا فيحتمل أن يكون المراد بالمسجد هنا المصلي المتخذ للعيدين والاستسقاء لأنه لم يكن عند المسجد النبوي مكان يتها فيه الرجم ، وسيأتي في قصة ماعز « فرجناه بالمصلي ، ودل حديث ابن عمر المذكور على أنه كان للجنائز مكان معد للصلاة عليها فقد يستفاد منه أن ما وقع من الصلاة على بعض الجنائز في المسجد كان لأمر عارض أو لبيان الجواز . والله أعلم . واستدل به على مشروعية الصلاة على الجنائز في المسجد ، ويقويه حديث عائشة « ماصلي رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد ، أخرجه مسلم ، وبه قال الجمهور ، وقال مالك : لا يعجبني ، وكرهه ابن أبي ذئب وأبو حنيفة وكل من قال بنجاسة الميت ، وأما من قال بطهارته منهم فلخشية التلوين ، وحملوا الصلاة على سهيل بأنه كان خارج المسجد والمصلون داخله وذلك جائز اتفاقا ، وفيه نظر لأن عائشة استدلت بذلك لما أنكروا عليها أمرها بالمرور بجنازة سعد على حجرتها لتصلي عليه ، واحتج بعضهم بأن العمل استقر على ترك ذلك لأن الذين أنكروا ذلك على عائشة كانوا من الصحابة ، ورد بأن عائشة لما أنكرت ذلك الإنكار سلوا لها فدل على أنها حفظت ما نسوه ، وقد روى ابن أبي شيبة وغيره « ان عمر صلى على أبي بكر في المسجد ، وأن صهيبا صلى على عمر في المسجد ، زاد في رواية « ووضعت الجنازة في المسجد تجاه المنبر ، وهذا يقتضي الاجماع على جواز ذلك

٦١ - باب ما يُكره من اتّخاذ المساجد على القبور

ولما مات الحسن بن الحسن بن علي رضي الله عنهم ضربت امرأته القبة على قبره سنة ، ثم رُفعت ، فسمعوا صائحا يقول : ألا هل وجدوا ما فقدوا ؟ فأجابه الآخر : بل يؤسوا فاتّقلبوا

١٣٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ عَنْ هِلَالٍ هُوَ الْوَزَّانُ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ : لَمَنْ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا . قَالَتْ : وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَبْرَزُوا قَبْرَهُ ، غَيْرَ أَنِّي أَخْشَى أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا »

قوله (باب ما يكره من اتّخاذ المساجد على القبور) ترجم بعد ثمانية أبواب « باب بناء المسجد على القبر » قال ابن رشيد : الاتّخاذ أعم من البناء فلذلك أفردته بالترجمة ، ولفظها يقتضي أن بعض الاتّخاذ لا يكره ، فكأنه يفصل بين ما إذا ترتبت على الاتّخاذ مفسدة أو لا . **قوله** (ولما مات الحسن بن الحسن) هو من وافق اسمه اسم أبيه ، وكانت وفاته سنة سبع وتسعين وهو من ثقات التابعين وروى له النسائي ، وله ولد يسمى الحسن أيضا فهم ثلاثة في نسق ، واسم امرأته المذكورة فاطمة بنت الحسين وهي ابنة عمه . **قوله** (القبة) أي الخيمة ، فقد جاء في موضع آخر بلفظ الفسطاط كما روينا في الجزء السادس عشر من حديث الحسين بن اسماعيل بن عبد الله المحاملي رواية الاصبهانيين عنه ، وفي كتاب ابن أبي الدنيا في القبور من طريق المغيرة بن مقسم قال « لما مات الحسن بن الحسن ضربت امرأته على قبره فسطاطا فأقامت عليه سنة ، فذكر نحوه ، ومناسبة هذا الأثر لحديث الباب أن المقيم في الفسطاط لا يخلو من الصلاة هناك ، فيلزم اتّخاذ المسجد عند القبر ، وقد يكون القبر في جهة القبلة فتزداد الكراهة . وقال ابن المنير : إنما ضربت الخيمة هناك للاستمتاع بالميت بالقرب منه تعليلا للنفس ، وتخبيلا باستصحاب المألوف من الأنس ، ومكابرة للحس ، كما يتعلل بالوقوف على الأطلال البالية ومخاطبة المنازل الخالية ، فجاءتهم الموعظة على لسان الهاتفين بتقبيح ما صنعوا ، وكأنهما من الملائكة ، أو من مؤمنى الجن . وإنما ذكره البخاري لموافقته للأدلة الشرعية لا لأنه دليل برأسه . **قوله** (عن شيبان) هو ابن عبد الرحمن النحوي ، وهلال الوزان هو ابن أبي حميد على المشهور ، وكذا وقع منسوبا عند ابن أبي شيبه والإسماعيلي وغيرهما ، وقال البخاري في تاريخه : قال وكيع هلال بن حميد ، وقال مرة هلال بن عبد الله ولا يصح . **قوله** (مسجدا) في رواية الكشميهني مساجد . **قوله** (لأبرز قبره) أي لكشف قبر النبي ﷺ ولم يتخذ عليه الحائل ، والمراد الدفن خارج بيته ، وهذا قالته عائشة قبل أن يوسع المسجد النبوي ، ولهذا لما وسع المسجد جعلت حجرتها مثلثة الشكل محددة حتى لا يتأتى لأحد أن يصلي إلى جهة القبر مع استقبال القبلة . **قوله** (غير أني أخشى) كذا هنا ، وفي رواية أبي عوانة عن هلال الآنية في أواخر الجنائز « غير أنه أخشى أو نخشى ، على الشك هل هو بفتح الخاء المعجمة أو ضمها ، وفي رواية مسلم « غير أنه خشي ، بالضم لا غير ، فرواية الباب تقتضي أنها هي التي امتنعت من إبرازة ، ورواية الضم مبهمة يمكن أن تفسر بهذه ، والهاء ضمير الشأن وكأنها أرادت نفسها ومن وافقها على ذلك ، وذلك يقتضي أنهم فعلوه باجتهاد ، بخلاف رواية الفتح فإنها تقتضي أن النبي ﷺ هو الذي أمرهم بذلك ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائد المتن في أبواب المساجد في « باب هل تنبش قبور

المشركين، قال الكرماني : مفاد الحديث منع اتخاذ القبر مسجداً ، ومدلول الترجمة اتخاذ المسجد على القبر ، ومفهومها متغاير ، ويحجب بأنهما متلازمان وان تغاير المفهوم

٦٢ - باب الصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاسها

١٣٣١ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفَاسِهَا ، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا »**

قوله (باب الصلاة على النفساء اذا ماتت في نفاسها) وقع في نسخة « مع » بدل « في » ، أى في مدة نفاسها أو بسبب نفاسها ، والاول اعم من جهة أنه يدخل فيه من ماتت منه أو من غيره ، والثاني أليق بخبر الباب فان في بعض طرقه أنها ماتت حاملاً وقد تقدم الكلام عليه في أثناء كتاب الحيض . وحسين المذكور في هذا الاسناد هو ابن ذكوان المعلم ، قال الزين بن المنير وغيره : المقصود بهذه الترجمة أن النفساء وإن كانت مغدودة من جملة الشهداء فان الصلاة عليها مشروعة ، بخلاف شهيد المعركة

٦٣ - باب أين يقوم من المرأة والرجل ؟

١٣٣٢ - **حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفَاسِهَا ، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا »**

قوله (باب أين يقوم) أى الامام (من المرأة والرجل) أورد فيه حديث سمرة المذكور من وجه آخر عن حسين المعلم ، وفيه مشروعية الصلاة على المرأة ، فان كونها نفساء وصف غير معتبر ، وأما كونها امرأة فيحتمل أن يكون معتبراً فان القيام عليها عند وسطها لسترها ، وذلك مطلوب في حقها ، بخلاف الرجل . ويحتمل أن لا يكون معتبراً وأن ذلك كان قبل اتخاذ النعش للنساء ، فاما بعد اتخاذه فقد حصل الستر المطلوب ، ولهذا أورد المصنف الترجمة مورد السؤال ، وأراد عدم التفرقة بين الرجل والمرأة ، وأشار الى تضعيف ما رواه أبو داود والترمذى من طريق أبي غالب عن أنس بن مالك أنه صلى على رجل فقام عند رأسه ، وصلى على امرأة فقام عند عجزتها ، فقال له العلامة ابن زياد : أهكذا كان رسول الله ﷺ يفعل ؟ قال : نعم (١) . وحكى ابن رشيد عن ابن المراتب أنه أبدى لكونها نفساء علة مناسبة وهى استقبال جنينها ليناله من بركة الدعاء ، وتعقب بأن الجنين كعضو منها ، ثم هو لا يصلى عليه اذا انفرد وكان سقطاً (٢) فأحرى إذا كان باقياً في بطنها أن لا يقصد . والله أعلم

(١) وأخرجه أحمد وابن ماجه ولفظهما وافظ الترمذى « عند رأس الرجل ووسط المرأة » واسناده جيد ، وهو حجة قاتعة على التفرقة بين الرجل والمرأة في الموقف ، ودليل على أن السنة الوقوف عند رأس الرجل ووسط المرأة . والله أعلم

(٢) القول بعدم الصلاة على السقط ضعيف ، والصواب شرعية الصلاة عليه إذا سقط بعد نفخ الروح فيه وكان محكوماً بإسلامه لأنه ميت مسلم فشرعت الصلاة عليه كسائر موتى المسلمين ، ولما روى أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى عن المغيرة بن شعبه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالمفطرة والرحمة » واسناده حسن . والله أعلم

(تنبيه) : روى حماد بن زيد عن عطاء بن السائب أن عبد الله بن معقل بن مقرن أتى بجنازة رجل وامرأة فصلى على الرجل ثم صلى على المرأة أخرجه ابن شاهين في الجنائز له ، وهو مقطوع فان عبد الله تابعي

٦٤ - باب التكبير على الجنازة أربعاً . وقال حميد :

صلى بنا أنس رضي الله عنه فكبر ثلاثاً ثم سلم ، فقبل له : فاستقبل القبلة ، ثم كبر الرابعة ، ثم سلم
١٣٣٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، وخرج بهم إلى المصلى ، فصَفَّ بهم وكبر عليه أربع تكبيرات »

١٣٣٤ - حدثنا محمد بن سنان حدثنا سليم بن حيان حدثنا سعيد بن ميناء عن جابر رضي الله عنه « أن النبي ﷺ صلى على أصحمة النجاشي فكبر أربعاً »

وقال يزيد بن هارون وعبد الصمد عن سليم « أصحمة » . وتابعه عبد الصمد

قوله (باب التكبير على الجنازة أربعاً) قال الزين بن المنير : أشار بهذه الترجمة إلى أن التكبير لا يزيد على أربع ، ولذلك لم يذكر ترجمة أخرى ولا خبراً في الباب ، وقد اختلف السلف في ذلك : فروى مسلم عن زيد بن أرقم أنه يكبر خمساً ورفع ذلك إلى النبي ﷺ ، وروى ابن المنذر عن ابن مسعود أنه صلى على جنازة رجل من بني أسد فكبر خمساً ، وروى ابن المنذر وغيره عن علي أنه كان يكبر على أهل بدر ستاً وعلى الصحابة خمساً وعلى سائر الناس أربعاً ، وروى أيضاً بإسناد صحيح عن أبي معبد قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فكبر ثلاثاً . وسندكر الاختلاف على أنس في ذلك . قال ابن المنذر : ذهب أكثر أهل العلم إلى أن التكبير أربع ، وفيه أقوال آخر ، فذكر ما تقدم . قال : وذهب بكر بن عبد الله المزني إلى أنه لا ينقص من ثلاث ولا يزداد على سبع . وقال أحمد مثله لكن قال : لا ينقص من أربع . وقال ابن مسعود : كبر ما كبر الإمام . قال : والذي نختاره ما ثبت عن عمر ، ثم ساق بإسناد صحيح إلى سعيد بن المسيب قال « كان التكبير أربعاً وخمساً ، فجمع عمر الناس على أربع ، وروى البيهقي بإسناد حسن إلى أبي وائل قال « كانوا يكبرون على عهد رسول الله ﷺ سبعاً وستاً وخمساً وأربعاً ، فجمع عمر الناس على أربع كأطول الصلاة ، قوله (وقال حميد : صلى بنا أنس فكبر ثلاثاً ثم سلم ، فقبل له فاستقبل القبلة ثم كبر الرابعة ثم سلم) لم أره في أصولنا من طريق حميد ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس أنه كبر على جنازة ثلاثاً ثم انصرف ناسياً ، فقالوا يا أبا حمزة إنك كبرت ثلاثاً فقال : صفوا فصفوا ، فكبر الرابعة . وروى عن أنس الاختصار على ثلاث . قال ابن أبي شيبه : حدثنا معاذ بن معاذ عن عمران بن حدير قال : صليت مع أنس بن مالك على جنازة فكبر عليها ثلاثاً لم يزد عليها . وروى ابن المنذر من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن أبي إسحق قال قيل لأنس إن فلاناً كبر ثلاثاً فقال : وهل التكبير إلا ثلاثاً ؟ انتهى قال مغلطاي إحدى الروايتين وهم . قلت : بل يمكن الجمع بين ما اختلف فيه على أنس إما بأنه كان يرى الثلاث مجزئة والأربع أكمل منها ، وإما بأن من أطلق عنه الثلاث لم

يذكر الأولى لأنها اقتتاحت الصلاة كما تقدم في باب سنة الصلاة من طريق ابن علية عن يحيى بن أبي إسحق أن أنسا قال : « أو ليس التكبير ثلاثا ؟ فقيل له : يا أبا حمزة التكبير أربعة . قال : أجل ، غير أن واحدة هي اقتتاحت الصلاة ، وقال ابن عبد البر : لا أعلم أحدا من فقهاء الأمصار قال : يزيد في التكبير على أربع إلا ابن أبي ليلى انتهى . وفي المبسوط للحنفية قيل : إن أبا يوسف قال يكبر خمسا . وقد تقدم القول عن أحمد في ذلك . ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة في الصلاة على النجاشي ، وقد تقدم الجواب عن إيراد من تعقبه بأن الصلاة على النجاشي صلاة على غائب لا على جنازة ، ومحصل الجواب أن ذلك بطريق الأولى . وقد روى ابن أبي داود في « الأفراد » من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ صلى على جنازة فكبر أربعة وقال : لم أر في شيء من الأحاديث الصحيحة أنه كبر على جنازة أربعة إلا في هذا . قوله (وقال يزيد بن هرون وعبد الصمد عن سليم) يعني بإسناده إلى جابر (أصحمة) ، ووقع في رواية المستملى وقال يزيد عن سليم أصحمة وتابعه عبد الصمد ، أما رواية يزيد فوصلها المصنف في هجرة الحبشة عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه ، وأما رواية عبد الصمد فوصلها الإسماعيلي من طريق أحمد بن سعيد عنه . (تنبيه) : وقع في جميع الطرق التي اتصلت لنا من البخاري أصحمة بمهملتين بوزن أفعله مفتوح العين في المسند والمعلق معا ، وفيه نظر لأن إيراد المصنف يشعر بأن يزيد خالف محمد بن سنان ، وأن عبد الصمد تابع يزيد ، ووقع في مصنف ابن أبي شيبة عن يزيد صحمة بفتح الصاد وسكون الحاء فهذا متجه ، ويتحصل منه أن الرواة اختلفوا في إثبات الألف وحذفها . وحكى الإسماعيلي أن في رواية عبد الصمد أصحمة بخاء معجمة وإثبات الألف ، قال : وهو غلط فيحتمل أن يكون هذا محل الاختلاف الذي أشار إليه البخاري . وحكى كثير من الشراح أن رواية يزيد ورفيقه صحمة بالمهملة بغير ألف ، وحكى الكرماني أن في بعض النسخ في رواية محمد بن سنان أصحمة بموحدة بدل الميم

٦٥ - باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة

وقال الحسن : يقرأ على الطفل بفاتحة الكتاب ويقول : اللهم اجعله لنا فرطاً وسلفاً وأجراً

١٣٣٥ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن سعد عن طلحة قال « صليت خلف ابن عباس رضي الله عنهما » **وحدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال « صليت خلف ابن عباس رضي الله عنهما على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب . قال : لتعلموا أنها سنة »

قوله (باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة) أي مشروعيتها ، وهي من المسائل المختلف فيها ، ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمسور بن مخرمة مشروعيتها ، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحق . ونقل عن أبي هريرة وابن عمر ليس فيها قراءة وهو قول مالك والكوفيين . قوله (وقال الحسن الخ) وصله عبد الوهاب ابن عطاء في « كتاب الجنائز » ، له عن سعيد بن أبي عروبة أنه سئل عن الصلاة على الصبي فأخبرهم عن قتادة عن الحسن أنه كان يكبر ثم يقرأ فاتحة الكتاب ثم يقول : اللهم اجعله لنا سلفاً وفرطاً وأجراً . وروى عبد الرزاق والنسائي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال « السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر ثم يقرأ بأم القرآن ثم يصلي

على النبي ﷺ ثم يخلص الدعاء للبيت ولا يقرأ إلا في الأولى ، إسناده صحيح . قوله (عن سعد) هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن عرف الزهري ، وطالحة هو ابن عبد الله بن عوف الخزاعي كما نسبهما في الاسناد الثاني . (تنبيه) : ليس في حديث الباب بيان محل قراءة الفاتحة ، وقد وقع التصريح به في حديث جابر أخرجه الشافعي بلفظ « وقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى » أفاده شيخنا في شرح الترمذي وقال : إن سنده ضعيف . قوله (لتعلموا أنها سنة) قال الاسماعيلي : جمع البخاري بين روايتي شعبة وسفيان ، وسياقهما مختلف . فأما رواية شعبة فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي جميعا عن محمد بن بشر شيخ البخاري فيه بلفظ « فأخذت بيده فسأله عن ذلك فقال : نعم يا ابن أخي ، إنه حق وسنة » وللحاكم من طريق آدم عن شعبة « فسأله فقلت : يقرأ ؟ قال : نعم ، إنه حق وسنة » . وأما رواية سفيان فأخرجها الترمذي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه بلفظ « فقال : إنه من السنة ، أو من تمام السنة » وأخرجه النسائي أيضا من طريق ابراهيم بن سعد عن أبيه بهذا الاسناد بلفظ « فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعا » فلما فرغ أخذت بيده فسأله ، فقال : سنة وحق ، وللحاكم من طريق ابن عجلان أنه سمع سعيد ابن أبي سعيد يقول « صلى ابن عباس على جنازة لجهر بالحمد ثم قال : إنما جهرت لتعلموا أنها سنة » وقد أجمعوا على أن قول الصحابي « سنة » حديث مسند ، كذا نقل الاجماع ، مع أن الخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهير ، وعلى الحاكم فيه مأخذ آخر وهو استدراكه له وهو في البخاري ، وقد روى الترمذي من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب وقال : لا يصح هذا ، والصحيح عن ابن عباس قوله « من السنة » وهذا مصير منه إلى الفرق بين الصيغتين ، ولعله أراد الفرق بالنسبة إلى الصراحة والاحتمال ، والله أعلم . وروى الحاكم أيضا من طريق شرحبيل بن سعد عن ابن عباس أنه صلى على جنازة بالآبواء فكبر ، ثم قرأ الفاتحة رافعا صوته ، ثم صلى على النبي ﷺ ، ثم قال : اللهم عبدك وابن عبدك أصبح فقيرا إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه ، إن كان زاكيا فزكه ، وإن كان مخطئا فاغفر له . اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تضلنا بعده . ثم كبر ثلاث تكبيرات ثم انصرف فقال : يا أيها الناس ، إنني لم أقرأ عليها - أي جهرا - الا لتعلموا أنها سنة ، قال الحاكم : شرحبيل لم يحتج به الشيخان ، وإنما أخرجه لأنه مفسر للطرق المتقدمة انتهى . وشرحبيل مختلف في توثيقه ، واستدل الطحاوي على ترك القراءة في الأولى بتركها في باقي التكبيرات وبترك التشهد ، قال : ولعل قراءة من قرأ الفاتحة من الصحابة كان على وجه الدعاء لا على وجه التلاوة . وقوله « أنها سنة » يحتمل أن يريد أن الدعاء سنة انتهى . ولا يخفى ما يجيء على كلامه من التعقب ، وما يتضمنه استدلاله من التعسف

٦٦ - باب الصلاة على القبر بعد ما يُدفن

١٣٣٦ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ « أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنْبُودٍ فَأَمَّهُمْ وَصَلُّوا خَلْفَهُ . قُلْتُ : مَنْ حَدَّثَكَ هَذَا يَا أَبَا عَمْرٍو ؟ قَالَ : ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا »

١٣٣٧ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عنه « ان أسود - رجلا أو امرأة - كان يقيم المسجد ، مات ، ولم يعلم النبي ﷺ بموته ، فذكره ذات يوم فقال : ما فعل ذلك الإنسان ؟ قالوا : مات يا رسول الله . قال : أفلا آذنتموني ؟ فقالوا : إنه كان كذا وكذا - قصته - قال فحترؤا شأنه . قال : فدلوني على قبره . فأتى قبره فصلّى عليه »

قوله (باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن) وهذه أيضا من المسائل المختلف فيها ، قال ابن المنذر : قال بمشروعيته الجمهور ، ومنعه النخعي ومالك وأبو حنيفة ، وعنه إن دفن قبل أن يصلى عليه شرع وإلا فلا . قوله (قلت من حدثك هذا يا أبا عمرو) القائل هو الشيباني ، والمقول له هو الشعبي . وقد تقدم في « باب الاذن بالجنازة » باتم من هذا السياق ، وفيه عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس ، وتكلمنا هناك على ما ورد في تسمية المقبور المذكور . ووقع في الاوسط للطبراني من طريق محمد بن الصباح الدولابي عن إسماعيل بن زكريا عن الشيباني أنه صلى عليه بعد دفنه بليتين . وقال : إن إسماعيل تفرد بذلك . ورواه الدراقطني من طريق هريم بن سفيان عن الشيباني فقال « بعد موته بثلاث ، ومن طريق بشر بن آدم عن أبي عاصم عن سفيان الثوري عن الشيباني فقال « بعد شهر ، وهذه روايات شاذة ، وسياق الطرق الصحيحة يدل على أنه صلى عليه في صبيحة دفنه . قوله في حديث أبي هريرة (فأتى قبره فصلّى عليه) زاد ابن حبان في رواية حماد بن سلمة عن ثابت « ثم قال : ان هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها ، وان الله ينورها عليهم بصلاتي » وأشار الى أن بعض المخالفين احتج بهذه الزيادة على أن ذلك من خصائصه ﷺ . ثم ساق من طريق خارجة بن زيد بن ثابت نحو هذه القصة وفيها « ثم أتى القبر فصففنا خلفه وكبر عليه أربعاً ، قال ابن حبان : في ترك انكاره ﷺ على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لغيره ، وأنه ليس من خصائصه . وتعقب بأن الذي يقع بالتبعية لا ينهض دليلا للاصالة ، واستدل بخبر الباب على رد التفصيل بين من صلى عليه فلا يصلى عليه بأن القصة وردت فيمن صلى عليه ، وأجيب بأن الخصوصية تنسحب على ذلك . واختلف من قال بشرع الصلاة لمن لم يصل فقيل : يؤخر دفنه ليصلى عليها من كان لم يصل ، وقيل : يبادر بدفنها ويصلى الذي فاتته على القبر ، وكذا اختلف في أمد ذلك : فعند بعضهم الى شهر ، وقيل : ما لم يبل الجسد ، وقيل : يختص بمن كان من أهل الصلاة عليه حين موته وهو الراجح عند الشافعية ، وقيل : يجوز ابداً

٦٧ - باب الميتُ يسمعُ خفقَ النعالِ

١٣٣٨ - حدثنا عيَّاشٌ حدثنا عبدُ الأعلى حدثنا سعيدٌ قال . . . وقال لي خليفة : حدثنا ابنُ زُرَّيعٍ حدثنا سعيدٌ عن قتادة عن أنسٍ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « العبدُ إذا وُضِعَ في قبره وتولَّى وذهب أصحابه - حتى إنه ليسمعُ قرعَ نعالهم - أتاه ملكانِ فأقعداه ، فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجلِ محمد ﷺ ؟ فيقول : أشهدُ أنه عبدُ الله ورسوله . فيقال : انظرْ إلى مقعدك من النار ، أبدلك الله به مقعداً من الجنة . قال النبي ﷺ : فيراها جميعاً . وأما الكافر - أو المنافق - فيقول : لا أدري ، كنت أقول ما يقول الناس . فيقال : لا دريتَ ، ولا تلتيت . ثم يضربُ بمطرقةٍ من حديدٍ ضربةً بين أذنيه ، فيصيحُ صيحةً يسمعُها من يليه إلا الثقلين »

قوله (باب الميت يسمع خفق النعال) قال الزين بن المنير : جرد المصنف ما ضمنه هذه الترجمة ليجمعه أول آداب الدفن من إلزام الوقار واجتناب اللفظ وقرع الأرض بشدة الوطء عليها كما يلزم ذلك مع الحى النائم ، وكأنه اقتطع ما هو من سماع الآدميين من سماع ما هو من الملائكة ، وترجم بالخفق ولفظ المتن بالقرع إشارة إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الخفق وهو ما رواه أحمد وأبو داود من حديث البراء بن عازب في أثناء حديث طويل فيه ، وأنه ليسمع خفق نعالهم ، وروى إسماعيل بن عبد الرحمن السدى عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، أن الميت ليسمع خفق نعالهم إذا ولوا مدبرين ، أخرجه البزار وابن حبان في صحيحه هكذا مختصرا ، وأخرج ابن حبان أيضا من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ ، نحوه في حديث طويل ، واستدل به على جواز المشي بين القبور بالنعال ، ولا دلالة فيه . قال ابن الجوزي : ليس في الحديث سوى الحكاية عن يدخل المقابر ، وذلك لا يقتضى إباحة ولا تحريما انتهى . وإنما استدل به من استدل على الإباحة أخذا من كونه ﷺ قاله وأقره فلو كان مكروها لبينه ، لكن يعكس عليه احتمال أن يكون المراد سماعه إياها بعد أن يجاوز المقبرة ، ويدل على الكراهة حديث بشير بن الخصاصية ، أن النبي ﷺ رأى رجلا يمشي بين القبور وعليه نعلان سببتان فقال : يا صاحب السببتين ألق نعليك ، أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم . وأغرب ابن حزم فقال : يحرم المشي بين القبور بالنعال السبتيه دون غيرها ، وهو جمود شديد . وأما قول الخطابي : يشبه أن يكون النهي عنهما لما فيهما من الخيلاء فانه متعقب بأن ابن عمر كان يلبس النعال السبتيه ويقول ، أن النبي ﷺ كان يلبسها ، وهو حديث صحيح كما سيأتى في موضعه . وقال الطحاوى : يحمل نهى الرجل المذكور على أنه كان في نعليه قدر ، فقد كان النبي ﷺ يصل في نعليه ما لم ير فيهما أذى . قوله (حدثنا عياش) هو ابن الوليد الرقام كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وهو بتحانية ومعجمة ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى . وساق حديثه مقرونا برواية خليفة عن يزيد بن زريع على لفظ خليفة ، وسيأتى مفردا في عذاب القبر عن عياش بن الوليد بلفظه وما فيه من زيادة ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله . وقوله هنا إذا وضع في قبره وتولى وأصحابه ، كذا ثبت في جميع الروايات فقال ابن التين : إنه كرر اللفظ والمعنى واحد ، ورأيت أنا مضبوطا بخط معتمد ، وتولى ، بضم أوله وكسر اللام على البناء للجهول ، أى تولى أمره أى الميت ، وسيأتى في رواية عياش بلفظ ، وتولى عنه أصحابه ، وهو الموجود في جميع الروايات عند مسلم وغيره

٦٨ - باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها

١٣٣٩ - حدثنا محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « أرسل ملك الموت إلى موسى عليه السلام ، فلما جاءه صكه ، فرجع إلى ربه فقال : أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت . فرد الله عليه عينه وقال : ارجع فقل له بضع يده على متن ثور ، فله بكل ما غطت به يده بكل شعرة سنة . قال : أى رب ، ثم ماذا ؟ قال : ثم الموت . قال : فالآن . فسأل الله أن يدينه من الأرض المقدسة رمية بحجر . قال : قال رسول الله ﷺ : فلو كنت ثم ، لأريتكم قبره إلى جانب الطريق

عند الكتيب الأحمر »

قوله (باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها) قال الزين بن المنير : المراد بقوله « أو نحوها » بقية ما تشد إليه الرحال من الحرمين وكذلك ما يمكن من مدافن الأنبياء وقبور الشهداء والأولياء تيمنا بالجوار وتعرضا للرحمة النازلة عليهم اقتداء بموسى عليه السلام ، انتهى . وهذا بناء على أن المطلوب القرب من الأنبياء الذين دفنوا ببית المقدس ، وهو الذي رجحه عياض ، وقال المهلب : إنما طلب ذلك ليقرب عاياه المشى إلى المحشر وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن بعد عنه . ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة « أرسل ملك الموت إلى موسى ، الحديث بطوله من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه عنه ولم يذكر فيه الرفع ، وقد ساقه في أحاديث الأنبياء من هذا الوجه ثم قال : وعن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه ، وقد ساقه مسلم من طريق معمر بالسندين كذلك . وقوله فيه « رمية بحجر ، أي قدر رمية حجر ، أي أدنى من مكان إلى الأرض المقدسة هذا القدر ، أو أدنى إليها حتى يكون بيني وبينها هذا القدر ، وهذا الثاني أظهر ، وعليه شرح ابن بطلال وغيره . وأما الأول فهو وإن رجحه بعضهم فلايس بحيد إذ لو كان كذلك لطلب الدنو أكثر من ذلك ، ويحتمل أن يكون القدر الذي كان بينه وبين أول الأرض المقدسة كان قدر رمية فلذلك طلبها ، لكن حكى ابن بطلال عن غيره أن الحكمة في أنه لم يطلب دخولها ليعمى موضع قبره لئلا تعجده الجهال من ملته انتهى . ويحتمل أن يكون سر ذلك أن الله لما منع بني إسرائيل من دخول بيت المقدس وتركهم في التيه أربعين سنة إلى أن أفنأهم الموت فلم يدخل الأرض المقدسة مع يوشع إلا أولادهم ، ولم يدخلها معه أحد ممن امتنع أولا أن يدخلها كما سيأتي شرح ذلك في أحاديث الأنبياء ومات هرون ثم موسى عليهما السلام قبل فتح الأرض المقدسة على الصحيح كما سيأتي وازحا أيضا ، فكان موسى لما لم يتبها له دخولها لغلبة الجبارين عليها ولا يمكن نبشه بعد ذلك لينقل إليها طلب القرب منها لأن ما قارب الشيء يسقط عنه ، وقيل إنما طلب موسى الدنو لأن النبي يدفن حيث يموت ولا ينقل ، وفيه نظر لأن موسى قد نقل يوسف عا هذا « سلام معه لما خرج من مصر كما سيأتي ذلك في ترجمته إن شاء الله تعالى ، وهذا كله بناء على الاحتمال الثاني والله أعلم . واختلف في جواز نقل الميت من بلد إلى بلد ، فقليل : يكره لما فيه من تأخير دفنه وتعريضه لهتك حرمة ، وقيل : يستحب ، والأولى تنزيل ذلك على حالتين : فالمنع حيث لم يكن هناك غرض راجح كالدفن في البقاع الفاضلة ، وتختلف الكراهة في ذلك فقد تبلغ التحريم ، والاستحباب حيث يكون ذلك بقرب مكان فاضل كما نص الشافعي على استحباب نقل الميت إلى الأرض الفاضلة كمكانة وغيرها . والله أعلم

٦٩ - باب الدفن بالليل . ودُفن أبو بكر رضي الله عنه ليلا

١٣٤٠ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** جرير عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « صلى النبي ﷺ على رجل بعد ما دُفن بليلة ، قام هو وأصحابه ، وكان سأل عنه فقال : من هذا ؟ فقالوا : فلان ، دُفن البارحة . فصلوا عليه »

قوله (باب الدفن بالليل) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من منع ذلك محتجا بحديث جابر « أن النبي ﷺ زجر أن يقبر الرجل ليلا إلا أن يضطر إلى ذلك ، أخرجه ابن حبان ، لكن بين مسلم في روايته السبب في ذلك وإلفظه

« ان النبي ﷺ خطب يوما فذكر رجلا من أصحابه قبض وكفن في كفن غير طائل وقبر ليلا ، فزجر أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه ، إلا أن يضطر لإنسان الى ذلك . وقال إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه ، فدل على أن النهي بسبب تحسين الكفن . وقوله « حتى يصلى عليه » مضبوط بكسر اللام أى النبي ﷺ فهذا سبب آخر يقتضى أنه إن رجمى بتأخير الميت الى الصباح صلاة من ترجى بركته عليه استحسب تأخيرها ، وإلا فلا ، وبه جزم الطحاوى . واستدل المصنف للجواز بما ذكره من حديث ابن عباس « ولم ينكر النبي ﷺ دفنهم اياه بالليل ، بل أنكر عليهم عدم اعلامهم بأمره » وأيد ذلك بما صنع الصحابة بأبي بكر ، وكان ذلك كالإجماع منهم على الجواز . وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس قريبا . وأما أثر أبي بكر فوصله المصنف فى أواخر الجنائز فى « باب موت يوم الاثنين » من حديث عائشة وفيه « ودفن أبو بكر قبل أن يصبح » ولابن أبي شيبة من حديث القاسم بن محمد قال « دفن أبو بكر ليلا » ومن حديث عبيد بن السباق « ان عمر دفن أبا بكر بعد العشاء الآخرة » وصح أن عليا دفن فاطمة ليلا كما سيأتى فى مكانه

٧٠ - باب بناء المسجد على القبر

١٣٤١ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثنى مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت « لما اشتكى النبي ﷺ ذكرت بعض نساء كنيسة رأيتها بأرض الحبشة يقال لها مارية ، وكانت أم سلمة وأم حبيبة رضى الله عنهما أتتا أرض الحبشة فذكرتا من جُسِنها وتساوير فيها . فرفع رأسه فقال : أولئك إذا مات منهن الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا ثم صوروا فيه تلك الصورة ، أولئك شرارُ الخلق عند الله »

قوله (باب بناء المسجد على القبر) أورد فيه حديث عائشة فى لعن من بنى على القبر مسجدا ، وقد تقدم الكلام عليه قبل ثمانية أبواب . قال الزين بن المنير : كأنه قصد بالترجمة الاولى اتخاذ المساجد فى المقبرة لأجل القبور بحيث لولا تجديد القبر ما اتخذ المسجد . ويؤيده بناء المسجد فى المقبرة على حديثه لئلا يحتاج الى الصلاة فيوجد مكان يصلى فيه سوى المقبرة ، فلذلك نجا به منحنى الجواز انتهى . وقد تقدم أن المنع من ذلك إنما هو حال خشية أن يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لعنوا ، وأما إذا أمن ذلك فلا امتناع ، وقد يقول بالمنع مطلقا من يرى سد الذريعة وهو هنا متجه قوى (١)

٧١ - باب من يدخل قبر المرأة

١٣٤٢ - **حدثنا** محمد بن سنان حدثنا فليح بن سليمان حدثنا هلال بن علي عن أنس رضى الله عنه قال : شهدنا بنت رسول الله ﷺ - ورسول الله ﷺ جالس على القبر - فرأيت عينيه تدمعان ، فقال : هل فيكم من أحد لم يقارف الليلة ؟ فقال أبو طلحة : أنا . قال : فانزل فى قبرها . فنزل فى قبرها فقبرها « قال ابن مبارك قال فليح : أراه يعنى الذنب . قال أبو عبد الله : « ليقتر فوا » أى ليكتسبوا

(١) هذا هو الحق ، لعدم الأحاديث الواردة بالنهى عن اتخاذ القبور مساجد ، وأمن من فعل ذلك ، ولأن بناء المساجد على القبور من أعظم وسائل الشرك بالمقبر فيها . والله أعلم

قوله (باب من يدخل قبر المرأة) أورد فيه حديث أنس في دفن بنت رسول الله ﷺ ، ونزول أبي طلحة في قبرها ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه » . قوله (قال ابن المبارك) تقدم هناك أن الاسماعيلي وصله من طريقه . ووقع في رواية أبي الحسن القاسبي هنا « قال أبو المبارك » بلفظ الكنية ، ونقل أبو علي الجبائي عنه أنه قال : أبو المبارك كنية محمد بن سنان يعني راوي الطريق الموصولة ، وتعقبه بأن محمد بن سنان يكنى أبا بكر بغير خلاف عند أهل العلم بالحديث ، والصواب ابن المبارك كما في بقية الطرق . قوله (ليقتربوا : ليكتسبوا) ثبت هذا في رواية الكشميهني ، وهذا تفسير ابن عباس أخرجه الطبراني من طريق علي ابن أبي طلحة عنه ، قال في قوله تعالى (وليقتربوا ما هم مقتربون) : ليكتسبوا ما هم مكتسبون . وفي هذا مصير من البخاري الى تأييد ما قاله ابن المبارك عن فليح ، أو أراد أن يوجه الكلام المذكور ، وأن لفظ المقارفة في الحديث أريد به ما هو أخص من ذلك وهو الجماع

٧٢ - باب الصلاة على الشهيد

١٣٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث قال **حدثني** ابن مهلب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول : أيهم أكثر أخذاً للقرآن ؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد وقال : أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة . وأمر بدفنهم في دماهم ، ولم يغسلوا ولم يصل عليهم »

[الحديث ١٣٤٣ - أطرافه في : ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٥٣ ، ٤٠٧٩]

١٣٤٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **حدثني** يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر « أن النبي ﷺ خرج يوماً فصلّى على أهل أحد صلواته على الميت ، ثم انصرف إلى المنبر فقال : إني فرط لكم ، وأنا شهيد عليكم ، وإني والله لأنظر إلى حوضي الآن ، وإني أعطيت مفاتيح خزائن الأرض ، أو مفاتيح الأرض . وإني والله ما أخاف عليكم أن تشرّكوا بعدي ، وأكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها »

[الحديث ١٣٤٤ - أطرافه في : ٣٥٩٦ ، ٤٠٤٢ ، ٤٠٨٥ ، ٦٤٢٦ ، ٦٥٩٠]

قوله (باب الصلاة على الشهداء) قال الزين بن المنير : أراد باب حكم الصلاة على الشهيد ، ولذلك أورد فيه حديث جابر الدال على نفيها ، وحديث عتبة الدال على إثباتها قال : ويحتمل أن يكون المراد باب مشروعية الصلاة على الشهيد في قبره لا قبل دفنه عملاً بظاهر الحديثين ، قال : والمراد بالشهيد قتيلا المعركة في حرب الكفار انتهى . وكذا المراد بقوله بعد « من لم ير غسل الشهيد » ، ولا فرق في ذلك بين المرأة والرجل صغيراً أو كبيراً حراً أو عبداً صالحاً أو غير صالح ، وخرج بقوله « المعركة » من جرح في القتال وعاش بعد ذلك حياة مستقرة ، وخرج بحرب الكفار من مات بقتال المسلمين كأهل البغى ، وخرج بجميع ذلك من سمي شهيداً بسبب غير السبب المذكور ، وإنما يقال له شهيد بمعنى ثواب الآخرة ، وهذا كله على الصحيح من مذاهب العلماء . والخلاف في الصلاة على قتيلا معركة الكفار

مشهور ، قال الترمذى : قال بعضهم يصل على الشهيد وهو قول الكوفيين وإسحق ، وقال بعضهم لا يصل عليه وهو قول المدنيين والشافعى وأحمد ، وقال الشافعى فى « الأم » : جاءت الاخبار كأنها عيان من وجوه متواترة أن النبي ﷺ لم يصل على قتلى أحد ، وما روى أنه صلى عليهم وكبر على حمزة سبعين تكبيرة لا يصح . وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث الصحيحة أن يستحي على نفسه . قال : وأما حديث عقبة بن عامر فقد وقع فى نفس الحديث أن ذلك كان بعد ثمان سنين ، يعنى والمخالف يقول لا يصل على القبر إذا طالت المدة . قال : وكأنه ﷺ دعا لهم واستغفر لهم حين علم قرب أجله مودعا لهم بذلك ، ولا يدل ذلك على نسخ الحكم الثابت انتهى . وما أشار إليه من المدة والتوديع قد أخرجه البخارى أيضا كما سنبه عليه بعد هذا . ثم إن الخلاف فى ذلك فى منع الصلاة عليهم على الأصح عند الشافعية ، وفى وجه أن الخلاف فى الاستحباب وهو المنقول عن الحنابلة ، قال الماوردى^(١) عن أحمد : الصلاة على الشهيد أجود ، وإن لم يصلوا عليه أجزأ . قوله (عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر) كذا يقول الليث عن ابن شهاب ، قال النسائى : لا أعلم أحدا من ثقات أصحاب ابن شهاب تابع الليث على ذلك . ثم ساقه من طريق عبد الله بن المبارك عن معمر عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة فذكر الحديث مختصرا ، وكذا أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحق ، والطبرانى من طريق عبد الرحمن بن إسحق وعمرو بن الحارث كلهم عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة ، وعبد الله له رؤية لحديثه من حيث السماع مرسل ، وقد رواه عبد الرزاق عن معمر فزاد فيه جابرا ، وهو مما يقوى اختيار البخارى ، فإن ابن شهاب صاحب حديث فيحمل على أن الحديث عنده عن شيخين ، ولا سيما أن فى رواية عبد الرحمن بن كعب ما ليس فى رواية عبد الله بن ثعلبة . وعلى ابن شهاب فيه اختلاف آخر رواه أسامة ابن زيد الليثى عنه عن أنس أخرجه أبو داود والترمذى ، وأسامة سبى الحفظ ، وقد حكى الترمذى فى « العال » ، عن البخارى أن أسامة غلط فى إسناده . وأخرجه البيهقى من طريق عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصارى عن ابن شهاب فقال « عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه ، وابن عبد العزيز ضعيف ، وقد أخطأ فى قوله « عن أبيه » . وقد ذكر البخارى فيه اختلافا آخر كما سيأتى بعد بابين . قوله (ثم يقول أيهما) فى رواية الكشميهنى « أيهم » . قوله (ولم يصل عليهم) هو مضبوط فى روايتنا بفتح اللام ، وهو اللائق بقوله بعد ذلك « ولم يغسلوا » ، وسيأتى بعد بابين من وجه آخر عن الليث بلفظ « ولم يصل عليهم ولم يغسلهم » ، وهذه بكسر اللام والمعنى ولم يفعل ذلك بنفسه ولا بأمره . وفى حديث جابر هذا مباحث كثيرة يأتى استيفائها فى غزوة أحد من المفاضى إن شاء الله تعالى . وفيه جواز تكفين الرجلين فى ثوب واحد لأجل الضرورة إما بجمعهما فيه وإما بقطعه بينهما ، وعلى جواز دفن اثنين فى لحد ، وعلى استحباب تقديم أفضلهما لداخل اللحد ، وعلى أن شهيد المعركة لا يغسل ، وقد ترجم المصنف لجميع ذلك . (تنبيه) : وقع فى رواية أسامة المذكورة « لم يصل عليهم » كما فى حديث جابر ، وفى رواية عنه عند الشافعى والحاكم « ولم يصل على أحد غيره » ، يعنى حمزة ، وقال الدارقطنى : هذه اللفظة غير محفوظة - يعنى عن أسامة - والصواب الرواية الموافقة لحديث الليث والله أعلم . قوله (عن أبي الخير) هو البرزى ، والاسناد كله بصريون ، وهذا معدود من أصح الاسانيد . قوله (صلاته) بالنصب أى مثل صلاته . زاد فى غزوة أحد من طريق حيوة بن شريح عن يزيد « بعد ثمان سنين كالمودع للأحياء والأموات » ، وزاد فيه « فكانت آخر نظرة نظرتها الى رسول الله ﷺ » .

وسياتى الكلام على الزيادة هناك إن شاء الله تعالى . وكانت أحد في شوال سنة ثلاث ، ومات عليه السلام في ربيع الاول سنة إحدى عشرة ، فعلى هذا فى قوله : بعد ثمان سنين ، تجوز على طريق جبر الكسر ، وإلا فهم سبع سنين وبدون النصف . واستدل به على مشروعية الصلاة على الشهداء وقد تقدم جواب الشافعى عنه بما لا مزيد عليه . وقال الطحاوى : معنى صلاته عليه السلام عليهم لا يخلو من ثلاثة معان : إما أن يكون ناسخا لما تقدم من ترك الصلاة عليهم ، أو يكون من سنتهم أن لا يصلى عليهم إلا بعد هذه المدة المذكورة ، أو تكون الصلاة عليهم جائزة بخلاف غيرهم فانها واجبة . وأياها كان فقد ثبت بصلاته عليهم الصلاة على الشهداء . ثم كأن الكلام بين المختلفين فى عصرنا إنما هو فى الصلاة عليهم قبل دفنهم ، وإذا ثبتت الصلاة عليهم بعد الدفن كانت قبل الدفن أولى انتهى . وغالب ما ذكره بصدد المنع - لا سيما فى دعوى الحصر - فإن صلاته عليهم تحتمل أمورا آخر : منها أن تكون من خصائصه ، ومنها أن تكون بمعنى الدعاء كما تقدم . ثم هى واقعة عين لا عموم فيها ، فكيف ينتهض الاحتجاج بها لدفع حكم قد تقرر ؟ ولم يقل أحد من العلماء بالاحتمال الثانى الذى ذكره والله أعلم . قال النووى : المراد بالصلاة هنا الدعاء ، وأما كونه مثل الذى على الميت فمما أنه دعا لهم بمثل الدعاء الذى كانت عادته أن يدعو به الموتى . قوله (إني فرط لكم) أى سابقكم ، وقوله (وإني والله) فيه الحلف لتأكيد الخبر وتعظيمه ، وقوله (لأنظر الى حوضى) هو على ظاهره ، وكأنه كشف له عنه فى تلك الحالة . وسياتى الكلام على الحوض مستوفى فى كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ، وكذا على المنافسة فى الدنيا . قوله (ما أخاف عليكم أن تشركوا) أى على مجموعكم ، لأن ذلك قد وقع من البعض أعاذنا الله تعالى . وفى هذا الحديث معجزات للنبي عليه السلام ، ولذلك أورده المصنف فى علامات النبوة ، كما سياتى بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى

٧٣ - باب دفن الرجلين والثلاثة فى قبر

١٣٤٥ - **حدثنا** سعيد بن سليمان **حدثنا** الليث **حدثنا** ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب أن جابر ابن عبد الله رضى الله عنهما أخبره « أن النبي عليه السلام كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد »

قوله (باب دفن الرجلين والثلاثة فى قبر) أورد فيه حديث جابر المذكور مختصرا بلفظ ، كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد ، قال ابن رشيد : جرى المصنف على عادته إما بالإشارة الى ما ليس على شرطه ، وإما بالاكتفاء بالقياس . وقد وقع فى رواية عبد الرزاق يعنى المشار اليها قبل بلفظ ، وكان يدفن الرجلين والثلاثة فى القبر الواحد ، انتهى . وورد ذكر الثلاثة فى هذه القصة عن أنس أيضا عند الترمذى وغيره ، وروى أصحاب السنن عن هشام ابن عامر الانصارى قال : جاءت الانصار الى رسول الله عليه السلام يوم أحد فقالوا : أصابنا قرح وجهد ، قال : احفروا وأوسعوا ، واجعلوا الرجلين والثلاثة فى القبر ، صححه الترمذى . والظاهر أن المصنف أشار الى هذا الحديث . وأما القياس ففيه نظر ، لأنه لو أراد لم يقتصر على الثلاثة بل كان يقول مثلاً دفن الرجلين فأكثر ، ويؤخذ من هذا جواز دفن المرأتين فى قبر ، وأما دفن الرجل مع المرأة فروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن وائلة بن الاسقع ، أنه كان يدفن الرجل والمرأة فى القبر الواحد فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه ، وكأنه كان يجعل بينهما حائلا من تراب ولا سيما إن كانا اجنبيين . والله أعلم

٧٤ - باب من لم ير غسل الشهداء

١٣٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ :

النَّبِيُّ ﷺ « اِدْفِنُوهُمْ فِي دِمَائِهِمْ ، يَعْنِي يَوْمَ أُحُدٍ . وَلَمْ يُغَسَّلْهُمْ »

قوله (باب من لم ير غسل الشهداء) في نسخة « الشهيد » ، بالإفراد . أشار بذلك الى ما روى عن سعيد بن المسيب أنه قال : يغسل الشهيد ، لان كل ميت يجنب فيجب غسله حكاه ابن المنذر ، قال : وبه قال الحسن البصري . ورواه ابن أبي شيبة عنهما أي عن سعيد والحسن ، وحكى عن ابن سريج من الشافعية وعن غيره ، وهو من الشذوذ . وقد وقع عند أحمد من وجه آخر عن جابر أن النبي ﷺ قال في قتلى أحد : لا تغسلوهم فان كل جرح - أو كل دم - يفوح مسكا يوم القيامة ، ولم يصل عليهم ، فبين الحكمة في ذلك ، ثم أورد المصنف حديث جابر المذكور قبل مختصرا بلفظ « ولم يغسلهم » ، واستدل بعمومه على أن الشهيد لا يغسل حتى ولا الجنب والحائض ، وهو الأصح عند الشافعية ، وقيل يغسل للجنابة لا بنية غسل الميت ، لما روى في قصة حنظلة بن الراهب أن الملائكة غسلته يوم أحد لما استشهد وهو جنب ، وقصته مشهورة رواها ابن إسحق وغيره ، وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عباس بإسناد لا بأس به عنه قال « أصيب حمزة بن عبد المطلب وحنظلة بن الراهب وهما جنب ، فقال رسول الله ﷺ « رأيت الملائكة تغسلهما » غريب في ذكر حمزة ، وأجيب بأنه لو كان واجبا ما اكتفى فيه بغسل الملائكة ، فدل على سقوطه عن يتولى أمر الشهيد . والله أعلم

٧٥ - باب من يُقدَّم في اللحد . وُسِّمِيَ اللَّحْدَ لِأَنَّهُ فِي نَاحِيَةٍ

وَكُلُّ جَائِرٍ مُلْحِدٌ . « مُلْتَحِدًا » : مَعْدِلًا . وَلَوْ كَانَ مُسْتَقِيمًا كَانَ ضَرَبًا

١٣٤٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْإِيْثُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَتَيْهِمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ وَقَالَ : أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ . وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ ، وَلَمْ يُغَسَّلْهُمْ »

١٣٤٨ - وَأَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

يَقُولُ لِقَتْلَى أُحُدٍ : أَيُّ هَؤُلَاءِ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ قَبْلَ صَاحِبِهِ - وَقَالَ جَابِرٌ - فَكُفِّنَ أَبِي وَعُمَى فِي ثَمَرَةٍ وَاحِدَةٍ »

وَقَالَ سُايِمَانُ بْنُ كَثِيرٍ : حَدَّثَنِي الزَّهْرِيُّ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قوله (باب من يقدم في اللحد) أي إذا كانوا أكثر من واحد ، وقد دل حديث الباب على تقديم من كان أكثر قرآنا من صاحبه ، وهذا نظير تقديمه في الإمامة . قوله (وُسِّمِيَ اللَّحْدَ لِأَنَّهُ فِي نَاحِيَةٍ) قال أهل اللغة : أصل الإلحاد

الميل والعدول عن الشيء ، وقيل للمائل عن الدين ملحد . وسمى اللحد لأنه شق يعمل في جانب القبر فيميل عن وسط القبر الى جانبه بحيث يسع الميت فيوضع فيه ويطبق عليه اللين . وأما قول المصنف بعد ، ولو كان مستقيماً لكان ضريحاً ، فلأن الضريح شق يشق في الأرض على الاستواء ويدفن فيه . قوله (ملتحداً : معدلاً) هو قول أبي عبيدة ابن المثنى في كتاب المجاز . قال : قوله ملتحداً أى معدلاً ، وقال الطبري معناه ولن تجد من دونه معدلاً تعدل اليه عن الله ، لان قدرة الله محيطه بجميع خلقه . قال : والملتحد مفتعل من اللاحد ، يقال منه لحدث الى كذا اذا ملت اليه انتهى . ويقال : لحدثه وألحدثه ، قال الفراء : الرباعي أجود ، وقال غيره : الثلاثي أكثر . ويؤيده حديث عائشة في قصة دفن النبي ﷺ ، فإرسلوا الى الشقاق واللاحد ، الحديث أخرجه ابن ماجه ، ثم ساق المصنف حديث جابر من طريق ابن المبارك عن الليث متصل ، وعن الأوزاعي منقطعاً لأن ابن شهاب لم يسمع من جابر . زاد ابن سعد في الطبقات عن الوليد بن مسلم : حدثني الأوزاعي بهذا الاسناد قال : زملوهم بجراحهم فاني أنا الشهيد عليهم ، ما من مسلم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة يسيل دماً ، الحديث . قوله في رواية الأوزاعي (فكفن أبي وعمي في نمرة) هي بفتح النون وكسر الميم : بردة من صوف أو غيره مخططة . وقال الفراء : هي دراعة فيها لوان سواد وبياض ، ويقال للسحابة اذا كانت كذلك نمرة ، وذكر الواقدي في المغازي وابن سعد أنهما كفنا في نمرتين ، فان ثبت حمل على أن النمرة الواحدة شقت بينهما نصفين ، وسيأتي مزيد لذلك بعد بابين . والرجل الذي كفن معه في النمرة كأنه هو الذي دفن معه كما سيأتي الكلام على تسميته بعد باب . قوله (وقال سليمان بن كثير الخ) هو موصول في الزهريات للذهلي ، وفي رواية سليمان المذكور لإبهام شيخ الزهري وقد تقدم البحث فيه قبل بابين ، قال الدارقطني في « التتبع » : اضطرب فيه الزهري ، وأجيب بمنع الاضطراب لأن الحاصل من الاختلاف فيه على الثقات أن الزهري حمله عن شيخين ، وأما إبهام سليمان لشيخ الزهري وحذف الأوزاعي له فلا يؤثر ذلك في رواية من سماه ، لأن الحجة لمن ضبط وزاد اذا كان ثقة لا سيما اذا كان حافظاً ، وأما رواية أسامة وابن عبد العزيز فلا تقدر في الرواية الصحيحة لضعفهما ، وقد بينا أن البخاري صرح بغلط أسامة فيه ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد حديث جابر في المغازي ، وفيه فضيلة ظاهرة لقارى القرآن ، ويلحق به أهل الفقه والزهد وسائر وجوه الفضل

٧٦ - باب الإذخِر والحشيش في القبر

١٣٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « حَرَّمَ اللَّهُ مَكَّةَ ، فَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي ، أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ : لَا يُخْتَلَى خَلَاها ، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُها ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُها ، وَلَا تُلْتَقَطُ لَقَطَتُها إِلَّا لِمَرْغَفٍ . فَقَالَ الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا الْإِذْخِرَ لِمَصَاغِتِنَا وَقُبُورِنَا . فَقَالَ : إِلَّا الْإِذْخِرَ »

وقال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا »

وقال أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة « سمعت النبي ﷺ » مثله

وقال مجاهد عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما « لقينهم وبُيوتهم »

[الحديث ١٣٤٩ - أطرافه في : ١٥٨٧ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٤ ، ٢٠٩٠ ، ٢٤٢٣ ، ٢٧٨٣ ، ٢٨٢٥ ، ٣٠٧٧ ، ٣١٨٩ ، ٤٣١٣]

قوله (باب الإذخر والحشيش في القبر) أورد فيه حديث ابن عباس في تحريم مكة ، وفيه « فقال العباس إلا الإذخر اصاغتنا وقبورنا ، وسيأتي الكلام على فوائده في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وجوز ابن مالك في قوله « إلا الإذخر ، الرفع والنصب ، وترجم ابن المنذر على هذا الحديث طرح الإذخر في القبر وبسطه فيه ، وأراد المصنف بذكر الحشيش التنبيه على إلحاقه بالإذخر وأن المراد باستعمال الإذخر البسط ونحوه لا التطيب ، ومراده بالحشيش ما يجوز حشه من الحرم اذ لم يقيد في الترجمة بشيء . وقد تقدم في « باب إذا لم يجد كفنا » في قصة مصعب ابن عمير لما قصر كفنه أن يغطي رأسه وأن يجعل على رجليه من الإذخر ، ولاحمد من طريق خباب أيضا أن حمزة لم يوجد له كفن إلا بردة إذا جعلت على رأسه فاصت عن قدميه ، وإذا جعلت على قدميه فاصت عن رأسه حتى مدت على رأسه وجعلت على قدميه الإذخر . قوله (وقال أبو هريرة الخ) هو طرف من حديث طويل فيه قصة أبي شاه وقد تقدم موصولا في كتاب العلم . قوله (وقال أبا بن صالح الخ) وصله ابن ماجه من طريقه وفيه « فقال العباس إلا الإذخر ، فانه للبيوت والقبور . » قوله (وقال مجاهد الخ) هو طرف من الحديث الأول ، وسيأتي موصولا في كتاب الحج ، وأورده لقوله فيه « لقينهم ، بدل لقبورهم ، والقيين بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون هو الحداد ، وكأنه أشار الى ترجيح الرواية الأولى لموافقة رواية أبي هريرة وصفية ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحج ان شاء الله تعالى

٧٧ - باب هل يخرج الميت من القبر والأحد لعلة ؟

١٣٥٠ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال عمرو : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال

« أتى رسول الله ﷺ عبد الله بن أبي بعد ما أدخل حفرته ، فأمر به فأخرج ، فوضعه على ركبتيه ، ونفث عليه من ريقه ، وألبسه قميصه ، فالتفت إليه وقال : يا رسول الله ألبسني قميصك الذي يلي جلدك . قال سفيان : فيروون أن النبي ﷺ ألبس عبد الله قميصه مكافأة لما صنع »

١٣٥١ - حدثنا مسدد أخبرنا بشر بن الفضل حدثنا حسين المعلم عن عطاء عن جابر رضي الله عنه

قال « لما حضر أحد دعاني من الليل فقال : ما أراي إلا مقتولا في أول من يقتل من أصحاب النبي ﷺ ، وإنى لا أترك بعدى أعز علي منك ، غير نفسي رسول الله ﷺ . وإن علي دينا ، فاقض ، واستوص بأخوانك خيرا . فأصبحنا ، فكان أول قتيل ، ودفن معه آخر في قبر ، ثم لم تطب نفسي أن أتركه مع الآخر ، فاستخرجته بعد ستة أشهر ، فاذا هو كيوم وضعت هنيئة ، غير أذنه »

[الحديث ١٣٥١ - طرفه في : ١٣٥٢]

١٣٥٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سعيد بن عامر عن شعبة عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن جابر

رضي الله عنه قال « دُفِنَ مع أبي رجلٍ ، فلم تطب نفسى حتى أخرجته ، فجعلته في قبرٍ على حدة »

قوله (باب هل يخرج الميت من القبر واللحد لعله) أى لسبب ، وأشار بذلك الى الرد على من منع إخراج الميت من قبره مطلقا أو لسبب دون سبب ، كمن خص الجواز بما لو دفن بغير غسل أو بغير صلاة ، فإن في حديث جابر الأول دلالة على الجواز إذا كان في نبشه مصلحة تتعلق به من زيادة البركة له ، وعليه يتنزل قوله في الترجمة « من القبر » ، وفي حديث جابر الثانى دلالة على جواز الإخراج لأمر يتعلق بالحى لأنه لا ضرر على الميت في دفن ميت آخر معه ، وقد بين ذلك جابر بقوله « فلم تطب نفسى » ، وعليه يتنزل قوله « واللحد » ، لأن والد جابر كان في لحد ، وإنما أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام لأن قصة عبد الله بن أبي قابلة للتخصيص ، وقصة والد جابر ليس فيها تصريح بالرفع ، قاله الزين بن المنير . ثم أورد المصنف فيه حديث عمرو - وهو ابن دينار - عن جابر في قصة عبد الله بن أبي ، وقد سبق ذكره في « باب الكفن في القميص » ، وزاد في هذه الطريق « وكان كسا عباسا قيصا » ، وفي رواية الكشميني « قيصه » ، والعباس المذكور هو ابن عبد المطالب عم النبي ﷺ . قوله (قال سفيان : وقال أبو هرون الخ) كذا وقع في رواية أبي ذر وغيرها ، ووقع في كثير من الروايات « وقال أبو هريرة » ، وكذا في مستخرج أبي نعيم وهو تصحيف ، وأبو هرون المذكور جزم المزى بأنه موسى بن أبي عيسى الحنط بمهمله ونون المدنى ، وقيل هو الفنوى واسمه إبراهيم بن العلاء من شيوخ البصرة ، وكلاهما من أتباع التابعين ، فالحديث معضل . وقد أخرجه الحميدى في مسنده عن سفيان فسماه عيسى ولفظه « حدثنا عيسى بن أبي موسى (١) » ، فهذا هو المعتمد . قوله (قال سفيان : فيرون أن النبي ﷺ ألبس عبد الله قيصه مكافأة لما صنع بالعباس) هذا القدر متصل عند سفيان ، وقد أخرجه البخارى في أواخر الجهاد في « باب كسوة الأسارى » ، عن عبد الله بن محمد عن سفيان بالسند المذكور قال « لما كان يوم بدر أتى بأسارى وأتى بالعباس ولم يكن عليه ثوب فوجدوا قيص عبد الله بن أبي يقدر عليه فكساه النبي ﷺ إياه » ، فلذلك نزع النبي ﷺ قيصه الذى ألبسه ، ويحتمل أن يكون قوله « فلذلك » من كلام سفيان أدرج في الخبر ، بينته رواية علي بن عبد الله التى في هذا الباب ، وسأستوفى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . قوله (حدثنا حسين المعلم عن عطاء) هو ابن أبي رباح (عن جابر) هكذا أخرج البخارى هذا الحديث عن مسدد عن بشر بن الفضل عن حسين ، ولم أره بعد التتبع الكثير فى شيء من كتب الحديث بهذا الاسناد الى جابر إلا فى البخارى ، وقد عز على الاسماعيلي مخرجه فأخرجه فى مستخرجه من طريق البخارى ، وأما أبو نعيم فأخرجه من طريق أبي الاشعث عن بشر بن الفضل فقال « عن سعيد بن يزيد عن أبي نضرة عن جابر » ، وقال بعده : ليس أبو نضرة من شرط البخارى . قال : وروايته عن حسين عن عطاء عزيزة جدا . قلت : وطريق سعيد مشهورة عنه ، أخرجها أبو داود وابن سعد والحاكم والطبرانى من طريقه عن أبي نضرة عن جابر ، واحتمل عندى أن يكون لبشر بن الفضل فيه شيخان ، إلى أن رأيته فى « المستدرک » للحاكم قد أخرجه عن أبي بكر بن أسحق عن معاذ بن

(١) هكذا فى المخطوطة التى بأيدىنا وفى طبعة بولاق ، وهو غلط من النساخ أو سبق قلم ، والصواب « موسى بن أبي عيسى »

كما تقدم فى كلام المزى وكما يعلم من المراجع المتقدمة ، فتأمل . والله أعلم

المثنى عن مسدد عن بشر كما رواه أبو الأشعث عن بشر ، وكذا أخرجه في الإكليل ، بهذا الإسناد إلى جابر ولفظه لفظ البخارى سواء ، فغلب على الظن حينئذ أن في هذه الطريق وهما ، لكن لم يتبين لى عن هو ، ولم أر من نبه على ذلك ، وكان البخارى استشعر بشىء من ذلك فعقب هذه الطريق بما أخرجه من طريق ابن أبى نجيم عن عطاء عن جابر مختصرا ليوضح أن له أصلا من طريق عطاء عن جابر . والله أعلم . قوله (ما أرانى) بضم الهمزة بمعنى الظن ، وذكر الحاكم فى المستدرک ، عن الواقدى أن سبب ظنه ذلك منام رآه أنه رأى مبشر بن عبد المنذر . وكان ممن استشهد ببدر - يقول له : أنت قادم علينا فى هذه الأيام ، فقصها على النبي ﷺ فقال : هذه الشهادة . وفى رواية أبى نضرة المذكورة عند ابن السكن عن جابر أن أباه قال له : انى معرض نفسك للقتل . الحديث . وقال ابن التين : إنما قال ذلك بناء على ما كان عزم عليه ، وإنما قال من أصحاب رسول الله ﷺ إشارة إلى ما أخبر به النبي ﷺ أن بعض أصحابه سيقتل كما سيأتى واضحا فى المغازى . قوله (وان على ديننا) سيأتى مقداره فى علامات النبوة . قوله (فافض) كذا فى الأصل بحذف المفعول ، وفى رواية الحاكم وفاقضه . قوله (باخوانك) سيأتى الكلام على ذكر عدتهن ومن عرف اسمها منهن فى كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . قوله (ودفن معه آخر) هو عمرو بن الجوح بن زيد بن حرام الانصارى ، وكان صديق والد جابر وزوج أخته هند بنت عمرو ، وكان جابرا سماه عمه تعظيما . قال ابن اسحق فى المغازى : حدثنى أبى عن رجال من بنى سلة أن النبي ﷺ قال حين أصيب عبد الله بن عمرو وعمرو بن الجوح : اجمعوا بينهم فانهما كانا متصادقين فى الدنيا ، وفى مغازى الواقدى ، عن عائشة أنها رأت هند بنت عمرو تسوق بعيرا لها عليه زوجها عمرو بن الجوح وأخوها عبد الله بن عمرو بن حرام لتدفنهما بالمدينة ، ثم أمر رسول الله ﷺ برد القتلى إلى مضاجعهم . وأما قول الدهياطى إن قوله دوعى ، وهم فليس بجيد ، لأن له محلا سائفا ، والتجوز فى مثل هذا يقع كثيرا . وحكى الكرماني عن غيره أن قوله دوعى ، تصحيف من عمرو ، وقد روى أحمد بإسناد حسن من حديث أبى قتادة قال : قتل عمرو بن الجوح وابن أخيه يوم أحد فأمر بهما رسول الله ﷺ فجعل فى قبر واحد ، قال ابن عبد البر فى التمهيد : ليس هو ابن أخيه وإنما هو ابن عمه ، وهو كما قال فلعله كان أسن منه . قوله (فاستخرجته بعد ستة أشهر) أى من يوم دفنه وهذا يخالف فى الظاهر ما وقع فى الموطأ عن عبد الرحمن ابن أبى صعصعة أنه بلغه أن عمرو بن الجوح وعبد الله بن عمرو الانصارين كانا قد حفر السيل قبرهما ، وكانا فى قبر واحد ، فحفر عنهما ليغيرا من مكانهما فوجدا لم يتغيرا كأنهما ماتا بالأمس ، وكان بين أحد ويوم حفر عنهما ست وأربعون سنة ، وقد جمع بينهما ابن عبد البر بتعدد القصة ، وفيه نظر لأن الذى فى حديث جابر أنه دفن أباه فى قبر وحده بعد ستة أشهر وفى حديث الموطأ أنهما وجدا فى قبر واحد بعد ست وأربعين سنة ، فاما أن يكون المراد بكونهما فى قبر واحد قرب المجاورة ، أو أن السيل خرق أحد القبرين فصارا كقبر واحد ، وقد ذكر ابن اسحق القصة فى المغازى فقال : حدثنى أبى عن أشياخ من الانصار قالوا : لما ضرب معاوية عينه التى مرت على قبور الشهداء انفجرت العين عليهم فجثنا فأخرجناهما - يعنى عمرا وعبد الله - وعليهما بردتان قد غطى بهما وجوههما وعلى أقدامهما شىء من نبات الأرض ، فأخرجناهما يتثنيان ثنيا كأنهما دفنا بالأمس . وله شاهد بإسناد صحيح عند ابن سعد من طريق أبى الزبير عن جابر . قوله (فاذا هو كيوم وضعته هنية غير أذنه) وقال عياض فى رواية أبى السكن والنسفى : غير هنية فى أذنه ، وهو الصواب بتقديم غير ، وزيادة فى ، وفى الاول تغيير ، قال ومعنى قوله : هنية ،

أى شيئاً يسيراً ، وهو بنون بعدها تحتانية مصغراً ، وهو تصغير « هنة » أى شيء ، فصغره لكونه أثراً يسيراً انتهى . وقد قال الاسماعيلي عقب سياقه بلفظ الآكثر : إنما هو « عند »^(١) . قلت : وكذا وقع في رواية أبي ذر عن الكشميهني ، لكن يبقى في الكلام نقص ، ويدينه ما في رواية ابن أبي خيثمة والطبراني من طريق غسان بن مهصر عن أبي سلمة بلفظ « وهو كيوم دفنته » ، إلا هنية عند أذنه ، وهو موافق من حيث المعنى لرواية ابن السكن التي صوبها عياض . وجمع أبو نعيم في روايته من طريق أبي الأشعث بين لفظ « غير » ولفظ « عند » فقال « غير هنية عند أذنه » ، ووقع في رواية الحاكم المشار إليها « فاذا هو كيوم وضعته غير أذنه » سقط منها لفظ « هنية » وهو مستقيم المعنى . وكذلك ذكره الحميدي في « الجمع » ، في أفراد البخاري ، والمراد بالأذن بعضها . وحكى ابن التين أنه في روايته بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها همزة ثم مشاة منصوبة ثم هاء الضمير ، أى على حالته . وقد أخرجه ابن السكن من طريق شعبة عن أبي مسلمة^(٢) بلفظ « غير أن طرف أذن أحدهم تغير » ، ولا بن سعد من طريق أبي هلال عن أبي مسلمة « إلا قليلاً من شحمة أذنه » ، ولا بن داود من طريق حماد بن زيد عن أبي مسلمة « إلا شعرات كن من لحيته بما يلي الأرض » ، ويجمع بين هذه الرواية وغيرها بأن المراد الشعرات التي تتصل بشحمة الأذن ، وأفادت هذه الرواية سبب تغير ذلك دون غيره ، ولا يعكر على ذلك ما رواه الطبراني بإسناد صحيح عن محمد بن المنكدر عن جابر « أن أباه قتل يوم أحد ثم مثلوا به فجدعوا أنفه وأذنيه » الحديث ، وأصله في مسلم ، لأنه محمول على أنهم قطعوا بعض أذنيه لا جميعهما والله أعلم . قوله (عن ابن أبي نجیح عن عطاء) كذا الأكثر ، وحكى أبو علي الجبائي أنه وقع عند أبي علي بن السكن « عن مجاهد » بدل « عطاء » قال : والذي رواه غيره أصح . قلت : وكذا أخرجه ابن سعد والنسائي والاسماعيلي وآخرون كلهم من طريق سعيد بن عامر بالسند المذكور فيه وهو الصواب . وفي قصة والد جابر من الفوائد : الإرشاد إلى بر الأولاد بالآباء خصوصاً بعد الوفاة ، والاستعانة على ذلك بأخبارهم بمكانتهم من القلب . وفيه قوة إيمان عبد الله المذكور لاستثنائه النبي ﷺ عن جعل ولده أعز عليه منهم . وفيه كرامته بوقوع الأمر على ما ظن ، وكرامته بكون الأرض لم تبل جسده مع لبثه فيها ، والظاهر أن ذلك لمكان الشهادة . وفيه فضيلة لجابر لعمله بوصية أبيه بعد موته في قضاء دينه كما سيأتي بيانه في مكانه

٧٨ - باب اللحد والشق في القبر

١٣٥٣ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا الليث بن سعد قال حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن ابن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يجمع بين رجلين من قتلى أحد ثم يقول : أيهم أكثر أخذاً للقرآن ؟ فاذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد فقال : أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة ، فأمر بدفنهم بدمائهم ، ولم يغسلهم »

قوله (باب اللحد والشق في القبر) أورد فيه حديث جابر في قصة قتل أحد وليس فيه للشق ذكر ، قال ابن رشيد : قوله في حديث جابر « قدمه في اللحد » ظاهر في أن الميتين جميعاً في اللحد ، ويحتمل أن يكون المقدم في اللحد

(١) أى « عند أذنه » بدل « غير أذنه » ، لسكنه لا يتم بها الكلام كما قال الشارح ، والله أعلم

(٢) في المخطوطة : عن أبي سلمة

والذى يليه فى الشق لمشقة الحفر فى الجانب لمكان اثنين ، وهذا يؤيد ما تقدم توجيهه أن المراد بقوله « فكفن أبى وعى فى نمرة واحدة » أى شقت بينهما ، ويحتمل أن يكون ذكر الشق فى الترجمة ليزيد على أن اللحد أفضل منه ، لانه الذى وقع دفن الشهداء فيه مع ما كانوا فيه من الجهد والمشقة ، فلولا مزيد فضيلة فيه ما طأوه . وفى السنن لأبى داود وغيره من حديث ابن عباس مرفوعاً « اللحد لنا والشق لغيرنا » وهو يؤيد فضيلة اللحد على الشق . والله أعلم

٧٩ - باب إذا أسلم الصبي فأت هل يصلى عليه ، وهل يعرض على الصبي الإسلام ؟

وقال الحسن وشريح وإبراهيم وقتادة : إذا أسلم أحدهما قالوا له مع المسلم

وكان ابن عباس رضى الله عنهما مع أمه من المستضعفين ، ولم يكن مع أبيه على دين قومه

وقال : الإسلام يعلو ولا يعلى

١٣٥٤ - حديثنا عبدان أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن ابن

عمر رضى الله عنهما أخبره أن عمر انطلق مع النبي ﷺ فى رهط قبل ابن صياد حتى وجدوه يلعب مع الصبيان عند أطم بنى مغالة - وقد قارب ابن صياد الحلم - فلم يشعر حتى ضرب النبي ﷺ بيده ثم قال لابن صياد : تشهد أنى رسول الله ؟ فنظر إليه ابن صياد فقال : أشهد أنك رسول الأميين . فقال ابن صياد للنبي ﷺ : أشهد أنى رسول الله ؟ فرفضه وقال : آمنت بالله وبرسوله . فقال له : ماذا ترى ؟ قال ابن صياد : يأتينى صادق وكاذب . فقال النبي ﷺ : خلط عليك الأمر . ثم قال له النبي ﷺ : إني قد خبأت لك خبيئاً . فقال ابن صياد : هو الدخ . فقال : اخذاً ، فلن تعدو قدرك . فقال عمر رضى الله عنه : دعنى يا رسول الله أضرب عنقه . فقال النبي ﷺ : إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإن لم يكنه فلا خير لك فى قتله «

[الحديث ١٣٥٤ - أطرافه فى : ٣٠٥٥ ، ٦١٧٣ ، ٦٦١٨]

١٣٥٥ - وقال سالم : سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول « انطلق بعد ذلك رسول الله ﷺ وأبى

ابن كعب إلى النخل التى فيها ابن صياد ، وهو يختل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه ابن صياد ، فرآه النبي ﷺ وهو مضطجع - يعنى فى قטיפه له فيها رمزة ، أو زمرة - فرأت أم ابن صياد رسول الله ﷺ وهو يتقى بجذوع النخل ، فقالت لابن صياد : يا صاف - وهو اسم ابن صياد - هذا محمد ﷺ ، فثار ابن صياد . فقال النبي ﷺ : لو تر كته بين . وقال شعيب فى حديثه : فرفضه . رمزة ، أو زمرة . وقال اسحاق الكلبى وعقيل : رمزة . وقال معمر : رمزة

[الحديث ١٣٥٥ - أطرافه فى : ٢٦٣٨ ، ٣٠٣٣ ، ٣٠٥٦ ، ٦١٧٤]

١٣٥٦ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد وهو ابن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال « كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ فمرض ، فأناه النبي ﷺ يعودُهُ ، فقامَ عند رأسه فقال له : أسلم . فنظرَ إلى أبيه وهو عندَهُ ، فقال له : أطع أبا القاسم ﷺ . فأسلم . فخرج النبي ﷺ وهو يقول : الحمد لله الذي أُنقذه من النار »

[الحديث ١٣٥٦ - طرفه في : ٥٦٥٧]

١٣٥٧ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال قال عبيد الله : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول « كنت أنا وأُمِّي من المستضعفين : أنا من ولدان ، وأُمِّي من النساء »

[الحديث ١٣٥٧ - أطرافه في : ٤٥٨٧ ، ٤٥٨٨ ، ٤٥٩٧]

١٣٥٨ - **حديث** أبو اليمان أخبرنا شعيب قال ابن شهاب : بصرى على كل مولود ميموني وإن كان لغيري ، من أجل أنه ولد على فطرة الإسلام ، يدعى أبواه الإسلام أو أبوه خاصة وإن كانت أمه على غير الإسلام ، إذا استهل صارخاً صلى عليه ، ولا يصلى على من لا يستهل من أجل أنه سقط ، فإن أباه هريرة رضي الله عنه كان يحدث قال النبي ﷺ « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء ، هل تحسون فيها من جدعاء » ؟ ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه « فطرة الله التي فطر الناس عليها » الآية

[الحديث ١٣٥٨ - أطرافه في : ١٣٥٩ ، ١٣٨٥ ، ٤٧٧٥ ، ٦٥٩٩]

١٣٥٩ - **حديث** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء ، هل تحسون فيها من جدعاء » ؟ ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه « فطرة الله التي فطر الناس عليها ، لا تبديل لخلق الله ، ذلك الدين القيم »

قوله (باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه ؟ وهل يعرض على الصبي الإسلام) هذه الترجمة معقودة لصحة إسلام الصبي ، وهي مسألة اختلاف كما سنبينه . وقوله « وهل يعرض عليه » ذكره هنا بلفظ الاستفهام ، وترجم في كتاب الجهاد بصيغة تدل على الجزم بذلك فقال « وكيف يعرض الإسلام على الصبي » ؟ وكأنه لما أقام الأدلة هنا على صحة إسلامه استغنى بذلك وأفاد هناك ذكر الكيفية . قوله (وقال الحسن الخ) أما أثر الحسن فأخرجه البيهقي من طريق محمد بن نصر أظنه في كتاب الفرائض له قال « حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا يزيد بن زريع عن يونس عن الحسن بن الصغير » قال : مع المسلم من والديه . وأما أثر إبراهيم فوصله عبد الرزاق عن معمر عن مغيرة عن إبراهيم قال في نصرانيين بينهما ولد صغير فأسلم أحدهما ؟ قال : أولاهما به المسلم . وأما أثر شريح فأخرجه البيهقي بالاسناد

المذكور الى يحيى بن يحيى د ج. ثنا هشيم عن أشعث عن الشعبي عن شريح أنه اختصم اليه في صبي أحد أبويه نصراني ، قال : الوالد المسلم أحق بالولد ، . وأما أثر قتادة فوصله عبد الرزاق عن معمر عنه نحو قول الحسن . قوله (وكان ابن عباس مع أمه من المستضعفين) وصله المصنف في الباب من حديثه بلفظ كنت أنا وأمي من المستضعفين ، واسم أمه لبابة بنت الحارث الهلالية . قوله (ولم يكن مع أبيه علي دين قومه) هذا قاله المصنف تفقها ، وهو مبني على أن إسلام العباس كان بعد وقعة بدر ، وقد اختلف في ذلك فقليل : أسلم قبل الهجرة وأقام بأمر النبي ﷺ له في ذلك لمصلحة المسلمين ، روى ذلك ابن سعد من حديث ابن عباس ، وفي إسناده الكلبي وهو متروك . ويرده أن العباس أسر ببدر ، وقد فدى نفسه كما سيأتي في المغازي واضحا ، ويرده أيضا أن الآية التي في قصة المستضعفين نزلت بعد بدر بلا خلاف ، فالمشهور أنه أسلم قبل فتح خيبر ، ويدل عليه حديث أنس في قصة الحجاج بن علاط كما أخرجه أحمد والنسائي ، وروى ابن سعد من حديث ابن عباس أنه هاجر الى النبي ﷺ بخيبر ورده بقصة الحجاج المذكور ، والصحيح أنه هاجر عام الفتح في أول السنة وقدم مع النبي ﷺ فشهد الفتح والله أعلم . قوله (وقال : الاسلام يعلو ولا يعلى) كذا في جميع نسخ البخاري لم يعين القائل ، وكنت أظن أنه معطوف على قول ابن عباس فيكون من كلامه ، ثم لم أجده من كلامه بعد التتبع الكثير ، ورأيت موصولا مرفوعا من حديث غيره أخرجه الدارقطني ومحمد بن هرون الروياني في مسنده من حديث عائذ بن عمرو المزني بسند حسن ، ورويناه في د فوائد أبي يعلى الخليلي ، من هذا الوجه وزاد في أوله قصة وهي أن عائذ بن عمرو جاء يوم الفتح مع أبي سفيان بن حرب ، فقال الصحابة : هذا أبو سفيان وعائذ بن عمرو ، فقال رسول الله ﷺ : هذا عائذ بن عمرو وأبو سفيان ، الاسلام أعز من ذلك ، الاسلام يعلو ولا يعلى . وفي هذه القصة أن للبداية في الذكر تأثيرا في الفضل لما يفيد من الاهتمام ، وليس فيه حجة على أن الواو ترتب . ثم وجدته من قول ابن عباس كما كنت أظن ذكره ابن حزم في المحلى قال : ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال د اذا أسلمت اليهودية أو النصرانية تحت اليهودي أو النصراني يفرق بينهما ، الاسلام يعلو ولا يعلى ، ثم أورد المصنف في الباب أحاديث ترجع ما ذهب اليه من صحة إسلام الصبي ، أولها حديث ابن عمر في قصة ابن صياد وسيأتي الكلام عليه مستوفي في الباب المشار اليه في الجهاد ، ومقصود البخاري منه الاستدلال هنا بقوله ﷺ لابن صياد د أتشهد أني رسول الله ، ؟ وكان إذ ذاك دون البلوغ . وقوله د أطم ، بضمين بناء كالحصن . ود مغالة ، بفتح الميم والمعجمة الخفيفة بطن من الانصار ، وابن صياد في رواية أبي ذر صائد وكلا الأمرين كان يدعى به ، وقوله د فرفضه ، ألاكثر بالضاد المعجمة أي تركه ، قال الزين بن المنير : أنكرها القاضي . ولبعضهم بالمهملة أي دفعه برجله ، قال عياض : كذا في رواية أبي ذر عن غير المستمل ولا وجه لها . قال المازري : لعله رفضه بالسين المهملة أي ضربه برجله ، قال عياض : لم أجده هذه اللفظة في جواهر اللغة يعني بالصاد ، قال : وقد وقع في رواية الأصيلي بالقاف بدل الفاء ، وفي رواية عبدوس د فوقه ، بالواو والقاف ، وقوله د وهو يختل ، بمعجمة ساكنة بعدها مثناة مكسورة أي يخذعه ، والمراد أنه كان يريد أن يستغفله ليسمع كلامه وهو لا يشعر . قوله (له فيها رمزة أو زمرة) كذا الأكثر على الشك في تقديم الراء على الزاي أو تأخيرها ، ولبعضهم د زمرة أو رمرة ، على الشك هل هو بزايين أو براين مع زيادة ميم فيهما ، ومعاني هذه الكلمات المختلفة متقاربة ، فاما التي بتقديم الراء وميم واحدة فهي فعلة من الرمز وهو الإشارة ، واما التي بتقديم الزاي كذلك فمن

الزمر والمراد حكاية صوته ، وأما التي بالمهملتين وميمين فأصله من الحركة وهي هنا بمعنى الصوت الخفي ، وأما التي بالمعجمتين كذلك فقال الخطابي : هو تحريك الشفتين بالكلام ، وقال غيره : وهو كلام العلوج وهو صوت يصوت من الخياشيم والحلق . قوله (قتار ابن صياد) أي قام كذا الأكثر ، وللكشميهني « فثاب » بوحدة أي رجع عن الحالة التي كان فيها . قوله (وقال شعيب زمزمة فرفسه) في رواية أبي ذر بالزايين وبالصاد المهملة ، وفي رواية غيره « وقال شعيب في حديثه فرفسه زمزمة أو رمرمة » بالشك . وسيأتي في الأدب موصولا من هذا الوجه بالشك ، لكن فيه « فرفسه » بغير فاء وبالتشديد ، وذكره الخطابي في غريبه بمهملة أي ضغطه وضم بعضه إلى بعض . قوله (وقال إسحق الكلبي وعقيل رمرمة) يعني بمهملتين (وقال معمر رمزة) يعني براء ثم زاي ، أما رواية إسحق فوصلها الذهلي في الزهريات وسقطت من رواية المستمل والكشميهني وأبي الوقت ، وأما رواية عقيل فوصلها المصنف في الجهاد وكذا رواية معمر . ثاني الأحاديث حديث أنس (كان غلام يهودي يخدم) لم أقف في شيء من الطرق الموصولة على تسميته ، إلا أن ابن بشكوال ذكر أن صاحب « العتبية » حكى عن زياد شيطون أن اسم هذا الغلام عبد القدوس ، قال : وهو غريب ما وجدته عند غيره . قوله (وهو عنده) في رواية أبي داود « عند رأسه » أخرجه عن سليمان ابن حرب شيخ البخاري فيه ، وكذا الاسماعيلي عن أبي خليفة عن سليمان . قوله (فأسلم) في رواية النسائي عن إسحق بن راهويه عن سليمان المذكور فقال « أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله » . قوله (أنقذه من النار) في رواية أبي داود وأبي خليفة « أنقذه من النار » ، وفي الحديث جواز استخدام المشرك ، وعيادته إذا مرض ، وفيه حسن العهد ، واستخدام الصغير ، وعرض الاسلام على الصبي ولولا صحته منه ما عرضه عليه . وفي قوله « أنقذه من النار » دلالة على أنه صح اسلامه ، وعلى أن الصبي إذا عقل الكفر ومات عليه أنه يعذب^(١) . وسيأتي البحث في ذلك من حديث سمرة الطويل في الرؤيا الآتي في « باب أولاد المشركين » في أواخر الجنايز . ثالثا حديث ابن عباس « كنت أنا وأمي من المستضعفين » وقد تقدم الكلام عليه في الترجمة . رابعا حديث أبي هريرة في أن كل مولود يولد على الفطرة ، أخرجه من طريق ابن شهاب عن أبي هريرة منقطعا ، ومن طريق آخر عنه عن أبي سلبية عن أبي هريرة ، فالاعتماد في المرفوع على الطريق الموصولة ، وإنما أورد المنقطعة لقول ابن شهاب الذي استنبطه من الحديث ، وقول ابن شهاب « لغية » بكسر اللام والمعجمة وتشديد التحتانية أي من زنا ، ومراده أنه يصلي على ولد الزنا ولا يمنع ذلك من الصلاة عليه لانه محكوم باسلامه تبعها لأمه ، وكذلك من كان أبوه مسلما دون أمه ، وقال ابن عبد البر : لم يقل أحد إنه لا يصلي على ولد الزنا إلا قتادة وحده ، واختلف في الصلاة على الصبي فقال سعيد بن جبير : لا يصلي عليه حتى يبلغ ، وقيل حتى يصلي ، وقال الجمهور : يصلي عليه حتى السقط إذا استهل^(٢) . وقد تقدم في « باب قراءة فاتحة الكتاب » ما يقال في الصلاة على جنازة الصبي ، ودخل في قوله « كل مولود » السقط

(١) في هذه الفائدة نظر لأنه ليس في الحديث المذكور دلالة صريحة على أن الغلام المذكور لم يبلغ ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « رفع القلم عن ثلاثة » وذكر منهم « الصغير حتى يبلغ » . والله أعلم

(٢) الصواب شرعية الصلاة عليه وإن لم يستهل ، إذا كان قد نفخ فيه الروح ، لعدم حديث « السقط يصلي عليه » وتقدم البحث في ذلك في ص ٢٠١ ، والله أعلم

فلذلك قيده بالاستهلال ، وهذا مصير من الزهري الى تسمية الزاني أبا لمن زنى بأمه فانه يتبعه في الاسلام ، وهو قول مالك ، وسيأتى الكلام على المتن المرفوع وعلى ذكر الاختلاف على الزهري فيه في باب أولاد المشركين ، ان شاء الله تعالى

٨٠ - باب إذا قال المشرك عند الموت : لا إله إلا الله

١٣٦٠ - **حديثنا** إسحاق أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثني أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه أنه أخبره « أنه لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ فوجدته عنده أبا جهل بن هشام وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة ، قال رسول الله ﷺ لأبي طالب : يا عثم ، قل لا إله إلا الله كلمة أشهد لك بها عند الله . فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية : يا أبا طالب ، أترغب عن ملة عبد المطلب ؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه ويعودان بتلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم : هو على ملة عبد المطلب ، وأبي أن يقول لا إله إلا الله . فقال رسول الله ﷺ : أما والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك ، فأنزل الله تعالى فيه [١١٣ التوبة] : ﴿ ما كان للنبي ﴾ الآية »

[الحديث ١٣٦٠ - أطرافه في : ٣٨٨٤ ، ٤٦٧٥ ، ٤٧٧٢ ، ٦٦٨١]

قوله (باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله) . قال الزين بن المنير : لم يأت بجواب إذا لأنه ﷺ لما قال نعمه ، قل لا إله إلا الله أشهد لك بها ، كان محتملا لأن يكون ذلك خاصا به ، لأن غيره إذا قالها وقد أيقن بالوفاة لم ينفعه . ويحتمل أن يكون ترك جواب إذا ليفهم الواقف عليه أنه موضع تفصيل وفكر ، وهذا هو المعتمد . ثم أورد المصنف حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في قصة أبي طالب عند موته ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في تفسير براءة . وقوله في هذه الطريق ما لم أنه عنه ، أي الاستغفار ، وفي رواية الكشميهني « عنك » . وقوله « فأنزل الله فيه الآية » يعني قوله تعالى ﴿ ما كان للنبي ﴾ الآية كما سيأتى . وقد ثبت لغير أبي ذر « فأنزل الله فيه : ما كان للنبي ، الآية »

٨١ - باب الجريدة على القبر . وأوصى بريدة الأسلمي أن يجعل في قبره جريدتان

ورأى ابن عمر رضي الله عنهما فسطاطاً على قبر عبد الرحمن فقال : انزعه يا غلام ، فانما يضل عمله

وقال خارجة بن زيد : رأيتني ونحن شبان في زمن عثمان رضي الله عنه وإن أشدنا وثبة الذي يثب قبر عثمان بن مظعون حتى يجاوزه . وقال عثمان بن حكيم : أخذ بيدي خارجة فأجلسني على قبره وأخبرني عن عمه يزيد بن ثابت قال : إنما كره ذلك لمن أحدث عليه . وقال نافع : كان ابن عمر رضي الله عنهما يجلس على القبور

١٣٦١ - **حديثنا** يحيى حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس رضي الله

عنهما عن النبي ﷺ « أنه مرَّ بقبرين يُعَذَّبَانِ فقال : إنَّهما ليعذَّبَانِ ، وما يُعَذَّبَانِ في كبيرٍ : أمَّا أحدهما فكان لا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ ، وأمَّا الآخرُ فكان يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ . ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا بِنِصْفَيْنِ ، ثُمَّ غَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرِ وَاحِدَةٍ . فقالوا : يا رسول الله لم صَنَعْتَ هذا ؟ فقال : لعلَّهُ أن يُخَفَّفَ عَنْهُمَا ، ما لم يُبَيِّسَا »

قوله (باب الجريدة على القبر) أى وضعها أو غرزها . قوله (وأوصى بريدة الاسلى الخ) وقع في رواية الأكثر في قبره ، وللمستعمل على قبره ، وقد وصله ابن سعد من طريق موريق العجلي قال : أوصى بريدة أن يوضع في قبره جريدتان ، ومات بأدنى خراسان ، قال ابن المرباط وغيره : يحتمل أن يكون بريدة أمر أن يغرزها في ظاهر القبر اقتداء بالنبي ﷺ في وضعه الجريدتين في القبرين ، ويحتمل أن يكون أمر أن يجعلها في داخل القبر لما في النخلة من البركة لقوله تعالى (كشجرة طيبة) والأول أظهر ، ويؤيده إيراد المصنف حديث القبرين في آخر الباب ، وكان بريدة حمل الحديث على عمومته ولم يره خاصا بذينك الرجلين . قال ابن رشيد : ويظهر من تصرف البخاري أن ذلك خاص بهما (٢) فلذلك عقبه بقول ابن عمر : إنما يظله عمله . قوله (ورأى ابن عمر فسقاطا على قبر عبد الرحمن) الفسقاط بضم الفاء وسكون المهملة وبطاءين مهملتين هو البيت من الشعر ، وقد يطلق على غير الشعر ، وفيه لذات أخرى بتثنية الفاء وبالمثنيتين بدل الطاءين وإبدال الطاء الأولى مثناة وإدغامهما في السين وكسر أوله في الثلاثة ، وعبد الرحمن هو ابن أبي بكر الصديق بينه ابن سعد في روايته له موصولا من طريق أيوب بن عبد الله بن يسار قال : مر عبد الله بن عمر على قبر عبد الرحمن بن أبي بكر أخى عائشة وعليه فسقاط مضروب ، فقال : يا غلام انزعه ، فانما يظله عمله . قال الغلام : تضربني مولائي . قال : كلا . فنزعه . ومن طريق ابن عون عن رجل (٢) قال : قدمت عائشة ذات طوى حين رفعوا أيديهم عن عبد الرحمن بن أبي بكر ، فأمرت بفسقاط فضرب على قبره ووكلت به إنسانا وارتملت ، فقدم ابن عمر ، فذكر نحوه ، وقد تقدم توجيه إدخال هذا الأثر تحت هذه الترجمة . قوله (وقال خارجة ابن زيد) أى ابن ثابت الانصاري أحد ثقات التابعين ، وهو أحد السبعة الفقهاء من أهل المدينة الخ . وصله المصنف في « التاريخ الصغير » من طريق ابن اسحق : حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن أبي عمرة الانصاري سمعت خارجة بن زيد ، فذكره ، وفيه جواز تعلية القبر ورفعها عن وجه الأرض ، وقوله « رأيتني ، بضم المثناة والفاعل والمفعول ضميران لشيء واحد ، وهو من خصائص أفعال القلوب . ومظهرون والد عثمان بظاء معجمة ساكنة ثم مهملة ، ومناسبتة من وجه أن وضع الجريد على القبر يرشد إلى جواز وضع ما يرتفع به ظهر القبر عن الأرض ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في آخر الجناز . قال ابن المنير في الحاشية : أراد البخاري أن الذي ينفع أصحاب القبور هي الأعمال الصالحة ، وأن علو البناء والجلوس عليه وغير ذلك لا يضر بصورته وإنما يضر بعمائه إذا تكلم القاعدون عليه

(١) القول بالخصوصية هو الصواب ، لأن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يغرز الجريدة إلا على قبور علم تنذير أهلها ، ولم يفعل ذلك لسائر القبور ، ولو كان سنة لقطه بالجميع ، ولأن الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة لم يفعلوا ذلك ، ولو كان مشروعا لبادروا إليه . أما ما فعله بريدة فهو اجتهاد منه ، والاجتهاد يخطئ ويصيب ، والصواب مع من ترك ذلك كما تقدم . والله أعلم

(٢) هذا الأثر ضعيف من أجل الرجل المبهم ، وهى فرض صحته فالصواب ما فعله ابن عمر لعموم الأحاديث الدالة على تحريم البناء على القبور ، وهى تشمل بناء القباب وغيرها ، ولأن ذلك من وسائل الشرك بالمقبور فحرم فعله كسائر وسائل الشرك . والله أعلم

بما يضر مثلاً : قوله (وقال عثمان بن حكيم : أخذ بيدي خارجة) أي ابن زيد بن ثابت الخ ، وصله مسدد في مسنده الكبير وبين فيه سبب إخبار خارجة لحكيم بذلك ولفظه « حدثنا عيسى بن يونس حدثنا عثمان بن حكيم حدثنا عبد الله بن سرجس وأبو سلمة بن عبد الرحمن أنهما سمعا أبا هريرة يقول : لأن أجلس على جرة فتحرق ما دون لحمي حتى تقضي إلي ، أحب إلي من أن أجلس على قبر . قال عثمان : فرأيت خارجة بن زيد في المقابر ، فذكرت له ذلك ، فأخذ بيدي ، الحديث . وهذا إسناد صحيح . وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة مرفوعاً من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه عنه ، وروى الطحاوي من طريق محمد بن كعب قال : إنما قال أبو هريرة : من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جرة ، لكن إسناده ضعيف . قال ابن رشيد : الظاهر أن هذا الأثر والذي بعده من الباب الذي بعد هذا وهو « باب موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله » ، وكان بعض الرواة كتبته في غير موضعه قال : وقد يتكلف له طريق يكون به من الباب وهي الإشارة إلى أن ضرب الفسطاط إن كان لغرض صحيح كالتستر من الشمس مثلاً للحى لا لإظلال الميت فقط جاز ، وكأنه يقول : إذا أعلى القبر لغرض صحيح لا لقصد المباهاة جاز كما يجوز القعود عليه لغرض صحيح لا لمن أحدث عليه . قال : والظاهر أن المراد بالحدث هنا التغوط ، ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك من أحداث ما لا يليق من الفحش قولاً وفعلًا لتأذى الميت بذلك انتهى . ويمكن أن يقال : هذه الآثار المذكورة في هذا الباب تحتاج إلى بيان مناسبتها للترجمة ، وإلى مناسبة بعضها لبعض ، وذلك أنه لم يذكر حكم وضع الجريدة ، وذكر أثر بريدة وهو يؤذن بمشروعيتها ، ثم أثر ابن عمر المشعر بأنه لا تأثير لما يوضع على القبر ، بل التأثير للعمل الصالح ، وظاهرهما التعارض فلذلك أبهم حكم وضع الجريدة ، قاله الزين بن المنير . والذي يظهر من تصرفه ترجيح الوضع ، ويحجب عن أثر ابن عمر بأن ضرب الفسطاط على القبر لم يرد فيه ما ينتفع به الميت بخلاف وضع الجريدة لأن مشروعيتها ثبتت بفعله عليه السلام ، وإن كان بعض العلماء قال : إنها واقعة عين يحتمل أن تكون مخصوصة بمن أطلعه الله تعالى على حال الميت ، وأما الآثار الواردة في الجلوس على القبر فإن عموم قول ابن عمر « إنما يظله عمله » يدخل فيه أنه كما لا ينتفع بتظليله ولو كان تعظيماً له لا يتضرر بالجلوس عليه ولو كان تحقيراً له . والله أعلم . قوله (وقال نافع : كان ابن عمر يجلس على القبور) وصله الطحاوي من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج أن نافعاً حدثه بذلك ، ولا يعارض هذا ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه قال « لأن أطلاً على رصف أحب إلي من أن أطلاً على قبر » ، وهذه من المسائل المختلف فيها ، وورد فيها من صحيح الحديث ما أخرجه مسلم عن أبي مرثد الغنوي مرفوعاً « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها » ، قال النووي : المراد بالجلوس القعود عند الجمهور ، وقال مالك : المراد بالقعود الحدث ، وهو تأويل ضعيف أو باطل انتهى . وهو يوم انفراد مالك بذلك ، وكذا أوهمه كلام ابن الجوزي حيث قال : جمهور الفقهاء على السراية خلافاً لمالك ، وصرح النووي في « شرح المذهب » بأن مذهب أبي حنيفة كالجمهور ، وليس كذلك ، بل مذهب أبي حنيفة وأصحابه كقول مالك كما نقله عنهم الطحاوي واحتج له بأثر ابن عمر المذكور ، وأخرج عن علي بن نحوه ، وعن زيد بن ثابت مرفوعاً « إنما نهى النبي عليه السلام عن الجلوس على القبور لحديث غائط أو بول ، ورجال إسناده ثقات . ويؤيد قول الجمهور ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن حزم الانصاري مرفوعاً « لا تقعدوا على القبور » ، وفي رواية له عنه « رأيت رسول الله عليه السلام وأنا متسكى على قبر فقال :

لا تؤذ صاحب القبر ، إسناده صحيح ، وهو دال على أن المراد بالجلوس القعود على حقيقة ، ورد ابن حزم التأويل المتقدم بأن لفظ حديث أبي هريرة عند مسلم « لأن يجلس أحكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده » قال : وما عهدنا أحدا يقعد على ثيابه للغائط ، فدل على أن المراد القعود على حقيقة . وقال ابن بطال : التأويل المذكور بعيد ، لأن الحدث على القبر أقبح من أن يكره ، وإنما يكره الجلوس المتعارف (١) . قوله (حدثنا يحيى) قال أبو علي الجياني : لم أره منسوباً لاحد من المشايخ : قلت : قد نسبه أبو نعيم في « المستخرج » ، يحيى بن جعفر ، وجزم أبو مسعود في « الاطراف » ، وتبعه المزي بأنه يحيى بن يحيى ، ووقع في رواية أبي علي بن شبيب عن القريبي « حدثنا يحيى بن موسى » ، وهذا هو المعتمد . وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس في كتاب الوضوء بما فيه مفتح بعون الله تعالى . والله أعلم

٨٢ - باب موعظة المحدث عند القبر ، وقعود أصحابه حوله

﴿ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾ : الأجداث القبور . ﴿ بُعِثَتْ ﴾ : أُثِرَتْ . بُعِثَتْ حَوْضِي : أَيْ جَعَلْتُ أَسْفَلَهُ أَعْلَاهُ . الْإِبْفَاض : الْإِسْرَاع . وَقَرَأُ الْأَعْمَشُ ﴿ إِلَى نَصْبٍ ﴾ : إِلَى شَيْءٍ مَنْصُوبٍ يَسْتَبِقُونَ إِلَيْهِ . وَالنَّصْبُ وَاحِدٌ ، وَالنَّصْبُ مَصْدَرٌ . يَوْمَ الْخُرُوجِ مِنَ الْقُبُورِ ﴿ يَنْسِلُونَ ﴾ : يَخْرُجُونَ

١٣٦٢ - حَدَّثَنَا عُمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَعَدَ ، وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ ، وَمَعَهُ مَخْضَرَةٌ . فَكَسَّ فِجْلَ يَنْكُتُ بِمِخْصَرَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ . فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَلَا نَتَكَلَّمُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدْعُ الْعَمَلَ ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ ؟ قَالَ : أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسِّرُونَ لِعَمَلِ السَّعَادَةِ ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسِّرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ . ثُمَّ قَرَأَ ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ﴾ الْآيَةَ »

[الحديث ١٣٦٢ - أطرافه في : ٤٩٤٥ ، ٤٩٤٦ ، ٤٩٤٧ ، ٤٩٤٨ ، ٤٩٤٩ ، ٦٢١٧ ، ٦٦٠٥ ، ٧٥٥٢]

قوله (باب موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله) كأنه يشير إلى التفصيل بين أحوال القعود ، فإن كان لمصلحة تتعلق بالحى أو الميت لم يكره ، ويحمل النهى الوارد عن ذلك على ما يخالف ذلك . قوله (يخرجون من)

(١) ويؤيده ما ذهب إليه الجمهور من النهى عن القعود على القبور مطلقاً ما رواه مسلم في صحيحه عن جابر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحصى القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه » . وهذا الحديث الصحيح وما جاء في معناه يدل على تحريم تخصيص القبور والبناء عليها ، لأن ذلك من تعظيمها وهو من وسائل الشرك كما وقع ذلك في كثير من الأمصار . فالواجب على أهل العلم وعلى جميع المسلمين إنسكاره والتحذير منه . وإذا كان البناء على القبر مسجداً صارت المعصية أعظم ، والوسيلة به إلى الشرك أظهر ، ولهذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لعن من اتخذ القبور مساجد وقال عليه الصلاة والسلام « ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك »

الاجداث : الاجداث القبور) أى المراد بالاجداث فى الآيه القبور . وقد وصله ابن أبى حاتم وغيره من طريق قتادة والسدى وغيرهما ، واحدها جدث بفتح الجيم والمهملة . قوله (بعثت : اثرت . بعثت حوضى : جعلت أسفله أعلاه) هذا كلام أبى عبيدة فى كتاب المجاز . وقال السدى : بعثت أى حركت ، فخرج ما فيها . رواه ابن أبى حاتم . قوله (الايفاض) بيا . تحتانية ساكنة قبلها كسرة وبفاء ومعجمة (الاسراع) كذا قال الفراء فى المعانى . وقال أبو عبيدة : يوفضون أى يسرعون . قوله (وقرأ الأعمش : إلى نصب) يعنى بفتح النون كذا الأكثر ، وفى رواية أبى ذر بالضم ، والأول أصح . وكذا ضبطه الفراء عن الأعمش فى كتاب المعانى ، وهى قراءة الجمهور . وحكى الطبرانى أنه لم يقرأه بالضم الا الحسن البصرى . وقد حكى الفراء عن زيد بن ثابت ذلك ، وتقام غيره عن مجاهد وأبى عمران الجونى . وفى كتاب السبعة ، لابن مجاهد : قرأها ابن عامر بضمين ، يعنى بلفظ الجمع . وكذا قرأها حفص عن عاصم . ومن هنا يظهر سبب تخصيص الأعمش بالذكر لأنه كوفى ، وكذا عاصم فى انفراد حفص عن عاصم بالضم شذوذ . قال أبو عبيدة : النصب بالفتح هو العلم الذى نصبوه ليعبدوه ، ومن قرأ نصب بالضم فهى جماعة مثل رهن ورهن . قوله (يوفضون الى شئ منصوب : يستبقون) قال ابن أبى حاتم : حدثنا أبى حدثنا مسلم بن إبراهيم عن قرعة عن الحسن فى قوله (الى نصب يوفضون) أى يتقدمون أيهم يستلهم أول . قوله (والنصب واحد والنصب مصدر) كذا وقع فيه ، والذي فى المعانى للفراء ، النصب والنصب واحد وهو مصدر والجمع الانصاب . وكان التغير من بعض النقلة . قوله (يوم الخروج من قبورهم) أى خروج أهل القبور من قبورهم . قوله (وينسلون يخرجون) كذا أورده عبد بن حميد وغيره عن قتادة ، وسيأتى له معنى آخر إن شاء الله تعالى . وفى نسخة الصغاني بعد قوله (يخرجون) : من النسلان . وهذه التفسير أوردها لتعاقبها بذكر القبر استطرادا ، ولها تعلق بالموعظة أيضا . قال الزين بن المنير : مناسبة إيراد هذه الآيات فى هذه الترجمة للإشارة الى أن المناسب لمن قدم عند القبر أن يقصر كلامه على الإنذار بقرب المصير الى القبور ثم الى النشر لاستيفاء العمل . ثم أورد المصنف حديث على بن أبى طالب مرفوعا ، ما من نفس منفوسة إلا كتب مكانها من الجنة والنار ، الحديث . وسيأتى مبسوطا فى تفسير (والليل اذا يغشى) ، وهو أصل عظيم فى إثبات القدر . وقوله فيه : اعملوا ، جرى مجرى أسلوب الحكيم ، أى الزموا ما يجب على العبد من العبودية ، ولا تتصرفوا فى أمر الربوبية . وعثمان شيخه هو ابن أبى شيبة ، وجرير هو ابن عبد الحميد . وموضع الحاجة منه : فقدم وقعدنا حوله . وقوله : فقال رجل ، هو عمر أو غيره كما سيأتى إن شاء الله تعالى

٨٣ - باب ما جاء فى قاتل النفس

١٣٦٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** خالد عن أبى قلابة عن ثابت بن الضحاك رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « من حلف بملء غير الإسلام كاذبا مُتممداً فهو كما قال ، ومن قتل نفسه بحديدة هُذبَ به فى نار جهنم »

[الحديث ١٣٦٣ - أطرافه فى : ٤١٧١ ، ٤٨٤٣ ، ٦٠٤٧ ، ٦١٠٥ ، ٦٦٥٢]

١٣٦٤ - وقال حجاج بن منهال **حدثنا** جرير بن حازم عن الحسن « **حدثنا** جندب رضى الله عنه فى هذا

المسجد فما نسينا وما تخاف أن يكذب جندب على النبي ﷺ قال : كان برجلٍ جراحٌ فقتل نفسه ، فقال الله :
بدرني عبدى بنفسه ، حرمت عليه الجنة »

[الحديث ١٣٦٤ - طرفه في : ٣٤٦٣]

١٣٦٥ - **حديث** أبو اليمان أخبرنا شعيبٌ حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه

قال : قال النبي ﷺ « الذي يخنق نفسه يخنقها في النار ، والذي يطعننها يطعننها في النار »

[الحديث ١٣٦٥ - طرفه في : ٥٧٧٨]

قوله (باب ما جاء في قاتل النفس) قال ابن رشيد : مقصود الترجمة حكم قاتل النفس . والمذكور في الباب حكم قاتل نفسه ، فهو أخص من الترجمة ، ولكنه أراد أن يلحق بقاتل نفسه قاتل غيره من باب الأولى ، لأنه إذا كان قاتل نفسه الذي لم يتعد ظلم نفسه ثبت فيه الوعيد الشديد فأولى من ظلم غيره بافاته نفسه . قال ابن المنير في الحاشية : عادة البخاري إذا توقف في شيء ترجم عليه ترجمة مهمة كأنه ينبه على طريق الاجتهاد . وقد نقل عن مالك أن قاتل النفس لا تقبل توبته ، ومقتضاه أن لا يصل عليه ، وهو نفس قول البخاري . قلت : لعل البخاري أشار بذلك الى ما رواه أصحاب السنن ^(١) من حديث جابر بن سمرة « ان النبي ﷺ أتى برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه ، وفي رواية للنسائي « أما أنا فلا أصلي عليه » ، لكنه لما لم يكن على شرطه أو ما اليه بهذه الترجمة وأورد فيها ما يشبهه من قصة قاتل نفسه ، ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ثابت بن الضحاك فيمن قتل نفسه بحديدة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الأيمان والندور ، وخالد المذكور في إسناده هو الخذاء . ثانياً حديث جندب ، وهو ابن عبد الله البجلي قال فيه « قال حجاج بن منهال حدثنا جرير بن حازم ، وقد وصله في ذكر بني اسرائيل فقال « حدثنا محمد حدثنا حجاج بن منهال ، فذكره . وهو أحد المواضع التي يستدل بها على أنه ربما علق عن بعض شيوخه ما بينه وبينه واسطة ، لكنه أورد هنا مختصراً وأورده هناك مبسوطاً فقال في أوله « كان فيمن كان قبلكم رجل ، وقال فيه « فجزع فأخذ سكيناً فحز بها يده فراقاً الدم حتى مات ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك ، ولم أقف على تسمية هذا الرجل . ثالثاً حديث أبي هريرة مرفوعاً « الذي يخنق نفسه يخنقها في النار ، والذي يطعننها يطعننها في النار ، وهو من أفراد البخاري من هذا الوجه . وقد أخرجه أيضاً في الطب من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مطولاً ، ومن ذلك الوجه أخرجه مسلم وإيس فيه ذكر الخنق ، وفيه من الزيادة ذكر السم وغيره وانفذه « فهو في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، وقد تمسك به الممتزلة وغيرهم من قال بتخليد أصحاب المعاصي في النار ، وأجاب أهل السنة عن ذلك بأجوبة : منها توهم هذه الزيادة ، قال الترمذي بعد أن أخرجه : رواه محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة فلم يذكر « خالداً مخلداً ، وكذا رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة يشير الى رواية الباب قال : وهو أصح لأن الروايات قد صححت أن أهل التوحيد يعذبون ثم يخرجون منها ولا يخلدون ، وأجاب غيره بحمل ذلك على من استحلّه ، فانه يصير باستحلاله كافراً والكافر مخلد بلا ريب . وقيل : ورد مورد الزجر والتغليظ ، وحقيقته غير مرادة . وقيل : المعنى أن هذا جزاؤه ، سكن قد تكرم الله على الموحدين فأخرجهم من النار بتوحيدهم . وقيل : التقدير مخلداً فيها الى أن يشاء الله . وقيل : المراد

(١) هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه باللفظ المذكور كما ذكره الشارح في بلوغ المرام . والله أعلم

بالخلود طول المدة لا حقيقة الدوام كأنه يقول يخلد مدة معينة ، وهذا أبعدا . وسيأتى له مزيد بسط عند الكلام على أحاديث الشفاعة إن شاء الله تعالى . واستدل بقوله « الذى يطعن نفسه يطعن فى النار » على أن القصاص من القاتل يكون بما قتل به اقتداء بعقاب الله تعالى لقاتل نفسه ، وهو استدلال ضعيف (١)
(تنبيه) : قوله فى حديث الباب « يطعن » هو بضم العين المهملة كذا ضبطه فى الأصول

٨٤ - باب ما يُكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين

رواه ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٣٦٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ « لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلُولَ دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ . فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثَبْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُصَلِّيُ عَلَى ابْنِ أَبِي وَقَدْ قَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا - أُعِدُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ - فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : أُخْرَ عَنِّي يَا عُمَرُ . فَلَمَّا أَكْثَرْتُ عَلَيْهِ قَالَ : إِنِّي خَيْرْتُ فَأَخْتَرْتُ . لَوْ أَعْلَمُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يُغْفَرُ لَهُ لَزِدْتُ عَلَيْهَا . قَالَ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ انصَرَفَ ، فَلَمْ يَمَسْكُ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَاتَانِ مِنْ بَرَاءَةِ ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا - إِلَى - وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ قَالَ : فَعَجِبْتُ بَعْدُ مِنْ جُرْأَتِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ » [الحديث ١٣٦٦ - طرفه فى : ٤٦٧١]

قوله (باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين) قال الزين بن المنير : عدل عن قوله كراهة الصلاة على المنافقين لينبه على أن الامتناع من طلب المغفرة لمن لا يستحقها ، لا من جهة العبادة الواقعة من صورة الصلاة ، فقد تكون العبادة طاعة من وجه معصية من وجه . والله أعلم . قوله (رواه ابن عمر عن النبي ﷺ) كأنه يشير الى حديثه فى قصة الصلاة على عبد الله بن أبي أيضا ، وقد تقدم فى باب القميص الذى يكف ، ثم أورد المصنف الحديث المذكور من طريق ابن عباس عن عمر بن الخطاب ، وسيأتى من هذا الوجه أيضا فى التفسير

٨٥ - باب ثناء الناس على الميت

١٣٦٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « مَرُّوا بِجَنَازَةٍ فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَجِبَتْ . ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثْنُوا عَلَيْهَا شَرًّا ، فَقَالَ : وَجِبَتْ . قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا وَجِبَتْ ؟ قَالَ : هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجِبَتْ لَهُ »

(١) هذا من الشارح غريب ، والصواب أنه استدلال جيد ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَمَا قَبُولُكُمْ بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ﴾ وما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من رض رأس اليهودى الذى رض رأس الجارية . والأدلة فى ذلك كثيرة . والله أعلم

الجنة ، وهذا أثبتتم عليه شرّاً فوجبت له النار . أنتم شهداء الله في الأرض »

[الحديث ١٣٦٧ - طرفه في : ٢٦٤٢]

١٣٦٨ - **حديثنا** عفان بن مسلم حدثنا داود بن أبي الفرات عن عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود قال « قدمت المدينة - وقد وقع بها مرض - فجلست إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فرت بهم جنازة فأثنى على صاحبها خيراً ، فقال عمر رضي الله عنه : وجبت . ثم مرّ بأخرى فأثنى على صاحبها خيراً ، فقال عمر رضي الله عنه : وجبت . ثم مرّ بالثالثة فأثنى على صاحبها شرّاً ، فقال : وجبت . فقال أبو الأسود : قلت وما وجبت يا أمير المؤمنين ؟ قال : قلت كما قال النبي ﷺ : أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة . فقلنا : وثلاثة ؟ قال : وثلاثة . فقلنا : واثنان ؟ قال : واثنان . ثم لم نسأله عن الواحد »

[الحديث ١٣٦٨ - طرفه في : ٢٦٤٣]

قوله (باب ثناء الناس على الميت) أي مشروعيته وجوازه مطلقاً ، بخلاف الحى فإنه منهي عنه إذا أفضى إلى الإطراء خشية عليه من الزهو ، أشار إلى ذلك الزين بن المنير . **قوله** (مر) بضم الميم على البناء للجمل . **قوله** (فأنثوا عليها خيراً) في رواية النضر بن أنس عن أبيه عند الحاكم ، كنت قاعداً عند النبي ﷺ فر بجنازة فقال : ما هذه الجنازة ؟ قالوا : جنازة فلان الفلاني ، كان يحب الله ورسوله ، ويعمل بطاعة الله ويسمى فيها . وقال ضد ذلك في التي أنثوا عليها شراً . ففيه تفسير ما أبهم من الخير والشر في رواية عبد العزيز . وللحاكم أيضاً من حديث جابر « فقال بعضهم لنعم المرء ، لقد كان عفيفاً مسداً » . وفيه أيضاً « فقال بعضهم بئس المرء كان ، ان كان لفظاً غليظاً » . **قوله** (وجبت) في رواية اسماعيل بن علية عن عبد العزيز عند مسلم « وجبت وجبت وجبت » ، ثلاث مرات . وكذا في رواية النضر المذكورة ، قال النووي : والتكرار فيه لتأكيد الكلام المهم ليحفظ ويكون أبلغ . **قوله** (فقال عمر) زاد مسلم « فداء لك أبي وأمي ، وفيه جواز قول مثل ذلك » . **قوله** (قال : هذا أثبتتم عليه خيراً فوجبت له الجنة) فيه بيان لأن المراد بقوله « وجبت » أي الجنة لذى الخير ، والنار لذى الشر ، والمراد بالوجوب الثبوت إذ هو في صحة الوقوع كالشيء الواجب ، والاصل أنه لا يجب على الله شيء ، بل الثواب فضله ، والعقاب عدله ، لا يسأل عما يفعل . وفي رواية مسلم « من أثبتتم عليه خيراً وجبت له الجنة » ، ونحوه للإسماعيلي من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة ، وهو أبين في العموم من رواية آدم ، وفيه رد على من زعم أن ذلك خاص بالميتين المذكورين لغيب أطلع الله نبيه عليه ، وإنما هو خبر عن حكم أعلمه الله به . **قوله** (أنتم شهداء الله في الأرض) أي المخاطبون بذلك من الصحابة ومن كان على صفتهم من الإيمان . وحكى ابن التين أن ذلك مخصوص بالصحابة لأنهم كانوا ينطقون بالحكمة بخلاف من بعدهم . قال : والصواب أن ذلك يختص بالثقات والمتقين انتهى . وسيأتي في الشهادات بلفظ « المؤمنون شهداء الله في الأرض » ، ولأبي داود من حديث أبي هريرة في نحو هذه القصة « إن بعضكم على بعض لشهيد » ، وسيأتي مزيد بسط فيه في الكلام على الحديث الذي بعده . قال النووي : والظاهر أن الذي أنثوا عليه شراً كان من المنافقين . قلت : يرشد إلى ذلك ما رواه أحمد من حديث أبي قتادة بإسناد صحيح أنه ﷺ لم يصل على الذي أنثوا عليه شراً ، وصلى على الآخر . **قوله** (حدثنا عفان) كذا الأكثر . وذكر أصحاب

الاطراف أنه أخرجه قائلا فيه ، قال عفان ، وبذلك جزم البيهقي . وقد وصله أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن عفان به ، ومن طريقه أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم . قوله (حدثنا داود بن أبي الفرات) هو بلفظ النهر المشهور ، واسمه عمرو ، وهو كندى من أهل مرو . ولهم شيخ آخر يقال له داود بن أبي الفرات اسم أبيه بكر وأبو الفرات اسم جده وهو أشجى من أهل المدينة ، أقدم من الكندى . قوله (عن أبي الأسود) هو الدبلي التابعي الكبير المشهور ، ولم أره من رواية عبد الله بن بريدة عنه إلا معنعنا . وقد حكى الدارقطني في كتاب التتبع ، عن علي بن المديني أن ابن بريدة إنما يروى عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود ، ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود . قلت : وابن بريدة ولد في عهد عمر ، فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب ، لكن البخاري لا يكتفي بالمعاصرة (١) فلهذا أخرجه شاهدا واكتفى للأصل بحديث أنس الذي قبله والله أعلم . قوله (قدمت المدينة وقد وقع بها مرض) زاد المصنف في الشهادات عن موسى بن إسماعيل عن داود ، وهم يموتون موتا ذريعا ، وهو بالذال المعجمة أى سريعا . قوله (فأثنى على صاحبها خيرا) كذا في جميع الأصول ، خيرا ، بالنصب ، وكذا ، شرا ، وقد غلط من ضبط أثنى بفتح الهمزة على البناء للفاعل فانه في جميع الأصول مبنى للمفعول ، قال ابن التين : والصواب الرفع وفي نصبه بمد في اللسان . ووجهه غيره بأن الجار والمجرور أقيم مقام المفعول الأول وخيرا مقام الثاني ، وهو جائز وإن كان المشهور عكسه . وقال النووي : هو منصوب بنزع الخافض ، أى أثنى عليها بخير . وقال ابن مالك : « خيرا ، صفة لمصدر محذوف فأقيمت مقامه فنصب ، لأن ، أثنى ، مسند الى الجار والمجرور . قال : والتفاوت بين الاسناد الى المصدر والاسناد الى الجار والمجرور قليل . قوله (فقال أبو الأسود) هو الراوى ، وهو بالاسناد المذكور . قوله (فقلت : وما وجبت) هو معطوف على شيء مقدر ، أى قلت هذا شيء عجيب ، وما معنى قولك لكل منهما وجبت مع اختلاف الثناء بالخير والشر . قوله (قلت كما قال النبي ﷺ : أيما مسلم الخ) الظاهر أن قوله « أيما مسلم » هو المقول حينئذ يكون قول عمر لكل منهما « وجبت » ، قاله بناء على اعتقاده صدق الوعد المستفاد من قوله ﷺ « أدخله الله الجنة » ، وأما اقتصار عمر على ذكر أحد الشقين فهو إما للاختصار وإما لإحالة السامع على القياس ، والأول أظهر ، وعرف من القصة أن المثنى على كل من الجنائز المذكورة كان أكثر من واحد ، وكذا في قول عمر « قلنا وما وجبت » ، إشارة الى أن السائل عن ذلك هو وغيره . وقد وقع في تفسير قوله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا ﴾ في البقرة عند ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة أن أبي بن كعب ممن سأل عن ذلك . قوله (فقلنا وثلاثة) فيه اعتبار مفهوم الموافقة لأنه سأل عن الثلاثة ولم يسأل عما فوق الأربعة كالخمس مثلا ، وفيه أن مفهوم العدد ليس دليلا قطعيا بل هو في مقام الاحتمال . قوله (ثم لم نسأله عن الواحد) قال الزين بن المنير : إنما لم يسأل عمر عن الواحد استبعادا منه أن يكتفى في مثل هذا المقام العظيم بأقل من النصاب ، وقال أخوه في الحاشية : فيه إيماء الى الاكتفاء بالتزكية بواحد . كذا قال ، وفيه غموض . وقد استدلل به المصنف على أن أقل ما يكتفى به في الشهادة اثنان كما سيأتى في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى . قال الداودي : المعتبر في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق ، لا الفسقة لأنهم قد يثنون على من يكون مثلهم ، ولا من بينه وبين الميت عداوة لأن شهادة

(١) ظاهر كلام المزي في (التهذيب) والشارح في (تهذيب التهذيب) في ترجمة أبي الأسود وترجمة عبد الله المذكور أن عبد الله قد سمع من أبي الأسود ، ولم ينقل عن أحد أنه لم يسمع منه ، وذلك هو ظاهر صحيح البخاري هنا ، لأنه لا يكتفى بالمعاصرة . والله أعلم

العدو لا تقبل . وفي الحديث فضيلة هذه الأمة ، وإعمال الحكم بالظاهر . ونقل الطيبي عن بعض شراح « المصابيح » ، قال : ليس معنى قوله « أنتم شهداء الله في الأرض » ، أن الذي يقولونه في حق شخص يكون كذلك حتى يصير من يستحق الجنة من أهل النار بقولهم ، ولا العكس ، بل معناه أن الذي أثروا عليه خيرا رأوه منه كان ذلك علامة كونه من أهل الجنة ، وبالعكس . وتعقبه الطيبي بأن قوله « وجبت » ، بعد الثناء حكم عقب وصفا مناسبا فأشعر بالعلية . وكذا قوله « أنتم شهداء الله في الأرض » ، لأن الإضافة فيه للتشريف لأنهم بمنزلة عالية عند الله ، فهو كالتركية للأمة بعد أداء شهادتهم ، فينبغي أن يكون لها أثر . قال : وإلى هذا يوصي قوله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا ﴾ الآية . قلت : وقد استشهد محمد بن كعب القرظي لما روى عن جابر نحو حديث أنس بهذه الآية ، أخرجه الحاكم . وقد وقع ذلك في حديث مرفوع غيره عند ابن أبي حاتم في التفسير ، وفيه أن الذي قال للنبي ﷺ « ما قولك وجبت » ، هو أبي بن كعب . وقال النووي : قال بعضهم معنى الحديث أن الثناء بالخير لمن أثنى عليه أهل الفضل - وكان ذلك مطابقا للواقع - فهو من أهل الجنة ، فإن كان غير مطابق فلا ، وكذا عكسه . قال : والصحيح أنه على عمومته وأن من مات منهم فألم الله تعالى الناس الثناء عليه بخير كان دليلا على أنه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا ، فإن الأعمال داخلة تحت المشيئة ، وهذا إلهام يستدل به على تعيينها ، وبهذا تظهر فائدة الثناء انتهى . وهذا في جانب الخير واضح ، ويؤيده ما رواه أحمد وابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعا « ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الأدينين أنهم لا يعلمون منه إلا خيرا إلا قال الله تعالى : قد قبلت قولكم وغفرت له مالا تعلمون » ، ولأحمد من حديث أبي هريرة نحوه وقال « ثلاثة » بدل أربعة وفي إسناده من لم يسم ، وله شاهد من مراسيل بشير بن كعب أخرجه أبو مسلم الكجى . وأما جانب الشر فظاهر الأحاديث أنه كذلك ، لكن إنما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره ، وقد وقع في رواية النضر المشار إليها أولا في آخر حديث أنس « إن لله ملائكة تنطق على السنة بنى آدم بما في المرء من الخير والشر » ، واستدل به على جواز ذكر المرء بما فيه من خير أو شر للحاجة ولا يكون ذلك من الغيبة . وسيأتى البحث عن ذلك في باب النهي عن سب الأموات ، آخر الجنائز ، وهو أصل في قبول الشهادة بالاستقاضة ، وأن أقل أصلها اثنان . وقال ابن العربي : فيه جواز الشهادة قبل الاستشهاد ، وقبولها قبل الاستفصال . وفيه استعمال الثناء في الشر للمؤاخاة والمشاكلة ، وحقيقته إنما هي في الخير . والله أعلم

٨٦ - باب ما جاء في عذاب القبر ، وقوله تعالى [الأنعام ٩٣] :

﴿ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ ﴾ هو الهوان . والهون الرفق . وقوله جل ذكره [التوبة ١٠١] : ﴿ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ وقوله تعالى [غافر ٤٥] : ﴿ وَحَاقَ بِالْأَفْرَعُونَ سَوْءَ الْعَذَابِ ، النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ، وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾

١٣٦٩ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب

رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « إذا أقمَدَ المؤمنُ في قبرِهِ أُتِيَ نَمٌّ شَهِدَ أَنَّ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿ يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ ﴾ »

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهِذَا ، وَزَادَ ﴿ يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ زَلَّتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ

[الحديث ١٣٦٩ - طرفه في : ٤٦٩٩]

١٣٧٠ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ قَالَ « أَطْلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقَابِئِ فَقَالَ : وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا . فَقِيلَ لَهُ : تَدْعُو أَمْوَاتًا ؟ فَقَالَ : مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ ، وَلَكِنْ لَا يَجِيبُونَ »

[الحديث ١٣٧٠ طرفاه في : ٣٩٨٠ ، ٤٠٢٦]

١٣٧١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ « إِذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّمَا لِيَعْلَمُونَ الْآنَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ حَقًّا ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى ﴾ »

[الحديث ١٣٧١ - طرفاه في : ٣٩٧٩ ، ٣٩٨١]

١٣٧٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ سَمِعْتُ الْأَشْعَثَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا « أَنَّ يَهُودِيَّةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا فَذَكَرَتْ عَذَابَ الْقَبْرِ فَقَالَتْ لَهَا : أَعَاذَكَ اللهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فَقَالَ : نَعَمْ ، عَذَابُ الْقَبْرِ . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا : فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعْدُ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ » . زَادَ غُنْدَرٌ : « عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ »

١٣٧٣ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا تَقُولُ « قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خُطِيبًا فَذَكَرَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ الَّتِي يَفْتَنُ فِيهَا الْمَرْءُ . فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ ضَجَّ الْمُسْلِمُونَ ضَجَّةً »

١٣٧٤ - **حَدَّثَنَا** عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ « إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ - وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرَعَ نِعَالِهِمْ - أَتَاهُ مَذَكَّانِ فَيَقْعِدَانِهِ فَيَقُولَانِ : مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ ؟ لِمُحَمَّدٍ ﷺ . فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ . فَيَقَالُ لَهُ : انْظُرْ إِلَى مَقْعِدِكَ مِنَ النَّارِ ، قَدْ أَبْدَلَاكَ اللهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ ، فَيَرَاهُمَا جُيُومًا » قَالَ قَتَادَةُ : وَذُكِّرْنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ . ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ « وَأَمَّا الْمُنَافِقُ وَالْكَافِرُ فَيَقَالُ لَهُ :

ما كنت تقول في هذا الرجل ؟ فيقول : لا أدري ، كنت أقول ما يقول الناس . فيقال : لا دريت ولا تليت . ويضرب بمطارق من حديد ضربة ، فيصيح صيحة يسمعونها من يليه غير الثقلين »

قوله (باب ما جاء في عذاب القبر) لم يتعرض المصنف في الترجمة ليكون عذاب القبر يقع على الروح فقط أو عليها وعلى الجسد ، وفيه خلاف شهير عند المتكلمين ، وكأنه تركه لأن الأدلة التي يرضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين فلم يتقيد الحكم في ذلك واكتفى بإثبات وجوده ، خلافا لمن نفاه مطلقا من الخوارج وبعض المعتزلة كضرار ابن عمرو وبشر المريسي ومن وافقهما ، وخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة وجميع أهل السنة وغيرهم وأكثروا من الاحتجاج له . وذهب بعض المعتزلة كالجيانى الى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين ، وبعض الأحاديث الآتية ترد عليهم أيضا . قوله (وقوله تعالى) بالجر عطفًا على عذاب القبر ، أى ما ورد في تفسير الآيات المذكورة . وكأن المصنف قدم ذكر هذه الآيات لينبه على ثبوت ذكره في القرآن ، خلافا لمن رده وزعم أنه لم يرد ذكره إلا من أخبار الآحاد . فأما الآية التي في الأنعام فروى الطبرانى وابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطو أيديهم) قال : هذا عند الموت ، والبسط الضرب يضربون وجوههم وأدبارهم انتهى . ويشهد له قوله تعالى في سورة القتال (فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم) وهذا وإن كان قبل الدفن فهو من جملة العذاب الواقع قبل يوم القيامة ، وإنما أضيف العذاب الى القبر ليكون معظمه يقع فيه ، ولكون الغالب على الموتى أن يقبروا ، وإلا فالكافر ومن شاء الله تعذيبه من العصاة يعذب بعد موته ولو لم يدفن ، ولكن ذلك محجوب عن الخلق إلا من شاء الله . قوله (وقوله جل ذكره . سنعذبهم مرتين) وروى الطبرى وابن أبى حاتم والطبرانى في الأوسط أيضا من طريق السدى عن أبى مالك عن ابن عباس قال : خطب رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال : اخرج يا فلان فانك منافق ، فذكر الحديث ، وفيه : ففضح الله المنافقين ، فهذا العذاب الاول ، والعذاب الثانى عذاب القبر . وروى أيضا من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة نحوه ، ومن طريق محمد بن ثور عن معمر عن الحسن : سنعذبهم مرتين : عذاب الدنيا وعذاب القبر ، وعن محمد بن إسحق قال : بلغنى ، فذكر نحوه . وقال الطبرى بعد أن ذكر اختلافا عن غير هؤلاء : والأغلب أن إحدى المرتين عذاب القبر ، والاخرى تحتل أحد ما تقدم ذكره من الجوع أو السبي أو القتل أو الإذلال أو غير ذلك . قوله (وقوله تعالى (وحق بال فرعون) الآية) روى الطبرى من طريق الثورى عن أبى قيس عن هزيل ابن شريحيل قال : أرواح آل فرعون في طيور سود تغدو وتروح على النار فذلك عرضها . ووصله ابن أبى حاتم من طريق ليث عن أبى قيس فذكر عبد الله بن مسعود فيه ، وليث ضعيف ، وسيأتى بعد بابين في الكلام على حديث ابن عمر بيان أن هذا العرض يكون في الدنيا قبل يوم القيامة . قال القرطبي : الجمهور على أن هذا العرض يكون في البرزخ ، وهو حجة في تثبيت عذاب القبر . وقال غيره : وقع ذكر عذاب الدارين في هذه الآية مفسرا مبينا ، لكنه حجة على من أنكر عذاب القبر مطلقا لا على من خصه بالكفار . واستدل بها على أن الأرواح باقية بعد فراق الأجساد ، وهو قول أهل السنة كما سيأتى . واحتج بالآية الأولى على أن النفس والروح شيء واحد لقوله تعالى (أخرجوا أنفسكم) والمراد الأرواح ، وهى مسألة مشهورة فيها أقوال كثيرة وستأتى الإشارة الى شيء منها في التفسير عند قوله تعالى (ويسألونك عن الروح) الآية . ثم أورد المصنف في الباب ستة أحاديث : أولها حديث

البراء في قوله تعالى (يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت) وقد أورد المصنف في التفسير عن أبي الوليد الطيالسي عن شعبة، وصرح فيه بالإخبار بين شعبة وعلقمة، وبالسماع بين علقمة وسعد بن عبيدة. قوله (إذا أقعد المؤمن في قبره أتى ثم شهد) في رواية الحموي والمستملى ثم يشهد، هكذا ساقه المصنف بهذا اللفظ، وقد أخرجه الاسماعيل عن أبي خليفة عن حفص بن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ أبين من لفظه قال: ان المؤمن إذا شهد أن لا إله إلا الله وعرف محمداً في قبره فذلك قوله الخ، وأخرجه ابن مردويه من هذا الوجه وغيره بلفظ: ان النبي ﷺ ذكر عذاب القبر فقال: إن المسلم إذا شهد أن لا إله إلا الله وعرف أن محمداً رسول الله، الحديث. قوله في الطريق الثانية (بهذا وزاد (يثبت الله الذين آمنوا) نزلت في عذاب القبر) يوم أن لفظ غندر كلفظ حفص وزيادة، وليس كذلك، وإنما هو بالمعنى، فقد أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه، والقدر الذي ذكره هو أول الحديث، وبقيته عندهم. يقال له من ربك؟ فيقول: ربي الله ونبي محمد، والقدر المذكور أيضاً أخرجه مسلم والنسائي من طريق خيشمة عن البراء، وقد اختصر سعد وخيشمة هذا الحديث جداً، لكن أخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن خيشمة فزاد فيه: ان كان صالحاً وفق، وان كان لا خير فيه وجد أبله، وفيه اختصار أيضاً وقد رواه زاذان أبو عمر عن البراء مطولاً مبيناً أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو عوانة وغيره وفيه من الزيادة في أوله: استعينوا بالله من عذاب القبر، وفيه: فترد روحه في جسده، وفيه: فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له: من ربك؟ فيقول: ربي الله. فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: ديني الاسلام. فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله. فيقولان له: وما يدريك؟ فيقول: قرأت القرآن كتاب الله فأمنت به وصدقت. فذلك قوله تعالى (يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت)، وفيه: وان الكافر تعاد روحه في جسده، فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري، الحديث. وسيأتي نحو هذا في حديث أنس سادس أحاديث الباب، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى. قال الكرمانى: ليس في الآية ذكر عذاب القبر، فلعله سمي أحوال العبد في قبره عذاب القبر تغليبا لفتنة الكافر على فتنة المؤمن لأجل التخويف، ولأن القبر مقام الهول والوحشة، ولأن ملاقات الملائكة مما يهاب منه ابن آدم في العادة. ثانياً حديث ابن عمر في قصة أصحاب القليب قليب بدر وفيه قوله ﷺ: ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، أورده هنا مختصراً، وسيأتي مطولاً في المغازى. وصالح المذكور في الإسناد هو ابن كيسان. ثالثاً حديث عائشة قالت: إنما قال النبي ﷺ: إنهم ليعلمون الآن ما أن كنت أقول لهم حق، وهذا مصير من عائشة إلى رد رواية ابن عمر المذكورة، وقد خالفها الجمهور في ذلك وقبلوا حديث ابن عمر لموافقة من رواه غيره عليه. وأما استدلالها بقوله تعالى (انك لا تسمع الموتى) فقالوا معناها لا تسمعهم سماعاً ينفهمهم، أو لا تسمعهم إلا أن يشاء الله. وقال السهيلي: عائشة لم تحضر قول النبي ﷺ، فغيرها ممن حضر أحفظ للفظ النبي ﷺ، وقد قالوا له: يا رسول الله أتخطب قوما قد جيفوا؟ فقال: ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، قال: وإذا جاز أن يكونوا في تلك الحال عالمين جاز أن يكونوا سامعين إما بأذانهم وسهم كما هو قول الجمهور، أو بأذان الروح على رأى من يوجه السؤال إلى الروح من غير رجوع إلى الجسد. قال: وأما الآية فإنها كقوله تعالى (أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى) أى إن الله هو الذى يسمع ويهتدى انتهى. وقوله: إنها لم تحضر صحيح، لكن لا يقدح ذلك في روايتها لأنه مرسل صحابي وهو محمول على أنها سمعت

ذلك من حضره أو من النبي ﷺ بعد ، ولو كان ذلك قادحا في روايتها لقدح في رواية ابن عمر فانه لم يحضر أيضا ، ولا مانع أن يكون النبي ﷺ قال اللفظين معا فانه لا تعارض بينهما . وقال ابن التين : لا معارضة بين حديث ابن عمر والآية لأن الموتي لا يسمعون بلا شك ، لكن إذا أراد الله إسماع ما ليس من شأنه السماع لم يمتنع كقوله تعالى ﴿ إنا عرضنا الأمانة ﴾ الآية ، وقوله ﴿ فقال لها وللارض ائتيا طوعا أو كرها ﴾ الآية . وسيأتى في المغازى قول قادة : إن الله أحيائهم حتى سمعوا كلام نبيه توبيخا ونقمة انتهى . وقد أخذ ابن جرير وجماعة من الكرامية من هذه القصة أن السؤال في القبر يقع على البدن فقط ، وأن الله يخلق فيه إدراكا بحيث يسمع ويعلم ويلذ ويألم . وذهب ابن حزم وابن هبيرة إلى أن السؤال يقع على الروح فقط من غير عود إلى الجسد ، وخالفهم الجمهور فقالوا : تعاد الروح إلى الجسد أو بعضه كما ثبت في الحديث ، ولو كان على الروح فقط لم يكن للبدن بذلك اختصاص ، ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تتفرق أجزاؤه ، لأن الله قادر أن يعيد الحياة إلى جزء من الجسد ويقع عليه السؤال ، كما هو قادر على أن يجمع أجزائه . والحامل للقائلين بأن السؤال يقع على الروح فقط أن الميت قد يشاهد في قبره حال المسألة لا أثر فيه من إقعاد ولا غيره ، ولا ضيق في قبره ولا سعة ، وكذلك غير المقبور كالمصلوب . وجوابهم أن ذلك غير ممتنع في القدرة ، بل له نظير في العادة وهو النائم فانه يجد لذة وألما لا يدركه جليسه ، بل اليقظان قد يدرك ألما أو لذة لما يسمعه أو يفكر فيه ولا يدرك ذلك جليسه ، وإنما أتى الغلط من قياس الغائب على الشاهد وأحوال ما بعد الموت على ما قبله ، والظاهر أن الله تعالى صرف أبصار العباد وأسماعهم عن مشاهدة ذلك وستره عنهم إبقاء عليهم لئلا يتدافنوا ، وليست للجوارح الدنيوية قدرة على إدراك أمور الملكوت إلا من شاء الله . وقد ثبتت الأحاديث بما ذهب إليه الجمهور كقوله « انه ليسمع خفق نعالهم » وقوله « تختلف أضلاعه لضمة القبر » وقوله « يسمع صوته إذا ضربه بالمطراق » وقوله « يضرب بين أذنيه » وقوله « فيقعدانه » وكل ذلك من صفات الأجساد . وذهب أبو الهذيل ومن تبعه إلى أن الميت لا يشعر بالتعذيب ولا بغيره إلا بين النفختين ، قالوا وحاله كحال النائم والمغشى عليه لا يحس بالضرب ولا بغيره إلا بعد الافاقة ، والأحاديث الثابتة في السؤال حالة تولى أصحاب الميت عنه ترد عليهم . (تنبيه) : وجه إدخال حديث ابن عمر وما عارضه من حديث عائشة في ترجمة عذاب القبر أنه لما ثبت من سماع أهل القليب وتوبيخه لهم دل إدراكهم الكلام بحاسة السمع على جواز إدراكهم ألم العذاب ببقية الحواس بل بالذات إذ الجامع بينهما وبين بقية الأحاديث أن المصنف أشار إلى طريق من طرق الجمع بين حديثي ابن عمر وعائشة بحمل حديث ابن عمر على أن مخاطبة أهل القليب وقعت وقت المسألة وحينئذ كانت الروح قد أعيدت إلى الجسد ، وقد تبين من الأحاديث الأخرى أن الكافر المسئول يعذب ، وأما إنكار عائشة فحمول على غير وقت المسألة فيتفق الخبران . ويظهر من هذا التقرير وجه إدخال حديث ابن عمر في هذه الترجمة والله أعلم . رابع أحاديث الباب حديث عائشة في قصة اليهودية . قوله (سمعت الأشعث) هو ابن أبي الشعثاء سليم بن الأسود المخزومي . قوله (عن أبيه) في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن أشعث « سمعت أبي » . قوله (ان يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر) وقع في رواية أبي وائل عن مسروق عند المصنف في الدعوات « دخلت عجوزان من عجم يهود المدينة فقالتا : إن أهل القبور يعذبون في قبورهم » وهو محمول على أن إحداهما تكلمت وأقرتها الأخرى على ذلك فنسبت القول إليهما مجازا ، والإفراد يحمل على المتكلمة . ولم أقف على اسم واحدة منهما . وزاد في رواية أبي وائل « فكذبتهما » ووقع عند مسلم من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت « دخلت على امرأة من اليهود وهي

قال : هل شعرت أنكم تفتنون في القبور . قالت : فارتاع رسول الله ﷺ وقال : إنما يفتن يهود . قالت عائشة :
 فلبثنا ليالي ، ثم قال رسول الله ﷺ : هل شعرت أنه أوحى إلى أنكم تفتنون في القبور . قالت عائشة : فسمعت
 رسول الله ﷺ يستعيد من عذاب القبر ، وبين هاتين الروايتين مخالفة ، لأن في هذه أنه ﷺ أنكر على اليهودية ،
 وفي الأول أنه أقرها . قال النووي تبعاً للطحاوي وغيره : هما قصتان ، فأنكر النبي ﷺ قول اليهودية في القصة
 الأولى ، ثم أعلم النبي ﷺ بذلك ولم يعلم عائشة ، فجاءت اليهودية مرة أخرى فذكرت لها ذلك فأنكرت عليها مستندة
 إلى الإنكار الأول ، فأعلمها النبي ﷺ بأن الوحي نزل بآبائه انتهى . وقال الكرماني : يحتمل أنه ﷺ كان يتعوذ
 سرا فلما رأى استغراب عائشة حين سمعت ذلك من اليهودية أعلن به انتهى . وكأنه لم يقف على رواية الزهري عن
 عروة التي ذكرناها عن صحيح مسلم ، وقد تقدم في باب التعوذ من عذاب القبر ، في الكسوف من طريق عمرة عن
 عائشة : ان يهودية جاءت تسألها فقالت لها : أعاذك الله من عذاب القبر ، فسألت عائشة رسول الله ﷺ : أتعذب
 الناس في قبورهم ؟ فقال رسول الله ﷺ عائذا بالله من ذلك . ثم ركب ذات غداة مركبا فحسفت الشمس ، فذكر
 الحديث ، وفي آخره : ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر ، وفي هذا موافقة لرواية الزهري وأنه ﷺ لم يكن
 علم بذلك . وأصرح منه ما رواه أحمد بإسناد على شرط البخاري عن سعيد بن عمرو بن سعيد الأموي عن عائشة
 : ان يهودية كانت تخدمها ، فلا تصنع عائشة اليها شيئا من المعروف إلا قالت لها اليهودية : وراك الله عذاب القبر .
 قالت : فقلت يا رسول الله هل للقبر عذاب ؟ قال : كذبت يهود ، لا عذاب دون يوم القيامة . ثم مكث بعد ذلك
 ما شاء الله أن يمكث ، فخرج ذات يوم نصف النهار وهو ينادي بأعلى صوته : أيها الناس استعينوا بالله من عذاب
 القبر ، فان عذاب القبر حق ، وفي هذا كله أنه ﷺ إنما علم بحكم عذاب القبر إذ هو بالمدينة في آخر الأمر كما تقدم
 تاريخ صلاة الكسوف في موضعه . وقد استشكل ذلك بأن الآية المتقدمة مكية وهي قوله تعالى ﴿ يثبت الله الذين
 آمنوا ﴾ وكذلك الآية الأخرى المتقدمة وهي قوله تعالى ﴿ النار يعرضون عليها غدواً وعشيا ﴾ والجواب أن
 عذاب القبر إنما يؤخذ من الأولى بطريق المفهوم في حق من لم يتصف بالإيمان ، وكذلك بالمنطوق في الأخرى في
 حق آل فرعون وان التحق بهم من كان له حكمهم من الكفار ، فالذي أنكره النبي ﷺ إنما هو وقوع عذاب القبر
 على الموحدين ، ثم أعلم ﷺ أن ذلك قد يقع على من يشاء الله منهم فجزم به وحذر منه وبالغ في الاستعاذة منه تعليماً
 لأمته وإرشاداً ، فانتفى التعارض بحمد الله تعالى . وفيه دلالة على أن عذاب القبر ليس بخاص بهذه الأمة بخلاف
 المسألة ففيها اختلاف سيأتي ذكره آخر الباب . قوله (قال نعم عذاب القبر) كذا للأكثر ، زاد في رواية الحموي
 والمستمل (حق) ، وليس بجيد لأن المصنف قال عقب هذه الطريق : زاد غندر عذاب القبر حق ، فتبين أن لفظ
 (حق) ليست في رواية عبدان عن أبيه عن شعبة ، وأنها ثابتة في رواية غندر عن شعبة وهو كذلك . وقد أخرج
 طريق غندر النسائي والإسماعيلي كذلك وكذلك أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة . (تنبيه) : وقع
 قوله (زاد غندر الخ) في رواية أبي ذر وحده ، ووقع ذلك في بعض النسخ عقب حديث أسماء بنت أبي بكر وهو
 غلط . خامسها حديث أسماء بنت أبي بكر أورده مختصراً جداً بلفظ (قام رسول الله ﷺ خطيباً فذكر فتنة القبر
 التي يفتن فيها المرء ، فلما ذكر ذلك ضج المسلمون ضجة ، وهو مختصر ، وقد ساقه النسائي والإسماعيلي من الوجه
 الذي أخرجه منه البخاري فزاد بعد قوله ضجة (حالت بيني وبين أن أفهم آخر كلام رسول الله ﷺ) ، فلما سكنت

ضجيجهم قلت لرجل قريب مني : أى بارك الله فيك ، ماذا قال رسول الله ﷺ في آخر كلامه ؟ قال قال : قد أوحى الى أنكم تفتنون في القبور قريبا من فتنة الدجال ، انتهى . وقد تقدم هذا الحديث في كتاب العلم وفي الكسوف من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بتمامه ، وفيه من الزيادة « يؤتى أحدكم فيقال له : ما عليك بهذا الرجل ، الحديث ، فلم يبين فيه ما بين في هذه الرواية من تفهيم الرجل المذكور لأسماء فيه . وأخرجه في كتاب الجمعة من طريق فاطمة أيضا وفيه أنه « لما قال أما بعد لخط نسوة من الانصار ، وأنها ذهبت لتسكتهن فاستفهمت عائشة عما قال ، فيجمع بين مختلف هذه الروايات أنها احتاجت الى الاستفهام مرتين ، وأنه لما حدثت فاطمة لم تبين لها الاستفهام الثاني . ولم أقف على اسم الرجل الذى استفهمت منه عن ذلك الى الآن . ولأحمد من طريق محمد بن المنكدر عن أسماء مرفوعا « اذا دخل الإنسان قبره فان كان مؤمنا احتف به عمله فيأتيه الملك فترده الصلاة والصيام ، فيناديه الملك : اجلس ، فيجلس فيقول : ما تقول في هذا الرجل محمد ؟ قال : أشهد أنه رسول الله . قال : على ذلك عشت وعليه مت وعليه تبعث ، الحديث . وسيأتى الكلام عليه مستوفى في الحديث الذى يليه . وقد تقدم الكلام على بقية فوائد حديث أسماء في كتاب العلم ، ووقع في بعض النسخ هنا « زاد غندر عذاب القبر ، وهو غلط لأن هذا إنما هو في آخر حديث عائشة الذى قبله ، وأما حديث أسماء فلا رواية لغندر فيه . سادس أحاديث الباب حديث أنس ، وقد تقدم بهذا الاسناد في « باب خفق النعال ، وعبد الأعلى المذكور فيه هو ابن عبد الأعلى السامى بالمهمل البصرى ، وسعيد هو ابن أبى عروبة . قوله (إن العبد إذا وضع في قبره) كذا وقع عنده مختصرا ، وأوله عند أبى داود من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بهذا السند « ان نبي الله ﷺ دخل نخلا لبني النجار ، فسمع صوتا ففرح فقال : من أصحاب هذه القبور ؟ قالوا : يا رسول الله ناس ماتوا في الجاهلية . فقال : تعوذوا بالله من عذاب القبر ومن فتنة الدجال . قالوا : وما ذاك يا رسول الله ؟ قال : إن العبد ، فذكر الحديث ، فأفاد بيان سبب الحديث قوله (وانه ليسمع قرع نعالهم) زاد مسلم « اذا انصرفوا ، وفي رواية له « يأتيه ملكان ، زاد ابن حبان والترمذى من طريق سعيد المقبرى عن أبى هريرة « أسودان أزرقان يقال لأحدهما المنكر والآخر النكير ، وفي رواية ابن حبان « يقال لها منكر ونكير ، زاد الطبرانى في الأوسط من طريق أخرى عن أبى هريرة « أعينهما مثل قدور النحاس ، وأنيابهما مثل صياصى البقر ، وأصواتهما مثل الرعد ، ونحوه لعبد الرزاق من مرسل عمرو بن دينار وزاد « يحفران بأنيابهما ويطمان في أشعارهما ، معهما مرزبة لو اجتمع عليها أهل منى لم يقلوها ، وأورد ابن الجوزى في « الموضوعات ، حديثا فيه « ان فيهم رومان وهو كبيرهم ، وذكر بعض الفقهاء أن اسم اللذين يسألان المذنب منكر ونكير ، وان اسم اللذين يسألان المطيع مبشر وبشير . قوله (فيقعدانه) زاد في حديث البراء قتعاد روحه في جسده كما تقدم في أول أحاديث الباب ، وزاد ابن حبان من طريق أبى سلمة عن أبى هريرة ، فاذا كان مؤمنا كانت الصلاة عند رأسه ، والزكاة عن يمينه ، والصوم عن شماله ، وفعل المعروف من قبل رجله . فيقال له : اجلس ، فيجلس وقد مثلت له الشمس عند الغروب ، زاد ابن ماجه من حديث جابر « فيجلس فيمسح عينيه ويقول : دعوني أصلى . . قوله (فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل محمد) زاد أبو داود في أوله « ما كنت تعبد ؟ فان هداه الله قال : كنت أعبد الله . فيقال له : ما كنت تقول في هذا الرجل ، ولأحمد من حديث عائشة « ما هذا الرجل الذى كان فيكم ، وله من حديث أبى سعيد « فان كان مؤمنا قال : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله .

فيقال له : صدقت ، زاد أبو داود ، فلا يسأل عن شيء غيرهما ، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر المتقدم في المسلم والطهارة وغيرهما ، فاما المؤمن أو المؤمن فيقول : محمد رسول الله ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبنا وآمننا واتبعنا . فيقال له : نعم صالحا ، وفي حديث أبي سعيد عند سعيد بن منصور ، فيقال له : نعم نومة العروس ، فيكون في أحلى نومة نامها أحد حتى يبعث ، وللترمذي في حديث أبي هريرة ، ويقال له : نعم ، فينام نومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحب أهله إليه حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك ، ولابن حبان وابن ماجه من حديث أبي هريرة وأحمد من حديث عائشة ، ويقال له : على اليقين كنت وعليه مت وعليه تبعث ان شاء الله ، . قوله (فيقال له : انظر الى مقعدك من النار) في رواية أبي داود ، فيقال له : هذا بيتك كان في النار ، ولكن الله عز وجل عصمك ورحمك فإبدلك الله به بيتا في الجنة . فيقول : دعوني حتى أذهب فأبشر أهلي ، فيقال له : اسكت ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد ، كان هذا منزلك لو كفرت بربك ، ولابن ماجه من حديث أبي هريرة بإسناد صحيح ، فيقال له : هل رأيت الله ؟ فيقول ما ينبغى لأحد أن يرى الله ، فتفرج له فرجة قبل النار فينظر إليها يحطم بعضها بعضها فيقال له : انظر الى ما وراك الله ، وسيأتي في أواخر الرقاق من وجه آخر عن أبي هريرة ، لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقعده من النار لو أساء ليزداد شكرا ، وذكر عكسه . قوله (قال قتادة : وذكر لنا أنه يفسح له في قبره) زاد مسلم من طريق شيبان عن قتادة ، سبعون ذراعا ، ويملا خضرا الى يوم يبعثون ، ولم أقف على هذه الزيادة موصولة من حديث قتادة . وفي حديث أبي سعيد من وجه آخر عند أحمد ، ويفسح له في قبره ، وللترمذي وابن حبان من حديث أبي هريرة ، فيفسح له في قبره سبعين ذراعا ، زاد ابن حبان ، في سبعين ذراعا ، . وله من وجه آخر عن أبي هريرة ، ويرحب له في قبره سبعون ذراعا ، وينور له كالقمر ليلة البدر ، وفي حديث البراء الطويل ، فينادى مناد من السماء : إن صدق عبدي فأفرشوه من الجنة وافتحوا له بابا في الجنة وألبسوه من الجنة . قال فيأتيه من روحها وطيبها ، ويفسح له فيها مد بصره ، زاد ابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة ، فيزداد غبطة وسرورا ، فيعاد الجلد الى ما بدأ منه وتحمل روحه في نسمة طائر يعلق في شجر الجنة ، (١) . قوله (وأما المنافق والكافر) كذا في هذه الطريق بواو العطف ، وتقدم في باب خفق النعال ، بها ، وأما الكافر أو المنافق ، بالشك ، وفي رواية أبي داود ، وإن الكافر إذا وضع ، وكذا لابن حبان من حديث أبي هريرة ، وكذا في حديث البراء الطويل ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد ، وإن كان كافرا أو منافقا ، بالشك ، وله في حديث أسماء ، فإن كان فاجرا أو كافرا ، وفي الصحيحين من حديثها ، وأما المنافق أو المرتاب ، وفي حديث جابر عند عبد الرزاق وحديث أبي هريرة عند الترمذي ، وأما المنافق ، وفي حديث عائشة عند أحمد ، وأبي هريرة عند ابن ماجه ، وأما الرجل السوء ، وللطبراني من حديث أبي هريرة ، وإن كان من أهل الشك ، فاختار هذه الروايات ، لأنها مطلقا وهي مجمعة على أن كلا من الكافر والمنافق يسأل ، ففيه تعقب على من زعم أن السؤال إنما يقع على من يدعى الإيمان إن محقا وإن مبطلا ، ومستندهم في ذلك ما رواه

(١) خرج الامام أحمد عن كعب بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله الى جسده يوم يبعثه ، قال الحافظ ابن كثير في اسناد هذا الحديث : انه لإسناد صحيح عزيز عظيم . قال : ومعنى : يعلق ، أى يأكل . وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود مرفوعا : أرواح الشهداء في جوف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح في الجنة حيث شاءت ، ثم تأوى الى تلك القناديل . . والله أعلم

عبد الرزاق من طريق عبيد بن عمير أحد كبار التابعين قال : إنما يفتن رجلان : مؤمن ومنافق ، وأما الكافر فلا يسأل عن محمد ولا يعرفه ، وهذا موقف . والاحاديث الناصة على أن الكافر يسأل مرفوعة مع كثرة طرقها الصحيحة فهي أولى بالقبول ، وجزم الترمذي الحكيم بأن الكافر يسأل ، واختلف في الطفل غير المميز فجزم القرطبي في التذكرة بأنه يسأل ، وهو منقول عن الحنفية ، وجزم غير واحد من الشافعية بأنه لا يسأل ، ومن ثم قالوا : لا يستحب أن يلقن . واختلف أيضا في النبي هل يسأل ، وأما الملك فلا أعرف أحدا ذكره ، والذي يظهر أنه لا يسأل لأن السؤال يختص بمن شأنه أن يفتن ، وقد مال ابن عبد البر الى الأول وقال : الآثار تدل على أن الفتنة لمن كان منسوباً الى أهل القبلة ، وأما الكافر الجاحد فلا يسأل عن دينه . وتعقبه ابن القيم في كتاب الروح ، وقال : في الكتاب والسنة دليل على أن السؤال للكافر والمسلم ، قال الله تعالى ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقرآن الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضل الله الظالمين ﴾ وفي حديث أنس في البخاري : وأما المنافق والكافر ، بواو العطف ، وفي حديث أبي سعيد : فان كان مؤمناً - فذكره وفيه - وان كان كافراً ، وفي حديث البراء : وان الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا - فذكره وفيه - فيأتيه منكر ونكير ، الحديث أخرجه أحمد هكذا ، قال : وأما قول أبي عمر : فأما الكافر الجاحد فليس بمن يسأل عن دينه ، فجوابه أنه نفى بلا دليل ، بل في الكتاب العزيز الدلالة على أن الكافر يسأل عن دينه ، قال الله تعالى ﴿ فلنساءن الذين أرسل اليهم ولنساءن المرسلين ﴾ وقال تعالى ﴿ فوربك لنسألهم أجمعين ﴾ لكن لنا في أن يقول إن هذا السؤال يكون يوم القيامة . قوله (فيقول لا أدري) في رواية أبي داود المذكورة : وان الكافر اذا وضع في قبره أتاه ملك فينتهره فيقول له : ما كنت تعبد ، وفي أكثر الاحاديث : فيقولان له ما كنت تقول في هذا الرجل ، وفي حديث البراء : فيقولان له من ربك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري ، فيقولان له : ما دينك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري . فيقولان له : ما هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري ، وهو أتم الاحاديث سياقاً . قوله (كنت أقول ما يقول الناس) في حديث أسماء : سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته ، وكذا في أكثر الاحاديث . قوله (لا دريت ولا تليت) كذا في أكثر الروايات بمشاة مفتوحة بعد ها لام مفتوحة وتحتانية سا كنة ، قال ثعلب : قوله : تليت ، أصله تلوت ، أى لا فهمت ولا فرأت القرآن ، والمعنى لا دريت ولا اتبع من يدرى ، وإنما قاله بالياء لمواخاة دريت . وقال ابن السكيت : قوله : تليت ، إتباع ولا معنى لها ، وقيل صوابه ولا اتليت بزيادة همزتين قبل المشاة بوزن افتعلت من قولهم ما ألوت أى ما استطعت ، حكى ذلك عن الأصمعي ، وبه جزم الخطابي . وقال الفراء : أى قصرت كأنه قيل له لا دريت ولا قصرت في طلب الدراية ثم أنت لا تدري . وقال الأزهري : الأول يكون بمعنى الجهد وبمعنى التقصير وبمعنى الاستطاعة . وحكى ابن قتيبة عن يونس بن حبيب أن صواب الرواية : لا دريت ولا أتليت ، بزيادة ألف وتسكين المشاة كأنه يدعو عليه بأن لا يكون له من يتبعه ، وهو من الاتلاء يقال ما أتلت ابله أى لم تلد أولاداً يتبعونها . وقال : قول الأصمعي أشبه بالمعنى ، أى لا دريت ولا استطعت أن تدري . ووقع عند أحمد من حديث أبي سعيد : لا دريت ولا اهتديت ، وفي مرسل عبيد بن عمير عند عبد الرزاق : لا دريت ولا أفلحت ، . قوله (بمطارق من حديد ضربة) تقدم في باب خفق النعال ، بلفظ : بمطرقة ، على الأفراد ، وكذا هو في معظم الأحاديث . قال الكرماني : الجمع مؤذن بأن كل جزء من أجزاء تلك المطرقة مطرقة برأسها مبالغة هـ . وفي حديث البراء : لو ضرب بها جبل لصار

ترابا ، وفي حديث أسماء ، ويسلط عليه دابة في قبره معها سوط ثمرته جمرة مثل غرب البعير تضربه ما شاء الله صماء لا تسمع صوته فترحمه ، وزاد في أحاديث أبي سعيد وأبي هريرة وعائشة التي أشرنا إليها ، ثم يفتح له باب إلى الجنة فيقال له : هذا منزلك لو آمنت بربك ، فاما اذ كفرت فان الله أبدلك هذا ، ويفتح له باب إلى النار ، زاد في حديث أبي هريرة ، فيزداد حسرة وثبورا ، ويضيق عليه قبره حتى تختلف أضلاعه ، ، وفي حديث البراء ، فينادى مناد من السماء : أفرشوه من النار ، وألبسوه من النار ، وافتحوا له بابا إلى النار ، فيأتيه من حرها وسمومها .

قوله (من يليه) قال المهلب : المراد الملائكة الذين يلون قننته ، كذا قال ، ولا وجه لتخصيصه بالملائكة فقد ثبت أن البهائم تسمعه . وفي حديث البراء ، يسمعه من بين المشرق والمغرب ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد ، يسمعه خلق الله كلهم غير الثقلين ، وهذا يدخل فيه الحيوان والجماد ، لكن يمكن أن يخص منه الجماد . ويؤيده أن في حديث أبي هريرة عند البزار ، يسمعه كل دابة إلا الثقلين ، والمراد بالثقلين الإنس والجن ، قيل لهم ذلك لأنهم كالثقل على وجه الأرض . قال المهلب : الحكمة في أن الله يسمع الجن قول الميت قدموني ولا يسمعهم صوته إذا عذب بأن كلامه قبل الدفن متعلق بأحكام الدنيا وصوته إذا عذب في القبر متعلق بأحكام الآخرة ، وقد أخفى الله على المكلفين أحوال الآخرة إلا من شاء الله إبقاء عليهم كما تقدم . وقد جاء في عذاب القبر غير هذه الأحاديث : منها عن أبي هريرة وابن عباس وأبي أيوب وسعد وزيد بن أرقم وأم خالد في الصحيحين أو أحدهما ، وعن جابر عند ابن ماجه ، وأبي سعيد عند ابن مردويه ، وعمر وعبد الرحمن بن حسنة وعبد الله بن عمرو عند أبي داود ، وابن مسعود عند الطحاوي ، وأبي بكرة وأسماء بنت يزيد عند النسائي ، وأم مبشر عند ابن أبي شيبة ، وعن غيرهم . وفي أحاديث الباب من الفوائد : إثبات عذاب القبر ، وأنه واقع على الكفار ومن شاء الله من الموحدين . والمساءلة وهل هي واقعة على كل واحد ؟ تقدم تقرير ذلك ، وهل تختص بهذه الأمة أم وقعت على الأمم قبلها ؟ ظاهر الأحاديث الأول وبه جزم الحكيم الترمذي وقال : كانت الأمم قبل هذه الأمة تأتيمهم الرسل فان أطاعوا فذاك وإن أبوا اعتزلوهم وعوجلوا بالعذاب ، فلما أرسل الله محمدا رحمة للعالمين أمسك عنهم العذاب ، وقبل الإسلام ممن أظهره سواء أسر الكفر أم لا ، فلما ماتوا قبض الله لهم فتان القبر ليستخرج سرهم بالسؤال وليبين الله الخبيث من الطيب ويثبت الله الذين آمنوا ويضل الله الظالمين انتهى . ويؤيده حديث زيد بن ثابت مرفوعا ، ان هذه الأمة تبلى في قبورها ، الحديث أخرجه مسلم ، ومثله عند أحمد عن أبي سعيد في أثناء حديث ، ويؤيده أيضا قول الملكين ، ما تقول في هذا الرجل محمد ، وحديث عائشة عند أحمد أيضا بإفظ ، وأما فتنة القبر في تفتنون وعنى تسألون ، وجنح ابن القيم إلى الثاني وقال : ليس في الأحاديث ما ينفي المسألة عن تقدم من الأمم ، وإنما أخبر النبي ﷺ أمته بكيفية امتحانهم في القبور لا أنه نفي ذلك عن غيرهم ، قال : والذي يظهر أن كل نبي مع أمته كذلك ، فتعذب كفارهم في قبورهم بعد سؤالهم وإقامة الحججة عليهم كما يعذبون في الآخرة بعد السؤال وإقامة الحججة . وحكى في مسألة الأطفال احتمالا ، والظاهر أن ذلك لا يمتنع في حق المميز دون غيره . وفيه ذم التقليد في الاعتقادات لمعاينة من قال : كنت أسمع الناس يقولون شيئا فقلته ، وفيه أن الميت يحيا في قبره للمسألة خلافا لمن رده واحتج بقوله تعالى ﴿ قالوا ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين ﴾ الآية قال : فلو كان يحيا في قبره للزم أن يحيا ثلاث مرات ويموت ثلاثا وهو خلاف النص ، والجواب بأن المراد بالحياة في القبر للمسألة ليست الحياة المستقرة المعهودة في الدنيا التي تقوم فيها الروح بالبدن وتديره وتصرفه

وتحتاج الى ما يحتاج اليه الاحياء ، بل هي مجرد اعادة لفائدة الامتحان الذي وردت به الاحاديث الصحيحة ، فهي إعادة عارضة ، كما حي خلق لكثير من الانبياء لمساألتهم لهم عن أشياء ثم عادوا موتى . وفي حديث عائشة جواز التحديث عن أهل الكتاب بما وافق الحق

٨٧ - باب التعوذ من عذاب القبر

١٣٧٥ - **حدثنا** محمد بن المثنى **حدثنا** يحيى **حدثنا** شعبة قال **حدثني** عون بن أبي جحيفة عن أبيه عن البراء بن عازب عن أبي أيوب رضي الله عنهم قال « خرج النبي ﷺ وقد وجبت الشمس ، فسمع صوتاً فقال : يهود تعذب في قبورها . وقال النضر : أخبرنا شعبة **حدثنا** عون سمعت أبي سمعت البراء عن أبي أيوب رضي الله عنهم عن النبي ﷺ

١٣٧٦ - **حدثنا** معلى **حدثنا** وهيب عن موسى بن عتبة قال : **حدثني** ابنه خالد بن سعيد بن العاص « أنها سمعت النبي ﷺ وهو يتعوذ من عذاب القبر » [الحديث ١٣٧٦ - طرفه في ٦٣٦٤]

١٣٧٧ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ يدعو : اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، ومن عذاب النار ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال »

قوله (باب التعوذ من عذاب القبر) قال الزين بن المنير : أحاديث هذا الباب تدخل في الباب الذي قبله ، وإنما أفردنا عنها لأن الباب الأول يعقود لثبوته رداً على من أنكره ، والثاني لبيان ما ينبغي اعتقاده في مدة الحياة من التوسل الى الله بالنجاة منه والابتغال اليه في الصرف عنه . **قوله** (أخبرنا يحيى) هو ابن سعيد القطان . **قوله** (عن أبي أيوب) هو الأنصاري . وفي هذا الاسناد ثلاثة من الصحابة في نسق أولهم أبو جحيفة . **قوله** (وجبت الشمس) أي سقطت ، والمراد غروبها . **قوله** (فسمع صوتاً) قيل يحتمل أن يكون سمع صوت ملائكة العذاب أو صوت اليهود المعذبين أو صوت وقع العذاب . قلت : قد وقع عند الطبراني من طريق عبد الجبار بن العباس عن عون بهذا السند مفسراً ولفظه « خرجت مع النبي ﷺ حين غربت الشمس ومعى كوز من ماء ، فانطلق لحاجته حتى جاء فوضأته فقال : أسمع ما أسمع ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : أسمع أصوات اليهود يعذبون في قبورهم . » **قوله** (يهود تعذب في قبورها) هو خبر مبتدأ أي هذه يهود ، أو هو مبتدأ خبره محذوف . قال الجوهرى : اليهود قبيلة والأصل اليهوديون فحذفت ياء الاضافة مثل زنج وزنجى ثم عرف على هذا الحد فجمع على قياس شعير وشعيرة ثم عرف الجمع بالآلف واللام ولولا ذلك لم يحز دخول الآلف واللام لأنه معرفة مؤنث فجرى مجرى القبيلة وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث ، وهو موافق لقوله فيما تقدم من حديث عائشة « إنما تعذب اليهود ، وإذا ثبت أن اليهود تعذب بيهوديتهم ثبت تعذيب غيرهم من المشركين لأن كفرهم بالشرك أشد من كفر اليهود . **قوله** (وقال النضر

(الح) ساق هذه الطريق لتصريح عون فيها بسماعه له من أبيه وسماع أبيه له من البراء ، وقد وصلها الاسماعيلي من طريق أحمد بن منصور عن النضر ولم يسق المتن ، وساقه إسحق بن راهويه في مسنده عن النضر بلفظ : فقال : هذه يهود تعذب في قبورها ، قال ابن رشيد : لم يجر للتعوذ من عذاب القبر في هذا الحديث ذكر ، فلم هذا قال بعض الشارحين : إنه من بقية الباب الذي قبله ، وإنما أدخله في هذا الباب بعض من نسخ الكتاب ولم يميز ، قال : ويحتمل أن يكون المصنف أراد أن يعلم بأن حديث أم خالد ثاني أحاديث هذا الباب محمول على أنه عليه السلام تعوذ من عذاب القبر حين سمع أصوات يهود ، لما علم من حاله أنه كان يتعوذ ويأمر بالتعوذ مع عدم سماع العذاب فكيف مع سماعه . قال : وهذا جار على ما عرف من عادة المصنف في الأغماض . وقال السكرماني : العادة قاضية بأن كل من سمع مثل ذلك الصوت يتعوذ من مثله . قوله (حدثنا معلى) هو ابن أسد ، وبنت خالد اسمها أمة وتكنى أم خالد ، وقد أورده المصنف في الدعوات من وجه آخر ، عن موسى بن عقبة سمعت أم خالد بنت خالد ولم أسمع أحدا سمع من النبي غيرها ، فذكره . ووقع في الطبراني من وجه آخر عن موسى بلفظ : استجبروا بالله من عذاب القبر فان عذاب القبر حق ، . قوله في حديث أبي هريرة (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو) زاد الكشميني ، ويقول ، . وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في آخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة

٨٨ - باب عذاب القبر من الغيبة والبول

١٣٧٨ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** جرير **عن** الأعمش **عن** مجاهد **عن** طاووس **قال** ابن عباس **رضي الله عنهما** « **مر النبي صلى الله عليه وسلم على قبرين فقال** : إنهما ليعدَّان وما يُعدَّان في كبير . **ثم قال** : بلى ، أما أحدهما فكان يسمي بالنميمة ، وأما أحدهما فكان لا يستتر من بوله . **قال** : ثم أخذ عوداً رطباً فكسره باثنتين ، ثم غرز كل واحد منهما على قبر ثم قال : ألمة يُخففُ عنهما ، ما لم ييبسا »

قوله (باب عذاب القبر من الغيبة والبول) قال الزين بن المنير : المراد بتخصيص هذين الأمرين بالذكر تعظيم أمرهما ، لا نفى الحكم عما عداهما ، فعلى هذا لا يلزم من ذكرهما حصر عذاب القبر فيهما ، لكن الظاهر من الاقتصار على ذكرهما أنهما أمكن في ذلك من غيرهما ، وقد روى أصحاب السنن من حديث أبي هريرة : استنزها من البول ، فان عامة عذاب القبر منه ، ثم أورد المصنف حديث ابن عباس في قصة القبرين ، وليس فيه للغيبة ذكر ، وإنما ورد بلفظ النميمة ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة . وقيل مراد المصنف أن الغيبة تلازم النميمة لأن النميمة مشتملة على ضربين : نقل كلام المغتاب الى الذي اغتابه ، والحديث عن المنقول عنه بما لا يريد . قال ابن رشيد : لكن لا يلزم من الوعيد على النميمة ثبوته على الغيبة وحدها ، لأن مفسدة النميمة أعظم ، وإذا لم تساوها لم يصح الالحاق اذ لا يلزم من التعذيب على الأشد التعذيب على الأخف ، لكن يجوز أن يكون ورد على معنى التوقع والحذر فيكون قصد التحذير من المغتاب لئلا يكون له في ذلك نصيب انتهى . وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث بلفظ الغيبة كما بيناه في الطهارة ، فالظاهر أن البخاري جرى على عادته في الإشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث والله أعلم

٨٩ - باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي

١٣٧٩ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار ، فيقال : هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة »

[الحديث ١٣٧٩ - طرفاه في : ٣٢٤٠ ، ٦٥١٥]

قوله (باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي) أورد فيه حديث ابن عمر ، أن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ، قال ابن التين : يحتمل أن يريد بالغداة والعشي غداة واحدة وعشية واحدة يكون العرض فيها . ومعنى قوله « حتى يبعثك الله » أي لا تصل إليه إلى يوم البعث . ويحتمل أن يريد كل غداة وكل عشي ، وهو محمول على أنه يحيا منه جزء ليدرك ذلك فغير ممتنع أن تعاد الحياة إلى جزء من الميت أو أجزاء وتصح مخاطبته والعرض عليه انتهى . والأول موافق للأحاديث المتقدمة قبل بابين في سياق المسألة وعرض المقعدين على كل أحد . وقال القرطبي : يجوز أن يكون هذا العرض على الروح فقط ، ويجوز أن يكون عليه مع جزء من البدن . قال : والمراد بالغداة والعشي وقتها وإلا فالوقت لا صباح عندهم ولا مساء . قال : وهذا في حق المؤمن والكافر واضح ، فأما المؤمن المخاطب فمحتمل في حقه أيضا ، لأنه يدخل الجنة في الجملة ، ثم هو مخصوص بغير الشهداء لأنهم أحياء وأرواحهم تسرح في الجنة . ويحتمل أن يقال : إن فائدة العرض في حقهم تبشير أرواحهم باستقرارها في الجنة مقترنة بأجسادها ، فإن فيه قدرا زائدا على ما هي فيه الآن . قوله (إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة) اتحد فيه الشرط والجزاء لفظا ولا بد فيه من تقدير ، قال التوربشتي : التقدير إن كان من أهل الجنة فمقعده من مقاعد أهل الجنة يعرض عليه . وقال الطيبي : الشرط والجزاء إذا اتحدا لفظا دل على الفخامة ، والمراد أنه يرى بعد البعث من كرامة الله ما ينسبه هذا المقعد انتهى . ووقع عند مسلم بلفظ « إن كان من أهل الجنة فالجنة » أي فالعروض الجنة . وفي هذا الحديث إثبات عذاب القبر ، وأن الروح لا تفنى بفناء الجسد لأن العرض لا يقع إلا على حي . وقال ابن عبد البر : استدل به على أن الأرواح على أفنية القبور (١) . قال : والمعنى عندي أنها قد تكون على أفنية قبورها لا أنها لا تفارق الأفنية ، بل هي كما قال مالك إنه بلغه أن الأرواح تسرح حيث شاءت . قوله (حتى يبعثك الله يوم القيامة) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك « حتى يبعثك الله يوم القيامة » وحكى ابن عبد البر فيه الاختلاف بين أصحاب مالك ، وأن الأكثر رواه كرواية البخاري وأن ابن القاسم رواه كرواية مسلم ، قال : والمعنى حتى يبعثك الله إلى ذلك المقعد . ويحتمل أن يعود الضمير إلى الله ، فألى الله ترجع الأمور ، والأول

(١) ما قاله ابن عبد البر ومالك في الأرواح ضعيف مخالف لظاهر القرآن الكريم ، وقد دل ظاهر القرآن على أن الأرواح ممسكة عند الله سبحانه وينالها من العذاب والنعيم ما شاء الله من ذلك ، ولا مانع من عرض العذاب والنعيم عليها وإحساس البدن أو ما بقي منه بما شاء الله من ذلك كما هو قول أهل السنة ، والدليل المشار إليه قوله تعالى « الله يتوفى الأنفس حين موتها » ، والتي لم تمت في منامها ، فيمسيك التي قضى عليها الموت ، ويرسل الأخرى إلى أجل مسمى » . وقد دلت الأحاديث على إعادتها إلى الجسد بعد الدفن عند السؤال ، ولأمانع من إعادتها إليه فيما يشاء الله من الأوقات كوقت السلام عليه . ونبت في الحديث الصحيح أن أرواح المؤمنين في شكل طيور تعلق بهجر الجنة ، وأرواح الشهداء في أجواف طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت . الحديث . والله أعلم

أظهر اه . ويؤيده رواية الزهري عن سالم عن أبيه بلفظ « ثم يقال : هذا مقعدك الذي تبعث اليه يوم القيامة ، أخرجه مسلم . وقد أخرج النسائي رواية ابن القاسم لكن لفظه كلفظ البخاري

٩٠ - باب كلام الميت على الجنائز

١٣٨٠ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** الليث عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « إذا وضعت الجنائز فاحتملها الرجال على أعناقهم ، فإن كانت سالحة قالت قدّموني ، قدّموني . وإن كانت غير سالحة قالت : يا ويلها ، أين يذهبون بها ؟ يسمع صوّتها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمعها الإنسان لصعق »

قوله (باب كلام الميت على الجنائز) أي بعد حملها . أورد فيه حديث أبي سعيد ، وقد تقدم الكلام عليه قبل بضعة وثلاثين بابا ، وترجم له « قول الميت وهو على الجنائز قدّموني ، قال ابن رشيد : الحكمة في هذا التكرير أن الترجمة الأولى مناسبة للترجمة التي قبلها وهي « باب السرعة بالجنائز » ، لا شتمال الحديث على بيان موجب الاسراع ، وكذلك هذه الترجمة مناسبة للتي قبلها كأنه أراد أن يبين أن ابتداء العرض إنما يكون عند حمل الجنائز لأنها حينئذ يظهر لها ما تؤل إليه فتقول ما تقول

٩١ - باب ما قيل في أولاد المسلمين . وقال أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ :

« من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كان له حجابا من النار أو دخل الجنة »

١٣٨١ - **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** ابن علية **حدثنا** عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم »

١٣٨٢ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن عدي بن ثابت أنه سمع البراء رضي الله عنه قال « لما

توفي إبراهيم عليه السلام قال رسول الله ﷺ « إن له مريضاً في الجنة »

[الحديث ١٣٨٢ - طرأه في : ٢٢٥٥ ، ٦١٩٥]

قوله (باب ما قيل في أولاد المسلمين) أي غير البالغين . قال الزين بن المنير : تقدم في أوائل الجنائز ترجمة « من مات له ولد فاحتسب ، وفيها الحديث المصدّر به ، وإنما ترجم بهذه لمعرفة مال الاولاد ، ووجه انتزاع ذلك أن من يكون سبياً في حجب النار عن أبويه أولى بأن يحجب هو لأنه أصل الرحمة وسببها . وقال النووي : أجمع من يعتد به من علماء المسلمين على أن من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة . وتوقف فيه بعضهم لحديث عائشة ، يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ « توفي صبي من الأنصار فقلت : طوبى له لم يعمل سوءاً ولم يدركه . فقال النبي ﷺ : أو غير ذلك يا عائشة ، إن الله خلق للجنة أهلاً ، الحديث . قال والجواب عنه أنه لعلة نهاها عن المسارعة إلى القطع من غير دليل ، أو قال ذلك قبل أن يعلم أن أطفال المسلمين في الجنة انتهى . وقال القرطبي : نفي بعضهم

الخلاف في ذلك . وكأنه عن ابن أبي زيد فإنه أطلق الإجماع في ذلك ، وأمله أراد إجماع من يعتد به . وقال المازري : الخلاف في غير أولاد الأنبياء انتهى . ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي بدأ به كما سيأتي ، فإن فيه التصريح بادخال الأولاد الجنة مع آبائهم . وروى عبد الله بن أحمد في زيادات المسند عن علي مرفوعا ، ان المسلمين وأولادهم في الجنة ، وان المشركين وأولادهم في النار ، ثم قرأ (والذين آمنوا واتبعتمهم) الآية ، وهذا أصح ما ورد في تفسير هذه الآية وبه جزم ابن عباس . قوله (وقال أبو هريرة الخ) لم أره موصولا من حديثه على هذا الوجه ، نعم عند أحمد من طريق عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخلهما الله وإياهم بفضل رحمته الجنة » ، ولمسلم من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا « لا يموت لإحدا كن ثلاثة من الولد فتحتسب إلا دخلت الجنة » ، الحديث . وله من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة « ان النبي ﷺ قال لامرأة : دفنت ثلاثة ؟ قالت : نعم . قال : لقد احتظرت بحظار شديد من النار ، وفي صحيح أبي عوانة من طريق عاصم عن أنس « مات ابن للزبير فجزع عليه ، فقال النبي ﷺ : من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حجابا من النار » . قوله (كان له) كذا للأكثر أي كان موتهم له حجابا ، وللكشميهني « كانوا » أي الأولاد . قوله (ثلاثة من الولد) سقط قوله « من الولد » في رواية أبي ذر ، وكذا سبق من رواية عبد الوارث عن عبد العزيز في « باب فضل من مات له ولد فاحتسب » ، وتقدم الكلام عليه مستوفى هناك . قوله (لما توفي إبراهيم) زاد الاسماعيلي من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة بسنده « ان رسول الله ﷺ ، وله من طريق معاذ عن شعبة بسنده عن النبي ﷺ « توفي ابنه إبراهيم » . قوله (ان له مرضعا في الجنة) قال ابن التين : يقال امرأة مرضع بلاهاء مثل حائض ، وقد ارضعت فهي مرضعة إذا بنى من الفعل ، قال الله تعالى (تذهل كل مرضعة عما أرضعت) قال : وروى « مرضعا » بفتح الميم أي إرضاعا انتهى . وقد سبق إلى حكاية هذا الوجه الخطابي ، والأول رواية الجمهور ، وفي رواية عمرو المذكورة « مرضعا ترضعه في الجنة » ، وقد تقدم الكلام على قصة موت إبراهيم مستوفى في « باب قول النبي ﷺ إنا بك لمحزونون » ، وإيراد البخاري له في هذا الباب يشعر باختيار القول الصائر إلى أنهم في الجنة ، فكأنه توقف فيه أولا ثم جزم به .

٩٢ - باب ما قيل في أولاد المشركين

١٣٨٣ - **حدثنا** حبان أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم قال « سئل رسول الله ﷺ عن أولاد المشركين ، فقال : الله إذ خلقهم أعلم بما كانوا عاملين » [الحديث ١٣٨٣ - طرقة في : ٦٥٩٧]

١٣٨٤ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عطاء بن يزيد الليثي أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول « سئل النبي ﷺ عن ذراري المشركين فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين » [الحديث ١٣٨٤ - طرقات في : ٦٥٩٨ ، ٦٦٠٠]

١٣٨٥ - **حدثنا** آدم حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي

الله عنه قال : قال النبي ﷺ « كلُّ مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كمثل البهيمة تُذنبُ البهيمة ، هل ترى فيها جَدْعاء ؟ »

قوله (باب ما قيل في أولاد المشركين) هذه الترجمة تشهر أيضا بأنه كان متوقفا في ذلك ، وقد جزم بمد هذا في تفسير سورة الروم بما يدل على اختيار القول الصائر إلى أنهم في الجنة كما سيأتي تحريره ، وقد رتب أيضا أحاديث هذا الباب ترتيبا يشير إلى المذهب المختار ، فانه صدره بالحديث الدال على التوقف ، ثم تثنى بالحديث المرجح لكونهم في الجنة ، ثم ثلث بالحديث المصرح بذلك فان قوله في سياقه « وأما الصبيان حوله فأولاد الناس ، قد أخرجه في التعبير بلفظ « وأما الولدان الذين حوله فكل مولود يولد على الفطرة . فقال بعض المسلمين : وأولاد المشركين ؟ فقال : وأولاد المشركين ، ويؤيده ما رواه أبو يعلى من حديث أنس مرفوعا « سألت ربي اللاهين من ذرية البشر أن لا يعذبهم فأعطانيهم ، إسناده حسن . وورد تفسير « اللاهين ، بأنهم الأطفال من حديث ابن عباس مرفوعا أخرجه البزار ، وروى أحمد من طريق خنساء بنت معاوية بن صريم عن عمتها قالت « قلت يا رسول الله من في الجنة ؟ قال : النبي في الجنة ، والشهيد في الجنة ، والمولود في الجنة ، إسناده حسن . واختلف العلماء قديما وحديثا في هذه المسألة على أقوال : أحدها أنهم في مشيئة الله تعالى ، وهو منقول عن الحمادين وابن المبارك وإسحق ، ونقله البيهقي في « الاعتقاد ، عن الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة ، قال ابن عبد البر : وهو مقتضى صنيع مالك ، وليس عنده في هذه المسألة شيء منصوص ، إلا أن أصحابه صرحوا بأن أطفال المسلمين في الجنة وأطفال الكفار خاصة في المشيئة ، والحجة فيه حديث « الله أعلم بما كانوا عاملين ، . ثانيا أنها تبع لآبائهم ، فأولاد المسلمين في الجنة وأولاد الكفار في النار ، وحكاه ابن حزم عن الأزارقة من الخوارج ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا ﴾ وتعقبه بأن المراد قوم نوح خاصة ، وإنما دعا بذلك لما أوحى الله إليه ﴿ أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ﴾ وأما حديث « هم من آباءهم أو منهم ، فذاك ورد في حكم الحربى ، وروى أحمد من حديث عائشة « سألت رسول الله ﷺ عن ولدان المسلمين ، قال : في الجنة . وعن أولاد المشركين ، قال : في النار فقلت : يا رسول الله لم يدركوا الأعمال ، قال : ربك أعلم بما كانوا عاملين ، لو شئت أسمعك تضاعفهم في النار ، وهو حديث ضعيف جدا لأن في إسناده أبا عقيل مولى بهية وهو متروك . ثالثا أنهم يكونون في برزخ بين الجنة والنار ، لأنهم لم يعملوا حسنات يدخلون بها الجنة ، ولا سيئات يدخلون بها النار . رابعا خدم أهل الجنة ، وفيه حديث عن أنس ضعيف أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى ، والطبراني والبزار من حديث سمرة مرفوعا « أولاد المشركين خدم أهل الجنة ، وإسناده ضعيف . خامسا أنهم يصيرون ترابا ، روى عن ثمامة بن أشرس . سادسها هم في النار حكاه عياض عن أحمد ، وغلطه ابن تيمية بأنه قول لبعض أصحابه ولا يحفظ عن الإمام أصلا . سابعها أنهم يمتحنون في الآخرة بأن ترفع لهم نار ، فمن دخلها كانت عليه بردا وسلاما ، ومن أبى عذب ، أخرجه البزار من حديث أنس وأبي سعيد ، وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل . وقد صحت مسألة الامتحان في حق المجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة ، وحكى البيهقي في « كتاب الاعتقاد ، أنه المذهب الصحيح ، وتعقب بأن الآخرة ليست دار تسكيف فلا عمل فيها ولا ابتلاء ، وأجيب بأن ذلك بعد أن يقع الاستقرار في الجنة أو النار ، وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك ، وقد قال تعالى ﴿ يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا

يستطيعون) وفي الصحيحين « ان الناس يؤسرون بالسجود ، فيصير ظهر المنافق طبعا ، فلا يستطيع أن يسجد » .
 ثامنا أنهم في الجنة ، وقد تقدم القول فيه في « باب فضل من مات له ولد ، قال النووي : وهو المذهب الصحيح
 المختار الذي صار اليه المحققون ، لقوله تعالى ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ وإذا كان لا يعذب العاقل
 لكونه لم تبلغه الدعوة فلان لا يعذب غير العاقل من باب الأولى ، ولحديث سمرة المذكور في هذا الباب ، ولحديث
 عمه خنساء المتقدم ، ولحديث عائشة الآتي قريبا . ناسعها الوقف . عاشرها الإمساك . وفي الفرق بينهما دقة . ثم
 أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عباس وأبي هريرة « سئل عن أولاد المشركين ، وفي
 رواية ابن عباس « ذراري المشركين ، ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية هذا السائل ، لكن عند أحد وأبي
 داود عن عائشة ما يحتمل أن تكون هي السائلة ، فأخرجنا من طريق عبد الله بن أبي قيس عنها قالت « قلت :
 يا رسول الله ذراري المسلمين ؟ قال : مع آبائهم . قلت : يا رسول الله بلا عمل ؟ قال : الله أعلم بما كانوا عاملين ،
 الحديث . وروى عبد الرزاق من طريق أبي معاذ عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « سألت خديجة النبي ﷺ
 عن أولاد المشركين ، فقال : هم مع آبائهم ، ثم سألته بعد ذلك فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين ، ثم سألته بعد
 ما استحكم الاسلام فنزل ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ قال : هم على الفطرة ، أو قال : في الجنة ، وأبو معاذ
 هو سليمان بن أرقم وهو ضعيف ، ولو صح هذا لكان قاطعا للنزاع رافعا لكثير من الاشكال المتقدم . قوله (الله
 أعلم) قال ابن قتيبة : معنى قوله « بما كانوا عاملين ، أي لو أبواهم ، فلا تحكموا عليهم بشيء » . وقال غيره : أي علم
 أنهم لا يعملون شيئا ولا يرجعون فيعملون أو أخبر بعلم شيء^(١) لو وجد كيف يكون ، مثل قوله ﴿ ولو ردوا
 لعادوا ﴾ ولكن لم يرد أنهم يجازون بذلك في الآخرة لأن العبد لا يجازي بما لم يعمل . (تنبيه) : لم يسمع ابن
 عباس هذا الحديث من النبي ﷺ ، بين ذلك أحد من طريق عمار بن أبي عمار عن ابن عباس قال : كنت أقول في
 أولاد المشركين : هم منهم ، حتى حدثني رجل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، فلقيته فحدثني عن النبي ﷺ أنه قال
 « ربهم أعلم بهم ، هو خلقهم وهو أعلم بما كانوا عاملين ، فأمسكت عن قولي انتهى . وهذا أيضا يدفع القول الأول
 الذي حكيناه . وأما حديث أبي هريرة فهو طرف من ثاني أحاديث الباب كما سيأتي في القدر من طريق همام عن أبي
 هريرة ، ففي آخره « قالوا : يا رسول الله ، أفرأيت من يموت وهو صغير ؟ قال : الله أعلم بما كانوا عاملين ، وكذا
 أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فقال رجل : يا رسول الله أ رأيت لو مات قبل ذلك ، ولأبي
 داود من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة نحو رواية همام ، وأخرج أبو داود عقبه عن ابن
 وهب سمعت مالكا وقيل له إن أهل الاهواء يحتجون علينا بهذا الحديث يعني قوله « فأبواه يهودانه أو ينصرانه ،
 فقال مالك : احتج عليهم بآخره « الله أعلم بما كانوا عاملين » . ووجه ذلك أن أهل القدر استدلوا على أن الله فطر
 العباد على الاسلام وأنه لا يضل أحدا وإنما يضل الكافر أبواه ، فأشار مالك الى الرد عليهم بقوله « الله أعلم ، فهو
 دال على أنه يعلم بما يصيرون اليه بعد إجمادهم على الفطرة ، فهو دليل على تقدم العلم الذي ينكره غلاتهم ، ومن ثم قال
 الشافعي : أهل القدر إن أثبتوا العلم خصموا . قوله (عن أبي سلمة) هكذا رواه ابن أبي ذئب عن الزهري ، وتابعه
 يونس كما تقدم قبل أبواب من طريق عبد الله بن المبارك عنه ، وأخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن يونس ،

وخالفهما الزبيدي ومعه فروياه عن الزهري عن سعيد بن المسيب بدل أبي سلمة ، وأخرجه الذهلي في «الزهریات» من طريق الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، وقد تقدم أيضا من طريق شعيب عن الزهري عن أبي هريرة من غير ذكر واسطة . وصنيع البخاري يقتضي ترجيح طريق أبي سلمة ، وصنيع مسلم يقتضي تصحيح القولين عن الزهري ، وبذلك جزم الذهلي . قوله (كل مولود) أي من بني آدم ، وصرح به جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « كل بني آدم يولد على الفطرة » ، وكذا رواه خالد الواسطي عن عبد الرحمن ابن إسحق عن أبي الزناد عن الأعرج ذكرها ابن عبد البر ، واستشكل هذا التركيب بأنه يقتضي أن كل مولود يقع له التهود وغيره مما ذكر ، والفرض أن بعضهم يستمر مسلما ولا يقع له شيء ، والجواب أن المراد من التركيب أن الكافر ليس من ذات المولود ومقتضى طبعه ، بل إنما حصل بسبب خارجي ، فإن سلم من ذلك السبب استمر على الحق . وهذا يقوى المذهب الصحيح في تأويل الفطرة كما سيأتي . قوله (يولد على الفطرة) ظاهره تعميم الوصف المذكور في جميع المولودين ، وأصرح منه رواية يونس المتقدمة بلفظ « ما من مولود إلا يولد على الفطرة » ، ولمسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « ليس من مولود يولد إلا على هذه الفطرة حتى يعبر عنه لسانه » ، وفي رواية له من هذا الوجه « ما من مولود إلا وهو على الفطرة » . وحكى ابن عبد البر عن قوم أنه لا يقتضي العموم ، وإنما المراد أن كل من ولد على الفطرة وكان له أبوان على غير الإسلام نقلاه إلى دينهما ، فتقدير الخبر على هذا : كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهوديان مثلاً فإنيهما يهودانه ثم يصير عند بلوغه إلى ما يحكم به عليه . ويكفي في الرد عليهم رواية أبي صالح المتقدمة . وأصرح منها رواية جعفر بن ربيعة بلفظ « كل بني آدم يولد على الفطرة » ، وقد اختلف السلف في المراد بالفطرة في هذا الحديث على أقوال كثيرة ، وحكى أبو عبيد أنه سأل محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة عن ذلك فقال : كان هذا في أول الإسلام قبل أن تنزل الفرائض ، وقبل الأمر بالجهاد . قال أبو عبيد : كأنه عني أنه لو كان يولد على الإسلام فمات قبل أن يهوده أبواه مثلاً لم يرثاه . والواقع في الحكم أنهما يرثانه فدل على تغير الحكم . وقد تعقبه ابن عبد البر وغيره . وسبب الاشتباه أنه حمل على أحكام الدنيا ، فلذلك ادعى فيه النسخ . والحق أنه إخبار من النبي ﷺ بما وقع في نفس الأمر ، ولم يرد به لإثبات أحكام الدنيا . وأشهر الأقوال أن المراد بالفطرة الإسلام ، قال ابن عبد البر : وهو المعروف عند عامة السلف . وأجمع أهل العلم بالتأويل على أن المراد بقوله تعالى ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ الإسلام ، واحتجوا بقول أبي هريرة في آخر حديث الباب : اقرؤا إن شئتم ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ وبحديث عياض بن حمار عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه « أني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، فاجتاتهم الشياطين عن دينهم » الحديث . وقد رواه غيره فزاد فيه « حنفاء مسلمين » ، ورجحه بعض المتأخرين بقوله تعالى ﴿ فطرة الله ﴾ لأنها إضافة مدح ، وقد أمر نبيه بلزومها ، فعلم أنها الإسلام . وقال ابن جرير : قوله ﴿ فأقم وجهك للدين ﴾ أي سدد لطاعته ﴿ حنيفا ﴾ أي مستقيما ﴿ فطرة الله ﴾ أي صبغة الله ، وهو منصوب على المصدر الذي دل عليه الفعل الأول ، أو منصوب بفعل مقدر ، أي الزم . وقد سبق قبل أبواب قول الزهري في الصلاة على المولود : من أجل أنه ولد على فطرة الإسلام ، وسيأتي في تفسير سورة الروم جزم المصنف بأن الفطرة الإسلام ، وقد قال أحمد : من مات أبواه وهما كافران حكم بإسلامه . واستدل بحديث الباب فدل على أنه فسر الفطرة بالإسلام . وتعقبه بعضهم بأنه كان يلزم أن لا يصح استرقاقه ، ولا يحكم

باسلامه اذا أسلم أحد أبويه . والحق أن الحديث سيق لبيان ما هو في نفس الأمر ، لا لبيان الأحكام في الدنيا . وحكى محمد بن نصر أن آخر قولي أحمد أن المراد بالفطرة الاسلام . قال ابن القيم : وقد جاء عن أحمد أجوبة كثيرة يحتاج فيها بهذا الحديث على أن الطفل إنما يحكم بكفره بأبويه ، فاذا لم يكن بين أبوين كافرين فهو مسلم . وروى أبو داود عن حماد بن سلمة أنه قال : المراد أن ذلك حيث أخذ الله عليهم العهد حيث قال ﴿ ألسنت بربكم قالوا بلى ﴾ ونقله ابن عبد البر عن الأوزاعي وعن سخنون ، ونقله أبو يعلى بن الفراء عن إحدى الروايتين عن أحمد ، وهو ما حكاه الميموني عنه وذكره ابن بطة ، وقد سبق في باب اسلام الصبي ، في آخر حديث الباب من طريق يونس ثم يقول ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها - الى قوله - القيم ﴾ وظاهره أنه من الحديث المرفوع ، وليس كذلك بل هو من كلام أبي هريرة أدرج في الخبر ، بينه مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري ولفظه ثم يقول أبو هريرة اقرءوا إن شئتم ، قال الطيبي : ذكر هذه الآية عقب هذا الحديث يقوى ما أوله حماد بن سلمة من أوجه : أحدها أن التعريف في قوله « على الفطرة » إشارة الى معهود وهو قوله تعالى ﴿ فطرة الله ﴾ ومعنى المأمور في قوله ﴿ فأقم وجهك ﴾ أى اثبت على العهد القديم . ثانيا ورود الرواية بلفظ « الملة » بدل الفطرة و « الدين » في قوله ﴿ للدين حنيفا ﴾ هو عين الملة ، قال تعالى ﴿ دينا قيا ملة إبراهيم حنيفا ﴾ ويؤيده حديث عياض المتقدم . ثالثا التشبيه بالمحسوس المعين ليفيد أن ظهوره يقع في البيان مبلغ هذا المحسوس ، قال : والمراد تمكن الناس من الهدى في أصل الجبلية ، والتهيؤ لقبول الدين ، فلو ترك المرء عليها لاستمر على لزومها ولم يفارقها الى غيرها ، لأن حسن هذا الدين ثابت في النفوس ، وإنما يعدل عنه لآفة من الآفات البشرية كالقليد انتهى . والى هذا مال القرطبي في « المفهم » فقال : المعنى أن الله خلق قلوب بني آدم مؤهلة لقبول الحق ، كما خلق أعينهم وأسماعهم قابلة للمرئيات والمسموعات ، فما دامت باقية على ذلك القبول وعلى تلك الاهلية أدركت الحق ، ودين الاسلام هو الدين الحق ، وقد دل على هذا المعنى بقية الحديث حيث قال « كما تنتج البهيمة » يعنى أن البهيمة تلد الولد كامل الخلقة ، فلو ترك كذلك كان بريئا من العيب ، لكنهم تصرفوا فيه بقطع أذنه مثلا فخرج عن الأصل ، وهو تشبيه واقع ووجه واضح والله أعلم . وقال ابن القيم : ليس المراد بقوله « يولد على الفطرة » أنه خرج من بطن أمه يعلم الدين ، لأن الله يقول ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ﴾ ولكن المراد أن فطرته مقتضية لمعرفة دين الاسلام ومحبته ، فنفس الفطرة تستلزم الإقرار والمحبة ، وليس المراد مجرد قبول الفطرة لذلك ، لأنه لا يتغير بتهويد الأبوين مثلا بحيث يخرج عن الفطرة عن القبول ، وإنما المراد أن كل مولود يولد على إقراره بالربوبية ، فلو خلى وعدم المعارض لم يعدل عن ذلك الى غيره ، كما أنه يولد على محبة ما يلائم بدنه من ارتضاع اللبن حتى يصرفه عنه الصارف ، ومن ثم شبهت الفطرة باللبن بل كانت إياه في تأويل الرؤيا . والله أعلم . وفي المسألة أقوال أخر ذكرها ابن عبد البر وغيره : منها قول ابن المبارك : ان المراد أنه يولد على ما يصير اليه من شقاوة أو سعادة ، فمن علم الله أنه يصير مسلما ولد على الإسلام ، ومن علم الله أنه يصير كافرا ولد على الكفر ، فكأنه أول الفطرة بالعلم . وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن لقوله « فأبواه يهودانه الخ » معنى لانهما فعلا به ما هو الفطرة التي ولد عليها فينأى في التمثيل بحال البهيمة . ومنها أن المراد أن الله خلق فيهم المعرفة والانكار ، فلما أخذ الميثاق من الذرية قالوا جميعا ﴿ بلى ﴾ أما أهل السعادة فقالوها طوعا ، وأما أهل الشقاوة فقالوها كرها . وقال محمد بن نصر : سمعت إسحق بن راهويه يذهب الى هذا المعنى ويرجحه ،

وتعقب بأنه يحتاج الى نقل صحيح ، فانه لا يعرف هذا التفصيل عند أخذ الميثاق إلا عن السدى ولم يسنده ، وكأنه أخذه من الاسرائيليات ، حكاه ابن القيم عن شيخه . ومنها أن المراد بالفطرة الخلقة أى يولد سالما لا يعرف كفرا ولا إيمانا ، ثم يعتقد إذا بلغ التكليف ، ووجه ابن عبد البر وقال : إنه يطابق التمثيل بالبهيمة ولا يخالف حديث عياض لأن المراد بقوله (حنيفا) أى على استقامة ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقتصر فى أحوال التبديل على ملل الكفر دون ملة الاسلام ، ولم يكن لاستشهاد أبى هريرة بالآية معنى . ومنها قول بعضهم : ان اللام فى الفطرة للمهد أى فطرة أبويه ، وهو متعقب بما ذكر فى الذى قبله . ويؤيد المذهب الصحيح أن قوله « فأبواه يهودانه الخ » ليس فيه لوجود الفطرة شرط . بل ذكر ما يمنع موجهها كحصول اليهودية مثلا متوقف على أشياء خارجة عن الفطرة ، بخلاف الاسلام . وقال ابن القيم : سبب اختلاف العلماء فى معنى الفطرة فى هذا الحديث أن القدرية كانوا يحتجون به على أن الكفر والمعصية لسا بقضاء الله بل بما ابتدأ الناس إحداثه ، فحاول جماعة من العلماء مخالفتهم بتأويل الفطرة على غير معنى الإسلام ، ولا حاجة لذلك ، لأن الآثار المنقولة عن السلف تدل على أنهم لم يفهموا من لفظ الفطرة إلا الإسلام ، ولا يلزم من حملها على ذلك موافقة مذهب القدرية ، لأن قوله « فأبواه يهودانه الخ » محمول على أن ذلك يقع بتقدير الله تعالى ، ومن ثم احتج عليهم مالك بقوله فى آخر الحديث « الله أعلم بما كانوا عاملين » . قوله (فأبواه) أى المولود ، قال الطيبي : الفاء اما للتعقيب أو السببية أو جزاء شرط مقدر ، أى إذا تقرر ذلك فن تغير كان بسبب أبويه إما بتعليمهما إياه أو بترغيبهما فيه ، وكونه تبعا لهما فى الدين يقتضى أن يكون حكمه حكمهما . وخص الأبوان بالذكر للغالب ، فلا حجة فيه لمن حكم باسلام الطفل الذى يموت أبواه كافرين كما هو قول أحمد ، فقد استمر عمل الصحابة ومن بعدهم على عدم التعرض لأطفال أهل الذمة . قوله (كمثل البهيمة تنتج البهيمة) أى تلدها فالبهيمة الثانية بالنصب على المفهومية وقد تقدم بلفظ « كما تنتج البهيمة بهيمة » ، قال الطيبي : قوله « كما » حال من الضمير المنصوب فى « يهودانه » ، أى يهودان المولود بعد أن خلق على الفطرة تشبها بالبهيمة التى جدعت بعد أن خلقت سليمة ، أو هو صفة مصدر محذوف أى يغيرانه تغييرا مثل تغييرهم البهيمة السليمة ، قال : وقد تنازعت الأفعال الثلاثة فى « كما » ، على التقديرين . قوله (تنتج) بضم أوله وسكون النون وفتح المثناة بعدها جيم ، قال أهل اللغة : تنتج الناقة على صيغة ما لم يسم فاعله تنتج بفتح المثناة وأنتج الرجل ناقته ينتجها إلتاجا ، زاد فى الرواية المتقدمة « بهيمة جمعاء » ، أى لم يذهب من بدنها شيء ، سميت بذلك لاجتماع أعضائها . قوله (هل ترى فيها جلدعاء) ؟ قال الطيبي : هو فى موضع الحال أى سليمة مقولا فى حقها ذلك ، وفيه نوع التأكيد أى إن كل من نظر إليها قال ذلك لظهور سلامتها . والجدعاء المقطوعة الأذن ، ففيه إيماء الى أن تصميمهم على الكفر كان بسبب صممهم عن الحق . ووقع فى الرواية المتقدمة بلفظ « هل تحسون فيها من جدعاء » وهو من الإحساس والمراد به العلم بالشئ . يريد أنها تولد لا جدع فيها وإنما يجدعها أهلها بعد ذلك . وسيأتى فى تفسير سورة الروم أن معنى قوله (لا تبديل لخلق الله) أى لدين الله وتوجيه ذلك . (تنبيه) : ذكر ابن هشام فى « المغنى » ، عن ابن هشام الحضراوى أنه جعل هذا الحديث شاهدا لورود « حتى » للاستثناء ، فذكره بلفظ « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه » ، وقال : ولك أن تخرجه على أن فيه حذف أى يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون ، يعنى فتسكون للغاية على بابها انتهى . ومال صاحب « المغنى » فى موضع آخر الى أنه ضمن « يولد » معنى

ينشأ مثلاً ، وقد وجدت الحديث في تفسير ابن مردويه من طريق الاسود بن سريع بلفظ « ليست نسمة تولد إلا ولدت على الفطرة » ، فما تزال عليها حتى يبين عنها لسانها ، الحديث . وهو يؤيد الاحتمال المذكور . واللفظ الذي ساقه الحضراوي لم أراه في الصحيحين ولا غيرهما ، إلا عند مسلم كما تقدم في رواية « حتى يعرب عنه لسانه » ، ثم وجدت أبا نعيم في مستخرجه على مسلم أورد الحديث من طريق كثير بن عبيد عن محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري بلفظ « ما من مولود يولد في بني آدم إلا يولد على الفطرة » ، حتى يكون أبواه يهودانه ، الحديث . وكذا أخرجه ابن مردويه من هذا الوجه ، وهو عند مسلم عن حبيب بن الوليد عن محمد بن حرب بلفظ « ما من مولود إلا يولد على الفطرة » ، أبواه يهودانه ، الحديث

٩٣ - باب * ١٣٨٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا جرير بن حازم حدثنا أبو رجاء عن سمرة بن جندب قال « كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه فقال : مَنْ رأى منكم الليلة رؤيا ؟ قال : فإن رأى أحدٌ قصصها ، فيقول ما شاء الله . فسألنا يوماً فقال : هل رأى أحدٌ منكم رؤيا ؟ قلنا : لا . قال : لَكُنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي ، فَأَخَذَا بِيَدِي فَأَخْرَجَانِي إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَذَا رَجُلٌ جَالِسٌ وَرَجُلٌ قَائِمٌ بِيَدِهِ كَلْبٌ مِنْ حَدِيدٍ - قال بعض أصحابنا عن موسى : كَلْبٌ مِنْ حَدِيدٍ يُدْخِلُهُ فِي شِدْقِهِ - حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقِهِ الْآخِرِ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَيَلْتَمِسُ شِدْقَهُ هَذَا ، فَيَعْوِذُ فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ . قلت : ما هذا ؟ قالوا : انطلق . فانطلقنا حتى أتينا على رجلٍ مضطجعٍ على قفاه ، ورجلٌ قائمٌ على رأسه بفهرٍ أو صخرة ، فيشدخ به رأسه ، فإذا ضربته تدهذه الحجر ، فانطلق إليه ليأخذه فلا يرجع إلى هذا حتى يلتئم رأسه وعاد رأسه كما هو ، فعاد إليه فضر به ، قلت : من هذا ؟ قالوا : انطلق . فانطلقنا إلى ثقبٍ مثل الثَّنُورِ أعلاه ضيقٌ وأسفله واسعٌ يتوقدُ تحته ناراً ، فإذا اقترب ارتفعوا حتى كاد أن يخرجوا ، فإذا خدت رجعوا فيها ، وفيها رجالٌ ونساءٌ عراة . فقلت : من هذا ؟ قالوا : انطلق . فانطلقنا حتى أتينا على نهرٍ من ديم ، فيه رجلٌ قائمٌ ، على وسطِ النهرِ رجلٌ بين يديه حجارة - قال يزيدُ وَهَبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ : وَعَلَى شَطِّ النَّهْرِ رَجُلٌ - فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهْرِ ، فَذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِيهِ فَرْدَةٌ حَيْثُ كَانَ ، فَجَعَلَ كَلِمًا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِيهِ بِحَجَرٍ فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ . فقلت : ما هذا ؟ قالوا : انطلق . فانطلقنا حتى انتهينا إلى روضةٍ خضراءٍ فيها شجرةٌ عظيمةٌ ، وفي أصلها شيوخٌ وصبيانٌ ، وإذا رجلٌ قريبٌ من الشجرة بين يديه نارٌ يوقدُها ، فصعدا بي في الشجرة وأدخلاني داراً لم أر قط أحسنَ منها ، فيها رجالٌ وشيوخٌ وشبابٌ ونساءٌ وصبيانٌ ، ثم أخرجاني منها فصعدا بي الشجرة فأدخلاني داراً هي أحسنُ وأفضلُ ، فيها شيوخٌ وشبابٌ . قلت : طَوَّفْتُمَانِي اللَّيْلَةَ فَأَخْبِرَانِي عَمَّا رَأَيْتُ . قالوا : نعم . أمَّا الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّابٌ يَحْدِثُ بِالْكَذْبَةِ فَيُحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ ، فَيُصْنَعُ بِهِ مَا رَأَيْتَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَالَّذِي رَأَيْتَهُ

يُشَدَّخُ رَأْسُهُ فَرَجْلُ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ ، فَنَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ ، يُفَعَّلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّقَبِ فَهَمُّ الزُّنَاةُ . وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّهْرِ آكَلُو الرُّبَا . وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالصَّبِيَّانُ حَوْلَهُ أَوْلَادُ النَّاسِ . وَالَّذِي يوقِدُ النَّارَ مَالِكُ خَازِنُ النَّارِ . وَالِدَارُ الْأُولَى الَّتِي دَخَلَتْ دَارُ عَامَةِ الْمُؤْمِنِينَ . وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ فَدَارُ الشَّهَدَاءِ . وَأَنَا جِبْرِيلُ ، وَهَذَا مِيكَائِيلُ . فَارْفَعْ رَأْسَكَ . فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَذَا فَوْقِي مِثْلُ السَّحَابِ ، قَالَا : ذَاكَ مَنْزِلُكَ . قُلْتُ : دَعَانِي أَدْخُلْ مَنْزِلِي . قَالَا : إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عُمْرٌ لَمْ تَسْتَكْمَلْهُ ، فَلَوْ اسْتَكْمَلْتَ أَتَيْتَ مَنْزِلَكَ »

قوله (باب) كذا ثبت لجميعهم إلا لأبي ذر ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، وتعلق الحديث به ظاهر من قوله في حديث سمرة المذكور ، والشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ ، وَالصَّبِيَّانُ حَوْلَهُ أَوْلَادُ النَّاسِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ أُوْرِدَ فِي التَّعْبِيرِ بزيادة د قالوا وأولاد المشركين ؟ فقال : وأولاد المشركين ، وسيأتي الكلام على بقیة الحديث مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . **قوله** في هذه الطريق (فاذا رجل جالس ورجل قائم بيده ، قال بعض أصحابنا عن موسى : كلوب من حديد في شدقه) كذا في رواية أبي ذر وهو سياق مستقيم ، ووقع في رواية غيره بخلاف ذلك . والبعض المهم لم أعرف المراد به إلا أن الطبراني أخرجه في المعجم الكبير ، عن العباس بن الفضل الاسقاطي عن موسى بن إسماعيل فذكر الحديث بطوله مثل حديث قبله وفيه « بيده كلاب من حديد » . **قوله** فيه (حتى أتينا على نهر من دم فيه رجل قائم على وسط النهر . قال يزيد ووهب بن جرير عن جرير بن حازم وعلى شط النهر رجل) وهذا التعليق عن هذين ثبت في رواية أبي ذر أيضا ، فاما حديث يزيد وهو ابن هارون فوصله أحمد عنه فساق الحديث بطوله وفيه « فاذا نهر من دم فيه رجل ، وعلى شط النهر رجل ، وأما حديث ووهب ابن جرير فوصله أبو عوانة في صحيحه من طريقه فساق الحديث بطوله وفيه « حتى ينتهي إلى نهر من دم ورجل قائم في وسطه ورجل قائم على شاطئ النهر ، الحديث . وأصل الحديث عند مسلم من طريق ووهب لكن باختصار ، وقوله فيه « إذا ارتفعوا ، كذا فيه بالفاء والعين المهملة ، ووقع في جمع الحميدي « ارتقوا ، بالقاف فقط من الارتقاء وهو الصعود

٩٤ - باب موت يوم الاثنين

١٣٨٧ - **حدثنا** علي بن أسيد **حدثنا** وهيب عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « دخلت

على أبي بكر رضي الله عنه فقال : في كم كفنتم النبي ﷺ ؟ قالت : في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة . وقال لها : في أي يوم توفي رسول الله ﷺ ؟ قالت : يوم الاثنين . قال : فأى يوم هذا ؟ قالت : يوم الاثنين . قال : أرجو فيما بيني وبين الليل . فنظر إلى ثوب عليه كان يمرض فيه ، به رذع من زعفران فقال : اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين فكفّنوني فيها . قلت إن هذا خلق . قال : إن الحى أحق بالجديد من الميت ، إنما هو للمهلة . فلم يتوف حتى أمسى من ليلة الثلاثاء ، ودفن قبل أن يصبح »

قوله (باب موت يوم الاثنين) قال الزين بن المنير : تعين وقت الموت ليس لأحد فيه اختيار ، لكن في التسبب في حصوله مدخل كالرغبة الى الله لقصد التبرك فمن لم تحصل له الاجابة أنيب على اعتقاده . وكان الخبر الذي ورد في فضل الموت يوم الجمعة لم يصح عند البخاري فاقصر على ما وافق شرطه ، وأشار الى ترجيحه على غيره ، والحديث الذي أشار اليه أخرجه الترمذي من حديث عبيد الله بن عمرو مرفوعا ، ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر ، وفي إسناده ضعف ، وأخرجه أبو يعلى من حديث أسن نحوه وإسناده أضعف . قوله (قالت عائشة : دخلت على أبي بكر) تعني أباه ، زاد أبو نعيم في المستخرج ، من هذا الوجه « فرأيت به الموت ، فقلت هيبج هيبج »

من لا يزال دمه مقنعا فانه في مرة مدفوق

فقال : لا تقولي هذا ، ولكن قولي (وجاءت سكرة الموت بالحق) الآية - ثم قال - في أي يوم ، الحديث . وهذه الزيادة أخرجه ابن سعد مفردة عن أبي سامة عن هشام . وقولها « هيبج » بالجيم حكاية بكائها . قوله (في كم كفنتم النبي ﷺ) أي كم ثوبا كفنتم النبي ﷺ فيه ؟ وقوله « في كم » معمول مقدم لكفنتم ، قيل : ذكر لها أبو بكر ذلك بصيغة الاستفهام توطئة لها للصبر على فقده ، واستنطاقا لها بما يعلم أنه يعظم عليها ذكره ، لما في بداهته لها بذلك من إدخال النعم العظيم عليها ، لأنه يبعد أن يكون أبو بكر نسي ما سأل عنه مع قرب العهد ، ويحتمل أن يكون السؤال عن قدر الكفن على حقيقته ، لأنه لم يحضر ذلك لاشتغاله بأمر البيعة . وأما تعيين اليوم فنسيانه أيضا محتمل لأنه ﷺ دفن ليلة الاربعاء ، فيمكن أن يحصل التردد هل مات يوم الاثنين أو الثلاثاء . وقد تقدم الكلام على الكفن في موضعه . قوله (قلت يوم الاثنين) بالنصب أي في يوم الاثنين ، وقولها بعد ذلك « قلت يوم الاثنين » بالرفع أي هذا يوم الاثنين . قوله (أرجو فيما بيني وبين الليل) في رواية المستمل « الليلة » ، وابن سعد من طريق الزهري عن عروة عن عائشة « أول بدء مرض أبي بكر أنه اغتسل يوم الاثنين لسبع خلون من جمادى الآخرة ، وكان يوما باردا ، فخم خمسة عشر يوما ، ومات مساء ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة » ، وأشار الزين بن المنير الى أن الحكمة في تأخر وفاته عن يوم الاثنين مع أنه كان يحب ذلك ويرغب فيه لكونه قام في الأمر بعد النبي ﷺ فناسب أن تكون وفاته متأخرة عن الوقت الذي قبض فيه رسول الله ﷺ . قوله (به ردع) بسكون المهملة بعدها عين مهملة أي لطخ لم يعمه كله . قوله (وزيدوا عليه ثوبين) زاد ابن سعد عن أبي معاوية عن هشام « جديدين » . قوله (فكفنتوني فيهما) أي المزيدي والمزيد عليه ، وفي رواية غير أبي ذر « فيها » أي الثلاثة . قوله (خلق) بفتح المعجمة واللام أي غير جديد ، وفي رواية أبي معاوية عند ابن سعد « ألا نجعلها جددا كلها » قال : لا ، وظاهره أن أبا بكر كان يرى عدم المغالاة في الأكفان . ويؤيده قوله بعد ذلك « إنما هو للمهلة » وروى أبو داود من حديث علي مرفوعا « لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سريعا ، ولا يعارضه حديث جابر في الأمر بتحسين الكفن أخرجه مسلم ، فانه يجمع بينهما بحمل التحسين على الصفة وحمل المغالاة على الثمن . وقيل التحسين حق الميت ، فاذا أوصى بتركه اتبع كما فعل الصديق ، ويحتمل أن يكون اختار ذلك الثوب بعينه لمعنى فيه من التبرك به لكونه صار اليه من النبي ﷺ ، أو لكونه كان جاهد فيه أو تعبد فيه . ويؤيده ما رواه ابن سعد من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال : قال أبو بكر « كفنتوني في ثوبي اللذين كنت أصلي فيهما » .

قوله (انما هو) أى الكفن . قوله (للمهلة) قال عياض : روى بضم الميم وفتحها وكسرهما . قلت : جزم به الخليل . وقال ابن حبيب : هو بالكسر الصديد ، وبالفتح التمهل ، وبالضم عكر الزيت . والمراد هنا الصديد . ويحتمل أن يكون المراد بقوله (انما هو) أى الجديد ، وأن يكون المراد (بالمهلة) ، على هذا التمهل أى إن الجديد لمن يريد البقاء ، والأول أظهر . ويؤيده قول القاسم بن محمد بن أبى بكر قال : كفن أبو بكر فى ربطة بيضاء وربطة ممصرة وقال : انما هو لما يخرج من أنفه وفيه ، أخرجه ابن سعد . وله عنه من وجه آخر (انما هو للمهل والتراب ، وضبط الاصمى هذه بالفتح . وفى هذا الحديث استحباب التكفين فى الثياب البيض وثلاث الكفن وطلب الموافقة فيما وقع للأكابر تبركا بذلك ^(١) . وفيه جواز التكفين فى الثياب المغسولة ، وإيثار الحى بالجديد ، والدفن بالليل ، وفضل أبى بكر وصحة فراسته وثباته عند وفاته . وفيه أخذ المراء العلم عن دونه . وقال أبو عمر : فيه أن التكفين فى الثوب الجديد والخلق سواء . وتعقب بما تقدم من احتمال أن يكون أبو بكر اختاره لمعنى فيه ، وعلى تقدير أن لا يكون كذلك فلا دليل فيه على المساواة

٩٥ - باب موت الفجأة ، البقعة

١٣٨٨ - حدثنا سعيد بن أبى مریم حدثنا محمد بن جعفر قال أخبرني هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها « أن رجلاً قال للنبي ﷺ : إن أمي افتلتت نفسها ، وأظننها لو تكلمت تصدقت ، فهل لها أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم »

[الحديث ١٣٨٨ - طرفه فى : ٢٧٦٠]

قوله (باب موت الفجأة ، البقعة) قال ابن رشيد : هو مضبوط بالكسر على البدل ، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هى البقعة ، ووقع فى رواية الكشميهنى « بقعة » . والفجأة بضم الفاء وبعد الجيم مد ثم همز ، ويروى بفتح ثم سكون بغير مد ، وهى الهجوم على من لم يشعر به . وموت الفجأة وقوعه بغير سبب من مرض وغيره ، قال ابن رشيد : مقصود المصنف والله أعلم بالإشارة الى أنه ليس بكروه ، لأنه ﷺ لم يظهر منه كراهيته لما أخبره الرجل بأن أمه افتلتت نفسها ، وأشار الى ما رواه أبو داود بلفظ « موت الفجأة أخذة أسف » . وفى اسناده مقال ، فجرى على عادته فى الترجمة بما لم يوافق شرطه ، وادخال ما يؤمى الى ذلك ولو من طرف خفى انتهى . والحديث المذكور أخرجه أبو داود من حديث عبيد بن خالد السلى ورجاله ثقات ، إلا أن راويه رفعه مرة ووقفه أخرى . وقوله « أسف » أى غضب وزنا ومعنى ، وروى بوزن فاعل أى غضبان ، ولأحمد من حديث أبى هريرة « أن النبي ﷺ مر بجدار مائل فأسرع وقال : أكره موت الفوات » قال ابن بطال : وكان ذلك - والله أعلم - لما فى موت الفجأة من خوف حرمان الوصية ، وترك الاستعداد للمعاد بالتوبة وغيرها من الأعمال الصالحة . وقد روى ابن أبى الدنيا فى « كتاب الموت » من حديث أنس نحو حديث عبيد بن خالد وزاد فيه « المحروم من حرم وصيته » انتهى . وفى « مصنف ابن أبى شيبة » عن عائشة وابن مسعود « موت الفجأة راحة للوأم وأسف على الفاجر »

(١) هذا فيه نظر . والصواب أن ذلك غير مذكور إلا بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الله سبحانه شرع لنا التأسي به ، وأما غيره فيخطئ ويصيب . وسبق فى هذا المعنى حواش فى المجلد الأول والثانى وأوائل هذا الجزء ، فراجعها إن شئت . والله الموفق

وقال ابن المنير : لعل البخارى أراد بهذه الترجمة أن من مات فجأة فليستدرك ولده من أعمال البر ما أمكنه مما يقبل النيابة ، كما وقع في حديث الباب . وقد نقل عن أحمد وبعض الشافعية كراهة موت الفجأة ، ونقل النووى عن بعض القدماء أن جماعة من الأنبياء والصالحين ماتوا كذلك ، قال النووى : وهو محبوب للمراقبين . قلت : وبذلك يجتمع القولان . قوله (حدثنا محمد بن جعفر) أى ابن أبى كثير المدنى . قوله (ان رجلا) هو سعد بن عباد ، واسم أمه عمرة ، وسيأتى حديثه والكلام عليه في الوصايا إن شاء الله تعالى . قوله (اقلمت) بضم المثناة وكسر اللام أى سلبت ، على ما لم يسم فاعله ، يقال اقلمت فلان أى مات فجأة واقلمت نفسه كذلك ، وضبطه بعضهم بفتح السين إما على التمييز ، وإما على أنه مفعول ثان ، والفتحة والافتلات ما وقع بغتة من غير روية ، وذكره ابن قتيبة بالقاف وتقديم المثناة وقال : هى كلمة تقال لمن قتله الحب ولمن مات فجأة ، والمشهور في الرواية بالفاء . والله أعلم

٦٩ - باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبى بكر وعمر رضي الله عنهما

(فَأَقْبَرَهُ) . أَقْبَرْتُ الرَّجُلَ : إِذَا جَعَلْتَ لَهُ قَبْرًا . وَقَبْرَتُهُ : دَفَنَتْهُ

(كِفَاتًا) يَكُونُونَ فِيهَا أَحْيَاءً ، وَيُدْفَنُونَ فِيهَا أَمْوَاتًا

١٣٨٩ - **حدثنا** إسماعيل حدثني سليمان عن هشام . وحدثني محمد بن حرب حدثنا أبو مروان يحيى بن أبي زكرياء عن هشام عن عروة عن عائشة قالت « إن كان رسول الله ﷺ ليتعذر في مرضه : أين أنا اليوم ، أين أنا غدا ؟ استبطأ ليوم عائشة . فلما كان يوم قبضه الله بين سحري ونحري ، ودفن في بيتي »

١٣٩٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن هلال عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه : لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . لولا ذلك أبرز قبره ، غير أنه خشي - أو خشي - أن يتخذ مسجداً »

وعن هلال قال : كئنا عروة بن الزبير ولم يولد لي

حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا أبو بكر بن عياش عن سفيان الثوري أنه حدثه أنه رأى قبر النبي ﷺ مسنماً

حدثنا عروة حدثنا علي عن هشام بن عروة عن أبيه لما سقط عليهم الحائط في زمان الوليد بن عبد الملك أخذوا في بنائه ، فبَدَتْ لهم قَدَمٌ ، فَنَزَعُوا وَظَنُّوا أَنَّهَا قَدَمُ النَّبِيِّ ﷺ ، فَمَاجَدُوا أَحَدًا يَعْلَمُ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَهُمْ عُرْوَةُ : لَا وَاللَّهِ ، مَا هِيَ قَدَمُ النَّبِيِّ ﷺ ، مَا هِيَ إِلَّا قَدَمُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١٣٩١ - وعن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها أوصت عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما :

لَا تَدْفِنِي مَعَهُمْ ، وَادْفِنِي مَعَ صَوَاحِبِي بِالْبَقِيعِ ، لَا أَرْكَى بِهِ أَبَدًا

[الحديث ١٣٩١ - طرفه في : ٧٣٢٧]

١٣٩٢ - **حديث** قتبية حدثنا جرير بن عبد الحميد حدثنا حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن ميمون الأودي قال : رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : يا عبد الله بن عمر ، اذهب إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فقل : يقرأ عمر بن الخطاب عليك السلام ، ثم سألها أن أذن مع صاحبتي . قالت : كنت أريد نفسي ، فلا وثرتني اليوم على نفسي . فلما أقبل قال له : ما لديك ؟ قال : أذنت لك يا أمير المؤمنين . قال : ما كان شيئا أهم إلي من ذلك المصنوع ، فإذا قبضت فاحملوني ، ثم سلموا ، ثم قل : يستأذن عمر بن الخطاب ، فإن أذنت لي فادفني ، وإلا فردوني إلى مقابر المسلمين ، إني لا أعلم أحدا أحق بهذا الأمر من هؤلاء الذنير الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض ، فمن استخلفوا بعدى فهو الخليفة فاسمعوا له وأطيعوا . فسمى عثمان وعلياً وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسمد بن أبي وقاص . وولج عليه شاب من الأنصار فقال : أبشر يا أمير المؤمنين ببشرى الله : كان لك من القدم في الإسلام ما قد علمت ، ثم استخلفت فعدلت ، ثم الشهادة بعد هذا كله . فقال : أمتني يا ابن أخي وذلك كفافاً لا على ولا لي . أوصى الخليفة من بعدى بالمهاجرين الأولين خيراً ، أن يعرف لهم حقهم ، وأن يحفظ لهم حرمتهم . وأوصيه بالأنصار خيراً ، الذين تبوءوا الدار والإيمان أن يقبل من محسنهم ويعني عن مسيئهم . وأوصيه بدمية الله ودمية رسوله ﷺ أن يوفى لهم بعهدهم ، وأن يقاتل من وراءهم ، وأن لا يكلفوا فوق طاقتهم »

[الحديث ١٣٩٢ - أطرافه في : ٣٠٥٢ ، ٣١٦٢ ، ٣٧٠٠ ، ٤٨٨٨ ، ٧٢٠٧]

قوله (باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر) قال ابن رشيد : قال بعضهم مراده بقوله وقبر النبي ﷺ ، المصدر من قبرته قبراً ، والظاهر عندي أنه أراد الاسم ، ومقصوده بيان صفته من كونه مسنماً أو غير مسنم وغير ذلك مما يتعلق به بعض . **قوله** (قول الله عز وجل : فأقبره) يريد تفسير الآية (ثم أماته فأقبره) أي جعله من يقبر لا بمن يلقى حتى تأكله الكلاب مثلاً . وقال أبو عبيدة في المجاز : أقبره أمر بأن يقبر . **قوله** (أقبرت الرجل إذا جعلت له قبراً وقبرته دفنته) قال يحيى الفراء في المعاني : يقال أقبره جعله مقبوراً وقبره دفنه . **قوله** (كفاتا الخ) روى عبد بن حميد من طريق مجاهد قال في قوله (ألم نجعل الأرض كفاتاً ، أحياء وأمواتاً) قال : يكونون فيها ما أرادوا ثم يدفنون فيها . ثم أورد المصنف في الباب أحاديث : أولها حديث عائشة : أن كان رسول الله ﷺ يمتدح في مرضه ، وقد ضبط في روايتنا بالعين المهملة والذال المعجمة أي يتمنع ، وحكى ابن التين أنه في رواية العباسي بالقاف والذال المهملة أي يسأل عن قدر ما بقي إلى يومها ، لأن المريض يجحد عند بعض أهله من الأنس ما لا يجحد عند بعض . وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث والذي بعده في باب الوفاة النبوية ، آخر المغازي أن شاء الله تعالى . والمقصود من إيرادها هنا بيان أنه ﷺ دفن في بيت عائشة . وتقدم ثانيهما في باب ما يكره من اتخاذ القبور على المساجد ، من طريق هلال المذكور ، وفي باب بناء المسجد على القبر ، من وجه آخر ، وفي أبواب المساجد أيضاً ، **قوله** (وعن هلال) يعني بالإسناد المذكور إليه . **قوله** (كنانى عروة بن الزبير) أي الذي

روى عنه ذلك الحديث . واختلف في كنية هلال : فالشهور أنه أبو عمرو ، وقيل أبو أمية ، وقيل أبو الجهم . قوله (عن سفيان التمار) هو ابن دينار على الصحيح ، وقيل ابن زياد ، والصواب أنه غيره ، وكل منهما عصفري كوفي . وهو من كبار أتباع التابعين ، وقد لحق عصر الصحابة ، ولم أر له رواية عن صحابي . قوله (مسنما) أي مرتفعا ، زاد أبو نعيم في المستخرج « وقبر أبي بكر وعمر كذلك ، واستدل به على أن المستحب تسنيم القبور ، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والمزني وكثير من الشافعية ، وادعى القاضي حسين اتفاق الأصحاب عليه ، وتعقب بأن جماعة من قدماء الشافعية استحبوا التسطيط كما نص عليه الشافعي وبه جزم الماوردي وآخرون . وقول سفيان التمار لا حجة فيه كما قال البيهقي لاحتمال أن قبره ﷺ لم يكن في الأول مسنما ، فقد روى أبو داود والحاكم من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال « دخلت على عائشة فقلت : يا أمة اكشفي لي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه ، فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة ، مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء ، زاد الحاكم « فرأيت رسول الله ﷺ مقدما ، وأبا بكر رأسه بين كتفي النبي ﷺ ، وعمر رأسه عند رجلي النبي ﷺ ، وهذا كان في خلافة معاوية ، فكأنها كانت في الأول مسطحة ، ثم لما بنى جدار القبر في إمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صيروها مرتفعة . وقد روى أبو بكر الأجرى في « كتاب صفة قبر النبي ﷺ » من طريق إسحق بن عيسى ابن بنت داود بن أبي هند عن غنيم بن بسطام المديني قال : رأيت قبر النبي ﷺ في إمارة عمر بن عبد العزيز فرأيت مرتفعا نحو من أربع أصابع ، ورأيت قبر أبي بكر وراء قبره ، ورأيت قبر عمر وراء قبر أبي بكر أسفل منه . ثم الاختلاف في ذلك في أيهما أفضل لا في أصل الجواز ، ورجح المزني التسنيم من حيث المعنى بأن المسطح يشبه ما يصنع للجلوس بخلاف المسنم ، ورجحه ابن قدامة بأنه يشبه أبنية أهل الدنيا وهو من شعار أهل البدع فسكان التسنيم أولى . ويرجح التسطيط ما رواه مسلم من حديث فضالة بن عبيد أنه أمر بقبر فسوى ، ثم قال « سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها » . قوله (حدثنا فروة) هو ابن أبي المغراء ، وعلى هو ابن مسهر ، وثبت ذلك في رواية أبي ذر . قوله (لما سقط عليهم الحائط) أي حائط حجرة النبي ﷺ ، وفي رواية الحموي عنهم : والسبب في ذلك ما رواه أبو بكر الأجرى من طريق شعيب بن إسحاق عن هشام بن عروة قال : أخبرني أبي قال « كان الناس يصلون إلى القبر فأمر به عمر بن عبد العزيز فرفع حتى لا يصل إلى أحد ، فلما هدم بدت قدم بساق وركبة ففرع عمر بن عبد العزيز ، فأتاه عروة فقال : هذا ساق عمر وركبته ، فسرني عن عمر بن عبد العزيز ، وروى الأجرى من طريق مالك بن مغول عن رجاء بن حيوة قال : كتب الوليد بن عبد الملك إلى عمر بن عبد العزيز - وكان قد اشترى حجر أزواج النبي ﷺ - أن يهدمها ووسع بها المسجد ، فهدم عمر في ناحية ، ثم أمر بهدمها ، فرأيت به باكية أكثر من يومئذ . ثم بناء كما أراد . فلما أن بنى البيت على القبر وهدم البيت الأول ظهرت القبور الثلاثة وكان الرمل الذي عليها قد انهار ، ففرع عمر بن عبد العزيز وأراد أن يقوم فيسويها بنفسه ، فقلت له : أصلحك الله ، إنك إن قت قام الناس معك ، فلو أمرت رجلا أن يصلحها . ورجوت أنه يأمرني بذلك ، فقال : يا مزاحم - يعني مولاه - قم فأصلحها . قال رجاء : وكان قبر أبي بكر عند وسط النبي ﷺ ، وعمر خاف أبي بكر رأسه عند وسطه . وهذا ظاهره بخلاف حديث القاسم ، فإن أمكن الجمع وإلا فحديث القاسم أصح . وأما ما أخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن عائشة « أبو بكر عن يمينه وعمر عن يساره ، فسند ضعيف ، ويمكن تأويله . والله أعلم .

قوله (وعن هشام) هو بالإسناد المذكور ، وقد أخرجه المصنف في الاعتصام من وجه آخر عن هشام وأخرجه الإسماعيلي من طريق عبدة عن هشام وزاد فيه « وكان في بيتها موضع قبر » . قوله (لا أزكى) بضم أوله وفتح الكاف على البناء للمجهول ، أى لا يثنى على بسبه ويحمل لى بذلك مزية وفضل وأنا فى نفس الأمر يحتمل أن لا أكون كذلك ، وهذا منها على سبيل التواضع وهضم النفس بخلاف قولها لعمر كنت أريده لنفسى فكأن اجتهادها فى ذلك تغير أو لما قالت ذلك لعمر كان قبل أن يقع لها ما وقع فى قصة الجمل فاستحييت بعد ذلك أن تدفن هناك وقد قال عنها عمار بن ياسر وهو أحد من حاربها يومئذ : إنها زوجة نبيكم فى الدنيا والآخرة ، وسيأتى ذلك مبسوطا فى كتاب الفتن ان شاء الله تعالى ، وهو كما قال رضى الله تعالى عنهم أجمعين . قوله (رأيت عمر بن الخطاب قال يا عبد الله ابن عمر) هذا طرف من حديث طويل سيأتى فى مناقب عثمان وزاد فيه « وقل يقرأ عليك عمر السلام ولا تقل أمير المؤمنين » وفى أوله قدر ورقة فى سياق مقتله وفى آخره قدر صفحة فى قصة بيعة عثمان . قال ابن التين : قول عائشة فى قصة عمر « كنت أريده لنفسى » يدل على أنه لم يبق ما يسع إلا موضع قبر واحد ، فهو يغير قولها عند وفاتها لا تدفن عندهم فانه يشعر بأنه بقى من البيت موضع للدفن . والجمع بينهما أنها كانت أولا تظن أنه لا يسع إلا قبرا واحدا فلما دفن ظهر لها أن هناك وسعا لقبر آخر ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى . قال ابن بطال : انما استأذنها عمر لان الموضع كان بيتها وكان لها فيه حق ، وكان لها أن تؤثر به على نفسها فآثرت عمر . وفيه الحرص على مجاورة الصالحين فى القبور طمعا فى اصابة الرحمة اذا نزلت عليهم وفى دعاء من يزورهم من أهل الخير . وفى قول عمر « قل يستأذن عمر فان أذنت » أن من وعد عدة جازله الرجوع فيها ولا يلزم بالوفاء . وفيه أن من بعث رسولا فى حاجة مهمة أن له أن يسأل الرسول قبل وصوله اليه ولا يعد ذلك من قلة الصبر بل من الحرص على الخير . والله أعلم

٩٧ - باب ما يُنهى من سبِّ الأموات

١٣٩٣ - حدثنا آدمُ حدثنا شعبةُ عن الأعمشِ عن مجاهدٍ عن عائشةَ رضى الله عنها قالت : قال النبيُّ

ﷺ « لا تسبوا الأموات ، فإنهم قد أفضوا الى ما قدّموا » . ورواه عبدُ الله بنُ عبدِ القدوسِ ومحمدُ بنُ

أنسٍ عن الأعمشِ . تابعه على بنُ الجعدِ وابنُ عَرَجَةَ وابنُ أبي عَدِيٍّ عن شعبةٍ

[الحديث ١٣٩٣ - طرفه فى : ٦٥١٦]

قوله (باب ما يُنهى من سبِّ الأموات) قال الزين بن المنير : لفظ الترجمة يشعر بانقسام السب الى منهى وغير منهى ، ولفظ الخبر مضمونه النهى عن السب مطلقا . والجواب أن عمومه مخصوص بحديث أنس السابق حيث قال ﷺ عند ثنائهم بالخير وبالشر « وجبت » وأنتم شهداء الله فى الأرض ، ولم ينكر عليهم . ويحتمل أن اللام فى الأموات عهدية والمراد به المسلمون ، لأن الكفار لما يتقرب الى الله بسبهم . وقال القرطبي فى الكلام على حديث « وجبت » يحتمل أجوبة ، الأول أن الذى كان يحدث عنه بالشر كان مستظهرا به فيكون من باب لا غيبة لفاسق ، أو كان منافقا . ثانيا يحتمل النهى على ما بعد الدفن ، والحواز على ما قبله ليتعظ به من يسمعه . ثالثا يكون النهى العام متأخرا فيكون ناسخا ، وهذا ضعيف . وقال ابن رشيد ما محصله : ان السب ينقسم فى حق الكفار وفى حق

المسلمين ، أما الكافر فيمنع إذا تأذى به الحى المسلم ، وأما المسلم فيحث تدعو الضرورة الى ذلك كأن يصير من قبيل الشهادة ، وقد يجب في بعض المواضع ، وقد يكون فيه مصلحة للبيت ، كمن علم أنه أخذ ماله بشهادة زور ومات الشاهد فان ذكر ذلك ينفع الميت إن علم أن ذلك المال يرد الى صاحبه . قال : ولأجل الغفلة عن هذا التفضيل ظن بعضهم أن البخارى سها عن حديث الثناء بالخير والشر ، وإنما قصد البخارى أن يبين أن ذلك الجائز كان على معنى الشهادة ، وهذا الممنوع هو على معنى السب ، ولما كان الماتن قد يشعر بالعموم أتبعه بالترجمة التى بعده . وتأول بعضهم الترجمة الاولى على المسلمين خاصة . والوجه عندى حمله على العموم إلا ما خصصه الدليل . بل لقائل أن يمنع أن ما كان على جهة الشهادة وقصد التحذير يسمى سبا فى اللغة . وقال ابن بطال : سب الأموات يجرى بجرى الغيبة ، فان كان أغلب أحوال المرء الخير - وقد تكون منه الفلقة - فالإغتياب له ممنوع ، وإن كان فاسقا معلنا فلا غيبة له ، فكذلك الميت . ويحتمل أن يكون النهى على عمومهم فيما بعد الدفن ، والمباح ذكر الرجل بما فيه قبل الدفن ليعتظ بذلك فساق الأحياء ، فاذا صار الى قبره أمسك عنه لافضائه الى ما قدم . وقد عملت عائشة راوية هذا الحديث بذلك فى حق من استحق عندها اللعن فكانت تلعنه وهو حى ، فلما مات تركت ذلك ونهت عن لعنه كما سأذكره .

قوله (أفضوا) أى وصلوا الى ما عملوا من خير أو شر ، واستدل به على منع سب الأموات مطلقا ، وقد تقدم أن عمومهم مخصوص ، وأصح ما قيل فى ذلك أن أموات الكفار والفساق يجوز ذكر مساوئهم للتحذير منهم والتنفير عنهم . وقد أجمع العلماء على جواز جرح المجروحين من الرواة أحياء وأمواتا . قوله (ورواه عبد الله بن عبد القدوس ومحمد بن أنس عن الأعمش) أى متابعين لشعبة ، وأنس والد محمد كالجادة ، وهو كوفى سكن الدينور ، وثقه أبو زرعة وغيره ، وروى عنه من شيوخ البخارى إبراهيم بن موسى الرازى . وأما ابن عبد القدوس فذكره البخارى فى التاريخ فقال : إنه صدوق إلا أنه يروى عن قوم ضعفاء . واختلف كلام غيره فيه ، وليس له فى الصحيح غير هذا الموضع الواحد . ووقع لنا أيضا من رواية محمد بن فضيل عن الأعمش بزيادة فيه ، أخرجه عمر بن شبة فى « كتاب أخبار البصرة » ، عن محمد بن يزيد الرفاعى عنه بهذا السند الى مجاهد ، ان عائشة قالت : ما فعل يزيد الأرجى لعنه الله ؟ قالوا : مات . قالت : أستغفر الله . قالوا : ما هذا ؟ فذكرت الحديث ، وأخرج من طريق مسروق « ان عليا بعث يزيد بن قيس الأرجى فى أيام الجمل برسالة فلم ترد عليه جوابا ، فبلغها أنه عاب عليها ذلك فكانت تلعنه ، ثم لما بلغها موته نهت عن لعنه وقالت : إن رسول الله نهانا عن سب الأموات ، وصححه ابن حبان من وجه آخر عن الأعمش عن مجاهد بالقصة . قوله (تابعه على بن الجعد) وصله المصنف فى الرقاق عنه . قوله (ومحمد بن عرعرة وابن أبى عدي) لم أره من طريق محمد بن عرعرة موصولا ، وطريق ابن أبى عدي ذكرها الاسماعيلى . ووصله أيضا من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة ، وهو عند أحد عنه

٩٨ - باب ذكر شرار الموتى

١٣٩٤ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبى حدثنا الأعمش حدثنى عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال أبو لهب عليه لعنة الله للنبي ﷺ : تَبَّأَ لَكَ سَائِرَ الْيَوْمِ ، فَنَزَلَتْ ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾

قوله (باب ذكر شرار الموتى) تقدم في الباب قبله من شرح ذلك ما فيه كفاية . وحديث الباب أورده هنا مختصرا ، وسيأتى مطولا مع الكلام عليه في تفسير الشعراء إن شاء الله تعالى

(خاتمة) : اشتمل كتاب الجنائز من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث وعشرة أحاديث ، المعلق من ذلك والمتابعة ستة وخمسون حديثا ، والبقية موصولة . المكرر من ذلك فيه وفيما مضى مائة حديث وتسعة أحاديث ، والخالص مائة حديث وحديث . وافقه مسلم على تخريجها سوى أربعة وعشرين حديثا وهي : حديث عائشة ، أقبل أبو بكر على فرسه ، ، وحديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ، وحديث أنس ، أخذ الراية زيد فاصيب ، ، وحديثه ، ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاثة ، ، وحديث عبد الرحمن بن عوف ، قتل مصعب بن عمير ، ، وحديث سهل بن سعد ، ان امرأة جاءت ببردة منسوجة ، ، وحديث أنس ، شهدنا بنتا للنبي ﷺ ، ، وحديث أبي سعيد ، اذا وضعت الجنائز واحتملها الرجال ، ، وحديث ابن عباس في القراءة على الجنائز بفاتحة الكتاب ، وحديث جابر في قصة قتلى أحد ، زملوهم بدمائهم ، ، وحديثه في قصة استشهاد أبيه ودفنه ، وحديث صفية بنت شيبة في تحریم مكة ، وحديث أنس في قصة الغلام اليهودي ، وحديث ابن عباس ، كنت أنا وأمي من المستضعفين ، وقد وهم المزى تبعاً لأبي مسعود في جملة من المتفق ، وقد تعقبه الحميدى على أبي مسعود فأجاد ، وحديث أبي هريرة الذي يخفق نفسه كما أوضخته فيما مضى ، وحديث عمر ، أيما مسلم شهد له أربعة بخير ، ، وحديث بنت خالد بن سعيد في التعوذ ، وحديث البراء لما توفى إبراهيم ، وحديث سمرة في الرؤيا بطوله لكن عند مسلم طرف يسير من أوله ، وحديث عائشة ، توفى رسول الله ﷺ يوم الاثنين ، ، وحديثها في وصيتها أن لا تدفن معهم ، وحديث عمر في قصة وصيته عند قتله ، وحديث عائشة ، لا تسبوا الأموات ، وحديث ابن عباس في قول أبي لهب . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم ثمانية وأربعون أثرا ، منها ستة موصولة ، والبقية معلقة . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٤ - كتاب الزكاة

١ - **باب** وجوب الزكاة . وقول الله تعالى ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة ٤٣ ، ٨٣ ، ١١٠]
وقال ابن عباس رضي الله عنهما : حدثني أبو سفيان رضي الله عنه فذكر حديث النبي ﷺ فقال « يَا مُرْنَا
بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْعَفَافِ »

١٣٩٥ - **حدثنا** أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن زكرياء بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن
أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ : ادْعُهُمْ إِلَى
شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ
فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ
وَتُرَدُّ عَلَى قُرْبَاهُمْ »

[الحديث ١٣٩٥ - أطرافه في : ١٤٥٨ ، ١٤٩٦ ، ٢٤٤٨ ، ٤٣٤٧ ، ٧٣٧١ ، ٧٣٧٢]

١٣٩٦ - **حدثنا** حفص بن عمر حدثنا شعبة عن ابن عثمان بن عبد الله بن موهب عن موسى بن
طلحة عن أبي أيوب رضي الله عنه « أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ . قَالَ : مَالَهُ مَالَهُ .
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَرَبَّ مَالَهُ ، تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ، وَتَقِيُمُ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ وَتَصِلُ الرَّحِمَ »
وقال بهز : **حدثنا** شعبة **حدثنا** محمد بن عثمان وأبو عثمان بن عبد الله أنهما سمعا موسى بن طلحة عن أبي
أيوب عن النبي ﷺ بهذا . قال أبو عبد الله : أخشى أن يكون محمد غير محفوظ ، إنما هو عمرو

[الحديث ١٣٩٦ - طرفاه في : ٥٩٨٢ ، ٥٩٨٣]

١٣٩٧ - **حدثنا** محمد بن عبد الرحيم **حدثنا** عفان بن مسلم **حدثنا** وهيب عن يحيى بن سعيد بن حيّان
عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه « أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ
الْجَنَّةَ . قَالَ : تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ، وَتَقِيُمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ .
قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا . فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَنْ مَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ
الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا

حدثنا مسدد عن يحيى عن أبي حيّان قال : أخبرني أبو زرعة عن النبي ﷺ بهذا

١٣٩٨ - **حدثنا** حجاج **حدثنا** حماد بن زيد **حدثنا** أبو جرة قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما

يقول « قَدِمَ وَفَدُّ عَبْدِ التَّمِيسِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِذَا هَذَا الْحَيُّ مِنْ رِبِيعَةٍ قَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كِفَارُ مُضَرٍّ ، وَلَسْنَا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، فَمُرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ وَرَاءِنَا . قَالَ : آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ . الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَعَقْدَ يَدَيْهِ هَكَذَا - وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ . وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الدِّبَاءِ ، وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُزَفَّتِ »
وقال سليمان وأبو النعمان عن حماد « الْإِيمَانُ بِاللَّهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »

١٣٩٩ - **حديثنا** أبو اليمان الحكم بن نافع أخبرنا شبيب بن أبي حمزة عن الزهري حدثنا عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة رضي الله عنه قال « لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَيْفَ تُفَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أُمِرْتُ أَنْ أَفَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ »

[الحديث ١٣٩٩ - أطرافه في : ١٤٥٧ ، ٦٩٢٤ ، ٧٢٨٤]

١٤٠٠ - « فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا قَاتِلِينَ مِنْ فَرَقٍ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقٌّ الْمَالِ . وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا . قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ »

[الحديث ١٤٠٠ - أطرافه في : ١٤٥٦ ، ٦٩٢٥ ، ٧٢٨٥]

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الزكاة) البسملة ثابتة في الأصل ولاكثر الرواة دباب ، بدل كتاب ، وسقط ذلك لأبي ذر فلم يقل باب ولا كتاب ، وفي بعض النسخ « كتاب الزكاة - باب وجوب الزكاة » . والزكاة في اللغة النماء ، يقال زكا الزرع إذا نما ، وترد أيضا في المال ، وترد أيضا بمعنى التطهير . وشرعا بالاعتبارين معا : أما بالاول فلأن إخراجها سبب للنماء في المال ، أو بمعنى أن الأجر بسببها يكثر ، أو بمعنى أن متعلقها الأموال ذات النماء كالتيجارة والزراعة . ودليل الاول « ما نقص مال من صدقة ، ولأنها يضاعف ثوابها كما جاء » ان الله يربي الصدقة . وأما بالثاني فلأنها طهارة للنفس من رذيلة البخل ، وتطهير من الذنوب . وهي الركن الثالث من الأركان التي بني الاسلام عليها كما تقدم في كتاب الايمان . وقال ابن العربي : تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمنسوبة والنفقة والحق والعفو . وتعريفها في الشرع : إعطاء جزء من النصاب الحولي الى فقير ونحوه غير هاشمي ولا مطلب . ثم لها ركن وهو الإخلاص ، وشرط هو السبب وهو ملك النصاب الحولي ، وشرط من تجب عليه وهو العقل والبلوغ والحرية . ولها حكم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة . وحكمة وهي التطهير من الأدناس ورفع الدرجة واسترقاق الأحرار انتهى . وهو جيد لكن في شرط من تجب عليه اختلاف . والزكاة أمر مقطوع به في الشرع يستغنى عن تكلف الاحتجاج له ، وإنما وقع الاختلاف في بعض فروعه ، وأما أصل فرضية الزكاة فمن جحدتها كفر . وإنما ترجم المصنف بذلك على عادته في إيراد الأدلة الشرعية المتفق عليها والمختلف

فيها . قوله (وقول الله) هو بالرفع . قال الزين بن المنير : مبتدأ وخبره محذوف أى هو دليل على ما قلناه من الوجوب . ثم أورد المصنف في الباب ستة أحاديث : أولها حديث أبي سفيان - هو ابن حرب - الطويل في قصة هرقل ، أورده هنا معاقا واقتصر منه على قوله : يأمر بالصلاة والزكاة والصلة والعفاف ، ودلالته على الوجوب ظاهرة . ثانيا حديث ابن عباس في بعث معاذ الى اليمن ، ودلالته على وجوب الزكاة أوضح من الذي قبله . ثالثا حديث أبي أيوب في سؤال الرجل عن العمل الذي يدخل به الجنة ، وأجيب بأن : تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم ، وفي دلالته على الوجوب غموض . وقد أجيب عنه بأجوبة : أحدها أن سؤاله عن العمل الذي يدخل الجنة يقتضى أن لا يجاب بالنوافل قبل الفرائض فتحمل على الزكاة الواجبة . ثانيا الأجوبة أن الزكاة قرينة الصلاة كما سيأتى في الباب من قول أبي بكر الصديق ، وقد قرن بينهما في الذكر هنا . ثالثا أنه وقف دخول الجنة على أعمال من جملتها أداء الزكاة ، فيلزم أن من لم يعملها لم يدخل ، ومن لم يدخل الجنة دخل النار ، وذلك يقتضى الوجوب . رابعا أنه أشار الى أن القصة التي في حديث أبي أيوب والقصة التي في حديث أبي هريرة الذي يعقبه واحدة ، فاراد أن يفسر الاول بالثاني لقوله فيه : وتؤدي الزكاة المفروضة ، وهذا أحسن الأجوبة . وقد أكثر المصنف من استعمال هذه الطريقة . رابع الأحاديث حديث أبي هريرة وقد أضحناه . خامسها حديث ابن عباس في وفد عبد القيس ، وهو ظاهر أيضا . سادسها حديث أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال مانعي الزكاة ، واحتجاجة في ذلك بقوله ﷺ : ان عصمة النفس والمال تتوقف على أداء الحق ، وحق المال الزكاة ، فأما حديث أبي سفيان فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بدء الوحي ، وأما حديث ابن عباس في بعث معاذ فسيأتى الكلام عليه في أواخر كتاب الزكاة قبل أبواب صدقة الفطر بستة أبواب ، وقوله في أوله : ان النبي ﷺ بعث معاذ الى اليمن فقال ادعهم ، هكذا أورده في التوحيد مختصرا في أوله واختصر أيضا من آخره ، وأورده في التوحيد عن أبي عاصم مثله لكنه قرنه برواية غيره ، وقد أخرجه الهارمي في مسنده عن أبي عاصم ولفظه في أوله : ان النبي ﷺ لما بعث معاذ الى اليمن قال : إنك ستأتى قوما أهل كتاب ، فادعهم ، وفي آخره بعد قوله فقرائهم : فان هم أطاعوا لك في ذلك فأياك وكرائهم أموالهم ، وإياك ودعوة المظلوم فانها ليس لها من دون الله حجاب ، وكذا قال في المواضع كلها : فان أطاعوا لك في ذلك ، والذي عند البخاري هنا : فان هم أطاعوا لذلك ، وسنأتى هذه الزيادة من وجه آخر مع شرحها إن شاء الله تعالى . وأما حديث أبي أيوب فقوله فيه : عن ابن عثمان ، الابهام فيه من الراوى عن شعبة ، وذلك أن اسم هذا الرجل عمرو ، وكان شعبة بسميه محمدا ، وكان الحذاق من أصحابه يهيمونه كما وقع في رواية حفص بن عمرو كما سيأتى في الأدب عن أبي الوليد عن شعبة ، وكان بعضهم يقول محمد كما قال شعبة ، وبيان ذلك في طريق بهز التي علقها المصنف هنا ووصله في كتاب الأدب الآتى عن عبد الرحمن بن بشير عن بهز بن أسد ، وكذا أخرجه مسلم والنسائي من طريق بهز . قوله (عن موسى بن طلحة عن أبي أيوب) هو الأنصارى . ووقع في رواية مسلم الآتى ذكرها : حدثنا موسى بن طلحة حدثني أبو أيوب ، . قوله (ان رجلا) هذا الرجل حكى ابن قتيبة في : غريب الحديث ، له أنه أبو أيوب الراوى ، وغلظه بعضهم في ذلك فقال : انما هو راوى الحديث . وفي التغليط نظر ، إذ لا مانع أن يهيم الراوى نفسه لغرض له ، ولا يقال يبعد ، لوصفه في رواية أبي هريرة التي بعد هذه بكونه أعرابيا ، لانا نقول : لا مانع من تعدد القصة فيكون السائل في حديث أبي أيوب هو نفسه لقوله إن رجلا ، والسائل في حديث أبي هريرة

أعرابي آخر قد سمي فيما رواه البغوي وابن السكن والطبراني في الكبير وأبو مسلم الكجي في السنن من طريق محمد ابن جحادة وغيره عن المغيرة بن عبد الله اليشكري أن أباه حدثه قال : انطلقت الى الكوفة فدخلت المسجد ، فاذا رجل من قيس يقال له ابن المنتفق وهو يقول : وصف لي رسول الله ﷺ فطلبت له فلقيته بعرفات ، فزاحمت عليه ، فقبل لي اليك عنه ، فقال : دعوا الرجل ، أرب ما له . قال فزاحمت عليه حتى خلصت اليه فأخذت بخطام راحلته فما غير علي ، قال شيئين أسألك عنهما : ما ينجيني من النار ، وما يدخلني الجنة ؟ قال فنظر الى السماء ثم أقبل على بوجهه الكريم فقال : لأن كنت أوجزت المسألة لقد أعظمت وطوات فاعقل علي ، اعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وأقم الصلاة المكتوبة ، وأد الزكاة المفروضة ، وصم رمضان ، . وأخرجه البخاري في التاريخ ، من طريق يونس بن أبي إسحق عن المغيرة بن عبد الله اليشكري عن أبيه قال : غدت فاذا رجل يحدتهم ، قال وقال جرير عن الأعمش عن عمرو ابن مرة عن المغيرة بن عبد الله قال : سألت أعرابي النبي ﷺ ، ثم ذكر الاختلاف فيه عن الأعمش وأن بعضهم قال فيه عن المغيرة بن سعد بن الأخرم عن أبيه والصواب المغيرة بن عبد الله اليشكري . وزعم الصيرفي أن اسم ابن المنتفق هذا لقيط بن صبرة وافد بني المنتفق ، قاله أعلم . وقد يؤخذ من هذه الرواية أن السائل في حديث أبي هريرة هو السائل في حديث أبي أيوب لأن سياقه شبيه بالقصة التي ذكرها أبو هريرة لكن قوله في هذه الرواية : أرب ما له ، في رواية أبي أيوب دون أبي هريرة ، وكذا حديث أبي أيوب وقع عند مسلم من رواية عبد الله بن نعيم عن عمرو ابن عثمان بلفظ : أن أعرابياً عرض لرسول الله ﷺ وهو في سفر ، فأخذ بخطام ناقته ثم قال : يا رسول الله ، أخبرني ، فذكره . وهذا شبيه بقصة سؤال ابن المنتفق . وأيضاً فأبو أيوب لا يقول عن نفسه : إن أعرابياً ، والله أعلم . وقد وقع نحو هذا السؤال لصخر بن القعقاع الباهلي ، ففي حديث الطبراني أيضاً من طريق قزعة بن سويد الباهلي : حدثني أبي حدثني خالي واسمه صخر بن القعقاع قال : أقيمت النبي ﷺ بين عرفة ومزدلفة ، فأخذت بخطام ناقته فقلت : يا رسول الله ما يقربني من الجنة ويباعدني من النار ، فذكر الحديث وإسناده حسن . قوله (قال ما له) ، فقال رسول الله ﷺ : أرب ما له (كذا في هذه الرواية لم يذكر فاعل قال ما له ماله ، وفي رواية بهز الحلقه هنا الموصولة في كتاب الأدب : قال القوم ما له ماله ، قال ابن بطلان : هو استفهام والتكرار للتأكيد . وقوله : أرب ، بفتح الهمزة والراء منونا أي حاجة ، وهو مبتدأ وخبره محذوف ، استفهم أولاً ثم رجع الى نفسه فقال : له أرب ، انتهى ، وهذا بناء على أن فاعل قال النبي ﷺ ، وليس كذلك لما بيناه ، بل المستفهم الصحابة والمجيب النبي ﷺ ، وما زائدة كأنه قال : له حاجة ما . وقال ابن الجوزي : المعنى له حاجة مهمة مفيدة جاءت به لأنه قد علم بالسؤال أن له حاجة . وروى بكسر الراء وفتح الموحدة بلفظ الفعل الماضي ، وظاهره الدعاء والمعنى التعجب من السائل . وقال النضر بن شميل : يقال أرب الرجل في الأمر إذا بلغ فيه جهده . وقال الأصمعي : أرب في الشيء صار ماهراً فيه فهو أريب ، وكأنه تعجب من حسن فطنته والتهدي الى موضع حاجته . ويؤيده قوله في رواية مسلم المشار اليها : فقال النبي ﷺ : لقد وفق ، أو لقد هدى ، وقال ابن قتيبة : قوله : أرب ، من الآراب وهي الأعضاء ، أي سقطت أعضاؤه وأصيب بها كما يقال تربت يمينك وهو عما جاء بصيغة الدعاء ولا يراد حقيقته . وقيل : لما رأى الرجل يزاحمه دعا عليه ، لكن دعاؤه على المؤمن طهر له كما ثبت في الصحيح . وروى بفتح أوله وكسر الراء والتنوين أي هو أرب أي حاذق فطن . ولم أقف على صحة هذه الرواية . وجزم السكرماني بأنها ليست محفوظة . وحكى القاضي عن

رواية لأبي ذر أرب بفتح الجميع وقال : لا وجه له قلت : وقعت في الأدب من طريق الكشميهني وحده . وقوله « يدخلني الجنة » بضم اللام والجملة في موضع جر صفة لقوله « بعمل » . ويجوز الجزم جوابا للامر . ورده بعض شراح « المصاييح » لأن قوله بعمل يصير غير موصوف مع أنه نكرة فلا يفيد . وأجيب بأنه موصوف تقديرًا لأن التنكير للتعظيم فأفاد ولأن جزاء الشرط محذوف والتقدير إن عملته يدخلني . قوله (وتصل الرحم) أي تواسي ذوي القرابة في الخيرات . وقال النووي : معناه أن تحسن إلى أقاربك ذوي رحمك بما تيسر على حسب حالك وحالهم من إنفاق أو سلام أو زيارة أو طاعة أو غير ذلك . وخص هذه الخصلة من بين خلال الخير نظرًا إلى حال السائل ، كأنه كان لا يصل رحمه فأمره به لأنه المهم بالنسبة إليه . ويؤخذ منه تخصيص بعض الأعمال بالحض عليها بحسب حال المخاطب وافتقاره للتنبيه عليها أكثر مما سواها إما لمشقتها عليه وإما لتسهيله في أمرها . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف . قوله (أخشى أن يكون محمد غير محفوظ ، إنما هو عمرو) وجزم في « التاريخ » ، بذلك ، وكذا قال مسلم في شيوخ شعبة ، والدارقطني في « العلل » ، وآخرون : المحفوظ عمرو بن عثمان . وقال النووي : اتفقوا على أنه وهم من شعبة ، وأن الصواب عمرو والله أعلم . وأما حديث أبي هريرة فقد تقدم الكلام عليه في كون الأعرابي السائل فيه هل هو السائل في حديث أبي أيوب أو لا ، والأعرابي بفتح الهمزة من سكن البادية كما تقدم . قوله (عن يحيى بن سعيد بن حيان عن أبي زرعة) قال أبو علي : وقع عند الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني هنا عن يحيى بن سعيد بن أبي حيان أو عن يحيى بن سعيد عن أبي حيان ، وهو خطأ إنما هو يحيى بن سعيد بن حيان كما لغيره من الرواة . قوله (وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدي الزكاة المفروضة) قيل : فرق بين القيسدين كراهية التكرير للفظ الواحد ، وقيل : عبر في الزكاة بالمفروضة الاحتراز عن صدقة التطوع فإنها زكاة لغوية ، وقيل : احتراز من الزكاة المعجلة قبل الحول فإنها زكاة وإيست مفروضة . قوله فيه (وتصوم رمضان) لم يذكر الحج لأنه كان حينئذ حاجا ولعله ذكره له فاختصره . قوله (قال : والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا) زاد مسلم عن أبي بكر ابن إسحق عن عفان بهذا السند « شيئًا أبدا » ، ولا أنقص منه ، وباقى الحديث مثله . وظاهر قوله (من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا) إما أن يحمل على أنه عليه السلام اطلاع على ذلك فأخبر به ، أو في الكلام حذف تقديره إن دام على فعل الذي أمر به . ويؤيده قوله في حديث أبي أيوب عند مسلم أيضا « إن تمسك بما أمر به دخل الجنة » قال القرطبي : في هذا الحديث - وكذا حديث طلحة في قصة الأعرابي وغيرهما - دلالة على جواز ترك التعاطعات ، لكن من داوم على ترك السنن كان نقصا في دينه ، فإن كان تركها تهاونا بها ورغبة عنها كان ذلك فسقا ، يعني لورود الوعيد عليه حيث قال عليه السلام « من رغب عن سنني فليس مني » وقد كانت صدر الصحابة ومن تبعهم يواظبون على السنن مواظبتهم على الفرائض ، ولا يفرقون بينهما في الغتنام ثوابهما . وإنما احتاج الفقهاء إلى التفرقة لما يترتب عليه من وجوب الإعادة وتركها ووجوب العقاب على الترك ونفيه ، ولعل أصحاب هذه القصص كانوا حديثي عهد بالإسلام فاكتفى منهم بفعل ما وجب عليهم في تلك الحال لئلا يثقل ذلك عليهم فيمسلوا ، حتى إذا انشروا صدورهم للفهم عنه والحرص على تحصيل ثواب المندوبات سهلت عليهم انتهى . وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في شرح حديث طلحة في كتاب الإيمان . قوله (حدثنا مسدد عن يحيى) هو القطان . قوله (عن أبي حيان) هو يحيى بن سعيد بن حيان المذكور في الاسناد الذي قبله . وأفادت هذه الرواية تصريح أبي حيان بسماعه

له من أبي زرعة ، وبطل التردد الذي وقع عند الجرجاني ، لكن لم يذكر يحيى القطان في هذا الاسناد أباهريرة كما هو في رواية أبي زر وغيرها من الروايات المعتمدة ، وثبت ذكره في بعض الروايات ، وهو خطأ فقد ذكر الدارقطني في «التتبع» أن رواية القطان مرسله كما تقدم ذلك في المقدمة . وأما حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر كتاب الايمان . وحجاج شيخ البخاري هنا هو ابن منهل .

قوله (وقال سليمان وأبو النعمان عن حماد) يعني ابن زيد بالاسناد المذكور في طريق حجاج (الايمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله) أي وافقا حجاجا على سياقه إلا في إثبات الواو في قوله « وشهادة أن لا إله إلا الله » لحذفها وهو أصوب ، فأما سليمان فهو ابن حرب ، وقد وصل المصنف حديثه هذا عنه في المغازي . وأما أبو النعمان فهو محمد بن الفضل ، وقد وصل المصنف حديثه هذا عنه في الخمس . وأما حديث أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال مانعي الزكاة فقد تقدم الكلام عليه في شرح حديث ابن عمر في باب قوله (فان تابوا وأقاموا الصلاة) ويأتي الكلام على بقية ما يختص به في كتاب أحكام المرتدين ان شاء الله . وقوله في هذه الرواية (لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر) « كان » تامة بمعنى حصل والمراد به قام مقامه . (تكميل) : اختلف في أول وقت فرض الزكاة ، فذهب الأكثر الى أنه وقع بعد الهجرة ، فقبل كان في السنة الثانية قبل فرض رمضان أشار اليه النووي في باب السير من الروضة ، وحزم ابن الأثير في التاريخ بأن ذلك كان في التاسعة ، وفيه نظر فقد تقدم في حديث ضمام بن ثعلبة وفي حديث وقد عبد القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة ، وكذا مخاطبة أبي سفيان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها « يأمرنا بالزكاة » لكن يمكن تأويل كل ذلك كما سيأتي في آخر الكلام . وقوى بعضهم ما ذهب اليه ابن الأثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطولة ففيها « لما أنزلت آية الصدقة بعث النبي ﷺ عاملا فقال ما هذه إلا جزية أو أخت الجزية » والجزية إنما وجبت في التاسعة فتكون الزكاة في التاسعة ، لكنه حديث ضعيف لا يحتج به . وادعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان قبل الهجرة ، واحتج بما أخرجه من حديث أم سلمة في قصة هجرتهم الى الحبشة وفيها أن جعفر بن أبي طالب قال للنجاشي في جملة ما أخبره به عن النبي ﷺ « يأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام » انتهى ، وفي استدلاله بذلك نظر ، لان الصلوات الخمس لم تكن فرضت بعد ، ولا صيام رمضان ، فيحتمل أن تكون مراجعة جعفر لم تكن في أول ما قدم على النجاشي ، وإنما أخبره بذلك بعد مدة قد وقع فيها ما ذكر من قصة الصلاة والصيام ، وبلغ ذلك جعفر فقال « يأمرنا » بمعنى يأمر به أمته ، وهو بعيد جدا . وأولى ما حمل عليه حديث أم سلمة هذا - إن سلم من قدح في إسناده - أن المراد بقوله « يأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام » أي في الجملة ، ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد بالصلاة الصلوات الخمس ولا بالصيام صيام رمضان ولا بالزكاة هذه الزكاة المخصوصة ذات النصاب والحول والله أعلم . وبما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث أنس المتقدم في العلم في قصة ضمام ابن ثعلبة وقوله « أنشدك الله ، آله أمرك ان تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا » ، وكان قدوم ضمام سنة خمس كما تقدم . وإنما الذي وقع في التاسعة بعث العمال لأخذ الصدقات ، وذلك يستدعي تقدم فريضة الزكاة قبل ذلك . وبما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة ، لان الآية الدالة على فرضيته مدنية بلا خلاف ، وثبت عند أحمد وابن خزيمة أيضا والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عباد قال « أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة » ثم نزلت فريضة

الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله ، إسناده صحيح رجاله رجال الصحيح إلا أبا عمار الراوى له عن قيس بن سعد وهو كوفي اسمه عريب بالمهملة المفحولة ابن حميد وقد وثقه أحمد وابن معين ، وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة فيقتضى وقوعها بعد فرض رمضان وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب . ووقع في « تاريخ الاسلام » : في السنة الأولى فرضت الزكاة ، وقد أخرج البيهقي في الدلائل حديث أم سلمة المذكور من طريق المغازي لابن إسحق ، من رواية يونس بن بكير عنه وليس فيه ذكر الزكاة ، وابن خزيمة أخرجه من حديث ابن إسحق لكن من طريق سلمة بن الفضل عنه ، وفي سلمة مقال . والله أعلم

٢ - باب البيعة على إيتاء الزكاة

﴿ فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين ﴾ [١١ التوبة]

١٤٠١ - **حدثنا** ابن نمير قال حدثني أبي حدثنا إسماعيل عن قيس قال « قال جرير بن عبد الله : بايعت النبي ﷺ على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والنصح لكل مسلم »
قوله (باب البيعة على إيتاء الزكاة) قال الزين بن المنير : هذه الترجمة أخص من التي قبلها ، لتضمنها أن بيعة الإسلام لا تتم إلا بالتزام إيتاء الزكاة وأن مانعها ناقض لعهد مبدل لبيعته فهو أخص من الإيجاب لأن كل ما تضمنته بيعة النبي ﷺ واجب وليس كل واجب تضمنته بيعته ، وموضع التخصيص الاهتمام والاعتناء بالذكر حال البيعة . قال : وأتبع المصنف الترجمة بالآية معتضدا بحكمها لأنها تضمنت أنه لا يدخل في التوبة من الكفر وينال أخوة المؤمنين في الدين إلا من أقام الصلاة وآتى الزكاة انتهى . وقد تقدم الكلام على حديث جرير مستوفى في آخر كتاب الايمان

٣ - باب إثم مانع الزكاة ، وقول الله تعالى [٣٤ - ٣٥ التوبة] :

﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب اليم . يوم يحمى عليها في نار جهنم ، فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم ، فذوقوا ما كنتم تكنزون ﴾
١٤٠٢ - **حدثنا** الحكم بن نافع أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرم الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال النبي ﷺ « تأتي الإبلى على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يعط فيها حقها ، تطوؤه بأخفافها . وتأتي الغنم على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يعط فيها حقها تطوؤه بأظلافها وتنطحه بقرونها . قال : ومن حقها أن تحلب على الماء . قال : ولا يأتي أحدكم يوم القيامة بشاة يحملها على رقبتة لها يعار فيقول : يا محمد ، فأقول : لا أملك لك شيئا ، قد بلغت . ولا يأتي بعبير يحمله على رقبتة له رغاء فيقول : يا محمد ، فأقول : لا أملك لك شيئا ، قد بلغت »

١٤٠٣ - **حديثنا** علي بن عبد الله حدثنا هاشم بن القاسم حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه - يعني شدقيه - ثم يقول : أنا مالك ، أنا كنزك . ثم تلا [آل عمران ١٨٠] : ﴿ ولا يحسن الذين يدخلون ﴾ الآية »

[الحديث ١٤٠٣ - أطرافه في : ٤٥٦٥ ، ٤٦٥٩ ، ٦٩٥٧]

قوله (باب إثم مانع الزكاة) قال الزين بن المنير : هذه الترجمة أخص من التي قبلها لتضمن حديثها تعظيم إثم مانع الزكاة والتنصيص على عظيم عقوبته في الدار الآخرة وتبري نبيه منه بقوله له « لا أملك لك من الله شيئا ، وذلك مؤذن بانقطاع رجائه ، وإنما تتفاوت الواجبات بتفاوت المثوبات والعقوبات ، فما شددت عقوبته كان إيجابه أكد مما جاء فيه مطلق العقوبة ، وعبر المصنف بالإنم ليشمل من تركها جحدا أو بخلا والله أعلم . قوله (وقول الله تعالى ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ﴾ الآية) فيه تلميح إلى تقوية قول من قال من الصحابة وغيرهم : إن الآية عامة في حق الكفار والمؤمنين ، خلافا لمن زعم أنها خاصة بالكفار ، وسيأتي ذكر ذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى ، وذلك مأخوذ من قوله في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب « أنا مالك ، أنا كنزك » ، وقد وقع نحو ذلك أيضا في الحديث الأول عند النسائي والطبراني في « مسند الشاميين » ، من طريق شعيب أيضا في آخر الحديث ، وأفرد البخاري الجملة المحذوفة فذكرها في تفسير برامة بهذا الاسناد باختصار . (تنبيه) : المراد بسبيل الله في الآية المعنى الأعم لا خصوص أحد السهام الثمانية التي هي مصارف الزكاة ، وإلا لاختص بالصرف إليه بمقتضى هذه الآية . قوله (تأتي الإبل على صاحبها) يعني يوم القيامة كما سيأتي . قوله (على خير ما كانت) أي من العظم والسمن ومن الكثرة ، لأنها تكون عنده على حالات مختلفة فتأتي على أكملها ليكون ذلك أنكى له لشدة ثقلها . قوله (إذا هو لم يوط فيها حقها) أي لم يؤد زكاتها . وقد رواه مسلم من حديث أبي ذر بهذا اللفظ . قوله (تطؤه بأخفافها) في رواية همام عن أبي هريرة في ترك الحيل « فتخبط وجهه بأخفافها » ، ولمسلم من طريق أبي صالح عنه « ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها منها إلا إذا كان يوم القيامة يطح لها بقاع قرقر أوفر ما كانت لا يفقد منها فصيلا واحدا تطؤه بأخفافها وتعضه بأفواهها ، كلما مرت عليه أولاها ردت عليه أخرها ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، حتى يقضى الله بين العباد ، ويرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار » ، والمصنف من حديث أبي ذر « إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمه » . (تنبيه) : كذا في أصل مسلم « كلما مرت عليه أولاها ردت عليه أخرها » ، قال عياض : قالوا هو تغيير وتصحيف ، وصوابه ما في الرواية التي بعده من طريق سهيل عن أبيه « كلما مر عليه أخرها ردت عليه أولاها » ، وبهذا ينتظم الكلام ، وكذا وقع عند مسلم من حديث أبي ذر أيضا وأقره النووي على هذا وحكاه القرطبي وأوضح وجه الرد بأنه إنما يرد الأول الذي قد مر قبل ، وأما الآخر فلم يمر بعد فلا يقال فيه رد ، ثم أجاب بأنه يحتمل أن المعنى أن أول الماشية إذا وصلت إلى آخرها تمشى عليه تلاحقت بها أخرها ، ثم إذا أرادت الأولى الرجوع بدأت الأخرى بالرجوع فجاءت الأخرى أول حتى تنتهي إلى آخر الأولى . وكذا وجهه الطيبي فقال : إن المعنى أن أولاها إذا مرت على التتابع إلى أن تنتهي إلى الأخرى ثم ردت الأخرى من هذه الغاية

وتبعها ما يليها إلى أن تنتهي أيضا إلى الأولى . والله أعلم . قوله (في الغنم تطؤه بأظلافها وتنطحه بقرونها) بكسر الطاء من تنطحه ويجوز الفتح . زاد في رواية أبي صالح المذكورة ، ليس فيها عقصاء ولا جالحاء ولا عضباء ، تنطحه بقرونها ، وزاد فيه ذكر البقر أيضا وذكر في البقر والغنم ما ذكر في الإبل ، وسيأتي ذكر البقر في حديث أبي ذر أيضا في باب مفرد . قوله (قال ومن حتمها أن تحلب على الماء) بحاء مهملة أي لمن يحضرها من المساكين ، وإنما خص الحلب بموضع الماء ليكون أسهل على المحتاج من قصد المنازل وأرقق بالماشية . وذكره الداودي بالجيم وفسره بالإحضار إلى المصدق . وتعقبه ابن دحية وجزم بأنه تصحيف ، ووقع عند أبي داود من طريق أبي عمر الغداني عن أبي هريرة ما يؤم أن هذه الجملة مرفوعة ولفظه « قلنا يا رسول الله ما حقها ؟ قال : لإطراق خلها وإعارة دلوها ومنحتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله ، وسيأتي في أواخر الشرب هذه القطعة وجدها مرفوعة من وجه آخر عن أبي هريرة . قوله (ولا يأتي أحدكم) في رواية النسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب « ألا لا يأتي أحدكم ، وهذا حديث آخر متعلق بالغلول من الغنائم ، وقد أخرجه المصنف مفردا من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة ، ويأتي الكلام عليه في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية « لها يمار ، بتحتانية مضمومة ثم مهملة : صوت المعز ، وفي رواية المستمل والكشميني هنا « ثغاء ، بضم المثناة ثم معجمة بغير راء ، ورجحه ابن التين ، وهو صياح الغنم . وحكى ابن التين عن القزاز أنه رواه « تعار ، بمثناة ومهملة وليس بشيء ، وقوله « رغاء ، بضم الراء ومعجمة : صوت الإبل ، وفي الحديث « إن الله يحبي البهائم ليعاقب بها مانع الزكاة ، وفي ذلك معاملة له بنقيض قصده ، لأنه قصد منع حق الله منها وهو الارتفاق والانتفاع بما يمنعه منها ، فكان ما قصد الانتفاع به أضر الأشياء عليه ، والحكمة في كونها تعاد كلها مع أن حق الله فيها إنما هو في بعضها لأن الحق في جميع المال غير متميز ، ولأن المال لما لم يخرج زكاته غير مطهر ، وفيه أن في المال حقا سوى الزكاة ، وأجاب العلماء عنه بجوابين أحدهما أن هذا الوعيد كان قبل فرض الزكاة ، ويؤيده ما سيأتي من حديث ابن عمر في الكنز ، لكن يعكس عليه أن فرض الزكاة متقدم على إسلام أبي هريرة كما تقدم تقريره . ثاني الأجوبة أن المراد بالحق القدر الزائد على الواجب ولا عقاب بتركه ، وإنما ذكر استطرادا ، لما ذكر حقا بين الكمال فيه وإن كان له أصل يزول الزم بفعله وهو الزكاة ، ويحتمل أن يراد ما إذا كان هناك مضطر إلى شرب لبنها فيحمل الحديث على هذه الصورة . وقال ابن بطال : في المال حقان فرض عين وغيره ، فالحلب من الحقوق التي هي من مكارم الأخلاق . (تنبيه) : زاد النسائي في آخر هذا الحديث قال « ويكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعا أقرع يفر منه صاحبه ويطلبه : أنا كنزك ، فلا يزال حتى يلقمه إصبهه . وهذه الزيادة قد أفرد البخاري بعضها كما قدمنا إلى قوله « أقرع ، ولم يذكر بقيته ، وكأنه استغنى عنه بطريق أبي صالح عن أبي هريرة وهو ثاني حديثي الباب . قوله (عن أبي صالح) كذا رواه عبد الرحمن وتابعه زيد بن أسلم عن أبي صالح عند مسلم وساقه مطولا ، وكذا رواه مالك عن عبد الله بن دينار ، ورواه ابن حبان من طريق ابن عجلان عن القعقاع بن حلية عن أبي صالح ، لكنه وقفه على أبي هريرة ، وخالفهم عبد العزيز ابن أبي سلمة فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أخرجه النسائي ورجحه ، لكن قال ابن عبد البر : رواية عبد العزيز خطأ بين ، لأنه لو كان عند عبد الله بن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح أصلا انتهى . وفي هذا التعليل نظر ، وما المانع أن يكون له فيه شيخان ؟ نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز

شاذة لأنه سلك الجادة ، ومن هدل عنها دل على مزيد حفظه . قوله (مثل له) أى صور ، أو ضمن مثل معنى التفسير أى صير ماله على صورة شجاع ، والمراد بالمال الناض كما أشرت إليه فى تفسير براءة ، ووقع فى رواية زيد بن أسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها فى نار جهنم فيسكوى بها جنبه وجبينه وظهره ، ولا تنافى بين الروایتين لاحتمال اجتماع الأمرين معا ، فرواية ابن دينار توافق الآية التى ذكرها وهى « سيطوقون » ، ورواية زيد بن أسلم توافق قوله تعالى (يوم يحمى عليها فى نار جهنم) الآية قال البيضاوى : خص الجنب والجبين والظهر لأنه جمع المال ، ولم يصرفه فى حقه ، لتحصيل الجاه والتنعم بالمطاعم والملابس ، أو لأنه أعرض عن الفقير وولاه ظهره ، أو لأنها أشرف الأعضاء الظاهرة لاشتغالها على الأعضاء الرئيسة . وقيل : المراد بها الجهات الأربع التى هى مقدم البدن ومؤخره وجنباه ، نسأل الله السلامة . والمراد بالشجاع - وهو بضم المعجمة ثم جيم - الحية الذكر ، وقيل الذى يقوم على ذنبه ويؤايب الفارس ، والأقرع الذى تفرع رأسه أى تمتع لكثرة سمه . وفى كتاب أبى عبيد : سمي أقرع لأن شعر رأسه يتمتع بجمعه السم فيه . وتعبه القزاز بأن الحية لا شعر برأسها ، فلعله يذهب جلد رأسه . وفى « تهذيب الأزهري » : سمي أقرع لأنه يقرى السم ويجمعه فى رأسه حتى تمتع فروة رأسه ، قال ذو الرمة :

قرى السم حتى انمار فروة رأسه عن العظم صل قاتل اللسع ما رده

وقال القرطبي : الأقرع من الحيات الذى ابيض رأسه من السم ، ومن الناس الذى لا شعر برأسه . قوله (له) زيبتان (ثنية زيبية بفتح الزاى وموحدتين ، وهما الزبدتان اللتان فى الشدقين يقال تكلم حتى زبد شدقه أى خرج الزبد منهما ، وقيل هما النكتتان السوداوان فوق عينيه ، وقيل نقطتان يكتنفان فاه ، وقيل هما فى حلقة بمنزلة زنتى العنز ، وقيل لهما على رأسه مثل القرنين ، وقيل تابان يخرجان من فيه . قوله (يطوقه) بضم أوله وفتح الواو الثقيلة ، أى يصير له ذلك الثعبان طوقا . قوله (ثم يأخذ بلهزمتيه) فاعل يأخذ هو الشجاع ، والمأخوذ يد صاحب المال كما وقع مبينا فى رواية همام عن أبى هريرة الآتية فى « ترك الحيل » ، بلفظ « لا يزال يطلبه حتى يبسط يده فيلقمها فاه » . قوله (بلمزمتيه) بكسر اللام وسكون الهاء بعدها زاي مكسورة ، وقد فسر فى الحديث بالشدقين ، وفى الصحاح : هما العظمان الناثتان فى اللحيين تحت الأذنين . وفى الجامع : هما لحم الخدين الذى يتحرك إذا أكل الإنسان . قوله (ثم يقول : أنا مالك ، أنا كنزك) وفائدة هذا القول الحسرة والزيادة فى التعذيب حيث لا ينفعه الندم ، وفيه نوع من التهمك . وزاد فى « ترك الحيل » من طريق همام عن أبى هريرة « يفر منه صاحبه ويطلبه ، وفى حديث ثوبان عند ابن جابر « يتبعه فيقول أنا كنزك الذى تركته بعدك ، فلا يزال يتبعه حتى يلقمه يده فيمضغها ثم يتبعه سائر جسده » . ومسلم فى حديث جابر « يتبع صاحبه حيث ذهب وهو يفر منه ، فإذا رأى أنه لا بد منه أدخل يده فى فيه فجعل يقضمها كما يقضم الفحل » ، وللطبرانى فى حديث ابن مسعود « ينقر رأسه ، وظاهر الحديث أن الله يصير نفس المال بهذه الصفة . وفى حديث جابر عند مسلم « إلا مثل له ، كما هنا ، قال القرطبي : أى صور أو نصب وأقيم ، من قولهم مثل قائما أى منتصبا . قوله (ثم تلا) ولا يحسن الذين يبخلون (الآية) ، فى حديث ابن مسعود عند الشافعى والحميدى « ثم قرأ رسول الله ﷺ ، فذكر الآية . ونحوه فى رواية الترمذى « قرأ مصداقه : سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة » ، وفى هذين الحديثين تقوية لقول من قال : المراد بالتطويق فى الآية

الحقيقة ، خلافا لمن قال إن معناه سيطوقون الإثم . وفي تلاوة النبي ﷺ الآية دلالة على أنها نزلت في مانعي الزكاة ، وهو قول أكثر أهل العلم بالتفسير ، وقيل : إنما نزلت في اليهود الذين كتموا صفة النبي ﷺ ، وقيل : نزلت فيمن له قرابة لا يصاهم قاله مسروق

٤ - باب ما أَدَّى زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَزِيرٍ

لقول النبي ﷺ « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ »

١٤٠٤ - وقال أحمد بن شبيب بن سعيد حدثنا أبي عن يونس عن ابن شهاب عن خالد بن أسلم قال « خرجنا مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، فقال أعرابي : أخبرني عن قول الله ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال ابن عمر رضي الله عنهما : مَنْ كَنَزَهَا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا فَوَيْلٌ لَهُ ، إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الزَّكَاةُ ، فَلَمَّا أُنْزِلَتْ جَعَلَهَا اللَّهُ طَهْرًا لِلْأَمْوَالِ » [الحديث ١٤٠٤ - أطرافه في : ٤٦٦١]

١٤٠٥ - **حدثنا** إسحاق بن يزيد أخبرنا شعيب بن إسحاق قال الأوزاعي أخبرني يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن يحيى بن عمارة أخبره عن أبيه يحيى بن عمارة بن أبي الحسن أنه سمع أبا سعيد رضي الله عنه يقول : قال النبي ﷺ « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » [الحديث ١٤٠٥ - أطرافه في : ١٤٤٧ ، ١٤٥٩ ، ١٤٨٤]

١٤٠٦ - **حدثنا** علي بن سميع هُشَيْمًا أخبرنا حصين عن زيد بن وهب قال « مَرَرْتُ بِالرَّبَذَةِ ، فَإِذَا أَنَا بِأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقُلْتُ لَهُ : مَا أُنْزِلُكَ مِنْ ذَلِكَ هَذَا ؟ قَالَ : كُنْتُ بِالشَّأْمِ فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ فِي ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قَالَ مُعَاوِيَةُ : نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَقُلْتُ : نَزَلَتْ فِيْنَا وَفِيهِمْ ، فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَلِكَ ، وَكُتِبَ إِلَى عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِشِكْوِي ، فَكُتِبَ إِلَى عُمَانَ أَنِ اقْدِمِ الْمَدِينَةَ ، فَقَدِمْتُهَا ، فَسَكَّرَ عَلَيَّ النَّاسُ حَتَّى كَانَهُمْ لَمْ يَرَوْني قَبْلَ ذَلِكَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَانَ ، فَقَالَ لِي : إِنَّ شَيْئًا تَنَحَّيْتَ فَكُنْتَ قَرِيبًا . فَذَلِكَ الَّذِي أُنْزِلُنِي هَذَا الْمَنْزِلَ ، وَلَوْ أَمَرُوا عَلِيًّا حَبَشِيًّا لَسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ » [الحديث ١٤٠٦ - طرفه في : ٤٦٦٠]

١٤٠٧ - **حدثنا** عتيق بن عبد الأعلى حدثنا الجريري عن أبي العلاء عن الأحنف بن قيس قال « جَلَسْتُ » . وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ ابْنُ الشَّخِيرِ أَنَّ الْأَحْنَفَ بْنَ قَيْسٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ « جِئْتُ إِلَى مَلَأٍ مِنْ قُرَيْشٍ ، فَجَاءَ رَجُلٌ خَشِنُ الشَّعْرِ وَالثِّيَابِ

والهيئة ، حتى قام عليهم وسلم ثم قال : بَشِّرِ السَّكَانِينَ بِرَضْفٍ يُجْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ثُمَّ يُوضَعُ عَلَى حَلَمَةِ ثَدْيٍ أَحَدِهِمْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ ثَدْيِ كَتِفِهِ ، وَيُوضَعُ عَلَى نَفْصِ كَتِفِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلَمَةِ ثَدْيِهِ يَنْزَلُ . ثُمَّ وَلَّى فَجَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ . وَتَبِعَتْهُ وَجَلَسَتْ إِلَيْهِ وَأَنَا لَا أَدْرِي مَنْ هُوَ ، فَقُلْتُ لَهُ : لَا أَرَى الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَرِهُوا الَّذِي قُلْتَ . قَالَ : إِنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا ۝

١٤٠٨ - قال لي خليلي - قال قلت : مَنْ خَائِلُكَ ؟ قَالَ : النَّبِيُّ ﷺ - : يَا أَبَا ذَرٍّ أَتُبْصِرُ أَحَدًا ؟ قَالَ فَنَظَرْتُ إِلَى الشَّمْسِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ ، وَأَنَا أَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرْسِئُنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ ، قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ لِي مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا أَنْفَقَهُ كُلَّهُ إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ . وَإِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ ، إِنَّمَا يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا . لَا وَاللَّهِ ، لَا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ ۝

قوله (باب ما أدى زكاته فليس بكنز ، لقول النبي ﷺ : ليس فيما دون خمس أواق صدقة) قال ابن بطال وغيره : وجه استدلال البخاري بهذا الحديث للترجمة أن الكنز المنفي هو المتوعد عليه الموجب لصاحبه النار لا مطلق الكنز الذي هو أعم من ذلك ، وإذا تقرر ذلك لحديث « لا صدقة فيما دون خمس أواق » ، مفهومه أن ما زاد على الخمس ففيه الصدقة ، ومقتضاه أن كل مال أخرجت منه الصدقة فلا وعيد على صاحبه فلا يسمى ما يفضل بعد إخراج الصدقة كنزا . وقال ابن رشيد : وجه التمسك به أن ما دون الخمس وهو الذي لا تجب فيه الزكاة قد عفى عن الحق فيه فليس بكنز قطعا ، والله قد أثنى على فاعل الزكاة ، ومن أثنى عليه في واجب حق المال لم يلحقه ذم من جهة ما أثنى عليه فيه وهو المال . انتهى . ويتلخص أن يقال : ما لم تجب فيه الصدقة لا يسمى كنزا لأنه معفو عنه ، فليكن ما أخرجت منه الزكاة كذلك لأنه عفى عنه بإخراج ما وجب نه فلا يسمى كنزا . ثم إن لفظ الترجمة لفظ حديث روى مرفوعا وموقوفا عن ابن عمر أخرجه مالك عن عبد الله بن دينار عنه موقوفا ، وكذا أخرجه الشافعي عنه ، ووصله البيهقي والطبراني من طريق الثوري عن عبد الله بن دينار وقال : إنه ليس بمحفوظ . وأخرجه البيهقي أيضا من رواية عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ « كل ما أدبت زكاته وإن كان تحت سبع أرضين فليس بكنز » ، وكل ما لا تؤدي زكاته فهو كنز وإن كان ظاهرا على وجه الأرض ، أورده مرفوعا ثم قال : ليس بمحفوظ ، والمشهور وقفه . وهذا يؤيد ما تقدم من أن المراد بالكنز معناه الشرعي . وفي الباب عن جابر أخرجه الحاكم بلفظ « إذا أدبت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره » ، ورجح أبو زرعة والبيهقي وغيرهما وقفه كما عند البزار . وعن أبي هريرة أخرجه الترمذي بلفظ « إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك » ، وقال : حسن غريب ، وصححه الحاكم ، وهو على شرط ابن حبان . وعن أم سلمة عند الحاكم وصححه ابن القطان أيضا وأخرجه أبو داود . وقال ابن عبد البر : في سننه مقال . وذكر شيخنا (١) في « شرح الترمذي » ، أن سننه جيد .

(١) هو الحافظ العراقي . ولفظه عند أبي داود « عن أم سلمة أنها كانت تلبس أوصاها من ذهب فقالت : يا رسول الله ، أكنز هو ؟ فقال : ما بلغ أن تؤدي زكاته فزكي ، فليس بكنز » . اهـ ، وسنده جيد كما قال العراقي . وهو حجة ظاهرة على أن الكنز المتوعد عليه بالهذاب هو المال الذي لا تؤدي زكاته . والله أعلم

وعن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبه موقوفاً بلفظ الترجمة ، وأخرجه أبو داود مرفوعاً بلفظ : ان الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم ، وفيه قصة . قال ابن عبد البر : والجمهور على أن الكنز المذموم ما لم تؤد زكاته . ويشهد له حديث أبي هريرة مرفوعاً : إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك ، فذكر بعض ما تقدم من الطرق ثم قال : ولم يخالف في ذلك إلا طائفة من أهل الزهد كأبي ذر ، وسيأتى شرح ما ذهب إليه من ذلك في هذا الباب . قوله (وقال أحمد بن شيبه) كذا الأكثر ، وفي رواية أبي ذر : حدثنا أحمد ، وقد وصله أبو داود في كتاب النسخ والمنسوخ ، عن محمد بن يحيى وهو الذهلي ، عن أحمد بن شيبه بإسناده . ووقع لنا بعلو في جزء الذهلي وسياقه أتم بما في البخاري وزاد فيه سؤال الأعرابي : أثرت العمة ؟ قال ابن عمر : لا أدري . فلما أدبر قبل ابن عمر يديه^(١) ثم قال : نعم ما قال أبو عبد الرحمن - يعني نفسه - سئل عما لا يدري فقال : لا أدري . وزاد في آخره - بعد قوله : طهرة للأموال - ثم التفت إلى فقال : ما أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً أعلم عدده أزكيه وأعمل فيه بطاعة الله تعالى ، وهو عند ابن ماجه من طريق عقيل عن الزهري . قوله (من كنزها فلم يؤد زكاتها) أفرد الضمير إما على سبيل تأويل الأموال ، أو عوداً إلى الفضة لأن الانتفاع بها أكثر أو كان وجودها في زمنهم أكثر من الذهب ، أو على الاكتفاء ببيان حالها عن بيان حال الذهب ، والحامل على ذلك رعاية لفظ القرآن حيث قال (ينفقونها) قال صاحب الكشف : أفرد ذهباً إلى المعنى دون اللفظ ، لأن كل واحد منهما جملة وافية . وقيل : المعنى ولا ينفقونها ، والذهب كذلك ، وهو كقول الشاعر : واني وقيار بها لغريب ، أي وقيار كذلك . قوله (إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة) هذا مشعر بأن الوعيد على الاكتناز - وهو حبس ما فضل عن الحاجة عن المواساة به - كان في أول الإسلام ، ثم نسخ ذلك بفرض الزكاة لما فتح الله الفتوح وقدرت نصب الزكاة ، فعلى هذا المراد بنزول الزكاة بيان نصها ومقاديرها لا إنزال أصلها . والله أعلم . وقول ابن عمر : لا أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً ، كأنه يهين إلى قول أبي ذر الآتي آخر الباب . والجمع بين كلام ابن عمر وحديث أبي ذر أن يحمل حديث أبي ذر على مال تحت يد الشخص لغيره فلا يجب أن يحبس عنه ، أو يكون له لكنه ممن يرجى فضله وتطلب عائده كالامام الأعظم فلا يجب أن يدخر عن المحتاجين من رعيته شيئاً ، ويحمل حديث ابن عمر على مال يملكه قد أدى زكاته فهو يجب أن يكون عنده إيصال به قرابته ويستغنى به عن مسألة الناس ، وكان أبو ذر يحمل الحديث على إطلاقه فلا يرى بادخار شيء أصلاً . قال ابن عبد البر : وردت عن أبي ذر آثار كثيرة تدل على أنه كان يذهب إلى أن كل مال مجموع يفضل عن القوت وسداد العيش فهو كنز يذم فاعله ، وأن آية الوعيد نزلت في ذلك ، وخالفه جمهور الصحابة ومن بعدهم وحملوا الوعيد على مانعي الزكاة ، وأصح ما تمسكوا به حديث طلحة وغيره في قصة الأعرابي حيث قال : هل علي غيرها ؟ قال : لا إلا أن تطوع ، انتهى . والظاهر أن ذلك كان في أول الأمر كما تقدم عن ابن عمر ، وقد استدلل له ابن بطال بقوله تعالى (ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو) أي ما فضل عن الكفاية ، فكان ذلك واجباً في أول الأمر ثم نسخ . والله أعلم . وفي المسند من طريق يعلى بن شداد بن أوس عن أبيه قال : كان أبو ذر يسمع الحديث من رسول الله ﷺ فيه الشدة ثم يخرج إلى قومه ، ثم يرخص فيه النبي ﷺ فلا يسمع الرخصة ويتعلق بالأمر الأول ، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي سعيد في تقدير نصب زكاة الورق

وغیره . قوله (أخبرني يحيى بن أبي كثير) تعقبه الدارقطني وأبو مسعود بأن عبد الوهاب بن نجدة خالف إسحق بن يزيد شيخ البخاري فيه فقال : عن شعيب عن الأوزاعي حدثني يحيى بن سعيد وحماد ، ورواه داود بن رشيد وهشام ابن خالد جميعا عن شعيب بن إسحق عن الأوزاعي عن يحيى غير منسوب وقال : الوائد بن مسلم رواه عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن اليمان عن يحيى بن سعيد ، وقال الإسماعيلي : هذا الحديث مشهور عن يحيى بن سعيد رواه عنه الخلق ، وقد رواه داود بن رشيد عن شعيب فقال : عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد ، انتهى . وقد تابع إسحق بن يزيد سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي عن شعيب بن إسحق أخرجه أبو عوانة والإسماعيلي من طريقه ، وذلك دال على أنه عند شعيب عن الأوزاعي على الوجهين ، لكن دلت رواية الوليد بن مسلم على أن رواية الأوزاعي عن يحيى بن سعيد بغير واسطة موهومة أو مدلسة ، ولذلك عدل عنها البخاري واقتصر على طريق يحيى بن أبي كثير . والله أعلم .

قوله (عن أبيه يحيى بن عمار) في رواية يحيى بن سعيد عن عمرو أنه سمع أباه ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى بعد بضعة وعشرين بابا . ثانيا حديث أبي ذر مع معاوية . قوله (حدثنا على سمع هشبا) كذا الأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن مشايخه : حدثنا علي بن أبي هاشم ، وهو المعروف بابن طبراخ بكسر المهملة وسكون الواحدة وآخره معجمة ، ووقع في : أطراف المزي ، عن علي بن عبد الله المدني وهو خطأ . قوله (عن زيد بن وهب) هو التابعي الكبير الكوفي أحد المخضرمين . قوله (بالربذة) بفتح الراء والموحدة والمعجمة مكان معروف بين مكة والمدينة ، نزل به أبو ذر في عهد عثمان ومات به ، وقد ذكر في هذا الحديث سبب نزوله ، وإنما سأله زيد بن وهب عن ذلك لأن مبغضى عثمان كانوا يشنعون عليه أنه نفي أبا ذر ، وقد بين أبو ذر أن نزوله في ذلك المكان كان باختياره . نعم أمره عثمان بالتمنى عن المدينة لدفع المفسدة التي خافها على غيره من مذهبه المذكور فاختار الربذة ، وقد كان يغدو إليها في زمن النبي ﷺ كما رواه أصحاب السنن من وجه آخر عنه ، وفيه قصة له في التيمم . وروينا في فوائد أبي الحسن بن جزم بأسناده إلى عبد الله بن الصامت قال : دخلت مع أبي ذر على عثمان ، فحسر عن رأسه فقال : والله ما أنا منهم يعني الخوارج . فقال : إنما أرسلنا إليك لتجاوزنا بالمدينة . فقال : لا حاجة لي في ذلك ، ائذن لي بالربذة . قال : نعم ، . ورواه أبو داود الطيالسي من هذا الوجه دون آخره وقال بعد قوله ما أنا منهم : ولا أدركهم ، سيامم التحليق ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، والله لو أمرتني أن أقوم ما قدمت ، وفي : طبقات ابن سعد ، من وجه آخر : أن ناسا من أهل الكوفة قالوا لأبي ذر وهو بالربذة : إن هذا الرجل فعل بك وفعل ، هل أنت ناصب لنا راية - يعني فنقاتله - فقال : لا ، لو أن عثمان سيرني من المشرق إلى المغرب لسمعت وأطعت ، .

قوله (كنت بالشام) يعني بدمشق ، ومعاوية إذ ذاك عامل عثمان عليها . وقد بين السبب في سكناه الشام ما أخرجه أبو يعلى من طريق أخرى عن زيد بن وهب : حدثني أبو ذر قال : قال لي رسول الله ﷺ : إذا بلغ البناء - أي بالمدينة - سلما نزلت إلى الشام . فلما بلغ البناء سلما قدمت الشام فسكنت بها ، فذكر الحديث نحوه . وعنده أيضا بأسناد فيه ضعف عن ابن عباس قال : استأذن أبو ذر على عثمان فقال : إنه يؤذينا ، فلما دخل قال له عثمان : أنت الذي تزعم أنك خير من أبي بكر وعمر ؟ قال : لا ، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن أحبكم إلي وأقربكم مني من بقى على العهد الذي عاهدته عليه ، وأنا باق على عهدي . قال فأمره أن يلحق بالشام . وكان يحدثهم ويقول : لا يبيتن عند أحدكم دينار ولا درهم إلا ما ينفقه في سبيل الله أو يهديه لغيره . فكتب معاوية إلى عثمان :

إن كان لك بالشام حاجة فابحث الى أبي ذر . فكتب اليه عثمان أن اقدم عليّ ، فقدم . قوله (في الذين يكتزون الذهب والفضة) سياق في تفسير براءة من طريق جرير عن حصين بلفظ « فقرأت والذين يكتزون الذهب والفضة » الى آخر الآية . قوله (نزلت في أهل الكتاب) في رواية جرير « ما هذه فينا » . قوله (فكثرت على الناس حتى كأنهم لم يروني) في رواية الطبري : انهم كثروا عليه يسألونه عن سبب خروجه من الشام ، قال نخشى عثمان على أهل المدينة ما خشيه معاوية على أهل الشام . قوله (ان شئت تنحيت) في رواية الطبري « فقال له تنح قريبا » . قال : والله لن أدع ما كنت أقوله ، وكذا لابن مردويه من طريق ورقاء عن حصين بلفظ « والله لا أدع ما قلت » . قوله (حبشيا) في رواية ورقاء « عبدا حبشيا » ، ولأحمد وأبي يعلى من طريق أبي حرب بن أبي الأسود عن حماد عن أبي ذر « أن النبي ﷺ قال له : كيف تصنع إذا أخرجت منه ؟ أي المسجد النبوي » ، قال : آتي الشام . قال : كيف تصنع إذا أخرجت منها ؟ قال : أعود اليه ، أي المسجد . قال : كيف تصنع إذا أخرجت منه ؟ قال : أضرب بسيفي » . قال : أدلك (١) على ما هو خير لك من ذلك وأقرب رشداً ، قال : تسمع وتطيع وتنساق لهم حيث سافوك » . وعند أحمد أيضا من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد عن أبي ذر نحوه ، والصحيح أن إنكار أبي ذر كان على السلاطين الذين يأخذون المال لأنفسهم ولا ينفقونه في وجهه . وتعقبه النووي بالإبطال ، لأن السلاطين حينئذ كانوا مثل أبي بكر وعمر وعثمان ، وهؤلاء لم يخونوا . قلت : لقوله يحمل ، وهو أنه أراد من يفعل ذلك وإن لم يوجد حينئذ من يفعله . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة لاتفاق أبي ذر ومعاوية على أن الآية نزلت في أهل الكتاب . وفيه ملاطفة الأئمة للعلاء ، فإن معاوية لم يحسر على الإنكار عليه حتى كاتب من هو أعلى منه في أمره ، وعثمان لم يحق على أبي ذر مع كونه كان مخالفا له في تأويله . وفيه التحذير من الشقاق والخروج على الأئمة ، والزرغيب في الطاعة لأولى الأمر وأمر الأفضل بطاعة المفضول خشية المفسدة ، وجواز الاختلاف في الاجتهاد ، والأخذ بالشدّة في الأمر بالمعروف وإن أدى ذلك الى فراق الوطن ، وتقديم دفع المفسدة على جلب المصلحة لأن في بقاء أبي ذر بالمدينة مصلحة كبيرة من بث علمه في طالب العلم ، ومع ذلك فرجع عند عثمان دفع ما يتوقع من المفسدة من الأخذ بمذهبه الشديد في هذه المسألة ، ولم يأمره بعد ذلك بالرجوع عنه لأن كلا منهما كان مجتهدا . الحديث الثالث : قوله (حدثنا عياش) هو ابن الوليد الرقام ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، والجريري بضم الجيم هو سميد ، وأبو العلاء هو يزيد بن عبد الله بن الشخير . وأردف المصنف هذا الإسناد بالإسناد الذي بعده وإن كان أنزل منه لتصريح عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فيه بتحديث أبي العلاء للجريري ، والأحنف لأبي العلاء . وقد روى الأسود بن شيبان عن أبي العلاء يزيد المذكور عن أخيه مطرف عن أبي ذر طرفا من آخر هذا الحديث أيضا ، وأخرجه أحمد ، وليس ذلك بعله لحديث الأحنف لأن حديث الأحنف أتم سباقا وأكثر فوائد ، ولا مانع أن يكون يزيد فيه شيخان . قوله (جلست الى ملا) في رواية مسلم والاسماعيلي من طريق اسماعيل بن علي عن الجريري « قدمت المدينة ، فبينما أنا في حاطة من قرش » . قوله (خشن الشعر الخ) كذا الأكثر بمجمعتين من الخشونة ، وللقاسي بمجمعتين من الحسن ، والأول أصح . ووقع في رواية مسلم « أخشن الثياب أخشن الجسد أخشن الوجه فقام عليهم » ، ولي مقوب بن سفيان من طريق حميد بن هلال عن الأحنف « قدمت

المدينة فدخلت مسجدها إذ دخل رجل آدم طوال أبيض الرأس واللحية يشبه بعضه بعضا فقالوا : هذا أبو ذر ، .
 قوله (بشر الكنازين) في رواية الإسماعيلي « بشر الكنازين » ، قوله (برضف) بفتح الراء وسكون المعجمة بعدها
 فاء هي الحجارة المحماة واحدها رصفة . قوله (نفص) بضم النون وسكون المعجمة بعدها ضاد معجمة : العظم الدقيق
 الذي على طرف الكتف أو على أعلى الكتف ، قال الخطابي : هو الشاخص منه ، وأصل النفض الحركة فسمى
 ذلك الموضع نفضا لانه يتحرك بحركة الإنسان . قوله (يتزلزل) أى يضطرب ويتحرك ، في رواية الإسماعيلي
 « فيتججلجل » ، بجيمين ، وزاد إسماعيل في هذه الرواية « فوضع القوم رءوسهم » ، فإريت أحدا منهم رجع إليه شيئا .
 قال : فادبر ، فاتبعت حتى جلس إلى سارية ، . قوله (وأنا لا أدري من هو) زاد مسلم من طريق خليلد العصري
 عن الأحنف « فقلت : من هذا ؟ قالوا : هذا أبو ذر ، فقممت إليه فقلت : ما شئ سمعتك تقول ؟ قال : ما قلت إلا
 شيئا سمعته من نبيهم ﷺ » ، وفي هذه الزيادة رد لقول من قال إنه موقوف على أبي ذر فلا يكون حجة على غيره .
 ولأحد من طريق يزيد الباهلي عن الأحنف « كنت بالمدينة ، فإذا أنا برجل يفر منه الناس حين يرونه ، قلت :
 من أنت ؟ قال : أبو ذر . قلت : ما نفّر الناس عنك ؟ قال : إني أنهام عن الكنوز التي كان ينهام عنها رسول الله
 ﷺ » . قوله (انهم لا يعقلون شيئا) بين وجه ذلك في آخر الحديث حيث قال « انما يجمعون الدنيا » ، وقوله
 « لا أسألم دنيا » ، في رواية إسماعيل المذكورة « فقلت : مالك وإخوانك من قريش ، لا تعترهم ولا تصيب
 منهم ؟ قال : وربك لا أسألم دنيا الخ » . قوله (قلت : ومن خليلك ؟ قال : النبي ﷺ) فاعل قال هو أبو ذر
 والنبي ﷺ خبر المبتدأ كأنه قال : خليل النبي ﷺ . وسقط بعد ذلك قال النبي ﷺ أو قال فقط ، وكأن بعض
 الرواة ظنوا مكررة فحذفها ولا بد من إثباتها . قوله (يا أبا ذر أتبصر أحدا) وهو حديث مستقل سيأتي الكلام
 عليه مستوفى في كتاب الرقاق ، وعلى ما وقع في هذه الرواية من قوله « إلا ثلاثة دنانير » ، إن شاء الله تعالى . وانما
 أورده أبو ذر للأحنف لتقوية ما ذهب إليه من ذم اكتناز المال ، وهو ظاهر في ذلك إلا أنه ليس على الوجوب ،
 ومن ثم عقبه المصنف بالترجمة التي تليه فقال :

٥ - باب إنفاق المال في حقه

١٤٠٩ - **حديثنا** محمد بن المنثري حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس عن ابن مسعود رضي الله
 عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول « لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالا فأسأطه علىهلكته في
 الحق ، ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها »

« باب إنفاق المال في حقه » ، وأورد فيه الحديث الدال على الترغيب في ذلك ، وهو من أدل دليل على أن
 أحاديث الوعيد محمولة على من لا يؤدي الزكاة ، وأما حديث « ما أحب أن لي أحدا ذهبيا ، فحمول على الأولوية ،
 لأن جمع المال وإن كان مباحا لكن الجامع مسئول عنه ، وفي المحاسبة خطر وإن كان الزك أسلم ، وما ورد من
 الترغيب في تحصيله وإنفاقه في حقه فحمول على من وثق بأنه يجمعه من الحلال الذي يأمن خطر المحاسبة عليه ، فانه
 إذا أنفقه حصل له ثواب ذلك النفع المتعدي ، ولا يتأتى ذلك لمن لم يحصل شيئا كما تقدم شاهده في حديث « ذهب
 أهل الدثور بالأجور » ، والله أعلم . وقد تقدم الكلام على حديث الباب مستوفى في أوائل كتاب العلم ، قال الزين بن

المنير : في هذا الحديث حجة على جواز إنفاق جميع المال وبذله في الصحة والخروج عنه بالسكينة في وجوه البر ، ما لم يؤد إلى حرمان الوارث ونحو ذلك بما منع منه الشرع . قوله (وإن هؤلاء لا يعقلون) هو من كلام أبي ذر كره تأكيده لكلامه ولربط ما بعده عليه

٦ - باب الرياء في الصدقة ، لقوله [البقرة ٢٦٤] :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَى - إِلَى قَوْلِهِ - وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾
وقال ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ صُلْدًا ﴾ : ليس عليه شيء . وقال عكرمة ﴿ وابل ﴾ : مطر شديد .
و ﴿ الطل ﴾ : الندى

قوله (باب الرياء في الصدقة) قال الزين بن المنير : يحتمل أن يكون مراده إبطال الرياء للصدقة فيحصل على ما تمحض منها لحب المحمدة والثناء من الخلق بحيث لولا ذلك لم يتصدق بها . قوله (لقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى - إلى قوله - والله لا يهدي القوم الكافرين) قال الزين بن المنير : وجه الاستدلال من الآية أن الله تعالى شبه مقارنة المن والأذى للصدقة أو اتباعها بذلك بانفاق الكافر المرائي الذي لا يجد بين يديه شيئاً منه ، ومقارنة الرياء من المسلم لصدقته أقبح من مقارنة الإيذاء ، وأولى أن يشبه بانفاق الكافر المرائي في إبطال انفاقه اهـ . وقال ابن رشيد : اقتصر البخاري في هذه الترجمة على الآية ، ومراده أن المشبه بالشيء يكون أخفى من المشبه به ، لأن الخفي ربما شبه بالظاهر ليخرج من حيز الخفاء إلى الظهور . ولما كان الإنفاق رياء من غير المؤمن ظاهراً في إبطال الصدقة شبه به الإبطال بالمن والأذى ، أي حالة هؤلاء في الإبطال كحالة هؤلاء ، هذا من حيث الجملة ، ولا يبعد أن يراعى حال التفصيل أيضاً لأن حال المان شبيه بحال المرائي ، لأنه لما من ظهر أنه لم يقصد وجه الله ، وحال المؤذي يشبه حال الفاقد للإيمان من المنافقين لأن من يعلم أن للمؤذي ناصراً ينصره لم يؤذمه ، فعلم بهذا أن حالة المرائي أشد من حالة المان والمؤذي انتهى . ويتلخص أن يقال : لما كان المشبه به أقوى من المشبه ، وإبطال الصدقة بالمن والأذى قد شبه بإبطالها بالرياء فيها كان أمر الرياء أشد . قوله (وقال ابن عباس : صُلْدًا ليس عليه شيء) وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس هكذا في قوله (فتركه صُلْدًا) أي ليس عليه شيء . وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة في هذه الآية قال « هذا مثل ضربه الله لأعمال الكفار يوم القيامة يقول : لا يقدرُونَ على شيء مما كسبوا يومئذ كما ترك هذا المطر الصفا نقياً ليس عليه شيء » ، ومن طريق أسباط عن السدي نحوه . قوله (وقال عكرمة : وابل مطر شديد ، والطل الندى) وصله عبد بن حميد عن روح ابن عباد عن عثمان بن غياث « سمعت عكرمة قال في قوله وابل قال : مطر شديد ، والطل الندى »

٧ - باب لا يقبل الله صدقة من غُلُولٍ ، ولا يقبل إلا من كسب طيب لقوله [البقرة ٢٦٣] :

﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذًى ، وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴾

٨ - باب الصدقة من كسب طيب ، لقوله [البقرة ٢٧٦ - ٢٧٧] :

﴿ وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾

١٤١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلٍ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - فَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ يَرْبِّيْهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا يَرْبِّيْ أَحَدُكُمْ فَاوْءَهُ ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ » . تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ ابْنِ دِينَارٍ . وَقَالَ وَرَقَاءُ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَسُهَيْلٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[الحديث ١٤١٠ - طرقة في : ٧٤٣٠]

قَوْلُهُ (بَابُ لَا يَقْبَلُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ) كَذَا لَأَكْثَرِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْجَهْلِ ، وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلَى لَا يَقْبَلُ اللَّهُ ، وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِالْفَرْقِ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ سَبَقَ بَاقِيهِ فِي تَرْجُمَتِهِ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ . وَأَخْرَجَهُ الْحَسَنُ ابْنُ سَفْيَانَ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ أَبِي كَامِلٍ أَحَدِ مَشَائِخِ مُسْلِمٍ فِيهِ بَلْفُظٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً إِلَّا بِطَهْوَرٍ ، وَلَا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ ، وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ ، وَلَا صَلَاةً بِغَيْرِ طَهْوَرٍ ، وَاسْنَادُهُ صَحِيحٌ . قَوْلُهُ (وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ) هَذَا لِلْمُسْتَمْلَى وَحْدَهُ ، وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْآتِي بَعْدَهُ . قَوْلُهُ (أَقُولُ : قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى - إِلَى قَوْلِهِ - حَلِيمٌ) قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ : جَرَى الْمَصْنَفُ عَلَى عَادَتِهِ فِي إِثَارِ الْحَقِّ عَلَى الْجَلِيِّ ، وَذَلِكَ أَنَّ فِي الْآيَةِ أَنَّ الصَّدَقَةَ لَمَّا تَبِعَتْهَا سَيِّئَةٌ الْأَذَى بَطُلَتْ ، وَالْغُلُولُ أَذَى إِنْ قَارَنَ الصَّدَقَةَ أَبْطَلَهَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيِّ ، أَوْ لِأَنَّهُ جَمَلَ الْمَعْصِيَةِ اللَّاحِقَةَ لِلطَّاعَةِ بَعْدَ تَقَرُّرِهَا تَبْطُلُ الطَّاعَةُ فَكَيْفَ إِذَا كَانَتْ الصَّدَقَةُ بَعَيْنِ الْمَعْصِيَةِ ، لِأَنَّ الْغَالَّ فِي دَفْعِهِ الْمَالِ إِلَى الْفَقِيرِ غَاصِبٌ مُتَصَرِّفٌ فِي مَالِكَ الْغَيْرِ ، فَكَيْفَ تَقَعُ الْمَعْصِيَةُ طَاعَةً مَعْتَبَرَةً وَقَدْ أَبْطَلَتِ الْمَعْصِيَةُ الطَّاعَةَ الْمَحَقَّقَةَ مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهَا ؟ وَتَعَقُّبُهُ ابْنُ رَشِيدٍ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى أَنَّ الْأَذَى أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ الْمُتَصَدِّقِ لِلْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ أَوْ لِإِذَاتِهِ لِغَيْرِهِ كَمَا فِي الْغُلُولِ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْأَوَّلِيِّ ، وَقَدْ لَا يَسْلَمُ هَذَا فِي مَعْنَى الْآيَةِ لِبَعْدِهِ ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَذَى فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ مَا يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْمُسْتَوْثِلِ لِلْسَّائِلِ ، فَإِنَّهُ عَظُفٌ عَلَى الْمَنْ وَجَّعَ مَعَهُ بِالْوَاوِ . وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَصَدَ أَنَّ الْمُتَصَدِّقَ عَلَيْهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمُتَصَدِّقَ بِهِ غُلُولٌ أَوْ غَضَبٌ أَوْ نَحْوَهُ تَأْذِي بِذَلِكَ وَلَمْ يَرْضَ بِهِ ، كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ اللَّيْنُ لَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ وَجْهِ غَيْرِ طَيِّبٍ ، وَقَدْ صَدَّقَ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ أَنَّهُ مُؤْذِلُهُ بِتَعْرِيزِهِ لِكُلِّ مَا لَوْ عَلَيْهِ لَمْ يَقْبَلْهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ) فَسَّرَهُ بِالرَّدِّ الْجَمِيلِ ، وَقَوْلُهُ (وَمَغْفِرَةٌ) أَيْ عَفْوٌ عَنِ السَّائِلِ إِذَا وَجَدَ مِنْهُ مَا يَثْقُلُ عَلَى الْمُسْتَوْثِلِ . وَقِيلَ : الْمُرَادُ عَفْوٌ مِنَ اللَّهِ بِسَبَبِ الرَّدِّ الْجَمِيلِ ، وَقِيلَ عَفْوٌ مِنْ جِهَةِ السَّائِلِ أَيْ مَعْدَرَةٌ مِنْهُ لِلْمُسْتَوْثِلِ لِكَوْنِهِ رَدَّهُ رَدًّا جَمِيلًا . وَالثَّانِي أَظْهَرَ . وَظَاهَرُ الْآيَةِ أَنَّ الصَّدَقَةَ تَحْبِطُ بِالْمَنْ وَالْأَذَى بَعْدَ أَنْ تَقَعُ سَالِمَةً ، لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ : لَعَلَّ قَبُولَهَا مَوْقُوفٌ عَلَى سَلَامَتِهَا مِنَ الْمَنْ وَالْأَذَى ، فَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ عَدَمَ الشَّرْطِ فَعَدَمَ الْمَشْرُوطِ فَغَضَبٌ عَنْ ذَلِكَ فَالْإِبْطَالُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (تَنْبِيْهَانِ) : الْأَوَّلُ دَلِيلُ قَوْلِهِ لَا يَقْبَلُ صَدَقَةً

من غلول ، أن الغال لا تبرأ ذمته إلا برد الغلول إلى أصحابه بأن يتصدق به ^(١) إذا جهلهم مثلاً . والسبب فيه أنه من حق الغانمين ، فلو جهلت أعيانهم لم يكن له أن يتصرف فيه بالصدقة على غيرهم . الثاني : وقع هنا للاستملى والكشميهنى وابن شويه ، باب الصدقة من كسب طيب ، لقوله تعالى ﴿ ويربى الصدقات ﴾ - إلى قوله - ولا هم يحزنون ﴿ وعلى هذا فتخلو الترجمة التي قبل هذا من الحديث ، وتكون كالتى قبلها في الاقتصار على الآية ، لكن تزيد عليها بالإشارة إلى لفظ الحديث الذي في الترجمة . ومناسبة الحديث لهذه الترجمة ظاهرة ومناسبتها للتي قبلها من جهة مفهوم المخالفة ، لأنه دل بمنطوقه على أن الله لا يقبل إلا ما كان من كسب طيب ، ففهموه أن ما ليس بطيب لا يقبل ، والغلول فرد من أفراد غير الطيب فلا يقبل . والله أعلم . ثم إن هذه الترجمة إن كان « باب » بغير تنوين فالجملة خبر المبتدأ ، والتقدير هذا باب فضل الصدقة من كسب طيب ، وإن كان منونا فما بعده مبتدأ والخبر محذوف تقديره الصدقة من كسب طيب مقبولة أو يكثر الله ثوابها . ومعنى الكسب المكسوب ، والمراد به ما هو أعم من تعاطى التكسب أو حصول المكسوب بغير تعاط كال ميراث . وكأنه ذكر الكسب لكونه الغالب في تحصيل المال ، والمراد بالطيب الحلال لأنه صفة الكسب ، قال القرطبي : أصل الطيب المستنك بال طبع ، ثم أطلق على المطلق بالشرع وهو الحلال ، وأما قول المصنف « لقوله تعالى : ويربى الصدقات » بعد قوله « الصدقة من كسب طيب » فقد اعترضه ابن التين وغيره بأن تكثير أجر الصدقة ليس علة لكون الصدقة من كسب طيب ، بل الأمر على عكس ذلك ، فإن الصدقة من الكسب الطيب سبب لتكثير الأجر . قال ابن التين : وكان الأبين أن يستدل بقوله تعالى ﴿ أنفقوا من طيبات ما كسبتم ﴾ وقال ابن بطال : لما كانت الآية مشتملة على أن الربا يحقه الله لأنه حرام دل ذلك على أن الصدقة التي تتقبل لا تكون من جنس المحقوق . وقال الكرماني : لفظ « الصدقات » ، وإن كان أعم من أن يكون من الكسب الطيب ومن غيره ، لكنه مقيد بالصدقات التي من الكسب الطيب بقرينة السياق نحو ﴿ ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ﴾ . قوله (بعدل تمرة) أى بقيمتها لأنه بالفتح المثل وبالكسر الحمل بكسر المهملة ، هذا قول الجمهور ، وقال الفراء : بالفتح المثل من غير جنسه وبالكسر من جنسه ، وقيل بالفتح مثله في القيمة وبالكسر في النظر . وأنكر البصريون هذه التفرقة ، وقال الكسائي : هما بمعنى كما أن لفظ المثل لا يختلف . وضبط في هذه الرواية للاكثر بالفتح . قوله (ولا يقبل الله إلا الطيب) في رواية سليمان بن بلال الآتى ذكرها ، ولا يصعد إلى الله إلا الطيب ، وهذه جملة معترضة بين الشرط والجزاء لتقرير ما قبله ، زاد سهيل في روايته الآتى ذكرها « فيضعها في حقها » ، قال القرطبي : وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرام لأنه غير مملوك للمتصدق ، وهو ممنوع من التصرف فيه ، والمتصدق به متصرف فيه ، فلو قبل منه لزم أن يكون الشيء مأموراً منهياً من وجه واحد وهو محال . قوله (يتقبلها بيمينه) في رواية سهيل « إلا أخذها بيمينه » ، وفي رواية مسلم بن أبي مريم الآتى ذكرها « فيقبضها » ، وفي حديث عائشة عند البزار « فيتلقاها الرحمن بيده » . قوله (فلوّه) بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو وهو المهر لأنه يفلى أى يفطم ، وقيل هو كل فطيم من ذات حافر ، والجمع أفلاء كعدو وأعداء . وقال أبو زيد : إذا فتمحت الفاء شددت الواو ، وإذا كسرتها سكنت اللام كجرو . وضرب به المثل لأنه يزيد زيادة بينة ، ولأن الصدقة نتاج العمل وأحوج ما يكون النتاج إلى التربية إذا كان فطياً فاذا أحسن العناية به انتهى إلى حد الكمال ، وكذلك عمل ابن آدم - لا سيما

(١) كذا في الأصل الذى بأيدينا ، ولعله « لا بأن يتصدق به » فتأمل ، والله أعلم

الصدقة - فان للعبد إذا تصدق من كسب طيب لا يزال نظر الله اليها يكسبها نعت السكال حتى تنتهي بالتضميف الى نصاب تقع المناسبة بينه وبين ما قدم نسبة ما بين الثمرة الى الجبل . ووقع في رواية القاسم عن أبي هريرة عند الترمذى « فلو » أو « مهر » ، ولعبد الرزاق من وجه آخر عن القاسم « مهر » أو « فصيله » ، وفي رواية له عند البزار « مهر » أو « رضيعه » أو « فصيله » ، ولابن خزيمة من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة « فلو » أو « قال فصيله » ، وهذا يهمل بأن « أو » للشك . قال المازرى : هذا الحديث وشبهه إنما عبر به على ما اعتادوا في خطابهم ليفهموا أنه فكى عن قبول الصدقة باليمين وعن تضميف أجرها بالترية . وقال عياض : لما كان الشيء الذى يرتضى يتلقى باليمين ويؤخذ بها استعمل في مثل هذا واستعير لقبول لقول القائل « تلقاها هراجة باليمين » أى هو مؤهل للسجد والشرف وليس المراد بها الجارحة (١) . وقيل : عبر باليمين عن جهة القبول ، إذ الشمال بطنه . وقيل : المراد يمين الذى تدفع اليه الصدقة وأضافها الى الله تعالى إضافة ملك واختصاص لوضع هذه الصدقة في يمين الآخذ لله تعالى . وقيل : المراد سرقة القبول ، وقيل حسنه . وقال الزين بن المنير : المكناية عن الرضا والقبول بالتلقى باليمين لتبسيط المعاني المعقولة من الاذهان وتحقيقها في النفوس تحقيق المحسوسات ، أى لا يتشكك في القبول كما لا يتشكك من عاين التلقى للشيء بيمينه ، لا أن التناول كالتناول المعهود ولا أن المتناول به جارحة . وقال الترمذى في جامعه : قال أهل العلم من أهل السنة والجماعة تؤمن بهذه الأحاديث ولا تتوهم فيها تشبها ولا نقول كيف ، هكذا روى عن مالك وابن هبنة وابن المبارك وغيرهم ، وانكرت الجهمية هذه الروايات انتهى . وسيأتى الرد عليهم مستوفى في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى . قوله (حتى تكون مثل الجبل) ولمسلم من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة « حتى تكون أعظم من الجبل » ، ولابن جرير من وجه آخر عن القاسم « حتى يوافى بها يوم القيامة وهى أعظم من أحد » ، يعنى الثرة . وهى في رواية القاسم عند الترمذى بلفظ « حتى إن اللقمة لتصير مثل أحد » ، قال : وتصديق ذلك في كتاب الله (يحق الله الربى ويربى الصدقات) وفي رواية ابن جرير التصريح بأن تلاوة الآية من كلام أبي هريرة . وزاد عبد الرزاق في روايته من طريق القاسم أيضا « فتصدقوا » ، والظاهر أن المراد بعظمها أن عيناها تعظم لتثقل في الميزان ، ويحتمل أن يكون ذلك معبرا به عن ثوابها . قوله (تابعه سليمان) هو ابن بلال (عن ابن دينار) أى عن أبي صالح عن أبي هريرة . وهذه المتابعة ذكرها المصنف في التوحيد فقال : وقال خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال فساق مثله ، إلا أن فيه مخالفة في اللفظ يسيرة ، وقد وصله أبو عوانة والجوزقى من طريق محمد بن معاذ بن يوسف عن خالد بن مخلد بهذا الاسناد . ووقع في صحيح مسلم حدثنا أحمد بن عثمان حدثنا خالد بن مخلد عن سليمان بن سهيل عن أبي صالح ولم يسق لفظه كله ، وهذا إن كان أحمد بن عثمان فلفظه سليمان فيه شيخان عبد الله بن دينار وسهيل عن أبي صالح ، وقد غفل صاحب الأطراف فسوى بين روايتي الصحيحين في هذا وليس بجيد . قوله (وقال ورقاء) هو ابن عمر (عن ابن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة) يعنى أن ورقاء خالف عبد الرحمن وسليمان لجعل شيخ ابن دينار فيه سعيد بن يسار بدل أبي صالح ، ولم أقف على رواية ورقاء هذه موصولة ، وقد أشار الداودى

(١) هذه التأويلات ليس لها وجه ، والصواب إجراء الحديث على ظاهره ، وليس في ذلك بحمد الله محذور عند أهل السنة والجماعة لأن عقيدتهم الايمان بما جاء في الكتاب والسنة الصحيحة من أسماء الله سبحانه وصفاته ، وإثبات ذلك لله على وجه السكال مع تنزيهه تعالى عن مشابهة المخلوقات ، وهذا هو الحق الذى لا يجوز العدول عنه . وفي هذا الحديث دلالة على إثبات اليمين لله سبحانه وعلى أنه قبل الصدقة عن السكسب الطيب وأضافها . والنظر ما يأتى من كلام الإمام الترمذى بتضع لك ما ذكرته آما . والله الموفق

الى أنها وهم لتوارد الرواة عن أبي صالح دون سعيد بن يسار ، وليس ما قال بجيد لأنه محفوظ عن سعيد بن يسار من وجه آخر كما أخرجه مسلم والترمذي وغيرهما . نعم رواية ورقاء شاذة بالنسبة الى مخالفة سليمان وعبد الرحمن والله أعلم . (تنبيه) : وقفت على رواية ورقاء موصولة وقد بينت ذلك في كتاب التوحيد . قوله (ورواه مسلم ابن أبي مريم وزيد بن أسلم وسهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة) أما رواية مسلم فروينها موصولة في كتاب الزكاة ليوسف بن يعقوب القاضي قال حدثنا محمد بن أبي بكر المسمى حدثنا سعيد بن سلمة هو ابن أبي الحسام عنه به ، وأما رواية زيد بن أسلم وسهيل فوصلهما مسلم ، وقد قدمت ما في سياق الثلاثة من فائدة وزيادة

٩ - باب الصدقة قبل الرد

١٤١١ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه **حدثنا** معبد بن خالد قال سمعت حارثة بن وهب قال : سمعت النبي **ﷺ** يقول « تصدقوا ، فإنه يأتي عليكم زمان يمشي الرجل بصدقة فلا يجد من يقبلها ، يقول الرجل : لو جئت بها بالأمس آقبلتها ، فأما اليوم فلا حاجة لي بها » [الحديث ١٤١١ - طرفاه في : ١٤٢٤ ، ٧١٢٠]

١٤١٢ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شبيب **حدثنا** أبو الزناد عن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي **ﷺ** « لا تقوم الساعة حتى يكتر فيكم المال ، فيفيض ، حتى يهيم رب المال من يقبل صدقته ، وحتى يعرضه فيقول الذي يعرضه عليه : لا أرب لي »

١٤١٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** أبو عاصم النبيل أخبرنا سعدان بن بشر **حدثنا** أبو مجاهد **حدثنا** محمل بن خليفة الطائي قال سمعت عدي بن حاتم رضي الله عنه يقول « كنت عند رسول الله **ﷺ** فجاءه رجلان : أحدهما يشكو العيلة ، والآخر يشكو قطع السبيل . فقال رسول الله **ﷺ** : أما قطع السبيل فإنه لا يأتي عليك إلا قليل حتى تخرج العير الى مكة بغير خفير . وأما العيلة فإن الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقته لا يجد من يقبلها منه . ثم ليقفن أحدكم بين يدي الله ليس بيته وبينه حجاب ولا ترجان يترجم له ، ثم ليقولن له : ألم أوتك مالا ؟ فليقولن : بلى . ثم ليقولن : ألم أرسل إليك رسولا ؟ فليقولن : بلى . فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار ، ثم ينظر عن شماله فلا يرى إلا النار . فليقفن أحدكم النار ولو بشق تمرة ، فإن لم يجد فيكلمة طيبة »

[الحديث ١٤١٣ - أطرافه في : ١٤١٧ ، ٣٥٩٥ ، ٦٠٢٣ ، ٦٥٣٩ ، ٦٥٤٠ ، ٦٥٦٣ ، ٧٤٤٣ ، ٧٥١٢]

١٤١٤ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن برید عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه . عن النبي **ﷺ** قال « ليا تين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ثم لا يجد أحدا يأخذها منه ، ويرى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة يلذن به ، من قلة الرجال وكثرة النساء »

قوله (باب الصدقة قبل الرد) قال الزين بن المنير ما ملخصه : مقصوده بهذه الترجمة الحث على التحذير من التصريف بالصدقة ، لما في المسارعة اليها من تحصيل الغنى المذكور . قيل لأن التسوية بها قد يكون ذريعة الى هدم القابل لها اذ لا يتم مقصود الصدقة الا بمصادقة المحتاج اليها ، وقد أخبر الصادق أنه سيقع فقد الفقراء المحتاجين الى الصدقة بأن يخرج الغنى صدقته فلا يجد من يقبلها . فان قيل إن من أخرج صدقته مثاب على نيته ولو لم يجد من يقبلها ، فالجواب أن الواحد يثاب ثواب المجازاة والفضل ، والثاوي يثاب ثواب الفضل فقط والاول أرحم والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث في كل منها الإنذار بوقوع فقدان من يقبل الصدقة : أولها حديث حارثة بن وهب وهو الخزاعي . قوله (فانه يأتي عليكم زمان) سيأتي بعد سبعة أبواب - من وجه آخر - بلفظ « فسيأتي » . قوله (يقول الرجل) أي الذي يريد المتصدق أن يعطيه إياها . قوله (فأما اليوم فلا حاجة لي بها) في رواية الكشميهني « فيها » ، والظاهر أن ذلك يقع في زمن كثرة المال وفيضه قرب الساعة كما قال ابن بطال ، ومن ثم أورده المصنف في كتاب الفتن كما سيأتي ، وهو بين من سياق حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب ، وقد ساقه في الفتن بالإسناد المذكور هنا مطولا ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . وقوله (حتى بهم) بفتح أوله وضم الهاء ، و (رب المال) منصوب على المفعولية وفاعله قوله (من يقبله) يقال همه الشيء أحزنه . ويروى بضم أوله يقال أهمه الأمر أقلقه . وقال النووي في شرح مسلم : ضبطوه بوجهين أشهرهما بضم أوله وكسر الهاء ورب المال مفعول والفاعل من يقبل أي يحزنه ، والثاني بفتح أوله وضم الهاء ورب المال فاعل ومن مفعول أي يقصد . والله أعلم . قوله (لا أرب لي) زاد في الفتن « به » أي لا حاجة لي به لاستغنائى عنه . ثالثا حديث عدى بن حاتم ، وقد أورده المصنف بآتم من هذا السياق ، ويأتي الكلام عليه مستوفى . وشاهده هنا قوله فيه (فان الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقته لا يجد من يقبلها منه) وهو موافق لحديث أبي هريرة الذي قبله ومشعر بأن ذلك يكون في آخر الزمان . وحديث أبي موسى الآتي بعده مشعر بذلك أيضا ، وقد أشار عدى بن حاتم - كما سيأتي في علامات النبوة - الى أن ذلك لم يقع في زمانه وكانت وفاته في خلافة معاوية بعد استقرار أمر الفتوح ، فانتفى قول من زعم أن ذلك وقع في ذلك الزمان . قال ابن النين : إنما يقع ذلك بعد نزول عيسى حين تخرج الأرض بركاتها حتى تشبع الرمانة أهل البيت ولا يبقى في الأرض كافر . ويأتي الكلام على اتقاء النار ولو بشق تمرة في الباب الذي يليه . رابعا حديث أبي موسى . قوله (من الذهب) خصه بالذكر مبالغة في عدم من يقبل الصدقة ، وكذا قوله يطوف ثم لا يجد من يقبلها وقوله (ويرى الرجل الخ) تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب رفع العلم » من كتاب العلم

١٠ - باب اتقوا النار ولو بشق تمرة ، والقليل من الصدقة

(ومثل الذين يُنفقون أموالهم ابتغاءَ مرضاةِ الله وتثبيتاً من أنفسهم) الآية - الى قوله (من كل الثمرات)
 ١٤١٥ - **حديث** جبير بن سفيان حدثنا أبو الثمان الحكمي هو ابن عبد الله البصري حدثنا شعبه عن إيمان عن أبي وائل عن أبي مسعود رضي الله عنه قال « لما نزلت آية الصدقة كنّا نحمل ، فجاء رجل فعصّد بشيء كثير ، فقالوا : مرأى . وجاء رجل فعصّد بصاع ، فقالوا : أن الله لغني عن صاع هذا . فنزلت (الذين يلزمون المطوعين من المؤمنين في الصدقات ، والذين لا يجيدون إلا جهدهم) الآية »

[الحديث ١٤١٥ - أطرافه في : ٤١١٦ ، ٢٧٧٣ ، ٤٦٦٨ ، ٤٦٦٩]

١٤١٦ - **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يُحْيَى** حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرْنَا بِالصَّدَقَةِ انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ فَتَحَامَلُ ، فَيُصِيبُ الْمُدَّ ، وَإِنْ لِبَعْضِهِمُ الْيَوْمَ لِمِائَةِ أَلْفٍ »

١٤١٧ - **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ قَالَ : سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ »

١٤١٨ - **حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ** قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَزِيمٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « دَخَلَتْ امْرَأَةً مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسْأَلُ ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ ، فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا ، فَقَسَمْتُهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا ، وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا ، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ . فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَيْنَا ، فَأَخْبَرَتْهُ فَقَالَ : مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ »

[الحديث ١٤١٨ طرفه في : ٥٩٩٥]

قوله (باب اتقوا النار ولو بشق تمرة ، والقليل من الصدقة ، ومثل الذين ينفقون أموالهم - إلى قوله - فيها من كل الثمرات) قال الزين بن المنير وغيره : جمع المصنف بين لفظ الخبر والآية لاشتغال ذلك كله على الحث على الصدقة قليلا وكثيرا ، فإن قوله تعالى (أموالهم) يشمل قليل النفقة وكثيرها ، ويشهد له قوله (لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس) ، فإنه يتناول القليل والكثير ، إذ لا قائل بحل القليل دون الكثير . وقوله (اتقوا النار ولو بشق تمرة ، يتناول الكثير والقليل أيضا ، والآية أيضا مشتملة على قليل الصدقة وكثيرها من جهة التمثيل المذكور فيها بالطل والواابل ، فشبهت الصدقة بالقليل باصابة الطل والصدقة بالكثير باصابة الواابل . وأما ذكر القليل من الصدقة بعد ذكر شق التمرة فهو من عطف العام على الخاص ، ولهذا أورد في الباب حديث أبي مسعود الذي كان سببا لنزول قوله تعالى (والذين لا يجحدون إلا جهدهم) . وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : تقدير الآية مثل تضعيف أجور الذين ينفقون كمثل تضعيف ثمار الجنة بالمطر ، إن قليلا فقليل ، وإن كثيرا فكثير . وكان البخاري أتبع الآية الأولى التي ضربت مثلا بالبروة بالآية الثانية التي تضمنت ضرب المثل لمن عمل عملا يفقده أحوج ما كان إليه للإشارة إلى اجتناب الرياء في الصدقة ، ولأن قوله تعالى (والله بما تعملون بصير) يشعر بالوعيد بعد الوعد ، فأوضحه بذكر الآية الثانية ، وكان هذا هو السر في اقتصاره على بعضها اختصارا . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي مسعود من وجهين تاما ومختصرا . **قوله (عن سليمان)** هو الأعمش ، وأبو مسعود هو الأنصاري البصري . **قوله (لما نزلت آية الصدقة)** كأنه يشير إلى قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) الآية . **قوله (كنا نحامل)** أي نحمل على ظهورنا بالأجرة ، يقال حاملت بمعنى حملت كسافرت . وقال الخطابي : يريد تتكلف الحمل بالأجرة لنسكتسب ما نتصدق به ، ويؤيده قوله في الرواية الثانية التي بعد هذه حيث قال (انطلق أحدنا إلى السوق فيحامل ، أي يطلب الحمل بالأجرة . **قوله (لحاء رجل فتصدق بشيء كثير)**

هو عبد الرحمن بن عوف كما سيأتي في التفسير ، والشئ المذكور كان ثمانية آلاف أو أربعة آلاف . قوله (وجاء رجل) هو أبو عقيل بفتح العين كما سيأتي في التفسير ، ونذكر هناك إن شاء الله تعالى الاختلاف في اسمه واسم أبيه ومن وقع له ذلك أيضا من الصحابة كأبي خيثمة ، وأن الصاع إنما حصل لأبي عقيل لكونه أجر نفسه على النزع من البئر بالحبل . قوله (فقالوا) سمي من اللامزين في د مغازي الوافدي ، معتب بن قشير وعبد الرحمن بن نبتل بنون ومثناة مفتوحين بينهما موحدة ساكنة ثم لام . قوله (يلزون) أي يعيبون ، وشاهد الترجمة قوله (والذين لا يجدون إلا جهدهم) . قوله (سعيد بن يحيى) أي ابن سعيد الاموى . قوله (فيحامل) بضم التحتانية واللام مضمومة بلفظ المضارع من المفاعلة . ويروى بفتح المثناة وفتح اللام أيضا ، ويؤيده قوله في رواية زائدة الآنية في التفسير د فيحتمل أحدهما حتى يحيى بالمد ، . قوله (فيصيب المد) أي في مقابلة أجرته فيتصدق به . قوله (وان لبعضهم اليوم لمائة ألف) زاد في التفسير د كأنه يعرض بنفسه ، وأشار بذلك الى ما كانوا عليه في عهد النبي ﷺ من قلة الشئ ، والى ما صاروا اليه بعده من التوسع لكثرة الفتوح ، ومع ذلك فكانوا في العهد الاول يتصدقون بما يجدون ولو جهدوا ، والذين أشار اليهم آخرنا بخلاف ذلك . (تنبيه) : وقع بخط مغلطى في شرحه د وإن لبعضهم اليوم ثمانية آلاف ، وهو تصحيف . ثانيا حديث عدى بن حاتم وهو بلفظ الترجمة ، وهو طرف من حديثه المذكور في الباب الذى قبله ، و د بشق ، بكسر المعجمة نصفها أو جانبها ، أى ولو كان الاتقاء بالتصدق بشق ثمرة واحدة فانه يفيد . وفي الطبرانى من حديث فضالة بن عبيد مرفوعا د اجعلوا بينكم وبين النار حجابا ولو بشق ثمرة ، ولاحمد من حديث ابن مسعود مرفوعا باسناد صحيح د ليتق أحدكم وجهه النار ولو بشق ثمرة ، وله من حديث عائشة باسناد حسن د يا عائشة ، استترى من النار ولو بشق ثمرة ، فانها تسد من الجائع مسدها من الشبعان ، ولأبي يعلى من حديث أبي بكر الصديق نحوه وأتم منه بلفظ د تقع من الجائع موقعها من الشبعان ، وكأن الجامع بينهما في ذلك حلاوتها . وفي الحديث الحث على الصدقة بما قل وما جل ، وأن لا يحتقر ما يتصدق به ، وأن اليسير من الصدقة يستر المتصدق من النار . ثالثا حديث عائشة ، وسيأتي في الأدب من وجه آخر عن الزهرى بسنده ، وفيه التقييد بالاحسان ولفظه د من ابتلى من البنات بشئ فأحسن اليهن كن له سترا من النار ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ومناسبته للترجمة من جهة أن الأم المذكورة لما قسمت الثمرة بين ابنتيها صار لكل واحدة منهما شق ثمرة ، وقد دخلت في عموم خبر الصادق أنها ممن ستر من النار لأنها ممن ابتلى بشئ من البنات فأحسن . ومناسبة فعل عائشة للترجمة من قوله د والقليل من الصدقة ، والآية من قوله (والذين لا يجدون إلا جهدهم) لقولها في الحديث د فلم تجد عندي غير ثمرة ، وفيه شدة حرص عائشة على الصدقة امتثالاً لوصيته ﷺ لها حيث قال د لا يرجع من عندك سائل ولو بشق ثمرة ، رواه البزار من حديث أبي هريرة

١١ - باب فضل صدقة الشحيح الصحيح

لقوله [١٠ المنافقون] : ﴿ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ الآية

وقوله [٢٥٤ البقرة] : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ ﴾ الآية

١٤١٩ - حديث موسى بن اسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا عمارة بن القعقاع حدثنا أبو زرعة حدثنا

أبو هريرة رضي الله عنه قال « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أي الصدقة أعظم أجراً ؟ قال : أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى ، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ولفلان كذا ، وقد كان لفلان »

[الحديث ١٤١٩ - طرفه في : ٢٧٤٨]

قوله (باب فضل صدقة الشحيح الصحيح) كذا لا بى ذر ، وغيره د أى الصدقة أفضل ، وصدقة الشحيح الصحيح ، لقوله تعالى ﴿ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ الآية ، فعلى الأول المراد فضل من كان كذلك على غيره وهو واضح ، وعلى الثانى كأنه تردد فى إطلاق أفضلية من كان كذلك ، فأورد الترجمة بصيغة الاستفهام . قال الزين بن المنير ما ملخصه : مناسبة الآية للترجمة أن معنى الآية التحذير من التسويف بالانفاق استبعاداً لحلول الأجل واشتغالاً بطول الأمل ، والترغيب فى المبادرة بالصدقة قبل هجوم المنية وفوات الأمانة . والمراد بالصحة فى الحديث من لم يدخل فى مرض مخوف فيتصدق عند انقطاع أمله من الحياة كما أشار إليه فى آخره بقوله « ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم ، ، ولما كانت مجاهدة النفس على إخراج المال مع قيام مانع الشح دالاً على صحة القصد وقوة الرغبة فى القربة كان ذلك أفضل من غيره ، وليس المراد أن نفس الشح هو السبب فى هذه الأفضلية . والله أعلم . (تنبيه) : وقع فى رواية غير أبى ذر تقديم آية المنافقين على آية البقرة ، وفى رواية أبى ذر بالعكس . قوله (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد . قوله (جاء رجل) لم أقف على تسميته ، ويحتمل أن يكون أباً ذر ، وفى مسند أحمد عنه أنه سأل أى الصدقة أفضل ، لكن فى الجواب « جهد من مقل أو سر إلى فقير ، وكذا روى الطبرانى من حديث أبى أمامة أن أباً ذر سأل فاجيب . قوله (أى الصدقة أعظم أجراً) فى الوصايا من وجه آخر عن عمارة بن القعقاع د أى الصدقة أفضل ، . قوله (ان تصدق) بتشديد الصاد وأصله تتصدق فادغمت إحدى التامين . قوله (وأنت صحيح شحيح) فى الوصايا د وأنت صحيح حريص ، قال صاحب المنتهى : الشح بخل مع حرص . وقال صاحب المحكم : الشح مثلث الشين والضم أعلى . وقال صاحب الجامع : كأن الفتح فى المصدر والضم فى الاسم . وقال الخطابى : فيه أن المرض يقصر يد المالك عن بعض مملكته ، وأن سخاوته بالمال فى مرضه لا تمحو عنه سيمة البخل ، فلذلك شرط صحة البدن فى الشح بالمال لأنه فى الحالتين يجد المال وقفاً فى قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر معه الفقر ، وأحد الأمرين للموصى والثالث للوارث لأنه إذا شاء أبطله . قال الكرماني : ويحتمل أن يكون الثالث للموصى أيضاً لخروجه عن الاستقلال بالتصرف فيما يشاء فلذلك نقص ثوابه عن حال الصحة . قال ابن بطال وغيره : لما كان الشح غالباً فى الصحة فالسماح فيه بالصدقة أصدق فى النية وأعظم للأجر ، بخلاف من يئس من الحياة ورأى مصير المال لغيره . قوله (وتأمل) بضم الميم أى تطمع . قوله (إذا بلغت) أى الروح ، والمراد قاربت بلوغه اذ لو بلغت حقيقة لم يصح شيء من تصرفاته . ولم يجر للروح ذكر اغتناء بدلالة السياق . والحلقوم مجرى النفس قاله أبو عبيدة ، وقد تقدم فى أواخر كتاب العلم ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث فى كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى

١٤٢٠ - باب * حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن فراس عن الشعبي عن مسروق عن

عائشة رضي الله عنها أن بعض أزواج النبي ﷺ قلن للنبي ﷺ : أينما أسرع بك لحوقاً ؟ قال : أطولكن يداً . فأخذوا قصبة يذرعونها ، فكانت سودة أطولهن يداً . فعلمنا بعد أنما كانت طول يديها الصدقة ، وكانت أسرعنا لحوقاً به ، وكانت تحب الصدقة »

قوله (باب) كذا الأكثر وبه جزم الاسماعيل ، وسقط لابي ذر ، فعلى روايته هو من ترجمة فضل صدقة الصحيح ، وعلى رواية غيره فهو بمنزلة الفصل منه وأورد فيه المصنف قصة سؤال أزواج النبي ﷺ منه أينما أسرع لحوقاً به ، وفيه قوله لمن أطولكن يداً ، الحديث . ووجه تعلقه بما قبله أن هذا الحديث تضمن أن الإيثار والاستكثار من الصدقة في زمن القدرة على العمل سبب للحاق بالنبي ﷺ ، وذلك الغاية في الفضيلة ، أشار الى هذا الزين بن المنير . وقال ابن رشيد : وجه المناسبة أنه تبين في الحديث أن المراد بطول اليد المقتضى للحاق به الطول (١) ، وذلك إنما يتأتى للصحيح لأنه إنما يحصل بالمداومة في حال الصحة وبذلك يتم المراد . والله أعلم . قوله (أن بعض أزواج النبي ﷺ) لم أقف على تعيين السائلة منهن عن ذلك ، إلا عند ابن حبان من طريق يحيى بن حماد عن أبي عوانة بهذا الاسناد ، قالت فقلت ، بالمشاة ، وقد أخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ ، فقلن ، بالنون فانه أعلم . قوله (أسرع بك لحوقاً) منصوب على التمييز ، وكذا قوله يداً ، وأطولكن مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف . قوله (فأخذوا قصبة يذرعونها) أى يقدرونها بذراع كل واحدة منهن ، وإنما ذكره بلفظ جمع المذكر بالنظر الى لفظ الجمع لا بلفظ جماعة النساء ، وقد قيل في قول الشاعر ، وإن شئت حرمت النساء سواكم ، أنه ذكره بلفظ جمع المذكر تعظيماً . وقوله ، أطولكن ، يناسب ذلك ، وإلا لقال طولاً كن . قوله (فكانت سودة) زاد ابن سعد عن عفان عن أبي عوانة بهذا الاسناد ، بنت زمعة بن قيس . قوله (أطولهن يداً) في رواية عفان ، ذراعاً ، وهى تعين أنهن فهمن من لفظ اليد الجارحة . قوله (فعلمنا بعد) أى لما مات أول نسائه به لحوقاً . قوله (إنما) بالفتح ، والصدقة بالرفع ، وطول يديها بالنصب لأنه الخبر . قوله (وكانت أسرعنا) كذا وقع في الصحيح بغير تعيين ، ووقع في التاريخ الصغير ، للمصنف عن موسى بن إسماعيل بهذا الاسناد ، فكانت سودة أسرعنا الخ ، وكذا أخرجه البيهقي في الدلائل ، وابن حبان في صحيحه من طريق العباس الدوري عن موسى ، وكذا في رواية عفان عند أحمد وابن سعد عنه ، قال ابن سعد : قال لنا محمد بن عمر - يعنى الواقدي - هذا الحديث وهل في سودة ، وإنما هو في زينب بنت جحش ، فهى أول نسائه به لحوقاً وتوفيت في خلافة عمر وبقيت سودة الى أن توفيت في خلافة معاوية في شوال سنة أربع وخمسين ، قال ابن بطال : هذا الحديث سقط منه ذكر زينب لاتفاق أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواج النبي ﷺ ، يعنى أن الصواب : وكانت زينب أسرعنا الخ ، ولكن يعكس على هذا التأويل تلك الروايات المتقدمة المصريح فيها بأن الضمير لسودة . وقرأت بخط الحافظ أبى على الصدفي : ظاهر هذا اللفظ أن سودة كانت أسرع وهو خلاف المعروف عند أهل العلم أن زينب أول من مات من الأزواج ، ثم نقله عن مالك من روايته عن الواقدي ، قال : ويقويه رواية عائشة بنت طلحة . وقال ابن الجوزي : هذا الحديث غلط من بعض الرواة ، والعجب من البخارى كيف لم ينبه عليه ولا أصحاب التعاليق ولا علم بفساد

ذلك الخطابي فانه فسرہ وقال : لحوق سودة به من أعلام النبوة . وكل ذلك وهم ، وانما هي زينب ، فانها كانت أطولهن يدا بالمطاء كما رواه مسلم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة بلفظ « فكانت أطولنا يدا زينب لأنها كانت تعمل وتتصدق ، انتهى . وتلقى مغلطاي كلام ابن الجوزي فجزم به ولم ينسبه له . وقد جمع بعضهم بين الروایتين فقال الطيبي : يمكن أن يقال فيما رواه البخاري المراد الحاضرات من أزواجه دون زينب ، وكانت سودة أولهن موتا . قلت : وقد وقع نحوه في كلام مغلطاي ، لكن يعكز على هذا أن في رواية يحيى بن حماد عند ابن حبان أن نساء النبي ﷺ اجتمعن عنده لم تغادر منهن واحدة ، ثم هو مع ذلك إنما يتأني على أحد القولين في وفاة سودة ، فقد روى البخاري في تاريخه بإسناد صحيح إلى سعيد بن هلال أنه قال : ماتت سودة في خلافة عمر ، وجزم الذهبي في « التاريخ الكبير » بانها ماتت في آخر خلافة عمر ، وقال ابن سيد الناس : انه المشهور . وهذا يخالف ما أطلقه الشيخ محي الدين حيث قال : أجمع أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواجه . وسبقه إلى نقل الاتفاق ابن بطال كما تقدم . ويمكن الجواب بأن النقل مقيد بأهل السير ، فلا يرد نقل قول من خالفهم من أهل النقل ممن لا يدخل في زمرة أهل السير . وأما على قول الواقدي الذي تقدم فلا يصح . وقد تقدم عن ابن بطال أن الضمير في قوله « فكانت » لزينب وذكرت ما يعكز عليه ، لكن يمكن أن يكون تفسيره بسودة من بعض الرواة لكون غيرها لم يتقدم له ذكر ، فلما لم يطالع على قصة زينب وكونها أول الأزواج لحوقا به جعل الضمائر كلها لسودة ، وهذا عندي من أبي عوانة ، فقد خالفه في ذلك ابن عيينة عن فراس كما قرأت بخط ابن رشيد أنه قرأه بخط أبي القاسم ابن الوردي ، ولم أقف إلى الآن على رواية ابن عيينة هذه ، لكن روى يونس بن بكير في « زيادات المغازي » والبيهقي في « الدلائل » بإسناده عنه عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي التصريح بأن ذلك لزينب ، لكن قصر زكريا في إسناده فلم يذكر مسروقا ولا عائشة ، ولفظه « قتل النسوة لرسول الله ﷺ : أينما أسرع بك لحوقا » قال : أطولكن يدا ، فأخذن يتدارعن أيتن أطول يدا ، فلما توفيت زينب علمن أنها كانت أطولهن يدا في الخير والصدقة ، ويؤيده أيضا ما روى الحاكم في المناقب من مستدركه من طريق يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت « قال رسول الله ﷺ لأزواجه : أسرعكن لحوقا بي أطولكن يدا . قالت عائشة : فكنا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله ﷺ نمد أيدينا في الجدار نتطاول ، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش . وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا - فعرفنا حينئذ أن النبي ﷺ إنما أراد بطول اليد الصدقة ، وكانت زينب امرأة صناعة باليد ، وكانت تدبغ وتخرز وتتصدق في سبيل الله ، قال الحاكم على شرط مسلم انتهى . وهي رواية مفسرة مبينة مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب ، قال ابن رشيد : والدليل على أن عائشة لا تعني سودة قولها « فعلنا بعد » إذ قد أخبرت عن سودة بالطول الحقيقي ولم تذكر سبب الرجوع عن الحقيقة إلى المجاز إلا الموت ، فإذا طلب السامع سبب العدول لم يجد إلا الاضمار مع أنه يصلح أن يكون المعنى فعلنا بعد أن أخبر عنها إنما هي الموصوفة بالصدقة لموتها قبل الباقيات ، فينظر السامع ويبحث فلا يجد إلا زينب ، فيتمين الحمل عليه ، وهو من باب إضمار مالا يصلح غيره كقوله تعالى ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾ قال الزين بن المنير : وجه الجمع أن قولها « فعلنا بعد » يشعر إشعارا قويا أنهم حملن طول اليد على ظاهره ، ثم علمن بعد ذلك خلافه وأنه كناية عن كثرة الصدقة ، والذي علمنه آخر خلاف ما اعتقدنه أولا ، وقد انحصر الثاني في زينب للاتفاق على أنها أولهن

موتاً فتعين أن تكون هي المرادة . وكذلك بقية الضمائر بعد قوله « فكانت » واستغنى عن تسميتها لشهرتها بذلك انتهى . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال إن في الحديث اختصاراً أو اكتفاء بشهرة القصة لزيب ، ويقول الكلام بأن الضمير رجع إلى المرأة التي علم رسول الله ﷺ أنها أول من يلحق به ، وكانت كثيرة الصدقة . قلت : الأول هو المعتمد ، وكان هذا هو السر في كون البخاري حذف لفظ سودة من سياق الحديث لما أخرجه في الصحيح لعله بالوهم فيه ، ولأنه لما ساقه في التاريخ بإثبات ذكرها ذكر ما يرد عليه من طريق الشعبي أيضاً عن عبد الرحمن بن أبيزى قال « صليت مع عمر على أم المؤمنين زيب بنت جحش ، وكانت أول نساء النبي ﷺ لحوقاً به ، وقد تقدم الكلام على تاريخ وفاتها في كتاب الجنائز ، وأنه سنة عشرين . وروى ابن سعد من طريق برزة بنت رافع قالت « لما خرج العطاء أرسل عمر إلى زيب بنت جحش بالذي لها ، فتعجبت وسترته بثوب وأمرت بتفرقة ، إلى أن كشف الثوب فوجدت تحته خمسة وثمانين درهماً ثم قالت : اللهم لا يدركني عطاء لعمر بعد عامي هذا ، فماتت فكانت أول أزواج النبي ﷺ لحوقاً به ، وروى ابن أبي خيثمة من طريق القاسم بن معن قال : كانت زيب أول نساء النبي ﷺ لحوقاً به . فهذه روايات يعضد بعضها بعضاً ويحصل من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وهما . وقد ساقه يحيى بن حماد عنه مختصراً ولفظه « فأخذن قصبة يتذارعنها ، فماتت سودة بنت زمعة وكانت كثيرة الصدقة فعلينا أنه قال أطولكن بدا بالصدقة ، هذا لفظه عند ابن حبان من طريق الحسن بن مدرك عنه ، ولفظه عند النسائي عن أبي داود وهو الحرائي عنه « فأخذن قصبة فجعلن يذرعنها فكانت سودة أسرعهن به لحوقاً ، وكانت أطولهن بدا ، وكان ذلك من كثرة الصدقة . وهذا السياق لا يحتمل التأويل ، إلا أنه محمول على ما تقدم ذكره من دخول الوهم على الراوي في التسمية خاصة والله أعلم . وفي الحديث علم من أعلام النبوة ظاهر ، وفيه جواز إطلاق اللفظ المشترك بين الحقيقة والحجاز بغير قرينة وهو لفظ « أطولكن » ، إذا لم يكن محذور . قال الزين بن المنير : لما كان السؤال عن آجال مقدرة لا تعلم إلا بالوحي أجابن بلفظ غير صريح وأحاطن على ما لا يتبين إلا بآخر ، وساغ ذلك لكونه ليس من الأحكام التكليفية . وفيه أن من حمل الكلام على ظاهره وحقيقته لم يلم وإن كان مراد المتكلم مجازه ، لأن نسوة النبي ﷺ حملن طول اليد على الحقيقة فلم ينكر عليهن . وأما ما رواه الطبراني في الأوسط من طريق يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي ﷺ قال لمن : ليس ذلك أعني إنما أعني أصنعن بدا ، فهو ضعيف جداً ، ولو كان ثابتاً لم يحتج بعبد النبي ﷺ إلى ذرع أيديهن كما تقدم في رواية عمرة عن عائشة . وقال المهلب : في الحديث دلالة على أن الحكم المعاني لا للألفاظ لأن النسوة فهمن من طول اليد الجارحة ، وإنما المراد بالطول كثرة الصدقة ، وما قاله لا يمكن اطراحه في جميع الأحوال . والله أعلم

١٢ - باب صدقة العلانية . وقوله عز وجل [٢٧٤ البقرة] :

﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾

١٣ - باب صدقة السر . وقال أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ

فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ » . قوله تعالى [٢٧١ البقرة] : ﴿ وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوَاتَوْهَا الْفُقَرَاءُ

فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ الآية

قوله (باب صدقة العلانية ، وقوله عز وجل ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية ﴾ - الى قوله - ولا هم يحزنون) ، سقطت هذه الترجمة للمستمل وثبتت للباقيين ، وبه جزم الاسماعيلي ، ولم يثبت فيها لمن ثبتها حديث ، وكأنه أشار الى أنه لم يصح فيها شيء على شرطه . وقد اختلف في سبب نزول الآية المذكورة فعند عبد الرزاق باسناد فيه ضعف الى ابن عباس أنها نزلت في علي بن أبي طالب كان عنده أربعة دراهم فانفق بالليل واحدا وبالنهار واحدا وفي السر واحدا وفي العلانية واحدا ، وذكره السكبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس أيضا وزاد ان النبي ﷺ قال له : أما إن ذلك لك . وقيل نزلت في أصحاب الخيل الذين يربطونها في سبيل الله أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي أمامة ، وعن قتادة وغيره نزلت في قوم أنفقوا في سبيل الله من غير إسراف ولا تقتير ذكره الطبري وغيره . وقال الماوردي : يحتمل أن يكون في إباحة الارتفاق بالزروع والثمار لأنه يرتفق بها كل مار في ليل أو نهار في سر وعلانية وكانت أعم

قوله (باب صدقة السر ، وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما صنعت يمينه . وقوله تعالى ﴿ إن تبدوا الصدقات فنعما هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ﴾ الآية وإذا تصدق على غنى وهو لا يعلم) ثم ساق حديث أبي هريرة في قصة الذي خرج بصدقته فوضعا في يد سارق ثم زانية ثم غنى ، كذا وقع في رواية أبي ذر ، ووقع في رواية غيره « باب إذا تصدق على غنى وهو لا يعلم ، وكذا هو عند الاسماعيلي ، ثم ساق الحديث . ومناسبته ظاهرة ، ويكون قد اقتصر في ترجمة صدقة السر على الحديث المعلق على الآية ، وعلى ما في رواية أبي ذر فيحتاج إلى مناسبة بين ترجمة صدقة السر وحديث المتصدق ، ووجهها أن الصدقة المذكورة وقعت بالليل لقوله في الحديث « فأصبحوا يتحدثون » بل وقع في صحيح مسلم التصريح بذلك لقوله فيه « لا تصدقن الليلة ، كما سيأتي ، فدل على أن صدقته كانت سرا إذ لو كانت بالجمهور نهارا لما خفي عنه حال الغنى لأنها في الغالب لا تخفى ، بخلاف الزانية والسارق ، ولذلك خص الغنى بالترجمة دونهما . وحديث أبي هريرة المعلق طرف من حديث سيأتي بعد باب بتمامه ، وقد تقدم مع الكلام عليه مستوفى في « باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة » وهو أقوى الأدلة على أفضلية إخفاء الصدقة ، وأما الآية فظاهرة في تفضيل صدقة السر أيضا ، ولكن ذهب الجمهور الى أنها نزلت في صدقة التطوع ، ونقل الطبري وغيره الإجماع على أن الإعلان في صدقة الفرض أفضل من الإخفاء ، وصدقة التطوع على العكس من ذلك . ومخالف يزيد بن أبي حبيب فقال : إن الآية نزلت في الصدقة على اليهود والنصارى ، قال : فالمعنى إن تؤتوها أهل الكتابين ظاهرة فلكم فضل ، وإن تؤتوها فقراءكم سرا فهو خير لكم . قال : وكان يأمر بإخفاء الصدقة مطلقا . ونقل أبو إسحق الزجاج أن إخفاء الزكاة في زمن النبي ﷺ كان أفضل ، فأما بعده فإن الظن يساء بمن أخفاها ، فلهذا كان إظهار الزكاة المفروضة أفضل ، قال ابن عطية : ويشبه في زماننا أن يكون الإخفاء بصدقة الفرض أفضل ، فقد كثر المانع لها وصار إخراجها عرضة للرياء . انتهى . وأيضا فكان السلف يعطون زكاتهم للسعاة ، وكان من أخفاها اتهم بعدم الإخراج ، وأما اليوم فصار كل أحد يخرج زكاته بنفسه فصار إخفاؤها أفضل . والله أعلم . وقال الزين بن المنير : لو قيل إن ذلك يختلف باختلاف الأحوال لما كان بعيدا ، فإذا كان الإمام مثلاً جائرا ومال من وجبت عليه مخفيا فالإسرار أولى ، وإن كان المتطوع ممن يقتدى به ويتبع وتنبت الهمم على التطوع بالاتفاق وسلم قصده بالإظهار أولى . والله أعلم

١٤ - باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم

١٤٢١ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن

رسول الله ﷺ قال « قال رجل لا تصدقن بصدقة . فخرج بصدقة فوضعا في يد سارق ، فأصبحوا يتحدثون : تصدق على سارق . فقال : اللهم لك الحمد ، لا تصدقن بصدقة . فخرج بصدقة فوضعا في يد زانية ، فأصبحوا يتحدثون : تصدق الليلة على زانية . فقال : اللهم لك الحمد ، على زانية ، لا تصدقن بصدقة . فخرج بصدقة فوضعا في يدي غني ، فأصبحوا يتحدثون : تصدق على غني . فقال : اللهم لك الحمد ، على سارق ، وعلى زانية ، وعلى غني . فأني فقيل له : أما صدقتك على سارق فله أن يستعف عن سرقة ، وأما الزانية فله أن تستعف عن زناها ، وأما الغني فله أن يعتبر ، فينفق مما أعطاه الله »

قوله (باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم) أي فصدقة مقبولة . قوله (عن الأعرج عن أبي هريرة) في رواية مالك في « الغرائب للدارقطني » ، عن أبي الزناد أن عبد الرحمن بن هرم أخبره أنه سمع أبا هريرة . قوله (قال رجل) لم أقف على اسمه ، ووقع عند أحمد من طريق ابن أبي شيبة عن الأعرج في هذا الحديث أنه كان من بني إسرائيل . قوله (لا تصدقن بصدقة) في رواية أبي عوانة عن أبي أمية عن أبي اليمان بهذا الإسناد ، لا تصدقن الليلة ، وكرر كذلك في المواضع الثلاثة . وكذا أخرجه أحمد من طريق ورقاء ومسلم من طريق موسى بن عقبة والدارقطني في « غرائب مالك » ، كلهم عن أبي الزناد . وقوله « لا تصدقن » من باب الالتزام كالنذر مثلاً ، والقسم فيه مقدر كأنه قال : والله لا تصدقن . قوله (فوضعا في يد سارق) أي وهو لا يعلم أنه سارق . قوله (فأصبحوا يتحدثون : تصدق على سارق) في رواية أبي أمية « تصدق الليلة على سارق » ، وفي رواية ابن أبي شيبة « تصدق الليلة على فلان السارق » ، ولم أر في شيء من الطرق تسمية أحد من الثلاثة المتصدق عليهم . وقوله « تصدق » بضم أوله على البناء للمفعول . قوله (فقال : اللهم لك الحمد) أي لآلئ لأن صدقتي وقعت بيد من لا يستحقها فلك الحمد حيث كان ذلك بارادتك أي لا بارادتي ، فإن إرادة الله كلها جميلة . قال الطبري : لما عزم على أن يتصدق على مستحق فوضعا بيد زانية حمد الله على أنه لم يقدر أن يتصدق على من هو أسوأ حالا منها ، أو أجرى الحمد مجرى التيسير في استعماله عند مشاهدة ما يتعجب منه تعظيماً لله ، فلما تعجبوا من فعله تعجب هو أيضاً فقال : اللهم لك الحمد ، على زانية . أي التي تصدقت عليها فهو متعلق بمحذوف انتهى . ولا يخفى بعد هذا الوجه ، وأما الذي قبله فأبعد منه . والذي يظهر الأول وأنه سلم وفوض ورضى بقضاء الله فحمد الله على تلك الحال ، لأنه المحمود على جميع الأحوال ، لا يحمد على المكروه سواء ، وقد ثبت أن النبي ﷺ كان إذا رأى ما لا يمجبه قال : اللهم لك الحمد على كل حال . قوله (فأني فقيل له) في رواية الطبراني في « مسند الشاميين » ، عن أحمد بن عبد الوهاب عن أبي اليمان بهذا الإسناد ، فسأله ذلك فأني في منامه ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج عنه ، وكذا الاسماعيل من طريق علي بن عياش عن شعيب وفيه تعيين أحد الاحتمالات التي ذكرها ابن التين وغيره ، قال الكرماني : قوله « أتى » أي أرى في المنام أو سمعها من ملك أو غيره أو أخبره نبي أو افتاء عالم . وقال غيره : أو أتاه ملك فسلمه ، فقد كانت الملائكة تسلم

بعضهم في بعض الأمور . وقد ظهر بالنقل الصحيح أنها كلها لم تقع إلا النقل الأول . **قوله** (أما صدقتك على سارق) زاد أبو أمية « فقد قبلت » ، وفي رواية موسى بن عقبة وابن لهيعة « أما صدقتك فقد قبلت » ، وفي رواية الطبراني « ان الله قد قبل صدقتك » ، وفي الحديث دلالة على أن الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجة من أهل الخير ، ولهذا تعجبوا من الصدقة على الاصناف الثلاثة . وفيه أن نية المتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموقع . واختلف الفقهاء في الإجزاء إذا كان ذلك في زكاة الفرض ، ولا دلالة في الحديث على الإجزاء ولا على المنع ، ومن ثم أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام ولم يجزم بالحكم . فان قيل إن الخبر إنما تضمن قصة خاصة وقع الاطلاع فيها على قبول الصدقة برؤيا صادقة اتفاقية فمن أين يقع تعميم الحكم ؟ فالجواب أن التنصيص في هذا الخبر على رجاء الاستعفاف هو الدال على تعدية الحكم ، فيقتضى ارتباط القبول بهذه الأسباب . وفيه فضل صدقة السر ، وفضل الاخلاص ، واستحباب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموقع ، وأن الحكم للظاهر حتى يتبين سواء ، وبركة التسليم والرضا ، ودم التضجر بالقضاء كما قال بعض السلف : لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول

١٥ - باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر

١٤٢٢ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** إسرائيل **حدثنا** أبو الجويرية أن معن بن يزيد رضى الله عنه **حدثه** قال « بايعت رسول الله ﷺ أنا وأبي وجدتي ، وخطب عليّ فأنكحني وخصمت إليه . وكان أبي يزيد أخرج دنائير يتصدق بها ، فوضعها عند رجل في المسجد ، فحيت فأخذتها فأتيتها بها فقال : والله ما إياك أردت . فخاصمته إلى رسول الله ﷺ فقال : لك ما نويت يا يزيد ، ولك ما أخذت يا معن »

قوله (باب إذا تصدق) أي الشخص (على ابنه وهو لا يشعر) قال الزين بن المنير : لم يذكر جواب الشرط اختصاراً ، وتقديره جاز ، لأنه يصير لعدم شعوره كالأجنبي . ومناسبة الترجمة للخبر من جهة أن يزيد أعطى من يتصدق عنه ولم يحجر عليه ، وكان هو السبب في وقوع الصدقة في يد ولده . قال : وعبر في هذه الترجمة بنفي الشعور وفي التي قبلها بنفي العلم لأن المتصدق في السابقة بذل وسعه في طلب إعطاء الفقير فأخطأ اجتهاده فناسب أن ينفي عنه العلم ، وأما هذا فباشر التصديق غيره فناسب أن ينفي عن صاحب الصدقة الشعور . **قوله** (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي ، وأبو الجويرية بالجيم مصفراً اسمه حطان بكسر المهملة وكان سماعه من معن ومعن أمير على غزاة بالروم في خلافة معاوية كما رواه أبو داود من طريق أبي الجويرية . **قوله** (أنا وأبي وجدتي) اسم جده الأخنس ابن حبيب السلي كما جزم به ابن حبان وغير واحد ، ووقع في الصحابة لمطين وتبعه البارودي والطبراني وابن منده وأبو نعيم أن اسم جد معن بن يزيد ثور فترجموا في كتبهم بثور وساقوا حديث الباب من طريق الجراح والد وكيع عن أبي الجويرية عن معن بن يزيد بن ثور السلي أخرجه مطين عن سفيان بن وكيع عن أبيه عن جده ، ورواه البارودي والطبراني عن مطين ، ورواه ابن منده عن البارودي ، وأبو نعيم عن الطبراني ، وجمهور الرواة عن أبي الجويرية لم يسموا جد معن بل تفرد سفيان بن وكيع بذلك وهو ضعيف ، وأظنه كان فيه عن معن بن يزيد أبي ثور السلي فتصحفت أداة الكنية بـ ابن ، فان معناً كان يكنى أبا ثور ، فقد ذكر خليفة بن خياط في تاريخه أن معن بن يزيد وابنه ثوراً قتلا يوم مرج راهط مع الضحاك بن قيس . وجمع ابن حبان بين القولين بوجه آخر فقال في

« الصحابة » : ثور السلي جد معن بن يزيد بن الأخنس السلي لأمه . فان كان ضبطه فقد زال الاشكال والله أعلم .
وروى عن يزيد بن أبي حبيب أن معن بن يزيد شهد بدرا هو وأبوه وجده ولم يتابع على ذلك . فقد روى أحمد والطبراني من طريق صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن يزيد بن الأخنس السلي أنه أسلم فأسلم معه جميع أهله إلا امرأة واحدة أبت أن تسلم فأنزل الله تعالى على رسوله ﷺ (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) فهذا دال على أن إسلامه كان متأخرا لأن الآية متأخرة الإنزال عن بدر قطعا . وقد فرق البغوي وغيره في الصحابة بين يزيد بن الأخنس وبين يزيد والد معن ، والجمهور على أنه هو . قوله (وخطب على فانكحني) أي طلب لي النكاح فأجيب ، يقال خطب المرأة إلى وليها إذا أرادها الخاطب لنفسه ، وعلى فلان إذا أرادها لغيره ، والفاعل النبي ﷺ لأن مقصود الراوي بيان أنواع علاقته به من المباينة وغيرها . ولم أقف على اسم المخطوبة ، ولو ورد أنها ولدت منه لضاهى بيت الصديق في الصحبة من جهة كونهم أربعة في نسق ، وقد وقع ذلك لأسامة بن زيد بن حارثة فروى الحاكم في « المستدرک » ، أن حارثة قدم فأسلم ، وذكر الواقدي في المغازي أن أسامة ولد له على عهد رسول الله ﷺ ، وقد تبعت نظائر لذلك أكثرها فيه مقال ذكرتها في « النكت على علوم الحديث لابن الصلاح » .
قوله (وكان أبي يزيد) بالرفع على البدلية . قوله (فوضعها عند رجل) لم أقف على اسمه ، وفي السياق حذف تقديره وأذن له أن يتصدق بها على محتاج إليها إذنا مطلقا . قوله (لجئت فأخذتها) أي من المأذون له في التصديق بها بإذنه لا بطريق الاعتداء ، ووقع عند البيهقي من طريق أبي حمزة السكري عن أبي الجويرية في هذا الحديث « قلت ما كانت خصومتك ؟ قال : كان رجل يغشى المسجد فيتصدق على رجال يعرفهم ، فظن أني بهض من يعرف ، فذكر الحديث .
قوله (فأنيته) الضمير لآبيه أي فأنيت أبي بالدنانير المذكورة . قوله (والله ما أياك أردت) يعني لو أردت أنك تأخذها لناواتها لك ولم أوكل فيها ، أو كأنه كان يرى أن الصدقة على الولد لا تجزى ، أو يرى أن الصدقة على الأجنبي أفضل . قوله (فخاصمته) تفسير لقوله أولا « وخاصمت إليه » . قوله (لك ما نويت) أي إنك نويت أن تتصدق بها على من يحتاج إليها وابنك يحتاج إليها فوقع الموضع ، وإن كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها . قوله (ولك ما أخذت يا معن) أي لأنك أخذتها محتاجا إليها . قال ابن رشيد : الظاهر أنه لم يرد بقوله « والله ما أياك أردت » ، أي إني أخرجتك بنيتي ، وإنما أطلقت لمن تجزى عن الصدقة عليه ولم تخطر أنت ببالي ، فأمضى النبي ﷺ الإطلاق لأنه فوض للوكيل باللفظ مطلق فنفذ فعله . وفيه داليل على العمل بالمطلقات على إطلاقها وإن احتمل أن المطلق لو خطر بباله فرد من الأفراد لقيد اللفظ به والله أعلم . واستدل به على جواز دفع الصدقة إلى كل أصل وفرع ولو كان ممن تلزمه نفقته ، ولا حجة فيه لأنها واقعة حال فاحتمل أن يكون معن كان مستقلا لا يلزم أباه يزيد نفقته ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة مبسوطا في « باب الزكاة على الزوج » ، بعد ثلاثين بابا إن شاء الله تعالى . وفيه جواز الافتخار بالمواهب الربانية والتحدث بنعم الله . وفيه جواز التحاكم بين الأب والابن وأن ذلك بمجرد لا يكون عقوقا . وجواز الاستخلاف في الصدقة ولا سيما صدقة التطوع لأن فيه نوع إسرار . وفيه أن للتصدق أجر ما نواه سواء صادف المستحق أو لا . وأن الأب لا رجوع له في الصدقة على ولده بخلاف الهبة . والله أعلم

١٦ - باب الصدقة باليمين

١٤٢٣ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « سبعة يظلهم الله تعالى في ظله يوم لا ظل إلا ظله : إمام عذل ، وشاب نشأ في عبادة الله ، ورجل قلبه معلق في المساجد ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال فقال : إني أخاف الله ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه »

١٤٢٤ - **حديث** علي بن الجعد أخبرنا شعبة قال أخبرني معبد بن خالد قال سمعت حارثة بن وهب الخزازي رضي الله عنه يقول : سمعت النبي ﷺ يقول « تصدقوا ، فسيأتي عليكم زمان يمشي الرجل بصدقته فيقول الرجل : لو جئت بها بالأمس لقبيلتها منك ، فأما اليوم فلا حاجة لي فيها »

قوله (باب الصدقة باليمين) أي حكم ، أو د باب ، بالتوين والتقدير أي فاضلة أو يرغب فيها . ثم أورد فيه حديث أبي هريرة « سبعة يظلهم الله في ظله ، وفي قوله « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى كما بينته قريبا . ثم أورد فيه أيضا حديث حارثة بن وهب الذي تقدم في « باب الصدقة قبل الرد ، وفيه « يمشي الرجل بصدقته فيقول الرجل : لو جئت بها أمس لقبيلتها منك » قال ابن رشيد : مطابقة الحديث للترجمة من جهة أنه اشترك مع الذي قبله في كون كل منهما حاملا لصدقته ، لأنه إذا كان حاملا لها بنفسه كان أخفى لها ، فكان في معنى « لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » . ويحمل المطلق في هذا على المقيد في هذا أي المناولة باليمين ، قال : ويقوى أن ذلك مقصده إنباعه بالترجمة التي بعدها حيث قال « من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه ، وكأنه قصد في هذا من حلها بنفسه »

١٧ - باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه

وقال أبو موسى عن النبي ﷺ « هو أحد المتصدقين »

١٤٢٥ - **حديث** عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ، ولزوجه أجره بما كسب ، وللخازن مثل ذلك ، لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا »

[الحديث ١٤٢٥ - أطرافه في : ١٤٣٧ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ٢٠٦٥]

قوله (باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه) قال الزين بن المنير : فائدة قوله « ولم يناول بنفسه » التنبيه على أن ذلك مما يفتقر ، وأن قوله في الباب قبله « الصدقة باليمين » لا يلزم منه المنع من إعطائها بيد الغير وإن كانت المباشرة أولى . قوله (وقال أبو موسى) هو الأشعري . قوله (هو أحد المتصدقين) ضبط في جميع روايات الصحيحين بفتح القاف على التثنية ، قال القرطبي : ويجوز الكسر على الجمع أي هو متصدق من المتصدقين . وهذا التعليق طرف من حديث وصله بعد ستة أبواب بلفظ « الخازن » ، والخازن خادم المالك في الحزن وإن لم يكن خادمه

حقيقة . ثم أورد المصنف هنا حديث عائشة ، إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها ، الحديث . قال ابن رشيد : نبيه بالترجمة على أن هذا الحديث مفسر بها ، لأن كلا من الخازن والخدام والمرأة أمين ليس له أن يتصرف إلا بأذن المالك نصا أو عرفا إجمالا أو تفصيلا انتهى . وسيأتى البحث في ذلك بعد سبعة أبواب

١٨ - باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى ، ومن تصدق وهو محتاج أو أهله محتاج أو عليه دين

فالدَّينُ أحقُّ أن يُقضى من الصدقة والعتق والهبة ، وهو رد عليه ، ليس له أن يُتلف أموال الناس . وقال النبي ﷺ « مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ » ، إلا أن يكون معروفا بالصبر فيؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة ، كفعل أبي بكر رضي الله عنه حين تصدق بماله . وكذلك أثر الأنصار المهاجرين . ونهى النبي ﷺ عن إضاعة المال ، فليس له أن يُضَيِّعَ أموال الناس بعلّة الصدقة . وقال كعب رضي الله عنه « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ . قَالَ : أُمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ . قُلْتُ : فَإِنِ أُمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْرٍ »

١٤٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ

أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ »

[الحديث ١٤٢٦ - أطرافه في : ١٤٢٨ ، ٥٣٥٥ ، ٥٣٥٦]

١٤٢٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ . وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِنًى ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُغْفَرْ لَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَسْتَفْزِزْ يُغْنِهِ اللَّهُ »

١٤٢٨ - وَعَنْ وَهَيْبٍ قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا

١٤٢٩ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ . ح . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ - وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ وَالْمَسْأَلَةَ : الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى . فَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ ، وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ »

قوله (باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى) أورد في الباب حديث أبي هريرة بلفظ « خير الصدقة ما كان عن ظهر

غنى ، وهو مشعر بأن النفي في اللفظ الأول للكمال لا للحقيقة ، فالمعنى لا صدقة كاملة إلا عن ظهر غنى ، وقد أوردته أحمد من طريق أبي صالح بلفظ « إنما الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، وهو أقرب إلى لفظ الترجمة . وأخرجه أيضا من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة بلفظ الترجمة قال « لا صدقة إلا عن ظهر غنى ، الحديث .

وكذا ذكره المصنف تعليقا في الوصايا ، وساقه مغلطاي باسناد له إلى أبي هريرة بلفظه ، وليس هو باللفظ المذكور في الكتاب الذي ساقه منه ، فلا يفتر به ولا بمن تبعه على ذلك . قوله (ومن تصدق وهو محتاج إلى آخر الترجمة) كأنه أراد تفسير الحديث المذكور بأن شرط المتصدق أن لا يكون محتاجا لنفسه أو لمن تلزمه نفقته . ويلتحق بالتصدق سائر التبرعات . وأما قوله « فهو رد عليه » فمقتضاه أن ذا الدين المستغرق لا يصح منه التبرع ، لكن محل هذا عند الفقهاء إذا حجر عليه الحاكم بالفلس ، وقد نقل فيه صاحب « المفق » وغيره الإجماع ، فيحمل إطلاق المصنف عليه . واستدل له المصنف بالأحاديث التي علقها . وأما قوله « إلا أن يكون معروفا بالصبر » فهو من كلام المصنف ، وكلام ابن التين يوم أنه بقية الحديث فلا يفتر به ، وكان المصنف أراد أن يخص به عموم الحديث الأول . والظاهر أنه يختص بالمحتاج ، ويحتمل أن يكون عاما ويكون التقدير إلا أن يكون كل من المحتاج أو من تلزمه النفقة أو صاحب الدين معروفا بالصبر . ويقوى الأول التمثيل الذي مثل به من فعل أبي بكر والأنصار ، قال ابن بطال : أجمعوا على أن المديان لا يجوز له أن يتصدق بماله ويترك قضاء الدين ، فتمين حل ذلك على المحتاج . وحكى ابن رشيد عن بعضهم أنه يتصور في المديان فيما إذا عامله الغرماء على أن يأكل من المال فلو أثر بقوته وكان صبورا جاز له ذلك وإلا كان إثارة سببا في أن يرجع لاحتياجه فيأكل فيتلف أموالهم فيمنع . وإذا تقرر ذلك فقد اشتملت الترجمة على خمسة أحاديث معلقة ، وفي الباب أربعة أحاديث موصولة . فاما المعلقة فأولها قوله « وقال النبي ﷺ : من أخذ أموال الناس ، وهو طرف من حديث لابي هريرة موصول عنده في الاستقراض . ثانيها قوله « كفعل أبي بكر حين تصدق بماله » هذا مشهور في السير ، وورد في حديث مرفوع أخرجه أبو داود وصححه الترمذي والحاكم من طريق زيد بن أسلم عن أبيه سمعت عمر يقول « أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدق ، فوافق ذلك ما لا عندي فقلت : اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوما » فجئت بنصف مالي ، وأتى أبو بكر بكل ما عنده . فقال له النبي ﷺ : يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك ؟ قال : أبقيت لهم الله ورسوله ، الحديث تفرد به هشام بن سعد عن زيد ، وهشام صدوق فيه مقال من جهة حفظه . قال الطبري وغيره : قال الجمهور من تصدق بماله كله في صحة بدنه وعقله حيث لا دين عليه وكان صبورا على الإضاعة ولا عيال له أو له عيال يصبرون أيضا فهو جائز ، فان فقد شيء من هذه الشروط كره . وقال بعضهم : هو مردود . وروى عن عمر حيث رد على غيلان الثقفي قسمة ماله . ويمكن أن يحتاج له بقصة المدبر الآتي ذكره ، فانه ﷺ باعه وأرسل ثمنه إلى الذي دبره لكونه كان محتاجا . وقال آخرون : يجوز من الثلث ويرد عليه الثلثان ، وهو قول الأوزاعي ومكحول . وعن مكحول أيضا يرد ما زاد على النصف . قال الطبري : والصواب عندنا الأول من حيث الجواز ، والمختار من حيث الاستحباب أن يجعل ذلك من الثلث جمعا بين قصة أبي بكر وحديث كعب والله أعلم . ثالثها قوله « وكذلك أثر الأنصار المهاجرين » هو مشهور أيضا في السير ، وفيه أحاديث مرفوعة : منها حديث أنس « قدم المهاجرون المدينة وليس بأيديهم شيء » ، فقاسمهم الأنصار . وسياق موصول في الهبة . وحديث أبي هريرة في قصة الأنصار الذي أثر ضيفه بعشاته وعشاء أهله ، وسياق موصول في تفسير سورة الحشر . رابعها قوله « ونهى النبي ﷺ عن إضاعة المال » هو طرف من حديث المغيرة ، وقد تقدم بتامه في آخر صفة الصلاة . خامسها قوله « وقال كعب ، يعني ابن مالك الخ » وهو طرف من حديثه الطويل في قصة توبته وسياق بتامه في تفسير سورة التوبة . وأما الموصولة فأولها حديث أبي هريرة « خير

الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، فعبد الله المذكور في الاسناد هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . ومعنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع من غير محتاج الى ما يتصدق به لنفسه أو لمن تلزمه نفقته . قال الخطابي : لفظ الظاهر يرد في مثل هذا إشباعا للكلام ، والمعنى أفضل الصدقة ما أخرجه الانسان من ماله بعد أن يستبقى منه قدر الكفاية ، ولذلك قال بعده : وابدأ بمن تعول . وقال البغوي : المراد غنى يستظهر به على النوائب التي تنوبه . ونحوه قولهم ركب متن السلامة . والتذكير في قوله « غنى » ، للتعظيم ، هذا هو المعتمد في معنى الحديث . وقيل : المراد خير الصدقة ما أغنيت به من أعطيته عن المسألة ، وقيل « عن » ، للسببية والظاهر زائد ، أى خير الصدقة ما كان سببها غنى في المتصدق . وقال النووي : مذهبننا أن المتصدق بجميع المال مستحب لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون ، ويكون هو بمن يصبر على الاضاعة والفقر ، فان لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه . وقال القرطبي في « المفهم » : يرد على تأويل الخطابي بالآيات والأحاديث الواردة في فضل المؤثرين على أنفسهم ، ومنها حديث أبي ذر « أفضل الصدقة جهد من مقل ، والمختار أن معنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام بحقوق النفس والعيال بحيث لا يصير المتصدق محتاجا بعد صدقته الى أحد ، فمضى الغنى في هذا الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية كالأكل عند الجوع المشوش الذي لا صبر عليه ، وستر العورة ، والحاجة الى ما يدفع به عن نفسه الأذى ، وما هذا سبيله فلا يجوز الإيثار به بل يحرم ، وذلك أنه إذا أثر غيره به أدى الى إهلاك نفسه أو الإضرار بها أو كشف عورته ، فإعارة حقه أولى على كل حال ، فإذا سقطت هذه الواجبات صح الإيثار وكانت صدقته هي الأفضل لأجل ما يتحمل من مضض الفقر وشدة مشقته ، فهذا يندفع التعارض بين الأدلة إن شاء الله . قوله (وابدأ بمن تعول) فيه تقديم نفقة نفسه وعياله لأنها منحصرة فيه بخلاف نفقة غيرهم ، وسيأتى شرحه في النفقات إن شاء الله تعالى .

ثانيها حديث حكيم بن حزام « اليد العليا خير من اليد السفلى » ، الحديث ، وشاهد الترجمة منه قوله فيه « وخير الصدقة عن ظهر غنى » ، وهشام المذكور في الاسناد هو ابن هريرة بن الزبير ، وقوله فيه « ومن يستغف يعفه الله » ، يأتي الكلام عليه في حديث أبي سعيد بعد أبواب . ثالثها حديث أبي هريرة قال « بهذا » ، أى بحديث حكيم ، أورده معطوفا على إسناد حديث حكيم بلفظ « وعن وهيب » ، والظاهر أنه حمله عن موسى بن اسماعيل عنه بالطريقين معا ، وكأن هشاما حدث به وهيبا تارة عن أبيه عن حكيم وتارة عن أبيه عن أبي هريرة ، أو حدثه به عنهما مجموعا ففرقه وهيب أو الراوى عنه . وقد وصل حديث أبي هريرة من طريق وهيب الاسماعيلي قال « أخبرني ابن ياسين حدثنا محمد بن صفيان حدثنا حبان - هو ابن هلال - حدثنا وهيب حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة قال مثل حديث حكيم » . رابعها حديث ابن عمر من وجهين في ذكر اليد العليا ، وإنما أورده ليفسر به ما أجمل في حديث حكيم ، قال ابن رشيد : والذي يظهر أن حديث حكيم بن حزام لما اشتمل على شيئين : حديث « اليد العليا » ، وحديث « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » ، ذكر معه حديث ابن عمر المشتمل على الشيء الأول تكثيرا لطرقه . ويحتمل أن يكون مناسبة حديث « اليد العليا » ، للترجمة من جهة أن إطلاق كون اليد العليا هي المنفقة ، محله ما إذا كان الاتفاق لا يمنع منه بالشرع كالمديان المحجور عليه ، فعمومه مخصوص بقوله « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » ، والله أعلم . (تنبيه) : لم يسق البخاري متن طريق حماد عن أيوب ، وعطف عليه طريق مالك ، فربما أومأ أنهما سواء ، وليس كذلك لما سنذكره عن أبي داود . وقال ابن عبد البر في « التمهيد » : لم تختلف الرواة عن مالك أى في سياقه ، كذا قال وفيه

نظر كما سيأتي . وقال القرطبي : وقع تفسير اليد العليا والسفلى في حديث ابن عمر هذا ، وهو نص يرفع الخلاف ويدفع تعسف من تعسف في تأويله ذلك انتهى . لكن ادعى أبو العباس الداني في « أطراف الموطأ » ، أن التفسير المذكور مدرج في الحديث ، ولم يذكر مستندا لذلك . ثم وجدت في « كتاب العسكري في الصحابة » ، بإسناد له فيه انقطاع عن ابن عمر أنه كتب إلى بشر بن مروان « إني سمعت النبي ﷺ يقول : اليد العليا خير من اليد السفلى ، ولا أحسب اليد السفلى إلا السائلة ، ولا العليا إلا المعطية » ، فهذا يشعر بأن التفسير من كلام ابن عمر ، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبه من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال « كنا نتحدث أن العليا هي المنفقة » . قوله (وذكر الصدقة والتعفف والمسألة) كذا للبخاري بالواو قبل المسألة ، وفي رواية مسلم عن قتيبة عن مالك « والتعفف عن المسألة » ، ولأبي داود « والتعفف منها » ، أي من أخذ الصدقة ، والمعنى أنه كان يحض الغنى على الصدقة والفقير على التعفف عن المسألة أو يحضه على التعفف ويذم المسألة . قوله (فاليد العليا هي المنفقة) قال أبو داود قال الأكثر عن حماد بن زيد : المنفقة ، وقال واحد عنه : المتعفة ، وكذا قال عبد الوارث عن أيوب انتهى . فأما الذي قال عن حماد المتعفة بالعين وفاء بن فهو مسدد ، كذلك روينا عنه في مسنده رواية معاذ بن المثنى عنه ، ومن طريقه أخرجه ابن عبد البر في « التمهيد » ، وقد تابعه على ذلك أبو الربيع الزهراني كما روينا في « كتاب الزكاة ليوسف بن يعقوب القاضى » ، حدثنا أبو الربيع . وأما رواية عبد الوارث فلم أقف عليها موصولة . وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، من طريق سليمان بن حرب عن حماد بلفظ « واليد العليا يد المعطى » ، وهذا يدل على أن من رواه عن نافع بلفظ « المتعفة » ، فقد صحف . قال ابن عبد البر : ورواه موسى بن عقبة عن نافع فاختلف عليه أيضا ، فقال حفص بن ميسرة عنه « المنفقة » ، كما قال مالك . قلت : وكذلك قال فضيل بن سليمان عنه أخرجه ابن حبان من طريقه قال : ورواه إبراهيم بن طهمان عن موسى فقال « المنفقة » ، قال ابن عبد البر : رواية مالك أولى وأشبه بالأصول . ويؤيده حديث طارق الحاربي عند النسائي قال « قدمنا المدينة فاذا النبي ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول : يد المعطى العليا ، انتهى . ولابن أبي شيبه والبخاري من طريق ثعلبة بن زهدم مثله ، وللطبراني بإسناد صحيح عن - كيم ابن حزام مرفوعا « يد الله فوق يد المعطى » ، ويد المعطى فوق يد المعطى ، ويد المعطى أسفل الأيدي ، وللطبراني من حديث عدى الجذامي مرفوعا مثله ، ولأبي داود وابن خزيمة من حديث أبي الأحوص عوف بن مالك عن أبيه مرفوعا « الأيدي ثلاثة : بيد الله العليا ، ويد المعطى التي تليها ، ويد السائل السفلى » ، ولأحمد والبخاري من حديث عطية السعدي « اليد المعطية هي العليا ، والسائلة هي السفلى » ، فهذه الأحاديث متضافرة على أن اليد العليا هي المنفقة المعطية وأن السفلى هي السائلة ، وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور . وقيل اليد السفلى الآخذة سواء كان بسؤال أم بغير سؤال ، وهذا أباه قوم واستندوا إلى أن الصدقة تقع في يد الله قبل يد المتصدق عليه . قال ابن العربي : التحقيق أن السفلى يد السائل ، وأما يد الآخذ فلا ، لأن يد الله هي المعطية ويد الله هي الآخذة وكلتاها عليا وكلتاها يمين انتهى . وفيه نظر لأن البحث إنما هو في أيدي الآدميين ، وأما يد الله تعالى فباعتبار كونه مالك كل شيء نسبت يده إلى الإعطاء ، وباعتبار قبوله للصدقة ورضاه بها نسبت يده إلى الآخذ ويده العليا على كل حال ، وأما يد الآدمي فهي أربعة : يد المعطى ، وقد تضافرت الأخبار بأنها عليا . ثانيها يد السائل ، وقد تضافرت بأنها سفلى سواء أخذت أم لا ، وهذا موافق لكيفية الإعطاء والآخذ غالبا وللمقابلة بين العلو والسفل المشتق منهما . ثالثها يد

المتعفف عن الأخذ ولو بعد أن تمد إليه يد المعطى مثلاً ، وهذه توصف بكونها علياً علواً معنوياً . رابعها يد الأخذ بغير سؤال ، وهذه قد اختلف فيها فذهب جمع إلى أنها سفلى ، وهذا بالنظر إلى الأمر المحسوس ، وأما المعنوى فلا يطرد فقد تكون علياً في بعض الصور ، وعليه يحمل كلام من أطلق كونها علياً . قال ابن حبان : اليد المتصدقة أفضل من السائلة لا الأخذ بغير سؤال ، إذ محال أن تكون اليد التي أبيع لها استعمال فعل باستعماله ، دون من فرض عليه إتيان شيء فأتى به أو تقرب إلى ربه متنفلاً ، فربما كان الأخذ لما أبيع له أفضل وأورع من الذي يعطى انتهى . وعن الحسن البصري : اليد العليا المعطية والسفلى المانعة ولم يوافق عليه . وأطلق آخرون من المتصوفة أن اليد الأخذ أفضل من المعطية مطلقاً ، وقد حكى ابن قتيبة في « غريب الحديث » ، ذلك عن قوم ثم قال : وما أرى هؤلاء إلا قوماً استطابوا السؤال فهم محتجون للدناءة ، ولو جاز هذا لكان المولى من فوق هو الذي كان رقيقاً فأعتق والمولى من أسفل هو السيد الذي أعتقه انتهى . وقرأت في « مطلع الفوائد » ، للعلامة جمال الدين بن نباتة في تأويل الحديث المذكور معنى آخر فقال : اليد هنا هي النعمة ، وكأن المعنى أن المعطية الجزيلة خير من المعطية القليلة . قال : وهذا حث على المكارم بأوجز لفظ ، ويشهد له أحد التأويلين في قوله « ما أبقت غنى » ، أى ما حصل به للسائل غنى عن سؤاله كمن أراد أن يتصدق بألف فلو أعطاهما لمائة إنسان لم يظهر عليهم الغنى ، بخلاف ما لو أعطاهما لرجل واحد . قال : وهو أولى من حمل اليد على الجارحة ، لأن ذلك لا يستمر إذ فيمن يأخذ من هو خير عند الله ممن يعطى . قلت : التفاضل هنا يرجع إلى الاعطاء والأخذ ، ولا يلزم منه أن يكون المعطى أفضل من الأخذ على الإطلاق . وقد روى إسحق في مسنده من طريق عمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير « أن حكيم بن حزام قال : يا رسول الله ، ما اليد العليا ؟ قال : التي تعطى ولا تأخذ » ، فقوله « ولا تأخذ » صريح في أن الأخذ ليست بعليا والله أعلم . وكل هذه التأويلات المتسفة تضحل عند الأحاديث المتقدمة المصرحة بالمراد ، فأولى ما فسر الحديث بالحديث ، ومحصل ما في الآثار المتقدمة أن أعلى الأيدي المنفقة ، ثم المتعففة عن الأخذ ، ثم الأخذ بغير سؤال . وأسفل الأيدي السائلة والمانعة والله أعلم . قال ابن عبد البر : وفي الحديث لإباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح من موعظة وعلم وقربة . وفيه الحث على الإنفاق في وجوه الطاعة . وفيه تفضيل الغنى مع القيام بحقوقه على الفقر ، لأن العطاء إنما يكون مع الغنى ، وقد تقدم الخلاف في ذلك في حديث « ذهب أهل الدثور ، في أواخر صفة الصلاة » . وفيه كراهة السؤال والتنفير عنه ، ومحلله إذا لم تدع إليه ضرورة من خوف هلاك ونحوه . وقد روى الطبراني من حديث ابن عمر بإسناد فيه مقال مرفوعاً « ما المعطى من سعة بأفضل من الأخذ إذا كان محتاجاً ، وسيأتي حديث حكيم مطولاً في باب الاستعفاف عن المسألة » ، وفيه بيان سببه إن شاء الله تعالى

١٩ - باب المَنَانِ بما أُعْطِيَ ، لقوله [٢٦٢ البقرة] :

﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى ﴾ الآية

قوله (باب المَنَانِ بما أُعْطِيَ ، أقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى ﴾) الآية هذه الترجمة ثبتت في رواية الكشميهني وحده بغير حديث ، وكأنه أشار إلى ما رواه مسلم من حديث أبي ذر مرفوعاً « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة المَنَانِ الذي لا يعطى شيئاً إلا من به » ، الحديث ، ولما لم يكن على شرطه

اقتصصر على الإشارة إليه . ومناسبة الآية للترجمة واضحة من جهة أن النفقة في سبيل الله لما كان المان بها مذموما كان ذم المعطى في غيرها من باب الأولى . قال القرطبي : المن غالبا يقع من البخيل والمعجب ، فالبخيل تعظم في نفسه العطية وإن كانت حقيرة في نفسها ، والمعجب يحمله العجب على النظر لنفسه بعين العظمة وأنه منعم بالله على المعطى وإن كان أفضل منه في نفس الأمر ، وموجب ذلك كله الجهل ونسيان نعمة الله فيما أنعم به عليه ، ولو نظر مصيره لعلم أن المنة للأخذ لما يترتب له من الفوائد

٢٠ - باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها

١٤٣٠ - **حدثنا** أبو عاصم عن عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة أن عتبة بن الحارث رضى الله عنه **حدثه** قال « صلى بنا النبي ﷺ المصرا فأسرع ، ثم دخل البيت فلم يابث أن خرج ، فقلت - أوقيل - له فقال : كنت خلفت في البيت تبرأ من الصدقة فكرهت أن أبيتته ، فقسمته »

قوله (باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها) ذكر فيه حديث عتبة بن الحارث صلى بنا النبي ﷺ المصرا فأسرع ، ثم دخل البيت ، الحديث وفيه : كنت خلفت في البيت تبرأ من الصدقة فكرهت أن أبيتته فقسمته ، قال ابن بطال : فيه أن الخير ينبغي أن يبادر به ، فإن الآفات تعرض والموانع تمنع والموت لا يؤمن والتسويق غير محمود ، زاد غيره : وهو أخلص للذمة وأنفى للحاجة وأبعد من المظل المذموم وأرضى للرب وأحى للذنب . وقد تقدمت بقية فوائده في أواخر صفة الصلاة . وقال الزين بن المنير : ترجم المصنف بالاستحباب وكان يمكن أن يقول كراهة تبين الصدقة لان الكراهة صريحة في الخبر ، واستحباب التعجيل مستنبط من قرآن سياق الخبر حيث أسرع في الدخول وللقسمه ، فجرى على عادته في إثار الاخفى على الاجلى . **قوله** (أن أبيتته) أى أتركه حتى يدخل عليه الليل ، يقال بات الرجل دخل في الليل ، وبيتته تركه حتى دخل الليل

٢١ - باب التحريض على الصدقة ، والشفاعة فيها

١٤٣١ - **حدثنا** مسلم **حدثنا** شعبة **حدثنا** عدي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « خرج النبي ﷺ يوم عيد فصلى ركعتين لم يصل قبل ولا بعد . ثم مال على النساء - ومعه بلال - فوعظهن ، وأمرهن أن يتصدقن ، فجعلت المرأة تلمق القلب وألحصر »

١٤٣٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** أبو بريدة بن عبد الله بن أبي بريدة **حدثنا** أبو بريدة بن أبي موسى عن أبيه رضى الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ إذا جاءه السائل أو طلبت إليه حاجة قال : اشفعوا تؤجروا ، ويقضى الله على لسان نبيه ﷺ ما شاء »

[الحديث ١٤٣٢ - أطرافه في : ٦٠٢٧ ، ٦٠٢٨ ، ٧٤٧٦]

١٤٣٣ - **حدثنا** صدقة بن الفضل أخبرنا عبدة عن هشام عن فاطمة عن أسماء رضى الله عنها قالت :

قال لي النبي ﷺ « لا تُؤْكِلُ فَيُؤْكِلُ عَلَيْكَ »

حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن عبدة وقال « لا تُحْصِي فَيُحْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ »

[الحديث ١٤٣٣ - أطرافه في : ١٤٣٤ ، ٢٥٩٠ ، ٢٥٩١]

قوله (باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها) قال الزين بن المنير يجتمع التحريض والشفاعة في أن كلا منهما إيصال الراحة للمحتاج ، ويفترقان في أن التحريض معناه الترغيب بذكر مافي الصدقة من الأجر ، والشفاعة فيها معنى السؤال والتقاضى للإجابة انتهى ، ويفترقان بأن الشفاعة لا تكون إلا في خير ، بخلاف التحريض ، وبأنها قد تكون بخير تحريض . وذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أولها حديث ابن عباس في تحريض النساء على الصدقة ، وقد تقدم مبسوطا في العيدين . وقوله هنا عن عدى ، هو ابن ثابت ، وقوله « القلب » بضم القاف وسكون اللام آخرها موحدة هو السواد وقيل هو مخصوص بما كان من عظم . و « الخرص » بضم المعجمة وسكون الراء بعدها مهملة هي الحلقة . ثانيا حديث أبي موسى « اشفعوا تؤجروا » وقد أورد في « باب الشفاعة » من كتاب الأدب ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى . وعبد الواحد في الإسناد هو ابن زياد ، قال ابن بطال : المعنى اشفعوا يحصل لكم الأجر مطلقا ، سواء قضيت الحاجة أو لا . ثالثا حديث أسماء وهي بنت أبي بكر الصديق « لا تؤكِلُ فَيُؤْكِلُ عَلَيْكَ » كذا عنده بفتح الكاف ولم يذكر الفاعل ، وفي رواية له « لا تُحْصِي فَيُحْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ » فبرز الفاعل ، وكلاهما بالنصب لكونه جواب النهي وبالفاء . قوله (عبدة) هو ابن سليمان ، وهشام هو ابن عروة ، وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي زوج هشام ، وأسماء جدتهما لابويهما . وقوله « حدثنا عثمان عن عبدة » أي بإسناده المذكور ، ويحتمل أن يكون الحديث كان عند عبدة عن هشام باللفظين لحدث به تارة هكذا وتارة هكذا ، وقد رواه النسائي والاسماعيلي من طريق أبي معاوية عن هشام باللفظين معا ، وسيأتي في الهبة عند المصنف من طريق ابن نمير عن هشام باللفظين ، لكن بعين مهملة بدل الكاف ، وهو بمعناه ، يقال أوعيت المتاع في الوعاء أوعيه إذا جملته فيه ، ووعيت الشيء حفظته ، وإسناد الوعى إلى الله مجاز عن الامساك ^(١) . والإيكاء شد رأس الوعاء بالوكاء وهو الرباط الذي يربط به ، والإحصاء معرفة قدر الشيء وزنا أو عددا ، وهو من باب المقابلة ، والمعنى النهي عن منع الصدقة خشية النفاق ، فإن ذلك أعظم الاسباب لقطع مادة البركة ، لأن الله يثيب على العطاء بخير حساب ، ومن لا يحاسب عند الجزاء لا يحاسب عليه عند العطاء ، ومن علم أن الله يرزقه من حيث لا يحتسب فحقه أن يعطى ولا يحسب . وقيل : المراد بالاحصاء عد الشيء لأن يدخر ولا ينفق منه ، وأحصاء الله قطع البركة عنه أو حبس مادة الرزق أو المحاسبة عليه في الآخرة . وسيأتي ذكر سبب هذا الحديث في كتاب الهبة مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى . قال ابن رشيد : قد تخفى مناسبة حديث أسماء لهذه الترجمة ، وليس بخاف على الفطن ما فيه من معنى التحريض والشفاعة معا فإنه يصلح أن يقال في كل منهما ، وهذه هي النسكته في ختم الباب به

(١) هذا خطأ لا يليق من الشارح والصواب إثبات وصف الله بذلك حقيقة ، على الوجه اللائق به سبحانه كسائر الصفات . وهو سبحانه يجازى العامل بمثل عمله ، فمن مكر مكر به ومن خادع خدعه ، وهكذا من أوعى الله عليه . وهذا قول أهل السنة والجماعة فالزمه تفر بالنجاة والسلامة . والله الموفق

٢٢ - باب الصدقة فيما استطاع

١٤٣٤ - **حَدَّثَنَا** أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ « لَا تُوعِي فِيْوَعِيَّ اللَّهُ عَلَيْكَ . اَرْضَخِي مَا اسْتَطَعْتَ »

قوله (باب الصدقة فيما استطاع) أو رد فيه حديث أسماء المذكور من وجه آخر عنها من وجهين ، وساقه هنا على لفظ حجاج بن محمد لخلو طريق أبي عاصم من التقييد بالاستطاعة ، وسيأتي في الهبة بلفظ أبي عاصم وسياقه أتم . وقوله « ارضخي » بكسر الهمزة من الرضخ بمجمتين وهو العطاء اليسير ، فالمعنى أنفقي بغير إجحاف مادمت قادرة مستطبعة

٢٣ - باب الصدقة تُكفرُ الخطيئة

١٤٣٥ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَيُّكُمْ يَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِتْنَةِ ؟ قَالَ : قُلْتُ أَنَا أَحْفَظُهُ كَمَا قَالَ . قَالَ : إِنَّكَ عَلَيْهِ لَجَرِيٌّ » ، فَكَيْفَ قَالَ ؟ قُلْتُ : فَتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْمَعْرُوفُ . قَالَ سَلِمَانُ : قَدْ كَانَ يَقُولُ الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ . قَالَ : لَيْسَ هَذِهِ أُرِيدُ ، وَلَسَكُنِّي أُرِيدُ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ . قَالَ : قُلْتُ لَيْسَ عَلَيْكَ بِهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بَأْسٌ ، بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ . قَالَ : فَيُكْسَرُ الْبَابُ أَوْ يُفْتَحُ ؟ قَالَ قُلْتُ : لَا ، بَلْ يُكْسَرُ . قَالَ : فَإِنَّهُ إِذَا كُسِرَ لَمْ يُنْطَقْ أَبَدًا . قَالَ قُلْتُ : أَجَلٌ . قَالَ فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَهُ مِنَ الْبَابِ . فَقُلْنَا الْمَسْرُوقُ : سَلُّهُ . قَالَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ : عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ قُلْنَا : فَعَلِمَ عُمَرُ مَنْ تَنَبَّى ؟ قَالَ : نَعَمْ ، كَمَا أَنَّ دُونَ غَدٍ لَيْلَةً . وَذَلِكَ أَنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ »

قوله (باب الصدقة تكفر الخطيئة) أورد فيه حديث حذيفة « فتنة الرجل في أهله وولده تكفرها الصلاة والصدقة » الحديث ، وقد تقدم في باب الصلاة ، وسيأتي الكلام عليه مبسوطا في علامات النبوة إن شاء الله تعالى

٢٤ - باب مَنْ تَصَدَّقَ فِي الشَّرْكِ ثُمَّ أَسْلَمَ

١٤٣٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُروَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَتُحَنِّثُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَاةٍ وَمِنْ صِلَةٍ رَحِمٍ ، فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَجْرٍ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَسَلْتَ عَلَى مَا سَأَفَ مِنْ خَيْرٍ »

[الحديث ١٤٣٦ - أطرافه في : ٢٢٢٠ ، ٢٥٣٨ ، ٥٩٩٢]

قوله (باب من تصدق في الشرك ثم أسلم) أي هل يعتد له بثواب ذلك أولا ؟ قال الزين بن المنير : لم يبت الحكم

من أجل قوة الاختلاف فيه . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك مستوفى في كتاب الإيمان في الكلام على حديث : إذا أسلم العبد فحسن إسلامه ، وأنه لا مانع من أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه في الكفر تفضلاً وإحساناً . قوله (أتحنث) بالمثلثة أى أتقرب ، والحنث في الأصل الإثم ، وكأنه أراد ألقى عني الإثم . ولما أخرج البخارى هذا الحديث في الادب عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهرى قال في آخره : ويقال أيضاً عن أبي اليمان أتحنث بمعنى بالمثلثة . ونقل عن أبي اسحق أن التحنث التبرر ، قال : وتابعه هشام بن عروة عن أبيه . وحديث هشام أورده في العتق بلفظ : كنت أتحنث بها ، يعنى أتبرر بها . قال عياض : رواه جماعة من الرواة في البخارى بالمثلثة وبالمثلثة ، وبالمثلثة أصبح رواية ومعنى . قوله (من صدقة أو عتاقة أو صلة) كذا هنا بلفظ : أو ، وفي رواية شعيب المذكورة بالواو في الموضعين ، وسقط لفظ « الصدقة » من رواية عبد الرزاق عن معمر ، وفي رواية هشام المذكورة أنه أعتق في الجاهلية مائتي رقبة ، وحمل على مائتي بعير . وزاد في آخره : فوالله لا أدع شيئاً صنعتته في الجاهلية إلا فعلت في الإسلام مثله . . قوله (أسلمت على ما سلف من خير) قال المازرى : ظاهره أن الخير الذي أسلفه كتب له ، والتقدير أسلمت على قبول ما سلف لك من خير . وقال الحربى : معناه ما تقدم لك من الخير الذي عملته هو لك ، كما تقول أسلمت على أن أحوز لنفسى ألف درهم ، وأما من قال إن الكافر لا يثاب فحمل معنى الحديث على وجوه أخرى^(١) منها أن يكون المعنى أنك بفعلك ذلك اكتسبت طبعاً جميلاً فانتفعت بتلك الطباع في الإسلام ، وتكون تلك العادة قد مهدت لك معونة على فعل الخير ، أو أنك اكتسبت بذلك ثناء جميلاً فهو باق لك في الإسلام ، أو أنك ببركة فعل الخير هديت إلى الإسلام لأن المبادئ عنوان الغايات ، أو أنك بتلك الأفعال رزقت الرزق الواسع . قال ابن الجوزى : قيل إن النبي ﷺ ورى عن جوابه ، فإنه سأل : هل لى فيها من أجر ؟ فقال : أسلمت على ما سلف من خير . والعنى فعل خير ، وكأنه أراد أنك فعلت الخير والخير يمدح فاعله ويجازى عليه في الدنيا ، فقد روى مسلم من حديث أنس مرفوعاً : إن الكافر يثاب في الدنيا بالرزق على ما يفعله من حسنة ،

٢٥ - باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد

١٤٣٧ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة رضى

الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ « إذا تصدقت المرأة من طعام زوجها غير مفسدة كان لها أجرها ، ولزوجها بما كسب ، وللخازن مثل ذلك »

١٤٣٨ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن برید بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى عن

النبي ﷺ قال « الخازن المسلم الأمين الذى ينفذ - وربما قال : يعطى - ما أمر به كاملاً موفراً طيباً به نفسه فيدفعه إلى الذى أمر له به أحد المتصدقين »

[الحديث ١٤٣٨ - طرفاه في : ٢٢٦٠ ، ٢٣١٩]

(١) هذه المحامل ضعيفة ، والصواب ما قاله المازرى والحربى في معنى الحديث ، وهو دليل على أن ما فعله الكافر من الحسنات يقبل منه إذا مات على الإسلام ، والله أعلم

قوله (باب اجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد) قال ابن العربي : اختلف السلف فيما إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها ، فمنهم من أجاز له لكن في الشيء اليسير الذي لا يؤبه له ولا يظهر به النقصان . ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال ، وهو اختيار البخاري ، ولذلك قيد الترجمة بالامر به . ويحتمل أن يكون ذلك محمولا على العادة ، وأما التقييد بغير الإفساد فمتفق عليه . ومنهم من قال : المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه ، وليس ذلك بأن يفتتوا على رب البيت بالاتفاق على الفقراء بغير إذن ، ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال : المرأة لها حق في مال الزوج والنظر في بيتها لجاز لها أن تصدق ، بخلاف الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه فيشترط الإذن فيه . وهو متعقب بأن المرأة إذا استوفت حقها فتصدقت منه فقد تخصصت به ، وإن تصدقت من غير حقها رجعت المسألة كما كانت والله أعلم . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث عائشة وسيأتي في الباب الذي بعده . ثانيهما حديث أبي موسى ، وقد قيد الخازن فيه بكونه مسلما فأخرج الكافر لأنه لانية له ، وبكونه أمينا فأخرج الخائن لأنه مأزور . ورتب الأجر على إعطائه ما يؤمر به غير ناقص لكونه خائنا أيضاً ، وبكون نفسه بذلك طيبة لئلا يعدم النية فيفقد الأجر وهي قيود لا بد منها . **قوله** (الذي ينفذ) بفاء مكسورة مثقلة ومخففة

٢٦ - باب أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة

١٤٣٩ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** منصور **والأعمش** عن **أبي** **وائل** عن **مسروق** عن **عائشة** رضي

الله عنها عن النبي ﷺ **تفنى** إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها

١٤٤٠ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عائشة رضي

الله عنها قالت : قال النبي ﷺ « إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة لها أجرها وله مثله وللخازن مثل ذلك ، له بما اكتسب ولها بما أنفقت »

١٤٤١ - **حدثنا** يحيى بن يحيى أخبرنا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن عائشة رضي الله

عنها عن النبي ﷺ قال « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فلها أجرها ، وللزوج بما اكتسب ، وللخازن مثل ذلك »

قوله (باب أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة) قد تقدمت مباحثه في الذي قبله ، ولم يقمده بالامر كما قيد الذي قبله فقليل : لأنه فرق بين المرأة والخادم بأن المرأة لها أن تصرف في بيت زوجها بما ليس فيه إفساد للرضا بذلك في الغالب ، بخلاف الخادم والخازن . ويدل على ذلك ما رواه المصنف من حديث همام عن أبي هريرة باللفظ « إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره ، وسيأتي في البيوع وأورد فيه المصنف حديث عائشة المذكور من ثلاثة طرق تدور على أبي وائل وشقيق بن سلمة عن مسروق عنها : أولها شعبة عن منصور والأعمش عنه ولم يسق لفظه بتمامه ، ثانيها حفص بن غياث عن الأعمش وحده . ثالثها

جرير عن منصور وحده ، ولفظ الاعمش ، إذا أطمعت المرأة من بيت زوجها ، ولفظ منصور ، إذا أنفقت من طعام بيتها ، وقد أورده الاسماعيلي من حديث شعبة ولفظه ، إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها كتب لها أجر ولزوجها مثل ذلك وللخازن مثل ذلك لا ينقص كل واحد منهم من أجر صاحبه شيئا ، للزوج بما اكتسب ولها بما أنفقت غير مفسدة ، ولشعبة فيه اسناد آخر أورده الاسماعيلي أيضا من روايته عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عائشة ليس فيه مسروق وقد أخرجه الترمذي بالإسنادين وقال : إن رواية منصور والاعمش بذكر مسروق فيه أصح . قوله في هذه الرواية (وله مثله) أي مثل أجرها (وللخازن مثل ذلك) أي بالشروط المذكورة في حديث أبي موسى ، وظاهره يقتضي تساويهم في الأجر ، ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الأجر في الجملة وإن كان أجر الكاسب أوفر ، لكن التعبير في حديث أبي هريرة الذي ذكرته بقوله ، فلها نصف أجره ، يشعر بالتساوي ، وقد سبق قبل بستة أبواب من طريق جرير أيضا وزاد في آخره ، لا ينقص بعضهم أجر بعض ، والمراد عدم المساهمة والمزاومة في الأجر ، ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضا والله أعلم . وفي الحديث فضل الامانة ، وسخاوة النفس ، وطيب النفس في فعل الخير ، والاعانة على فعل الخير

٢٧ - باب قول الله تعالى [ه الليل] : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۖ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ . وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ، وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ۖ ﴾

اللهم أعط منفق مال خلفا

١٤٤٢ - **حديث** إسماعيل قال حدثني أخى عن سليمان عن عواية بن أبي مزرعة عن أبي الحباب عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال « ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملأ مكان يبرزان فيقول أحدهما : اللهم أعط منفقا خلفا ، ويقول الآخر : اللهم أعط ممسكا تلفا »

قوله (باب قول الله تعالى ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ الآية) قال الزين بن المنير : أدخل هذه الترجمة بين أبواب الترغيب في الصدقة ليفهم أن المقصود الخاص بها الترغيب في الإنفاق في وجوه البر ، وأن ذلك موعود عليه بالخلف في العاجل زيادة على الثواب الآجل . قوله (اللهم أعط منفق مال خلفا) قال الكرماني : هو معطوف على الآية وحذف أداة العطف كثير ، وهو مذكور على سبيل البيان للحسن ، أي تيسير الحسن له إعطاء الخلف . قلت : قد أخرج الطبري من طرق متعددة عن ابن عباس في هذه الآية قال : أعطى مما عنده واتق ربه وصدق بالخلف من الله تعالى . ثم حكى عن غيره أقوالا أخرى قال : وأشبهها بالصواب قول ابن عباس . والذي يظهر لي أن البخاري أشار بذلك إلى سبب نزول الآية المذكورة ، وهو بين فيما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق قتادة ، حدثني خالد العصري عن أبي الدرداء مرفوعا ، نحو حديث أبي هريرة المذكور في الباب ، وزاد في آخره : فأمر الله في ذلك ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ إلى قوله - للعصري - وهو عند أحمد من هذا الوجه ، لكن ليس فيه آخره . وقوله « منفق مال ، بالإضافة ، وبعضهم « منفقا مالا خلفا ، ومالا مفعول منفق بدليل رواية الإضافة ولولاها احتمل أن يكون مفعول أعطى ، والاول اول من جهة أخرى وهي أن سياق الحديث للحض على إنفاق المال فناسب أن

يكون مفعول منفق ، وأما الخلف فإبهامه أولى ليتداول المال والثواب وغيرهما ، وكُم من متق مات قبل أن يقع له الخلف المالي فيكون خلفه الثواب المعد له في الآخرة ، أو يدفع عنه من السوء ما يقابل ذلك . قوله (حدثنا إسماعيل حدثني أخى) هو أبو بكر بن أبي أويس ، وسليمان هو ابن بلال ، وأبو الحباب بضم المهملة وموحدين الأولى خفيفة وسماه مسلم في روايته سعيد بن يسار وهو عم معاوية الراوى عنه ، ومزرد بضم الميم وفتح الزاى وتشديد الراء الثقيلة واسم أبي مزرد عبد الرحمن ، وهذا الاسناد كله مدنيون . قوله (ما من يوم) في حديث أبي الدرداء « ما من يوم طلعت فيه الشمس إلا وبجنتيها ملكان يناديان يسمعه خلق الله كلهم إلا الثقلين : يا أيها الناس ، هلموا إلى ربكم ، إن ما قل وكفى خير مما كثر وألهى ، ولا غربت شمسه إلا وبجنتيها ملكان يناديان ، فذكر مثل حديث أبي هريرة . قوله (إلا ملكان) في حديث أبي الدرداء « إلا وبجنتيها ملكان ، والجنية بسكون النون الناحية ، وقوله « خلفا ، أى عوضا . قوله (أعطى مسكا تلفا) التعبير بالعطية في هذا للشاكلة ، لأن التلف ليس بعطية . وأفاد حديث أبي هريرة أن الكلام المذكور موزع بينهما ، فنسب إليهما في حديث أبي الدرداء نسبة المجموع إلى المجموع ، وتضمنت الآية الوعد بالتيسير لمن ينفق في وجوه البر ، والوعيد بالتيسير لهكسه . والتيسير المذكور أعم من أن يكون لأحوال الدنيا أو لأحوال الآخرة ، وكذا دعاء الملك بالخلف يحتمل الأمرين ، وأما الدعاء بالتلف فيحتمل تلف ذلك المال بعينه أو تلف نفس صاحب المال ، والمراد به فوات أعمال البر بالتشاغل بغيرها ، قال النووي : الانفاق الممدوح ما كان في الطاعات وعلى العيال والضيقات والتطوعات . وقال القرطبي : وهو يعم الواجبات والمندوبات ، لكن الممسك عن المندوبات لا يستحق هذا الدعاء إلا أن يغلب عليه البخل المذموم بحيث لا تطيب نفسه باخراج الحق الذى عليه ولو أخرجه . وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في قوله في حديث أبي موسى « طيبة بها نفسه ، والله أعلم »

٢٨ - باب مثل المتصدق والبخل

١٤٤٣ - حدثنا موسى حدثنا وهيب حدثنا ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال :

قال النبي ﷺ « مثل البخل والمتصدق كمثل رجلين عليهما جبتان من حديد »
وحدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن حدثه أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « مثل البخل والمنفق كمثل رجلين عليهما جبتان من حديد من ثدييهما إلى راقبيهما . فأما المنفق فلا ينفق إلا سبغت - أو وفرت - على جلده حتى تخفى بئانه وتعفو أثره . وأما البخل فلا يريد أن ينفق شيئا إلا لزقت كل حلقة مكانها ، فهو يوسسها ولا تتسع »

تابعه الحسن بن مسلم عن طاووس في الجبتين

[الحديث ١٤٤٣ - أخرجه في : ١٤٤٤ ، ٢٩١٧ ، ٥٢٩٩ ، ٥٧٩٧]

١٤٤٤ - وقال حنظلة عن طاووس « جنتان »

وقال الليث : حدثني جعفر عن ابن هرمز سمعت أبا هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ « جنتان »

قوله (باب مثل المتصدق والبخيل) قال الزين بن المنير : قام التمثيل في خبر الباب مقام الدليل على تفضيل المتصدق على البخيل ، فاكتمى المصنف بذلك عن أن يضمن الترجمة مقاصد الخبر على التفصيل . **قوله (حدثنا موسى)** هو ابن اسماعيل التبوذكي ، وابن طاوس اسمه عبد الله . ولم يسق المتن من هذه الطريق الأولى هنا ، وقد أورده في الجهاد عن موسى بهذا الاسناد فساقه بتمامه . **قوله (أن عبد الرحمن)** هو ابن هرمز الأعرج . **قوله (مثل البخيل والمنفق)** وقع عند مسلم من طريق سفيان عن أبي الزناد ، مثل المنفق والمتصدق ، قال عياض : وهو وهم ، ويمكن أن يكون حذف مقابله لدلالة السياق عليه . قلت : قد رواه الحميدي وأحمد وابن أبي عمر وغيرهم في مسانيدهم عن ابن عيينة فقالوا في روايتهم ، مثل المنفق والبخيل ، كما في رواية شعيب عن أبي الزناد وهو الصواب ، ووقع في رواية الحسن بن مسلم عن طاوس ، ضرب رسول الله ﷺ مثل البخيل والمتصدق ، أخرجها المصنف في اللباس . **قوله (عليهما جبتان من حديد)** كذا في هذه الرواية بضم الجيم بعدها موحدة ، ومن رواه فيها بالنون فقد صحف ، وكذا رواية الحسن بن مسلم ، ورواه حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن طاوس بالنون ورجحت لقوله ، من حديد ، والجنة في الأصل الحصن ، وسميت بها الدرع لأنها تجن صاحبها أي تحصنه ، والجبة بالموحدة ثوب مخصوص ، ولا مانع من إطلاقه على الدرع ، واختلف في رواية الأعرج والأكثر على أنها بالموحدة أيضا . **قوله (من نديهما)** بضم المثلثة جمع ندى ، و (تراقيهما) بمثابة وقاف جمع ترقوة . **قوله (سبغت)** أي امتدت وغطت . **قوله (أو وفرت)** شك من الراوى ، وهو بتخفيف الفاء من الوفور ، ووقع في رواية الحسن بن مسلم ، انبسطت ، وفي رواية الأعرج ، اتسعت عليه ، وكلها متقاربة . **قوله (حتى تخفى بنانه)** أي تستر أصابعه ، وفي رواية الحميدي ، حتى تجن ، بكسر الجيم وتشديد النون وهي بمعنى تخفى ، وذكرها الخطابي في شرحه للبخاري كرواية الحميدي ، وبنانه بفتح الموحدة ونونين الأولى خفيفة : الإصبع ، ورواه بعضهم ، ثيابه ، بمثلثة وبعد الألف موحدة وهو تصحيف . وقد وقع في رواية الحسن بن مسلم ، حتى تفتى - بمجمعتين - أنامله ، . **قوله (وتعفو أثره)** بالنصب أي تستر أثره ، يقال عفا الشيء وعفوته أنا لازم ومتعد ، ويقال عففت الدار إذا غطاها التراب ، والمعنى أن الصدقة تستر خطاياها كما يغطي الثوب الذي يجر على الأرض أثر صاحبه إذا مشى بمرور الذيل عليه . **قوله (لزقت)** في رواية مسلم ، انقبضت ، وفي رواية همام ، غاصت كل حلقة مكانها ، وفي رواية سفيان عند مسلم ، قلصت ، وكذا في رواية الحسن بن مسلم عند المصنف ، والمفاد واحد لكن الأولى نظر فيها إلى صورة الضيق والآخر نظر فيها إلى سبب الضيق . وزعم ابن التين أن فيه إشارة إلى أن البخيل يكوى بالنار يوم القيامة ، قال الخطابي وغيره : وهذا مثل ضربه النبي ﷺ للبخيل والمتصدق ، فشبههما برجلين أراد كل واحد منهما أن يلبس درعا يستتر به من سلاح عدوه ، فصبها على رأسه ليلبسها ، والدروع أول ما تقع على الصدر والثدين إلى أن يدخل الإنسان يديه في كمها ، لجعل المنفق كمن لبس درعا سابعة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه ، وهو معنى قوله ، حتى تعفو أثره ، أي تستر جميع بدنه . وجعل البخيل كمثل رجل غلت يده إلى عنقه ، كلما أراد لبسها اجتمعت في عنقه فلزمت ترقوته ، وهو معنى قوله ، قلصت ، أي تضامت واجتمعت ، والمراد أن الجواد إذا هم بالصدقة انفسح لها صدره وطابت نفسه فتوسعت في الانفاق ، والبخيل إذا حدث نفسه بالصدقة شح نفسه فضاق صدره وانقبضت يده (ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) . وقال المذهب : المراد أن الله يستر المنفق في الدنيا والآخرة ، بخلاف البخيل فإنه

يفضحه . ومعنى تعفو أثره تمحو خطايا . وتعقبه عياض بأن الخبر جاء على التمثيل لا على الإخبار عن كائن . قال : وقيل هو تمثيل لنماء المال بالصدقة ، والبخل بضده . وقيل تمثيل لكثرة الجود والبخل ، وأن المعطى إذا أعطى انبسطت يداه بالعطاء وتعود ذلك ، وإذا أمسك صار ذلك عادة . وقال الطيبي : قيد المشبه به بالحديد إعلاما بأن القبض والشدة من جملة الأنسان ، وأوقع المتصدق موقع السخى لكونه جملة في مقابلة البخل إشعارا بأن السخاء هو ما أمر به الشارع وندب إليه من الإنفاق لا ما يتعاناؤه المسرفون . قوله (فهو يوسعها ولا تتسع) ، وقع في رواية سفيان عند مسلم . قال أبو هريرة فهو يوسعها ولا تتسع ، وهذا يوم أن يكون مدرجا وليس كذلك ، وقد وقع التصريح برفع هذه الجملة في طريق طاوس عن أبي هريرة : ففي رواية ابن طاوس عند المصنف في الجهاد . فسمع النبي ﷺ يقول : فيجتهد أن يوسعها ولا تتسع ، وفي رواية مسلم . فسمعت رسول الله ﷺ ، فذكره ، وفي رواية الحسن بن مسلم عندهما : فانا رأيت رسول الله ﷺ يقول بأصبعه هكذا في جيبه فلو رأيت يوسعها ولا تتسع ، ووقع عند أحمد من طريق ابن إسحق عن أبي الزناد في هذا الحديث ، وأما البخل فانها لا تزداد عليه إلا استحكما ، وهذا بالمعنى . قوله (تابعه الحسن بن مسلم عن طاوس) وصله المصنف في اللباس من طريقه . قوله (وقال حنظلة عن طاوس) ذكره في اللباس أيضا تعليقا بلفظ . وقال حنظلة سمعت طاوسا سمعت أبا هريرة ، وقد وصله الاسماعيلي من طريق إسحق الأزرق عن حنظلة . قوله (وقال الليث حدثني جعفر) هو ابن ربيعة ، وابن هريرة هو عبد الرحمن الأعرج ، ولم تقع لي رواية الليث موصولة إلى الآن ، وقد رأيت عنه باسناد آخر أخرجه ابن حبان من طريق عيسى ابن حماد عن الليث عن ابن عجلان عن أبي الزناد بسنده

٢٩ - باب صدقة الكسب والتجارة ، لقوله تعالى [٢٦٧ البقرة] :

(يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم - إلى قوله - إن الله غني حميد)

قوله (باب صدقة الكسب والتجارة ، لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم) الآية إلى قوله حميد) هكذا أورد هذه الترجمة مقتصرًا على الآية بغير حديث ، وكأنه أشار إلى ما رواه شعبة عن الحكم عن مجاهد في هذه الآية (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم) قال : من التجارة الحلال أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق آدم عنه ، وأخرجه الطبري من طريق هشيم عن شعبة ولفظه (من طيبات ما كسبتم) قال : من التجارة ، (وما أخرجنا لكم من الأرض) قال : من الثمار . ومن طريق أبي بكر الهذلي عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي قال في قوله (وما أخرجنا لكم من الأرض) قال : يعني من الحب والتمر كل شيء عليه زكاة . قال الزين بن المنير : لم يقيد الكسب في الترجمة بالطيب كما في الآية استثناء عن ذلك بما قدم في ترجمة . باب الصدقة من كسب طيب ،

٣٠ - باب على كل مسلم صدقة ، فمن لم يجد فليعمل بالمعروف

١٤٤٥ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا شعبة حدثنا سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ

ﷺ قال : على كل مسلم صدقة . فقالوا : يا نبي الله فبئس لم يجد ؟ قال : يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق .

قالوا : فان لم يجد ؟ قال : يُعِينُ ذا الحاجة الملهوف . قالوا : فان لم يجد ؟ قال : فليعمل بالمعروف ، وليمسك عن الشر ، فانها له صدقة »

[الحديث ١٤٤٥ - طرفه في : ٦٠٢٣]

قوله (باب على كل مسلم صدقة ، فمن لم يجد فليعمل بالمعروف) قال الزين بن المنير : نصب هذه الترجمة علما على الخبر مقتصر على بعض ما فيه إيجازا . **قوله** (سعيد بن أبي بردة) أي ابن أبي موسى الأشعري . ووقع التصريح به عند أبي عوانة في صحيحه . **قوله** (على كل مسلم صدقة) أي على سبيل الاستحباب المتأكد أو على ما هو أعم من ذلك ، والعبارة صالحة للإيجاب والاستحباب كقوله عليه الصلاة والسلام « على المسلم ست خصال ، فذكر منها ما هو مستحب اتفاقا ، وزاد أبو هريرة في حديثه تقييد ذلك بكل يوم كما سيأتي في الصلح من طريق همام عنه ، ولمسلم من حديث أبي ذر مرفوعا « يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة » ، والسلامي بضم المهملة وتخفيف اللام : المفصل ، وله في حديث عائشة « خلق الله كل إنسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل » . **قوله** (فقالوا يا نبي الله فن لم نجد) كأنهم فهموا من لفظ الصدقة العطية فسألوا عن ليس عنده شيء ، فبين لهم أن المراد بالصدقة ما هو أعم من ذلك ولو باغاثه الملهوف والأمر بالمعروف ، وهل تلتحق هذه الصدقة بصدقة التطوع التي تحسب يوم القيامة من الفرض الذي أخل به ؟ فيه نظر ، الذي يظهر أنها غيرها لما تبين من حديث عائشة المذكور أنها شرعت بسبب عتق المفصل حيث قال في آخر هذا الحديث « فانه يسمى يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار » . **قوله** (الملهوف) أي المستغيث وهو أعم من أن يكون مظلوما أو عاجزا . **قوله** (فليعمل بالمعروف) في رواية المصنف في الأدب من وجه آخر عن شعبة « فليأمر بالخير أو بالمعروف » ، زاد أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة « وينهى عن المنكر » . **قوله** (ولیمسك) في روايته في الأدب « قالوا : فان لم يفعل ؟ قال : فليمسك عن الشر » ، وكذا لمسلم من طريق أبي أسامة عن شعبة وهو أصح سياقا ، فظاهر سياق الباب أن الأمر بالمعروف والإمسك عن الشر رتبة واحدة ، وليس كذلك بل الإمسك هو الرتبة الأخيرة . **قوله** (فانها) كذا وقع هنا بضمير المؤنث ، وهو باعتبار الخصلة من الخير وهو الامسك ، ووقع في رواية الأدب : فانه أي الامسك له أي للممسك ، قال الزين بن المنير : إنما يحصل ذلك للممسك عن الشر إذا نوى بالامسك القربة ، بخلاف محض الترك ، والإمسك أعم من أن يكون عن غيره فكأنه تصدق عليه بالسلامة منه ، فان كان شره لا يتعدى نفسه فقد تصدق على نفسه بأن منعها من الأثم ، قال : وليس ما تضمنه الخبر من قوله « فان لم يجد » ، وإنما هو الايضاح لما يفعله من عجز عن خصلة من الخصال المذكورة فانه يمكنه خصلة أخرى ، فمن أمكنه أن يعمل بيسده فيتصدق وأن يفيت الملهوف وأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويمسك عن الشر فليفعل الجميع ، ومقصود هذا الباب أن أعمال الخير تنزل منزلة الصدقات في الأجر ولا سيما في حق من لا يقدر عليها . ويفهم منه أن الصدقة في حق القادر عليها أفضل من الأعمال القاصرة ، ومحصل ما ذكر في حديث الباب أنه لا بد من الشفقة على خلق الله ، وهي إما بالمال أو غيره ، والمال إما حاصل أو مكتسب ، وغير المال إما فعل وهو الإغاثة وإما ترك وهو الإمسك انتهى . وقال الشيخ أبو محمد ابن أبي جرة نفع الله به : ترتيب هذا الحديث أنه ندب إلى الصدقة ، وعند العجز عنها ندب إلى ما يقرب منها أو يقوم مقامها وهو العمل والانتفاع ، وعند العجز عن ذلك ندب إلى ما يقوم مقامه وهو الإغاثة ، وعند عدم ذلك

ندب الى فعل المعروف أى من سوى ما تقدم كإمالة الأذى ، وعند عدم ذلك ندب الى الصلاة ، فان لم يطق فترك الشر وذلك آخر المراتب . قال : ومعنى الشر هنا ما منه الشرع ، ففيه تسلية للعاجز عن فعل المندوبات إذا كان عجزه عن ذلك عن غير اختيار . قلت : وأشار بالصلاة الى ما وقع في آخر حديث أبي ذر عند مسلم ، ويجزى عن ذلك كله ركعتا الضحى ، وهو يؤيد ما قدمناه أن هذه الصدقة لا يكمل منها ما يختل من الفرض ، لأن الزكاة لا تكمل الصلاة ولا العكس فدل على افتراق الصديقتين . واستشكل الحديث مع تقدم ذكر الأمر بالمعروف وهو من فروض الكفاية فكيف تجزى عنه صلاة الضحى وهى من التطوعات ؟ وأجيب بحمل الأمر هنا على ما إذا حصل من غيره فسقط به الفرض ، وكأن فى كلامه هو زيادة فى تأكيد ذلك فلو تركه أجزاء عنه صلاة الضحى ، كذا قيل وفيه نظر ، والذي يظهر أن المراد أن صلاة الضحى تقوم مقام الثمائة وستين حسنة التى يستحب للبر أن يسعى فى تحصيلها كل يوم ليعتق مفاصله التى هى بعددها ، لا أن المراد أن صلاة الضحى تغنى عن الأمر بالمعروف وما ذكر معه ، وإنما كان كذلك لأن الصلاة عمل بجميع الجسد فتتحرك المفاصل كلها فيها بالعبادة ، ويحتمل أن يكون ذلك لكون الركعتين تشتملان على ثلثمائة وستين ما بين قول وفعل إذا جعلت كل حرف من القراءة مثلاً صدقة ، وكأن صلاة الضحى خصت بالذكر لكونها أول تطوعات النهار بعد الفرض وراتبته ، وقد أشار فى حديث أبي ذر الى أن صدقة السلاوى نهارية لقوله « يصبح على كل سلامى من أحدكم ، وفى حديث أبي هريرة « كل يوم تطلع فيه الشمس ، وفى حديث عائشة « فيمسى وقد زحزح نفسه عن النار ، وفى الحديث أن الأحكام تجري على الغالب ، لأن فى المسلمين من يأخذ الصدقة المأمور بصرفها ، وقد قال « على كل مسلم صدقة ، وفيه مراجعة الصالح فى تفسير المجمل وتخصيص العام . وفيه فضل التكسب لما فيه من الإعانة ، وتقديم النفس على الغير والمراد بالنفس ذات الشخص وما يلزمه . والله أعلم

٣١ - باب قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة ، ومن أعطى شاة

١٤٤٦ - **حديث** أحمد بن يونس حدثنا أبو شهاب عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية رضى الله عنها قالت « بُعث إلى نسيبة الأنصارية بشاة ، فأرسلت إلى عائشة رضى الله عنها منها ، فقال النبي ﷺ : عندكم شئ ؟ فقلت : لا ، إلا ما أرسلت به نسيبة من تلك الشاة . فقال : هات ، قد بلغت محلها » [الحديث - ١٤٤٦ طرفاه فى : ١٤٩٤ ، ٢٥٧٩]

قوله (باب ، قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة ، ومن أعطى شاة) أورد فيه حديث أم عطية فى إهداءها الشاة التى تصدق بها عليها . قال الزين بن المنير : عطف الصدقة على الزكاة من عطف العام على الخاص ، إذ لو اقتصر على الزكاة لأفهم أن غيرها بخلافها ، وحذف مفعول يعطى اختصاراً لكونهم ثمانية أصناف ، وأشار بذلك الى الرد على من كره أن يدفع الى شخص واحد قدر النصاب ، وهو محكى عن أبي حنيفة . وقال محمد بن الحسن : لا بأس به انتهى . وقال غيره : لفظ الصدقة يعم الفرض والنفل ، والزكاة كذلك لكنها لا تطلق غالباً إلا على المفروض دون التطوع فهى أخص من الصدقة من هذا الوجه ، ولفظ الصدقة من حيث الإطلاق على الفرض مرادف الزكاة لا من حيث الإطلاق على النفل ، وقد تكرر فى الأحاديث لفظ الصدقة على المفروضة ولكن الأغلب التفرقة . والله أعلم

قوله (بعث الى نسيبة الانصارية) هي أم عطية كذا وقع في رواية ابن السكن عن الفربري عن البخاري في آخر هذا الحديث ، وكان السياق يقتضي أن يقول «بعث الى» ، بلفظ ضمير المتكلم المجرور كما وقع عند مسلم من طريق ابن علية عن خالد ، لكنه في هذا السياق وضع الظاهر موضع المضمحل كما تجريدا وإما التفاتا ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في «باب اذا حولت الصدقة» في أواخر كتاب الزكاة ان شاء الله تعالى

٣٢ - باب زكاة الورق

١٤٤٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال : سمعت أبا سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ «ليس فيما دون خمس ذود صدقة من الإبل ، وليس فيما دون خمس أواق صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»

حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب قال حدثني يحيى بن سعيد قال أخبرني عمرو سمع أبا عن أبي سعيد رضي الله عنه سمعت النبي ﷺ بهذا

قوله (باب زكاة الورق) أي الفضة ، يقال «ورق» بفتح الواو وبكسر الراء وسكونها ، قال ابن المنير : لما كانت الفضة هي المال الذي يكثر دورانه في أيدي الناس ويروج بكل مكان كان أولى بأن يقدم على ذكر تفاصيل الأموال الزكوية . قوله (عن عمرو بن يحيى المازني) في موطن ابن وهب «عن مالك أن عمرو بن يحيى حدثه» . قوله (عن أبيه) في مسند الحميدي عن سفيان «سألت عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي الحسن المازني فحدثني عن أبيه» ، وفي رواية يحيى بن سعيد وهو الأنصاري التي ذكرها المصنف عقب هذا الإسناد التصريح بسماع عمرو وهو ابن يحيى المذكور له من أبيه ، وهذا هو السر في إيراد الإسناد خاصة ، وقد حكى ابن عبد البر عن بعض أهل العلم أن حديث الباب لم يأت إلا من حديث أبي سعيد الخدري ، قال : وهذا هو الأغلب ، إلا أنني وجدته من رواية سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ، ومن طريق محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن جابر انتهى . ورواية سهيل في «الأموال لأبي عبيد» ورواية مسلم^(١) في «المستدرک» ، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن جابر ، وجاء أيضا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وأبي رافع ومحمد بن عبد الله بن جحش أخرج أحاديث الأربعة الدارقطني ، ومن حديث ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبيد أيضا . قوله (خمس ذود) بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد . قوله (خمس أواق) زاد مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد «خمس أواق من الورق صدقة» ، وهو مطابق للفظ الترجمة ، وكان المصنف أراد أن يبين بالترجمة ما أبهم في لفظ الحديث اعتمادا على الطريق الأخرى . و«أواق» بالتنوين وبإثبات التحتانية مشددا ومخففا جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد التحتانية ، وحكى اللحياني «وقية» بحذف الألف وفتح الواو . ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهما بالاتفاق ، والمراد بالدرهم الخالص من الفضة سواء كان مضروبا أو غير مضروب ، قال عياض قال أبو عبيد : إن الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن

(١) كذا في المخطوطة وطبعة بولاق . والصواب «ورواية ابن مسلم» كما يعلم من السياق . والله أعلم

مروان لجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، قال : وهذا يلزم منه أن يكون عليه السلام أحال بنصاب الزكاة على أمر مجهول وهو مشكل ، والصواب أن معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شيء منها من ضرب الإسلام وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة إلى العدد ، فعشرة مثلاً وزن عشرة وعشرة وزن ثمانية ، فاتفق الرأي على أن تنقش بكتابة عربية ويصير وزنها وزناً واحداً . وقال غيره : لم يتغير الميثاق في جاهلية ولا إسلام ، وأما الدرهم فأجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم ، ولم يخالف في أن نصاب الزكاة مائتا درهم يبلغ مائة وأربعين مثقالاً من الفضة الخاصة إلا ابن حبيب الأندلسي فإنه انفرد بقوله : إن كل أهل بلد يتعاملون بدراهمهم . وذكر ابن عبد البر اختلافاً في الوزن بالنسبة إلى دراهم الأندلس وغيرها من دراهم البلاد ، وكذا خرق المريسي الإجماع فاعتبر النصاب بالعدد لا الوزن ، وانفرد السرخسي من الشافعية بحكاية وجه في المذهب أن الدرهم المغشوشة إذا بلغت قدراً لو ضم إليه قيمة الغش من نحاس مثلاً لبلغ نصاباً فإن الزكاة تجب فيه كما نقل عن أبي حنيفة ، واستدل بهذا الحديث على عدم الوجوب فيما إذا نقص من النصاب ولو حبة واحدة ، خلافاً لمن سأل بنقص يسير كما نقل عن بعض المالكية .

قوله (أوسق) جمع وسق بفتح الواو ويجوز كسرهما كما حكاه صاحب المحكم ، وجمعه حينئذ أوساق كحمل وأحمال ، وقد وقع كذلك في رواية لمسلم ، وهو ستون صاعاً بالاتفاق ، ووقع في رواية ابن ماجه من طريق أبي البختري عن أبي سعيد نحو هذا الحديث وفيه « والوسق ستون صاعاً » ، وأخرجها أبو داود أيضاً لكن قال « ستون مختوماً » (١) والدارقطني من حديث عائشة أيضاً والوسق ستون صاعاً ، ولم يقع في الحديث بيان المكيال بالأوسق لكن في رواية مسلم « ليس فيما دون خمس أوسق من تمر ولا حب صدقة » وفي رواية له « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق » ، ولفظ « دون » في المواضع الثلاثة بمعنى أقل لأنه نفى عن غير الخمس الصدقة كما زعم بعض من لا يعتد بقوله . واستدل بهذا الحديث على وجوب الزكاة في الأمور الثلاثة ، واستدل به على أن الزروع لا زكاة فيها حتى تبلغ خمسة أوسق ، وعن أبي حنيفة تجب في قليله وكثيره لقوله عليه السلام « فيما سقت السماء العشر » وسأني البحث في ذلك في باب مفرد إن شاء الله تعالى . ولم يتعرض الحديث للقدر الزائد على المحدود ، وقد أجمعوا في الأوساق على أنه لا وقص فيها ، وأما الفضة فقال الجمهور هو كذلك ، وعن أبي حنيفة لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ النصاب وهو أربعون فجعل لها وقصاً كالماشية ، واحتج عليه الطبراني بأقياس على الثمار والحبوب ، والجامع كون الذهب والفضة مستخرجين من الأرض بكلفة ومؤنة ، وقد أجمعوا على ذلك في خمسة أوسق فما زاد .

(فائدة) : أجمع العلماء على اشتراط الحول في الماشية والنقد دون المعشرات . والله أعلم

٣٣ - باب العرض في الزكاة

وقال طاووس قال معاذ رضي الله عنه لأهل اليمن : ائتموني بعرض ثياب خميص أو ليس في الصدقة مكان الشمير والذرة ، أهون عليكم ، وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة

وقال النبي ﷺ « وأما خالد فقد احتبس أدراعه وأعتده في سبيل الله »

(١) ثم روى أبو داود بعد ما ذكر اللفظ المذكور عن إبراهيم النخعي ما نصه قال : الوسق ستون صاعاً مختوماً بالحجابي . وبما قاله إبراهيم المذكور يعرف معنى قوله « مختوماً » في الرواية التي ذكرها الشارح . والله أعلم

وقال النبي ﷺ « تصدقن ولو من حليّكن » فلم يستثن صدقة الفرض من غيرها . فجعلت المرأة تُتلقى خُرصها وسخابها . ولم يخص الذهب والفضة من العروض

١٤٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمِيدٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ « وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بَنَتٌ تَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ بَنَتٌ لَبُونٍ فَانْهَاقَتْ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمَصَدَّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بَنَتٌ تَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا وَعِنْدَهُ ابْنٌ لَبُونٍ فَانْهَاقَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ »

[الحديث ١٤٤٨ - أطرافه في : ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ٢٤٨٧ ، ٣١٠٦ ، ٥٨٧٨ ، ٦٩٥٥]

١٤٤٩ - حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ « أَتَمَّهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ فَرَأَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ النِّسَاءَ ، فَأَتَاهُنَّ وَمَعَهُ بِلَالٌ نَاصِرٌ ثَوْبُهُ فَوْعَظَمُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُتَلَقَّى » وَأَشَارَ أَيُّوبُ إِلَى أُذُنِهِ وَإِلَى حَلْقِهِ

قوله (باب العرض في الزكاة) أي جواز أخذ العرض ، وهو بفتح المهملة وسكون الراء بعدها معجمة ، والمراد به ما عدا النقدين . قال ابن رشيد : وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفته لهم ، لكن قاده الى ذلك الدليل . وقد أجاب الجمهور عن قصة معاذ وعن الأحاديث كما سيأتي عقب كل منها . قوله (وقال طاوس : قال معاذ لاهل اليمن) هذا التعليق صحيح الاسناد الى طاوس ، لكن طاوس لم يسمع من معاذ فهو منقطع ، فلا يفتر بقول من قال ذكره البخاري بالتعليق الجازم فهو صحيح عنده لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة الى من علق عنه ، وأما باقي الإسناد فلا ، إلا أن إirاده له في معرض الاحتجاج به يقتضى قوته عنده ، وكأنه عضده عنده الأحاديث التي ذكرها في الباب . وقد روينا أثر طاوس المذكور في « كتاب الخراج ليحيى بن آدم » ، من رواية ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة وعمر بن دينار فرقهما كلاهما عن طاوس . وقوله « خميس » ، قال الداودي والجوهري وغيرهما : ثوب خميس بسين مهملة هو ثوب طوله خمسة أذرع ، وقيل سمي بذلك لأن أول من عمله الخميس ملك من ملوك اليمن . وقال عياض : ذكره البخاري بالصاد ، وأما أبو عبيدة فذكره بالسين ، قال أبو عبيدة : كأن معاذاً عنى الصفيق من الثياب . وقال عياض : قد يكون المراد ثوب خميس أي خميص ، لكن ذكره على إرادة الثوب . وقوله « لبس » ، أي ملبوس فعيل بمعنى مفعول . وقوله « في الصدقة » ، يرد قول من قال إن ذلك كان في الخراج ، وحكى البيهقي أن بعضهم قال فيه « من الجزية » بدل الصدقة ، فإن ثبت ذلك سقط الاستدلال ، لكن المشهور الأول ، وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس « أن معاذاً كان يأخذ العروض في الصدقة » ، واجاب الاسماعيلي باحتمال أن يكون المعنى اتونى به أخذه منكم مكان الشمير والندرة الذي أخذه شراء بما أخذه فيكون بقبضه قد بلغ محله ، ثم يأخذ مكانه ما يشتريه بما هو أوسع عندهم وأنفع للاخذ . قال : ويؤيده أنها لو كانت من الزكاة لم تكن مردودة على الصحابة ، وقد أمره النبي ﷺ أن يأخذ الصدقة من أغنيائهم فيردها

على فقرائهم . وأجيب بأنه لا مانع من أنه كان يحمل الزكاة الى الإمام ليتولى قسمتها . وقد احتج به من يجيز نقل الزكاة من بلد الى بلد ، وهي مسألة خلافية أيضا . وقيل في الجواب عن قصة معاذ إنها اجتهاد منه فلا حجة فيها ، وفيه نظر لأنه كان أعلم الناس بالحلال والحرام ، وقد بين له النبي ﷺ لما أرسله الى اليمن ما يصنع . وقيل كانت تلك واقعة حال لا دلالة فيها لاحتمال أن يكون علم بأهل المدينة حاجة لذلك وقد قام الدليل على خلاف عمله ذلك . وقال القاضي عبد الوهاب المالكي : كانوا يطلقون على الجزية اسم الصدقة فلعل هذا منها . وتعقب بقوله « مكان الشعير والذرة » ، وما كانت الجزية حينئذ من أولئك من شعير ولا ذرة إلا من النقيدين . وقوله « أهون عليكم » ، أراد معنى تسليط السهولة عليهم فلم يقل أهون لكم . وقوله « وخير لأصحاب محمد » ، أى أرفق بهم لأن مؤنة النقل ثقيلة فرأى الأخف في ذلك خيرا من الأثقل . قوله (وقال النبي ﷺ وأما خالد) هو طرف من حديث لابي هريرة أوله « أمر النبي ﷺ بصدقة » ، فقيل منع ابن جميل ، الحديث وسيأتى موصولا في « باب قول الله وفي الرقاب » ، مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى . قوله (وقال النبي ﷺ : تصدق ولو من حليكن فلم يستثن صدقة الفرض من غيرها ، فجعلت المرأة تلقى خرصها وسخابها ، ولم يخص الذهب والفضة من العروض) أما الحديث فطرف من حديث لابن عباس أخرجه المصنف بمعناه وقد تقدم في العيدين ، وهو عند مسلم بلفظه من طريق عدى بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وأوله « خرج النبي ﷺ يوم فطر أو أضحى » ، الحديث وفيه « فجعلت المرأة تلقى خرصها وسخابها » ، والخرص بضم المعجمة وسكون الراء بعدها مهملة الحلقمة التى تجعل فى الاذن ، وقد ذكره المصنف موصولا فى آخر الباب لكن لفظه « فجعلت المرأة تلقى » ، وأشار أيوب الى أذنه وحلقه ، وقد وقع تفسير ذلك بما ذكره فى الترجمة من قوله « تلقى خرصها وسخابها » ، لان الخرص من الاذن والسخاب من الحلق ، والسخاب بكسر المهملة بعدها معجمة وآخره موحدة القلادة . وقوله « فلم يستثن » ، وقوله « فلم يخص » ، كل من الكلامين للبخارى ذكرهما بيانا لكيفية الاستدلال على أداء العرض فى الزكاة ، وهو مصير منه الى أن مصارف الصدقة الواجبة كمصارف صدقة التطوع بجامع ما فيهما من قصد القرية ، والمصرف اليهم بجامع الفقر والاحتياج ، إلا ما استثناه الدليل . وأما من وجهه فقال : لما أمر النبي ﷺ النساء بالصدقة فى ذلك اليوم وأمره على الوجوب صارت صدقة واجبة ، ففيه نظر لأنه لو كان للإيجاب هنا مكان مقدرا وكانت المجازفة فيه وقبول ما تيسر غير جائز . ويمكن أن يكون تمسك بقوله « تصدق » ، فانه مطلق يصلح لجميع أنواع الصدقات واجبا ونفلا وجميع أنواع المتصدق به عينا وعرضا ، ويكون قوله « ولو من حليكن » ، للبالغة أى ولو لم تجدن إلا ذلك . وموضع الاستدلال منه للعرض قوله « وسخابها » ، لانه قلادة تتخذ من مسك وقرنفل ونحوهما تجعل فى العنق ، والبخارى فيما عرف بالاستقراء من طريقته يتمسك بالمطلقات تمسك غيره بالعمومات . ثم ذكر المصنف فى الباب حديث أنس أن أبا بكر كتب له فذكر طرفا من حديث الصدقات ، وسيأتى معظمه فى « باب زكاة الفهم » ، وموضع الدلالة منه قبول ما هو أنفس مما يجب على المتصدق وإعطاؤه التفاوت من جنس غير الجنس الواجب ، وكذا العكس ، لكن أجاب الجمهور عن ذلك بأنه لو كان كذلك لكان ينظر الى ما بين الشيتين فى القيمة ، فكان العرض (١) يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك فى الأمكنة والأزمنة ، فلما قدر الشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب فى

(١) كذا فى النسخ ، ولعله « فان العرض »

الأصل في مثل ذلك ، ولو لا تقدير الشارع بذلك لتعينت بذت المخاض مثلا ولم يحز أن تبدل بنت لبون مع التفاوت . والله أعلم

٣٤ - باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع

ويذكر عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ مثله

١٤٥٠ - **حديثنا** محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة أن أنسا رضي الله

عنه حدثه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له التي فرض رسول الله ﷺ « ولا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة »

قوله (باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع) في رواية الكشميني « متفرق ، بتقديم التاء وتشديد الراء . قال الزين بن المنير : لم يقيد المصنف الترجمة بقوله خشية الصدقة لاختلاف نظر العلماء في المراد بذلك كما سيأتي . **قوله** (ويذكر عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ) أي مثل لفظ هذه الترجمة ، وهو طرف من حديث أخرجه أبو داود وأحمد والترمذي والحاكم وغيرهم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عنه موصولا ، وسفيان ابن حسين ضعيف في الزهري ، وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري فأخرجه الحاكم من طريق يونس بن يزيد عن الزهري وقال : ان فيه تقوية لرواية سفيان بن حسين لأنه قال عن الزهري « قال أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها ، فذكر الحديث ولم يقل إن ابن عمر حدث به ، ولهذا العلة لم يحزم به البخاري ، لكن أورده شاهدا لحديث أنس الذي وصله البخاري في الباب ولفظه « ولا يجمع بين متفرق ، بتقديم التاء أيضا وزاد « خشية الصدقة ، واختلف في المراد بالخشية كما سنذكره ، وفي الباب عن علي عند أصحاب السنن وعن سويد بن غفلة قال « أنا أنا مصدق النبي ﷺ فقرأت في عهده ، فذكر مثله أخرجه النسائي ، وعن سعد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي . قال مالك في الموطأ : معنى هذا الحديث أن يكون النفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا تجب عليهم كلهم فيها إلا شاة واحدة ، أو يكون للخليطين مائتا شاة وشاتان فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فيفرقونها حتى لا يكون على كل واحد إلا شاة واحدة . وقال الشافعي : هو خطاب لرب المال من جهة والساعي من جهة ، فأمر كل واحد منهم أن لا يحدث شيئا من الجمع والتفريق خشية الصدقة ، فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل ، والساعي يخشى أن تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثر ، فعنى قوله خشية الصدقة أي خشية أن تكثر الصدقة أو خشية أن تقل الصدقة ، فلما كان محتملا للامرين لم يكن الحمل على أحدهما بأولى من الآخر ، فحمل عليهما معا ، لكن الذي يظهر أن حمله على المالك أظهر والله أعلم . واستدل به على أن من كان عنده دون النصاب من الفضة ودون النصاب من الذهب مثلا أنه لا يجب ضم بعضه الى بعض حتى يصير نصابا كاملا فتجب فيه الزكاة خلافا لمن قال يضم على الأجزاء كلما لكية أو على القيم كالحنفية ، واستدل به لاحد على أن من كان له ماشية ببلد لا تبلغ النصاب كعشرين شاة مثلا بالكوفة ومثلها بالبصرة أنها لا تضم باعتبار كونها ملك رجل واحد وتؤخذ منها الزكاة لبلوغها النصاب قاله ابن المنذر ، وخالفه الجمهور فقالوا : يجمع على صاحب المال أمواله

ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكاة . واستدل به على إبطال الحيل والعمل على المقاصد المدلول عليها بالقرائن ، وأن زكاة العين لا تسقط بالهبة مثلاً . والله أعلم

٣٥ - **باب** ما كان من خليطين فأنهما يتراجعا بينهما بالسوية

وقال طاوس وعطاء : إذا علم الخليطان أموالهما فلا يجمع مالهما

وقال سفيان : لا تجب حتى يتم لهذا أربعون شاة ولهذا أربعون شاة

١٤٥١ - **حدثنا** محمد بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة أن أنساً حدثه أن أبا بكر رضى

الله عنه كتب له التي فرض رسول الله ﷺ « وما كان من خليطين فأنهما يتراجعا بينهما بالسوية »

قوله (باب ما كان من خليطين فأنهما يتراجعا بينهما بالسوية) يختلف في المراد بالخليط كما سيأتي ، فعند أبي حنيفة أنه الشريك قال : ولا يجب على أحد منهم فيما يملك إلا مثل الذي كان يجب عليه لو لم يكن خلط ، وتعقبه ابن جرير بأنه لو كان تفريقهما مثل جمعها في الحكم لبطلت فائدة الحديث ، وإنما نهى عن أمر لو فعله كانت فيه فائدة قبل النهي ، ولو كان كما قال لما كان لتراجع الخليطين بينهما بالسوية معنى . قوله (يتراجعا) قال الخطابي : معناه أن يكون بينهما أربعون شاة مثلاً لكل واحد منهما عشرون قد عرف كل منهما عين ماله فيأخذ المصدق من أحدهما شاة فيرجع المأخوذ من ماله على خليطه بقيمة نصف شاة ، وهذه تسمى خلطة الجوار . قوله (وقال طاوس وعطاء الخ) هذا التعليق وصله أبو عبيد في كتاب الأموال ، قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن طاوس قال : إذا كان الخليطان يعلدان أموالهما لم يجمع مالهما في الصدقة ، قال - يعني ابن جريج - فذكرته لعطاء فقال : ما أراه إلا حقاً ، وهكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن شيخه ، وقال أيضاً عن ابن جريج : قلت لعطاء : ناس خلطاء لهم أربعون شاة ؟ قال : عليهم شاة . قلت : فلو احدى تسعة وثلاثون شاة وآخر شاة ؟ قال : عليهما شاة . . قوله (وقال سفيان لا تجب حتى يتم لهذا أربعون شاة ولهذا أربعون شاة) قال عبد الرزاق عن الثوري : قولنا لا يجب على الخليطين شيء إلا أن يتم لهذا أربعون ولهذا أربعون ، انتهى ، وبهذا قال مالك . وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث : إذا بلغت ما شيتهما النصاب زكياً ، والخلطة عندهم أن يجتمعا في المسرح والمبيت والحوض والفحل ، والشركة أخص منها . وفي جامع سفيان الثوري ، عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر : ما كان من خليطين فأنهما يتراجعا بالسوية . قلت لعبيد الله : ما يعني بالخليطين ؟ قال : إذا كان المراح واحداً والراعي واحداً والدلو واحداً . ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أنس المذكور وفيه لفظ الترجمة . واختلف في المراد بالخليط ، فقال أبو حنيفة هو الشريك ، واعترض عليه بأن الشريك قد لا يعرف عين ماله وقد قال إنهما يتراجعا بينهما بالسوية ، وبما يدل على أن الخليط لا يستلزم أن يكون شريكاً قوله تعالى ﴿ وان كثيراً من الخلطاء ﴾ وقد بينه قبل ذلك بقوله ﴿ إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة ﴾ واعتذر بعضهم عن الحنفية بأنهم لم يبلغهم هذا الحديث ، أو رأوا أن الأصل قوله : ليس فيما دون خمس ذود صدقة ، وحكم الخلطة بغير هذا الأصل فلم يقولوا به

٣٦ - **باب** زكاة الإبل . ذكره أبو بكر وأبو ذر وأبو هريرة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ

١٤٥٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** الوليد بن مسلم **حدثنا** الأوزاعي قال **حدثني** ابن شهاب عن

عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ عن الهجرة فقال : وَيَحْك ، إن شأنها شديد ، فهل لك من إبل تؤدى صدقتها ؟ قال : نعم . قال : فاعمل من وراء البحار فإن الله لن يترك من عملك شيئاً »

[الحديث ١٤٥٢ - أطرافه في : ٢٦٣٣ ، ٣٩٢٣ ، ٦١٦٥]

قوله (باب زكاة الإبل) سقط لفظ « باب » ، من رواية الكشميهني والحموي . **قوله** (ذكره أبو بكر وأبو ذر وأبو هريرة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ) أما حديث أبي بكر فقد ذكره مطولاً كما سيأتي بعد باب من رواية أنس عنه ، ولأبي بكر حديث آخر تقدم أيضاً فيما يتعلق بقتال مانعي الزكاة . وأما حديث أبي ذر فسيأتي بعد ستة أبواب من رواية المعمر بن سويد عنه في وعيد من لا يؤدي زكاة أبله وغيرها ويأتي معه حديث أبي هريرة أيضاً في ذلك إن شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف حديث الأعرابي الذي سأل عن شأن الهجرة ، وموضع الحاجة منه قوله « فهل لك من إبل تؤدى صدقتها ؟ قال : نعم ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى . قال الزين بن المنير : في هذه الأحاديث أحكام متعددة تتعلق بهذه الترجمة ، منها إيجاب الزكاة ، والتسوية بينها وبين الصلاة في قتال مانعها حتى لو منعوا عقلاً وهو الذي تربط به الإبل ، وتسميتها فريضة وذلك أعلى الواجبات ، وتوعد من لم يؤديها بالعقوبة في الدار الآخرة كما في حديثي أبي ذر وأبي هريرة . وفي حديث أبي سعيد فضل أداء زكاة الإبل ، ومعادلة إخراج حق الله منها لفضل الهجرة ، فإن في الحديث إشارة إلى أن استقراره بوطنه إذا أدى زكاة إبله يقوم له مقام ثواب هجرته وإقامته بالمدينة

٣٧ - **باب** مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بَنْتِ نَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ

١٤٥٣ - **حدثنا** محمد بن عبد الله قال **حدثني** أبي قال **حدثني** ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّ

أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ « مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَانْهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَ تَالَهُ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا . وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحِقَّةُ وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ فَانْهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ وَيُعْطِيهِ الْمِصْدَقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ . وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بَنْتُ لَبُونٍ فَانْهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بَنْتُ لَبُونٍ وَيُعْطَى شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا . وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بَنْتُ لَبُونٍ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَانْهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ وَيُعْطِيهِ الْمِصْدَقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ . وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بَنْتُ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ بَنْتُ نَخَاضٍ فَانْهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بَنْتُ نَخَاضٍ وَيُعْطَى مَعَهَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ »

قوله (باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده) أورد فيه طرفاً من حديث أنس المذكور ، وليس فيه ما ترجم به ، وقد أورد الحكم الذي ترجم به في « باب العرض في الزكاة » وحذفه هنا ، فقال ابن بطال : هذه غفلة منه . وتعقبه ابن رشيد وقال : بل هي غفلة ممن ظن به الغفلة ، وإنما مقصده أن يستدل على من بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده هي ولا ابن لبون لكن عنده مثلاً حقه وهي أرفع من بنت مخاض لأن بينهما بنت لبون ، وقد تقرر أن بين بنت اللبون وبنت المخاض عشرين درهماً أو شاتين ، وكذلك سائر ما وقع ذكره في الحديث من سن يزيد أو ينقص إنما ذكر فيه ما يليها لا ما يقع بينهما بتفاوت درجة ، فأشار البخاري إلى أنه يستنبط من الزائد والناقص ، والمنفصل ما يكون منفصلاً بحساب ذلك ، فعلى هذا من بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده إلا حقة أن يرد عليه المصدق أربعين درهماً أو أربع شياه جبرانا أو بالعكس ، فلو ذكر اللفظ الذي ترجم به لما أفهم هذا الغرض ، فتدبره انتهى . قال الزين بن المنير : من أمعن النظر في تراجم هذا الكتاب وما أودعه فيها من أسرار المقاصد استبعد أن يففل أو يهمل أو يضع لفظاً بغير معنى أو يرسم في الباب خبراً يكون غيره به أقمد وأولى ، وإنما قصد بذكر ما لم يترجم به أن يقرر أن المفقود إذا وجد الأكل منه أو الانقص شرع الجبران كما شرع ذلك فيما تضمنه هذا الخبر من ذكر الأسنان فانه لا فرق بين فقد بنت المخاض ووجود الأكل منها . قال : ولو جمل العمد في هذا الباب الخبر المشتمل على ذكر فقد بنت المخاض لكان نصاً في الترجمة ظاهراً ، فلما تركه واستدل بنظيره أفهم ما ذكرناه من الإلحاق بنفي الفرق وتسويته بين فقد بنت المخاض ووجود الأكل منها وبين فقد الحقة ووجود الأكل منها . والله أعلم

٣٨ - باب زكاة الغنم

١٤٥٤ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس أن أنساً حدثه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين « بسم الله الرحمن الرحيم . هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، والتي أمر الله بها رسوله ، فمن سئله من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعط : في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى ، فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى ، فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل ، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فإذا بلغت - يعني ستاً وسبعين - إلى تسعين ففيها بنتا لبون . فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل . فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة . ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها ، فإذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاة . وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة . فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان ، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث ، فإذا زادت

على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة ، فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها . وفي الرقة ربع العشر ، فان لم تكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها »

قوله (باب زكاة الغنم) قال الزين بن المنير : حذف وصف الغنم بالسائمة وهو ثابت في الخبر ، إما لأنه لم يعتبر هذا المفهوم أو لتردده من جهة تعارض وجوه النظر فيه عنده ، وهي مسألة خلافية شهيرة ، والراجح في مفهوم الصفة أنها إن كانت تناسب الحكم مناسبة العلة لمعلولها اعتبرت وإلا فلا ، ولا شك أن السوم يشعر بخفة المؤنة ودرء المشقة بخلاف العلف فالراجح اعتباره هنا والله أعلم . قوله (حدثني ثمامة) هو عم الراوى عنه لأنه عبد الله ابن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك ، وهذا الإسناد مسلسل بالبصريين من آل أنس بن مالك . وعبد الله بن المثنى اختلف فيه قول ابن معين فقال مرة : صالح ، ومرة : ليس بشيء . وقواه أبو زرعة وأبو حاتم والمعجل . وأما النسائي فقال : ليس بالقوى . وقال العقيلي : لا يتابع في أكثر حديثه انتهى . وقد تابعه على حديثه هذا حماد بن سلمة فرواه عن ثمامة أنه أعطاه كتابا زعم أن أبا بكر كتبه لأنس وعليه خاتم رسول الله ﷺ حين بعثه مصدقا فذكر الحديث ، هكذا أخرجه أبو داود عن أبي سلمة عنه ، ورواه أحمد في مسنده قال : حدثنا أبو كامل حدثنا حماد قال أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس أن أبا بكر ، فذكره . وقال إسحق بن راهويه في مسنده : أخبرنا النضر بن شميل حدثنا حماد بن سلمة أخذنا هذا الكتاب من ثمامة يحدثه عن أنس عن النبي ﷺ ، فذكره . فوضح أن حمادا سمعه من ثمامة وأقرأه الكتاب فانتفى تعليل من أعله بكونه مكانة ، وانتفى تعليل من أعله بكون عبد الله بن المثنى لم يتابع عليه . قوله (أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين) أى عاملا عليها ، وهي اسم لإقليم مشهور يشتمل على مدن معروفة قاعدتها هجر ، وهكذا ينطق به بلفظ التثنية والنسبة إليه بحراني . قوله (بسم الله الرحمن الرحيم هذه) قال الماوردي : يستدل به على اثبات البسملة في ابتداء الكتب وعلى أن الابتداء بالحمد ليس بشرط . قوله (هذه فريضة الصدقة) أى نسخة فريضة خذف المضاف للعلم به ، وفيه أن اسم الصدقة يقع على الزكاة خلافا لمن منع ذلك من الحنفية . قوله (التى فرض رسول الله ﷺ على المسلمين) ظاهر في رفع الخبر إلى النبي ﷺ وأنه ليس موقوفا على أبي بكر ، وقد صرح برفعه في رواية إسحق المقدم ذكرها . ومعنى « فرض » هنا أوجب أو شرع يعنى بأمر الله تعالى ، وقيل معناه قدر لأن إيجابها ثابت في الكتاب ففرض النبي ﷺ لها بيانه للمجمل من الكتاب بتقدير الأنواع والأجناس . وأصل الفرض قطع الشيء الصلب ثم استعمال في التقدير لكونه مقتطعا من الشيء الذى يقدر منه ، ويرد بمعنى البيان كقوله تعالى ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ وبمعنى الانزال كقوله تعالى ﴿ إن الذى فرض عليك القرآن ﴾ وبمعنى الحل كقوله تعالى ﴿ ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له ﴾ وكل ذلك لا يخرج من معنى التقدير . ووقع استعمال الفرض بمعنى اللزوم حتى كاد يغلب عليه وهو لا يخرج أيضا عن معنى التقدير ، وقد قال الراغب : كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو بمعنى الإلزام ، وكل شيء فرض له فهو بمعنى لم يحرمه عليه . وذكر أن معنى قوله تعالى ﴿ إن الذى فرض عليك القرآن ﴾ أى أوجب عليك العمل به ، وهذا يؤيد قول الجمهور إن الفرض مرادف للوجوب . وتفريق الحنفية بين الفرض والواجب باعتبار ما يثبتان به لاشاحة فيه ، وإنما النزاع في حمل ما ورد من الأحاديث الصحيحة على ذلك لأن اللفظ السابق لا يحمل على الاصطلاح الحادث والله أعلم . قوله (على المسلمين) استدلال به على أن

الكافر ليس مخاطبا بذلك ، وتعقب بأن المراد بذلك كونها لا تصح منه ، لا أنه لا يعاقب عليها وهو محل النزاع . قوله (والى أمر الله بها رسوله) كذا في كثير من نسخ البخارى ، ووقع في كثير منها بحذف د بها ، وأنكرها النووى في شرح المذهب ، ووقع في رواية أبى داود المقدم ذكرها ، التى أسر ، بغير واو على أنها بدل من الأولى . قوله (فن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها) أى على هذه الكيفية المبينة في هذا الحديث . وفيه دلالة على دفع الاموال الظاهرة إلى الامام . قوله (ومن سئل فوقها فلا يعط) أى من سئل زائدا على ذلك في سن أو عدد فله المنع . ونقل الرافعى الاتفاق على ترجيحه . وقيل معناه فليمنع الساعى وليتول هو لإخراجه بنفسه أو بساع آخر فان الساعى الذى طلب الزيادة يكون بذلك متعديا وشرطه أن يكون آمينا ، لكن محل هذا إذا طلب الزيادة بغير تأويل . قوله (فى كل أربع وعشرين من الإبل فما دونها) أى إلى خمس . قوله (من الغنم) كذا الأكثر ، وفي رواية ابن السكن بإسقاط دمن ، وصوبها بعضهم ، وقال عياض : من أثبتنا فمعناه زكاتها أى الإبل من الغنم ، ود من ، للبيان لا للتعويض . ومن حذفها فالغنم مبتدا والخبر مضمرة فى قوله د فى كل أربع وعشرين ، وما بعده ، وإنما قدم الخبر لأن الغرض بيان المقادير التى يجب فيها الزكاة ، والزكاة إنما تجب بعد وجود النصاب فحسن التقديم ، واستدل به على تعين إخراج الغنم فى مثل ذلك وهو قول مالك وأحمد ، فلو أخرج بعيرا عن الأربع والعشرين لم يجزه . وقال الشافعى والجمهور : يجزئه لأنه يجزى عن خمس وعشرين ، فما دونها أولى . ولأن الأصل أن يجب من جنس المال ، وإنما عدل عنه رفقا بالمالك ، فاذا رجع باختياره إلى الأصل أجزأه ، فان كانت قيمة البعير مثلا دون قيمة أربع شياه ففيه خلاف عند الشافعية وغيرهم ، والأقيس أنه لا يجزى ، واستدل بقوله د فى كل أربع وعشرين ، على أن الأربع مأخوذة عن الجمع وان كانت الأربع الزائدة على العشرين وقصا وهو قول الشافعى فى البويطى ، وقال فى غيره : إنه عفو . ويظهر أثر الخلاف فيمن له مثلا تسع من الإبل قتلف منها أربعة بعد الحول وقبل التمكن حيث قلنا إنه شرط فى الوجوب وجبت عليه شاة بلا خلاف ، وكذا إن قلنا التمكن شرط فى الضمان وقلنا الوقت عفو ، وإن قلنا يتعلق به الفرض وجب خمسة أتساع شاة ، والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر ، وعن مالك رواية كالاول . تنبيه : الوقص بفتح الواو والقف ويجوز إسكانها وبالسین المهملة بدل الصاد : هو ما بين الفرضين عند الجمهور ، واستعمله الشافعى فيما دون النصاب الأول أيضا والله أعلم . قوله (فاذا بلغت خمسا وعشرين) فيه أن فى هذا القدر بنت مخاض ، وهو قول الجمهور إلا ما جاء عن على أن فى خمس وعشرين خمس شياه فاذا صارت ستا وعشرين كان فيها بنت مخاض أخرجه ابن أبى شيبة وغيره عنه موقوفا ومرفوعا وإسناده المرفوع ضعيف . قوله (إلى خمس وثلاثين) استدل به على أنه لا يجب فيما بين العديدين شىء غير بنت مخاض ، خلافا لمن قال كالحنفية تستأنف الفريضة فيجب فى كل خمس من الإبل شاة مضافة إلى بنت المخاض . قوله (ففيها بنت مخاض أثى) زاد حماد بن سلمة فى روايته فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر ، وقوله أثى وكذا قوله ذكر للتأكيد أول تنبيه رب المال ليطلب نفسا بالزيادة ، وقيل احترز بذلك من الخنثى وفيه بعد . وبنت المخاض بفتح الميم والمعجم الخفيفة وآخره معجمة هى التى أتى عليها حول ودخلت فى الثانى وحملت أمها ، والماخض الحامل ، أى دخل وقت حملها وان لم تحمل . وابن اللبون الذى دخل فى ثالث سنة فصارت أمه لبونا بوضع الحمل . قوله (إلى خمس وأربعين) إلى للغاية وهو يقتضى أن ما قبل للغاية يشتمل عليه الحكم المقصود بيانه بخلاف ما بعدها فلا يدخل إلا بدليل ، وقد

دخلت هنا بدليل قوله بعد ذلك ، فاذا بلغت ستا وأربعين ، فعلم أن حكمها حكم ما قبلها . **قوله** (حقة طروقة الجمل) حقة بكسر الميملة وتشديد القاف والجمع حقاق بالكسر والتخفيف ، وطروقة بفتح أوله أى مطروقة وهى فعولة بمعنى مفعولة كحلوبة بمعنى محلوبة ، والمراد أنها بلغت أن يطرقتها الفحل ، وهى التى أتت عليها ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة . **قوله** (جذعة) بفتح الجيم والمعجمة وهى التى أتت عليها أربع ودخلت فى الخامسة . **قوله** (فاذا بلغت يعنى ستا وسبعين) كذا فى الاصل بزيادة يعنى ، وكأن العدد حذف من الاصل اكتفاء بدلالة الكلام عليه فذكره بعض رواته وأتى بلفظ يعنى لينبه على أنه مزيد ، أو شك أحد رواته فيه . وقد ثبت بغير لفظ يعنى ، فى رواية الاسماعيلي من طريق أخرى عن الانصارى شيخ البخارى فيه فيحتمل أن يكون الشك فيه من البخارى ، وقد وقع فى رواية حماد بن سلمة باثباته أيضا . **قوله** (فاذا زادت على عشرين ومائة) أى واحدة فصاعدا ، وهذا قول الجمهور . وعن الاصطخري من الشافعية يجب ثلاث بنات لبون لزيادة بعض واحدة لصدق الزيادة ، وتتصور المسألة فى الشركة ، ويرده ما فى كتاب عمر المذكور ، إذا كان إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة ، ومقتضاه أن ما زاد على ذلك فزكاته بالابل خاصة ، وعن أبى حنيفة إذا زادت على عشرين ومائة رجعت إلى فريضة الغنم فيكون فى خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة . **قوله** (فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها شاة وفى صدقة الغنم الخ) . تنبيه : اقتطع البخارى من بين هاتين الجملتين قوله : ومن بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة ، إلى آخر ما ذكره فى الباب الذى قبله وقد ذكر آخره فى باب العرض فى الزكاة ، وزاد بعد قوله فيه : يقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهما أو شاتين ، فإن لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء ، وهذا الحكم متفق عليه ، فلو لم يجد واحدا منهما فله أن يشتري أيهما شاء على الأصح عند الشافعية ، وقيل يتعين شراء بنت مخاض وهو قول مالك وأحمد ، وقوله : ويعطى معها عشرين درهما أو شاتين ، هو قول الشافعى وأحمد وأصحاب الحديث . وعن الثورى عشرة ، وهى رواية عن إسحق ، وعن مالك يلزم رب المال بشراء ذلك السن بغير جبران ، قال الخطابى : يشبه أن يكون الشارع جعل الشاتين أو العشرين درهما تقديرا فى الجبران لئلا يكمل الأمر إلى اجتهاد الساعى لأنه يأخذها على المياه حيث لا حاكم ولا مقوم غالبا ، فضبطه بشئ يرفع النزاع كالصاع فى المصرة والغرة فى الجنين والله أعلم . وبين هاتين الجملتين قوله : وفى صدقة الغنم ، وسيأتى التنبيه على ما حذفه منه أيضا فى موضع آخر قريبا . **قوله** (إذا كانت) فى رواية الكشميهنى : إذا بلغت ، . **قوله** (فاذا زادت على عشرين ومائة) فى كتاب عمر ، فاذا كانت إحدى وعشرين حتى تبلغ مائتين ففيها شاتان ، وقد تقدم قول الاصطخري فى ذلك والتعقب عليه . **قوله** (فاذا زادت على ثلثمائة ففى كل مائة شاة) مقتضاه أنه لا يجب الشاة الرابعة حتى توفى أربعائة وهو قول الجمهور ، قالوا فائدة ذكر الثلثمائة لبيان النصاب الذى بعده ليكون ما قبله مختلفا ، وعن بعض الكوفيين كالحسن بن صالح ورواية عن أحمد إذا زادت على الثلثمائة واحدة وجب الأربع . **قوله** (ففى كل مائة شاة شاة فاذا كانت سائمة الرجل) . تنبيه : اقتطع البخارى أيضا من بين هاتين الجملتين قوله : ولا يخرج فى الصدقة هرمة إلى آخر ما ذكره فى الباب الذى يليه ، واقتطع منه أيضا قوله : ولا يجمع بين متفرق إلى آخر ما ذكره فى بابه ، وكذا قوله : وما كان من خليطين ، إلى آخر ما ذكره فى بابه ، ويلى هذا قوله هنا : فاذا كانت سائمة الرجل ، الخ . وهذا حديث واحد يشتمل على هذه الأحكام التى فرقها

المصنف في هذه الأبواب غير مراعى للترتيب فيها بل بحسب ما ظهر له من مناسبة إيراد التراجم المذكورة . **قوله** (وورقة) بكسر الراء وتخفيف القاف : الفضة الخالصة سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة ، قيل أصلها الورق فحذفت الواو وعوضت الهاء ، وقيل يطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق فعلى هذا فقليل أن الأصل في زكاة النقيدين نصاب الفضة ، فإذا بلغ الذهب ما قيمته مائتا درهم فضة خالصة وجبت فيه الزكاة وهو ربع العشر ، وهذا قول الزهري وخالفه الجمهور . **قوله** (فإن لم تكن) أى الفضة (إلا تسعين ومائة) يوم أنها إذا زادت على التسعين ومائة قبل بلوغ المائتين أن فيها صدقة ، وليس كذلك ، وإنما ذكر التسعين لأنه آخر عقد قبل المائة ، والحساب إذا جاوز الآحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمئين والآلاف ، فذكر التسعين ليدل على أن لاصدقة فيما نقص عن المائتين ، ويدل عليه قوله الماضى : ليس فيما دون خمس أواق صدقة ، . **قوله** (إلا أن يشاء ربها في المواضع الثلاثة) أى إلا أن يتبرع متطوعا

٣٩ - باب لا تؤخذ في الصدقة حرمة ولا ذات عوار ولا تيس ، إلا ما شاء المصدق

١٤٥٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة أن أنسا رضى الله عنه حدثه أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له **أمر الله رسول الله ﷺ** « ولا يخرج في الصدقة حرمة ولا ذات عوار ولا تيس ، إلا ما شاء المصدق »

قوله (باب لا يؤخذ في الصدقة حرمة - إلى قوله - ما شاء المصدق) اختلف في ضبطه فالاكثر على أنه بالتشديد والمراد المالك ، وهذا اختيار أبي عبيد ، وتقدير الحديث لا تؤخذ حرمة ولا ذات عيب أصلا ، ولا يؤخذ التيس وهو محل الغنم إلا برضا المالك لكونه محتاج إليه ، ففى أخذه بغير اختياره لإغراء به والله أعلم . وعلى هذا فالاستثناء محقق بالثالث ، ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد وهو الساعى وكأنه يشير بذلك إلى التفويض إليه فى اجتهاده لكونه يجرى مجرى الوكيل فلا يتصرف بغير المصلحة فيتعبد بما تقتضيه القواعد ، وهذا قول الشافعى فى البويطى ولفظه : ولا تؤخذ ذات عوار ولا تيس ولا حرمة إلا أن يرى المصدق أن ذلك أفضل للسالكين فى أخذه على النظر انتهى . وهذا أشبه بقاعدة الشافعى فى تناول الاستثناء جميع ما ذكر قبله ، فلو كانت الغنم كلها معيبة مثلا أو تيموسا أجزاء أن يخرج منها ، وعن المالكية يلزم المالك أن يشتري شاة مجزئة تمسكا بظاهر هذا الحديث ، وفى رواية أخرى عندهم كالأول . **قوله** (حرمة) بفتح الهاء وكسر الراء : الكبيرة التى سقطت أسنانها . **قوله** (ذات عوار) بفتح العين المهملة وبضمها أى معيبة ، وقيل بالفتح العيب وبالضم العور ، واختلف فى ضبطها فالاكثر على أنه ما يثبت به الرد فى البيع ، وقيل ما يمنع الإجزاء فى الأضحية ، ويدخل فى المعيب المريض والذكورة بالنسبة إلى الأنوثة والصغير سنا بالنسبة إلى سن أكبر منه

٤٠ - باب أخذ العناق فى الصدقة

١٤٥٦ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري . وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن

ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة رضى الله عنه قال « قال أبو بكر رضى الله

عنه : والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها »

١٤٥٧ - « قال عمر رضي الله عنه : فما هو إلا أن رأيت أن الله شرَح صدر أبي بكر رضي الله عنه

بالقتال ففرفت أنه الحق »

قوله (باب أخذ العناق) بفتح المهملة ، أورد فيه طرفاً من قصة عمر مع أبي بكر في قتال مانع الزكاة وفيه قوله « لو منعوني عناقاً ، وكان البخاري أشار بهذه الترجمة السابقة إلى جواز أخذ الصغيرة من الغنم في الصدقة لأن الصغيرة لا عيب فيها سوى صغر السن فهي أولى أن تؤخذ من الهرمة إذا رأى الساعي ذلك ، وهذا هو السر في اختيار لفظ الأخذ في الترجمة دون الإعطاء ، وحالف في ذلك المالكية فقالوا معناه كانوا يؤدون عنها ما يلزم أدائه ، وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : لا يؤدي عنها إلا من غيرها ، وقيل المراد بالعناق في هذا الحديث الجذعة من الغنم ، وهو خلاف الظاهر . والله أعلم . **قوله** في أثناء الإسناد (وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد الخ) وصله الذهلي في « الزهريات » ، عن أبي صالح عن الليث ، ولليث فيه إسناد من طريق أخرى ستأتي في كتاب المرتدين عن غنم عن ابن شهاب

٤١ - باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة

١٤٥٨ - **حدثنا** أمية بن بسطام **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** روح بن القاسم عن إسماعيل بن أمية

عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً رضي الله عنه على اليمن قال : إنك تقدم على قوم أهل كتاب ، فليكن أول ما تدهوم إليه عبادة الله ، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم ، فإذا فعلوا الصلاة فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم وتردد على فقرائهم ، فإذا أطاعوا بها فخذ منهم ، وتوق كرائم أموال الناس »

قوله (لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة) هذه الترجمة مقيدة لمطلق الحديث لأن فيه « وتوق كرائم أموال الناس » ، بغير تقييد بالصدقة ، وأموال الناس يستوي التوق لها بين الكرائم وغيرها فقيدها في الترجمة بالصدقة وهو بين من سياق الحديث لأنه ورد في شأن الصدقة ، والكرائم جمع كريمة يقال ناقة كريمة أي غزيرة اللبن ، والمراد نفائس الأموال من أي صنف كان ، وقيل له نفيس لأن نفس صاحبه تتعلق به وأصل الكريمة كثيرة الخير ، وقيل للبال النفيس كريم لكثرة منفعة . وسيأتي الكلام على بقية الحديث قبيل أبواب زكاة الفطر إن شاء الله تعالى .

٤٢ - باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة

١٤٥٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صمم المازني عن

أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة ،

وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة »
 قوله (باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة) الذود بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة . قال الزين بن المنير : أضاف خمس الى ذود وهو مذكر لأنه يقع على المذكر والمؤنث ، وأضافه الى الجمع لأنه يقع على المفرد والجمع . وأما قول ابن قتيبة إنه يقع على الواحد فقط فلا يدفع ما نقله غيره أنه يقع على الجمع انتهى . والأكثر على أن الذود من الثلاثة الى العشرة وأنه لا واحد له من لفظه . وقال أبو عبيد : من الثنتين الى العشرة . قال : وهو يختص بالإناث . وقال سيبويه : تقول ثلاث ذود لأن الذود مؤنث وليس باسم كسر عليه مذكر . وقال القرطبي : أصله ذاد يذود إذا دفع شيئاً فهو مصدر ، وكأن من كان عنده دفع عن نفسه معرفة الفقر وشدة الفاقة والحاجة . وقوله د من الإبل ، بيان للذود . وأنكر ابن قتيبة أن يراد بالذود الجمع وقال : لا يصح أن يقال خمس ذود كما لا يصح أن يقال خمس ثوب . وغلطه العلماء في ذلك ، لكن قال أبو حاتم السجستاني : تركوا القياس في الجمع فقالوا خمس ذود لخمس من الإبل كما قالوا ثلثانة على غير قياس . قال القرطبي : وهذا صريح في أن الذود واحد في لفظه ، والأشهر ما قاله المتقدمون إنه لا يقصر على الواحد . قال الزين بن المنير أيضاً : هذه الترجمة تتعلق بزكاة الإبل ، وإنما اقتطعها من ثم لأن الترجمة المتقدمة مسوقة للإيجاب وهذه للنفي فلذلك فصل بينهما بزكاة الغنم وتوابعه . كذا قال ، ولا يخفى تكلفه . والذي يظهر لي أن لها تعلقاً بالغنم التي تعطى في الزكاة من جهة أن الواجب في الخمس شاة ، وتعلقها بزكاة الإبل ظاهر فلما تعلق بهما كالتى قبلها . قوله (عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني) كذا وقع في رواية مالك ، والمعروف أنه محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة نسب الى جده ونسب جده الى جده . قوله (عن أبيه) كذا رواه مالك . وروى إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد هذا عن عمرو بن يحيى وعباد بن تميم كلاهما عن أبي سعيد . ونقل البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي أن محمداً سمعه من ثلاثة أنفس وأن الطريقين محفوظان . وقد سبق باقى الكلام على حديث الباب في د باب زكاة الورق .

٤٣ - باب زكاة البقر . وقال أبو حميد : قال النبي ﷺ « لأعرفن ما جاء الله رجلٌ ببقرة لها خوار »

ويقال : جوار . تجارون : ترفعون أصواتكم كما تجار البقرة

١٤٦٠ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن المعمر بن سويد عن أبي ذر رضي الله عنه قال « انتهيت إليه قال : والذي نفسى بيده - أو والذي لا إله غيره ، أو كما حلف - ما من رجل يسكون له إبل أو بقر أو غنم لا يؤدى حقها إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما تكون واسمته ، تطوؤه بأخفافها وتنطحه بقرونها ، كلما جازت أхраها ردت عليه أولاهها حتى يقضى بين الناس » . رواه بكير عن

أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ

[الحديث ١٤٦٠ - طرفه في : ٦٦٣٨]

قوله (باب زكاة البقر) البقر اسم جنس يكون للمذكر والمؤنث ، اشتق من بقرت الشيء إذا شققته لأنها تبقر

الأرض بالحراثة . قال الزين بن المنير : أخر زكاة البقر لأنها أقل النعم وجودا ونصبا ، ولم يذكر في الباب شيئا مما يتعلق بنصائها لتكون ذلك لم يقع على شرطه ، فتقدير الترجمة لإيجاب زكاة البقر ، لأن جملة ما ذكره في الباب يدل على ذلك من جهة الوعيد على تركها ، إذ لا يتوعد على ترك غير الواجب . قال ابن رشيد : وهذا الدليل يحتاج إلى مقدمة ، وهو أنه ليس في البقر حق واجب سوى الزكاة ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل الزكاة حيث قال : باب إثم مانع الزكاة ، وذكر فيه حديث أبي هريرة لكن ليس فيه ذكر البقر ، ومن ثم أورد في هذا الباب حديث أبي ذر ، وأشار إلى أن ذكر البقر وقع أيضا في طريق أخرى في حديث أبي هريرة والله أعلم . وزعم ابن بطال أن حديث معاذ المرفوع : إن في كل ثلاثين بقرة تبيعا وفي كل أربعين مسنة ، متصل صحيح وإن مثله في كتاب الصدقات لأبي بكر وعمر ، وفي كلامه نظر : أما حديث معاذ فأخرجه أصحاب السنن وقال الترمذي حسن وأخرجه الحاكم في المستدرک ، وفي الحكم بصحته نظر لأن مسروقا لم يلق معاذ وإنما حسنه الترمذي لشواهده ، ففي الموطأ من طريق طاوس عن معاذ نحوه ، وطاوس عن معاذ منقطع أيضا ، وفي الباب عن علي عند أبي داود ، وأما قوله إن مثله في كتاب الصدقة لأبي بكر فوهم منه لأن ذكر البقر لم يقع في شيء من طرق حديث أبي بكر ، نعم هو في كتاب عمر والله أعلم . قوله (وقال أبو حمزة) هو الساعدي ، وهذا طرف من حديث أورده المصنف موصولا من طرق ، وهذا القدر وقع عنده موصولا في كتاب ترك الحيل في أثناء الحديث المذكور . قوله (لا عرفن) أي لا عرفنكم غدا هذه الحالة ، وفي رواية الكشميهني : لا أعرفن ، بحرف النون أي ما ينبغي أن تكونوا على هذه الحال فأعرفنكم بها . قوله (ما جاء الله رجل) ما مصدرية أي مجيء رجل إلى الله . قوله (لها خوار) بضم المعجمة وتخفيف الواو : صوت البقر . قوله (ويقال جوار) هذا كلام البخاري ، يريد بذلك أن هذا الحرف جاء بالخاء المعجمة وتخفيف الواو وبالجم وبالألف المهموزة ، ثم فسره فقال : يجارون ترفعون أصواتكم ، وهذه عادة البخاري إذا مرت به لفظة غريبة توافق كلمة في القرآن نقل تفسير تلك الكلمة التي من القرآن ، والتفسير المذكور رواه ابن أبي حاتم عن السدي ، وروى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله : يجارون ، قال : يستغيثون . وقال القزاز : الخوار بالمعجمة والجوار بالجم بمعنى واحد في البقر . وقال ابن سيده : خار الرجل رفع صوته بتضرع . قوله (عن المعروف بن سويد) هو بالعين المهملة . قوله (قال انتهيت إليه) هو مقول المعروف والضمير يعود على أبي ذر وهو الخالف ، وقوله (أو كما حلف) يشير بذلك إلى أنه لم يضبط اللفظ الذي حلف به . وقوله : أعظم ، بالنصب على الحال (وأسمنه) عطف عليه . وقوله (جازت) أي مرت ، و (ردت) أي أعيدت . قوله (لا يؤدي حقها) في رواية مسلم من طريق وكيع : أبي معاوية كلاهما عن الأعمش لا يؤدي ذكاتها ، وهو أصح في مقصود الترجمة . وقد تقدم الكلام على بقية المتن في أوائل الزكاة ، واستدل بقوله : يكون له ابل أو بقر ، أي : سواء زكاة البقر والابل في النصاب ، ولا دلالة فيه لأنه قرن معه الغنم وليس نصابها مثل نصاب الابل اتفاقا . (تنبيه) : أخرج مسلم في أول هذا الحديث قصة فيها دهم الاكثر من أموالا إلا من قال هكذا وهكذا ، وقد أفرد البخاري هذه القطعة فأخرجها في كتاب الأيمان والنذور بهذا الاسناد ولم يذكر هناك القدر الذي ذكره هنا . قوله (رواه بكير) يعني ابن عبد الله بن الأشج ، ومراد البخاري بذلك موافقة هذه الرواية لحديث أبي ذر في ذكر البقر لأن الحديثين مستويان في جميع ما وردا فيه ، وقد أخرجه مسلم موصولا من طريق بكير بهذا الاسناد مطولا

٤٤ - **باب** الزكاة على الأقارب . وقال النبي ﷺ « له أجران : أجر القرابة والصدقة »

١٤٦١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول « كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً من نخل ، وكان أحب أمواله إليه بئرحاء ، وكانت مستقبلة المسجد ، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب . قال أنس : فلما أنزلت هذه الآية « إن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن الله تبارك وتعالى يقول « إن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » وإن أحب أموالي إلى بئرحاء ، وإنها صدقة لله أرجو برّها وذخرها عند الله ، فضعتها يا رسول الله حيث أراك الله . قال فقال رسول الله ﷺ : بئح ، ذلك مال راجح ، ذلك مال راجح ، وقد سمعت ما قلت ، وإني أرى أن تجعلها في الأقربين . فقال أبو طلحة : أفعل يا رسول الله . فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه .

تابعه روح . وقال يحيى بن يحيى وإسماعيل عن مالك « راجح »

[الحديث ١٤٦١ - أطرافه في : ٣٣١٨ ، ٢٧٥٢ ، ٢٧٥٨ ، ٢٧٦٩ ، ٤٥٥٤ ، ٤٥٥٥ ، ٥٦١١]

١٤٦٢ - **حدثنا** ابن أبي مريم أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « خرج رسول الله ﷺ في أضحى أو فطر إلى المصلى ، ثم انصرف فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فقال : أيها الناس ، تصدقوا . فرأى على النساء فقال : يا معشر النساء تصدقن ، فإني رأيتكن أكثر أهل النار . فقلن : وبم ذلك يا رسول الله ؟ قال : تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير . ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن يا معشر النساء . ثم انصرف ، فلما صار إلى منزله جاءت زينب امرأة ابن مسعود تستأذن عليه ، فقيل : يا رسول الله ، هذه زينب . فقال : أي الزيانب ؟ فقيل : امرأة ابن مسعود . قال : نعم ، ائذنها لها ، فأذن لها . قالت : يا نبي الله ، إنك أمرت اليوم بالصدقة ، وكان عندي حلي لي فأردت أن أتصدق بها ، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم . فقال النبي ﷺ : صدق ابن مسعود ، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم »

قوله (باب الزكاة على الأقارب) قال الزين بن المنير : وجه استدلاله لذلك بأحاديث الباب أن صدقة التطوع على الأقارب لما لم ينقص أجرها بوقوعها بموقع الصدقة والصلة معا كانت صدقة الواجب كذلك ، لكن لا يلزم من جواز صدقة التطوع على من يلزم المرء نفقته أن تكون الصدقة الواجبة كذلك . وقد اعترضه الإسماعيلي بأن الذي في الأحاديث التي ذكرها مطلق الصدقة لا الصدقة الواجبة فلا يتم استدلاله إلا إن أراد الاستدلال على أن الأقارب في الزكاة أحق بها إذ رأى النبي ﷺ صرف الصدقة المتطوع بها إلى الأقارب أفضل فذلك حينئذ له وجه . وقال ابن

رشيد : قد يؤخذ ما اختاره المصنف من حديث أبي طلحة فيما فهمه من الآية ، وذلك أن النفقة في قوله (حتى تنفقوا) أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا ، فعمل بها أبو طلحة في فرد من أفرادها ، فيجوز أن يعمل بها في بقية مفرداته ، ولا يعارضها قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء) الآية لأنها تدل على حصر الصدقة الواجبة في المذكورين . وأما صنيع أبي طلحة فيدل على تقديم ذوى القربى إذا اتصفوا بصفة من صفات أهل الصدقة على غيرهم ، وسيأتى ذكر من يستثنى من الأقارب في الصدقة الواجبة بعد ما بين . قوله (وقال النبي ﷺ له أجزان أجر القرابة وأجر الصدقة) هذا طرف من حديث فيه قصة لامرأة ابن مسعود ، وسيأتى موصولا بعد ثلاثة أبواب . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : حديث أنس في تصدق أبي طلحة بأرضه ، وحديث أبي سعيد في قصة امرأة ابن مسعود وغير ذلك . فأما حديث أنس فسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الوقف ، وقوله فيه « براحاء » بفتح الموحدة وسكون التحتانية وفتح الراء وبالمهمل والمد ، وجاء في ضبطه أوجه كثيرة جمعها ابن الأثير في النهاية فقال : يروى بفتح الباء وبكسرهما وبفتح الراء وضمها وبالمد والقصر فهذه ثمان لغات . وفي رواية حماد بن سلمة « بريحا » بفتح أوله وكسر الراء وتقديمها على التحتانية ، وفي سنن أبي داود « باريجا » مثله لكن بزيادة ألف ، وقال الباجي : أفصحها بفتح الباء وسكون الياء وفتح الراء مقصور ، وكذا جزم به الصغاني وقال : إنه فيعمل من البراح ، قال : ومن ذكره بكسر الموحدة وظن أنها بئر من آبار المدينة فقد صحف . قوله (تابعه روح) يعني عن مالك في قوله « راج » بالموحدة وسيأتى من طريقه موصولا في البيوع . قوله (وقال يحيى بن يحيى وإسماعيل عن مالك رائج) يعني بالتحتانية ، أما رواية يحيى فستأتى موصولة في الوكالة وعزاها مغلطاي لتخريج الدارقطني فأبعد ، وأما رواية إسماعيل وهو ابن أبي أويس فوصلها المصنف في التفسير ، وقد وهم صاحب المطالع . فقال : رواية يحيى بن يحيى بالموحدة ، وكأنه اشتبه عليه الأندلسي بالنيسابوري ، فالذى عناه هو الأندلسي والذي عناه البخاري النيسابوري ، قال الداني في أطرافه . رواه يحيى بن يحيى الأندلسي بالموحدة وتابعه جماعة ، ورواه يحيى بن يحيى النيسابوري بالمشناة وتابعه إسماعيل وابن وهب ، ورواه القعني بالشك اهـ . ورواية القعني وصلها البخاري في الأشربة بالشك كما قال والرواية الأولى واضحة من الريح أى ذو ربح ، وقيل هو فاعل بمعنى مفعول أى هو مال مربوح فيه ، وأما الثانية فمعناها رائج عليه أجره ، قال ابن بطال : والمعنى أن مساقته قريبة وذلك أنفس الأموال ، وقيل معناه يروح بالأجر ويغدو به واكتفى بالرواح عن الغدو ، وادعى إسماعيل أن من رواها بالتحتانية فقد صحف والله أعلم . وأما حديث أبي سعيد فقد تقدم الكلام على صدره مستوفى في كتاب الحيض ، وبقية ما فيه من قصة امرأة ابن مسعود يأتى الكلام عليه بعد ما بين مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « فقيل يا رسول الله هذه زينب » القائل هو بلال كما سيأتى ، وقوله « ائذنوا لها فأذن لها فقالت يا رسول الله الخ » لم يبين أبو سعيد عن سمع ذلك ، فإن يكن حاضرا عند النبي ﷺ حال المراجعة المذكورة فهو من مسنده وإلا فيحتمل أن يكون حمله عن زينب صاحبة القصة . والله أعلم

٤٥ - باب ليس على المسلم في فرسه صدقة

١٤٦٣ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد الله بن دينار قال : سمعت سليمان بن يسار عن عراك بن

مالك عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « ليس على المسلم في فرسه وغلामه صدقة »
[الحديث ١٤٦٣ - طرفه في ١٤٦٤]

٤٦ - باب ليس على المسلم في عبده صدقة

١٤٦٤ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن خنيم بن عراك بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه »

قوله (باب ليس على المسلم في فرسه صدقة) وقال في الذي يليه (ليس على المسلم في عبده صدقة) ثم أورد حديث أبي هريرة بلفظ الترجمتين مجموعا من طريقين ، لكن في الأولى بلفظ « غلامه » بدل عبده ، قال ابن رشيد : أراد بذلك الجنس في الفرس والعبد لا الفرد الواحد ، إذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعبد للركوب ، ولا خلاف أيضا أنها لا تؤخذ من الرقاب ، وإنما قال بعض الكوفيين يؤخذ منها بالقيمة . ولعل البخاري أشار إلى حديث علي مرفوعا ، قد عرفت عن الخيل والرقيق فها توار صدقة الرقة ، الحديث أخرجه أبو داود وغيره وإسناده حسن ، والخلاف في ذلك عن أبي حنيفة إذا كانت الخيل ذكرانا وإناثا نظرا إلى النسل ، فإذا انفردت فعنه روايتان ، ثم عنده أن المالك يتخير بين أن يخرج عن كل فرس ديناراً أو يقوم ويخرج ربع العسر ، واستدل عليه بهذا الحديث . وأجيب بحمل النفي فيه على الرقة لا على القيمة ، واستدل به من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيهما مطلقا ولو كانا للتجارة ، وأجيبوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فينخص به عموم هذا الحديث . والله أعلم

٤٧ - باب الصدقة على اليتامى

١٤٦٥ - حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن هلال بن أبي ميمونة حدثنا عطاء بن يسار أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يحدث « أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله فقال : إن مما أخاف عليكم من بعدى ما يفتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها . فقال رجل : يا رسول الله ، أو يأتي الخير بالشر ؟ فسكت النبي ﷺ . فقيل له : ما شأنك بكلم النبي ﷺ ولا يكلمك ؟ فأبنا أنه ينزل عليه . قال فسح عنه الرخصاء فقال : أين السائل - وكأنه حمده - فقال : إنه لا يأتي الخير بالشر ، وإن مما ينبت الربيع يقتل أو يلم ، إلا آكلة الأخضراء ، أكلت حتى إذا امتدت خاصرتها استقبلت عين الشمس فملطت وبالت ورتعت . وإن هذا المال خضرة حلوة ، فميم صاحب المسلم ما أعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل - أو كما قال النبي ﷺ - وإنه من يأخذه بغير حقه كالذي يأكل ولا يشبع ، ويكون شهيداً عليه يوم القيامة »

قوله (باب الصدقة على اليتامى) قال الزين بن المنير : عبر بالصدقة دون الزكاة لتردد الخبر بين صدقة الفرض والتطوع ، لسكون ذكر اليتيم جاء متوسطا بين المسكين وابن السبيل وهما من مصارف الزكاة . وقال ابن رشيد : لما

قال « باب ليس على المسلم في فرسه صدقة ، علم أنه يريد الواجبة إذ لا خلاف في التطوع ، فلما قال « الصدقة على اليتامى ، أحال على معهود . قوله (حدثنا هشام) هو الدستوائي (عن يحيى) هو ابن أبي كثير ، وسيأتي الكلام على المتن مستوفى في الرقاق . وقوله في هذه الطريق (ان مما أخاف) في رواية الحموي « اني مما أخاف » ، وقوله (فرأينا أنه ينزل عليه) في رواية الكشميهني « فأرينا » بتقديم الهمزة ، وقوله (الا آكلة الخضر) في رواية الكشميهني « الخضراء » بزيادة ألف ، وقوله (أو كما قال النبي ﷺ) شك من يحيى . وسيأتي في الجهاد من طريق فليح عن هلال بلفظ « فجعله في سبيل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل »

٤٨ - باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر . قاله أبو سعيد عن النبي ﷺ

١٤٦٦ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش قال **حدثني** شقيق عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله رضي الله عنها . قال فذكرته لإبراهيم **فحدثني** إبراهيم عن أبي عبيدة عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله بمثلها سواء قالت « كنت في المسجد فرأيت النبي ﷺ فقال : تصدقن ولو من حليكن . وكانت زينب تنفق على عبد الله وأيتام في حجرها . فقالت لعبد الله : سأل رسول الله ﷺ أيجزى عني أن أنفق عليك وعلى أيتام في حجري من الصدقة ؟ فقال : سأل أنت رسول الله ﷺ . فانطلقت إلى النبي ﷺ فوجدت امرأة من الأنصار على الباب حاجتها مثل حاجتي . فمر علينا بلال فقلنا : سأل النبي ﷺ أيجزى عني أن أنفق على زوجي وأيتام لي في حجري . وقلنا : لا تخبر بنا . فدخل فسأله فقال : من هما ؟ قال : زينب . قال : أي الزبايب ؟ قال : امرأة عبد الله . قال : نعم ، ولها أجران : أجر القراءة وأجر الصدقة »

١٤٦٧ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** عبدة عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة قالت قلت يا رسول الله ، ألي أجر أن أنفق على بني أبي سلمة ؟ إنما هم بني . فقال : أنفق عليهم ، فلك أجر ما أنفقت عليهم »

[الحديث ١٤٦٧ - طرفه في : ٣٦٩ هـ]

قوله (باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر ، قاله أبو سعيد عن النبي ﷺ) يشير الى حديثه السابق موصولا في « باب الزكاة على الأقارب » ، وسندكر ما فيه في هذا الحديث . قال ابن رشيد : أعاد الأيتام في هذه الترجمة لعموم الأولى وخصوص الثانية ، وحمل الحديثين في وجه الاستدلال بهما على العموم لأن الإعطاء أعم من كونه واجبا أو مندوبا . قوله (عن عمرو بن الحارث) هو ابن أبي ضرار بكسر المعجمة الخزاعي ثم المصطلق أخو جويرية بنت الحارث زوج النبي ﷺ له صحبة ، وروى هنا عن صحابية ، ففي الاسناد تابعي عن تابعي الأعمش عن شقيق ، وصحابي عن صحابي عمرو عن زينب وهي بنت معاوية - ويقال بنت عبد الله بن معاوية - بن عتاب الثقفية ويقال لها أيضا رائطة ، وقع ذلك في صحيح ابن حبان ، في نحو هذه القصة ، ويقال لها ثنتان عند الأكثر وعن جزم به ابن سعد ، وقال الكلبي رائطة هي المهروقة بزينب ، وبهذا جزم الطحاوي فقال رائطة هي زينب لا يعلم

أن لعبد الله امرأة في زمن رسول الله ﷺ غيرها ، ووقع عند الترمذى عن هناد عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخى زينب امرأة عبد الله عن امرأة عبد الله فزاد في الاسناد رجلا ، والموصوف يكونه ابن أخى زينب هو عمرو بن الحارث نفسه ، وكأن أباه كان أخا زينب لامها لأنها ثقفية وهو خزاعي . ووقع عند الترمذى أيضا من طريق شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن عمرو بن الحارث ابن أخى زينب امرأة عبد الله عن زينب ، فجعله عبد الله بن عمرو ، هكذا جزم به المزي وعقد لعبد الله ابن عمرو في الاطراف ، ترجمة لم يزد فيها على ما في هذا الحديث ، ولم أقف على ذلك في الترمذى بل وقفت على عدة نسخ منه ليس فيها إلا عمرو بن الحارث ، وقد حكى ابن القطان الخلاف فيه على أبي معاوية وشعبة ، وخالف الترمذى في ترجيح رواية شعبة في قوله « عن عمرو بن الحارث عن ابن أخى زينب » ، لانفراد أبي معاوية بذلك . قال ابن القطان : لا يضره الانفراد لأنه حافظ ، وقد وافقه حفص بن غياث في رواية عنه وقد زاد في الاسناد رجلا ، لكن يلزم من ذلك أن يتوقف في صحة الإسناد لأن ابن أخى زينب حينئذ لا يعرف حاله . وقد حكى الترمذى في « العلل المفردات » أنه سأل البخارى عنه فحكم على رواية أبي معاوية بالوهم وأن الصواب رواية الجماعة عن الأعمش عن شقيق عن عمرو بن الحارث ابن أخى زينب . قلت : ووافقه منصور عن شقيق أخرجه أحمد ، فان كان محفوظا فاعمل أبا وائل حمله عن الأب والابن ، وإلا فالمحفوظ عن عمرو بن الحارث ، وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة على الصواب فقال « عمرو بن الحارث » . قوله (قال فذكرته لابراهيم) القائل هو الأعمش ، وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي ، وأبو عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود ، ففي هذه الطريق ثلاثة من التابعين ، ورجال الطريقين كلهم كوفيون . قوله (كنت في المسجد فرأيت الخ) في هذا زيادة على ما في حديث أبي سعيد المتقدم ، وبيان السبب في سؤالها ذلك . ولم أقف على تسمية الأيتام الذين كانوا في حجرها . قوله (فوجدت امرأة من الأنصار) في رواية الطيالسي المذكورة « فاذا امرأة من الأنصار يقال لها زينب » ، وكذا أخرجه النسائي من طريق أبي معاوية عن الأعمش ، وزاد من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قال « انطلقت امرأة عبد الله يعني ابن مسعود وامرأة أبي مسعود يعني عقبة ابن عمرو الأنصاري » . قلت : لم يذكر ابن سعد لأبي مسعود امرأة أنصارية سوى هزيمة بنت ثابت بن ثعلبة الخزرجية فلعل لها اسمين ، أو وهم من سماها زينب انتقالا من اسم امرأة عبد الله الى اسمها . قوله (وأيتام لي في حجري) في رواية النسائي المذكورة « على أزواجنا وأيتام في حجورنا » ، وفي رواية الطيالسي المذكورة أنهم بنو أخيها وبنو أختها . وللنسائي من طريق علقمة « لإحداها فضل مال وفي حجرها بنو أخ لها أيتام ، وللأخرى فضل مال وزوج خفيف ذات اليد » ، وهذا القول كناية عن الفقر . قوله (ولها أجران : أجر القرابة وأجر الصدقة) أي أجر صلة الرحم وأجر منفعة الصدقة ، وهذا ظاهره أنها لم تشافهه بالسؤال ولا شافهها بالجواب ، وحديث أبي سعيد السابق يبين يدل على أنها شافهته وشافهها لقولها فيه « يا نبي الله إنك أمرت » ، وقوله فيه « صدق زوجك » ، فيحتمل أن يكونا قصتين ، ويحتمل في الجمع بينهما أن يقال تحمل هذه المراجعة على المجاز ، وإنما كانت على لسان بلال والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على جواز دفع المرأة زكاتها الى زوجها ، وهو قول الشافعي والثوري وصاحبي أبي حنيفة وإحدى الروايتين عن مالك وعن أحمد كذا أطلق بعضهم ورواية المنع عنه مقيدة بالوارث وعبارة الجوزقي : ولا لمن تلزمه مؤنته ، فشرحه ابن قدامة بما قيده قال : والأظهر الجواز مطلقا

إلا للآبوين والولد ، وحلوا الصدقة في الحديث على الواجبة لقولها ، أتجزى عني ، وبه جزم المازري ، وتعقبه غياض بأن قوله ، ولو من حليكن ، وكون صدقتها كانت من صناعتها يدلان على التطوع ، وبه جزم النووي ، وتأولوا قوله ، أتجزى عني ، أي في الوقاية من النار كأنها خافت أن صدقتها على زوجها لا تحصل لها المقصود . وما أشار إليه من الصناعة احتج به الطحاوي لقول أبي حنيفة ، فأخرج من طريق رائلة امرأة ابن مسعود أنها كانت امرأة صنعاة اليدين فكانت تنفق عليه وعلى ولده ، قال : فهذا يدل على أنها صدقة تطوع ، وأما الحللي فأنما يحتج به على من لا يوجب فيه الزكاة ، وأما من يوجب فلا . وقد روى الثوري عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال : قال ابن مسعود لامرأته في حليها ، إذا بلغ مائتي درهم ففيه الزكاة ، فكيف يحتج على الطحاوي بما لا يقول به ، لكن تمسك الطحاوي بقولها في حديث أبي سعيد السابق ، وكان عندي حل لي فأردت أن أتصدق به ، لأن الحللي ولو قيل بوجوب الزكاة فيه إلا أنها لا تجب في جميعه ، كذا قال وهو متعقب ، لأنها وإن لم تجب في عينه فقد تجب فيه بمعنى أنه قدر النصاب الذي وجب عليها لإخراجه . واحتجوا أيضا بأن ظاهر قوله في حديث أبي سعيد المذكور ، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم ، دال على أنها صدقة تطوع ، لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره ، وفي هذا الاحتجاج نظر لأن الذي يمتنع إعطاؤه من الصدقة الواجبة من يلزم المصطفي نفقته والام لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود أبيه . وقال ابن التيمي : قوله ، وولدك ، محمول على أن الإضافة للتربية لا للولادة فكأنه ولده من غيرها . وقال ابن المنير : اعتل من منعها من إعطائها زكاتها لزوجها بأنها تعود إليها في النفقة فكأنها ما خرجت عنها ، وجوابه أن احتمال رجوع الصدقة إليها واقع في التطوع أيضا ، ويؤيد المذهب الأول أن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم ، فلما ذكرت الصدقة ولم يستفصلها عن تطوع ولا واجب فكأنه قاله : تجزى عنك فرضا كان أو تطوعا . وأما ولدها فليس في الحديث تصريح بأنها تعطى ولدها من زكاتها ، بل معناه أنها إذا أعطت زوجها فأنفقته على ولدها كانوا أحق من الأجانب ، فالإجزاء يقع بالإعطاء للزوج والوصول إلى الولد بعد بلوغ الزكاة محلها . الذي يظهر لي أنهما قضيتان : إحداهما في سؤالها عن تصدقها بحليها على زوجها وولده ، والأخرى في سؤالها عن النفقة والله أعلم . وفي الحديث الحث على الصدقة على الأقارب ، وهو محمول في الواجبة على من لا يلزم المصطفي نفقته منهم ، واختلف في علة المنع فقيل لأن أخذهم لها يصيرهم أغنياء فيسقط بذلك نفقتهم عن المصطفي ، أو لأنهم أغنياء بانفاقه عليهم ، والزكاة لا تصرف لغنى . وعن الحسن وطاوس لا يعطى قرابته من الزكاة شيئا وهو رواية عن مالك . وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة لأن نفقتها واجبة عليه فتستغنى بها عن الزكاة ، وأما إعطاؤها للزوج فاختلف فيه كما سبق . وفيه الحث على صلة الرحم ونجواز تبرع المرأة بماله بغير إذن زوجها . وفيه غظة النساء ، وترغيب ولي الأمر في أفعال الخير للرجال والنساء ، والتحدث مع النساء الأجانب عند أمن الفتنة ، والتخويف من المؤاخذه بالذنوب وما يتوقع بسببها من العذاب . وفيه فتيا العالم مع وجود من هو أعلم منه ، وطلب الترقى في تحمل العلم . قال القرطبي : ليس لإخبار بلال باسم المرأتين بعد أن استكتمتاها بإذاعة سر ولا كشف أمانة لوجهين : أحدهما أنهما لم تلتزما بذلك وإنما علم أنهما رأتا أن لا ضرورة (١) تهوج إلى كتمانهما . ثانيهما أنه أخبر بذلك جوابا لسؤال النبي ﷺ لكون

(١) كذا في الاصلين اللذين بأيدينا ، وفيه إشكال ، ولعل الصواب : وإنما علم أن لا ضرورة ، والله أعلم

إجابته أوجب من التمسك بما أمرناه به من السكتان ، وهذا كله بناء على أنه التزم لها بذلك . ويحتمل أن تكونا مآلتاه ، ولا يجب إسعاف كل سائل . قوله (حدثنا عبدة) هو ابن سليمان ، وهشام هو ابن عروة . وفي الاسناد تابعي عن تابعي : هشام عن أبيه ، وصحابة عن صحابة : زينب عن أمها . قوله (على بن أبي سمية) أي ابن هبذ الأسد ، وكان زوج أم سلمة قبل النبي ﷺ فتزوجها النبي ﷺ ولها من أبي سلمة عمر ومحمد وزينب ودرة ، وليس في حديث أم سلمة تصريح بأن الذي كانت تنفقه عليهم من الزكاة ، فكان القدر المشترك من الحديث حصول الاتفاق على الإيتام والله أعلم . قوله (فلك أجر ما أنفقت عليهم) رواه الأكثر بالإضافة على أن تكون دما ، موصولة ، وجوز أبو جعفر الغرناطي نزول حلب تنوين د أجر ، على أن تكون دما ، ظرفية ، ذكر ذلك لنا عنه الشيخ برهان الدين المحدث بحلب

٤٩ - باب قول الله تعالى [التوبة ٦٠] : ﴿ وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله ﴾

ويذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما : يعتق من زكاة ماله ويعطى في الحج وقال الحسن : إن اشترى أباه من الزكاة جاز ، ويعطى في المجاهدين والذي لم يحج ثم تلا [التوبة ٦٠] : ﴿ إنما الصدقات للفقراء ﴾ الآية ، في أيها أعطيت أجزاء

وقال النبي ﷺ « إن خالداً احتبس أدراعه في سبيل الله »

ويذكر عن أبي لاس « حملنا النبي ﷺ على إبل الصدقة للحج »

١٤٦٨ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال

« أمر رسول الله ﷺ بالصدقة ، فقيل : منع ابن جميل وخالد بن الوليد وعباس بن عبد المطلب ، فقال النبي ﷺ : ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأنجاه الله ورسوله ، وأما خالد فانكم تظلمون خالداً ، قد احتبس أدراعه وأعتده في سبيل الله ، وأما العباس بن عبد المطلب فمؤ رسول الله ﷺ فهي عليه صدقة ومثلها معها » تابعه ابن أبي الزناد عن أبيه . وقال ابن إسحاق عن أبي الزناد « هي عليه ومثلها معها »

وقال ابن جريج : حدثت عن الأعرج مثله

قوله (باب قول الله تعالى وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله) قال الزين بن المنير : اقتطع البخاري هذه الآية من التفسير للاحتياج إليها في بيان مصاريف الزكاة . قوله (ويذكر عن ابن عباس يعتق من زكاة ماله ويعطى في الحج) وصله أبو عبيد في كتاب الأموال ، من طريق حسان بن أبي الأشرس عن مجاهد عنه أنه كان لا يرى بأساً أن يعطى الرجل من زكاة ماله في الحج وإن يعتق منه الرقبة أخرجه عن أبي معاوية عن الأعمش عنه ، وأخرج عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال « اعتق من زكاة مالك » ، وتابع أبا معاوية عبدة بن سليمان رويناه في « فوائد يحيى بن معين » رواية أبي بكر بن علي المروزي عنه عن عبدة عن الأعمش عن ابن أبي الأشرس ولفظه « كان يخرج زكاته ثم يقول جهزوا منها إلى الحج » وقال الميموني : قلت لأبي عبد الله

يشترى الرجل من زكاة ماله الرقاب فيعتق ويجعل في ابن السبيل ؟ قال : نعم ، ابن عباس يقول ذلك ولا أعلم شيئاً يدفعه . وقال الخلال : أخبرنا أحمد بن حاشم قال قال أحمد : كنت أرى أن يعتق من الزكاة ، ثم كففت عن ذلك لأنني لم أره يصح . قال حرب : فاحتج عليه بحديث ابن عباس ، فقال : هو مضطرب انتهى . وإنما وصفه بالاضطراب للاختلاف في إسناده على الأعمش كما ترى ، ولهذا لم يحزم به البخاري . وقد اختلف السلف في تفسير قوله تعالى ﴿ وفي الرقاب ﴾ فقيل : المراد شراء الرقبة لتعتق ، وهو رواية ابن القاسم عن مالك واختيار أبي عبيد وأبي ثور وقول إسحق وإليه مال البخاري وابن المنذر ، وقال أبو عبيد : أعلى ما جاء فيه قول ابن عباس وهو أولى بالاتباع وأعلم بالتأويل . وروى ابن وهب عن مالك أنها في المكاتب وهو قول الشافعي والليث والكوفيين وأكثر أهل العلم ، ورجحه الطبري . وفيه قول ثالث أن سهم الرقاب يجعل نصفين : نصف لكل مكاتب يدعى الاسلام ، ونصف يشترى بها رقاب من صلي وضام ، أخرجه ابن أبي حاتم وأبو عبيد في الأموال بإسناد صحيح عن الزهري أنه كتب ذلك لعمر بن عبد العزيز ، واحتج للأول بأنها لو اقتصت بالمكاتب لدخل في حكم الفارمين لأنه غارم ، وبأن شراء الرقيق ليعتق أولى من إعانة المكاتب لأنه قد يمان ولا يعتق ، ولأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم والزكاة لا تصرف للعبد ، ولأن الشراء يتيسر في كل وقت بخلاف الكتابة ، ولأن ولأه يرجع للسيد فيأخذ المال والولاء بخلاف ذلك فإن عتقه يتنجز ويصير ولاؤه للسلبين ، وهذا الأخير على طريقة مالك في ذلك . وقال أحمد وإسحق : يرد ولاؤه في شراء الرقاب للعتق أيضا . وعن مالك : الولاء للمعتق تمسكا بالعموم . وقال عبيد الله العنبري : يجعل في بيت المال . وأما سبيل الله فلاكثر على أنه يختص بالغازي غنيا كان أو فقيرا إلا أن أبا حنيفة قال : يختص بالغازي المحتاج . وعن أحمد وإسحق الحج من سبيل الله ، وقد تقدم أثر ابن عباس . وقال ابن عمر : أما إن الحج من سبيل الله ، أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح عنه . وقال ابن المنذر : إن ثبت حديث أبي لاس - يعني الآتي في هذا الباب - قلت بذلك . وتعقب بأنه يحتمل أنهم كانوا فقراء وحملوا عليها خاصة ولم يتملكوها . قوله (وقال الحسن الخ) هذا صحيح عنه أخرج أوله ابن أبي شيبة من طريقه وهو مصير منه إلى القول بالمسألتين معا الاعتاق من الزكاة والصرف منها في الحج ، إلا أن تنصيصه على شراء الأب لم يوافق عليه الباقر لأنه يعتق عليه ولا يصير ولاؤه للسلبين فيستعيد المنفعة ويوفر ما كان يخرج من خالص ماله لدفع عار استرقاق أبيه . وقوله د في أيها أعطيت جزاء كذا في الأصل بغير همز أي قضت ، وفيه مصير منه إلى أن اللام في قوله د للفقراء ، لبيان المصروف للتنليك ، فلو صرف الزكاة في صنف واحد كفى . قوله (وقال النبي ﷺ إن خالدا الخ) سيأتي موصولا في هذا الباب . قوله (ويذكر عن أبي لاس) بسين مهملة ، خزاعي اختلف في اسمه فقيل زياد ، وقيل عبد الله بن عنة بمهمله ونون مفتوحتين ، وقيل غير ذلك . له صحبة وحديثان هذا أحدهما . وقد وصله أحمد وابن خزيمة والحاكم وغيرهم من طريقه ، ولفظ أحمد د على إبل من إبل الصدقة ضعاف للحج ، فقلنا يا رسول الله ما نرى أن تحمل هذه ، فقال : إنما يحمل الله ، الحديث ورجاله ثقات ، إلا أن فيه عنعنة ابن إسحق ولهذا توقف ابن المنذر في ثبوته . قوله (عن الأعرج) في رواية النسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب بن عباد عن عبد الرحمن الأعرج بما ذكر أنه سمع أبا هريرة يقول قال قال عمر فذكره ، صرح بالتحديث في الإسناد وزاد فيه عمر ، والمحفوظ أنه من مسند أبي هريرة وإنما جرى لعمر فيه ذكر فقط . قوله (أمر رسول الله ﷺ بصدقة) في رواية مسلم من طريق ورقاء عن أبي

الزناد ، بعث رسول الله ﷺ عمر ساعيا على الصدقة ، وهو مشعر بأنها صدقة الفرض ، لأن صدقة التطوع لا يبعث عليها السعاة . وقال ابن القصار المالكي : الأليق أنها صدقة التطوع لأنه لا يظن بهؤلاء الصحابة أنهم منعوا الفرض . وتعقب بأنهم ما منعوه كلهم جمدا ولا عنادا ، أما ابن جميل فقد قيل : إنه كان منافقا ثم تاب بعد ذلك ، كذا حكاه الملب ، وجزم القاضي حسين في تعليقه أن فيه نزلت (ومنهم من عاهد الله) الآية انتهى . والمشهور أنها نزلت في ثعلبة ، وأما خالد فكان متاولا باجزاء ما حبسه عن الزكاة ، وكذلك العباس لاعتقاده ما سيأتي التصريح به ، ولهذا عذر النبي ﷺ لخالد والعباس ولم يعذر ابن جميل . قوله (فقيل منع ابن جميل) قائل ذلك عمر كما سيأتي في حديث ابن عباس في الكلام على قصة العباس ، ووقع في رواية ابن أبي الزناد عند أبي عبيد ، فقال بعض من يلزم ، أي يعيب . وابن جميل لم أقف على اسمه في كتب الحديث ، لكن وقع في تعليق القاضي الحسين المروزي الشافعي وتبعه الرويان أن اسمه عبد الله ، ووقع في شرح الشيخ سراج الدين بن الملقن أن ابن بريدة سماه حميدا ، ولم أر ذلك في كتاب ابن بريدة . ووقع في رواية ابن جريج أبو جهم بن حذيفة بدل ابن جميل ، وهو خطأ لإطباق الجميع على ابن جميل ، وقول الأكثر أنه كان أنصاري ، وأما أبو جهم بن حذيفة فهو قرشي فافترقا ، وذكر بعض المتأخرين أن أبا عبيد البكري ذكر في شرح الامثال له أنه أبو جهم بن جميل . قوله (والعباس) زاد ابن أبي الزناد عن أبيه عند أبي عبيد أن يعطوا الصدقة ، قال نخطب رسول الله ﷺ فذب عن اثنين العباس وخالد . قوله (ما ينقم) بكسر القاف أي ما ينكر أو يكره ، وقوله « فأغناه الله ورسوله » إنما ذكر رسول الله ﷺ نفسه لأنه كان سببا لدخوله في الاسلام فأصبح غنيا بعد فقره بما أفاء الله على رسوله وأباح لامته من الغنائم ، وهذا السياق من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لأنه إذا لم يكن له عذر إلا ما ذكر من أن الله أغناه فلا عذر له ، وفيه التعريض بكفران النعم وتقريع بسوء الصنيع في مقابلة الاحسان . قوله (احتبس) أي حبس . قوله (وأعتده) بضم المثناة جمع عتد بفتحتين ، ووقع في رواية مسلم « أعتاده » وهو جمعه أيضا ، قيل هو ما يعهده الرجل من الدواب والسلاح ، وقيل الخيل خاصة ، يقال فرس عتيد أي صلب أو معد للركوب أو سريع الوثوب أقوال ، وقيل إن لبعض رواة البخاري « وأعبده » بالموحدة جمع عبد حكاه عياض ، والاول هو المشهور . قوله (فهي عليه صدقة ومثلها معها) كذا في رواية شعيب ، ولم يقل ورقاء ولا موسى بن عقبة صدقة ، فعلى الرواية الاولى يكون ﷺ ألزمه بتضمين صدقته (١) ليكون أرفع لقدره وأنبه لذكوره وأنفى للذم عنه ، فالهني فهي صدقة ثابتة عليه سيصدق بها ويضيف إليها مثلها كرما ، ودلت رواية مسلم على أنه ﷺ ألزم باخراج ذلك عنه لقوله « فهي على » وفيه تنبيه على سبب ذلك وهو قوله « إن العم صنو الاب » تفضيلا له وتشريفا ، ويحتمل أن يكون تحمل عنه بها فيستفاد منه أن الزكاة تتعلق بالذمة كما هو أحد قول الشافعي ، وجمع بعضهم بين رواية « على » ورواية « عليه » بأن الاصل رواية « على » ، ورواية « عليه » مثلها إلا أن فيها زيادة هاه السكت حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر ، وقيل معنى قوله « على » أي هي عندي فرض لأنني استسلفت منه صدقة عامين ، وقد ورد ذلك صريحا فيما أخرجه الترمذي وغيره من حديث علي وفي إسناده مقال ، وفي الدارقطني من طريق موسى بن طلحة أن النبي ﷺ قال « إنا كنا احتجنا فتعجلنا من »

(١) هذا فيه نظر ، وظاهر الحديث يدل على أنه صلى الله عليه وسلم تركها له وتحملها عنه وسمى ذلك صدقة تجوزا وتسامحا في اللفظ ، وبديل على ذلك رواية مسلم فهي « على ومثلها » فتأمل

العباس صدقة ماله سنتين ، وهذا مرسل ، وروى الدارقطني أيضا موصولا بذكر طلحة فيه وإسناد المرسل أصح ، وفي الدارقطني أيضا من حديث ابن عباس ر أن النبي ﷺ بعث عمر ساعيا ، فأتى العباس فأغلق له ، فأخبر النبي ﷺ فقال : إن العباس قد أسلفنا زكاة ماله العام ، والعام المقبل ، وفي إسناده ضعف ، وأخرجه أيضا هو والطبراني من حديث أبي رافع نحو هذا وإسناده ضعيف أيضا ، ومن حديث ابن مسعود ر أن النبي ﷺ تعجل من العباس صدقته سنتين ، وفي إسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ، ولو ثبت لكان رافعا للاشكال ولرجح به سياق رواية مسلم على بقية الروايات ، وفيه رد لقول من قال : : إن قصة التعجيل إنما وردت في وقت غير الوقت الذي بعث فيه عمر لاخذ الصدقة ، وليس ثبوت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس ببعيد في النظر بمجموع هذه الطرق والله أعلم . وقيل : المعنى استسلف منه قدر صدقة عامين ، فأمر أن يقاص به من ذلك ، واستبعد ذلك بأنه لو كان وقع لكان ﷺ أعلم عمر بأنه لا يطالب العباس ، وليس ببعيد . ومعنى ر عليه ، على التأويل الأول أى لازمة ر له ، وليس معناه أنه يقبضها لأن الصدقة عليه حرام لكونه من بني هاشم ، ومنهم من حمل رواية الباب على ظاهرها فقال : كان ذلك قبل تحريم الصدقة على بني هاشم ، ويؤيده رواية موسى بن عقبة عن أبي الزناد عند ابن خزيمة بلفظ ر فهي له ، بدل ر عليه ، وقال البيهقي : اللام هنا بمعنى على لتتفق الروايات ، وهذا أولى لأن المخرج واحد ، واليه مال ابن حبان . وقيل : معناها فهي له أى القدر الذي كان يراد منه أن يخرج له لاني التزمت عنه بإخراجه ، وقيل إنه أخرها عنه ذلك العام إلى عام قابل فيكون عليه صدقة عامين قاله أبو عبيد ، وقيل إنه كان استدان حين قادي عقيل وغيره فصار من جملة الغارمين فساغ له أخذ الزكاة بهذا الاعتبار . وأبعد الأقوال كلها قول من قال : كان هذا في الوقت الذي كان فيه التأديب بالمال ، فأزم العباس بامتناعه من أداء الزكاة بأن يؤدي ضعف ماوجب عليه لعظمة قدره وجلالته كما في قوله تعالى في نساء النبي ﷺ (يضاعف لها العذاب ضعفين) الآية ، وقد تقدم بعضه في أول الكلام . واستدل بقصة خالد على جواز إخراج مال الزكاة في شراء السلاح وغيره من آلات الحرب والإعانة بها في سبيل الله ، بناء على أنه عليه الصلاة والسلام أجاز لخالد أن يحاسب نفسه بما حبسه فيما يجب عليه كما سبق ، وأجاب الجمهور بأجوبة : أحدها أن المعنى أنه ﷺ لم يقبل اخبار من أخبره بمنع خالد حملا على أنه لم يصرح بالمنع ، وإنما نقلوه عنه بناء على ما فهموه ، ويكون قوله ر تظلمونه ، أى بنسبتكم إياه إلى المنع وهو لا يمنع ، وكيف يمنع الفرض وقد تطوع بتحبيس سلاحه وخيله ؟ ثانيها أنهم ظنوا أنها للتجارة فطالبوه بزكاة قيمتها فأعلمهم عليه الصلاة والسلام بأنه لازكاة عليه فيما حبس ، وهذا يحتاج لنقل خاص فيكون فيه حجة لمن أسقط الزكاة عن الأموال المحبسة ، ولمن أوجبها في عروض التجارة . ثالثها أنه كان نوى بإخراجها عن ملكه الزكاة عن ماله لأن أحد الأصناف سبيل الله وهم المجاهدون ، وهذا يقوله من يجيز إخراج القيم في الزكاة كالحنفية ومن يجيز التعجيل كالشافعية ، وقد تقدم استدلال البخاري به على إخراج العروض في الزكاة . واستدل بقصة خالد على مشروعية تحبيس الحيوان والسلاح ، وأن الوقف يجوز بقاؤه تحت يد محتبسه ، وعلى جواز إخراج العروض في الزكاة وقد سبق ما فيه ، وعلى صرف الزكاة إلى صنف واحد من الثمانية . وتعقب ابن دقيق العيد جميع ذلك بأن القصة واقعة عين ، محتملة لما ذكره وغيره ، فلا ينهض الاستدلال بها على شيء مما ذكر ، قال : ويحتمل أن يكون تحبيس خالد إحصاءا وعدم تصرف ، ولا يبعد أن يطلق على ذلك التحبيس فلا يتمين الاستدلال بذلك

لما ذكر . وفي الحديث بعث الإمام العمال لجباية الزكاة ، وتنبيه الغافل على ما أنعم الله به من نعمة الغنى بعد الفقر ليقوم بحق الله عليه ، والعتب على من منع الواجب ، وجواز ذكره في غيبته بذلك ، وتحمل الامام عن بعض رعيته ما يجب عليه ، والاعتذار عن بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار به . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

٥٠ - باب الاستغفار عن المسألة

١٤٦٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « إن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم ، حتى نفد ما عنده فقال : ما يكون عندي من خير فلن أدخره عنكم ، ومن يستغفر يَغْفِرُ اللهُ لَهُ ، ومن يستغفر يَغْفِرُ اللهُ لَهُ ، ومن يتصبر يُصْبِرْهُ اللهُ ، وما أُعْطِيَ أحدٌ عطاءً خيراً وأوسع من الصبر »

[الحديث ١٤٦٩ - طرفه في : ٦٤٧٠]

١٤٧٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « والذي نفسي بيده ، لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله ، أعطاه أو منعه »

[الحديث ١٤٧٠ - أطرافه في : ١٤٨٠ ، ٢٠٧٤ ، ٢٣٧٤]

١٤٧١ - **حدثنا** موسى حدثنا وهيب حدثنا هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه ، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه »

[الحديث ١٤٧١ - طرفاه في : ٢٠٧٥ ، ٢٣٧٣]

١٤٧٢ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب أن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال « سألت رسول الله ﷺ فأعطاني ، ثم سألته فأعطاني ، ثم سألته فأعطاني ثم قال : يا حكيم ، إن هذا المال خضرة حلوة ، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس لم يُبارك له فيه ، كالذي يأكل ولا يشبع . اليد العليا خير من اليد السفلى . قال حكيم : فقلت : يا رسول الله ، والذي بعثك بالحق لا أرزأ أحداً بعدك شيئاً حتى أفارق الدنيا . فكان أبو بكر رضي الله عنه يدعو حكيماً إلى العطاء فيأبى أن يقبله منه . ثم إن عمر رضي الله عنه دعاه ليعطيه فأبى أن يقبل منه شيئاً ، فقال عمر : إني أشهدكم يا معشر المسلمين على حكيم . أتى أعرض عليه حقه من هذا الفداء فيأبى أن يأخذه ، فلم يرزأ حكيم أحداً من الناس بعد رسول الله ﷺ حتى توفى »

[الحديث ١٤٧٢ - أطرافه في : ٢٧٥٠ ، ٣١٤٣ ، ٦٤٤١]

قوله (باب الاستعفاف عن المسألة) أى فى شئ من غير المصالح الدينية ، وذكر فى الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبى سعيد . قوله (ان ناسا من الأنصار) لم يتعين لى أسماؤهم ، إلا أن النسائي روى من طريق عبد الرحمن بن أبى سعيد الخدرى عن أبيه ما يدل على أن أبى سعيد راوى هذا الحديث خوطب بشئ من ذلك ولفظه فى حديثه : سرحتنى أمى إلى النبى ﷺ يعنى لأسأله من حاجة شديدة ، فأتيته وقعدت ، فاستقبلنى فقال : من استغنى أغناه الله ، الحديث وزاد فيه : ومن سأل وله أوقية فقد ألحف . فقلت : ناقتى خير من أوقية ، فرجعت ولم أسأله ، وعند الطبرانى من حديث حكيم بن حزام أنه ممن خوطب ببعض ذلك ، ولكنه ليس أنصاريًا إلا بالمعنى الاعم . قوله (حتى نقد) بكسر الفاء أى فرغ . قوله (فئن أدخره عنكم) أى أحبسه وأخبؤه وأمنعكم إياه منفردا به عنكم ، وفيه ما كان عليه من السخاء وإنفاذ أمر الله ، وفيه إعطاء السائل مرتين ، والاعتذار إلى السائل ، والحض على التعفف . وفيه جواز السؤال للحاجة وإن كان الأولى توكه والصبر حتى يأتيه رزقه بغير مسألة ، وقوله : ومن يستعفف ، فى رواية الكشميهنى : يستعف . ثانياً حديث أبى هريرة والزبير بن العوام بمعناه ، وفى رواية الزبير زيادة : فيديهما فيكف الله بها وجهه ، وذلك مراد فى حديث أبى هريرة وحذف لدلالة السياق عليه . وفى رواية أبى هريرة : يأتى رجلاً ، وفى حديث الزبير : يسأل الناس ، والمعنى واحد . وزاد فى أول حديث أبى هريرة قوله : والذى نفسى بيده ففيه القسم على الشئ المقطوع بصدقه لنا كيده فى نفس السامع ، وفيه الحض على التعفف عن المسألة والتزهد عنها ولو امتن المرء نفسه فى طلب الرزق وارتكب المشقة فى ذلك ، ولولا قبح المسألة فى نظر الشرع لم يفضل ذلك عليها وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال ومن ذل الرد إذا لم يعط ولما يدخل على المسؤول من الضيق فى ماله إن أعطى كل سائل ، وأما قوله : خير له ، فليست بمعنى أفضل التفضيل إذ لا خير فى السؤال مع القدرة على الاكتساب ، والأصح عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله حرام ، ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذى يعطاه خيراً وهو فى الحقيقة شر ، والله أعلم . ثالثاً حديث حكيم بن حزام . قوله (ان هذا المال خضرة) أنت الخبر لأن المراد الدنيا . قوله (خضرة حلوة) شبهه بالرغبة فيه والميل اليه وحرص النفوس عليه بالفاكهة الخضراء المستلذة ، فإن الأخضر مرغوب فيه على انفراده بالنسبة إلى اليابس ، والحلو مرغوب فيه على انفراده بالنسبة للحامض ، فالإعجاب بهما إذا اجتماعاً أشد . قوله (بسخاوة نفس) أى بغير شره ولا الحاح أى من أخذه بغير سؤال ، وهذا بالنسبة إلى الآخذ ، يحتمل أن يكون بالنسبة إلى المعطى أى بسخاوة نفس المعطى أى انشراحه بما يعطيه . قوله (كالذى يأكل ولا يشبع) أى الذى يسمى جوعه كذاباً لأنه من علة به وسقم ، فكما أكل ازداد سقماً ولم يجد شبعاً . قوله (اليد العليا) تقدم الكلام عليه مستوفى فى باب لاصدقة إلا عن ظهر غنى . قوله (لا أرزأ) بفتح الهمزة وإسكان الراء وفتح الزاى بعدها همزة أى لا أنقص ماله بالطلب منه ، وفى رواية لاسحق : قلت فوالله لا تكون يدي بعدك تحت يدي العرب ، وإنما امتنع حكيم من أخذ العطاء مع أنه حقه لأنه خشى أن يقبل من أحد شيئاً فيعتاد الآخذ فتجاوز به نفسه إلى ما لا يريد ففطمها عن ذلك وترك ما يريه إلى ما لا يريه ، وإنما أشهد عليه عمر لأنه أراد أن لا ينسبه أحد لم يعرف باطن الأمر إلى منع حكيم من حقه . قوله (حتى توفى) زاد إسحق ابن راهويه فى مسنده من طريق عمر بن عبد الله بن عروة مرسل أنه ما أخذ من أبى بكر ولا عمر ولا عثمان ولا معاوية ديواناً ولا غيره حتى مات لعشر سنين مع إمارة معاوية . قال ابن أبى جرة : فى حديث حكيم فوائد ، منها أنه قد يقع الزهد مع الآخذ ، فإن سخاوة النفس هو زهداها ، تقول سخط بكذا أى جلدت وسخطت عن كذا أى لم

تلتفت إليه . ومنها أن الاخذ مع سخاوه النفس يحصل أجر الزهد والبركة في الرزق ، فتبين أن الزهد يحصل خيري الدنيا والآخرة . وفيه ضرب المثل لما لا يعقله السامع من الأمثلة ، لأن الغالب من الناس لا يعرف البركة إلا في الشيء الكثير فبين بالمثال المذكور أن البركة هي خلق من خلق الله تعالى ، وضرب لهم المثل بما يعمدون ، فالأكل إنما يأكل ليشبع فإذا أكل ولم يشبع كان عذاء في حقه بغير فائدة ، وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وإنما هي لما يتحصل به من المنافع ، فإذا كثر عند المرء بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالعدم . وفيه أنه ينبغي للإمام أن لا يبين للطالب ما في مسأله من المفسدة إلا بعد قضاء حاجته لتقع موعظته له الموقع ، لئلا يتخيل أن ذلك سبب لمنعه من حاجته . وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثا ، وجواز المنع في الرابعة والله أعلم ، وفي الحديث أيضا أن سؤال الأعلى ليس بعار ، وأن رد السائل بعد ثلاث ليس بمكروه ، وأن الإجمال في الطلب مقرون بالبركة . وقد زاد اسحق بن راهويه في مسنده عن طريق معمر عن الزهري في آخره « فمات حين مات وإنه لمن أكثر قريش مالا » . وفيه أيضا سبب ذلك وهو « أن النبي ﷺ أعطى حكيم بن حزام دون ما أعطى أصحابه فقال حكيم : يا رسول الله ما كنت أظن أن تقصر بي دون أحد من الناس ، فزاده ، ثم استزاده حتى رضى ، فذكر نحو الحديث

٥١ - باب من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا إشراف نفس

(وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) [١٩ الذريات]

١٤٧٣ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن الزهري عن سالم أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت عمر يقول « كان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء فأقول : أعطه من هو أفقر إليّ مني ، فقال : خذهُ ، إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مُشرف ولا سائل ، فخذهُ ، وما لا تتبعهُ نفسك » [الحديث ١٤٧٣ - طرفاه في : ٧١٦٣ ، ٧١٦٤]

قوله (باب من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا إشراف نفس . وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) في رواية المستمل تقديم الآية ، وسقطت للأكثر ، ومطابقتها لحديث الباب من جهة دلالتها على مدح من يعطي السائل وغير السائل ، وإذا كان المعطى مدوحا فعطيته مقبولة وآخذها غير ملوم . وقد اختلف أهل العلم بالتفسير في المراد بالمحروم : فروى الطبري عن طريق ابن شهاب أنه المتعفف الذي لا يسأل . وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن شهاب أنه بلغه ، فذكر مثله ، وأخرجه الطبري عن قتادة مثله ، وأخرج فيه أقوالا أخرى ، وعلى التفسير المذكور تنطبق الترجمة . والإشراف بالمعجمة التعرض للشيء والحرص عليه ، من قولهم أشرف على كذا إذا تطاول له ، وقيل المكان المرتفع شرف لذلك . وتقدير جواب الشرط فليقبل ، أي من أعطاه الله مع انتفاء القيسدين المذكورين فليقبل . وإنما حذفه للعلم به ، وأوردها بلفظ العموم وإن كان الخبر ورد في الاعطاء من بيت المال لأن الصدقة للفقير في معنى العطاء للفقير إذا انتفى الشرطان . قال أبو داود سألت أحمد عن إشراف النفس فقال : بالقلب . وقال يعقوب بن محمد سألت أحمد عنه فقال : هو أن يقول مع نفسه يبعث إلى فلان بكذا . وقال الأثرم : يضيق عليه أن يردّه إذا كان كذلك . **قوله** (فأقول أعطه من هو أفقر إليه مني) زاد في رواية شعيب عن الزهري الآية في الأحكام « حتى أعطاني مرة مالا فقلت : أعطه من هو أفقر إليه مني ، فقال : خذهُ فتموله وتصدق به ، وذكر

شعيب فيه عن الزهري إسنادا آخر قال : أخبرني السائب بن يزيد أن حويطب بن عبد العزى أخبره أن عبد الله بن السعدى أخبره أنه قدم على عمر في خلافته فذكر قصة فيها هذا الحديث . والسائب فن فوقه صحابة ، ففيه أربعة من الصحابة في نسق . وقد أخرجه مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن الزهري بالاسنادين ، لكن قال فيه « عن سالم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يعطى عمر ، فذكره ، جملة من مسند ابن عمر . وأخرجه مسلم أيضا من وجه آخر عن ابن السعدى عن عمر ، لكن قال فيه ابن السعدى وزاد فيه « أن عطية النبي ﷺ لعمر بسبب العمالة ، ولهذا قال الطحاوى : ليس معنى هذا الحديث في الصدقات ، وإنما هو في الأموال التي يقسمها الإمام ، وليست هي من جهة الفقر ولكن من الحقوق ، فلما قال عمر أعطه من هو أفقر إليه منى لم يرض بذلك لأنه إنما أعطاه لمعنى غير الفقر قال : ويؤيده قوله في رواية شعيب « خذه فتموله ، فدل ذلك على أنه ليس من الصدقات . وقال الطبري : اختلفوا في قوله فخذ به بعد إجماعهم على أنه أمر ندب ، فقيل هو ندب لكل من أعطى عطية أبي قيوها كائنا من كان ، وهذا هو الراجح معنى بالشرطين المتقدمين . وقيل هو مخصوص بالسلطان ، ويؤيده حديث سمرة في السنن « إلا أن يسأل ذا سلطان ، وكان بعضهم يقول : يحرم قبول العطية من السلطان ، وبعضهم يقول يكره ، وهو محمول على ما إذا كانت العطية من السلطان الجائر ، والكراهة محمولة على الورع وهو المشهور من تصرف السلف والله أعلم . والتحقيق في المسألة أن من علم كون ماله حلالا فلا ترد عطيته ، ومن علم كون ماله حراما فتحرم عطيته ، ومن شك فيه فالاحتياط رده وهو الورع ، ومن أباحه أخذ بالأصل . قال ابن المنذر : واحتج من رخص فيه بأن الله تعالى قال في اليهود (سماءون للكذب أكالون للسحت) وقد رهن الشارع درعه عند يهودى مع علمه بذلك ، وكذلك أخذ الجزية منهم مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخمر والخنزير والمعاملات الفاسدة . وفي حديث الباب أن للإمام أن يعطى بعض رعيته إذا رأى لذلك وجها وإن كان غيره أحوج إليه منه ، وأن رد عطية الإمام ليس من الأدب ولا سيما من الرسول ﷺ لقوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه) الآية

٥٢ - باب من سأل الناس تكثرا

١٤٧٤ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر قال سمعت حمزة بن عبد الله ابن عمر قال : سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتى يوم القيامة ليس في وجهه مزرعة لحم »

١٤٧٥ - وقال « إن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن . فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم ، ثم بموسى ، ثم بمحمد ﷺ . وزاد عبد الله : حدثني الليث حدثني ابن أبي جعفر « فيشفع لي قفى بين الخلق ، فيمشى حتى يأخذ بحلقة الباب ، فيومئذ يبعثه الله مقاما محمودا يحمده أهل الجمع كلهم » .

وقال مولى حدثنا وهيب عن الزهمان بن راشد عن عبد الله بن مسلم أخى الزهري عن حمزة سمع ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ في المسألة

[الحديث ١٤٧٥ - طرفه في : ٤٧١٨]

قوله (باب من سأل الناس تكثراً) أى فهو مذموم ، قال ابن رشيد : حديث المغيرة فى النهى عن كثرة السؤال الذى أورده فى الباب الذى يليه أصرح فى مقصود الترجمة من حديث الباب ، وإنما أثره عليه لأن من عادته أن يترجم بالآخى ، أو لاحتمال أن يكون المراد بالسؤال فى حديث المغيرة النهى عن المسائل المشككة كالأغلوطات ، أو السؤال عما لا يعنى ، أو عما لم يقع بما يكره وقوعه ، قال : وأشار مع ذلك الى حديث ليس على شرطه ، وهو ما أخرجه الترمذى من طريق حبشى بن جنادة فى أثناء حديث مرفوع وفيه : ومن سأل الناس ليثرى ماله كان خموشاً فى وجهه يوم القيامة ، فمن شاء فليقل ومن شاء فليكثر ، انتهى . وفى صحيح مسلم من طريق أبى زرعة عن أبى هريرة ما هو مطابق للفظ الترجمة ، فاحتمال كونه أشار إليه أولى ولفظه : من سأل الناس تكثراً فانما يسأل جمراً ، الحديث ، والمعنى أنه يسأل ليجمع الكثير من غير احتياج إليه . قوله (عن عبيد الله بن أبى جعفر) فى رواية أبى صالح الآتية : حدثنا عبيد الله ، . قوله (مزرعة لحم) مزرعة بضم الميم وحكى كسرهما وسكون الزاى بعدها مهملة أى قطعة ، وقال ابن التين : ضبطه بعضهم بفتح الميم والزاى ، والذى أحفظه عن المحدثين الضم ، قال الخطابى : يحتمل أن يكون المراد أنه يأتى ساقطاً لا قدر له ولا جاء ، أو يعذب فى وجهه حتى يسقط لحمه لمشكاة العقوبة فى مواضع الجناية من الأعضاء لكونه أذل وجهه بالسؤال ، أو أنه يبعث ووجهه عظم كله فيكون ذلك شعاره الذى يعرف به انتهى . والاول صرف للحديث عن ظاهره ، وقد يؤيده ما أخرجه الطبرانى والبخارى من حديث مسعود بن عمرو مرفوعاً : لا يزال العبد يسأل وهو غنى حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه ، وقال ابن أبى جرة : معناه أنه ليس فى وجهه من الحسن شئ ، لأن حسن الوجه هو بما فيه من اللحم . ومال المهلب الى حمله على ظاهره ، والى أن السر فيه أن الشمس تدنو يوم القيامة ، فاذا جاء لا لحم بوجهه كانت أذية الشمس له أكثر من غيره ، قال : والمراد به من سأل تكثراً وهو غنى لا تحل له الصدقة ، وأما من سأل وهو مضطر فذلك مباح له فلا يعاقب عليه انتهى . وهذا تظهر مناسبة لإيراد هذا الطرف من حديث الشفاعة عقب هذا الحديث ، قال ابن المنير فى الحاشية : لفظ الحديث دال على ذم تكثير السؤال ، والترجمة لمن سأل تكثراً ، والفرق بينهما ظاهر ، لكن لما كان المتوعد عليه على ما تشهد به القواعد هو السائل عن غنى وأن سؤال ذى الحاجة مباح نزل البخارى الحديث على من يسأل ليكثر ماله . قوله (بآدم ثم بموسى) هذا فيه اختصار ، وسيأتى فى الرقاق فى حديث الشفاعة الطويل ذكر من يقصدونه بين آدم وموسى وبين موسى ومحمد ﷺ ، وكذا الكلام على بقية ما فى حديث الشفاعة مما يحتاج الى الشرح . قوله (وزاد عبد الله بن صالح) كذا عند أبى ذر ، وسقط قوله : ابن صالح ، من رواية الأكثر ، ولهذا جزم خلف وأبو نعيم بأنه ابن صالح ، وقد روينا فى الإيمان ، لابن منده من طريق أبى زرعة الرازى عن يحيى بن بكير وعبد الله بن صالح جميعاً عن الليث ، وساقه بلفظ : عبد الله بن صالح ، وقد رواه موصولاً من طريق عبد الله بن صالح وحده البخارى عن محمد بن إسحق الصغانى والطبرانى فى الأوسط عن مطلب بن شعيب وابن منده فى كتاب الإيمان ، من طريق يحيى بن عثمان ثلاثتهم عن عبد الله بن صالح فذكره وزاد بعد قوله : استغاثوا بآدم : فيقول لست بصاحب ذلك ، وتابع عبد الله بن صالح على هذه الزيادة عبد الله بن عبد الحكم عن الليث أخرجه ابن منده أيضاً . قوله (بحلقة الباب) أى باب الجنة ، أو هو مجاز عن القرب الى الله تعالى ، والمقام المحمود هو الشفاعة العظمى التى يختص به وهى إراحة أهل الموقف من أهوال القضاء بينهم والفراغ من حسابهم ، والمراد بأهل الجمع أهل الحشر

لأنه يوم يجمع فيه الناس كلهم ، وسيأتى بقية الكلام على المقام المحمود في تفسير سورة سبحان ان شاء الله تعالى .
قوله (وقال معلى) بضم الميم وفتح المهملة وتشديد اللام المفتوحة ، وهو ابن أسد ، وقد وصله يعقوب بن سفيان في تاريخه عنه ، ومن طريقه البيهقي ، وآخر حديثه « مرعة لحم ، وفيه قصة لحزة بن عبد الله بن عمر مع أبيه في ذلك ، ولهذا قيده المصنف بقوله « في المسألة » ، أى في الشق الاول من الحديث دون الزيادة ، ورويناه أيضا في « معجم أبي سعيد بن الاعرابي » ، قال حدثنا حمدان بن علي عن معلى بن أسد به ، وفي هذا الحديث أن هذا الوعيد يختص بمن أكثر السؤال لا من ندر ذلك منه ، ويؤخذ منه جواز سؤال غير المسلم لأن لفظ « الناس » يعم قائله ابن أبي جرة ، وحكى عن بعض الصالحين أنه كان اذا احتاج سأل ذميا لئلا يعاقب المسلم بسببه لو رده .

٥٣ - باب قول الله تعالى [٢٧٣ البقرة] ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْثَارًا ﴾

وكم الفنى ، وقول النبي ﷺ « وَلَا يَجِدُ غَنًى يُغْنِيهِ »

﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله - إلى قوله - فأن الله به عليم ﴾ [٢٧٣ البقرة]

١٤٧٦ - **حدثنا** حجاج بن منهال حدثنا شعبه أخبرني محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس المسكين الذي ترده إلا كلة والأكلتان ، ولكن المسكين الذي ليس له غنى ويستحي ، أو لا يسأل الناس إحقافا »

[الحديث ١٤٧٦ - طرفاه في : ١١٧٩ ، ٤٣٩]

١٤٧٧ - **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم حدثنا إسماعيل بن علية حدثنا خالد الحذاء عن ابن أشوع عن الشعبي حدثني كاتب المغيرة بن شعبة قال « كتب معاوية إلى المغيرة بن شعبة أن اكتب إلى بشىء سمعته من النبي ﷺ . فكتب إليه : سمعت النبي ﷺ يقول : إن الله كره لكم ثلاثا : قيل وقال ، وإضاعة المال ، وكثرة السؤال »

١٤٧٨ - **حدثنا** محمد بن غزير الزهرى حدثنا يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني عامر بن سعد عن أبيه قال « أعطى رسول الله ﷺ رهطاً وأنا جالس فيهم ، قال فترك رسول الله ﷺ منهم رجلاً لم يعطه - وهو أعجبهم إلى - فممت إلى رسول الله ﷺ فساررتنه فقلت : مالك عن فلان ، والله إني لأراه مؤمناً . قال : أو مسلماً . قال فسكت قليلاً ، ثم غلبني ما أعلم فيه فقلت : يا رسول الله ، مالك عن فلان ، والله إني لأراه مؤمناً . قال : أو مسلماً . قال فسكت قليلاً ، ثم غلبني ما أعلم فيه فقلت : يا رسول الله ، مالك عن فلان ، والله إني لأراه مؤمناً . قال : أو مسلماً . إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلى منه خشية أن يسكب في النار على وجهه » . وعن أبيه عن صالح عن إسماعيل بن محمد أنه قال : سمعت أبي

يُحَدِّثُ بِهَذَا فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ « فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ جَمْعَ بَيْنَ عُنُقِي وَكَتَفِي ثُمَّ قَالَ : أَقْبِلْ أَيْ سَدُّ ، إِنْ لَمْ يَطْلُ الرَّجُلُ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ « فَكُنْ كَبِيرًا » : قَلْبُوا . « مُكَبَّرًا » : أَكْبَرُ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ فَعْلُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ عَلَى أَحَدٍ ، فَذَا وَقَعَ الْفَعْلُ قُلْتُ : كَبَّهُ اللَّهُ لَوَجْهِهِ ، وَكَبَّيْتُهُ أَنَا

١٤٧٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَيْسَ الْمُسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ ، وَلَكِنَّ الْمُسْكِينَ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ ، وَلَا يُفْطِنُ بِهِ فَيُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ »

١٤٨٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لِأَنَّ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ ثُمَّ يَفْعُو - أَحْسِبُهُ قَالَ إِلَى الْجَبَلِ - فَيَحْتَطِبُ فَيَبِيعُ فَيَأْكُلُ وَيَتَصَدَّقُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : صَالِحٌ بْنُ كَيْسَانَ أَكْبَرُ مِنَ الزَّهْرِيِّ ، وَهُوَ قَدْ أُدْرِكَ ابْنُ هُرَيْرَةَ قَوْلُهُ (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ لِلْحَافَا) وَكَمْ الْغِنَى ؟ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ « لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا) (الْآيَةُ) هَذِهِ اللَّامُ الَّتِي فِي قَوْلِهِ « يَقُولُ اللَّهُ ، لَامُ التَّمْلِيلِ لِأَنَّهُ أُورِدَ الْآيَةَ تَفْسِيرًا لِقَوْلِهِ فِي التَّرْجُمَةِ « وَكَمْ الْغِنَى ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ : وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ « وَلَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ ، مَبِينٌ لِقَدْرِ الْغِنَى لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الصَّدَقَةَ لِلْفُقَرَاءِ الْمُوصُوفِينَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، أَيْ مِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ بِغِنَى وَمَنْ كَانَ بِخِلَافِهَا فَهُوَ غِنَى ، لِحَاصِلِهِ أَنَّ شَرْطَ السُّؤَالِ عَدَمُ وَجْدَانِ الْغِنَى لَوْصَفَ اللَّهُ الْفُقَرَاءَ بِقَوْلِهِ (لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ) إِذَا مِنْ اسْتَطَاعَ ضَرْبًا فِيهَا فَهُوَ وَاجِدٌ لِنَوْعٍ مِنَ الْغِنَى ، وَالْمُرَادُ بِالَّذِينَ أَحْصَرُوا الَّذِينَ حَصَرَهُمُ الْجِهَادُ أَيْ مَنْعَهُمُ الْإِسْتِغَالَ بِهِ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ - أَيْ التَّجَارَةِ - لِاسْتِغْلَالِهِمْ بِهِ عَنِ التَّكْسِبِ ، قَالَ ابْنُ عَلِيَّةٍ : كُلُّ مُحِيطٍ بِمَحْصَرٍ يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَضَمُّ الصَّادِ ، وَالْإِعْذَارُ الْمَانِعُ تَحْصِيرَ بَضْمِ الْمُثَنَاءِ وَكَسْرِ الصَّادِ أَيْ تَجْعَلُ الْمَرْءَ كَالْمَحَاطِ بِهِ ، وَلِلْفُقَرَاءِ يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ الْإِتِّفَاقُ الْمَقْدَمُ ذَكَرَهُ هُؤُلَاءِ . وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي التَّرْجُمَةِ « وَكَمْ الْغِنَى ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حَدِيثًا صَرِيحًا فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ شَيْءٌ عَلَى شَرْطِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْتَفَادَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ « الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ ، فَإِنْ مَعْنَاهُ لَا يَجِدُ شَيْئًا يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ حَاجَتِهِ ، فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ كَانَ غَنِيًّا . وَقَدْ وَرَدَ فِيهِ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ خَمُوشٌ . قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا يُغْنِيهِ ؟ قَالَ : خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيَمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ ، وَفِي إِسْنَادِهِ حَكِيمُ بْنُ جَبْرِ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ شُعْبَةُ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَحَدَّثَ بِهِ سَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ حَكِيمٍ فَقِيلَ لَهُ : إِنْ شُعْبَةُ لَا يَحْدِثُ عَنْهُ ، قَالَ : لَقَدْ حَدَّثَنِي بِهِ زَيْدُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ يَفْنَى شَيْخُ حَكِيمٍ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا ، وَنَصَّ أَحْمَدُ فِي « عِلَلِ الْخُلَالِ » وَغَيْرِهَا عَلَى أَنَّ رِوَايَةَ زَيْدٍ مَوْقُوفَةٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ قَرِيبًا مِنْ عِنْدِ النَّسَائِيِّ فِي « بَابِ الْإِسْتِعْفَافِ » وَفِيهِ « مَنْ سَأَلَ وَلَهُ أَوْقِيَةٌ فَقَدْ أَلْحَفَ » وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي « صَحِيحِهِ » بِلَفْظٍ « فَهُوَ مُلْحَفٌ » وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَوِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ بِلَفْظٍ « فَهُوَ الْمُلْحَفُ » وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدَ لَهُ صَحْبَةٌ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِ مَرْفُوعٍ قَالَ فِيهِ « مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أَوْقِيَةٌ أَوْ عَدْلُهَا فَقَدْ سَأَلَ لِلْحَافَا ،

أخرجه أبو داود ، وعن سهل بن الحنظلية قال قال رسول الله ﷺ « من سأل وعنده ما يغنيه فأنما يستسكن من الدار . فقالوا : يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال قدر ما يغديه ويعشيه ، أخرجه أبو داود أيضا وصححه ابن حبان ، قال الترمذي في حديث ابن مسعود : والعمل على هذا عند بعض أصحابنا كالثوري وابن المبارك وأحمد وإسحق . قال : ووسع قوم في ذلك فقالوا : إذا كان عنده خمسون درهما أو أكثر وهو محتاج فله أن يأخذ من الزكاة ، وهو قول الشافعي وغيره من أهل العلم انتهى وقال الشافعي : قد يكون الرجل غنيا بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه إلا لف مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله . وفي المسألة مذاهب أخرى : أحدها قول أبي حنيفة : إن الغني من ملك نصا يباح فيه حرم عليه أخذ الزكاة ، واحتج بحديث ابن عباس في بعث معاذ إلى اليمن وقول النبي ﷺ له « تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » فوصف من تؤخذ الزكاة منه بالغني وقد قال « لا تحمل الصدقة لغني » . ثانيا أن حده « من وجد ما يغديه ويعشيه » على ظاهر حديث سهل بن الحنظلية حكاه الخطابي عن بعضهم ، ومنهم من قال : وجهه من لا يجد غداء ولا عشاء على دائم الأوقات . ثالثا أن حده أربعون درهما ، وهو قول أبي عبيد بن سلام على ظاهر حديث أبي سعيد ، وهو الظاهر من تصرف البخاري لأنه أتبع ذلك قوله (لا يسألون الناس إلحافا) وقد تضمن الحديث المذكور أن من سأل وعنده هذا القدر فقد سأل إلحافا ، ثم أورد المصنف في الباب أربعة أحاديث : أولها حديث أبي هريرة في ذكر المسكين أورده من طريقين ، والمسكين مفعيل من السكون قاله القرطبي قال فسكانه من قلة المال سكنت حركاته ولذا قال تعالى (أو مسكينا ذا متربة) أي لاصق بالتراب . قوله (الأكلة والاكلان) بالضم فهما ، ويؤيده ما في رواية الأعرج الآتية آخر الباب « اللقمة واللقمتان والتمر والتمران » وزاد فيه « الذي يطوف على الناس » قال أهل اللغة الأكلة بالضم اللقمة وبالفتح المرة من الغداء والعشاء . قوله (ليس له غنى) زاد في رواية الأعرج غنى يغنيه ، وهذه صفة زائدة على اليسار المنفى ، إذ لا يلزم من حصول اليسار للمرء أن يغني به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر ، وكأن المعنى نفى اليسار المقيد بأنه يغنيه مع وجود أصل اليسار ، وهذا كقوله تعالى (لا يسألون الناس إلحافا) . قوله (ويستحي) زاد في رواية الأعرج « ولا يفتن به » وفي رواية الكشميني « له فيتصدق عليه » ولا يقوم فيسأل الناس ، وهو بنصب يتصدق ويسأل ، وموضع الترجمة منه قوله « ليس له غنى » وقد أورده المصنف في التفسير من طريق أخرى عن أبي هريرة يظهر تعلقها بهذه الترجمة أكثر من هذه الطريق ، ولفظه هناك « إنما المسكين الذي يتعفف » اقرؤا إن شئتم يعني قوله : لا يسألون الناس إلحافا ، كذا وقع فيه بزيادة يعني ، وقد أخرجه مسلم وأحمد من هذا الوجه بدونها ، وكذلك وقع فيه ^(١) بزيادة ابن أبي حاتم في تفسيره . ثانيا حديث المغيرة وابن أشوع بالشين المعجمة وزاد أحمد في رواية الكشميني ابن الأشوع ، وهو سعيد بن عمرو بن الأشوع نسب لجده وكاتب المغيرة هو وراد . قوله (وإضاعة الأموال) في رواية الكشميني « المال » وموضع الترجمة منه قوله « وكثرة السؤال » قال ابن التين : فهم منه البخاري سؤال الناس ، ويحتمل أن يكون المراد السؤال عن المشكلات ، أو عما لا حاجة للسائل به ، ولذلك قال ﷺ « ذروني ما تركتكم » . قلت : وحمله على المعنى الأعم أولى ويستقيم مراد البخاري مع ذلك . وقد مضى بعض شرحه في كتاب الصلاة ، ويأتي في كتاب الأدب وفي الرقاق مستوفى إن شاء الله تعالى . ثالثا حديث سعد بن أبي وقاص أورده بإسنادين ، وموضع الترجمة منه قوله في

(١) كذا في الاصلين اللذين بأيدينا ، وفي الكلام نقص وتحريف ، فليتأمل وليعبر

الرواية الثانية : لجمع بين عنق وكتفى ثم قال : أقبل أى سعد ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الإيمان ، وأنه أمر بالاقبال أو بالقبول ، ووقع عند مسلم « اقبالا أى سعد ، على أنه مصدر أى اتقابلى قبالا بهذه المعارضة ؟ وسياقه يشعر بأنه ﷺ كره منه إلحاحه عليه في المسألة ، ويحتمل أن يكون من جهة أن المشفوع له ترك السؤال فمدح . قوله (وعن أبيه عن صالح) هو معطوف على الإسناد الاول ، وكذا أخرجه مسلم عن الحسن الحلواني عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد . قوله (أبو عبد الله) هو المصنف . قوله (فككبوا الخ) تقدمت الإشارة إليه في الإيمان ، وجرى المصنف على عادته في إيراد تفسير اللفظة الغريبة إذا وافق ما في الحديث ما في القرآن . وقوله (غير واقع) أى لازما و (إذا وقع) أى إذا كان متعمدا ، والغرض أن هذه الكلمة من النوادر حيث كان الثلاثي متعمدا والمزيد فيه لازما عكس القاعدة التصريفية ، قيل ويجوز أن يكون ألف أكب للصيرورة . قوله (صالح بن كيسان) يعنى المذكور في الإسنادين . قوله (أكبر من الزهرى) يعنى في السن ، ومثل هذا جاء عن أحمد وابن معين ، وقال على بن المديني : كان أسن من الزهرى ، فان مولده سنة خمسين وقيل بعدها ومات سنة ثلاث وعشرين ومائة وقيل سنة أربع ، وأما صالح بن كيسان فمات سنة أربعين ومائة وقيل قبلها . وذكر الحاكم في مقدار عمره سنا (١) تعقبوه عليه . وقوله « أدرك ابن عمر » يعنى أدرك السماع منه ، وأما الزهرى فمختلف في لقيه له والصحيح أنه لم يلقه وإنما يروى عن ابنه سالم عنه ، والحديثان اللذان وقع في رواية معمر عنه أنه سمعهما من ابن عمر ثبت ذكر سالم بينهما في رواية غيره والله أعلم . رابعها حديث أبي هريرة الدال على ذم السؤال ومدح الاكتساب ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب الاستعفاف عن المسألة » وفي الحديث الاول أن المسكنة إنما تحمد مع العفة عن السؤال والصبر على الحاجة ، وفيه استحباب الحياء في كل الأحوال ، وحسن الارشاد لوضع الصدقة ، وأن يتحرى وضعها فيمن صفته التعفف دون الإلحاح . وفيه دلالة لمن يقول : إن الفقير أسوأ حالا من المسكين ، وأن المسكين الذى له شيء لكن لا يكفيه ، والفقير الذى لا شيء له كما تقدم توجيهه ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ أما السفينة فكأنتم لساكنين يعملون في البحر ﴾ فسامح مساكين مع أن لهم سفينة يعملون فيها ، وهذا قول الشافعى وجمهور أهل الحديث والفقه . وعكس آخرون فقالوا : المسكين أسوأ حالا من الفقير ، وقال آخرون : هما سواء ، وهذا قول ابن القاسم وأصحاب مالك ، وقيل الفقير الذى يسأل والمسكين الذى لا يسأل حكاه ابن بطال ، وظاهره أيضا أن المسكين من اتصف بالتعفف وعدم الإلحاح في السؤال ، لكن قال ابن بطال : معناه المسكين الكامل وليس المراد نفي أصل المسكنة عن الطوائف ، بل هى كقوله « أتدرون من المفلس » الحديث ، وقوله تعالى ﴿ ليس البر ﴾ الآية ، وكذا قرره القرطبي وغير واحد . والله أعلم

٥٤ - باب خرس التمر

١٤٨١ - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ بَحْيٍ عَنْ عَبَّاسِ السَّاعِدِيِّ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ « غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ ، فَلَمَّا جَاءَ وَادَى الْقُرَى إِذَا أَمْرَأَةٌ فِي حَدِيقَةٍ لَهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ : اخْرُصُوا ، وَخَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ ، فَقَالَ لَهَا : أَحْصِي مَا يَخْرُجُ مِنْهَا . فَلَمَّا أَتَيْنَا تَبُوكَ

قال : أمّا إنها ستهبُّ الليلةَ ريحٌ شديدةٌ ، فلا يقومَ أحدٌ ، ومن كان معه بغيرٌ فليَمِمْهُ ، ففعلناها ، وهبت ريحٌ شديدةٌ فقام رجلٌ فألقتهُ بجبلٍ طيّءٍ . وأهدى ملكٌ أيلةً للنبيِّ ﷺ بغلةً بيضاء ، وكساهُ برداً ، وكتبَ له ببَحْرِهِم . فلما أتى وادى القرى قال للمرأة : كم جاء حديقَتُكِ ؟ قالت : عشرةٌ أوسقٍ خرصَ رسولُ اللهِ ﷺ . فقال النبيُّ ﷺ : إني مُتَجَلِّلٌ إلى المدينة ، فمن أرادَ منكم أن يتمجَّلَ معي فليتمجَّل . فلما - قال ابنُ بكَّارٍ كلمةً معناها - أشرفَ على المدينة قال : هذه طابةٌ ، فلما رأى أحداً قال : هذا جبيلٌ يُحِبُّنا ونُحِبُّه . ألا أخبرُكم بخيرِ دُورِ الأنصارِ ؟ قالوا : بلى . قال : دُورُ بني النجار ، ثم دُورُ بني عبدِ الأشهلِ ، ثم دُورُ بني ساعدةٍ أو دُورُ بني الحارثِ ابنِ الخزرجِ ، وفي كلِّ دُورٍ الأنصارِ يعني خيراً »

[الحديث ١٤٨١ - أطرافه في : ١٨٧٢ ، ٣١٦١ ، ٣٧٩١ ، ٤٤٢٢]

١٤٨٢ - وقال سليمان بن بلالٍ حدثني عمرو « ثم دارُ بني الحارثِ ثم بني ساعدة »

وقال سليمان بن سعد بن سعيد عن عُمارة بن غَزِيَّة عن عباسٍ عن أبيهِ عن النبيِّ ﷺ قال « أُحْدِثْ جبيلٌ يُحِبُّنا ونُحِبُّه » . قال أبو عبد الله : كلُّ بستانٍ عليه حائطٌ فهو حديقةٌ ، وما لم يكن عليه حائطٌ لم يُقَلَّ حديقةٌ . قوله (باب خرص التمر) أي مشروعيته ، والخرص بفتح المعجمة وحكى كسرُها وبسكون الراء بعدها مهملة هو حزر ما على النخل من الرطب تمرًا ، حكى الترمذى عن بعض أهل العلم أن تفسيره أن الثمار إذا أدركت من الرطب والعنب مما تجب فيه الزكاة بعث السلطان خارصاً ينظر فيقول : يخرج من هذا كذا وكذا زيباً وكذا وكذا تمرًا فيحصيه وينظر مبلغ العشر فيثبت عليه ويحلى بينهم وبين الثمار ، فإذا جاء وقت الجذاذ أخذ منهم العشر انتهى . وقائدة الخرص التوسعة على أرباب الثمار في تناول منها والبيع من زهوها وإيثار الأهل والجيران والفقراء ، لأن في منعهم منها تضيقاً لا يخفى . وقال الخطابي : أنكر أصحاب الرأي الخرص ، وقال بعضهم : إنما كان يفعل تخويفاً للمزارعين لئلا يخونوا لا يلزم به الحكم لأنه تخمين وغرور ، أو كان يجوز قبل تحريم الربا والقمار . وتعقبه الخطابي بأن تحريم الربا والميسر متقدم ، والخرص عمل به في حياة النبيِّ ﷺ حتى مات ، ثم أبو بكر وعمر فن بعدهم ، ولم ينقل عن أحد منهم ولا من التابعين ثركه إلا عن الشعبي ، قال : وأما قولهم إنه تخمين وغرور فليس كذلك ، بل هو اجتهاد في معرفة مقدار التمر وإدراكه بالخرص الذي هو نوع من المقادير . وحكى أبو عبيد عن قوم منهم أن الخرص كان خاصاً بالنبيِّ ﷺ لأنه كان يوفق من الصواب ما لا يوفق له غيره ، وتعقبه بأنه لا يلزم من كون غيره لا يسدد لما كان يسدد له سواء أن ثبت بذلك الخصوصية ولو كان المرء لا يجب عليه الاتباع إلا فيما يعلم أنه يسدد فيه كتسديد الأنبياء لسقط الاتباع ، وترد هذه الحجة أيضاً بارسال النبيِّ ﷺ الخراص في زمانه والله أعلم ، واعتل الطحاوى بأنه يجوز أن يحصل للثمرة آفة فتتلفها فيكون ما يؤخذ من صاحبها مأخوذاً بدلاً مما لم يسلم له ، وأجيب بأن القائلين به لا يضمنون أرباب الأموال ما تلف بعد الخرص ، قال ابن المنذر : أجمع من يحفظ عنه العلم أن المخروص إذا أصابته جائحة قبل الجذاذ فلا ضمان . قوله (عن عمرو بن يحيى) هو المازني ، ولمسلم من وجه آخر عن وهيب حدثنا عمرو بن يحيى . قوله (عن عباس الساعدي) هو ابن سهل بن سعد ، ووقع في رواية أبي داود عن

سهل بن بكار شيخ البخاري فيه عن العباس الساعدي يعني ابن سهل بن سعد ، وفي رواية الاسماعيلي من وجه آخر عن وهيب حدثنا عمرو بن يحيى حدثنا عباس بن سهل الساعدي . قوله (غزوة تبوك) سيأتي شرحها في المغازي . قوله (فلما جاء وادي القرى) هي مدينة قديمة بين المدينة والشام سيأتي ذكرها في البيوع ، وأغرب ابن قرقول فقال : إنها من أعمال المدينة . قوله (إذا امرأة في حديقة لها) استدل به على جواز الابتداء بالنكرة لكن بشرط الإفادة ، قال ابن مالك : لا يمتنع الابتداء بالنكرة المحضة على الإطلاق ، بل إذا لم تحصل فائدة ، فلو اقترن بالنكرة المحضة قرينة يتحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها نحو انطلقت فاذا سبيع في الطريق الخ . ووقع في رواية سليمان بن بلال عن عمرو بن يحيى عند مسلم ، فأتينا على حديقة امرأة ، ولم أقف على اسمها في شيء من الطرق . قوله (احرصوا) بضم الراء ، زاد سليمان ، وحرصنا ، ولم أقف على أسماء من حرص منهم . قوله (وحرص) في رواية سليمان ، وحرصها ، . قوله (أحصى) أي أحفظى عدد كيلا ، وفي رواية سليمان ، أحصيا حتى نرجع اليك إن شاء الله تعالى ، وأصل الإحصاء العدد بالحصى لأنهم كانوا لا يحسبون الكتابة فكانوا يضبطون العدد بالحصى . قوله (ستهب الليلة) زاد سليمان ، عليكم ، . قوله (فلا يقوم أحد) في رواية سليمان ، فلا يقيم فيها أحد منكم ، . قوله (فليقله) أي يشده بالعقال وهو الحبل ، وفي رواية سليمان ، فليشد عقاله ، وفي رواية ابن إسحق في المغازي عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عباس بن سهل ، ولا يخرج أحد منكم الليلة إلا ومعه صاحب له ، . قوله (فقام رجل فالتقه بجبل طى) في رواية الكشميهني ، بجبل طى ، وفي رواية الاسماعيلي من طريق عفان عن وهيب ، ولم يقم فيها أحد غير رجلين ألقتهما بجبل طى ، وفيه نظر بينته رواية ابن إسحق ولفظه ، ففعل الناس ما أمرهم إلا رجلين من بني ساعدة خرج أحدهما لحاجته وخرج آخر في طلب بعير له ، فاما الذي ذهب لحاجته فانه خنق على مذهبه ، وأما الذي ذهب في طلب بعيره فاحتلمته الريح حتى طرحته بجبل طى ، فاخبر رسول الله ﷺ فقال : ألم أنهم أن يخرج رجل إلا ومعه صاحب له . ثم دعا للذي أصيب على مذهبه فشفى ، وأما الآخر فانه وصل الى رسول الله ﷺ حين قدم من تبوك ، والمراد بجبل طى المكان الذي كانت القبيلة المذكورة تنزله ، واسم الجبلين المذكورين ، أجا ، بهمزة وجيم مفتوحتين بعدهما همزة بوزن قر وقد لا تهمز فيكون بوزن عصا و دسلى ، وهما مشهوران ، ويقال لهما سميا باسم رجل وامرأة من العماليق . ولم أقف على اسم الرجلين المذكورين وأظن ترك ذكرهما وقع عمدا ، فقد وقع في آخر حديث ابن إسحق أن عبد الله بن أبي بكر حدثه أن العباس بن سهل سمي الرجلين ولكنه استكتفى أياهما قال : وأبي عبد الله أن يسميهما لنا . قوله (وأهدى ملك أيلة) بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام مفتوحة بلدة قديمة بساحل البحر تقدم ذكرها في باب الجمعة في القرى والمدن ، ووقع في رواية سليمان عند مسلم وجاء رسول ابن العلماء صاحب أيلة الى رسول الله ﷺ بكتاب وأهدى له بغلة بيضاء ، وفي مغازي ابن إسحق ، ولما انتهى رسول الله ﷺ الى تبوك أتاه يوحنا بن روبة صاحب أيلة فصالح رسول الله ﷺ وأعطاه الجزية ، وكذا رواه إبراهيم الخريفي في الهدايا من حديث علي ، فاستفيد من ذلك اسمه واسم أبيه ، فاعلم العلماء اسم أمه ، ويوحنا بضم التحتانية وفتح المهملة وتشديد النون ، وروبة بضم الراء وسكون الواو بعدها موحدة ، واسم البغلة المذكورة دليل هكذا جزم به النووي ، ونقل عن العلماء أنه لا يعرف له بغلة سواها ، وتعقب بأن الحاكم أخرج في المستدرک ، عن ابن عباس ، أن كسرى أهدى للنبي ﷺ بغلة فركبها بجبل من شعر ثم أردفني خلفه ، الحديث ،

وهذه غير دلدل . ويقال إن النجاشي أهدى له بغلة ، وإن صاحب دومة الجندل أهدى له بغلة ، وأن دلدل إنما أهداها له المقوقس . وذكر المهيبي أن التي كانت تحلق يوم خنين تسمى فضة وكانت شهباء ، ووقع عند مسلم في هذه البغلة أن فروة أهداها له . قوله (وكتب له ببحرهم) أى ببلدهم ، أو المراد بأهل بحرهم لأنهم كانوا سكانا بساحل البحر أى أنه أقره عليهم بما التزموه من الجزية ، وفي بعض الروايات : ببحرهم ، أى ببلدتهم ، وقيل بالبحرة الأرض . وذكر ابن إسحق الكتاب ، وهو بعد البسملة : هذه أمانة من الله ومحمد النبي رسول الله ليوحنا بن روبة وأهل أيلة سفنهم وسياراتهم في البر والبحر ، لهم ذمة الله ومحمد النبي ، وساق بقية الكتاب . قوله (كم جاء حديثك) أى تمر حديثك ، وفي رواية مسلم : فسأل المرأة عن حديثها كم بلغ ثمرها ، وقوله : عشرة ، بالنصب على نزع الخافض أو على الحال ، وقوله : خرص ، بالنصب أيضا إما بدلا وإما بيانا ، ويجوز الرفع فيهما وتقديره الحاصل عشرة أوسق وهو خرص رسول الله . قوله (فلما قال ابن بكار كلمة معناها أشرف على المدينة) ابن بكار هو سهل شيخ البخارى ، فكان البخارى شك في هذه اللفظة فقال هذا ، وقد رواه أبو نعيم في المستخرج ، عن فاروق عن أبي مسلم وغيره عن سهل فذكرها بهذا اللفظ سواء ، وسيأتى الكلام على بقية الحديث وما يتعلق بالمدينة في فضل المدينة ، وما يتعلق بالانصار في مناقب الانصار ، فانه ساق ذلك هناك أتم بما هنا . وقوله : طابة ، هو من أسماء المدينة كطيبة . قوله (وقال سليمان بن بلال حدثني عمرو) يعنى ابن يحيى بالاسناد المذكور ، وهذه الطريق موصولة في فضائل الانصار . قوله (وقال سليمان) هو ابن بلال المذكور ، وسعد بن سعيد هو الانصارى أخو يحيى ابن سعيد ، وعباس هو ابن سهل بن سعد ، وهى موصولة في فوائد على بن خزيمة ، قال : حدثنا أبو اسماعيل الترمذى حدثنا أيوب بن سليمان أى ابن بلال حدثني أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال ، فذكره وأوله : « أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا دنا من المدينة أخذ طريق غراب لأنها أقرب الى المدينة وترك الأخرى ، فساق الحديث ولم يذكر أوله ، واستفيد منه بيان قوله : انى متعجل الى المدينة ، فمن أحب فليتعجل معى ، أى انى سالك الطريق القريبة فمن أراد فليات معى يعنى ممن له اقتدار على ذلك دون بقية الجيش . وظهر أن عمارة بن غزية خالف عمرو بن يحيى في إسناد الحديث فقال عمرو : عن عباس عن أبي حميد ، وقال عمارة : عن عباس عن أبيه ، فيحتمل أن يسلك طريق الجمع بأن يكون عباس أخذ القدر المذكور وهو : أحد جبل يحبنا ونحبه ، عن أبيه وعن أبي حميد معا ، أو حمل الحديث عنهما معا ، أو كله عن أبي حميد ومعظمه عن أبيه وكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، ولذلك كان لا يجمعهما . وقد وقع في رواية ابن إسحق المذكورة : عباس بن سهل بن سعد أو عباس عن سهل ، فتردد فيه هل هو مرسل أو رواه عن أبيه فيوافق قول عمارة ، لكن سياق عمرو بن يحيى أتم من سياق غيره ، والله أعلم . وفي هذا الحديث مشروعية الخرص ، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه أول الباب ، واختلف القائلون به هل هو واجب أو مستحب ، لحكى الصيمرى من الشافعية وجها بوجوبه ، وقال الجمهور هو مستحب إلا إن تعلق به حق لمجور مثلا أو كان شركاؤه غير مؤتمنين فيجب لحفظ مال الغير ، واختلف أيضا هل يختص بالنخل أو يلحق به العنب أو يعم كل ما ينتفع به رطبا وجافا ؟ وبالأول قال شريح القاضي وبعض أهل الظاهر ، والثانى قول الجمهور ، والى الثالث نحا البخارى . وهل يعضى قول الخارص أو يرجع الى ما آل اليه الحال بعد الجفاف ؟ الأول قول مالك وطائفة ، والثانى قول الشافعى ومن تبعه . وهل يكفى خارص واحد عارف ثقة أو لا بد من

اثنين ؟ وهما قولان للشافعي ، والجمهور على الأول . واختلف أيضا هل هو اعتبار أو تضمين ؟ وهما قولان للشافعي أظهرهما الثاني ، وفائدته جواز التصرف في جميع الثمرة ولو أ تلف المالك الثمرة بعد الخرص أخذت منه الزكاة بحساب ما خرص . وفيه أشياء من أعلام النبوة كالإخبار عن الريح وما ذكر في تلك القصة ، وفيه تدريب الاتباع وتعاليمهم ، وأخذ الحذر مما يتوقع الخوف منه . وفضل المدينة والأنصار ، ومشروعية المفاضلة بين الفضلاء بالاجمال والتعيين ، ومشروعية الهدية والكفاة عليها . (تكميل) : في السنن وصحيح ابن حبان من حديث سهل بن أبي حشمة مرفوعا : إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع ، وقال بظاهره الليث وأحمد وإسحق وغيرهم ، وفهم منه أبو عبيد في كتاب الأموال ، أنه القدر الذي يأكلونه بحسب احتياجهم إليه . فقال : يترك قدر احتياجهم . وقال مالك وسفيان : لا يترك لهم شيء ، وهو المشهور عن الشافعي ، قال ابن العربي : والمتحصل من صحيح النظر أن يعمل بالحديث وهو قدر المؤنة ، ولقد جربناه فوجدناه كذلك في الأغلب مما يؤكل رطبا . قوله (قال أبو عبيد^(١)) هو القاسم بن سلام الإمام المشهور صاحب « الغريب » ، وكلامه هذا في غريب الحديث له ، وقال صاحب « المحكم » : هو من الرياض كل أرض استدارت ، وقيل كل أرض ذات شجر مشمر ونخل ، وقيل كل حفرة تكون في الوادي يحتبس فيها الماء ، فإذا لم يكن فيه ماء فهو حديقة ، ويقال الحديقة أعظم من الغدير والحديقة القطعة من الزرع يعني أنه من المشترك

٥٥ - باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري

ولم يرَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ في العسلِ شيئا

١٤٨٣ - حدثنا سعيد بن أبي مسريم حدثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر » وما سقى بالنضح نصف العشر »

قال أبو عبد الله : هذا تفسير الأول لأنه لم يوقت في الأول ، يعني حديث ابن عمر « فيما سقت السماء العشر » وبين في هذا ووقت . والزياد مقبولة ، والمفسر يقضى على المبهمة إذا رواه أهل الثبوت ، كما روى الفضل بن عباس « أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة » وقال بلال « قد صلى » فأخذ بقول بلال وترك قول الفضل

قوله (باب العشر فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري) قال الزين بن المنير : عدل عن لفظ العيون الواقع في الخبر إلى الماء الجاري ليجريه مجرى التفسير للبصود من ماء العيون وأنه الماء الذي يجري بنفسه من غير نضح وليبين أن الذي يجري بنفسه من نهر أو غدير حكمه حكم ما يجري من العيون انتهى ، وكأنه أشار إلى ما في بعض طرقه ، فعند أبي داود « فيما سقت السماء والأنهار والعيون » الحديث . قوله (ولم ير عمر بن عبد العزيز في العسل شيئا) أي زكاة ، وصله مالك في « الموطأ » ، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال : جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز

(١) كذا في نسخة المراح ، وفي نسخة أخرى « قال أبو عبد الله » ، يعني البخاري ، قاله القسطلاني . فتنبه

إلى أبي وهو بمنى أن لا تأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة . وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بإسناد صحيح إلى نافع مولى ابن عمر قال : بعثنى عمر بن عبد العزيز على اليمن فأردت أن آخذ من العسل العشر ، فقال مغيرة بن حكيم الصنعاني : ليس فيه شيء ، فكتبت إلى عمر بن عبد العزيز فقال : صدق ، هو عدل رضا ، ليس فيه شيء . وجاء عن عمر بن عبد العزيز ما يخالفه أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن كتاب إبراهيم بن ميسرة قال : ذكر لي بعض من لا أتهم من أهل تذاكر هو وعروة بن محمد السعدي فزعم عروة أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة العسل ، فزعم عروة أنه كتب إليه : إنما قد وجدنا بيان صدقة العسل بأرض الطائف فخذ منه العشر انتهى . وهذا إسناد ضعيف لجهالة الواسطة ، والأول أثبت ، وكأن البخاري أشار إلى تضعيف ما روى في العسل العشر ، وهو ما أخرجه عبد الرزاق بسنده عن أبي هريرة قال : كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن أن يؤخذ من العسل العشر ، وفي إسناده عبد الله بن محرز وهو بمهمات وزن محمد قال البخاري في تاريخه : عبد الله متروك ، ولا يصح في زكاة العسل شيء . قال الترمذي : لا يصح في هذا الباب شيء . قال الشافعي في القديم : حديث أن في العسل العشر ضعيف ، وفي أن لا يؤخذ منه العشر ضعيف ، إلا عن عمر بن عبد العزيز انتهى . وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن طريق طاوس أن معاذ لما أتى اليمن قال : لم أؤمر فيهما بشيء ، يعني العسل وأوقاص البقر ، وهذا صحيح ، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي عن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : جاء هلال أحد بني مهران - أي بضم الميم وسكون المثناة بعدها مهملة - إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له وكان سألته أن يحمي له واديا فخماه له ، فلما ولي عمر كتب إلى عامله : إن أدى إليك عشور نحل فاحم له سلبه وإلا فلا ، وإسناده صحيح إلى عمرو (١) وترجمة عمرو قوية على المختار لكن حيث لا تعارض ، وقد ورد ما يدل على أن هلالا أعطى ذلك تطوعا ، فعند عبد الرزاق عن صالح بن دينار أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عثمان بن محمد ينهيه أن يأخذ من العسل صدقة إلا إن كان النبي ﷺ أخذها . فجمع عثمان أهل العسل فشهدوا أن هلال بن سعد قدم على النبي ﷺ بعسل فقال : ما هذا ؟ قال : صدقة فأمر برفعها ولم يذكر عشورا ، لكن الإسناد الأول أقوى ، إلا أنه محمول على أنه في مقابلة الحمى كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب . وقال ابن المنذر : ليس في العسل خبر يثبت ولا إجماع فلا زكاة فيه ، وهو قول الجمهور وعن أبي حنيفة وأحمد وإسحق يجب العشر فيما أخذ من غير أرض الخراج ، وما نقله عن الجمهور مقابله قول الترمذي بعد أن أخرج حديث ابن عمر فيه ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم . وقال بعض أهل العلم : ليس في العسل شيء ، وأشار شيخنا في شرحه إلى أن الذي نقله ابن المنذر أقوى ، قال ابن المنذر : مناسبة أثر عمر في العسل للترجمة من جهة أن الحديث يدل على أن لا عشر فيه لأنه خص العشر أو نصفه بما يسقى ، فأفهم أن ما لا يسقى لا يعشر ، زاد ابن رشيد فإن قيل المفهوم إنما ينفي العشر أو نصفه لا مطلق الزكاة ، فالجواب أن الناس قائلان : مثبت للعشر وناف للزكاة أصلا فتم المراد ، قال : ووجه إدخاله العسل أيضا للتنبيه على الخلاف فيه وأنه لا يرى فيه زكاة وإن كانت النحل تتغذى بما يسقى من السماء لكن المتولد بالمباشرة كالزرع ليس كالمتولد بواسطة حيوان كاللبن فإنه متولد عن الرعي ولا زكاة

(١) مراده أن إسناده هذا الحديث إلى عمرو بن شعيب صحيح ، وأما رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فمختلف فيها بين أهل الحديث ، والصواب أنها حجة ما لم يخالفها ما هو أقوى منها ، كما أشار إليه الشارح ، وقد ذكر ذلك غيره من أهل العلم ، وصرح به العلامة ابن القيم في بعض كتبه . والله أعلم

فيه . (قوله عثريا) بفتح المهملة والمثلثة وكسر الراء وتشديد التحتانية ، وحكى عن ابن الاعراب تشديد المثلثة ورده ثعلب وحكى ابن عديس في المثلث فيه ضم أوله واسكان ثانيه قال الخطابي : هو الذى يشرب بعروقه من غير سقى ، زاد ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى : وهو المستنقع في بركة ونحوها يصب اليه من ماء المطر في سواق تشق له قال : واشتقاقه من العاثر وهى الساقية التى يجرى فيها الماء لأن الماشى يعثر فيها . قال ومنه الذى يشرب من الأنهار بغير مؤنة أو يشرب بعروقه كأن يغرس في أرض يكون الماء قريبا من وجهها فيصل اليه عروق الشجر فيستغنى عن السقى ، وهذا التفسير أولى من إطلاق أبي عبيد أن العثرى ما سقته السماء ، لأن سياق الحديث يدل على المغيرة ، وكذا قول من فسر العثرى بأنه الذى لا حمل له لأنه لا زكاة فيه ، قال ابن قدامة : لا نعلم في هذه التفرقة التى ذكرناها خلافا قوله (بالنضح) بفتح النون وسكون المعجمة بعدها مهملة أى بالسائية ، وهى رواية مسلم والمراد بها الإبل التى يستقى عليها ، وذكر الإبل كالمثال وإلا فالبقر وغيرها كذلك فى الحكم . قوله (قال أبو عبد الله : هذا تفسير الاول الخ) هكذا وقع فى رواية أبي ذر هذا الكلام عقب حديث ابن عمر فى العثرى ، ووقع فى رواية غيره عقب حديث أبي سعيد المذكور فى الباب الذى بعده ، وهو الذى وقع عند الاسماعيلي أيضا ، وجزم أبو على الصدفى بأن ذكره عقب حديث ابن عمر من قبل بعض نسخ الكتاب انتهى ولم يقف الصغاني على اختلاف الروايات فجزم بأنه وقع هنا فى جميعها قال وحقه أن يذكر فى الباب الذى يليه ، قلت : ولذكره عقب كل من الحديثين وجه ، لكن تعبيره بالاول يرجح كونه بعد حديث أبي سعيد لأنه هو المفسر الذى قبله وهو حديث ابن عمر ، حديث ابن عمر بعمومه ظاهر فى عدم اشتراط النصاب وفى إيجاب الزكاة فى كل ما يسقى بمؤنة وبغير مؤنة ، ولكنه عند الجمهور مختص بالمعنى الذى سبق لاجله وهو التمييز بين ما يجب فيه العشر أو نصف العشر بخلاف حديث أبي سعيد فإنه مصاق لبيان جنس المخرج منه وقدره فأخذ به الجمهور عملا بالدليلين كما سيأتى بسط القول فيه بعد إن شاء الله تعالى . وقد جزم الاسماعيلي بأن كلام البخارى وقع عقب حديث أبي سعيد ودل حديث الباب على التفرقة فى القدر المخرج الذى يسقى بنضح أو بغير نضح ، فإن وجد ما يسقى بهما فظاهره أنه يجب فيه ثلاثة أرباع العشر اذا تساوى ذلك وهو قول أهل العلم ، قال ابن قدامة لا نعلم فيه خلافا ، وإن كان أحدهما أكثر كان حكم الأقل تبعاً للأكثر نص عليه أحمد ، وهو قول الثورى وأبى حنيفة وأحد قولى الشافعى ، والثانى يؤخذ بالقسط ، ويحتمل أن يقال : إن أمكن فصل كل واحد منهما أخذ بحسابه ، وعن ابن القاسم صاحب مالك العبرة بما تم به الزرع وانتهى ولو كان أقل قاله ابن التين عن حكاية أبي محمد بن أبي زيد عنه والله أعلم . (تنبيه) قال النسائي عقب تخريج هذا الحديث : رواه نافع عن ابن عمر عن عمر ، قال وسالم أهل من نافع وقول نافع أولى بالصواب . وقوله بعده (هذا تفسير الاول لأنه لم يوقت فى الاول) أى لم يذكر حدا للنصاب ، وقوله (وبين فى هذا) يعنى فى حديث أبي سعيد . قوله (والزيادة مقبولة) أى من الحافظ ، والشئت بتحريك الموحدة الثبات والحجة . قوله (والمفسر يقضى على المبهم) أى الخاص يقضى على العام لأن فيما سقت ، عام يشمل النصاب ودونه ، ود ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، خاص بقدر النصاب وأجاب بعض الحنفية بأن محل ذلك ما إذا كان البيان وفق المبين لا زئدا عليه ولا ناقصا عنه ، أما إذا اتفقت شئ من أفراد العام مثلا فيمكن التمسك به كحديث أبي سعيد هذا فإنه دل على النصاب فيما يقبل التوسيق ، وسكت عما لا يقبل التوسيق فيمكن التمسك بعموم قوله فيما سقت السماء العشر أى بما لا يمكن التوسيق فيه عملا بالدليلين . وأجاب الجمهور

بما روى مرفوعاً ولا زكاة في الخضراوات ، رواه الدارقطني من طريق علي وطلحة ومعاذ مرفوعاً وقال الترمذي لا يصح فيه شيء إلا مرسل موسى بن طلحة عن النبي ﷺ وهو دال على أن الزكاة إنما هي فيما يكال بما يدخر للاقتيات في حال الاختيار . وهذا قول مالك والشافعي . وعن أحمد يخرج من جميع ذلك ولو كان لا يقتات وهو قول محمد وأبي يوسف وحكي ابن المنذر الإجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض ، إلا أن أبا حنيفة قال تجب في جميع ما يقصد بزراعته نماء الأرض إلا الحطب والقصب والحشيش والشجر الذي ليس له ثمر انتهى . وحكي عياض عن داود أن كل ما يدخل فيه السكيل يراعى فيه النصاب ، وما لا يدخل فيه السكيل ففي قلبه وكثيره الزكاة ، وهو نوع من الجمع بين الحديثين المذكورين والله أعلم . وقال ابن العربي أقوى المذاهب وأحوطها للسالكين قول أبي حنيفة ، وهو التمسك بالعموم قال : وقد زعم الجويني أن الحديث إنما جاء لتفصيل ما تقل بما تكثر مؤنته ، قال ابن العربي : لا مانع أن يكون الحديث يقتضي الوجهين والله أعلم . قوله (كما روى الخ) أي كما أن المثلث مقدم على الثاني في حديثي الفضل وبلال ، وحديث الفضل أخرجه أحمد وغيره ، وحديث بلال سيأتي موصولاً في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . (تسكيل) اختلف في هذا النصاب هل هو تحديد أو تقريب ؟ وبالأول جزم أحمد ، وهو أصح الوجهين للشافعية ، إلا إن كان نقصاً يسيراً جداً مما لا ينضب فلا يضر قاله ابن دقيق العيد ، وصحح النووي في شرح مسلم أنه قريب ، واتفقوا على وجوب الزكاة فيما زاد على الخمسة أوسق بحسابه ولا وقص فيها

٥٦ - باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

١٤٨٤ - **حديثنا** مسدّدٌ حدثنا يحيى حدثنا مالك قال حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صمم عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة ، ولا في أقل من خمسة من الإبل الذود صدقة ، ولا في أقل من خمس أواق من الورق صدقة » قال أبو عبد الله : هذا تفسير الأول إذا قال « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » . ويؤخذ أبدأ في العلم بما زاد أهل الثبوت أو بينوا

قوله باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) أورد فيه حديث أبي سعيد وقد تقدم ذكره في باب زكاة الورق ، وذكر فيه قدر الوسق وقوله هنا ليس فيما أقل ، ما زائدة وأقل في موضع جر بني وقد ذكره بعده بلفظ وليس في أقل

٥٧ - باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل

وهل يُترك الصبي فيمسُّ تمر الصدقة ؟

١٤٨٥ - **حديثنا** عمر بن محمد بن الحسن الأسدي حدثني أبي حدثنا إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ يؤتي بالتمر عند صرام النخل ، فيجبي هذا بتمره وهذا من تمره ، حتى يصير عنده كوماً من تمر ، فجعل الحسن والحسين رضي الله عنهما يلعبان بذلك التمر ، فأخذ

أحدهما ثمرة فجعله في فيه ، فنظر إليه رسول الله ﷺ فأخرجها من فيه فقال : أما علمت أن آل عمدة لا ياكلون الصدقة »

[الحديث ١٤٨٥ - طرقاه في : ١٤٩١ ، ٣٠٧٢]

قوله باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل ، وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة (الصرام بكسر المهملة الجداد والقطاف وزنا ومعنى^(١)) وقد اشتمل هذا الباب على ترجمتين أما الأولى فلها تعلق بقوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) واختلفوا في المراد بالحق فيها فقال ابن عباس : هي الواجبة ، وأخرجه ابن جرير عن أنس . وقال ابن عمر : هو شيء سوى الزكاة أخرجه ابن مردويه وبه قال عطاء وغيره ، وحديث الباب يشعر بأنه غير الزكاة ، وكأنه المراد بما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث جابر د أن النبي ﷺ أمر من كل جاذ عشرة أوسق من التمر بقنو يعلق في المسجد للساكين ، وقد تقدم ذكره في د باب القسمة وتعليق القنو في المسجد ، من كتاب الصلاة . وأما الترجمة الثانية فربطها بالترك إشارة منه الى أن الصبا وإن كان مانعا من توجيه الخطاب إلى الصبي فليس مانعا من توجيه الخطاب الى الولي بتأديبه وتعليمه . وأوردها بلفظ الاستفهام لاحتمال أن يكون النهي خاصا بمن لا يحل له تناول الصدقة . قوله (كوم) بفتح الكاف وسكون الواو معروف ، وأصله القطعة العظيمة من الشيء ، والمراد به هنا ما اجتمع من التمر كالعروة ، ويروى د كوما ، بالنصب أى حتى يصير التمر عنده كوما . قوله (فأخذ أحدهما) سياقي بعد باين من رواية شعبة عن محمد بن زياد بلفظ د فأخذ الحسن بن علي ، قوله (فجعله) أى المأخوذ ، وفي رواية الكشميهني د فجعلها ، أى الثمرة وسياقي بقية الكلام عليه قريبا ، قال الاسماعيلي قوله د عند صرام النخل ، أى بعد أن يصير تمرا لأن النخل قد يصرم وهو رطب فيتممر في المربد ولكن ذلك لا يتناول لحسن أن ينسب الى الصرام كما في قوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) فان المراد بعد أن يداس وينقى . والله أعلم

٥٨ - باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه وقد وجب فيه العشر

أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره ، أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة
وقول النبي ﷺ « لا تبيعوا الثمرة حتى يبدؤ صلاحها » فلم يحظر البيع بعد الصلاح على أحد ،
ولم يخص من وجب عليه الزكاة ممن لم تجب

١٤٨٦ - **حديث** حجاج حدثنا شعبة أخبرني عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر رضي الله عنهما « نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدؤ صلاحها » . وكان إذا سئل عن صلاحها قال : حتى تذهب عاهته »
[الحديث ١٤٨٦ - أطرافه في : ٢١٨٣ ، ٢١٩٤ ، ٢١٩٩ ، ٢٢٤٧ ، ٢٢٤٩]

١٤٨٧ - **حديث** عبد الله بن يوسف حدثني الليث حدثني خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « نهى النبي ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدؤ صلاحها »
[الحديث ١٤٨٧ - أطرافه في : ٢١٨٩ ، ٢١٩٦ ، ٢٣٨١]

(١) ضبط الجميع في القاموس بالكسر والفتح وقال في الجذاذ بالذال المعجمة : إنه مثلث الجيم . فتنبه . والله أعلم

١٤٨٨ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** عَنْ مَالِكٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَزُرْهُيَ . قَالَ : حَتَّى تَخْمَرَ »

[الحديث ١٤٨٨ - أطرافه في : ٢١٩٥ ، ٢١٩٧ ، ٢١٩٨ ، ٢٢٠٨]

قوله (باب من باع ثماره أو أرضه أو نخله أو زرعه وقد وجب فيه العشر أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره ، أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة الخ) ظاهر سياق هذه الترجمة أن المصنف يرى جواز بيع الثمرة بعد بدو الصلاح ولو وجبت فيها الزكاة بالحرص مثلا لعموم قوله « حتى يبدو صلاحها » وهو أحد قولی العلماء ، والثاني لا يجوز بيعها بعد الخرص لتعلق حق المساكين بها ، وهو أحد قولی الشافعي ، وقائل هذا حمل الحديث على الجواز بعد الصلاح وقبل الخرص جمعا بين الحديثين . وأما قوله « العشر أو الصدقة » فمن العام بعد الخاص ، وفيه إشارة إلى الرد على من جعل في الثمار العشر مطلقا من غير اعتبار نصاب ، ولم يرد أن الصدقة تسقط بالبيع . وأما قوله « فأدى الزكاة من غيره » ، فلأنه إذا باع بعد وجوب الزكاة فقد فعل أمرا جائزا كما تقدم فتعلقت الزكاة بذمته فله أن يعطيها من غيره أو يخرج قيمتها على رأي من يميزه وهو اختيار البخاري كما سبق . وأما قوله « ولم يخص من وجبت عليه الزكاة ممن لم تجب » ، فيتوقف على مقدمة أخرى وهي أن الحق يتعلق بالصلاح ، وظاهر القرآن يقتضي أن وجوب الإيتاء إنما هو يوم الحصاد على رأي من جعلها في الزكاة ، إلا أن يقال إنما تعرضت الآية لبيان زمن الإيتاء لا لبيان زمان الوجوب ، والظاهر أن المصنف اعتمد في تصحيح هذه المقدمة استعمال الخرص عند الصلاح لتعلق حق المساكين ، فطواها بتقديمه حكم الخرص فيما سبق أشار إلى ذلك ابن رشيد ، وقال ابن بطال : أراد البخاري الرد على أحد قولی الشافعي بفساد البيع كما تقدم ، وقال أبو حنيفة المشتري بالخيار ويؤخذ العشر منه ويرجع هو على البائع ، وعن مالك العشر على البائع إلا أن يشترطه على المشتري وهو قول الليث ، وعن أحمد الصدقة على البائع مطلقا وهو قول الثوري والاوزاعي والله أعلم . قوله (وقول النبي ﷺ لا تبيعوا الثمرة) أسنده في الباب بمعناه ، وأما هذا اللفظ فذكر عندنا في موضعين من كتاب البيع من حديث ابن عمر ، وسيأتي الكلام هناك على حديثه وعلى حديث أنس أيضا . وقوله « وكان إذا سئل عن صلاحها قال حتى تذهب عاهته » أي الثمرة وفي رواية الكشميهني عاهتها وهو مقول ابن عمر بيته مسلم في روايته من طريق محمد بن جعفر عن شعبة ولفظه « فقيل لابن عمر ما صلاحه ؟ قال تذهب عاهته »

٥٩ - **باب** هل يشتري صدقته ؟ ولا بأس أن يشتري صدقة غيره

لأن النبي ﷺ إنما نهى المتصدق خاصة عن الشراء ولم ينه غيره

١٤٨٩ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ** حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُحَدِّثُ « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ ، فَأَرَادَ أَنْ

يَشْتَرِيَهُ ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْمَرَهُ فَقَالَ : لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ . فَبَذَلَكَ كَانَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

لَا يَتْرُكُ أَنْ يَبْتَاعَ شَيْئًا تَصَدَّقَ بِهِ إِلَّا جَعَلَهُ صَدَقَةً »

[الحديث ١٤٨٩ - أطرافه في : ٢٧٧٥ ، ٢٩٧١ ، ٣٠٠٢]

١٤٩٠ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعتُ عمرَ رضي الله عنه يقول « حملتُ على فرسٍ في سبيلِ الله ، فأضاعته الذي كانَ عنده ، فأردتُ أن أشتريه - وظننتُ أنه يبيعه برخصٍ - فألتُ النبي ﷺ فقال : لا تشتري ، ولا تعد في صدقتك وإن أعطاكه بدرهم ، فإن العائد في صدقة كالعائد في قبته »

[الحديث ١٤٩٠ - أطرافه في : ٢٦٢٣ ، ٢٦٣٦ ، ٢٩٧٠ ، ٣٠٠٣]

قوله (باب هل يشتري الرجل صدقة) قال الزين بن المنير : أورد الترجمة بالاستفهام لأن تنزيل حديث الباب على سببه يضعف معه تعميم المنع لاحتمال تخصيصه بالشراء بدون القيمة لقوله « وظننت أنه يبيعه برخص » وكذا إطلاق الشارع العود عليه بمعنى أنه في معنى رجوع بعضها إليه بغير عوض ، قال : وقصد بهذه الترجمة التنبيه على أن الذي تضمنته الترجمة التي قبلها من جواز بيع الثمرة قبل إخراج الزكاة ليس من جنس شراء الرجل صدقة ، والفرق بينهما دقيق وقال ابن المنذر ليس لأحد أن يتصدق ثم يشتريها للنهي الثابت ، ويلزم من ذلك فساد البيع إلا إن ثبت الإجماع على جوازه . قوله (ولا بأس أن يشتري صدقة غيره) قد استدلل به بما ذكر ، ومراده قوله ﷺ في الحديث « لا تعد ، وقوله « العائد في صدقة » ، ولو كان المراد تعميم المنع لقال لا تشتروا الصدقة مثلاً ، وسيأتي لذلك مزيد بيان في « باب إذا حولت الصدقة » . ثم أورد المصنف حديث عمر في تصدقه بالفارس واستئذانه في شرائه بعد ذلك من طريقين فسياق الأولى يقتضي أنه من حديث ابن عمر والثانية أنه من مسند عمر ، ورجح الدارقطني الأولى ، لكن حيث جاء من طريق سالم وغيره من الرواة عن ابن عمر فهو من مسنده ، وأما رواية أسلم مولى عمر فهي عن عمر نفسه والله أعلم . قوله (تصدق بفرس) أي حمل عليه رجلاً في سبيل الله كما في الطريق الثانية والمعنى أنه ماله له ، ولذلك سأغ له يبيعه ومنهم من قال كان عمر قد حبسه ، وإنما سأغ للرجل يبيعه لأنه حصل فيه هزال عجز لاجله عن اللحاق بالخيول وضعف عن ذلك وانتهى إلى حالة عدم الانتفاع به ، وأجاز ذلك ابن القاسم ، ويدل على أنه حمل تملك قوله « ولا تعد في صدقتك » ، ولو كان حبساً لعله به ، وقوله فيها « فأضاعه الذي كان عنده » أي بترك القيام عليه بالخدمة والعلف ونحوهما ، وقال في الأولى « فوجده يباع » . قوله (وإن أعطاكه بدرهم) هو مبالغة في رخصه وهو الجامل له على شرائه . قوله (ولا تعد) في رواية أحمد من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم « ولا تعودن » ، وسمى شراءه برخص عوداً في الصدقة من حيث أن الغرض منها ثواب الآخرة ، فإذا اشتراها برخص فكأنه اختار عرض الدنيا على الآخرة ، مع أن العادة تقتضي بيع مثل ذلك برخص لغير المتصدق فكيف بالمتصدق فيصير راجعاً في ذلك المقدار الذي سوح فيه . (فائدة) أفاد ابن سعد في الطبقات أن اسم هذا الفرس الورد وأنه كان لقيم الداري فأهداه للنبي ﷺ فأعطاه لعمر ، ولم أقف على اسم الرجل الذي حملاه عليه . قوله (كالعائد في قبته) استدلل به على تحريم ذلك لأن النبي ﷺ حرام قال القرطبي : وهذا هو الظاهر من سياق الحديث ، ويحتمل أن يكون التشبيه للتنبيه خاصة لكون النبي ﷺ بما يستقدر وهو قول الأكثر ، ويلتحق بالصدقة الكفارة والنذر وغيرهما من القربات . وأما إذا ورثه فلا كراهة . وأبعد من قال يصدق به . قوله في الطريق الأولى « ولهذا كان ابن عمر لا يترك أن يبتاع شيئاً يصدق به إلا جعله صدقة » كذا في روايه أبي ذر ، وعلى حرف لا تضبيب ولا أدري ما وجهه . وبإثبات النبي يتم المعنى أي كان

إذا اتفق له أن يشتري شيئاً مما تصدق به لا يتركه في ملكه حتى يتصدق به ، وكأنه فهم أن النهي عن شراء الصدقة إنما هو لمن أراد أن يملكها لا لمن يردّها صدقة . وفي الحديث كرامة الرجوع في الصدقة وفضل الحمل في سبيل الله والإحانة على الفوز بكل شيء ، وأن الحمل في سبيل الله تملك وإن للحمول بيعه والاتّفاق بثمنه . وسيأتي تكميل الكلام على هذا الحديث في أبواب الهبة إن شاء الله تعالى

٦٠ - باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ

١٤٩١ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زياد قال : سمعت أبا هريرة رضي الله عنه قال « أخذ الحسن بن علي رضي الله عنهما نمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه » ، فقال النبي ﷺ : كخ ، كخ ، ليطرحها . ثم قال : أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة ؟

قوله (باب ما يذكر من الصدقة للنبي ﷺ وآله) لم يعين الحكم لشهرة الاختلاف فيه . والنظر فيه في ثلاثة مواضع : أولها المراد بالآل هنا بنو هاشم وبنو المطلب على الأرجح من أقوال العلماء وسيأتي دليله في أبواب الخمس في آخر الجهاد قال الشافعي أشركهم النبي ﷺ في سهم ذوى القربى ولم يعط أحدا من قبائل قريش غيرهم ، وتلك العطية عوض عوضوه بدلا عما حرموه من الصدقة . وعن أبي حنيفة ومالك بنو هاشم فقط ، وعن أحمد في بني المطلب روايتان ، وعن المالكية فيما بين هاشم وغالب بن فهر قولان ، فعن أصبغ منهم هم بنو قصي وعن غيره بنو غالب بن فهر . ثانيها كان يحرم على النبي ﷺ صدقة الفرض والتطوع كما نقل فيه غير واحد منهم الخطابي الإجماع لكن حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً وكذا في رواية عن أحمد وأفضله في رواية الميموني « لا يحل للنبي ﷺ وأهل بيته صدقة المطر وزكاة الأموال والصدقة يصرفها الرجل على محتاج يريد بها وجه الله فأما غير ذلك فلا أليس يقال كل معروف صدقة ، قال ابن قدامة ليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وإنما أراد أن ما ليس من صدقة الأموال كالقرض والهبة وفعل المعروف كان غير محرم . قال الماوردي يحرم عايه كل ما كان من الأموال متقوماً ، وقال غيره لا تحرم عليه الصدقة العامة كياه الآبار وكالمساجد ، وسيأتي دلائل تحريم الصدقة مطلقاً في اللقطة ، واختلف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الأنبياء أو كلهم سواء في ذلك . ثالثها هل يلتحق به آله في ذلك أم لا ؟ قال ابن قدامة لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة كذا قال ، وقد نقل الطبري الجواز أيضاً عن أبي حنيفة وقيل عنه يجوز لهم إذا حرموا سهم ذوى القربى حكاه الطحاروي ونقله بعض المالكية عن الأبهري منهم ، وهو وجه لبعض الشافعية ، وعن أبي يوسف يحل من بعضهم لبعض لامن غيرهم ، وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة : الجواز المنع جواز التطوع دون الفرض عكسه ، وأدلة المنع ظاهرة من حديث الباب ومن غيره وأقوله تعالى ﴿ قل ما أسألكم عليه من أجر ﴾ ولو أحلم لآله لأوشك أن يطعنوا فيه ، وأقوله ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها ﴾ ونبت عن النبي ﷺ « الصدقة أوساخ الناس » كما رواه مسلم ، ويؤخذ من هذا جواز التطوع دون الفرض وهو قول أكثر الحنفية والمصالح عند الشافعية والحنابلة ، وأما عكسه فقالوا إن الواجب حق لازم لا يلحق بأخذه ذلك بخلاف التطوع ، ووجه التفرقة بين بني هاشم وغيرهم أن موجب المنع رفع يد الأدنى على الأعلى ، فأما الأعلى على مثله فلا ، ولم أر لمن أجاز مطلقاً دليلاً إلا ما تقدم عن أبي حنيفة . قوله (سمعت أبا هريرة قال أخذ الحسن) في رواية معمر عن محمد بن زياد أنه سمع

أبا هريرة قال: كنا عند رسول الله ﷺ وهو يقسم تمرا من تمر الصدقة والحسن في حجره، أخرجه أحمد. قوله (جعلها في فيه) زاد أبو مسلم الكجى من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد: فلم يفتن له النبي ﷺ حتى قام ولعابه يسيل، فضرب النبي ﷺ شدة، وفي رواية معمر: فلما فرغ حمله على عاتقه فسأل لعابه فرفع رأسه فاذا تمرة في فيه، قوله (كن) بفتح الكاف ركسرها وسكون المعجمة مثقلا وخففا وبكسر الخاء منونة وغير منونة فيخرج من ذلك ست لغات، والثانية توكيد للاولى، وهى كلمة يقال لردع الصبي عند تناوله ما يستقدر، قيل عربية وقيل أعجمية، وزعم الداودي أنها معربة، وقد أوردها البخارى في باب من تكلم بالفارسية، قوله (ليطرحها) زاد مسلم دارم بها، وفي رواية حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عند أحمد: فنظر إليه فاذا هو يلوك تمرة فحرك خده وقال ألقها يا بنى ألقها يا بنى، ويجمع بين هذا وبين قوله: كن كن، بانه كلبه أولا بهذا فلما تبادى قال له كن كن إشارة الى استقذار ذلك له، ويحتمل العكس بأن يكون كلبه أولا بذلك فلما تبادى نزعا من فيه. قوله (انا لا نأكل الصدقة) في رواية مسلم: انا لا نأكل الصدقة، وفي رواية معمر: ان الصدقة لا تحل لآل محمد، وكذا عند أحمد والطحاوى من حديث الحسن بن علي نفسه قال: كنت مع النبي ﷺ فرأى جرين من تمر الصدقة فأخذت منه تمرة فأقبتها في فمها فأخذها بلامها فقال: انا آل محمد لا نأكل الصدقة، وإسناده قوى. وللطبرانى والطحاوى من حديث أنى لبلى الانصارى نحوه وفي الحديث دفع الصدقات الى الإمام، والانتفاع بالمسجد في الأمور العامة، وجواز إدخال الاطفال المساجد وتأديبهم بما ينفعهم ومنعهم مما يضرهم ومن تناول المحرمات وإن كانوا غير مكلفين ليتدربوا بذلك. واستنبط بعضهم منه منع ولي الصغيرة إذا اعتدت من الزينة، وفيه الإعلام بسبب النهى ومخاطبة من لا يميز لقصد إسماع من يميز لأن الحسن إذ ذاك كان طفلا، وأما قوله: أما شعرت، وفي رواية البخارى في الجهاد: أما تعرف، ولمسلم: أما علمت «فهو شيء يقال عند الأمر الواضح وإن لم يكن المخاطب بذلك عالما أى كيف خفى عليك هذا مع ظهوره، وهو أباغ في الزجر من قوله لا تفعل، وقد تقدم ذكر بعض فوائده قبل بابين

٦١ - باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ

١٤٩٢ - حدثنا سعيد بن عفير حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب حدثني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «وجد النبي ﷺ شاة مبيته أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة، قال النبي ﷺ: هلا أنتمتم بجلدها؟ قالوا: إنها مبيته. قال: إنما حرّم أكلها»

[الحديث ١٤٩٢ - أطرافه في: ٢٢٢١، ٥٥٣١، ٥٥٣٢]

١٤٩٣ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري بريرة للعتق، وأراد موالها أن يشترطوا ولاءها، فذكرت عائشة للنبي ﷺ، فقال لها النبي ﷺ: اشتريها، فلما الولاء لمن أعتق. قالت: وأتى النبي ﷺ بلحم، فقلت: هذا ما تصدق به على بريرة، فقال: هو لها صدقة ولنا هدية»

قوله (باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ) لم يترجم لأزواج النبي ﷺ ولا لموالى النبي ﷺ لأنه لم يثبت عندوه فيه شيء ، وقد نقل ابن بطلان أنهم - أى الأزواج - لا يدخلون في ذلك باتفاق الفقهاء ، وفيه نظر فقد ذكر ابن قدامة أن الخلال أخرج من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة ، قال وهذا يدل على تحريمها . قلت : وإسناده إلى عائشة حسن ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا ، وهذا لا يقدر فيما نقله ابن بطلان . وروى أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان وغيره عن أبي رافع مرفوعا : إنا لا تحل لنا الصدقة ، وإن موالى القوم من أنفسهم ، وبه قال أحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية كابن الماجشون ، وهو الصحيح عند الشافعية . وقال الجمهور يجوز لهم لأنهم ليسوا منهم حقيقة ، ولذلك لم يعوضوا بخمس الخمس ، ومنشأ الخلاف قوله « منهم » ، أو « من أنفسهم » ، هل يتناول المساواة في حكم تحريم الصدقة أو لا ، وحجة الجمهور أنه لا يتناول جميع الأحكام فلا دليل فيه على تحريم الصدقة ، لكنه ورد على سبب الصدقة ، وقد انفقوا على أنه لا يخرج السبب . وإن اختلفوا : هل يخص به أو لا ؟ ويمكن أن يستدل لهم بحديث الباب لأنه يدل على جوازها لموالى الأزواج ، وقد تقدم أن الأزواج ليسوا في ذلك من جملة الآل فواليتهم أخرى بذلك ، قال ابن المنير في الحاشية : إنما أورد البخارى هذه الترجمة ليحقق أن الأزواج لا يدخل موالين في الخلاف ولا يحرم عليهم الصدقة قولا واحدا لئلا يظن الظان أنه لما قال بعض الناس بدخول الأزواج في الآل أنه يطرد في موالين ، فبين أنه لا يطرد . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عباس في الانتفاع بجلد الشاة لقوله فيه : أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في الذبائح إن شاء الله تعالى ، ولم أقف على اسم هذه المولاة . ثانيهما حديث عائشة في قصة بريرة وفيه قوله ﷺ في اللحم الذى تصدق به عليها ، هو لها صدقة وإنما هدية ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في العتق إن شاء الله تعالى . (تنبيه) : قال الاسماعيلي : هذه الترجمة مستغنى عنها ، فإن تسمية المولى لغير فائدة ، وإنما هو لسوق الحديث على وجهه فقط . كذا قال وقد علمت ما فيها من الفائدة

٦٢ - باب إذا تحولت الصدقة

١٤٩٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** خالد عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية الانصارية رضى الله عنها قالت « دخل النبي ﷺ على عائشة رضى الله عنها فقال : هل عندكم شيء ؟ فقالت : لا ، إلا شيء بعثت به إلينا نسيبة من الشاة التى بعثت بها من الصدقة . فقال : إنها قد بلغت تحلبها »

١٤٩٥ - **حدثنا** يحيى بن موسى **حدثنا** وكيع **حدثنا** شعبة عن قتادة عن أنس رضى الله عنه « إن النبي ﷺ أتى بلحم تصدق به على بريرة فقال : هو عليها صدقة ، وهو لنا هدية »

وقال أبو داود : أنبأنا شعبة عن قتادة سمع أنسا عن النبي ﷺ

[الحديث ١٤٩٥ - طرفه في : ٢٥٧٧]

قوله (باب إذا تحولت الصدقة) في رواية أبي ذر : إذا حولت ، بضم أوله ، أى فقد جاز لها شئ تناولها . قوله (حدثنا خالد) هو الخذاء والاسناد كله بصريون . قوله (هل عندكم شيء) أى من الطعام . وقوله « نسيبة »

بالتون والمهمل والموحدة مصغر اسم أم عطية . قوله (من الشاة التي بعثت) بفتح المثناة أي بعثت بها أنت . قوله (بلغت محلها) أي أنها لما تصرف فيها بالهدية أصح ما ملكها لما انتقلت عن حكم الصدقة لحلت محل الهدية وكانت محل لرسول الله ﷺ ، بخلاف الصدقة كما سيأتي في الهبة ، وهذا تقرير ابن بطال بعد أن ضبط محلها بفتح الحاء ، وضبطه بعضهم بكسرهما من الحلول أي بلغت مستقرها ، والأول أولى ، وعليه قول البخاري في الترجمة . وهذا نظير قصة بريرة كما سيأتي بسطه في كتاب الهبة . ثم أورد المصنف حديث أنس في قصة بريرة مختصرا وقال بعده « وقال أبو داود أنبأنا شعبة ، فذكر الإسناد دون المتن لتصريح قتادة فيه بالسماع . وأبو داود هو الطيالسي ، وقد أخرجه في مسنده كذلك ورأيت في النسخة التي وقفت عليها منه معننا ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة فصرح بسماع قتادة من أنس أيضا ، واستنبط البخاري من قصة بريرة وأم عطية أن للهاشمي أن يأخذ من سهم العاملين إذا عمل على الزكاة ، وذلك أنه إنما يأخذ على عمله ، قال : فلما حل للهاشمي أن يأخذ ما يملك بالهدية بما كان صدقة لا بالصدقة كذلك يحمل له أخذ ما يملكه بعمله لا بالصدقة . واستدل به أيضا على جواز صدقة التطوع لأزواج النبي ﷺ لأنهم فرقوا بين أنفسهم وبينه ﷺ ولم ينكر عليهم ذلك ، بل أخبرهم أن تلك الهدية بعينها خرجت عن كونها صدقة بتصرف المتصدق عليه فيها كما تقدم تقريره . والله أعلم

٦٣ - باب أخذ الصدقة من الأغنياء ، وترد في الفقراء حيث كانوا

١٤٩٦ - حدثنا محمد بن أحمد بن عبد الله أخبرنا زكرياء بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي سعيد مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : إنك ستأتي قوما أهل كتاب ، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم . فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم . واتق دعوة المظلوم ، فإنه ليس بينه وبين الله حجاب »

قوله (باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا) قال الاسماعيلي : ظاهر حديث الباب أن الصدقة ترد على فقراء من أخذت من أغنيائهم ، وقال ابن المنير : اختار البخاري جواز نقل الزكاة من بلد المال لعموم قوله « فترد في فقرائهم » ، لأن الضمير يعود على المسلمين ، فأى فقير منهم ردت فيه الصدقة في أى جهة كان فقد وافق عموم الحديث انتهى . والذي يتبادر إلى الذهن من هذا الحديث عدم النقل ، وأن الضمير يعود على المخاطبين فيختص بذلك فقرائهم ، لكن رجح ابن دقيق العيد الأول وقال : إنه وإن لم يكن الأظهر إلا أنه يقويه أن أعيان الأشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر ، فلا تعتبر في الزكاة كما لا تعتبر في الصلاة فلا يختص بهم الحكم وإن اختص بهم خطاب المواجهة انتهى . وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فاجاز النقل الليث وأبو حنيفة وأصحابهما ، ونقله ابن المنذر عن الشافعي واختاره ، والأصح عند الشافعية والمالكية والجمهور ترك النقل فلو خالف ونقل أجزاء عند المالكية على الأصح ، ولم يجزى عند الشافعية على الأصح إلا إذا فقد المستحقون لها ، ولا يبعد أنه اختار البخاري

لأن قوله حيث كانوا يشعر بأنه لا ينقلها عن بلد وفيه من هو متصف بصفة الاستحقاق . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، وزكريا بن إسحق مكي وكذا من فوقه . قوله (عن يحيى) في رواية وكيع عن زكريا ، حدثني يحيى ، أخرجه مسلم . قوله (عن أبي معبد) في رواية اسماعيل بن أمية ، عن يحيى أنه سمع أبا معبد يقول سمعت ابن عباس يقول ، أخرجه المصنف في التوحيد . قوله (قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن) كذا في جميع الطرق ، إلا ما أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب وإسحاق بن إبراهيم ثلاثتهم عن وكيع فقال فيه ، عن ابن عباس عن معاذ بن جبل قال : بعثني رسول الله ﷺ ، فعلى هذا فهو من مسند معاذ ، وظاهر سياق مسلم أن اللفظ مدرج ، لكن لم أر ذلك في غير رواية أبي بكر بن أبي شيبة ، وسائر الروايات أنه من مسند ابن عباس فقد أخرجه الترمذي عن أبي كريب عن وكيع فقال فيه ، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بعث معاذ ، وكذا هو في مسند إسحاق بن إبراهيم وهو ابن راهويه قال : حدثنا وكيع به ، وكذا رواه عن وكيع أحمد في مسنده أخرجه أبو داود عن أحمد ، وسيأتي في المظالم عن يحيى بن موسى عن وكيع كذلك ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن عبد الله المخرمي وجهه فر بن محمد الشعلبي ، والاسماعيلي من طريق أبي خيثمة وموسى بن السدي والدارقطني من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي وإسحاق بن إبراهيم البغوي كلهم عن وكيع كذلك ، فإن ثبتت رواية أبي بكر فهو من مرسل ابن عباس ، لكن ليس حضور ابن عباس لذلك ببعيد لأنه كان في أواخر حياة النبي ﷺ وهو إذ ذاك مع أبويه بالمدينة ، وكان بعث معاذ إلى اليمن سنة عشر قبل حج النبي ﷺ كما ذكره المصنف في أواخر المغازي ، وقيل كان ذلك في أواخر سنة تسع عند منصرفه ﷺ من تبوك رواه الواقدي بأسناده إلى كعب بن مالك ، وأخرجه ابن سعد في الطبقات عنه ، ثم حكى ابن سعد أنه كان في ربيع الآخر سنة عشر ، وقيل بعثه عام الفتح سنة ثمان ، وانفقوا على أنه لم يزل على اليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر ثم توجه إلى الشام فأت بها ، واختلف هل كان معاذ واليا أو قاضيا ؟ لحزم ابن عبد البر بالثاني والغساني بالاول . قوله (ستأتي قوما أهل كتاب) هي كالتوطئة للوصية لتتجمع همته عليها لكون أهل الكتاب أهل علم في الجملة فلا تكون العناية في مخاطبتهم كمخاطبة الجاهل من عبدة الأوثان ، وليس فيه أن جميع من يقدم عليهم من أهل الكتاب بل يجوز أن يكون فيهم من غيرهم ، وإنما خصهم بالذكر تفضيلا لم على غيرهم . قوله (فاذا جنتهم) قيل عبر بلفظ إذا تفاؤلا بمحصل الوصول إليهم . قوله (فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله) كذا للاكثر ، وقد تقدم في أول الزكاة بلفظ : وأني رسول الله ، كذا في رواية زكريا بن إسحاق لم يختلف عليه فيها ، وأما اسماعيل بن أمية ففي رواية روح بن القاسم عنه : فأول ما تدعوهم إليه عبادة الله ، فاذا عرفوا الله ، وفي رواية الفضل بن العلاء عنه : إلى أن يوحدوا الله ، فاذا عرفوا ذلك ، ويجمع بينها بأن المراد بعبادة الله توحيدها وتوحيده الشهادة له بذلك وإني به بالرسالة ، ووقعت البداءة بهما لأنهما أصل الدين الذي لا يصح شيء غيرها إلا بهما فمن كان منهم غير موحد فالمطالبة متوجهة إليه بكل واحدة من الشهادتين على التبيين ، ومن كان موحدًا فالمطالبة له بالجمع بين الإقرار بالوحدانية والإقرار بالرسالة ، وإن كانوا يعتقدون ما يقتضي الإشراك أو يستلزمه كمن يقول ببنوة عزيز أو يعتقد التشبيه فتكون مطالبتهم بالتوحيد لنفي ما يلزم من عقائدهم . واستدل به من قال من العلماء إنه لا يشترط التبري من كل دين يخالف دين الإسلام خلافا لمن قال إن من كان كافرا بشيء وهو مؤمن بغيره لا يدخل في الإسلام إلا بترك اعتقاده ما كفر به ،

والجواب أن اعتقاد الشهادتين يستلزم ترك اعتقاد التشبيه ودعوى بنوة عزيز وغيره فيكتفى بذلك ، واستدل به على أنه لا يكفي في الإسلام الاقتصار على شهادة أن لا إله إلا الله حتى يضيف اليها الشهادة لمحمد بالرسالة وهو قول الجمهور ، وقال بعضهم يصير بالأولى مسلماً ويطلب بالثانية . وفائدة الخلاف تظهر بالحكم بالردة . (تنبيهان) : أحدهما كان أصل دخول اليهودية في اليمن في زمن أسعد أبي كرب وهو تبع الأصغر كما حكاه ابن إسحق في أوائل السيرة النبوية . ثانيهما قال ابن العربي في شرح الترمذي : تبرأت اليهود في هذه الأزمان من القول بأن العزيز ابن الله وهذا لا يمنع كونه كان موجوداً في زمن النبي ﷺ لأن ذلك نزل في زمنه واليهود معه بالمدينة وغيرها فلم ينقل عن أحد منهم أنه رد ذلك ولا تعقبه ، والظاهر أن القائل بذلك طائفة منهم لا جميعهم بدليل أن القائل من النصارى إن المسيح ابن الله طائفة منهم لا جميعهم فيجوز أن تكون تلك الطائفة انقرضت في هذه الأزمان كما انقلب اعتقاد معظم اليهود عن التشبيه إلى التعطيل وتحول معتقد النصارى في الابن والاب إلى أنه من الأمور المعنوية لا الحسية ، فسبحان مقلب القلوب . قوله (فان هم أطاعوا لك بذلك) أى شهدوا وانقادوا ، وفي رواية ابن خزيمة : فان هم أجابوا لذلك ، وفي رواية الفضل بن العلاء كما تقدم ، فاذا عرفوا ذلك ، وعدى أطاع باللام وإن كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى انقاد ، واستدل به على أن أهل الكتاب ليسوا بعارفين وإن كانوا يعبدون الله ويظهرون معرفته لكن قال حذاق المتكلمين : ما عرف الله من شبهه بخلقه أو أضاف إليه اليد أو أضاف إليه الولد^(١) فمبودهم الذي عبده ليس هو الله وإن سموه به . واستدل به على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع حيث دعوا أولاً إلى الإيمان فقط ، ثم دعوا إلى العمل ، ورتب ذلك عليها بالفاء . وأيضاً فإن قوله : فان هم أطاعوا فاخبرهم ، يفهم منه أنهم لو لم يطيعوا لا يجب عليهم شيء ، وفيه نظر لأن مفهوم الشرط يختلف في الاحتجاج به ، وأجاب بعضهم عن الأول بأنه استدلال ضعيف ، لأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم الترتيب في الوجوب ، كما أن الصلاة والزكاة لا ترتيب بينهما في الوجوب ، وقد قدمت إحداهما على الأخرى في هذا الحديث ورتبت الأخرى عليها بالفاء ، ولا يلزم من عدم الاتيان بالصلاة إسقاط الزكاة . وقيل الحكمة في ترتيب الزكاة على الصلاة أن الذي يقر بالتوحيد ويحمد الصلاة يكفر بذلك فيصير ماله فيثا فلا تنفعه الزكاة ، وأما قول الخطابي إن ذكر الصدقة آخر عن ذكر الصلاة لأنها إنما تجب على قوم دون قوم وأنها لا تكرر تكرار الصلاة فهو حسن ، وتماه أن يقال بدأ بالآثم فالأهم ، وذلك من التلطف في الخطاب لأنه لو طالبهم بالجميع في أول مرة لم يأمن النفرة . قوله (خمس صلوات) استدل به على أن الوتر ليس بفرض وقد تقدم البحث فيه في موضعه . قوله (فان هم أطاعوا لك بذلك) قال ابن دقيق العيد : يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد إقرارهم بوجوبها عليهم والتزامهم لها ، والثاني أن يكون المراد الطاعة بالفعل ، وقد يرجح الأول بأن المذكور هو الاخبار بالفريضة فتعود الإشارة بذلك اليها ، ويترجح الثاني بأنهم لو أخبروا بالفريضة فبادروا إلى الامثال بالفعل لكنى ولم يشترط التلفظ بخلاف الشهادتين ، فالشرط عدم الإنكار والإذعان للوجوب انتهى . والذي يظهر أن المراد القدر المشترك بين الأمرين ، فن امثل بالإقرار أو بالفعل كفاء أو بهما فأولى ،

(١) لا شك أن من شبه الله بخلقه أو أضاف إليه الولد جاهل به سبحانه ولم يقدره حق قدره ، لانه سبحانه لا شبه له ولم يتخذ صاحبة ولا ولداً . وأما إضافة اليد إليه سبحانه فعل تفصيل ، فن أضافها إليه سبحانه على أنها من جنس أيدي المخلوقين فهو مشبه ضال ، وأما من أضافها إليه على الوجه الذى يليق بجلاله من غير أن يشابه خلقه في ذلك فهذا حق ، واثباتها لله على هذا الوجه واجب كما لطف به القرآن وصحت به السنة ، وهو مذهب أهل السنة ، فذبه . والله الموفق

وقد وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة «فاذا صلوا» وبعد ذكر الزكاة «فاذا أقرأوا بذلك فخذ منهم» .
 قوله (صدقة) زاد في رواية أبي عاصم عن زكريا « في أموالهم » كما تقدم في أول الزكاة ، وفي رواية الفضل بن العلاء
 افترض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من غنيهم فتد على فقيرهم . قوله (تؤخذ من أغنيائهم) استدل به على أن
 الامام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه وإما بنائبه ، فمن امتنع منها أخذت منه قهرا . قوله (على
 فقرائهم) استدل به لقول مالك وغيره إنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد ، وفيه بحث كما قال ابن دقيق العيد
 لاحتمال أن يكون ذكر الفقراء لكونهم الغالب في ذلك وللطابقة بينهم وبين الأغنياء ، وقال الخطابي : وقد يستدل
 به من لا يرى على المديون زكاة ما في يده إذا لم يفضل من الدين الذي عليه قدر نصاب لأنه ليس بغنى إذا كان
 إخراج ماله مستحقا لغرمائه . قوله (فإياك وكرائم أموالهم) كرائم منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره قال ابن
 قتيبة : ولا يجوز حذف الواو ، والكرائم جمع كريمة أى نفيسة ، ففيه ترك أخذ خيار المال ، والنسكة فيه أن
 الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الاجحاف بمال الأغنياء إلا إن رضوا بذلك كما تقدم البحث فيه . قوله (وائق
 دعوة المظلوم) أى تجنب الظلم لئلا يدعوك المظلوم . وفيه تنبيه على المنع من جميع أنواع الظلم ، والنسكة في
 ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم الإشارة إلى أن أخذها ظلم . وقال بعضهم : عطف وائق على عامل إياك المحذوف
 وجوبا ، فالتقدير اتق نفسك أن تتعرض للكرائم . وأشار بالعطف إلى أن أخذ الكرائم ظلم ، ولكنه عمم إشارة
 إلى التحرز عن الظلم مطلقا . قوله (حجاب) أى ليس لها صارف يصرفها ولا مانع ، والمراد أنها مقبولة وإن كان
 غاصيا كما جاء في حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعا « دعوة المظلوم مستجابة » ، وإن كان فاجرا ففجوره على نفسه ،
 وإسناده حسن ، وليس المراد أن الله تعالى حجابا يحجبه عن الناس . وقال الطيبي : قوله « اتق دعوة المظلوم » تذييل
 لاشتماله على الظلم الخاص من أخذ الكرائم وعلى غيره ، وقوله « فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » تعليل للاتقاء
 وتمثيل للدعاء ، كمن يقصد دار السلطان منتظما فلا يحجب ، وسيأتي لهذا مزيد في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .
 قال ابن العربي : إلا أنه وإن كان مطلقا فهو مقيد بالحديث الآخر أن الداعي على ثلاث مراتب : إما أن يعجل له
 ما طلب ، وإما أن يدخر له أفضل منه ، وإما أن يدفع عنه من السوء مثله . وهذا كما قيد مطلق قوله تعالى (أم من
 يحجب المضطر إذا دعاه) بقوله تعالى (فيكشف ما تدعون إليه إن شاء) وفي الحديث أيضا الدعاء إلى التوحيد
 قبل القتال ، وتوصية الإمام عامله فيما يحتاج إليه من الأحكام وغيرها ، وفيه بعث السعاة لأخذ الزكاة ، وقبول خبر
 الواحد وجوب العمل به ، وإيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون لعموم قوله « من أغنيائهم » ، قاله عياض وفيه
 بحث ، وأن الزكاة لا تدفع إلى الكافر لعود الضمير في فقرائهم إلى المسلمين سواء قلنا بخصوص البلد أو العموم ،
 وأن الفقير لا زكاة عليه ، وأن من ملك نصابا لا يعطى من الزكاة من حيث أنه جعل المأخوذ منه غنيا وقابله بالفقير ،
 ومن ملك النصاب فالزكاة مأخوذة منه فهو غنى والغنى مانع من إعطاء الزكاة إلا من استثنى ، قال ابن دقيق
 العيد : وليس هذا البحث بالشديد القوة ، وقد تقدم أنه قول الحنفية . وقال البهوي : فيه أن المال إذا تلف قبل
 التمكن من الأداء سقطت الزكاة لإضافة الصدقة إلى المال وفيه نظر أيضا . (تكميل) : لم يقع في هذا الحديث ذكر
 الصوم والحج مع أن بعث معاذ كما تقدم كان في آخر الأمر ، وأجاب ابن الصلاح بأن ذلك تقصير من بعض الرواة ،
 وتعقب بأنه يفضى إلى ارتفاع الوثوق بكثير من الأحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والنقصان . وأجاب الكرمانى

بأن اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر ، ولهذا كررا في القرآن فمن ثم لم يذكر الصوم والحج في هذا الحديث مع أنهما من أركان الاسلام ، والسري في ذلك أن الصلاة والزكاة إذا وجبا على المكلف لا يسقطان عنه أصلا بخلاف الصوم فإنه قد يسقط بالفدية ، والحج فإن الغير قد يقوم مقامه فيه كما في المعضوب ، ويحتمل أنه حينئذ لم يكن شرع انتهى . وقال شيخنا شيخ الاسلام : إذا كان الكلام في بيان الأركان لم يخل الشارع منه بشيء كحديث ابن عمر رضي الله عنهما في الإسلام على خمس ، فإذا كان في الدعاء إلى الإسلام اكتفى بالأركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الصوم والحج كقوله تعالى ﴿ فَاِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ﴾ في موضعين من براءة مع أن نزولها بعد فرض الصوم والحج قطعا ، وحديث ابن عمر أيضا ، أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وغير ذلك من الأحاديث ، قال : والحكمة في ذلك أن الأركان الخمسة : اعتقادي وهو الشهادة ، وبدني وهو الصلاة ، ومالي وهو الزكاة . اقتصر في الدعاء إلى الإسلام عليها لتفرع الركنين الآخرين عليها ، فإن الصوم بدني محض والحج بدني مالي ، وأيضا فكلمة الإسلام هي الأصل وهي شاقة على الكفار والصلوات شاقة لتكررها والزكاة شاقة لما في جبهة الإنسان من حب المال ، فإذا أذعن المرء لهذه الثلاثة كان ما سواها أسهل عليه بالنسبة إليها . والله أعلم

٦٤ - باب صلاة الإمام ودُعائه لصاحب الصدقة ، وقوله [١٠٣ التوبة] :

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾

١٤٩٧ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوْفَى قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ . فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أُوْفَى »

[الحديث ١٤٩٧ - أطرافه في : ٤١٦٦ ، ٦٢٣٢ ، ٦٢٥٩]

قوله (باب صلاة الإمام ودُعائه لصاحب الصدقة ، وقوله تعالى : خذ من أموالهم صدقة - إلى قوله - سكن لهم) قال الزين بن المنير : عطف الدعاء على الصلاة في الترجمة ليبين أن لفظ الصلاة ليس محتما بل غيره من الدعاء ينزل منزلته انتهى . ويؤيد عدم الانحصار في لفظ الصلاة ما أخرجه النسائي من حديث وائل بن حجر أنه ﷺ قال في رجل بعث بناقاة حسنة في الزكاة ، اللهم بارك فيه وفي إبله ، وأما استدلاله بالآية لذلك فكأنه فهم من سياق الحديث مداومة النبي ﷺ على ذلك ، فحمله على امتثال الأمر في قوله تعالى ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ . وروى ابن أبي حاتم وغيره بأسناد صحيح عن الهادي في قوله تعالى ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ قال : ادع لهم . وقال ابن المنير في الحاشية : عبر المصنف في الترجمة بالإمام ليبطل شبهة أهل الردة في قولهم للصادق : إنما قال الله لرسوله ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنْ صَلَاتُكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ وهذا خاص بالرسول فأراد أن يبين أن كل إمام داخل في الخطاب . قوله (عن عمرو) هو ابن مرة بن عبد الله بن طارق المرادي الكوفي تابعي صغير لم يسمع من الصحابة إلا من ابن أبي أوفى ، قال شعبة : كان لا يدلس . قوله (عن عبد الله) سيأتي في المغازي بلفظ سمعت ابن أبي أوفى وكان من أصحاب الشجرة ، . قوله (قال : اللهم صل على فلان) في رواية غير أبي ذر : على آل فلان . قوله (على آل أبي أوفى) يريد أبا أوفى نفسه لأن الآل يطلق على ذات الشيء كقوله في قصة أبي موسى ، لقد أوتي مزمارا من مزامير آل داود ، وقيل : لا يقال ذلك إلا في حق

الرجل الجليل القدر ، واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمى شهد هو وابنه عبد اللهبيعة الرضوان تحت الشجرة وعمر عبد الله إلى أن كان آخر من مات من الصحابة بالكوفة وذلك سنة سبع وثمانين ، واستدل به على جواز الصلاة على غير الانبياء وكرهه مالك والجمهور ، قال ابن التين : وهذا الحديث يعكز عليه ، وقد قال جماعة من العلماء : يدعوا أخذ الصدقة للتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث ، وأجاب الخطابي عنه قديما بأن أصل الصلاة لدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعو له ، فصلاة النبي ﷺ على أمته دعاء لهم بالمغفرة ، وصلاة أمته عليه دعاء له بزيادة ربي والزلفى ولذلك كان لا يليق بغيره انتهى . واستدل به على استحباب دعاء أخذ الزكاة لمعطيا ، وأوجبه بعض بل الظاهر وحكامه الحنابلة وجها لبعض الشافعية ، وتعقب بأنه لو كان واجبا لعلمه النبي ﷺ السعاة ، ولأن سائر يأخذه الإمام من الكفارات والديون وغيرهما لا يجب عليه فيها الدعاء فكذلك الزكاة ، وأما الآية فيحتمل أن يكون الوجوب خاصا به ليكون صلاته سكنا لهم بخلاف غيره .

٦٥ - باب ما يُستخرج من البحر

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : ليس العنبر بركاز ، هو شيء دسره البحر الحسن : في العنبر واللؤلؤ الخمس ، فإذا جعل النبي ﷺ في الركاز الخمس ، ليس في الذي يُصاب في الماء ١٤٩٨ - وقال الليث : حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « أن رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل بأن يسلفه ألف دينار ، فدفعها إليه ، فخرج في فلم يجد مركبا ، فأخذ خشبة فنقرها فأدخل فيها ألف دينار فرمى بها في البحر ، فخرج الرجل الذي كان نازا بالخشبة ، فأخذها لأهله حطباً - فذكر الحديث - فلما نشرها وجد المال » الحديث ١٤٩٨ - أطرافه في : ٢٠٦٣ ، ٢٢٩١ ، ٢٤٠٤ ، ٢٤٣٠ ، ٢٧٢٤ ، ٦٢٦١]

هـ (باب ما يستخرج من البحر) أي هل تجب فيه الزكاة أو لا ؟ وإطلاق الاستخراج أعم من أن يكون كما يوجد في الساحل ، أو بصعوبة كما يوجد بعد الفوص ونحوه . قوله (وقال ابن عباس رضي الله عنهما : ر بركاز ، إنما هو شيء دسره البحر) اختلف في العنبر فقال الشافعي في كتاب السلم من الأم : أخبرني عدد فبره أنه نبات يخلقه الله في جنبات البحر ، قال : وقيل إنه يأكله حوت فيموت فيلقيه البحر فيؤخذ فيشق ج منه . وحكى ابن رستم عن محمد بن الحسن أنه ينبت في البحر بمنزلة الحشيش في البر ، وقيل هو شجر ينبت تتكسر فيلقيه الموج إلى الساحل ، وقيل يخرج من عين قاله ابن سينا ، قال : وما يحكى من أنه روث دابة و من زبد البحر بعيد . وقال ابن البيطار في جامعه : هو روث دابة بحرية ، وقيل هو شيء ينبت في قعر حكي نحو ما تقدم عن الشافعي . وأما الركاز فبكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي سيأتي تحقيقه ي بعده ، ودسره أي دفعه ورمى به إلى الساحل ، وهذا التعليق وصله الشافعي قال : أخبرنا ابن عيينة دينار عن أذينة عن ابن عباس ، فذكر مثله . وأخرجه البيهقي من طريقه ومن طريق يعقوب بن سفيان بن عيينة ، وصرح فيه بسماع أذينة له من ابن عباس ، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه

عن وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار مثله ، وأذينة بمجمعة ونون مصغر تابي ثقة . وقد جاء عن ابن عباس التوقف فيه فأخرج ابن أبي شيبة من طريق طاوس قال : سئل ابن عباس عن العنبر فقال : إن كان فيه شيء فففيه الخمس ، ويجمع بين القواين بأنه كان يشك فيه ، ثم تبين له أن لا زكاة فيه لحزم بذلك . قوله (وقال الحسن : في العنبر واللؤلؤ الخمس) وصله أبو عبيد في كتاب الأموال ، من طريقه بلفظ : أنه كان يقول في العنبر الخمس ، وكذلك اللؤلؤ ، . قوله (فانما جعل النبي ﷺ الخ) سيأتي موصولا في الذي بعده ، وأراد بذلك الرد على ما قال الحسن ، لأن الذي يستخرج من البحر لا يسمى في لغة العرب ركازا على ما سيأتي شرحه ، قال ابن القصار : ومفهوم الحديث أن غير الركاز لا خمس فيه ولا سيما اللؤلؤ والعنبر لانهما يتولدان من حيوان البحر فاشبهها السمك . انتهى . قوله (وقال الليث الخ) هكذا أورده مختصرا ، وقد أورده ثم وصله في البيوع ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ووقع هنا في روايتنا من طريق أبي ذر معلقا ، وصله أبو ذر فقال : حدثنا علي بن وصيف حدثنا محمد بن غسان حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث به ، وقرأت بخط الحافظ أبي علي الصديقي هذا الحديث رواه عاصم بن علي عن الليث ، فاعمل البخاري إنما لم يسنده عنه لكونه ما سمعه منه ، أو لأنه تفرد به فلم يوافقه عليه أحد انتهى . والاول بعيد ، سلمنا ، لكن لم ينفرد به عاصم فقد اعترف أبو علي بذلك فقال في آخر كلامه : رواه محمد بن ربح عن الليث ، . قلت : وكأنه لم يقف على الموضع الذي وصله فيه البخاري عن عبد الله بن صالح وبالله التوفيق . قال الاسماعيلي : ليس في هذا الحديث شيء يناسب الترجمة ، رجل اقترض قرضا فارتجع قرضه ، وكذا قال الداودي : حديث الحشبة ليس من هذا الباب في شيء ، وأجاب أبو عبد الملك بأنه أشار به الى أن كل ما ألقاه البحر جاز أخذه ولا خمس فيه . وقال ابن المنير : موضع الاستشهاد منه أخذ الرجل الحشبة على أنها حطب ، فاذا قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا فيستفاد منه إباحة ما يلفظه البحر من مثل ذلك مما نشأ في البحر أو عطب فانقطع ملك صاحبه ، وكذلك ما لم يتقدم عليه ملك لا حد من باب الأولى ، وكذلك ما يحتاج الى معاناة وتمب في استخراجها أيضا ، وقد فرق الأوزاعي بين ما يوجد في الساحل فيخمس أو في البحر بالنوص أو نحوه فلا شيء فيه ، وذهب الجمهور الى أنه لا يجب فيه شيء إلا ما روى عن عمر بن عبد العزيز كما أخرجه ابن أبي شيبة وكذا الزهري والحسن كما تقدم وهو قول أبي يوسف ورواية عن أحمد

٦٦ - باب في الرِّكَازِ الخمس ، وقال مالك وابن إدريس : الرِّكَازُ دَفْنُ الجاهلية ، في قليله وكثيره الخمس ، وليس المَعْدِنُ بِرِكَازٍ . وقد قال النبي ﷺ في المَعْدِنِ جُبَارٌ ، وفي الرِّكَازِ الخمس . وأخذ عمر بن عبد العزيز من المَعْدِنِ من كلِّ مائتين خمسة . وقال الحسن : ما كان من رِكَازٍ في أرضِ الحربِ فففيه الخمس ، وما كان من أرضِ السَّلمِ فففيه الرِّكَازُ . وإن وجدت اللَّقْطَةَ في أرضِ العدوِّ فعرَّفْها ، وإن كانت من العدوِّ فففيها الخمس . وقال بعضُ الناسِ المَعْدِنُ رِكَازٌ مثلُ دَفْنِ الجاهلية ، لأنه يقال : أركز المَعْدِنُ إذا خرج منه شيء . قيل له : قد يقال لمن وُهِبَ له شيء أو ربحَ ربحاً كثيراً أو كثُرَ ثمرُهُ أركزت . ثم ناقض وقال : لا بأس أن يَكْتُمَهُ فلا يُؤدِّي

١٤٩٩ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « العجاء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار » وفي الرء كاز الخمس »

[الحديث ١٤٩٩ - أطرافه في : ٢٣٥٥ ، ٦٩١٢ ، ٦٩١٣]

قوله (باب في الركاز الخمس) الركاز بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي المال المدفون مأخوذ من الركز بفتح الراء يقال ركزه يركزه ركزا إذا دفته فهو مركوز ، وهذا متفق عليه ، واختلف في المعدن كما سيأتي . **قوله** (وقال مالك وابن ادريس : الركاز دفن الجاهلية الخ) أما قول مالك فرواه أبو عبيد في « كتاب الأموال » حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك قال : المعدن بمنزلة الزرع ، تؤخذ منه الزكاة كما تؤخذ من الزرع حتى يحصد ، قال : وهذا ليس بركاز إنما الركاز دفن الجاهلية الذي يؤخذ من غير أن يطلب بمال ولا يتكلف له كثير عمل انتهى . وهكذا هو في سماعنا من « الموطأ » رواية يحيى بن بكير ، لكن قال فيه « عن مالك عن بعض أهل العلم » وأما قوله « في قليله وكثيره الخمس » فنقله ابن المنذر عنه كذلك وفيه عند أصحابه عنه اختلاف ، وقوله « دفن الجاهلية » بكسر الدال وسكون الفاء الشيء المدفون كذبح بمعنى مذبح ، وأما بالفتح فهو المصدر ولا يراد هنا . وأما ابن ادريس فقال ابن التين قال أبو ذر : يقالان ابن ادريس هو الشافعي ، ويقال عبد الله بن ادريس الأودي الكوفي وهو أشبه ، كذا قال ، وقد جزم أبو زيد المروزي أحد الرواة عن الفربري بأنه الشافعي ، وتابعه البيهقي وجمهور الأئمة ، ويؤيده أن ذلك وجد في عبارة الشافعي دون الأودي ، فروى البيهقي في « المعرفة » من طريق الربيع قال قال الشافعي : والركاز الذي فيه الخمس دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لأحد ، وأما قوله « في قليله وكثيره الخمس » فهو قوله في القديم كما نقله ابن المنذر واختاره ، وأما الجديد فقال : لا يجب فيه الخمس حتى يبلغ نصاب الزكاة ، والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر أيضا وهو مقتضى ظاهر الحديث . **قوله** (وقد قال النبي ﷺ : في المعدن جبار وفي الركاز الخمس) أي فغار بينهما ، وهذا وصله في آخر الباب من حديث أبي هريرة ، وبأبي الكلام عليه . **قوله** (واخذ عمر بن عبد العزيز من المعادن من كل مائتين خمسة) وصله أبو عبيد في « كتاب الأموال » من طريق الثوري عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم نحوه ، وروى البيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن عمر بن عبد العزيز جعل المعدن بمنزلة الركاز يؤخذ منه الخمس ، ثم عقب بكتاب آخر فجعل فيه الزكاة . **قوله** (وقال الحسن : ما كان من ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس ، وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة) وصله ابن أبي شعبة من طريق عاصم الأحول عنه بلفظ « إذا وجد الكنز في أرض العدو ففيه الخمس ، وإذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة » قال ابن المنذر : ولا أعلم أحدا فرق هذه التفرقة غير الحسن . **قوله** (وان وجدت اللقطة في أرض العدو فمرفها وإن كانت من العدو ففيها الخمس) لم أقف عليه موصولا وهو بمعنى ما تقدم عنه . **قوله** (وقال بعض الناس : المعدن ركاز الخ) قال ابن التين : المراد ببعض الناس أبو حنيفة . قلت : وهذا أول موضع ذكره فيه البخاري بهذه الصيغة ، ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين ممن قال بذلك ، قال ابن بطال : ذهب أبو حنيفة والثوري وغيرهما إلى أن المعدن كالركاز ، واحتج لهم بقول العرب : أركز الرجل إذا أصاب ركازا ، وهي قطع من الذهب تخرج من المعادن . والحجة للجمهور تفرقة النبي ﷺ بين المعدن والركاز بواو العطف

فصح أنه غيره ، قال : وما ألزم به البخارى القائل المذكور قد يقال لمن وهب له شيء أو ربح ربحا كثيرا أو كثر ثمرة : أركزت حجة بالغة ، لأنه لا يلزم من الاشتراك في الأسماء الاشتراك في المعنى ، إلا إن أوجب ذلك من يجب التسليم له ، وقد أجمعوا على أن المال الموهوب لا يجب فيه الخمس ، وإن كان يقال له أركز فكذلك المصدق . وأما قوله « ثم ناقض » إلى آخر كلامه فليس كما قال ، وإنما أجاز له أبو حنيفة أن يكتبه إذا كان محتاجا ، بمعنى أنه يتأول أن له حقا في بيت المال ونصيبا في النية فأجاز له أن يأخذ الخمس لنفسه عوضا عن ذلك لا أنه أسقط الخمس عن المصدق . وقد نقل الطحاوى المسألة التي ذكرها ابن بطلال ونقل أيضا أنه لو وجد في داره معدنا فليس عليه شيء ، وبهذا يتجه اعتراض البخارى . والفرق بين المعدن والركاز في الوجوب وعدمه أن المعدن يحتاج إلى عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الركاز ، وقد جرت عادة الشرع أن ما غلظت مؤنته خفف عنه في قدر الزكاة وما خفت زيد فيه . وقيل إنما جعل في الركاز الخمس لأنه مال كافر فنزل من وجده منزلة الغنائم فكان له أربعة أخماسه . وقال الزين بن المنير : كأن الركاز مأخوذ من أركزته في الأرض إذا غرزته فيها ، وأما المعدن فإنه ينبت في الأرض بغير وضع واضع . هذه حقيقتهم ، فإذا افترقا في أصلهما فكذلك في حكمهما . قوله (العجاء جبار) في رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة « العجاء عقلمها جبار » ، وسيأتي في الديات مع الكلام عليه إن شاء الله تعالى ، وسميت البهيمة عجاء لأنها لا تتكلم . قوله (والمعدن جبار) أي هدر ، وليس المراد أنه لا زكاة فيه ، وإنما المعنى أن من استأجر رجلا للعمل في معدن مثلا فهلك فهو هدر ولا شيء على من استأجره ، وسيأتي بسطه في الديات . قوله (وفي الركاز الخمس) قد تقدم ذكر الاختلاف في الركاز ، وأن الجمهور ذهبوا إلى أنه المال المدفون ، لكن حصره الشافعية فيما يوجد في الموات ، بخلاف ما إذا وجده في طريق مسلوكة أو مسجد فهو أقطعة ، وإذا وجده في أرض مملوكة فإن كان المالك الذي وجده فهو له ، وإن كان غيره فإن ادعاه المالك فهو له وإلا فهو لمن تلقاه عنه إلى أن ينتهي الحال إلى من أحق تلك الأرض ، قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : من قال من الفقهاء بأن في الركاز الخمس إما مطلقا أو في أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث ، وخصه الشافعي أيضا بالذهب والفضة ، وقال الجمهور : لا يختص ، واختاره ابن المنذر . واختلفوا في مصرفه فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور : مصرفه مصرف خمس النية ، وهو اختيار المزني . وقال الشافعي في أصح قوليّه : مصرفه مصرف الزكاة . وعن أحمد روايتان . وينبغي على ذلك ما إذا وجده ذمي فعند الجمهور يخرج منه الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء ، وانفقوا على أنه لا يشترط فيه الحول بل يجب إخراج الخمس في الحال . وأغرب ابن العربي في شرح الترمذي ، فحكى عن الشافعي الاشتراط ، ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا من كتب أصحابه .

٦٧ - باب قول الله تعالى [٦٠ التوبة] : ﴿ والعاملين عليها ﴾ ومحاسبة المصدقين مع الإمام

١٥٠٠ - **حدثنا** يوسف بن موسى **حدثنا** أبو أسامة أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال « استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأسدي على صدقات بني سليم يدعى ابن الأثنية فلما جاء حاسبه »

قوله (باب قول الله تعالى ﴿ والعاملين عليها ﴾ ومحاسبة المصدقين مع الإمام) قال ابن بطلال : اتفق العلماء على

أن العاملين عليها السعاة المتولون لقبض الصدقة . وقال المهلب : حديث الباب أصل في محاسبة المؤمنين ، وأن المحاسبة تصحيح أمانته . وقال ابن المنير في الحاشية : يحتمل أن يكون العامل المذكور صرف شيئا من الزكاة في مصارفه لحوسب على الحاصل والمصروف . قلت : والذي يظهر من مجموع الطرق أن سبب مطالبته بالمحاسبة ما وجد معه من جنس مال الصدقة وادعى أنه أهدى إليه . ثم أورد المصنف فيه طرفا من حديث أبي حميد في قصة ابن اللثبية وفيه د فلما جاء حاسبه ، وسيأتي الكلام عليه حيث ذكره المصنف مستوفى في الأحكام إن شاء الله تعالى . وابن اللثبية المذكور اسمه عبد الله فيما ذكر ابن سعد وغيره ، ولم أعرف اسم أمه . وقوله : على صدقات بنى سليم ، أفاد العسكري بأنه بعث على صدقات بنى ذبيان ، فلمعه كان على القبيلتين . واللثبية بضم اللام وسكون المثناة بعدها موحدة من بنى لثب حتى من الازد قاله ابن دريد ، قيل إنها كانت أمه فعرف بها ، وقيل اللثبية بفتح اللام والمثناة

٦٨ - باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل

١٥٠١ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** يحيى عن شعبة **حدثنا** قتادة عن أنس رضي الله عنه « أن ناساً من عُرَيْنَةَ اجْتَوَوْا المدينة ، فرخصَ لهم رسولُ الله ﷺ أن يَأْتُوا إِبِلَ الصدقةِ فيشربوا من ألبانها وأبوالها . ففَقَتَلُوا الراعى واستاقُوا الذَّوْدَ . فأرسلَ رسولُ الله ﷺ فأتى بهم فقطعَ أيديهم وأرجلهم وسَمَرَ أُمْيَمَتَهُمْ وتركهم بالحرَّةِ يَعْضُونَ الحجارة » . تابعه أبو قلابةٌ وحُمَيْدٌ وثابتٌ عن أنس

قوله (باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل) قال ابن بطال : غرض المصنف في هذا الباب إثبات وضع الصدقة في صنف واحد خلافا لمن قال يجب استيعاب الأصناف الثمانية ، وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون ما أباح لهم من الانتفاع إلا بما هو قدر حصتهم . على أنه ليس في الخبر أيضا أنه ملكهم رقابها ، وإنما فيه أنه أباح لهم شرب ألبان الإبل للتداوى ، فاستنبط منه البخاري جواز استعمالها في بقية المنافع إذ لا فرق ، وأما تملك رقابها فلم يقع ، وتقدير الترجمة استعمال إبل الصدقة وشرب ألبانها ، فاكتفى عن التصريح بالشرب لوضوحه ، فغاية ما يفهم من حديث الباب أن الإمام أن يخص بمنفعة مال الزكاة - دون الرقبة - صنفا دون صنف بحسب الاحتياج ، على أنه ليس في الخبر أيضا تصريح بأنه لم يصرف من ذلك شيئا لغير العربيين ، فليست الدلالة منه لذلك بظاهرة أصلا بخلاف ما ادعى ابن بطال أنه حجة قاطعة . قوله (تابعه أبو قلابة وحُمَيْدٌ وثابتٌ عن أنس) أما متابعة أبي قلابة فقدمت في الطهارة ، وأما متابعة حميد فوصلها مسلم والنسائي وابن خزيمة ، وأما متابعة ثابت فوصلها المصنف في الطب . وقد سبق الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الطهارة

٦٩ - باب وسم الإمام إبل الصدقة بيده

١٥٠٢ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر **حدثنا** الوليد **حدثنا** أبو عمرو الأوزاعي **حدثنا** إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة **حدثنا** أنس بن مالك رضي الله عنه قال « غَدَوْتُ إلى رسولِ الله ﷺ بعبدِ الله بن أبي طلحة ليُحْفِسَكُهُ ، فوافيته في يدهِ المِيسَمِ يَسْمُ إِبِلَ الصدقةِ »

قوله (باب وسم الإمام لبل الصدقة بيده) ذكر فيه طرفا من حديث أنس في قصة عبد الله بن أبي طلحة ، وفيه مقصود الباب . وسيأتى في الذبائح من وجه آخر عن أنس أنه رآه يسم غنما في آذانها ، ويأتى هناك النهى عن الوسم في الوجه . قوله في الاسناد (حدثنا الوايد) هو ابن مسلم ، وأبو عمرو هو الأوزاعي كما ثبت في رواية غير أبي ذر . قوله (وفي يده الميسم) بوزن مفعول مكسور الأول وأصله موسم لأن فاه واو لكنها لما سكنت وكسر ما قبلها قلبت ياء ، وهى الحديدة التى يوسم بها أى يعلم ، وهو نظير الخاتم . والحكمة فيه تمييزها ، وليردها من أخذها ومن التقطها ، وإيعرفها صاحبها فلا يشتريها إذا تصدق بها مثلا لئلا يعود فى صدقته . ولم أقف على تصريح بما كان مكتوبا على ميسم النبي ﷺ ، إلا أن ابن الصباغ من الشافعية نقل إجماع الصحابة على أنه يكتب (١) فى ميسم الزكاة ، زكاة ، أو صدقة . وفى حديث الباب حجة على من كره الوسم من الحنفية بالميسم لدخوله فى عموم النهى عن المثلة ، وقد ثبت ذلك من فعل النبي ﷺ فدل على أنه مخصوص من العموم المذكور للحاجة كالحلتان اللدنى ، قال المهلب وغيره : فى هذا الحديث أن للإمام أن يتخذ ميسما وليس للناس أن يتخذوا نظيره ، وهو كالخاتم ، وفيه اعتناء الإمام بأموال الصدقة وتوليها بنفسه ، ويلتحق به جميع أمور المسلمين . وفيه جواز إيلام الحيوان للحاجة . وفيه قصد أهل الفضل لتحنيك المولود لأجل البركة (٢) . وفيه جواز تأخير القسمة لأنها لو عجأت لاستغنى عن الوسم . وفيه مباشرة أعمال المهنة وترك الاستنابة فيها للرغبة فى زيادة الأجر ونفى الكبر . والله أعلم

٧٠ - باب فرض صدقة الفطر . ورأى أبو العالية وعطاء وابن سيرين صدقة الفطر فريضة

١٥٠٣ - حدثنا يحيى بن محمد بن السكن حدثنا محمد بن جهم حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكور والإناث والصغير والكبير من المسلمين ، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة »

[الحديث ١٥٠٣ - أطرافه فى : ١٥٠٤ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٩ ، ١٥١١ ، ١٥١٢]

قوله (باب فرض صدقة الفطر) كذا للستملى ، واقتصر الباقر على « باب ، وما بعده ، ولا بى نعم » كتاب ، بدل باب ، وأضيفت الصدقة للفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان . وقال ابن قتيبة : المراد بصدقة الفطر صدقة النفوس ، مأخوذة من الفطرة التى هى أصل الخلقة . والأول أظهر . ويؤيد قوله فى بعض طرق الحديث كما سيأتى « زكاة الفطر من رمضان » . قوله (ورأى أبو العالية وعطاء وابن سيرين صدقة الفطر فريضة) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، ووصله ابن أبي شيبة من طريق عاصم الأجل عن الآخرين . وإنما اقتصر البخارى على ذكر هؤلاء الثلاثة لكونهم صرحوا بفرضيتها ، وإلا فقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على ذلك ، لكن الحنفية

(١) قال مصحح طبعة بولاق : فى نسخة أخرى « كتب ، بصيغة الماضى

(٢) سبق غير مرة فى الحاشية أن التماس البركة من النبي صلى الله عليه وسلم خاص به لا يقاس عليه غيره ، لما جعل الله فى جسده من البركة ، بخلاف غيره فلا يجوز التماس البركة منه سداً للريبة المهرك وتأسيا بالصعابة فانهم لم يفعلوا ذلك مع غيره ، وهم أعلم الناس بالسنة وأسبقهم الى كل خير رضى الله عنهم . والله أعلم

يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدتهم في التفرقة . وفي نقل الاجماع مع ذلك نظر لأن ابراهيم بن عليه وأبا بكر بن كيسان الاصم قالوا إن وجوبها نسخ ، واستدل لها بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة قال « أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة المطر قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله ، وتعقب بأن في إسناده راويا مجهولا ، وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول ، لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر . ونقل المالكية عن أشهب أنها سنة مؤكدة ، وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية ، وأولوا قوله « فرض » في الحديث بمعنى قدر ، قال ابن دقيق العيد : هو أصله في اللغة ، لكن نقل في عرف الشرع إلى الوجوب فالحمل عليه أولى انتهى . ويؤيده تسميتها زكاة ، وقوله في الحديث « على كل حر وعبد ، والتصريح بالأمر بها في حديث قيس بن سعد وغيره ، ولدخولها في عموم قوله تعالى ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ فبين ﷺ تفاصيلا ذلك ومن جعلها زكاة الفطر ، وقال الله تعالى ﴿ قد أفاح من تركي ﴾ وثبت أنها نزلت في زكاة الفطر ، وثبت في الصحيحين إثبات حقيقة الفلاح لمن اقتصر على الواجبات ، قيل وفيه نظر لأن في الآية ﴿ وذكر اسم ربه فصلي ﴾ فيلزم وجوب صلاة العيد ، ويحجب بأنه خرج بدليل عموم « من خمس لا يبدل القول لدى » . قوله (حدثنا محمد بن جهمضم) بالجيم والضاد المعجمة وزن جعفر ، وعمر بن نافع هو مولى ابن عمر ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في النهي عن القرع . قوله (زكاة الفطر) زاد مسلم من رواية مالك عن نافع « من رمضان » ، واستدل به على أن وقت وجوبها غروب الشمس ليسلة الفطر لأنه وقت الفطر من رمضان ، وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لأن الليل ليس محلا للصوم ، وإنما يتبين الفطر الحقيقي بالأكل بعد طلوع الفجر ، والأول قول الثوري وأحمد وإسحق والشافعي في الجديد وإحدى الروايتين عن مالك ، والثاني قول أبي حنيفة والليث والشافعي في القديم والرواية الثانية عن مالك ، ويقويه قوله في حديث الباب « وأمر بها أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة » قال المازري : قيل إن الخلاف يبنى على أن قوله « الفطر من رمضان » الفطر المعتاد في سائر الشهر فيكون الوجوب بالغروب ، أو الفطر الطارئ بعد فيكون بطلوع الفجر . وقال ابن دقيق العيد الاستدلال بذلك لهذا الحكم ضعيف لأن الإضافة إلى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضي إضافة هذه الزكاة إلى الفطر من رمضان ، وأما وقت الوجوب فيطلب من أمر آخر ، وسيأتي شيء من ذلك في « باب الصدقة قبل العيد » . قوله (صاعا من تمر أو صاعا من شعير) انتصب « صاعا » على التمييز أو أنه مفعول ثان ، ولم يختلف الطرق عن ابن عمر في الاختصار على هذين الشيئين إلا ما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي داود عن نافع فزاد فيه السلت والزبيب ، فأما السلت فهو بضم المهملة وسكون اللام بعدها مثناة : نوع من الشعير ، وأما الزبيب فسيأتي ذكره في حديث أبي سعيد ، وأما حديث ابن عمر فقد حكم مسلم في كتاب التمييز على عبد العزيز فيه بالوهم ، وسند ذكر البحث في ذلك في الكلام على حديث أبي سعيد . قوله (على العبد والحر) ظاهره إخراج العبد عن نفسه ولم يقل به إلا داود فقال : يجب على السيد أن يمكن العبد من الاكتساب لها كما يجب عليه أن يمكنه من الصلاة ، وخالفه أصحابه والناس واحتجوا بحديث أبي هريرة مرفوعا « ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر » أخرجه مسلم ، وفي رواية له « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » وقد تقدم من عند البخاري قريبا بغير الاستثناء ، ومقتضاه أنها على السيد ، وهل يجب عليه ابتداء

أوتجب على العبد ثم يتحملها السيد ؟ وجهان للشافعية ، والى الثانى نحا البخارى كما سيأتى فى الترجمة التى تلى هذه .
قوله (والذكر والائى) ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثورى وأبو حنيفة وابن المنذر ، وقال مالك والشافعى والليث وأحمد وإسحق توجب على زوجها الحاقا بالنفقة ، وفيه نظر لأنهم قالوا إن أعسر وكانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافترقا ، واتفقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع أن نفقتها تلزمه ، وإنما احتج الشافعى بما رواه من طريق محمد بن على الباقر مرسلا نحو حديث ابن عمر وزاد فيه : ممن تموتون ، وأخرجه البيهقى من هذا الوجه فزاد فى إسناده ذكر على وهو منقطع أيضا ، وأخرجه من حديث ابن عمر وإسناده ضعيف أيضا . **قوله** (والصغير والكبير) ظاهره وجوبها على الصغير ، لكن المخاطب عنه وليه فوجوبها على هذا فى مال الصغير والا فعلى من تلزمه نفقته وهذا قول الجمهور ، وقال محمد بن الحسن : هى على الأب مطلقا فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه ، وعن سعيد بن المسيب والحسن البصرى لا توجب إلا على من صام ، واستدل لها بحديث ابن عباس مرفوعا « صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث » ، أخرجه أبو داود . وأجيب بأن ذكر التطهير خرج على الغالب كما أنها توجب على من لم يذنب كمتحقق الصلاح أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة ، ونقل ابن المنذر الإجماع على أنها لا توجب على الجنين قال : وكان أحمد يستحب ولا يوجب ، ونقل بعض الحنابلة رواية عنه بالإيجاب ، وبه قال ابن حزم لكن قيده بمائة وعشرين يوما من يوم حمل أمه به ، وتعقب بأن الحمل غير محقق وبأنه لا يسمى صغيرا لفة ولا عرفا ، واستدل بقوله فى حديث ابن عباس « طهرة للصائم » على أنها توجب على الفقير كما توجب على الغنى ، وقد ورد ذلك صريحا فى حديث أبى هريرة عند أحمد وفى حديث ثعلبة بن أبى صغير عند الدارقطنى ، وعن الحنفية لا توجب إلا على من ملك نصابا ، ومقتضاه أنها لا توجب على الفقير على قاعدتهم فى الفرق بين الغنى والفقير واستدل لهم بحديث أبى هريرة المتقدم « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » ، واشترط الشافعى ومن تبعه أن يكون ذلك فاضلا عن قوت يومه ومن تلزمه نفقته . وقال ابن بزيمة : لم يدل دليل على اعتبار النصاب فيها لأنها زكاة بدنية لا مالية . **قوله** (من المسلمين) فيه رد على من زعم أن مالكا تفرد بها ، وسيأتى بسط ذلك فى الأبواب الذى بعده . **قوله** (وأمر بها الخ) استدلل بها على كراهة تأخيرها عن ذلك ، وحمله ابن حزم على التحريم ، وسيأتى البحث فى ذلك بعد أبواب

٧١ - باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين

١٥٠٤ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين »

قوله (باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين) ظاهره أنه يرى أنها توجب على العبد وإن كان سيده يتحملها عنه ، ويؤيده عطف الصغير عليه فإنها توجب عليه وإن كان الذى يخرجها غيره . **قوله** (من المسلمين) قال ابن عبد البر : لم تختلف الرواية عن مالك فى هذه الزيادة ، إلا أن قتيبة بن سعيد رواه عن مالك بدونها ، وأطلق أبو قلابة الرقاشى ومحمد بن وضاح وابن الصلاح ومن تبعه أن مالكا تفرد بها دون أصحاب نافع ، وهو متعقب برواية عمر

ابن نافع المذكورة في الباب الذي قبله ، وكذا أخرجه مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع بهذه الزيادة ، وقال أبو عوانة في صحيحه : لم يقل فيه من المسلمين ، غير مالك والضحاك ورواية عمر بن نافع ترد عليه أيضا ، وقال أبو داود بعد أن أخرجه من طريق مالك وعمر بن نافع : رواه عبد الله العمري عن نافع فقال : على كل مسلم ، ورواه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر عن نافع فقال فيه : من المسلمين ، والمشهور عن عبيد الله ليس فيه من المسلمين ، انتهى . وقد أخرجه الحاكم في المستدرک ، من طريق سعيد بن عبد الرحمن المذكورة ، وأخرج الدارقطني وابن الجارود طريق عبد الله العمري ، وقال الترمذي في الجامع ، بعد رواية مالك : رواه غير واحد عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين ، وقال في الملل ، التي في آخر الجامع : روى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين ، وروى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه انتهى . وهذه العبارة أولى من عبارته الأولى ، ولكن لا يدري من عني بذلك . وقال النووي في شرح مسلم : رواه ثقتان غير مالك عمر بن نافع والضحاك انتهى . وقد وقع لنا من رواية جماعة غيرها منهم كثير بن فرقد عند الطحاوي والدارقطني والحاكم ويونس بن يزيد عند الطحاوي والمعل بن اسماعيل عند ابن حبان في صحيحه وابن أبي ليلى عند الدارقطني أخرجه من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن ابن أبي ليلى وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع ، وهذه الطريق ترد على أبي داود في إشارته إلى أن سعيد بن عبد الرحمن تفرد بها عن عبيد الله بن عمر ، لكن يحتمل أن يكون بعض رواته حمل لفظ ابن أبي ليلى على لفظ عبيد الله ، وقد اختلف فيه على أيوب أيضا كما اختلف على عبيد الله بن عمر : فذكر ابن عبد البر أن أحمد بن خالد ذكر عن بعض شيوخه عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عن حماد عن أيوب فذكر فيه من المسلمين ، قال ابن عبد البر : وهو خطأ والمحفوظ فيه عن أيوب ليس فيه من المسلمين انتهى . وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عبيد الله بن شاذب عن أيوب وقال فيه أيضا من المسلمين ، وذكر شيخنا سراج الدين بن الملقن في شرحه تبعا لمعطائي أن البيهقي أخرجه من طريق أيوب بن موسى وموسى بن عتبة ويحيى بن سعيد ثلاثتهم عن نافع وفيه الزيادة ، وقد تبعت تصانيف البيهقي فلم أجد فيها هذه الزيادة من رواية أحد من هؤلاء الثلاثة . وفي الجملة ليس فيمن روى هذه الزيادة أحد مثل مالك ، لأنه لم يتفق على أيوب وعبيد الله في زيادتها ، وليس في الباقيين مثل يونس ، لكن في الراوي عنه وهو يحيى بن أيوب مقال . واستدل بهذه الزيادة على اشتراط الإسلام في وجوب زكاة الفطر ومقتضاه أنها لا تجب على الكافر عن نفسه وهو أمر متفق عليه ، وهل يخرجها عن غيره كستولده المسلمة مثلا ؟ نقل ابن المنذر فيه الاجماع على عدم الوجوب ، لكن فيه وجه للشافعية ورواية عن أحمد . وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر ؟ قال الجمهور : لا ، خلافا لعطاء والنخعي والثوري والحنفية وإسحق ، واستدلوا بعموم قوله : ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر ، وقد تقدم . وأجاب الآخرون بأن الخاص يقضى على العام ، فعموم قوله في عبده ، مخصوص بقوله : من المسلمين ، وقال الطحاوي قوله من المسلمين صفة للمخرجين لا للخارج عنهم ، وظاهر الحديث ياباه لأن فيه العبد وكذا الصغير في رواية عمر بن نافع وهما ممن يخرج عنه ، فدل على أن صفة الاسلام لا تختص بالمخرجين ، وبؤيده رواية الضحاك عند مسلم بلفظ : على كل نفس من المسلمين حر أو عبد ، الحديث وقال القرطبي : ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة ومن تجب عليه ولم يقصد فيه بيان من يخرجها

عن نفسه ممن يخرجها عن غيره بل شمل الجميع . ويؤيده حديث أبي سعيد الآتي فانه دال على أنهم كانوا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقوله فيه : عن كل صغير وكبير ، لكن لا بد من أن يكون بين المخرج وبين الغير ملازمة كما بين الصغير ورايه والعبد وسيدته والمرأة وزوجها . وقال الطيبي : قوله من المسلمين حال من العبد وما عطف عليه ، وتزيلها على المعاني المذكورة أنها جاءت مزدوجة على التضاد للاستيعاب لا للتخصيص ، فيكون المعنى فرض على جميع الناس من المسلمين ، وأما كونها فيم وجبت وعلى من وجبت ؟ فيعلم من نصوص أخرى انتهى . ونقل ابن المنذر أن بعضهم احتج بما أخرجه من حديث ابن إسحق : حدثني نافع أن ابن عمر كان يخرج عن أهل بيته حرم وعبدهم صغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق ، قال : وابن عمر راوى الحديث ، وقد كان يخرج عن عبده الكافر ، وهو أعرف بمراد الحديث . وتعقب بأنه لو صح حمل على أنه كان يخرج عنهم تطوعا ولا مانع منه ، واستدل بعموم قوله من المسلمين على تناولها لأهل البادية خلافا للزهري وربيعه والليث في قولهم إن زكاة الفطر تختص بالحاضرة ، وسنذكر بقية ما يتعلق بزكاة الفطر عن العبيد في أواخر أبواب صدقة الفطر إن شاء الله تعالى

٧٢ - باب صاع من شعير

١٥٠٥ - **حدثنا** قبيصة **حدثنا** سفيان عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد رضي الله عنه قال : « كنّا نُطعمُ الصدقةَ صاعاً من شعير »
[الحديث ١٥٠٥ - أطرافه في : ١٥٠٦ ، ١٥٠٨ ، ١٥١٠]

قوله (باب صدقة الفطر صاع من شعير) أورد فيه حديث أبي سعيد مختصرا من رواية سفيان وهو الثوري ، وسيأتي بعد بابين من وجه آخر عنه تاما ، وقد أخرجه ابن خزيمة عن الزعفراني عن قبيصة شيخ البخاري فيه تاما وقوله فيه : كنّا نُطعمُ الصدقة ، اللام للمهد عن صدقة الفطر

٧٣ - باب صدقة الفطر صاعاً من طعام

١٥٠٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي مروح العامري أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول : « كنّا نُخرجُ زكاةَ الفطرِ صاعاً من طعامٍ أو صاعاً من شعيرٍ أو صاعاً من تمرٍ أو صاعاً من أقطٍ أو صاعاً من زبيبٍ »

قوله (باب صدقة الفطر صاع من طعام) في رواية غير أبي ذر ، صاعاً ، بالنصب ، ووجه الرفع ظاهر على أنه الخبر ، وأما النصب فمقتدير فعل الإخراج ، أي باب إخراج صدقة الفطر صاعاً من طعام ، أو على أنه خبر كان الذي حذف أو ذكر على سبيل الحكاية بما في لفظ الحديث . قوله (صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير) ظاهره أن الطعام غير الشعير وما ذكر منه ، وسيأتي البحث فيه بعد باب

٧٤ - باب صدقة الفطر صاعاً من تمر

١٥٠٧ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** الليث عن نافع أن عبد الله قال : « أمرَ النبي ﷺ بزكاةِ الفطرِ

صاعاً من تمرٍ أو صاعاً من شعير . قال عبدُ الله رضى الله عنه : فجعل الناسُ عدلهُ مُدَّينٍ من حنطة .
 قوله (باب صدقة الفطر صاعاً من تمر) كذا وقع عند أبي ذر بالنصب كرواية الجماعة . قوله (حدثنا الليث عن نافع) لم أره إلا بالنعنة ، وسماع الليث من نافع صحيح ، ولكن أخرجه الطحاوى والدارقطنى والحاكم وغيرهم من طريق يحيى بن بكير عن الليث عن كثير بن فرقد عن نافع وزاد فيه « من المسلمين » كما تقدم ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون الليث سمعه من نافع بدون هذه الزيادة ومن كثير بن فرقد عنه بها ، وقد وقع عند الاسماعيلي من طريق أبي الوليد عن الليث عن نافع في أول هذا الحديث « أن ابن عمر كان يقول : لا تجب في مال صدقة حتى يحول الحول عليه ، أن رسول الله ﷺ أمر بصدقة الفطر ، الحديث . قوله (أمر) استدل به على الوجوب ، وفيه نظر لأنه يتعلق بالمقدار لا بأصل الإخراج . قوله (قال عبد الله فجعل الناس عدله) بكسر المهملة أى نظيره ، وقد تقدم القول على هذه المادة في « باب الصدقة من كسب طيب » . قوله (مدين من حنطة) أى نصف صاع ، وأشار ابن عمر بقوله « الناس » الى معاوية ومن تبعه ، وقد وقع ذلك صريحاً في حديث أيوب عن نافع أخرجه الحميدى في مسنده عن سفيان بن عيينة حدثنا أيوب ولفظه « صدقة الفطر صاع من شعير أو صاع من تمر » قال ابن عمر : فلما كان معاوية عدل الناس نصف صاع بر بصاع من شعير ، وهكذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من وجه آخر عن سفيان ، وهو المعتمد وهو موافق لقول أبي سعيد الآتى بعده وهو أصرح منه . وأما ما وقع عند أبي داود من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع قال فيه « فلما كان عمر كثرت الحنطة ، فجعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء » فقد حكم مسلم في كتاب التمييز على عبد العزيز فيه بالوهم وأوضح الرد عليه . وقال ابن عبد البر : قول ابن عيينة عندي أولى . وزعم الطحاوى أن الذى عدل عن ذلك عمر ثم عثمان وغيرهما فأخرج عن يسار ابن نعيم أن عمر قال له « أنى أحلف لا أعطى قوماً ثم يبدو لى فأفعل » فإذا رأيتنى فعلت ذلك فأطعم عني عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من حنطة أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، ومن طريق أبي الأشعث قال : خطبنا عثمان فقال « أدوا زكاة الفطر مدين من حنطة » وسيأتى بقية الكلام على ذلك في الباب الذى بعده .

٧٥ - باب صاع من زبيب

١٥٠٨ - حدثنا عبدُ الله بنُ مُنيرٍ سمعَ يزيدَ العدنىَّ حدثنا سفيانُ عن زيد بنِ أسلمَ قال حدثني عياضُ ابنُ عبدِ الله بنِ أبي سرحٍ عن أبي سعيدٍ الخدرى رضى الله عنه قال « كنَّا نُعطِيها في زمانِ النَّبِيِّ ﷺ صاعاً من طمامٍ أو صاعاً من تمرٍ أو صاعاً من شعيرٍ أو صاعاً من زبيبٍ ، فلما جاء معاويةُ وجاءتِ السمراتُ قال أَرى مُدّاً من هذا قَدِ ادَّينَ »

قوله (باب صاع من زبيب) أى إجزائه ، وكأن البخارى أراد بتفريق هذه التراجم الاشارة الى تجميع التخيير في هذه الأنواع ، إلا أنه لم يذكر الأقط وهو ثابت في حديث أبي سعيد ، وكأنه لا يراه مجزئاً في حال وجدان غيره كقول أحمد ، وحملوا الحديث على أن من كان يخرج منه كان قوته إذ ذاك أو لم يقدر على غيره ، وظاهر الحديث بخالفه ، وعند الشافعية فيه خلاف ، وزعم الماوردى أنه يختص بأهل البادية وأما الحاضرة فلا يجزئ عنهم

بلا خلاف ، وتعقبه النووي في شرح المذهب ، وقال : قطع الجمهور بأن الخلاف في الجميع . قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري . قوله (عن أبي سعيد) تقدم في رواية مالك بلفظ : أنه سمع أبا سعيد ، . قوله (كنا نعطيا) أي زكاة الفطر . قوله (في زمان النبي ﷺ) هذا حكمه الرفع لإضافته إلى زمنه ﷺ ففيه إشعار باطلاعه ﷺ على ذلك وتقريره له ولا سيما في هذه الصورة التي كانت توضع عنده وتجمع بأمره وهو الأمر بقبضها وتفرقتها . قوله (صاعا من طعام أو صاعا من تمر) هذا يقتضي المغايرة بين الطعام وبين ما ذكر بعده ، وقد حكى الخطابي أن المراد بالطعام هنا الحنطة وأنه اسم خاص له قال : ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره من الأقوات والحنطة أعلاها فلولاً أنه أرادها بذلك لكان ذكرها عند التفصيل كغيرها من الأقوات ولا سيما حيث عرفت عليها بحرف د أو ، الفاصلة ، وقال هو وغيره : وقد كانت لفظه د الطعام ، تستعمل في الحنطة عند الإطلاق حتى إذا قيل اذهب إلى سوق الطعام فهم منه سوق القمح ، وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه ، لأن ما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الإطلاق أقرب انتهى . وقد رد ذلك ابن المنذر وقال : ظن بعض أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد د صاعا من طعام ، حجة لمن قال صاعا من حنطة ، وهذا غلط منه ، وذلك أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم فسره ، ثم أورد طريق حفص ابن ميسرة المذكورة في الباب الذي يلي هذا وهي ظاهرة فيما قال ولفظه د كنا نخرج صاعا من طعام ، وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر ، وأخرج الطحاوي نحوه من طريق أخرى عن عياض وقال فيه د ولا يخرج غيره ، قال وفي قوله د فلما جاء معاوية وجاءت السمراء ، دليل على أنها لم تكن قوتاً لهم قبل هذا ، فدل على أنها لم تكن كثيرة ولا قوتاً فكيف يتوهم أنهم أخرجوا ما لم يكن موجوداً ؟ انتهى كلامه . وأخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحيهما من طريق ابن إسحق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم عن عياض بن عبد الله قال قال أبو سعيد وذكروا عنده صدقة رمضان فقال د لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ : صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط ، فقال له رجل من القوم : أو مدين من قمح ، فقال : لا تلك قيمة معاوية مطوية لا أقبلها ولا أعمل بها ، قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدري ممن الوهم ، وقوله د فقال رجل الخ ، دال على أن ذكر الحنطة في أول القصة خطأ إذ لو كان أبو سعيد أخبر أنهم كانوا يخرجون منها في عهد رسول الله ﷺ صاعاً لما كان الرجل يقول له : أو مدين من قمح ، وقد أشار أبو داود إلى رواية ابن إسحق هذه وقال : إن ذكر الحنطة فيه غير محفوظ ، وذكر أن معاوية بن هشام روى في هذا الحديث عن سفيان د نصف صاع من بر ، وهو وهم وإن ابن عيينة حدث به عن ابن عجلان عن عياض فزاد فيه د أو صاعاً من دقيق ، وأنهم أنكروا عليه فتركه ، قال أبو داود : وذكر الدقيق وهم من ابن عيينة . وأخرج ابن خزيمة أيضاً من طريق فضيل ابن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال د لم تكن الصدقة على عهد رسول الله ﷺ إلا التمر والزبيب والشعير ولم تكن الحنطة ، ولمسلم من وجه آخر عن عياض عن أبي سعيد د كنا نخرج من ثلاثة أصناف : صاعاً من تمر ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من شعير ، وكأنه سكت عن الزبيب في هذه الرواية لقلته بالنسبة إلى الثلاثة المذكورة . وهذه الطرق كلها تدل على أن المراد بالطعام في حديث أبي سعيد غير الحنطة ، فيحتمل أن تكون الذرة فإنه المعروف عند أهل الحجاز الآن وهي قوت غالب لهم . وقد روى الجوزقي من طريق ابن عجلان عن عياض في حديث أبي سعيد د صاعاً من تمر ، صاعاً من سلت أو ذرة ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون قوله د صاعاً من شعير الخ ، بعد قوله

« صاعاً من طعام ، من باب عطف الخاص على العام ، لكن محل العطف أن يكون الخاص أشرف ، وليس الأمر هنا كذلك ، وقال ابن المنذر أيضاً : لا نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي ﷺ يعتمد عليه ، ولم يكن البر بالمدينة ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه ، فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير ، وهم الأئمة ، فغير جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثاهم . ثم اسند عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد صحيحة أنهم رأوا أن في زكاة الفطرة نصف صاع من قمح انتهى . وهذا مصير منه إلى اختيار ما ذهب إليه الحنفية ، لكن حديث أبي سعيد دال على أنه لم يوافق على ذلك ، وكذلك ابن عمر ، فلا إجماع في المسألة خلافاً للطحاوي . وكأن الأشياء التي ثبت ذكرها في حديث أبي سعيد لما كانت متساوية في مقدار ما يخرج منها مع ما يخالفها في القيمة دل على أن المراد لإخراج هذا المقدار من أي جنس كان ، فلا فرق بين الحنطة وغيرها . هذه حجة الشافعي ومن تبعه ، وأما من جعله نصف صاع منها بدل صاع من شعير فقد فعل ذلك بالاجتهاد بناءً منه على أن قيم ما عدا الحنطة متساوية ، وكانت الحنطة إذاً غالية الثمن ، لكن يلزم على قولهم أن تعتبر القيمة في كل زمان فيختلف الحال ولا ينضبط ، وربما لزم في بعض الأحيان إخراج أصع من حنطة ، ويدل على أنهم لاحظوا ذلك ما روى جعفر الفريابي في « كتاب صدقة الفطر » ، أن ابن عباس لما كان أمير البصرة أمرهم بإخراج زكاة الفطر وبين لهم أنها صاع من تمر ، إلى أن قال : أو نصف صاع من بر . قال : فلما جاء على ورأى رخص أسعارهم قال : اجعلوها صاعاً من كل ، فدل على أنه كان ينظر إلى القيمة في ذلك ، ونظر أبو سعيد إلى الكيل كما سيأتي . ومن عجيب تأويله قوله : إن أبا سعيد ما كان يعرف القمح في الفطرة ، وإن الخبر الذي جاء فيه أنه كان يخرج صاعاً أنه كان يخرج النصف الثاني تطوعاً ، وأن قوله في حديث ابن عمر : لجعل الناس عدله مدين من حنطة ، أن المراد بالناس الصحابة ، فيكون إجماعاً . وكذا قوله في حديث أبي سعيد عند أبي داود : فأخذ الناس بذلك ، وأما قول الطحاوي : إن أبا سعيد كان يخرج النصف الآخر تطوعاً فلا يخفى تكلفه . والله أعلم .

قوله (فلما جاء معاوية) زاد مسلم في روايته : فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية حاجاً أو معتمراً ، فكلم الناس على المنبر ، وزاد ابن خزيمة : وهو يومئذ خليفة ، . قوله (وجاءت السمراء) أي القمح الشامي . قوله (يعدل مدين) في رواية مسلم : أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من تمر ، وزاد : قال أبو سعيد : أما أنا فلا أزال أخرجه أبداً ما عشت ، وله من طريق ابن عجلان عن عياض : فأنكر ذلك أبو سعيد وقال : لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ ، ولأبي داود من هذا الوجه : لا أخرج أبداً إلا صاعاً ، والدارقطني وابن خزيمة والحاكم : فقال له رجل : مدين من قمح ، فقال : لا ، تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها ، وقد تقدم ذكر هذه الرواية وما فيها . ولابن خزيمة : وكان ذلك أول ما ذكر الناس المدين ، وهذا يدل على وهن ما تقدم عن عمر وعثمان إلا أن يحمل على أنه كان م يطلع على ذلك من قصتهما ، قال النووي : تمسك بقول معاوية من قال بالمدين من الحنطة ، وفيه نظر ، لأنه فعل صحابي قد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي ﷺ ، وقد صرح معاوية بأنه رأى أنه سمعه من النبي ﷺ . وفي حديث أبي سعيد ما كان عليه من شدة الاتباع والتسك بالآثار وترك المدول إلى الاجتهاد مع وجود النص ، وفي صنيع معاوية وموافقة الناس له دلالة على جواز الاجتهاد ، وهو محمود ، لكنه مع وجود النص فاسد الاعتبار

٧٦ - باب الصدقة قبل العيد

١٥٠٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَبْسُورَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ »

١٥١٠ - حَدَّثَنَا مُمَّاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ عَنْ زَيْدٍ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ - قَالَ أَبُو سَعِيدٍ - وَكَانَ طَعَامُنَا الشَّعِيرُ وَالزَّيْبُ وَالْأَقِطُ وَالْتَمْرُ »

قوله (باب الصدقة قبل العيد) قال ابن التين : أى قبل خروج الناس الى صلاة العيد ، وبعد صلاة الفجر . وقال ابن عيينة فى تفسيره : عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : يقدم الرجل زكاته يوم الفطر بين يدي صلاته ، فان الله يقول (قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى) . ولابن خزيمة من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده (١) « ان رسول الله ﷺ سئل عن هذه الآية فقال : نزلت فى زكاة الفطر ، ثم أخرج المصنف فى الباب حديث ابن عمر ، وقد تقدم مطولا فى الباب الاول . وحديث أبي سعيد وقد تقدمت الإشارة اليه فى الباب الذى قبله . وقوله فى الاسناد « حدثنا أبو عمر » هو حفص بن ميسرة ، وزيد هو ابن أسلم . ودل حديث ابن عمر على أن المراد بقوله « يوم الفطر » أى أوله ، وهو ما بين صلاة الصبح الى صلاة العيد . وحمل الشافعى التقييد بقبل صلاة العيد على الاستحباب لصدق اليوم على جميع النهار ، وقد رواه أبو معشر عن نافع عن ابن عمر بلفظ « كان يأمرنا أن نخرجها قبل أن نصلى ، فاذا انصرف قسمه بينهم وقال : أغنوم عن الطلب ، أخرجه سعيد بن منصور ، ولكن أبو معشر ضعيف . ووم ابن العربى فى عزو هذه الزيادة لمسلم ، وسيأتى بقية حكم هذه المسألة فى الباب الذى يليه

٧٧ - باب صدقة الفطر على الحر والمملوك

وقال الزهرى فى المملوكين للتجارة : يُزكى فى التجارة ، ويُزكى فى الفطر

١٥١١ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « فَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ - أَوْ قَالَ : رَمَضَانَ - عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، فَمَدَّلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُعْطِي التَّمْرَ ، فَأَعْوَزَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنَ التَّمْرِ فَأَعْطَى شَعِيرًا ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ حَتَّى إِنْ كَانَ يُعْطَى عَنْ بَنِي . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُعْطِيهَا الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَا . وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ »

قوله (باب صدقة الفطر على الحر والمملوك) قيل : هذه الترجمة تكرار لما تقدم من قوله « باب صدقة الفطر على المبد وغيره من المسلمين ، وأجاب ابن رشيد باحتمالين : أحدهما أن يكون أراد تقوية معارضة العموم فى قوله

(١) هذا الحديث ضعيف الاستناد ، لأن كثيرا من حديثه عند أهل الحديث

« والمملوك ، لمفهوم قوله « من المسلمين ، أو أراد أن زكاة العبد من حيث هو مال لا من حيث هو نفس ، وعلى كل تقدير فيستوى في ذلك مسلمهم وكافرهم . وقال الزين بن المنير : غرضه من الأولى أن الصدقة لا تخرج عن كافر ، ولهذا قيدها بقوله « من المسلمين ، وغرضه من هذه تمييز من يجب عليه أو عنه بعد وجود الشرط المذكور ولذلك استغنى عن ذكره فيها . قوله (وقال الزهري الخ) وصلة ابن المنذر في كتابه الكبير ولم أقف على إسناده ، وذكر بعضه أبو عبيد في « كتاب الأموال ، قال « حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال : ليس على المملوك زكاة ولا يزكى عنه سيده إلا زكاة الفطر ، وما نقله المصنف عن الزهري هو قول الجمهور ، وقال النخعي والثوري والحنفية : لا يلزم السيد زكاة الفطر عن عبيد التجارة لأن عليه فيهم الزكاة ، ولا تجب في مال واحد زكاتان . قوله (فكان ابن عمر يعطى التمر) في رواية مالك في الموطأ عن نافع « كان ابن عمر لا يخرج إلا التمر في زكاة الفطر ، إلا مرة واحدة فانه أخرج شميمرا ، ولابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب « كان ابن عمر إذا أعطى أعطى التمر إلا عاماً واحداً ، . قوله (فأعوز) بالمهمل والزاي أى احتاج ، يقال أعوزنى الشيء إذا احتجت إليه فلم أقدر عليه . وفيه دلالة على أن التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر ، وقد روى جعفر الفريابي من طريق أبي مجلز قال « قلت لابن عمر : قد أوسع الله ، والبر أفضل من التمر ، أفلا تعطى البر ؟ قال : لا أعطى إلا كما كان يعطى أصحابي ، ويستنبط من ذلك أنهم كانوا يخرجون من أعلى الأصناف التي يفتات بها لأن التمر أعلى من غيره مما ذكر في حديث أبي سعيد وإن كان ابن عمر فهم منه خصوصية التمر بذلك والله أعلم . قوله (حتى إن كان يعطى عن بني) زاد في نسخة الصغاني « قال أبو عبد الله : يعنى بنى نافع ، قال الكرماني : روى بفتح أن وكسر هاء ، وشرط المفتوحة قد وشرط المكسورة اللام فاما أن يحمل على الحذف أو تكون أن مصدرية وكان زائدة . وقول نافع هذا هو شاهد الترجمة ، وجه الدلالة منه أن ابن عمر روى الحديث فهو أعلم بالمراد منه من غيره ، وأولاد نافع إن كان رزقهم وهو بعد في الرق فلا إشكال ، وإن كان رزقهم بعد أن أعتق فلعل ذلك كان من ابن عمر على سبيل التبرع ، أو كان يرى وجوبها على جميع من يمونه ولو لم تكن نفقته واجبة عليه . وقد روى البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن نافع « أن ابن عمر كان يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في أرضه وغير أرضه ، وعن كل إنسان يعوله من صغير وكبير ، وعن رقيق امرأته ، وكان له مكاتب فكان لا يؤدي عنه ، وروى ابن المنذر من طريق ابن إسحق قال « حدثني نافع أن ابن عمر كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم حرهم وعبيدهم صغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق ، وهذا يقوى بحث ابن رشيد المتقدم ، وقد حملة ابن المنذر على أنه كان يعطى عن الكافر منهم أطوعاً . قوله (وكان ابن عمر يعطيها للذين يقبلونها) أى الذى ينصبه الإمام لقبضها ، وبه جزم ابن بطال . وقال ابن التيمي : معناه من قال أنا فقير . والاول أظهر . ويؤيده ما وقع في نسخة الصغاني عقب الحديث « قال أبو عبد الله هو المصنف : كانوا يعطون للجمع لا للفقراء ، . وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب « قلت متى كان ابن عمر يعطى ؟ قال : إذا قعد العامل . قلت متى يقعد العامل ؟ قال قبل الفطر بيوم أو يومين ، . ولما لك في « الموطأ ، عن نافع « أن ابن عمر كان يبعث زكاة الفطر إلى الذى يجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة ، وأخرجه الشافعي عنه وقال : هذا حسن ، وأنا أستحبه - يعنى تعجيلها قبل يوم الفطر - انتهى . وبدل على ذلك أيضا ما أخرجه البخاري في الوكالة وغيرها عن أبي هريرة قال « وكلنى رسول الله

ﷺ بحفظ زكاة رمضان ، الحديث . وفيه أنه أمسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من التمر ، فدل على أنهم كانوا يجعلونها . وعكسه الجوزقي فاستدل به على جواز تأخيرها عن يوم الفطر وهو محتمل للامرين

٧٨ - باب صدقة الفطر على الصغير والكبير

١٥١٢ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر ضاعاً من شعير أو صاعاً من تمر على الصغير والكبير والحر والمملوك » قوله (باب صدقة الفطر على الصغير والكبير) أورد فيه حديث ابن عمر من طريق يحيى وهو القطان بن عبيد الله وهو ابن عمر العمري عن نافع عنه ، وقد تقدم الكلام عليه

(خاتمة) : اشتمل كتاب الزكاة من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث واثنين وسبعين حديثاً ، الموصول منها مائة حديث وتسعة عشر حديثاً ، والبقية متابعة ومعلقة ، المكرر منها فيه وفيها مضي مائة حديث سواء ، والخالص اثنان وسبعون حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجها سوى سبعة عشر حديثاً وهي حديث أبي ذر مع عثمان ومعاوية ، وحديث ابن عمر في ذم الذي يكثر ، وحديث أبي هريرة لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال ، ، وحديث عدي بن حاتم جاء رجلان أحدهما يشكو العيلة ، ، وحديث عائشة « أينا أسرع لحوقاً بك ، ، وحديث معن بن يزيد في الصدقة على الولد ، وحديث أبي بكر الصديق في إثارة بماله ، وحديث أبي هريرة « خير الصدقة عن ظهر غنى ، ، وحديث أنس عن أبي بكر في الزكاة ، وحديث ابن عمر « لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ، ، وحديث أبي سعيد في قصة زينب امرأة ابن مسعود ، وحديث أبي لاس في ركوب إبل الصدقة ، وحديث الزبير « لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب ، ، وحديث سهل بن سعد « أحد جبل يحبنا ونحبه ، ، وحديث ابن عمر « فيما سقت السماء العشر ، ، وحديث الفضل بن عباس في الصلاة في الكعبة ، وحديث أبي هريرة في قصة الرجل من بني إسرائيل . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثراً منها أثر عمر في قوله لحكيم بن حزام لما أبي أن يأخذ حقه من النقي . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٥ - كتاب الحج

١ - باب وجوب الحج وفضله . وقول الله [٩٧ آل عمران] :

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ عَلِيمٌ ﴾

١٥١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمٍ ، فَجَمَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ »

[الحديث ١٥١٣ - أطرافه في : ١٨٥٤ ، ١٨٥٥ ، ٤٣٩٩ ، ٦٢٢٨]

قوله (باب وجوب الحج وفضله ، وقول الله تعالى : وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ عَلِيمٌ) كذا لأبي ذر ، وسقط لغيره البسملة و « باب » ، ولبعضهم قوله « وقول الله » ، وفي رواية الاصيلي « كتاب المناسك » . وقدم المصنف الحج على الصيام لمناسبة لطيفة تقدم ذكرها في المقدمة . ورتبه على مقاصد متناسبة : فبدأ بما يتعلق بالواقيت ، ثم بدخول مكة وما معها ثم بصفة الحج ، ثم بأحكام العمرة ، ثم بمحرمات الإحرام ، ثم بفضل المدينة . ومناسبة هذا الترتيب غير خفية على الفطن . وأصل الحج في اللغة القصد ، وقال الخليل : كثرة القصد إلى معظم . وفي الشرع القصد إلى البيت الحرام بأعمال مخصوصة . وهو بفتح المهملة وبكسرهما لغتان ، نقل الطبري أن الكسر لغة أهل نجد والفتح لغيرهم ، ونقل عن حسين الجعفي أن الفتح الاسم والكسر المصدر ، وعن غيره عكسه . ووجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة . وأجمعوا على أنه لا يتكرر إلا لعارض كالنذر . واختلف هل هو على الفور أو التراخي ؟ وهو مشهور . وفي وقت ابتداء فرضه فقبل : قبل الهجرة وهو شاذ ، وقيل بعدها . ثم اختلف في سنته فالجمهور على أنها سنة ست لأنها نزل فيها قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وهذا ينبئ على أن المراد بالاتمام ابتداء الفرض ، ويؤيده قراءة علقمة وسروق وإبراهيم النخعي بلفظ « وأقيموا » ، أخرجه الطبري بأسانيد صحيحة عنهم ، وقيل المراد بالإتمام الإكمال بعد الشروع ، وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل ذلك . وقد وقع في قصة ضمام ذكر الأمر بالحج ، وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس ، وهذا يدل - إن ثبت - على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها ، وسيأتي مزيد بسط في الكلام على هذه المسألة في أول الكلام على العمرة . وأما فضله فمشهور ولا سيما في الوعيد على تركه في الآية ، وسيأتي في باب مفرد . ولكن لم يورد المصنف في الباب غير حديث الخثعمية ، وشاهد الترجمة منه خفي ، وكأنه أراد إثبات فضله من جهة تأكيد الأمر

به بحيث ان العاجز عن الحركة اليه يلزمه أن يستنيب غيره ولا يهذر بترك ذلك ، وسيأتي الكلام على حديث الحممية والاختلاف في إسناده على الزهري في أواخر محرمات الإحرام . والمراد منه هنا تفسير الاستطاعة المذكورة في الآية ، وأنها لا تختص بالزاد والراحلة بل تتعلق بالمال والبدن ، لأنها لو اقتصت للزم المعضوب أن يشد على الراحلة ولو شق عليه ، قال ابن المنذر : لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة ، والآية الكريمة عامة ليست بجملة فلا تقتصر الى بيان ، وكأنه كلف كل مستطيع قدر بمال أو بدن ، وسيأتي بيان الاختلاف في ذلك في الكلام على الحديث المذكور إن شاء الله تعالى . (تقسيم) : الناس قسمان ، من يجب عليه الحج ومن لا يجب ، الثاني العبد وغير المكلف وغير المستطيع . ومن لا يجب عليه إما أن يجزئه المأني به أو لا ، الثاني العبد وغير المكلف . والمستطيع إما إن تصح مباشرته منه أو لا ، الثاني غير المميز . ومن لا تصح مباشرته إما أن يباشر عنه غيره أو لا ، الثاني الكافر . فتبين أنه لا يشترط لصحة الحج إلا الاسلام

٢ - باب قول الله تعالى [٢٧ الحج] :

﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ . فجاءا : الطريق الواسعة
١٥١٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحَلِيفَةِ ثُمَّ يَهْلُ حَتَّى تَسْتَوِيَ بِهِ قَائِمَةً »

١٥١٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ سَمِعَ عَطَاءَ يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ إِهْلَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ » . رواه أنس وابن عباس رضي الله عنهم

قوله (باب قول الله تعالى يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق) قيل إن المصنف أراد أن الراحلة ليست شرطا للوجوب ، وقال ابن القصار : في الآية دليل قاطع لمالك أن الراحلة ليست من شرط السبيل ، فإن المخالف يزعم أن الحج لا يجب على الراجل وهو خلاف الآية انتهى وفيه نظر ، وقد روى الطبري من طريق عمر بن ذر قال : قال مجاهد كانوا لا يركبون فأنزل الله (يأتوك رجالا وعلى كل ضامر) فأمرهم بالزاد ورخص لهم في الركوب والمتجر . وروى ابن أبي حاتم من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس ما فاتني شيء أشد علي أن لا أكون حججت ماشيا لأن الله يقول (يأتوك رجالا وعلى كل ضامر) فبدأ بالرجال قبل الركبان . قوله (فجاءا الطريق الواسعة) قال يحيى الفراء في المعاني ، في سورة نوح : قوله فجاءا واحدا فج وهي الطريق الواسعة . واعترضه الاسماعيلي فقال : يقال الفج الطريق بين الجبلين ، فإذا لم يكن كذلك لم يسم الطريق فجاً ، كذا قال وهو قول بعض أهل اللغة ، وجزم أبو عبيد ثم الأزهري بأن الفج الطريق الواسع ، وقد نقل صاحب المحكم ، أن الفج الطريق الواسع في جبل أو في قبل جبل ، وهو أوسع من الشعب . وروى ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (فجاءا) يقول طرقا مختلفة . ومن طريق شعبة عن قتادة قال : طرقا وأعلاما .

وقال أبو عبيدة في «المجاز» : فج عميق أى بعيد القمر ، وهذا تفسير العميق يقال بئر عميقة القمر أى بعيدة القمر . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في إهلال رسول الله ﷺ حين استوت به راحلته ، وحديث جابر نحوه ، وسيأتى الكلام عليه بعد أبواب ، وغرضه منه الرد على من زعم أن الحج ماشياً أفضل لتقديمه في الذكر على الراكب فبين أنه لو كان أفضل لفعله النبي ﷺ بدليل أنه لم يحرم حتى استوت به راحلته ، ذكر ذلك ابن المنذر في الحاشية . وقال غيره : مناسبة الحديث للآية أن ذا الحليفة فج عميق والركوب مناسب لقوله وعلى كل ضامر . وقال الاسماعيلي : ليس في الحديثين شيء مما ترجم الباب به ، ورد بأن فيهما الإشارة إلى أن الركوب أفضل فيؤخذ منه جواز المشى . قوله (رواه أنس وابن عباس) أى إهلاله بعد ما استوت به راحلته ، وسيأتى حديث أنس موصولاً في «باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح» ، وحديث ابن عباس قبله في «باب ما يلبس المحرم من الثياب» ، في أثناء حديث . قال ابن المنذر : اختلف في الركوب والمشى للحجاج أيهما أفضل ؟ فقال الجمهور : الركوب أفضل لفعل النبي ﷺ ولكونه أعون على الدعاء والابتهاال ولما فيه من المنفعة ، وقال إسحق بن راهويه : المشى أفضل لما فيه من التعب . ويحتمل أن يقال : يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص فالله أعلم . (تنبيه) : أحمد بن عيسى شيخ المصنف في حديث ابن عمر وقع هكذا في رواية أبي ذر ووافقه أبو علي الشبوي وأهمله الباقون ، وإبراهيم شيخه في حديث جابر وقع مهملاً الأكثر وفي رواية أبي ذر حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي وهو الحافظ المعروف بالفراء الصغير

٣ - باب الحج على الرّحل

١٥١٦ - وقال أبان حدثنا مالك بن دينار عن القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها « أن النبي ﷺ بعث معها أخاها عبد الرحمن فأعمرها من التّميم ، وحملها على قتب »
وقال عمر رضى الله عنه : شدوا الرّحال في الحج ، فإنه أحد الجهادين
١٥١٧ - حدثنا محمد بن أبي بكر حدثنا يزيد بن زريع حدثنا عزة بن ثابت عن ثمامة بن عبد الله بن أنس قال « حج أنس على رّحل ، ولم يكن شحيحاً ، وحدث أن رسول الله ﷺ حج على رّحل وكانت زاملته »

١٥١٨ - حدثنا عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم حدثنا أيمن بن نابل حدثنا القاسم بن محمد « عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : يا رسول الله اعتمرتم ولم اعتمر . فقال : يا عبد الرحمن ، اذهب بأختك فأعمرها من التّميم . فأحقبها على ناقة ، فاعتمرّت »

قوله (باب الحج على الرّحل) بفتح الراء وسكون المهملة وهو للبعير كالسرج للفرس أشار بهذا إلى أن التقشف أفضل من الترفّة . قوله (وقال أبان) هو ابن يزيد العطار والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . وهذه الطريق وصلها أبو نعيم في المستخرج من طريق حرمي بن حفص عن أبان بن يزيد العطار به ، وسمعهناه بعلو في « فوائد أبي العباس بن نجيع » ، ولم يخرج البخاري لمالك بن دينار وهو الزاهد المشهور بالبصري غير هذا الحديث الواحد

المعلق والفرض منه قوله فيه ، وحملها على قتب ، وهو بفتح القاف والمثناة بعدها موحدة رحل صغير على قدر السنام وقد ذكره في آخر الباب موصولا بلفظ « فأحقتها » ، أى أردفها على الحقيقة وهى الزنار الذى يجعل فى مؤخر القتب ، فقوله فى رواية أبان ، على قتب ، أى حملها على مؤخر قتب ، والحاصل أنه أردفها وكان هو على قتب فإن القصة واحدة . وسيأتى بسط القول فى اعتناء عائشة من التنعيم فى أبواب العمرة . قوله (وقال عمر شدوا الرحال فى الحج فإنه أحد الجهادين) وصلة عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي عن عابس بن ربيعة وهو بموحدة ومهملة أنه سمع عمر يقول وهو يخطب « إذا وضعتم السروج فشدوا الرحال إلى الحج والعمرة فإنه أحد الجهادين ، ومعناه إذا فرغتم من الغزو لحجوا واعتمروا ، وتسمية الحج جهادا إما من باب التغليب أو على الحقيقة ، والمراد جهاد النفس لما فيه من إدخال المشقة على البدن والمال ، وسيأتى فى ثانى أحاديث الباب الذى بعده ما يؤيده . قوله (حدثنا محمد بن أبى بكر هو المسمى) كذا وقع فى رواية أبى ذر ، وغيره « وقال محمد بن أبى بكر ، وقد وصله الإسماعيلي قال « حدثنا أبو يعلى والحسن بن سفيان وغيرهما قالوا : حدثنا محمد بن أبى بكر به . » وعزرة بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها راء تأنيث عزر وهو المنع ومنه قوله تعالى (ويعزروه) ، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون . وقد أنكره على بن المديني لما سئل عنه فقال : ليس هذا من حديث يزيد بن زريع والله أعلم . قوله (وكانت زاملته) أى الراحلة التى ركبها ، وهى وإن لم يجر لها ذكر لكن دل عليها ذكر الرحل ، والزاملة البعير الذى يحمل عليه الطعام والمتاع ، من الزمل وهو الحمل ، والمراد أنه لم تكن معه زاملة تحمل طعامه ومتاعه بل كان ذلك محمولا معه على راحلته وكانت هى الراحلة والزاملة . وروى سعيد بن منصور من طريق هشام بن عروة قال « كان الناس يحجون وتحتهم أزودتهم ، وكان أول من حج على رحل وليس تحته شيء عثمان بن عفان ، وقوله فيه « ولم يكن شحيحا ، إشارة إلى أنه فعل ذلك تواضعا واتباعا لا عن قلة وبخل . وقد روى ابن ماجه هذا الحديث بلفظ آخر لكن إسناده ضعيف فذكر بعد قوله « على رحل رث وقطيفة تساوى أربعة دراهم - ثم قال : اللهم حجة لا رياء فيها ولا سمعة . » قوله (حدثنا عمرو) هو ابن على الفلاس ، وأبو عاصم هو النبيل شيخ البخارى ، وروى عنه هنا بواسطة ، ونابل والد أيمن بنون وموحدة . قوله (فأحقتها على ناقة) فى رواية الكشميهنى ناقتة ، وسيأتى الكلام عليه

٤ - باب فضل الحج المبرور

١٥١٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « سئل النبي ﷺ : أى الأعمال أفضل ؟ قال : إيمان بالله ورسوله . قيل : ثم ماذا ؟ قال : جهاد فى سبيل الله . قيل : ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور »

١٥٢٠ - **حدثنا** عبد الرحمن بن المبارك **حدثنا** خالد أخبرنا حبيب بن أبى عمرة عن عائشة بنت طلحة « عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها قالت : يا رسول الله ، نرى الجهاد أفضل العمل ، أفلا نجاهد ؟ قال : لا ، وأسلمن أفضل الجهاد حج مبرور »

[الحديث رقم ١٥٢٠ - أطرافه في : ١٨٦١ ، ٢٧٨٤ ، ٢٨٧٥ ، ٢٨٧٦]

١٥٢١ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ »

[الحديث رقم ١٥٢١ طرفاه في : ١٨١٩ ، ١٨٢٠]

قوله (باب فضل الحج المبرور) قال ابن خالويه : المبرور المقبول ، وقال غيره : الذي لا يخالطه شيء من الإثم ، ورجحه النووي ، وقال القرطبي : الأقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى ، وهي أنه الحج الذي وقيت أحكامه ووقع موقعا لما طلب من المكلف على الوجه الأكمل والله أعلم . وقد تقدم في ذلك أقوال آخر مع مباحث الحديث الأول في د باب من قال إن الإيمان هو العمل ، من كتاب الإيمان ، منها أنه يظهر بآخره فإن رجع خيرا بما كان عرف أنه مبرور . ولأحد والحاكم من حديث جابر د قالوا يا رسول الله ما بر الحج ؟ قال إطعام الطعام وإفشاء السلام ، وفي إسناده ضعف ، فلو ثبت لكان هو المتعين دون غيره . الحديث الثاني : قوله (حدثنا عبد الرحمن بن المبارك) هو العيشي بالتحتمانية والشين المعجمة بصرى وليس اخا لعبد الله بن المبارك المروزي الفقيه المشهور ، وشيخه خالد هو ابن عبد الله الواسطي . قوله (نرى الجهاد أفضل العمل) وهو بفتح النون أى نعتقد ونعلم ، وذلك لكثرة ما يسمع من فضائله في الكتاب والسنة . وقد رواه جرير عن صهيب عند النسائي بلفظ د فأنى لا أرى عملا في القرآن أفضل من الجهاد ، . قوله (لكن أفضل الجهاد) يختلف في ضبط د لكن ، فالأكثر بضم الكاف خطاب للنسوة ، قال القاسمي : وهو الذى تميل إليه نفسى . وفي رواية الحموى لكن بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بلفظ الاستدراك ، والأول أكثر فائدة لأنه يشتمل على إثبات فضل الحج وعلى جواب سؤالها عن الجهاد ، وسماه جهادا لما فيه من مجاهدة النفس ، وسيأتى بقية الكلام فى أواخر كتاب الحج فى د باب حج النساء ، إن شاء الله تعالى . والمحتاج إليه هنا كونه جعل الحج أفضل الجهاد . الحديث الثالث : قوله (سمعت أبا حازم) هو سلمان ، وأما أبو حازم سلمة بن دينار صاحب سهل بن سعد فلم يسمع من أبي هريرة ، وسيار أبو الحكم الراوى عنه بتقديم المهمة وتشديد التحتمانية . قوله (من حج لله) فى رواية منصور عن أبي حازم الآتية قبيل جزاء الصيد د من حج هذا البيت ، ولمسلم من طريق جرير عن منصور د من أتى هذا البيت ، وهو يشمل الحج والعمرة . وقد أخرجه الدارقطني من طريق الأعمش عن أبي حازم بلفظ د من حج أو اعتمر ، لكن فى الإسناد إلى الأعمش ضعف . قوله (فلم يرفث) الرفث الجماع ، ويطلق على التعريض به وعلى الفحش فى القول ، وقال الأزهري : الرفث اسم جامع لكل ما يريد الرجل من المرأة ، وكان ابن عمر يخصه بما خوطب به النساء . وقال عياض : هذا من قول الله تعالى (فلا رفث ولا فسوق) والجمهور على أن المراد به فى الآية الجماع انتهى . والذي يظهر أن المراد به فى الحديث ما هو أعم من ذلك ، وإليه نحا القرطبي ، وهو المراد بقوله فى الصيام د فإذا كان صوم أحدكم فلا يرفث ، . (فائدة) : فاء الرفث مثلثة فى الماضى والمضارع والأفصح الفتح فى الماضى والضم فى المستقبل والله أعلم . قوله (ولم يفسق) أى لم يأت بسينة ولا معصية ، وأغرب ابن الأعرابي فقال : إن لفظ الفسق لم يسمع فى الجاهلية ولا فى أشعارهم وإنما هو إسلامي ، وتعقب بأنه كثير استعماله فى القرآن وحكايته عن قبل الإسلام . وقال غيره : أصله انفسقت الرطبة إذا خرجت فسمى الخارج عن الطاعة فاسقا . قوله (رجع كيوم ولدته أمه) أى بغير ذنب ،

وظاهره غفران الصفات والكبائر والتبعات ، وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرداس المصرح بذلك ، وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري ، قال الطيبي : الفاء في قوله « فلم يرفث » معطوف على الشرط ، وجوابه رجع أي صار ، والجار والمجرور خبر له ، ويجوز أن يكون حالا أي صار مشابها لنفسه في البراءة عن الذنوب في يوم ولدته أمه اه . وقد وقع في رواية الدارقطني المذكورة رجع كهيئته يوم ولدته أمه ، وذكر لنا بعض الناس أن الطيبي أفاد أن الحديث إنما لم يذكر فيه الجدل كما ذكر في الآية على طريق الاكتفاء بذكر البعض وترك ما دل عليه ما ذكر ، ويحتمل أن يقال إن ذلك يختلف باقصد لأن وجوده لا يؤثر في ترك مغفرة ذنوب الحاج إذا كان المراد به المجادلة في أحكام الحج فيما يظهر من الأدلة ، أو المجادلة بطريق التعميم فلا يؤثر أيضا فان الفاحش منها داخل في عموم الرفث والحسن منها ظاهر في عدم التأثير ، والمستوى الطرفين لا يؤثر أيضا

٥ - باب فرض موافقة الحج والعمرة

١٥٢٢ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل **حدثنا** زهير قال « **حدثني** زيد بن جبير أنه أتى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في منزله - وله فسطاط وسرادق - فسأله : من أين يجوز أن أعتير ؟ قال : فرخصها رسول الله ﷺ لأهل نجد قرنا ، ولأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة »

قوله (باب فرض موافقة الحج والعمرة) الموافقة جمع ميقات كمواعيد وميعاد ، ومعنى « فرض » قدر أو أوجب ، وهو ظاهر نص المصنف وأنه لا يجوز الإحرام بالحج والعمرة من قبل الميقات ، ويزيد ذلك وضوحا ما سيأتي بعد قليل حيث قال « ميقات أهل المدينة ولا يهلون قبل ذى الحليفة » وقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على الجواز ، وفيه نظر فقد نقل عن إسحق وداود وغيرهما عدم الجواز وهو ظاهر جواب ابن عمر ، ويؤيده القياس على الميقات الزماني فقد أجمعوا على أنه لا يجوز التقدم عليه ، وفرق الجمهور بين الزماني والمكاني فلم يجوزوا التقدم على الزماني واجازوا في المكاني ، وذهب طائفة كالحنفية وبعض الشافعية إلى ترجيح التقدم ، وقال مالك يكره ، وسيأتي شيء من ذلك في ترجمة « الحج أشهر معلومات » في قوله « وكره عثمان أن يحرم من خراسان » . قوله (**حدثنا** زهير) هو ابن معاوية الجعفي ، ورجال هذا الإسناد سوى ابن عمر كوفيون ، وجبير والد زيد بالجيم والموحدة مصغر ليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وفي الرواة زيد بن جبيرة بفتح الجيم وزيادة هاء في آخره لم يخرج له البخاري شيئا . قوله (وله فسطاط وسرادق) الفسطاط معروف وهي الخيمة ، وأصله عمود الخباء الذي يقوم عليه ، وقيل لا يقال لما ذلك إلا إذا كانت من قطن ، وهو أيضا مما يغطي به صحن الدار من الشمس وغيرها ، وكل ما أحاط بشيء فهو سرادق ومنه (أحاط بهم سرادقها) . قوله (فسأله) فيه التثنية لأنه قال أولا إنه أتى ابن عمر فكان السياق يقتضي أن يقول فسأله ، لكن وقع عند الإسماعيلي « قال فدخلت عليه فسأله » . قوله (فرضها) أي قدرها وعينها ، ويحتمل أن يكون المراد أوجبها وبه يتم مراد المصنف ، ويؤيده قرينة قول السائل « من أين يجوز لي » ، وسيأتي الكلام على الحديث بعد باب

٦ - باب قول الله تعالى [١٩٧ البقرة] : « وتزودوا » ، فان خير الزاد التقوى »

١٥٢٣ - **حدثنا** يحيى بن بشر **حدثنا** شبابة عن ورقاء عن عمرو بن دينار عن مكرمة عن ابن عباس

رضى الله عنهما قال : كان أهل اليمن يحجّون ولا يتزودون ، ويقولون : نحن المتوكّلون ، فاذا قدموا مكة سألوا الناس . فأنزل الله تعالى ﴿ وتزودوا فإن خير الزاد التقوى ﴾ رواه ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة مرسلًا .

قوله (باب قول الله تعالى : وتزودوا فإن خير الزاد التقوى) قال مقاتل بن حيان : لما نزلت قام رجل فقال : يا رسول الله ما نجد زادًا ، فقال : تزود ما تكف به وجهك عن الناس ، وخير ما تزودتم التقوى ، أخرجه ابن أبي حاتم . قوله (حدثنا يحيى بن بشر) بكسر الموحدة وبالمعجمة وهو البلخي ، ولم يخرج للجريدي الذي أخرجه له مسلم وهو من طبقة ، وجعلهما ابن طاهر وأبو علي الجياني رجلا واحدا والصواب التفرقة . قوله (كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون) زاد ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس : يقولون نخرج بيت الله أفلا يطعمنا . .

قوله (فاذا قدموا المدينة) في رواية الكشميهني : مكة ، وهو أصوب ، وكذا أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن عبد الله المخرمي عن شعبة . قوله (رواه ابن عيينة عن عمرو) يعني ابن دينار (عن عكرمة مرسلًا) يعني لم يذكر فيه ابن عباس ، وهكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة ، وكذا أخرجه الطبري عن عمرو بن علي وابن أبي حاتم عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ كلاهما عن ابن عيينة مرسلًا ، قال ابن أبي حاتم : وهو أصح من رواية ورقاء . قلت : وقد اختلف فيه علي ابن عيينة فأخرجه النسائي عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه موصولا بذكر ابن عباس فيه ، لكن حكى الاسماعيلي عن ابن صاعد أن سعيدا حدثهم به في كتاب المناسك موصولا ، قال وحدثنا به في حديث عمرو بن دينار فلم يجاوز به عكرمة انتهى . والمحفوظ عن ابن عيينة ليس فيه ابن عباس ، لكن لم ينفرد شعبة بوصله ، فقد أخرجه الحاكم في تاريخه من طريق الفرات بن خالد عن سفيان الثوري عن ورقاء موصولا ، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس كما سبق ، قال المهلب : في هذا الحديث من الفقه أن ترك السؤال من التقوى ، ويؤيده أن الله مدح من لم يسأل الناس إلحافا فإن قوله ﴿ فإن خير الزاد التقوى ﴾ أي تزودوا واتقوا أذى الناس بسؤالكم إياهم والاثم في ذلك ، قال : وفيه أن التوكل لا يكون مع السؤال وإنما التوكل المحمود أن لا يستعين بأحد في شيء ، وقيل هو قطع النظر عن الأسباب بعد تهيبه الأسباب كما قال عليه السلام : اعقلها وتوكل .

٧ - باب مهل أهل مكة للحج والعمرة

١٥٢٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال « إن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلم ، هن هن ولهن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة ، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ ، حتى أهل مكة من مكة »

[الحديث ١٥٢٤ - أطرافه في : ١٥٢٦ ، ١٥٢٩ ، ١٥٣٠ ، ١٨٤٥]

قوله (باب مهل أهل مكة للحج والعمرة) المهل بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام موضع الاهلال ، وأصله رفع الصوت لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الاحرام ، ثم أطلق على نفس الاحرام اتساعا ، قال ابن

الجوزي : وإنما يقوله بفتح الميم من لا يعرف ، وقال أبو البقاء العكبري : هو مصدر بمعنى الإهلال كالدخول والمخرج بمعنى الإدخال والإخراج ، وأشار المصنف بالترجمة إلى حديث ابن عمر فإنه سيأتي بلفظ « مهل » ، وأما حديث الباب فذكره بلفظ « وقت » أي حدد ، وأصل التوقيت أن يجعل الشيء وقت يختص به ثم اتسع فيه فأطلق على المكان أيضا ، قال ابن الأثير : التوقيت والتأقيت أن يجعل الشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال : وقت الشيء بالتشديد يوقته ووقت بالتخفيف يفته إذا بين مدته ، ثم اتسع فيه ف قيل للوضع ميقا . وقال ابن دقيق العيد : قيل إن التوقيت في اللغة التحديد والتعيين ، فعلى هذا فالتحديد من لوازم الوقت ، وقوله هنا « وقت » يحتمل أن يريد به التحديد أي حدد هذه المواضع للأحرام ، ويحتمل أن يريد به تعليق الأحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط المعتبر . وقال عياض : وقت أي حدد ، وقد يكون بمعنى أوجب ، ومنه قوله تعالى ﴿ إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ﴾ انتهى . ويؤيده الرواية الماضية بلفظ « فرض » . قوله (وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة) أي مدينته عليه الصلاة والسلام . قوله (ذا الحليفة) بالمهمله والفاء مصفرا مكان معروف بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين قاله ابن حزم ، وقال غيره : بينهما عشر مراحل . وقال النووي : بينها وبين المدينة ستة أميال ، وهم من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ . وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب ، وبها بئر يقال لها بئر علي . قوله (الجحفة) بضم الجيم وسكون المهملة ، وهي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ستة ، وفي قول النووي في « شرح المذهب » ثلاث مراحل نظر ، وسيأتي في حديث ابن عمر أنها مهيعة بوزن عاقمة وقيل بوزن لطيفة ، وسميت الجحفة لأن السيل أجحف بها ، قال ابن السكبي : كان العماليق يسكنون يثرب ، فوقع بينهم وبين بني عييل - بفتح المهملة وكسرة الموحدة وهم إخوة عاد - حرب فأخرجوهم من يثرب فنزلوا مهيعة فجاء سيل فاجتحمهم أي استأصلهم فسميت الجحفة . ووقع في حديث عائشة عند النسائي « ولأهل الشام ومصر الجحفة » والمكان الذي يهرم منه المصريون الآن رابع بوزن فاعل براء وموحدة وغين معجمة قريب من الجحفة ، واختصت الجحفة بالحى فلا ينزلها أحد إلا حم كما سيأتي في فضائل المدينة . قوله (ولأهل نجد قرن المنازل) أما نجد فهو كل مكان مرتفع وهو اسم لعشرة مواضع ، والمراد منها هنا التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق . والمنازل بلفظ جمع المنزل ، والمركب الإضافي هو اسم المكان ، ويقال له قرن أيضا بلا إضافة ، وهو بفتح القاف وسكون الراء بعدها نون ، وضبطه صاحب « الصحاح » بفتح الراء وغلطوه ، وبالألف النووي فحكي الاتفاق على تخطئته في ذلك ، لكن حكى عياض تعليق القابسي أن من قاله بالإسكان أراد الجبل ومن قاله بالفصح أراد الطريق ، والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان . وحكى الرويان عن بعض قدماء الشافعية أن المكان الذي يقال له قرن موضعان : أحدهما في هبوط وهو الذي يقال له قرن المنازل ، والآخر في صعود وهو الذي يقال له قرن الثعالب والمعروف الأول . وفي « أخبار مكة » للفاكهى أن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل منى بينه وبين مسجد منى ألف وخمسمائة ذراع ، وقيل له قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوى إليه من الثعالب ، فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت ، وقد وقع ذكره في حديث عائشة في إتيان النبي ﷺ الطائف يدعوهم إلى الإسلام وردهم عليه قال « فلم أستفق إلا وأنا بقرن الثعالب » الحديث ذكره ابن إسحق في السيرة النبوية ، ووقع في مرسل عطاء عند الشافعي « ولأهل نجد قرن » ولمن سلك نجدا من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل . ووقع في عبارة

القاضي حسين في سياقه لحديث ابن عباس هذا «ولا أهل نجد اليمن ونجد الحجاز قرن» وهذا لا يوجد في شيء من طرق حديث ابن عباس، وإنما يوجد ذلك من مرسل عطاء، وهو المعتمد فإن لأهل اليمن إذا قصدوا مكة طريقين: أحدهما طريق أهل الجبال وهم يصلون إلى قرن أو يحاذونه فهو ميقاتهم كما هو ميقات أهل المشرق، والآخرى طريق أهل تهامة فيمرون بيلم أو يحاذونه وهو ميقاتهم لا يشاركون فيه إلا من أتى عليه من غيرهم. قوله (ولا أهل اليمن يلم) بفتح التحتانية واللام وسكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلاً ويقال لها ألم بالهمزة وهو الأصل والياء تصهيل لها، وحكى ابن السيد فيه يرمم براءين بدل اللامين. (تنبيه): أبعد المواقيت من مكة ذو الحليفة ميقات أهل المدينة، فقيل الحكمة في ذلك أن تعظم أجور أهل المدينة، وقيل رفقا بأهل الآفاق لأن أهل المدينة أقرب الآفاق إلى مكة أي بمن له ميقات معين. قوله (هن لم) أي المواقيت المذكورة لأهل البلاد المذكورة. ووقع في رواية أخرى كما يأتي في «باب دخول مكة بغير إحرام» بلفظ «هن هن»، أي المواقيت للجماعات المذكورة أو لأهلها على حذف المضاف والأول هو الأصل، ووقع في «باب مهل أهل اليمن» بلفظ «هن لأهلها» كما شرحته. وقوله «هن ضمير جماعة المؤنث وأصله لمن يعقل» وقد استعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة، وقوله «ولمن أتى عليهن» أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة، ويدخل في ذلك من دخل بلدا ذات ميقات ومن لم يدخل، فالذي لا يدخل لا إشكال فيه إذا لم يكن له ميقات معين، والذي يدخل فيه خلاف كالشامي إذا أراد الحج فدخل المدينة فيمقاته ذو الحليفة لاجتيازه عليها ولا يؤخر حتى يأتي الجحفة التي هي ميقاته الأصلي، فإن أضر أساء ولزمه دم عند الجمهور، وأطلق النووي الاتفاق ونفى الخلاف في شريحه لمسلم والمذهب في هذه المسألة فلعله أراد في مذهب الشافعي وإلا فالمعروف عند المالكية أن للشامي مثلاً إذا جاز ذاك الحليفة بغير إحرام إلى ميقاته الأصلي وهو الجحفة جاز له ذلك وإن كان الأفضل خلافه وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية، قال ابن دقيق العيد: قوله «ولا أهل الشام الجحفة» يشمل من مر من أهل الشام بنى الحليفة ومن لم يمر، وقوله «ولمن أتى عليهن من غير أهلها» يشمل الشامي إذا مر بنى الحليفة وغيره، فهنا عمومان قد تعارضا انتهى ملخصاً. ويحصل الانفكاك عنه بأن قوله «هن هن» مفسر لقوله مثلاً وقت لأهل المدينة ذاك الحليفة، وأن المراد بأهل المدينة ساكنوها ومن سلك طريق سفرهم فمر على ميقاتهم، ويؤيده عراقي خرج من المدينة فليس له مجاوزة ميقات المدينة غير محرم، ويترجح بهذا قول الجمهور وينتفي التعارض. قوله (من أراد الحج والعمرة) فيه دلالة على جواز دخول مكة بغير إحرام، وسيأتي في ترجمة مفردة. قوله (ومن كان دون ذلك) أي بين الميقات ومكة. قوله (فمن حيث أنشأ) أي فيمقاته من حيث أنشأ الإحرام إذ السفر من مكانه إلى مكة وهذا متفق عليه إلا ما روى عن مجاهد أنه قال: ميقات هؤلاء نفس مكة، واستدل به ابن حزم على أن من ليس له ميقات فيمقاته من حيث شاء ولا دلالة فيه لأنه يختص بمن كان دون الميقات أي إلى جهة مكة كما تقدم، ويؤخذ منه أن من سافر غير قاصد للنسك فجاوز الميقات ثم بدا له بعد ذلك النسك أنه يحرم من حيث تجدد له القصد ولا يجب عليه الرجوع إلى الميقات لقوله «فمن حيث أنشأ». قوله (حتى أهل مكة) يجوز فيه الرفع والكسر. قوله (من مكة) أي لا يحتاجون إلى الخروج إلى الميقات للإحرام منه بل يحرمون من مكة كالأفاقي الذي بين الميقات ومكة فإنه يحرم من مكانه ولا يحتاج إلى الرجوع إلى الميقات ليحرم منه، وهذا خاص بالحاج واختلاف في

أفضل الأماكن التي يحرم منها كما سيأتي في ترجمة مفردة . وأما المعتمر فيجب عليه أن يخرج إلى أدنى الحل كما سيأتي بيانه في أبواب العمرة . قال المحب الطبري : لا أعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة ، فتعين حمله على القارن ، واختلف في القارن فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم الحاج في الإهلال من مكة ، وقال ابن الماجشون : يجب عليه الخروج إلى أدنى الحل ، ورجحه أن العمرة إنما تدرج في الحج فيما يحله واحد كالطواف والسعي عند من يقول بذلك ، وأما الأحرام فحله فيهما مختلف ، وجواب هذا الاشكال أن المقصود من الخروج إلى الحل في حق المعتمر أن يرد على البيت الحرام من الحل فيصح كونه وافدا عليه ، وهذا يحصل للقارن لخروجه إلى عرفة وهي من الحل ورجوعه إلى البيت لطواف الإفاضة فحصل المقصود بذلك أيضا . واختلف فيمن جاوز الميقات مريدا للنسك فلم يحرم ، فقال الجمهور : يأنثم ويلزمه دم ، فأما لزوم الدم فبدليل غير هذا ، وأما الإثم فترك الواجب . وقد تقدم الحديث من طريق ابن عمر بلفظ « فرضها » وسيأتي بلفظ « يهل » وهو خبر بمعنى الأمر والأمر لا يرد بلفظ الخبر إلا إذا أريد تأكيده ، وتأكيده الأمر للوجوب ، وسبق في العلم بلفظ « من أين تأمرنا أن نهل » ولمسلم من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر « أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة » . وذهب عطاء والنخعي إلى عدم الوجوب ، ومقابله قول سعيد بن جبير لا يصح حجه وبه قال ابن حزم ، وقال الجمهور : لو رجع إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم ، قال أبو حنيفة بشرط أن يعود مليا ، ومالك بشرط أن لا يبعد ، وأحمد لا يسقط بشئ .

(تنبيه) الأفضل في كل ميقات أن يحرم من طرفه الأبعد من مكة ، فلو أحرم من طرفه الأقرب جاز

٨ - باب ميقات أهل المدينة ، ولا يهلوا قبل ذي الحليفة

١٥٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ، وأهل الشام من الجحفة ، وأهل نجد من قرن » . قال عبد الله « وبلغني أن رسول الله ﷺ قال : ويهل أهل اليمن من يلمن »

قوله (باب ميقات أهل المدينة ، ولا يهلون قبل ذي الحليفة) قد تقدمت الإشارة إلى هذا في « باب فرض المواقيت » واستنبط المصنف من إيراد الخبر بصيغة الخبر مع إرادة الأمر تعين ذلك ، وأيضا فلم ينقل عن أحد ممن حج مع النبي ﷺ أنه أحرم قبل ذي الحليفة ، ولولا تعين الميقات لبادروا إليه لأنه يكون أشق فيكون أكثر أجرا ، وقد تقدم شرح المتن في الذي قبله . قوله (قال عبد الله) هو ابن عمر . قوله (وبلغني الخ) سيأتي من رواية ابنه سالم عنه بعد باب بلفظ « زعموا أن النبي ﷺ قال ولم أسمعه » وتقدم في العلم من وجه آخر بلفظ « لم أفقه هذه من النبي ﷺ » وهو يشعر بأن الذي بلغ ابن عمر ذلك جماعة ، وقد ثبت ذلك من حديث ابن عباس كما في الباب قبله ، ومن حديث جابر عند مسلم ، ومن حديث عائشة عند النسائي ، ومن حديث الحارث بن عمرو السهمي عند أحمد وأبي داود والنسائي

٩ - باب مهل أهل الشام

١٥٢٦ - **حدثنا** مسدد حدثنا حماد عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال

« وَقَتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ ، وَلَأَهْلِ الْبَيْنِ يَلَسْلَمَ ، فَهِنْ لَهِنْ وَلِنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لَمْ يَكُنْ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَهُنَّ مِنْ أَهْلِهِ وَكَذَاكَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا »

قوله (باب مهل أهل الشام) أورد فيه حديث ابن عباس وقد تقدم قبل باب ، وحماد المذكور في الإسناد هو ابن زيد

١٠ - باب مهل أهل نجد

١٥٢٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُذَيْفَةَ حَدَّثَنَا مِنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ « وَقَتَ النَّبِيِّ ﷺ »

١٥٢٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : مُهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَمُهْلُ أَهْلِ الشَّامِ مَهْبِيعَةُ وَهَى الْجُحْفَةِ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ » قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - وَلَمْ أَسْمَعْ - : وَمُهْلُ أَهْلِ الْبَيْنِ يَلَسْلَمُ »

قوله (باب مهل أهل نجد) أورد فيه حديث ابن عمر من طريقين إلى الزهري ، فعلى شيخه في الإسناد الأول هو ابن المديني ، وأحمد في الثاني هو ابن عيسى كما ثبت في رواية أبي ذر ، وقد تقدم الكلام عليه قريباً

١١ - باب مهل من كان دون المواقيت

١٥٢٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلَأَهْلِ الْبَيْنِ يَلَسْلَمَ ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا ، فَهِنْ لَهِنْ وَلِنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لَمْ يَكُنْ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَهِنْ أَهْلِهِ ، حَتَّى إِنْ أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا »

قوله (باب مهل من كان دون المواقيت) أى دونها إلى مكة أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر ، وحماد هو ابن زيد ، وعمرو هو ابن دينار

١٢ - باب مهل أهل البين

١٥٣٠ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ ، وَلَأَهْلِ الْبَيْنِ يَلَسْلَمَ ، هُنَّ لِأَهْلِهِنَّ وَلِسُلُوكِ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ لَمْ يَكُنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ

حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة»

قوله (باب مهل أهل اليمن) أورد فيه حديث ابن عباس وقد سبق ما فيه (تكميل) : حكى الأثر من أحمد أنه سئل في أي سنة وقت النبي ﷺ المواقيت ؟ فقال : عام حج انتهى . وقد سبق حديث ابن عمر في العلم بلفظ «ان رجلاً قام في المسجد فقال : يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل ، ؟»

١٣ - باب ذات عرق لأهل العراق

١٥٢١ - حدثنا علي بن مسلم حدثنا عبد الله بن نمير حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « لما فتح هذان المصران أتوا عمر فقالوا : يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرناً وهو جوز عن طريقنا ، وإننا إن أردنا قرناً شق علينا . قال : فانظروا حدوها من طريقكم . فحد لهم ذات عرق »

قوله (باب ذات عرق لأهل العراق) هي بكسر العين وسكون الراء بعدها قاف ، سمي بذلك لأن فيه عرقاً وهو الجبل الصغير ، وهي أرض سبخة تنبت الطرفاء ، بينها وبين مكة مرحلتان ، والمسافة اثنان وأربعون ميلاً وهو الحد الفاصل بين نجد وتهامة . قوله (لما فتح هذان المصران) كذا للاكثر بضم «فتح» على البناء لما لم يسم فاعله ، وفي رواية الكشميهني «لما فتح هذين المصرين» بفتح الفاء والتاء على حذف الفاعل والتقدير لما فتح الله ، وكذا ثبت في رواية أبي نعيم في «المستخرج» وبه جزم عياض ، وأما ابن مالك فقال : تنازع «فتح» و«أتوا» وهو على إعمال الثاني واسناد الأول إلى ضمير عمر ، ووقع عند الاسماعيلي من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله مختصراً ، وزاد في الإسناد عن عمر أنه حد لأهل العراق ذات عرق ، والمصران ثنية مضر والمراد بهما الكوفة والبصرة وهما سرتا العراق ، والمراد بفتحهما غلبة المسلمين على مكان أرضهما ، وإلا فهما من تمصير المسلمين . قوله (وهو جوز) بفتح الجيم وسكون الواو بعدها راء أي ميل ، والجوز الميل عن القصد ومنه قوله تعالى ومنها جائر . قوله (فانظروا حدوها) أي اعتبروا ما يقابل الميقات من الأرض التي تسلكونها من غير ميل فاجعلوه ميقاتاً ، وظاهره أن عمر حد لهم ذات عرق باجتهاد منه ، وقد روى الشافعي من طريق أبي الشعثاء قال «لم يوقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق شيئاً فاتخذ الناس بحيال قرن ذات عرق» وروى أحمد عن هشيم عن يحيى بن سعيد وغيره عن نافع عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت وزاد فيه «قال ابن عمر فآثر الناس ذات عرق على قرن» وله عن سفيان عن صدقة عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت «قال فقال له قائل : فأين العراق ؟ فقال ابن عمر : لم يكن يومئذ عراق ، وسيأتي في الاعتصام من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال «لم يكن عراق يومئذ» ووقع في «غرائب مالك» للدارقطني من طريق عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال «وقت رسول الله ﷺ لأهل العراق قرناً» قال عبد الرزاق قال لي بعضهم إن مالكاً محام من كتابه . قال الدارقطني : تفرد به عبد الرزاق . قلت : والاسناد إليه ثقات أثبات ، وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده عنه وهو غريب جداً ، وحديث الباب يرد . وروى الشافعي من طريق طاوس قال «لم يوقت رسول الله ﷺ ذات عرق» ولم يكن حينئذ أهل المشرق ، وقال في «الام» : لم يثبت عن النبي ﷺ أنه حد ذات عرق ، وإنما أجمع عليه الناس . وهذا كله يدل على أن ميقات ذات عرق ليس

منصوصا ، وبه قطع الغزالي والرافعي في « شرح المسند » والنووي في « شرح مسلم » وكذا وقع في « المدونة »
لمالك ، وصحح الحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية والرافعي في « الشرح الصغير » والنووي في « شرح المذهب » أنه
منصوص ، وقد وقع ذلك في حديث جابر عند مسلم إلا أنه مشكوك في رفعه أخرجه من طريق ابن جريج « أخبرني
أبو الزبير أنه سمع جابرا يسأل عن المهمل فقال : سمعت أحسبه رفع إلى النبي ﷺ ، فذكره ، وأخرجه أبو عوانة في
مستخرجه بلفظ « فقال سمعت أحسبه يريد النبي ﷺ » ، وقد أخرجه أحمد من رواية ابن لهيعة وابن ماجه من رواية
إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشك في رفعه . ووقع في حديث عائشة وفي حديث الحارث بن عمرو السهمي
كلاهما عند أحمد وأبي داود والنسائي ، وهذا يدل على أن للحديث أصلا ، فلمل من قال إنه غير منصوص لم يبلغه
أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق لا يخلو عن مقال ، ولهذا قال ابن خزيمة : رويت في ذات عرق أخبار
لا يثبت شيء منها عند أهل الحديث . وقال ابن المنذر : لم نجد في ذات عرق حديثا ثابتا انتهى . لكن الحديث
بمجموع الطرق يقوى كما ذكرنا . وأما إعلال من أعله بأن العراق لم تكن فتحت يومئذ فقال ابن عبد البر :
هي غفلة ، لأن النبي ﷺ وقت المواقيت لأهل النواحي قبل الفتوح ، لكنه علم أنها ستفتح ، فلا فرق في ذلك بين
الشام والعراق انتهى . وبهذا أجاب الماوردي وآخرون ، لكن يظهر لي أن مراد من قال لم يكن العراق يومئذ أي
لم يكن في تلك الجهة ناس مسلون ، والسبب في قول ابن عمر ذلك أنه روى الحديث بلفظ « ان رجلا قال : يا رسول
الله من أين تأمرنا أن نهمل ، فأجابه . وكل جهة عينا في حديث ابن عمر كان من قبلها ناس مسلون بخلاف المشرق
والله أعلم . وأما ما أخرجه أبو داود والترمذي من رجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ وقت لأهل المشرق
العقيق فقد تفرد به يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف ، وإن كان حفظه فقد جمع بينه وبين حديث جابر وغيره بأجوبة
منها أن ذات عرق ميقات الوجوب ، والعقيق ميقات الاستحباب لأنه أبعد من ذات عرق . ومنها أن العقيق ميقات
لبعض العراقيين وهم أهل المدائن ، والآخر ميقات لأهل البصرة ، وقع ذلك في حديث لانس عند الطبراني وإسناده
ضعيف . ومنها أن ذات عرق كانت أولا في موضع العقيق الآن ثم حوات وقربت إلى مكة فعلى هذا فذات عرق
والعقيق شيء واحد ، ويتعين الإحرام من العقيق ولم يقل به أحد ، وإنما قالوا يستحب احتياطا . وحكى ابن المنذر :
عن الحسن بن صالح أنه كان يحرم من الربة وهو قول القاسم بن عبد الرحمن وخصيف الجزري ، قال ابن المنذر :
وهو أشبه في النظر إن كانت ذات عرق غير منصوصة ، وذلك أنها تحاذي ذا الحليفة ، وذات عرق بعدها ، والحكم
فيمن ليس له ميقات أن يحرم من أول ميقات يحاذيه ، لكن لما سن عمر ذات عرق وتبعه عليه الصحابة واستمر
عليه العمل كان أولى بالاتباع . واستدل به على أن من ليس له ميقات أن عليه أن يحرم إذا حاذى ميقاتا من هذه
المواقيت الخمسة ، ولا شك أنها محيطة بالحرم ، فذو الحليفة شامية ويلزم يمانية فهي مقابلهما وإن كانت إحداهما أقرب
إلى مكة من الأخرى ، وقرن شرقية والجحفة غربية فهي مقابلهما وإن كانت إحداهما كذلك ، وذات عرق تحاذي
قرنا ، فعلى هذا فلا تخلو بقعة من بقاع الأرض من أن تحاذي ميقاتا من هذه المواقيت ، فبطل قول من قال من ليس
له ميقات ولا يحاذي ميقاتا هل يحرم من مقدار أبعد من المواقيت أو أقربها ؟ ثم حكى فيه خلافا ، والفرض أن هذه
الصورة لا تتحقق لما قلته إلا أن يكون قائلة فرضه فيمن لم يطلع على المحاذاة كمن يجهلها ، وقد نقل النووي في « شرح
المذهب » أنه يلزمه أن يحرم على مرحلتين اعتبارا بقول عمر هذا في توقيته ذات عرق ، وتعقب بأن عمر إنما حدها

لأنها تحاذى قرنا ، وهذه الصورة إنما هي حيث يجهل المحاذاة ، فلعل القائل بالمرحلتين أخذ بالآقل لأن ما زاد عليه مشكوك فيه ، لكن مقتضى الأخذ بالاحتياط أن يعتبر الأكثر الأبعد ، ويحتمل أن يفرق بين من عن يمين الكعبة وبين من عن شمالها لأن المواقيت التي عن يمينها أقرب من التي عن شمالها فيقدر لليمين الأقرب وللشمال الأبعد والله أعلم . ثم إن مشروعية المحاذاة مختصة بمن ليس له أمامه ميقات معين ، فأما من له ميقات معين كالمصري مثلا يمر ببدر وهي تحاذى ذا الحليفة فليس عليه أن يحرم منها بل له التأخير حتى يأتي الجحفة والله أعلم . (تنبيه) : العقيق المذكور هنا واد يتدفق مأواه في غوري تهامة ، وهو غير العقيق المذكور بعد بابين كما سيأتي بيانه

١٤ - باب * ١٥٣٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ بَذَى الْحُلَيْفَةِ فَصَلَّى بِهَا ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ »

قوله (باب) كذا في الاصول بغير ترجمة ، وهو بمنزلة الفصل من الأبواب التي قبله ، ومناسبتها لها من جهة دلالة حديثه على استحباب صلاة ركعتين عند إرادة الإحرام من الميقات ، وقد ترجم عليه بعض الشارحين « نزول البطحاء والصلاة بذى الحليفة ، وحكى القطب أنه في بعض النسخ قال : وسقط في نسخة سماعنا لفظ « باب » ، وفي شرح ابن بطال « الصلاة بذى الحليفة » ، قوله (أناخ) بالنون والحاء المعجمة أى أبرك بهيره ، والمراد أنه نزل بها . والبطحاء قد بين أنها التي بذى الحليفة . وقوله « فصلى بها » ، يحتمل أن يكون للإحرام ويحتمل أن يكون للفريضة ، وسيأتي من حديث أنس « أنه ﷺ صلى العصر بذى الحليفة ركعتين » ، ثم إن هذا النزول يحتمل أن يكون في الذهاب وهو الظاهر من تصرف المصنف ، ويحتمل أن يكون في الرجوع ويؤيده حديث ابن عمر الذي بعده بلفظ « وإذا رجع صلى بذى الحليفة ببطن الوادي وبات حتى أصبح » ، ويمكن الجمع بأنه كان يفعل الأمرين ذهابا وإيابا والله أعلم

١٥ - باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة

١٥٣٣ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْرَسِ ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِذَى الْحُلَيْفَةِ بِبَطْنِ الْوَادِي وَبَاتَ حَتَّى يُصْبِحَ »

قوله (باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة) قال عياض : هو موضع معروف على طريق من أراد الذهاب إلى مكة من المدينة ، كان النبي ﷺ يخرج منه إلى ذى الحليفة فيبيت بها ، وإذا رجع بات بها أيضا ودخل على طريق المعرس بفتح الراء المثقلة وبالمهملتين وهو مكان معروف أيضا ، وكل من الشجرة والمعرس على ستة أميال من المدينة لكن المعرس أقرب ، وسيأتي في الباب الذي بعده مزيد بيان في ذلك . قال ابن بطال : كان ﷺ يفعل ذلك كما يفعل في العيد يذهب من طريق ويرجع من أخرى ، وقد تقدم القول في حكمة ذلك مبسوطا ، وقد قال

بعضهم : ان نزوله هناك لم يكن قصدا وإنما كان اتفاقا حكاه اسماعيل القاضي في أحكامه عن محمد بن الحسن وتعقبه ، والصحيح أنه كان قصدا لثلا يدخل المدينة ليلا ، ويدل عليه قوله « وبات حتى يصبح » ولمعنى فيه وهو التبرك به كما سيأتى في الباب الذى بعده ، وقد تقدمت الإشارة الى شئ من حديث الباب في أواخر أبواب المساجد ، وسيألف هناك أبسط من هذا

١٦ - باب قول النبي ﷺ « العقيق واد مبارك »

١٥٣٤ - **حدثنا الحميدى** **حدثنا الوليد** **ويشرب بن بكر** **التنيسى** **قالا** **حدثنا الأوزاعى** **قال** **حدثنا يحيى** **قال** **حدثنى عكرمة** **أنه** **سمع ابن عباس** **رضى الله عنهما** **يقول** **إنه** **سمع عمر** **رضى الله عنه** **يقول** **« سمعت النبي ﷺ بوادى العقيق يقول : أتانى الليلة آت من ربى فقال : صل فى هذا الوادى المبارك وقل : عمرة فى حجة »** [الحديث ١٥٣٤ - طرقه فى : ٢٣٣٧ ، ٢٣٤٣]

١٥٣٥ - **حدثنا محمد بن أبى بكر** **حدثنا فضيل بن سليمان** **حدثنا موسى بن عقبة** **قال** **حدثنى سالم بن عبد الله** **عن أبيه** **رضى الله عنه** **« عن النبي ﷺ أنه روى وهو فى مرس بنى الحليفة بطن الوادى قيل له : إنك ببطحاء مباركة . وقد أناخ بنا سالم يتوحن بالمناخ الذى كان عبد الله ينيح يتحرى مرس رسول الله ﷺ ، وهو أسفل من المسجد الذى بطن الوادى ، بينهم وبين الطريق وسط من ذلك »**

قوله (باب قول النبي ﷺ العقيق واد مبارك) أورد فيه حديث عمر فى ذلك ، وليس هو من قول النبي ﷺ ، وإنما حكاه عن الآتى الذى أتاه . لكن روى أبو أحمد بن عدى من طريق يعقوب بن إبراهيم الزهرى عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا « تخيموا بالعقيق فانه مبارك » ، فسكانه أشار الى هذا . وقوله « تخيموا » بالخاء الممجمة والتحتانية أمر بالتخيم والمراد به النزول هناك . وذكر ابن الجوزى فى « الموضوعات » عن حمزة الاصهاني أنه ذكر فى « كتاب التصحيف » أن الرواية بالتحتمانية تصحيف وأن الصواب بالمشاة الفوقانية ، ولما قاله اتجاه لأنه وقع فى معظم الطرق ما يدل على أنه من الخاتم ، وهو من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام بلفظه ، ووقع فى حديث عمر تحتتموا بالعقيق فان جبريل أتانى به من الجنة الحديث وأسانيده ضعيفة . قوله (آت من ربى) هو جبريل . قوله (فقال صل فى هذا الوادى المبارك) يعنى وادى العقيق ، وهو بقرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال . روى الزبير بن بكار فى « أخبار المدينة » أن تسبعا لما رجع من المدينة انحدروا فى مكان فقال : هذا عقيق الأرض ، فسمى العقيق . قوله (وقل عمرة فى حجة) برفع عمرة الأكثر وبنصبها لآبى ذر على حكاية اللفظ أى قل جعلتها عمرة ، وهذا دال على أنه ﷺ كان قارنا ، وسيأتى بيان ذلك بعد أبواب . وأبعد من قال معناه عمرة مدرجة فى حجة أى ان عمل العمرة يدخل فى عمل الحج فيجزى لها طواف واحد ، وقال : من معناه أنه يستمر فى تلك السنة بعد فراغ حجه . وهذا أبعد من الذى قبله ، لأنه ﷺ لم يفعل ذلك . نعم يحتمل أن يكون أمر أن يقول ذلك لأصحابه ليعلمهم مشروعية القران ، وهو كقوله « دخلت العمرة فى الحج » ، قاله الطبرى . واعترضه ابن المنير فى الحاشية فقال : ليس نظيره ، لأن قوله « دخلت الخ » تأسيس قاعدة ، وقوله « عمرة فى حجة » بالتشكيك يستدعى

الوحدة وهو إشارة الى الفعل الواقع من القران إذ ذاك . قلت : ويؤيده ما يأتي في كتاب الاعتصام بلفظ « عمرة وحجة » ، بواو العطف وسيأتي بيان ذلك بعد أبواب . وفي الحديث فضل العقيق كفضل المدينة وفضل الصلاة فيه ، وفيه استحباب نزول الحاج في منزلة قريبة من البلد ومبيتهم بها ليجتمع اليهم من تأخر عنهم ممن أراد مرافقتهم ، وليستدرك حاجته من نسيها مثلاً فيرجع اليها من قريب . قوله في حديث ابن عمر (انه أرى) بضم الهمزة أى في المنام ، وفي رواية كريمة « روى » بتقديم الراء أى رآه غيره . قوله (وهو معرس) في رواية الكشميهني « في معرس » ، بالتنوين ، وقوله « بطن الوادي » ، تبين من حديث ابن عمر الذي قبله أنه وادي العقيق . قوله (وقد أناخ بنا سالم) هو مقول موسى بن عقبة الراوى عنه ، وقوله « يتوخى » ، بالخاء المعجمة أى يقصد ، و « المناخ » ، بضم الميم المبرك . قوله (وهو أسفل) بالنصب ويجوز الرفع ، والمراد بالمسجد الذي كان هناك في ذلك الزمان . وقوله « بينه » ، أى بين المعرس ، وفي رواية الحموى « بينهم » ، أى بين النازلين وبين الطريق ، وقوله « وسط من ذلك » ، بفتح المهملة أى متوسط بين بطن الوادي وبين الطريق ، وعند أبي ذر « وسطاً من ذلك » ، بالنصب

١٧ - باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب

١٥٣٦ - قال أبو عاصم أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أن صفوان بن يعلى أخبره « أن يعلى قال لعمر رضى الله عنه : أرني النبي ﷺ حين يوحى إليه . قال : فبينما النبي ﷺ بالجعرانة - ومعه نفر من أصحابه - جاءه رجل فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في رجل أحرم بعمرة وهو متضمخ بطيب ؟ فسكت النبي ﷺ ساعة ، فجاءه الوحي ، فأشار عمر رضى الله عنه الى يعلى ، فجاء يعلى - وعلى رسول الله ﷺ ثوب قد أظلم به - فأدخل رأسه ، فاذا رسول الله ﷺ محمر الوجه وهو يغط ، ثم سرى عنه فقال : أين الذي سأل عن العمرة ؟ فأتى برجل فقال : اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات ، وانزع عنك الجبة ، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجتك » . قلت أمطاء : أراد الإلقاء حين أمره أن يغسل ثلاث مرات ؟ قال : نعم »

[الحديث ١٥٣٦ - أطرافه في : ١٧٨٩ ، ١٨٤٧ ، ٤٣٢٩ ، ٤٩٨٥]

قوله (باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب) الخلق بفتح الخاء المعجمة نوع من الطيب مركب فيه زعفران . قوله (قال أبو عاصم) هو من شيوخ البخارى ولم أره عنه إلا بصيغة التعليق ، وبذلك جزم الاسماعيلى فقال : ذكره عن أبي عاصم بلا خبر ، وأبو نعيم فقال : ذكره بلا رواية . وحكى الكرماني أنه وقع في بعض النسخ « حدثنا محمد حدثنا أبو عاصم » ، ومحمد هو ابن معمر أو ابن بشار ويحتمل أن يكون البخارى ، ولم يقع في المتن ذكر الخلق وإنما أشار به الى ما ورد في بعض طرقه وهو في أبواب العمرة بلفظ « وعليه أثر الخلق » . قوله (أن يعلى) هو ابن أمية التميمي وهو المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التحتانية وهى أمه وقيل جدته ، وهو والد صفوان الذي روى عنه ، وليست رواية صفوان عنه لهذا الحديث بواضحة لأنه قال فيها « إن يعلى قال لعمر » ، ولم يقل إن يعلى أخبره أنه قال لعمر ، فان يكن صفوان حضر مراجعتهم وإلا فهو منقطع ، لكن سيأتي في أبواب العمرة من وجه آخر « عن صفوان بن يعلى عن أبيه » ، فذكر الحديث . قوله (جاءه رجل) سيأتي بعد أبواب

بلفظ « جاء أعرابي ، ولم أقف على اسمه لكن ذكر ابن قتحون في « الذيل » ، عن « تفسير الطرطوشي » ، أن اسمه عطاء ابن منية ، قال ابن قتحون : ان ثبت ذلك فهو أخو يعلى بن منية راوى الخبر ، ويجوز أن يكون خطأ من اسم الراوى فانه من رواية عطاء عن صفوان بن يعلى بن منية عن أبيه ، ومنهم من لم يذكر بين عطاء ويعلى أحدا ، ووقع في شرح شيخنا سراج الدين بن الملقن ما نصه : هذا الرجل يجوز أن يكون عمرو بن سواد إذ في كتاب « الشفاء » للقاضى عياض عنه قال « أتيت النبي ﷺ وأنا متخلق فقال ورس ورس حط حط وغشيتى بقضيب يسده في بطنى فاوجمى ، الحديث ، فقال شيخنا : لكن عمرو هذا لا يدرك ذا فانه صاحب ابن وهب انتهى كلامه . وهو معترض من وجهين : أما أولا فليست هذه القصة شبيهة بهذه القصة حتى يفسر صاحبها بها ، وأما ثانيا ففى الاستدراك غفلة عظيمة لأن من يقول « أتيت النبي ﷺ » لا يتخيل فيه أنه صاحب ابن وهب صاحب مالك ، بل ان ثبت فهو آخر وافق اسمه واسم أبيه اسم أبيه ، والفرض أنه لم يثبت لانه انقلب على شيخنا وإنما الذى في « الشفاء » سواد بن عمرو وقيل سواده بن عمرو ، أخرج حديثه المذكور عبد الرزاق في مصنفه والبغوى في « معجم الصحابة » ، وروى الطحاوى من طريق أبى حفص بن عمرو عن يعلى أنه مر على النبي ﷺ وهو متخلق فقال ألك امرأة ؟ قال لا ، قال اذهب فاعسله . فقد يتوهم من لا خبرة له أن يعلى بن أمية هو صاحب القصة ، وليس كذلك فان راوى هذا الحديث يعلى بن مرة الثقفى ، وهى قصة أخرى غير قصة صاحب الإحرام . نعم روى الطحاوى فى موضع آخر أن يعلى بن أمية صاحب القصة قال « حدثنا سليمان بن شعيب حدثنا عبد الرحمن هو ابن زياد الوضاحى حدثنا شعبة عن قتادة عن عطاء بن أبى رباح أن رجلا يقال له يعلى بن أمية أحرم وعليه جبة فأمره النبي ﷺ أن يزعها ، قال قتادة قلت لعطاء انما كنا نرى أن نشقها ، فقال عطاء : إن الله لا يحب الفساد . قوله (قد أظلم به) بضم أوله وكسر الظاء المعجمة أى جعل عليه كإظلمة . ووقع عند الطبرانى فى الأوسط وابن أبى حاتم أن الآية نزلت على النبي ﷺ حينئذ قوله تعالى (واتموا الحج والعمرة لله) ويستفاد منه أن المأمور به وهو الاتمام يستدعى وجوب اجتناب ما يقع فى العمرة . قوله (يغط) بفتح أوله وكسر المعجمة وتشديد الطاء المهملة أى ينفخ ، والغيط صوت النفس المتردد من النائم أو المغمى ، وسبب ذلك شدة ثقل الوحى ، وكان سبب إدخال يعلى رأسه عليه فى تلك الحال أنه كان يحب لو رآه فى حالة نزول الوحى كما سيأتى فى أبواب العمرة من وجه آخر عنه ، وكان يقول ذلك لعمر فقال له عمر حينئذ : تعال فانظر ، وكأنه علم أن ذلك لا يشق على النبي ﷺ . قوله (سرى) بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أى كشف عنه شيئا بعد شئ . قوله (اغسل الطيب الذى بك) هو أعم من أن يكون بشوبه أو يبدنه ، وسيأتى البحث فيه . قوله (واصنع فى عمرتك ما تصنع فى حجتك) فى رواية الكشميهنى « كما تصنع » ، وسيأتى فى أبواب العمرة بلفظ « كيف تأمرنى أن أصنع فى عمرتى » ، ولمسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء « وما كنت ضائعا فى حجك فاصنع فى عمرتك » ، وهو دال على أنه كان يعرف أعمال الحج قبل ذلك ، قال ابن العربى : كأنهم كانوا فى الجاهلية يخلعون الثياب ويمتنبون الطيب فى الاحرام إذا حجوا ، وكانوا يتساهلون فى ذلك فى العمرة فأخبره النبي ﷺ أن مجراهما واحد . وقال ابن المنير فى الحاشية : قوله « واصنع » معناه اترك لان المراد ببيان ما يجتنبه المحرم ، فيؤخذ منه فائدة حسنة وهى أن الترك فعل . قال : وأما قول ابن بطلال أراد الادعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة ففيه نظر لان التروك مشتركة بخلاف الأعمال فان فى الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف

وما بعده . وقال النووي كما قال ابن بطال وزاد : ويستثنى من الأعمال ما يختص به الحج . وقال الباجي : المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق ، لأنه صرح له بهما فلم يبق إلا الفدية . كذا قال ولا وجه لهذا الحصر ، بل الذي تبين من طريق أخرى أن المأمور به الغسل والنزع ، وذلك أن عند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمرو بن دينار وعن عطاء في هذا الحديث فقال « ما كنت صانعا في حجبك ؟ قال أنزع عني هذه الثياب وأغسل عني هذا الخلق . فقال : ما كنت صانعا في حجبك فاصنعه في عمرتك » . قوله (فقلت لعطاء) القائل هو ابن جريج ، وهو دال على أنه فهم من السياق أن قوله « ثلاث مرات » من لفظ النبي ﷺ ، لكن يحتمل أن يكون من كلام الصحابي وأنه ﷺ أعاد لفظة « اغسله » مرة ثم مرة على عادته أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا لتفهم عنه نية عليه عياض ، قال الاسماعيلي : ليس في حديث الباب أن الخلق كان على الثوب كما في الترجمة ، وإنما فيه أن الرجل كان متضمخا . وقوله له « اغسل الطيب الذي بك » يوضح أن الطيب لم يكن في ثوبه وإنما كان على بدنه ولو كان على الجبة لكان في نزعها كفاية من جهة الإحرام اهـ . والجواب أن البخاري على عادته يشير إلى ما وقع في بعض طرق الحديث الذي يورده ، وسيأتي في حرمان الإحرام من وجه آخر بلفظ « عليه قيصر فيه أثر صفرة » والخلق في العادة إنما يكون في الثوب . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن قتادة عن عطاء بلفظ « رأى رجلا عليه جبة عليها أثر خلق » ولمسلم من طريق رباح بن أبي معروف عن عطاء مثله ، وقال سعيد بن منصور « حدثنا هشيم أخبرنا عبد الملك ومنصور وغيرهما عن عطاء عن يعلى بن أمية ، أن رجلا قال : يا رسول الله إني أحرمت وعلى جبتني هذه وعلى جبتي ردغ من خلق » الحديث وفيه « فقال اخلع هذه الجبة واغسل هذا الزعفران » واستدل بحديث يعلى على منع استدامة الطيب بعد الإحرام للأمر بغسل أثره من الثوب والبدن ، وهو قول مالك ومحمد بن الحسن . وأجاب الجمهور بأن قصة يعلى كانت بالجعرانة كما ثبت في هذا الحديث ، وهي في سنة ثمان بلا خلاف . وقد ثبت عن عائشة أنها طيبت رسول الله ﷺ بيديها عند إحرامها كما سيأتي في الذي بعده وكان ذلك في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر ، وبأن المأمور بغسله في قصة يعلى إنما هو الخلق لا مطلق الطيب ، فلعل علة الأمر فيه ما خالطه من الزعفران . وقد ثبت النهي عن نزع الزعفران مطلقا محرما وغير محرم ، وفي حديث ابن عمر الآتي قريبا « ولا يلبس - أي المحرم - من الثياب شيئا مسه زعفران » وفي حديث ابن عباس الآتي أيضا « ولم ينه إلا عن الثياب المزعفرة » وسيأتي مزيد في ذلك في الباب الذي بعده ، واستدل به على أن من أصابه طيب في إحرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فبادر إلى إزالته فلا كفارة عليه ، وقال مالك إن طال ذلك عليه لزمه ، وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقا ، وعلى أن المحرم إذا صار عليه الخيط نزع ولا يلزمه تمزيقه ولا شقه خلافا للنخعي والشعبي حيث قالوا : لا ينزعه من قبل رأسه لئلا يصير مغطيا لرأسه أخرجه ابن أبي شيبة عنهما ، وعن علي نحوه ، وكذا عن الحسن وأبي قلابة . وقد وقع عند أبي داود بلفظ « اخلع عنك الجبة فخلعها من قبل رأسه » وعلى أن المفتي والحاكم إذا لم يعرف الحكم يمسك حتى يتبين له ، وعلى أن بعض الأحكام ثبت بالوحي وإن لم يكن بما يتلى ، لكن وقع عند الطبراني في « الأوسط » أن الذي نزل على النبي ﷺ قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وعلى أن النبي ﷺ لم يكن يحكم بالاجتهاد إلا إذا لم يحضره الوحي

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : يَسْمُ الحَرَمُ الرِّيحَانِ ، وَيَنْظُرُ فِي الْمِرَاةِ ، وَيَتَدَاوَى بِمَا يَأْكُلُ الزَّيْتُ وَالسَّمْنِ
وقال عطاء : يَتَخْتَمُ وَيَلْبَسُ الْهِمِيَانُ . وطاف ابن عمر رضي الله عنهما وهو محرمٌ وقد حَزَمَ على بطنه بثوبٍ
ولم تَرَ عائشةُ بالثَّبَّانِ بَأْسًا لِلَّذِينَ يَرَحُلُونَ هَوْدَجَهَا

١٥٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ
اللهُ عَنْهُمَا يَدَّهْنُ بِالزَّيْتِ ، فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ قَالَ : مَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ :

١٥٣٨ - حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ »

١٥٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ
عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ « كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ
بِالْبَيْتِ »

[الحديث ١٥٣٩ - أطرافه في : ١٧٥٤ ، ٥٩٢٢ ، ٥٩٢٨ ، ٥٩٣٠]

قوله (باب الطيب عند الاحرام ، وما يلبس اذا اراد أن يحرم ويترجل ويدهن) أراد بهذه الترجمة أن يبين
أن الامر بغسل الخلق الذي في الحديث قبله إنما هو بالنسبة الى الثياب ، لان المحرم لا يلبس شيئاً مسه الزعفران كما
سيأتى في الباب الذي بعده ، وأما الطيب فلا يمنع استدামته على البدن ، وأضاف الى التطيب المقتصر عليه في حديث
الباب الترجل والادهان لجامع ما بينهما من الترفه فكأنه يقول يلحق بالتطيب سائر الترفهات فلا يحرم على المحرم ،
كذا قال ابن المنير ، والذي يظهر أن البخاري أشار الى ما سيأتى بعد أربعة أبواب من طريق كريب عن ابن عباس
قال « انطلق النبي ﷺ من المدينة بعد ما ترجل وادهن ، الحديث ، وقوله « ترجل » أى سرح شعره ، وكأنه يؤخفه
من قوله في حديث عائشة « طيبته في مفرقه » ، لان فيه نوع ترجيل ، وسيأتى من وجه آخر بزيادة « وفي أصول
شعره » . قوله (وقال ابن عباس الخ) أما شم الريحان فقال سعيد بن منصور « حدثنا ابن عيينة عن أيوب عن
عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأساً للمحرم بشم الريحان ، وروينا في « المعجم الأوسط » مثله عن عثمان ،
وأخرج ابن أبي شيبة عن جابر خلافة ، واختلف في الريحان فقال إسحق : يباح ، وتوقف أحمد . وقال الشافعي :
يحرم . وكرهه مالك والحنفية . ومنشأ الخلاف أن كل ما يتخذ منه الطيب يحرم بلا خلاف ، وأما غيره فلا .
وأما النظر في المرأة فقال الثوري في جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه « عن هشام بن حسان عن عكرمة
عن ابن عباس قال : لا بأس أن ينظر في المرأة وهو محرم ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن إدريس عن هشام به ،
ونقل كراهته عن القاسم بن محمد . وأما التداوى فقال أبو بكر بن أبي شيبة « حدثنا أبو خالد الأحمر وعباد بن العوام
عن أشعث عن عطاء عن ابن عباس أنه كان يقول : يتداوى المحرم بما يأكل ، وقال أيضا « حدثنا أبو الاحوص
عن أبي إسحق عن الضحاك عن ابن عباس قال : اذا شققت يد المحرم أو رجلاه فليدهنهما بالزيت أو بالسمن ، ووقع

في الاصل ، يتداوى بما يأكل الزيت والسمن ، وهما بالجر في روايتنا وصحح عليه ابن مالك عطفا على ما الموصولة فانها مجرورة بالباء ووقع في غيرها بالنصب ، وليس المعنى عليه لأن الذي يأكل هو الآكل لا المأكول ، لكن يجوز على الاتساع . وفي هذا الاثر رد على مجاهد في قوله ان تداوى بالسمن أو الزيت فعليه دم أخرجه ابن أبي شيبة . (تنبيه) قوله « يشم » بفتح الشين المعجمة على الأشهر وحكى ضمها . قوله (وقال عطاء يتختم ويلبس الهميان) هو بكسر الهاء معرب ، يشبه تكة السراويل يجعل فيها النفقة ويشد في الوسط . وقد روى الدارقطني من طريق الثوري عن ابن إسحاق عن عطاء قال : لا بأس بالخاتم للحرم . وأخرج أيضا من طريق شريك عن أبي إسحاق عن عطاء . وربما ذكره عن سعيد بن جبير - عن ابن عباس قال : لا بأس بالهميان والخاتم للحرم والاول أصح . وأخرجه الطبراني وابن عدي في الكامل من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعا واسناده ضعيف . قال ابن عبد البر : أجاز ذلك فقهاء الأمصار ، وأجازوا عقده اذا لم يمكن إدخال بعضه في بعض ، ولم ينقل عن أحد كراهته إلا عن ابن عمر ، وعنه جوازه . ومنع إسحاق عقده وقيل إنه تفرد بذلك ، وليس كذلك فقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال : لا بأس بالهميان للحرم ، ولكن لا يعقد عليه السير ولكن يلفه لها . وقال ابن أبي شيبة حدثنا الفضل بن دكين عن إسماعيل بن عبد الملك قال : رأيت على سعيد بن جبير خاتما وهو محرم وعلى عطاء . قوله (وطاف ابن عمر وهو محرم وقد حزم على بطنه بثوب) وصله الشافعي من طريق طائوس قال : رأيت ابن عمر يسمى وقد حزم على بطنه بثوب . وروى من وجه آخر عن نافع أن ابن عمر لم يكن عقد الثوب عليه وإنما غرز طرفه على إزاره . وروى ابن أبي شيبة من طريق مسلم بن جندب سمعت ابن عمر يقول : لا تعقد عليك شيئا وأنت محرم . قال ابن التين : هو محمول على أنه شده على بطنه فيكون كالهميان ولم يشده فوق المزور وإلا فمالك يرى على من فعل ذلك الفدية . قوله (ولم تر عائشة بالتبان بأسا للذين يرحلون هودجها) وقع في نسخة الصغاني بعد قوله بأسا : قال أبو عبد الله يعني الذين الخ . التبان بضم المشناة وتشديد الموحدة سراويل قصير بغير أكمام ، والهودج بفتح الهاء وبالجم معروف ، ويرحلون بفتح أوله وسكون الراء وفتح الحاء المهملة قال الجوهري : رحلت البعير أرحله بفتح أوله رحلا اذا شددت على ظهره الرحل ، قال الأعشى : رحلت أميمة غدوة أجمالها ، وسيأتي في التفسير استشهاد البخاري بقول الشاعر : « اذا ما قت أرحلها بليل » ، وعلى هذا فهم من ضبطه هنا بتشديد الحاء المهملة وكسرهما . وقد وصل أثر عائشة سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها حجفت ومعهما غلمان لها وكانوا إذا شدوا رحلها يبدو منهم الشيء فأمرتهم ان يتخذوا التباين فيلبسونها وهم محرمون . وأخرجه من وجه آخر مختصرا بلفظ « يشدون هودجها » وفي هذا رد على ابن التين في قوله : أرادت النساء لأنهن يلبسن الخيط بخلاف الرجال ، وكان هذا رأى رآته عائشة وإلا فالأكثر على أنه لا فرق بين التبان والسراويل في منعه للحرم . قوله (سفيان) هو الثوري ومنصور هو ابن المعتمر ، والاسناد الى ابن عمر كوفيون وكذا الى عائشة . قوله (يدهن بالزيت) أي عند الإحرام بشرط أن لا يكون مطيبا ، كما أخرجه الترمذي من وجه آخر عنه مرفوعا ، والموقوف عنه أخرجه ابن أبي شيبة وهو أصح ، ويؤيده ما تقدم في كتاب الغسل من طريق محمد بن المنتشر أن ابن عمر قال « لأن أطل بقطران أحب الى من أن أتطيب ثم أصبح محرما » وفيه انكار عائشة عليه ، وكان ابن عمر يتبع في ذلك أباه فانه كان يكره استدامة الطيب بعد الإحرام كما سيأتي ، وكانت عائشة تنكر عليه

ذلك . وقد روى سعيد بن منصور عن طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر أن عائشة كانت تقول : لا بأس بأن يمس الطيب عند الاحرام ، قال فدعوت رجلا وأنا جالس بحضرة ابن عمر فأرسلته اليها وقد علت قولها ولكن أحببت أن يسمعه أبي ، فجاءني رسول فقال : إن عائشة تقول لا بأس بالطيب عند الاحرام فأصب ما بدا لك . قال فسكت ابن عمر . وكذا كان سالم بن عبد الله بن عمر يخالف أباه وجده في ذلك لحديث عائشة ، قال ابن عيينة : أخبرنا عمرو بن دينار عن سالم أنه ذكر قول عمر في الطيب ثم قال : قالت عائشة ، فذكر الحديث ، قال سالم : سنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع . قوله (فذكرته لإبراهيم) هو مقول منصور ، وإبراهيم هو النخعي . قوله (فقال ما تصنع بقوله) يشير الى ما بينته وان كان لم يتقدم إلا ذكر الفعل ، ويؤخذ منه أن المفزع في النوازل الى السنن وأنه مستغنى بها عن آراء الرجال وفيها المنع . قوله (كأنى أنظر) أرادت بذلك قوة تحققها لذلك بحيث انها لشدة استحضارها له كأنها ناظرة اليه . قوله (ويبص) بالموحدة المكسورة وآخره صاد مهملة هو البريق ، وقد تقدم في الفصل قول الاسماعيلي : إن الوبص زيادة على البريق ، وإن المراد به التلاؤ ، وأنه يدل على وجود عين قائمة لا الريح فقط . قوله (في مفارق) جمع مفرق وهو المكان الذي يفرق فيه الشعر في وسط الرأس ، قيل ذكرته بصيغة الجمع تعميما لجوانب الرأس التي يفرق فيها الشعر . قوله (لاحرامه) أى لأجل إحرامه ، وللنساءى حين أراد أن يحرم ، ولمسلم نحوه كما سيأتى قريبا . قوله (ولحله) أى بعد أن يرمى ويحلق . واستدل بقولها : كنت أطيب ، على أن كان لا تقتضى التكرار لأنها لم يقع منها ذلك إلا مرة واحدة ، وقد صرحنا في رواية عروة عنها بأن ذلك كان في حجة الوداع كما سيأتى في كتاب اللباس ، كذا استدل به النووي في شرح مسلم ، وتعقب بأن المدعى تكراره إنما هو التطيب لا الإحرام ، ولا مانع من أن يتكرر التطيب لأجل الإحرام مع كون الإحرام مرة واحدة ولا يخفى ما فيه . وقال النووي في موضع آخر : المختار أنها لا تقتضى تكرارا ولا استمرارا ، وكذا قال الفخر في المحصول ، وجزم ابن الحاجب بأنها تقتضيه قال : ولهذا استفدنا من قولهم : كان حاتم يقرى الضيف ، أن ذلك كان يتكرر منه ، وقال جماعة من المحققين إنها تقتضى التكرار ظهورا ، وقد تقع قرينة تدل على عدمه ، لكن يستفاد من سياقه لذلك المبالغة في إثبات ذلك ، والمعنى أنها كانت تكرر فعل التطيب لو تكرر منه فعل الإحرام لما اطلعت عليه من استحبابه لذلك ، على أن هذه اللفظة لم تتفق الرواة عنها عليها ، فسيأتى للبخارى من طريق سفيان ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم شيخ مالك فيه هنا بلفظ : طيب رسول الله ﷺ ، وسائر الطرق ليس فيها صيغة : كان ، والله أعلم . واستدل به على استحباب التطيب عند إرادة الاحرام ، وجواز استدامته بعد الاحرام ، وأنه لا يضر بقاء لونه ورائحته ، وإنما يحرم ابتداءه في الإحرام وهو قول الجمهور ، وعن مالك يحرم ولكن لا فدية ، وفي رواية عنه تجب ، وقال محمد بن الحسن : يكره أن يتطيب قبل الاحرام بما يبقى عينه بعده . واحتج المالكية بأمور : منها أنه ﷺ اغتسل بعد أن تطيب لقوله في رواية ابن المنذر المتقدمة في الفصل : ثم طاف بنسائه ثم أصبح محرما ، فإن المراد بالطواف الجماع ، وكان من عادته أن يغتسل عند كل واحدة ، ومن ضرورة ذلك أن لا يبقى للطيب أثر ، ويرده قوله في الرواية الماضية أيضا : ثم أصبح محرما ينضح طيبا ، فهو ظاهر في أن نضح الطيب - وهو ظهور رائحته - كان في حال إحرامه ، ودعوى بعضهم أن فيه تقدما وتأخيرا والتقدير طاف على نسائه ينضح طيبا ثم أصبح محرما خلاف الظاهر ، ويرده قوله في رواية الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عند مسلم : كان

إذا أراد أن يحرم يتطيب بأطيب ما يجد ، ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك ، وللنسائي وابن حبان « رأيت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرم ، وقال بعضهم : إن الوبيص كان بقايا الدهن المطيب الذي تطيب به فزال وبقي أثره من غير رائحة ، ويرده قول عائشة ينضح طيبا . وقال بعضهم : بقي أثره لا عينه ، قال ابن العربي : ليس في شيء من طرق حديث عائشة أن عينه بقيت انتهى . وقد روى أبو داود وابن أبي شيبه من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت : « كنا نضمن وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نحرم فنعرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله ﷺ فلا ينهانا ، . فهذا صريح في بقاء عين الطيب ، ولا يقال إن ذلك خاص بالنساء لأنهم أجمعوا على أن الرجال والنساء سواء في تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين . وقال بعضهم : كان ذلك طيبا لا رائحة له تمسكا برواية الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة « بطيب لا يشبه طيبكم ، قال بعض رواة : يعني لا بقاء له أخرجه النسائي . ويرد هذا التأويل ما في الذي قبله . ولمسلم من رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم « بطيب فيه مسك ، وله من طريق الحسن بن غنيد الله عن إبراهيم « كافي أنظر إلى وبيص المسك ، وللشيخين من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه « بأطيب ما أجد ، . وللطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة « بالغاية الجيدة ، وهذا يدل على أن قولها بطيب لا يشبه طيبكم أي أطيب منه ، لا كما فهمه القائل يعني ليس له بقاء . وادعى بعضهم أن ذلك من خصائصه ﷺ قاله المهلب وأبو الحسن القصار وأبو الفرج من المالكية ، قال بعضهم : لأن الطيب من دواعي النكاح فنهى الناس عنه وكان هو أملك الناس لأربه فنهله ، ورجحه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في النكاح ، وقد ثبت عنه أنه قال « حبيب إلى النساء والطيب ، أخرجه النسائي من حديث أنس ، وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالقياس . وقال المهلب : إنما خص بذلك لمباشرته الملائكة لأجل الوحي ، وتعقب بأنه فرع ثبوت الخصوصية وكيف بها ، ويردها حديث عائشة بنت طلحة المتقدم . وروى سعيد ابن منصور بإسناد صحيح عن عائشة قالت « طيبت أبي بالمسك لإحرامه حين أحرم ، وبقولها « طيبت رسول الله ﷺ بيديَّ هاتين ، أخرجه الشيخان من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن جده عنها ، وسيأتي من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « وأشارت بيديها ، واعتذر بعض المالكية بأن عمل أهل المدينة على خلافه ، وتعقب بما رواه النسائي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن سليمان بن عبد الملك لما حج جمع ناسا من أهل العلم - منهم القاسم بن محمد وخارجة بن زيد وسالم وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث - فسألهم عن التطيب قبل الإفاضة ، فكلهم أمر به . فهؤلاء فقهاء أهل المدينة من التابعين قد اتفقوا على ذلك ، فكيف يدعى مع ذلك العمل على خلافه . قوله (ولحله قبل أن يطوف بالبيت) أي لأجل إحلاله من إحرامه قبل أن يطوف طواف الإفاضة ، وسيأتي في اللباس من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « قبل أن يفيض ، وللنسائي من هذا الوجه « وحين يريد أن يزور البيت ، ولمسلم نحوه من طريق عمرة عن عائشة ، وللنسائي من طريق ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة « ولحله بعد ما يرى جرة العقبة قبل أن يطوف بالبيت ، واستدل به على حل الطيب وغيره من محرمات الإحرام بعد رمي جرة العقبة ، ويستمر امتناع الجماع ومتعلقاته على الطواف بالبيت ، وهو دال على أن للحج تحليلين فن قال إن الحلق نسك كما هو قول الجمهور وهو الصحيح عند الشافعية يوقف استعمال الطيب وغيره من المحرمات المذكورة عليه ، ويؤخذ ذلك

من كونه ﷺ في حجته رمى ثم حلق ثم طاف ، فلولا أن الطيب بعد الرمي والحلق لما اقتضرت على الطواف في قولها
« قبل أن يطوف بالبيت » قال النووي في « شرح المهذب » : ظاهر كلام ابن المنذر وغيره أنه لم يقل بأن الحلق ليس
بنسك إلا الشافعي ، وهو في رواية عن أحمد ، وحكى عن أبي يوسف ، واستدل به على جواز استدامة الطيب بعد
الإحرام ، وخالف الحنفية فأوجبوا فيه الفدية قياسا على اللبس ، وتعقب بأن استدامة اللبس ليس واستدامة الطيب
ليس بطيب ، ويظهر ذلك بما لو حلف . وقد تقدم التعقب على من زعم أن المراد بريق الدهن أو أثر الطيب الذي
لا راحة له بما فيه كفاية

١٩ - باب من أهل ملبداء

١٥٤٠ - **حَدَّثَنَا** أَبُو وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
« سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهَلُّ مُلْبَدًا »
[الحديث ١٥٤٠ - أطرافه في : ١٥٤٩ ، ٥٩١٤ ، ٥٩١٥]

قوله (باب من أهل ملبداء) أى أحرم وقد لبد شعر رأسه ، أى جعل فيه شيئاً نحو الصمغ ليجتمع شعره
لئلا يتشعث في الإحرام أو يقع فيه القمل . ثم أورد حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في ذلك وهو مطابق
للترجمة ، وقوله « سمعته يهل ملبداء » أى سمعته يهل في حال كونه ملبداء ، ولأبي داود والحاكم من طريق نافع عن ابن
عمر أنه عليه الصلاة والسلام لبد رأسه بالعسل ، قال ابن عبد السلام يحتمل أنه بفتح المهملة ، ويحتمل أنه بكسر
المعجمة وسكون المهملة ، وهو ما يغسل به الرأس من خطمي أو غيره . قلت : ضبطناه في روايتنا في سنن أبي داود
بالمهملتين

٢٠ - باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة

١٥٤١ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ :
سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ « مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ » يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحَلِيفَةِ

قوله (باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة) أى لمن حج من المدينة . أورد فيه حديث سالم أيضا عن أبيه في
ذلك من وجهين ، وسأفه بلفظ مالك . وأما لفظ سفیان فأخرجه الحميدى في مسنده بلفظ « هذه البيداء التي
تكذبون فيها على رسول الله ﷺ ، والله ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد مسجد ذي الحليفة » وأخرجه
مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل عن موسى بن عقبة بلفظ « كان ابن عمر إذا قيل له الإحرام من البيداء قال : البيداء
التي تكذبون فيها الخ » ، إلا أنه قال : من عند الشجرة حين قام به بعيره ، وسيأتى للصنف بعد أبواب ترجمة « من
أهل حين استوت به راحلته » وأخرج فيه من طريق صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر قال « أهل النبي ﷺ
حين استوت به راحلته قائمة » وكان ابن عمر ينكر على رواية ابن عباس الآتية بعد بايين بلفظ « ركب راحلته حتى
استوى على البيداء أها » ، وقد أزال الأشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق عبد بن جبير قلت لابن

عباس : عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلاله - فذكر الحديث وفيه - فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب من مجلسه فأهل بالحج حين فرغ منها فسمع منه قوم لحفظوه ، ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل ، وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوه في المرة الأولى فسمعوه حين ذاك فقالوا إنما أهل حين استقلت به راحلته ، ثم مضى فلما علا شرف البيداء أهل ، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فتقل كل أحد ما سمع ، وإنما كان إهلاله في مصلاه وإيم الله ، ثم أهل ثانيا وثالثا ، وأخرجه الحاكم من وجه آخر من طريق عطاء عن ابن عباس نحوه دون القصة ، فعلى هذا فكان إنكار ابن عمر على من يخص الإهلال بالقيام على شرف البيداء ، وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك وإنما الخلاف في الأفضل

(فائدة) : البيداء هذه فوق على ذي الحليفة لمن صعد من الوادي ، قاله أبو عبيد البكري وغيره

٢١ - باب ما لا يلبس المحرم من الثياب

١٥٤٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « ان رجلاً قال : يا رسول الله ، ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال رسول الله ﷺ : لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف ، إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين . ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورس »

قوله (باب ما لا يلبس المحرم من الثياب) المراد بالمحرم من أحرم بحج أو عمرة أو قرن ، وحكى ابن دقيق العيد أن ابن عبد السلام كان يستشكل معرفة حقيقة الإحرام يعني على مذهب الشافعي ويرد على من يقول إنه النية ، لأن النية شرط في الحج الذي الإحرام ركنته ، وشرط الشيء غيره ، ويعترض على من يقول إنه التلبية بأنها ليست ركناً وكأنه يحرم على تعيين فعل تتعلق به النية في الابتداء انتهى . والذي يظهر أنه مجموع الصفة الحاصلة من تجرد وتلبية ونحو ذلك ، وسيأتي في آخر باب التلبية ، ما يتعلق بشيء من هذا الغرض . قوله (ان رجلاً قال يا رسول الله) لم أقف على اسمه في شيء من الطرق ، وسيأتي في باب ما ينهى من الطيب للمحرم ، ومن طريق الليث عن نافع بلفظ « ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام » وعند النسائي من طريق عمر بن نافع عن أبيه « ما نلبس من الثياب إذا أحرمتنا » وهو مشعر بأن السؤال عن ذلك كان قبل الإحرام . وقد حكى الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري أن في رواية ابن جريج والليث عن نافع أن ذلك كان في المسجد ، ولم أر ذلك في شيء من الطرق عنهما . نعم أخرج البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب ، ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن عبيد الله بن عون ، كلاهما عن نافع عن ابن عمر قال « نادى رجل رسول الله ﷺ وهو يخطب بذلك المسك ، وأشار نافع إلى مقدم المسجد فذكر الحديث ، وظهر أن ذلك كان بالمدينة ، ووقع في حديث ابن عباس الآتي في أواخر الحج أنه ﷺ يخطب بذلك في عرفات فيحمل على التعدد ، ويؤيده أن حديث ابن عمر أجاب به السائل . وحديث ابن عباس ابتداء به في الخطبة . قوله (ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : لا يلبس القميص الخ) قال النووي : قال العلماء هذا الجواب من بديع الكلام وجزله لأن ما لا يلبس منحصر لفصل التصريح به ، وأما الملبوس الجزئ فغير منحصر فقال :

لا يلبس كذا أى ويلبس ما سواه انتهى . وقال البيضاوى : سئل عما يلبس فأجاب بما لا يلبس ليدل بالالتزام من طريق المفهوم على ما يجوز ، وإنما عدل عن الجواب لأنه أخصر وأحصر ، وفيه إشارة إلى أن حق السؤال أن يكون عما لا يلبس لأنه الحكم العارض في الأحرام المحتاج لبيانها ، إذ الجواز ثابت بالأصل معلوم بالاستصحاب فكان الالتيقن السؤال عما لا يلبس ، وقال غيره : هذا يشبه أسلوب الحكيم ، ويقرب منه قوله تعالى ﴿ يستلونك ماذا ينفقون ﴾ ، قل ما أنفقتم من خير فملاوا الدين ﴿ الآية ﴾ ، فعدل عن جنس المنفق وهو المسئول عنه إلى ذكر المنفق عليه لأنه أهم . وقال ابن دقيق العيد : يستفاد منه أن المعتبر في الجواب ما يحصل منه المقصود كيف كان ولو بتفسير أو زيادة ولا تشترط المطابقة انتهى . وهذا كله بناء على سياق هذه الرواية وهي المشهورة عن نافع ، وقد رواه أبو عوانة من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ « ما يترك المحرم » ، وهي شاذة والاختلاف فيها على ابن جريج لا على نافع ، ورواه سالم عن ابن عمر بلفظ « أن رجلا قال : ما يجتنب المحرم من الثياب » ، أخرجه أحمد وابن خزيمة وأبو عوانة في صحيحهما من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عنه ، وأخرجه أحمد عن ابن عينة عن الزهري فقال مرة « ما يترك » ، ومرة « ما يلبس » ، وأخرجه المصنف في أواخر الحج من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ نافع ، فالاختلاف فيه على الزهري يشعر بأن بعضهم رواه بالمعنى فاستقامت رواية نافع لعدم الاختلاف فيها ، واتجه البحث المتقدم . وطعن بعضهم في قول من قال من الشراح أن هذا من أسلوب الحكيم بأنه كان يمكن الجواب بما يحصر أنواع ما لا يلبس كأن يقال ما ليس بمخيط ولا على قدر البدن كالقميص أو بعضه كالسراويل أو الخف ولا يستر الرأس أصلا ولا يلبس ما مسه طيب كالورس والزعفران ، ولعل المراد من الجواب المذكور ذكر المهم وهو ما يحرم لبسه ويوجب الفدية . قوله (المحرم) أجمعوا على أن المراد به هنا الرجل ، ولا يلتحق به المرأة في ذلك . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن المرأة لبس جميع ما ذكر ، وإنما تشترك مع الرجل في منع الثوب الذي مسه الزعفران أو الورس ، ويؤيده قوله في آخر حديث الليث الآتي في آخر الحج « لا تنتقب المرأة » ، كما سيأتي البحث فيه ، وقوله « لا تلبس » بالرفع على الخبر وهو في معنى النهي ، وروى بالجزم على أنه نهى ، قال عياض : أجمع المسلمون على أن ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه المحرم ، وأنه نهي بالقميص والسراويل على كل مخيط ، وبالجمائم والبرانس على كل ما يغطي الرأس به مخيطا أو غيره ، وبالخفاف على كل ما يستر الرجل انتهى . وخص ابن دقيق العيد الإجماع الثاني بأهل القياس وهو واضح ، والمراد بتحريم المخيط ما يلبس على الموضع الذي جعل له ولو في بعض البدن فأما لو ارتدى بالقميص مثلا فلا بأس . وقال الخطابي : ذكر العمامة والبرنس معا ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعتاد ولا بالنادر ، قال : ومن النادر المكتل يحمله على رأسه . قلت : إن أراد أنه يحمله على رأسه كلباس القبع صح ما قال ، وإلا فمجرد وضعه على رأسه على هيئة الحامل لحاجته لا يضر على مذهبه . وعما لا يضر أيضا الانغماس في الماء فإنه لا يسمى لابسا ، وكذا ستر الرأس باليد . قوله (إلا أحد) قال ابن المنير في الحاشية : يستفاد منه جواز استعمال أحد في الإثبات خلافا لمن خصه بضرورة الشعر ، قال : والذي يظهر لي بالاستقراء أنه لا يستعمل في الإثبات إلا إن كان يعقبه نفي . قوله (لا يجحد نعلين) زاد معمر في روايته عن الزهري عن سالم في هذا الموضع زيادة حسنة تفيد ارتباط ذكر النعلين بما سبق وهي قوله « وليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين » ، فإن لم يجحد نعلين فليلبس الخفين ، واستدل بقوله « فإن لم يجحد » على أن واجد النعلين لا يلبس الخفين

المتطوعين وهو قول الجمهور ، وعن بعض الشافعية جوازه وكذا عند الحنفية . وقال ابن العربي : إن صاروا كالنملين جاز وإلا متى ستر من ظاهر الرجل شيئا لم يحز إلا للفاقد ، والمراد بعدم الوجدان أن لا يقدر على تحصيله إما لفقده أو ترك بذل المالك له وعجزه عن الثمن أن وجد من يبيعه أو الأجرة ، ولو بيع بغبن لم يلزمه شراؤه أو وهب له لم يجب قبوله إلا إن أعير له . قوله (فليلبس) ظاهر الأمر للوجوب ، لكنه لما شرع للتسهيل لم يناسب التشكيل وإنما هو للرخصة . قوله (وليقطعهما أسفل من الكعبين) في رواية ابن أبي ذئب الماضية في آخر كتاب العلم ، حتى يكونا تحت الكعبين ، والمراد كشف الكعبين في الإحرام وهما العظامان الناتئان عند مفصل الساق والقدم ، ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال إذا اضطر المحرم إلى الخفين خرق ظهورهما وترك فيهما قدر ما يستمسك رجلاه . وقال محمد بن الحسن ومن تبعه من الحنفية : الكعب هنا هو العظم الذي في وسط القدم عند معقد الشراك ، وقيل إن ذلك لا يعرف عند أهل اللغة ، وقيل إنه لا يثبت عن محمد وأن السبب في نقله عنه أن هشام بن عبيد الله الرازي سمعه يقول في مسألة المحرم إذا لم يجد النعلين حيث يقطع خفيه فأشار محمد بيده إلى موضع القطع ، ونقله هشام إلى غسل الرجلين في الطهارة ، وبهذا يتعقب على من نقل عن أبي حنيفة كإن بطل أنه قال : إن الكعب هو الشاخص في ظهر القدم ، فإنه لا يلزم من نقل ذلك عن محمد بن الحسن - على تقدير صحته عنه - أن يكون قول أبي حنيفة . ونقل عن الأصمعي وهو قول الإمامية أن الكعب عظم مستدير تحت عظم الساق حيث مفصل الساق والقدم ، وجمهور أهل اللغة على أن في كل قدم كعبين ، وظاهر الحديث أنه لا فدية على من لبسهما إذا لم يجد النعلين ، وعن الحنفية تجب ، وتعقب بأنها لو وجبت لبينها النبي ﷺ لأنه وقت الحاجة . واستدل به على اشتراط القطع ، خلافا للجمهور عن أحمد فإنه أجاز لبس الخفين من غير قطع لإطلاق حديث ابن عباس الآتي في أواخر الحج بلفظ « ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين » وتعقب بأنه موافق على قاعدة حمل المطلق على المقيد فينبغي أن يقول بها هنا ، وأجاب الحنابلة بأشياء : منها دعوى النسخ في حديث ابن عمر ، فقد روى الدارقطني من طريق عمرو بن دينار أنه روى عن ابن عمر حديثه وعن جابر بن زيد عن ابن عباس حديثه وقال : انظروا أي الحديثين قبل ، ثم حكى الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري أنه قال : حديث ابن عمر قبل لأنه كان بالمدينة قبل الإحرام ، وحديث ابن عباس بعرفات . وأجاب الشافعي عن هذا في « الأم » فقال : كلاهما صادق حافظ ، وزيادة ابن عمر لا تخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزبت عنه أو شك أو قالها فلم يبقها عنه بعض روايته انتهى . وسلك بعضهم الترجيح بين الحديثين ، قال ابن الجوزي : حديث ابن عمر اختلف في وقفه ورفعته ، وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه انتهى . وهو تعليل مردود بل لم يختلف على ابن عمر في رفع الأمر بالقطع إلا في رواية شاذة ، على أنه اختلف في حديث ابن عباس أيضا فرواه ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفا ، ولا يرتاب أحد من المحدثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لأن حديث ابن عمر جاء بأسناد وصف بكونه أصح الأسانيد ، واتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم ، بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعا إلا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الأصيلي : إنه شيخ بصرى لا يعرف كذا قال . وهو معروف موصوف بالفتنة عند الأئمة . واستدل بعضهم بالقياس على السراويل كما سيأتي البحث فيه في حديث ابن عباس إن شاء الله تعالى ، وأجيب بأن القياس مع وجود النص فاسد الاعتبار . واحتج بعضهم بقول عطاء : إن القطع فساد

والله لا يحب الفساد ، وأجيب بأن الفساد إنما يكون فيما نهى الشرع عنه لا فيما أذن فيه . وقال ابن الجوزي : يحمل الأمر بالقطع على الإباحة لا على الاشتراط عملاً بالحديثين ، ولا يخفى تكلفه . قال العلماء : والحكمة في منع المحرم من اللباس والطيب البعد عن الترفه ، والاتصاف بصفة الخاشع ، وليتذكر بالتجرد القدوم على ربه فيكون أقرب إلى مراقبته وامتناعه من ارتكاب المحظورات . قوله (ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورس) قيل عدل عن طريقة ما تقدم ذكره إشارة إلى اشتراك الرجال والنساء في ذلك وفيه نظر ، بل الظاهر أن نكتة العدول أن الذي يخاطه الزعفران والورس لا يجوز لبسه سواء كان بما يلبسه المحرم أو لا يلبسه . والورس بفتح الواو وسكون الراء بعدها مهملة نبت أصفر طيب الريح يصبغ به ، قال ابن العربي : ليس الورس بطيب ، ولكنه نبت به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملامة الشم ، فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيب . واستدل بقوله « مسه » على تحريم ما صبغ كله أو بعضه ولو خفيت رائحته ، قال مالك في الموطأ : إنما يكره لبس المصبغات لأنها تنفض . وقال الشافعية : إذا صار الثوب بحيث لو أصابه الماء لم تفتح له رائحة لم يمنع . والحجة فيه حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي تقدم بلفظه « ولم ينه عن شيء من الثياب إلا المزعفرة التي تردع الجلد ، وأما المغسول فقال الجمهور : إذا ذهب الرائحة جاز خلافاً لمالك ، واستدل لهم بما روى أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث « إلا أن يكون غسلاً » أخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده عنه ، وروى الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران أن يحيى بن معين أنكره على الحماني ، فقال له عبد الرحمن بن صالح الأزدي : قد كتبت عن أبي معاوية . وقام في الحال فأخرج له أصله فكتبه عنه يحيى بن معين انتهى . وهي زيادة شاذة لأن أبا معاوية وإن كان متقناً لكن في حديثه عن غير الأعمش مقال ، قال أحمد : أبو معاوية مضطرب الحديث في عبيد الله ولم يحيى بهذه الزيادة غيره . قلت : والحماني ضعيف وعبد الرحمن الذي تابعه فيه مقال ، واستدل به المهلب على منع استدامة الطيب وفيه نظر ، واستنبط من منع لبس الثوب المزعفر منع أكل الطعام الذي فيه الزعفران وهذا قول الشافعية ، وعن المالكية خلاف ، وقال الحنفية لا يحرم لأن المراد اللبس والتطيب والآكل لا يعد متطيباً . (تنبيه) : زاد الثوري في روايته عن أيوب عن نافع في هذا الحديث « ولا القباء » أخرجه عبد الرزاق عنه ، ورواه الطبراني من وجه آخر عن الثوري ، وأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع أيضاً . والقباء بالقاف والموحدة معروف ، ويطلق على كل ثوب مفرج ، ومنع لبسه على المحرم متفق عليه ، إلا أن أبا حنيفة قال : يشترط أن يدخل يديه في كفيه لا إذا ألقاه على كتفيه ، ووافقه أبو ثور والخرقي من الحنابلة . وحكى الماوردي نظيره إن كان كفه ضيقاً ، فإن كان واسعاً فلا

٢٢ - باب الرُّكُوبِ والارتِدافِ في الحج

١٥٤٣ ، ١٥٤٤ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي عن يونس الأيلي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن أسامة رضي الله عنه كان ردف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة ، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى ، قال فكلأهما قال : لم يزل النبي ﷺ

يُلْبِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ »

[الحديث ١٥٤٣ - طرفه في : ١٦٨٦]

[الحديث ١٥٤٤ - أطرفه في : ١٦٧٠ ، ١٦٨٥ ، ١٦٨٧]

قوله (باب الركوب والارتداف في الحج) أورد فيه حديث ابن عباس في اردافه ﷺ أسامة ثم الفضل ، وسيأتي الكلام عليه في « باب التلبية والتكبير غداة النحر » ، والقصة وان كانت وردت في حالة الدفع من عرفات الى منى لكن يلحق بها ما تضمنته الترجمة في جميع حالات الحج ، قال ابن المنير : والظاهر أنه ﷺ قصد باردافه من ذكر ليحدث عنه بما يتفق له في تلك الحال من التشريع

٢٣ - باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر

وَلَبِستُ عائشة رضي الله عنها الثياب المصفرة - وهي محرمة - وقالت : لا تَلْتَمَّ ولا تَتَبَرَّقَعْ ولا تَلْبَسْ ثوباً بوزن ولا زعفران . وقال جابر : لا أرى المصفر طيباً . ولم تر عائشة بأساً بالحلي والثوب الأسود والمورد والخلف للمرأة . وقال إبراهيم : لا بأس أن يُبَدَّل ثيابه

١٥٤٥ - حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا فضيل بن سليمان قال حدثني موسى بن عتبة قال أخبرني كريب عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال « انطلق النبي ﷺ من المدينة بعد ما ترجل وأدهن ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه ، فلم ينة عن شيء من الأردية والأزر تلبس إلا الزعفران التي تردع على الجلد ، فأصبح بذى الخليفة ، ركب راحلته حتى استوى على البيداء أهل هو وأصحابه ، وقلد بدنته ، وذلك لخمس بقتين من ذى القعدة ، فقدم مكة لأربع ليال خلون من ذى الحجة ، فطاف بالبيت ، وسعى بين الصفا والمروة ، ولم يحل من أجل بدنه لأنه قلدها . ثم نزل بأعلى مكة عند الحجون وهو مهمل بالحج ، ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها حتى رجع من عرفة ، وأمر أصحابه أن يطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم يقصروا من رؤوسهم ثم يحلوا ، وذلك لمن لم يكن معه بدنة قلدها ، ومن كانت معه امرأته فهي له حلال والطيب والثياب »

[الحديث ١٥٤٥ - طرفاه في : ١٦٢٥ ، ١٧٣١]

قوله (باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر) هذه الترجمة مغايرة للسابقة التي قبلها من حيث ان تلك معقودة لما لا يلبس من أجناس الثياب ، وهذه لما يلبس من أنواعها . والأزر بضم الهززة والزاي جمع إزار . قوله (ولبست عائشة الثياب المصفرة وهي محرمة) وصله سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال « كانت عائشة تلبس الثياب المصفرة وهي محرمة » ، إسناده صحيح . وأخرجه البيهقي من طريق ابن أبي مليكة « ان عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالمصفر الخفيف وهي محرمة ، وأجاز الجمهور لبس المصفر للحرم . وعن أبي حنيفة المصفر طيب وفيه الفدية ، واحتج بأن عمر كان ينهى عن الثياب المصبغة ، وتعقبه ابن المنذر بأن عمر كره ذلك لئلا يقتدى به الجاهل فيظن بجواز لبس المورس والمزعر ، ثم ساق له قصة مع طلحة فيها بيان ذلك . قوله (وقالت)

أى عائشة (لا تلتئم) بمثناة واحدة وتشديد المثلثة وهو على حذف إحدى التاءين ، وفي رواية أبى ذر تلتئم يسكون اللام وزيادة مثناة بعدها أى لا تغطى شفتها بثوب ، وقد وصله البيهقي ، وسقط من رواية الحموي من الأصل ، وقال سعيد بن منصور : حدثنا هشيم حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : تسدل المرأة جلبابها من فوق رأسها على وجهها ، وفي مصنف ابن أبى شيبة ، عن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن وعطاء قالا : لا تلبس المحرمة القفازين والسراويل ولا تبرقع ولا تلتئم ، وتلبس ما شاءت من الثياب إلا ثوبا ينفض عليها ورسا أوزعفرانا ، وهذا يشبه ما ذكر في الأصل عن عائشة . قوله (وقال جابر) أى ابن عبد الله الصحابي . قوله (لا أرى المعصر طيبا) أى تطيبا ، وصله الشافعي ومسدد بلفظ : لا تلبس المرأة ثياب الطيب ولا أرى المعصر طيبا ، وقد تقدم الخلاف في ذلك . قوله (ولم تر عائشة بأسا بالحلى والثوب الأسود والمورد والحف للمرأة) وصله البيهقي من طريق ابن باباه المكي : أن امرأة سألت عائشة : ما تلبس المرأة في إحرامها ؟ قالت عائشة : تلبس من خزها وبزها وأصباغها وحليها ، وأما المورد والمراد ما صبغ على لون الورد فسيأتي موصولا في باب طواف النساء ، في آخر حديث عطاء عن عائشة ، وأما الحف فوصله ابن أبى شيبة عن ابن عمر والقاسم بن محمد والحسن وغيرهم ، وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن المرأة تلبس المخيط كله والخفاف ، وأن لها أن تغطي رأسها وتستر شعرها إلا وجهها فتسدل عليه الثوب سدا خفيفا تستتر به عن نظر الرجال ، ولا تخمره إلا ما روى عن فاطمة بنت المنذر قالت : كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات مع أسماء بنت أبى بكر ، تعنى جدها قال : ويحتمل أن يكون ذلك التخمر سدا كما جاء عن عائشة قالت : كنا مع رسول الله ﷺ إذا مر بنا ركب سد لنا الثوب على وجوهنا ونحن محرمات فاذا جاوزنا رفعناه ، انتهى . وهذا الحديث أخرجه هو من طريق مجاهد عنها وفي إسناده ضعف . قوله (وقال إبراهيم) أى النخعي . قوله (لا بأس أن يبدل ثيابه) وصله سعيد بن منصور وابن أبى شيبة كلاهما عن هشيم عن مغيرة وعبد الملك ويونس ، أما مغيرة فعن إبراهيم ، وأما عبد الملك فعن عطاء ، وأما يونس فعن الحسن قالوا : يغير المحرم ثيابه ما شاء ، لفظ سعيد ، وفي رواية ابن أبى شيبة : أنهم لم يروا بأسا أن يبدل المحرم ثيابه ، قال سعيد : وحدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال : كان أصحابنا إذا أتوا بئر ميمون اغتسلوا ولبسوا أحسن ثيابهم فدخلوا فيها مكة . قوله (حدثنا فضيل) هو بالتصغير . قوله (ترجل) أى سرح شعره . قوله (وادهن) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن المحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته ، وأجمعوا أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه ، ففرقوا بين الطيب والزيت في هذا ، فقياس كون المحرم ممنوعا من استعمال الطيب في رأسه أن يباح له استعمال الزيت في رأسه ، وقد تقدمت الإشارة إلى الخلاف في ذلك قبل بابواب . قوله (التي تردع) بالمهملة أى تلتطخ يقال ردع إذا التطخ ، والردع أثر الطيب ، وردع به الطيب إذا لُزق بجلده ، قال ابن بطال : وقد روى بالمعجمة من قولهم أردغت الأرض إذا كثرت مناقع المياه فيها ، والردغ بالغين المعجمة الطين انتهى ، ولم أر في شيء من الطرق ضبط هذه اللفظة بالغين المعجمة ولا تعرض لها عياض ولا ابن قرقول والله أعلم . ووقع في الأصل تردع على الجلد قال ابن الجوزي : الصواب حنق ، على ، كذا قال ، وإثباتها موجه أيضا كما تقدم . قوله (فأصبح بذى الخليفة) أى وصل إليها نهارا ثم بات بها كما سيأتي صريحا في الباب الذي بعده من حديث أنس . قوله (حتى استوى على السبداء أهل) تقدم نقل الخلاف

في ذلك وطريق الجمع بين المختلف فيه . قوله (وذلك لخمس بقين من ذى القعدة) أخرج مسلم مثله من حديث عائشة ، احتج به ابن حزم في كتاب « حجة الوداع » له على أن خروجه ﷺ من المدينة كان يوم الخميس ، قال : لأن أول ذى الحجة كان يوم الخميس بلا شك لأن الوقفة كانت يوم الجمعة بلا خلاف ، وظاهر قول ابن عباس « خمس » يقتضى أن يكون خروجه من المدينة يوم الجمعة بناء على ترك عد يوم الخروج ، وقد ثبت أنه ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعاً كما سيأتى قريباً من حديث أنس ، فتبين أنه لم يكن يوم الجمعة فتعين أنه يوم الخميس . وتعقبه ابن القيم بأن المتعين أن يكون يوم السبت بناء على عد يوم الخروج أو على ترك عده ويكون ذو القعدة تسعاً وعشرين يوماً انتهى . ويؤيده ما رواه ابن سعد والحاكم في « الاكلیل » أن خروجه ﷺ من المدينة كان يوم السبت لخمس بقين من ذى القعدة ، وفيه رد على من منع إطلاق القول في التاريخ لئلا يكون الشهر ناقصاً فلا يصح الكلام فيقول مثلاً لخمس إن بقين بزيادة أداة الشرط ، وحجة المجيز أن الإطلاق يكون على الغالب ومقتضى قوله أنه دخل مكة لأربع خلون من ذى الحجة أن يكون دخلها صباح يوم الأحد وبه صرح الواقدي . قوله (والطيب والثياب) أى كذلك ، وقوله « الحجون » بفتح المهملة بعدها جيم مضمومة هو الجبل المطل على المسجد بأعلى مكة على يمين المصعد وهناك مقبرة أهل مكة . وسيأتى بقية شرح ما اشتمل عليه حديث ابن عباس هذا مفرقاً في الأبواب

٢٤ - باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح ، قاله ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٥٤٦ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا ابن جريج حدثنا محمد بن المنكدر

عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « صلى النبي ﷺ بالمدينة أربعاً ، وبذى الحليفة ركعتين ، ثم بات حتى أصبح بذى الحليفة ، فلما ركب راحته واستوت به أهل »

١٥٤٧ - حدثنا قتيبة حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك رضى الله عنه

« أن النبي ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعاً ، وصلى العصر بذى الحليفة ركعتين ، قال : وأحسبه بات بها حتى أصبح »

قوله (باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح) يعنى إذا كان حجه من المدينة ، والمراد من هذه الترجمة مشروعية المبيت بالقرب من البلد التي يسافر منها ليكون أمكن من التوصل الى مهماته التي ينسأها مثلاً ، قال ابن بطال : ليس ذلك من سنن الحج ، وإنما هو من جهة الرفق ليلحق به من تأخر عنه ، قال ابن المنير : لعله أراد أن يدفع توهم من يتوهم أن الإقامة بالمبقات وتأخير الإحرام شبيه بمن تعدها بغير إحرام فبين أن ذلك غير لازم حتى ينفصل عنه . قوله (قاله ابن عمر) يشير الى حديثه المتقدم في « باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة » . قوله (حدثني ابن المنكدر) كذا رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه ، وخالفهم عيسى بن يونس فقال « عن ابن جريج عن الزهري عن أنس » وهى رواية شاذة . قوله (وبذى الحليفة ركعتين) فيه مشروعية قصر الصلاة لمن خرج من بيوت البلد وبات خارجاً عنها ولو لم يستمر سفره ، واحتج به أهل الظاهر في قصر الصلاة في السفر القصير ، ولا حجة فيه لأنه كابتداء سفر لا المنتهى ، وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة ، وتقدم الخلاف في ابتداء

الإهلال ﷺ قريبا . قوله في الرواية الثانية (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي . قوله (وأحسبه) الشك فيه من أبي قلابة ، وقد تقدم في طريق ابن المنكدر التي قبلها بغير شك ، وسيأتي بعد ما بين من طريق أخرى عن أيوب بآتم من هذا السياق

٢٥ - باب رفع الصوت بالإهلال

١٥٤٨ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه

قال « صلى النبي ﷺ بالمدينة الظهر أربعاً والعصر بذي الحليفة ركعتين ، وسمعتهم يصرخون بهما جميعا »

قوله (باب رفع الصوت بالإهلال) قال الطبري : الإهلال هنا رفع الصوت بالتلبية وكل رافع صوته بشيء فهو مهل به ، وأما أهل القوم الهلال فأرى أنه من هذا لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته انتهى . وسيأتي اختيار البخاري خلاف ذلك بعد أبواب . قوله (وسمعتهم يصرخون بهما جميعا) أي بالحج والعمرة ، ومراد أنس بذلك من نوى منهم القران ، ويحتمل أن يكون على سبيل التوزيع ، أي بعضهم بالحج وبعضهم بالعمرة قاله الكرماني . ويشكل عليه قوله في الطريق الأخرى « يقول لبيك بحجة وعمرة معا ، وسيأتي إنكار ابن عمر على أنس ذلك ، وسيأتي ما فيه في « باب التمتع والقران » وفيه حجة للجمهور في استحباب رفع الأصوات بالتلبية ، وقد روى مالك في « الموطأ » وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خلاد بن السائب عن أبيه مرفوعا « جاءني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالإهلال ، ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف على التابعي في صحابه . وروى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال « كنت مع ابن عمر فلبى حتى أسمع ما بين الجبلين ، وأخرج أيضا بأسناد صحيح من طريق المطلب بن عبد الله قال « كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبح أصواتهم ، واختلف الرواة عن مالك فقال ابن القاسم عنه : لا يرفع صوته بالتلبية إلا في المسجد الحرام ومسجد منى ، وقال في الموطأ : لا يرفع صوته بالتلبية في مسجد الجماعات ، ولم يستثن شيئا . ووجه الاستثناء أن المسجد الحرام جعل للحاج والمعتمر وغيرهما وكان الملبى إنما يقصد إليه فكان ذلك وجه الخصوصية ، وكذلك مسجد منى

٢٦ - باب التلبية

١٥٤٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن

تلبية رسول الله ﷺ : آيبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك »

١٥٥٠ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة رضي الله

عنها قالت « إنني لأعلم كيف كان النبي ﷺ يلبي : آيبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك » . تابعه أبو معاوية عن الأعمش

وقال شعبة : أخبرنا سليمان سمعت خيشمة عن أبي عطية سمعت عائشة رضي الله عنها قوله (باب التلبية) هي مصدر أي قال : لبيك ، ولا يكون عامله إلا مضمر . قوله (لبيك) هو لفظ مشي عند سيوبه ومن تبعه . وقال يونس : هو اسم مفرد وألفه إنما انقلبت ياء لاتصالها بالضمير كلدي وعلى . ورد بأنها قلبت ياء مع المظهر . وعن الفراء : هو منصوب على المصدر ، وأصله لباً لك فثنى على التأكيد أي إلباباً بمد إلباب ، وهذه التثنية ليست حقيقية بل هي للتكثير أو المبالغة ، ومعناه إجابة بعد إجابة أو إجابة لازمة قال ابن الأنباري : ومثله حنانك أي تحننا بعد تحن . وقيل : معنى لبيك اتجأه وقصدي إليك ، مأخوذ من قولهم دارى تلب دارك أي تواجها . وقيل : معناه محبتي لك مأخوذ من قولهم امرأة لبة أي محبة . وقيل لإخلاصي لك من قولهم حب لباب أي خالص . وقيل أنا مقيم على طاعتك من قولهم لب الرجل بالمسكان إذا أقام . وقيل قرباً منك من الإلباب وهو القرب . وقيل خاضعاً لك . والاول أظهر وأشهر لأن المحرم مستجيب لدعاء الله إياه في حج بيته ، ولهذا من دعى فقال لبيك فقد استجاب . وقال ابن عبد البر : قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج انتهى . وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم بإسنادهم في تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد والأسانيد إليهم قوية ، وأقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عنه قال : لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت قيل له أذن في الناس بالحج ، قال : رب وما يبلغ صوتي ؟ قال : أذن وعلى البلاغ . قال فنادى إبراهيم : يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق ، فسمعه من بين السماء والأرض ، أفلا ترون أن الناس يحيئون من أقصى الأرض يلبون ، ومن طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وفيه فاجابوه بالتلبية في أصلاب الرجال وأرحام النساء . وأول من أجابه أهل اليمن ، فليس حاج يحج من يومئذ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذ ، قال ابن المنير في الحاشية : وفي مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعاء منه سبحانه وتعالى . قوله (ان الحمد) روى بكسر الهمزة على الاستئناف وبفتحها على التعليل ، والكسر أجود عند الجمهور ، وقال ثعلب لأن من كسر جعل معناه إن الحمد لك على كل حال ، ومن فتح قال معناه إبيك لهذا السبب . وقال الخطابي : ليج العامة بالفتح وحكاة الزخشرى عن الشافعي ، قال ابن عبد البر : المعنى عندي واحد لأن من فتح أراد لبيك لأن الحمد لك على كل حال ، وتعقب بأن التقييد ليس في الحمد وإنما هو في التلبية . قال ابن دقيق العيد : الكسر أجود لأنه يقتضي أن تكون الإجابة مطلقة غير معلة ، وأن الحمد والنعمة لله على كل حال ، والفتح يدل على التعليل فكأنه يقول : أجبتك لهذا السبب والاول أعم فهو أكثر فائدة . ولما حكى الرافعي الوجهين من غير ترجيح رجح النووي الكسر ، وهذا خلاف ما نقله الزخشرى أن الشافعي اختار الفتح وأن أبا حنيفة اختار الكسر . قوله (والنعمة لك) المشهور فيه النصب ، قال عياض : ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفاً والتقدير ان الحمد لك والنعمة مستقرة لك ، قاله ابن الأنباري . وقال ابن المنير في الحاشية : قرن الحمد والنعمة وأفرد الملك لأن الحمد متعلق بالنعمة ، ولهذا يقال الحمد لله على نعمه فجمع بينهما كأنه قال : لا حمد إلا لك لأنه لا نعمة إلا لك ، وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لتحقيق أن النعمة كلها لله لأنه صاحب الملك . قوله (والملك) بالنصب أيضاً على المشهور ويجوز الرفع ، وتقديره والملك

كذلك . ووقع عند مسلم من رواية موسى بن عقبة عن نافع وغيره عن ابن عمر « كان رسول الله ﷺ إذا استوت به راحلته عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال : لبيك ، الحديث . والمصنف في اللباس من طريق الزهري عن سالم عن أبيه « سمعت رسول الله ﷺ يهل ملبدا يقول : لبيك اللهم لبيك ، الحديث . وقال في آخره « لا يزيد على هذه الكلمات ، زاد مسلم من هذا الوجه « قال ابن عمر : كان عمر يهل بهذا ويزيد لبيك اللهم لبيك وسعديك والخير في يديك والرغباء اليك والعمل ، وهذا القدر في رواية مالك أيضا عنده عن نافع عن ابن عمر أنه كان يزيد فيها فذكر نحوه ، فمرف أن ابن عمر اقتدى في ذلك بأبيه ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور بن مخرمة قال « كانت تلبية عمر ، فذكر مثل المرفوع وزاد « لبيك مرغوبا ومرهوبا اليك ذا النعماء والفضل الحسن ، واستدل به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي ﷺ في ذلك ، قال الطحاوي بعد أن أخرجه من حديث ابن عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن معد يكرب : أجمع المسلمون جميعا على هذه التلبية ، غير أن قوما قالوا : لا بأس أن يزيد فيها من الذكر لله ما أحب ، وهو قول محمد والثوري والأوزاعي ، واحتجوا بحديث أبي هريرة يعني الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم قال « كان من تلبية رسول الله ﷺ لبيك إله الحق لبيك ، وبزيادة ابن عمر المذكورة ، وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي أن يزداد على ما علمه رسول الله ﷺ ، الناس كما في حديث عمرو بن معد يكرب ثم فعله هو ولم يقل لبوا بما شتم بما هو من جنس هذا بل عليهم كما عليهم التكبير في الصلاة فكذا لا ينبغي أن يتعدى في ذلك شيئا مما علمه . ثم أخرج حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمع رجلا يقول : لبيك ذا المعارج ؟ فقال : أنه لذو المعارج ، وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله ﷺ . قال فهذا سعد قد كره الزيادة في التلبية وبه نأخذ انتهى . ويدل على الجواز ما وقع عند النسائي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال « كان من تلبية النبي ﷺ ، فذكره ففيه دلالة على أنه قد كان يلبي بغير ذلك ، وما تقدم عن عمر وابن عمر ، وروى سعيد بن منصور من طريق الأسود بن يزيد أنه كان يقول « لبيك غفار الذنوب ، وفي حديث جابر الطويل في صفة الحج « حتى استوت به ناقته على البيداء أهل بالتوحيد لبيك اللهم لبيك الخ ، قال « وأهل الناس بهذا الذي يهلون به ، فلم يرد عليهم شيئا منه ، ولزم تلييته ، وأخرجه أبو داود من الوجه الذي أخرجه منه مسلم قال « والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي ﷺ يسمع فلا يقول لهم شيئا ، وفي رواية البيهقي « ذا المعارج وذا الفواضل ، وهذا يدل على أن الاختصار على التلبية المرفوعة أفضل لمداومته هو ﷺ عليها وأنه لا بأس بالزيادة لكونه لم يردّها عليهم وأقرهم عليها ، وهو قول الجمهور وبه صرح أشهب ، وحكى ابن عبد البر عن مالك الكراهة قال : وهو أحد قولي الشافعي ، وقال الشيخ أبو حامد : حكى أهل العراق عن الشافعي يعني في القديم أنه كره الزيادة على المرفوع ، وغلطوا بل لا يكره ولا يستحب . وحكى الترمذي عن الشافعي قال : فإن زاد في التلبية شيئا من تعظيم الله فلا بأس ، وأحب إلى أن يقتصر على تلبية رسول الله ﷺ ، وذلك أن ابن عمر حفظ التلبية عنه ثم زاد من قبله زيادة . ونصب البيهقي الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي فقال : الاختصار على المرفوع أحب ، ولا ضيق أن يزيد عليها . قال وقال أبو حنيفة إن زاد لحسن . وحكى في « المعرفة » عن الشافعي قال : ولا ضيق على أحد في قول ما جاء عن ابن عمر وغيره من تعظيم الله ودعائه ، غير أن الاختيار عندي أن يفرد ما روى عن النبي ﷺ في ذلك انتهى . وهذا أعدل الوجوه ، فيفرد ما جاء مرفوعا ، وإذا اختار قول ما جاء موقوفا أو أنشأه هو من قبل نفسه

بما ياتي قوله على انفراده حتى لا يختلط بالمرفوع . وهو شبهه بحال الدعاء في التشهد فانه قال فيه د ثم ايتخير من المسألة والثناء ما شاء ، أى بعد أن يفرغ من المرفوع كما تقدم ذلك في موضعه . (تكميل) : لم يتعرض المصنف لحكم التلبية ، وفيها مذاهب أربعة يمكن توصيها الى عشرة : الأول أنها سنة من السنن لا يجب بتركها شيء ، وهو قول الشافعي وأحمد . ثانيها واجبة ويجب بتركها دم ، حكاه الماوردي عن ابن أبي هريرة من الشافعية وقال : إنه وجد للشافعي نصا يدل عليه ، وحكاه ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبي حنيفة ، وأغرب النووي فحكى عن مالك أنها سنة ويجب بتركها دم ، ولا يعرف ذلك عندهم إلا أن ابن الجلاب قال : التلبية في الحج مسنونة غير مفروضة ، وقال ابن التين : يريد أنها ليست من أركان الحج وإلا فهي واجبة ولذلك يجب بتركها الدم ولو لم تكن واجبة لم يجب ، وحكى ابن العربي أنه يجب عندهم بترك تكرارها دم وهذا قدر زائد على أصل الوجوب . ثالثها واجبة لكن يقوم مقامها فعل يتعاق بالحج كالتوجه على الطريق وبهذا صدر ابن شاس من المالكية كلامه في الجواهر ، له ، وحكى صاحب الهداية ، من الحنفية مثله لكن زاد القول الذي يقوم مقام التلبية من الذكر كما في مذهبهم من أنه لا يجب لفظ معين ، وقال ابن المنذر قال أصحاب الرأي : إن كبر أو همل أو سبج ينوي بذلك الإحرام فهو محرم . رابعها أنها ركن في الإحرام لا ينعقد بدونها حكاه ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية والزييري من الشافعية وأهل الظاهر قالوا : هي نظير تكبيرة الإحرام للصلاة ، ويقويه ما تقدم من بحث ابن عبد السلام عن حقيقة الإحرام وهو قول عطاء أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه قال : التلبية فرض الحج ، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة ، وحكى النووي عن داود أنه لا بد من رفع الصوت بها وهذا قدر زائد على أصل كونها ركنا . قوله (عن أبي عطية) هو مالك بن عامر وسيأتي الخلاف في اسمه في تفسير سورة البقرة ، ورجال هذا الاسناد الى عائشة كوفيون إلا شيخ البخاري ، وأردف المصنف حديث ابن عمر بحديث عائشة لما فيه من الدلالة على أنه كان يديم ذلك ، وقد تقدم أن في حديث جابر عند مسلم التصريح بالمدارمة . قوله (تابعه أبو معاوية) يعني تابع سفيان وهو الثوري عن الأعمش وروايته وصالحا مسدد في مسنده عنه وكذلك أخرجهما الجوزقي من طريق عبد الله بن هشام عنه . قوله (وقال شعبة الخ) وصله أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة ولفظه مثل لفظ سفيان إلا أنه زاد فيه د ثم سمعها تلي وليس فيه قوله لا شريك لك ، وهذا أخرجه أحمد عن غندر عن شعبة ، وسليمان شيخ شعبة فيه هو الأعمش والطريقان جميعا محفوظان ، وهو محمول على أن للأعمش فيه شيخين ، ورجح أبو حاتم في الملل ، رواية الثوري ومن تبعه على رواية شعبة فقال إنها وهم ، وخيشمة هو ابن عبد الرحمن الجعفي وأفادت هذه الطريق بيان سماع أبي عطية له من عائشة . والله أعلم

٢٧ - باب التَّحْمِيدِ والتَّسْبِيحِ والتَّكْبِيرِ قَبْلَ الإِهْلَالِ عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ

١٥٥١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَبٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ - الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَالْعَصْرَ بِذِي الْخَلِيفَةِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى امْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ حَمِدَ اللَّهُ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ ، ثُمَّ أَهْلَ بِحِجٍّ وَعُمْرَةٍ وَأَهْلَ النَّاسُ بِهِمَا ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ فُخِّلُوا ، حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلُوا بِالْحَجِّ . قَالَ وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا ،

وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَنَسٍ قَوْلَهُ (بَابُ التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ) سَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلَى لَفْظُ التَّحْمِيدِ وَالْمُرَادُ ، بِالْإِهْلَالِ هُنَا التَّلْبِيَةُ ، وَقَوْلُهُ : عِنْدَ الرُّكُوبِ ، أَيْ بَعْدَ الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الدَّابَّةِ لَا حَالُ وَضَعِ الرَّجُلِ مِثْلًا فِي الرُّكَابِ ، وَهَذَا الْحُكْمُ - وَهُوَ اسْتِحْبَابُ التَّسْبِيحِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ قَبْلَ الْإِهْلَالِ - قُلُوبٌ مِنْ تَعَرُّضٍ لَذِكْرِهِ مَعَ ثُبُوتِهِ ، وَقِيلَ أَرَادَ الْمُصَنِّفُ الرَّدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَكْتَفِي بِالتَّسْبِيحِ وَغَيْرِهِ عَنِ التَّلْبِيَةِ ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ أَتَى بِالتَّسْبِيحِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ لَمْ يَكْتَفِ بِهِ حَتَّى لِيَ . ثُمَّ أورد المصنف حديث أنس وهو مشتمل على أحكام ، فتقدم منها ما يتعلق بقصر الصلاة وبالأحرام وسيأتي ما يتعلق بالقرآن قريبا . قَوْلُهُ (ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ رَكِبَ) ظَاهِرُهُ أَنَّ إِهْلَالَكَ كَانَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، لَكِنْ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَسَّانٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِذِي الْحَلِيفَةِ ثُمَّ دَعَا بِنَاقَتِهِ فَأَشْعَرَهَا ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلَ بِالْحَجِّ ، وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ : أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِالْبَيْدَاءِ ثُمَّ رَكِبَ ، وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ صَلَّاهَا فِي آخِرِ ذِي الْحَلِيفَةِ وَأَوَّلِ الْبَيْدَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ (ثُمَّ أَهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ) يَأْتِي الْمَقَامُ عَلَيْهِ فِي دِ بَابِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ ، قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . قَوْلُهُ (حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ) بَضْمٌ يَوْمٌ لِأَنَّكَ كَانَ تَامَةً . قَوْلُهُ (وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا ، وَذَبَحَ بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْمُصَنِّفُ (قَالَ بَعْضُهُمْ : هَذَا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَنَسٍ) هَكَذَا وَقَعَ عِنْدَ الْكُشْمِينِيِّ ، وَالْبَعْضُ الْمُبْهَمُ هُنَا لَيْسَ هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ عَنْ مُسَدِّدٍ عَنْهُ فِي دِ بَابِ نَحْرِ الْبَدَنِ قَائِمَةً ، بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَمَادُ بْنُ سُلَيْمٍ ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ عَنْ أَيُّوبَ لَكِنْ صَرَحَ بِذِكْرِ أَبِي قَلَابَةَ ، وَوَهَبٌ أَيْضًا ثَقَّةٌ فَقَدْ جَعَلَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ فَعَرَفَ أَنَّهُ الْمُبْهَمُ ، وَقَدْ تَابَعَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَلَى حَدِيثِ ذَبْحِ الْكَبْشَيْنِ الْأَمْلَحَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْأَضَاحِيِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

٢٨ - بَابُ مَنْ أَهْلٌ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً

١٥٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أَهْلٌ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً »
 قَوْلُهُ (بَابُ مَنْ أَهْلٌ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً) أورد فيه حديث ابن عمر مختصرا وقد تقدم الكلام عليه قريبا ، ورواية صالح بن كيسان عن نافع من الأقران ، وقد سمع ابن جريج من نافع كثيرا وروى هذا عنه بواسطة ، وهو دال على قلة تدليسه والله أعلم

٢٩ - بَابُ الْإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ

١٥٥٣ - وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ قَالَ « كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا صَلَّى بِالْغَدَاةِ بِذِي الْحَلِيفَةِ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرُحِلَتْ ، ثُمَّ رَكِبَ ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ قَائِمًا ثُمَّ يُكَبِّي حَتَّى يَبْلُغَ الْمَحْرَمَ ، ثُمَّ يُمَسِّكُ ، حَتَّى إِذَا جَاءَ ذَا طُوًى بَاتَ بِهِ حَتَّى يُصْبِحَ ، فَإِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ اغْتَسَلَ وَزَعَمَ أَنَّ

رسول الله فعل ذلك . تابعه إسماعيل عن أيوب في الغسل

[الحديث ١٥٥٣ - أطرافه في : ١٥٥٤ ، ١٥٧٣ ، ١٥٧٤]

١٥٥٤ - **حديث** سليمان بن داود أبو الربيع حدثنا فليح عن نافع قال « كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا أراد الخروج إلى مكة أدهن بدهن ليس له رائحة طيبة ، ثم يأتي مسجد الحليفة فيصلي ، ثم يركب . وإذا استنوت به راحلته قائمة أحرم ثم قال : هكذا رأيت النبي ﷺ يفعل »

قوله (باب الإهلال مستقبل القبلة) زاد المستملى « الغداة بذى الحليفة ، وسيأتي شرحه . قوله (وقال أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو لا إسماعيل القطيعي ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » ، من طريق عباس الدوري عن أبي معمر وقال : ذكره البخاري بلا رواية . **قوله** (إذا صلى بالغداة) أي صلى الصبح بوقت الغداة ، وللكشميني « إذا صلى الغداة ، أي الصبح . **قوله** (فرحلت) بتخفيف الحاء . **قوله** (استقبال القبلة قائما) أي مستويا على ناقته ، أو وصفه بالقيام لقيام ناقته ، وقد وقع في الرواية الثانية بلفظ « فإذا استنوت به راحلته قائمة ، وفهم الداودي من قوله « استقبال القبلة قائما » ، أي في الصلاة فقال : في السياق تقديم وتأخير ، فكأنه قال : أمر براحلته فرحلت ثم استقبال القبلة قائما ، أي فصل صلاة الإحرام ثم ركب حكاه ابن التين قال : وإن كان ما في الأصل محفوظا فلعله لقرب إهلاله من الصلاة انتهى ، ولا حاجة إلى دعوى التقديم والتأخير بل صلاة الإحرام لم تذكر هنا والاستقبال إنما وقع بعد الركوب ، وقد رواه ابن ماجه وأبو عوابة في صحيحه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « كان إذا أدخل رجله في الغرز واستنوت به ناقته قائما أهل » . **قوله** (ثم بمسك) الظاهر أنه أراد بمسك عن التلبية ، وكأنه أراد بالحرم المسجد ، والمراد بالامساك عن التلبية التشاغل بغيرها من الطواف وغيره لا تركها أصلا ، وسيأتي نقل الخلاف في ذلك وأن ابن عمر كان لا يلبي في طوافه كما رواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عطاء قال « كان ابن عمر يدع التلبية إذا دخل الحرم ، ويراجعها بعد ما يقضى طوافه بين الصفا والمروة » ، وأخرج نحوه من طريق القاسم بن محمد عن ابن عمر ، قال السكرماني : ويحتمل أن يكون مراده بالحرم منى يعني فيوافق الجمهور في استمرار التلبية حتى يرمى جمرة العقبة ، لكن يشكل عليه قوله في رواية إسماعيل بن عليه « إذا دخل أدنى الحرم » والاولى أن المراد بالحرم ظاهره لقوله بعد ذلك « حتى إذا جاء ذا طوى » فجعل غاية الإمساك الوصول إلى ذى طوى ، والظاهر أيضا أن المراد بالامساك ترك تكرار التلبية ومواظبتها ورفع الصوت بها الذي يفعل في أول الإحرام لا ترك التلبية رأسا والله أعلم . **قوله** (ذا طوى) بضم الطاء وفتحها وقيدتها الأصلي بكسرها : واد معروف بقرب مكة ويعرف اليوم ببئر الزاهر ، وهو مقصور منون وقد لا ينون ، ونقل السكرماني أن في بعض الروايات « حتى إذا حاذى طوى » بحاء مهملة بغير همز وفتح الذال قال : والاول هو الصحيح لأن اسم الموضع ذو طوى لا طوى فقط . **قوله** (وزعم) هو من إطلاق الزعم على القول الصحيح ، وسيأتي من رواية ابن عليه عن أيوب بلفظ « ويحدث » . **قوله** (تابعه إسماعيل) هو ابن عليه . **قوله** (عن أيوب في الغسل) أي وغيره لكن من غير مقصود الترجمة لأن هذه المتابعة وصلها المصنف كما سيأتي بعد أبواب « عن يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن عليه » ولم يقتصر فيه على الغسل بل ذكره كله إلا القصة الاولى وأوله « كان إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية »

والباقي مثله ، ولهذه النكتة أورد المصنف طريق فليح عن نافع المقتصرة على القصة الاولى بزيادة ذكر الدهن الذي ليست له رائحة طيبة ، ولم يقع في رواية فليح التصريح باستقبال القبلة لئلا يظن من لازم الموجه الى مكة في ذلك الموضع أن يستقبل القبلة ، وقد صرح بالاستقبال في الرواية الاولى وهما حديث واحد ، وإنما احتاج الى رواية فليح للنكتة التي يذنبها والله أعلم . وبهذا التقرير يندفع اعتراض الاسماعيل عليه في إيراد حديث فليح وأنه ليس فيه للاستقبال ذكر ، قال المهلب : استقبال القبلة بالتلبية هو المناسب ، لأنها إجابة لدعوة إبراهيم ، ولأن المجيب لا يصلح له أن يولى المحاب ظهره بل يستقبله ، قال : وإنما كان ابن عمر يدهن لئلا يمنع بذلك القمل عن شعره ، ويجتنب ما له رائحة طيبة صيانة للاحرام

٣٠ - باب التلبية إذا انحدر في الوادي

١٥٥٥ - **حدثنا محمد بن المثنى** قال حدثني **ابن أبي عدي** عن **ابن عون** عن **مجاهد** قال « كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَذَكَرُوا الدَّجَالَ أَنَّهُ قَالَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ : كَافِرٌ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَمْ أَسْمَعْهُ ، وَلَكِنَّهُ قَالَ : أَمَا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي يُبَلِّي »

[الحديث ١٥٥٥ - طريقه في : ٣٣٥٥ ، ٥٩١٣]

قوله (باب التلبية إذا انحدر في الوادي) أورد فيه حديث ابن عباس ، أما موسى كأني أنظر اليه إذا انحدر الى الوادي يلبى ، وفيه قصة وسيأتي بهذا الاسناد باتم من هذا السياق في كتاب اللباس . وقوله « أما موسى كأني أنظر اليه ، قال المهلب : هذا وهم من بعض رواته لانه لم يأت أثر ولا خبر أن موسى حى وأنه سيحج ، وإنما أتى ذلك عن عيسى فاشتبه على الراوى ، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر « ليلن ابن مريم بفج الروحاء » انتهى ، وهو تغليب للثقاة بمجرد التوهم ، فسيأتي في اللباس بالاسناد المذكور بزيادة ذكر إبراهيم فيه أفيقال إن الراوى غلط فزاده ؟ وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبي العالية عن ابن عباس بلفظ « كأني أنظر الى موسى هابطاً من الثنية واضعاً إصبعيه في أذنيه ماراً بهذا الوادي وله جوار الى الله بالتلبية ، قاله لما مر بوادي الأزرق ، واستفيد منه تسمية الوادي ، وهو خلف أبح بينه وبين مكة ميل واحد ، وأبح بفتح الهمة والميم وبالجم قرية ذات مزارع هناك ، وفي هذا الحديث أيضاً ذكر يونس ، أفيقال إن الراوى الآخر غلط فزاد يونس ؟ وقد اختلف أهل التحقيق في معنى قوله « كأني أنظر ، على أوجه : الأول هو على الحقيقة والأنبياء أحياء عند ربهم يرزقون فلا مانع أن يحجوا في هذا الحال كما ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أنه ﷺ رأى موسى قائماً في قبره يصلى ، قال القرطبي : حُببت اليهم العبادة فهم يتعبدون بما يجدونه من دواعي أنفسهم لا بما يلزمون به ، كما يلزم أهل الجنة الذكر . ويؤيده أن عمل الآخرة ذكر ودعاء لقوله تعالى ﴿ دَعُواهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ﴾ الآية ، لكن تمام هذا التوجيه أن يقال إن المنظور اليه هي أرواحهم ، فلعلها مثلت له ﷺ في الدنيا كما مثلت له ليلة الاسراء ، وأما أجسادهم فهي في القبور ، قال ابن المنير وغيره : يجعل الله لروحه مثلاً فيرى في اليقظة كما يرى في النوم . ثانياً كأنه مثلت له أحوالهم التي كانت في الحياة الدنيا كيف تعبدوا وكيف حجوا وكيف لبوا ، ولهذا قال « كأني » . ثالثاً كأنه أخبر بالوحي عن ذلك فلشدة قطعه به قال « كأني أنظر اليه » . رابعاً كأنها رؤية منام تقدمت له فأخبر عنها لما حج عند ما تذكر .

ذلك ، ورؤيا الانبياء وحى ، وهذا هو المعتمد عندى لما سياتى فى أحاديث الانبياء من التصريح بنحو ذلك فى أحاديث آخر ، وكون ذلك كان فى المنام والذى قبله أيضا ليس ببعيد والله أعلم . قال ابن المنير فى الحاشية : توهم المهلل للراوى وهم منه ، وإلا فأى فرق بين موسى وعيسى لأنه لم يثبت أن عيسى منذ رفع نزل الى الارض وإنما ثبت أنه سينزل . قلت : أراد المهلل بأن عيسى لما ثبت أنه سينزل كان كالمحقق فقال « كأنى أنظر اليه ، ولهذا استدل المهلل بحديث أبى هريرة الذى فيه « ليهلن ابن مريم بالحج ، والله أعلم . قوله (اذا انحدر) كذا فى الاصول وحكى عياض أن بعض العلماء أنكر إثبات الألف وغلط رواه قال : وهو غلط منه إذ لا فرق بين إذا واذ هذا لانه وصفه حالة انحدره فيما مضى . وفى الحديث أن التلبية فى بطون الاودية من سنن المرسلين ، وأنها تتأكد عند الهبوط كما تتأكد عند الصعود . (تنبيه) : لم يصرح أحد ممن روى هذا الحديث عن ابن عون بذكر النبي ﷺ قاله الاسماعيلي ، ولا شك أنه مراد لأن ذلك لا يقوله ابن عباس من قبل نفسه ولا عن غير النبي ﷺ ، والله أعلم

٣١ - باب كيف تهل الحائض والنفساء ؟

أهل : تكلم به . واستهلنا وأهلنا الهلال : كله من الظهور . واستهل المطر : خرج من السحاب

وما أهل لغير الله به : وهو من استهلل الصبي

١٥٥٦ - حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « خرجنا مع النبي ﷺ فى حجة الوداع فأهللنا بعمره ، ثم قال النبي ﷺ : من كان معه هذى فليهل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منها جميعا . فقدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، فشكوت ذلك الى النبي ﷺ فقال : انقضى رأسك وامتشطى وأهل بالحج ودعى العمرة ، ففعلت . فلما قضينا الحج أرسانى النبي ﷺ مع عبد الرحمن بن أبى بكر الى التميم فاعتمرت فقال : هذه مكان عمرتك . قالت : فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ، ثم طافوا طوافا واحدا بعد أن رجعوا من منى ، وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا »

قوله (باب كيف تهل الحائض والنفساء) أى كيف تحرم . قوله (أهل تكلم به الخ) هكذا فى رواية المستطلى والكشميهنى . وليس هذا مخالفا لما قدمناه من أن أصل الاهلال رفع الصوت لأن رفع الصوت يقع بذكر الشيء عند ظهوره . قوله (وما أهل لغير الله به وهو من استهلل الصبي) أى انه من رفع الصوت بذلك فاستهل الصبي أى رفع صوته بالصياح إذا خرج من بطن أمه ، وأهل به لغير الله أى رفع الصوت به عند الذبح للأضنام ، ومنه استهلل المطر والدمع وهو صوت وقع بالارض ومن لازم ذلك الظهور غالبا . قوله (فأهللنا بعمره) قال عياض : اختلفت الروايات فى إحرام عائشة اختلافا كثيرا . قلت : وسيأتى بسط القول فيه بعد باين فى باب التمتع والقران . . قوله (فقال انقضى رأسك) هو بالقاف وبالمعجمة . قوله (وامتشطى وأهل بالحج) وهو شاهد الترجمة ، وقد سبق فى كتاب الحيض بلفظ « وافعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ، وسيأتى بقية الكلام

عليه بعد هذا . قوله (ثم طافوا طوافا آخر) كذا للكشيميني والجرجاني ، ولغيرهما ، طوافا واحدا ، والاول هو الصواب قاله عياض ، قال الخطابي : استشكل بعض أهل العلم أمره لها بنقض رأسها ثم بالامتنشاط ، وكان الشافعي يتأوله على أنه أمرها أن تدع العمرة وتدخل عليها الحج فتصير قارنة ، قال : وهذا لا يشاكل القصة . وقيل إن مذهبها أن المعتمر إذا دخل مكة استباح ما يستبيحه الحاج إذا رمى الجمرة ، قال : وهذا لا يعلم وجهه . وقيل كانت مضطرة الى ذلك . قال : ويحتمل أن يكون نقض رأسها كان لاجل الغسل لتهل بالحج لا سيما إن كانت ملبدة فتحتاج الى نقض الضفر ، وأما الامتنشاط فاعل المراد به تسريحها شعرها بأصابعها برفق حتى لا يسقط منه شيء ثم تصفره كما كان

٣٢ - باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ

قاله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٥٥٧ - **حديث** المكّي بن إبراهيم عن ابن جريج قال عطاء قال جابر رضي الله عنه « أمر النبي ﷺ علياً رضي الله عنه أن يقيم على إحرامه ، وذكر قول سراقه »

[الحديث ١٥٥٧ - أطرافه في : ١٥٦٨ ، ١٥٧٠ ، ١٦٥١ ، ١٧٨٥ ، ٢٥٠٦ ، ٤٣٥٢ ، ٧٢٣٠ ، ٧٣٦٧]

١٥٥٨ - **حديث** الحسن بن علي الخلال الهذلي حدثنا عبد الصمد حدثنا سليم بن حيّان قال سمعت مروان الأصغر عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « قدّم علي رضي الله عنه على النبي ﷺ من اليمن فقال : بما أهلت ؟ قال : بما أهل به النبي ﷺ . فقال : لولا أنّ معي الهذلي لأحلت » وزاد محمد بن بكر عن ابن جريج « قال له النبي ﷺ : بما أهلت يا علي ؟ قال : بما أهل به النبي ﷺ . قال : فأهد وامك حراماً كما أنت »

١٥٥٩ - **حديث** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى رضي الله عنه قال « بعثني النبي ﷺ الى قوم باليمن ، فجئت وهو بالبطحاء فقال : بما أهلت ؟ قلت أهلت كإهلال النبي ﷺ . قال : هل معك من هدي ؟ قلت : لا . فأمرني فطئت بالبيت وبالصفاء والمروة . ثم أمرني فأحلت ، فأتيت امرأة من قومي فمشطتني أو غسّلت رأسي . فقدم عمر رضي الله عنه فقال : إن تأخذ بكتاب الله فانه يأمرنا بالتام ، قال الله [١٩٦ البقرة] : « وأتموا الحج والعمرة » . وإن تأخذ بسنة النبي ﷺ فانه لم يحل حتى نحر الهدي »

[الحديث ١٥٥٩ ، أطرافه في : ١٥٦٥ ، ١٧٢٤ ، ١٧٩٥ ، ٤٣٤٦ ، ٤٣٩٧]

قوله (باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ) أي فأقره النبي ﷺ على ذلك فجاز الإحرام على الإبهام ، لكن لا يلزم منه جواز تعليقه إلا على فعل من يتحقق أنه يعرفه كما وقع في حديثي الباب ، وأما مطلق الإحرام على الإبهام فهو جائز ثم بصرفه المحرم لما شاء لكونه ﷺ لم ينع عنه ذلك وهذا قول الجمهور ، وعن المالكية

لا يصح الإحرام على الإبهام وهو قول الكوفيين ، قال ابن المنير : وكأنه مذهب البخاري لأنه أشار بالترجمة الى أن ذلك خاص بذلك الزمن لأن عليا وأبا موسى لم يكن عندهما أصل يرجعان اليه في كيفية الإحرام فأحاله على النبي ﷺ ، وأما الآن فقد استقرت الأحكام وعرفت مراتب الاحرام فلا يصح ذلك والله أعلم . وكأنه أخذ الإشارة من تقييده بزمن النبي ﷺ . **قوله** (قاله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ) بشير الى ما أخرجه موصولا في « باب بعث على اليمن » من كتاب المغازي من طريق بكر بن عبد الله المزني عن ابن عمر فذكر فيه حديثا « فقدم علينا على بن أبي طالب من اليمن حاجا فقال له النبي ﷺ بما أهلت فان معنا أهلك ، قال أهلت بما أهل به النبي ﷺ ، الحديث ، وإنما قال له « فان معنا أهلك » لأن فاطمة كانت قد تمتعت بالعمرة وأحلت كما بينه مسلم من حديث جابر . **قوله** (حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد ، ومروان الأصغر يقال اسم أبيه عاقان وهو أبو خلف البصري ، وروى أيضا عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما من الصحابة ، وليس له في البخاري عن أنس سوى هذا الحديث وهو من أفراد الصحيح قال الترمذي حسن غريب ، وقال الدارقطني في « الأفراد » لا أعلم رواه عن سليم ابن حيان غير عبد الصمد بن عبد الوارث . **قوله** (قدم على من اليمن) سياقي في المغازي ذكر سبب بعث على اليمن وان ذلك قبل حجة الوداع وبيان ذلك من حديث البراء بن عازب ومن حديث بريدة . **قوله** (وزاد محمد بن بكر عن ابن جريج) يعني عن عطاء عن جابر ، ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر وقد وصله الاسماعيلي من طريق محمد بن بشار وأبو عوانة في صحيحه عن عمار بن رجا كلاهما عن محمد بن بكر به ، وسياقي معلقا أيضا في المغازي من هذا الوجه مقرونا بطريق مكى بن إبراهيم أيضا هناك أتم ، والمذكور في كل من الموضعين قطعة من الحديث ، وأورد بقيته بهذين السندين معلقا وموصولا في كتاب الاعتصام ، والمراد بقوله في طريق مكى « وذكر قول سراقه ، أى سؤاله » أعمرتنا لعامنا هذا أو للابد قال بل للابد ، وسياقي موصولا في أبواب العمرة من وجه آخر عن عطاء عن جابر . **قوله** (وامكث حراما كما أنت) في حديث ابن عمر المشار اليه قال « فأمسك فان معنا هديا » . **قوله** (عن طارق بن شهاب) في رواية أيوب بن عاذ الآتية في المغازي عن قيس بن مسلم « سمعت طارق بن شهاب » ، **قوله** (عن أبي موسى) هو الأشعري ، وفي رواية أيوب المذكورة « حدثني أبو موسى » . **قوله** (بعثنى النبي ﷺ الى قومي باليمن) سياقي تحرير وقت ذلك وسببه في كتاب المغازي . **قوله** (وهو بالبطحاء) زاد في رواية شعبة عن قيس الآتية في « باب متى يحل المعتمر » منيخ أى نازل بها وذلك في ابتداء قدومه . **قوله** (بما أهلت) في رواية شعبة « فقال أحججت ؟ قلت نعم قال بما أهلت » . **قوله** (قلت أهلت) في رواية شعبة « قلت لبيك باهلل كاهلال النبي ﷺ » ، قال أحسنت . **قوله** (فأمرني فطفت) في رواية شعبة « طف بالبيت وبالصفا والمروة » . **قوله** (فأنت امرأة من قومي) في رواية شعبة « امرأة من قيس » ، والمتبادر الى الذهن من هذا الاطلاق أنها من قيس عيلان وليس بينهم وبين الأشعريين نسبة لكن في رواية أيوب بن عائذ امرأة من نساء بني قيس وظهر لي من ذلك أن المراد بـقيس قيس بن سليم والد أبي موسى الأشعري وأن المرأة زوج بعض إخوته ، وكان لأبي موسى من الإخوة أبو رهم وأبو بردة قيل وعهد . **قوله** (أو غسلت رأسي) كذا فيه بالمشك ، وأخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان بلفظ « وغسلت رأسي » ، بواو العطف . **قوله** (فقدم عمر) ظاهر سياقه أن قدوم عمر كان في تلك الحجة وليس كذلك بل البخاري اختصره ، وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهدي أيضا بعد قوله

« وغسلت رأسي : فكنت أفق الناس بذاك في إمارة أبي بكر وإمارة عمر ، فاني اقامت بالموسم إذ جاءني رجل فقال : إنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك ، فذكر القصة وفيه « فلما قدم قلت يا أمير المؤمنين ما هذا الذي أحدث في شأن النسك ، ؟ فذكر جوابه . وقد اختصره المصنف أيضا من طريق شعبة لكنه أبين من هذا ولفظه « فكنت أفق به حتى كانت خلافة عمر فقال : إن أخذنا ، الحديث ، ولمسلم أيضا من طريق إبراهيم بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أنه كان يفق بالمتعة ، فقال له رجل رويدك ببعض فتياك الحديث . وفي هذه الرواية تبين عمر العلة التي لأجلها كره التمتع وهي قوله « قد علمت أن النبي ﷺ فعله وأمكن كرهت أن يظنوا بهرسين بهن - أي بالنساء - ثم يروحوا في الحج تقطرونهم وسهم ، انتهى ، وكان من رأى عمر عدم الترفه للحج بكل طريق ، فكره لهم قرب عهدهم بالنساء لئلا يستمر الميل الى ذلك بخلاف من بعد عهده به ، ومن يظنهم ينفطم . وقد أخرج مسلم من حديث جابر أن عمر قال « افصلوا حجكم من عمرتكم فانه أتم لحجكم وأنتم لعمرتكم ، وفي رواية « ان الله يحل لرسوله ما شاء ، فاتموا الحج والعمرة كما أمركم الله ، . قوله (ان نأخذ بكتاب الله الخ) محصل جواب عمر في منعه الناس من التحلل بالعمرة أن كتاب الله دال على منع التحلل لأمره بالانتماء فيقتضي استمرار الاحرام الى فراغ الحج ، وان سنة رسول الله ﷺ أيضا دالة على ذلك لانه لم يحل حتى بلغ الهدى محله ، لكن الجواب عن ذلك ما أجاب به هو ﷺ حيث قال « ولولا أن معي الهدى لاحلت ، فدل على جواز الاحلال لمن لم يكن معه هدى ، وتبين من مجموع ما جاء عن عمر في ذلك أنه منع منه سدا للذريعة . وقال المازري : قيل إن المتعة التي نهى عنها عمر فسخ الحج الى العمرة ، وقيل العمرة في أشهر الحج ثم الحج من عامه ، وعلى الثاني إنما نهى عنها ترغيبا في الأفراد الذي هو أفضل لا أنه يعتقد بطلانها وتحريمها . وقال عياض : الظاهر أنه نهى عن الفسخ ولهذا كان يضرب الناس عليها كما رواه مسلم بناء على معتقده أن الفسخ كان خاصا بتلك السنة ، قال النووي : والاحتار أنه نهى عن المتعة المعروفة التي هي الاعتناء في أشهر الحج ثم الحج من عامه وهو على التنزيه للترغيب في الأفراد كما يظهر من كلامه ، ثم انقصد الاجماع على جواز التمتع من غير كراهة ونفي الاختلاف في الأفضل كما سيأتي في الباب الذي بعده ، ويمكن أن يتمسك من يقول بأنه إنما نهى عن الفسخ بقوله في الحديث الذي أشرنا اليه قريبا من مسلم « ان الله يحل لرسوله ما شاء ، والله أعلم . وفي قصة أبي موسى وعلى « دلالة على جواز تعليق الإحرام بإحرام الغير مع اختلاف آخر الحديثين في التحلل ، وذلك أن أبا موسى لم يكن معه هدى فصار له حكم النبي ﷺ لو لم يكن معه هدى وقد قال « لولا الهدى لاحلت ، أي وفسخت الحج الى العمرة كما فعله أصحابه بأمره كما سيأتي ، وأما علي فكان معه هدى فلذلك أمره بالبقاء على إحرامه وصار مثله قارنا . قال النووي : هذا هو الصواب ، وقد تأوله الخطابي وعياض وتأويلين غير مرضيين انتهى . فأما تأويل الخطابي فانه قال : فعل أبي موسى يخالف فعل علي ، وكأنه أراد بقوله أهلت كاهلال النبي ﷺ أي كما يبينه لي ويعينه لي من أنواع ما يحرم به فأمره أن يحل بعمل عمرة لأنه لم يكن معه هدى ، وأما تأويل عياض فقال : المراد بقوله « فكنت أفق الناس بالمتعة ، أي بفسخ الحج الى العمرة ، والحامل لهما على ذلك اعتقادهما أنه ﷺ كان مفردا مع قوله « لولا أن معي الهدى لاحلت ، أي فسخت الحج وجعلته عمرة فلهذا أمر أبا موسى بالتحلل لأنه لم يكن معه هدى ، بخلاف علي . قال عياض : وجمهور الأئمة على أن فسخ الحج الى العمرة كان خاصا بالصحابة انتهى ، وقال ابن المنير في الحاشية : ظاهر كلام عمر التفريق بين ما دل عليه الكتاب

ودلت عليه السنة ، وهذا التأويل يقتضى أنهما يرجعان الى معنى واحد ، ثم أجاب بأنه لعله أراد ابطال وهم من توهم أنه خالف السنة حيث منع من الفسخ فيبين أن الكتاب والسنة متوافقان على الأمر بالاتمام وأن الفسخ كان خاصاً بتلك السنة لا بطلان اعتقاد الجاهلية أن العمرة لا تصح في أشهر الحج انتهى . وأما اذا قلنا كان قارناً على ما هو الصحيح المختار فالمعتمد ما ذكر النووى والله أعلم . وسيأتى بيان اختلاف الصحابة في كيفية التمتع في باب التمتع والقرآن ، إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز الإحرام المبهم وأن المحرم به يصرفه لما شاء وهو قول الشافعى وأصحاب الحديث ، ومحل ذلك ما إذا كان الوقت قابلاً بناء على أن الحج لا ينعقد في غير أشهره كما سيأتى في الباب الذى يليه

٣٣ - باب قول الله تعالى [١٩٧ البقرة]: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ، فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ، [١٨٩ البقرة]: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾
وقال ابن عمر رضى الله عنهما : أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة
وقال ابن عباس رضى الله عنهما « من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج »
وكره عثمان رضى الله عنه أن يحرم من خراسان أو كرمان

١٥٦٠ - حديثنا محمد بن بشر قال حدثنى أبو بكر الحنفى حدثنا أفلح بن حميد سمعت القاسم بن محمد
عن عائشة رضى الله عنها قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ في أشهر الحج ، وليالى الحج ، وحرم الحج ،
فزلنا يسرف . قالت : فخرج إلى أصحابه فقال : من لم يكن منكم معه هدى فاحب أن يحملها عمرة فليفعل ،
ومن كان معه الهدى فلا . قالت : فالاخذ بها والتارك لها من أصحابه . قالت : فأما رسول الله ﷺ ورجال من
أصحابه فكانوا أهل قوة وكان معهم الهدى فلم يقدرُوا على العمرة . قالت : فدخل على رسول الله ﷺ وأنا أبكى
فقال : ما يبكيك يا هنتاه ؟ قلت : سمعت قولك لأصحابك فمِنعتُ العمرة . قال : وما شأنك ؟ قلت : لا أصلى ،
قال : فلا يصيرُك ، إنما أنت امرأة من بنات آدم كتب الله عليك ما كتبَ عليهن ، فكونى فى حجتك فعى
الله أن يرزقكِها . قالت : فخرجنا فى حجته حتى قدِمنا مِنى فطهرتُ ثم خرجتُ من مِنى فأفضتُ بالبيت .
قالت : ثم خرجتُ معه فى النفر الآخر حتى زل الحصب وزلنا معه ، فدعا عبد الرحمن بن أبي بكر فقال :
اخرج بأختك من الحرم فلتهلِّ بِعمرة ثم أفرغَا ثم اندياها هنا فانى أنظرُكما حتى تأتيا نى . قالت فخرجنا حتى
إذا فرغتُ وفرغتُ من الطوافِ ثم جِئتُهُ بسحر فقال : هل فرغتم ؟ فقلتُ نعم ، فأذن بالرحيل فى أصحابه ،
فارتحل الناس ، فرم متوجهاً الى المدينة . ضير من ضار بصيرُ ضيراً ، ويقال ضار بصورُ ضوراً ، وضرُ بضراً
قوله (باب قول الله تعالى الحج أشهر معلومات الى قوله فى الحج ، وقوله يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت

للناس والحج) قال العلماء : تقدير قوله (الحج أشهر معلومات) أى الحج حج أشهر معلومات أو أشهر الحج أو وقت الحج أشهر معلومات فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . وقال الواحدى : يمكن حمله على غير إضمار وهو أن الأشهر جعلت نفس الحج اتساعا لكون الحج يقع فيها كقولهم ليل نائم . وقال الشيخ أبو إسحق فى المذهب : المراد وقت لإحرام الحج لأن الحج لا يحتاج إلى أشهر فدل على أن المراد وقت الإحرام به ، وأجمع العلماء على أن المراد بأشهر الحج ثلاثة أولها شوال ، لكن اختلفوا هل هى ثلاثة بكاملها وهو قول مالك ونقل عن الاملاء ، للشافعى ، أو شهران وبعض الثالث وهو قول الباقرين ، ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون : عشر ليل من ذى الحجة ، وهل يدخل يوم النحر أو لا ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : نعم ، وقال الشافعى فى المشهور المصحح عنه : لا ، وقال بعض أتباعه : تسع من ذى الحجة ولا يصح فى يوم النحر ولا فى ليلته وهو شاذ . واختلف العلماء أيضا فى اعتبار هذه الأشهر هل هو على الشرط أو الاستحباب ؟ فقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين : هو شرط فلا يصح الإحرام بالحج إلا فيها ، وهو قول الشافعى ، وسيأتى استدلال ابن عباس لذلك فى هذا الباب ، واستدل بعضهم بالقياس على الوقوف وبالقياص على إحرام الصلاة وليس بواضح لأن الصحيح عند الشافعية أن من أحرم بالحج فى غير أشهره انقلب عمره تجزئه عن عمرة الفرض ، وأما الصلاة فلو أحرم قبل الوقت انقلب نقلا بشرط أن يكون ظانا دخول الوقت لا عالما فاختلفا من وجهين . قوله (وقال ابن عمر رضى الله عنهما : أشهر الحج الح) وصله الطبرى والدارقطنى من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قال : الحج أشهر معلومات ، شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ، وروى البيهقى من طريق عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله والاسنادان صحيحان ، وأما ما رواه مالك فى « الموطأ » عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : « من اعتمر فى أشهر الحج - شوال أو ذى القعدة أو ذى الحجة - قبل الحج فقد استمتع ، فلعله تجوز فى إطلاق ذى الحجة جمعا بين الروايتين والله أعلم . قوله (وقال ابن عباس الح) وصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطنى من طريق الحاكم عن مقسم عنه قال : « لا يحرم بالحج إلا فى أشهر الحج ، فان من سنة الحج أن يحرم بالحج فى أشهر الحج ، ورواه ابن جرير من وجه آخر عن ابن عباس قال : « لا يصلح أن يحرم أحد بالحج إلا فى أشهر الحج » . قوله (وكره عثمان رضى الله عنه أن يحرم من خراسان أو كرمان) وصله سعيد بن منصور « حدثنا هشيم حدثنا يونس بن عبيد أخبرنا الحسن هو البصرى أن عبد الله بن عامر أحرم من خراسان ، فلما قدم على عثمان لأمه فيما صنع وكرهه ، وقال عبد الرزاق : « أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال : أحرم عبد الله بن عامر من خراسان ، فقدم على عثمان فلامه وقال : غزوت وهان عليك نسكك » ، وروى أحمد بن سيار فى « تاريخ مرو » ، من طريق داود ابن أبي هند قال : « لما فتح عبد الله بن عامر خراسان قال : لأجعلن شكرى لله أن أخرج من موضعى هذا محرما ، فأحرم من نيسابور ، فلما قدم على عثمان لأمه على ما صنع » . وهذه أسانيد يقوى بعضها بعضها . وروى يعقوب بن سفيان فى تاريخه من طريق محمد بن إسحق أن ذلك كان فى السنة التى قتل فيها عثمان ، ومناسبة هذا الأثر للذى قبله أن بين خراسان ومكة أكثر من مسافة أشهر الحج ، فيستلزم أن يكون أحرم فى غير أشهر الحج فكره ذلك عثمان ، وإلا فظاهره يتعلق بكراهة الإحرام قبل الميقات فيكون من متعلق الميقات المسكانى لا الزمانى . ثم أورد المصنف فى الباب حديث عائشة فى قصة هجرتها ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى الباب الذى بعده ، وشاهد الترجمة منه قولها

« خرجنا مع رسول الله ﷺ في أشهر الحج وليالي الحج وحرم الحج ، فان هذا كله يدل على أن ذلك كان مشهورا عندهم معلوما ، وقوله فيه « وحرم الحج » بضم الحاء المهملة والراء أى أزمته وأمكنسته وحالاته ، وروى بفتح الراء وهو جمع حرمة أى ممنوعات الحج ، وقوله « يا هنتاه » بفتح الهاء والنون - وقد تسكن النون - بعدها مشاة وآخرها هاء ساكنة كناية عن شيء لا يذكره باسمه تقول في النداء للذكر يا هن وقد تزداد الهاء في آخره للسكت فتقول يا هنة ، وإن تشبعت الحركة في النون فتقول يا هناه وتزداد في جميع ذلك اللوازم مشاة ، وقال بعضهم الألف والهاء في آخره كهما في التذبة ، وقوله « قلت لا أصلي » كناية عن أنها حاضت ، قال ابن المنير : كنت عن الحيض بالحكم الخاص به أدبا منها ، وقد ظهر أثر ذلك في بناتها المؤمنات فكلهن يكنين عن الحيض بحرمان الصلاة أو غير ذلك . وقوله « فلا يضرك » في رواية الكشميهني « فلا يضريك » بكسر الضاد وتخفيف التحتانية من الضير ، وقوله « النفر الثاني » هو رابع أيام منى ، وقوله « فاني أنظركما » في رواية الكشميهني « أنتظركما » بزيادة مشاة ، وقوله « حتى إذا فرغت » أى من الاعتماد وفرغت من الطواف وحذف الأول للعلم به

٣٤ - باب التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدى

١٥٦١ - **حدثنا عثمان** حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها « خرجنا مع النبي ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج ، فلما قدمنا تطوفاً بالبيت ، فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق الهدى أن يحل ، فحل من لم يكن ساق الهدى ونساؤه لم يسقن فأخلن . قالت عائشة رضي الله عنها : فحضت ، فلم أطف بالبيت . فلما كانت ليلة الحصة قالت : يا رسول الله ، يرجع الناس بعمره وحجة وأرجع أنا بحجة . قال : وما طفت ليالي قدمننا مكة ؟ قلت : لا . قال : فاذهبي مع أخيك إلى التميم فاهلي بعمره ، ثم موعدك كذا وكذا . قالت صفية : ما أراي إلا حابستهم . قال : عقرى حاقى ، أو ما طفت يوم النحر ؟ قالت : قلت بلى . قال : لا بأس ، انفري . قالت عائشة رضي الله عنها : فلقيني النبي ﷺ وهو مصعد من مكة وأنا منهبط عليها ، أو أنا مصعدة وهو منهبط منها »

١٥٦٢ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** أخبرنا مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع ، ففنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بحجة وعمره ، ومنا من أهل بالحج ، وأهل رسول الله ﷺ بالحج . فأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمره لم يملأوا حتى كان يوم النحر »

١٥٦٣ - **حدثنا محمد بن بشار** حدثنا غندر حدثنا شعبة عن الحكم عن علي بن حسين عن مروان بن الحكم قال « شهدت عثمان وعلياً رضي الله عنهما ، وعثمان ينهى عن المتعة وأن يجتمع بينهما ، فلما رأى علي ، أهل

بهما : لَبَيْكَ بُعْرَةَ وَحَجَّةً ، قال : ما كنتُ لأَدْعُ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ لقولِ أحدٍ »
[الحديث ١٥٦٣ - طرفه في : ١٥٦٩]

١٥٦٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ ، وَيَحْمِلُونَ الْحَرَّمَ صَنَرًا ، وَيَقُولُونَ : إِذَا بَرَأَ الدَّيْرَ ، وَعَفَا الْأَثَرَ ، وَانْسَلَخَ صَفَرٌ ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ . قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةِ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهَا عُمْرَةً ، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الْحِلِّ ؟ قَالَ : حِلٌّ كُلُّهُ »

١٥٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَمَرَهُ بِالْحِلِّ »

١٥٦٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ وَلَمْ تَحِلُّ نَتَ مِنْ عُمَرَتِكَ ؟ قَالَ : إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَدْتُ هَذِي ، فَلَا أُحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ »

[الحديث ١٥٦٦ - أطرافه في : ١٦٩٧ ، ١٧٢٥ ، ٤٣٩٨ ، ٥٩١٦]

١٥٦٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا أَبُو جَهْرَةَ نَعْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضَّبَمِيُّ قَالَ « تَمَتَّعْتُ ، فَهَانِي اسٌّ ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَمَرَنِي ، فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ رَجُلًا يَقُولُ لِي : حَجٌّ مَبْرُورٌ وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ : سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَ لِي : أَقِمْ عِنْدِي فَأَجْعَلَ لَكَ مَهْمًا مِنْ مَالِي . قَالَ شُعْبَةُ : فَعَلْتُ : لَمْ ؟ فَقَالَ : لِلرُّؤْيَا الَّتِي رَأَيْتُ »

[الحديث ١٥٦٧ - طرفه في : ١٦٨٨]

١٥٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ قَالَ : قَدِمْتُ مُتَمَتِّعًا مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ ، فَدَخَلْنَا قَبْلَ التَّوْبَةِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، فَقَالَ لِي أَنَسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ : تَصِيرُ الْآنَ حَجَّتُكَ مَكِّيَّةً ، فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءٍ أَسْتَفْتِيهِ فَقَالَ « حَدَّثَنِي جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ مَعَهُ وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا فَقَالَ لَهُمْ : أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَقَصَّروا ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّوْبَةِ فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتْعَةً ، فَقَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتْعَةً وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ ؟ فَقَالَ : افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ ، فَلَوْلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ بِمِثْلِ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ . فَفَعَلُوا »

١٥٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْمُورِيُّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ هَمْرٍو بْنِ مُرَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ قَالَ « اِخْتَلَفَ عَلِيٌّ وَعُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُمَا بَعْضُهُمَا فِي الْمَتْعَةِ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : مَا تَرِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْهَى عَنْ أَمْرِ فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ . فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ أَهْلَ بِهِمَا جَمِيعًا »

قوله (باب التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدى) أما التمتع فالمعروف أنه الاعتمار في أشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج في تلك السنة قال الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى) ويطلق التمتع في عرف السلف على القران أيضا ، قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج) أنه الاعتمار في أشهر الحج قبل الحج ، قال : ومن التمتع أيضا القران لأنه تمتع بسقوط سفر للنفسك الآخر من بلده ، ومن التمتع فسخ الحج أيضا الى العمرة انتهى . وأما القران فوقع في رواية أبي ذر « الاقران » بالالف وهو خطأ من حيث اللغة كما قاله عياض وغيره ، وصورته الإهلال بالحج والعمرة معا ، وهذا لا خلاف في جوازه . أو الإهلال بالعمرة ثم يدخل عليها الحج أو عكسه وهذا مختلف فيه . وأما الأفراد فالإهلال بالحج وحده في أشهره عند الجميع وفي غير أشهره أيضا عند من يجيزه ، والاعتمار بعد الفراغ من أعمال الحج لمن شاء . وأما فسخ الحج فالإحرام بالحج ثم يتحلل منه بعمل عمرة فيصير متمتعا وفي جوازه اختلاف آخر ، وظاهر تصرف المصنف لإجازته ، فان تقدير الترجمة باب مشروعية التمتع الخ ، ويحتمل أن يكون التقدير باب حكم التمتع الخ فلا يكون فيه دلالة على أنه يجيزه . ثم أورد المصنف في الباب سبعة أحاديث : الأول حديث عائشة من وجهين . **قوله** (خرجنا مع النبي ﷺ) تقدم في الباب قبله بيان الوقت الذي خرجوا فيه . **قوله** (ولا نرى إلا أنه الحج) ، ولأبي الأسود عن عروة عنها كما سيأتي « مهلين بالحج » ولمسلم من طريق القاسم عنها « لا تذكر إلا الحج » وله من هذا الوجه « لبينا بالحج » وظهره أن عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا أولا محرمين بالحج ، لكن في رواية عروة عنها هنا « فمنا من أهل بعمرة » ، ومنا من أهل بحج وعمرة ، ومنا من أهل بالحج ، فيحمل الأول على أنها ذكرت ما كانوا يعهدونه من ترك الاعتمار في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون إلا الحج ، ثم بين لهم النبي ﷺ وجوه الأحرام وجوز لهم الاعتمار في أشهر الحج ، وسيأتي في « باب الاعتمار بعد الحج » من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها « فقال : من أحب أن يهل بعمرة فليهل » ، ومن أحب أن يهل بحج فليهل » ، ولاحد من طريق ابن شهاب عن عروة « فقال : من شاء فليهل بعمرة » ، ومن شاء فليهل بحج » ، ولهذه النكتة أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس « كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجزء الفجور » ، فأشار الى الجمع بين ما اختلف عن عائشة في ذلك ، وأما عائشة نفسها فسيأتي في أبواب العمرة وفي حجة الوداع من المفازي من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها في أثناء هذا الحديث قالت « وكنت ممن أهل بعمرة » ، وسبق في كتاب الحيض من طريق ابن شهاب نحوه عن عروة ، زاد أحمد من وجه آخر عن الزهري « ولم أسق هديا » ، فادعى اسماعيل القاضي وغيره أن هذا غلط من عروة وأن الصواب رواية الأسود والقاسم وعروة عنها أنها أهلت بالحج مفردا وتعقب بأن قول عروة عنها إنها أهلت بعمرة صريح ، وأما قول الأسود وغيره عنها « لا نرى إلا الحج » ، فليس صريحا في إهلالها بحج مفرد فالجمع بينهما ما تقدم من غير تغليب عروة وهو أعلم الناس بحديثها ، وقد وافقه جابر بن عبد الله الصحابي

كما أخرجه مسلم عنه ، وكذا رواه طاوس ومجاهد عن عائشة ، ويحتمل في الجمع أيضا أن يقال : أهلت عائشة بالحج مفردا كما فعل غيرها من الصحابة ، وعلى هذا ينزل حديث الأسود ومن تبعه ، ثم أمر النبي ﷺ أصحابه أن يفسخوا الحج إلى العمرة ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعة ، وعلى هذا ينزل حديث عروة ، ثم لما دخلت مكة وهي حائض فلم تقدر على الطواف لاجل الحيض أمرها أن تحرم بالحج ، على ما سيأتي من الاختلاف في ذلك والله أعلم .

قوله (فلما قدمنا تطوفنا بالبيت) أى غيرها لقولها بعده ، فلم أطف ، فإنه تبين به أن قولها ، تطوفنا ، من العام الذى أريد به الخاص . **قوله** (فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق الهدى أن يحل) أى من الحج بعمل العمرة ، وهذا هو فسخ الحج المترجم به . **قوله** (ونساؤه لم يسقن) أى الهدى . **قوله** (فأحلن) أى وهى منهن لكن منعها من التحلل كونها حاضت ليلة دخولهم مكة ، وقد مضى في الباب قبله بيان ذلك وأنها بكثرت وأن النبي ﷺ قال لها ، كوني في حجك ، فظاهره أنه ﷺ أمرها أن تجعل عمرتها حجا ولهذا قالت ، يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج ، فأعمرها لاجل ذلك من التنعيم ، وقال مالك : ليس العمل على حديث عروة قديما ولا حديثا ، قال ابن عبد البر : يريد ليس عليه العمل في رفض العمرة وجعلها حجا بخلاف جعل الحج عمرة فإنه وقع للصحابة . واختلف في جوازه من بعدهم لكن أجاب جماعة من العلماء عن ذلك باحتمال أن يكون معنى قوله ، ارفضى عمرتك ، أى اتركى التحلل منها وأدخلى عايها الحج فتصير قارنة ، ويؤيده قوله في رواية لمسلم ، وأمسكى عن العمرة ، أى عن أعمالها ، وإنما قالت عائشة ، وأرجع بحج ، لاعتقادها أن أفراد العمرة بالعمل أفضل كما وقع لغيرها من أمهات المؤمنين ، واستبعد هذا التأويل لقولها في رواية عطاء عنها ، وأرجع أنا بحجة ليس معها عمرة ، أخرجه أحمد ، وهذا يقوى قول الكوفيين إن عائشة تركت العمرة وحجت مفردة ، وتمسكوا في ذلك بقولها في الرواية المتقدمة ، دعى عمرتك ، وفي رواية ، ارفضى عمرتك ، ونحو ذلك . واستدلوا به على أن للراءة إذا أهلت بالعمرة متمتعة لحاضت قبل أن تطوف أن ترك العمرة وتهل بالحج مفردا كما فعلت عائشة ، لكن في رواية عطاء عنها ضعف ، والرافع للاشكال في ذلك ما رواه مسلم من حديث جابر ، أن عائشة أهلت بعمرة ، حتى إذا كانت بسرف حاضت فقال لها النبي ﷺ : أهلى بالحج ، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وسمعت فقال : قد حلت من حجك وعمرتك ، قالت : يا رسول الله إني أجد في نفسي أنى لم أطف بالبيت حتى حججت ، قال فأعمرها من التنعيم ، ولمسلم من طريق طاوس عنها ، فقال لها النبي ﷺ : طوافك يسعك لحجك وعمرتك ، فهذا صريح في أنها كانت قارنة لقوله ، قد حلت من حجك وعمرتك ، وإنما أعمرها من التنعيم تطايبا لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة . وقد وقع في رواية لمسلم ، وكان النبي ﷺ رجلا سهلا إذا هويت الشئ تابعها عليه ، وسيأتى الكلام على قصة صفية في أواخر الحج وعلى ما في قصة اعتماد عائشة من الفوائد في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى . **قوله** (وأرجع أنا بحجة) في رواية الكشميهني ، وأرجع لي بحجة . **قوله** في الطريق الثانية (فأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة لم يحلوا حتى كان يوم النحر) كذا فيه هنا ، وسيأتى في حجة الوداع بلفظ ، فلم يحلوا ، بزيادة فاء وهو الوجه . الحديث الثانى : **قوله** (عن الحكم) هو ابن عتيبة بالمشناة والموحدة مصغرا الفقيه الكوفي ، وعلى بن الحسين هو زين العابدين . **قوله** (شهدت عثمان وعلياً) سيأتى في آخر الباب من طريق سعيد بن المسيب أن ذلك كان بعسفان . **قوله** (وعثمان ينهى عن المتعة وإن يجمع بينهما) أى بين الحج والعمرة (فلما رأى على) في رواية سعيد بن المسيب ، فقال على ما تريد إلى أن

تنهى عن أمر فعله رسول الله ﷺ ، وفي رواية الكشمهني ، إلا أن تنهى ، بحرف الاستثناء ، زاد مسلم من هذا الوجه ، فقال عثمان : دعنا عنك . قال : إني لا أستطيع أن أدعك ، وقوله ، وأن يجمع بينهما ، يحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون نهى عن التمتع والقران معا ، ويحتمل أن يكون عاطفا تفسيرا وهو على ما تقدم أن السلف كانوا يطلقون على القران تمتعا ، ووجهه أن القارن يتمتع بترك النصب بالسفر مرتين فيكون المراد أن يجمع بينهما قرانا أو إيقاعا لهما في سنة واحدة بتقديم العمرة على الحج ، وقد رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب بلفظ : نهى عثمان عن التمتع ، وزاد فيه ، فلي على وأصحابه بالعمرة فلم ينهم عثمان ، فقال له على : ألم تسمع رسول الله ﷺ تمتع ؟ قال : بلى ، وله من وجه آخر : سمعت رسول الله ﷺ يلبي بهما جميعا ، زاد مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عثمان قال : أجل ، ولكننا كنا خائفين ، قال النووي : اعلم أشار إلى عمرة القضية سنة سبع ، لكن لم يكن في تلك السنة حقيقة تمتع إنما كان عمرة وحدها . قلت : هي رواية شاذة ، فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وهما أعلم من عبد الله بن شقيق فلم يقولوا ذلك ، والتمتع إنما كان في حجة الوداع وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين : كنا آمن ما يكون الناس ، وقال القرطبي : قوله : خائفين ، أي من أن يكون أجر من أفرد أعظم من أجر من تمتع ، كذا قال ، وهو جمع حسن ولكن لا يخفى بعده . ويحتمل أن يكون عثمان أشار إلى أن الأصل في اختياره ﷺ فسخ (١) إلى العمرة في حجة الوداع دفع اعتقاد قریش منع العمرة في أشهر الحج ، وكان ابتداء ذلك بالحديدية لأن إحرامهم بالعمرة كان في ذى القعدة وهو من أشهر الحج ، وهناك يصح إطلاق كونهم خائفين ، أي من وقوع القتال بينهم وبين المشركين ، وكان المشركون صددوهم عن الوصول إلى البيت فتحلوا من عمرتهم ، وكانت أول عمرة وقعت في أشهر الحج ، ثم جاءت عمرة القضية في ذى القعدة أيضا ، ثم أراد ﷺ تأكيد ذلك بالمبالغة فيه حتى أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة . قوله (ما كنت لأدع الخ) زاد النسائي والإسماعيلي ، فقال عثمان : تراني أنهي الناس وأنت تفعله ؟ فقال : ما كنت أدع . وفي قصة عثمان وعلى من الفوائد إشاعة العالم ما عنده من العلم واطهاره ، ومناظرة ولاية الأمور وغيرهم في تحقيته لمن قوى على ذلك لقصد مناصحة المسلمين ، والبيان بالفعل مع القول ، وجواز الاستنباط من النص لأن عثمان لم يخف عليه أن التمتع والقران جائزان ، وإنما نهى عنهما ليحصل بالفضل كما وقع لعمر ، لكن خشى على أن يحمل غيره النهى على التحريم فأشاع جواز ذلك ، وكل منهما مجتهد مأجور . (تنبيه) : ذكر ابن الحاجب حديث عثمان في التمتع دليلا لمسألة اتفاق أهل العصر الثاني بعد اختلاف أهل العصر الأول فقال : وفي الصحيح أن عثمان كان نهى عن المتعة ، قال البغوي : ثم صار إجماعا . وتعقب بأن نهى عثمان عن المتعة إن كان المراد به الاعتبار في أشهر الحج قبل الحج فلم يستقر الإجماع عليه لأن الحنفية يخالفون فيه ، وإن كان المراد به فسخ الحج إلى العمرة فكذلك لأن الحنابلة يخالفون فيه ، ثم وراء ذلك أن رواية النسائي السابقة مشعرة بأن عثمان رجع عن النهى فلا يصح التمسك به ، ولفظ البغوي بعد أن ساق حديث عثمان في شرح السنة ، : هذا خلاف على وأكثر الصحابة على الجواز ، واتفقت عليه الأئمة بعد فحمله على أن عثمان نهى عن التمتع المعهود ، والظاهر أن عثمان ما كان يبطله وإنما كان يرى أن الأفراد أفضل منه ، وإذا كان كذلك فلم تتفق الأئمة على ذلك فإن الخلاف في أي الأمور الثلاثة أفضل باق والله أعلم . وفيه أن المجتهد لا يلزم مجتهدا

(١) في طبعة بولاق : هكذا في النسخ التي بأيدينا ، ولعله سقط منه لفظة : حجه ،

آخر بتقليده لعدم انكار عثمان على عليؑ ذلك مع كون عثمان الامام اذ ذاك والله أعلم . الحديث الثالث : عن ابن عباس قال (كانوا يرون أن العمرة) بفتح أوله أى يعتقدون ، والمراد أهل الجاهلية . ولا بن حبان من طريق أخرى عن ابن عباس قال : والله ما أعر رسول الله ﷺ عائشة في ذى الحجة إلا ليقطع بذلك أمر أهل الشرك ، فان هذا الحى من قریش ومن دان دينهم كانوا يقولون ، فذكر نحوه فعرف بهذا تعيين القائلين . قوله (من أجر الفجور) هذا من تحكماهم الباطلة المأخوذة عن غير أصل . قوله (ويحملون المحرم صفر) كذا هو في جميع الاصول من الصحيحين ، قال النووي : كان ينبغى أن يكتب بالآلف ، ولكن على تقدير حذفها لا بد من قراءته منصوبا لأنه مضروف بلا خلاف ، يعنى والمشهور عن اللغة الربيعية كتابة المنسوب بغير ألف فلا يلزم من كتابته بغير ألف أن لا يصرف فيقرأ بالآلف . وسبقه عياض الى نفي الخلاف فيه لكن في المحكم ، كان أبو عبيدة لا يصرفه فقليل له : إنه لا يمتنع الصرف حتى يجتمع علتان فما هما ؟ قال : المعرفة والساعة . وفسره المطري بأن مراده بالساعة أن الازمنة ساعات والساعة مؤنثة انتهى . وحديث ابن عباس هذا حجة قوية لابی عبيدة لما ونقل بعضهم أن في صحيح مسلم « صفرا » بالآلف . وأما جعلهم ذلك فقال النووي : قال العلماء المراد الإخبار عن النسيء الذى كانوا يفعلونه في الجاهلية فكانوا يسمون المحرم صفرا ويحلونه ويؤخرون تحريم المحرم الى نفس صفر لثلاث تتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم فيها ما اعتادوه من المقاتلة والغارة بعضهم على بعض ، فضللهم الله في ذلك فقال (انما النسيء زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا) الآية . قوله (ويقولون اذا برأ الدبر) بفتح المهملة والموحدة أى ما كان يحصل بظهور الابل من الحمل عليها ومشقة السفر فانه كان يبرأ بعد انصرافهم من الحج ، وقوله (وعفا الاثر) أى اندرس أثر الابل وغيرها في سيرها ، ويحتمل أثر الدبر المذكور . وفي سنن أبي داود « وعفا الوبر » أى كثر وبر الابل الذى حلق بالرحال ، وهذه الالفاظ تقرأ ساكنة الراء لارادة السجع ، ووجه تعلق جواز الاعتمار بانسلاخ صفر - مع كونه ليس من أشهر الحج وكذلك المحرم - أنهم لما جعلوا المحرم صفرا ولا يستقرون ببلادهم في الغالب ويبرأ دبر إبلهم إلا عند انسلاخه أحقوه بأشهر الحج على طريق التبعية وجعلوا أول أشهر الاعتمار شهر المحرم الذى هو في الأصل صفر ، والعمرة عندهم في غير أشهر الحج : وأما تسمية الشهر صفرا فقال رؤبة أصابها أنهم كانوا يغيرون فيه بعضهم على بعض فيتركون منازلهم صفرا أى خالية من المتاع ، وقيل لإصفار أماكنهم من أهلها . قوله (قدم النبي ﷺ) كذا في الاصول من رواية موسى بن اسماعيل عن وهيب ، وقد أخرجه المصنف في « أيام الجاهلية » عن مسلم بن إبراهيم عن وهيب بلفظ « فقدم ، بزيادة فاء وهو الوجه ، وكذا أخرجه مسلم من طريق بهز بن أسد والاسماعيلي من طريق إبراهيم بن الحجاج كلاهما عن وهيب . قوله (صبيحة رابعة) أى يوم الأحد . قوله (مهلين بالحج) في رواية إبراهيم بن الحجاج « وهم يلبون بالحج » وهى مفسرة لقوله مهلين ، واحتج به من قال كان حج النبي ﷺ مفردا ، وأجاب من قال كان قارنا بأنه لا يلزم من إهلاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمرة . قوله (أن يجعلوها عمرة فتعظم ذلك عندهم) أى لما كانوا يعتقدونه أولا ، وفي رواية إبراهيم بن الحجاج « فكبر ذلك عندهم » . قوله (أى الحل) كأنهم كانوا يعرفون أن للحج تحللين فأرادوا بيان ذلك فبين لهم أنهم يتحللون الحل كله ، لأن العمرة ليس لها إلا تحلل واحد . ووقع في رواية الطحاوى « أى الحل نحل ؟ قال : الحل كله » . الحديث الرابع : حديث أبي موسى « قدمت على النبي ﷺ فأمرني بالحل »

هكذا أوردته مختصرا ، وقد تقدم تاما مشروحا قبل بباب . ووقع للكشميهني « فأمره بالحل ، على الالتفات .
الحديث الخامس : حديث حفصة « انها قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلوا بعمره ، الحديث ، لم يقع في رواية
مسلم قوله « بعمره » ، وذكر ابن عبد البر أن أصحاب مالك ذكرها بعضهم وحذفها بعضهم ، واستشكل كيف حلوا
بعمره مع قولها ولم تحل من عمرتك ، والجواب أن المراد بقولها بعمره أى إن إحرامهم بعمره كان سببا لسرعة
حلهم ، واستدل به على أن من ساق الهدى لا يتحلل من عمل العمره حتى يحل بالحج ويفرغ منه ، لأنه جعل العلة
في بقاءه على إحرامه كونه أهدي ، وكذا وقع في حديث جابر سابع أحاديث الباب ، وأخبر أنه لا يحل حتى ينحر
الهدى وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومن وافقهما ، ويؤيده قوله في حديث عائشة أول حديث الباب « فأمر من لم
يكن ساق الهدى أن يحل ، والأحاديث بذلك متضافرة ، وأجاب بعض المالكية والشافعية عن ذلك بأن السبب في
عدم تحلله من العمره كونه أدخلها على الحج ، وهو مشكل عليه لأنه يقول إن حجه كان مفردا . وقال بعض العلماء :
ليس لمن قال كان مفردا عن هذا الحديث انفصال ، لأنه إن قال به استشكل عليه كونه علل عدم التحلل بسوق الهدى
لأن عدم التحلل لا يمتنع على من كان قارنا عنده ، وجنح الأصيلي وغيره الى توهم مالك في قوله « ولم تحل أنت من
عمرتك » ، وأنه لم يقله أحد في حديث حفصة غيره ، وتعقبه ابن عبد البر - على تقدير تسليم انفراده - بأنها زيادة حافظ
فيجب قبولها ، على أنه لم ينفرده ، فقد تابعه أيوب وعبيد الله بن عمر وهما مع ذلك حفاظ أصحاب نافع انتهى .
ورواية عبيد الله بن عمر عند مسلم ، وقد أخرجه مسلم من رواية ابن جريج والبخاري من رواية موسى بن عقبة
والبيهقي من رواية شعيب بن أبي حمزة ثلاثهم عن نافع بدونها ، ووقع في رواية عبيد الله بن عمر عند الشيخين « فلا
أحل حتى أحل من الحج » ، ولا تنافي هذه رواية مالك لأن القارن لا يحل من العمره ولا من الحج حتى ينحر ، فلا
حجة فيه لمن تمسك بأنه ﷺ كان متمتعا كما سيأتي ، لأن قول حفصة « ولم تحل من عمرتك » وقوله هو « حتى أحل
من الحج » ظاهر في أنه كان قارنا . وأجاب من قال كان مفردا عن قوله « ولم تحل من عمرتك » بأجوبة : أحدها
قاله الشافعي معناه ولم تحل أنت من إحرامك الذي ابتدأته معهم بنية واحدة ، بدليل قوله « لو استقبلت من أمرى
ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة » ، وقيل معناه ولم تحل من حجك بعمره كما أمرت أصحابك ، قالوا وقد
تأتى « من » بمعنى الباء كقوله عز وجل (يحفظونه من أمر الله) أى بأمر الله ، والتقدير ولم تحل أنت بعمره
من إحرامك ، وقيل ظنت أنه فسخ حجه بعمره كما فعل أصحابه بأمره فقالت لم تحل أنت أيضا من عمرتك ؟ ولا يخفى
ما في بعض هذه التأويلات من التعسف . والذي تجتمع به الروايات أنه ﷺ كان قارنا بمعنى أنه أدخل العمره على
الحج بعد أن أהל به مفردا ، لا أنه أول ما أهل أحرم بالحج والعمره معا ، وقد تقدم حديث عمر مرفوعا « وقل
عمره في حجة » ، وحديث أنس « ثم أهل بحج وعمره » ، ولمسلم من حديث عمران بن حصين « جمع بين حج وعمره » ،
ولابن داود والنسائي من حديث البراء مرفوعا « انى سقت الهدى وقرنت » ، وللنسائي من حديث علي مثله ، ولأحمد
من حديث سراقه « ان النبي ﷺ قرب في حجة الوداع » ، وله من حديث أبي طلحة « جمع بين الحج والعمره » ،
وللدارقطني من حديث أبي سعيد وأبي قتادة والبرار من حديث ابن أبي أوفى ثلاثهم مرفوعا مثله ، وأجاب البيهقي
عن هذه الأحاديث وغيرها نصرة لمن قال إنه ﷺ كان مفردا فنقل عن سليمان بن حرب أن رواية أبي قلابة عن أنس
« أنه سمعهم يصرخون بهما جميعا » أثبت من رواية من روى عنه أنه ﷺ جمع بين الحج والعمره ، ثم تعقبه بأن

قتادة وغيره من الحفاظ روه عن أنس كذلك ، فالاختلاف فيه على أنس نفسه ، قال فلعله سمع النبي ﷺ يعلم غيره كيف يهل بالقران فظن أنه أهل عن نفسه ، وأجاب عن حديث حفصة بما نقل عن الشافعي أن معنى قولها ولم تحل أنت من عمرتك ، أى من إحرامك كما تقدم ، وعن حديث عمر بأن جماعة روه بلفظ صلى في هذا الوادى وقال عمرة في حجة ، قال : وهؤلاء أكثر عددا ممن رواه ، ونقل عمرة في حجة ، فيكون إذنا في القران لا أمرا للنبي ﷺ في حال نفسه ، وعن حديث عمران بأن المراد بذلك إذنه لأصحابه في القران بدليل روايته الأخرى ، أنه ﷺ أعمر بعض أهله في العشر ، وروايته الأخرى ، أنه ﷺ تمتع ، فإن مراده بكل ذلك إذنه في ذلك ، وعن حديث البراء بأنه ساقه في قصة على وقد رواها أنس يعنى كما تقدم في هذا الباب وجابر كما أخرجه مسلم وليس فيها لفظ « وقرنت » ، وأخرج حديث مجاهد عن عائشة قالت : لقد علم ابن عمر أن النبي ﷺ قد اعتمر ثلاثا سوى التى قرنها في حجته ، أخرجه أبو داود ، وقال البيهقي تفرد أبو إسحق عن مجاهد بهذا ، وقد رواه منصور عن مجاهد بلفظ « فقالت ما اعتمر في رجب قط » ، وقال هذا هو المحفوظ يعنى كما سيأتى في أبواب العمرة ، ثم أشار الى أنه اختلف فيه على أبي إسحق فرواه زهير بن معاوية عنه هكذا وقال زكريا عن أبي إسحق عن البراء ، ثم روى حديث جابر « أن النبي ﷺ حج حجتين قبل أن يهاجر وحجة قرن معها عمرة » ، يعنى بعد ما هاجر ، وحكى عن البخارى أنه أعله لأنه من رواية زيد بن الحباب عن الثورى عن جعفر عن أبيه عنه ، وزيد ربما يهم فى الشيء ، والمحفوظ عن الثورى مرسل ، والمعروف عن جابر أن النبي ﷺ أهل بالحج خالصا ، ثم روى حديث ابن عباس نحو حديث مجاهد عن عائشة وأعله بداود العطار وقال إنه تفرد بوصله عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ، ورواه ابن عيينة عن عمرو فأرسله لم يذكر ابن عباس ، ثم روى حديث الصبي بن معبد أنه أهل بالحج والعمرة معا فانكر عليه ، فقال له عمر « هديت لسنة نبيك » ، الحديث وهو فى السنن وفيه قصة ، وأجاب عنه بأنه يدل على جواز القران لأن النبي ﷺ كان قارنا ، ولا يخفى ما فى هذه الأجوبة من التعسف . وقال النووى : الصواب الذى نعتقه أن النبي ﷺ كان قارنا ، ويؤيده أنه ﷺ لم يعتمر فى تلك السنة بعد الحج ، ولا شك أن القران أفضل من الإفراد الذى لا يعتمر فى سنته عندنا ، ولم ينقل أحد أن الحج وحده أفضل من القران ، كذا قال والخلاف ثابت قديما وحديثا : أما قديما فالثابت عن عمر أنه قال « إن أتم لحجكم وعمرتكم أن تنشئوا لكل منهما سفرا » ، وعن ابن مسعود نحوه أخرجه ابن أبى شيبه وغيره ، وأما حديثا فقد صرح القاضى حسين والمتولى بترجيح الافراد ولو لم يعتمر فى تلك السنة ، وقال صاحب الهداية من الخنفية : الخلاف بيننا وبين الشافعى مبنى على أن القارن يطوف طوافا واحدا وسعيا واحدا فبهذا قال إن الإفراد أفضل ، ونحن عندنا أن القارن يطوف طوافين وسعين فهو أفضل لكونه أكثر عملا . وقال الخطابى : اختلفت الرواية فيما كان النبي ﷺ به محرما ، والجواب عن ذلك بأن كل راو أضاف اليه ما أمر به اتساعا ، ثم رجح بأنه كان أفرد الحج ، وهذا هو المشهور عند المالكية والشافعية ، وقد بسط الشافعى القول فيه فى « اختلاف الحديث » ، وغيره ورجح أنه ﷺ أحرم إحراما مطلقا ينتظر ما يؤمر به فنزل عليه الحكم بذلك وهو على الصفا ، ورجحوا الإفراد أيضا بأن الخلفاء الراشدين واطبوا عليه ولا يظن بهم المواظبة على ترك الأفضل ، وبأنه لم ينقل عن أحد منهم أنه كره الإفراد ، وقد نقل عنهم كراهية التمتع والجمع بينهما حتى فعله على لبيان الجواز ، وبأن الإفراد لا يجب فيه دم بالإجماع بخلاف التمتع والقران انتهى . وهذا يبنى على أن دم القران دم جبران وقد

منعه من رجح القرآن وقال إنه دم فضل وثواب كالأضحية ، ولو كان دم نقص لما قام الصيام مقامه ، ولأنه يؤكل منه ودم النقص لا يؤكل منه كدم الجزاء قاله الطحاوي . وقال عياض نحو ما قال الخطابي وزاد : وأما إحرامه هو فقد تضافرت الروايات الصحيحة بأنه كان مفردا ، وأما رواية من روى متمتعا فعناه أمر به لأنه صرح بقوله « ولولا أن معي الهدى لاحلت ، فصح أنه لم يتحلل » . وأما رواية من روى القرآن فهو إخبار عن آخر أحواله لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاء إلى الوادي وقيل له « قل عمرة في حجة ، انتهى » . وهذا الجمع هو المعتمد ، وقد سبق إليه قديما ابن المنذر وبينه ابن حزم في « حجة الوداع » ، بيانا شافيا ومهده المحب الطبري تمهيدا بالغنا يطول ذكره ، ومحصله أن كل من روى عنه الأفراد حمل على ما أهل به في أول الحال ، وكل من روى عنه التمتع أراد ما أمر به أصحابه ، وكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه أمره ، ويترجح رواية من روى القرآن بأمر : منها أن معه زيادة علم على من روى الأفراد وغيره ، وبأن من روى الأفراد والتمتع اختلف عليه في ذلك : فأشهر من روى عنه الأفراد عائشة وقد ثبت عنها أنه اعتمر مع حجته كما تقدم ، وابن عمر وقد ثبت عنه أنه ﷺ بدأ بالعمرة ثم أهل بالحج كما سيأتي في أبواب الهدى ، وثبت أنه جمع بين حج وعمرة ثم حدث أن النبي ﷺ فعل ذلك وسيأتي أيضا ، وجابر وقد تقدم قوله إنه اعتمر مع حجته أيضا . وروى القرآن عنه جماعة من الصحابة لم يختلف عليهم فيه ، وبأنه لم يقع في شيء من الروايات النقل عنه من لفظه أنه قال أفردت ولا تمتعت ، بل صح عنه أنه قال « قرنت » ، وصح عنه أنه قال « لولا أن معي الهدى لاحلت » ، وأيضا فإن من روى عنه القرآن لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتعسف بخلاف من روى الأفراد فانه محمول على أول الحال وينتفي التعارض ، ويؤيده أن من جاء عنه الأفراد جاء عنه صورة القرآن كما تقدم ، ومن روى عنه التمتع فانه محمول على الاقتصار على سفر واحد للنسكين ، ويؤيده أن من جاء عنه التمتع لما وصفه وصفه بصورة القرآن لأنهم اتفقوا على أنه لم يحل من عمرته حتى أتم عمل جميع الحج وهذه إحدى صور القرآن ، وأيضا فإن رواية القرآن جاءت عن بضعة عشر صحابيا بأسانيد جياد بخلاف روايتي الأفراد والتمتع وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك والمصير إلى أنه كان قارنا ، ومقتضى ذلك أن يكون القرآن أفضل من الأفراد ومن التمتع وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحق بن راهويه واختاره من الشافعية المزني وابن المنذر وأبو إسحق المروزي ومن المتأخرين تقي الدين السبكي وبحث مع النووي في اختياره أنه ﷺ كان قارنا وأن الأفراد مع ذلك أفضل مستندا إلى أنه ﷺ اختار الأفراد أولا ثم أدخل عليه العمرة لبيان جواز الاعتماد في أشهر الحج لكونهم كانوا يعتقدونه من أجزء الفجور كما في ثالث أحاديث الباب ، وملخص ما يتعقب به كلامه أن البيان قد سبق منه ﷺ في عمره الثلاث فانه أحرم بكل منها في ذي القعدة عمرة الحديبية التي صد عن البيت فيها وعمرة القضية التي بعدها وعمرة الجعرانة ، ولو كان أراد باعتباره مع حجته بيان الجواز فقط مع أن الأفضل خلافه لاكتفى في ذلك بأمره أصحابه أن يفسخوا حجهم إلى العمرة . وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل لكونه ﷺ تمناه فقال « لولا أني سقت الهدى لاحلت » ، ولا يتمنى إلا الأفضل ، وهو قول أحمد بن حنبل في المشهور عنه ، وأجيب بأنه إنما تمناه تطييبا لقلوب أصحابه لحزنهم على فوات موافقته وإلا فالأفضل ما اختاره الله له واستمر عليه . وقال ابن قدامة : يترجح التمتع بأن الذي يفرد إن اعتمر بعدها فهي عمرة محتاتف في أجزائها عن حجة الاسلام بخلاف عمرة التمتع فهي بمنزلة بلا خلاف فيترجح التمتع على الأفراد وبليه القرآن ، وقال من رجح

القران : هو أشق من التمتع وعمرته مجزئة بلا خلاف فيكون أفضل منهما ، وحكى عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاث في الفضل سواء وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه ، وعن أبي يوسف القران والتمتع في الفضل سواء وهما أفضل من الإفراد ، وعن أحمد : من ساق الهدى فالقران أفضل له ليوافق فعل النبي ﷺ ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما تنهوا وأمر به أصحابه ، زاد بعض أتباعه ومن أراد أن ينشئ عمرته من بلده سفرا فالإفراد أفضل له قال : وهذا أعدل المذاهب وأشبهها بموافقة الأحاديث الصحيحة ، فمن قال الإفراد أفضل فعلى هذا يتنزل لأن أعمال سفرين للنسكين أكثر مشقة فيكون أعظم أجرا ولتجزئ عنه عمرته من غير نقص ولا اختلاف . ومن العلماء من جمع بين الأحاديث على نمط آخر مع موافقته على أنه كان قارنا كالطحاوي وابن حبان وغيرهما فقل أهل أولا بعمره ثم لم يتحلل منها إلى أن أدخل عليها الحج يوم التروية ، ومستند هذا القائل حديث ابن عمر الآتي في أبواب الهدى بلفظ « فبدأ رسول الله ﷺ بالعمرة ثم أهل بالحج ، وهذا لا ينافي إنكار ابن عمر على أنس كونه نفل أنه ﷺ أهل بالحج والعمرة كما سيأتي في حجة الوداع من المغازي لاحتمال أن يكون محل إنكاره كونه نفل أنه أهل بهما معا وإنما المعروف عنده أنه أدخل أحد النسكين على الآخر لكن جزمه بأنه ﷺ بدأ بالعمرة مخالف لما عليه أكثر الأحاديث فهو مرجوح ، وقيل أهل أولا بالحج مفردا ثم استمر على ذلك إلى أن أمر أصحابه بأن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة وفسخ معهم ، ومنعه من التحلل من عمرته المذكورة ما ذكره في حديث الباب وغيره من سوق الهدى فاستمر معتمرا إلى أن أدخل عليها الحج حتى تحلل منهما جميعا ، وهذا يستلزم أنه أحرم بالحج أولا وآخرا ، وهو محتمل لكن الجمع الأول أولى . وقيل إنه ﷺ أهل بالحج مفردا واستمر عليه إلى أن تحلل منه بمنى ولم يعتمر في تلك السنة وهو مقتضى من رجح أنه كان مفردا . والذي يظهر لي أن من أنكر القران من الصحابة نفي أن يكون أهل بهما جميعا في أول الحال ، ولا يني أن يكون أهل بالحج مفردا ثم أدخل عليه العمرة فيجتمع القولان كما تقدم والله أعلم . قوله (ولم تحلل) بكسر اللام الأولى أي لم تحل ، وإظهار التضعيف لغة معروفة . قوله (أبدت) بتشديد الموحدة أي شعر رأسي ، وقد تقدم بيان التلبيد ، وهو أن يجعل فيه شيء ليلتصق به ، ويؤخذ منه استحباب ذلك للحرم . قوله (فلا أحل حتى أنحر) يأتي الكلام عليه في الحديث السابع . الحديث السادس : قوله (أبو جرة) بالجيم والراء . قوله (تمتعت فنهاني ناس) لم أقف على أسمائهم ، وكان ذلك في زمن ابن الزبير وكان ينهى عن المتعة كما رواه مسلم من حديث أبي الزبير عنه وعن جابر ، ونقل ابن أبي حاتم عن ابن الزبير أنه كان لا يرى التمتع إلا للمحصر ، ووافقه علقمة وإبراهيم ، وقال الجمهور لا اختصاص بذلك للمحصر . قوله (فأمرني) أي أن أستم على عمرتي ، ولاحد ومسلم من طريق غندر عن شعبة « فأتيت ابن عباس فسألته عن ذلك فأمرني بها ، ثم انطلقت إلى البيت فتمت فأتاني آت في منامي ، . قوله (وعمرة متقبلة) في رواية النضر بن شعبة كما سيأتي في أبواب الهدى « متعة متقبلة ، وهو خبر مبتدأ محذوف أي هذه عمرة متقبلة ، وقد تقدم تفسير المبرور في أوائل الحج . قوله (فقال سنة أبي القاسم) هو خبر مبتدأ محذوف أي هذه سنة ، ويجوز فيه النصب أي وافقت سنة أبي القاسم أو على الاختصاص ، وفي رواية النضر « فقال : الله أكبر ، سنة أبي القاسم ، وزاد فيه زيادة يأتي الكلام عليها هناك إن شاء الله تعالى . قوله (ثم قال لي) أي ابن عباس (أقم عندي وأجعل لك سهما من مالي) أي نصيبا (قال شعبة فقلت) يعني لأبي جرة (ولم) أي استفهمه عن سبب ذلك (فقال للرؤيا) أي لأجل

الرؤيا المذكورة . ويؤخذ منه لإكرام من أخبر المرء بما يسره ، وفرح العالم بموافقة الحق ، والاستئناس بالرؤيا لموافقة الدليل الشرعي ، وعرض الرؤيا على العالم ، والتكبير عند المسرة ، والعمل بالادلة الظاهرة ، والتنبيه على اختلاف أهل العلم ليعمل بالراجح منه الموافق للدليل . الحديث السابع : قوله (حدثنا أبو شهاب) هو الأكبر واسمه موسى بن نافع . قوله (حجك مكيا) في رواية الكشميهني « حجتك مكية » ، يعني قابلة الثواب لقلة مشقتها ، وقال ابن بطال : معناه أنك تذهب حجك من مكة كما يذهب أهل مكة منها فيفونك فضـل الإحرام من الميقات . قوله (فدخلت على عطاء) أي ابن أبي رباح . قوله (يوم ساق البدن معه) بضم الموحدة وإسكان الدال جمع بدنة وذلك في حجة الوداع ، وقد رواه مسلم عن ابن نمير عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ « عام ساق الهدى » ، قوله (فقال لهم أحلوا من إحرامكم الخ) أي اجعلوا حجكم عمرة وتحللوا منها بالطواف والسعي . قوله (وقصروا) إنما أمرهم بذلك لأنهم يهلون بعد قليل بالحج فأخر الخلق لأن بين دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط . قوله (واجعلوا التي قدمتم بها متعة) أي اجعلوا الحجة المفردة التي أهلتكم بها عمرة تتحللوا منها فتصيروا متمتعين ، فأطلق على العمرة متعة مجازا والعلاقة بينهما ظاهرة . ووقع في رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عند مسلم « فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة » ، ونحوه في رواية الباقر عن جابر في الخبر الطويل عند مسلم . قوله (فقال افعلوا ما أمرتكم ، فلو لا أني سقت الهدى الخ) فيه ما كان عليه عليه السلام من تطيب قلوب أصحابه وتلطفه بهم وحله عنهم . قوله (لا يحل مني حرام) بكسر حاء يحل أي شيء حرام ، والمعنى لا يحل مني ما حرم علي ، ووقع في رواية مسلم « لا يحل مني حراما » ، بالنصب على المفعولية وعلى هذا فيقرأ يحل بضم أوله والفاعل محذوف تقديره لا يحل طول المكث ونحو ذلك مني شيئا حراما حتى يبلغ الهدى محله ، أي إذا نحر يوم مني . واستدل به على أن من اعتمر فساق هديا لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر ، وقد تقدم حديث حفصة نحوه ، ويأتي حديث عائشة من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عنها بلفظ « من أحرم بعمره فأهدى فلا يحل حتى ينحر » ، وتناول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه ومن أحرم بعمره وأهدى فلهل بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه ، ولا يخفى ما فيه . قلت : فانه خلاف ظاهر الأحاديث المذكورة وبالله التوفيق . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف . قوله (أبو شهاب ليس له حديث مسند إلا هذا) أي لم يرو حديثا مرفوعا إلا هذا الحديث ، قال مغطاي : كأنه يقول من كان هكذا لا يجعل حديثه أصلا من أصول العلم . قلت : إذا كان موصوفا بصفة من يصح حديثه لم يضره ذلك مع أنه قد توبع عليه . ثم كلام مغطاي محمول على ظاهر الإطلاق ، وقد أجاب غيره بأنه مقيد بالرواية عن عطاء فان حديثه هذا طرف من حديث جابر الطويل الذي انفرد مسلم بسياقه من طريق جعفر بن محمد ابن علي عن أبيه عن جابر ، وفي هذا الطرف زيادة بيان لصفة التحلل من العمرة ليس في الحديث الطويل حيث قال فيه « أحلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقيموا حلالا إلى يوم التروية وأهلوا بالحج » ويستفاد منه جواز جواب المفتي لمن سأل عن حكم خاص بأن يذكر له قصة مسندة مرفوعة إلى النبي ﷺ تشتمل على جواب سؤاله ويكون ما اشتملت عليه من الفوائد الزائدة على ذلك زيادة خير ، وينبغي أن يكون محل ذلك لا تقا بمحال السائل . ثم ذكر المصنف حديث اختلاف عثمان وعلي في التمتع وقد تقدم من وجه آخر وهو ثاني أسانيد هذا الباب ، فاشتملت أحاديث الباب على ما ترجم به ، لحديث عائشة من طريق يؤخذ منه الفسخ والإفراد ، وحديث علي

من طريقه يؤخذ منه التمتع والقران ، وحديث ابن عباس يؤخذ منه الفسخ ، وكذا حديث أبي موسى وجابر ، وحديث حفصة يؤخذ منه أن من تمتع بالعمرة الى الحج لا يحل من عمرته إن كان ساق الهدي ، وكذا حديث جابر ، وحديث ابن عباس الثاني يؤخذ منه مشروعية التمتع وكذا حديث جابر أيضا ، والله أعلم

٣٥ - باب من أتى بالحجّ وسماه

١٥٧٠ - **حديثنا** مسددٌ حدثنا حمادُ بنُ زيدٍ عن أيوبَ قال سمعتُ مُجاهداً يقول حدثنا جابرُ بنُ عبدِ اللهِ رضى اللهُ عنهما « قَدِمْنَا مع رسولِ اللهِ ﷺ ونحن نقولُ : لَبَّيْكَ اللهُمَّ لَبَّيْكَ بالحجِّ ، فأمرنا رسولُ اللهِ ﷺ ففعلناها عُمرَةً »

قوله (باب من لبى بالحج وسماه) أورد فيه حديث جابر مختصرا من طريق مجاهد عنه وهو بين فيما ترجم له ، ويؤخذ منه فسخ الحج الى العمرة . وقد ذهب الجمهور الى أنه منسوخ ، وذهب ابن عباس الى أنه محكم وبه قال أحمد وطائفة يسيرة

٣٦ - باب التمتع على عهد رسول الله ﷺ

١٥٧١ - **حديثنا** موسى بنُ إسماعيلَ حدثنا همامٌ عن قتادة قال : حدثني مطرفٌ عن عمرانَ رضى اللهُ عنه قال « تَمَتَّعْنَا على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ ، فنزلَ القرآنُ ، قال رجلٌ برأيه ما شاء » [الحديث ١٥٧١ - طرفه في : ٤٥١٨]

قوله (باب التمتع على عهد رسول الله ﷺ) كذا في رواية أبي ذر ، وسقط لغيره د على عهد الخ ، ولبعضهم د باب ، بغير ترجمة ، وكذا ذكره الاسماعيلي ، والاول اول . وفي الترجمة إشارة الى الخلاف في ذلك وإن كان الأمر استقر بعد على الجواز . **قوله** (حدثني مطرف) هو ابن عبد الله بن الشيخير ، ورجال الاسناد كلهم بصريون . **قوله** (عن عمران) هو ابن حصين الخزاعي ، ولمسلم من طريق شعبة عن قتادة عن مطرف د بعث الى عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال : إني كنت محدثك بأحاديث لعل الله أن ينفعك ، فذكر الحديث . **قوله** (ونزل القرآن) أى بجوازه يشير الى قوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج) الآية . ورواه مسلم من طريق عبد الصمد ابن عبد الوارث عن همام بلفظ د ولم ينزل فيه القرآن ، أى بمنعه ، وتوضحه رواية مسلم الاخرى من طريق شعبة وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة بلفظ د ثم لم ينزل فيها كتاب الله ولم ينه عنها نبي الله ، وزاد من طريق شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف د ولم ينزل فيه قرآن بحرمة ، وله من طريق أبي العلاء عن مطرف د فلم تنزل آية تنسخ ذلك ولم تنه عنه حتى مضى لوجهه ، وللإسماعيلي من طريق عفان عن همام د تمتعنا مع رسول الله ﷺ ونزل فيه القرآن ولم ينهنا رسول الله ﷺ ولم ينسخها شيء ، وقد أخرجه المصنف في تفسير البقرة من طريق أبي رجاء الطاردي عن عمران بلفظ د أنزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ﷺ ولم ينزل قرآن بحرمة فلم ينه عنها حتى مات ، قال رجل برأيه ما شاء . **قوله** (قال رجل برأيه ما شاء) وفي رواية أبي العلاء دارناى كل امرئ بعد ما شاء أن يرتى ، قائل ذلك هو عمران بن حصين ، ورواه من زعم أنه مطرف الراوى عنه ثبوت ذلك

في رواية أبي رجاء عن عمران كما ذكرته قبل ، وحكى الحميدى أنه وقع في البخارى في رواية أبي رجاء عن عمران قال البخارى يقال إنه عمر ، أى الرجل الذى عنه عمران بن حصين ، ولم أر هذا فى شىء من الطرق التى اتصلت لنا من البخارى ، لكن نقله الاسماعيلى عن البخارى كذلك فهو عمدة الحميدى فى ذلك ، وبهذا جزم القرطبي والنووى وغيرهما ، وكان البخارى أشار بذلك الى رواية الجريوى عن مطرف فقال فى آخره « رأتى رجلا برأيه ما شاء ، يعنى عمر ، كذا فى الأصل أخرجه مسلم عن محمد بن حاتم عن وكيع عن الثورى عنه ، وقال ابن التين : يحتمل أن يريد عمر أو عثمان ، وأغرب الكرماني فقال : ظاهر سياق كتاب البخارى أن المراد به عثمان ، وكأنه اقرب عنده بقصة عثمان مع على جزم بذلك ، وذلك غير لازم فقد سبقت قصة عمر مع أبي موسى فى ذلك ، ووقعت لمعاوية أيضا مع سعد بن أبي وقاص فى صحيح مسلم قصة فى ذلك ، والاولى أن يفسر بعمر فانه أول من نهى عنها وكان من بعده كان تابعا له فى ذلك ، ففى مسلم أيضا أن ابن الزبير كان ينهى عنها وابن عباس يأمر بها ، فسألوا جابرا فأشار الى أن أول من نهى عنها عمر ، ثم فى حديث عمران هذا ما يعكس على عياض وغيره فى جزمهم أن المتعة التى نهى عنها عمر وعثمان هى فسخ الحج الى العمرة لا العمرة التى يحج بعدها ، فان فى بعض طرقه عند مسلم التصريح بكونها متعة الحج ، وفى رواية له أيضا « ان رسول الله ﷺ أمر بعض أهله فى العشر ، وفى رواية له « جمع بين حج وعمرة ، ومراده التمتع المذكور وهو الجمع بينهما فى عام واحد كما سيأتى صريحا فى الباب بعده فى حديث ابن عباس ، وقد تقدم البحث فيه فى حديث أبي موسى . وفيه من الفوائد أيضا جواز نسخ القرآن بالقرآن ولا خلاف فيه ، وجواز نسخه بالسنة وفيه اختلاف شهير ، ووجه الدلالة منه قوله « ولم ينه عنها رسول الله ﷺ » فان مفهومه أنه لو نهى عنها لامتنع ، ويستلزم رفع الحكم ومقتضاه جواز النسخ ، وقد يؤخذ منه أن الإجماع لا ينسخ به لكونه حصر وجوه المنع فى نزول آية أو نهى من النبي ﷺ . وفيه وقوع الاجتهاد فى الأحكام بين الصحابة ، وإنكار بعض المجتهدين على بعض بالنص

٣٧ - باب قول الله تعالى [١٩٦ البقرة] : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾

١٥٧٢ - وقال أبو كامل فضيل بن حسين البصرى حدثنا أبو معشر حدثنا عثمان بن غياث عن بكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل عن متعة الحج فقال « أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي ﷺ فى حجة الوداع وأهلنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله ﷺ : اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة إلا من قلده الهدى ، فطفنا بالبيت وبالصفاء والمروة وأتينا النساء ولبسنا الثياب ، وقال : من قلده الهدى فانه لا يحل له حتى يبلغ الهدى محله . ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج ، فاذا فرغنا من المناسك جئنا فطفنا بالبيت وبالصفاء والمروة وقد تم حجنا وعلينا الهدى كما قال الله تعالى [١٩٦ البقرة] : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ الى أمصاركم ، الشاة تجزى . فجاءوا نسكين فى عام بين الحج والعمرة ، فان الله تعالى أنزله فى كتابه وسنه نبيه ﷺ وأباحه للناس غير أهل مكة ، قال الله ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾

وأشهرُ الحجِّ التي ذكرَ اللهُ تعالى : شَوَّالٌ وذو القعدةِ وذو الحجةِ ، فمن تَمَتَّعَ في هذه الأشهرِ فعليه دمٌ أو صومٌ «
والرَّفَثُ الجماعُ ، والفُسُوقُ المعاصي ، والجِدَالُ المراء

قوله (باب قول الله تعالى : ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) أى تفسير قوله ، وذلك فى الآية إشارة الى التمتع لأنه سبق فيها (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى) الى أن قال (ذلك) . واختلف السلف فى المراد بحاضري المسجد فقال نافع والاعرج : هم أهل مكة بعينها وهو قول مالك واختاره الطحاوى ورجحه ، وقال طاوس وطائفة : هم أهل الحرم وهو الظاهر . وقال مكحول : من كان منزله دون المواقيت وهو قول الشافعى فى القديم ، وقال فى الجديد : من كان من مكة على دون مسافة القصر ، ووافقه أحمد ، وقال مالك : أهل مكة ومن حولها سوى أهل المناهل كهمسان وسوى أهل منى وعرفة . قوله (وقال أبو كامل) وصله الاسماعيلى قال حدثنا القاسم المطرز حدثنا أحمد بن سنان حدثنا أبو كامل ، قد ذكره بطوله لكنه قال عثمان بن سعد ، بدل عثمان بن غياث وكلاهما بصرى وله رواية عن عكرمة ، لكن عثمان بن غياث ثقة وعثمان بن سعد ضعيف ، وقد أشار الاسماعيلى الى أن شيخه القاسم وهم فى قوله عثمان بن سعد ، ويؤيده أن أبا مسعود الدمشقى ذكر فى الأطراف ، أنه وجده من رواية مسلم بن الحجاج عن أبي كامل كما ساقه البخارى قال : فأظن البخارى أخذه عن مسلم لأننى لم أجده إلا من رواية مسلم ، كذا قال وتعقب باحتمال أن يكون البخارى أخذه عن أحمد بن سنان فإنه أحد مشايخه ، ويحتمل أيضا أن يكون أخذه عن أبي كامل نفسه فإنه أدركه وهو من الطبقة الوسطى من شيوخه ولم نجد له ذكرا فى كتابه غير هذا الموضع . وأبو معشر البراء اسمه يوسف بن يزيد والبراء بالتشديد نسبة له الى برى السهام . قوله (فلما قدمنا مكة) أى قربها لأن ذلك كان بسرف كما تقدم عن عائشة . قوله (اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة) الخطاب بذلك لمن كان أهل بالحج مفردا كما تقدم واضحا عن عائشة أنهم كانوا ثلاث فرق . قوله (طفنا) فى رواية الاصبلى : فطفنا ، بزيادة فاء وهو الوجه ، ووجه الاول بالحمل على الاستئناف أو هو جواب لما وقال جملة حالية وقد مقدرة فيها . قوله (ونسكننا المناسك) أى من الوقوف والمبيت وغير ذلك . قوله (وأتيانا النساء) المراد به غير المتكلم لأن ابن عباس لم يكن إذ ذاك بالفا . قوله (عشية التروية) أى بعد الظاهر ثامن ذى الحجة ، وفيه حجة على من استحب تقديمه على يوم التروية كما نقل عن الحنفية ، وعن الشافعية يختص استحباب يوم التروية بعد الزوال بمن ساق الهدى . قوله (فقد تم حجنا) للكشمينى وقد ، بالواو . ومن هنا الى آخر الحديث موقوف على ابن عباس ، ومن هنا الى أوله مرفوع . قوله (فصيام ثلاثة أيام فى الحج) سيأتى عن ابن عمر وعائشة موقوفا أن آخرها يوم عرفة فإن لم يفعل صام أيام منى أى الثلاثة التى بعد يوم النحر وهى أيام التشريق ، وبه قال الزهري والأوزاعى ومالك والشافعى فى القديم ، ثم رجع عنه وأخذ بعموم النهى عن صيام أيام التشريق . قوله (وسبعة اذا رجعتم الى أمصاركم) كذا أورده ابن عباس ، وهو تفسير منه للرجوع فى قوله تعالى (اذا رجعتم) ويوافقه حديث ابن عمر الآتى فى باب من ساق البدن معه ، من طريق عقيل عن الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعا قال للناس من كان منكم أهدي فإنه لا يحل ، الى أن قال : فمن لم يجد هديا فيلصم ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجع الى أهله ، وهذا قول الجمهور ، وعن الشافعى معناه الرجوع الى مكة ، وعبر عنه مرة بالفراع من أعمال الحج ، ومعنى الرجوع التوجه من مكة

فيصومها في الطريق إن شاء وبه قال اسحق بن راهويه . قوله (الشاة تجزى) أى عن الهدى ، وهى جملة حالية وقعت بدون واو وسياق فى أبواب الهدى بيان ذلك . قوله (بين الحج والعمرة) بيان البراد بقوله « لجمعوا النسكين » وهو باسكان السين قال الجوهرى النسك بالاسكان العبادة وبالضم الذبيحة . قوله (فإن الله أنزله) أى الجمع بين الحج والعمرة وأخذ بقوله (فمن تمتع بالعمرة الى الحج) . قوله (وسنة نبيه) أى شرعه حيث أمر أصحابه به . قوله (غير أهل مكة) بنصب غير ويجوز كسره ، وذلك إشارة الى التمتع ، وهذا مبنى على مذهبه بأن أهل مكة لا تمتع لهم وهو قول الحنفية ، وعند غيرهم أن الإشارة الى حكم التمتع وهو الفدية فلا يجب على أهل مكة بالتمتع دم إذا أحرموا من الحل بالعمرة ، وأجاب الكرماني بجواب ليس طائلا . قوله (اتى ذكر الله) أى بعد آية التمتع حيث قال (الحج أشهر معلومات) وقد تقدم نقل الخلاف فى ذى الحجة هل هو بكالهِ أو بعضه . قوله (فمن تمتع فى هذه الأشهر) ليس لهذا القيد مفهوم لأن الذى يعتصر فى غير أشهر الحج لا يسمى متمتعا ولا دم عليه وكذلك المكي عند الجمهور ، وخالفه فيه أبو حنيفة كما تقدم والله أعلم . ويدخل فى عموم قوله « فمن تمتع » من أحرم بالعمرة فى أشهر الحج ثم رجع الى بلده ثم حج منها وبه قال الحسن البصرى ، وهو مبنى على أن التمتع ليقاع العمرة فى أشهر الحج فقط ، والذى ذهب اليه الجمهور أن التمتع أن يجمع الشخص الواحد بينهما فى سفر واحد فى أشهر الحج فى عام واحد وأن يقدم العمرة وأن لا يكون مكيًا ، فتى اختل شرط من هذه الشروط لم يكن متمتعا . قوله (والجدال المراء) روى ابن أبى نسيبة من طريق مقسم عن ابن عباس قال « ولا جدال فى الحج : تمارى صاحبك حتى تفضيه ، وكذا أخرجه عن ابن عمر مثله ، ومن طريق عكرمة وإبراهيم النخعي وعطاء بن يسار وغيرهم نحو قول ابن عباس ، وأخرج من طريق عبد العزيز بن ربيع عن مجاهد قال : قوله « ولا جدال فى الحج » قال : قد استقام أمر الحج . ومن طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد قال : قد صار الحج فى ذى الحجة لا شهر ينسأ ولا شك فى الحج ، لأن أهل الجاهلية كانوا يحجون فى غير ذى الحجة

٣٨ - باب الاغتسال عند دخول مكة

١٥٧٣ - **حدثني** يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن عُلَيَّةُ أخبرنا أيوب عن نافع قال « كان ابن عمر رضى الله عنهما إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ، ثم يبيت بذى طوى ، ثم يصلى به الصبح ويغتسل ، ويحدث ن النبي ﷺ كان يفعل ذلك »

قوله (باب الاغتسال عند دخول مكة) قال ابن المنذر : الاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس فى تركه عندهم فدية ، وقال أكثرهم يجزى منه الوضوء . وفى « الموطأ » أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام ، وظاهره أن غسله لدخول مكة كان لجسده دون رأسه . وقال الشافعية إن عجز عن الغسل تيسر . وقال ابن التين : لم يذكر أصحابنا الغسل لدخول مكة وإنما ذكروه للطواف ، والغسل لدخول مكة هو فى الحقيقة للطواف . **قوله** (ثم يبيت بذى طوى) بضم الطاء وبفتحةا . **قوله** (ويغتسل) أى به . **قوله** (كان يفعل ذلك) يحتمل أن الإشارة به الى الفعل الأخير وهو الغسل وهو مقصود الترجمة ، ويحتمل أنها الى الجميع وهو الاظهر ، فسياق فى الباب الذى يليه ذكر المبيت فقط مرفوعا من رواية أخرى عن ابن عمر ، وتقدم الحديث باتم من هذا فى

« باب الالهلال مستقبل القبلة ،

٣٩ - باب دخول مكة هاراً أو ليلاً

بات النبي ﷺ بذي طوى حتى أصبح ثم دخل مكة . وكان ابن عمر رضى الله عنهما يفعلاه

١٥٧٤ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن عبيد الله قال : **حدثني** نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال

« بات النبي ﷺ بذي طوى حتى أصبح ثم دخل مكة ، وكان ابن عمر رضى الله عنهما يفعلاه »

قوله (باب دخول مكة هاراً أو ليلاً) أورد فيه حديث ابن عمر في المبيت بذي طوى حتى يصبح ، وهو ظاهر في الدخول هاراً ، وقد أخرجه مسلم من طريق أيوب عن نافع بلفظ « كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة هاراً » وأما الدخول ليلاً فلم يقع منه ﷺ إلا في عمرة الجعرانة فإنه ﷺ أحرم من الجعرانة ودخل مكة ليلاً ف قضى أمر العمرة ثم رجع ليلاً فأصبح بالجعرانة كبائت كما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث محرش الكعبي ، وترجم عليه النسائي « دخول مكة ليلاً ، وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يستحبون أن يدخلوا مكة هاراً ويخرجوا منها ليلاً . وأخرج عن عطاء : إن شئتم فادخلوا ليلاً ، إنكم لستم كرسول الله ﷺ ، إنه كان إماماً فأحب أن يدخلها هاراً ليراه الناس انتهى . وقضية هذا أن من كان إماماً يقتدى به استحباب له أن يدخلها هاراً

٤٠ - باب من أين يدخل مكة

١٥٧٥ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال **حدثني** معن قال **حدثني** مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله

عنهما قال « كان رسول الله ﷺ يدخل من الثنية العليا ، ويخرج من الثنية السفلى »

[الحديث ١٥٧٥ - طرفه في : ١٥٧٦]

قوله (باب من أين يدخل مكة) أورد فيه حديث مالك عن نافع عن ابن عمر قال « كان رسول الله ﷺ يدخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى ، أخرجه عن إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى عنه ، وليس هو في الموطأ ، ولا رأيت في « غرائب مالك للدارقطني ، ولم أقف عليه إلا من رواية معن بن عيسى ، وقد تابع إبراهيم ابن المنذر عليه عبد الله بن جعفر البرمكي ، وقد عز على الاسماعيل استخراجه فأخرجه عن ابن ناجية عن البخاري مثله وزاد في آخره « يعني ثنيتي مكة ، وهذه الزيادة قد أخرجها أيضاً أبو داود حيث أخرج الحديث عن عبد الله ابن جعفر البرمكي عن معن بن عيسى مثله ، وقد ذكره المصنف في الباب الذي بعده من طريق أخرى عن نافع وسياقه أبين من سياق مالك

٤١ - باب من أين يخرج من مكة

١٥٧٦ - **حدثنا** مسدد بن مسرهد البصري **حدثنا** يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله

عنهما « إن رسول الله ﷺ دخل مكة من كداء من الثنية العليا التي بالبطحاء ، ويخرج من الثنية السفلى »

قال أبو عبد الله : كان يقال : هو مسدد كاسمه . قال أبو عبد الله : سمعت يحيى بن معين يقول سمعت يحيى ابن سعيد يقول : لو أن مسدداً أتته في بيته فحدثته لاستحق ذلك ، وما أبالي كُتبي كانت عندي أو عند مسدد .
 ١٥٧٧ - **حدثنا** الحميدي ومحمد بن المثنى قالا **حدثنا** سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « ان النبي ﷺ لما جاء الى مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها »
 [الحديث ١٥٧٧ - اطرافه في : ١٥٧٨ ، ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، ١٥٨١ ، ٤٢٩٠ ، ٤٢٩١]

١٥٧٨ - **حدثنا** محمود بن غيلان المروزي **حدثنا** أبو أسامة **حدثنا** هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « ان النبي ﷺ دخل عام الفتح من كداء وخرج من كداء من أعلى مكة »
 ١٥٧٩ - **حدثنا** أحمد **حدثنا** ابن وهب أخبرنا عمرو عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « ان النبي ﷺ دخل عام الفتح من كداء أعلى مكة » . قال هشام وكان عروة يدخل على كليهما - من كداء وكداء - وأكثر ما يدخل من كداء ، وكانت أقربهما الى منزله

١٥٨٠ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** حاتم عن هشام عن عروة « دخل النبي ﷺ عام الفتح من كداء من أعلى مكة ، وكان عروة أكثراً ما يدخل من كداء ، وكان أقربهما الى منزله »

١٥٨١ - **حدثنا** موسى **حدثنا** وهيب **حدثنا** هشام عن أبيه « دخل النبي ﷺ عام الفتح من كداء ، وكان عروة يدخل منها كليهما ، وأكثر ما يدخل من كداء أقربهما الى منزله »

قال أبو عبد الله : كداء وكداء موضحان

قوله (باب من أين يخرج من مكة) . **قوله** (من كداء) بفتح الكاف والمد قال أبو عبيد : لا يصرف . وهذه الثانية هي التي ينزل منها الى المعلى مقبرة أهل مكة ، وهي التي يقال لها الحجون بفتح المهملة وضم الجيم ، وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأزرق ، ثم سهل في عصرنا هذا منها سنة إحدى عشرة وثمانمائة موضع ، ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر الملك المؤيد في حدود العشرين وثمانمائة ، وكل عقبة في جبل أو طريق عال فيه تسمى ثنية . **قوله** (الثانية السفلى) ذكر في ثاني حديثي الباب « وخرج من كداء ، وهو بضم الكاف مقصور وهي عند باب شبيكة بقرب شعب الشاميين من ناحية قعيقمان ، وكان بناء هذا الباب عليها في القرن السابع . **قوله** (من أعلى مكة) كذا رواه أبو أسامة فقلبه ، والصواب ما رواه عمرو وحاتم عن هشام « دخل من كداء من أعلى مكة » ، ثم ظهر لي أن الوهم فيه من دون أبي أسامة ، فقد رواه أحمد عن أبي أسامة على الصواب . **قوله** (قال هشام) هو ابن عروة بالاسناد المذكور . **قوله** (وكان عروة يدخل من كليهما) في رواية الكشميني « على ، بدل من . **قوله** (وأكثر ما يدخل من كداء) بالضم والفصر للجمع وكذا في رواية حاتم وهيب وهي الطريقة الرابعة لحديث عائشة . **قوله** (وكانت أقربهما الى منزله) فيه اعتذار هشام لآبيه لكونه روى الحديث

وخالفه لانه رأى أن ذلك ليس بحتم لازم وكان ربما فعله وكثيرا ما يفعل غيره بقصد التيسير ، قال عياض والقرطبي وغيرهما : اختلف في ضبط كداء وكدا فالأكثر على أن العليا بالفتح والمد والسفلى بالضم والقصر وقيل بالعكس . قال النووي : وهو غلط . قالوا : واختلف في المعنى الذى لاجله خالف عليه السلام بين طريقه فقيل : ليتبرك به كل من في طريقه ، فذكر شيئا مما تقدم في العيد وقد استوعبت ما قيل فيه هناك ، وبعضه لا يتأتى اعتباره هنا والله أعلم . وقيل : الحكمة في ذلك المناسبة بجهة العلو عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان وعكسه الإشارة الى فراقه ، وقيل : لأن إبراهيم لما دخل مكة دخل منها ، وقيل : لانه عليه السلام خرج منها محتفيا في الهجرة فأراد أن يدخلها ظاهرا عاليا ، وقيل : لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلا للبيت ، ويحتمل أن يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك ، والسبب في ذلك قول أبي سفيان بن حرب للعباس : لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء ، فقلت ما هذا ؟ قال شيء طلع بقلبي وان الله لا يطلع الخيل هناك أبدا ، قال العباس : فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل . وللبيهقي من حديث ابن عمر قال : قال النبي عليه السلام لا بى بكر : كيف قال حسان ؟ فأنشده :

عدمت بنيتي أن لم تروها تثير النقع مطلعها كداء

فتبسم وقال : ادخلوها من حيث قال حسان ، . (تنبيه) : حكى الحميدى عن أبي العباس العذرى أن بمكة موضعا ثالثا يقال له كدى وهو بالضم والتصغير يخرج منه الى جهة اليمن ، قال المحب الطبرى : حققه العذرى عن أهل المعرفة بمكة . قال : وقد بنى عليها باب مكة الذى يدخل منه أهل اليمن . (تنبيهات) : أولها محمود فى الطريق الثانية من حديث عائشة هو ابن غيلان ، وعمره فى الطريق الثالثة هو ابن الحارث ، وأحمد فى أول الاسناد لم أره منسوبا فى شيء من الروايات ، وقد تقدم فى أوائل الحج أحمد عن ابن وهب وأنه أحمد بن عيسى فيشبه أن يكون هو المذكور هنا ، وحاتم فى الطريق الثالثة هو ابن اسماعيل . (التنبيه الثانى) : اختلف على هشام بن عروة فى وصل هذا الحديث وإرساله ، وأورد البخارى الوجهين مشيرا الى أن رواية الإرسال لا تقدر فى رواية الوصل لأن الذى وصله حافظ وهو ابن عيينة وقد تابعه ثقتان ، ولعله إنما أورد الطريقين المرسلين ليستظهر بهما على وهم أبي أسامة الذى أشرت اليه أولا . (الثالث) : وقع فى رواية المستمل وحده فى آخر الباب ، قال أبو عبد الله : كداء وكدا موضعان ، والمراد بأبي عبد الله المصنف ، وهذا تفسير غير مفيد فعلوم أنهما موضعان بمجرد السياق ، وقد يسر الله بنقل ما فيها من ضبط وتعيين جهة كل منهما

٤٢ - باب فضل مكة وبنياتها ، وقوله تعالى [١٢٥ - ١٢٨ البقرة] :

﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ . وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ . وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ، رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ . رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾

١٥٨٢ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا أبو عاصم قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « لما بُدِيتِ الكعبة ذهب النبي ﷺ وعباس بن عبد المطلب الحجارة ، فقال العباس للنبي ﷺ : اجعل إزارك على رقبتك . نخر إلى الأرض ، وطمحت عيناه إلى السماء ، فقال : أرني إزارى ، فشده عليه »

١٥٨٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد ابن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة رضي الله عنهم زوج النبي ﷺ « ان رسول الله ﷺ قال لها : ألم ترى أن قومك لما بنوا الكعبة اقتصروا على قواعد إبراهيم ، فقلت : يا رسول الله ألا تردها على قواعد إبراهيم ؟ قال : لولا حدثنان قومك بالكفر لقلت »

فقال عبد الله رضي الله عنه : لئن كانت عائشة رضي الله عنها سمعت هذا من رسول الله ﷺ ما أرى رسول الله ﷺ ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم

١٥٨٤ - **حدثنا** مسدد حدثنا أبو الأحوص حدثنا أشعث عن الأسود بن يزيد عن عائشة رضي الله عنها قالت « سألت النبي ﷺ عن الجدر أمن البيت هو ؟ قال : نعم . قلت : فما لم لم يدخلوا في البيت ؟ قال : إن قومك قصرتم بهم النفقة . قلت : فما شأن بابهم مرتفعاً ؟ قال : فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا ، ولولا أن قومك حديث عهد بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت وأن ألصق بابي بالأرض »

١٥٨٥ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « قال لي رسول الله ﷺ : لولا حدائنة قومك بالكفر لنقضت البيت ثم لبنيته على أساس إبراهيم عليه السلام ، فان قریشاً استقصرت بناءه ، وجعلت له خلفاً » . قال أبو معاوية : حدثنا هشام : خلفا يعني باباً

١٥٨٦ - **حدثنا** بيان بن عمرو حدثنا يزيد حدثنا جرير بن حازم حدثنا يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « ان النبي ﷺ قال لها : يا عائشة لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم ، فأدخلت فيه ما أخرج منه ، وأزقته بالأرض ، وجعلت له بابين باباً شرقياً وباباً غربياً فبلغت به أساس إبراهيم » . فذلك الذي حمل ابن الزبير رضي الله عنهما على هدمه . قال يزيد : وشهدت ابن الزبير حين هدمه وبناءه وأدخل فيه من الحجر ، وقد رأيت أساس إبراهيم حجارة كاشمية الإبل . قال جرير : فقلت له أين

مَوْضِعُهُ ؟ قال : أَرَيْكَهُ الْآنَ . فدخلتُ معه الْحِجْرَ ، فأشارَ إلى مكانٍ فقال : ها هُنَا . قال جَرِيرٌ : فَحَزَرْتُ مِنْ الْحِجْرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا

قوله (باب فضل مكة وبنياتها وقوله تعالى (واذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا) فساق الآيات الى قوله : (التواب الرحيم) كذا في رواية كريمة ، وساق الباقر بعض الآية الاولى ، ولا يذُرُ كلها ثم قال : الى قوله التواب الرحيم . ثم ساق المصنف في الباب حديث جابر في بناء الكعبة ، وحديث عائشة في ذلك من أربعة طرق ، وليس في الآيات ولا الحديث ذكر لبنيان مكة لكن بنيان الكعبة كان سبب بنيان مكة وعمارتها فاكثرت به . واختلف في أول من بنى الكعبة كما سيأتى في أحاديث الانبياء في الكلام على حديث أبي ذر أى مسجد وضع في الارض أول ، وكذا قصة بناء إبراهيم وإسماعيل لها يأتى في أحاديث الانبياء ، ويقتصر هنا على قصة بناء قريش لها وعلى قصة بناء ابن الزبير وما غيره الحجاج بعده لتعلق ذلك بحديثي الباب . والبيت اسم غالب للكعبة كالنجم للثريا ، وقوله تعالى (مثابة) أى مرجعا للحجاج والعمار يتفرقون عنه ثم يعودون اليه ، روى عبد بن حميد بإسناد جيد عن مجاهد قال : يحجون ثم يعودون ، وهو مصدر وصف به الموضع ، وقوله (وأمنا) أى موضع أمن وهو كقوله (أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا) والمراد ترك القتال فيه كما سيأتى شرحه في الكلام على حديث الباب الذى بعده . وقوله (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) أى وقفنا اتخذوا منه موضع صلاة ، ويجوز أن يكون معطوفا على اذكروا نعمتى أو على معنى مثابة أى ثوبوا اليه واتخذوا ، والأمر فيه للاستحباب بالاتفاق . وقرأ نافع وابن عامر (واتخذوا) بلفظ الماضى عطفا على (جعلنا) أو على تقدير إذ أى وإذ جعلنا وإذ اتخذوا ، ومقام إبراهيم الحجر الذى فيه أثر قدميه على الاصح ، وسيأتى شرحه في قصة إبراهيم من أحاديث الانبياء ، وعن عطاء مقام إبراهيم عرفة وغيرها من المناسك لأنه قام فيها ودعا . وعن النخعي الحرم كله . وكذا رواه الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، وقد تقدمت الإشارة الى شئ من ذلك في أوائل كتاب الصلاة . وقوله (والركع السجود) استدل به على جواز صلاة الفرض والنفل داخل البيت ، وخالف مالك في الفرض . قوله (اجعل هذا بلدا آمنا) يأتى الكلام عليه في حديث : ان إبراهيم حرم مكة ، وأنه لا يعارض حديث : ان الله حرم هذا البلد يوم خلق السموات والارض ، لان معنى الأول أن إبراهيم أعلم الناس بذلك ، والثانى ما سبق من تقدير الله . وقوله (من آمن) بدل من أهله أى وارزق المؤمنين من أهله خاصة (ومن كفر) عطف على من آمن قيل قاس إبراهيم الرزق على الامامة فعرف الفرق بينهما وان الرزق قد يكون استدراجا وإلزاما للحجة ، وسيأتى الكلام على القواعد في تفسير البقرة وأنها الاساس ، وظاهره أنه كان مؤسسا قبل إبراهيم ، ويحتمل أن يكون المراد بالرفع نقلها من مكانها الى مكان البيت كما سيأتى عند نقل الاختلاف في ذلك ان شاء الله تعالى . وقوله (ربنا تقبل منا) أى يقولان ربنا تقبل منا ، وقد أظهره ابن مسعود في قراءته . قوله (وأرنا مناسكنا) قال عبد بن حميد : حدثنا يزيد بن هارون حدثنا سليمان التيمي عن أبي مجلز قال : لما فرغ إبراهيم من البيت أنه جبريل فأراه الطواف بالبيت سبعا قال وأحسبه وبين الصفا والمروة ، ثم أتى به عرفة فقال : أعرفت ؟ قال نعم ، قال : فمن ثم سميت عرفات . ثم أتى به جمعا فقال : ههنا يجمع الناس الصلاة . ثم أتى به منى فعرض لها الشيطان فأخذ جبريل سبع حصيات فقال ارمه بها وكبر مع كل

حصاة . قوله (وتب علينا) قيل طلبا الثبات على الايمان لانهما معصومان ، وقيل أراد ان يعرف الناس أن ذلك الموقف مكان التوبة ، وقيل المعنى وتب على من اتبعنا . قوله (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي ، وهذا أحد الأحاديث التي أخرجها البخاري عن شيخه أبي عاصم النبيل بواسطة . قوله (لما بنيت الكعبة) هذا من مرسل الصحابي لأن جابرا لم يدرك هذه القصة ، فيحتمل أن يكون سمعها من النبي ﷺ أو ممن حضرها من الصحابة ، وقد روى الطبراني وأبو نعيم في « الدلائل » ، من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير قال « سألت جابرا هل يقوم الرجل عريانا ؟ فقال : أخبرني النبي ﷺ أنه لما انهدمت الكعبة نقل كل بطن من قريش وأن النبي ﷺ نقل مع العباس ، وكانوا يضعون ثيابهم على العواتق يتقوون بها - أي على حمل الحجارة - فقال النبي ﷺ : فاعتقلت رجلى فخررت وسقط ثوبي فقلت للعباس : هلم ثوبي ، فليست أتعري بعدها إلا إلى الغسل ، لكن ابن لهيعة ضعيف ، وقد تابعه عبد العزيز بن سليمان عن أبي الزبير ذكره أبو نعيم فإن كان محفوظا وإلا فقد حضره من الصحابة العباس كما في حديث الباب ، فعمل جابرا حمله عنه . وروى الطبراني أيضا ، والبيهقي في « الدلائل » ، من طريق عمرو بن أبي قيس ، والطبري في التهذيب من طريق هارون بن المغيرة ، وأبو نعيم في « المعرفة » ، من طريق قيس بن الربيع ، وفي « الدلائل » ، من طريق شعيب بن خالد كلهم عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس حدثني أبي العباس بن عبد المطلب قال « لما بنت قريش الكعبة انفردت رجلين رجلين ينقلون الحجارة ، فكنت أنا وابن أخي ، فجعلنا نأخذ أزرا فنضعها على مناكبنا ونجعل عليها الحجارة ، فاذا دنونا من الناس لبسنا أزرا ، فبينما هو أمامي إذ صرع فسعيت وهو شاخص ببصره إلى السماء قال فقلت لابن أخي : ما شأنك ؟ قال : نهيت أن أمشي عريانا قال فكتمته حتى أظهر الله نبوته ، تابعه الحكم بن أبان عن عكرمة أخرجها أبو نعيم أيضا ، وروى ذلك أيضا من طريق النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس ليس فيه العباس وقال في آخره « فكان أول شيء رأى من النبوة ، والنضر ضعيف ، وقد خبط في أسناده وفي متنه ، فانه جعل القصة في معالجة زمزم بأمر أبي طالب وهو غلام ، وكذا روى ابن إسحق في « السيرة » ، عن أبيه عن حدثه عن النبي ﷺ قال « لاني لمع غلامان هم أسناني قد جعلنا أزرا على أعناقنا لحجارة ننقلها إذ لكني لاكم الحكمة شديدة ثم قال : اشدد عليك إزارك ، فكأن هذه قصة أخرى ، واغتر بذلك الأزرق فحكى قولاً « أن النبي ﷺ لما بنيت الكعبة كان غلاما ، واهل عمرته في ذلك ما سيأتي عن معمر عن الزهري ، ولحديث معمر شاهد من حديث أبي الطفيل أخرجها عبد الرزاق ومن طريقه الحاكم والطبراني قال « كانت الكعبة في الجاهلية مبنية بالرضم ليس فيها مدر ، وكانت قدر ما يفتحها العناق ، وكانت ثيابها توضع عليها تسدل سدلا ، وكانت ذات ركنين كهيئة هذه الحلقة :  ، فأقبلت سفينة من الروم ، حتى اذا كانوا قريبا من جدة انكسرت ، فخرجت قريش لتأخذ خشبها فوجدوا الرومي الذي فيها نجارا فقدموا به وبالحشب ليدنوا به البيت ، فكانوا كلما أرادوا القرب منه لهدمه بدت لهم حية فاتحة فاهها ، فبعث الله طيرا أعظم من الذسر فغرز مخالبه فيها فألقاها نحو أجياد ، فهدمت قريش الكعبة وبنوها بحجارة الوادي ، فرفعوها في السماء عشرين ذراعا . فبينما النبي ﷺ يحمل الحجارة من أجياد وعليه نمره فضافت عليه النمره فذهب يضعها على عاتقه فبدت عورته من صغرها ، فنودي : يا محمد خمر عورتك ، فلم ير عريانا بعد ذلك ، وكان بين ذلك وبين المبعث خمس سنين ، قال معمر : وأما الزهري فقال « لما بلغ رسول الله ﷺ الحلم أجرت امرأة الكعبة فطارت شرارة من بحرها في ثياب الكعبة فاحترقت ، فتشاورت قريش في هدمها وهابوه ، فقال الوليد : إن

الله لا يهلك من يريد الإصلاح ، فارتقى على ظاهر البيت ومعه العباس فقال : اللهم لا نريد إلا الإصلاح ، ثم هدم . فلما رأوه سالما تابعوه ، قال عبد الرزاق وأخبرنا ابن جريج قال : قال مجاهد كان ذلك قبل المبعث بخمس عشرة سنة ، وكذا رواه ابن عبد البر من طريق محمد بن جبير بن مطعم بإسناده . وبه جزم موسى بن عقبة في مغازيه والاول أشهر ، وبه جزم ابن إسحق . ويمكن الجمع بينهما بأن يكون الحريق تقدم وقته على الشروع في البناء ، وذكر ابن إسحق أن السيل كان يأتي فيصيب الكعبة فيتساقط من بنائها ، وكان رضما فوق القامة ، فأرادت قريش رفعها وتنسيقها ، وذلك أن نقرأ سرقوا كنز الكعبة ، فذكر القصة مطولة في بنائهم الكعبة وفي اختلافهم فيمن يضع الحجر الاسود حتى رضوا بأول داخل ، فدخل النبي ﷺ فحكموه في ذلك فوضعه بيده . قال : وكانت الكعبة على عهد النبي ﷺ ثمانية عشر ذراعا ، ووقع عند الطبراني من طريق أخرى عن ابن خثيم عن أبي الطفيل أن اسم النجار المذكور باقوم ، وللفاكهى من طريق ابن جريج مثله ، قال : وكان يتجر الى بسند وراء ساحل عدن ، فانكسرت سفينته بالشعبية ، فقال لقريش : إن أجريتم عيرى مع عيركم الى الشام أعطيتكم الخشب ، ففعلوا ، وروى سفيان بن عيينة في جامعه عن عمرو بن دينار أنه سمع عبيد بن عمير يقول : اسم الذى بنى الكعبة لقريش باقوم ، وكان روميا ، وقال الازرقى : كان طولها سبعة وعشرين ذراعا ، فاقتصرت قريش منها على ثمانية عشر ، ونقصوا من عرضها أذراعا أدخلوها فى الحجر . قوله (نخر الى الارض) فى رواية زكريا بن إسحق عن عمرو بن دينار الماضية فى باب كراهية التعرى ، من أوائل الصلاة : فجعله على منكبه فسقط مغشيا عليه . قوله (فطمحت عيناه) بفتح المهملة والميم أى ارتفعتا ، والمعنى أنه صار ينظر الى فوق . وفى رواية عبد الرزاق عن ابن جريج فى أوائل السيرة النبوية : ثم أفاق فقال . قوله (أرني إزارى) أى أعطني ، وحكى ابن التين كسر الراء وسكونها وقد قرئ بهما ، وفى رواية عبد الرزاق الآتية : إزارى إزارى ، بالتكرير . قوله (فشده عليه) زاد زكريا بن إسحق : فما روى بعد ذلك عريانا ، وقد تقدم شاهدهما من حديث أبي الطفيل . الحديث الثانى ساقه من أربعة طرق . قوله فى الطريق الاولى (عن سالم بن عبد الله) أى ابن عمر . قوله (أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر) أى الصديق ، ووقع فى رواية مسلم : أبي بكر بن أبي قحافة ، وعبد الله هذا هو أخو القاسم بن محمد . قوله (أخبر عبد الله بن عمر) بنصب عبد الله على المفعولية ، وظاهره أن سالما كان حاضرا لذلك فيكون من روايته عن عبد الله بن محمد ، وقد صرح بذلك أبو أويس عن ابن شهاب ، لكنه سماه عبد الرحمن بن محمد فوهم أخرجه أحمد ، وأغرب إبراهيم بن طهمان فرواه عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أخرجه الدارقطنى فى : غرائب مالك ، والمحفوظ الاول . وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم لكنه اختصره ، وأخرجه مسلم من طريق نافع عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر عن عائشة فتابع سالما فيه وزاد فى المتن : ولأنفقت كنز الكعبة ، ولم أر هذه الزيادة إلا من هذا الوجه ، ومن طريق أخرى أخرجه أبو عوانة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير عن عائشة وسيأتى البحث فيها فى باب كسوة الكعبة . قوله (قومك) أى قريش . قوله (اقتصروا عن قواعد إبراهيم) سيأتى بيان ذلك فى الطريق التى تلى هذه . قوله (لولا حدثان) بكسر المهملة وسكون الدال بعدها مثلثة بمعنى الحدوث ، أى قرب عهدهم . قوله (لفعلت) أى لرددتها على قواعد إبراهيم . قوله (فقال عبد الله) أى ابن عمر بالاسناد المذكور ، وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه بهذه القصة مجردة . قوله (لئن كانت) ليس هذا شكا من ابن عمر فى صدق

عائشة ، لكن يقع في كلام العرب كثيرا صورة التشكيك والمراد التقرير واليقين . قوله (ما أرى) بضم الهمزة أى أظن ، وهى رواية معمر ، وزاد في آخر الحديث « ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك ، ونحوه في رواية أبي أويس المذكورة . قوله (استلام) افتعال من السلام ، والمراد هنا لمس الركن بالقبلة أو اليد . قوله (يليان) أى يقربان من (الحجر) بكسر المهملة وسكون الجيم وهو معروف على صفة نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعا ، والقدر الذى أخرج من الكعبة سيأتى قريبا . قوله في الطريقة الثانية (حدثنا الأشعث) هو ابن أبي الشعثاء المحاربى ، وقد تقدم في العلم من وجه آخر عن الأسود بزيادة نهنا على ما فيها هناك . قوله (عن الجدر) بفتح الجيم وسكون المهملة كذا للاكثر وكذا هو في مسند مسدد شيخ البخارى فيه ، وفي رواية المستملى « الجدار » قال الخليل : الجدر لغة في الجدار انتهى . ووه من ضبطه بضمها لان المراد الحجر ، ولأبى داود الطيالسى في مسنده عن أبى الأحوص شيخ مسدد فيه « الجدر أو الحجر » بالشك ، ولأبى عوانة من طريق شيبان عن الأشعث « الحجر » بغير شك . قوله (أمن البيت هو ؟ قال نعم) هذا ظاهره أن الحجر كله من البيت ، وكذا قوله في الطريق الثانية (أن أدخل الجدر في البيت) وبذلك كان يفتى ابن عباس كما رواه عبد الرزاق عن أبيه عن مرثد بن شرحبيل قال « سمعت ابن عباس يقول : لو وليت من البيت ما ولى ابن الزبير لأدخلت الحجر كله في البيت ، فلم يطاف به إن لم يكن من البيت » ؟ وروى الترمذى والنسائى من طريق علقمة عن أمه عن عائشة قالت « كنت أحب أن أصلى في البيت » فأخذ رسول الله ﷺ بيدي فأدخلني الحجر فقال : صلى فيه فأنما هو قطعة من البيت ، ولكن قومك استقصروه حين بنوا الكعبة فاخرجوه من البيت ، ونحوه لأبى داود من طريق صفية بنت شيبة عن عائشة ، ولأبى عوانة من طريق قتادة عن عروة عن عائشة ، ولأحمد بن طريق سعيد بن جبير عن عائشة وفيه « أنها أرسلت الى شيبه الحجبى ليفتح لها البيت بالليل فقال : ما فتحناه في جاهلية ولا إسلام بليل ، وهذه الروايات كلها مطلقة ، وقد جاءت روايات أصح منها مقيدة ، منها لمسلم من طريق أبي قزعة عن الحارث بن عبد الله عن عائشة في حديث الباب « حتى أزيد فيه من الحجر » ، وله من وجه آخر عن الحارث عنها « فإن بدا لقومك أن يبنوه بعدى فهلى لأريك ما تركوا منه » فأراها قريبا من سبعة أذرع ، وله من طريق سعيد بن ميناء عن عبد الله بن الزبير عن عائشة في هذا الحديث « وزدت فيها من الحجر ستة أذرع » وسيأتى في آخر الطريق الرابعة قول يزيد بن رومان الذى رواه عن عروة أنه أراه لجرير بن حازم فخره ستة أذرع أو نحوها ، ولسفيان بن عيينة في جامعه عن داود بن شابور عن مجاهد « أن ابن الزبير زاد فيها ستة أذرع مما يلي الحجر » ، وله عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن الزبير « ستة أذرع وشبر » وهكذا ذكر الشافعى عن عدد لقيهم من أهل العلم من قریش كما أخرجه البيهقى في « المعرفة » عنه ، وهذه الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الستة ودون السبعة ، وأما رواية عطاء عند مسلم عن عائشة مرفوعا « لكنت أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع » فهى شاذة ، والرواية السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ ، ثم ظهر لى لرواية عطاء وجه وهو أنه أريد بها ما عدا الفرجة التى بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات الأخرى ، فإن الذى عدا الفرجة أربعة أذرع وشىء ، ولهذا وقع عند الفاكهى من حديث أبى عمرو بن عدى بن الحراء « أن النبى ﷺ قال لعائشة في هذه القصة : ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع » فيحمل هذا على إلغاء الكسر ، ورواية عطاء على جبره ، ويجمع بين الروايات كلها بذلك ولم أر من سبقنى الى ذلك ، وسأذكر ثمرة هذا البحث في آخر

الكلام على هذا الحديث . قوله (ألم ترى) أى ألم تعرفى . قوله (قصرت بهم النفقة) بتشديد الصاد أى النفقة الطيبة التى أخرجوها لذلك كما جزم به الأزرق وغيره ، ويوضحه ما ذكر ابن إسحق فى « السيرة » عن عبد الله بن أبى نجيح أنه أخبر عن عبد الله بن صفوان بن أمية « أن أبا وهب بن عابد بن عمران بن مخزوم - وهو جد جعدة بن هبيرة بن أبى وهب المخزومى - قال لقريش : لا تدخلوا فيه من كسبكم إلا الطيب ، ولا تدخلوا فيه مهر بنى ولا بيع ربا ولا مظلة أحد من الناس » وروى سفيان بن عيينة فى جامعه « عن عبيد الله بن أبى يزيد عن أبيه أنه شهد عمر ابن الخطاب أرسل الى شيخ من بنى زهرة أدرك ذلك فسأله عمر عن بناء الكعبة فقال : ان قريشا تقربت لبناء الكعبة - أى بالنفقة الطيبة - فعجزت فتركوا بعض البيت فى الحجر ، فقال عمر صدقت ، . قوله (ليدخلوا) فى رواية المستمل « يدخلوا » بغير لام زاد مسلم من طريق الحارث بن عبد الله عن عائشة « فكان الرجل إذا هو أراد أن يدخلها يدعونه يرتقى حتى إذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط » . قوله (حديث عمرهم) بتنوين حديث . قوله (بجاهلية) فى رواية الكشميهنى بالجاهلية ، وقد تقدم فى العلم من طريق الأسود « حديث عهد بكفر » ولابى عوانة من طريق قتادة عن عروة عن عائشة « حديث عهد بشرك » . قوله (فأخاف أن تنكر قلوبهم) فى رواية شيبان عن أشعث « تنفر » بالفاء بدل الكاف ، ونقل ابن بطال عن بعض علمائهم أن النفرة التى خشىها ﷺ أن ينسبوه الى الانفراد بالفخر دونهم . قوله (أن أدخل الجدر) كذا وقع هنا ، وهو مؤول بمعنى المصدر أى أخاف إنكار قلوبهم إدخال الحبر ، وجواب لولا محذوف ، وقد رواه مسلم عن سعيد بن منصور عن أبى الاحوص بلفظ « فأخاف أن تنكر قلوبهم لنظرت أن أدخل » فأثبت جواب لولا ، وكذا أثبتته الاسماعيلى من طريق شيبان عن أشعث ولفظه « لنظرت فأدخلته » . قوله فى الطريق الثالثة (عن هشام) هو ابن عروة . قوله (عن عائشة) كذا رواه مسلم من طريق أبى معاوية والنسائى من طريق عبدة بن سليمان ، وأبو عوانة من طريق على بن مسهر ، وأحمد عن عبد الله بن نمير كلهم عن هشام ، وخالفهم القاسم بن معن فرواه عن هشام عن أبيه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن عائشة أخرجه أبو عوانة ، ورواية الجماعة أرجح ، فان رواية عروة عن عائشة لهذا الحديث مشهورة من غير هذا الوجه ، فسيأتى فى الطريق الرابعة من طريق يزيد بن رومان عنه وكذا لابی عوانة من طريق قتادة وأبى النضر كلاهما عن عروة عن عائشة بغير واسطة ، ويحتمل أن يكون عروة حمل عن أخيه عن عائشة منه شيئا زائدا على روايته عنها كما وقع للأسود بن يزيد مع ابن الزبير فيما تقدم شرحه فى كتاب العلم . قوله (وجعلت له خلفا) بفتح المعجمة وسكون اللام بعدها فاء ، وقد فسره فى الرواية المتعلقة ، وضبطه الحربى فى « الغريب » بكسر الخاء المعجمة قال : والخالفة عمود فى مؤخر البيت ، والصواب الاول ، وبينه قوله فى الرواية الرابعة « وجعلت لها بابين » . (تنبيه) قوله « وجعلت » بسكون اللام وضم التاء عطفا على قوله « لبنيتها » وضبطها القابسى بفتح اللام وسكون المشاة عطفا على استقصرت وهو وهم ، فان قريشا لم تجعل له بابا من خلف ، وإنما هم النبى ﷺ بجعله ، فلا يفتر بمن حفظ هذه الكلمة بفتح ثم سكون . قوله (قال أبو معاوية حدثنا هشام) يعنى ابن عروة بسنده هذا (خلفا) يعنى بابا) ، والتفسير المذكور من قول هشام بينه أبو عوانة من طريق على بن مسهر عن هشام قال : الخلف الباب . وطريق أبى معاوية وصلها مسلم والنسائى ، ولم يتم فى روايتهما التفسير المذكور . وأخرجه ابن خزيمة عن أبى كريب عن أبى أسامة وأدرج التفسير ولفظه « وجعلت لها خلفا » يعنى بابا آخر من خلف يقابل الباب المقدم . قوله فى

الطريق الرابعة (حدثنا يزيد) هو ابن هارون كما جزم به أبو نعيم في «المستخرج»، قوله (عن عروة) كذا رواه الحفاظ من أصحاب يزيد بن هارون عنه فأخرجه أحمد بن حنبل وأحمد بن سنان وأحمد بن منيع في مسانيدهم عنه هكذا، والنسائي عن عبد الرحمن بن محمد بن سلام، والاسماعيلي من طريق هارون الجمال والزعفراني كلهم عن يزيد بن هارون، وخالفهم الحارث بن أبي أسامة فرواه عن يزيد بن هارون فقال «عن عبد الله بن الزبير، بدل عروة ابن الزبير، وهكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق أبي الازهر عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه، قال الاسماعيلي: إن كان أبو الازهر ضبطه فكأن يزيد بن رومان سمعه من الأخوين، قلت: قد تابعه محمد بن مشكان كما أخرجه الجوزقي عن الدغولي عنه عن وهب بن جرير، ويزيد قد حمله عن الأخوين، لكن رواية الجماعة أوضح فهي أصح قوله (حديث عهد) كذا لجميع الرواة بالاضافة، وقال المطرزي: لا يجوز حذف الواو في مثل هذا والصواب «حديث عهد»، والله أعلم. قوله (فذلك الذي حمل ابن الزبير على هدمه) زاد وهب بن جرير في روايته «وبناؤه»، قوله (قال يزيد) هو ابن رومان بالاسناد المذكور. قوله (وشهدت ابن الزبير حين هدمه وبناه - الى قوله - كأسنمة الابل) هكذا ذكره يزيد بن رومان مختصرا، وقد ذكره مسلم وغيره وأصحاف فروى مسلم من طريق عطاء بن أبي رباح قال «لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام فكان من أمره ما كان»، وللهاكهي في «كتاب مكة»، من طريق أبي أويس عن يزيد بن رومان وغيره «قالوا لما أحرق أهل الشام الكعبة ورموها بالمنجنيق وهت الكعبة»، ولابن سعد في الطبقات من طريق أبي الحارث بن زمعة قال «ارتحل الحصين بن نمير - يعني الأمير الذي كان يقاتل ابن الزبير من قبل يزيد بن معاوية - لما أتاهم موت يزيد بن معاوية في ربيع الآخر سنة أربع وستين قال: فأمر ابن الزبير بالخصاص التي كانت حول الكعبة فهدمت، فاذا الكعبة تنفض - أي تتحرك - متوهنة ترتج من أعلاها الى أسفلها فيها أمثال جيوب النساء من حجارة المنجنيق»، وللهاكهي من طريق عثمان بن ساج «بلغني أنه لما قدم جيش الحصين بن نمير أحرق بعض أهل الشام على باب بني جمح، وفي المسجد يومئذ خيام فشى الحريق حتى أخذ في البيت فظن الفريقان أنهم هالكون، وضعف بناء البيت حتى أن الطير ليقع عليه فتتناثر حجارته، ولعبد الرزاق عن أبيه عن مرثد بن شرحبيل أنه حضر ذلك قال «كانت الكعبة قد وهت من حريق أهل الشام قال فهدمها ابن الزبير، فتركه ابن الزبير حتى قدم الناس الموسم يريد أن يحزبهم على أهل الشام، فلما صدر الناس قال: أشيروا علي في الكعبة، الحديث، ولابن سعد من طريق ابن أبي مليكة قال «لم يبن ابن الزبير الكعبة حتى حج الناس سنة أربع وستين، ثم بناها حين استقبل سنة خمس وستين، وحكى عن الواقدي أنه رد ذلك وقال: الأثبت عندي أنه ابتداء بناءها بعد رحيل الجيش بسبعين يوما، وجزم الازرق بأن ذلك كان في نصف جمادى الآخرة سنة أربع وستين. قلت: ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون ابتداء البناء في ذلك الوقت وامتد أمده الى الموسم ليراه أهل الآفاق ليشتنع بذلك على بني أمية. ويؤيده أن في تاريخ المسبج أن الفراغ من بناء الكعبة كان في سنة خمس وستين، وزاد المحب الطبري أنه كان في شهر رجب والله أعلم. وإن لم يكن هذا الجمع مقبولا فالذي في الصحيح مقدم على غيره. وذكر مسلم في رواية عطاء إشارة ابن عباس عليه بأن لا يفعل، وقول ابن الزبير لو أن أحدكم احترق بيته بناه حتى يحدده، وأنه استخار الله ثلاثا ثم عزم على أن ينقضها، قال فتحاماه الناس حتى صعد رجل فالتقى منه حجارة، فلما لم يره الناس أصابه شيء. فتابعوا فنقضوه حتى بلغوا به الأرض، وجعل ابن الزبير أعمدة

فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه ، وقال ابن عيينة في جامعه عن داود بن سابور عن مجاهد قال : خرجنا الى منى فأقمنا بها ثلاثا ننتظر العذاب ، وارتقى ابن الزبير على جدار الكعبة هو بنفسه فهدم ، وفي رواية أبي أويس المذكورة : ثم عزل ما كان يصلح أن يعاد في البيت فبنوا به فنظروا الى ما كان لا يصلح منها أن يبنى به فأمر به أن يحفر له في جوف الكعبة فيدفن ، واتبعوا قواعد إبراهيم من نحو الحجر فلم يصيبوا شيئا حتى شق على ابن الزبير ، ثم أدركوها بعد ما أمعنوا ، فنزل عبد الله بن الزبير فكشفوا له عن قواعد إبراهيم وهي صخر أمثال الخلف من الإبل ، فأنفصوا له أي حركوا تلك القواعد بالمثل فنفضت قواعد البيت ورأوه بنيانا مربوطا ببعضه ببعض ، فحمد الله وكبره ، ثم أحضر الناس فأمر بوجوههم وأشرفهم فنزلوا حتى شاهدوا ما شاهدوه ورأوا بنيانا متصلا فأشبههم على ذلك ، وفي رواية عطاء : وكان طول الكعبة ثمان عشرة ذراعا فزاد ابن الزبير في طولها عشرة أذرع ، وقد تقدم من وجه آخر أنه كان طولها عشرين ذراعا ، فلعل راويه جبر الكسر ، وجزم الازرق بأن الزيادة تسعة أذرع فلعل عطاء جبر الكسر أيضا . وروى عبد الرزاق من طريق ابن سابط عن زيد : أنهم كشفوا عن القواعد فاذا الحجر مثل الخلفة والحجارة مشبكة ببعضها ببعض ، وللفا كهى من وجه آخر عن عطاء قال : كنت في الأمناء الذين جمعوا على حفره ، فحفروا قامة ونصفا ، فهجموا على حجارة لها عروق تتصل بزرد عرق المروة ، فضربوه فارتجت قواعد البيت فكبر الناس ، فبنى عليه ، وفي رواية مرثد عند عبد الرزاق : فكشف عن ربض في الحجر أخذ بعضه ببعض فتركه مكشوبا ثمانية أيام ليشهدوا عليه ، فرأيت ذلك الربض مثل خلف الإبل : وجه حجر ووجه حجران ، ورأيت الرجل يأخذ العتلة فيضرب بها من ناحية الركن فيهتز الركن الآخر ، قال مسلم في رواية عطاء : وجعل له بابين أحدهما يدخل منه والآخر يخرج منه ، وفي رواية الأسود التي في العلم : ففعله عبد الله بن الزبير ، وفي رواية اسماعيل ابن جعفر عند الاسماعيل : فنقضه عبد الله بن الزبير فجعل له بابين في الأرض ، ونحوه للترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحق ، وللفا كهى من طريق أبي أويس عن موسى بن ميسرة : أنه دخل الكعبة بعد ما بناها ابن الزبير ، فكان الناس لا يزدحمون فيها يدخلون من باب ويخرجون من آخر ، . (فصل) لم يذكر المصنف رحمه الله قصة تفسير الحجاج لما صنعه ابن الزبير ، وقد ذكرها مسلم في رواية عطاء قال : فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج الى عبد الملك ابن مروان يخبره أن ابن الزبير قد وضعه على أس نظر العدول من أهل مكة اليه ، فكتب اليه عبد الملك : إنا لسنا من تلطيخ ابن الزبير في شيء ، أما ما زاد في طول فأكبره وأما ما زاد فيه من الحجر فردده الى بنائه وسد باب الذي فتحه . فنقضه وأعادته الى بنائه ، وللفا كهى من طريق أبي أويس عن هشام بن عروة : فبادر - يعني الحجاج - فهدمها وبني شقها الذي يلي الحجر ، ورفع بابها ، وسد الباب الغربي . قال أبو أويس : فأخبرني غير واحد من أهل العلم أن عبد الملك ندم على إذنه للحجاج في هدمها ، ولعن الحجاج ، ولابن عيينة عن داود بن سابور عن مجاهد : فرد الذي كان ابن الزبير أدخل فيها من الحجر ، قال فقال عبد الملك : وددنا أنا تركنا أبا خبيب وما تولى من ذلك ، وقد أخرج قصة ندم عبد الملك على ذلك مسلم من وجه آخر ، فعنده من طريق الوليد بن عطاء : أن الحارث بن عبد الله ابن أبي ربيعة وفد على عبد الملك في خلافته فقال : ما أظن أبا خبيب - يعني ابن الزبير - سمع من عائشة ما كان يزعم أنه سمع منها ، فقال الحارث : بلى أنا سمعته منها ، زاد عبد الرزاق عن ابن جريج فيه : وكان الحارث مصدقا لا يكذب . فقال عبد الملك : أنت سمعتها تقول ذلك ؟ قال : نعم ، فنسكت ساعة بعصاه وقال : وددت أنى تركته

وما تحمل ، وأخرجها أيضا من طريق أبي قزعة قال « بينما عبد الملك يطوف بالبيت إذ قال : قاتل الله ابن الزبير حيث يكذب على أم المؤمنين - فذكر الحديث - فقال له الحارث : لا تقل هذا يا أمير المؤمنين ، فانا سمعت أم المؤمنين تحدث بهذا ، فقال : لو كنت سمعته قبل أن أهدمه تركته على بناء ابن الزبير ، . (تنبيهه) : جميع الروايات التي جمعها هذه القصة متفقة على أن ابن الزبير جعل الباب بالأرض ، ومقتضاه أن يكون الباب الذي زاده على سمته ، وقد ذكر الأزرق أن جملة ما غيره الحجاج الجدار الذي من جهة الحجر والباب المسدود الذي في الجانب الغربي عن يمين الركن اليماني وما تحت عتبة الباب الأصلي وهو أربعة أذرع وشبر ، وهذا موافق لما في الروايات المذكورة ، لكن المشاهد الآن في ظهر الكعبة باب مسدود يقابل الباب الأصلي وهو في الارتفاع مثله ، ومقتضاه أن يكون الباب الذي كان على عهد ابن الزبير لم يكن لاصقا بالأرض ، فيحتمل أن يكون لاصقا كما صرح به الروايات لكن الحجاج لما غيره رفعه ورفع الباب الذي يقابله أيضا ثم بدا له فسد الباب المجدد ، لكن لم أر النقل بذلك صريحا . وذكر الفاكهي في « أخبار مكة » أنه شاهد هذا الباب المسدود من داخل الكعبة في سنة ثلاث وستين ومائتين فاذا هو مقابل باب الكعبة وهو بقدره في الطول والعرض ، وإذا في أعلاه كلاليب ثلاثة كما في الباب الموجود سواء . فانه أعلم . قوله (فخرت) بتقديم الزاي على الراء أي قدرت . قوله (ستة أذرع أو نحوها) قد ورد ذلك مرفوعا إلى النبي ﷺ كما تقدم في الطريق الثانية وأنها أرجح الروايات ، وإن الجمع بين المختلف منها يمكن كما تقدم ، وهو أولى من دعوى الاضطراب والطعن في الروايات المقيدة لأجل الاضطراب كما جنح إليه ابن الصلاح وتبعه النووي ، لأن شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه بحيث يتعذر الترجيح أو الجمع ، ولم يتعذر ذلك هنا ، فيتعين حمل المطلق على المقيد كما هي قاعدة مذهبهما ، ويؤيده أن الأحاديث المطلقة والمقيدة متواردة على سبب واحد وهو أن قريشا قصرُوا عن بناء إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وأن ابن الزبير أعاده على بناء إبراهيم ، وأن الحجاج أعاده على بناء قريش ، ولم تأت رواية قط صريحة أن جميع الحجر من بناء إبراهيم في البيت ، قال المحب الطبري في « شرح التنبيه » له : والأصح أن القدر الذي في الحجر من البيت قدر سبعة أذرع ، والرواية التي جاء فيها أن الحجر من البيت مطلقة فيحمل المطلق على المقيد ، فإن إطلاق اسم الكل على البعض سائغ مجازا ، وإنما قال النووي ذلك نصرة لما رجحه من أن جميع الحجر من البيت ، وعمدته في ذلك أن الشافعي نص على إيجاب الطواف خارج الحجر ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه ، ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر وكان عملا مستمرا ، ومقتضاه أن يكون جميع الحجر من البيت ، وهذا متعقب فانه لا يلزم من إيجاب الطواف من ورائه أن يكون كله من البيت ، فقد نص الشافعي أيضا كما ذكره البيهقي في « المعرفة » أن الذي في الحجر من البيت نحو من ستة أذرع ، ونقله عن عدة من أهل العلم من قريش لقيهم كما تقدم ، فعلى هذا فلعله رأى إيجاب الطواف من وراء الحجر احتياطا ، وأما العمل فلا حجة فيه على الإيجاب ، فلعل النبي ﷺ ومن بعده فعلوه استحبابا للراحة من تسور الحجر لا سيما الرجال والنساء يطوفون جميعا فلا يؤمن من المرأة التكشف ، فلعلهم أرادوا حسم هذه المادة . وأما ما نقله المهلب عن ابن أبي زيد أن حائط الحجر لم يكن مبنيا في زمن النبي ﷺ وأبي بكر حتى كان عمر فبناه ووسعه قطعاً للشك ، وأن الطواف قبل ذلك كان حول البيت ، ففيه نظر . وقد أشار المهلب إلى أن عمدته في ذلك ما سيأتي في « باب بنيان الكعبة » في أوائل السيرة النبوية بلفظ « لم

يكن حول البيت حائط ، كانوا يصلون حول البيت حتى كان عمر فبنى حوله حائطا جدره قصيرة ، فبناه ابن الزبير ، انتهى . وهذا إنما هو في حائط المسجد لا في الحجر ، فدخل الوهم على قائله من هنا ، ولم يزل الحجر موجودا في عهد النبي ﷺ كما صرح به كثير من الأحاديث الصحيحة ، نعم في الحكم بفساد طواف من دخل الحجر وخطى بينه وبين البيت سبعة أذرع نظر ، وقد قال بصحته جماعة من الشافعية كإمام الحرمين ومن المالكية كأبي الحسن اللخمي ، وذكر الأزرقي أن عرض ما بين الميزاب ومنتهى الحجر سبعة عشر ذراعا وثلث ذراع منها عرض جدار الحجر ذراعان وثلث وفي بطن الحجر خمسة عشر ذراعا ، فعلى هذا فنصف الحجر ليس من البيت فلا يفسد طواف من طاف دونه والله أعلم . وأما قول المهلب إن الفضاء لا يسمى بيتا وإنما البيت البنيان لأن شخصا لو حاف لا يدخل بيتا فأنهدم ذلك البيت فلا يحدث بدخوله فليس بواضح ، فإن المشروع من الطواف ما شرع للخليل بالاتفاق ، فعلينا أن نطوف حيث طاف ولا يسقط ذلك بانهدام حرم البيت لأن العبادات لا يسقط المقدور عليه منها بفوات المعجوز عنه ، فحرمة البقعة ثابتة ولو فقد الجدار ، وأما اليمين فمتعلقة بالعرف ، ويؤيده ما قلناه أنه لو أنهدم مسجد فنقلت حجارته إلى موضع آخر بقيت حرمة المسجد بالبقعة التي كان بها ولا حرمة لتلك الحجارة المنقولة إلى غير مسجد ، فدل على أن البقعة أصل للجدار بخلاف العكس ، أشار إلى ذلك ابن المنير في الحاشية . وفي حديث بناء الكعبة من الفوائد غير ما تقدم ما ترجم عليه المصنف في العلم وهو : ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر عنه فهم بعض الناس ، والمراد بالاختيار في عبارته المستحب . وفيه اجتناب ولي الأمر ما يتسرع الناس إلى إنكاره وما يخشى منه تولد الضرر عليهم في دين أو دنيا ، وتألف قلوبهم بما لا يترك فيه أمر واجب . وفيه تقديم الأهم فالأهم من دفع المفسدة وجلب المصلحة ، وأنهما إذا تعارضا بدى بدفع المفسدة ، وأن المفسدة إذا أمن وقوعها عاد استحباب عمل المصلحة ، وحديث الرجل مع أهله في الأمور العامة ، وحرص الصحابة على امتثال أوامر النبي ﷺ . (تكميل) : حكى ابن عبد البر وتبعه عياض وغيره عن الرشيد أو المهدي أو المنصور أنه أراد أن يعيد الكعبة على ما فعله ابن الزبير ، فنأشده مالك في ذلك وقال : أخشى أن يصير ملعبة للبلوك ، فتركه . قلت : وهذا بعينه خشية جدهم الأعلى عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما فأشار على ابن الزبير لما أراد أن يهدم الكعبة ويجدد بناءها بأن يرم ما وهى منها ولا يتعرض لها بزيادة ولا نقص ، وقال له : لا آمن أن يجيء من بعدك أمير فيغير الذي صنعت ، أخرجه الفاكهي من طريق عطاء عنه ، وذكر الأزرقي أن سليمان بن عبد الملك هم بنقض ما فعله الحجاج ، ثم ترك ذلك لما ظهر له أنه فعله بأمر أبيه عبد الملك ، ولم أقف في شيء من التواريخ على أن أحدا من الخلفاء ولا من دونهم غير من الكعبة شيئا مما صنعه الحجاج إلى الآن إلا في الميزاب والباب وعتبته ، وكذا وقع الترميم في جدارها غير مرة وفي سقفها وفي سلم سطحها ، وجدد فيها الرخام فذكر الأزرقي عن ابن جريج : أن أول من فرشها بالرخام الوليد بن عبد الملك ، ووقع في جدارها الشامي ترميم في شهور سنة سبعين ومائتين ، ثم في شهور سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة ، ثم في شهور سنة تسع عشرة وستمائة ، ثم في سنة ثمانين وستمائة ، ثم في سنة أربع عشرة وثمانمائة ، وقد ترادفت الاخبار الآن في وقتنا هذا في سنة اثنتين وعشرين أن جهة الميزاب فيها ما يحتاج إلى ترميم فاهتم بذلك سلطان الاسلام الملك المؤيد وأرجو من الله تعالى أن يسهل له ذلك ، ثم حججت سنة أربع وعشرين وتأملت المسكان الذي قيل عنه فلم أجده في تلك البشاعة ، وقد رمم ما تشعث من الحرم في أثناء سنة خمس وعشرين إلى أن نقض سقفها في سنة سبع وعشرين

على يدي بعض الجند فجدد لها سقفا ورخم السطح ، فلما كان في سنة ثلاث وأربعين صار المطر إذا نزل ينزل الى داخل الكعبة أشد مما كان أولا ، فأداه رأيُه الفاسد الى نقض السقف مرة أخرى وسد ما كان في السطح من الطاقات التي كان يدخل منها الضوء الى الكعبة ، ولزم من ذلك امتهان الكعبة ، بل صار العمال يصعدون فيها بغير أدب ، فغار بعض المجاورين فكتب ان القاهرة يشكو ذلك ، فبلغ السلطان الظاهر فأذكر أن يكون أمر بذلك ، وجهر بعض الجند لكشف ذلك فتعصب للاول بعض من جاور واجتمع الباقون رغبة ورهبة فكتبوا محضرا بأنه ما فعل شيئا إلا عن ملاء منهم ، وأن كل ما فعله مصلحة ، فسكن غضب السلطان وغطى عنه الامر . وقد جاء عن عياش بن أبي ربيعة المخزومي وهو بالتحتمانية قبل الألف وبعدها معجزة عن النبي ﷺ قال : « ان هذه الامة لا تزال بخير ما عظموا هذه الحرمه - يعني الكعبة - حق تعظيمها ، فاذا ضيعوا ذلك (١) هلكوا » أخرجه أحمد وابن ماجه وعمر بن شبة في « كتاب مكة » وسنده حسن ، فانسأل الله تعالى الأمن من الفتن بحلمه وكرمه . وما يتعجب منه أنه لم يتفق الاحتياج في الكعبة الى الاصلاح إلا فيما صنعه الحجاج إما من الجدار الذي بناه في الجهة الشامية وإما في السلم الذي جدد له للسطح والعتبة ، وما عدا ذلك مما وقع فانما هو لزيادة محضة كالرخام أو لتحسين كالباب والميزاب ، وكذا ما حكاه الفاكهي عن الحسن بن مكرم عن عبد الله بن بكر المصمعي عن أبيه قال : « جاورت بمكة فعابث - أي بالعين المهمة - وبالبناء الموحدة - أسطوانة من أساطين البيت فأخرجت وجي - بأخرى ليدخلوها مكانها فطالت عن الموضع ، وأدركهم الليل والكعبة لا تفتح ليلا فتركوها ليعودوا من غد ليصلحوها فجاءوا من غد فأصابوها أقدم من قدح ، أي بكسر القاف وهو السهم ، وهذا اسناد قوي رجاله ثقات ، وبكر هو ابن حبيب من كبار أتباع التابعين ، وكان القصة كانت في أوائل دولة بني العباس ، وكانت الاسطوانة من خشب . والله سبحانه وتعالى أعلم

٤٣ - باب فضل الحرم ، وقوله تعالى [٩١ النمل] :

﴿ إِنَّمَا أَمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا ، وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ ، وَأَمِرتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

وقوله جل ذكره (٥٧ القصص) :

﴿ أَوْ لَمْ نَمُكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْنِي إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا ، وَلَئِنْ كُنَّا أَكْثَرُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

١٥٨٧ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن

عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة : « إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ ، لَا يُفْضَدُ شَوْكُهُ ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ ، وَلَا يَلْتَقِطُ لُقْمَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا »

قوله (باب فضل الحرم) أي المكي الذي سيأتي ذكر حدوده في « باب لا يعصد شجر الحرم » . **قوله** (وقوله تعالى) ﴿ إِنَّمَا أَمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا ﴾ (الآية) وجه تعليقها بالترجمة من جهة إضافة الربوبية الى البلدة فانه على سبيل التشریف لها ، وهي أصل الحرم . **قوله** (أَوْ لَمْ نَمُكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا) (الآية) روى النسائي في

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « صنعوا ذلك »

التفسير : ان الحارث بن مر بن نوفل قال للنبي ﷺ : إن تتبع الهدى معك تتخطف من أرضنا ، فأنزل الله عز وجل ردا عليه ﴿ أولم نمكن لهم حرما آمنا ﴾ الآية ، أى إن الله جعلهم في بلد أمين وهم منه في أمان في حال كفرهم فكيف لا يكون آمنا لهم بعد أن أسلموا وتابوا الحق . وأورد المصنف في الباب حديث ابن عباس : ان هذا البلد حرمه الله ، أخرجه مختصرا ، وسيأتى بآتم من هذا السياق في باب لا يحل القتال بمكة ، ويأتى الكلام عليه مستوفى قريبا هناك إن شاء الله تعالى

٤٤ - باب توريث دور مكة وبئيمها وشرائها . وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة ، لقوله تعالى [٢٥ الحج] : ﴿ إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ، ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾ . البادى : الطارى . معكوفاً : محبوسا

١٥٨٨ - حديثنا أصبغ قال أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو ابن عثمان عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما أنه قال : يا رسول الله أين تنزل ، في دارك بمكة ؟ فقال : وهل ترك عقيل من ربيع أو دور ؟ وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ، ولم يرثه جعفر ولا علي رضى الله عنهما شيئا ، لأنهما كلنا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين ، فكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : لا يرث المؤمن الكافر . قال ابن شهاب وكانوا يتأولون قول الله تعالى [٧٢ الأنفال] : ﴿ إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض ﴾ الآية [الحديث ١٥٨٨ - أطرافه في : ٣٠٥٨ ، ٤٢٨٢ ، ٦٧٦٤]

قوله (باب توريث دور مكة وبئيمها وشرائها ، وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة ، لقوله تعالى ﴿ ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء ﴾ الآية) أشار بهذه الترجمة الى تضعيف حديث علقمة بن نضلة قال : توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر ، وما تدعى ربيع مكة إلا السوائب ، من احتاج سكن ، أخرجه ابن ماجه وفي إسناده انقطاع وإرسال ، وقال بظاهره ابن عمر ومجاهد وعطاء ، قال عبيد الرزاق عن ابن جريج : كان عطاء ينهى عن السكراء في الحرم ، فأخبرني أن عمر نهى أن تبوئ دور مكة لأنها ينزل الحاج في عرصاتها ، فكان أول من بوئ داره سهيل بن عمرو واعتمد عن ذلك لعمر . وروى الطحاوى من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد أنه قال : مكة مباح ، لا يحل بيع رباعها ولا لإجارة بيوتها . وروى عبد الرزاق من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عمر : لا يحل بيع بيوت مكة ولا لإجارتها . وبه قال الثوري وأبو حنيفة ، وخالفه صاحبه أبو يوسف ، واختلف عن محمد ، وبالجواز قال الجمهور واختاره الطحاوى . ويحجب عن حديث علقمة على تقدير صحته بحمله على ما سيجمع به ما اختلف عن عمر في ذلك . واحتج الشافعى بحديث أسامة الذى أورده البخارى في هذا الباب ، قال الشافعى : فأضاف الملك اليه والى من ابتاعها منه وبقوله ﷺ عام الفتح : من دخل دار أبى سفيان فهو آمن ، فأضاف الدار اليه . واحتج ابن خزيمة بقوله تعالى ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ﴾ فنسب الله الديار اليهم كما نسب الأموال اليهم ، ولو كانت الديار ليست بملك لهم لما

كانوا مظلومين في الاخراج من دور ليست بملك لهم ، قال : ولو كانت الدور التي باعها عقيل لا تملك لسكان جعفر وعلى أولى بها إذ كانا مسلمين دونه . وسيأتي في البيوع أثر عمر أنه اشترى دارا للسجن بمكة . ولا يعارض ما جاء عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه كان ينهى أن تغلق دور مكة في زمن الحاج أخرجه عبد بن حميد ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن مجاهد إن عمر قال : يا أهل مكة لا تتخذوا لدوركم أبوابا ، لينزل البادي حيث شاء ، وقد تقدم من وجه آخر عن عمر ، فيجمع بينهما بكرامة الكراء رفقا بالوفود ، ولا يلزم من ذلك منع البيع والشراء ، وإلى هذا جنح الإمام أحمد وآخرون . واختلف عن مالك في ذلك ، قال القاضي إسماعيل : ظاهر القرآن يدل على أن المراد به المسجد الذي يكون فيه النسك والصلاة لا سائر دور مكة . وقال الأبهري : لم يختلف قول مالك وأصحابه في أن مكة فتحت عنوة ، واختلفوا هل من بها على أهلها لعظم حرمتها أو أقرت للمسلمين ؟ ومن ثم جاء الاختلاف في بيع دورها والكراء ، والراجع عند من قال إنها فتحت عنوة أن النبي ﷺ من بها على أهلها فخالفت حكم غيرها من البلاد في ذلك ذكره السهيلي وغيره ، وليس الاختلاف في ذلك ناشئا عن هذه المسألة فقد اختلف أهل التأويل في المراد بقوله هنا المسجد الحرام ، هل هو الحرم كله أو مكان الصلاة فقط ، واختلفوا أيضا هل المراد بقوله « سواء » في الأمن والاحترام أو فيما هو أعم من ذلك وبواسطة ذلك نشأ الاختلاف المذكور أيضا ، قال ابن خزيمة : لو كان المراد بقوله تعالى (سواء العاكف فيه والباد) جميع الحرم وأن اسم المسجد الحرام واقع على جميع الحرم لما جاز حفر بئر ولا قبر ولا التفوط ولا البول ولا إلقاء الجيف والنتن . قال : ولا نعلم عالما منع من ذلك ولا كره لحائض ولا لجنب دخول الحرم ولا الجماع فيه ، ولو كان كذلك لجاز الاعتسكاف في دور مكة وحواليها ولا يقول بذلك أحد والله أعلم . قلت : والقول بأن المراد بالمسجد الحرام الحرم كله ورد عن ابن عباس وعطاء ومجاهد ، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عنهم ، والأسانيد بذلك كلها اليهم ضعيفة ، وسنذكر في باب فتح مكة ، من المغازي الراجع من الخلاف في فتحها صلحا أو عنوة إن شاء الله تعالى . قوله (البادي الطاري) هو تفسير منه بالمعنى ، وهو مقتضى ما جاء عن ابن عباس وغيره كما رواه عبد بن حميد وغيره . وقال الاسماعيلي : البادي الذي يكون في البدو ، وكذا من كان ظاهر البلد فهو بادي ، ومعنى الآية أن المقيم والطاري سيان ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة (سواء العاكف فيه والباد) قال : سواء فيه أهل مكة وغيرهم . قوله (معكوبا محبوسا) كذا وقع هنا ، وليست هذه الكلمة في الآية المذكورة وإنما هي في آية الفتح ، ولكن مناسبة ذكرها هنا قوله في هذه الآية (العاكف) والتفسير المذكور قاله أبو عبيدة في الجاز ، والمراد بالعاكف المقيم . وروى الطحاوي من طريق سفيان عن أبي حصين قال : أردت أن أعتكف وأنا بمكة ، فسألت سعيد بن جبير فقال : أنت عاكف ، ثم قرأ هذه الآية . قوله (عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان) في رواية مسلم عن حرمة وغيره عن ابن وهب « ان علي ابن الحسين أخبره أن عمرو بن عثمان أخبره » . قوله (ابن أنزل ، في دارك) حذف أداة الاستفهام من قوله « في دارك » ، بدليل رواية ابن خزيمة والطحاوي عن يونس عن عبد الأعلى عن ابن وهب بلفظ « أنزل في دارك » ، وكذا أخرجه الجوزقي من وجه آخر عن أصبغ شيخ البخاري فيه ، وللصنف في المغازي من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري « أين تنزل غدا ، فكأنه استفهمه أولا عن مكان نزوله ثم ظن أنه ينزل في داره فاستفهمه عن ذلك » ، وظاهر هذه القصة أن ذلك كان حين أراد دخول مكة ، ويزيده وضوحا رواية زمعة بن صالح عن الزهري

بلفظ « لما كان يوم الفتح قبل أن يدخل النبي ﷺ مكة قيل : أين تنزل أفى بيوتكم ، الحديث ، وروى على بن المديني عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي بن حسين قال « قيل للنبي ﷺ حين قدم مكة : أين تنزل ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل من طل ، قال علي بن المديني : ما أشك أن محمد بن علي بن الحسين أخذ هذا الحديث عن أبيه ، لكن في حديث أبي هريرة أنه ﷺ قال ذلك حين أراد أن ينفر من منى ، فيحمل على تعدد القصة . قوله (وهل ترك عقيل) في رواية مسلم وغيره « وهل ترك لنا » . قوله (من ربايع أو دور) الرباع جمع ربيع بفتح الراء وسكون الموحدة وهو المنزل المشتمل على أبيات وقيل هو الدار فعلى هذا فقوله « أو دور » إما للتأكيد أو من شك الراوى . وفي رواية محمد بن أبي حفصة « من منزل » وأخرج هذا الحديث الفاكهى من طريق محمد بن أبي حفصة وقال في آخره : ويقال إن الدار التي أشار إليها كانت دار هاشم بن عبد مناف ، ثم صارت لعبد المطلب ابنه فقسمها بين ولده حين عمر ، فمن صار للنبي ﷺ حق أبيه عبد الله وفيها ولد النبي ﷺ . قوله (وكان عقيل الخ) محصل هذا أن النبي ﷺ لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من أبيهما لكونهما كانا لم يسلميا ، وباعتبار ترك النبي ﷺ لحقه منها بالهجرة ، وفقد طالب بيد فباع عقيل الدار كلها . وحكى الفاكهى أن الدار لم تنزل بأولاد عقيل إلى أن باعوها لمحمد بن يوسف أخى الحجاج بمائة ألف دينار (١) وزاد في روايته من طريق محمد بن أبي حفصة « فكان علي بن الحسين يقول من أجل ذلك : تركنا نصيبنا من الشعب ، أى حصة جددهم علي من أبيه أبي طالب . وقال الداودى وغيره : كان من هاجر من المؤمنين باع قريبه الكافر داره ، وأمضى النبي ﷺ تصرفات الجاهلية تأليفا لقلوب من أسلم منهم ، وسيأتى فى الجهاد مزيد بسط فى هذه المسألة إن شاء الله تعالى . وقال الخطابى : وعندى أن تلك الدار إن كانت قائمة على ملك عقيل فإنما لم ينزلها رسول الله ﷺ لأنها دور هجروها فى الله تعالى فلم يرجعوا فيما تركوه . وتعقب بأن سياق الحديث يقتضى أن عقيل باعها ، ومفهومه أنه لو تركها لنزلها قوله (فكان عمر) فى رواية أحمد بن صالح عن ابن وهب عند الاسماعيلي « فمن أجل ذلك كان عمر يقول ، وهذا القدر الموقوف على عمر قد ثبت مرفوعا بهذا الاسناد وهو عند المصنف فى المغازى من طريق محمد بن أبي حفصة ومعمر عن الزهرى وأخرجه مفردا فى الفرائض من طريق ابن جريج عنه ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ويختلج فى خاطرى أن القائل « وكان عمر الخ » هو ابن شهاب فيكون منقطعا عن عمر . قوله (قال ابن شهاب وكانوا يتأولون الخ) أى كانوا يفسرون قوله تعالى (بعضهم أولياء بعض) بولاية الميراث أى يتولى بعضهم بعضا فى الميراث وغيره

٤٥ - باب نزول النبي ﷺ مكة

١٥٨٩ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة أن أبا هريرة رضى الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ حين أراد قدوم مكة : منزِلنا غداً إن شاء الله بخيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر »

[الحديث ١٥٨٩ - أطرافه فى : ١٥٩٠ ، ٣٨٨٢ ، ٤٢٨٤ ، ٤٢٨٥ ، ٧٤٧٩]

١٥٩٠ - **حديثنا** الحميدى حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعي قال حدثني الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ من الفدي يوم النحر - وهو بمنى - نحن نازلون غداً بنحيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر ، يعني بذلك المحصب ، وذلك أن قريشاً وكنانة تحالفت على بنى هاشم وبنى عبد المطلب - أو بنى المطلب - أن لا يئنا كحوم ولا يبايعوم حتى يسلموا إليهم النبي ﷺ »

وقال سلامة عن عقيل ، ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي : أخبرني ابن شهاب . وقال : بنى هاشم وبنى المطلب . قال أبو عبد الله : بنى المطلب أشبه

قوله (باب نزول النبي ﷺ مكة) أى موضع نزوله ، ووقع هنا في نسخة الصغاني « قال أبو عبد الله : نسبت الدور الى عقيل وتورث الدور وتباع وتشترى » . قلت : والمحل اللائق بهذه الزيادة الباب الذي قبله لما تقدم تقريره والله أعلم . **قوله** (حين أراد قدوم مكة) بين في الرواية التي بعدها أن ذلك كان حين رجوعه من منى . **قوله** (ان شاء الله تعالى) هو على سبيل التبرك والامتنان الآية . **قوله** في الطريق الثانية (عن أبي سلمة) في رواية مسلم عن زهير ابن حرب عن الوليد بن مسلم بسنده « حدثني أبو سلمة حدثنا أبو هريرة » . **قوله** (يعني بذلك المحصب) في رواية المستمل « يعني ذلك » ، والأول أصح ، ويختلج في خاطري أن جميع ما بعد قوله يعني المحصب الى آخر الحديث من قول الزهري أدرج في الخبر ، فقد رواه شعيب كما في هذا الباب وإبراهيم بن سعد كما سيأتى في السيرة ويونس كما سيأتى في التوحيد كلهم عن ابن شهاب مقتصرين على الموصول منه الى قوله « على الكفر » ، ومن ثم لم يذكر مسلم في روايته شيئاً من ذلك . **قوله** (وذلك أن قريشاً وكنانة) فيه إشعار بأن في كنانة من ليس قرشياً إذ العطف يقتضى المغايرة فيترجح القول بأن قريشاً من ولد فهر بن مالك على القول بأنهم ولد كنانة ، نعم لم يعقب النضر غير مالك ولا مالك غير فهر فقريش ولد النضر بن كنانة وأما كنانة فأعقب من غير النضر فلهذا وقعت المغايرة . **قوله** (تحالفت على بنى هاشم وبنى عبد المطلب أو بنى المطلب) كذا وقع عنده بالشك ، ووقع عند البيهقي من طريق أخرى عن الوليد « وبنى المطلب » ، بغير شك فكأن الوهم منه فسيأتى على الصواب ويأتى شرحه في أواخر الباب . **قوله** (أن لا يئنا كحوم ولا يبايعوم) في رواية محمد بن مصعب عن الأوزاعي عند أحمد « أن لا يئنا كحوم ولا يخالطوم » ، وفي رواية داود بن رشيد عن الوليد عند الاسماعيل « وأن لا يكون بينهم وبينهم شيء » ، وهى أعم ، وهذا هو المراد بقوله في الحديث « على الكفر » . **قوله** (حتى يسلموا) بضم أوله وإسكان المهملة وكسر اللام . **قوله** (وقال سلامة عن عقيل) وصله ابن خزيمة في صحيحه من طريقه . **قوله** (ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي) وقع في رواية أبي ذر وكريمة « ويحيى عن الضحاك » ، وهو وهم ، وهو يحيى بن عبد الله بن الضحاك نسب لجده البابلي بموحدتين وبعد اللام المضمومة مشناة مشددة نزيل حران وليس له في البخارى إلا هذا الموضع ، ويقال إنه لم يسمع من الأوزاعي ، ويقال إن الأوزاعي كان زوج أمه ، وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه والخطيب في المدرج ، وقد تابعه على الجزم بقوله « بنى هاشم وبنى المطلب » ، محمد بن مصعب عن الأوزاعي أخرجه أحمد ، وأبو عوانة أيضاً ، وسيأتى شرح هذه القصة في السيرة النبوية ان شاء الله تعالى

٤٦ - باب قول الله تعالى [٣٥ إبراهيم] :

﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ . رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلَّانَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ ، فَمِنْ أَتْبَعَنِي فَأَنَّهُ مِنِّي ، وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ . رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْحَرَمِ ، رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ ﴾ الآية

قوله (باب قول الله عز وجل واذا قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا واجنبني - الى قوله - لعلمهم يشكرون) لم يذكر في هذه الترجمة حديثا ، وكما أنه أشار الى حديث ابن عباس في قصة إسكان إبراهيم لهاجر وابنها في مكان مكة ، وسيأتي مبسوطا في أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى . ووقع في شرح ابن بطال ضم هذا الباب الى الذي بعده فقال بعد قوله يشكرون ، وقول الله : جعل الله الكعبة البيت الحرام الخ ، ثم قال فيه أبو هريرة فذكر أحاديث الباب الثاني

٤٧ - باب قول الله تعالى [٩٧ المائدة] :

﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ، ذَلِكَ لَتَعْمَلُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾

١٥٩١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « يُخْرَبُ الْكَعْبَةُ ذُو الشَّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبَشَةِ »

[الحديث ١٥٩١ - طرفه في : ١٥٩٦]

١٥٩٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عنها . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفَرَضَ رَمَضَانُ ، وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرَى فِيهِ الْكَعْبَةُ . فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ رَمَضَانَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ »

[الحديث ١٥٩٢ - أطرافه في : ١٨٩٣ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٣٨٣١ ، ٤٥٠٢ ، ٤٥٠٤]

١٥٩٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

عُتْبَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لِيُحَجَّجَنَّ الْبَيْتُ وَلِيُعْتَمَرَنَّ بِهِ خُرُوجَ يَأْجُوجَ وَمَاجُوجَ » . تَابَعَهُ أَبَانُ وَعِمْرَانُ عَنْ قَتَادَةَ . وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُحَجَّجَ الْبَيْتُ » .

وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ . سَمِعَ قَتَادَةَ عَبْدَ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ أَبَا سَعِيدٍ

قوله (باب قول الله تعالى : جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس - الى قوله - عليم) كأنه يشير الى أن

المراد بقوله « قياما » ، أى قواما وأنها ما دامت موجودة فالدين قائم ، ولهذه النكتة أورد في الباب قصة هدم الكعبة في آخر الزمان ، وقد روى ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن الحسن البصرى أنه تلا هذه الآية فقال : لا يزال الناس على دين ما حجوا البيت واستقبلوا القبلة . وعن عطاء قال : قياما للناس لو تركوه عاما لم ينظروا أن يهلكوا . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أولها حديث أبي هريرة « يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة » ، وسيأتى الكلام عليه في الباب الذى بعده . ثانيها حديث عائشة في صيام عاشوراء قبل نزول فرض رمضان ، وسيأتى الكلام عليه في باب مفرد في آخر كتاب الصيام ، والمقصود منه هنا قوله في هذه الطريق « وكان يوما تسترفيه الكعبة » ، فانه يفيد أن الجاهلية كانوا يعظمون الكعبة قديما بالستور ويقومون بها ، وعرف بهذا جواب الاسماعيلي في قوله : ليس في الحديث مما ترجم به شيء سوى بيان اسم الكعبة المذكورة في الآية ، ويستفاد من الحديث أيضا معرفة الوقت الذى كانت الكعبة تكسى فيه من كل سنة وهو يوم عاشوراء ، وكذا ذكر الواقدي بإسناده عن أبي جعفر الباقر أن الأمر استمر على ذلك في زمانهم ، وقد تغير ذلك بعد فصارت تكسى في يوم النحر ، وصاروا يعمدون اليه في ذى القعدة فيعلقون كسوته الى نحو نصفه ، ثم صاروا يقطعونها فيصير البيت كهية المحرم ، فاذا حل الناس يوم النحر كسوه الكسوة الجديدة . (تنبيه) : قال الاسماعيلي جمع البخارى بين رواية عقيل وابن أبي حفصة في المتن ، وليس في رواية عقيل ذكر الستر ، ثم ساقه بدونه من طريق عقيل . وهو كما قال ، وعادة البخارى التجوز في مثل هذا . وقد رواه الفاكهى من طريق ابن أبي حفصة فصرح بسماع الزهرى له من عروة . ثالثها حديث أبي سعيد الخدرى في حج البيت بعد يأجوج ومأجوج ، أورده موصولا من طريق إبراهيم - وهو ابن طهمان - عن الحجاج بن الحجاج وهو الباهلى البصرى عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عنه وقال بعده : سمع قتادة عبد الله بن أبي عتبة وعبد الله سمع أبا سعيد الخدرى ، وغرضه بهذا أنه لم يقع فيه تدليس . وهل أراد بهذا أن كلا منهما سمع هذا الحديث بخصوصه أو في الجملة ؟ فيه احتمال . وقد وجدته من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة مصرحا بسماع قتادة من عبد الله بن أبي عتبة في حديث « كان ﷺ أشد حياء من العذراء في خدرها » ، وهو عند أحمد ، وعند أبي عوانة في مستخرجه من وجه آخر . قوله (ليحجن) بضم أوله وفتح المهملة والجيم . قوله (تابعه أبان وعمران عن قتادة) أى على لفظ المتن ، فأما متابعة أبان - وهو ابن يزيد العطار - فوصلها الإمام أحمد عن عفان وسويد بن عمرو الكلبي وعبد الصمد بن عبد الوارث ثلاثتهم عن أبان فذكر مثله ، وأما متابعة عمران وهو القطان فوصلها أحمد أيضا عن سليمان بن داود وهو الطيالسى عنه ، وكذا أخرجه ابن خزيمة وأبو يعلى من طريق الطيالسى ، وقد تابع هؤلاء سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أخرجه عبد بن حميد عن روح بن عبادة عنه ولفظه « ان الناس ليحجون ويعتصرون ويفرسون النخل بعد خروج يأجوج ومأجوج » . قوله (فقال عبد الرحمن) يعنى ابن مهدى . قوله (عن شعبة) يعنى عن قتادة بهذا السند . قوله (لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت) وصله الحاكم من طريق أحمد بن حنبل عنه قال البخارى : والاول أكثر ، أى لاتفاق من تقدم ذكره على هذا اللفظ وانفراد شعبة بما يخالفهم ، وإنما قال ذلك لأن ظاهرهما التعارض ، لأن المفهوم من الاول أن البيت يحج بعد أشراط الساعة ، ومن الثانى أنه لا يحج بعدها ، ولكن يمكن الجمع بين الحديثين : فانه لا يلزم من حج الناس بعد خروج يأجوج ومأجوج أن يمتنع الحج في وقت ما عنده قرب ظهور الساعة ، ويظهر والله أعلم أن المراد بقوله « ليحجن البيت » ، أى مكان البيت لما سيأتى بعد باب

أن الحبشة إذا خربوه لم يعمر بعد ذلك

٤٨ - باب كسوة الكعبة

١٥٩٤ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** خالد بن الحارث **حدثنا** سفيان **حدثنا** واصل **الأحدب** عن أبي وائل قال : **جئت** إلى شيبه . **وحدثنا** قبيصة **حدثنا** سفيان عن واصل عن أبي وائل قال : **جاست** مع شيبه على الكرسي في الكعبة فقال : **لقد جالس** هذا المجلس عمر **رضي** الله عنه فقال « **لقد هممت** أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمته . **قلت** إن صاحبك لم يفعل . قال : هما المرآن اقتدى بهما »

[الحديث ١٥٩٤ - طرفه في : ٧٢٧٥]

قوله (باب كسوة الكعبة) أي حكمها في التصرف فيها ونحو ذلك . **قوله** (حدثنا سفيان) هو الثوري في الطريقين ، وإنما قدم الأولى مع نزولها لتصريح سفيان بالتحديث فيها ، وأما ابن عيينة فلم يسمعه من واصل بل رواه عن الثوري عنه أخرجه ابن خزيمة من طريقه . **قوله** (جلست مع شيبه) هو ابن عثمان بن طلحة بن عبد العزى ابن عثمان بن عبد الله بن عبد الدار بن قصي العبدري الحنظلي بفتح المهملة والجيم ثم موحدة نسبة إلى حجب الكعبة يكنى أبا عثمان . **قوله** (على الكرسي) في رواية عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الشيباني عند ابن ماجه والطبراني بهذا السند وبحث معي رجل بدراهم هدية إلى البيت ، فدخلت البيت وشيبه جالس على كرسي ، فذاولته إياها فقال : لك هذه ؟ فقلت : لا ولو كانت لي لم آتكم بها ، قال أما إن قلت ذلك فقد جلس عمر بن الخطاب مجلسك الذي أنت فيه ، فذكره . **قوله** (فيها) أي الكعبة . **قوله** (صفراء ولا بيضاء) أي ذهبها ولا فضة ، قال القرطبي : غلط من ظن أن المراد بذلك حلية الكعبة ، وإنما أراد الكنز الذي بها ، وهو ما كان يهدى إليها فيدخر ما يزيد عن الحاجة ، وأما الحلى فحسنة عليها كالفناديل فلا يجوز صرفها في غيرها . وقال ابن الجوزي : كانوا في الجاهلية يهدون إلى الكعبة المال تعظيما لها فيجتمع فيها . **قوله** (إلا قسمته) أي المال ، وفي رواية عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن قبيصة شيخ البخاري فيه « إلا قسمتها » وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عند المصنف في الاعتصام « إلا قسمتها بين المسلمين » وعند الاسماعيلي من هذا الوجه « لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة بين فقراء المسلمين » ومثله في رواية المحاربي المذكورة . **قوله** (قلت إن صاحبك لم يفعل) في رواية ابن مهدي المذكورة « قلت ما أنت بفاعل . قال لم ؟ قلت : لم يفعله صاحبك » وفي رواية الاسماعيلي من هذا الوجه وكذا المحاربي « قال ولم ذاك ؟ قلت : لأن رسول الله ﷺ قد رأى مكانه وأبو بكر وهما أحوج منك إلى المال فلم يحركاه » . **قوله** (هما المرآن) تثنية مرء بفتح الميم ويجوز ضمها والراء ساكنة على كل حال بعدها همزة أي الرجلان . **قوله** (اقتدى بهما) في رواية عمر بن شبة تكريه **قوله** « المرآن اقتدى بهما » وفي رواية ابن مهدي في الاعتصام « يقتدى بهما » على البناء للجهول ، وفي رواية الاسماعيلي والمحاربي « فقام كما هو وخرج » . ودار نحو هذه القصة بين عمر أيضا وأبي بن كعب أخرجه عبد الرزاق وعمر بن شبة من طريق الحسن « أن عمر أراد أن يأخذ كنز الكعبة فينفقه في سبيل الله فقال له أبي بن كعب : قد سبقك صاحبك ، فلو كان فضلا لفعله » لفظ عمر بن شبة ، وفي رواية عبد الرزاق « فقال له أبي بن كعب : والله ما ذاك لك » قال : ولم ؟ قال : أقره رسول الله ﷺ ، قال ابن بطال : أراد عمر لكثرتة انفاقه في منافع المسلمين ،

ثم لما ذكر بأن النبي ﷺ لم يتعرض له أمسك ، وإنما تركا ذلك والله أعلم لأن ما جعل في الكعبة وسبل لها يجرى مجرى الأوقاف فلا يجوز تغييره عن وجهه ، وفي ذلك تعظيم الاسلام وترهيب العدو . قلت : أما التعليل الأول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه ﷺ لذلك رعاية لقلوب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم ، ويؤيده ما وقع عند مسلم في بعض طرق حديث عائشة في بناء الكعبة ، لأنفقت كنز الكعبة ، ولفظه « لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله » ، ولجعلت بابها بالأرض ، الحديث ، فهذا التعليل هو المعتمد . وحكى الفاكهي في « كتاب مكة » ، أنه ﷺ وجد فيها يوم الفتح ستين أوقية ، فقيل له : لو استغنت بها على حربك فلم يحركه ، وعلى هذا فانفاقه جائز كما جاز لابن الزبير بناؤها على قواعد إبراهيم لزوال سبب الامتناع ، ولولا قوله في الحديث « في سبيل الله » ، لأمكن أن يحمل الانفاق على ما يتعلق بها فيرجع الى أن حكمه حكم التحجيس ، ويمكن أن يحمل قوله في سبيل الله على ذلك لأن عمارة الكعبة يصدق عليه أنه في سبيل الله ، واستدل التقي السبكي بحديث الباب على جواز تعليق قناديل الذهب والفضة في الكعبة ومسجد المدينة فقال : هذا الحديث عمدة في مال الكعبة وهو ما يهدى اليها أو ينذر لها ، قال : وأما قول الرافعي لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة ولا تعليق قناديلها فيها حكى الوجهين في ذلك : أحدهما الجواز تعظيماً كما في المصحف ، والآخر المنع إذ لم ينقل من فعل السلف ، فهذا مشكل لأن الكعبة من التعظيم ما ليس لبقية المساجد بدليل تجويز سترها بالحرير والديباج ، وفي جواز ستر المساجد بذلك خلاف . ثم تمسك للجواز بما وقع في أيام الوليد بن عبد الملك من تذهيبه سقوف المسجد النبوي قال : ولم ينكر ذلك عمر بن عبد العزيز ولا أزاله في خلافته . ثم استدل للجواز بأن تحريم استعمال الذهب والفضة إنما هو فيما يتعلق بالأواني المعدة للأكل والشرب ونحوهما قال : وليس في تحلية المساجد بالقناديل الذهب شيء من ذلك ، وقد قال الغزالي : من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن فانه لم يثبت في الذهب إلا تحريمه على الأمة فيما ينسب للذهب وهذا بخلافه فيبقى على أصل الحل ما لم ينته الى الاسراف انتهى . وتعقب بأن تجويز ستر الكعبة بالديباج قام الاجماع عليه ، وأما التحلية بالذهب والفضة فلم ينقل عن فعل من يقتدى به ، والوليد لا حجة في فعله ، وترك عمر بن عبد العزيز النكير أو الازالة يحتمل عدة معان فلعله كان لا يقدر على الانكار خوفاً من سطوة الوليد ، ولعله لم يزها لأنه لا يتحصل منها شيء ، ولا سيما ان كان الوليد جعل في الكعبة صفائح فلعله رأى أن تركها أولى لأنها صارت في حكم المال الموقوف فكأنه أحفظ لها من غيره ، وربما أدى قلعه الى إزعاج بناء الكعبة فتركه ، ومع هذه الاحتمالات لا يصلح الاستدلال بذلك للجواز . وقوله ان الحرام من الذهب إنما هو استعماله في الأكل والشرب الخ هو متعقب بأن استعمال كل شيء بحسبه ، واستعمال قناديل الذهب هو تعليقها للزينة ، وأما استعمالها للايقاد فممكن على بعد ، وتمسكه بما قاله الغزالي يشكك عليه بأن الغزالي قيده بما لم ينته الى الاسراف ، والقناديل الواحد من الذهب يكتب تحلية عدة مصاحف ، وقد أنكر السبكي على الرافعي تمسكه في المنع بكون ذلك لم ينقل عن السلف ، وجوابه أن الرافعي تمسك بذلك مضموماً الى شيء آخر وهو أنه قد صح النهي عن استعمال الحرير والذهب فلما استعمل السلف الحرير في الكعبة دون الذهب - مع عنايتهم بها وتعظيمها - دل على أنه بقي عندهم على عموم النهي ، وقد نقل الشيخ الموفق الاجماع على تحريم استعمال أواني الذهب ، والقناديل من الأواني بلا شك ، واستعمال كل شيء بحسبه والله أعلم . (تنبيه) : قال الاسماعيلي ليس في حديث الباب لكسوة الكعبة ذكر ، يعني فلا يطابق الترجمة . وقال ابن بطال :

معنى الترجمة صحيح ، ووجهها أنه معلوم أن الملوك في كل زمان كانوا يتفاخرون بكسوة الكعبة برفيع الثياب المنسوجة بالذهب وغيره كما يتفاخرون بتسجيل الاموال لها ، فأراد البخاري أن عمر لما رأى قسمة الذهب والفضة صوابا كان حكم الكسوة حكم المال تجوز قسمتها ، بل ما فضل من كسوتها أولى بالقسمة . وقال ابن المنير في الحاشية : يحتمل أن يكون مقصوده التنبيه على أن كسوة الكعبة مشروع ، والحجة فيه أنها لم تزل تقصد بالمال يوضع فيها على معنى الزينة إعظاما لها فالكسوة من هذا القبيل ، قال : ويحتمل أن يكون أراد ما في بعض طرق الحديث كمادته ويكون هناك طريق موافقة للترجمة إما لخلل شرطها وإما لتبخر الناظر في ذلك ، وإذا تقرر ذلك فيحتمل أن يكون أخذه من قول عمر : لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة ، فالمال يطلق على كل شيء فيدخل فيه الكسوة ، وقد ثبت في الحديث « ليس لك من مالك إلا ما لبست فأبليت » ، قال : ويحتمل أيضا - فذكر نحو ما قال ابن بطال وزاد - فأراد التنبيه على أنه موضع اجتهاد ، وإن رأى عمر جواز التصرف في المصالح . وأما الترك الذي احتج به عليه شعبة فليس صريحا في المنع ، والذي يظهر جواز قسمة الكسوة العتيقة ، إذ في بقائها تعريض لإتلافها ولا جمال في كسوة عتيقة مطوية ، قال : ويؤخذ من رأي عمر أن صرف المال في المصالح آكد من صرفه في كسوة الكعبة ، لكن الكسوة في هذه الأزمدة أهم . قال : واستدلال ابن بطال بالترك على إيجاب بقاء الأحباس لا يتم إلا إن كان القصد بمال الكعبة لإقامتها وحفظ أصولها إذا احتيج إلى ذلك ، ويحتمل أن يكون القصد منه منفعة أهل الكعبة وسدتها أو إرضاءه لمصالح الحرم أو لأعم من ذلك ، وعلى كل تقدير فهو تحييس لا نظير له فلا يقاس عليه انتهى . ولم أر في شيء من طريق حديث شعبة هذا ما يتعلق بالكسوة ، إلا أن الفاكهى روى في « كتاب مكة » من طريق علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة رضي الله عنها قالت « دخل علي شعبة الحجبي فقال : يا أم المؤمنين ، إن ثياب الكعبة تجتمع عندنا فتكثر ، فنزعها ونحفر بثارا فنعمتها وندفنها لكي لا تلبسها الحائض والجنب ، قالت : بثما صنعت ، ولكن بها فاجعل منها في سبيل الله وفي المساكين ، فانها إذا نزعنا عنها لم يضر من لبسها من حائض أو جنب ، فكان شعبة يبعث بها إلى اليمن فتباع له فيضعها حيث أمرته ، وأخرجه البيهقي من هذا الوجه ، لكن في إسناده راو ضعيف ، وإسناده الفاكهى سالم منه . وأخرج الفاكهى أيضا من طريق ابن خيثم « حدثني رجل من بني شعبة قال : رأيت شعبة بن عثمان يقسم ما سقط من كسوة الكعبة على المساكين ، وأخرج من طريق ابن أبي نجيع عن أبيه « أن عمر كان ينزع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج ، فلعل البخاري أشار إلى شيء من ذلك »

(فصل) في معرفة بدء كسوة البيت : روى الفاكهى من طريق عبد الصمد بن معقل عن وهب بن منبه أنه سمعه يقول « زعموا أن النبي ﷺ نهي عن سب أسعد ، وكان أول من كسا البيت الوصائل ، ورواه الواقدي عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عنه ، ومن وجه آخر عن عمر موقوفا ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : بلغنا أن تبعا أول من كسا الكعبة الوصائل فسترت بها . قال : وزعم بعض علمائنا أن أول من كسا الكعبة اسماعيل عليه السلام . وحكى الزبير بن بكار عن بعض علمائهم أن عدنان أول من وضع أنصاب الحرم ، وأول من كسا الكعبة ، أو كسيت في زمنه . وحكى البلاذري أن أول من كساها الأنطاع عدنان بن أد . وروى الواقدي أيضا عن إبراهيم بن أبي ربيعة قال : كسى البيت في الجاهلية الأنطاع ، ثم كساه رسول الله ﷺ الثياب اليمانية ، ثم كساه عمر وعثمان القباطي ، ثم كساه الحجاج الديباج . وروى الفاكهى

باسناد حسن عن سعيد بن المسيب قال : لما كان عام الفتح أتت امرأة تجمر الكعبة فاحترقت ثيابها وكانت كسوة المشركين ، فكساها المسلمون بعد ذلك . وقال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا وكيع عن حسن هو ابن صالح عن ليث هو ابن أبي سليم قال : كانت كسوة الكعبة على عهد النبي ﷺ المسوخ والانطاع . ليث ضعيف ، والحديث معضل . وقال أبو بكر أيضا حدثنا عبد الأعلى عن محمد بن إسحق عن مجوز من أهل مكة قالت : أصيب ابن عفان وأنا بنت أربع عشرة سنة ، قالت : ولقد رأيت البيت وما عليه كسوة إلا ما يكسوه الناس الكساء الأحمر يطرح عليه والثوب الأبيض . وقال ابن إسحق : بلغني أن البيت لم يكس في عهد أبي بكر ولا عمر ، يعني لم يحدد له كسوة . وروى الفاكهي باسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يكسو بدنه القباطي والحبرات يوم يقلدها ، فاذا كان يوم النحر نزعها ثم أرسل بها إلى شيبة بن عثمان فناطها على الكعبة . زاد في رواية صحيحة أيضا : فلما كست الأمراء الكعبة جللها القباطي ، ثم تصدق بها . وهذا يدل على أن الأمر كان مطلقا للناس . ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه قالت : سألت عائشة أنكسو الكعبة ؟ قالت : الأمراء يكفونكم . وروى عبد الرزاق عن الأسلمي هو إبراهيم بن أبي يحيى عن هشام بن عروة أن أول من كساها الديباج عبد الله بن الزبير ، وإبراهيم ضعيف . وتابعه محمد بن الحسن بن زبالة وهو ضعيف أيضا أخرجه الزبير عنه عن هشام ، وروى الواقدي عن إسحق بن عبد الله عن أبي جعفر الباقر قال : كساها يزيد بن معاوية الديباج ، وإسحق بن أبي فروة ضعيف . وقال عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرني أن عمر كان يكسوها القباطي ، وأخبرني غير واحد أن النبي ﷺ كساها القباطي والحبرات وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من كساها الديباج عبد الملك بن مروان ، وأن من أدرك ذلك من الفقهاء قالوا أصاب ما نعلم لها من كسوة أوفق منه . وروى أبو عروبة في الأوائيل ، له عن الحسن قال : أول من لبس الكعبة القباطي النبي ﷺ . وروى الفاكهي في كتاب مكة ، من طريق مسمر عن جصرة قال : أصاب خالد بن جعفر بن كلاب لطيمة في الجاهلية فيها نمط من ديباج ، فأرسل به إلى الكعبة فنيط عليها ، فعلى هذا هو أول من كسا الكعبة الديباج . وروى الدارقطني في المؤتلف أن أول من كسا الكعبة الديباج نقيلة بنت جناب والدة العباس بن عبد المطلب كانت أضلت العباس صغيرا فنذرت إن وجدته أن تكسو الكعبة الديباج . وذكر الزبير بن بكار أنها أضلت ابنها ضرار بن عبد المطلب شقيق العباس فنذرت أن وجدته أن تكسو البيت فرده عليها رجل من جذام فكست الكعبة ثيابا بيضا . وهذا محمول على تعدد القصة . وحكى الأزرق أن معاوية كساها الديباج والقباطي والحبرات ، فكانت تكسى الديباج يوم عاشوراء والقباطي في آخر رمضان ، فحصلنا في أول من كساها مطلقا على ثلاثة أقوال : إسماعيل وعدنان وتبع وهو أسعد المذكور في الرواية الأولى ، ولا تعارض بين ما روى عنه أنه كساها الانطاع والوصائل لأن الأزرق حكى في كتاب مكة ، أي تبعا أرى في المنام أن يكسو الكعبة فكساها الانطاع ، ثم أرى أن يكسوها فكساها الوصائل وهي ثياب حبرة من عصب الين ، ثم كساها الناس بعده في الجاهلية . ويجمع بين الأقوال الثلاثة إن كانت ثابتة بأن إسماعيل أول من كساها مطلقا ، وأما تبع فأول من كساها ما ذكر ، وأما عدنان فلعله أول من كساها بعد إسماعيل ، وسيأتي في أوائل غزوة الفتح ما يشعر أنها كانت تكسى في رمضان ، وحصلنا في أول من كساها الديباج على ستة أقوال : خالد أو نقيلة أو معاوية أو يزيد أو ابن الزبير أو الحجاج ، ويجمع بينها بأن كسوة خالد ونقيلة لم تشملها كلها وإنما كان فيما كساها شيء من الديباج ، وأما معاوية فلعله كساها في آخر

خلافته فصادف ذلك خلافة ابنه يزيد ، وأما ابن الزبير فكأنه كساها ذلك بعد تجديد عمارتها فأوليته بذلك الاعتبار ، لكن لم يداوم على كسوتها الديباج ، فلما كساها الحجاج بأمر عبد الملك استمر ذلك فكأنه أول من داوم على كسوتها الديباج في كل سنة . وقول ابن جريج أول من كساها ذلك عبد الملك يوافق القول الأخير ، فإن الحجاج إنما كساها بأمر عبد الملك . وقول ابن إسحق إن أبا بكر وعمر لم يكسيا الكعبة فيه نظر ، لما تقدم عن ابن أبي نجيع عن أبيه أن عمر كان ينزعها كل سنة ، لكن يعارض ذلك ما حكاه الفاكهي عن بعض المسكين أن شعبة ابن عثمان استأذن معاوية في تجديد الكعبة فأذن له فكان أول من جردها من الخلفاء ، وكانت كسوتها قبل ذلك تطرح عليها شيئاً فوق شيء . وقد تقدم سؤال شعبة لعائشة أنها تجتمع عندهم فتكثر . وذكر الأزرقي أن أول من ظاهر الكعبة بين كسوتين عثمان بن عفان . وذكر الفاكهي أن أول من كساها الديباج الأبيض المأمون بن الرشيد واستمر بعده . وكسيت في أيام الفاطميين الديباج الأبيض . وكساها محمد بن سبكتكين ديباجاً أصفر ، وكساها الناصر العباسي ديباجاً أخضر ، ثم كساها ديباجاً أسود فاستمر إلى الآن . ولم تزل الملوك يتداولون كسوتها إلى أن وقف عليها الصالح اسماعيل بن الناصر في سنة ثلاث وأربعين وسبعائة قرية من نواحي القاهرة يقال لها بيسوس كان اشترى الثلاثين منها من وكيل بيت المال ثم وقفها كلها على هذه الجهة فاستمر ، ولم تزل تكسى من هذا الوقف إلى سلطنة الملك المؤيد شيخ سلطان العصر فكساها من عنده سنة اضعف وقفها ، ثم فوض أمرها إلى بعض أمثاله وهو القاضي زين الدين عبد الباسط - بسط الله له في رزقه وعمره - فبالغ في تحسينها بحيث يعجز الواصف عن صفة حسنها جزاء الله على ذلك أفضل المجازاة . وحاول ملك الشرق شاه روخ في سلطنة الاشرف برسباي أن يأذن له في كسوة الكعبة فامتنع ، فعاد راسله أن يأذن له أن يكسوها من داخلها فقط فأبى ، فعاد راسله أن يرسل الكسوة إليه ويرسلها إلى الكعبة ويكسوها ولو يوماً واحداً ، واعتذر بأنه نذر أن يكسوها ويريد الوفاء بنذره ، فاستفتى أهل العصر فتوقفت عن الجواب وأشرت إلى أنه إن خشي منه الفتنة فيجاب دفعا للضرر ، وتسرع جماعة إلى عدم الجواز ولم يستندوا إلى طائل ، بل إلى موافقة هوى السلطان ، ومات الاشرف على ذلك

٤٩ - باب هدم الكعبة

قالت عائشة رضي الله عنها : قال النبي ﷺ « يَغْزُو جيشُ الكعبةَ فيُخَسَفُ بهم »

١٥٩٥ - **حدثنا** عمرو بن علي **حدثنا** يحيى بن سعيد **حدثنا** عبيد الله بن الأخنس **حدثنا** ابن أبي

مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « كَأَنِّي بِهِ أَسْوَدَ أَفْحَجَ يَقْلَعُهَا حَجَرًا »

١٥٩٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي

هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « يُخَرَّبُ الكعبةُ ذو الشؤبَتَيْنِ من المَدَشَةِ »

قوله (باب هدم الكعبة) أي في آخر الزمان . قوله (وقالت عائشة) في رواية غير أبي ذر ، قالت ، يحذف

الواو ، وهذا طرف من حديث وصله المصنف في أوائل البيوع من طريق نافع بن جبير عنها بلفظ « يغزو جيش الكعبة ، حتى إذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم ، ثم يعيشون على نياتهم ، وسيأتي الكلام عليه

هناك ، ومناسبتة لهذه الترجمة من جهة أن فيه إشارة إلى أن غزو الكعبة سيقع ، فرة يهلكهم الله قبل الوصول إليها وأخرى يمكنهم ، والظاهر أن غزو الذين يخربونه متأخر عن الأولين . قوله (عبيد الله بن الاخنس) بمجوعة ونون ثم مهملة وزن الأحمر ، وعبيد الله بالتصخير كوفي يكنى أبا مالك . قوله (كذا في به) كذا في جميع الروايات عن ابن عباس في هذا الحديث ، والذي يظهر أن في الحديث شيئا حذف ، ويحتمل أن يكون هو ما وقع في حديث عليّ عند أبي عبيد في غريب الحديث ، من طريق أبي العالية عن عليّ قال : استكثروا من الطواف بهذا البيت قبل أن يحال بينكم وبينه ، فكأنى برجل من الحبشة أصلع - أو قال أصم - حمش الساقين قاعد عليها وهي تهدم ، ورواه الفاكهي من هذا الوجه ولفظه : أصعل ، بدل أصلع وقال : قائما عليها يهدمها بمسحاته ، ورواه يحيى الخثاني في مسنده من وجه آخر عن علي مرفوعا . قوله (كذا في به أسود أخج) بوزن أفعل بفاء ثم حاء ثم جيم ، والفجج تباعد ما بين الساقين ، قال الطيبي وفي إعرابه أوجه : قيل هو حال من خبر كان وهو باعتبار المعنى الذي أشبهه الفعل ، وقيل هما حالان من خبر كان وذو الحال إما المستقر المرفوع أو الجرور والثاني أشبهه أو هما بدلان من الضمير الجرور ، وعلى كل حال يلزم إضمار قبل الذكر ، وهو مبهم يفسره ما بعده كقولك رأيت رجلا ، وقيل هما منصوبان على التمييز . وقوله : حجرا حجرا ، حال كقولك بوبته بابا بابا ، وقوله في حديث عليّ : أصلع أو أصعل أو أصم ، الأصل من ذهب شعر مقدم رأسه ، والأصل الصخير الرأس ، والأصم الصخير الاذنين . وقوله : حمش الساقين ، بحاء مهملة وميم ساكنة ثم معجمة أى دقيق الساقين ، وهو موافق لقوله في رواية أبي هريرة : ذو السويقتين ، كما سيأتي في الحديث الذي بعده . قوله (يلقها حجرا حجرا) زاد الاسماعيل والفاكهي في آخره : يعنى الكعبة ، . قوله (عن ابن شهاب) كذا رواه الليث عن يونس ، وتابعه عبد الله بن وهب عن يونس عند أبي نعيم في المستخرج ، وخالفهما ابن المبارك فرواه عن يونس عن الزهري فقال عن سحيم مولى بني زهرة عن أبي هريرة رواه الفاكهي من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك ، فان كان محفوظا فيكون للزهري فيه شيخان عن أبي هريرة . قوله (ذو السويقتين) ثنية سويقة وهي تصغير ساق أى له ساقان دقيقان . قوله (من الحبشة) أى رجل من الحبشة ، ووقع هذا الحديث عند أحمد من طريق سعيد بن سمان عن أبي هريرة بأنهم من هذا السياق ولفظه : يبائع للرجل بين الركن والمقام ، وإن يستحل هذا البيت إلا أهله ، فإذا استحلوه فلا تسأل عن هلكة العرب ، ثم تجيء الحبشة فيخربونه خرابا لا يعمر بعده أبدا ، وهم الذين يستخرجون كنزه ، ولأبي قررة في السنن ، من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا : لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السويقتين من الحبشة ، ونحوه لأبي داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وزاد أحمد والطبراني من طريق مجاهد عنه : فيسلها حليتها ويجردها من كسوتها ، كما أنى أنظر إليه أصيلع أفيدع يضرب عليها بمسحاته أو بمعوله ، . والفاكهي من طريق مجاهد نحوه وزاد : قال مجاهد : فلما هدم ابن الزبير الكعبة جئت أنظر إليه هل أرى الصفة التي قال عبد الله بن عمرو فلم أرها ، قيل : هذا الحديث يخالف قوله تعالى (أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا) ولأن الله حبس عن مكة الفيل ولم يمكن أصحابه من تخريب الكعبة ولم تكن إذ ذاك قبلة ، فكيف يسلط عليها الحبشة بعد أن صارت قبلة للمسلمين ؟ وأجيب بأن ذلك محمول على أنه يقع في آخر الزمان قرب قيام الساعة حيث لا يبقى في الأرض أحد يقول الله الله كما ثبت في صحيح مسلم : لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله ، ولهذا وقع في رواية سعيد بن سمان : لا يعمر بعده أبدا ، وقد وقع قبل ذلك فيه من القتال

وغزو أهل الشام له في زمن يزيد بن معاوية ثم من بعده في وقائع كثيرة من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاثمائة فقتلوا من المسلمين في المطاف من لا يحصى كثرة وقلعوا الحجر الأسود فحولوه إلى بلادهم ثم أعادوه بعد مدة طويلة ، ثم غزى مرارا بعد ذلك ، وكل ذلك لا يعارض قوله تعالى ﴿ أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا ﴾ لأن ذلك إنما وقع بأيدي المسلمين فهو مطابق لقوله ﷺ « ولن يستحل هذا البيت إلا أهله » ، فوقع ما أخبر به النبي ﷺ ، وهو من علامات نبوته ، وليس في الآية ما يدل على استمرار الأمن المذكور فيها . والله أعلم

٥٠ - باب ما ذكر في الحجر الأسود

١٥٩٧ - **حديث** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عابس بن ربيعة عن عمر رضي الله عنه « انه جاء الى الحجر الأسود فتبَّله فقال : إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولو لا أني رأيت النبي ﷺ يقبلك ما قبلتك »

[الحديث ١٥٩٧ - طرفاه في : ١٦٠٥ ، ١٦١٠]

قوله (باب ما ذكر في الحجر الأسود) أورد فيه حديث عمر في تقبيل الحجر وقوله « لا تضر ولا تنفع » ، وكأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك ، وقد وردت فيه أحاديث : منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا « إن الحجر والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما ، ولولا ذلك لأظا آ ما بين المشرق والمغرب ، أخرجه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان وفي إسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف قال الترمذي : حديث غريب ، ويروى عن عبد الله بن عمرو موقوفا ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وقفه أشبه والذي رفعه ليس بقوى . ومنها حديث ابن عباس مرفوعا « نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن ، فسودته خطايا بني آدم ، أخرجه الترمذي وصححه ، وفيه عطاء بن السائب وهو صدوق لكنه اختلط ، وجري من سمع منه بعد اختلاطه ، لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بها ، وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصرا ولفظه « الحجر الأسود من الجنة ، وحماد بن سمع من عطاء قبل الاختلاط ، وفي صحيح ابن خزيمة أيضا عن ابن عباس مرفوعا « ان لهذا الحجر لسانا وشفتين يشهدان لمن استلمه يوم القيامة بحق ، وصححه أيضا ابن حبان والحاكم ، وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم أيضا . قوله (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي ، وقد رواه سفيان وهو الثوري بإسناد آخر عن إبراهيم وهو ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر أخرجه مسلم . قوله (إني أعلم أنك حجر) في رواية أسلم الآتية بعد باب عن عمر أنه قال « أما والله إني لأعلم أنك ، قوله (لا تضر ولا تنفع) أي إلا باذن الله ، وقد روى الحاكم من حديث أبي سعيد أن عمر لما قال هذا قال له علي بن أبي طالب إنه يضر وينفع ، وذكر أن الله لما أخذ الموائيق على ولد آدم كتب ذلك في رق وألقمه الحجر ، قال : وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول « يؤتى يوم القيامة بالحجر الأسود وله لسان ذلق يشهد لمن استلمه بالتوحيد » ، وفي إسناده أبو هارون العبدى وهو ضعيف جدا ، وقد روى النسائي من وجه آخر ما يشعر بأن عمر رفع قوله ذلك الى النبي ﷺ أخرجه من طريق طاوس عن ابن عباس قال « رأيت عمر قبل الحجر ثلاثا ثم قال : إنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلتك » ، ثم قال « رأيت رسول الله ﷺ فعل مثل ذلك ، قال الطبري : إنما قال

ذلك عمر لان الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام فخشى عمر أن يظن الجاهل أن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فأراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله ﷺ لا لأن الحجر ينفع ويضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثنان ، وقال المهلب : حديث عمر هذا يرد على من قال إن الحجر يمين الله في الأرض يضاف بها عبادته ، ومعاذ الله أن يكون لله جارحة ، وإنما شرع تقبيله اختيارا ليعلم بالمشاهدة طاعة من يطيع ، وذلك شبيه بقصة إبليس حيث أمر بالسجود لآدم . وقال الخطابي : معنى أنه يمين الله في الأرض أن من صاحفه في الأرض كان له عند الله عهد ، وجرت العادة بأن العهد يعقده الملك بالمصافحة لمن يريد موالاته والاختصاص به فخطبهم بما يعهدونه . وقال المحب الطبري : معناه أن كل ملك إذا قدم عليه الوافد قبل يمينه فلما كان الحاج أول ما يقدم يسئله تقبيله نزل منزلة يمين الملك والله المثل الأعلى . وفي قول عمر هذا التسليم للشارع في أمور الدين وحسن اتباع فيما لم يكشف عن معانيها ، وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي ﷺ فيما يفعله ولو لم يعلم الحكمة فيه ، وفيه دفع ما وقع لبعض الجاهل من أن في الحجر الاسود خاصة ترجع الى ذاته ، وفيه بيان السنن بالقول والفعل ، وأن الإمام إذا خشي على أحد من فعله فساد اعتقاد أن يبادر إلى بيان الأمر ويوضح ذلك ، وسيأتي بقية الكلام على التقبيل والاستلام بعد تسعة أبواب . قال شيخنا في شرح الترمذي : فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله ، وأما قول الشافعي ومهما قبل من البيت فحسن فلم يرد به الاستحباب لان المباح من جملة الحسن عند الأصوليين . (تكميل) : اعترض بعض الملحدين على الحديث الماضي فقال : كيف سودته خطايا المشركين ولم تبيضه طاعات أهل التوحيد ؟ وأجيب بما قال ابن قتيبة : لو شاء الله لكان ذلك ، وإنما أجرى الله العادة بأن السواد يصبغ ، ولا ينصبغ على العكس من البياض . وقال المحب الطبري : في بقائه أسود عبرة لمن له بصيرة ، فان الخطايا إذا أثرت في الحجر الصلد فتأثيرها في القلب أشد . قال : وروى عن ابن عباس أنما غيره بالسواد لئلا ينظر أهل الدنيا الى زينة الجنة ، فان ثبت فهذا هو الجواب . قلت : أخرجه الحميدي في فضائل مكة . باسناد ضعيف والله أعلم

٥١ - باب إغلاق البيت ، ويصلى في أى نواحى البيت شاء

١٥٩٨ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه قال « دخل رسول الله ﷺ البيت هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فأغلقوا عليهم ، فلما فتحوا كنت أول من ولى ، فقلت بلالاً فسألته : هل صلى فيه رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، بين العمودين اليمينين »

قوله (باب إغلاق البيت ، ويصلى في أى نواحى البيت شاء) أورد فيه حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ في الكعبة بين العمودين ، وتعقب بأنه يغاير الترجمة من جهة أنها تدل على التخيير ، والفعل المذكور يدل على التعمين . وأجيب بأنه حمل صلاة النبي ﷺ في ذلك الموضع بعينه على سبيل الاتفاق لا على سبيل القصد لزيادة فضل في ذلك المكان على غيره ، ويحتمل أن يكون مراده أن ذلك الفعل ليس حتما وإن كانت الصلاة في تلك البقعة التي اختارها النبي ﷺ أفضل من غيرها ، ويؤيده ما سيأتي في الباب الذى يليه من تصريح ابن عمر بنص الترجمة مع كونه كان يقصد المكان الذى صلى فيه النبي ﷺ ليصلى فيه لفضله ، وكأن المصنف أشار بهذه الترجمة الى الحكمة في إغلاق الباب حينئذ ، وهو أولى من دعوى ابن بطلال الحكمة فيه لئلا يظن الناس أن ذلك سنة ، وهو مع ضعفه

منسقص بأنه لو أراد إخفاء ذلك ما اطلع عليه بلال ومن كان معه ، واثبات الحكم بذلك يكفي فيه فعل الواحد ، وقد تقدم بسط هذا في « باب الغلق للكعبة » من كتاب الصلاة ، وظاهر الترجمة أنه يشترط للصلاة في جميع الجوانب إغلاق الباب ليصير مستقبلا في حال الصلاة غير الفضاء ، والمحكى عن الحنفية الجواز مطلقا ، وعن الشافعية وجه مثله لكن يشترط أن يكون للباب عتبة بأى قدر كانت ، ووجه يشترط أن يكون قدر قامة المصلى ، ووجه يشترط أن يكون قدر مؤخر الرجل وهو المصحح عندهم ، وفي الصلاة فوق ظهر الكعبة نظير هذا الخلاف والله أعلم . وأما قول بعض الشارحين إن قوله « ويصلى في أى نواحى البيت شاء » يعكز على الشافعية فيما إذا كان البيت مفتوحا ففيه نظر لانه جعله حيث يغلق الباب ، وبعد الغلق لا توقف عندهم فى الصحة قوله (دخل رسول الله ﷺ البيت) كان ذلك فى عام الفتح كما وقع مبينا من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند المصنف فى كتاب الجهاد بزيادة فوائده ولفظه « أقبل النبي ﷺ يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته » ، وفى رواية فليح عن نافع الآتية فى المغازى « وهو مردف أسامة - يعنى ابن زيد - على القصواء » ، ثم اتفقا ومعه بلال وعثمان بن طلحة حتى أناخ فى المسجد ، وفى رواية فليح « عند البيت » ، وقال لعثمان ائتنا بالمفتاح ، فجاءه بالمفتاح ففتح له الباب فدخل ، ولمسلم وعبد الرزاق من رواية أيوب عن نافع « ثم دعا عثمان بن طلحة بالمفتاح فذهب الى أمه فأبى أن تعطيه ، فقال : والله لتعطينه أو لأخرجن هذا السيف من صلبى » ، فلما رأت ذلك أعطته ، فجاء به الى رسول الله ﷺ ففتح الباب ، فظهر من رواية فليح أن فاعل فتح هو عثمان المذكور ، لكن روى الفاكهسى - من طريق ضعيفة - عن ابن عمر قال « كان بنو أبى طلحة يزعمون أنه لا يستطيع أحد فتح الكعبة غيرهم » ، فأخذ رسول الله ﷺ المفتاح ففتحها بيده ، وعثمان المذكور هو عثمان بن طلحة بن أبى طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصى بن كلاب ، ويقال له الحجى بفتح المهملة والجيم ، ولآل بيته الحجة لحجهم الكعبة ، ويعرفون الآن بالشيبين نسبة الى شيبه بن عثمان بن أبى طلحة وهو ابن عم عثمان هذا لا ولده ، وله أيضا صحبة ورواية ، واسم أم عثمان المذكورة سلافة بضم المهملة والتخفيف والفاء . قوله (هو وأسامة ابن زيد وبلال وعثمان) زاد مسلم من طريق أخرى « ولم يدخلها معهم أحد » ، ووقع عند النسائى من طريق ابن عون عن نافع « ومعه الفضل بن عباس وأسامة وبلال وعثمان ، زاد الفضل ، ولاحمد من حديث ابن عباس « حدثنى أخى الفضل - وكان معه حين دخلها - أنه لم يصل فى الكعبة » ، وسيأتى البحث فيه بعد بابين . قوله (فأغلقوا عليهم) زاد فى رواية حسان بن عطية عن نافع عند أبى عوانة « من داخل » ، وزاد يونس « فمكث نهارا طويلا » ، وفى رواية فليح « زمانا » ، بدل نهارا ، وفى رواية جويرية عن نافع التى مضت فى أوائل الصلاة « فأطال » ، ولمسلم من رواية ابن عون عن نافع « فمكث فيها مليا » ، وله من رواية عبيد الله عن نافع « فأجافوا عليهم الباب طويلا » ، ومن رواية أيوب عن نافع « فمكث فيها ساعة » ، وللنسائى من طريق ابن أبى مليكة « فوجدت شيئا فذهبت ثم جئت سريعا فوجدت النبي ﷺ خارجا منها » ، ووقع فى الموطأ بلفظ « فأغلقها عليه » ، والضمير لعثمان وبلال ، ولمسلم من طريق ابن عون عن نافع « فأجاف عليهم عثمان الباب » ، والجمع بينهما أن عثمان هو المباشر لذلك لأنه من وظيفته ، ولعل بلالا ساعده فى ذلك . ورواية الجمع يدخل فيها الأمر بذلك والراضى به . قوله (فلما فتحوا كنت أول من ولى) فى رواية فليح « ثم خرج فابتدر الناس الدخول فسبقتهم » ، وفى رواية أيوب « وكنت رجلا شابا قويا فبادرت الناس فبدرتهم » ، وفى رواية جويرية « كنت أول الناس ولى على أثره » ، وفى رواية ابن عون « فرقيت الدرجة

فدخلت البيت ، وفي رواية مجاهد الماضية في أوائل الصلاة عن ابن عمر ، وأجد بلالا قائما بين البابين ، وأفاد الأزرقي في « كتاب مكة » أن خالد بن الوليد كان على الباب يذب عنه الناس ، وكأنه جاء بعد ما دخل النبي ﷺ وأغلق . قوله (فلقيت بلالا فسألته) زاد في رواية مالك عن نافع الماضية في أوائل الصلاة « ما صنع » ؟ وفي رواية جويرية ويونس وجمهور أصحاب نافع ، فسألت بلالا أين صلى ، ؟ اختصروا أول السؤال ، وثبت في رواية سالم هذه حيث قال « هل صلى فيه ؟ قال نعم » ، وكذا في رواية مجاهد وابن أبي مليكة عن ابن عمر ، فقلت : أصلى النبي ﷺ في الكعبة ؟ قال نعم ، فظهر أنه استثبت أولا هل صلى أولا ، ثم سأل عن موضع صلاته من البيت . ووقع في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم ، فأخبرني بلال أو عثمان بن طلحة ، على الشك ، والمحفوظ أنه سأل بلالا كما في رواية الجمهور . ووقع عند أبي عوانة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن ابن عمر أنه سأل بلالا وأسامة بن زيد حين خرجا « أين صلى النبي ﷺ فيه ؟ فقالا على جهته » ، وكذا أخرجه البزار نحوه ، ولأحمد والطبراني من طريق أبي الشعثاء عن ابن عمر قال « أخبرني أسامة أنه صلى فيه ههنا » ، ولمسلم والطبراني من وجه آخر ، فقلت أين صلى النبي ﷺ ؟ فقالوا ، فإن كان محفوظا حمل على أنه ابتداء بلالا بالسؤال كما تقدم تفصيله ، ثم أراد زيادة الاستثبات في مكان الصلاة فسأل عثمان أيضا وأسامة ، ويؤيد ذلك قوله في رواية ابن عون عند مسلم « ونسيت أن أسألهم كم صلى » بصيغة الجمع ، وهذا أولى من جزم عياض بوهم الرواية التي أشرنا إليها من عند مسلم ، وكأنه لم يقف على بقية الروايات ، ولا يعارض قصته مع قصة أسامة ما أخرجه مسلم أيضا من حديث ابن عباس أن أسامة بن زيد أخبره أن النبي ﷺ لم يصل فيه ، ولكنه كبر في نواحيه . فانه يمكن الجمع بينهما بأن أسامة حيث أثبتها اعتمد في ذلك على غيره ، وحيث نقاها أراد ما في علمه لكونه لم يره ﷺ حين صلى . وسيأتي مزيد بسط فيه بعد بابين في الكلام على حديث ابن عباس إن شاء الله تعالى . قوله (بين العمودين اليمانيين) في رواية جويرية « بين العمودين المقدمين » ، وفي رواية مالك عن نافع « جعل عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره » ، وفي رواية عنه « عمودين عن يمينه » ، وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطا في « باب الصلاة بين السواري » ، بما يغني عن إعادته ، لكن تذكر هنا ما لم يتقدم ذكره : فوقع في رواية فليح الآتية في المغازي « بين ذينك العمودين المقدمين » ، وكان البيت على ستة أعمدة سطرين ، صلى بين العمودين من السطر المقدم وجعل باب البيت خلف ظهره ، وقال في آخر روايته « وعند المكان الذي صلى فيه مرمرة حمراء » ، وكل هذا لإخبار عما كان عليه البيت قبل أن يهدم ويبني في زمن ابن الزبير ، فاما الآن فقد بين موسى بن عقبة في روايته عن نافع كما في الباب الذي يليه أن بين موقفه ﷺ وبين الجدار الذي استقبله قريبا من ثلاثة أذرع ، وجزم برفع هذه الزيادة مالك عن نافع فيما أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن مهدي والدارقطني في « الغرائب » من طريقه وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما عنه ولفظه « وصلى وبينه وبين القبلة ثلاثة أذرع » ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق هشام بن سعد عن نافع ، وهذا فيه الجزم بثلاثة أذرع ، لكن رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ « نحو من ثلاثة أذرع » ، وهي موافقة لرواية موسى بن عقبة . وفي « كتاب مكة » الأزرقي والفاكهي من وجه آخر أن معاوية سأل ابن عمر « أين صلى رسول الله ﷺ ؟ فقال : اجعل بينك وبين الجدار ذراعين أو ثلاثة » ، فعلى هذا ينبغي لمن أراد الاتباع في ذلك أن يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع فانه تقع قدماه في مكان قدميه ﷺ إن كانت ثلاثة أذرع سواء ، وتقع ركبته أو يدها ووجهه إن كان أقل من ثلاثة والله أعلم . وأما مقدار صلاته

حينئذ فقد تقدم البحث فيه في أوائل الصلاة ، وأشرت الى الجمع بين رواية مجاهد عن ابن عمر أنه صلى ركعتين وبين رواية من روى عن نافع أن ابن عمر قال نسيت أن أسأله كم صلى ، والى الرد على من زعم أن رواية مجاهد غلط بما فيه مقنع بحمد الله تعالى . وفي هذا الحديث من الفوائد : رواية صاحب عن صاحب ، وسؤال المفضول مع وجود الأفضل والاكتفاء به ، والحجة بخبر الواحد ، ولا يقال هو أيضا خبر واحد فكيف يحتاج للشيء بنفسه ؟

لأننا نقول : هو فرد ينضم الى نظائر مثله يوجب العلم بذلك ، وفيه اختصاص السابق بالبقعة الفاضلة ، وفيه السؤال عن العلم والحرص فيه ، وفضيلة ابن عمر لشدة حرصه على تتبع آثار النبي ﷺ ليعمل بها ، وفيه أن الفاضل من الصحابة قد كان يغيب عن النبي ﷺ في بعض المشاهد الفاضلة ويحضره من هو دونه فيطلع على ما لم يطلع عليه ، لأن أبا بكر وعمر وغيرهما من هو أفضل من بلال ومن ذكر معه لم يشاركوه في ذلك ، واستدل به المصنف فيما مضى على أن الصلاة الى المقام غير واجبة ، وعلى جواز الصلاة بين السواري في غير الجماعة ، وعلى مشروعية الأبواب والخلق للمساجد ، وفيه أن السترة إنما تشرع حيث يخشى المرور فانه ﷺ صلى بين العمودين ولم يصل الى أحدهما ، والذي يظهر أنه ترك ذلك للاكتفاء بالقرب من الجدار كما تقدم أنه كان بين مصلاه والجدار نحو ثلاثة أذرع ، وبذلك ترجم له النسائي على أن حد الدنو من السترة أن لا يكون بينهما أكثر من ثلاثة أذرع ، ويستفاد منه أن قول العلماء تحية المسجد الحرام الطواف بخصوص بغير داخل الكعبة لكونه ﷺ جاء فأناخ عند البيت فدخله فصلى فيه ركعتين فكانت تلك الصلاة إما لكون الكعبة كالمسجد المستقل أو هو تحية المسجد العام والله أعلم . وفيه استحباب دخول الكعبة ، وقد روى ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا : من دخل البيت دخل في حسنة وخرج مغفورا له ، قال البيهقي تفرد به عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ، ومحل استحبابه ما لم يؤذ أحدا بدخوله . وروى ابن أبي شعبة من قول ابن عباس : إن دخول البيت ليس من الحج في شيء ، وحكى القرطبي عن بعض العلماء أن دخول البيت من مناسك الحج ، ورده بأن النبي ﷺ إنما دخله عام الفتح ولم يكن حينئذ محرما ، وأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه هو وابن حزيمة والحاكم عن عائشة : أنه ﷺ خرج من عندها وهو قرير العين ثم رجع وهو كئيب فقال : دخلت الكعبة فأخاف أن أكون شققت على أمي ، فقد يتمسك به لصاحب هذا القول المحكي لكون عائشة لم تكن معه في الفتح ولا في عمرته ، بل سيأتي بعد بابين أنه لم يدخل في الكعبة في عمرته ، فتعين أن القصة كانت في حجته وهو المطلوب ، وبذلك جزم البيهقي ، وإنما لم يدخل في عمرته لما كان في البيت من الأصنام والصور كما سيأتي ، وكان إذ ذاك لا يتمكن من إزالتها ، بخلاف عام الفتح . ويحتمل أن يكون ﷺ قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه فلاس في السياق ما يمنع ذلك ، وسيأتي النقل عن جماعة من أهل العلم أنه لم يدخل الكعبة في حجته . وفيه استحباب الصلاة في الكعبة وهو ظاهر في النفل ، ويلتحق به الفرض إذ لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال للقيم وهو قول الجمهور ، وعن ابن عباس لا تصح الصلاة داخلها مطلقا ، وعلمه بأنه يلزم من ذلك استدبار بعضها وقد ورد الأمر باستقبالها فيحمل على استقبال جميعها ، وقال به بعض المالكية والظاهرية والطبري ، وقال المازري : المشهور في المذهب منع صلاة الفرض داخلها ووجوب الإعادة ، وعن ابن عبد الحكم الإجزاء ، وصححه ابن عبد البر ، وابن العربي . وعن ابن حبيب يعيد أبدا ، وعن أصبغ إن كان متعمدا ، وأطلق الترمذي عن مالك جواز النوافل ، وقيده بعض أصحابه بغير الرواتب وما تسرع فيه الجماعة ، وفي شرح العمدة ، لابن دقيق العيد : كره مالك الفرض

أو منعه فكأنه أشار إلى اختلاف النقل عنه في ذلك ، ويلمح بهذه المسألة الصلاة في الحجر . ويأتي فيها الخلاف السابق في أول الباب في الصلاة إلى جهة الباب ، نعم إذا استدبر الكعبة واستقبل الحجر لم يصح على القول بأن تلك الجهة منه ليست من الكعبة ، ومن المشكل ما نقله النووي في « زوائد الروضة » عن الأصحاب أن صلاة الفرض داخل الكعبة - إن لم يرج جماعة - أفضل منها خارجها ، ووجه الاشكال أن الصلاة خارجها متفق على صحتها بين العلماء بخلاف داخلها ، فكيف يكون المختلف في صحتها أفضل من المتفق

٥٢ - باب الصلاة في الكعبة

١٥٩٩ - **حديث** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه كان إذا دخل الكعبة مشى قبل الوجه حين يدخل ويحجل الباب قبل الظهر يمشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريباً من ثلاث أذرع فيصلي ، يتوخي المكان الذي أخبره بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ، وليس على أحد بأس أن يصلي في أي نواحي البيت شاء »

قوله (باب الصلاة في الكعبة) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك من طريق عبد الله بن المبارك عن موسى بن عتبة عن نافع . قوله (قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي مقابل . قوله (يتوخي) بتشديد الخاء المعجمة أي يقصد . قوله (وليس على أحد بأس الخ) الظاهر أنه من كلام ابن عمر مع احتمال أن يكون من كلام غيره ، وقد تقدم الحديث المرفوع في كتاب الصلاة في « باب الصلاة بين السواري »

٥٣ - باب من لم يدخل الكعبة

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يحج كثيراً ولا يدخل

١٦٠٠ - **حديث** مسدد حدثنا خالد بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال « اعتمر رسول الله ﷺ فطاف بالبيت ، وصلى خلف المقام ركعتين ومعه من يستتره من الناس ، فقال له رجل : أدخل رسول الله ﷺ الكعبة ؟ قال : لا »

[الحديث ١٦٠٠ - أطرافه في : ١٧٩١ ، ٤١٨٨ ، ٤٢٥٥]

قوله (باب من لم يدخل الكعبة) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم أن دخولها من مناسك الحج ، وقد تقدم البحث فيه قبل بباب ، واقتصر المصنف على الاحتجاج بفعل ابن عمر لأنه أشهر من روى عن النبي ﷺ دخول الكعبة فلو كان دخولها عنده من المناسك لما أخل به مع كثرة اتباعه . قوله (وكان ابن عمر الخ) وصله سفيان الثوري في جامعه من رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه عن حنظلة عن طاوس قال « كان ابن عمر يحج كثيراً ولا يدخل البيت ، وأخرجه الفاكهي في « كتاب مكة » من هذا الوجه . قوله (خالد بن عبد الله) هو الطحان البصري ، وهذا الإسناد نصفه بصري ونصفه كوفي . قوله (اعتمر) أي في سنة سبع عام القضية . قوله (أدخل رسول الله ﷺ الكعبة) ؟ الحمزة للاستفهام ، أي في تلك العمرة . قوله (قال لا) قال النووي :

قال العلماء سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الأصنام والصور ، ولم يكن المشركون يتركونه ليغيرها ، فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها ، يعني كما في حديث ابن عباس الذي بعده انتهى . ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يقع في الشرط ، فلو أراد دخوله لمنعوه كما منعوه من الإقامة بمكة زيادة على الثلاث فلم يقصد دخوله لئلا يمنعوه . وفي « السيرة » عن علي أنه دخلها قبل الهجرة فأزال شيئاً من الأصنام ، وفي « الطبقات » عن عثمان بن طلحة نحو ذلك ، فإن ثبت ذلك لم يشكل على الوجه الأول لأن ذلك الدخول كان لازالة شيء من المنكرات لا لقصد العبادة ، والإزالة في الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفتح . (تنبيه) : استدلل المحب الطبري به على أنه ﷺ دخل الكعبة في حجته وفي فتح مكة ، ولا دلالة فيه على ذلك لأنه لا يلزم من نفي كونه دخلها في عمرته أنه دخلها في جميع أسفاره . والله أعلم

٥٤ - باب من كبر في نواحي الكعبة

١٦٠١ - **حديثنا** أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب حدثنا عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « إن رسول الله ﷺ لما قدم أبي أن يدخل البيت وفيه الآلهة ، فأمر بها فأخرجت ، فأخرجوا صورة إبراهيم وإسماعيل في أيديهما الأزلام ، فقال رسول الله ﷺ : قاتلهم الله ، أما والله قد علموا أنهما لم يستقيما بها قط . فدخل البيت فكبّر في نواحيه ، ولم يصل فيه »

قوله (باب من كبر في نواحي الكعبة) أورد فيه حديث ابن عباس « أنه ﷺ كبر في البيت ولم يصل فيه » وصححه المصنف واحتج به مع كونه يرى تقديم حديث بلال في إثباته الصلاة فيه عليه ، ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى الترجمة لأن ابن عباس أثبت التكبير ولم يتعرض له بلال ، وبلال أثبت الصلاة ونفاها ابن عباس فاحتج المصنف بزيادة ابن عباس ، وقد يقدم لإثبات بلال على نفي غيره لأميرين : أحدهما أنه لم يكن مع النبي ﷺ يومئذ وإنما أسند نفيه تارة لأسامة وتارة لأخيه الفضل مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة ، وقد روى أحمد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل نفي الصلاة فيها فيحتمل أن يكون تلقاه عن أسامة فانه كان معه كما تقدم ، وقد مضى في كتاب الصلاة أن ابن عباس روى عنه نفي الصلاة فيها عند مسلم ، وقد وقع إثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عن أسامة عند أحمد وغيره فتعارضت الرواية في ذلك عنه ، فتترجح رواية بلال من جهة أنه مثبت وغيره ناف ومن جهة أنه لم يختلف عليه في الإثبات واختلف على من نفي ، وقال النووي وغيره : يجمع بين إثبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية والنبي ﷺ في ناحية ، ثم صلى النبي ﷺ فرآه بلال لقربه منه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ، ولأن باغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال أن يحجبه عنه بعض الأعمدة فنفاها عملاً بظنه ، وقال المحب الطبري : يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة فلم يشهد صلاته انتهى . ويشهد له ما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن مهران عن عمير مولى ابن عباس عن أسامة قال « دخلت على رسول الله ﷺ في الكعبة فرأى صوراً فدعا بدلو من ماء فأثبته به فضرب به الصور ، فهذا الأسناد جيد ، قال القرطبي : فلعله استصحب النبي ﷺ لسرعة

عوده انتهى . وهو مفرع على أن هذه القصة وقعت عام الفتح ، فإن لم يكن فقد روى عمر بن شبة في « كتاب مكة » من طريق علي بن بذيمة - وهو تابعي وأبوه بفتح الموحدة ثم معجمة وزن عظيمة - قال : دخل النبي ﷺ الكعبة ودخل معه بلال ، وجلس أسامة على الباب ، فلما خرج وجد أسامة قد اجتبي فأخذ بحبوته فحلبها ، الحديث ، فلعله اجتبي فاستراح فنعس فلم يشاهد صلاته ، فلما سئل عنها نقاهها مستصحباً للنبي لقصر زمن احتبائه ، وفي كل ذلك إنما نفي رؤيته لا ما في نفس الأمر ، ومنهم من جمع بين الحديثين بغير ترجيح أحدهما على الآخر وذلك من أوجه : أحدها حمل الصلاة المثبتة على اللغوية والمنفية على الشرعية ، وهذه طريقة من يكره الصلاة داخل الكعبة فرضاً ونفلاً ، وقد تقدم البحث فيه ، ويرد هذا الحمل ما تقدم في بعض طرقه من تعيين قدر الصلاة ، فظهر أن المراد بها الشرعية لا مجرد الدعاء . ثانياً قال القرطبي : يمكن حمل الإثبات على التطوع والنفي على الفرض ، وهذه طريقة المشهور من مذهب مالك ، وقد تقدم البحث فيها . ثالثاً قال المهلب شارح البخاري : يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين ، صلى في إحدهما ولم يصل في الأخرى . وقال ابن حبان : الأشبه عندي في الجمع أن يجعل الخبران في وقتين فيقال : لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ، ويجعل نفي ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجته التي حج فيها لأن ابن عباس نقاهها وأسنده إلى أسامة ، وابن عمر اثبتها وأسند اثباته إلى بلال وإلى أسامة أيضاً ، فإذا حمل الخبر على ما وصفنا بطل التعارض ، وهذا جمع حسن ، لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف أنه ﷺ دخل في يوم الفتح لا في حجة الوداع ، ويشهد له ما روى الأزرقي في « كتاب مكة » عن سفيان عن غير واحد من أهل العلم أنه ﷺ إنما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم حج فلم يدخلها ، وإذا كان الأمر كذلك فلا يمتنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالواحدة التي في خبر ابن عيينة وحدة السفر لا الدخول ، وقد وقع عند الدارقطني من طريق ضعيفة ما يشهد لهذا الجمع والله أعلم . ويؤيد الجمع الأول ما أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » من طريق حماد عن أبي حمزة عن ابن عباس قال : قلت له كيف أصلي في الكعبة ؟ قال : كما تصلي في الجنازة ، تسبح وتكبر ولا تركع ولا تسجد ، ثم عند أركان البيت سببح وكبر وتضرع واستغفر ولا تركع ولا تسجد ، وسنده صحيح . قوله (وفيه الآلهة) أي الأصنام ، وأطلق عليها الآلهة باعتبار ما كانوا يزعمون ، وفي جواز إطلاق ذلك وقفة ، والذي يظهر كراهته ، وكانت تماثيل على صور شتى فامتنع النبي ﷺ من دخول البيت وهي فيه لأنه لا يقر على باطل ، ولأنه لا يحب فراق الملائكة وهي لا تدخل ما فيه صورة . قوله (الألام) سيأتي شرحها مبيناً حيث ذكرها المصنف في تفسير المائدة . قوله (أم والله) كذا لاكثر ول بعضهم ، أما ، بآيات الألف . قوله (لقد علموا) قيل وجه ذلك أنهم كانوا يعلمون اسم أول من أحدث الاستقسام بها ، وهو عمرو بن لحي ، وكانت نسبتهم إلى إبراهيم وولده الاستقسام بها اقتراء عليهما لتقدمهما على عمرو

٥٥ - باب كيف كان بدء الرَّمْل ؟

١٦٠٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ وَقَدْ وَهَنُكُمْ حَتَّى يَثْرَبَ . فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ ، وَأَنْ يَمْشُوا بَيْنَ الرَّثْ كَنَيْنِ ، وَلَمْ يَمْنَعُهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ

يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ »

[الحديث ١٦٠٢ - طرفه في : ٤٢٥٦]

قوله (باب كيف كان بدء الرمل) أى ابتداء مشروعيته ، وهو بفتح الراء والميم هو الإسراع ، وقال ابن دريد : هو شبيه بالهرولة ، وأصله أن يحرك الماشى منكبيه في مشيه ، وذكر حديث ابن عباس في قصة الرمل في عمرة القضية ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في المغازى ، وعلى ما يتعلق بحكم الرمل بعد باب . وقوله (أن يرملوا) بضم الميم وهو في موضع مفعول يأمرهم تقول أمرته كذا وأمرته بكذا . و (الأشواط) بفتح الهمزة بعدها معجمة جمع شوط بفتح الشين وهو الجرى مرة الى الغاية ، والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة ، و (الإبقاء) بكسر الهمزة وبالموحدة والقاف الرقى والشفقة ، وهو بالرفع على أنه فاعل ، لم يمنعه ، ويجوز النصب . وفي الحديث جواز تسمية الطوفة شوطا ، ونقل عن مجاهد والشافعى كراهته ، ويؤخذ منه جواز إظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للكفار إرهاباً لهم ، ولا يعد ذلك من الرياء المذموم . وفيه جواز المعاريض بالفعل كما يجوز بالقول ، وربما كانت بالفعل أول

٥٦ - باب استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما يطوف ، ويرمل ثلاثاً

١٦٠٣ - **حدثنا** أضيغ بن الفرج أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه رضى الله عنه قال « رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم الرء كن الأسود أول ما يطوف يحب ثلاثاً أطواف من السبع »

[الحديث ١٦٠٣ - أطرافه في : ١٦٠٤ ، ١٦١٦ ، ١٦١٧ ، ١٦٤٤]

قوله (باب استلام الحجر الاسود حين يقدم مكة أول ما يطوف ويرمل ثلاثاً) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك ، وهو مطابق للترجمة من غير مزيد . وقوله (يحب) بفتح أوله وضم الحاء المعجمة بعدها موحدة أى يسرع في مشيه ، والخبيب بفتح المعجمة والموحدة بعدها موحدة أخرى : الصدو السريع ، يقال خبت الدابة إذا أسرعت وراوحت بين قدميها ، وهذا يشعر بترادف الرمل والخبيب عند هذا القائل . وقوله (أول) منصوب على الظرف ، وقوله (من السبع) بفتح أوله أى السبع طوفات ، وظاهره أن الرمل يستوعب الطوفة ، فهو مغاير لحديث ابن عباس الذى قبله لأنه صريح في عدم الاستيعاب ، وسيأتى القول فيه في الباب الذى بعده في الكلام على حديث عمر إن شاء الله تعالى

٥٧ - باب الرمل في الحج والعمرة

١٦٠٤ - **حدثني** محمد بن محمد بن النعمان حدثنا فليح عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال

« سعى النبي ﷺ ثلاثة أشواط ومشى أربعة في الحج والعمرة »

تابعه الليث قال : حدثني كثير بن فرقة عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٦٠٥ - **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَرِيمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ هَرَمَ**
ابْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِلرُّكْنِ كُنْ : أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ
ﷺ اسْتَلَمَكَ مَا اسْتَلَمْتُكَ . فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ قَالَ : مَا لَنَا وَلِلرَّمْلِ ؟ إِنَّمَا كُنَّا رَأَيْنَا بِهِ الْمَشْرِكِينَ ، وَقَدْ أَهْلَكَ اللَّهُ .
ثُمَّ قَالَ : شَيْءٌ صَنَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَا نَحْبُ أَنْ نَتْرُكَهُ »

١٦٠٦ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « مَا تَرَكْتُ**
اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ مُنْذُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا . قُلْتُ لِنَافِعٍ : أَوَلَا كَانَ ابْنُ هَرَمٍ يَمْشِي
بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ؟ قَالَ : إِنَّمَا كَانَ يَمْشِي لِيَكُونَ أَيْسَرَ لاسْتِلَامِهِ »

[الحديث ١٦٠٦ - طرفه في : ١٦١١]

قوله (باب الرمل في الحج والعمرة) أى في بعض الطواف ، والقصد لإثبات بقاء مشروعته ، وهو الذى عليه
الجمهور . وقال ابن عباس : ليس هو بسنة ، من شاء رمل ومن شاء لم يرمل . قوله (حدثني محمد هو ابن سلام) كذا
لابى ذر ، وللباقين سوى ابن السكن غير منسوب ، وأما أبو نعيم فقال بعد أن أخرج الحديث من طريق محمد بن
عبد الله بن نعيم عن شريح^(١) أخرجه البخارى عن محمد ويقال هو ابن نعيم ، ورجح أبو علي الجياني أنه محمد بن رافع
لسكونه روى في موضع آخر عنه عن شريح^(٢) ويحتمل أن يكون ابن يحيى الذهلي وهو قول الحاكم ، والصواب أنه
ابن سلام كما نسبته أبو ذر وجزم بذلك أبو علي ابن السكن في روايته ، على أن شريحا شيخ محمد فيه قد أخرج عنه
البخارى بغير واسطة في الجمعة^(٣) وغيرها فيحتمل أن يكون محمد هو البخارى نفسه والله أعلم . قوله (سعى) أى
أسرع المشى في الطوافات الثلاث الأولى ، وقوله (في الحج والعمرة) أى حجة الوداع وعمرة القضية لأن الحديثية لم
يمكن فيها من الطواف ، والجعرانة لم يكن ابن عمر معه فيها ولهذا أنكرها ، والتى مع حجته اندرجت أفعالها في الحج ،
فلم يبق إلا عمرة القضية . نعم عند الحاكم من حديث أبي سعيد « رمل رسول الله ﷺ في حجته وعمره كلها وأبو بكر
وعمر والخلفاء » . قوله (تابعه الليث قال حدثني كثير الخ) وصلها النسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه
والبيهقي من طريق يحيى بن بكير عن الليث قال حدثني فذكره بلفظ « أن عبد الله بن عمر كان يحب في طوافه حين يقدم
في حج أو عمرة ثلاثا ويمشى أربعا ، قال : وكان رسول الله ﷺ يفعل ذلك » . قوله (أن عمر بن الخطاب رضى الله
عنه قال للركن) أى للأسود ، وظاهره أنه خاطبه بذلك ، وإنما فعل ذلك لسمع الحاضرين . قوله (ثم قال) أى
بعد استلامه . قوله (مالنا وللرمل) في رواية بعضهم « والرمل » بغير لام ، وهو بالنصب على الأفصح ، وزاد أبو
داود من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم « فيم الرمل والكشف عن المناكب » الحديث ، والمراد به الاضطباع ،

(١) في طبعة بولاق : هكذا في النسخ التي بأيدينا ، وضبطه القسطلاني (سريج) بالسین المهملة والجيم ا هـ . وامله الصواب إذا كان محمد
شيخ البخارى في هذا الحديث هو ابن رافع ، لأن سريج بن النعمان من شيوخه كما في تهذيب التهذيب

(٢) الذى أخرج عنه البخارى في كتاب الجمعة برقم ٩٠٤ هو سريج بن النعمان . ومن قرأ خط الحافظ ابن حجر - كسودته لكتابه
(انباء النمر) التي في دار الكتب الظاهرية بدمشق - يعثر نساخ فتح البارى فيما تصحف عليهم من خطه

وهي هيئة تعين على إسراع المشى بأن يدخل رداءه تحت إبطه الأيمن ويرد طرفه على منكبه الأيسر فيبدي منكبه الأيمن ويستر الأيسر ، وهو مستحب عند الجمهور سوى مالك قاله ابن المنذر . قوله (إنما كنا راينا) بوزن فاعلمنا من الرؤية ، أى أريناهم بذلك أنا أقوياء قاله عياض ، وقال ابن مالك : من الرياء أى أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء ، ولهذا روى راينا بياين حملا له على الرياء وإن كان أصله الرئاء بهزتين ، ومحصله أن عمر كان هم بترك الرمل في الطواف لأنه عرف سببه وقد انقضى فهم أن يتركه لفقد سببه ، ثم رجع عن ذلك لاحتمال أن تكون له حكمة ما اطلع عليها فرأى أن الاتباع أولى من طريق المعنى ، وأيضا إن فاعل ذلك إذا فعله تذكر السبب الباعث على ذلك فيتذكر نعمة الله على إعزاز الاسلام وأهله . قوله (فلا نحب أن نتركه) زاد يعقوب بن سفيان عن سعيد شيخ البخارى فيه فى آخره . ثم رمل ، أخرجه الاسماعيلي من طريقه ، ويؤيده أنهم اقتصروا عند مراآة المشركين على الإسراع إذا مروا من جهة الركنين الشاميين لأن المشركين كانوا بازاء تلك الناحية ، فاذا مروا بين الركنين اليمانيين مشوا على هيئتهم كما هو بين فى حديث ابن عباس ، ولما رملوا فى حجة الوداع أسرعوا فى جميع كل طوفة فكانت سنة مستقلة ، ولهذا النكتة سأل عبيد الله بن عمر نافعا كما فى الحديث الذى بعده عن مشى عبد الله بن عمر بين الركنين اليمانيين فأعلمه أنه إنما كان يفعله ليكون أسهل عليه فى استلام الركن ، أى كان يرفق بنفسه ليتمكن من استلام الركن عند الازدحام . وهذا الذى قاله نافع إن كان استند فيه الى فهمه فلا يدفع احتمال أن يكون ابن عمر فعل ذلك اتباعا للصفة الاولى من الرمل لما عرف من مذهبه فى الاتباع . (تكميل) : لا يشرع تدارك الرمل ، فلو تركه فى الثلاث لم يقضه فى الأربع ، لأن هيئتها السكينة فلا تغير ، ويختص بالرجال فلا رمل على النساء ، ويختص بطواف يعقبه سعى على المشهور ، ولا فرق فى استحبابه بين ماش وراكب ، ولا دم بتركه عند الجمهور . واختلاف عند المالكية . وقال الطبرى : قد ثبت أن الشارع رمل ولا مشرك يومئذ بمكة يعنى فى حجة الوداع ، فعلم أنه من مناسك الحج إلا أن تاركه ليس تاركا لعمل بل لهيئة مخصوصة فكان كرفع الصوت بالتلبية فن لى خافضا صوته لم يكن تاركا للتلبية بل لصفته ولا شىء عليه . (تنبيه) : قال الاسماعيلي بعد أن خرّج الحديث الثالث مقتصرًا على المرفوع منه وزاد فيه « قال نافع ورأيت عبد الله - يعنى ابن عمر - يزاحم على الحجر حتى يدمى ، قال الاسماعيلي : ليس هذا الحديث من هذا الباب فى شىء يعنى باب الرمل ، وأجيب بأن القدر المتعلق بهذه الترجمة منه ثابت عند البخارى ، ووجهه أن معنى قوله « كان ابن عمر يمشى بين الركنين ، أى دون غيرهما ، وكان يرمل ، ومن ثم سأل الراوى نافعا عن السبب فى كونه كان يمشى فى بعض دون بعض والله أعلم . (تنبيه آخر) : استشكل قول عمر « راينا ، مع أن الرياء بالعمل مذموم ، والجواب أن صورته وإن كانت صورة الرياء لكنها ليست مذمومة ، لأن المذموم أن يظهر العمل ليقال إنه عامل ولا يعمل به غيبة إذا لم يره أحد ، وأما الذى وقع فى هذه القصة فانما هو من قبيل المخادعة فى الحرب ، لأنهم أوهموا المشركين أنهم أقوياء لئلا يطمعوا فيهم ، وثبت أن الحرب خدعة

٥٨ - باب استلام الركن بالمحجن

١٦٠٧ - حدثنا أحمد بن صالح ويحيى بن سليمان قالا حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « طاف النبي ﷺ فى حجة الوداع على بعير

يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحْجَنٍ « تَابِعُهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمِّهِ
[الحديث ١٦٠٧ - أطرافه في : ١٦١٢ ، ١٦١٣ ، ١٦٣٢ ، ٥١٩٣]

قوله (باب استلام الركن بالمحجن) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم بعدها نون ، هو عصا محنية الرأس ، والمحجن الاعوجاج ، وبذلك سمي المحجون ، والاستلام افتعال من السلام بالفتح أى التحية قاله الازهرى ، وقيل من السلام بالكسر أى الحجارة والمعنى أنه يومئ بعصاه الى الركن حتى يصيبه . **قوله** (عن عبيد الله) كذا قال يونس وخالفه الليث وأسامة بن زيد وزمعة بن صالح فرووه عن الزهرى قال د بلغنى عن ابن عباس ، وهذه النكتة استظهر البخارى بطريق ابن أخى الزهرى فقال د تابعه الدراوردى عن ابن أخى الزهرى ، وهذه المتابعة أخرجها الاسماعيلي عن الحسين بن سفيان عن محمد بن عباد عن عبد العزيز الدراوردى فذكره ولم يقل د فى حجة الوداع ، ولا د على بعير ، وسيأتى البحث فى مسألة الطواف راكبا بعد خمسة عشر بابا . **قوله** (يستلم الركن بمحجن) زاد مسلم من حديث أبى الطفيل د ويقبل المحجن ، وله من حديث ابن عمر انه د استلم الحجر بيده ثم قبله ، ورفع ذلك ، ولسعيد بن المنصور من طريق عطاء قال د رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابرا اذا استلموا الحجر قبلوا أيديهم . قيل : وابن عباس ؟ قال : وابن عباس ، أحسبه قال كثيرا ، وبهذا قال الجمهور ان السنة أن يستلم الركن ويقبل يده فان لم يستطع أن يستلمه بيده استلمه بشيء فى يده وقبل ذلك الشيء فان لم يستطع أشار اليه واكتفى بذلك ، وعن مالك فى رواية لا يقبل يده ، وكذا قال القاسم ، وفى رواية عند المالكية يضع يده على فمه من غير تقبيل

٥٩ - باب مَنْ لَمْ يَسْتَلِمِ إِلَّا الرُّكْنَ كَنَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ

١٦٠٨ - وقال محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن أبى الشعثاء أنه قال « وَمَنْ يَتَّقِ شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ ؟ وَكَانَ مَعَاوِيَةُ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنَّهُ لَا يُسْتَلَمُ هَذَانِ الرُّكْنَانِ . فَقَالَ : لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا . وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْتَلِمُهُنَّ كُلَّهُنَّ »

١٦٠٩ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا ليث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضى الله عنهما

قال « لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَ كَنَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ »

قوله (باب من لم يستلم الا الركنين اليمانيين) أى دون الركنين الشاميين ، واليماني بتخفيف الياء على المشهور لان الالف عوض عن ياء النسب فلو شددت لكان جمعا بين العوض والمعوّض ، وجوز سيبويه التشديد وقال إن الالف زائدة . **قوله** (وقال محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج) لم أره من طريق محمد بن بكر ، وقد أخرج الجوزقى من طريق عثمان بن الهيثم به ، ود من ، فى قوله د ومن يتقى ، استفهامية على سبيل الانكار . **قوله** (وكان معاوية يستلم الأركان) وصله أحمد والترمذى والحاكم من طريق عبد الله بن عثمان بن خيثم عن أبى الطفيل قال د كنت مع ابن عباس ومعاوية فكان معاوية لا يمر بركن الا استلمه ، فقال ابن عباس : ان رسول الله ﷺ لم يستلم الا الحجر واليماني ، فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجورا ، وأخرج مسلم المرفوع فقط من وجه آخر عن ابن عباس ، وروى أحمد أيضا من طريق شعبة عن قتادة عن أبى الطفيل قال د حج معاوية وابن عباس ، فجعل ابن عباس يستلم

الأركان كلها ، فقال معاوية : إنما استلم رسول الله ﷺ هذين الركنين اليمانيين ، فقال ابن عباس : ليس من أركانه شيء مهجور ، قال عبد الله بن أحمد في العلل سألت أبي عنه فقال : قلبه شعبة ، وقد كان شعبة يقول : الناس يخالفونني في هذا ، ولكنني سمعته من قتادة هكذا انتهى . وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة على الصواب أخرجه أحمد أيضا ، وكذا أخرجه من طريق مجاهد عن ابن عباس نحوه ، وروى الشافعي من طريق محمد بن كعب القرظي ، أن ابن عباس كان يمسح الركن اليماني والحجر ، وكان ابن الزبير يمسح الأركان كلها ويقول : ليس شيء من البيت مهجورا ، فيقول ابن عباس ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ ، ولفظ رواية مجاهد المذكورة عن ابن عباس أنه طاف مع معاوية ، فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجورا ، فقال له ابن عباس ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ فقال معاوية : صدقت . وبهذا يتبين ضعف من حمله على التعدد ، وأن اجتهاد كل منهما تغير إلى ما أنكره على الآخر ، وإنما قلت ذلك لأن مخرج الحديثين واحد وهو قتادة عن أبي الطفيل ، وقد جزم أحمد بأن شعبة قلبه فسقط التجويز العقلي . قوله (انه) الهاء للشأن . قوله (لا يستلم هذان الركنان) كذا الأكثر على البناء للجھول ، ولحموى والمستمل . لا نستلم هذين الركنين ، بفتح النون ونصب هذين الركنين على المفعولية . قوله (وكان ابن الزبير يستلمهن كلهن) وصله ابن أبي شيبة من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير أنه رأى أباه يستلم الأركان كلها وقال : انه ليس شيء منه مهجورا ، وأخرج الشافعي نحوه عنه من وجه آخر كما تقدم ، وفي الموطأ ، عن هشام بن عروة بن الزبير أن أباه كان إذا طاف بالبيت يستلم الأركان كلها ، وأخرجه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام بلفظ : إذا بدأ استلم الأركان كلها وإذا ختم . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال : لم أر النبي ﷺ يستلم من البيت إلا الركنين اليمانيين ، وقد تقدم قول ابن عمر : إنما ترك رسول الله ﷺ استلام الركنين الشاميين لأن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم ، وعلى هذا المعنى حمل ابن التين تبعاً لابن القصار استلام ابن الزبير لها لأنه لما عمر الكعبة أتم البيت على قواعد إبراهيم انتهى ، وتعقب ذلك بعض الشراح بأن ابن الزبير طاف مع معاوية واستلم الكل ، ولم يقف على هذا الأثر وإنما وقع ذلك لمعاوية مع ابن عباس ، وأما ابن الزبير فقد أخرج الأزرق في كتاب مكة ، فقال : إن ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت وأدخل فيه من الحجر ما أخرج منه ورد الركنين على قواعد إبراهيم خرج إلى التعميم واعتصر وطاف بالبيت واستلم الأركان الأربعة ، فلم يزل البيت على بناء ابن الزبير إذا طاف الطائف استلم الأركان جميعها حتى قتل ابن الزبير . وأخرج من طريق ابن إسحق قال : بلغني أن آدم لما حج استلم الأركان كلها ، وأن إبراهيم وإسماعيل لما فرغا من بناء البيت طافا به سبعة يستلمان الأركان . وقال الداودي : ظن معاوية أنهما ركننا البيت الذي وضع عليه من أول ، وليس كذلك ، لما سبق من حديث عائشة ، والجمهور على ما دل عليه حديث ابن عمر ، وروى ابن المنذر وغيره استلام جميع الأركان أيضا عن جابر وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غفلة من التابعين . وقد يشعر ما تقدم في أوائل الطهارة من حديث عبيد بن جريح أنه قال لابن عمر : رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها ، فذكر منها : ورأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمانيين ، الحديث بأن الذين رأهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتصرون في الاستلام على الركنين اليمانيين ، وقال بعض أهل العلم : اختصاص الركنين مبين بالسنة ومستند التعميم القياس ، وأجاب الشافعي عن قول من قال ليس شيء من البيت مهجورا بأننا لم ندع استلامهما حجراً للبيت ،

وكيف يهجره وهو يطوف به ، ولكننا نتبع السنة فعلاً أو تركاً ، ولو كان ترك استلامهما هجراً لها لكان ترك استلام ما بين الأركان هجراً لها ولا قائل به ، ويؤخذ منه حفظ المراتب وإعطاء كل ذي حق حقه وتنزيل كل أحد منزلته . (فائدة) : في البيت أربعة أركان ، الأول له فضيلتان : كون الحجر الأسود فيه ، وكونه على قواعد إبراهيم . والثاني الثانية فقط ، وليس الآخرين شيء منهما ، فلذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الآخران ولا يستلمان ، هذا على رأى الجمهور . واستحب بعضهم تقبيل الركن اليماني أيضاً . (فائدة أخرى) : استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الأركان جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره ، فأما تقبيل يد آدمي فيأتى في كتاب الأدب ، وأما غيره فنقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن تقبيل منبر النبي ﷺ وتقبيل قبره فلم ير به بأساً ، واستبعد بعض أتباعه صحة ذلك ، ونقل عن ابن أبي الصيف اليماني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين (١) وبالله التوفيق

٦٠ - باب تقبيل الحجر

١٦١٠ - **حدثنا أحمد بن سنان** حدثنا **يزيد بن هارون** أخبرنا **ورقاء** أخبرنا **زيد بن أسلم** عن **أبيه** قال « رأيت **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه قبل الحجر وقال : لولا أنى رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلك »

١٦١١ - **حدثنا مسدد** حدثنا **حماد** عن **الزبير بن عري** قال « سألت **رجل** ابن **عمر** رضي الله عنهما عن استلام الحجر فقال : رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله . قال قلت : رأيت إن زحمت ، رأيت إن غلبت ؟ قال : اجعل « رأيت » باليمن ، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله »

قوله (باب تقبيل الحجر) بفتح المهملة والجيم أى الأسود ، أورد فيه حديث **عمر** مختصراً ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب . ثم أورد فيه حديث **ابن عمر** « رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله ، ولا بن المنذر من طريق **أبي خالد** عن **عبيد الله** عن **نافع** » رأيت **ابن عمر** استلم الحجر وقبل يده وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعل ، ويستفاد منه استحباب الجمع بين التسليم والتقبيل بخلاف الركن اليماني فيستلمه فقط والاستلام المسح باليد والتقبيل بالفم ، وروى الشافعي من وجه آخر عن **ابن عمر** قال « استقبل النبي ﷺ الحجر فاستلمه ، ثم وضع شفتيه عليه طويلاً ، الحديث واختص الحجر الأسود بذلك لاجتماع الفضيلتين له كما تقدم . قوله (حدثنا حماد) في رواية **أبي الوقت** « **ابن زيد** » . قوله (عن **الزبير بن عري**) في رواية **أبي داود الطيالسي** عن **حماد** « حدثنا **الزبير** » . قوله (سألت **رجل**) هو **الزبير الراوى** ، كذلك وقع عند **أبي داود الطيالسي** عن **حماد** « حدثنا **الزبير** سألت **ابن عمر** » . قوله (رأيت إن زحمت) أى أخبرنى ما أصنع إذا زحمت ، وزحمت بضم الزاى بغير إشباع ، وفي بعض

(١) الأحكام التى تنسب الى الدين لا بد من ثبوتها فى نصوص الدين ، وكل ما لم يكن عليه الأمر فى زمن التشريع وفى نصوص التشريع فهو مردود على من يزعمه . وتقدم قول الإمام الشافعى « ولكننا نتبع السنة فعلاً أو تركاً » ، وهو مقتضى قول أمير المؤمنين **عمر** لما خاطب به **الحجر الأسود** برقم ١٥٩٧ و ١٦١٠ . هذه هى النصوص ، وسيأتى قول الحافظ عن **ابن عمر** فى جوابه لمن سأله عن استلام الحجر « أمهه إذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتقى الرأى » . والخروج عن هذه الطريقة تغيير للدين وخروج به الى غير ما أراد الله

الروايات بزيادة واو . قوله (اجعل رأيت باليمن) يشعر بأن الرجل يمانى ، وقد وقع في رواية أبي داود المذكورة « اجعل رأيت عند ذلك الكوكب » وإنما قال له ذلك لانه فهم منه معارضة الحديث بالرأى فأنكر عليه ذلك وأمره اذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتقى الرأى ، والظاهر أن ابن عمر لم ير الزحام عذرا في ترك الاستلام ، وقد روى سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال « رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدمى ، ومن طريق أخرى أنه قيل له في ذلك فقال هوت الأفتدة اليه فأريد ان يكون فؤادى معهم ، وروى الفاكهى من طرق عن ابن عباس كراهة المزاحمة وقال : لا يؤذى ولا يؤذى . (فائدة) : المستحب في التقبيل ان لا يرفع به صوته ، وروى الفاكهى عن سعيد بن جبير قال : اذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء . (تنبيه) : قال أبو علي الجياني : وقع عند الاصيلي عن أبي أحمد الجرجاني « الزبير بن عدى » بدال مهمله بعدها ياء مشددة ، وهو وهم وصوابه « عربى » براء مهمله مفتوحة بعدها موحدة سم ياء مشددة ، كذلك رواه سائر الرواة عن الفربرى انتهى . وكان البخارى استشعر هذا التصحيح فأشار الى التحذير منه فحكى الفربرى أنه وجد في كتاب أبي جعفر - يعنى محمد بن أبي حاتم وراق البخارى - قال « قال أبو عبد الله يعنى البخارى : الزبير بن عربى هذا بصرى ، والزبير بن عدى كوفى ، انتهى . هكذا وقع عند أبي ذر عن شيوخه عن الفربرى ، وعند الترمذى من غير رواية الكرخى ، وعقب هذا الحديث : الزبير هذا هو ابن عربى ، وأما الزبير بن عدى فهو كوفى ، ويؤيده أن فى رواية أبي داود المقدم ذكرها « الزبير بن العربى » بزيادة ألف ولام ، وذلك بما يرفع الاشكال . والله أعلم

٦١ - باب من أشار الى الرُّكنِ إذا أتى عليه

١٦١٢ - **حدثنا** محمد بن المثنى **حدثنا** عبد الوهاب **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال « طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير ، كلما أتى على الرُّكنِ أشار إليه »

قوله (باب من أشار الى الركن) أى الأسود قوله (اذا أتى عليه) أورد فيه حديث ابن عباس « طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير ، كلما أتى على الركن أشار اليه ، وقد تقدم قبل بباين بزيادة شرح فيه ، قال ابن التين : تقدم أنه كان يستلذه بالمحجن ، فيدل على قربه من البيت ، لكن من طاف راكبا يستحب له أن يبعد إن خاف أن يؤذى أحدا ، فيحمل فعله ﷺ على الأمن من ذلك انتهى . ويحتمل أن يكون فى حال استلامه قريبا حيث أمن ذلك ، وأن يكون فى حال إشارته بعيدا حيث خاف ذلك

٦٢ - باب التكبير عند الرُّكنِ

١٦١٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** خالد بن عبد الله **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي

الله عنهما قال « طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير ، كلما أتى الرُّكنِ أشار إليه بشيء كان عنده وكبر »

تابعه إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء

قوله (باب التكبير عند الركن) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور وزاد « أشار اليه بشيء كان عنده وكبر » والمراد بالشئ المحجن الذى تقدم فى الرواية الماضية قبل باين ، وفيه استحباب التكبير عند الركن الأسود فى كل

طوفة . قوله (تابعه ابراهيم بن طهمان عن خالد) يعنى فى التكبير ، وأشار بذلك الى أن رواية عبد الوهاب عن خالد المذكورة فى الباب الذى قبله الخالية عن التكبير لا تقدر فى زيادة خالد بن عبد الله لمتابعة ابراهيم ، وقد وصل طريق ابراهيم فى كتاب الطلاق ، وسيأتى الكلام فى طواف المريض راكبا فى بابه ان شاء الله تعالى

٦٣ - باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع الى بيته

ثم صلى ركعتين ، ثم خرج إلى الصفا

١٦١٤ ، ١٦١٥ - **حدثنا** أصبغ عن ابن وهب أخبرني عمرو عن محمد بن عبد الرحمن ذكرت لعروة قال فأخبرتني عائشة رضى الله عنها « أن أول شئ بدأ به حين قدم النبي ﷺ أنه توضأ ثم طاف ثم لم تكن عمرة . ثم حج أبو بكر وعمر رضى الله عنهما مثله . » ثم حججت مع أبي الزبير رضى الله عنه ، فأول شئ بدأ به الطواف . ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلونه . وقد أخبرتني أمي أنها أهلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الرء كن حلوا »

[الحديث ١٦١٤ - طرفه فى : ١٦٤١]

[الحديث ١٦١٥ - طرفاه فى ١٦٤٢ ، ١٧٩٦]

١٦١٦ - **حدثنا** ابراهيم بن المنذر حدثنا أبو حمزة أنس حدثنا موسى بن عتبة عن نافع عن عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما « أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف فى الحج أو العمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف ويمشى أربعة ، ثم سجد سجدتين ، ثم يطوف بين الصفا والمروة »

١٦١٧ - **حدثنا** ابراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن النبي ﷺ كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول يحب ثلاثة أطواف ويمشى أربعة ، وأنه كان يسعى بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة »

قوله (باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع الى بيته الخ) قال ابن بطال : غرضه بهذه الترجمة الرد على من زعم أن المعتمر إذا طاف حل قبل أن يسعى بين الصفا والمروة ، فأراد أن يبين أن قول عروة « فلما مسحوا الركن حلوا » محمول على أن المراد لما استلموا الحجر الأسود وطافوا وسعوا حلوا ، بدليل حديث ابن عمر الذى أردفه به فى هذا الباب ، وزعم ابن التين أن معنى قول عروة « مسحوا الركن ، أى ركن المروة أى عند ختم السعى ، وهو متعقب برواية ابن الاسود عن عبد الله مولى أسماء عن أسماء قالت « اعتمرت أنا وعائشة والزبير وفلان وفلان ، فلما مسحنا البيت أحللتنا » أخرجه المصنف ، وسيأتى فى أبواب العمرة ، وقال النووي : لا بد من تأويل قوله « مسحوا الركن » ، لأن المراد به الحجر الأسود ومسحه يكون فى أول الطواف ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بالاجماع ، فتقديره : فلما مسحوا الركن وأتموا طوافهم وسعهم وحلقوا حلوا . وحذفت هذه المقدرات للعلم بها

لظهورها . وقد أجمعوا على أنه لا يتحمل قبل تمام الطواف . ثم مذهب الجمهور أنه لا بد من السعى بعده سم الحلق . وتعقب بأن المراد بمسح الركن الكناية عن تمام الطواف لا سيما واستلام الركن يكون في كل طوفة ، فالمعنى فلما فرغوا من الطواف حلوا ، وأما السعى والحلق فمختلف فيهما كما قال ، ويحتمل أن يكون المعنى فلما فرغوا من الطواف وما يتبعه حلوا . قلت : وأراد بمسح الركن هذا استلامه بعد فراغ الطواف والركعتين كما وقع في حديث جابر ، فينبذ لا يبقى إلا تقدير وسعوا لأن السعى شرط عند عروة بخلاف ما نقل عن ابن عباس ، وأما تقدير حلقوا فينظر في رأى عروة فإن كان الحلق عنده نسكا فيقدر في كلامه وإلا فلا . قوله (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث كما سيأتي بعد أربعة عشر بابا من وجه آخر عن ابن وهب . قوله (عن محمد بن عبد الرحمن) هو أبو الأسود النوفلي المدني المعروف ببيتيم عروة . قوله (ذكرت لعروة قال فاخبرني عائشة) حذف البخاري صورة السؤال وجوابه واقتصر على المرفوع منه ، وقد ذكره مسلم من هذا الوجه ولفظه : أن رجلا من أهل العراق قال له : سل لي عروة بن الزبير عن رجل يهل بالحج ، فإذا طاف أيحل أم لا ؟ فإن قال لك لا يحل فقل له : إن رجلا يقول ذلك . قال فسأله قال : لا يحل من أهل بالحج إلا بالحج ، قال فتصدى لي الرجل فحدثته فقال : فقل له فإن رجلا كان يخبر أن رسول الله ﷺ قد فعل ذلك ، وما شأن أسماء والزبير فعلا ذلك ؟ قال فجئته أي عروة فذكرت له ذلك فقال : من هذا ؟ فقلت : لا أدري ، أي لا أعرف اسمه . قال : فما باله لا يأتيني بنفسه يسألني ؟ أظنه عراقيا . يعني وهم يتعننون في المسائل . قال : قد حج رسول الله ﷺ فاخبرني عائشة أن أول شيء بدأ به رسول الله ﷺ حين قدم مكة أنه توضأ ، فذكر الحديث ، والرجل الذي سأل لم أقف على اسمه ، وقوله : فإن رجلا كان يخبر ، عني به ابن عباس فإنه كان يذهب إلى أن من لم يسق الهدى وأهل بالحج إذا طاف يحل من حجه ، وأن من أراد أن يستمر على حجه لا يقرب البيت حتى يرجع من عرفة ، وكان يأخذ ذلك من أمر النبي ﷺ لمن لم يسق الهدى من أصحابه أن يجعلوها عمرة ، وقد أخرج المصنف ذلك في باب حجة الوداع ، في أواخر المغازي من طريق ابن جريج . حدثني عطاء عن ابن عباس قال : إذا طاف بالبيت فقد حل . فقلت من أين ؟ قال : هذا ابن عباس قال : من قوله سبحانه (ثم أحلها إلى البيت العتيق) ومن أمر النبي ﷺ أصحابه أن يحلوا في حجة الوداع ، قلت إنما كان ذلك بعد ذلك المعرف ، قال : كان ابن عباس يراه قبل وبعد ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ : كان ابن عباس يقول : لا يطوف بالبيت حاج ولا غيره إلا حل . قلت لعطاء : من أين تقول ذلك ؟ فذكره ، ولمسلم من طريق قتادة سمعت أبا حسان الأعرج قال : قال رجل لابن عباس : ما هذه الفتيا أن من طاف بالبيت فقد حل ؟ فقال : سنة نبيكم وإن رغنتم ، وله من طريق وبرة بن عبد الرحمن قال : كنت جالسا عند ابن عمر فجاءه رجل فقال : أياصلح لي أن أطوف بالبيت قبل أن آتي الموقف ؟ فقال : نعم . فقال : فإن ابن عباس يقول لا تطف بالبيت حتى تأتى الموقف ، فقال ابن عمر : قد حج رسول الله ﷺ فطاف بالبيت قبل أن يأتى الموقف ، فبقول رسول الله ﷺ أحق أن نأخذ أو بقول ابن عباس إن كنت صادقا ، وإذا تقرر ذلك فعنى قوله في حديث أبي الأسود : قد فعل رسول الله ﷺ ذلك ، أي أمر به ، وعرف أن هذا مذهب لابن عباس خالفه فيه الجمهور ووافقه فيه ناس قليل منهم إسحق بن راهويه ، وعرف أن مأخذه فيه ما ذكر ، وجواب الجمهور أن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة ، ثم اختلفوا فذهب الأكثر إلى أن ذلك كان خاصا بهم ، وذهب طائفة إلى أن ذلك جائز لمن بعدهم ، واتفقوا كلهم أن من أهل بالحج مفردا

لا يضره الطواف بالبيت ، وبذلك احتج عروة في حديث الباب أن النبي ﷺ بدأ بالطواف ولم يحل من حجه ولا صار عمرة وكذا أبو بكر وعمر ، فعنى قوله : ثم لم تكن عمرة ، أى لم تكن الفعلة عمرة ، هذا إن كان بالنصب على أنه خبر كان ، ويحتمل أن تكون كان تامة والمعنى ثم لم تحصل عمرة وهى على هذا بالرفع ، وقد وقع في رواية مسلم بدل عمرة : غيره ، بغين معجمة وياء ساكنة وآخره هاء ، قال عياض وهو تصحيف ، وقال النووي لها وجه أى لم يكن غير الحج ، وكذا وجه القرطبي . قوله (ثم حججت مع أبي الزبير) كذا الأكثر ، والزبير بالكسر بدل من أبي ، ووقع في رواية الكشميهني مع ابن الزبير يعنى أخاه عبد الله ، قال عياض : وهو تصحيف ، وسيأتى في الطريق الآتية بعد أربعة عشر بابا مع أبي الزبير بن العوام وكأن سبب هذا التصحيف أنه وقع في تلك الطريق من الزيادة بعد ذكر أبي بكر وعمر ذكر عثمان ثم معاوية وعبد الله بن عمر قال : ثم حججت مع أبي الزبير ، فذكره وقد عرف أن قتل الزبير كان قبل معاوية وابن عمر ، لكن لا مانع أن يحجا قبل قتل الزبير فرأهما عروة ، أو لم يقصد بقوله : ثم ، الترتيب فإن فيها أيضا : ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر ، فاعاد ذكره مرة أخرى ، وأغرب بعض الشارحين فرجح رواية الكشميهني موجهها لها بما ذكرته ، وقد أوضحت جوابه بحمد الله . قوله (وقد أخبرتنى أمي) هى أسماء بنت أبي بكر ، وأختها هى عائشة ، واستشكل من حيث أن عائشة في تلك الحجة لم تطف لاجل حيضها ، وأجيب بالحمل على أنه أراد حجة أخرى غير حجة الوداع ، فقد كانت عائشة بعد النبي ﷺ تحج كثيرا ، وسيأتى الإلمام بشيء من هذا في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى . قوله (فلما مسحوا الركن حلوا) أى صاروا حللا ، وقد تقدم في أول الباب ما فيه من الإشكال وجوابه ، وفي هذا الحديث استحباب الابتداء بالطواف للقادم لأنه تحية المسجد الحرام ، واستثنى بعض الشافعية ومن وافقه المرأة الجميلة أو الشريفة التي لا تبرز فيستحب لها تأخير الطواف إلى الليل إن دخلت نهارا ، وكذا من خاف فوت مكتوبة أو جماعة مكتوبة أو مؤكدة أو فائتة فإن ذلك كله يقدم على الطواف ، وذهب الجمهور إلى أن من ترك طواف القدوم لا شيء عليه ، وعن مالك وأبي ثور من الشافعية عليه دم ، وهل يتداركه من تعمد تأخيره لغير عذر ؟ وجهان كتبتهم المسجد ، وفيه الوضوء للطواف ، وسيأتى حيث ترجم له المصنف بعد أربعة عشر بابا . الحديث الثاني حديث ابن عمر أخرجه من وجهين كلاهما من رواية نافع عنه : أحدهما من رواية موسى بن عقبة والآخر من رواية عبيد الله ، والراوى عنهما واحد وهو أبو حمزة أنس بن عياض ، زاد في رواية موسى : ثم سجد سجدتين ، والمراد بهما ركعتا الطواف : ثم سعى بين الصفا والمروة ، وزاد في رواية عبيد الله أنه كان يسعى ببطن المسيل ، وقد تقدم ما يتعلق بالرمل قبل خمسة أبواب ، وأما السعى بين الصفا والمروة فسيأتى الكلام عليه حيث ترجم له المصنف بعد خمسة عشر بابا إن شاء الله تعالى ، والمراد ببطن المسيل الوادى لأنه موضع السيل

٦٤ - باب طواف النساء مع الرجال

١٦١٨ - وقال عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم قال ابن جريج أخبرني عطاء - إذ منع ابن هشام النساء الطواف مع الرجال - قال : كيف يمنعن وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال ؟ قلت : أبعد الحجاب أو قبل ؟ قال : إي لعمرى لقد أدركته بعد الحجاب . قلت : كيف يخالطن الرجال ؟ قال : لم يكن يخالطن ، كانت

عائشة رضي الله عنها تطوف حَجْرَةَ مِنَ الرِّجَالِ لَا تُخَاطِبُهُمْ ، فقالت امرأة : انطلقى نسلم يا أم المؤمنين ، قالت : انطلقى عنك ، وأبت . يَخْرُجْنَ مُتَنَكِّرَاتٍ بِاللَّيْلِ فَيَطْفَنَ مَعَ الرِّجَالِ ، ولكنهن كنَّ إذا دَخَلْنَ الْبَيْتَ قُمنَ حتى يَدْخُلْنَ وَأُخْرِجَ الرِّجَالُ ، وكنتُ آتِي عائشةَ أَبَا وَعْبِيدُ بْنُ عُمَيْرٍ وَهِيَ مُجَاوِرَةٌ فِي جَوْفِ ثَبِيرٍ ، قلتُ : وما حِجَابُهَا ؟ قال : هِيَ فِي قُبَّةٍ تُرَكِّيَّةٍ لَهَا غِشَاءٌ ، وما بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذَلِكَ ، ورأيتُ عَلَيْهَا دِرْعًا مُورَدًا .

١٦١٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَتْ « شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي فَقَالَ : طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ ، فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يَصِلِي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ **﴿ وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ ﴾** »

قوله (باب طواف النساء مع الرجال) أى هل يختلطن بهم أو يطفن معهم على حدة بغير اختلاط أو ينفردن . قوله (وقال لي عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم) هذا أحد الأحاديث التي أخرجها عن شيخه عن أبي عاصم النبيل بواسطة ، وقد ضاق على الإسماعيلي مخرجه فأخرجه أولا من طريق البخاري ثم أخرجه هكذا وكذا البيهقي ، وأما أبو نعيم فأخرجه أولا من طريق البخاري ثم أخرجه من طريق أبي قرة موسى بن طارق عن ابن جريج قال مثله غير قصة عطاء مع عبيد بن عمير ، قال أبو نعيم : هذا حديث عزيز ضيق المخرج . قلت : قد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج بتمامه ، وكذا وجدته من وجه آخر أخرجه الفاكهي في كتاب مكة ، عن ميمون بن الحكم الصنعاني عن محمد بن جهم وهو بجيم ومعجمة مضمومتين بينهما عين مهملة قال أخبرني ابن جريج فذكره بتمامه أيضا . قوله (اذ منع ابن هشام) هو إبراهيم - وأخوه محمد - بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي وكانا خالي هشام بن عبد الملك فولى محمدا إمرة مكة وولى أخاه إبراهيم بن هشام إمرة المدينة وفوض هشام لإبراهيم إمرة الحج بالناس في خلافته فلماذا قلت : يحتمل أن يكون المراد ، ثم عذبهما يوسف بن عمر الثقفي حتى ماتا في محنته في أول ولاية الوليد بن يزيد بن عبد الملك بأمره سنة خمس وعشرين ومائة قاله خليفة بن خياط في تاريخه ، وظاهر هذا أن ابن هشام أول من منع ذلك ، لكن روى الفاكهي من طريق زائدة عن إبراهيم النخعي قال : نهى عمر أن يطوف الرجال مع النساء ، قال فرأى رجلا معهن فضربه بالدرية ، وهذا إن صح لم يعارض الأول لأن ابن هشام منعهن أن يطفن حين يطوف الرجال مطلقا ، فلماذا أنكر عليه عطاء واحتج بصنيع عائشة وصنيعها شبيه بهذا المنقول عن عمر ، قال الفاكهي : ويذكر عن ابن عيينة أن أول من فرق بين الرجال والنساء في الطواف خالد بن عبد الله القسري انتهى ، وهذا إن ثبت فلعله منع ذلك وقتا ثم تركه فانه كان أمير مكة في زمن عبد الملك بن مروان وذلك قبل ابن هشام بمدة طويلة . قوله (كيف يمنعهن) معناه أخبرني ابن جريج بزمان المنع قائلا فيه كيف يمنعهن . قوله (وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال) أى غير مختلطات بهن . قوله (بعد الحجاب) فى رواية المستملى « أبعد ، بإثبات همزة الاستفهام ، وكذا هو للفاكهي . قوله (لمى لعمرى) هو بكسر الهمزة بمعنى نعم . قوله (لقد أدركته بعد الحجاب) ذكر عطاء هذا لرفع توهم من يتوهم أنه حمل ذلك عن غيره ، ودل على أنه

رأى ذلك منهم ، والمراد بالحجاب نزول آية الحجاب وهي قوله تعالى ﴿ وإذا سألتموهن متاعا فاسألهن من وراء حجاب ﴾ وكانت ذلك في تزويج النبي ﷺ زينب بنت جحش كما سيأتى في مكانه ، ولم يدرك ذلك عطاء قطعا .

قوله (يخالطن) في رواية المستمل ، يخالطن ، في الموضعين ، والرجال بالرفع على الفاعلية . **قوله** (حجرة) بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها راء أى ناحية ، قال القزاز : هو مأخوذ من قولهم : نزل فلان حجرة من الناس أى معتزلا . وفي رواية الكشميهني : حجرة ، بالزاي وهي رواية عبد الرزاق فإنه فسره في آخره فقال : يعنى محجوزا بينها وبين الرجال بثوب ، وأنكر ابن قرقول حجرة بضم أوله وبالراء ، وليس بمنكر فقد حكاه ابن عديس وابن سيده فقالا : يقال قعد حجرة بالفتح والضم أى ناحية . **قوله** (فقالت امرأة) زاد الفاكهي ، معها ، ولم أقف على اسم هذه المرأة ، ويحتمل أن تكون دقرة بكسر المهملة وسكون القاف امرأة روى عنها يحيى بن أبى كثير أنها كانت تطوف مع عائشة بالليل فذكر قصة أخرجها الفاكهي . **قوله** (انطلق عنك) أى عن جهة نفسك . **قوله** (يخرجن) زاد الفاكهي ، وكن يخرجن الخ ، . **قوله** (متكررات) في رواية عبد الرزاق ، مستترات ، واستنبط منه الداودي جواز النقاب للنساء في الإحرام وهو في غاية البعد . **قوله** (إذا دخلن البيت قمن) في رواية الفاكهي ، سترن ، .

قوله (حين يدخلن) في رواية الكشميهني ، حتى يدخلن ، وكذا هو للفاكهي ، والمعنى إذا أوردن دخول البيت وقفن حتى يدخلن حال كون الرجال مخرجين منه . **قوله** (وكنت آتى عائشة أنا وعبيد بن عمير) أى الليثي ، والقائل ذلك عطاء ، وسيأتى في أول الهجرة من طريق الأوزاعي عن عطاء قال ، زرت عائشة مع عبيد بن عمير ، . **قوله** (وهي مجاورة في جوف ثبير) أى مقيمة فيه ، واستنبط منه ابن بطلال الاعتكاف في غير المسجد لأن ثبيراً خارج عن مكة وهو في طريق منى انتهى ، وهذا مبنى على أن المراد بثبير الجبل المشهور الذي كانوا في الجاهلية يقولون له : أشرق ثبير كما تغير ، وسيأتى ذلك بعد قليل ، وهذا هو الظاهر ، وهو جبل المزدلفة ، لكن بمكة خمسة جبال أخرى يقال لكل منها ثبير ذكرها أبو عبيد البكري وياقوت وغيرهما ، فيحتمل أن يكون المراد لأحدها ، لكن يلزم من إقامة عائشة هناك أنها أرادت الاعتكاف ، سلمنا لكن لعلها اتخذت في المكان الذي جاورت فيه مسجدا اعتكفت فيه وكأنها لم يتيسر لها مكان في المسجد الحرام تعتكف فيه فاتخذت ذلك . **قوله** (وما حجابها) زاد الفاكهي ، حينئذ ،

قوله (تركية) قال عبد الرزاق : هي قبة صغيرة من لبود تضرب في الأرض . **قوله** (درعا موردا) أى قميصا لونه لون الورد ، ولعبد الرزاق ، درعا معصفرا وأنا صبي ، فبين بذلك سبب رؤيته إياها ، ويحتمل أن يكون رأى ما عليها اتفاقا ، وزاد الفاكهي في آخره ، قال عطاء وبلغني أن النبي ﷺ أمر أم سلمة أن تطوف راكبة في خدرها من وراء المصلين في جوف المسجد ، وأفرد عبد الرزاق هذا ، وكأن البخاري حذفه لسكونه مرسلا فاغتنى عنه بطريق مالك الموصولة فأخرجها عقبه . **قوله** (عن محمد بن عبد الرحمن) هو أبو الأسود يتيم عروة . **قوله** (عن أم سلمة) هي والددة زينب الراوية عنها . **قوله** (أنى أشتكى) أى أنها ضعيفة ، وقد بين المصنف من طريق هشام بن عروة عن أبيه سبب طواف أم سلمة وأنه طواف الوداع ، وسيأتى بعد ستة أبواب . **قوله** (وأنت راكبة) في رواية هشام ، على بعيرك ، . **قوله** (والنبي ﷺ يصل) في رواية هشام ، والناس يصلون ، وبين فيه أنها صلاة الصبح ، وقد تقدم البحث في ذلك في صفة الصلاة ، وفيه جواز الطواف للراكب إذا كان لعذر ، وإنما أمرها أن تطوف من وراء الناس ليكون أستر لها ولا تقطع صفوفهم أيضا ولا يتأذون بدابتها ، فأما طواف الراكب من

غير عذر فسيأتى البحث فيه بعد أبواب ، ويلتحق بالراكب المحمول اذا كان له عذر ، وهل يجزئ هذا الطواف عن الحامل والمحمول ؟ فيه بحث . واحتج به بعض المالكية لطهارة بول ما يؤكل لحمه ، وقد تقدم توجيه ذلك والتعقب عليه في باب ادخال البعير المسجد لليلة ،

٦٥ - باب الكلام في الطواف

١٦٢٠ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى **حدثنا** هشام أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني سليمان الأخول أن طاووساً أخبره عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان النبي ﷺ مر وهو يطوف بالكعبة بانسان ربط يده إلى إنسان بسير - أو بحميط أو بشيء غير ذلك - فقطعه النبي ﷺ بيده ثم قال : قد يده » [الحديث ١٦٢٠ - أطرافه في : ١٦٢١ ، ٦٧٠٢ ، ٦٧٠٣]

قوله (باب الكلام في الطواف) أى لإباحته ، وإنما لم يصرح بذلك لأن الخبر ورد في كلام يتعلق بأمر معروف لا بمطلق الكلام ، ولعله أشار إلى الحديث المشهور عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً ، الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله أباح فيه الكلام ، فمن نطق فلا ينطق إلا بخير ، أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، وقد استنبط منه ابن عبد السلام أن الطواف أفضل أعمال الحج لأن الصلاة أفضل من الحج فيكون ما اشتملت عليه أفضل ، قال : وأما حديث « الحج عرفة » فلا يتعين ، التقدير معظم الحج عرفة بل يجوز إدراك الحج بالوقوف بعرفة . قلت : وفيه نظر ، ولو سلم فما لا يتقوم الحج إلا به أفضل مما ينجر ، والوقوف والطواف سواء في ذلك فلا تفضيل . قوله (بانسان ربط يده إلى انسان) زاد أحمد عن عبد الرزاق عن ابن جريج ، إلى انسان آخر ، وفي رواية النسائي من طريق حجاج عن ابن جريج ، بانسان قد ربط يده بانسان ، . قوله (بسير) بمهمل مفتوحة وياء ساكنة معروف ، وهو ما يقدر من الجلد وهو الشراك . قوله (أو بشيء غير ذلك) كأن الراوى لم يضبط ما كان مربوطاً به ، وقد روى أحمد والفاكهى من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ان النبي ﷺ أدرك رجلين وهما مقترنان فقال : ما بال القران ؟ قالا : إنا نذرنا لنقترن حتى نأتى الكعبة ، فقال : أطلقا أنفسكما ، ليس هذا نذراً وإنما النذر ما يبتغى به وجه الله ، وإسناده إلى عمرو حسن ، ولم أقف على تسمية هذين الرجلين صريحاً إلا أن في الطبراني من طريق فاطمة بنت مسلم ، حدثني خليفة بن بشر عن أبيه أنه أسلم ، فرد عليه النبي ﷺ ماله وولده ، ثم لقيه هو وابنه طلق بن بشر مقترنين بحبل فقال : ما هذا ؟ فقال : حلفت أن رد الله على مالى وولدى لأحجن بيت الله مقرونا ، فأخذ النبي ﷺ الحبل فقطعه وقال لهما : حجا ، إن هذا من عمل الشيطان ، ، فيمكن أن يكون بشر وابنه طلق صاحبي هذه القصة . وأغرب الكرماني فقال : قيل اسم الرجل المقود هو ثواب ضد العقاب انتهى ، ولم أر ذلك لغيره ولا أدري من أين أخذه . قوله (قد) بضم القاف وسكون الدال فعل أمر ، وفي رواية أحمد والنسائي « قد » بإثبات هاء الضمير وهو للرجل المقود ، قال النووي : وقطعه عليه الصلاة والسلام السير محمول على أنه لم يمكن إزالة هذا المنكر إلا بقطعه ، أو أنه دل على صاحبه فتصرف فيه ، وقال غيره : كان أهل الجاهلية يتقربون إلى الله بمثل هذا الفعل . قلت : وهو بين من سياق حديثي عمرو بن شعيب وخليفة بن بشر . وقال ابن بطال في هذا الحديث : إنه يجوز للطائف فعل ما خف من الأفعال وتفسير ما يراه الطائف من المنكر . وفيه الكلام في الأمور الواجبة

والمستحبة والمباحة . قال ابن المنذر : أولى ما شغل المرء به نفسه في الطواف ذكر الله وقراءة القرآن ، ولا يحرم الكلام المباح إلا أن الذكر أسلم . وحكى ابن التين خلافا في كراهة الكلام المباح . وعن مالك تقييد الكراهة بالطواف الواجب . قال ابن المنذر : واختلفوا في القراءة ، فكان ابن المبارك يقول : ليس شيء أفضل من قراءة القرآن ، وفعله مجاهد ، واستحبه الشافعي وأبو ثور ، وقيده الكوفيون بالسرة ، وروى عن عروة والحسن كراهته ، وعن عطاء ومالك أنه محدث ، وعن مالك لا بأس به إذا أخفاه ولم يكثُر منه ، قال ابن المنذر : من أباح القراءة في البوادي والطرق ومنعه في الطواف لا حجة له . ونقل ابن التين عن الداودي أن في هذا الحديث من نذر ما لا طاعة لله تعالى فيه لا يلزمه ، ويتعقبه بأنه ليس في هذا الحديث شيء من ذلك وإنما ظاهر الحديث أنه كان ضرير البصر ولهذا قال له قد به يده انتهى . ولا يلزم من أمره له بأن يقوده أنه كان ضريرا بل يحتمل أن يكون بمعنى آخر غير ذلك ، وأما ما أنكره من النذر فتعقب بما في النسائي من طريق خالد بن الحارث عن ابن جريج في هذا الحديث أنه قال انه نذر ، ولهذا أخرجه البخاري في أبواب النذر كما سيأتي الكلام عليه مشروحا هناك ان شاء الله تعالى

٦٦ - باب إذا رأى سيرا أو شيئا يكره في الطواف قطعه

١٩٢١ - **حديث** أبو عاصم عن ابن جريج عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ رأى رجلا يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه »

قوله (باب إذا رأى سيرا أو شيئا يكره في الطواف قطعه) أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر عن ابن جريج بأسناده ولفظه « رأى رجلا يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه » وهذا مختصر من الحديث الذي قبله ، وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله ، قال ابن بطال : وإنما قطعه لأن القود بالآزمة إنما يفعل بالهائم وهو مثله

٦٧ - باب لا يطوف بالبيت عريان ، ولا يحج مشرك

١٩٢٢ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث قال يونس قال ابن شهاب حدثني حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أخبره « أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحجة التي أمرد عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع يوم النحر في رهط يؤذن في الناس : ألا لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان »

قوله (باب لا يطوف بالبيت عريان) أورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك ، وفيه حجة لاشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة ، وقد تقدم طرف من ذلك في أوائل الصلاة ، والمخالف في ذلك الحنفية قالوا : ستر العورة في الطواف ليس بشرط فمن طاف عريانا أعاد ما دام بمكة ، فان خرج لزمه دم . وذكر ابن إسحق في سبب هذا الحديث أن قريشا ابتدعت قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد ممن يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف إلا في ثياب أحدهم ، فان لم يجد طاف عريانا ، فان خالف وطاف بثيابه ألقاها إذا فرغ ثم لم ينتفع بها لحاء الاسلام فهدم ذلك كله . قوله (أن لا يحج) بالنصب ، وفي رواية صالح بن كيسان عن الزهري عند المؤلف في التفسير « أن لا يحج » وهو يعين ذلك للنهي ، وقوله « ولا يطوف » يجوز فيه النصب ، والتقدير وأن لا يطوف ، والرفع على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، ويجوز أن يقرأ بفتح الطاء وتشديد الواو وسكون الفاء عطفا على الذي قبله ، وسيأتي

السلام على بقية شرح هذا الحديث في تفسير برامة إن شاء الله تعالى

٦٨ - باب إذا وقف في الطواف . وقال عطاء فيمن يطوف فتقام الصلاة ، أو يدفع عن مكانه : إذا سلم يرجع إلى حيث قطع عليه . ويذكر نحوه عن ابن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهم قوله (باب إذا وقف في الطواف) أي هل ينقطع طوافه أو لا ، وكأنه أشار بذلك إلى ما روى عن الحسن أن من أقيمت عليه الصلاة وهو في الطواف فقطعه أن يستأنفه ولا يبني على ما مضى ، وخالفه الجمهور فقالوا يبني ، وقيدته مالك بصلاة الفريضة وهو قول الشافعي ، وفي غيرها إتمام الطواف أولى فإن خرج بني ، وقال أبو حنيفة وأشهب يقطع ويبنى ، واختار الجمهور قطعه للحاجة ، وقال نافع طول القيام في الطواف بدعة . قوله (وقال عطاء الخ) وصل نحوه عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء الطواف الذي يقطعه على الصلاة وأعتد به أيجزى ؟ قال نعم ، وأحب إلى أن لا يعتد به . قال فأردت أن أركع قبل أن أتم سبعي ، قال : لا ، أوف سبعم إلا أن تمنع من الطواف ، وقال سعيد بن منصور : حدثنا هشيم : حدثنا عبد الملك عن عطاء أنه كان يقول في الرجل يطوف بعض طوافه ثم تحضر الجنازة يخرج فيصل عليها ثم يرجع فيصلي ما بقي عليه من طوافه ، . قوله (ويذكر نحوه عن ابن عمر) وصل نحوه سعيد بن منصور : حدثنا اسماعيل بن زكريا عن جميل بن زيد قال : رأيت ابن عمر طاف بالبيت فأقيمت الصلاة فصلى مع القوم ، ثم قام فبني على ما مضى من طوافه ، . قوله (وعبد الرحمن بن أبي بكر) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء : أن عبد الرحمن بن أبي بكر طاف في إمارة عمرو بن سعيد على مكة - يعني في خلافة معاوية - فخرج عمرو إلى الصلاة ، فقال له عبد الرحمن : انظرنى حتى أضعرف على وتر ، فاضرف على ثلاثة أطواف - يعني ثم صلى - ثم أتم ما بقي ، وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس قال : من بدت له حاجة وخرج إليها فليخرج على وتر من طوافه ويركع ركعتين ، ففهم بعضهم منه أنه يجزى عن ذلك ولا يلزمه الإتمام ، ويؤيده ما رواه عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج عن عطاء : أن كان الطواف تطوعا وخرج في وتر فانه يجزى عنه ، ومن طريق أبي الشعثاء أنه أقيمت الصلاة وقد طاف خمسة أطواف فلم يتم ما بقي . (تنبيه) : لم يذكر البخاري في الباب حديثا مرفوعا إشارة إلى أنه لم يجد فيه حديثا على شرطه ، وقد أسقط ابن بطال من شرحه ترجمة الباب الذي يليه فصارت أحاديثه لترجمة « إذا وقف في الطواف » ، ثم استشكل إيراد كونه عليه الصلاة والسلام طاف أسبوعا وصلى ركعتين في هذا الباب ، وأجاب بأنه يستفاد منه أنه عليه الصلاة والسلام لم يقف ولا جلس في طوافه فكانت السنة فيه الموالاة

٦٩ - باب صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين . وقال نافع : كان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي لكل سبوع ركعتين . وقال إسماعيل بن أمية : قلت للزهري إن عطاء يقول تجزئه المكتوبة من ركعتي الطواف ، فقال : السنة أفضل ، لم يطف النبي ﷺ أسبوعاً قط إلا صلى ركعتين »

١٦٢٣ - **حديثنا** قتيبة بن سعيد : حدثنا سفيان عن عمرو : سألنا ابن عمر رضي الله عنهما أين يقع الرجل على امرأته في العمرة قبل أن يطوف بين الصفا والمروة ؟ قال « قدّم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعا ثم

صَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ وَطَافَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ ، وَقَالَ ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ .
 ١٦٢٤ - قال : وسألت جابرَ بنَ عبدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ « لَا يَقْرُبُ امْرَأَتَهُ حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفا

وَالْمَرْوَةِ »

قوله (باب صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين) السبوع بضم المهملة والموحدة لغة قليلة في الأسبوع ، قال ابن التين هو جمع سبع بالضم ثم السكون كبرد وبرود ، ووقع في حاشية « الصحاح » مضبوطا بفتح أوله . **قوله** (وقال نافع الخ) وصله عبد الرزاق عن الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أنه « كان يطوف بالبيت سبعا ثم يصلي ركعتين » وعن معمر عن أيوب عن نافع « ان ابن عمر كان يكره قرن الطواف ويقول : على كل سبع صلاة ركعتين ، وكان لا يقرن » . **قوله** (وقال اسماعيل بن أمية) وصله ابن أبي شيبة مختصرا قال « حدثنا يحيى بن سليم عن اسماعيل بن أمية عن الزهري قال : مضت السنة أن مع كل أسبوع ركعتين » ، وصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بتمامه ، وأراد الزهري أن يستدل على أن المكتوبة لا تجزئ عن ركعتي الطواف بما ذكره من أنه ﷺ لم يطف أسبوعا قط إلا صلى ركعتين ، وفي الاستدلال بذلك نظر لان قوله « إلا صلى ركعتين » أعم من أن يكون تقلا أو فرضا ، لان الصبح ركعتان فيدخل في ذلك لكن الحيثية مرعية ، والزهري لا يخفى عليه هذا القدر فلم يرد بقوله « إلا صلى ركعتين » أي من غير المكتوبة . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال « قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعا ثم صلى خلف المقام ركعتين » الحديث ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أبواب العمرة ان شاء الله تعالى . **قوله** (وطاف بين الصفا والمروة) فيه تجوز ، لانه يسمى سعيًا لا طوافًا إذ حقيقة الطواف الشرعية فيه غير موجودة أو هي حقيقة لغوية . **قوله** (قال وسألت) القائل هو عمرو بن دينار الراوى عن ابن عمر ، ووجه الدلالة منه لمقصود الترجمة وهو أن القرآن بين الاسابيع خلاف الأولى من جهة أن النبي ﷺ لم يفعله ، وقد قال « خذوا عني مناسككم » وهذا قول أكثر الشافعية وأبي يوسف ، وعن أبي حنيفة ومحمد يكره ، وأجازه الجمهور بغير كراهة . وروى ابن أبي شيبة بإسناد جيد عن المسور بن مخرمة أنه « كان يقرن بين الاسابيع اذا طاف بعد الصبح والعصر ، فاذا طلعت الشمس أو غربت صلى لكل أسبوع ركعتين » ، وقال بعض الشافعية : إن قلنا إن ركعتي الطواف واجبتان كقول أبي حنيفة والمالكية فلا بد من ركعتين لكل طواف . وقال الرافعي : ركعتا الطواف وإن قلنا بوجوبهما فليستا بشرط في صحة الطواف ، لكن في تعليل بعض أصحابنا ما يقتضى اشتراطهما ، وإذا قلنا بوجوبهما هل يجوز فعلهما عن قعود مع القدرة ؟ فيه وجهان ، أحدهما لا ولا يسقط بفعل فريضة كالظهر إذا قلنا بالوجوب ، والأصح أنهما سنة كقول الجمهور

٧٠ - **باب** من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة ويرجع بعد الطواف الأول

١٦٢٥ - **حدثنا** محمد بن أبي بكر **حدثنا** فضيل **حدثنا** موسى بن عتبة أخبرني كريب عن عبد الله بن

عباس رضى الله عنهما قال « قدم النبي ﷺ مكة فطاف وسعى بين الصفا والمروة ، ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها حتى رجع من عرفة »

قوله (باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج الى عرفة) أى لم يطف تطوعا ، ويقرب بضم الراء ويجوز كسرهما . أورد فيه حديث ابن عباس في ذلك ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وهذا لا يدل على أن الحاج منع من الطواف قبل الوقوف ، فلعلمه ﷺ ترك الطواف تطوعا خشية أن يظن أحد أنه واجب ، وكان يحب التخفيف على أمته ، واجتزا عن ذلك بما أخبرهم به من فضل الطواف بالبيت ، ونقل عن مالك أن الحاج لا يتنفل بطواف حتى يتم حجه ، وعنه الطواف بالبيت أفضل من صلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة وهو المعتمد . (تنبيه) : نقل ابن التين عن الداودي أن الطواف الذي طافه النبي ﷺ حين قدم مكة من فروض الحج ولا يكون إلا وبعده السعي . ثم ذكر ما يتعلق بالتمتع ، قال ابن التين : وقوله « من فروض الحج » ليس بصحيح لأنه كان مفردا والمفرد لا يجب عليه طواف القدوم لقدمه ، وليس طواف القدوم للحج ولا هو فرض من فروضه ، وهو كما قال

٧١ - باب من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد

وصلّى عمرُ رضى الله عنه خارجا من الحرم

١٦٢٦ - **حدثنا** عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ أخبرنا مالكٌ عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن زينب عن أم سلمة رضى الله عنها « شكوتُ إلى رسولِ الله ﷺ » . **وحدثني** محمد بن حرب حدثنا أبو مروان يحيى بن أبي زكرياء الغساني عن هشام عن عروة عن أم سلمة رضى الله عنها زوج النبي ﷺ « أن رسولَ الله ﷺ قال وهو بمكة وأراد الخروج - ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت وأرادت الخروج - فقال لها رسولُ الله ﷺ « إذا أقيمت صلاةُ الصبحِ فطوفي على بعيرِك والناسُ يصلُّون . ففعلتُ ذلك ، فلم تُصلِّ حتى خرجت »

قوله (باب من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد) هذه الترجمة معقودة لبيان أجزاء صلاة ركعتي الطواف في أى موضع أراد الطائف وإن كان ذلك خلف المقام أفضل ، وهو متفق عليه إلا في الكعبة أو الحجر ، ولذلك عقبها بترجمة من صلى ركعتي الطواف خلف المقام . قوله (وصلّى عمر خارجا من الحرم) سيأتى شرحه في الباب الذى يلي الباب بعده . **قوله** (عن أم سلمة قالت شكوت الى رسول الله ﷺ . وحدثني محمد بن حرب الخ) هكذا عطف هذه على التى قبلها وساقه هنا على لفظ الرواية الثانية ، وتجوز فى ذلك فان اللفظين مختلفان ، وقد تقدم لفظ الرواية الأولى فى « باب طواف النساء مع الرجال » ، ويأتى بعد بابين أيضا . قوله (يحيى بن أبي زكريا الغساني) هو يحيى بن يحيى اشتهر باسمه واشتهر أبوه بكنيته ، والغساني بغين معجمة وسين مهملة مشددة نسبة الى بنى غسان ، قال ابو على الجياني : وقع لأبى الحسن القابسى فى هذا الاسناد تصحيف فى نسب يحيى فضبطه بعين مهملة ثم شين معجمة ، وقال ابن التين : قيل هو العثاني بعين مهملة ثم معجمة خفيفة نسبة الى بنى عثانة ، وقيل هو بالهاء يعنى بلا نون نسبة الى بنى عشاء . قلت : وكل ذلك تصحيف ، والاول هو المعتمد . قال ابن قرقول : رواه القابسى بمهملة ثم معجمة خفيفة وهو وهم . **قوله** (عن هشام) هو ابن عروة . **قوله** (عن عروة عن أم سلمة) كذا للاكثر ، ووقع للاصيل عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة ، وقوله « عن زينب » زيادة فى هذه الطريق فقد أخرجه أبو على بن السككن عن علي ابن عبد الله بن مبرر عن محمد بن حرب شيخ البخارى فيه ليس فيه زينب ، وقال الدارقطنى فى « كتاب التتبع » فى

طريق يحيى بن أبي زكريا هذه : هذا منقطع ، فقد رواه حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أمها أم سلمة ولم يسمعه عروة عن أم سلمة انتهى . ويحتمل أن يكون ذلك حديثا آخر فان حديثها هذا في طواف الوداع كما بيناه قبل قليل ، وأما هذه الرواية فذكرها الأثرم قال : قال لي أبو عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - حدثنا أبو معاوية عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافيه يوم النحر بمكة . قال أبو عبد الله : هذا خطأ ، فقد قال وكيع عن هشام عن أبيه أن النبي ﷺ أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة . قال : وهذا أيضا عجيب ، ما يفعل النبي ﷺ يوم النحر بمكة ؟ وقد سألت يحيى بن سعيد - يعني القطان - عن هذا فحدثني به عن هشام بلفظ أمرها أن توافي ليس فيه هاء . قال أحمد : وبين هذين فرق ، فإذا عرف ذلك تبين التغاير بين القصتين ، فان إحداهما صلاة الصبح يوم النحر والأخرى صلاة صبح يوم الرحيل من مكة ، وقد أخرج الاسماعيلي حديث الباب من طريق حسان بن إبراهيم وعلي بن هاشم ومحاضر بن المورع وعبد بن سليمان ، وهو عند النسائي أيضا من طريق عبدة كلهم عن هشام عن أبيه عن أم سلمة وهذا هو المحفوظ ، وسماع عروة من أم سلمة يمكن فانه أدرك من حياتها نيفا وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد ، وقد تقدم الكلام على حديث أم سلمة في باب طواف النساء مع الرجال ، وموضع الحاجة منه هنا قوله في آخره : فلم يصل حتى خرجت ، أى من المسجد أو من مكة ، فدل على جواز صلاة الطواف خارجا من المسجد إذ لو كان ذلك شرطا لازما لما أقرها النبي ﷺ على ذلك . وفي رواية حسان عند الاسماعيلي : اذا قامت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك من وراء الناس وهم يصلون . قالت ففعلت ذلك ولم أصل حتى خرجت ، أى فصليت وبهذا ينطبق الحديث مع الترجمة ، وفيه رد على من قال يحتمل أن تكون أكلت طوافها قبل فراغ صلاة الصبح ثم أدركتهم في الصلاة فصلت معهم صلاة الصبح ورأت أنها تجزئها عن ركعتي الطواف ، وإنما لم يثبت البخاري الحكم في هذه المسألة لاحتمال كون ذلك يختص بمن كان له عذر لكون أم سلمة كانت شاكية ولكون عمر إنما فعل ذلك لكونه طاف بعد الصبح وكان لا يرى التنفل بعده مطلقا حتى تطلع الشمس كما سيأتي واضحا بعد باب ، واستدل به على أن من نسي ركعتي الطواف قضاها حيث ذكرهما من حل أو حرم وهو قول الجمهور ، وعن الثوري يركعهما حيث شاء ما لم يخرج من الحرم ، وعن مالك إن لم يركعهما حتى تباعد ورجع الى بلده فعليه دم ، قال ابن المنذر : ليس ذلك أكثر من صلاة المكتوبة وليس على من تركها غير قضاها حيث ذكرها

٧٢ - باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام

١٦٢٧ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول « قدم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين ثم خرج الى الصفا ، وقد قال الله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ »

قوله (باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام) أورد فيه حديث ابن عمر الماضي قبل باين ، وسيأتي الكلام عليه في أبواب العمرة ، وهو ظاهر فيما ترجم له . وفي حديث جابر الطويل في صفة حجة الوداع عند مسلم : طاف ثم تلا ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ فصلى عند المقام ركعتين ، قال ابن المنذر : احتملت قراءته أن تكون

صلاة الركعتين خلف المقام فرضاً ، لكن أجمع أهل العلم على أن الطائفتين تجزئتهما ركعتا الطواف حيث شاء ، إلا شيئاً ذكر عن مالك في أن من صلى ركعتي الطواف الواجب في الحجر يعمد ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بذلك مستوفى في أوائل كتاب الصلاة في « باب قول الله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى »

٧٣ - باب الطواف بعد الصبح والعصر

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس

وطاف عمر بعد الصبح فركب حتى صلى الركعتين يذى طوى

١٦٢٨ - **حدثنا** الحسن بن عمر البصري **حدثنا** يزيد بن زريع عن حبيب عن عطاء عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « أن ناساً طافوا بالبيت بعد صلاة الصبح ، ثم قعدوا إلى المذكر ، حتى إذا طلعت الشمس قاموا يصلون ، فقالت عائشة رضي الله عنها : قعدوا ، حتى إذا كانت الساعة التي تكره فيها الصلاة قاموا يصلون »

١٦٢٩ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر **حدثنا** أبو حمزة **حدثنا** موسى بن عتبة عن نافع أن عبد الله رضي الله عنه قال « سمعت النبي ﷺ ينهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها »

١٦٣٠ - **حدثنا** الحسن بن محمد هو الزعفراني **حدثنا** عبدة بن حميد **حدثنا** عبد العزيز بن رفيع قال « رأيت عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما يطوف بعد الفجر ويصلي ركعتين »

١٦٣١ - قال عبد العزيز « رأيت عبد الله بن الزبير يصلي ركعتين بعد العصر ويخبر أن عائشة رضي الله عنها **حدثته** أن النبي ﷺ لم يدخل بيتها إلا صلاتها »

قوله (باب الطواف بعد الصبح والعصر) أي ما حكم صلاة الطواف حينئذ ؟ وقد ذكر فيه آثاراً مختلفة ، ويظهر من صنيعه أنه يختار فيه التوسعة ، وكأنه أشار إلى ما رواه الشافعي وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث جبير بن مطعم « أن رسول الله ﷺ قال : يا بني عبد مناف ، من ولي منكم من أمر الناس شيئاً فلا يمنع أحداً طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار ، وإنما لم يخرجها لأنه ليس على شرطه ، وقد أورد المصنف أحاديث تتعلق بصلاة الطواف ، ووجه تعلقها بالترجمة إما من جهة أن الطواف صلاة فحكمها واحد ، أو من جهة أن الطواف مستلزم للصلاة التي تشرع بعده وهو أظهر ، وأشار به إلى الخلاف المشهور في المسألة ، قال ابن عبد البر : كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح ، قالوا فإن فعل فليؤخر الصلاة ، وأهل هذا عند بعض الكوفيين وإلا فالمشهور عند الحنفية أن الطواف لا يكره وإنما تكره الصلاة ، قال ابن المنذر : رخص في الصلاة بعد الطواف في كل وقت جمهور الصحابة ومن بعدهم ، ومنهم من كره ذلك أخذاً بعموم النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر وهو قول عمر والثوري وطائفة وذهب إليه مالك وأبو حنيفة ، وقال أبو الزبير :

رأيت البيت يخلو بعد هاتين الصلاتين ما يطوف به أحد . وروى أحمد بإسناد حسن عن أبي الزبير عن جابر قال : كنا نطوف فتمسح الركن الفاتحة والخاتمة ، ولم تكن نطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ، قال : وسمعت رسول الله ﷺ يقول : تطلع الشمس بين قرني شيطان ، قوله (وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس) وصله سعيد بن منصور من طريق عطاء ، أنهم صلوا الصبح بغلس ، وطاف ابن عمر بعد الصبح سبعا ثم التفت الى أفق السماء فرأى أن عليه غلسا ، قال : فاتبعته حتى أنظر أى شئ يصنع فصلى ركعتين ، قال وحدثنا داود الطمار عن عمرو بن دينار : رأيت ابن عمر طاف سبعا بعد الفجر وصلى ركعتين وراء المقام ، هذا إسناد صحيح ، وهذا جار على مذهب ابن عمر في اختصاص الكراهة بحال طلوع الشمس وحال غروبها ، وقد تقدم ذلك عنه صريحا في أبواب المواقيت ، وروى الطحاوى من طريق مجاهد قال : كان ابن عمر يطوف بعد العصر ويصلى ما كانت الشمس بيضاء حية نقية ، فإذا اصفرت وتغيرت طاف طوافا واحدا حتى يصلى المغرب ، ثم يصلى ركعتين ، وفي الصبح نحو ذلك ، وقد جاء عن ابن عمر أنه كان لا يطوف بعد هاتين الصلاتين ، قال سعيد بن أبي عروبة في « المناسك » : عن أيوب عن نافع : ان ابن عمر كان لا يطوف بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الصبح ، وأخرجه ابن المنذر من طريق حماد عن أيوب أيضا ، ومن طريق أخرى عن نافع : كان ابن عمر إذا طاف بعد الصبح لا يصلى حتى تطلع الشمس ، وإذا طاف بعد العصر لا يصلى حتى تغرب الشمس ، ويجمع بين ما اختلف عنه في ذلك بأنه كان في الأغلب يفعل ذلك ، والذي يعتمد من رأيه عليه التفصيل السابق . قوله (وطاف عمر بعد الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذى طوى) وصله مالك عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر به ، وروى الاثرم عن أحمد عن سفيان عن الزهري مثله ، إلا أنه قال : عن عروة ، يدل حميد ، قال أحمد : أخطأ فيه سفيان ، قال الاثرم : وقد حدثني به نوح بن يزيد من أصله عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري كما قال سفيان انتهى . وقد رويناه بعلو في « أمالي ابن منده » من طريق سفيان ولفظه : ان عمر طاف بعد الصبح سبعا ثم خرج الى المدينة ، فلما كان بذى طوى وطلعت الشمس صلى ركعتين ، قوله (عن حبيب) هو المعلم كما جزم به المزى في « الاطراف » ، وقد ضاق على الاسماعيل وأبي نعيم مخرجه فتركه الإسماعيلي ، وأخرجه أبو نعيم من طريق البخاري هذه ، والحسن بن عمر البصري شيخه جزم المزى بأنه الحسن بن عمر بن شقيق وهو من أهل البصرة وكان يتجر الى بلخ فكان يقال له البلخي ، وسيأتي له ذكر في كتاب اللباس . قوله (ثم قدوا الى المذكر) بالمعجمة وتشديد الكاف أى الواعظ ، وضبطه ابن الاثير في « النهاية » بالتخفيف بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه قال : وأرادت موضع الذكر ، إما الحجر ، وإما الحجر . قوله (الساعة التي تكروه فيها الصلاة) أى التي عند طلوع الشمس ، وكأن المذكورين كانوا يتحرون ذلك الوقت فأخروا الصلاة اليه قصدا فلذلك أنكرت عليهم عائشة هذا إن كانت ترى أن الطواف سبب لا تكروه مع وجوده الصلاة في الأوقات المنهية ، ويحتمل أنها كانت تحمل النهي على عمومها ، ويدل لذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة أنها قالت : إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو العصر فطف ، وآخر الصلاة حتى تغيب الشمس أو حتى تطلع فصل لكل أسبوع ركعتين ، وهذا إسناد حسن . قوله (قال عبد العزيز) يعنى بالإسناد المذكور وليس بمعلق ، وكأن عبد الله بن الزبير استنبط جواز الصلاة بعد الصبح من جواز الصلاة بعد

العصر فكان يفعل ذلك بناء على اعتقاده أن ذلك على عمومه ، وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطا في أواخر المواقيت قبيل الأذان ، وبيننا هناك أن عائشة أخبرت أنه ﷺ لم يتركهما وأن ذلك من خصائصه ، أعني المواظبة على ما يفعله من النوافل لا صلاة الرأفة في وقت الكراهة فأغنى ذلك عن أعادته هنا ، والذي يظهر أن ركعتي الطواف تلتحق بالرواتب . والله أعلم .

٧٤ - باب المريض يطوف راكبا

١٦٣٢ - **حدثنا** إسحاق الواسطي **حدثنا** خالد عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت وهو على بعير كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء في يده وكبر »

١٦٣٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme **حدثنا** مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب ابنة أم سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها قالت « شَكَوتُ إلى رسول الله ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي ، فَقَالَ : طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ . فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ بِالطَّوْرِ وَكِتَابِ مَسْطُورٍ »

قوله (باب المريض يطوف راكبا) أورد فيه حديث ابن عباس وحديث أم سلمة ، والثاني ظاهر فيما ترجم له لقولها فيه « أَنِّي أَشْتَكِي ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا فِي دُخَالِ الْبَعِيرِ الْمَسْجِدَ لِلْعَلَّةِ ، فِي أَوَاخِرِ أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ ، وَإِنَّ الْمُصَنِّفَ حَمَلَ سَبَبَ طَوَافِهِ ﷺ رَاكِبًا عَلَى أَنَّهُ كَانَ عَنْ شَكْوَى ، وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا بِلَفْظِ « قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ وَهُوَ يَشْتَكِي فَطَافَ عَلَى رَاكِبَتِهِ ، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ » أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ رَاكِبًا لِيَرَاهُ النَّاسُ وَلِيَسْأَلُوهُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَعَلَ ذَلِكَ لِلْمَرِّينَ ، وَحِينَئِذٍ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى جَوَازِ الطَّوَافِ رَاكِبًا لِغَيْرِ عَذَرٍ ، وَكَلَامُ الْفُقَهَاءِ يَقْتَضِي الْجَوَازَ إِلَّا أَنْ الْمَشْيَ أَوَّلَى ، وَالرُّكُوبَ مَكْرُوهٌ تَنْزِيهَاً ، وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ الْمَنْعُ لِأَنَّ طَوَافَهُ ﷺ وَكَذَا أُمُّ سَلَمَةَ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَحُوطَ الْمَسْجِدَ ، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ « طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ » وَهَذَا يَقْتَضِي مَنْعَ الطَّوَافِ فِي الْمَطَافِ ، وَإِذَا حُوطَ الْمَسْجِدَ امْتَنَعَ دَاخِلُهُ ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ التَّلَوِثُ فَلَا يَحُوزُ بِعَدِّ التَّحْوِيطِ ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ فَانْهَ كَانَ لَا يَحْرُمُ التَّلَوِثُ كَمَا فِي السُّمَى ، وَعَلَى هَذَا فَلَا فَرْقَ فِي الرُّكُوبِ - إِذَا سَاغَ - بَيْنَ الْبَعِيرِ وَالْفَرَسِ وَالْحِمَارِ ، وَأَمَّا طَوَافُ النَّبِيِّ ﷺ رَاكِبًا فَلِلْحَاجَةِ إِلَى اخْتِائِ الْمَنَاسِكِ عَنْهُ وَلِذَلِكَ عَدَّهُ بَعْضُ مَنْ جَمَعَ خَصَائِصَهُ فِيهَا ، وَاحْتَمَلَ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ رَاكِبًا حِينَئِذٍ كَرَامَةً لَهُ فَلَا يَقَاسُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ ، وَأَبْعَدُ مِنْ اسْتِدْلَالِهِ عَلَى طَهَارَةِ بَوْلِ الْبَعِيرِ وَبَعْرِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَبْلَ أَبْوَابٍ ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ « فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ أَنَاخَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ » وَاسْتَدْلَلَ بِهِ لِلتَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكْنِ ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ أَيْضًا .

(تنبيه) : خالد هو الطحان ، وخالد شيخه هو الحذاء .

٧٥ - باب سقاية الحاج

١٦٣٤ - **حدثنا** عبد الله بن أبي الأسود **حدثنا** أبو ضمرة **حدثنا** عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « استأذن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه رسول الله ﷺ أَنْ يَبْنِيَ بِمَكَّةَ لِيَسَالِيَ مِنْهُ مِنَ

أجل سقايتهم ، فأذن له »

[الحديث ١٦٣٤ - أطرافه في : ١٧٤٣ ، ١٧٤٤ ، ١٧٤٥]

١٦٣٥ - حدثنا إسحاق حدثنا خالد عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ جاء الى السقاية فاستسقى . فقال العباس : يا فضل اذهب إلى أمك فأت رسول الله ﷺ بشراب من عندها . فقال : استقني . قال : يا رسول الله إنهم يحملون أيديهم فيه . قال : استقني . فشرب منه . ثم أتى زمزم وهم يسقون ويعملون فيها فقال : اعملوا فانكم على عمل صالح . ثم قال : لولا أن تغابوا لنزلت حتى أضع الحبل على هذه . يعني عاتقه . وأشار الى عاتقه »

قوله (باب سقاية الحاج) قال الفاكهي : حدثنا أحمد بن محمد حدثنا الحسن بن محمد بن عبيد الله حدثنا ابن جريج عن عطاء قال : سقاية الحاج زمزم . وقال الأزرق : كان عبد مناف يحمل الماء في الروايا والقرب الى مكة ويسكبه في حياض من آدم بفناء الكعبة للحجاج ، ثم فعله ابنه هاشم بعده ، ثم عبد المطلب ، فلما حفر زمزم كان يشتري الزبيب فينبذه في ماء زمزم ويسقي الناس . قال ابن إسحق : لما ولي قصي بن كلاب أمر الكعبة كان اليه الحجابة والسقاية واللواء والرفادة ودار الندوة ، ثم تصالح بنوه على أن لعبد مناف السقاية والرفادة والبقية للاخوين . ثم ذكر نحو ما تقدم وزاد : ثم ولي السقاية من بعد عبد المطلب ولده العباس - وهو يومئذ من أحدث إخوته سنا - فلم تزل بيده حتى قام الاسلام وهي بيده ، فأقرها رسول الله ﷺ معه ، فهي اليوم الى بني العباس . وروى الفاكهي من طريق الشعبي قال : تكلم العباس وعلي وشيبة بن عثمان في السقاية والحجابة ، فانزل الله عز وجل ﴿ اجعلتم سقاية الحاج ﴾ الآية الى قوله ﴿ حتى يأتي الله بأمره ﴾ قال : حتى تفتح مكة . . ومن طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس « ان العباس لما مات أراد علي أن يأخذ السقاية ، فقال له طلحة : أشهد لرأيت أباه يقوم عليها ، وأن أباك أبا طالب لنازل في إبله بالأراك بعرفة . قال فكف علي عن السقاية . . ومن طريق ابن جريج قال « قال العباس : يا رسول الله ، لو جمعت لنا الحجابة والسقاية ، فقال : إنما أعطيتكم ما ترزءون ولم أعطكم ما ترزءون ، الأول بضم اوله وسكون الراء وفتح الراء والثاني بفتح أوله وضم الزاي ، أي أعطيتكم ما ينقصكم لا ما تنقصون به الناس . وروى الطبراني والفاكهي حديث السائب المخزومي أنه كان يقول « اشربوا من سقاية العباس فانه من السنة » ، ثم ذكر البخاري في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في الاذن للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى ، وسيأتي الكلام عليه في أواخر صفة الحج . ثانيهما حديث ابن عباس في قصة شربه ﷺ من شراب السقاية . قوله (حدثنا إسحق) هو الواسطي ، وقد مضى هذا الاسناد بعينه في أول الباب الذي قبله . قوله (فاستسقى) أي طلب الشرب . والفضل هو ابن العباس أخو عبد الله ، وأمه هي أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية ، وهي والدة عبد الله أيضا . قوله (انهم يحملون أيديهم فيه) في رواية الطبراني من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة في هذا الحديث « ان العباس قال له : إن هذا قد مرث ، أفلا أسقيك من بيوتنا ؟ قال لا ، ولكن استقني مما يشرب منه الناس » . قوله (قال استقني) زاد أبو علي بن السكن في روايته : فناوله العباس الدلو . قوله (فشرب منه) في رواية يزيد المذكورة « فأتى به فذاقه فقطب ، ثم دعا بماء فكسره . قال : وتقطيبه إنما كان لمخوضته ، وكسره بالماء ليهون عليه شربه ، وعرف بهذا جنس المطلوب شربه إذ

ذاك . وقد أخرج مسلم من طريق بكر بن عبد الله المزني قال « كنت جالسا مع ابن عباس فقال : قدم رسول الله ﷺ وخلفه أسامة فاستسقى ، فأتيناه باناء من نبيذ فشرب^(١) وسقى فضله أسامة وقال : أحسنتم كذا فاصنعوا ، .
قوله (لولا أن تغلبوا) بضم أوله على البناء للمجهول ، قال الداودي أي إنكم لا تتركوني أستقي ، ولا أحب أن أفعل بكم ما تكرهون فتغلبوا ، كذا قال . وقال غيره : معناه لولا أن تقع لكم الغلبة بأن يجب عليكم ذلك بسبب فعلي .
وقيل : معناه لولا أن يغلبكم الولاة عليها حرصا على حيازة هذه المكرمة . والذي يظهر أن معناه لولا أن تغلبكم الناس على هذا العمل إذا رأوني قد عملته لرغبتهم في الاقتداء بي فيغلبوكم بالمسكثرة لفعلت . ويؤيد هذا ما أخرج مسلم من حديث جابر « أتى النبي ﷺ بني عبد المطلب وهم يسقون على زمزم فقال : انزعوا بني عبد المطلب ، فلولاً أن تغلبكم الناس على سقائيتكم لنزعت معكم ، واستدل بهذا على أن سقاية الحاج خاصة ببني العباس ، وأما الرخصة في المبيت ففيها أقوال للعلماء هي أوجه للشافعية : أحدها لا يختص بهم ولا بسقائيتهم ، واستدل به الخطابي على أن أفعاله للوجوب ، وفيه نظر . وقال ابن بزيمة : أراد بقوله « لولا أن تغلبوا » قصر السقاية عليهم وأن لا يشاركوا فيها ، واستدل به على أن الذي أرصد للمصالح العامة لا يحرم على النبي ﷺ ولا على آله تناوله ، لأن العباس أرصد سقاية زمزم لذلك ، وقد شرب منها النبي ﷺ . قال ابن المنير في الحاشية : يحمل الأمر في مثل هذا على أنها مرصدة للنفع العام فتكون للنفى في معنى الهدية ، وللفقير صدقة . وفيه أنه لا يكره طلب السقي من الغير ، ولا رد ما يعرض على المرء من الإكرام إذا عارضته مصلحة أولى منه ، لأن رده لما عرض عليه العباس مما يؤتى به من نبيذ لمصلحة التواضع التي ظهرت من شربه مما يشرب منه الناس . وفيه الترغيب في سقي الماء خصوصا ماء زمزم . وفيه تواضع النبي ﷺ وحرص أصحابه على الاقتداء به وكرهه التقذر والتكره للأكولات والمشروبات . قال ابن المنير في الحاشية : وفيه أن الأصل في الأشياء الطهارة لتناوله ﷺ من الشراب الذي غسست فيه الأيدي

٧٦ - باب ما جاء في زمزم

١٦٣٦ - وقال عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن أنس بن مالك « كان أبو ذر رضي الله عنه يحدث أن رسول الله ﷺ قال : فرج سقي وأنا بمكة ، فنزل جبريل عليه السلام ففرج صدرى ، ثم غسله بماء زمزم ، ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيمانا ، فأفرغها في صدرى ثم أطبقه ، ثم أخذ بيدي فخرج إلى السماء الدنيا ، قال جبريل لخازن السماء الدنيا : افتح . قال : من هذا ؟ قال : جبريل »

١٦٣٧ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن سلام أخبرنا الفزاري عن عاصم عن الشعبي أن ابن عباس رضي الله عنهما حدثه قال « سقيت رسول الله ﷺ من زمزم فشرب وهو قائم . قال عاصم : فحلف عكرمة ما كان يومئذ إلا على بعير »

[الحديث ١٦٣٧ - طرفه في : ٥٦١٧]

(١) النبيذ كل شراب نبيذ ، سواء تعجلوا شربه وهو حلو قبل أن يتخمر وهو الأكثر ، وهو المراد هنا ، أو تركوه حتى يتخمر ، فكل ذلك يسمى عندهم نبيذا

قوله (باب ما جاء في زمزم) كما أنه لم يثبت عنده في فضلها حديث على شرطه صريحاً ، وقد وقع في مسلم من حديث أبي ذر : أنها طعام طعم ، زاد الطيالسي من الوجه الذي أخرجه منه مسلم : وشفاء سقم ، وفي المستدرک من حديث ابن عباس مرفوعاً : ماء زمزم لما شرب له ، رجاله موثقون ، إلا أنه اختلف في إرساله ووصله وإرساله أصح ، وله شاهد من حديث جابر ، وهو أشهر منه أخرجه الشافعي وابن ماجه ورجالهم ثقات إلا عبد الله بن المؤمل المكي فذكر العقيلي أنه تفرد به ، لكن ورد من رواية غيره عند البيهقي من طريق إبراهيم بن طهمان ومن طريق حمزة الزيات كلاهما عن أبي الزبير بن سعيده عن جابر ، ووقع في : فوائده ابن المقرئ ، من طريق سويد بن سعيد عن ابن المبارك عن ابن أبي الموالي عن ابن المنكدر عن جابر ، وزعم الدمياطي أنه على رسم الصحيح وهو كما قال من حيث الرجال إلا أن سويداً وإن أخرج له مسلم فإنه خلط وطعنوا فيه وقد شذ بسناده ، والمحفوظ عن ابن المبارك عن ابن المؤمل ، وقد جمعت في ذلك جزءاً ، والله أعلم . وسميت زمزم لكثرتها ، يقال ماء زمزم أي كثير ، وقيل لاجتماعها نقل عن ابن هشام ، وقال أبو زيد : الزمزمة من الناس خمسون ونحوهم ، وعن مجاهد : إنما سميت زمزم لأنها مشتقة من الهزمة والهزمة الغمز بالعقب في الأرض ، أخرجه الفاكهي بإسناد صحيح عنه ، وقيل لحركتها قاله الحرابي ، وقيل لأنها زمت بالميزان لئلا تأخذ يميناً وشمالاً ، وستأتي قصتها في شأن اسماعيل وهاجر في أحاديث الأنبياء وقصة حفر عبد المطلب لها في أيام الجاهلية إن شاء الله تعالى . **قوله** (وقال عبدان) سيأتي في أحاديث الأنبياء أنهم منه بلفظ : وقال لي عبدان ، وأورده هنا مختصراً ، وقد وصله الجوزقي بتمامه عن الدغولي عن محمد بن الليث عن عبدان بطوله ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة . والمقصود منه هنا قوله : ثم غسله بماء زمزم .

قوله (حدثنا محمد) في رواية أبي ذر هو ابن سلام ، والفزاري هو مروان بن معاوية وغلط من قال هو أبو إسحق ، وعاصم هو ابن سديان الأحول ، قال ابن بطال وغيره : أراد البخاري أن الشرب من ماء زمزم من سنن الحج . وفي المصنف ، عن طاوس قال : شرب نبيذ السقاية من تمام الحج ، وعن عطاء : لقد أدركته وإن الرجل ليشربه فتلق شفتاه من حلاوته ، وعن ابن جريج عن نافع : أن ابن عمر لم يكن يشرب من النبيذ في الحج ، فكأنه لم يثبت عنده أن النبي ﷺ شرب منه لأنه كان كثير الانبعاث للآثار أو خشى أن يظن الناس أن ذلك من تمام الحج كما نقل عن طاوس **قوله** (خلف عكرمة ما كان يومئذ إلا على بعير) عند ابن ماجه من هذا الوجه قال عاصم : فذكرت ذلك لعكرمة خلف بالله ما فعل - أي ما شرب قائماً - لأنه كان حينئذ راكباً انتهى . وقد تقدم أن عند أبي داود من رواية عكرمة عن ابن عباس أنه أناخ فصلي ركعتين ، فلعل شربه من زمزم كان بعد ذلك ، ولعل عكرمة إنما أنكر شربه قائماً لئلا يظن أنه ، لكن ثبت عن علي عند البخاري : أنه ﷺ شرب قائماً ، فيحمل على بيان الجواز

٧٧ - باب طواف القارن

١٦٣٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع فأهللنا بعمره ثم قال : من كان معه هدي فليهل بالحج والعمره ثم لا يهل حتى يهل منهما . فقدمت مكة وأنا حائض ، فلما قضينا حجتنا أرسلني مع عبد الرحمن إلى التمتع فاعتمرت ،

فقال ﷺ : هذه مكانُ عمرتك . فطافَ الذينَ أهلوا بالعمرة ثم حلُّوا ثم طافوا طوافاً آخرَ بعدَ أن رَجَمُوا مِن مِنى . وأما الذينَ جَمَعُوا بينَ الحجِّ والعمرة فأنما طافوا طوافاً واحداً »

١٦٣٩ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَافَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دَخَلَ ابْنَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَظَهَرَهُ فِي الدَّارِ فَقَالَ : إِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَكُونَ الْعَامَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ فَيَصُدُّوكَ هُنَا الْبَيْتِ ، فَلَوْ أَقَمْتَ . فَقَالَ : قَدْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَالَ كَفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ » ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ مَعَ عُمَرَةَ حَجًّا . قَالَ : ثُمَّ قَدِمَ فَطَافَ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا »

[الحديث ١٦٣٩ - أطرافه في : ١٦٤٠ ، ١٦٩٣ ، ١٧٠٨ ، ١٧٢٩ ، ١٨٠٦ ، ١٨٠٧ ، ١٨٠٨ ، ١٨١٠ ، ١٨١٢ ، ١٨١٣ ، ١٨١٤ ، ١٨٨٥]

١٦٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزْلِ الْحُجَّاجِ بِابْنِ الزُّبَيْرِ ، فَقِيلَ لَهُ إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَنْهَوْنَهُمْ عَنْ الْقِتَالِ وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ ، فَقَالَ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ إِذَا أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمَرَةَ . ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ : مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمَرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجًّا مَعَ عُمَرَةَ . وَأَهْدَى هَذَا أَمْتَرًا بِقُدَيْدٍ ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَنْحَرْ وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ وَلَمْ يَحِلِّقْ وَلَمْ يُقَصِّرْ حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ فَنَحَرَ وَحَلَّقَ ، وَرَأَى أَنَّ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمَرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »

قوله (باب طواف القارن) أى هل يكتفى بطواف واحد أو لا بد من طوافين ، أورد فيه حديث عائشة في حجة الوداع وفيه « وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فأنما طافوا طوافاً واحداً ، وحديث ابن عمر في حجة عام نزل الحجاج بابن الزبير أوردته من وجهين في كل منهما أنه : جمع بين الحج والعمرة أهل بالعمرة أولاً ثم أدخل عليها الحج وطاف لهما طوافاً واحداً كما في الطريق الأولى ، وفي الطريق الثانية : ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول ، وفي هذه الرواية رفع احتمال قد يؤخذ من الرواية الأولى أن المراد بقوله طوافاً واحداً أى طاف لكل منهما طوافاً يشبه الطواف الذى للآخر ، والحديثان ظاهران في أن القارن لا يجب عليه إلا طواف واحد كالمفرد ، وقد رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر أصرح من سياق حديثي الباب في الرفع ولفظه « عن النبي ﷺ قال : من جمع بين الحج والعمرة كفاه لهما طواف واحد وسعى واحد ، وأعله الطحاوى بأن الدراوردي أخطأ فيه وأن الصواب أنه موقوف ، وتمسك في تخطئته بما رواه أيوب والليث وموسى بن عقبة وغير واحد عن نافع نحو سياق ما في الباب من أن ذلك وقع لابن عمر وأنه قال « إن النبي ﷺ فعل ذلك ، لا أنه روى

هذا اللفظ عن النبي ﷺ اهـ، وهو تعليل مردود فالدرأوردى صدوق ، وليس ما رواه مخالفا لما رواه غيره ، فلا مانع من أن يكون الحديث عند نافع على الوجهين . واحتج الحنفية بما روى عن علي أنه « جمع بين الحج والعمرة فطاف لها طوافين وسعى لها سعيين ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل » وطرقه عن علي عند عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما ضعيفة ، وكذا أخرج من حديث ابن مسعود بأسناد ضعيف نحوه ، وأخرج من حديث ابن عمر نحو ذلك وفيه الحسن بن عماره وهو متروك ، والمخرج في الصحيحين وفي السنن عنه من طرق كثيرة الاكتفاء بطواف واحد ، وقال البيهقي إن ثبتت الرواية أنه طاف طوافين فيحمل على طواف القدوم وطواف الإفاضة ، وأما السعي مرتين فلم يثبت . وقال ابن حزم : لا يصح عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه في ذلك شيء أصلا . قلت : لكن روى الطحاوي وغيره مرفوعا^(١) عن علي وابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها إذا اجتمعت ، ولم أرفى الباب أصح من حديثي ابن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب ، وقد أجاب الطحاوي عن حديث ابن عمر بأنه اختلف عليه في كيفية إحرام النبي ﷺ وأن الذي يظهر من مجموع الروايات عنه أنه ﷺ أحرم أولا بحجة ثم فسحها فصيرها عمرة ثم تمتع بها إلى الحج ، كذا قال الطحاوي مع جزمه قبل ذلك بأنه ﷺ كان قارنا . وهب أن ذلك كما قال فلم لا يكون قول ابن عمر « هكذا فعل رسول الله ﷺ » ، أي أمر من كان قارنا أن يقتصر على طواف واحد ، وحديث ابن عمر المذكور ناطق بأنه ﷺ كان قارنا فانه مع قوله فيه تمتع رسول الله ﷺ وصف فعل القران حيث قال « بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج ، وهذا من صور القران ، وغايته أنه سماه تمتعا لأن الإحرام عنده بالعمرة في أشهر الحج كيف كان يسمى تمتعا . ثم أجاب عن حديث عائشة بأنها أرادت بقولها « وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فانما طافوا لها طوافا واحدا ، يعني الذين تمتعوا بالعمرة إلى الحج لأن حجهم كانت مكية ، والحجة المسكية لا يطاف لها إلا بعد عرفة ، قال : والمراد بقولها « جمعوا بين الحج والعمرة » جمع متعة لا جمع قران انتهى . وإنى لكثير التعجب منه في هذا الموضع كيف ساغ له هذا التأويل ، وحديث عائشة مفصل للحالتين فانها صرحت بفعل من تمتع ثم من قرن حيث قالت « فطاف الذين أهلوا بالعمرة ثم حلوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى ، فهؤلاء أهل التمتع ثم قالت « وأما الذين جمعوا الحج ، فهؤلاء أهل القران ، وهذا أبين من أن يحتاج إلى إيضاح والله المستعان . وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول « لم يطاف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا ، ومن طريق طاوس عن عائشة « أن النبي ﷺ قال لها : يسعك طوافك لحجك وعمرك ، وهذا صريح في الإجزاء وإن كان العلماء اختلفوا فيما كانت عائشة محرمة به ، قال عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة ابن كهيل قال « حلف طاوس ما طاف أحد من أصحاب رسول الله ﷺ لحجه وعمرة إلا طوافا واحدا ، وهذا إسناد صحيح ، وفيه بيان ضعف ما روى عن علي وابن مسعود من ذلك ، وقد روى آل بيت علي عنه مثل الجماعة ، قال جعفر بن محمد الصادق عن أبيه انه كان يحفظ عن علي « للقارن طواف واحد ، خلاف ما يقول أهل العراق ، وما يضعف ما روى عن علي من ذلك أن أمثله طرقه عنه رواية عبد الرحمن بن أدينة عنه وقد ذكر فيها أنه « يمتنع على من ابتداء الإهلال بالحج أن يدخل عليه العمرة ، وإن القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين ، والذين احتجوا بحديثه

لا يقولون بامتناع ادخال العمرة على الحج ، فان كانت الطريق صحيحة عندهم لزمهم العمل بما دل على عليه وإلا فلا حجة فيها . وقال ابن المنذر : احتج أبو أيوب (١) من طريق النضر بن أنس جميعا للحج والعمرة منفردا واحدا واحدا . وفي واحد وتلبية واحدة فكذلك يجزى عنهما طواف واحد وسمى واحد لانهما خالفوا في ذلك مائر العبادات . وفي هذا القياس مباحث كثيرة لا فطيل بها . واحتج غيره بقوله ﷺ « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » وهو صحيح كما سلف فدل على أنها لا تحتاج بعد أن دخلت فيه الى عمل آخر غير عمله ، والحق أن المتبع في ذلك السنة الصحيحة وهي مستغنية عن غيرها ، وقد تقدم الكلام على بقية حديث عائشة ، وسيأتي الكلام على حديث ابن عمر في أبواب المحصر إن شاء الله تعالى ، ورنبه هناك على اختلاف الرواية فيه . قوله (لا آمن) كذا للاكثر بالمد وفتح الميم الخفيفة أى أخاف ، وللمستعمل « لا آمن » بياء ساكنة بين الهمزة والميم فقليل لأنها إمالة ، وقيل لغة تميمية وهي عندهم بكسر الهمزة . قوله (فان حيل) كذا للاكثر ، وللكشميهني « وان يحل » بضم الياء وفتح الهمزة واللام ساكنة ، وقوله في الطريق الثانية « بطوافه الاول » أى الذى طافه يوم النحر للافاضة ، وتوهم بعضهم أنه أراد طواف القدوم فحمله على السعى ، وقال ابن عبد البر : فيه حجة لما لك في قوله أن طواف القدوم إذا وصل بالسعى يجزى عن طواف الافاضة لمن تركه جاهلا أو نسيه حتى رجع الى بلده وعاليه الهدى ، قال : ولا أعلم أحدا قال به غيره وغير أصحابه ، وتعقب بأنه إن حمل قوله « طوافه الاول » على طواف القدوم فإنه أجزأ عن طواف الافاضة كان ذلك دالا على الاجزاء مطلقا ولو تعمد لا بقيد الجهل والنسيان لا إذا حملنا قوله « طوافه الاول » على طواف الافاضة يوم النحر أو على السعى ، ويؤيد التأويل الثانى حديث جابر عنده مسلم « لم يلف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا طوافه الاول » وهو محمول على ما حمل عليه حديث ابن عمر المذكور والله أعلم . (تنبيه) : وقع هنا عقب الطريق الثانية لحديث ابن عمر المذكور في نسخة الصغرى نظية السند المذكور لبعض الرواة ولفظه : قال أبو إسحق حدثنا قتيبة ومحمد بن ربح قالا حدثنا الليث مثله ، وأبو إسحق هذا لم يكن هو المستعمل فقد سقط بينه وبين قتيبة وابن ربح رجل وان كان غيره فيحتمل أن يكون إبراهيم بن مهمل النسفى الراوى عن البخارى والله أعلم

٧٨ - باب الطواف على وضوء

١٦٤١ - حدثنا أحمد بن عيسى حدثنا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن ابن نوفل القرشى أنه سأل عروة بن الزبير فقال « قد حج النبي ﷺ ، فأخبرتني عائشة رضى الله عنها أنها أول شيء بدأ به حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت ، ثم لم تكن عمرة . ثم حج أبو بكر رضى الله عنه فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمرة . ثم عمر رضى الله عنه مثل ذلك . ثم حج عثمان رضى الله عنه ، فرأيت أنه أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ، ثم لم تكن عمرة . ثم معاوية وعبد الله بن عمر .

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « أبو ثور »

ثم حَجَّتُ مع أبي - الزبير بن العوام - فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ، ثم لم تكنُ عمرة . ثم رأيتُ المهاجرين والأنصارَ يفعلون ذلك ، ثم لم تكنُ عمرة . ثم آخرُ من رأيتُ فعلَ ذلك ابنُ عمرَ ثم لم ينقضها عمرة . وهذا ابنُ عمرَ عندهم فلا يسألونه ولا أحدٌ ممن مضى ما كانوا يبدؤون بشيء حتى يضعوا أقدامهم من الطواف بالبيت ثم لا يحلّون . وقد رأيتُ أمي وخالتي حين تقدمان لا تبدئان بشيء أولَ من البيت تطوفان به ثم لا تحلان .

١٦٤٢ - وقد أخبرتني أمي « أنها أهلت هي وأختها والزبيرُ وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الركنَ

حَلَّوا »

قوله (باب الطواف على وضوء) أورد فيه حديث عائشة ، أن أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم أنه توضأ ثم طاف ، الحديث بطوله ، وليس فيه دلالة على الاشتراط إلا إذا انضم إليه قوله ﷺ « خذوا عني مناسككم » ، وباشتراط الوضوء للطواف قال الجمهور ، وخالف فيه بعض الكوفيين ، ومن الحجة عليهم قوله ﷺ لعائشة لما حاضت « غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري » ، وسيأتي بيان الدلالة منه بعد بابين . قوله (ما كانوا يبدؤون بشيء حين يضعون أقدامهم من الطواف بالبيت) قال ابن بطال : لا بد من زيادة لفظ « أول » ، بعد لفظ « أقدامهم » ، وأجاب الكرمانى بأن معناه ما كانوا يبدؤون بشيء آخر حين يضعون أقدامهم في المسجد لأجل الطواف انتهى ، وحاصله أنه لم يتعين حذف لفظ أول بل يجوز أن يكون الحذف في موضع آخر لكن الأول أولى لأن الثاني يحتاج إلى جعل من بمعنى من أجل وهو قليل ، وأيضاً فلفظ « أول » ، قد ثبت في بعض الروايات وثبت أيضاً في مكان آخر من الحديث نفسه ووقع في رواية الكشميهني « حتى يضعوا » بدل « حين يضعون » ، وتوجيهه واضح . قوله (ثم انهما لا تحلان) أى سواء كان إحرامهما بالحج وحده أو بالقران خلافاً لمن قال أن من حج مفرداً فطاف حل بذلك كما تقدم عن ابن عباس . وقوله « أمي » ، يعنى أسماء بنت أبي بكر ، وخالتها هي عائشة ، وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في « باب من طاف إذا قدم » . (تنبيه) : قال الداودى ما ذكر من حج عثمان هو من كلام عروة ، وما قبله من كلام عائشة . وقال أبو عبد الملك : منتهى حديث عائشة عند قوله « ثم لم تكن عمرة » ، ومن قوله « ثم حج أبو بكر الخ » ، من كلام عروة انتهى ، فعلى هذا يكون بعض هذا منقطعاً لأن عروة لم يدرك أبا بكر ولا عمر ، نعم أدرك عثمان ، وعلى قول الداودى يكون الجميع متصلاً وهو الأظهر

٧٩ - باب وجوب الصفا والمروة ، وجعل من شعائر الله

١٦٤٣ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال عروة « سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها :

أرأيت قول الله تعالى (إن الصفا والمروة من شعائر الله) ، فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما » فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة . قالت : بشئ ما قلت يا ابن أختي ، إن هذه لو كانت

كما أولتها عليه كانت لا جناح عليه أن لا يتطوف بهما ، ولمكنها أنزلت في الأنصار ، كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل ، فكان من أهل يتخرج أن يطوف بالصفاء والمروة ، فلما أسلموا سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك قالوا : يا رسول الله ، إنا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله تعالى ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية . قالت عائشة رضي الله عنها : وقد سن رسول الله ﷺ الطواف بينهما فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما . ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن فقال : إن هذا لعلم ما كنت سمعته ، ولقد سمعت رجلا من أهل العلم يذكر أن الناس - إلا من ذكرت عائشة ممن كان يهل بمناة - كانوا يطوفون كلهم بالصفاء والمروة ، فلما ذكر الله تعالى الطواف بالبيت ولم يذكر الصفا والمروة في القرآن ، قالوا : يا رسول الله ، كنا نطوف بالصفاء والمروة ، وإن الله أنزل الطواف بالبيت فلم يذكر الصفا ، فهل علينا من حرج أن تطوف بالصفاء والمروة ؟ فأنزل الله تعالى ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية . قال أبو بكر : فسمع هذه الآية نزلت في الفريقين كليهما : في الذين كانوا يتخرجون أن يطوفوا في الجاهلية بالصفاء والمروة ، والذين يطوفون ثم تخرجوا أن يطوفوا بهما في الإسلام من أجل أن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت ولم يذكر الصفا ، حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبيت .

[الحديث ١٦٤٣ - أطرافه في : ١٧٩٠ ، ٤٤٩٥ ، ٤٨٦١]

قوله (باب وجوب الصفا والمروة وجعل من شعائر الله) أي وجوب السعي بينهما مستفاد من كونهما جعلتا من شعائر الله قاله ابن المنير في الحاشية ، وتام هذا نقل أهل اللغة في تفسير الشعائر قال الازهرى : الشعائر المقالة التي تدب الله اليها وأمر بالقيام عليها ، وقال الجوهرى : الشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعة الله . ويمكن أن يكون الوجوب مستفادا من قول عائشة « ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة » وهو في بعض طرق حديثها المذكور في هذا الباب عند مسلم ، واحتج ابن المنذر للوجوب بحديث صفية بنت شيبة عن حبيبة بنت أبي تجراد - بكسر المشاة وسكون الجيم بعدها راء ثم ألف سا كنة ثم هاء - وهى إحدى نساء بنى عبد الدار - قالت « دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي حسين فرأيت رسول الله ﷺ يسعى وإن مزره ليدور من شدة السعى ، وسمعته يقول : اسعوا فان الله كتب عليكم السعى ، أخرجه الشافعى وأحمد وغيرهما ، وفي إسناد هذا الحديث عبد الله بن المؤمل وفيه ضعف ، ومن ثم قال ابن المنذر : ان ثبت فهو حجة في الوجوب . قلت : له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة مختصرة ، وعند الطبرانى عن ابن عباس كالأولى وإذا انضمت الى الأولى قويت ، واختلف على صفية بنت شيبة في اسم الصحابية التي أخبرتها به ، ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة ، فقد وقع عند الدارقطنى عنها « أخبرتنى نسوة من بنى عبد الدار ، فلا يضره الاختلاف ، والعمدة في الوجوب قوله ﷺ « خذوا عني مناسككم » ، واستدل بعضهم بحديث أبي موسى في إهلاله ، وقد تقدم في أبواب المواقيت وفيه « طف بالبيت وبين الصفا والمروة » واختلف أهل العلم في هذا : فالجمهور قالوا هو ركن لا يتم الحج بدونه ، وعن أبي حنيفة واجب

يجبر بالدم ، وبه قال الثوري في الناسي لا في العائد ، وبه قال عطاء ، وعنه أنه سنة لا يجب بتركه شيء ، وبه قال أنس فيما نقله ابن المنذر ، واختلف عن أحمد ك هذه الأقوال الثلاثة ، وعند الحنفية تفصيل فيما إذا ترك بعض السعي كما هو عندهم في الطواف بالبيت ، وأغرب ابن العربي فحكي الإجماع على أن السعي ركن في العمرة ، وإنما الاختلاف في الحج . وأغرب الطحاوي فقال في كلام له على المشعر الحرام : قد ذكر الله أشياء في الحج لم يرد بذكرها إيجابها في قول أحد من الأمة من ذلك قوله (إن الصفا والمروة من شعائر الله) الآية ، وكل أجمع على أنه لو حج ولم يطوف بهما أن حجه قد تم وعليه دم . وقد أطنب ابن المنير في الرد عليه في حاشيته على ابن بطال . قوله (فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة الخ) الجواب محصله أن عروة احتج للإباحة باقتصار الآية على رفع الجناح فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك لأن رفع الإثم علامة المباح ، ويزداد المستحب بأثبات الأجر ، ويزداد الوجوب عليهما بعقاب التارك ، ومحل جواب عائشة أن الآية ساكتة عن الوجوب وعدمه مصرحة برفع الإثم عن الفاعل ، وأما المباح فيحتاج إلى رفع الإثم عن التارك ، والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين لأنهم توهموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أنه لا يستمر في الإسلام فخرج الجواب مطابقة لسؤالهم ، وأما الوجوب فيستفاد من دليل آخر ، ولا مانع أن يكون الفعل واجبا ويعتقد أن امتناع إيقاعه على صفة مخصوصة فيقال له لا جناح عليك في ذلك ، ولا يستلزم ذلك نفي الوجوب ، ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك ، فلو كان المراد مطلق الإباحة لنفي الإثم عن التارك ، وقد وقع في بعض الشواذ باللفظ الذي قالت عائشة أنها لو كانت للإباحة لكانت كذلك حكاه الطبري وابن أبي داود في المصاحف ، وابن المنذر وغيرهم عن أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس ، وأجاب الطبري بأنها محمولة على القراءة المشهورة ولا ، زائدة ، وكذا قال الطحاوي ، وقال غيره : لا حجة في الشواذ إذا خالفت المشهور ، وقال الطحاوي أيضا : لا حجة لمن قال إن السعي مستحب بقوله (فمن تطوع خيرا) لأنه راجع إلى أصل الحج والعمرة لا إلى خصوص السعي لإجماع المسلمين على أن التطوع بالسعي لغير الحاج والمعتبر غير مشروع والله أعلم . قوله (يهلون) أي يحجون . قوله (لمناة) بفتح الميم والنون الخفيفة صنم كان في الجاهلية ، وقال ابن الكلبي : كانت صخرة نصبا عمرو بن لحي لهذيل وكانوا يعبدونها ، والطاغية صفة لها إسلامية . قوله (بالمشلل) بضم أوله وفتح المعجمة ولامين الأولى مفتوحة مثقلة هي الثانية المشرقة على قديد ، زاد سفيان عن الزهري «بالمشلل من قديد ، أخرجه مسلم وأصله للصنف كما سيأتي في تفسير النجم ، وله في تفسير البقرة من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال «قلت لعائشة وأنا يومئذ حديث السن - فذكر الحديث وفيه - كانوا يهلون لمناة ، وكانت مناة حذو قديد ، أي مقابله ، وقديد بقاف مصغر قرية جامعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه قاله أبو عبيد البكري . قوله (فكان من أهل يتخرج أن يطوف بين الصفا والمروة) وقوله بعد ذلك (إنا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة) ظاهره أنهم كانوا في الجاهلية لا يطوفون بين الصفا والمروة ويقتصرون على الطواف بمناة فسألوا عن حكم الإسلام في ذلك ، ويصرح بذلك رواية سفيان المذكورة بلفظ «إنما كان من أهل بمناة الطاغية التي بالمشلل لا يطوفون بين الصفا والمروة ، وفي رواية معمر عن الزهري «إنا كنا لا نطوف بين الصفا والمروة تعظيما لمناة ، أخرجه البخاري تعليقا ، ووصله أحمد وغيره ، وفي رواية يونس عن الزهري عن مسلم «إن الأنصار كانوا قبل أن يسلبوا هم وغسان يهلون لمناة فتخرجوا أن يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آبائهم ، من

أحرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة ، فطرق الزهري متفقة ، وقد اختلف فيه على هشام بن عروة عن أبيه فرواه مالك عنه بنحو رواية شعيب عن الزهري ، ورواه أبو أسامة عنه بلفظ : « إنما أنزل الله هذا في أناس من الأنصار كانوا إذا أهلوا لمناة في الجاهلية فلا يحل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة ، أخرجه مسلم ، وظاهره يوافق رواية الزهري ، وبذلك جزم محمد بن إسحق فيما رواه الفاكهي من طريق عثمان بن ساج عنه : « أن عمرو بن لحي نصب مناة على ساحل البحر بما يلي قديد ، فكانت الأزد وغسان يحجونها ويعظمونها ، إذا طافوا بالبيت وأفاضوا من عرفات وفرغوا من منى أتوا مناة فأهلوا لها ، فن أهل لها لم يطف بين الصفا والمروة - قال - وكانت مناة للأوس والخزرج والأزد من غسان ومن دان دينهم من أهل يثرب ، فهذا يوافق رواية الزهري ، وأخرج مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام هذا الحديث بخلاف جميع ما تقدم ولفظه : « إنما كان ذلك لأن الأنصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لها أساف ونائلة فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلون ، فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية ، فهذه الرواية تقتضي أن تخرجهم إنما كان لثلاث يفعلوا في الإسلام شيئا كانوا يفعلونه في الجاهلية لأن الإسلام أبطل أفعال الجاهلية إلا ما أذن فيه الشارع ، فخشوا أن يكون ذلك من أمر الجاهلية الذي أبطله الشارع ، فهذه الرواية توجبها ظاهر بخلاف رواية أبي أسامة فإنها تقتضي أن التحرج عن الطواف بين الصفا والمروة لا يكونهم كانوا لا يفعلونه في الجاهلية ، ولا يلزم من تركهم فعل شيء في الجاهلية أن يتخرجوا من فعله في الإسلام ، ولولا الزيادة التي في طريق يونس حيث قال وكانت سنة في آباتهم الخ لكان الجمع بين الروایتين ممكنا بأن نقول : وقع في رواية الزهري حذف تقديره أنهم كانوا يهلون في الجاهلية لمناة ثم يطوفون بين الصفا والمروة فكان من أهل أي بعد ذلك في الإسلام يتخرج أن يطوف بين الصفا والمروة لثلاث يضاهي فعل الجاهلية . ويمكن أيضا أن يكون في رواية أبي أسامة حذف تقديره كانوا إذا أهلوا أهلوا لمناة في الجاهلية ، فجاء الإسلام فظنوا أنه أبطل ذلك فلا يحل لهم ، ويبين ذلك رواية أبي معاوية المذكورة حيث قال فيها : « فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية ، إلا أنه وقع فيها وهم غير هذا نبه عليه عياض فقال : قوله لصنمين على شط البحر وهم ، فأنهما ما كانا قط على شط البحر وإنما كانا على الصفا والمروة ، إنما كانت مناة بما يلي جهة البحر انتهى . وسقط من روايته أيضا إلهامهم أولا لمناة ، فكأنهم كانوا يهلون لمناة فيبدءون بها ثم يطوفون بين الصفا والمروة لأجل أساف ونائلة ، فن ثم تخرجوا من الطواف بينهما في الإسلام ، ويؤيد ما ذكرناه حديث أنس المذكور في الباب الذي بعده بلفظ : « أكنتم تكرهون السعي بين الصفا والمروة ؟ فقال : نعم ، لأنها كانت من شعار الجاهلية ، وروى النسائي بإسناد قوى عن زيد بن حارثة قال : « كان على الصفا والمروة صنمان من نحاس يقال لهما أساف ونائلة كان المشركون إذا طافوا تمسحوا بهما ، الحديث ، وروى الطبراني وابن أبي حاتم في التفسير بإسناد حسن من حديث ابن عباس قال : « قالت الأنصار : إن السعي بين الصفا والمروة من أمر الجاهلية ، فأنزل الله عز وجل ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية ، وروى الفاكهي وإسماعيل القاضي في الأحكام ، بإسناد صحيح عن الشعبي قال : « كان صنم بالصفا يدعى أساف ووثن بالمروة يدعى نائلة ، فكان أهل الجاهلية يسعون بينهما ، فلما جاء الإسلام رمى بهما وقالوا : إنما كان ذلك يصنعه أهل الجاهلية من أجل أوثانهم ، فأمسكوا عن السعي بينهما ، قال فأنزل الله تعالى ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية ، وذكر الواحدى في أسبابه ، عن ابن عباس نحوه هذا وزاد فيه :

يزعم أهل الكتاب أنهما زنيا في السكبة فسخا حجرتين فوضعا على الصفا والمروة ليعتبر بهما ، فلما طالت المدة عبدا . والباقي نحوه . وروى الفاكهي بإسناد صحيح إلى أبي مجلز نحوه . وفي كتاب مكة ، لعمر بن شبة بإسناد قوى عن مجاهد في هذه الآية قال : قالت الانصار ان السعي بين هذين الحجرتين من أمر الجاهلية ، فنزلت . ومن طريق الكلبي قال : كان الناس أول ما أسلموا كرهوا الطواف بينهما لأنه كان على كل واحد منهما صنم فنزلت ، فهذا كله يوضح قوة رواية أبي معاوية وتقدمها على رواية غيره ، ويحتمل أن يكون الانصار في الجاهلية كانوا فريقين منهم من كان يطوف بينهما على ما اقتضته رواية أبي معاوية ، ومنهم من كان لا يقربهما على ما اقتضته رواية الزهري واشترك الفريقان في الاسلام على التوقف عن الطواف بينهما لكونه كان عندهم جميعا من أفعال الجاهلية ، فيجمع بين الروایتين بهذا ، وقد أشار إلى نحو هذا الجمع الجيهني والله أعلم . (تنبيه) : قول عائشة « سن رسول الله ﷺ » الطواف بين الصفا والمروة ، أي فرضه بالسنة ، وليس مرادها نفي فرضيتها ، ويؤيده قولها « لم يتم الله حج أحدكم ولا عمرته ما لم يطوف بينهما » . قوله (ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن) ، القائل هو الزهري ، ووقع في رواية سفيان عن الزهري عند مسلم ، قال الزهري : فذكرت ذلك لأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأعجبه ذلك . قوله (ان هذا العلم) كذا للاكثر ، أي ان هذا هو العلم المتين ، وللمكشمين « ان هذا لعلم ، بفتح اللام وهي المؤكدة وبالتنوين على أنه الخبر . قوله (ان الناس إلا من ذكرت عائشة) إنما ساغ له هذا الاستثناء مع أن الرجال الذين أخبروه أطلقوا ذلك لبيان الخبر عنده من رواية الزهري له عن عروة عنها ، ومحصل ما أخبر به أبو بكر بن عبد الرحمن أن المانع لهم من التطوف بينهما أنهم كانوا يطوفون بالبيت وبين الصفا والمروة في الجاهلية ، فلما أنزل الله الطواف بالبيت ولم يذكر الطواف بينهما ظنوا رفع ذلك الحكم فسألوا هل عليهم من حرج إن فعلوا ذلك ، بناء على ما ظنوه من أن التطوف بينهما من فعل الجاهلية . ووقع في رواية سفيان المذكورة « إنما كان من لا يطوف بينهما من العرب يقولون : إن طوافنا بين هذين الحجرتين من أمر الجاهلية ، وهو يؤيد ما شرحناه أولا . قوله (فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين) كذا في معظم الروايات باثبات الهمزة وضم العين بصيغة المضارعة للتسكيم ، وضبطه الديماطي في نسخته بالوصل وسكون العين بصيغة الأمر ، والاول أصوب فقد وقع في رواية سفيان المذكورة « فأراها نزلت ، وهو بضم الهمزة أي أظنها ، وحاصله أن سبب نزول الآية على هذا الأسلوب كان للرد على الفريقين : الذين تخرجوا أن يطوفوا بينهما لكونه عندهم من أفعال الجاهلية ، والذين امتنعوا من الطواف بينهما لكونهما لم يذكر . قوله (حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبيت) يعني تأخر نزول آية البقرة في الصفا والمروة عن آية الحج وهي قوله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ، ووقع في رواية المستمل وغيره « حتى ذكر بعد ذلك ما ذكر الطواف بالبيت ، وفي توجيهه عسر ، وكأن قوله « الطواف بالبيت » بدل من قوله « ما ذكر » ، بتقدير الأول إنما امتنعوا من السعي بين الصفا والمروة لأن قوله ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ دل على الطواف بالبيت ولا ذكر للصفا والمروة فيه حتى نزل ﴿ ان الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ بعد نزول ﴿ وليطوفوا بالبيت ﴾ وأما الثاني فيجوز أن تكون ما مصدرية أي بعد ذلك الطواف بالبيت الطواف بين الصفا والمروة . والله أعلم

٨٠ - باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : السعي من دار بني هبادة إلى رزاق بني أبي حسين

١٦٤٤ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ خَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا : وَكَانَ يَسْعَى بَطْنَ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . فَقُلْتُ لِنَافِعٍ : أَلَا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَمْشِي إِذَا بَلَغَ الرَّكْعَةَ كُنَّ الْيَمَانِي ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا أَنْ يُزَاحِمَ عَلَى الرَّكْعَةِ ، فَإِنَّهُ كَانَ لَا يَدْعُهُ حَتَّى يَسْتَلِمَهُ »

١٦٤٥ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ « سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي عُمْرَةٍ وَلَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَيَّامَ امْرَأَتِهِ ؟ فَقَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ فَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا . (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) »

١٦٤٦ - « وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ : لَا يَقْرَبَنَّهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ »

١٦٤٧ - **حَدَّثَنَا** الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ سَمِعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . ثُمَّ تَلَا [٢١ الْأَحْزَاب] : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) »

١٦٤٨ - **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ قَالَ « قُلْتُ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَلَا كُنْتُمْ تَكْرَهُونَ السَّمْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، لِأَنَّهَا كَانَتْ مِنْ شَعَائِرِ الْجَاهِلِيَّةِ ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ [١٥٨ الْبَقَرَةِ] : (إِنْ الصَّفَا وَالْمَرْوَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا) »

[الْحَدِيثُ ١٦٤٨ - طَرَفُهُ فِي : ٤٤٩٦]

١٦٤٩ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « إِنَّمَا سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ »

زَادَ الْحَمِيدِيُّ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . . . مِثْلَهُ

[الْحَدِيثُ ١٦٤٩ - طَرَفُهُ فِي : ٤٢٥٧]

قَوْلُهُ (بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّمْعِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) أَيُّ فِي كَيْفِيَّتِهِ . قَوْلُهُ (وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ الْخ) وَصَلَهُ الْفَاكِهِي مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ « أَخْبَرَنِي نَافِعٌ قَالَ : نَزَلَ ابْنُ عُمَرَ مِنَ الصَّفَا ، حَتَّى إِذَا حَاضَى بَابَ بَنِي عَبَّادٍ سَمِعَ ، حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى الزُّوْقِاقِ الَّذِي يَسْلُكُ بَيْنَ دَارِ بَنِي أَبِي حُسَيْنٍ وَدَارِ بَنَاتِ قُرْظَةَ ، وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ قَالَ « رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْعَى مِنْ مَجْلَسِ أَبِي عَبَّادٍ إِلَى زُقَاقِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ ، قَالَ سُفْيَانُ هُوَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْعَلَيْنِ . وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ مُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ قَالَ « رَأَيْتُهُمَا يَسْمِيَانِ مِنْ خَوْخَةِ بَنِي عَبَّادٍ إِلَى زُقَاقِ بَنِي أَبِي حُسَيْنٍ ، قَالَ فَقُلْتُ لِمُجَاهِدٍ ، فَقَالَ : هَذَا بَطْنُ الْمَسِيلِ الْأَوَّلِ ، أ ه . وَالْعَلَيْنِ اللَّذَيْنِ أَشَارَ إِلَيْهِمَا مَرْوَفَانِ إِلَى الْآنَ . وَرَوَى ابْنُ خَزِيمَةَ

والفاكهى من طريق أبي الطفيل قال : سألت ابن عباس عن السعى فقال : لما بعث الله جبريل الى ابراهيم ليريه المناسك عرض له الشيطان بين الصفا والمروة ، فامر الله أن يحيز الوادى . قال ابن عباس : فكانت سنة ، وسيأتى فى أحاديث الانبياء أن ابتداء ذلك كان من هاجر . وروى الفاكهى باسناد حسن عن ابن عباس قال : هذا ما أورثكموه أم اسماعيل ، وسيأتى حديثه فى آخر الباب فى سبب فعل النبي ﷺ ذلك . ثم أورد المصنف فى الباب أربعة أحاديث : أولها حديث ابن عمر . قوله (حدثنا محمد بن عبيد) زاد أبو ذر فى روايته « هو ابن أبي حاتم ، ولغيره » محمد بن عبيد بن ميمون ، وهو الصواب وبه جزم أبو نعيم ، ولعل حاتما اسم جد له إن كانت رواية أبي ذر فيه مضبوطة . وقد ذكر أبو علي الجياني أنه رآه بخط أبي محمد الاصيل فى نسخته « حدثنا محمد بن عبيد بن حاتم » . قوله (كان اذا طاف الطواف الاول) أى طواف القدوم . قوله (خب) بفتح المعجمة وتشديد الموحدة وقد تقدم فى « باب من طاف اذا قدم مكة » . قوله (وكان يسعى بطن المسيل) أى المكان الذى يجتمع فيه السيل ، وقوله بطن منصوب على الظرف ، وهذا مرفوع عن ابن عمر ، وكأن المصنف بدأ بالموقوف عنه فى الترجمة لكونه مفسرا لحد السعى ، والمراد به شدة المشى وان كان جميع ذلك يسمى سعيًا . قوله (فقلت لنافع) القائل عبيد الله بن عمر المذكور ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بالاستلام قبل أبواب . الثانى حديث ابن عمر أيضا فى طواف النبي ﷺ بالبيت وبين الصفا والمروة ، أورده من وجهين ، وقد تقدم فى « باب صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين » قال شيخنا ابن الملقن هنا قال صاحب المحيط من الحنفية : لو بدأ بالمروة وختم بالصفا أعاد شوطا فان البداءة واجبة ، ولا أصل لما قال الكرماني ان الترتيب ليس بشرط ولكن تركه مكروه لترك السنة فيستحب إعادة الشوط . قلت : الكرماني المذكور عالم من الحنفية وليس هو شمس الدين شارح البخارى ، وإنما نهت على ذلك لثلاثتهم أن شيخنا وقف على شرحه ونقل منه فان هذا الكلام ما هو فى شرح شمس الدين وشمس الدين شافعى المذهب يرى الترتيب شرطا فى صحة السعى . الثالث حديث أنس فى نزول قوله تعالى ﴿ ان الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ وقد تقدم الكلام عليه فى الباب الذى قبله . الرابع حديث ابن عباس « إنما سعى رسول الله ﷺ بالبيت وبين الصفا والمروة ليرى المشركين قوته » والمراد بالسعى هنا شدة المشى ، وقد تقدم القول فيه فى « باب بدء الرمل » . قوله (زاد الحميدى الخ) أى زاد التصريح بالتحديث من عمرو لسفيان ومن عطاء لعمره ، وهكذا روينا فى « مسند الحميدى » رواية بشر بن موسى عنه ومن طريقه أخرجه أبو نعيم فى المستخرج ، وأخرج مسلم فى هذا الباب حديث جابر « انه ﷺ لما فرغ من الركعتين بعد طوافه خرج الى الصفا فقال : أبدأ بما بدأ الله به ، واستدل به على اشتراط البداءة بالصفا ، ورواه النسائي بلفظ الأمر فقال « ابدؤا بما بدأ الله به » . (تكميل) : قال ابن عبد السلام المروة أفضل من الصفا لأنها تقصد بالذكر والدعاء أربع مرات بخلاف الصفا فانما يقصد ثلاثا ، قال : وأما البداءة بالصفا فليس بوارد لأنه وسيلة . قلت : وفيه نظر لأن الصفا تقصد أربعا أيضا أولها عند البداءة فكل منهما مقصود بذلك ويمتاز بالابتداء ، وعند النزول يتعادلان ، ثم ما ثمة هذا التفضيل مع أن العبادة المتعلقة بهما لا تتم إلا بهما معا ؟

٨١ - باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت

وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة

١٦٥٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « قدمت مكة وأنا حائض ، ولم أطف بالبית ولا بين الصفا والمروة ، قالت : فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ ، فقال : افعل كما يفعل الحاج ، غير أن لا تطوف بالبית حتى تطهري »

١٦٥١ - **حدثنا** محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب . قال : وقال لي خليفة حدثنا عبد الوهاب حدثنا حبيب المعلم عن عطاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « أهل النبي ﷺ هو وأصحابه بالحج ، وليس مع أحد منهم هدى غير النبي ﷺ وطاعة . وقدم على من اليمن - ومعه هدى - فقال : أهلت بما أهل به النبي ﷺ . فأمر النبي ﷺ أصحابه أن يحملوها عمرة ويطوفوا ثم يقصروا ويحلقوا ، إلا من كان معه الهدى . فقالوا نطلق إلى منى وذكرنا يقطر ! فبلغ النبي ﷺ فقال : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت ، ولولا أن معي الهدى لأحلت . وحاضت عائشة رضي الله عنها فمسكت الناسك كلها ، غير أنها لم تطف بالبית . فلما طهرت طافت بالبית ، قالت : يا رسول الله ، تطلقون بحجة وعمرة وأطلق بحج ! فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التنعيم ، فاعتمرت بعد الحج »

١٦٥٢ - **حدثنا** مؤمل بن هشام حدثنا إسماعيل عن أيوب عن حفصة قالت « كنا نمنع عواتقنا أن يخرجن ، فقدمت امرأة فنزلت قصر بني خلف ، فحدثت أن أختها كانت تحت رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قد غزا مع رسول الله ﷺ ثنتي عشرة غزوة ، وكانت أختي معه في ست غزوات . قلت : كنا نداوي الكلى ، ونقوم على المرضى . فسألت أختي رسول الله ﷺ فقالت : هل على إحدانا بأس إن لم يكن لها جلباب أن لا تخرج ؟ قال : لتلبسها صاحبتهما من جلابيها ولتشهدن الخير ودعوة المؤمنين . فلما قدمت أم عطية رضي الله عنها سألتها - أو قالت : سألتها - فقالت وكانت لا تذكر رسول الله ﷺ إلا قالت : بأبي - فقلنا : أسميت رسول الله ﷺ يقول كذا وكذا ؟ قالت : نعم بأبي فقال : لتخرجن العواتق ذوات الخدور - أو العواتق وذوات الخدور - والحیض فيشهدن الخير ودعوة المسلمين ، ويعتزل الحيض المصلى . فقالت : الحائض ؟ فقالت : أو ليس تشهد عرفة وتشهد كذا وتشهد كذا ؟ »

قوله (باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبית ، وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة) جزم بالحكم الأول لتصريح الأخبار التي ذكرها في الباب بذلك ، وأورد المسألة الثانية مورد الاستفهام للاحتيال ، وكأنه أشار إلى ما روى عن مالك في حديث الباب بزيادة « ولا بين الصفا والمروة » قال ابن عبد البر : لم يقله أحد عن مالك إلا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري . قلت : فإن كان يحيى حفظه فلا يدل على اشتراط الوضوء للسعي لأن

السعي يتوقف على تقدم طواف قبله فإذا كان الطواف ممتنع امتنع لذلك لا لاشتراط الطهارة له . وقد روى عن ابن عمر أيضا قال : « قضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ، أخرجه ابن أبي شيبه بإسناد صحيح قال : وحدثنا ابن فضيل عن عاصم قلت لأبي العالية تقرأ الحائض ؟ قال : لا ، ولا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة . ولم يذكر ابن المنذر عن أحد من السلف اشتراط الطهارة للسعي إلا عن الحسن البصري ، وقد حكى المجد ابن تيمية من الحنابلة رواية عندهم مثله ، وأما ما رواه ابن أبي شيبه عن ابن عمر بإسناد صحيح « إذا طافت ثم حاضت قبل أن تسعي بين الصفا والمروة فلتسع ، وعن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن مثله ، وهذا إسناد صحيح عن الحسن فلعنه يفرق بين الحائض والمحدث كما سيأتي . وقال ابن بطلال : كأن البخاري فهم أن قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة « افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت » أن لها أن تسعي ولهذا قال : وإذا سعى على غير وضوء اه ، وهو توجيه جيد لا يخالف التوجيه الذي قدمته وهو قول الجمهور ، وحكى ابن المنذر عن عطاء قولين فيمن بدأ بالسعي قبل الطواف بالبيت ، وبالإجزاء قال بعض أهل الحديث واحتج بحديث أسامة بن شريك « أن رجلا سأل النبي ﷺ فقال : سمعت قبل أن أطوف ، قال : طف ولا حرج ، وقال الجمهور : لا يجزئه ، وأولوا حديث أسامة على من سعى بعد طواف القدوم وقبل طواف الإفاضة . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث عائشة وفيه « افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري ، وهو بفتح التاء والطاء المهمة المشددة وتشديد الهاء أيضا أو هو على حذف إحدى التاءين وأصله تتطهري ، ويؤيده قوله في رواية مسلم « حتى تغتسلي » والحديث ظاهر في نهي الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل ، لأن النهي في العبادات يقتضي الفساد وذلك يقتضي بطلان الطواف لو فعلته ، وفي معنى الحائض الجنب والمحدث وهو قول الجمهور ، وذهب جمع من الكوفيين إلى عدم الاشتراط ، قال ابن أبي شيبه : حدثنا غندر حدثنا شعبة سألت الحكم رحادا ومنصورا وسليمان عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يروا به بأسا . وروى عن عطاء : إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعدا ثم حاضت أجزأ عنها . وفي هذا تعقب على النووي حيث قال في « شرح المذهب » : انفرد أبو حنيفة بأن الطهارة ليست بشرط في الطواف ، واختلف أصحابه في وجوبها وجبرانه بالدم إن فعله اه ، ولم ينفردوا بذلك كما ترى ، فلعله أراد انفردهم عن الأئمة الثلاثة ، لكن عند أحد رواية أن الطهارة للطواف واجبة تجبر بالدم ، وعند المالكية قول يوافق هذا .

الحديث الثاني حديث جابر في الإهلال بالحج وفيه قصة قدوم على ومعه الهدى ، وقصة عائشة « حاضت فنسكت المناسك كلها غير أنها لم تطف بالبيت » الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في « باب عمرة التمتع » من أبواب العمرة ، والاحتياج منه لقوله « غير أنها لم تطف بالبيت » . (تنبيه) : ساقه المؤلف هنا رحمه الله بلفظ خليفة ، وسيأتي لفظ محمد بن المثنى في « باب عمرة التمتع » . الحديث الثالث حديث حفصة « كنا نمنع عواتقنا أن يخرجن ، فقدمت امرأة فزلت قصر بني خلف - وفيه - ويعتزل الحيض المصلي ، وقد تقدم في الحيض وفي الميدين وتقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الحيض ، والمحتاج إليه هنا قولها في آخره « أو ليس تشهد عرفة وتشهد كذا وتشهد كذا » فهو المطابق لقول جابر « فنسكت المناسك كلها إلا الطواف بالبيت » وكذا قولها « ويعتزل الحيض المصلي » فانه يناسب قوله « أن الحائض لا تطوف بالبيت » لأنها إذا أمرت باعتزال المصلي كان اعتزالها للمسجد بل للمسجد الحرام بل للكعبة من باب الأولى

٨٢ - باب الإهلال من البطحاء وغيرها للسكى وللحاج إذا خرج إلى منى

وسئل عطاء عن المجاور يلبي بالحج ، قال : وكان ابن عمر رضي الله عنهما يلبي يوم التروية إذا صلى الظهر واستوى على راحلته . وقال عبد الملك عن عطاء عن جابر رضي الله عنه : قدمنا مع النبي ﷺ فأحللنا حتى يوم التروية وجعلنا مكة بظهر لبينا بالحج . وقال أبو الزبير عن جابر : أهللنا من البطحاء . وقال عبيد بن جريح لابن عمر رضي الله عنهما : رأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهل أنت حتى يوم التروية ، فقال : لم أر النبي ﷺ يهل حتى تنبعث به راحلته

قوله (باب الإهلال من البطحاء وغيرها للسكى والحاج إذا خرج من منى) كذا في معظم الروايات ، وفي نسخة معتمدة من طريق أبي الوقت ، إلى منى ، وكذا ذكره ابن بطال في شرحه والاسماعيلي في مستخرجه ولا إشكال فيها ، وعلى الأول فلعله أشار إلى الخلاف في ميقات المسكى ، قال النووي : ميقات من بمكة من أهلها أو غيرهم نفس مكة على الصحيح ، وقيل مكة وسائر الحرم اه . والثاني مذهب الحنفية ، واختلف في الأفضل فاتفق المذهبان على أنه من باب المنزل ، وفي قول للشافعي من المسجد ، وحجة الصحيح ما تقدم في أول كتاب الحج من حديث ابن عباس « حتى أهل مكة يهلون منها » وقال مالك وأحمد وإسحق : يهل من جوف مكة ولا يخرج إلى الحل إلا محرما ، واختلفوا في الوقت الذي يهل فيه : فذهب الجمهور إلى أن الأفضل أن يكون يوم التروية ، وروى مالك وغيره بأسناد منقطع وابن المنذر بأسناد متصل عن عمر أنه قال لأهل مكة « ما لكم يقدم الناس عليكم شعثا وأنتم تنضحون طيبا مدهنين ، إذا رأيتم الهلال فأهلوا بالحج » وهو قول ابن الزبير ومن أشار إليهم عبيد بن جريح بقوله لابن عمر أهل الناس إذا رأوا الهلال ، وقيل إن ذلك محمول على الاستحباب وبه قال مالك وأبو ثور ، وقال ابن المنذر : الأفضل أن يهل يوم التروية إلا المتمتع الذي لا يجد الهدى ويريد الصوم فيعجل الإهلال ليصوم ثلاثة أيام بعد أن يحرم ، واحتج الجمهور بحديث أبي الزبير عن جابر وهو الذي علقه المصنف في هذا الباب ، وقوله في الترجمة « للسكى » أي إذا أراد الحج ، وقوله « الحاج » أي الآفاقي إذا كان قد دخل مكة متمتعا . قوله (وسئل عطاء الخ) وصله سعيد بن منصور من طريقه بلفظ « رأيت ابن عمر في المسجد فقيل له : قد روى الهلال - فذكر قصة فيها - فأمسك حتى كان يوم التروية فأتى البطحاء ، فلما استوت به راحلته أحرم ، وروى مالك في الموطأ ، أن ابن عمر أهل للهلال ذي الحجة ، وذلك أنه كان يرى التوسعة في ذلك . قوله (وقال عبد الملك الخ) الظاهر أن عبد الملك هو ابن أبي سليمان وقد وصله مسلم من طريقه عن عطاء عن جابر قال « أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج ، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها غمرة ، فكبر ذلك علينا ، الحديث وفيه « أيها الناس أحلوا ، فأحللنا ، حتى كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج » وقد روى عبد الملك بن جريح نحو هذه القصة وسيأتي في أثناء حديث . (تنبيه) : قوله « بظهر » أي وراة ظهورنا ، وقوله « أهللنا بالحج » أي جعلنا مكة من ورائنا في يوم التروية حال كوننا مهلين بالحج ، فعلم أنهم حين الخروج من مكة كانوا محرمين ، ويوضح ذلك ما بعده . قوله (وقال أبو الزبير عن جابر أهللنا من البطحاء) وصله أحمد ومسلم من طريق ابن جريح عنه عن جابر قال « أمرنا النبي ﷺ إذا أحللنا أن نهرم إذا توجهنا إلى منى ، قال :

فأهللنا من الأبطح ، وأخرجه مسلم مطولا من طريق الليث عن أبي الزبير فنذكر قصة فسخرهم الحج الى العمرة ، وقصة عائشة لما خاضت وفيه ، ثم أهللنا يوم التروية ، وزاد من طريق زهير عن أبي الزبير ، أهللنا بالحج ، وفي حديثه الطويل عنده نحوه . (تنبيه) : يوم التروية سياى الكلام عليه في الترجمة التي بعد هذه . قوله (وقال عبيد بن جريح لابن عمر الخ) رصده المؤلف في أوائل الطهارة في اللباس بأنهم من سياقه هنا ، قال ابن بطال وغيره : وجه احتجاج ابن عمر على ما ذهب اليه أنه يهل يوم التروية اذا كان بمكة باهلال النبي ﷺ ، وهو إنما أهل حين انبعثت به راحلته بذى الحليفة ، ولم يكن بمكة ولا كان ذلك يوم التروية من جهة أنه ﷺ أهل من ميقاته من حين ابتدائه في عمل حجته واتصل له عمله ولم يكن بينهما مكث ربما انقطع به العمل . فكذلك المكي اذا أهل يوم التروية اتصل عمله ، بخلاف ما لو أهل من أول الشهر ، وقد قال ابن عباس : لا يهل أحد من مكة بالحج حتى يريد الرواح الى منى

٨٣ - باب أين يصلى الظهر يوم التروية ؟

١٦٥٣ - **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا إسحاق الأزرق حدثنا سفيان عن عبد العزيز بن ربيعة قال « سألت أنس بن مالك رضي الله عنه قلت : أخبرني بشيء عقلت عن النبي ﷺ ، أين صلى الظهر والعصر يوم التروية ؟ قال : بمنى . قلت : فأين صلى العصر يوم النحر ؟ قال : بالأبطح . ثم قال : افعل كما يفعل أسراؤك »

[الحديث ١٦٥٣ - طراه في : ١٦٥٤ ، ١٧٦٣]

١٦٥٤ - **حدثنا** علي سمع أبا بكر بن عياش حدثنا عبد العزيز لقيت أنسا . وحدثني إسماعيل بن أبان حدثنا أبو بكر عن عبد العزيز قال « خرجت إلى منى يوم التروية فليقت أنسا رضي الله عنه ذاهبا على حمار ، فقلت : أين صلى النبي ﷺ هذا اليوم الظهر ؟ فقال : انظر حيث يصلى أسراؤك فصل »

قوله (باب أين يصلى الظهر يوم التروية) أى يوم الثامن من ذى الحجة ، وسمى التروية بفتح المثناة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف التحتانية لأنهم كانوا يروون فيها ليلهم ويتروون من الماء لأن تلك الأماكن لم تكن إذ ذاك فيها آبار ولا عيون ، وأما الآن فقد كثرت جدا واستغنوا عن حمل الماء . وقد روى الفاكهي في « كتاب مكة » من طريق مجاهد قال : قال عبد الله بن عمر : يا مجاهد ، إذا رأيت الماء بطريق مكة ، ورأيت البناء يعلو أخاشبها ، فخذ حذرك . وفي رواية : فاعلم أن الأمر قد أظلك . وقيل في تسميته التروية أقوال أخرى شاذة : منها أن آدم رأى فيه حواء واجتمع بها . ومنها أن إبراهيم رأى في ليلته أنه يذبح ابنه فأصبح متفكرا يتروى . ومنها أن جبريل عليه السلام أرى فيه إبراهيم مناسك الحج . ومنها أن الإمام يعلم الناس فيه مناسك الحج . ووجه شذوذها أنه لو كان من الأول لكان يوم الروية ، أو الثاني لكان يوم التروى بتشديد الواو ، أو من الثالث لكان من الرويا ، أو من الرابع لكان من الرواية . قوله (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجمع ، وإسحق الأزرق هو ابن يوسف ، وسفيان هو الثوري . قال الترمذي بعد أن أخرجه : صحيح يستغرب من حديث إسحق الأزرق عن الثوري ، يعني أن إسحق تفرد به . وأظن أن لهذه النسخة أردفه البخاري بطريق أبي بكر بن عياش عن عبد العزيز ،

ورواية أبي بكر وإن كان قصر فيها كما سنوضحه لكنها متبعة قوية لطريق إسحق ، وقد وجدنا له شواهد : منها ما وقع في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم ، فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج ، وركب رسول الله ﷺ صلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، الحديث . وروى أبو داود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس قال : « صلى النبي ﷺ بمنى خمس صلوات » وله عن ابن عمر أنه « كان يحب - إذا استطاع - أن يصلي الظهر بمنى يوم التروية » ، وذلك أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بمنى ، وحديث ابن عمر في « الموطأ » ، عن نافع عنه موقوفا ، ولابن خزيمة والحاكم من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال : « من سنة الحج أن يصلي الإمام الظهر وما بعدها والفجر بمنى ثم يغدون إلى عرفة » . قوله (يوم النفر) بفتح النون وسكون الفاء يأتي الكلام عليه في أواخر أبواب الحج . قوله (حدثنا علي) لم أره منسوبا في شيء من الروايات ، والذي يظهر لي أنه ابن المديني ، وقد ساق المصنف الحديث على لفظ إسماعيل بن أبان ، وإنما قدم طريق علي لتصريحه فيها بالتحديث بين أبي بكر وهو ابن عياش وعبد العزيز وهو ابن ربيع . قوله (فلقيت أنسا ذاميا) في رواية الكشميني « راكبا » . قوله (انظر حيث يصلي أمراؤك فصل) هذا فيه اختصار يوضحه رواية سفيان وذلك أنه في رواية سفيان بين له المكان الذي صلى فيه النبي ﷺ الظهر يوم التروية وهو منى كما تقدم . ثم خشي عليه أن يحرص على ذلك فينسب إلى الخلفاء أو تفوته الصلاة مع الجماعة فقال له صل مع الأمراء حيث يصلون ، وفيه إشعار بأن الأمراء إذا كانوا لا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم يمكن معين فأشار أنس إلى أن الذي يفعلونه جائز وإن كان الاتباع أفضل ، ولما خلت رواية أبي بكر بن عياش عن القدر المرفوع ، وقع في بعض الطرق منه وهم فرواه إسماعيل من رواية عبد الحميد بن بيان عنه بلاظه « إن صلى النبي ﷺ الظهر هذا اليوم » قال : « صلى حيث يصلي أمراؤك » ، قال إسماعيلي : قوله « صلى » غلط . قلت : ويحتمل أن يكون « كانت » صل ، بصيغة الأمر كغيرها من الروايات فأشبع الناسخ اللام فكتب بعدها بـ « ففعل » الرارى بفتح اللام . وأعرب الحميدي في جمعه حذف لفظ فعل من آخر رواية أبي بكر ابن عياش فصار ظاهره أن أنسا أخبر أنه صلى حيث يصلي الأمراء ، وليس كذلك فهذا بعينه الذي أطلق إسماعيلي أنه غلط . وقال أبو مسعود في « الأطراف » : « جود إسحق عن سفيان هذا الحديث ولم يجوده أبو بكر بن عياش » . قلت : وهو كما قال ، وقد قدمت عذر البخاري في تخريجه بأنه أراد به دفع من يتوقف في تصحيحه لتفرد إسحق به عن سفيان . ووقع في رواية عبد الله بن محمد في هذا الباب زيادة لفظة لم يتابعه عليها سائر الرواة عن إسحق وهي قوله « أير صلى الظهر والعصر » ؟ فإن لفظ « العصر » لم يذكره غيره ، فسيأتي في أواخر صفة الحج عن أبي موسى محمد بن المثنى عند المصنف ، وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أبي موسى ، وأخرجه أحمد في مسنده عن إسحق نفسه ، وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب ، وأبو داود عن أحمد بن إبراهيم ، والترمذي عن أحمد بن منيع ومحمد بن وزير ، والنسائي عن محمد بن إسماعيل بن علية وعبد الرحمن بن محمد بن سلام ، والدارمي عن أحمد بن حنبل ومحمد بن أحمد ، وأبو عوانة في صحيحه عن سعدان بن يزيد ، وابن الجارود في « المنتقى » ، عن محمد بن وزير ، وسهوية في فوائده عن محمد بن بشار بن دينار ، وأخرجه ابن المنذر وإسماعيل من طريق بن دينار ، زاد إسماعيلي وزهير بن حرب وعبد الحميد بن بيان وأحمد بن منيع كلهم - وهم أثنا عشر نفسا - عن إسحق الأزرق ، ولم يقل أحد منهم في روايته « والعصر » ، وادعى الداودي أن ذكر العصر هنا وهم وإنما ذكر العصر في النفر ، وتصحب بأن العصر المذكور في هذه

الرواية في الموضعين ، وقد تقدم التصريح في حديث جابر عند مسلم بأنه صلى الظهر والعصر وما بعد ذلك الى صبح يوم عرفة بمنى ، فالزيادة في نفس الامر صحيحة إلا أن عبد الله بن محمد تفرد بذكرها عن إسحاق دون بقية أصحابه والله أعلم . (تكميل) : ليس لعبد العزيز بن ربيع عن أنس في الصحيحين إلا هذا الحديث الواحد ، وله عن غير أنس أحاديث تقدم بعضها في باب من طاف بعد الصبح ، والمراد بالنظر الرجوع من منى بعد انقضاء أعمال الحج ، والمراد بالأبطح المحصب كما سيأتى في مكانه . وفي الحديث أن السنة أن يصلى الحاج الظهر يوم التروية بمنى وهو قول الجمهور ، وروى الثوري في جامعه عن عمرو بن دينار قال : رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بمكة . وقد تقدمت رواية القاسم عنه أن السنة أن يصلها بمنى ، فلعلة فعل ما نقله عمرو عنه لضرورة أو لبيان الجواز ، وروى ابن المنذر من طريق ابن عباس قال : إذا زاغت الشمس فليرح الى منى ، قال ابن المنذر في حديث ابن الزبير : ان من السنة أن يصلى الامام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمنى ، قال به علماء الأمصار ، قال : ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئاً . ثم روى عن عائشة أنها لم تخرج من مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه ، قال ابن المنذر : والخروج الى منى في كل وقت مباح ، إلا أن الحسن وعطاء قالا : لا بأس أن يتقدم الحاج الى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين . وكرهه مالك ، وكره الإقامة بمكة يوم التروية حتى يمسي إلا إن أدركه وقت الجمعة فعليه أن يصلها قبل أن يخرج . وفي الحديث أيضا الإشارة الى متابعة أولى الامر ، والاحتراز عن مخالفة الجماعة

٨٤ - باب الصلاة بمنى

١٦٥٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِنَى رَكْعَتَيْنِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ صَدْرًا مِنْ خِلَافِهِ »

١٦٥٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي اسحاقَ الهمداني عن حارثة بن وهب الخزازي رضي الله عنه قال « صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ - وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ وَآمَنُهُ - بِمِنَى رَكْعَتَيْنِ »

١٦٥٧ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَكْعَتَيْنِ ، وَمَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ تَفَرَّقْتُ بِكُمْ الطَّرِيقَ ، فَيَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكْعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ »

قوله (باب الصلاة بمنى) أى هل بقصر الرباعية أم لا ؟ وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة في الكلام على نظير هذه الترجمة ، وأورد فيها أحاديث الباب الثلاثة ، لكن غابر في بعض أسانيدنا : فاه أورد حديث ابن عمر هناك من طريق نافع عنه ، وهنا من طريق ولده عبيد الله عنه . قوله (وعثمان صدرا من خلفه) زاد في رواية نافع المذكورة ثم أتى بها ، وأورد حديث حارثة هناك عن أبي الوليد وهنا عن آدم كلاهما عن شعبة ، وحديث

ابن مسعود هناك من رواية عبد الواحد وهنا من رواية سفيان كلاهما عن الأعمش . قوله (فليت حظي من أربع ركعتان) قال الداودي : خشي ابن مسعود أن لا يحزى الأربع فاعلمها وتبع عثمان كراهة لخلافه ، وأخبر بما يعتقده . وقال غيره : يريد أنه لو صلى أربعاً تكلفها فليتها تقبل كما تقبل الركعتان انتهى . والذي يظهر أنه قال ذلك على سبيل التفويض إلى الله لعدم اطلاعه على الغيب وهل يقبل الله صلاته أم لا ، فتمنى أن يقبل منه من الأربع التي يصلحها ركعتان ولو لم يقبل الزائد ، وهو يشعر بأن المسافر عنده مخير بين القصر والإتمام والركعتان لا بد منهما ، ومع ذلك فكان يخاف أن لا يقبل منه شيء ، فحاصله أنه قال : إنما أتم متابعة لعثمان ، وليت الله قبل منى ركعتين من الأربع . وقد تقدم الكلام على بقية فوائد هذه الأحاديث في أبواب القصر وعلى السبب في إتمام عثمان بمنى والله الحمد

٨٥ - باب صوم يوم عرفة

١٦٥٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن الزهري **حدثنا** سالم قال سمعت **عُميراً مولى أم الفضل** عن أم الفضل « شك الناس يوم عرفة في صوم النبي ﷺ ، فبعثت إلى النبي ﷺ بشاراً فشربه » [الحديث ١٦٥٨ - أطرافه في : ١٦٦١ ، ١٩٨٨ ، ٥٦٠٤ ، ٥٦١٨ ، ٥٦٣٦]

قوله (باب صوم يوم عرفة) يعني بعرفة ، وأورد فيه حديث أم الفضل ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الصيام مستوفى إن شاء الله تعالى ، وترجم له بنظير هذه الترجمة سواء

٨٦ - باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة

١٦٥٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك - وهما غاديان من منى إلى عرفة - كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله ﷺ ؟ فقال : كان يُهْلُ مِنَّا الْمُهْلُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ ، وَيُكَبِّرُ مِنَّا الْمَكْبَرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ »

قوله (باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة) أي مشروعتيهما ، وغرضه بهذه الترجمة الرد على من قال : يقطع المحرم التلبية إذا راح إلى عرفة ، وسيأتي البحث فيه بعد أربعة عشر باباً إن شاء الله تعالى . قوله (عن محمد بن أبي بكر الثقفي) تقدم في العيد من وجه آخر عن مالك **حدثني** محمد ، وليس لمحمد المذكور في الصحيح عن أنس ولا غيره غير هذا الحديث الواحد ، وقد وافق أنسا على روايته عبد الله بن عمر أخرجه مسلم . قوله (وهما غاديان) أي ذاهبان غدوة . قوله (كيف كنتم تصنعون) أي من الذكر ، ولمسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن أبي بكر **قلت** لأنس غداة عرفة : ما تقول في التلبية في هذا اليوم ، . قوله (فلا ينكر عليه) بضم أوله على البناء للجهول ، في رواية موسى بن عقبة لا يهيب أحداً على صاحبه ، وفي حديث ابن عمر المشار إليه من طريق عبد الله بن أبي سبرة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه **غدونا** مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات ، منا الملبى ومنا المكبر ، وفي رواية له **قال** - يعني عبد الله بن أبي سبرة - **قلت** له - يعني لعبيد الله - عجا لكم كيف لم تسألوه ماذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع ، وأراد عبد الله بن أبي سبرة بذلك الوقوف على الأفضل ، لأن الحديث يدل على التحيين بين التكبير والتلبية من تقريره لهم ﷺ على ذلك ، فأراد أن يعرف ما كان يصنع هو

ليعرف الأفضل من الأمرين ، وسيأتى من حديث ابن مسعود بيان ذلك إن شاء الله تعالى

٨٧ - باب التهجير بالرواح يوم عرفة

١٦٦٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم قال « كتب عبد الملك الى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر في الحج . فجاء ابن عمر رضى الله عنه وأنا معه يوم عرفة حين زالت الشمس ، فصاح عند سُرَادِقِ الحجاج ، فخرج وعليه ملحفة مُصَفَّرَةٌ فقال : مالك يا أبا عبد الرحمن ؟ فقال : الرواح إن كنت تريد السنة . قال : هذه الساعة ؟ قال : نعم . قال : فانظرني حتى أفيض على رأسى ثم أخرج . فنزل حتى خرج الحجاج ، فسار بينى وبين أبى ، فقلت إن كنت تريد السنة فاقصر الخطبة وعجل الوقوف . فجعل ينظر إلى عبد الله ، فلما رأى ذلك عبد الله قال : صدق »

[الحديث ١٦٦٠ - طرفاه فى : ١٦٦٢ ، ١٦٦٣]

قوله (باب التهجير بالرواح يوم عرفة) أى من نمرة ، لحديث ابن عمر أيضا « غدا رسول الله ﷺ حين صلى الصبح فى صليحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل نمرة - وهو منزل الامام الذى ينزل فيه بعرفة - حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجرا لجمع بين الظهر والعصر ، ثم خطب الناس ، ثم راح فوقف ، أخرجه أحمد وأبو داود ، وظاهره أنه توجه من منى حين صلى الصبح بها ، لكن فى حديث جابر الطويل عند مسلم أن توجهه ﷺ منها كان بعد طلوع الشمس ولفظه « فضربت له قبة بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصوى فرحلت فاتى بطن الوادى ، انتهى ، ونمرة بفتح النون وكسر الميم موضع بقرب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات . قوله (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر . قوله (كتب عبد الملك) يعنى ابن مروان . قوله (الى الحجاج) يعنى ابن يرسف الثقفى حين أرسله الى قتال ابن الزبير كما سيأتى مبينا بعد باب . قوله (فى الحج) أى فى أحكام الحج ، وللنسائى من طريق أشهب عن مالك « فى أمر الحج ، وكان ابن الزبير لم يكن الحجاج وعسكره من دخول مكة فوقف قبل الطواف . قوله (فجاء ابن عمر رضى الله عنهما وأنا معه) القائل هو سالم ، ووقع فى رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى « فركب هو وسالم وأنا معهما ، وفى روايته « قال ابن شهاب : وكنت يومئذ صائما فليت من الحر شدة ، واختلف الحفاظ فى رواية معمر هذه فقال يحيى بن معين : هى وهم ، وابن شهاب لم ير ابن عمر ولا سمع منه ، وقال الذهلى لست أدفع رواية معمر لأن ابن وهب روى عن العمرى عن ابن شهاب نحو رواية معمر ، وروى عنه بن خالد عن يونس عن ابن شهاب قال « وفدت الى مروان وأنا محتل ، قال الذهلى : ومروان مات سنة خمس وستين ، وهذه القصة كانت سنة ثلاث وسبعين انتهى . وقال غيره : ان رواية عنه بنده أيضا وهم ، وإنما قال الزهرى وفدت على عبد الملك ، ولو كان الزهرى وفد على مروان لادرك جلة الصحابة ممن ليست له عنهم رواية إلا بواسطة . وقد أدخل مالك وعقيل - واليهما المرجع فى حديث الزهرى - بينه وبين ابن عمر فى هذه القصة سالما فهذا هو المعتمد . قوله (فصاح عند سُرَادِقِ الحجاج) أى خيمته ، زاد الاسماعيلى من هذا الوجه « أين هذا ، أى الحجاج . ومثله يأتى بعد باب من رواية القعنبي . قوله (وعليه ملحفة) بكسر الميم أى إزار كبير ، والمعصفر

المصبر . وقوله : يا أبا عبد الرحمن ، هي كنية ابن عمر ، وقوله : الروح ، بالنصب أى مجل أروح .
 قوله (ان كنت تريد السنة) فى رواية ابن وهب : ان كنت تريد أن تصيب السنة ، . قوله (فأنظرني) بالهمزة
 وكسر الظاء المعجمة أى آخرنى ، وللكشمي ألف وصل وضم الظاء أى انتظرني . قوله (فزل) يعنى ابن عمر كما
 صرح به بعد باين . قوله (فأنصر) بألف موصولة ومهملة مكسورة . قال ابن عبد البر : هذا الحديث يدخل عندهم فى
 المسند لأن المراد بالسنة سنة رسول الله ﷺ إذا أطلقت ما لم تضاف الى صاحبها كسنة العمرين . قلت : وهى مسألة
 خلاف عند أهل الحديث والأصول ، وجمهورهم على ما قال ابن عبد البر ، وهى طريقة البخارى ومسلم ، ويقويه
 قول سالم لابن شهاب إذ قال له : أفعل ذلك رسول الله ﷺ ؟ فقال : وهل يتبعون فى ذلك إلا سنته ، ؟ وسيأتى بعد
 باب . قوله (ومجل الوقوف) قال ابن عبد البر : كذا رواه القعنبي وأشهب ، وهو عندى غلط لأن أكثر الرواة
 عن مالك قالوا : ومجل الصلاة ، قال ورواية القعنبي لها وجه ، لأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة . قلت :
 قد وافق القعنبي عبد الله بن يوسف كما ترى ، ورواية أشهب التى أشار اليها عند النسائي ، فهؤلاء ثلاثة رووه هكذا ،
 فالظاهر أن الاختلاف فيه من مالك ، وكأنه ذكره باللائم لأن الغرض بتعجيل الصلاة حينئذ تعجيل الوقوف ،
 قال ابن بطلال : وفى هذا الحديث الغسل للوقوف بعرفة لقول الحاج لعبد الله أنظرني ، فانتظره ، وأهل العلم
 يستحبونه انتهى . ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما انتظره لحمله على أن اغتسله عن ضرورة . نعم روى مالك فى
 « الموطأ » عن نافع أن ابن عمر كان يغتسل لوقوفه عشية عرفة ، وقال الطحاوى : فيه حجة لمن أجاز المعصفر للحرم ،
 وتعقبه ابن المنير فى الحاشية بأن الحاج لم يكن يتقى المنكر الأعظم من سفك الدماء وغيره حتى يتقى المعصفر ، وإنما
 لم ينه ابن عمر لعلمه بأنه لا ينجع فيه النهى ، ولعلمه بأن الناس لا يقتدون بالحجاج انتهى ملخصا . وفيه نظر لأن
 الاحتجاج إنما هو بعدم إنكار ابن عمر ، فبعدم إنكاره يتمسك الناس فى اعتقاد الجواز ، وقد تقدم الكلام على
 مسألة المعصفر فى باب . وقال المهلب : فيه جواز تأمير الأدون على الأفضل ، وتعقبه ابن المنير أيضا بأن صاحب
 الأمر فى ذلك هو عبد الملك ، وليس بحجة ولا سيما فى تأمير الحاج ، وأما ابن عمر فأنما أطاع لذلك فرارا من
 الفتنة . قال : وفيه أن إقامة الحج الى الخلفاء ، وأن الأمير يعمل فى الدين بقول أهل العلم ويصير الى رأيهم . وفيه
 مداخلة العلماء السلاطين وأنه لا نقيصة عليهم فى ذلك . وفيه فتوى التليذ بحضرة معلمه عند السلطان وغيره ، وابتداء
 العالم بالفتوى قبل أن يسأل عنه ، وتعقبه ابن المنير بأن ابن عمر إنما ابتداء بذلك لمسألة عبد الملك له فى ذلك ، فإن
 الظاهر أنه كتب اليه بذلك كما كتب الى الحاج ، قال : وفيه الفهم بالإشارة والنظر لقول سالم : فجعل الحاج ينظر
 الى عبد الله ، فلما رأى ذلك قال : صدق ، انتهى . وفيه طلب العلو فى العلم لتشوف الحاج الى سماع ما أخبره به سالم
 من أبيه ابن عمر ، ولم ينكر ذلك ابن عمر . وفيه تعليم الفاجر السن لمنفعة الناس . وفيه احتمال المفسدة الخفيفة
 لتحصيل المصلحة الكبيرة يؤخذ ذلك من مضى ابن عمر الى الحاج وتعليمه . وفيه الحرص على نشر العلم لا تنافع
 الناس به . وفيه صحة الصلاة خلف الفاسق ، وأن التوجه الى المسجد الذى بعرفة حين نزول الشمس للجمع بين الظهر
 والعصر فى أول وقت الظهر سنة ، ولا يضر التأخر بقدر ما يشتغل به المرء من متعلقات الصلاة كالغسل ونحوه .
 وسيأتى بقية ما فيه فى الذى يليه

١٦٦١ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي النضر عن عمير مولى عبد الله بن عباس « من أم الفضل بنت الحارث أن ناساً اختلفوا عندها يوم عرفة في صوم النبي ﷺ : فقال بعضهم هو صائم ، وقال بعضهم ليس بصائم . فأرسلت إليه بقدح ابن وهو واقف على بعير فشربه »

قوله (باب الوقوف على الدابة بعرفة) أورد فيه حديث أم الفضل في فطره ﷺ يوم عرفة بها ، وقد تقدم قريباً ، ويأتى الكلام عليه في كتاب الصيام ، وموضع الحاجة منه قوله فيه « وهو واقف على بعيره ، وأصرح منه حديث جابر الطويل عند مسلم ففيه « ثم ركب إلى الموقف فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس ، واختلف أهل العلم في أيهما أفضل : الركوب أو تركه بعرفة ؟ فذهب الجمهور إلى أن الأفضل الركوب لكونه ﷺ وقف راكباً ، ومن حيث النظر فإن في الركوب عوناً على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب حينئذ كما ذكروا مثله في الفطر ، وذهب آخرون إلى أن استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس إلى التعليم منه ، وعن الشافعي قول أنهما سواء ، واستدل به على أن الوقوف على ظهر الدواب مباح ، وأن النهي الوارد في ذلك محمول على ما إذا أجهف بالدابة

٨٩ - باب الجمع بين الصلاتين بعرفة

وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا فاتته الصلاة مع الإمام جمع بينهما

١٦٦٢ - وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب قال « أخبرني سالم أن الحجاج بن يوسف - عام نزل بابن الزبير رضي الله عنهما - سأل عبد الله رضي الله عنه : كيف تصنع في الموقف يوم عرفة ؟ فقال سالم : إن كنت تريد السنة فهجرك بالصلاة يوم عرفة . فقال عبد الله بن عمر : صدق ، إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة . فقلت لسالم : أفعل ذلك رسول الله ﷺ ؟ فقال سالم : وهل يتبعون بذلك إلا سنته ؟ »

قوله (باب الجمع بين الصلاتين بعرفة) لم يبين حكم ذلك ، وقد ذهب الجمهور إلى أن ذلك الجمع المذكور يختص بمن يكون مسافراً بشرطه ، وعن مالك والأوزاعي وهو وجه للشافعية أن الجمع بعرفة جمع للنسك فيجوز لكل أحد ، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد سمعت ابن الزبير يقول : إن من سنة الحج أن الإمام يروح إذا زالت الشمس فيخطب فيخطب الناس ، فإذا فرغ من خطبته نزل فصلى الظهر والعصر جميعاً ، واختلف فيمن صلى وحده ، كما سيأتي . **قوله** (وكان ابن عمر الخ) وصله إبراهيم الحربي في المناسك له قال « حدثنا الحوضي عن همام أن نافعاً حدثه أن ابن عمر كان إذا لم يدرك الإمام يوم عرفة جمع بين الظهر والعصر في منزله ، وأخرج الثوري في جامعه رواية عبد الله بن الوليد المدني عنه عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع مثله ، وأخرجه ابن المنذر من هذا الوجه ، وبهذا قال الجمهور ، وخالفهم في ذلك النخعي والثوري وأبو حنيفة فقالوا : يختص الجمع بمن صلى مع الإمام ، وخالف أبا حنيفة في ذلك أصحابه والطحاوي ، ومن أقوى الأدلة لهم صنيع ابن عمر هذا ، وقد روى حديث جمع النبي ﷺ بين الصلاتين وكان مع ذلك يجمع وحده فدل على أنه عرف أن الجمع لا يختص بالإمام ، ومن قواعدهم

أن الصحابي إذا خالف ما روى دل على أن عنده علما بأن مخالفه أرجح تحسينا للظن به فينبغي أن يقال هذا هنا ، وهذا في الصلاة بعرفة ، وأما صلاة المغرب فعند أبي حنيفة وزفر ومحمد يجب تأخيرها إلى العشاء فلو صلاها في الطريق أطاق ، وعن مالك يجوز لمن به أو بدايته عذر فيصليها لكن بعد مغيب الشفق الأحمر ، وعن المدونة يعيد من صلى المغرب قبل أن يأتي جمعا ، وكذا من جمع بينها وبين العشاء بعد مغيب الشفق فيعيد العشاء ، وعن أشهب : إن جاء جمعا قبل الشفق جمع . وقال ابن القاسم : حتى يغيب ، وعند الشافعية وجمهور أهل العلم : لو جمع تقديم أو تأخيرا قبل جمع أو بعد أن زلها أو أفرد أجزاء وفانت السنة . واختلافهم مبني على أن الجمع بعرفة وبمزدلفة للنسك أو للسفر . قوله (وقال الليث الخ) وصله الاسماعيل من طريق يحيى بن بكير وأبي صالح جميعا عن الليث . قوله (سأل عبد الله) يعني ابن عمر . قوله (فحجر بالصلاة) أي صلى بالهاجرة وهي شدة الحر . قوله (انهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة) بضم المهملة وتشديد النون أي سنة النبي ﷺ ، وكان ابن عمر فهم من قول ولده سالم « فحجر بالصلاة ، أي الظهر والعصر معا فأجاب بذلك فطابق كلام ولده . وقال الطيبي : قوله « في السنة ، هو حال من فاعل يجمعون أي متوغلين في السنة ، قاله تمرىضا بالحجاج . قوله (فقلت لسالم) القائل هو ابن شهاب ، وقوله « أفعال ، بهمة استفهام ، وقوله « وهل يتبعون بذلك ، بتشديد المثناة وكسر الموحدة بعدها مهملة كذا للاكثر من الاتباع ، وللكشميهني « يبتغون في ذلك ، بسكون الموحدة وفتح المثناة بعدها غين معجمة من الابتغاء أي لا يطلبون في ذلك الفعل إلا سنة النبي ﷺ ، وفي رواية الحموي بحذف « في ، وهي مقدرة

٩٠ - باب قصر الخطبة بعرفة

١٦٦٣ - حدثنا عبد الله بن مسleme أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله « أن عبد الملك ابن مروان كتب إلى الحجاج أن يأتيهم بعبد الله بن عمر في الحج ، فلما كان يوم عرفة جاء ابن عمر رضي الله عنهما وأنا معه حين زاغت الشمس - أو زالت - فصاح عند فسطاطه : أين هذا ؟ فخرج إليه ، فقال ابن عمر : الرواح . فقال : الآن ؟ قال : نعم . قال : أنظرني أفيض على ماء . فنزل ابن عمر رضي الله عنهما حتى خرج ، فسار بيني وبين أبي ، فقلت : إن كنت تريد أن تصيب السنة اليوم فاقصر الخطبة وعجل الوقوف . فقال ابن عمر صدق »

قوله (باب قصر الخطبة بعرفة) أورد فيه حديث ابن عمر الماضي قريبا وفيه قول سالم « أن كنت تريد السنة اليوم فاقصر الخطبة ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى ، وقيد المصنف قصر الخطبة بعرفة اتباعا للفظ الحديث ، وقد أخرج مسلم الأمر باقتصار الخطبة في أثناء حديث لعمار أخرجه في الجمعة ، قال ابن التين : أطلق أصحابنا العراقيون أن الإمام لا يخطب يوم عرفة ، وقال المدنيون والمغاربة يخطب وهو قول الجمهور ، ويحمل قول العراقيين على معنى أنه ليس لما يأتي به من الخطبة تعلق بالصلاة بخطبة الجمعة ، وكأنهم أخذوه من قول مالك : كل صلاة يخطب لها يجهر فيها بالقراءة . فقيل له : فعرقة يخطب فيها ولا يجهر بالقراءة ، فقال : إنما تلك للتعليم

باب التعجيل إلى الموقف

قوله (باب التعجيل الى الموقف) كذا للأكثر هذه الترجمة بغير حديث ، وسقط من رواية أبي ذر أصلا ، ووقع في نسخة الصغاني هنا ما لفظه « يدخل في الباب حديث مالك عن ابن شهاب - يعني الذي رواه عن سالم وهو المذكور في الباب الذي قبل هذا - ولكنني أريد أن أدخل فيه غير معاد ، يعني حديثا لا يكون تكرار كله سنداً وممتناً . قلت : وهو يقتضي أن أصل قصده أن لا يكرر ، فيحمل على أن كل ما وقع فيه من تكرار الأحاديث إنما هو حيث يكون هناك مغايرة إما في السند وإما في المتن حتى أنه لو أخرج الحديث في الموضوعين عن شيخين حدثاه به عن مالك لا يكون عنده معادا ولا مكررا ، وكذا لو أخرجه في موضوعين بسند واحد لكن اختصر من المتن شيئا ، أو أورده في موضع موصولا وفي موضع معلقا ، وهذه الطريق لم يخالفها إلا في مواضع يسيرة مع طول الكتاب إذا بعد ما بين البابين بعدا شديدا . ونقل الكرماني أنه رأى في بعض النسخ عقب هذه الترجمة « قال أبو عبد الله يعني المصنف : يزاد في هذا الباب هم حديث مالك عن ابن شهاب ، ولكنني لا أريد أن أدخل فيه معادا ، أي مكررا . قلت : كأنه لم يحضره حينئذ طريق للحديث المذكور عن مالك غير الطريقين اللتين ذكرهما ، وهذا يدل على أنه لا يعيد حديثا إلا لفائدة إسناديه أو متنيته كما قدمته ، وأما قوله في هذه الزيادة التي نقلها الكرماني « هم ، فهي بفتح الهاء وسكون الميم ، قال الكرماني : قيل لأنها فارسية وقيل عربية ومعناها قريب من معنى أيضا . قلت : صرح غير واحد من علماء العربية ببغداد بأنها لفظة اصطلاح عليها أهل بغداد وليست بفارسية ولا هي عربية قطعا ، وقد دل كلام الصغاني في نسخته التي أتعناها وحررها - وهو من أئمة اللغة - خلو كلام البخاري عن هذه اللفظة

٩١ - باب الوقوف بعرفة

١٦٦٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** عمرو **حدثنا** محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه « كنت أطلب بعيرا لي . » و**حدثنا** مسدد **حدثنا** سفيان عن عمرو سمع محمد بن جبير عن أبيه جبير ابن مطعم قال « أضللت بعيرا لي ، فذهبت أطلبه يوم عرفة ، فرأيت النبي ﷺ واقفا بعرفة ، قلت : هذا والله من الخمس ، فما شأنه ها هنا ؟ »

١٦٦٥ - **حدثنا** فروة بن أبي المقرئ **حدثنا** علي بن مشير عن هشام بن عروة قال عروة « كان الناس يطوفون في الجاهلية عراة إلا الخمس - والخمس قریش وما ولدت - وكانت الخمس يحتسبون على الناس ، يعطى الرجل الرجل الثياب يطوف فيها ، وتعطى المرأة المرأة الثياب تطوف فيها ، فمن لم يعطيه الخمس طاف بالبيت عريانا . وكان يفيض جماعة الناس من عرقات ويفيض الخمس من جمع . قال : وأخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها أن هذه الآية نزلت في الخمس « ثم أفوضوا من حيث أفاض الناس » قال : كانوا يفيضون من جمع فدفعوا إلى عرقات »

[الحديث ١٦٦٥ - طرفه في : ٤٥٢٠]

قوله (باب الوقوف بعرفة) أي دون غيرها فيما دونها أو فوقها . وأورد المصنف في ذلك حديثين : الأول

قوله (حدثنا سفيان هو ابن عيينة) وعمر هو ابن دينار . قوله (أضلت) ، كذا للاكثر في الطريق الثانية ، وفي رواية الكشميهني «لى» ، كما في الاولى . قوله (فذهبت أطلبه يوم عرو) ، في رواية الحميدي في مسنده ومن طريقه أخرجه أبو نعيم «أضلت بعيرا لى يوم عرفة فخرجت أطلبه بعرفة» ، فعلى هذا فقوله يوم عرفة يتعلق بأضلت ، فان جبيرا إنما جاء الى عرفة ل يطلب بعيره لا ليوقف بها . قوله (من الحمس) بضم المهملة وسكون الميم بعدها مهملة سياق تفسيره . قوله (فما شأنه هنا) في رواية الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وابن أبي عمر جميعا عن سفيان «فما له خرج من الحرم» ، وزاد مسلم في روايته عن عمرو الناقد وأبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان بعد قوله «فما شأنه هنا» : وكانت قريش تعد من الحمس وهذه الزيادة توهم أنها من أصل الحديث وليس كذلك بل هي من قول سفيان بينه الحميدي في مسنده عنه ، ولفظه متصلا بقوله «ما شأنه هنا» : قال سفيان والاحمس الشديد على دينه ، وكانت قريش تسمى الحمس ، وكان الشيطان قد استهواهم فقال لهم إنكم إن عظمت غيركم استخف الناس بحرمكم فكانوا لا يخرجون من الحرم ، ووقع عند الاسماعيني من طريقه بعد قوله «فما له خرج من الحرم» : قال سفيان الحمس يعني قريشا ، وكانت تسمى الحمس وكانت لا تجاوز الحرم ويقولون نحن أهل الله لا نخرج من الحرم وكان سائر الناس يقف بعرفة وذلك قوله (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) انتهى . وعرف بهاتين الزيادتين معنى حديث جبير ، وكان البخاري حذفهما استغناء بالرواية عن عروة ، لكن في سياق سفيان فوائد رائدة . وقد روى بعض ذلك ابن خزيمة وإسحق بن راهويه في مسنده موصولا من طريق ابن إسحق حدثنا عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمه نافع بن جبير عن أبيه قال «كانت قريش إنما تدفع من المزدلفة ويقولون نحن الحمس فلا نخرج من الحرم» ، وقد تركوا الموتف بعرفة ، قال : فرأيت رسول الله ﷺ في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جمل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع إذا دفعوا . ولفظ يونس بن بكير عن ابن إسحق في المغازي مختصرا وفيه «توفيقا من الله له» . وأخرجه إسحق أيضا عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الأسود عن عطاء أن جبير بن مطعم قال : أضلت حمارا لى في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله ﷺ واقفا بعربات مع الناس ، فلما أسلست علمت أن الله وفقه لذلك . وأما تفسير الحمس فروى إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» ، من طريق ابن جريج عن مجاهد قال «الحمس قريش ومن كان يأخذ مأخذها من القبائل كالأوس والخزرج وخزاعة وثقيف وغزوان وبني عامر وبني صمصعة وبني كنانة إلا بني بكر» ، والاحمس في كلام العرب الشديد ، وسموا بذلك لما شددوا على أنفسهم ، وكانوا إذا أهلوا بحج أو عمرة لا يأكلون لحما ولا يضربون وبرا ولا شعرا ، وإذا قدموا مكة وضعوا ثيابهم التي كانت عليهم . وروى إبراهيم أيضا من طريق عبد العزيز بن عمران المدني قال : سموا حمسا بالكعبة لأنها حماء حجرها أبيض يضرب الى السواد انتهى . والاول أشهر وأكثر وأنه من التحمس وهو التشدد ، قال أبو عبيدة معمر ابن المثنى : تحمس تشدد ، ومنه حمس الوغى إذا اشتد ، وسياق مزيد لذلك في الكلام على الحديث الذي بعده . وأفادت هذه الرواية أن رواية جبير له لذلك كانت قبل الهجرة ، وذلك قبل أن يسلم جبير ، وهو نظير روايته أنه سمعه يقرأ في المغرب بالطور وذلك قبل أن يسلم جبير أيضا كما تقدم ، وتضمن ذلك التعقب على السهيلي حيث ظن أن رواية جبير لذلك كانت في الإسلام في حجة الوداع فقال : انظر كيف أنكر جبير هذا وقد حج بالناس عتاب سنة ثمان وأبو بكر سنة تسع ، ثم قال : إما أن يكونا وقفا بجمع كما كانت قريش تصنع ، وإما أن يكون جبير لم يشهد

معهما الموسم . وقال الكرماني : وقفة رسول الله ﷺ بعرفة كانت سنة عشر وكان جبير حينئذ مسلماً لأنه أسلم يوم الفتح ، فان كان سؤاله عن ذلك إنكاراً أو تعجباً فلعله لم يبلغه نزول قوله تعالى ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾ وان كان للاستفهام عن حكمة المخالفة عما كانت عليه الحس فلا إشكال ، ويحتمل أن يكون لرسول الله ﷺ وقفة بعرفة قبل الهجرة انتهى ملخصاً . وهذا الأخير هو المعتمد كما بينته قبل بدلائله ، وكأنه تبع السهيلي في ظنه أنها حجة الوداع ، أو وقع له اتفاقاً ، ودل هذا الحديث على أن المراد بقوله تعالى ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾ الإفاضة من عرفة ، وظاهر سياق الآية أنها الإفاضة من مزدلفة لأنها ذكرت بلفظة « ثم » بعد ذكر الأمر بالذكر عند المشعر الحرام . وأجاب بعض المفسرين بأن الأمر بالذكر عند المشعر الحرام بعد الإفاضة من عرفات التي سبقت بلفظ الخبر لما ورد منه على المكان الذي تشرع الإفاضة منه ، فالتقدير فاذا أفضتم أذكروا ثم لتكن إفاضتكم من حيث أفاض الناس لا من حيث كان الحس يفيضون ، أو التقدير فاذا أفضتم من عرفات إلى المشعر الحرام فذكروا الله عنده ولتكن إفاضتكم من المكان الذي يفيض فيه الناس غير الحس . الحديث الثاني : قوله (قال عروة) في رواية عبد الرزاق عن معمر بن عروة عن أبيه فذكره ، . قوله (والحس قريش وما ولدت) زاد معمر « وكان ممن ولدت قريش خزاعة وبنو كنانة وبنو عامر بن صعصعة » ، وقد تقدم في أثر مجاهد أن منهم أيضاً غزوان وغيرهم ، وذكر إبراهيم الحربي في غريبه عن أبي عبيدة معمر بن المثنى قال : كانت قريش إذا خطب إليهم الغريب اشترطوا عليه أن ولدها على دينهم ، فدخل في الحس من غير قريش ثقيف وليث وخزاعة وبنو عامر بن صعصعة يعني وغيرهم . وعرف بهذا أن المراد بهذه القبائل من كانت له من أمهاته قريشية ، لا جميع القبائل المذكورة . قوله (فأخبرني أبي) القائل هو هشام بن عروة ، والموصول من الحديث هذا القدر في سبب نزول هذه الآية ، وسيأتي في تفسير البقرة من وجه آخر أتم من هذا . وقوله « فدفعوا إلى عرفات » في رواية الكشميني « فرفعوا » بالراء ، ولمسلم من طريق أبي أسامة عن هشام « رجعوا إلى عرفات » والمعنى أنهم أمروا أن يتوجهوا إلى عرفات ليقفوا بها ثم يفيضوا منها ، وقد تقدم في طريق جبير سبب امتناعهم من ذلك ، وتقدم الكلام على قصة الطواف عرباناً في أوائل الصلاة ، وعرف برواية عائشة أن المخاطب بقوله تعالى ﴿ أفيضوا ﴾ النبي ﷺ ، والمراد به من كان لا يقف بعرفة من قريش وغيرهم . وروى ابن أبي حاتم وغيره عن الضحاك أن المراد بالناس هنا إبراهيم الخليل عليه السلام ، وعنه المراد به الإمام ، وعن غيره آدم ، وقرئ في الشواذ « الناسي » بكسر السين بوزن القاضي والاول أصح ، نعم الوقوف بعرفة موروثة عن إبراهيم كما روى الترمذي وغيره من طريق يزيد بن شيبان قال « كنا وقوفاً بعرفة فأتانا ابن مريع فقال : اني رسول رسول الله اليكم ، يقول لكم : كونوا على مشاعركم ، فانكم على إرث من إرث إبراهيم » الحديث ، ولا يلزم من ذلك أن يكون هو المراد خاصة بقوله ﴿ من حيث أفاض الناس ﴾ بل هو الأعم من ذلك ، والسبب فيه ما حكته عائشة رضي الله عنها . وأما الاتيان في الآية بقوله ﴿ ثم ﴾ ففيل هي بمعنى الواو وهذا اختيار الطحاوي ، وقيل لقصد التأكيد لا لحض الترتيب ، والمعنى فاذا أفضتم من عرفات فذكروا الله عند المشعر الحرام ثم اجعلوا الإفاضة التي تفيضونها من حيث أفاض الناس لا من حيث كنتم تفيضون ، قال الزمخشري : وموقع ﴿ ثم ﴾ هنا موقعها من قولك أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم ، فتأتي ثم لتفاوت ما بين الإحسان إلى الكريم والإحسان إلى غيره ، فكذاك حين أمرهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات بين لهم مكان الإفاضة

فقال (ثم أفيضوا) لتفاوت ما بين الإفاضتين وأن إحداها صواب والأخرى خطأ ، قال الخطابي : تضمن قوله تعالى (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) الأمر بالوقوف بعرفة لأن الإفاضة إنما تكون عند اجتماع قبله ، وكذا قال ابن بطال وزاد : وبين الشارع مبتدأ الوقوف بعرفة ومنتهاه

٩٢ - باب السير إذا دفع من عرفة

١٦٦٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه بأنه قال « سئل أسامة وأنا جالس : كيف كان رسول الله ﷺ يسير في حجة الوداع حين دفع ؟ قال : كان يسير العنق ، فإذا وجد فجوة نص » . قال هشام : والنص فوق العنق . قال أبو عبد الله : فجوة : متسع ، والجميع فجوات وفجاء ، وكذلك ركوة وركاء . مناص ليس حين فرار

[الحديث ١٦٦٦ - طرفاه في : ٢٩٩٩ ، ٤٤١٣]

قوله (باب السير إذا دفع من عرفة) أي صفته . قوله (عن أبيه) في رواية ابن خزيمة من طريق سفيان عن هشام وسمعت أبي ، . قوله (سئل أسامة وأنا جالس) في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك وأنا جالس معه ، وفي رواية مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام عن أبيه سئل أسامة وأنا شاهد وقال سألت أسامة بن زيد ، . قوله (حين دفع) في رواية يحيى بن يحيى الليثي وغيره عن مالك في الموطأ : حين دفع من عرفة ، . قوله (العنق) بفتح المهملة والنون هو السير الذي بين الإبطاء والإسراع ، قال في المشارق ، : هو سير سهل في سرعة ، وقال القزاز : العنق سير سريع ، وقيل المشى الذي يتحرك به عنق الدابة ، وفي الفائق ، : العنق الخطو السريع . وانتصب العنق على المصدر المؤكد من لفظ الفعل . قوله (نص) أي أسرع ، قال أبو عبيد : النص تحريك الدابة حتى يستخرج به أقصى ما عندها ، وأصل النص غاية المشى ومنه نصبت الشيء رفعت ، ثم استعمل في ضرب سريع من السير . قوله (قال هشام) يعني ابن عروة الراوي ، وكذا بين مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن وأبو عوانة من طريق أنس بن عياض كلاهما عن هشام أن التفسير من كلامه ، وأدرجه يحيى القطان فيما أخرجه المصنف في الجهاد ، وسفيان فيما أخرجه النسائي ، وعبد الرحيم بن سليمان ووکیع فيما أخرجه ابن خزيمة كلهم عن هشام ، وقد رواه إسحق في مسنده عن وکیع ففصله وجعل التفسير من كلام وکیع ، وقد رواه ابن خزيمة من طريق سفيان ففصله وجعل التفسير من كلام سفيان ، وسفيان ووکیع إنما أخذوا التفسير المذكور عن هشام فرجعوا التفسير إليه ، وقد رواه أكثر رواة الموطأ ، عن مالك فلم يذكروا التفسير ، وكذلك رواه أبو داود الطيالسي عن حماد بن سلية ومسلم من طريق حماد بن زيد كلاهما عن هشام ، قال ابن خزيمة : في هذا الحديث دليل على أن الحديث الذي رواه ابن عباس عن أسامة أنه قال : فما رأيت ناقته رافعة يدها حتى أتى جمعا ، أنه محمول على حال الرحام دون غيره اهـ ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه حفص من طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن أسامة : أن النبي ﷺ أردفه حين أفاض من عرفة وقال : أيها الناس ، عليكم بالسكينة ، فإن البر ليس بالإيجاف ، قال : فما رأيت ناقته رافعة يدها حتى أتى جمعا ، الحديث ، وأخرجه أبو داود ، وسيأتي للمصنف بعد باب من حديث ابن عباس ليس فيه أسامة ، ويأتي الكلام عليه هناك . وأخرج مسلم من طريق عطاء عن ابن عباس عن أسامة في أثناء حديث قال : فما

زال يسير على هيبته حتى أتى جمعا ، وهذا يشعر بأن ابن عباس إنما أخذه عن أسامة كما ستأتى الحجة لذلك ، وقال ابن عبد البر : فى هذا الحديث كيفية السير فى الدفع من عرفة الى مزدلفة لأجل الاستعجال للصلاة ، لأن المغرب لا تصلى إلا مع العشاء بالمزدلفة ، فيجمع بين المصلحتين من الوقار والسكينة عند الزحمة ، ومن الإسراع عند عدم الزحام ، وفيه أن السلف كانوا يحرصون على السؤال عن كيفية أحواله عليه السلام فى جميع حركاته وسكونه ليقتلوا به فى ذلك . قوله (لجوة) بفتح الفاء وسكون الجيم الميكان المتسع كما سيأتى تفسيره فى آخر الباب ، ورواه أبو مصعب ويحيى بن بكير وغيرهما عن مالك بلفظ : فرجة ، بضم الفاء وسكون الراء وهو بمعنى الفجوة . قوله فى رواية المستمل وحده (قال أبو عبد الله) هو المصنف . (لجوة : متسع والجمع لجوات) أى بفتحتين . (ولجاء) أى بكسر الفاء والماء . (وكذلك ركوة وركاء) . قوله (مناص ليس حين فرار) أى هرب ، أى تفسير قوله تعالى (ولات حين مناص) وإنما ذكر هذا الحرف هنا لقوله نص ، ولا تعلق له به إلا لدفع وهم من يتوهم أن أحدهما مشتق من الآخر وإلا فمادة نص غير مادة ناص ، قال أبو عبيدة فى المجاز : المناص مصدر من قوله ناص ينوص

٩٣ - باب النزول بين عرفة وجمع

١٦٦٧ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن موسى بن عتبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم حيث أفاض من عرفة مال إلى الشعب فقضى حاجته فتوضأ . فقلت : يا رسول الله أتصلى ؟ فقال : الصلاة أمامك »

١٦٦٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جويرية عن نافع قال « كان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يجمع بين المغرب والعشاء بجمع ، غير أنه يمر بالشعب الذى أخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيدخل فينتفض ويتوضأ ولا يصلى حتى يصلى بجمع »

١٦٦٩ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** إسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبي حرملة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما أنه قال « ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات ، فلما باغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الشعب الأيسر الذى دون المزدلفة أناخ فبال ، ثم جاء فصبيت عايه الوضوء فتوضأ وضوءاً خفيفاً ، فقلت : الصلاة يا رسول الله . قال : الصلاة أمامك . فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى المزدلفة فصلى ، ثم ردف الفضل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة جمع »

١٦٧٠ - قال كريب « فأخبرنى عبد الله بن عباس رضى الله عنهما عن الفضل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبى حتى بلغ الجرة »

قوله (باب النزول بين عرفة وجمع) أى لقضاء الحاجة ونحوها ، وليس من المناسك . قوله (عن يحيى بن

سعيد) هو الانصاري وروايته عن موسى بن عقبة من رواية الاقران لانهما تابعيان صغيران ، وقد حمله موسى عن كريب فصار في الاسناد ثلاثة من التابعين . قوله (حيث أفاض) في رواية أبي الوقت د حين ، وهي أولى لانها ظرف زمان وحيث ظرف مكان . (نسكتة) : في حيث ست لغات ضم آخرها وفتحها وكسره وبالواو بدل الياء مع الحركات . قوله (مال الى الشعب) بين محمد بن أبي حرملة في روايته الآتية بعد حديث عن كريب أنه قرب المزدلفة ، وأردف المصنف بهذا الحديث حديث ابن عمر أنه كان يقتدى برسول الله ﷺ في ذلك في كونه يقضى الحاجة بالشعب ويتوضأ لكنه لا يصلي الا بالمزدلفة ، وقوله « فينتفض ، بفاء وضاد معجمة أى يستجمر ، وقد سبق بيانه في كتاب الطهارة ، وأخرجه الفاكهي من وجه آخر عن ابن عمر من طريق سعيد بن جبير قال « دفعت مع ابن عمر من عرفة ، حتى إذا وازينا الشعب الذي يصلي فيه الخلفاء المغرب دخله ابن عمر فتنفض فيه ، ثم توضأ وكبر ، فانطلق حتى جاء جمعا فأقام فصلى المغرب ، فلما سلم قال : الصلاة ، ثم صلى العشاء ، وأصله في الجمع بجمع عند مسلم وأصحاب السنن ، وروى الفاكهي أيضا من طريق ابن جريج قال : قال عطاء « أردف النبي ﷺ أسامة ، فلما جاء الشعب الذي يصلي فيه الخلفاء الآن المغرب نزل فاهراق الماء ثم توضأ ، وظاهر هذين الطريقتين أن الخلفاء كانوا يصلون المغرب عند الشعب المذكور قبل دخول وقت العشاء ، وهو خلاف السنة في الجمع بين الصلاتين بمزدلفة . ووقع عند مسلم من طريق محمد بن عقبة عن كريب « لما أتى الشعب الذي ينزله الأمراء ، وله من طريق ابراهيم بن عقبة عن كريب « الشعب الذي ينسخ الناس فيه للمغرب ، والمراد بالخلفاء والأمراء في هذا الحديث بنو أمية فلم يوافقهم ابن عمر على ذلك ، وقد جاء عن عكرمة إنكار ذلك ، وروى الفاكهي أيضا من طريق ابن أبي نجيح سمعت عكرمة يقول : اتخذ رسول الله ﷺ مبالا وأتخذتموه مصلى ، وكأنه أنكر بذلك على من ترك الجمع بين الصلاتين لمخالفته السنة في ذلك ، وكان جابر يقول : لا صلاة الا بجمع ، أخرجه ابن المنذر باسناد صحيح ، ونقل عن الكوفيين ، وعند ابن القاسم صاحب مالك وجوب الإعادة ، وعن أحمد إن صلى أجزاء وهو قول أبي يوسف والجمهور . قوله (عن محمد ابن أبي حرملة) هو المدني مولى آل حويطب ولا يعرف اسم أبيه ، وكان خصيف يروي عنه فيقول « حدثني محمد ابن حويطب ، فذكر ابن حبان أن خصيفا كان ينسبه الى جد مواليه ، والاسناد من شيخ قتيبة الخ كلهم مدنيون . قوله (ردفت رسول الله ﷺ) بكسر الدال أى ركبت وراه ، وفيه الركوب حال الدفع من عرفة والارتداف على الدابة ، وعمله اذا كانت مطيقة ، وارتداف أهل الفضل ، وبعد ذلك من إكرامهم للرديف لا من سوء أدبه . قوله (نصبت عليه الوضوء) بفتح الواو أى الماء الذي يتوضأ به ، ويؤخذ منه الاستعانة في الوضوء ، والفقهاء فيها تفصيل لانها إما أن تكون في إحضار الماء مثلا أو في صبه على المتوضي أو مباشرة غسل أعضائه ، فالاول جائز والثالث مكروه إلا إن كان لعذر ، واختلف في الثاني والأصح أنه لا يكره بل هو خلاف الاولى ، فاما وقوع ذلك من النبي ﷺ فهو إما لبيان الجواز وهو حينئذ أفضل في حقه أو للضرورة . قوله (وضوءا خفيفا) أى خففه بأن توضأ مرة مرة وخفف استعمال الماء بالنسبة الى غالب عاداته ، وهو معنى قوله في رواية مالك الآتية بعد باب بلفظ « فلم يسبغ الوضوء ، وأغرب ابن عبد البر فقال : معنى قوله « فلم يسبغ الوضوء ، أى استنجى به ، وأطلق عليه اسم الوضوء اللغوي لانه من الوضأة وهي النظافة ومعنى الاسباغ الإكمال أى لم يكمل وضوءه فيتوضأ للصلاة ، قال : وقد قيل إنه توضأ وضوءا خفيفا ، ولكن الاصول تدفع هذا لانه لا يشرع الوضوء لصلاة واحدة مرتين ،

وليس ذلك في رواية مالك . ثم قال : وقد قيل إن معنى قوله « لم يسبغ الوضوء » ، أى لم يتوضأ في جميع أعضاء الوضوء بل اقتصر على بعضها ، واستضعفه اه . وحكى ابن بطلان أن عيسى بن دينار من قدماء أصحابهم سبق ابن عبد البر إلى ما اختاره أولا ، وهو متعقب بهذه الرواية الصريحة ، وقد تابع محمد بن أبي حرملة عليها محمد بن عقبة أخو موسى أخرجه مسلم بمثل لفظه ، وتابعهما إبراهيم بن عقبة أخو موسى أيضا أخرجه مسلم أيضا بلفظ « فتوضأ وضوءا ليس بالبالغ » ، وقد تقدم في الطهارة من طريق يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن موسى بن عقبة بلفظ « لجملت أصب عليه ويتوضأ » ، ولم تكن عادته عليه السلام أن يباشر ذلك أحد منه حال الاستنجاء ، ويوضحه ما أخرجه مسلم أيضا من طريق عطاء مولى ابن سباع عن أسامة في هذه القصة قال فيها أيضا « ذهب إلى الغائط فلما رجع صليت عليه من الإداوة » ، قال القرطبي : اختلف الشراح في قوله « ولم يسبغ الوضوء » ، هل المراد به اقتصر به على بعض الأعضاء فيكون وضوءا لغويا ، أو اقتصر على بعض العدد فيكون وضوءا شرعيا ؟ قال : وكلاهما محتمل ، لكن يعضد من قال بالثاني قوله في الرواية الأخرى « وضوءا خفيفا » ، لأنه لا يقال في الناقص خفيف ، ومن موضحات ذلك أيضا قول أسامة له « الصلاة » ، فانه يدل على أنه رآه يتوضأ وضوءه للصلاة ولذلك قال له أتصلي ، كذا قال ابن بطلان وفيه نظر لأنه لا مانع أن يقول له ذلك لاحتمال أن يكون مراده أتريد الصلاة فلم لم تتوضأ وضوءها ؟ وجوابه بأن الصلاة أمامك معناه أن المغرب لا تصلى هنا فلا تحتاج إلى وضوء الصلاة ، وكأن أسامة ظن أنه عليه السلام نسي صلاة المغرب ورأى وقتها قد كاد أن يخرج أو خرج ، فأعلمه النبي عليه السلام أنها في تلك الليلة يشرع تأخيرها لتجتمع مع العشاء بالمزدلفة ، ولم يكن أسامة يعرف تلك السنة قبل ذلك وأما اعتلال ابن عبد البر بأن الوضوء لا يشرع مرتين لصلاة واحدة فليس بلازم لاحتمال أنه توضأ ثانيا عن حدث طارىء ، وليس الشرط بأنه لا يشرع تجديد الوضوء إلا لمن أدى به صلاة فرضا أو نفلا متفق عليه ، بل ذهب جماعة إلى جوازه وإن كان الأصح خلافه ، وإنما توضأ أولا ليستديم الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة الاحتياج إلى ذكر الله حينئذ ، وخفف الوضوء لقلة الماء حينئذ ، وقد تقدم شيء من هذا في أوائل الطهارة . وقال الخطابي : إنما ترك إسباغها حين نزل الشعب ليكون مستصحباً للطهارة في طريقه ، وتجوز فيه لأنه لم يرد أن يصلى به ، فلما نزل وأرادها أسبغها . وقول أسامة « الصلاة » ، بالنصب على إضمار الفعل ، أى تذكر الصلاة أو صل ، ويجوز الرفع على تقدير حضرت الصلاة مثلاً . وقوله « الصلاة أمامك » ، بالرفع وأمامك بفتح الهمزة بالنصب على الظرفية أى الصلاة ستصلى بين يديك ، وأطلق الصلاة على مكانها أى المصلى بين يديك ، أو معنى أمامك لا تفوتك وستدركها ، وفيه تذكير التابع بما تركه متبوعه ليفعله أو يعتذر عنه أو يبين له وجه صوابه . قوله (حتى أتى المزدلفة فصل) أى لم يبدأ بشيء قبل الصلاة ، ووقع في رواية إبراهيم بن عقبة عنه مسلم « ثم سار حتى بلغ جمعا فصلى المغرب والعشاء » ، وقد بينه في رواية مالك بعد باب بلفظ « حتى جاء المزدلفة فتوضأ فأسبغ الوضوء » ، ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت الصلاة فصلى ولم يصل بينهما ، وبين مسلم من وجه آخر عن إبراهيم بن عقبة عن كريب أنهم لم يزيدوا بين الصلاتين على الأناخة ولفظه « فأقام المغرب » ، ثم أناخ الناس ، ولم يحلوا حتى أقام العشاء فصلوا ثم حلوا ، وكأنهم صنعوا ذلك رفقا بالنواب أو للأمن من تشويشهم بها ، وفيه إشعار بأنه خفف القراءة في الصلاتين ، وفيه أنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين اللتين يجمع بينهما ولا يقطع ذلك الجمع ، وسيأتى البحث في ذلك بعد ثلاثة أبواب . وقوله في رواية

مالك « ولم يصل بينهما ، أى لم يتنفل ، وسيأتى حديث ابن عمر فى ذلك بعد باين . **قوله** (ثم ردف الفضل) أى ركب خلف رسول الله ﷺ ، وهو الفضل بن العباس بن عبد المطلب ، ووقع فى رواية ابراهيم بن عقبة عند مسلم « قال كريب فقلت لأسامة : كيف فعلتم حين أصبحتم ؟ قال ردفه الفضل بن العباس وانطلقت أنا فى سباق قریش على رجلى » ، يعنى الى منى . وسيأتى الكلام على التلبية بعد سبعة أبواب ، واستدل بالحديث على جمع التأخير وهو إجماع بمزدلفة ، لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر وعند الحنفية والمالكية بسبب النسك ، وأغرب الخطابي فقال : فيه دليل على أنه لا يجوز أن يصلى الحاج المغرب اذا أفاض من عرفة حتى يبلغ المزدلفة ، ولو أجزأته فى غيرها لما أخرها النبي ﷺ عن وقتها الموقت لها فى سائر الايام

٩٤ - باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاض ، وإشارته اليهم بالسوط

١٦٧١ - حدثنا سعيد بن أبي مریم حدثنا ابراهيم بن سويد حدثني عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب أخبرني سعيد بن جبیر مولى والبة الكوفي حدثني ابن عباس رضى الله عنهما أنه دفع مع النبي ﷺ يوم عرفة ، فسمع النبي ﷺ وراءه زجراً شديداً وضرباً وصوتاً للابل ، فأشار بسوطه اليهم وقال : أيها الناس ، عليكم بالسكينة ، فإن البر ليس بالإيضاع »

أوضحوا : أسرعوا . خلالكم من التخلل : بينكم . ﴿ وفجرنا خلاهما ﴾ : بينها

قوله (باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاض) أى من عرفة . قوله (حدثنا ابراهيم بن سويد) هو المدني وهو ثقة لكن قال ابن حبان : فى حديثه من اكبر انتهى . وهذا الحديث قد تابعه عليه سليمان بن بلال عند الاسماعيل ، والراوى عنه ابراهيم بن سويد مدنى أيضاً واسم جده حبان ، وهم الاصيلي فسماه مولى حكا الجباني وخطئوه فيه . **قوله** (مولى المطلب) أى ابن عبد الله بن حنطب . قوله (مولى والبة) بكسر اللام بعدها موحدة خفيفة بطن من بنى أسد . قوله (انه دفع مع النبي ﷺ يوم عرفة) أى من عرفة . قوله (زجرا) بفتح الزاى وسكون الجيم بعدها راء أى صياحا لحث الابل . قوله (وضربا) زاد فى رواية كريمة « وصوتا ، وكأنها تصحيف من قوله وضربا فظنت معطوفة . قوله (عليكم بالسكينة) أى فى السير ، والمراد السير بالرفق وعدم المراحة . قوله (فإن البر ليس بالإيضاع) أى السير السريع ، ويقال هو سير مثل الخبب فبين ﷺ أن تكلف الإسراع فى السير ليس من البر أى بما يتقرب به ، ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لما خطب بعرفة « ليس السابق من سبق بعيره وفرسه ، ولكن السابق من غفر له » ، وقال المهلب : إنما نهام عن الإسراع إبقاء عليهم لتلاييحفوا بأنفسهم مع بعد المسافة . **قوله** (أوضحوا أسرعوا) هو من كلام المصنف ، وهو قول أبى عبيدة فى الجاز . قوله (خلالكم من التخلل بينكم) هو أيضاً من قول أبى عبيدة ولفظه « ولا أوضحوا أى لأسرعوا ، خلالكم أى بينكم وأصله من التخلل ، وقال غيره المعنى وليسعوا بينكم بالنيمة يقال أوضع البعير أسرعه وخص الراكب لأنه أسرع من الماشى ، وقوله (وفجرنا خلاهما : بينهما) هو قول أبى عبيدة أيضاً ولفظه « وفجرنا خلاهما أى وسطهما وبينهما » ، وإنما ذكر البخارى هذا التفسير لمناسبة أوضحوا للفظ الايضاع ، ولما كان متعلقاً بوضوحوا الخلال ذكر تفسيره تكثيراً للفائدة

٩٥ - باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة

١٦٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يَقُولُ « دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ ، فَنَزَلَ الشَّعْبَ فَبَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحْ الْوُضُوءَ . فَقُلْتُ لَهُ : الصَّلَاةُ . فَقَالَ : الصَّلَاةُ أَمَامَكَ . فَجَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا »

قوله (باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة) أى المغرب والعشاء ، ذكر فيه حديث أسامة وقد تقدم الكلام عليه مستوى قبل باب . قوله (عن كريب عن أسامة) قال ابن عبد البر رواه أصحاب مالك عنه هكذا ، إلا أشهب وابن الماجشون فأنهما أدخلوا بين كريب وأسامة عبد الله بن عباس أخرجه النسائي

٩٦ - باب مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَتَطَوَّعْ

١٦٧٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِاقَامَةٍ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا ، وَلَا عَلَى إِثَرِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا »

١٦٧٤ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْخَطَمِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ فِي حَجَّةٍ الْوَدَاعِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ »

[الحديث ١٦٧٤ - طرفه في : ٤٤١٤]

قوله (باب من جمع بينهما) أى بين الصلاتين المذكورتين . قوله (ولم يتطوع) أى لم يتنفل بينهما . قوله (جمع) النبي ﷺ (المغرب والعشاء) كذا لابي ذر ، ولغيره بين المغرب والعشاء . قوله (بجمع) بفتح الجيم وسكون الميم أى المزدلفة ، وسميت جمعا لأن آدم اجتمع فيها مع حواء ، وازدلف إليها أى دنا منها ، وروى عن قتادة أنها سميت جمعا لأنها يجمع فيها بين الصلاتين ، وقيل وصفت بفعل أهلها لانهم يجتمعون بها ويزدلفون الى الله أى يتقربون اليه بالوقوف فيها ، وسميت المزدلفة إما لاجتماع الناس بها أو لاقترابهم الى منى أو لازدلاف الناس منها جميعا أو للنزول بها فى كل زلفة من الليل أو لأنها منزلة وقربة الى الله أو لازدلاف آدم الى حواء بها . قوله (باقامة) لم يذكر الاذان ، وسيأتى البحث فيه بعد باب . قوله (ولم يسبح بينهما) أى لم يتنفل ، وقوله (ولا على إثر كل واحدة منهما) أى عقبها ، ويستفاد منه أنه ترك التنفل عقب المغرب وعقب العشاء ، ولما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة صرح بأنه لم يتنفل بينهما ، بخلاف العشاء فإنه يحتمل أن يكون المراد أنه لم يتنفل عقبها لكنه تنفل بعد ذلك فى أثناء الليل ، ومن ثم قال الفقهاء تؤخر سنة العشاء عن غيرها ، ونقل ابن المنذر الاجماع على ترك التطوع بين الصلاتين

بالمزدلفة لانهم اتفقوا على أن السنة الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ، ومن تنفل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما انتهى . ويعكر على نقل الاتفاق فعل ابن مسعود الآتي في الباب الذي بعده . قوله (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري وفي روايته عن عدى بن ثابت رواية تابعي عن تابعي ، وفي رواية عبد الله بن يزيد شيخ عدى فيه رواية صحابي عن صحابي ، والإسناد كله دأثر بين مدني وكوفي ، وزاد مسلم من رواية الليث عن يحيى عن عدى عن عبد الله بن يزيد ، وكان أميراً على الكوفة على عهد ابن الزبير ، . قوله (بالمزدلفة) مبين لقوله في رواية مالك عن يحيى بن سعيد التي أخرجها المصنف في المغازي بلفظ « انه صلى مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع المغرب والعشاء جميعاً ، والطبراني من طريق جابر الجعفي عن عدى بهذا الإسناد « صلى بجمع المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بإقامة واحدة ، وفيه رد على قول ابن حزم : ان حديث أبي أيوب ليس فيه ذكر أذان ولا إقامة ، لأن جابراً وان كان ضعيفاً فقد تابعه محمد بن أبي ليلى عن عدى على ذكر الإقامة فيه عند الطبراني أيضاً فيقوى كل واحد منهما بالآخر

٩٧ - باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما

١٦٧٥ - **حدثنا** عمرو بن خالد **حدثنا** زهير **حدثنا** أبو إسحاق قال سمعتُ عبد الرحمن بن يزيد يقول « حجَّ عبد الله رضي الله عنه ، فأتينا المزدلفة حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك ، فأمر رجلاً فأذن وأقام ، ثم صلى المغرب ، وصلى بعدها ركعتين ، ثم دعا بعشائه فتمشى ، ثم أمر - أرى رجلاً - فأذن وأقام » قال عمرو لا أعلم الشك إلا من زهير « ثم صلى العشاء ركعتين . فلما طلع الفجر قال : إن النبي ﷺ كان : لا يصلي هذه الساعة إلا هذه الصلاة في هذا المكان من هذا اليوم . قال عبد الله : هما صلاتان متحولتان عن وقتها : صلاة المغرب بعد ما يأتي الناس المزدلفة ، والفجر حين يبرزُ الفجر ، قال : رأيتُ النبي ﷺ يفعلُه »

[الحديث ١٦٧٥ - طرفاه في : ١٦٨٢ ، ١٦٨٣]

قوله (باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما) أي من المغرب والعشاء بالمزدلفة . قوله (زهير) هو الجعفي ، وأبو إسحق هو السبيعي ، وشيخه هو النخعي ، وعبد الله هو ابن مسعود . قوله (حج عبد الله) في رواية أحمد عن حسن بن موسى ، وللنسائي من طريق حسين بن عياش كلاهما عن زهير بالإسناد « حج عبد الله بن مسعود فأمرني علقمة أن ألزمه فلزمته فكنت معه ، وفي رواية إسرائيل الآتية بعد باب « خرجت مع عبد الله إلى مكة ثم قدمنا جميعاً » . قوله (حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك) أي من مغيب الشفق . قوله (فأمر رجلاً) لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون هو عبد الرحمن بن يزيد فإن في رواية حسن وحسين المذكورتين « فكنت معه فأتينا المزدلفة ، فلما كان حين طلع الفجر قال قم ، فقلت له إن هذه الساعة ما رأيتك صليت فيها » . قوله (ثم أمر أرى رجلاً فأذن وأقام ، قال عمرو ولا أعلم الشك إلا من زهير) أرى بضم الهزة أي أظن ، وقد بين عمرو وهو ابن هلال شيخ البخاري فيه أنه من شيخه زهير ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق الحسن بن موسى عن زهير مثل ما رواه عنه عمرو ولم يقل ما قال عمرو ، وأخرجه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عمرو عن زهير وقال فيه « ثم أمر قال زهير أرى فأذن وأقام ، وسيأتي بعد باب رواية إسرائيل عن أبي إسحق بأصرح مما قال زهير ولفظه « ثم قدمنا جميعاً

فصلي الصلاتين كل صلاة وحدها بأذان وإقامة والعشاء بينهما ، والعشاء بفتح العين ورواه ابن خزيمة وأحمد من طريق ابن أبي زائدة عن أبي إسحق بلفظ « فأذن وأقام ثم صلى المغرب ثم تعشى ثم قام فأذن وأقام وصلى العشاء » ثم بات بجمع ، حتى إذا طلع الفجر فأذن وأقام ، ولأحمد من طريق جرير بن حازم عن أبي إسحق « فصلى بنا المغرب ، ثم دعا بعشاء فتعشى ثم قام فصلى العشاء ثم رقد ، ووقع عند الاسماعيلي من رواية شيبانة عن ابن أبي ذئب في هذا الحديث ، ولم يتطوع قبل كل واحدة منهما ولا بعدها ، ولأحمد من رواية زهير « فقلت له إن هذه لساعة ما رأيتك صليت فيها ، . قوله (فلما طلع الفجر) في رواية المستملي والكشميني « فلما حين طلع الفجر » ، وفي رواية الحسين بن عياش عن زهير « فلما كان حين طلع الفجر » . قوله (قال عبد الله) هو ابن مسعود . قوله (عن وقتها) كذا الأكثر ، وفي رواية السرخسي « عن وقتها » ، بالافراد ، وسيأتي في رواية إسرائيل بعد باب رفع هذه الجملة إلى النبي ﷺ . قوله (حين يبزغ) بزاي مضمومة وغين معجمة أي يطلع ، وفي هذا الحديث مشروعية الأذان والإقامة لكل من الصلاتين إذا جمع بينهما ، قال ابن حزم : لم نجده مروياً عن النبي ﷺ ، ولو ثبت عنه لقلت به . ثم أخرج من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عياش عن أبي إسحق في هذا الحديث : قال أبو إسحق فذكرته لأبي جعفر محمد بن علي فقال : أما نحن أهل البيت فمكذبا نصنع ، قال ابن حزم : وقد روى عن عمر من فعله ، قلت أخرجه الطحاوي بإسناد صحيح عنه ، ثم تأوله بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه فأذن لهم ليجتمعوا ليجمع بهم ، ولا يخفى تكلفه ، ولو تأتى له ذلك في حق عمر - لكونه كان الإمام الذي يقيم للناس حجهم - لم يتأت له في حق ابن مسعود لأنه إن كان معه ناس من أصحابه لا يحتاج في جمعهم إلى من يؤذن لهم ، وقد أخذ بظاهره مالك ، وهو اختيار البخاري . وروى ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقوفاً ومع كونه لم يروه ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع ، قال ابن عبد البر : وأعجب أنا من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة وهو أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وتركوا ما روى في ذلك عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدلون به أحداً . قلت : الجواب عن ذلك أن مالكاً اعتمد على صنيع عمر في ذلك وإن كان لم يروه في « الموطأ » ، واختار الطحاوي ما جاء عن جابر يعني في حديثه الطويل الذي أخرجه مسلم أنه جمع بينهما بأذان واحد وإقامتين ، وهذا قول الشافعي في القديم ورواية عن أحمد وبه قال ابن الماجشون وابن حزم وقواه الطحاوي بالقياس على الجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وقال الشافعي في الجديد والثوري وهو رواية عن أحمد : يجمع بينهما بإقامتين فقط ، وهو ظاهر حديث أسامة الماضي قريباً حيث قال « فأقام المغرب ثم أناخ الناس ولم يحلوا حتى أقام العشاء » ، وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من هذه الصفات أخرجه الطحاوي وغيره ، وكأنه كان يراه من الأمر الذي يتخير فيه الإنسان ، وهو المشهور عن أحمد ، واستدل بحديث ابن مسعود على جواز التنفل بين الصلاتين إن أراد الجمع بينهما لكون ابن مسعود تعشى بين الصلاتين ، ولا حجة فيه لأنه لم يرفعه ، ويحتمل أن لا يكون قصد الجمع ، وظاهر صنيعه يدل على ذلك لقوله إن المغرب تحول عن وقتها فرأى أنه وقت هذه المغرب خاصة ، ويحتمل أن يكون قصد الجمع وكان يرى أن العمل بين الصلاتين لا يقطعه إذا كان ناوياً للجمع ، ويحتمل قوله « تحول عن وقتها » أي المعتاد ، وأما إطلاقه على صلاة الصبح أنها تحول عن وقتها فليس معناه أنه أوقع الفجر قبل طلوعها ، وإنما أراد أنها وقعت قبل الوقت المعتاد فعلها فيه في الحضر ، ولا حجة فيه لمن منع التغليس بصلاة الصبح لأنه ثبت

عن عائشة وغيرها كما تقدم في المواقيت التغليس بها ، بل المراد هنا أنه كان إذا أتاه المؤذن بطلوع الفجر صلى ركعتي الفجر في بيته ثم خرج فصلى الصبح مع ذلك بغلس ، وأما بمزدلفة فكان الناس مجتمعين والفجر نصب أعينهم فبادر بالصلاة أول ما بزغ حتى أن بعضهم كان لم يتبين له طلوعه ، وهو بين في رواية إسرائيل الآنية حيث قال « ثم صلى الفجر حين طلع الفجر ، قائل يقول طلع الفجر وقائل يقول لم يطلع ، واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود هذا على ترك الجمع بين الصلاتين في غير يوم عرفة وجمع لقول ابن مسعود « ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين ، وأجاب المجوزون بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد ثبت الجمع بين الصلاتين من حديث ابن عمر وأنس وابن عباس وغيرهم وتقدم في موضعه بما فيه كفاية ، وأيضا فالاستدلال به إنما هو من طريق المفهوم وهم لا يقولون به ، وأما من قال به فشرطه أن لا يعارضه منطوق ، وأيضا فالحصر فيه ليس على ظاهره لإجماعهم على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر بعرفة

٩٨ - **باب** من قدم ضمعة أهله بليل ، فيقفون بالمزدلفة ويدعون ، ويُقدم إذا غاب القمر

١٦٧٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن يونس عن ابن شهاب قال سالم « وكان عبد الله بن

عمر رضي الله عنهما يُقدم ضمعة أهله فيقفون عند الأشعر الحرام بالمزدلفة بليل فيذكرون الله ما بدا لهم ، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام وقبل أن يدفع ، فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر ، ومنهم من يقدم بعد ذلك ، فاذا قدموا رموا الجرة . وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول : أرخص في أولئك رسول الله ﷺ »

١٦٧٧ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال « بعثني رسول الله ﷺ من جمع بليل »

[الحديث ١٦٧٧ - طراه في : ١٦٧٨ ، ١٨٥٦]

١٦٧٨ - **حدثنا** علي **حدثنا** سفيان قال أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد سمع ابن عباس رضي الله عنهما

يقول « أنا ممن قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضمعة أهله »

١٦٧٩ - **حدثنا** مسدد عن يحيى عن ابن جريج قال حدثني عبد الله مولى أسماء عن أسماء أنها نزلت

ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تُصلي ، فصلت ساعة ثم قالت : يا بني هل غاب القمر ؟ قلت : لا . فصلت ساعة ثم قالت : هل غاب القمر ؟ قلت : نعم . قالت : فارتحلوا ، فارتحلنا ومضينا ، حتى رميت الجرة ، ثم رجعت فصلت الصبح في منزلي لها . فقلت لها : يا هنتاه ، ما أرانا إلا قد غلشنا . قالت : يا بني ، إن رسول الله ﷺ أذن للظن »

١٦٨٠ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان **حدثنا** عبد الرحمن - هو ابن القاسم - عن القاسم عن

عائشة رضي الله عنها قالت : استأذنت سودة النبي ﷺ ليلة جمع - وكانت ثقيلة ثبطة - فأذن لها »

[الحديث ١٦٨٠ - طراه في : ١٦٨١]

١٦٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « زَلَّانَا الْمَزْدَلِفَةَ ، فَاسْتَأْذَنْتِ النَّبِيَّ ﷺ سَوْدَةُ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ - وَكَانَتْ امْرَأَةً بَطِيئَةً - فَأَذِنَ لَهَا ، فَدَفَعَتْ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ ، وَأَقْبَنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا نَحْنُ ، ثُمَّ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ ، فَلَأَنَّ أَوْ كَوْنِ اسْتَأْذَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا اسْتَأْذَنْتِ سَوْدَةُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ »

قوله (باب من قدم ضعفة أهله) أى من نساء وغيرهم . قوله (بليلى) أى من منزله بجمع . قوله (فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم) ضبطه الكرماني بفتح القاف وكسر الدال قال : وحذف الفاعل للعلم به وهو من ذكر أولا ، وبفتح الدال على البناء للجهول . وقوله « اذا غاب القمر » بيان للبراد من قوله فى أول الترجمة « بليلى » ، ومغيب القمر تلك الليلة يقع عند أوائل الثلث الأخير ، ومن ثم قيده الشافعى ومن تبعه بالنصف الثانى . قال صاحب « المعنى » : لا نعلم خلافا فى جواز تقديم الضعفة بليلى من جمع الى منى . ثم ذكر المصنف فى الباب أربعة أحاديث : الأول حديث ابن عمر . قوله (قال سالم) فى رواية ابن وهب عند مسلم عن يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبره . قوله (المشعر) بفتح الميم والعين ، وحكى الجوهري كسر الميم وقيل لأنه لغة أكثر العرب ، وقال ابن قرقول : كسر الميم لغة لا رواية . وقال ابن قتيبة : لم يقرأ بها فى الشواذ ، وقيل بل قرئ « حكاها الهذلى . وسمى المشعر لأنه معلم للعبادة ، والحرام لأنه من الحرم أو حرمة . وقوله « ما بدا لهم » بغير همز أى ظهر لهم ، وأشعر ذلك بأنه لا توقيف لهم فيه . قوله (ثم يرجعون) فى رواية مسلم « ثم يدفعون » ، وهو أوضح ، ومعنى الأول أنهم يرجعون عن الوقوف الى الدفع ثم يقدمون منى على ما فصل فى الخبر ، وقوله « لصلاة الفجر » أى عند صلاة الفجر . قوله (وكان ابن عمر يقول أرخص فى أولئك رسول الله ﷺ) كذا وقع فيه أرخص ، وفى بعض الروايات رخص بالتشديد وهو أظهر من حيث المعنى لأنه من الترخيص لا من الرخص ، واحتج به ابن المنذر لقول من أوجب الميت بمزدلفة على غير الضعفة لأن حكم من لم يرخص له ليس تكلم من رخص له ، قال : ومن زعم أنها سواء لزمه أن يجوز الميت على منى لسائر الناس لكونه ﷺ أرخص لأصحاب السقاية وللرعاة أن لا يبيتوا بمنى ، قال : فان قال لا تعدوا بالرخص مواضعها فليستعمل ذلك هنا ، ولا يأذن لاحد أن يتقدم من جمع إلا لمن رخص له رسول الله ﷺ انتهى . وقد اختلف السلف فى هذه المسألة فقال علقمة والنخعي والشعبي : من ترك الميت بمزدلفة فاته الحج ، وقال عطاء والزهرى وقتادة والشافعى والكوفيون وإسحق : عليه دم ، قالوا : ومن بات بها لم يحجز له الدفع قبل النصف ، وقال مالك : إن مر بها فلم ينزل فعليه دم ، وإن نزل فلا دم عليه متى دفع ، وفى حديث ابن عمر دلالة على جواز رمى جمرة العقبة قبل طلوع الشمس لقوله « ان من يقدم عند صلاة الفجر اذا قدم رمى الجمرة ، وسيأتى ذلك صريحا من صنيع أسماء بنت أبى بكر فى الحديث الثالث من هذا الباب ، ويأتى الكلام عليه فيه ان شاء الله تعالى . الحديث الثانى حديث ابن عباس ، وقائده تعيين من أذن لهم النبي ﷺ من أهله فى ذلك ، وأورده من وجهين فى الثانى منهما أنه ليس البعث المذكور خاصا له لأن اللفظ الأول وهو قوله « بعثى » قد يؤم اختصاصه بذلك وفى الثانى « انا من قدم » فافهم أنه لم يختص ، وقوله فى الثانى « فى ضعفة أهله » قد أخرجه المصنف فى « باب حج الصبيان » من طريق حماد عن عبيد الله بن أبى يزيد بلفظ « فى الثقل » زاد مسلم من هذا الوجه « وقال فى الضعفة » ، ولسفيان

فيه إسناد آخر أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس مثله ، وقد أخرج طريق عطاء هذه مطولة الطحاوي من رواية إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفير (١) عن عطاء [قال أخبرني (٢)] ابن عباس قال « قال رسول الله ﷺ للعباس ليلة المزدلفة : اذهب بضعفائنا ونسائنا فليصلوا الصبح بمنى وليرموا جرة العقبة قبل أن تصيبهم دفعة الناس ، قال فكان عطاء يفعل ما كبر وضعف ، ولأبي داود من طريق حبيب عن عطاء عن ابن عباس « كان رسول الله ﷺ يقدم ضعفاء أهله بغلس ، ولأبي عوانة في صحيحه من طريق أبي الزبير عن ابن عباس « كان رسول الله ﷺ يقدم العيال والضعفة إلى منى من المزدلفة » . الحديث الثالث حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق . قوله (حدثني عبد الله مولى أسماء) هو ابن كيسان المدني يكنى أبا عمر ، ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر سيأتي في أبواب العمرة ، وقد صرح ابن جريج بتحديث عبد الله له هكذا في رواية مسدد هذه عن يحيى ، وكذا رواه مسلم عن محمد بن أبي بكر المديني وابن خزيمة عن بنديار ، وكذا أخرجه أحمد في مسنده كلهم عن يحيى ، وأخرجه مسلم من طريق عيسى بن يونس ، وأخرجه إسماعيل بن طريق داود العطار ، والطبراني من طريق ابن عيينة ، والطحاوي من طريق سعيد بن سالم ، وأبو نعيم من طريق محمد بن بكير كلهم عن ابن جريج ، وأخرجه أبو داود عن محمد بن خالد عن يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء أخبرني بخبر عن أسماء ، وأخرجه مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء أن مولى أسماء أخبره ، وكذا أخرجه الطبراني من طريق أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد ، فالظاهر أن ابن جريج سمعه من عطاء ثم لقي عبد الله فأخذه عنه ، ويحتمل أن يكون مولى أسماء شيخ عطاء غير عبد الله . قوله (قالت فارتحلوا) في رواية مسلم « قالت ارتحل بي » . قوله (فضينا حتى رمت الجرة) في رواية ابن عيينة « فضينا بها » . قوله (يا هنتاه) أي يا هذه ، وقد سبق ضبطه في « باب الحج أشهر معلومات » . قوله (ما أرانا) بضم الهمزة أي أظن ، وفي رواية مسلم بالجزم « فقلت لها لقد غلسنا » وفي رواية مالك « لقد جئنا منى بغلس » وفي رواية داود العطار « لقد ارتحلنا بليل » وفي رواية أبي داود « فقلت أنا رمينا الجرة بليل وغلسنا ، أي جئنا بغلس » . قوله (اذن للظعن) بضم الظاء المعجمة جمع ظعينة وهي المرأة في الهودج ثم أطلق على المرأة مطلقا ، وفي رواية أبي داود المذكورة « إنا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله ﷺ » وفي رواية مالك « لقد كنا نفعل ذلك مع من هو خير منك » ، تعني النبي ﷺ ، واستدل بهذا الحديث على جواز الرمي قبل طلوع الشمس عند من خصر التعجيل بالضعفة وعند من لم يخصص ، وخالف في ذلك الحنفية فقالوا : لا يرمي جرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس ، فإن رمي قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز ، وإن رماها قبل الفجر أعادها ، وبهذا قال أحمد وإسحق والجمهور ، وزاد إسحق « ولا يرميها قبل طلوع الشمس » ، وبه قال النخعي ومجاهد والثوري وأبو ثور ، ورأى جواز ذلك قبل طلوع الفجر عطاء وطاوس والشعبي والشافعي ، واحتج الجمهور بحديث ابن عمر أنماضي قبل هذا ، واحتج إسحق بحديث ابن عباس « أن النبي ﷺ قال لئن لم يأتني عبد المطلب : لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس » ، وهو حديث حسن أخرجه أبو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق الحسن العرفي . وهو بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون . عن ابن عباس ، وأخرجه الترمذي والطحاوي من طريق الحكم عن مقسم عنه ، وأخرجه أبو داود من طريق حبيب عن عطاء ، وهذه الطرق يتقوى بعضها بعضا ، ومن ثم صححه الترمذي وابن حبان . وإذا كان من رخص له منع أن

(١) في الطبوعات « نسخة » الصغرى ، والتصحيح من نسخة « نسخة » التمهيد .

يرى قبل طلوع الشمس فمن لم يرخص له أولى . واحتج الشافعي بحديث أسماء هذا . ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل الأمر في حديث ابن عباس على النذب ، ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه قال : بعثنى النبي ﷺ مع أهله وأمرني أن أرى مع الفجر ، وقال ابن المنذر : السنة أن لا يرى إلا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي ﷺ ، ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لأن فاعله مخالف للسنة ، ومن رمى حينئذ فلا إعادة عليه إذ لا أعلم أحدا قال لا يجزئه . واستدل به أيضا على إسقاط الوقوف بالمشعر الحرام عن الضعفة ، ولا دلالة فيه لأن رواية أسماء ساكتة عن الوقوف ، وقد بينته رواية ابن عمر التي قبلها . وقد اختلف السلف في هذه المسألة فكان بعضهم يقول : من مر بمزدلفة فلم ينزل بها فعليه دم ، ومن نزل بها ثم دفع منها في أي وقت كان من الليل فلا دم عليه ولو لم يقف مع الإمام . وقال مجاهد وقتادة والزهري والثوري : من لم يقف بها فقد ضيع نسكا وعليه دم ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحق وأبي ثور ، وروى عن عطاء ، وبه قال الأوزاعي لا دم عليه مطلقا ، وإنما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به . وروى الطبري بسند فيه ضعف عن عبد الله بن عمرو مرفوعا : إنما جمع منزل لدلج المسلمين ، وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة إلى أن الوقوف بها ركن لا يتم الحج إلا به ، وأشار ابن المنذر إلى ترجيحه ، ونقله ابن المنذر عن علقمة والنخعي ، والعجب أنهم قالوا من لم يقف بها فاته الحج ويجعل إحرامه عمرة ، واحتج الطحاوي بأن الله لم يذكر الوقوف وإنما قال ﴿ فاذكروا الله عند المشعر الحرام ﴾ وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حجه تام ، فإذا كان الذكر المذكور في الكتاب ليس من صلب الحج فالوطن الذي يكون الذكر فيه أخرى أن لا يكون فرضا . قال : وما احتجوا به من حديث عروة بن مضر - وهو بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة - رفعه قال : من شهد معنا صلاة الفجر بالمزدلفة وكان قد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه ، لاجتماعهم أنه لو بات بها ووقف ونام عن الصلاة فلم يصلها مع الإمام حتى فاتته أن حجه تام انتهى . وحديث عروة أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم ولفظ أبي داود عنه : أتيت رسول الله ﷺ بالموقف - يعني بجمع - قلت : جئت يا رسول الله من جبل طيء فأكلت مطيتي وأتعبت نفسي ، والله ما تركت من جبل إلا وقف عليه ، فهل لي من حج ؟ فقال رسول الله ﷺ : من أدرك معنا هذه الصلاة وأتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى نفسه ، وللنساء : من أدرك جمعا مع الإمام والناس حتى يفيضوا فقد أدرك الحج ، ومن لم يدرك مع الإمام والناس فلم يدرك ، ولا يبي يعلى . ومن لم يدرك جمعا فلا حج له ، وقد صنف أبو جعفر العقيلي جزءا في إنكار هذه الزيادة وبين أنها من رواية مطرف عن الشعبي عن عروة وإن مطرفا كان يهيم في المتون ، وقد ارتكب ابن حزم الشطط فزعم أنه من لم يصل صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام أن الحج يفوته التزاما لما ألزمه به الطحاوي ، ولم يعتبر ابن قدامة مخالفته هذه فحكي الإجماع على الإجزاء كما حكاه الطحاوي ، وعند الحنفية يجب بترك الوقوف بها دم لمن ليس به عذر ، ومن جملة الأعذار عندهم الزحام . الحديث الرابع حديث عائشة أورده من طريقين . قوله (عن القاسم) هو ابن محمد بن أبي بكر والد عبد الرحمن الراوي عنه . قوله (استأذنت سودة) أي بنت نعمة أم المؤمنين . قوله (ثقيلة) أي من عظم جسمها . قوله (ثبطة) بفتح المثناة وكسر الموحدة بعدها مهملة خفيفة أي بطيئة الحركة كأنها تثبط بالأرض أي تشبث بها ، ولم يذكر محمد بن كثير شيخ البخاري فيه عن سفيان وهو الثوري ما استأذنته سودة فيه ، فلذلك عقبه بطريق أفلح

عن القاسم المبينة لذلك ، وقد أخرجه ابن ماجه من طريق وكيع عن الثوري فبين ذلك ولفظه « ان سودة بنت زمعة كانت امرأة ثبطة ، فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تدفع من جمع قبل دفعة الناس فأذن لها ، ، ولأبي عوانة من طريق قبيصة عن الثوري « قدّم رسول الله ﷺ سودة ليلة جمع ، ، وأخرجه مسلم من طريق وكيع فلم يسق لفظه ، ومن طريق عبيد الله بن عمر العمري عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « وددت أني كنت استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنته سودة فأصلي الصبح بمنى فأرمى الجمرة قبل أن يأتي الناس ، فذكر بقية الحديث مثل سياق محمد بن كثير ، وله نحوه من طريق أيوب عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه من الزيادة « وكانت عائشة لا تفيض إلا مع الإمام ، . قوله (حدثنا أفلح بن حميد عن القاسم) في رواية الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن أفلح « أخبرنا القاسم ، وله من طريق أبي بكر الحنفي عن أفلح « سمعت القاسم ، . قوله (أن تدفع قبل حطمة الناس) في رواية مسلم عن القعنبى عن أفلح « أن تدفع قبله وقبل حطمة الناس ، والحطمة بفتح الحاء وسكون الطاء المهملتين الزحمة . قوله (فلأن أكون) بفتح اللام فهو مبتدأ وخبره « أحب ، وقولها « مفروح ، أى ما يفرح به من كل شيء . (تنبيه) : وقع عند مسلم عن القعنبى عن أفلح بن حميد ما يشعر بأن تفسير الثبطة بالثقيلة من القاسم راوى الخبر ولفظه « وكانت امرأة ثبطة ، يقول القاسم : والثبطة الثقيلة ، ولأبي عوانة من طريق ابن أبي فديك عن أفلح بعد أن ساق الحديث بلفظ « وكانت امرأة ثبطة قال : الثبطة الثقيلة ، وله من طريق أبي عامر العقدي عن أفلح « وكانت امرأة ثبطة ، يعنى ثقيلة ، فعلى هذا فقوله في رواية محمد بن كثير عند المصنف وكانت امرأة ثقيلة ثبطة من الادراج الواقع قبل ما أدرج عليه وأمثله قليلة جدا ، وسببه أن الراوى أدرج التفسير بعد الأصل فظن الراوى الآخر أن اللفظين ثابتان في أصل المتن فقدم وأخر . والله أعلم

٩٩ - باب متى يصلى الفجر بجمع

١٦٨٢ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعشى قال **حدثني** عمارة عن عبد الرحمن عن عبد الله رضي الله عنه قال « ما رأيت النبي ﷺ صلى صلاة لغير ميقاتيها ، إلا صلاتين : جمع بين المغرب والعشاء ، وصلى الفجر قبل ميقاتيها »

١٦٨٣ - **حدثنا** عبد الله بن رجاء **حدثنا** إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال « خرجنا مع عبد الله رضي الله عنه إلى مكة ، ثم قدمنا جعلاً فصلى الصلاتين : كل صلاة وحدها بأذان وإقامة ، والعشاء بينهما . ثم صلى الفجر حين طلع الفجر - قائل يقول طلع الفجر ، وقائل يقول لم يطلع الفجر - ثم قال : إن رسول الله ﷺ قال : إن هاتين الصلاتين حوّلتا عن وقتيها في هذا المكان : المغرب والعشاء ، فلا يقدم الناس جعلاً حتى يمتعوا ، وصلاة الفجر هذه الساعة . ثم وقف حتى أسفر ثم قال : لو أن أمير المؤمنين أقاض الآن أصاب السنة . فما أدري أقوله كان أمرع أم دفع عثمان رضي الله عنه ، فلم يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة يوم النحر »

قوله (باب متى يصل الفجر بجمع) ذكر فيه حديث ابن مسعود مختصرا ومطولا . قوله (حدثني عمارة) هو ابن عمير ، وعبد الرحمن هو ابن يزيد النخعي ، والاسناد كله كوفيون . قوله (لغير ميقاتها) في رواية غير أبي ذر « بغير » بالموحدة بدل اللام ، والمراد في غير وقتها المعتاد كما بيناه في الكلام عليه قبل باب . قوله في الطريق الثانية (خرجت) في رواية غير أبي ذر « خرجنا » . قوله (والعشاء بينهما) بفتح المهملة لا بكسرها أى الأكل ، وقد تقدم إيضاحه . قوله (فلا يقدم) بفتح الدال . قوله (حتى يعتموا) أى يدخلوا في العتمة وهو وقت العشاء الآخرة كما تقدم بيانه في المواقيت . قوله (لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن) يعنى عثمان كما بين في آخر الكلام ، وقوله (فما أدري) هو كلام عبد الرحمن بن يزيد الراوى عن ابن مسعود ، وأخطأ من قال إنه كلام ابن مسعود ، والمراد أن السنة الدفع من المشعر الحرام عند الإسفار قبل طلوع الشمس ، خلافا لما كان عليه أهل الجاهلية كما في حديث عمر الذي بعده . (فائدة) : وقع في رواية جرير بن حازم عن أبي إسحق عند أحمد من الزيادة في هذا الحديث أن نظير هذا القول صدر من ابن مسعود عند الدفع من عرفة أيضا ولفظه « لما وقفنا بعرفة غابت الشمس فقال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب » ، قال : فما أدري أكلام ابن مسعود أسرع أو إفاضة عثمان ، قال : فأوضح الناس . ولم يزد ابن مسعود على العنتى حتى أتى جمعا ، وله من طريق زكريا عن أبي إسحق في هذا الحديث « أفاض ابن مسعود من عرفة على هيئته لا يضرب بعيره حتى أتى جمعا » ، وقال سعيد بن منصور « حدثنا سفيان وأبو معاوية عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد أن ابن مسعود أوضع بعيره في وادى محسر ، وهذه الزيادة مرفوعة في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم . قوله (فلم يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة) سيأتى الكلام عليه في الباب الذى يليه ان شاء الله تعالى

١٠٠ - باب متى يدفع من جمع

١٦٨٤ - **حدثنا حجاج بن منهال** حدثنا شعبة عن أبي إسحاق سمعت عمرو بن ميمون يقول « شهدت عمر رضي الله عنه صلى بجمع الصبح ، ثم وقف فقال : إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ، ويقولون : أشرق ثبير . وإن النبي ﷺ خالفهم ، ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس »

[الحديث ١٦٨٤ - طرفه في : ٣٨٣٨]

قوله (باب متى يدفع من جمع) أى بعد الوقوف بالمشعر الحرام . قوله (عن أبي إسحق) هو السبيعي . قوله (لا يفيضون) زاد يحيى القطان عن شعبة « من جمع » أخرجه الاسماعيلى ، وكذا هو للصنف في أيام الجاهلية من رواية سفيان الثوري عن أبي إسحق ، وزاد الطبراني من رواية عبيد الله بن موسى عن سفيان « حتى يروا الشمس على ثبير » . قوله (ويقولون : أشرق ثبير) أشرق بفتح أوله فعل أمر من الاشراق أى ادخل في الشروق ، وقال ابن التين : وضبطه بعضهم بكسر الهمزة كأنه ثلاثى من شرق وليس ببين ، والشهور أن المعنى لتطلع عليك الشمس ، وقيل : معناه أضىء يا جبل ، وليس ببين أيضا . وثبير بفتح المثلثة وكسر الموحدة جبل معروف هناك ، وهو على يسار الذهاب الى منى ، وهو أعظم جبال مكة ، عرف برجل من هذيل اسمه ثبير دفن فيه ، زاد أبو الوليد عن شعبة « كما نغير » أخرجه الاسماعيلى ، ومثله لابن ماجه من طريق حجاج بن أرطاة عن أبي إسحق ، وللطبري من طريق

إسرائيل عن أبي إسحق : أشرق ثبير لعننا نغير ، قال الطبري : معناه كيما ندفع للنحر ، وهو من قولهم أغار الفرس إذا أسرع في عدوه ، قال ابن التين : وضبطه بعضهم بسكون الراء في ثبير وفي نغير لارادة السجع . قوله (ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس) الإفاضة الدفعة قاله الأصمعي ، ومنه أفاض القوم في الحديث إذا دفعوا فيه ، ويحتمل أن يكون فاعل أفاض عمر فيكون انتهاء حديثه ما قبل هذا ، ويحتمل أن يكون فاعل أفاض النبي ﷺ لعطفه على قوله خالفهم ، وهذا هو المعتمد . وقد وقع في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة الترمذي « فأفاض » وفي رواية الثوري « خالفهم النبي ﷺ فأفاض » ، وللطبري من طريق زكريا عن أبي إسحق بسنده « كان المشركون لا ينفرون حتى تطلع الشمس » ، وإن رسول الله ﷺ كره ذلك فنفر قبل طلوع الشمس ، وله من رواية إسرائيل « فدفع لقدر صلاة القوم المسفرين لصلاة الغداة » ، وأوضح من ذلك ما وقع في حديث جابر الطويل عند مسلم « ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله تعالى وكبره وهله ووحده ، فلم يزل واقفا حتى أسفر جدا ، فدفع قبل أن تطلع الشمس » ، وقد تقدم حديث ابن مسعود في ذلك وصنيع عثمان بما يوافقه ، وروى ابن المنذر من طريق الثوري عن أبي إسحق « سألت عبد الرحمن بن يزيد : متى دفع عبد الله من جمع ؟ قال : كانصراف القوم المسفرين من صلاة الغداة » ، وروى الطبري من حديث علي قال : لما أصبح رسول الله ﷺ بالمزدلفة غدا فوقف على قزح وأردف الفضل ثم قال : هذا الموقف ، وكل المزدلفة موقف . حتى إذا أسفر دفع ، وأصله في الترمذي دون قوله « حتى إذا أسفر » ، ولا بن خزيمة والطبري من طريق عكرمة عن ابن عباس « كان أهل الجاهلية يقفون بالمزدلفة ، حتى إذا طلعت الشمس فكانت على رؤوس الجبال كأنها العمام على رؤوس الرجال دفعوا » ، فدفع رسول الله ﷺ حين أسفر كل شيء قبل أن تطلع الشمس ، وللبهقي من حديث المسور بن مخرمة نحوه ، وفي هذا الحديث فضل الدفع من الموقف بالمزدلفة عند الاسفار ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيمن دفع قبل الفجر . ونقل الطبري الإجماع على أن من لم يقف فيه حتى طلعت الشمس فاته الوقوف قال ابن المنذر : وكان الشافعي وجمهور أهل العلم يقولون بظاهر هذه الأخبار ، وكان مالك يرى أن يدفع قبل الاسفار ، واحتج له بعض أصحابه بأن النبي ﷺ لم يعجل الصلاة مغلسا إلا ليدفع قبل الشمس ، فكل من بعد دفعه من طلوع الشمس كان أولى

١٠١ - باب التلبية والتكبير غداة النحر حين يرمى الجرة ، والارتداف في السير

١٦٨٥ - **حدثنا** أبو عاصم الضحاك بن مخلد أخبرنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما

« أن النبي ﷺ أردف الفضل ، فأخبر الفضل أنه لم يزل يلبّي حتى رمى الجرة »

١٦٨٦ ، ١٦٨٧ - **حدثنا** زهير بن حرب حدثنا وهب بن جابر حدثنا أبي عن يونس الأيلي عن

الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن أسامة بن زيد رضي الله عنهما كان ردف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة ، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى ، قال فكلاهما قالا : لم يزل النبي ﷺ يلبّي حتى رمى جرة العقبة »

قوله (باب التلبية والتكبير غداة النحر حتى يرمى) في رواية الكشميهني « حين يرمى » وهو أصوب . قال

الكرمانى : ليس في الحديث ذكر التكبير ، فيحتمل أن يكون أشار الى الذكر الذى في خلال التلبية ، وأراد أن يستدل على أن التكبير غير مشروع حينئذ لأن قوله « لم يزل » يدل على إدامة التلبية وإدامتها تدل على ترك ما عداها ، أو هو مختصر من حديث فيه ذكر التكبير انتهى . والمعتمد أنه أشار الى ما ورد في بعض طرقه كما جرت به عادته ، فعند أحمد وابن أبي شيبة والطحاوى من طريق مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله « خرجت مع رسول الله ﷺ فأتى مكة فترك التلبية حتى رمى جرة العقبة إلا أن يخطها بتكبير » . قوله (فأخبر الفضل) في رواية مسلم من طريق عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عطاء « فأخبرني ابن عباس أن الفضل أخبره » . قوله في الطريق الثانية (فكلاهما) أى الفضل بن عباس وأسامة بن زيد ، وفي ذكر أسامة إشكال لما تقدم في « باب النزول بين عرفة وجمع » ، أن عند مسلم في رواية إبراهيم بن عقبة عن كريب أن أسامة قال « وانطلقت أنا في سباق قريش على رجل ، لأن مقتضاه أن يكون أسامة سبق الى رمى الجرة فيكون إخباره بمثل ما أخبر به الفضل من التلبية مرسلا ، لكن لا مانع أنه يرجع مع النبي ﷺ الى الجرة أو يقيم بها حتى يأتي النبي ﷺ . وقد أخرج مسلم أيضا من حديث أم الحصين قالت « فرأيت أسامة بن زيد وبلالا في حجة الوداع وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي ﷺ والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جرة العقبة » . (تنبيه) : زاد ابن أبي شيبة من طريق علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل في هذا الحديث « فرماها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة » ، وسيأتى هذا الحكم بعد نيف وثلاثين بابا ، وفي هذا الحديث أن التلبية تستمر الى رمى الجرة يوم النحر ، وبعدها يشرع الحاج في التحلل . وروى ابن المنذر بأسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول « التلبية شعار الحج » ، فان كنت حاجا فلب حتى بدء حلك ، وبدء حلك أن ترمى جرة العقبة ، وروى سعيد بن منصور من طريق ابن عباس قال « حججت مع عمر إحدى عشرة حجة » ، وكان يلبي حتى يرمى الجرة ، وباستمرارها قال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأحمد وإسحق وأتباعهم ، وقالت طائفة : يقطع المحرم التلبية إذا دخل الحرم ، وهو مذهب ابن عمر ، لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة الى عرفة . وقالت طائفة : يقطعها إذا راح الى الموقف ، رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة وسعد بن أبي وقاص وعلي ، وبه قال مالك وقيد بزوال الشمس يوم عرفة ، وهو قول الأوزاعي والليث ، وعن الحسن البصري مثله لكن قال « إذا صلى الغداة يوم عرفة » ، وهو بمعنى الأول . وقد روى الطحاوى بأسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يزيد قال « حججت مع عبد الله ، فلما أفاض الى جمع جعل يلبي ، فقال رجل : أعرابى هذا ؟ فقال عبد الله : أنسى الناس أم ضلوا » ، وأشار الطحاوى الى أن كل من روى عنه ترك التلبية من يوم عرفة أنه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لا على أنها لا تشرع ، وجمع في ذلك بين ما اختلف من الآثار والله أعلم . واختلفوا أيضا هل يقطع التلبية مع رمى أول حصاة أو عند تمام الرمي ؟ فذهب الى الأول الجمهور ، وإلى الثاني أحمد وبعض أصحاب الشافعي ، ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال « أفضت مع النبي ﷺ من عرفات ، فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة يكبر مع كل حصاة » ، ثم قطع التلبية مع آخر حصاة ، قال ابن خزيمة : هذا حديث صحيح مفسر لما أبهم في الروايات الأخرى ، وإن المراد بقوله « حتى رمى جرة العقبة » أى أتم رميها

الحج سبعة إذا رجعت تلك عشرة كاملة ، ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴿ ١٩٦ البقرة

١٦٨٨ - **حدثنا** إسحاق بن منصور أخبرنا النضر أخبرنا شعبة حدثنا أبو جمرة قال « سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن المتعة فأمرني بها ، وسألته عن الهدى فقال فيها جزور أو بكرة أو شاة أو شرك في دم . قال : وكان ناسا كرهوها ، فبنت فرأيت في المنام كأن إنسانا ينادي : حج مبرور ، ومتعة متقبلة . فأنبت ابن عباس رضي الله عنهما فحدثته ، فقال : الله أكبر ، سنة أبي القاسم عليه السلام »

قال وقال آدم ووهب بن جرير وغندر عن شعبة « عمرة متقبلة ، وحج مبرور »

قوله (باب فن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى - الى قوله تعالى - حاضري المسجد الحرام) كذا في رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وساق في طريق كريمة ما بين قوله (الهدى) وقوله (حاضري المسجد الحرام) وغرض المصنف بذلك تفسير الهدى ، وذلك أنه لما انتهى في صفة الحج الى الوصول الى منى أراد أن يذكر أحكام الهدى والنحر ، لأن ذلك يكون غالبا بمنى . والمراد بقوله (فمن تمتع) أى في حال الأمن لقوله (فاذا أمتم فمن تمتع) وفيه حجة للجمهور في أن التمتع لا يختص بالمحصر ، وروى الطبري عن عروة قال في قوله (فاذا أمتم) أى من الوجع ونحوه ، قال الطبري : والاشبه بتأويل الآية أن المراد بها الأمن من الخوف ، لأنها نزلت وهم حائفون بالحديبية فبينت لهم ما يعملون حال المحصر ، وما يعملون حال الأمن . **قوله** (أخبرنا النضر) هو ابن شميل صاحب العربية . **قوله** (أبو جمرة) بالجيم والراء وقد تقدم لهذا الحديث طريق في آخره باب التمتع والقران ، وقد تقدم الكلام عليه هناك ، والغرض منه هنا بيان الهدى . **قوله** (وسألته) أى ابن عباس . **قوله** (عن الهدى) فقال فيها أى المتعة يعنى يجب على من تمتع دم . **قوله** (جزور) بفتح الجيم وضم الزاى أى بعير ذكر كان أو أنثى ، وهو مأخوذ من الجزر أى القطع ولفظها مؤنث تقول هذه الجزور . **قوله** (أو شرك) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء أى مشاركة في دم أى حيث يجزى الشيء الواحد عن جماعة ، وهذا موافق لما رواه مسلم عن جابر قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج ، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة ، وبهذا قال الشافعي والجمهور ، سواء كان الهدى تطوعا أو واجبا ، وسواء كانوا كلهم متقربين بذلك أو كان بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللحم ، وعن أبي حنيفة : يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين بالهدى ، وعن زفر مثله بزيادة أن تكون أسبابهم واحدة ، وعن داود وبعض المالكية : يجوز في هدى التطوع دون الواجب ، وعن مالك : لا يجوز مطلقا ، واحتج له اسماعيل القاضي بأن حديث جابر إنما كان بالحديبية حيث كانوا محصرين ، وأما حديث ابن عباس يخالف أبا جمرة عنه ثقات أصحابه فرووا عنه أن ما استيسر من الهدى شاة ، ثم ساق ذلك بأسانيد صحيحة عنهم عن ابن عباس قال : وقد روى ليث عن طاوس عن ابن عباس مثل رواية أبي جمرة ، وليث ضعيف . قال : وحدثنا سليمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال « ما كنت أرى أن دما واحدا يقضى عن أكثر من واحد ، انتهى . وليس بين رواية أبي جمرة ورواية غيره منافاة لأنه زاد عليهم ذكر الاشتراك ووافقهم على ذكر الشاة ، وإنما أراد ابن عباس بالاعتصار على الشاة الرد على من زعم اختصاص الهدى

بالابل والبقر ، وذلك واضح فيما سند كره بعد هذا . وأما رواية محمد عن ابن عباس فمنقطعة ، ومع ذلك لو كانت متصلة احتمل أن يكون ابن عباس أخبر أنه كان لا يرى ذلك من جهة الاجتهاد حتى صح عنه النقل بصحة الاشتراك فأقضى به أبا جرة ، وبهذا تجتمع الاخبار ، وهو أولى من الطعن في رواية من أجمع العلماء على توثيقه والاحتجاج بروايته وهو أبو جرة الضبعي . وقد روى عن ابن عمر أنه كان لا يرى التشريك ، ثم رجع عن ذلك لما بلغته السنة . قال أحمد : حدثنا عبد الوهاب حدثنا مجاهد عن الشعبي قال : سألت ابن عمر قلت : الجزور والبقرة تجزى عن سبعة ؟ قال : يا شعبي ، ولها سبعة أنفس ؟ قال قلت : فإن أصحاب محمد يزعمون أن رسول الله ﷺ من الجزور عن سبعة والبقرة عن سبعة . قال فقال ابن عمر لرجل : أكذلك يا فلان ؟ قال : نعم . قال : ما شعرت بهذا ، . وأما تأويل اسماعيل لحديث جابر بأنه كان بالحديبية فلا يدفع الاحتجاج بالحديث ، بل روى مسلم من طريق أخرى عن جابر في أثناء حديث قال : فأمرنا رسول الله ﷺ إذا أحللنا أن نهدي ونجمع النضر منا في الهدية ، وهذا يدل على صحة أصل الاشتراك ، واتفق من قال بالاشتراك على أنه لا يكون في أكثر من سبعة ، إلا إحدى الروايتين عن سعيد بن المسيب فقال : تجزى عن عشرة ، وبه قال إسحق بن راهويه وابن خزيمة من الشافعية ، واحتج لذلك في صحيحه وقواه ، واحتج له ابن خزيمة بحديث رافع بن خديج : أنه ﷺ قسم فعديل عشرة من الغنم بيعير ، الحديث وهو في الصحيحين ، وأجمعوا على أن الشاة لا يصح الاشتراك فيها ، وقوله : أو شاة ، هو قول الجمهور ، ورواه الطبري وابن أبي حاتم بأسانيد صحيحة عنهم ، ورويا بأسناد قوى عن القاسم بن محمد عن عائشة وابن عمر أنهما كانا لا يريان ما استيسر من الهدى إلا من الابل والبقر ، ووافقهما القاسم وطائفة : قال اسماعيل القاضي في الأحكام ، له : أظنهم ذهبوا الى ذلك لقوله تعالى ﴿ والبدن جعلناها لكم من شعائر الله ﴾ فذهبوا الى تخصيص ما يقع عليه اسم البدن ، قال : ويرد هذا قوله تعالى ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ وأجمع المسلمون أن في الظبي شاة فوقع عليها اسم هدى . قلت : قد احتج بذلك ابن عباس فأخرج الطبري بأسناد صحيح الى عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال ابن عباس : الهدى شاة . فقيل له في ذلك ، فقال : أنا أقرأ عليكم من كتاب الله ما تقوون به ، ما في الظبي ؟ قالوا شاة ، قال : فإن الله تعالى يقول ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ . قوله (ومتممة متقبلة) قال الاسماعيلي وغيره : تفرد النضر بقوله « متممة » ، ولا أعلم أحدا من أصحاب شعبة رواه عنه الا قال « عمرة » ، وقال أبو نعيم : قال أصحاب شعبة كلهم عمرة الا النضر فقال متممة . قلت : وقد أشار المصنف الى هذا بما علقه بعد . قوله (وقال آدم وهب بن جرير وغندر عن شعبة عمرة الخ) أما طريق آدم فوصلها عنه في باب التمتع والقران ، ، وأما طريق وهب بن جرير فوصلها البيهقي من طريق ابراهيم بن مرزوق عن وهب ، وأما طريق غندر فوصلها أحمد عنه ، وأخرجها مسلم عن أبي موسى وبندار كلاهما عن غندر

١٠٣ - **باب ركوب البدن** ، لقوله [٣٦ الحج] : ﴿ والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير ، فاذكروا اسم الله عليها صواف » ، فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتز » ، كذلك صغرناها لكم لعلكم تشكرون . لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم ، كذلك صغرناها لكم لئلا تكبروا الله على ما هداكم وبشر المحسنين » . قال مجاهد : سُميت البدن لبدنها . والقانع : السائل ، والمعتز : الذي يمتز بالبدن من غنى أو فقر . وشعائر الله : استمظام البدن واستحسانها . والعتيق : عتقه من

الجبابة . ويقال وَجَبَتْ : سقطت الى الارض ، ومنه وَجَبَتِ الشمسُ

١٦٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ : ارْكَبْهَا . فَقَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . فَقَالَ : ارْكَبْهَا . قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ : ارْكَبْهَا وَيْلَكَ ، فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ »

[الحديث ١٦٨٩ - أطرافه في : ١٧٠٦ ، ٢٧٥٥ ، ٦١٦٠]

١٦٩٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَشُعْبَةُ قَالَا حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ : ارْكَبْهَا . قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ : ارْكَبْهَا . قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ : ارْكَبْهَا . ثَلَاثًا »

[الحديث ١٦٩٠ - طرفاه في : ٢٧٥٤ ، ٦١٥٩]

قوله (باب ركوب البدن لقوله تعالى : والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير ، فاذكروا اسم الله عليها صواف ، فاذا وجبت جنوبها - الى قوله تعالى - وبشر المحسنين) هكذا في رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وساق في رواية كريمة الآيتين ، واستدل المصنف لجواز ركوب البدن بعموم قوله تعالى (لكم فيها خير) وأشار الى قول ابراهيم التيمي (لكم فيها خير) : من شاء ركب ومن شاء حلب ، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عنه بإسناد جيد . والبدن يسكون الدال في قراءة الجمهور ، وقرأ الأعرج وهي رواية عن عاصم بضمها ، وأصلها من الابل وألحقت بها البقر شرعا . قوله (قال مجاهد سميت البدن لبدنها) هو بفتح الموحدة والمهملة للاكثر ، وبضمها وسكون الدال لبعضهم ، وفي رواية الكششميني لبدانتها أي سمها ، وكذا أخرجه عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : إنما سميت البدن من قبل السمانة . قوله (والقانع السائل ، والمعتز الذي يعتز بالبدن من غنى أو فقير) أي يطيف بها متعرضا لها ، وهذا التعليق أخرجه أيضا عبد بن حميد من طريق عثمان بن الأسود قلت لمجاهد : ما القانع ؟ قال جارك الذي ينتظر ما دخل بيتك ، والمعتز الذي يعتز ببابك ويريك نفسه ولا يسألك شيئا . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : القانع هو الطامع . وقال مرة : هو السائل . ومن طريق الثوري عن فرات عن سعيد بن جبير : المعتز الذي يعتزك يزورك ولا يسألك . ومن طريق ابن جريج عن مجاهد : المعتز الذي يعتز بالبدن من غنى أو فقير . وقال الخليل في العين : القنوع المتذل للسألة ، قنع اليه مال وخضع ، وهو السائل . والمعتز الذي يمترض ولا يسأل . ويقال قنع بكسر النون اذا رضى وقنع بفتحها اذا سأل . وقرأ الحسن « المعتزى » وهو بمعنى المعتز . قوله (وشعائر الله استعظام البدن واستحسانها) أخرجه عبد بن حميد أيضا من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله (ومن يعظم شعائر الله) قال استعظام البدن استحسانها واستئمانها . ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس نحوه ، لكن فيه ابن أبي ليلى وهو سىء الحفظ . قوله (والعتيق عتقه من الجبابة) أخرجه عبد بن حميد أيضا من طريق سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : إنما سمي العتيق لانه أعتق من الجبابة . وقد جاء هذا مرفوعا أخرجه البزار من حديث

عبد الله بن الزبير . قوله (ويقال وجبت سقطت الى الارض ومنه وجبت الشمس) هو قول ابن عباس ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقسم عن ابن عباس قال : فاذا وجبت أى سقطت ، وكذا أخرجه الطبري من طريقين عن مجاهد . قوله (عن الأعرج) لم تختلف الرواة عن مالك عن أبي الزناد فيه ، ورواه ابن عيينة عن أبي الزناد فقال عن الأعرج عن أبي هريرة ، أو عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ، أخرجه سعيد بن منصور عنه . وقد رواه الثوري عن أبي الزناد بالاسنادين مفرقا . قوله (رأى رجلا) لم أقف على اسمه بعد طول البحث . قوله (يسوق بدنة) كذا في معظم الأحاديث ، ووقع لمسلم من طريق بكير بن الأخنس عن أنس « مر ببذنة أو هدية ، ولأبي عوانة من هذا الوجه « أو هدى » ، وهو ما يوضح أنه ليس المراد بالبدنة مجرد مدلولها اللغوي . ولمسلم من طريق المغيرة عن أبي الزناد « بينا رجل يسوق بدنة مقلدة ، وكذا في طريق همام عن أبي هريرة ، وسيأتي لل مصنف في « باب تقليد البدن » أنها كانت مقلدة نعلا . قوله (فقال اركبها) زاد النسائي من طريق سعيد عن قتادة ، والجوزقي من طريق حميد عن ثابت كلاهما عن أنس « وقد جهده المشي » ، ولأبي يعلى من طريق الحسن عن أنس « حافيا » ، لكنها ضعيفة . قوله (ويملك في الثانية أو في الثالثة) وقع في رواية همام عند مسلم « ويملك اركبها » ، ويملك اركبها ، ولأحمد من رواية عبد الرحمن بن إسحق والثوري كلاهما عن أبي الزناد ، ومن طريق مجلان عن أبي هريرة قال « اركبها ويحك . قال : إنها بدنة . قال : اركبها ويحك » ، زاد أبو يعلى من رواية الحسن « فركبها » ، وقد قلنا إنها ضعيفة ، لكن سيأتي للمصنف من طريق عكرمة عن أبي هريرة « فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير النبي صلى الله عليه وسلم والنعل في عنقه » ، وتبين بهذه الطرق أنه أطلق البدنة على الواحدة من الإبل المهداة الى البيت الحرام ، ولو كان المراد مدلولها اللغوي لم يحصل الجواب بقوله إنها بدنة لأن كونها من الإبل معلوم ، فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي كونها هديا فلذلك قال إنها بدنة ، والحق أنه لم يخف ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم لكونها كانت مقلدة ، ولهذا قال له لما زاد في مراجعته « ويملك » واستدل به على جواز ركوب الهدى سواء كان واجبا أو متطوعا به ، لكونه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل صاحب الهدى عن ذلك ، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك . وأصرح من هذا ما أخرجه أحمد من حديث علي « أنه سئل : هل يركب الرجل هديه ؟ فقال : لا بأس » ، قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يمر بالرجال يمشون فيأمرهم يركبون هديه ، أى هدى النبي صلى الله عليه وسلم ، إسناده صالح . وبالجواز مطلقا قال عروة بن الزبير ، ونسبه ابن المنذر لأحمد وإسحق ، وبه قال أهل الظاهر ، وهو الذي جزم به النووي في « الروضة » تبعا لأصله في الضحايا ، ونقله في « شرح المذهب » عن القفال والماوردي ، ونقل فيه عن أبي حامد والبغدي وغيرهما تقييده بالحاجة ، وقال الروياني : تجوز به بغير حاجة يخالف النص ، وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحق ، وأطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء ، وتقيده صاحب « الهداية » من الحنفية بالاضطرار الى ذلك ، وهو المنقول عن الشعبي عند ابن أبي شيبة ولفظه : لا يركب الهدى إلا من لا يجد منه بدا . ولفظ الشافعي الذي نقله ابن المنذر وترجم له البيهقي : يركب إذا اضطر ركوبا غير فادح . وقال ابن العربي عن مالك : يركب للضرورة ، فاذا استراح نزل . ومقتضى من قيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود الى ركوبها إلا من ضرورة أخرى ، والدليل على اعتبار هذه القيود الثلاثة - وهي الاضطرار والركوب بالمعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة - ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعا بلفظ « اركبها بالمعروف إذا ألحمت إليها حتى تجد ظهرا » ، فإن مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها ، وروى سعيد بن

منصور من طريق إبراهيم النخعي قال : يركبها اذا أعيان قدر ما يستريح على ظهرها . وفي المسألة مذهب خامس وهو المنع مطلقا نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ، ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة إلا أنه قال : ومع ذلك يضمن ما نقص منها بركوبه . وضمن النقص وافق عليه الشافعية في الهدى الواجب كالنذر . ومذهب سادس وهو وجوب ذلك نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكا بظاهر الأمر ، ولخالفه ما كانوا عليه في الجاهلية من البحيرة والسائبة ، ورده بأن الذين ساقوا الهدى في عهد النبي ﷺ كانوا كثيرا ولم يأمر أحدا منهم بذلك انتهى . وفيه نظر لما تقدم من حديث علي ، وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح رواه أبو داود في « المراسيل » عن عطاء . كان النبي ﷺ يأمر بالبدنة إذا احتاج إليها سيدها أن يحمل عليها ويركبها غير منهكها . قلت : ماذا ؟ قال : الراجل والمتبع اليسير فان نتجت حمل عليها ولدها ، ^(١) ولا يمتنع القول بوجوبه اذا تعين طريقا الى انقاذ مهجة انسان من الهلاك . واختلف المجيزون هل يحمل عليها متاعه ؟ فمنعه مالك وأجازة الجمهور . وهل يحمل عليها غيره ؟ أجازة الجمهور أيضا على التفصيل المتقدم . ونقل عياض الإجماع على أنه لا يؤجرها . وقال الطحاوي في « اختلاف العلماء » : قال أصحابنا والشافعية ان احتلب منها شيئا تصدق به ، فان أكله تصدق بشمسه ، ويركب اذا احتاج فان نقصه ذلك صمن . وقال مالك : لا يشرب من لبنه فان شرب لم يغرم . ولا يركب إلا عند الحاجة فان ركب لم يغرم . وقال الثوري : لا يركب إلا اذا اضطر . قوله (ويملك) قال القرطبي : قالها له تأديبا لأجل مراجعته له مع عدم خفاء الحال عليه ، وبهذا جزم ابن عبد البر وابن العربي وبالع حتى قال : الويل لمن راجع في ذلك بعد هذا قال : ولولا أنه ﷺ اشترط على ربه ما اشترط لهلك ذلك الرجل لا محالة . قال القرطبي : ويحتمل أن يكون فهم عنه أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية في السائبة وغيرها فزجره عن ذلك ، فعلى الحالتين هي إنشاء . ووجه عياض وغيره قالوا : والأمر هنا وإن قلنا إنه للإرشاد لكنه استحق الذم بتوقفه على امثال الأمر . والذي يظهر أنه ما ترك الامثال عنادا ، ويحتمل أن يكون ظن أنه يلزمه غرم بركوبها أو إثم وأن الإذن الصادر له بركوبها إنما هو للشفقة عليه فتوقف ، فلما أغلظ له بادر الى الامثال . وقيل لأنه كان أشرف على هلكة من الجهد . وويل كلفة تقال لمن وقع في هلكة ، فالمعنى أشرفت على الهلكة فاركب ، فعلى هذا هي إخبار وقيل هي كلمة تدعم بها العرب كلامها ولا تقصد معناها كقوله لا أم لك ، ويقويه ما تقدم في بعض الروايات بلفظ « ويحك » بدل ويملك ، قال الهروي : ويل يقال لمن وقع في هلكة يستحقها ، ويح لمن وقع في هلكة لا يستحقها . وفي الحديث تكرير الفتوى ، والندب الى المبادرة الى امثال الأمر ، وزجر من لم يبادر الى ذلك وتوبيخه ، وجواز مسابقة الكبار في السفر ، وأن الكبير إذا رأى مصلحة للصغير لا يأنف عن إرشاده إليها ، واستنبط منه المصنف جواز انتفاع الواقف بوقفه ، وهو موافق للجمهور في الاوقاف العامة أما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقهم كما سيأتي بيانه في مكانه إن شاء الله تعالى . قوله (عن أنس) في رواية علي بن الجعد عن شعبة عند الاسماعيلي « سمعت أنس بن مالك » . قوله (قال اركبها ثلاثا) كذا في رواية أبي ذر مختصرا وفي رواية غيره قال « إنها بدنة » ، قال اركبها . قال إنها بدنة ، قال اركبها . ثلاثا ، وكذا أخرجه أبو مسلم السكجى في السنن عن مسلم بن إبراهيم شيخ

(١) في « مراسيل أبي داود » المطبوعة بمصر سنة ١٣١٠ ص ١٩ « قلت ماذا ؟ قال : الرجل الراجل ، والمتبع اليسير ، وإن

نتجت حمل عليها ولدها وعدله »

البخارى فيه ، ومن طريقه أبو نعيم في « المستخرج » . وأخرجه الاسماعيل عن أبي خليفة عن مسلم كذلك لكن قال في آخره « ويلك » بدل « ثلاثا » ، ولترمذى من طريق أبي عوانة عن قتادة « فقال له في الثالثة أو الرابعة : اركبها ويحك أو ويلك » ، وللنسائي من طريق سعيد عن قتادة « قال في الرابعة : اركبها ويلك » ،

١٠٤ - باب من ساق البدن معه

١٦٩١ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن ابن عمر رضي الله عنهما قال « تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة الى الحج » ، وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة ، وبدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج ، فتمتع الناس مع النبي ﷺ بالعمرة الى الحج ، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ، ومنهم من لم يهد . فلما قدم النبي ﷺ مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فانه لا يحل لشيء حرم منه حتى يقضى حجه ، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر وليحلق ثم ليهل بالحج ، فمن لم يجد هديا فليضم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع الى أهله . فطاف حين قدم مكة ، واستلم الركن أول شيء . ثم خب ثلاثة أطواف ومشى أربعاً ، فركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ، ثم سلم فأنصرف فاتى الصفا ، فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ، ثم حل من كل شيء حرم منه ، وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ من أهدى وساق الهدى من الناس »

١٦٩٢ - وعن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته عن النبي ﷺ في تمتعه بالعمرة الى الحج ، فتمتع الناس معه بمثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ »

قوله (باب من ساق البدن معه) أى من الحل الى الحرم ، قال المهب : أراد المصنف أن يعرف أن السنة في الهدى أن يساق من الحل الى الحرم ، فان اشتراه من الحرم خرج به إذا حج الى عرفة . وهو قول مالك قال : فان لم يفعل فعليه البدل ، وهو قول الليث . وقال الجمهور : إن وقف به بعرفة لحسن وإلا فلا بدل عليه . وقال أبو حنيفة : ليس بسنة لأن النبي ﷺ إنما ساق الهدى من الحل لأن مسكنه كان خارج الحرم . وهذا كله في الابل ، فأما البقر فقد يضعف عن ذلك ، والغنم أضعف ، ومن ثم قال مالك : لا يساق إلا من عرفة أو ما قرب منها لأنها تضعف عن قطع طول المسافة . قوله (عن عقيل) في رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه « حدثني عقيل » ، قوله (تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة الى الحج) قال المهب : معناه أمر بذلك ، لأنه كان ينكر على أنس قوله انه قرن ويقول بل كان مفردا ، وأما قوله « وبدأ فأهل بالعمرة » ، فمعناه أمرهم بالتمتع ، وهو أن يهلوا بالعمرة أولا ويقدموها قبل الحج ، قال : ولا بد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر . قلت : لم يتعين هذا التأويل المتصنف ، وقد قال ابن المنير في الحاشية : ان حل قوله « تمتع » على معنى أمر من أبعد التأويلات ، والاستشهاد

عليه بقوله رجم وإنما أمر بالرجم من أو هن الاستشهادات ، لأن الرجم من وظيفة الإمام ، والذي يتولاه إنما يتولاه نيابة عنه ، وأما أعمال الحج من أفراد وقران وتمتع فانه وظيفة كل أحد عن نفسه . ثم أجاز تأويل آخر وهو أن الراوى عهد أن الناس لا يفعلون إلا كفعله لا سيما مع قوله « خذوا عني مناسككم » فلما تحقق أن الناس تمتعوا ظن أنه عليه الصلاة والسلام تمتع فأطلق ذلك . قلت : ولم يتعين هذا أيضا ، بل يحتمل أن يكون معنى قوله « تمتع » محمولا على مدلوله اللغوى وهو الانتفاع باسقاط عمل العمرة والخروج الى ميقاتها وغيرها ، بل قال النووى : ان هذا هو المتعين . قال : وقوله « بالعمرة الى الحج » أى بادخال العمرة على الحج ، وقد قدمنا فى « باب التمتع والقران » تقرير هذا التأويل ، وإنما المشكل هنا قوله « بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج » لأن الجمع بين الأحاديث الكثيرة فى هذا الباب استقر كما تقدم على أنه بدأ أولا بالحج ثم أدخل عليه العمرة ، وهذا بالعكس . وأجيب عنه بأن المراد به صورة الإهلال ، أى لما أدخل العمرة على الحج لبي بهما فقال : لبيك بعمرة وحجة معا . وهذا مطابق لحديث أنس المتقدم ، لكن قد أنكر ابن عمر ذلك على أنس ، فيحتمل أن يحمل إنكار ابن عمر عليه كونه أطلق أنه ﷺ جمع بينهما أى فى ابتداء الأمر ، ويعين هذا التأويل قوله فى نفس الحديث « وتمتع الناس الخ » فان الذين تمتعوا إنما بدءوا بالحج لكن فسخوا حجهم الى العمرة حتى حلوا بعد ذلك بمكة ثم حجوا من عامهم . قوله (فساق معه الهدى من ذى الحليفة) أى من الميقات ، وفيه النذب الى سوق الهدى من المواقيت ومن الأماكن البعيدة ، وهى من السنن التى أغفلها كثير من الناس . قوله (فانه لا يحل من شيء) تقدم بيانه فى حديث حفصة فى « باب التمتع والقران » . قوله (ويقصر) كذا لأبى ذر ، وأما الأكثر فعندهم « وليقصر » وكذا فى رواية مسلم ، قال النووى : معناه أنه يفعل الطواف والسعى والتقصر ويصير حلالا ، وهذا دليل على أن الحلق أو التقصير نسك ، وهو الصحيح ، وقيل استباحة محظور . قال : وإنما أمره بالتقصير دون الحلق مع أن الحلق أفضل ليعقب له شعر يحلقه فى الحج . قوله (وليحل) هو أمر معناه الخبر أى قد صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا عليه فى الإحرام ، ويحتمل أن يكون أمرا على الإباحة لفعل ما كان عليه حراما قبل الإحرام . قوله (ثم ليهل بالحج) أى يحرم وقت خروجه الى عرفة ، ولهذا أتى بـ « ثم الدالة على التراخى » فلم يرد أنه يهل بالحج عقب إهلاله من العمرة . قوله (وليهد)^(١) أى هدى التمتع وهو واجب بشروطه . قوله (فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام فى الحج) أى لم يجد الهدى بذلك المكان ، ويتحقق ذلك بأن يعدم الهدى أو يعدم ثمنه حينئذ أو يجد ثمنه لكن يحتاج اليه لأهم من ذلك أو يجده لكن يمتنع صاحبه من بيعه أو يمتنع من بيعه إلا بغلته فينقل الى الصوم كما هو نص القرآن ، والمراد بقوله « فى الحج » أى بعد الإحرام به ، وقال النووى : هذا هو الأفضل ، فان صامها قبل الإهلال بالحج أجزأه على الصحيح ، وأما قبل التخلل من العمرة فلا على الصحيح قاله مالك وجوزة الثورى وأصحاب الرأى ، وعلى الأول فمن استحب صيام عرفة بعرفة قال : يحرم يوم السابع ليصوم السابع والثامن والتاسع وإلا فيحرم يوم السادس ليفطر بعرفة ، فان فاته الصوم قضاءه ، وقيل يسقط ويستقر الهدى فى ذمته وهو قول الحنفية . وفى صوم أيام التشريق لهذا قولان للشافعية أظهرهما لا يجوز ، قال النووى : وأصحهما من حيث الدليل الجواز . قوله (ثم خب) تقدم الكلام عليه فى « باب استلام الحجر الأسود » وتقدم الكلام على السعى فى بابيه ، وقوله « ثم سلم فانصرف فاتى الصفا » ظاهره أنه لم يتخلل بينهما

عمل آخر ، لكن في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم ، ثم رجع الى الحجر فاستلمه ثم خرج من باب الصفا ، . قوله (ثم حل من كل شيء حرم منه) تقدم أن سبب عدم إحلاله كونه ساق الهدى ، وإلا لكان يفسخ الحج الى العمرة ويتحل منها كما أمر به أصحابه . واستدل به على أن التحلل لا يقع بمجرد طواف القدوم خلافا لابن عباس وهو واضح ، وقد تقدم البحث فيه . وقوله « وفعل مثل ما فعل » إشارة الى عدم خصوصيته بذلك ، وفيه مشروعية طواف القدوم للقارن والرمال فيه إن عقبه بالسعى ، وتسمية السعى طوافا ، وطواف الإفاضة يوم النحر ، واستدل به على أن الحلق ليس بركن ، وليس بواضح لأنه لا يلزم من ترك ذكره في هذا الحديث أن لا يكون وقع بل هو داخل في عموم قوله « حتى قضى حجه » . (تنبيه) : وقع بين قوله « وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ » وبين قوله « من أهدى وساق الهدى من الناس » في روايه أبي الوقت لفظ « باب » ، وقال « فيه عن عروة عن عائشة الخ » وهو خطأ شنيع فإن قوله « من أهدى » فاعل قوله « وفعل » ، فالفصل بينهما بلفظ باب خطأ ويصير فاعل فعل محذوفا ، وأغرب الكرماني فشرحه على أن فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر ، وأما أبو نعيم في « المستخرج » فساق الحديث بتمامه الخ ثم أعاد هذا اللفظ بترجمة مستقاة ، وساق حديث عائشة بالاسناد الذي قبله وقال في كل منهما « أخرجه البخاري عن يحيى بن بكير ، وهذا غريب ^(١) » والأصوب ما رواه الأكثر ، ووقع في رواية أبي الوليد الباجي عن أبي ذر بعد قوله « ما فعل رسول الله ﷺ » فاصلة صورتها (.) وبعدها « من أهدى وساق الهدى من الناس » وعن عروة أن عائشة أخبرته . قال أبو الوليد : أمرنا أبو ذر أن نضرب على هذه الترجمة ، يعنى قوله « من أهدى وساق الهدى من الناس » انتهى . وهو عجيب من أبي الوليد ومن شيخه ، فإن قوله « من أهدى » هو صفة لقوله « وفعل » ، ولكنهما ظنا أنها ترجمة فحكما عليها بالوهم ، وليس كذلك . وكذا أخرجه مسلم من رواية شعيب فساق حديث ابن عمر الى قوله « من الناس » ثم أعاد الاسناد بعينه الى عائشة قال عن رسول الله ﷺ في تمتعه بالحج الى العمرة « وتمتع الناس معه بمثل الذى أخبرني سالم عن عبد الله » وقد تعقب المهلب قول الزهري « بمثل الذى أخبرني سالم » فقال : يعنى مثله في الوهم لأن أحاديث عائشة كلها شاهدة بأنه حج مفردا . قلت : وليس وهما إذ لا مانع من الجمع بين الروايتين بمثل ما جمعنا به بين المختلف عن ابن عمر بأن يكون المراد بالإفراد في حديثها البداءة بالحج وبالتمتع بالعمرة لإدخالها على الحج ، وهو أولى من توهم جبل من جبال الحفظ . والله أعلم

١٠٥ - باب من اشترى الهدى من الطريق

١٦٩٣ - حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد عن أيوب عن نافع قال « قال عبد الله بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم لأبيه : أقيم فاني لا آمنها أن تصد عن البيت . قال : إذن أفعل كما فعل رسول الله ﷺ ، وقد قال الله ﷻ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » فأننا أشهدكم كم أنى قد أوجبت على نفسى العمرة . فأهل بالعمرة . قال : ثم خرج حتى إذا كان بالبيداء أهل بالحج والعمرة وقال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد . ثم اشترى الهدى من قديد ، ثم قدّم فطاف لهما طوافا واحدا ، فلم يحل حتى حل منهما جميعا »

قوله (باب من اشترى الهدى من الطريق) أى سواء كان فى الحل أو الحرم إذ سوقه معه من بلده ليس بشرط . وقال ابن بطال : أراد أن يبين أن مذهب ابن عمر فى الهدى أنه ما أدخل من الحل الى الحرم ، لأن قديدا من الحل . قلت : لا يخفى أن الترجمة أعم من فعل ابن عمر فكيف تكون بياناً له . قوله (فأى لا آمنها) بالمد وفتح الميم الخفيفة ، وقد تقدم فى «باب طواف القارن» ، بلفظ «لا آمن» ، والهاء هنا ضمير الفتنة أى لا آمن الفتنة أن تكون سبباً فى صدك عن البيت ، وسيأتى بيان ذلك فى «باب المحصر» مع بقية الكلام عليه . وفى رواية المستملى والسرخسى هنا «لا آمنها» ، وقد تقدم ضبطه وشرحه فى «باب طواف القارن» . قوله (أن تصد) فى رواية السرخسى «أن ستصد» . قوله (فأهل بالعمرة) زاد فى رواية أبى ذر «من الدار» ، وكذا أخرجه أبو نعيم من رواية على بن عبد العزيز عن أبى النعمان شيخ البخارى فيه ، ويؤخذ منه جواز الإحرام من قبل الميقات ، وللعلماء فيه اختلاف : فنقل ابن المنذر الإجماع على الجواز ، ثم قيل هو أفضل من الإحرام من الميقات ، وقيل دونه ، وقيل مثله ، وقيل من كان له ميقات معين فهو فى حقه أفضل وإلا فن داره ، وللشافعية فى أرجحية الميقات عن الدار اختلاف ، وقال الرافعى يؤخذ من تعطيلهم أن من آمن على نفسه كان أرجح فى حقه وإلا فن الميقات أفضل ، وقد تقدم قول المصنف «وكره عثمان أن يحرم من خراسان أو كرمان» ، فى «باب قوله تعالى الحج أشهر معلومات» . قوله (فلم يحل حتى حل) فى رواية السرخسى «حتى أحل» ، بزيادة ألف والحاء مفتوحة وهى لغة شهيرة يقال حل وأحل

١٠٦ - باب من أشعر وقلد بذى الحليفة ثم أحرم

وقال نافع : كان ابن عمر رضى الله عنهما إذا أهدى من المدينة قلده وأشعره بذى الحليفة

يظمن فى شق سنام الأيمن بالشفرة ، ووجهها قبل القبلة بركة

١٦٩٤ - ١٦٩٥ - حدثنا أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهرى عن عروة بن الزبير

عن المسور بن مخرمة ومروان قال «خرج النبى ﷺ زمن الحديبية فى بضع عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كانوا بذى الحليفة قلده النبى ﷺ الهدى وأشعر وأحرم بالعمرة»

[الحديث ١٦٩٤ - أطرافه فى : ١٨١١ ، ٢٧١٢ ، ٢٧٣١ ، ٤١٥٨ ، ٤١٧٨ ، ٤١٨١]

[الحديث ١٦٩٥ - أطرافه فى : ٢٧١١ ، ٢٧٣٢ ، ٤١٥٧ ، ٤١٧٩ ، ٤١٨٠]

١٦٩٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا أفلح عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها قالت «فتت قلائد بذن

النبى ﷺ بيدي ، ثم قلدها وأشعرها وأهداها ، فما حرّم عليه شئ كان أحل له»

[الحديث ١٦٩٦ - أطرافه فى : ١٦٩٨ ، ١٦٩٩ ، ١٧٠٠ ، ١٧٠١ ، ١٧٠٢ ، ١٧٠٣ ، ١٧٠٤ ، ١٧٠٥ ، ٢٣١٧ ، ٥٥٦٦]

قوله (باب من أشعر وقلد بذى الحليفة ثم أحرم) قال ابن بطال : غرضه أن يبين أن المستحب أن لا يشعر المحرم ولا يقلد إلا فى ميقات بلده انتهى . والذي يظهر أن غرضه الإشارة الى رد قول مجاهد لا يشعر حتى يحرم أخرجه ابن أبى شيبة لقوله فى الترجمة «من أشعر ثم أحرم» ، ووجه الدلالة لذلك من حديث المسور قوله «حتى إذا كانوا بذى الحليفة قلده الهدى وأحرم» ، فإن ظاهره الهداءة بالتقليد ، ومن حديث عائشة قوله «ثم قلدها وأشعرها

فما حرم عليه شيء ، فانه يدل على أن تقدم الإحرام ليس شرطاً في صحة التقليد والإشعار ، وأبين من ذلك لتحصيل مقصود الترجمة ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال : « صلى النبي ﷺ الظهر بذى الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها في سنامها الأيمن وملت الدم وقلدها نعلين ثم ركب راحلته ، فلما استوت به على البيداء أهل بالحج ، وسيأتي الكلام على حديث المسور حيث ساقه المصنف مطولاً في كتاب الشروط وعلى حديث عائشة بعد بابين . قوله (زمن المدينة) وقع عند الكشميهني « من المدينة » . قوله في صدر الباب (وقال نافع كان ابن عمر الخ) وصله مالك في « الموطأ » قال « عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا أهدى هدياً من المدينة على ساكنها الصلاة والسلام قلده بذى الحليفة بقلده قبل أن يشعره وذلك في مكان واحد وهو متوجه إلى القبلة بقلده بنعلين ويشعره من الشق الأيسر ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرقه ثم يدفع به فإذا قدم غداة النحر نحره . وعن نافع عن ابن عمر كان إذا طعن في سنام هديه وهو يشعره قال بسم الله والله أكبر ، وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب عن مالك وعبد الله بن عمر عن نافع « أن عبد الله بن عمر كان يشعر بدنه من الشق الأيسر إلا أن تكون صعباً ، فإذا لم يستطع أن يدخل بينها أشعر من الشق الأيمن ، وإذا أراد أن يشعرها وجهها إلى القبلة ، وتبين بهذا أن ابن عمر كان يطعن في الأيمن تارة وفي الأيسر أخرى بحسب ما يتهيأ له ذلك ، وإلى الإشعار في الجانب الأيمن ذهب الشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمد في رواية ، وإلى الأيسر ذهب مالك وأحمد في رواية ، ولم أر في حديث ابن عمر ما يدل على تقدم ذلك على إحرامه . وذكر ابن عبد البر في « الاستذكار » عن مالك قال : لا يشعر الهدى إلا عند الإهلال ، يقلده ثم يشعره ثم يصلي ثم يحرم . وفي هذا الحديث مشروعية الإشعار ، وفائدته الإعلام بأنها صارت هدياً لاتباعها من يحتاج إلى ذلك ، وحتى لو اختلطت بغيرها تميزت ، أو ضلت عرفت ، أو عطبت عرفها المساكين بالعلامة فأكلوها مع ما في ذلك من تعظيم شعار الشرع وحث الغير عليه . وأبعد من منع الإشعار ، واعتل باحتمال أنه كان مشروعاً قبل النهي عن المثلة ، فإن النسخ لا يصار إليه بالاحتمال ، بل وقع الإشعار في حجة الوداع وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان ، وسيأتي نقل الخلاف في ذلك بعد باب

١٠٧ - باب قتل القلائد للبدن والبقر

١٦٩٧ - **حديث مسدد** حدثنا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنهم قالت « قلت : يا رسول الله ما شأن الناس حلوا ولم تحلل أنت ؟ قال : إني كبدت رأسي وقلدت هدي ، فلا أحل حتى أحل من الحج »

١٦٩٨ - **حديث عبد الله بن يوسف** حدثنا الليث حدثنا ابن شهاب عن عروة وعن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ يهدي من المدينة ، فأقتل قلائد هديه ، ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنبه المحرم »

قوله (باب قتل القلائد للبدن والبقر) أورد فيه حديث حفصة « ما شأن الناس حلوا » وحديث عائشة « كان يهدي من المدينة فأقتل قلائد هديه » قال ابن المنير في الحاشية : ليس في الحديثين ذكر البقر إلا أنهما مطلقان ، وقد

صح أنه أهداهما جميعا ، كذا قال ، وكأنه أراد حديث عائشة ، دخل علينا يوم النحر بلحم بقر ، الحديث وسيأتي بعد أبواب ، ولا دلالة فيه على أنه كان ساق البقر ، وترجمة البخاري صحيحة لأنه إن كان المراد بالهدى في الحديث الإبل والبقر معا فلا كلام ، وإن كان المراد الإبل خاصة فالبقر في معناها ، وقد سبق الكلام على حديث حفصة مستوفى في باب التمتع والقران ، ومناسبته للترجمة من جهة أن التقليد يستلزم تقدم القتل عليه ، ويوضح ذلك حديث عائشة المذكور معه ، ويأتي الكلام عليه بعد باب . (تنبيه) : أخذ بعض المتأخرين من اقتصار البخاري في هذه الترجمة على الإبل والبقر أنه موافق لمالك وأبي حنيفة في أن الغنم لا تقلد ، وغفل هذا المتأخر عن أن البخاري أفرد ترجمة لتقليد الغنم بعد أبواب يسيرة كمادته في تفريق الأحكام في التراجم

١٠٨ - باب إشارات البدن

وقال عروة عن المسور رضي الله عنه « قلّد النبي ﷺ الهدى وأشعره وأحرّم بالعمرة »

١٦٩٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت « فتلّ قلاند هدى النبي ﷺ ، ثم أشعرها وقلدها - أو قلدتها - ثم بعث بها إلى البيت وأقام بالمدينة فما حرّم عليه شيء كان له حل »

قوله (باب إشارات البدن) ذكر فيه حديث عروة عن المسور معلقا ، وقد تقدم موصولا قبل باب ، وحديث عائشة « فتلّ قلاند هدى النبي ﷺ ثم أشعرها وقلدها » الحديث ، وفيه مشروعية الإشعار ، وهو أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسيلته فيكون ذلك علامة على كونها هديا ، وبذلك قال الجمهور من السلف والخلف ، وذكر الطحاوي في « اختلاف العلماء » كراهته عن أبي حنيفة ، وذهب غيره إلى استحبابه للاتباع ، حتى صاحباه أبو يوسف ومحمد فقالا : هو حسن . قال وقال مالك : يختص الإشعار بمن لها سنام ، قال الطحاوي : ثبت عن عائشة وابن عباس التخيير في الإشعار وتركه ، فدل على أنه ليس بنسك ، لكنه غير مكروه لثبوت فعله عن النبي ﷺ . وقال الخطابي وغيره : اعتلال من كره الإشعار بأنه من المثلة مردود ، بل هو باب آخر كالسكى وشق أذن الحيوان ليصير علامة وغير ذلك من الوسم ، وكلختان والحجامة ، وشفقة الانسان على المال عادة فلا يخشى ما توهموه من سريان الجرح حتى يفضى إلى الهلاك ، ولو كان ذلك هو الملحوظ لقيده الذي كرهه به كأن يقول : الإشعار الذي يفضى بالجرح إلى السراية حتى تهلك البدنة مكروه ، فكان قريبا . وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبي حنيفة في إطلاقه كراهة الإشعار ، وانتصر له الطحاوي في « المعاني » فقال : لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار ، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن كسراية الجرح ، لا سيما مع الطعن بالشفرة ، فأراد سد الباب عن العامة لأنهم لا يراعون الحد في ذلك ، وأما من كان عارفا بالسنة في ذلك فلا . وفي هذا تعقب على الخطابي حيث قال : لا أعلم أحدا كره الإشعار إلا أبا حنيفة ، وخالفه صاحباه فقالا بقول الجماعة انتهى . وروى عن إبراهيم النخعي أيضا أنه كره الإشعار ، ذكر ذلك الترمذي قال : سمعت أبا السائب يقول كنا عند وكيع فقال له رجل : روى عن إبراهيم النخعي أنه قال الإشعار مثله ، فقال له وكيع : أقول لك أشعر رسول الله ﷺ وتقول قال إبراهيم ؟ ما أحقك بأن تحبس انتهى . وفيه

تعقب علي بن حزم في زعمه أنه ليس لأبي حنيفة في ذلك سلف . وقد بالغ ابن حزم في هذا الموضع . ويتعين الرجوع إلى ما قال الطحاوي فإنه أعلم من غيره بأقوال أصحابه . (تنبيه) : اتفق من قال بالإشعار بالحاق البقر في ذلك بالابل ، إلا سعيد بن جبير . واتفقوا على أن الغنم لا تشعر لضعفها ، ولكون صوفها أو شعرها يستر موضع الإشعار ، وأما علي ما نقل عن مالك فلكونها ليست ذات أسنمة . والله أعلم

١٠٩ - باب من قلّد القلائد بيديه

١٧٠٠ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته « أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة رضي الله عنها : إن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر هديه . قالت عمرة : فقالت عائشة رضي الله عنها : ليس كما قال ابن عباس ، أنا فتلت قلائد هدي رسول الله ﷺ بيدي ، ثم قلدها رسول الله ﷺ بيديه ، ثم بعث بها مع أبي ، فلم يحرم على رسول الله ﷺ شيء أحله الله له حتى نحر الهدى » قوله (باب من قلّد القلائد بيده) أي الهدايا ، وله حالان : إما أن يسوق الهدى ويقصد النسك فأنما يقلدها ويشعرها عند إحرامه ، وإما أن يسوقه ويقم فيقلدها من مكانه وهو مقتضى حديث الباب ، وسيأتي بيان ما يقلد به بعد باب والغرض بهذه الترجمة أنه كان عالماً بابتداء التقليد ليرتب عليه ما بعده ، قال ابن التين : يحتمل أن يكون قول عائشة « ثم قلدها بيده » بياناً لحفظها للأمر ومعرفة بها ، ويحتمل أن تكون أرادت أنه ﷺ تناول ذلك بنفسه وعلم وقت التقليد ، ومع ذلك فلم يمتنع من شيء يمتنع منه المحرم لئلا يظن أحد أنه استباح ذلك قبل أن يعلم بتقليد الهدى . قوله (عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم) كذا الأكثر ، وسقط عمرو ، من رواية أبي ذر . وعمرة هي خالة عبد الله الراوي عنها ، والإسناد كله مدنيون إلا شيخ البخاري . قوله (أن زياد بن أبي سفيان) كذا وقع في الموطأ ، وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد بن أبيه ، وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد ، وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلفة الثقفي تحت عبيد المذكور فولدت زيادا على فراشه فكان ينسب إليه ، فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زيادا ولده فاستلحقه معاوية لذلك وزوج ابنه ابنته وأمر زيادا على العراقيين بالبصرة والكوفة جمعهما له ومات في خلافة معاوية سنة ثلاث وخمسين . (تنبيه) : وقع عند مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك في هذا الحديث « أن ابن زياد » بدل قوله « أن زياد بن أبي سفيان » وهو وهم نبه عليه الفسائي ومن تبعه ، قال النووي وجميع من تكلم على صحيح مسلم : والصواب ما وقع في البخاري ، وهو الموجود عند جميع رواة الموطأ . قوله (حتى ينحر هديه) زاد مسلم في روايته « وقد بعثت بهدي فاكنتي إلى بأمرك » زاد الطحاوي من رواية ابن وهب عن مالك « أو مرى صاحب الهدى ، أي الذي معه الهدى ، أي بما يصنع . قوله (قالت عمرة) هو بالسند المذكور . وقد روى الحديث المرفوع عن عائشة القاسم وعروة كما مضى قريبا مختصرا ، ورواه عنها أيضا مسروق ، وسيأتي في آخر الباب الذي بعده مختصرا ، وأورده في الضحايا مطولا وترجم هناك على حكم من أهدى وأقام هل يصير محرما أو لا ؟ ولم يترجم

به منا ، ولفظه هناك د عن مسروق أنه قال : يا أم المؤمنين إن رجلا يبعث بالهدى الى الكعبة ويجلس في المصر فيوصي أن تقلد بدنته فلا يزال من ذلك اليوم محرما حتى يحل الناس ، فذكر الحديث نحوه ، ولفظ الطحاوي في حديث مسروق د قال قلت لعائشة : إن رجلا ههنا يبعثون بالهدى الى البيت ويأمرون الذي يبعثون معه بمعلم لهم يقلدها في ذلك اليوم ، فلا يزالون محرمين حتى يحل الناس ، الحديث وقال سعيد بن منصور د حدثنا هشيم حدثنا يحيى ابن سعيد حدثنا محدث عن عائشة وقيل لها إن زيادا إذا بعث بالهدى أمسك عما يمسك عنه المحرم حتى ينحر هديه ، فقالت عائشة : أو له كعبة يطوف بها ، . قال د وحدثنا يعقوب حدثنا هشام عن أبيه بلغ عائشة أن زيادا بعث بالهدى وتجرد فقالت ان كنت لأقتل قلائد هدى النبي ﷺ ثم يبعث بها وهو مقيم عندنا ما يجتنب شيئا ، وروى مالك في الموطأ د عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه رأى رجلا متجردا بالعراق فسأل عنه فقالوا إنه أمر بهديه أن يقلد ، قال ربيعة : فلقيت عبد الله بن الزبير فذكرت له ذلك فقال : بدعة ورب الكعبة ، ورواه ابن أبي شيبه د عن الثقيفي عن يحيى بن سعيد أخبرني محمد بن ابراهيم أن ربيعة أخبره أنه رأى ابن عباس وهو أمير على البصرة في زمان على متجردا على منبر البصرة ، فذكره ، فعرف بهذا اسم المبهم في رواية مالك . قال ابن التين : خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء ، واحتجت عائشة بفعل النبي ﷺ ، وما روته في ذلك يجب أن يصار اليه ، ولعل ابن عباس رجع عنه انتهى . وفيه قصور شديد فان ابن عباس لم ينفرد بذلك بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر رواه ابن أبي شيبه عن ابن علي عن أيوب وابن المنذر من طريق ابن جريج كلاهما عن نافع د ان ابن عمر كان اذا بعث بالهدى يمسك عما يمسك عنه المحرم إلا أنه لا يلي ، ومنهم قيس بن سعد بن عبادة أخرج سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب عنه نحو ذلك ، وروى ابن أبي شيبه من طريق محمد بن علي بن الحسين عن عمر وعلى أنهما قالوا في الرجل يرسل بدنته : انه يمسك عما يمسك عنه المحرم ، وهذا منقطع . وقال ابن المنذر د قال عمر وعلى وقيس بن سعد وابن عمر وابن عباس والنخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون : من أرسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على المحرم . وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون : لا يصير بذلك محرما ، والى ذلك صار فقهاء الامصار ، ومن حجة الاولين ما رواه الطحاوي وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال د كنت جالسا عند النبي ﷺ فقد قيصه من جيبه حتى أخرجه من رجله وقال : اني أمرت بيدني التي بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا ، فلبست قيصى ونسيت فلم أكن لاخرج قيصى من رأسي ، الحديث وهذا لا حجة فيه لضعف إسناده ، إلا أن نسبة ابن عباس الى التفرد بذلك خطأ . وقد ذهب سعيد بن المسيب الى أنه لا يجتنب شيئا مما يجتنبه المحرم إلا الجماع ليلة جمع ، رواه ابن أبي شيبه عنه بإسناد صحيح . نعم جاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس ، ففي نسخة أبي اليمان عن شعيب عنه وأخرجه البيهقي من طريقه قال د أول من كشف العمى عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة ، فذكر الحديث عن عروة وعمره عنها قال د فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس ، وذهب جماعة من فقهاء الفتوى الى أن من أراد النسك صار بمجرد تقليده الهدى محرما حكاه ابن المنذر عن الثوري وأحمد وإسحق ، قال وقال أصحاب الرأي : من ساق الهدى وأم البيت ثم قلد وجب عليه الاحرام . قال وقال الجمهور : لا يصير بتقليد الهدى محرما ولا يجب عليه شي . ونقل الخطابي عن أصحاب الرأي مثل قول ابن عباس ، وهو خطأ عليهم ، فالطحاوي أعلم بهم منه . ولعلم

الخطابي ظن التسوية بين المسألين . قوله (بيدي) فيه رفع مجاز أن تكون أرادت أنها قتلت بأمرها . قوله (مع أبي) بفتح الهمزة وكسر الموحدة الخفيفة ، تريد بذلك أباهما أبا بكر الصديق . واستفيد من ذلك وقت البعث وأنه كان في سنة تسع عام حج أبو بكر بالناس . قال ابن التين : أرادت عائشة بذلك عليها بجميع القصة ، ويحتمل أن تريد أنه آخر فعل النبي ﷺ لأنه حج في العام الذي يليه حجة الوداع لئلا يظن ظان أن ذلك كان في أول الإسلام ثم نسخ ، فأرادت إزالة هذا اللبس وأكملت ذلك بقولها ، فلم يحرم عليه شيء كان له حلا حتى نحر الهدى ، أي وانقضى أمره ولم يحرم ، وترك إحرامه بعد ذلك أخرى وأولى ، لأنه إذا انتفى في وقت الشبهة فلأن ينتفى عند انتفاء الشبهة أولى . وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفنى به قياسا للتولية في أمر الهدى على المباشرة له ، فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة . وفي الحديث من الفوائد تناول الكبير الشيء بنفسه وإن كان له من يكفيه إذا كان مما يهتم به ، ولا سيما ما كان من إقامة الشرائع وأمور الديانة . وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ، ورد الاجتهاد بالنص ، وأن الأصل في أفعاله ﷺ التأسى به حتى تثبت الخصوصية

١١٠ - باب تقليد الغنم

١٧٠١ - حدثنا أبو نعيم - حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « أهدى النبي ﷺ مرة غنما »

١٧٠٢ - حدثنا أبو النعمان حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش حدثنا إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « كنت أقتل القلائد للنبي ﷺ ، فيقلد الغنم ويقيم في أهله حلالا »

١٧٠٣ - حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد حدثنا منصور بن المعتمر . وحدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « كنت أقتل قلائد الغنم للنبي ﷺ فيبعث بها ، ثم يمكك حلالا »

١٧٠٤ - حدثنا أبو نعيم - حدثنا زكرياء عن عامر عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت « قتلت لهدى النبي ﷺ - تعني القلائد - قبل أن يحرم »

قوله (باب تقليد الغنم) قال ابن المنذر : أنكر مالك وأصحاب الرأي تقليدها . زاد غيره : وكأنهم لم يبلغهم الحديث ، ولم نجد لهم حجة إلا قول بعضهم إنها تضعف عن التقليد ، وهي حجة ضعيفة لأن المقصود من التقليد العلامة وقد اتفقوا على أنها لا تشهر لأنها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها ، والحنفية في الأصل يقولون : ليست الغنم من الهدى ، فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى . وقال ابن عبد البر : احتج من لم ير باهداء الغنم بأنه ﷺ حج مرة واحدة ولم يهد فيها غنما انتهى . وما أدري ما وجه الحجة منه ، لأن حديث الباب دال على أنه أرسل بها وأقام ، وكان ذلك قبل حجته قطعا ، فلا تعارض بين الفعل والترك لأن مجرد الترك لا يدل على نسخ الجواز . ثم من الذي صرح من الصحابة بأنه لم يكن في هداياه في حجته غنم حتى يسوغ الاحتجاج بذلك ؟ ثم ساق ابن المنذر من طريق

عطاء وعبيد الله بن أبي يزيد وأبي جعفر محمد بن علي وغيرهم قالوا : رأينا الغنم تقدم مقلدة . ولا بن أبي شيبه عن ابن عباس نحوه . والمراد بذلك الرد على من ادعى الإجماع على ترك إهداء الغنم وتقليدها . وأعلّ بعض المخالفين حديث الباب بأن الأسود تفرد عن عائشة بتقليد الغنم دون بقية الرواة عنها من أهل بيتها وغيرهم ، قال المنذرى وغيره : وليست هذه بعادة لأنه حافظ ثقة لا يضره التفرد . قوله (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد ، وإنما أردف البخاري بطريقه طريق أبي نعيم مع أن طريق أبي نعيم عنده أعلى درجة لتصريح الأعمش بالتحديث عن إبراهيم في رواية عبد الواحد ، مع أن في رواية عبد الواحد زيادة التقليد وزيادة إقامته في أهله حلالا . ثم أردفه برواية منصور عن إبراهيم استظهاراً لرواية عبد الواحد لما في حفظ عبد الواحد عندهم وإن كان هو عنده حجة ، وأما إردافه برواية مسروق مع أنه لا تصريح فيها بكون القلائد للغنم فلأن لفظ الهدى أعم من أن يكون لغنم أو غيرها ، فالغنم فرد من أفراد ما يهدى ، وقد ثبت أنه ﷺ أهدى الأبل وأهدى البقر ، فمن ادعى اختصاص الأبل بالتقليد فعليه البيان . وعامر في طريق مسروق هو الشعبي ، وزكريا الراوى عنه هو ابن أبي زائدة . وقد ذكرت في الباب الذي قبله أنه أخرج طريق مسروق من وجه آخر عن الشعبي مطولا

١١١ - باب القلائد من العهن

١٧٠٥ - **حدثنا** عمرو بن علي **حدثنا** معاذ بن معاذ **حدثنا** ابن عون عن القاسم عن أم المؤمنين رضي

الله عنها قالت « قتل قلائدنا من عهن كان عندي »

قوله (باب القلائد من العهن) بكسر المهملة وسكون الهاء أى الصوف ، وقيل : هو المصبوغ منه ، وقيل : هو الأحمر خاصة . قوله (عن أم المؤمنين) هي عائشة ، بينه يحيى بن حكيم عن معاذ أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، وكذا وقعت تسميتها عند الاسماعيل من وجه آخر عن ابن عون . قوله (قتل قلائدنا) أى الهدايا ، وفي رواية يحيى المذكورة « أنا قتل تلك القلائد » ، ولمسلم من وجه آخر عن ابن عون مثله وزاد « فأصبح فينا حلالا يأتي ما يأتي الحلال من أهله » وفيه رد على من كره القلائد من الأوبار واختار أن تكون من نبات الأرض ، وهو منقول عن ربيعة ومالك . وقال ابن التين : لعله أراد أنه الأولى ، مع القول بجواز كونها من الصوف . والله أعلم

١١٢ - باب تقليد النعل

١٧٠٦ - **حدثنا** محمد أخبرنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن مضر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة

عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن نبي الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة قال : اركبها ، قال : إنها بدنة . قال :

اركبها ، قال : فلقد رأيته راكبها يسير النبي ﷺ والنعل في عنقها » . تابعة محمد بن بشار

حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا علي بن المبارك عن يحيى عن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن

النبي ﷺ

قوله (باب تقليد النعل) يحتمل أن يريد الجنس ، ويحتمل أن يريد الوحدة أى النعل الواحدة فيكون فيه إشارة

الى من اشترط نعلين وهو قول الثوري ، وقال غيره تجزئ الواحدة ، وقال آخرون : لا تتعين النعل بل كل ما قام مقامها اجزا حتى اذن الإدارة . ثم قيل : الحكمة في تقليد النعل أن فيه اشارة الى السفر والجد فيه ، فعلى هذا يتعين والله أعلم . وقال ابن المنير في الحاشية : الحكمة فيه أن العرب تعتد النعل مركوبة لكونها تقي عن صاحبها وتحمل عنه وعن الطريق ، وقد كنى بعض الشعراء عنها بالناقة ، فكأن الذي أهدي خرج عن مركوبه لله تعالى حيوانا وغيره ، كما خرج حين أحرم عن ملبوسه ، ومن ثم استحب تقليد نعلين لا واحدة ، وهذا هو الأصل في نذر المشي حافيا الى مكة . قوله (حدثنا محمد) كذا الأكثر غير منسوب ، ولابن السكن « محمد بن سلام ، ولأبي ذر « محمد بن سلام ، ورجح أبو علي الجياني أنه محمد بن المثني لأن المصنف روى عن محمد بن المثني عن عبد الأعلى حديثا غير هذا سياقي قريبا ، وأيده غيره بأن الاسماعيلي وأبا نعيم أخرجاه في مستخرجيهما من رواية محمد بن المثني ، وليس ذلك بلازم ، والعمدة على ما قال ابن السكن فانه حافظ . قوله (عن عكرمة) هو مولى ابن عباس ، وأما عكرمة بن عمار فهو تلميذ يحيى بن أبي كثير لا شيخه ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب قبل تسعة أبواب . قوله (تابعه محمد بن بشار الخ) المتابع بالفتح هنا هو معمر ، والمتابع بالكسر ظاهر السياق أنه محمد بن بشار ، وفي التحقيق هو علي بن المبارك ، وإنما احتاج معمر عنده الى المتابعة لأن في رواية البصريين عنه مقالا لكونه حدثهم بالبصرة من حفظه وهذا من رواية البصريين ، ولم تقع لي رواية محمد بن بشار موصولة ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق وكيع عن علي بن المبارك بمتابعة عثمان بن عمرو قال : إن حسين المعلم رواه عن يحيى بن أبي كثير أيضا

١١٣ - باب الجلال للبدن

وكان ابن عمر رضي الله عنهما لا يشق من الجلال إلا موضع السنام

وإذا نحرها نزع جلالها مخافة أن يفسدها الدم ثم يتصدق بها

١٧٠٧ - حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن

علي رضي الله عنه قال « أمرني رسول الله ﷺ أن أتصدق بجلال البدن التي نحرته وبجلودها »

[الحديث ١٧٠٧ - أطرافه في : ١٧١٦ و ١٧١٦ م ، ١٧١٧ ، ١٧١٨ ، ٢٢٩٩]

قوله (باب الجلال للبدن) بكسر الجيم وتخفيف اللام جمع جل بضم الجيم وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساء ونحوه . قوله (وكان ابن عمر لا يشق من الجلال إلا موضع السنام فإذا نحرها نزع جلالها مخافة أن يفسدها الدم ثم يتصدق بها) هذا التعليل وصل بعضه مالك في الموطأ ، عن نافع « أن عبد الله بن عمر كان لا يشق جلال بدنه ، وعن نافع « أن ابن عمر كان يحلل بدنه القباطي والحلل ثم يبعث بها الى الكعبة فيكسوها لياها ، وعن مالك أنه سأل عبد الله بن دينار « ما كان ابن عمر يصنع بجلال بدنه حين كسيت الكعبة هذه الكسوة ؟ قال : كان يتصدق بها ، وقال البيهقي بعد أن أخرجه من طريق يحيى بن بكير عن مالك زاد فيه غيره عن مالك « إلا موضع السنام ، الى آخر الاثر المذكور . قال المهلب : ليس التصدق بجلال البدن فرضا ، وإنما صنع ذلك ابن عمر لأنه أراد أن لا يرجع في شيء أهل به . ولا في شيء أضيف اليه . وفائدة شق الجل من موضع السنام ليظهر الإشعار لئلا يستتر ما تحتها . وروى ابن المنذر من طريق أسامة بن زيد عن نافع « أن ابن عمر كان يحلل بدنه الأنماط والبرود والخبر حتى يخرج

من المدينة ، ثم يزعها فيطويها حتى يكون يوم عرفة فيلبسها إياها حتى ينحرها ، ثم يتصدق بها ، قال نافع : وربما دفعها الى بنى شيبه . وأورد المصنف حديث علي في التصدق بجلال البدن مختصرا ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى بعد سبعة أبواب ان شاء الله تعالى . (تنبيه) : ما في هذه الأحاديث من استحباب التقليد والاشعار وغير ذلك يقتضى أن إظهار التقرب بالهدى أفضل من إخفائه ، والمقرر أن إخفاء العمل الصالح غير الفرض أفضل من إظهاره ، فاما أن يقال إن أفعال الحج مبنية على الظهور كالأحرام والطوف والوقوف فكان الاشعار والتقليد كذلك فيخص الحج من عموم الإخفاء ، وإما أن يقال لا يلزم من التقليد والاشعار إظهار العمل الصالح لأن الذى يهديها يمكنه أن يبيعها مع من يقلدها ويشعرها ولا يقول إنها لفلان فتحصل سنة التقليد مع كتمان العمل ، وأبعد من استدلال بذلك على أن العمل إذا شرع فيه صار فرضا . وإما أن يقال إن التقليد جعل علما لكونها هديا حتى لا يطمع صاحبها في الرجوع فيها

١١٤ - باب من اشترى هديته من الطريق وقلدها

١٧٠٨ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أبو ضمرة حدثنا موسى بن عتبة عن نافع قال « أراد ابن عمر رضي الله عنهما الحج ، عام حجة الحرورية في عهد ابن الزبير رضي الله عنهما ، فقيل له : إن الناس كانوا بينهم قتال ونخاف أن يصدوك ، فقال « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » ، إذا أصنع كما صنع ، أشهدكم أنى أوجبتم حجة . حتى إذا كان بظاهر البداء قال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد ، أشهدكم أنى جمعت حجة مع عمرة . وأهدى هديا مقلداً اشتراه ، حتى قدم فطاف بالبيت وبالصفا ، ولم يزد على ذلك ولم يحمل من شيء حرم منه حتى يوم النحر ، فحلق ونحر ، ورأى أن قد قضى طوافه للحج والعمرة بطوافه الأول ، ثم قال : كذلك صنع النبي ﷺ »

قوله (باب من اشترى هديه من الطريق وقلدها) تقدم قبل ثمانية أبواب « من اشترى الهدى من الطريق ، وأورد فيه حديث ابن عمر هذا من وجه آخر ، وإنما زادت هذه الترجمة التقليد ، وقد تقدم القول فيه مستوفى في « باب من قلده القلائد بيده » وحديث ابن عمر يأتى الكلام عليه مستوفى في أبواب المحصر ان شاء الله تعالى ، لكن قوله في هذه الرواية « عام حجة الحرورية » وفي رواية الكشميهني « حج الحرورية في عهد ابن الزبير » مغاير لقوله في « باب طواف القارن » من رواية الليث عن نافع « عام نزول الحجاج بابن الزبير ، لأن حجة الحرورية كانت في السنة التي مات فيها يزيد بن معاوية سنة أربع وستين وذلك قبل أن يتسمى ابن الزبير بالخلافة ، ونزول الحجاج بابن الزبير كان في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير ، فاما أن يحمل على أن الراوى أطلق على الحجاج وأتباعه حرورية لجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق ، وإما أن يحمل على تعدد القصة . وقد ظهر من رواية أيوب عن نافع أن القائل لابن عمر الكلام المذكور هو ولده عبيد الله كما تقدم في « باب من اشترى الهدى من الطريق » وسيأتى في أول الأحصار مزيد بيان لذلك إن شاء الله تعالى

١١٥ - باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن

١٧٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَسْ بَقَيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ لَا نَرَى إِلَّا الْحِجَّ ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحْلَلَ . قَالَتْ : فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِاحْمٍ بَقْرٌ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ . قَالَ يَحْيَى : فَذَكَرْتُهُ لِقَاسِمٍ فَقَالَ : أَتَتَكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ »

قوله (باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن) أما التعبير بالذبح مع أن حديث الباب بلفظ النحر فإشارة إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الذبح ، وسيأتي بعد سبعة أبواب من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، ونحر البقر جائز عند العلماء إلا أن الذبح مستحب عندهم لقوله تعالى (إِنْ أَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) وخالف الحسن بن صالح فاستحب نحرها ، وأما قوله (من غير أمرهن) فأخذه من استفهام عائشة عن اللحم لما دخل به عليها ، ولو كان ذبحه بغيرها لم تحتج إلى الاستفهام ، لكن ليس ذلك دافعا للاحتمال ، فيجوز أن يكون عليها بذلك تقدم بأن يكون استأذنها في ذلك ، لكن لما أدخل اللحم عليها احتمل عندها أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه وأن يكون غير ذلك فاستفهمت عنه لذلك . قوله (عن عمرة) في رواية سليمان المذكورة حدثني عمرة . قوله (لا نرى) بضم النون أى لا نظن . وقوله (إلا الحج) تقدم القول فيه في الكلام على (باب التمتع والافراد والقران) . وقوله (قد دخل علينا) بضم الدال على البناء للجهول . قوله (بلحم بقر) قال ابن بطال : أخذ بظاهرة جماعة فأجازوا الاشتراك في الهدى والأضحية ، ولا حجة فيه لأنه يحتمل أن يكون عن كل واحدة بقرة وأما رواية يونس عن الزهري عن عمرة عن عائشة (أن رسول الله ﷺ نحر عن أزواجه بقرة واحدة) فقد قال إسماعيل القاضي : تفرد يونس بذلك ، وقد خالفه غيره اهـ . ورواية يونس أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما ، ويونس ثقة حافظ ، وقد تابعه معمر عند النسائي أيضا ولفظه أصرح من لفظ يونس قال (ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع إلا بقرة) وروى النسائي أيضا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال (ذبح رسول الله ﷺ عن نساؤه في حجة الوداع بقرة يذبن ، صححه الحاكم ، وهو شاهد قوي لرواية الزهري . وأما ما رواه عمار الدهني عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت (ذبح عنا رسول الله ﷺ يوم حججنا بقرة واحدة) أخرجه النسائي أيضا فهو شاهد مخالف لما تقدم ، وقد رواه المصنف في الإيضاح ومسلم أيضا من طريق ابن عبيث عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ (ضحى رسول الله ﷺ عن نسائه البقر) ولم يذكر ما زاده عمار الدهني ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن لكن بلفظ (أهدى ، بدل ضحى) والظاهر أن التصرف من الرواة لأنه ثبت في الحديث ذكر النحر لحمله بعضهم على الأضحية ، فإن رواية أبي هريرة صريحة في أن ذلك كان عن نساؤه فقويت رواية من رواه بلفظ (أهدى) وتبين أنه هدى التمتع فليس فيه حجة على مالك في قوله لأضحية على أهل منى ، وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك في الهدى والأضحية والله أعلم .

واستدل به على أن الإنسان قد يلحقه من عمل غيره ما عمله عنه بغير أمره ولا علمه ، وتعقب باحتمال الاستئذان كما تقدم في الكلام على الترجمة ، وفيه جواز الأكل من الهدى والأضحية ، وسيأتي نقل الخلاف فيه بعد سبعة أبواب . قوله (قال يحيى) هو ابن سعيد الأنصارى بالاسناد المذكور كله إليه . قوله (فذكرته للقاسم) يعني ابن محمد بن أبي بكر الصديق . قوله (فقال أتتكم بالحديث على وجهه) أى ساقته لك سياقا تاما لم تختصر منه شيئا ، وكأنه يشير بذلك الى روايته هو عن عائشة فانها مختصرة كما قدمت الإشارة اليها في هذا الباب

١١٦ - باب المنحر في منحر النبي ﷺ بمكة

١٧١٠ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم سمع خالد بن الحارث حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع « ان عبد الله رضى الله عنه كان ينحر في المنحر . قال عبيد الله : منحر رسول الله ﷺ »

١٧١١ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض حدثنا موسى بن عقبة عن نافع « ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يبعث يهديه من جمع من آخر الليل حتى يدخل به منحر النبي ﷺ مع حجاج فيهم الحر والمملوك »

قوله (باب المنحر في منحر النبي ﷺ بمكة) قال ابن التين : منحر النبي ﷺ عند الجرة الاولى التى تلى المسجد انتهى . وكأنه أخذه من أثر أخرجه الفاكهى من طريق ابن جريج عن طاوس قال « كان منزل النبي ﷺ بمكة عن يسار المصلى ، قال وقال غير طاوس من أشياخنا مثله وزاد « وأمر بنفسائه أن يزلن جنب الدار بمكة ، وأمر الأنصار أن يزلوا الشعب وراء الدار ، قلت : والشعب هو عند الجرة المذكورة . قال ابن التين : وللمنحر فيه فضيلة على غيره لقوله ﷺ « هذا المنحر ، وكل منى منحر ، انتهى . والحديث المذكور أخرجه مسلم من حديث جابر ولفظه « نحرنا ههنا ، ومنى كلها منحر ، فانحروا فى رحالكم ، وهذا ظاهره أن منحره ﷺ بذلك المكان وقع عن اتفاق ، لا لشيء يتعلق بالنسك ، ولكن ابن عمر كان شديد الاتباع . وقد روى عمر بن شبة فى كتابه من طريق ابن جريج عن عطاء قال « كان ابن عمر لا ينحر إلا بمكة ، وحكى ابن بطال قول مالك فى المنحر بمكة للحاج والمنحر بمكة للمستمر ، وأطال فى تقرير ذلك وترجيحه ، ولا خلاف فى الجواز وإن اختلف فى الأفضل . قوله (حدثنا إسحاق بن إبراهيم) هو المعروف بابن راهويه ، كذلك أخرجه فى مسنده . وأخرجه من طريقه أبو نعيم . قوله (قال عبيد الله) أى ابن عمر بالاسناد المذكور ، والمعنى أن مراد نافع باطلاق المنحر منحر رسول الله ﷺ . وقد روى المصنف هذا الحديث فى الأضاحى أوضح من هذا ولفظه « حدثني محمد بن أبي بكر المسمى حدثنا خالد بن الحارث ، فذكر الحديث قال « قال عبيد الله يعنى منحر النبي ﷺ ، ولهذا أردفه المصنف هنا بطريق موسى بن عقبة عن نافع المصرحة بإضافة المنحر الى رسول الله ﷺ فى نفس الخبر ، وأفادت رواية موسى زيادة وقت بعث الهدى الى المنحر وأنها من آخر الليل . وقوله « مع حجاج ، بضم المهملة جمع حاج ، وقوله « فيهم الحر والمملوك ، معناه أنه لا يشترط بعث الهدى مع الأحرار دون الأرقاء ، وسيأتي فى الأضاحى من طريق كثير بن فرقد عن نافع عن ابن عمر « كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصل ، وهذا محمول على الأضحية بالمدينة

١١٧ - باب من نحر هذيه بيده

١٧١٢ - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بُكَارٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ - قَالَ « وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ سَبْعَ بَدَنٍ قِيَامًا ، وَضَحَى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ، مَخْتَصِرًا »

قوله (باب من نحر هذيه بيده) أورد فيه حديث أنس مختصرا وفيه « نحر النبي ﷺ بيده سبع بدن ، وسيأتي بعد باب واحد بتامه بالاسناد الذي ساقه هنا سواء ، وليست هذه الترجمة وحديثها عند أكثر الرواة ، بل ثبتت لأبي ذر عن المستمل وحده ، وفي نسخة الصفاني بعد الترجمة ما نصه « حديث سهل بن بكار عن وهيب ، فاكتفى بالإشارة

١١٨ - باب نحر الإبل مقيدة

١٧١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ زِيَادِ بْنِ جَبْرِ قَالَ « رَأَيْتُ ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَتَى عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ يَنْحَرُهَا ، قَالَ : أَبْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً سَنَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ » وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ يُونُسَ : أَخْبَرَنِي زِيَادٌ

قوله (باب نحر الإبل مقيدة) أورد فيه حديث ابن عمر ، وهو مطابق لما ترجم له . قوله (عن يونس) هو ابن عبيد ، في رواية الاسماعيل من طريق محمد بن عبد الأعلى عن يزيد بن زريع « أخبرنا يونس ، والاسناد سوى الصحابي كلهم بصريون . قوله (عن زياد بن جبير) بجيم وموحدة مصغر بصرى تابعى ثقة ليس له في الصحيحين سوى هذا الحديث وحديث آخر أخرجه المصنف في النذر بهذا الاسناد وأخرجه في الصوم باسناد آخر الى يونس ابن عبيد ، وقد سبق في أوائل الحج حديث غير هذا من طريق زيد بن جبير عن ابن عمر ، وهو غير زياد بن جبير هذا وليس أخاه أيضا لان زيادا طائ كوفي وزيادا ثقيني بصري لكنهما اشتركا في الثقة وفي الرواية عن ابن عمر . قوله (أتى على رجل) لم أقف على اسمه . قوله (قد أناخ بدنته ينحرها) زاد أحمد عن اسماعيل بن علية عن يونس « لينحرها بمنى » . قوله (ابعتها) أى أثرها ، يقال بعثت الناقة أثرها . وقوله (قياما) أى عن قيام ، وقياما مصدر بمعنى قائمة وهى حال مقدرة ، أو قوله « ابعتها » أى أقمها ، أو العامل محذوف تقديره انحرها . وقد وقع في رواية عند الاسماعيل « انحرها قائمة » . قوله (مقيدة) أى معقولة الرجل قائمة على ما بقى من قوائمها ، ولأبي داود من حديث جابر « ان النبي ﷺ واعجابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقى من قوائمها ، وقال سعيد ابن منصور « حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير رأيت ابن عمر ينحر بدنته وهى معقولة لإحدى يديها » . قوله (سنة محمد) بنصب سنة بعامل مضمرة كالاختصاص ، أو التقدير متبعا سنة محمد . قلت : ويجوز الرفع ، ويدل عليه رواية الحربى في المناسك بلفظ « فقال له انحرها قائمة فانها سنة محمد » وفي هذا الحديث استحباب نحر الإبل على الصفة المذكورة ، وعن الحنفية يستوى نحرها قائمة وباركة في الفضيلة ، وفيه تعليم الجاهل وعدم السكوت على مخالفة السنة وإن كان مباحا ، وفيه أن قول الصحابي من السنة كذا مرفوع عند الشيخين لاحتجاجهما بهذا الحديث

في صحيحهما . قوله (يقال شعبة عن يونس أخبرني زياد) هذا التعليق أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده قال « أخبرنا النضر بن شميل حدثنا شعبة عن يونس سمعت زياد بن جبير يقول : انتهيت مع ابن عمر فإذا رجل قد أضجع بدنته وهو يريد أن ينحرها فقال : قياما مقيدة سنة محمد ﷺ ، وقد نسب مغلطاي ومن تبعه تعليق شعبة المذكور لتخريج إبراهيم الحربي عن عمرو بن مرزوق عن شعبة ، فراجعته فوجدته فيه عن يونس عن زياد بالضعفة ، وليس في ذلك وفاء بمقصود البخاري ، فانه أخرج طريق شعبة لبيان سماع يونس له من زياد ، وكذا أخرجه أحد عن محمد بن جعفر غندر عن شعبة بالضعفة »

١١٩ - باب نحر البدن قائمة

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : سنة محمد ﷺ . وقال ابن عباس رضي الله عنهما : (صواف) قياما
١٧١٤ - حدثنا سهل بن بكرٍ حدثنا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال « صلى النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً ، والمصر بذى الحليفة ركعتين فبات بها ، فلما أصبح ركب راحلته فجعل يهلل ويسبح . فلما علا على البيداء أتى بهما جميعاً . فلما دخل مكة أمرهم أن يحلوا ، ونحر النبي ﷺ بيده سبع بدن قياماً ، وضحي بالمدينة كبشين أحمرين »

١٧١٥ - حدثنا مسدد حدثنا إسماعيل عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « صلى النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً ، والمصر بذى الحليفة ركعتين » . وعن أيوب عن رجل عن أنس رضي الله عنه « ثم بات حتى أصبح فصلّى الصبح ، ثم ركب راحلته ، حتى إذا استوت به البيداء أهل بعرة وحجة »
قوله (باب نحر البدن قائمة) في رواية الكشميني « قياماً » . قوله (وقال ابن عمر سنة محمد) يشير الى حديثه في الباب الذي قبله . قوله (وقال ابن عباس صواف قياماً) وهكذا ذكره سفيان بن عيينة في تفسيره عن عبيد الله ابن أبي يزيد عنه في تفسير قوله تعالى (اذكروا اسم الله عليها صواف) قال : قياماً ، أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة ، وأخرجه عبد بن حميد عن أبي نعيم عنه . وقوله « صواف » بالتشديد جمع صافة أى مصطفة في قيامها . ووقع في « مستدرک الحاكم » من وجه آخر عن ابن عباس في قوله تعالى « صوافن » أى قياماً على ثلاث قوائم شعقولة ، وهى قراءة ابن مسعود « صوافن » بكسر الفاء بعدها نون جمع صافنة وهى التى رفعت إحدى يديها بالعقل لثلاث تضطرب . قوله (حدثنا سهل بن بكر) الإسناد الى آخره بصريون . قوله (فبات بها فلما أصبح) في رواية الكشميني « فبات بها حتى أصبح » . وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الحج ، والمراد منه هنا قوله « ونحر بيده سبع بدن قياماً » كذا في رواية أبي ذر وفي رواية كريمة وغيرها سبعة بدن^(١) فقيل في توجيهها أراد أبعرة فلذا ألحق بها الهاء ، والجمع بينه وبين ما قبله واضح ، وسيأتى بيان ما نحره وعدده في حديث على إن شاء الله تعالى قريباً ، ويأتى الكلام على حديث التضحية بالكبشين في كتاب الاضاحى . قوله في الطريق الثانية (وعن أيوب عن رجل عن أنس)

(١) انتهى في القسطلاني : وفي رواية غير أبي ذر « سبع بدن » بدون تاء

المراد به بيان اختلاف اسماعيل بن علي ووهيب على أيوب فيه ، فساقه ووهيب عنه بإسناد واحد وفصل اسماعيل بعضه فقال « عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس » وقال في بعضه « عن أيوب عن وجل عن أنس » قال الداودي : لو كان كله عند أيوب عن أبي قلابة ما أجهمه ، وقال ابن التين : يحتمل أن يكون اسماعيل شك فيه أو نسيه ، ووهيب ثقة فقد جزم بان جميع الحديث عنه ، وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في « باب التسييح والتحميد » في أوائل الحج . (تنبيه) : حكى ابن بطال عن المهلب أنه وقع عنده هنا « قلنا أهل لنا بهما جميعا » قال ومعناه أمر من أهل بالقران لأنه هو كان مفردا ، فمضى « أهل لنا » أي أباح لنا الإلهال فكان ذلك أمرا وتعليلهم كيف يهلون ، وإلا فما معنى « لنا » في هذا الموضع ؟ انتهى . ولم أقف في شيء من الروايات التي اتصلت لنا في هذا الحديث ولا في غيره على ما ذكر . وإنما الذي في أصولنا « قلنا علا على البيداء لبي بهما جميعا » ولعله وقع في نسخته « قلنا علا على البيداء أهل » وفي أخرى « لبي » فكتبت « لبي » بألف فصارت صورتها « لنا » بنون خفيفة وجمع بينها وبين الرواية الأخرى فصارت « أهل لنا » ولا وجود لذلك في شيء من الطرق

١٢٠ - باب لا يعطى الجزار من الهدى شيئا

١٧١٦ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان قال أخبرني ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه قال « بعثني النبي ﷺ فقت على البدن » فأمرني فقت لحوماء ثم أمرني فقت جلاها وجلودها

١٧١٦ م - قال سفيان وحدثني عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله

عنه قال « أمرني النبي ﷺ أن أقوم على البدن » ولا أعطى عليها شيئا في جزارتها

قوله (باب لا يعطى الجزار من الهدى شيئا) فاعل « يعطى » محذوف أي صاحب الهدى ، والجزار منصوب على المنعولية وروى بفتح الطاء والجزار بالرفع . قوله (أخبرنا سفيان) هو الثوري . قوله (عن عبد الرحمن) سيأتي في الباب الذي بعده التصريح بالآخبار بين مجاهد وعبد الرحمن وبين عبد الرحمن وعلي . قوله (وقال سفيان) هو المذكور بالاسناد المذكور وليس معلقا ، وقد وصله النسائي قال « أخبرنا إسحق بن منصور حدثنا عبد الرحمن هو ابن مهدي حدثنا سفيان » ، وعبد الكريم المذكور هو الجزري كما في الرواية التي في الباب بعده . قوله (فقت على البدن) أي التي أرصدها للهدى ، وفي الرواية الأخرى « أن أقوم على البدن » أي عند نحرها للاحتفاظ بها ، ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك أي على مصالحها في علفها ورعيها وسقيها وغير ذلك ، ولم يقع في هذه الرواية عدد البدن ، لكن وقع في الرواية الثالثة أنها مائة بدنة ، ولأبي داود من طريق ابن إسحق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد « نحر النبي ﷺ ثلاثين بدنة » وأمرني فنحرت سائرهما ، وأصح منه ما وقع عند مسلم في حديث جابر الطويل فإن فيه « ثم انصرف النبي ﷺ إلى المنحر فنحر ثلاثا وستين بدنة » ثم أعطى عليا فنحر ما غبر وأشركه في هديه ، ثم أمر من كل بدنة ببعضة فجعلت في قدر فطبخت فأكلا من نخمها وشربا من مرقها ، فعرف بذلك أن البدن كانت مائة بدنة وأن النبي ﷺ نحر منها ثلاثا وستين ونحر على الباقي ، والجمع بينه وبين رواية ابن إسحق أنه نحر ثلاثين ثم أمر

عليها أن ينحر فنحر سبعا وثلاثين مثلاً ثم نحر النبي ﷺ ثلاثاً وثلاثين ، فإن ساغ هذا الجمع وإلا فما في الصحيح أصح . قوله (ولا أعطى عليها شيئاً في جزارتها) وكذا قوله في الرواية التي في الباب بعده : (ولا يعطى في جزارتها شيئاً) ظاهرهما أن لا يعطى الجزار شيئاً البتة ، وليس ذلك المراد بل المراد أن لا يعطى الجزار منها شيئاً كما وقع عند مسلم ، وظاهره مع ذلك غير مراد بل بين النسائي في روايته من طريق شعيب بن إسحق عن ابن جريج أن المراد منع عطية الجزار من الهدى عوضاً عن أجرته ولفظه « ولا يعطى في جزارتها منها شيئاً » ، واختلف في الجزارة فقال ابن التين : الجزارة بالكسر اسم للفعل وبالضم اسم للسواقط ، فعلى هذا فينبغي أن يقرأ بالكسر وبه صحت الرواية ، فإن صحت بالضم جاز أن يكون المراد لا يعطى من بعض الجزور أجرة الجزار ، وقال ابن الجوزي وتبعه المحب الطبري : الجزارة بالضم اسم لما يعطى كالعمالة وزنا ومعنى ، وقيل : هو بالكسر كالحجامة والخياطة ، وجوز غيره الفتح ، وقال ابن الأثير : الجزارة بالضم كالعمالة ما يأخذه الجزار من الذبيحة عن أجرته ، وأصلها أطراف البعير - الرأس واليدان والرجلان - سميت بذلك لأن الجزار كان يأخذها عن أجرته

١٢١ - باب يتصدق بجلود الهدى

١٧١٧ - حدثنا يحيى عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم وعبد الكريم الجزري أن مجاهداً أخبرهما أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخبره أن علياً رضي الله عنه أخبره « أن النبي ﷺ أمره أن يقوم على بدنه ، وأن يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها ، ولا يعطى في جزارتها شيئاً »

قوله (باب يتصدق بجلود الهدى) أورد فيه حديث على من رواية ابن جريج عن عبد الكريم الجزري وهو ابن مالك والحسن بن مسلم وهو المكي جميعاً عن مجاهد ، وساقه بلفظ الحسن بن مسلم ، وأما لفظ عبد الكريم فقد أخرجه مسلم من طريق ابن أبي خيثمة زهير بن معاوية عنه نحوه وزاد « وقال نحن نعطيه من عندنا » . قوله (وأن يقسم بدنه) بسكون الدال المهملة ويجوز ضمها . قوله (لحومها وجلودها وجلالها) زاد ابن خزيمة من هذا الوجه في روايته « على المساكين » . قوله (ولا يعطى في جزارتها منها شيئاً) قال ابن خزيمة : المراد بقوله « يقسمها كلها » على المساكين إلا ما أمر به من كل بدنة ببضعة فطبخت كما في حديث جابر يعني الطويل عند مسلم كما تقدم التنبيه عليه ، قال : والنهي عن إعطاء الجزار المراد به أن لا يعطى منها عن أجرته ، وكذا قال البغوي في « شرح السنة » ، قال : وأما إذا أعطى أجرته كاملة ثم تصدق عليه إذا كان فقيراً كما يتصدق على الفقراء فلا بأس بذلك . وقال غيره : إعطاء الجزار على سبيل الأجرة ممنوع لسكونه معاوضة ، وأما إعطاؤه صدقة أو هدية أو زيادة على حقه فالقياس الجواز ، ولكن إطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لئلا تقع مساعة في الأجرة لأجل ما يأخذه فيرجع إلى المعارضة ، قال القرطبي : ولم يرخص في إعطاء الجزار منها في أجرته إلا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير . واستدل به على منع بيع الجلد ، قال القرطبي : فيه دليل على أن جلود الهدى وجلالها لا تباع لعطفتها على اللحم وإعطائها حكمه ، وقد اتفقوا على أن لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال ، وأجازه الأوزاعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وهو وجه عند الشافعية ، قالوا : ويصرف ثمنه مصرف الأضحية . واستدل أبو ثور على أنهم اتفقوا على جواز الانتفاع به ، وكل ما جاز الانتفاع به جاز بيعه ، وعورض بانساقهم على جواز

١٢٢ - بَابُ يُتَصَدَّقُ بِجَلَالِ الْبُذْنِ

١٧٢٠ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنِي هَمْرَةُ قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمْسَ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَبَجَّ ، حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا

من مكة أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت ثم يحل . قالت عائشة رضي الله عنها : قد خَل علينا يوم النحر بلحم بقر ، فقلت ما هذا ؟ فقيل ذبح النبي ﷺ عن أزواجه . قال يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم فقال : أتتكَ بالحديث على وجهه .

قوله (باب : واذا بوأنا لآبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بي شيئا ، وطهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود . وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا) وقوله (الى قوله : خير له عند ربه) وقع سياق الآيات كلها في رواية كريمة ، والمراد منها هنا قوله تعالى ﴿ فسلخوا منها وأطعموا البائس الفقير ﴾ ولذلك عطف عليها في الترجمة « وما يأكل من البدن وما يتصدق ، أى بيان المراد من الآية . قوله (وقال عبيد الله) هو ابن عمر العمري (أخبرني نافع عن ابن عمر لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر ويؤكل مما سوى ذلك) وصله ابن أبي شيبة عن ابن نمير عنه بمعناه قال : اذا عطبت البدنة أو كسرت أكل منها صاحبها ولم يبدلها ، إلا أن تكون نذرا أو جزاء صيد . ورواه الطبري من طريق القطان عن عبيد الله بلفظ التعليق المذكور ، وهذا القول لإحدى الروایتين عن أحمد ، وهو قول مالك ، وزاد لإفدية الأذى . والرواية الأخرى عن أحمد : ولا يؤكل إلا من هدى التطوع والتمتع والقران ، وهو قول الحنفية بناء على أصلهم أن دم التمتع والقران دم نفسك لا دم جبران . قوله (وقال عطاء : يأكل ويطعم من المتعة) هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه ، وروى سعيد بن منصور من وجه آخر عن عطاء : لا يؤكل من جزاء الصيد ولا مما يجعل للمساكين من النذر وغير ذلك ولا من الفدية . ويؤكل مما سوى ذلك . وروى عبد بن حميد من وجه آخر عنه : إن شاء أكل من الهدى والأضحية وإن شاء لم يأكل . ولا تخالف بين هذه الآثار عن عطاء فإن حاصلها ما دل عليه الأثر الثاني . وزعم ابن القصار المالكي أن الشافعي تفرد بمنع الأكل من دم التمتع (تنبيه) : وقع في رواية كريمة بعد قوله « فهو خير له عند ربه » وقبل قوله « وما يأكل من البدن وما يتصدق » لفظ « باب » وسقط من رواية أبي ذر وهو الصواب . قوله (كنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى) بإضافة ثلاث الى منى ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى إن شاء الله تعالى في أواخر كتاب الأضاحى وهو من الحكم المتفق على نسخه . قوله (سليمان) هو ابن بلال ، ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري ، والاسناد كله مدنيون ، وخالد وإن كان أصله كوفيا فقد سكن المدينة مدة . وقد تقدم الكلام على حديث عائشة هذا في « باب ذبح الرجل البقر عن نسائه » وقوله في رواية سليمان هذه « حتى إذا دنونا من مكة أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت ثم يحل » كذا للاكثر من طريق الفريري ، وكذا وقع في رواية النسفي ، لكن جعل على قوله « ثم » ضبة . ووقع في رواية أبي ذر بلفظ « ان » بدل ثم ولا اشكال فيها . وكذا أخرجه مسلم عن القعنبى عن سليمان بن بلال بلفظ « ان يحل » وزاد قبلها « اذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة » وقد شرحه الكرماني على لفظ « ثم » فقال : جواب إذا محذوف والتقدير يتم عمرته ثم يحل . قال : ويجوز أن يكون جواب من ثم محذوفا ، ويجوز أن تكون ثم زائدة كما قال الأخفش في قوله تعالى ﴿ أن لا ملجأ من الله إلا اليه ثم تاب عليهم ﴾ ان تاب جواب حتى اذا . قلت : وكله تسكلف ، وقد تبين من رواية مسلم أن التفسير من بعض الرواة ولا سيما وقد وقع مثله في رواية أبي ذر الهروي ، وتقدمت رواية مالك قريبا ومثلها في الجهاد ، وكذا للاسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن سعيد وهو الصواب

١٢٥ - باب الذبح قبل الحلق

١٧٢١ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن حوشب **حدثنا** هشيم أخبرنا منصور بن زاذان عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « سئل النبي ﷺ عن حلق قبل أن يذبح ونحوه فقال : لا حرج ، لا حرج »

١٧٢٢ - **حدثنا** أحمد بن يونس أخبرنا أبو بكر عن عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما « قال رجل للنبي ﷺ : زرت قبل أن أرمي ، قال : لا حرج . قال : حلفت قبل أن أذبح ، قال : لا حرج . قال : ذبحت قبل أن أرمي ، قال : لا حرج » . وقال عبد الرحيم الرازي عن ابن خثيم أخبرني عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ . وقال القاسم بن يحيى حدثني ابن خثيم عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ . وقال عفان أراه عن وهيب **حدثنا** ابن خثيم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ . وقال حماد عن قيس بن سعيد وعبد بن منصور عن عطاء عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ

١٧٢٣ - **حدثنا** محمد بن المثنى **حدثنا** عبد الأعلى **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « سئل النبي ﷺ فقال : رميت بعد ما أمسيت ، فقال : لا حرج . قال : حلفت قبل أن أنحر ، قال : لا حرج »

١٧٢٤ - **حدثنا** عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى رضي الله عنه قال « قدمت على رسول الله ﷺ وهو بالبطحاء فقال : أحجبت ؟ قلت : نعم . قال : بما أهلت ؟ قلت : لبك باهلال كإهلال النبي ﷺ . قال : أجسنت ، انطلق فطف بالبيت وبالصفاء والمروة . ثم أتيت امرأة من نساء بني قيس ففلت رأسي ، ثم أهلت بالحج ، فكنت أفتي به الناس حتى خلافة عمر رضي الله عنه ، فذكرته له فقال : إن أخذ بكتاب الله فانه يأمرنا بالتمام ، وأن نأخذ بسنة رسول الله ﷺ فان رسول الله ﷺ لم يحل حتى بلغ الهدى محله »

قوله (باب الذبح قبل الحلق) أورد فيه حديث السؤال عن الحلق قبل الذبح ، ووجه الاستدلال به لما ترجم له أن السؤال عن ذلك دال على أن السائل عرف أن الحكم على عكسه ، وقد أورد حديث ابن عباس من طرق ثم حديث أبي موسى ، فاما الطريق الأولى لحديث ابن عباس فمن طريق منصور بن زاذان عن عطاء عنه بلفظ « سئل عن حلق قبل أن يذبح ونحوه » ، والثانية من طريق أبي بكر وهو ابن عياش عن عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن ابن عباس فذكر فيه الزيارة قبل الرمي والحلق قبل الذبح والذبح قبل الرمي وعرف به المراد بقوله في رواية منصور « ونحوه » ،

والثالثة من رواية ابن خثيم عن عطاء . قوله (وقال عبد الرحيم بن سليمان عن ابن خثيم)^(١) وهو عبد الله بن عثمان ، وهذه الرواية المعلقة وصلها الاسماعيلى من طريق الحسن بن حماد عنه ولفظه « ان رجلا قال : يا رسول الله ، طفت بالبيت قبل أن أرمى . قال : ارم ولا حرج ، وصله الطبرانى فى « الأوسط » ، من طريق سعيد بن محمد بن عمرو الاشعثى عن عبد الرحيم ، وقال : تفرد به عبد الرحيم عن ابن خثيم . كذا قال ، والرواية التى تلى هذه ترد عليه . وعرف بهذا أن مراد البخارى أصل الحديث لا خصوص ما ترجم به من الذبح قبل الحلق . قوله (وقال القاسم بن يحيى حدثنى ابن خثيم) لم أقف على طريقه موصولة . قوله (وقال عفان أراه عن وهيب حدثنا ابن خثيم عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس) القائل « أراه » هو البخارى ، فقد أخرجه أحمد عن عفان بدونها ولفظه « جاء رجل فقال : يا رسول الله ، حطقت ولم أنحر . قال : لا حرج فأنحر . وجاءه آخر فقال : يا رسول الله ، نحررت قبل أن أرمى . قال : فأرم ولا حرج ، وزعم خلف أن البخارى قال فيه « حدثنا عفان » ، والمراد بهذا التعليق بيان الاختلاف فيه على ابن خثيم هل شيخه فيه عطاء أو سعيد بن جبير ، كما اختلف فيه على عطاء هل شيخه فيه ابن عباس أو جابر ، فالذى يتبين من صنيع البخارى ترجيح كونه عن ابن عباس ثم كونه عن عطاء وأن الذى يخالف ذلك شاذ ، وإنما قصد بإبراده بيان الاختلاف . وفى رواية عفان هذه الدلالة على تعدد السائلين عن الاحكام المذكورة . قوله (وقال حماد) يعنى ابن سلية الخ . هذه الطريق وصلها النسائى والطحاوى والاسماعيلى وابن حبان من طرق عن حماد بن سلية به نحو سياق عبد العزيز بن ربيع ، والطريق الرابعة من طريق عكرمة عن ابن عباس . قوله (عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى وخالد هو الحذاء ، وكأن البخارى استظهر به لما وقع فى طريق عطاء من الاختلاف ، فأراد أن يبين أن لحديث ابن عباس أصلا آخر . وفى طريق عكرمة هذه زيادة حكم الرمى بعد المساء فان فيه إشعارا بأن الأصل فى الرمى أن يكون نهارا ، وسيأتى الكلام على حكم هذه المسألة بعد أربعة أبواب . وأما حديث أبى موسى فقد تقدم الكلام عليه فى « باب التمتع والقران » ، ومطابقته للترجمة من قول عمر فيه « لم يحل حتى بلغ الهدى محله » ، لأن بلوغ الهدى محله يدل على ذبح الهدى فلو تقدم الحلق عليه لصار متحلا قبل بلوغ الهدى محله ، وهذا هو الأصل ، وهو تقديم الذبح على الحلق ، وأما تأخيرها فهو رخصة كما سيأتى . قوله (فقلت) بقاء التعقيب بعدها فاء ثم لام خفيفة مفتوحتين ثم مشاة أى تتبعت القمل منه

١٢٦ - باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق

١٧٢٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهَا قَالَتْ « يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلَّوْا بِعُمَرَةَ وَلَمْ تَحِلِّ أَنْتَ مِنْ عُمَرِكَ ؟ » قَالَ : إِنْى لَبَّدْتُ رَأْسِى وَقَلَّدْتُ هَذَيْنِ ، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ »

قوله (باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق) أى بعد ذلك عند الاحلال ، قيل أشار بهذه الترجمة الى الخلاف فيمن لبّد هل يتعين عليه الحلق أو لا ؟ فنقل ابن بطال عن الجمهور تعيين ذلك حتى عن الشافعى ، وقال أهل الراى

(١) كذا بنسخ المصحح ، قال مصحح طبعة بولاق : وله رواية للشارح

لا يتعين بل إن شاء قصر اهـ ، وهذا قول الشافعي في الجديد وليس للاول دليل صريح ، وأعلى ما فيه ما سيأتي في اللباس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من ضفر رأسه فليحلق ، وأورد المصنف في هذا الباب حديث حفصة وفيه « أني لبنت رأسي » وليس فيه تعرض للحلق إلا أنه معلوم من حاله ﷺ أنه حلق رأسه في حجه . وقد ورد ذلك صريحا في حديث ابن عمر كما في أول الباب الذي بعده ، وأردفه ابن بطلان بحديث حفصة فجعله من هذا الباب لمناسبته للترجمة ، وقد قلت غير مرة إنه لا يلزمه أن يأتي بجميع ما اشتمل عليه الحديث في الترجمة بل اذا وجدت واحدة كفت ، وقد تقدم الكلام على حديث حفصة في باب التمتع والقران ،

١٢٧ - باب الحلق والتقصير عند الإحلال

١٧٢٦ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب بن أبي حمزة قال نافع كان ابن عمر رضي الله عنهما يقول « حاق رسول الله ﷺ في حجته »

[الحديث ١٧٢٦ - طرفاه في : ٤٤١٠ ، ٤٤١١]

١٧٢٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ قال : اللهم ارحم المحصرين . قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، قال : اللهم ارحم المحصرين . قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، قال : والمقصرين » . وقال الليث حدثني نافع « رحم الله المحصرين مرة أو مرتين » . قال : وقال عبيد الله حدثني نافع « وقال في الرابعة والمقصرين »

١٧٢٨ - **حدثنا** عياش بن الوليد حدثنا محمد بن فضيل حدثنا عمارة بن القزعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ : اللهم اغفر للمحصرين ، قالوا ولمقصرين ، قال : اللهم اغفر للمحصرين ، قالوا ولمقصرين ، قلها ثلاثا قال : ولمقصرين »

١٧٢٩ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع أن عبد الله قال « حاق النبي ﷺ وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم »

١٧٣٠ - **حدثنا** أبو عامر عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس عن معاوية رضي الله عنهم قال « قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقة »

قوله (باب الحلق والتقصير عند الإحلال) قال ابن المنير في الحاشية : أفهم البخاري بهذه الترجمة ، أن الحلق نسك لقوله « عند الإحلال » وما يصنع عند الإحلال وليس هو نفس التحلل وكأنه استدل على ذلك بدعائه ﷺ لفاعله والدعاء يشعر بالثواب والثواب لا يكون إلا على العبادة لا على المباحات ، وكذلك تفضيله الحلق على التقصير يشعر بذلك لأن المباحات لا تتفاضل ، والقول بأن الحلق نسك قول الجمهور إلا رواية مضعفة عن الشافعي أنه استباحة محظورة ، وقد أوهم كلام ابن المنذر أن الشافعي تفرد بها ، لكن حكيت أيضا عن عطاء وعن أبي يوسف وهي رواية عن أحمد وعن بعض المالكية ، وسيأتي ما فيه بعد باين . ثم ذكر المصنف في الباب لابن عمر ثلاثة

أحاديث ولا بن هريرة حديثا ولا بن عباس حديثا . فالحديث الأول لابن عمر من طريق شعيب بن أبي حمزة قال : قال نافع : كان ابن عمر يقول : خلق رسول الله ﷺ في حجته ، وهذا طرف من حديث طويل أوله : لما نزل الحجاج بابن الزبير ، الحديث ، فنبهه على ذلك الاسماعيلي . والحديث الثاني لابن عمر في الدعاء للمخلقين وسيأتي بسطه . والحديث الثالث لابن عمر من طريق جويرية بن أسماء عن نافع أن عبد الله وهو ابن عمر قال : خلق النبي ﷺ وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم ، وكان البخاري لم يقع له على شرطه التصريح بمحل الدعاء للمخلقين فاستنبط من الحديث الأول والثالث أن ذلك كان في حجة الوداع ، لأن الأول صرح بأن حلقه وقع في حجته ، والثالث لم يصرح بذلك إلا أنه بين فيه أن بعض الصحابة خلق وبعضهم قصر ، وقد أخرجه في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع بلفظ : خلق في حجة الوداع وأناس من أصحابه وقصر بعضهم ، وأخرج مسلم من طريق الليث بن سعد عن نافع مثل حديث جويرية سواء وزاد فيه أن رسول الله ﷺ قال : يرحم الله المخلقين ، فأشعر ذلك بأن ذلك وقع في حجة الوداع ، وسند ذكر البحث فيه مع ابن عبد البر هنا أن شاء الله تعالى . (تنبيه) : أفاد ابن خزيمة في صحيحه من الوجه الذي أخرجه البخاري منه في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع متصلا بالمتم المذكور قال : وزعموا أن الذي خلقه معمر بن عبد الله بن نضلة ، وبين أبو مسعود في الأطراف ، أن قائل : وزعموا ، ابن جريج الراوي له عن موسى بن عقبة . قوله (قالوا والمقصرون يا رسول الله) لم أقف في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد ، والواو في قوله : والمقصرون ، معطوفة على شيء محذوف تقديره قل والمقصرون أو قل وارحم المقصرين ، وهو يسمى العطف التلقيني ، وفي قوله ﷺ : والمقصرون ، إعطاء المعطوف حكم المعطوف عليه ولو تخلل بينهما السكوت لغير عذر . قوله (قال والمقصرون) كذا في معظم الروايات عن مالك إعادة الدعاء للمخلقين مرتين ، وعطف المقصرين عليهم في المرة الثالثة ، وانفرد يحيى بن بكير دون رواية : الموطأ ، بإعادة ذلك ثلاث مرات نبه عليه ابن عبد البر في : التقصى ، وأغفله في : التمهيد ، بل قال فيه : انهم لم يختلفوا على مالك في ذلك . وقد راجعت أصل سماعي من موطأ يحيى بن بكير فوجدته كما قال في : التقصى . قوله (وقال الليث) وصله مسلم ولفظه : رحم الله المخلقين مرة أو مرتين ، قالوا : والمقصرون ، قال : والمقصرون ، والشك فيه من الليث وإلا فأكثرهم موافق لما رواه مالك . قوله (وقال عبيد الله) بالتصغير وهو العمري ، وروايته وصلها مسلم من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه باللفظ الذي علقه البخاري ، وأخرجه أيضا عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه عنه بلفظ : رحم الله المخلقين . قالوا : والمقصرون ، فذكر مثل رواية مالك سواء وزاد : قال رحم الله المخلقين . قالوا : والمقصرون يا رسول الله ، قال : والمقصرون ، وبيان أن كونها في الرابعة أن قوله والمقصرون معطوف على مقدر تقديره يرحم الله المخلقين ، وإنما قال ذلك بعد أن دعا للمخلقين ثلاث مرات صريحا فيكون دعاؤه للمقصرون في الرابعة . وقد رواه أبو عوانة في مستخرجه من طريق الثوري عن عبيد الله بلفظ : قال في الثالثة والمقصرون ، والجمع بينهما واضح بأن من قال في الرابعة فعلى ما شرحناه ، ومن قال في الثالثة أراد أن قوله : والمقصرون ، معطوف على الدعوة الثالثة ، أو أراد بالثالثة مسألة السائلين في ذلك ، وكان ﷺ لا يراجع بعد ثلاث كما ثبت ، ولو لم يدع لهم بعد ثالث مسألة ما سأله ذلك . وأخرجه أحمد من طريق أيوب عن نافع بلفظ : اللهم اغفر للمخلقين . قالوا : وللمقصرين - حتى قالها ثلاثا أو أربعاً - ثم قال : والمقصرين « ورواية من جزم مقدمة على رواية من شك . قوله (حدثنا عياش بن الوليد)

هو الرقام بالتحانية والمعجمة ، ووقع في رواية ابن السكن بالموحدة والمهمل ، وقال أبو علي الجبائي : الأول أرجح بل هو الصواب ، وكان القاسي يشك عن أبي زيد فيه فيحمل ضبطه فيقول : عباس أو عياش . قلت : لم يخرج البخاري للعباس - بالموحدة والمهمل - ابن الوليد إلا ثلاثة أحاديث نسبه في كل منهما « النرسي » ، أحدها في علامات النبوة والآخر في المغازي والثالث في الفتن ذكره معلقا قال « وقال عباس النرسي » ، وأما الذي بالتحانية والمتجمة فأكثر عنه وفي الغالب لا ينسبه والله أعلم . قوله (قالها ثلاثا) أي قوله « اللهم اغفر للمحلقين » وهذه الرواية شاهدة لأن عبيد الله العمري حفظ الزيادة . (تنبيه) : لم أر في حديث أبي هريرة من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير عنه إلا من رواية محمد بن فضيل هذه بهذا الاسناد في جميع ما رقت عليه من السنن والمسانيد ، فهي من أفراد عن عمارة ومن أفراد عمارة عن أبي زرعة ، وتابع أبا زرعة عليه عبد الرحمن بن يعقوب أخرجه مسلم من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ولم يسق لفظه ، وساقه أبو عوانة ، ورواية أبي زرعة أتم . واختلف المتكلمون على هذا الحديث في الوقت الذي قال فيه رسول الله ﷺ ذلك ، فقال ابن عبد البر : لم يذكر أحد من رواة نافع عن ابن عمر أن ذلك كان يوم الحديبية ، وهو تقصير وحذف ، وإنما جرى ذلك يوم الحديبية حين صد عن البيت ، وهذا محفوظ مشهور من حديث ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وحبشي بن جناد وغيرهم . ثم أخرج حديث أبي سعيد بلفظ « سمعت رسول الله ﷺ يستغفر لاهل الحديبية للمحلقين ثلاثا وللقصيرين مرة » ، وحديث ابن عباس بلفظ « خلق رجال يوم الحديبية وقصر آخرون . فقال رسول الله ﷺ : رحم الله المحلقين ، الحديث ، وحديث أبي هريرة من طريق محمد بن فضيل الماضي ولم يسق لفظه بل قال « فذكر مصاه » ، وتجوز في ذلك فانه ليس في رواية أبي هريرة تعيين الموضع ولم يقع في شيء من طرقه التصريح بسماعه لذلك من النبي ﷺ ، ولو وقع لقطعنا بأنه كان في حجة الوداع لأنه شهدا ولم يشهد الحديبية ، ولم يسق ابن عبد البر عن ابن عمر في هذا شيئا ، ولم أقف على تعيين الحديبية في شيء من الطرق عنه ، وقد قدمت في صدر الباب أنه مخرج من مجموع الأحاديث عنه أن ذلك كان في حجة الوداع كما يومئ إليه صنيع البخاري ، وحديث أبي سعيد الذي أخرجه ابن عبد البر أخرجه أيضا الطحاوي من طريق الأوزاعي وأحمد وابن أبي شيبة ، وأبو داود الطيالسي من طريق هشام الدستوائي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم الانصاري عن أبي سعيد ، وزاد فيه أبو داود أن الصحابة حلقوا يوم الحديبية إلا عثمان وأبا قتادة ، وأما حديث ابن عباس فأخرجه ابن ماجه من طريق ابن إسحق « حدثني ابن أبي نجيع عن مجاهد عنه ، وهو عند ابن إسحق في المغازي بهذا الاسناد وأن ذلك كان بالحديبية ، وكذلك أخرجه أحمد وغيره من طريقه ، وأما حديث حبشي بن جناد فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحق عنه ولم يعين المكان ، وأخرجه أحمد من هذا الوجه وزاد في سياقه « عن حبشي وكان ممن شهد حجة الوداع ، فذكر هذا الحديث ، وهذا يشعر بأنه كان في حجة الوداع . وأما قول ابن عبد البر « فوهم » ، فقد ورد تعيين الحديبية من حديث جابر عند أبي قرة في « السنن » ، ومن طريق الطبراني في « الأوسط » ، ومن حديث المسور بن مخرمة عند ابن إسحق في « المغازي » ، وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي مريم السلولي عند أحمد وابن أبي شيبة ، ومن حديث أم الحصين عند مسلم ، ومن حديث قارب بن الأسود الثقفي عند أحمد وابن أبي شيبة ، ومن حديث أم عمارة عند الحارث ، فالأحاديث التي فيها تعيين حجة الوداع أكثر عددا وأصح إسنادا ولهذا قال النووي عقب أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وأم

الحسين : هذه الأحاديث تدل على أن هذه الواقعة كانت في حجة الوداع ، قال : وهو الصحيح المشهور . وقيل : كان في الحديبية ، وجزم بأن ذلك كان في الحديبية إمام الحرمين في « النهاية » ، ثم قال النووي : لا يبعد أن يكون وقع في الموضعين انتهى . وقال عياض : كان في الموضعين . ولذا قال ابن دقيق العيد أنه الأقرب . قلت : بل هو المتعين لتظاهر الروايات بذلك في الموضعين كما قدمناه ، إلا أن السبب في الموضعين مختلف ، فالذي في الحديبية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الإحلال لما دخل عليهم من الحزن لكونهم منعوا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم في أنفسهم على ذلك فخالفهم النبي ﷺ وصالح قريشا على أن يرجع من العام المقبل ، والقصة مشهورة كما ستأتى في مكانها . فلما أمرهم النبي ﷺ بالإحلال توقفوا ، فأشارت أم سلمة أن يحل هو ﷺ قبلهم ففعل ، فتبعوه فخلق بعضهم وقصر بعض ، وكان من بادر إلى الخلق أسرع إلى امتثال الأمر ممن اقتصر على التقصير . وقد وقع التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس المشار إليه قبل فإن في آخره عند ابن ماجه وغيره أنهم « قالوا يا رسول الله ما بال المخلقين ظهرت لهم بالرحمة ؟ قال : لأنهم لم يشكروا » . وأما السبب في تكرير الدعاء للمخلقين في حجة الوداع فقال ابن الأثير في « النهاية » : كان أكثر من حج مع رسول الله ﷺ لم يستق الهدى ، فلما أمرهم أن يفسخوا الحج إلى العمرة ثم يتحللوا منها ويحلقوا رموسهم شق عليهم ، ثم لما لم يكن لهم بد من الطاعة كان التقصير في أنفسهم أخف من الخلق ففعله أكثرهم ، فرجع النبي ﷺ فعل من خلق لكونه أبين في امتثال الأمر انتهى . وفيما قاله نظر وإن تابعه عليه غير واحد ، لأن المتمتع يستحب في حقه أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج إذا كان ما بين النسكين متقاربا ، وقد كان ذلك في حقهم كذلك . والاولى ما قاله الخطابي وغيره : أن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعر والزين به ، وكان الخلق فيهم قليلا وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن زى الاعاجم ، فلذلك كرهوا الخلق واقتصروا على التقصير . وفي حديث الباب من الفوائد أن التقصير يحزى عن الخلق ، وهو يجمع عليه إلا ما روى عن الحسن البصرى أن الخلق يتعين في أول حجة ، حكاه ابن المنذر بصيغة التمريض ، وقد ثبت عن الحسن خلافة . قال ابن أبي شيبة : حدثنا عبد الأعلى عن هشام عن الحسن في الذي لم يحج قط ، فإن شاء حلق وإن شاء قصر . نعم روى ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي قال : إذا حج الرجل أول حجة حلق ، فإن حج أخرى فإن شاء حلق وإن شاء قصر . ثم روى عنه أنه قال : كانوا يحبون أن يحلقوا في أول حجة وأول عمرة انتهى . وهذا يدل على أن ذلك للاستحباب لا للزوم . نعم عند المالكية والحنابلة أن محل تعيين الخلق والتقصير أن لا يكون المحرم لبس شعره أو ضفره أو عقصه ، وهو قول الثوري والشافعي في القديم والجمهور ، وقال في الجديد وفاقا للحنفية : لا يتعين إلا إن نذر أو كان شعره خفيفا لا يمكن تقصيره أو لم يكن له شعر فيمر موسى على رأسه . وأغرب الخطابي فاستدل بهذا الحديث لتعين الخلق لمن لبس ، ولا حجة فيه ، وفيه أن الخلق أفضل من التقصير ، ووجهه أنه أبلغ في العبادة وأبين للخضوع والذلة وأدل على صدق النية ، والذي يقصر يبقى على نفسه شيئا مما يتزين به ، بخلاف الخالق فإنه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى . وفيه إشارة إلى التجرد ، ومن ثم استحب الصلحاء إلقاء الشعور عند التوبة والله أعلم . وأما قول النووي تبعا لغيره في تعليل ذلك بأن التقصير يبقى على نفسه الشعر الذي هو زينة والحاج مأمور بترك الزينة بل هو أشعث أغبر ففيه نظر ، لأن الخلق إنما يقع بعد انقضاء زمن الأمر بالتششف فإنه يحل له عقبه كل شيء إلا النساء في الحج خاصة . واستدل بقوله « المخلقين » على مشروعية خلق جميع الرأس لأنه الذي تقتضيه الصيغة ، وقال بوجوب خلق جميعه مالك وأحمد

واستحبه الكوفيون والشافعي ، ويجزى البعض عندهم ، واختفوا فيه فعن الحنفية الربع ، إلا أبا يوسف فقال النصف ، وقال الشافعي : أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات ، وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة ، والتقصير كالحلق فالأفضل أن يقصر من جميع شعر رأسه ، ويستحب أن لا ينقص عن قدر الأئمة ، وإن اقتصر على دونها أجزأ ، هذا للشافعية وهو مرتب عند غيرهم على الحلق ، وهذا كله في حق الرجال وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير بالاجماع ، وفيه حديث لابن عباس عند أبي داود ولفظه « ليس على النساء حلق » ، وإنما على النساء التقصير ، ولترمذى من حديث علي « نهى أن تحلق المرأة رأسها » ، وقال جمهور الشافعية : لو حلقت أجزأها ويكره ، وقال الفاضيان أبو الطيب وحسين : لا يجوز ، والله أعلم . وفي الحديث أيضا مشروعية الدعاء لمن فعل ما شرع له ، وتكرار الدعاء لمن فعل الراجح من الأمرين الخير فيهما والتنبيه بالتكرار على الرجحان وطلب الدعاء لمن فعل الجائز وإن كان مرجوحا . قوله (عن الحسن بن مسلم) في رواية يحيى بن سعيد عن ابن جريج « حدثني الحسن بن مسلم ، أخرجه مسلم ، والاسناد سوى أبي عاصم مكيون » ، وفيه رواية صحابي عن صحابي . ومعاوية هو ابن أبي سفيان الخليفة المشهور . قوله (عن معاوية) في رواية مسلم « ان معاوية بن أبي سفيان أخبره » . قوله (قصرت) أي أخذت من شعر رأسه ، وهو يشعر بأن ذلك كالنفسك ، إما في حج أو عمرة ، وقد ثبت أنه حلق في حجته فتعين أن يكون في عمرة ، ولا سيما وقد روى مسلم في هذا الحديث أن ذلك كان بالمرورة ولفظه « قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص وهو على المروة » ، أو « رأيت يقصر عنه بمشقص وهو على المروة » ، وهذا يحتمل أن يكون في عمرة القضية أو الجعرانة ، لكن وقع عند مسلم من طريق أخرى عن طاوس بلفظ « أما علمت أني قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص وهو على المروة ؟ فقلت له لا أعلم هذه إلا حجة عليك » ، وبين المراد من ذلك في رواية النسائي فقال بدل قوله « فقلت له لا الخ » ، يقول ابن عباس « وهذه على معاوية أن ينهي الناس عن المتعة وقد تمتع رسول الله ﷺ » ، ولاحمد من وجه آخر عن طارس عن ابن عباس قال « تمتع رسول الله ﷺ حتى مات » الحديث وقال « وأول من نهى عنها معاوية » . قال ابن عباس : فعجبت منه ، وقد حدثني أنه قصر عن رسول الله ﷺ بمشقص ، انتهى . وهذا يدل على أن ابن عباس حمل ذلك على وقوعه في حجة الوداع لقوله لمعاوية « ان هذه حجة عليك » ، اذ لو كان في العمرة لما كان فيه على معاوية حجة . وأصرح منه ما وقع عند أحمد من طريق قيس بن سعد عن عطاء « ان معاوية حدث أنه أخذ من أطراف شعر رسول الله ﷺ في أيام العشر بمشقص معي وهو محرم ، وفي كونه في حجة الوداع نظر ، لان النبي ﷺ لم يحل حتى بلغ الهدى محله فكيف يقصر عنه على المروة . وقد بالغ النووي هنا في الرد على من زعم أن ذلك كان في حجة الوداع فقال : هذا الحديث محمول على أن معاوية قصر عن النبي ﷺ في عمرة الجعرانة لأن النبي ﷺ في حجة الوداع كان قارنا وثبت أنه حلق بمنى وفرق أبو طلحة شعره بين الناس ، فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ، ولا يصح حمله أيضا على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلما وإنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان ، هذا هو الصحيح المشهور ، ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم أن النبي ﷺ كان متمعا لأن هذا غلط فاحش ، فقد تظاهرت الأحاديث في مسلم وغيره أن النبي ﷺ قيل له « ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك ؟ فقال : إني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر » . قلت : ولم يذكر الشيخ هنا ما مر في عمرة القضية ، والذي رجحه من كون معاوية إنما أسلم يوم الفتح صحيح من حيث السند ، لكن

يمكن الجمع بأنه كان أسلم خفية وكان يكتم إسلامه ولم يتمكن من إظهاره إلا يوم الفتح . وقد أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق من ترجمة معاوية تصريح معاوية بأنه أسلم بين الحديبية والقضية وأنه كان يخفي إسلامه خوفا من أبويه ، وكان النبي ﷺ لما دخل في عمرة القضية مكة خرج أكثر أهلها عنها حتى لا ينظروا وأصحابه يطوفون بالبيت ، فلعل معاوية كان ممن تخلف بمكة لسبب اقتضاه ، ولا يعارضه أيضا قول سعد بن أبي وقاص فيما أخرجه مسلم وغيره « فعلناها - بمعنى العمرة - في أشهر الحج وهذا يومئذ كافر بالعرش » بضميتين يعني بيوت مكة ، يشير إلى معاوية لأنه يحمل على أنه أخبر بما استصحبه من حاله ولم يطلع على إسلامه لكونه كان يخفيه . ويعكر على ما جوزه أن تقصيره كان في عمرة الجعرانة أن النبي ﷺ ركب من الجعرانة بعد أن أحرم بعمرة ولم يستصحب أحدا معه إلا بعض أصحابه المهاجرين ، فقدم مكة فطاف وسعى وحلق ورجع إلى الجعرانة فأصبح بها كبائت ، تخفيت عمرته على كثير من الناس . كذا أخرجه الترمذي وغيره ، ولم يعد معاوية فيمن صحبه حينئذ ، ولا كان معاوية فيمن تخلف عنه بمكة في غزوة حنين حتى يقال لعله وجده بمكة ، بل كان مع القوم وأعطاه مثل ما أعطى أباه من الغنيمة مع جملة المؤلفة ، وأخرج الحاكم في « الإكليل » في آخر قصة غزوة حنين أن الذي حلق رأسه ﷺ في عمرته التي اعتمرها من الجعرانة أبو هند عبد بنى بياضة ، فإن ثبت هذا وثبت أن معاوية كان حينئذ معه أو كان بمكة فقصر عنه بالمرءة أمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجته ثم حضر فأمره أن يكمل إزالة الشعر بالحلق لأنه أفضل ففعل ، وإن ثبت أن ذلك كان في عمرة القضية وثبت أنه ﷺ حلق فيها جاء هذا الاحتمال بعينه وحصل التوفيق بين الأخبار كلها ، وهذا مما فتح الله على به في هذا الفتح والله الحمد ثم لله الحمد أبدا . قال صاحب « الهدى » الأحاديث الصحيحة المستفيضة تدل على أنه ﷺ لم يحل من إحرامه إلى يوم النحر كما أخبر عن نفسه بقوله « فلا أحل حتى أنحر » وهو خبر لا يدخله الوهم بخلاف خبر غيره ، ثم قال : ولعل معاوية قصر عنه في عمرة الجعرانة فأنسى بعد ذلك وظن أنه كان في حجته انتهى . ولا يعكر على هذا إلا رواية قيس بن سعد المتقدمة لتصريحه فيها بكون ذلك في أيام العشر ، إلا أنها شاذة ، وقد قال قيس بن سعد عقبها : والناس ينكرون ذلك انتهى . وأظن قيسا رواها بالمعنى ثم حدث بها فوقع له ذلك ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون في قول معاوية « قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص » حذف تقديره قصرت أنا شعري عن أمر رسول الله ﷺ انتهى . ويعكر عليه قوله في رواية أحمد « قصرت عن رسول الله ﷺ عند المروة » أخرجه من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن ابن عباس ، وقال ابن حزم يحتمل أن يكون معاوية قصر عن رأس رسول الله ﷺ بقية شعر لم يكن الحلاق استوفاه يوم النحر ، وتعقبه صاحب « الهدى » بأن الحلاق لا يبق شعره يقصر منه ، ولا سيما وقد قسم ﷺ شعره بين الصحابة الشعرة والشعرتين ، وأيضا فهو ﷺ لم يسع بين الصفا والمروة إلا سعي واحد في أول ما قدم فإذا يصنع عند المروة في العشر . قلت : وفي رواية العشر نظر كما تقدم ، وقد أشار النووي إلى ترجيح كونه في الجعرانة وصوبه لمحج الطبري وابن القيم ، وفيه نظر لأنه جاء أنه حلق في الجعرانة ، واستبعاد بعضهم أن معاوية قصر عنه في عمرة الحديبية لكونه لم يكن أسلم ليس ببعيد . قوله (بمشقص) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح القاف وآخره صاد مهملة ، قال القزاز : هو نصل عريض يرمى به الوحش . وقال صاحب « المحكم » : هو الطويل من النصال وليس بعريض . وكذا قال أبو عبيد والله أعلم

١٢٨ - باب تقصير المتمتع بعد العمرة

١٧٣١ - حدثنا محمد بن أبي بكر حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا موسى بن عتبة أخبرني كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « لما قدم النبي ﷺ مكة أمر أصحابه أن يطوفوا بالبيت وبالصفاء والمروة ، ثم يحلقوا ويحلقوا أو يقصروا »

قوله (باب تقصير المتمتع بعد العمرة) أى عند الإحلال منها . قوله (حدثنا محمد بن أبي بكر) هو المسمى ، وفضيل شيخه بالتصغير . قوله (ثم يحلقوا ويحلقوا أو يقصروا) فيه التخيير بين الحلق والتقصير للمتمتع ، وهو على التفصيل الذى قدمناه إن كان بحيث يطلع شعره فالأولى له الحلق وإلا فالتقصير يقع له الحلق فى الحج . والله أعلم

١٢٩ - باب الزيارة يوم النحر

وقال أبو الزبير عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما « أخر النبي ﷺ الزيارة الى الليل »

ويذكر عن أبي حسان عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى »

١٧٣٢ - وقال لنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه طاف

طوافاً واحداً ، ثم يقبل ، ثم يأتى منى » يعنى يوم النحر . ورفعنا عبد الرزاق أخبرنا عبيد الله

١٧٣٣ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال حدثني أبو سلمة

ابن عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها قالت « حججنا مع النبي ﷺ فأفصنا يوم النحر ، فحضت صفية ، فأراد

النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله ، فقلت : يا رسول الله إنها حائض . قال : حائضتنا هي ؟ قالوا :

يا رسول الله أفاضت يوم النحر . قال : أخرجوا »

ويذكر عن القاسم وعروة والأسود عن عائشة رضي الله عنها « أفاضت صفية يوم النحر »

قوله (باب الزيارة يوم النحر) أى زيارة الحاج البيت للطواف به ، وهو طواف الافاضة ، ويسمى أيضاً طواف

الصدر وطواف الركن . قوله (وقال أبو الزبير الخ) وصله أبو داود والترمذي وأحمد من طريق سفيان وهو

الثوري عن أبي الزبير به ، قال ابن القطان القاسي : هذا الحديث مخالف لما رواه ابن عمر وجابر عن النبي ﷺ أنه

طاف يوم النحر نهاراً انتهى . فكأن البخارى عقب هذا بطريق أبي حسان ليجمع بين الأحاديث بذلك ، فيحمل

حديث جابر وابن عمر على اليوم الأول ، وحديث ابن عباس هذا على بقية الأيام . قوله (ويذكر عن أبي حسان

عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى) وصله الطبراني من طريق قتادة عنه ، وقال ابن المديني فى

« العلل » روى قتادة حديثاً غريباً لا نحفظه عن أحد من أصحاب قتادة إلا من حديث هشام ، فنسخته من كتاب ابنه

معاذ بن هشام ولم اسمعه منه عن أبيه عن قتادة حدثني أبو حسان عن ابن عباس « ان النبي ﷺ كان يزور البيت كل

ليلة ما أقام بمنى ، وقال الأثرم قلت لأحد تحفظ عن قتادة ؟ فذكر هذا الحديث فقال : كتبوه من كتاب معاذ ، قلت :

فان هنا إنسانا يزعم أنه سمعه من معاذ ، فأنكر ذلك . وأشار الأثرم بذلك الى ابراهيم بن محمد بن عرعة فان من طريقه أخرجه الطبراني بهذا الاسناد ، وأبو حسان ٤٤١ مسلم بن عبد الله قد أخرج له مسلم حديثا غير هذا عن ابن عباس ، وليس هو من شرط البخارى . ولرواية أبي حسان هذه شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عينة ، حدثنا ابن طاوس عن أبيه أن النبي ﷺ كان يفيض كل ليلة ، . قوله (وقال لنا أبو نعيم الخ) ثم قال (رفعه عبد الرزاق حدثنا عبيد الله) وصله ابن خزيمة والاسماعيل من طريق عبد الرزاق بلفظ أبي نعيم وزاد في آخره ، ويذكر - أى ابن عمر - أن النبي ﷺ فعله ، وفيه التنصيص على الرجوع الى منى بعد القيولة في يوم النحر ، ومقتضاه أن يكون خرج منها الى مكة لاجل الطواف قبل ذلك . ثم ذكر المصنف حديث أبي سلمة أن عائشة قالت ، حججنا مع رسول الله ﷺ وأفضنا يوم النحر ، أى طفنا طواف الإفاضة ، وهو مطابق للترجمة ، وذكر فيه قصة صفية وسيأتى الكلام عليه في باب اذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ، قريبا . قوله (ويذكر عن القاسم وعروة والأسود عن عائشة أفاضت صفية يوم النحر) وغرضه بهذا أن أباسلة لم ينفرد عن عائشة بذلك ، وإنما لم يحزم به لأن بعضهم أورده بالمعنى كما نبينه ، أما طريق القاسم فهي عند مسلم من طريق أفلح برحميد عنه عن عائشة قالت ، كنا نتخوف أن تحيض صفية قبل أن تفيض ، فجاءنا رسول الله ﷺ فقال : أحابستنا صفية ؟ قلنا : قد أفاضت . قال : فلا اذا ، ورواه أحمد من وجه آخر عن القاسم عنها ، ان صفية حاضت بمنى وكانت قد أفاضت ، الحديث . وأما طريق عروة فرواه المصنف في المغازى من طريق شعيب عن الزهري عنه عن عائشة ، ان صفية حاضت بعد ما أفاضت ، وأخرجه الطحاوى عقب رواية الاسود عن عائشة بلفظ ، أكنت أفضت يوم النحر ؟ قالت : نعم ، أخرجه من طريق يونس عن الزهري به وقال نحوه ، وأما طريق الاسود فوصلها المصنف في باب الادلاج من المحصب ، بلفظ ، حاضت صفية ، الحديث وفيه ، أطافت يوم النحر ؟ فقل نعم ،

١٣٠ - باب إذا رمى بعد ما أمسى ، أو حلق قبل أن يذبح ، ناسيا أو جاهلا

١٧٣٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال : لا حرج »

١٧٣٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يسأل يوم النحر بمنى فيقول : لا حرج ، فسأله رجل فقال : حلفت قبل أن أذبح ، قال : اذبح ولا حرج . وقال : رميت بعد ما أمسيت ، فقال : لا حرج »

قوله (باب اذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ناسيا أو جاهلا) أورد فيه حديث ابن عباس في ذلك ، وسيأتى الكلام عليه في الباب الذى بعده ، ولم يبين الحكم في الترجمة إشارة منه الى أن الحكم برفع الحرج مقيد بالجاهل أو الناسى فيحتمل اختصاصهما بذلك ، أو الى أن نفي الحرج لا يستلزم رفع وجوب القضاء أو الكفارة ، وهذه المسألة مما وقع فيها الاختلاف بين العلماء كما سنبينه ان شاء الله تعالى ، وكأنه أشار بلفظ النسيان والجهل الى ما ورد في بعض طرق الحديث كما يأتى بيانه أيضا في الباب الذى يليه . وأما قوله ، اذا رمى بعد ما أمسى ، فمنزع من

حديث ابن عباس في الباب قال « رميت بعد ما أمسيت » أي بعد دخول المساء ، وهو يطلق على ما بعد الزوال الى أن يشتد الظلام ، فلم يتعين لكون الرمي المذكور كان بالليل

١٣١ - باب الفتيا على الدابة عند الجرة

١٧٣٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع فجعلوا يسألونه ، فقال رجل : لم أشعر فحلفت قبل أن أذبح ، قال : اذبح ولا حرج . فجاء آخر فقال : لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي ، قال : ارم ولا حرج ، فما سئل يومئذ عن شيء قدّم ولا أخر إلا قال : افعل ولا حرج »

١٧٣٧ - **حدثنا** سعيد بن يحيى بن سعيد حدثنا أبي حدثنا ابن جريج حدثني الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه حدثه أنه شهد النبي ﷺ يخطب يوم النحر فقام إليه رجل فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، ثم قام آخر فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، حلفت قبل أن أنحر ، نحرت قبل أن أرمي ، وأشياء ذلك ، فقال النبي ﷺ : افعل ولا حرج لمن كلهن ، فما سئل يومئذ عن شيء إلا قال : افعل ولا حرج »

١٧٣٨ - **حدثنا** إسحاق قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب حدثني عيسى بن طلحة بن عبيد الله أنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال « وقف رسول الله ﷺ على ناقته . . فذكر الحديث » . تابعه معمر عن الزهري »

قوله (باب الفتيا على الدابة عند الجرة) هذه الترجمة تقدمت في كتاب العلم لكن بلفظ « باب الفتيا وهو واقف على الدابة أو غيرها » ثم قال بعد أبواب كثيرة « باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار » وأورد في كل من الترجمتين حديث عبد الله بن عمرو المذكور في هذا الباب ، ومثل هذا لا يقع له إلا نادرا ، وقد اعترض عليه الاسماعيليون بأنه ليس في شيء من الروايات عن مالك أنه كان على دابة ، بل في رواية يحيى القطان عنه أنه جلس في حجة الوداع فقام رجل ، ثم قال الاسماعيليون : فان ثبت في شيء من الطرق أنه كان على دابة فيحمل قوله « جلس » على أنه ركبها وجلس عليها قلت : وهذا هو المتعين ، فقد أورد هو رواية صالح بن كيسان بلفظ « وقف على راحلته » وهي بمعنى جلس ، والدابة تطلق على المركوب من ناقه وفرس وبغل وحمار ، فاذا ثبت في الراحلة كان الحكم في البقية كذلك . ثم قال الاسماعيليون : ان صالح بن كيسان تفرد بقوله « وقف على راحلته » وليس كما قال ، فقد ذكر ذلك أيضا يونس عند مسلم ومعمر عند أحمد والنسائي كلاهما عن الزهري ، وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله « تابعه معمر » أي في قوله « وقف على راحلته » ، ثم أورد المصنف حديث عبد الله بن عمرو وهو ابن العاصي كما في الطريق الثانية ، بخلاف ما وقع في بعض نسخ العمدة وشرح عليه ابن دقيق العيد ومن تبعه على أنه ابن عمر بضم العين أي ابن الخطاب ، وأورده

المصنف من أربعة طرق عن الزهري عن عيسى بن طلحة ، وطلحة هو ابن عبيد الله أحد العشرة عن عبد الله ، ولم أره من حديثه إلا بهذا الاسناد ، وقد اختلف أصحاب الزهري عليه في سياقه ، وأتمهم عنه مياقا صالح بن كيسان وهي الطريق الثالثة ، ولم يسق المصنف لفظها ، وهي عند أحمد في مسنده عن يعقوب وفيه زيادة على سياق ابن جريج ومالك ، وقد تابعه يونس عن الزهري عند مسلم بزيادة أيضا سنينها . قوله (مالك عن ابن شهاب) كذا في «الموطأ» ، وعند النسائي من طريق يحيى وهو القطان عن مالك «حدثني الزهري» . قوله (عن عيسى) في رواية صالح «حدثني عيسى» . قوله (عن عبد الله) في رواية صالح «أنه سمع عبد الله» ، وفي رواية ابن جريج وهي الثانية «أن عبد الله حدثه» . قوله في الثانية (حدثنا سعيد بن يحيى حدثنا أبي) هو يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاصي الأموي . قوله في الطريق الثالثة (حدثني إسحق) كذا للأكثر غير منسوب ، ونسبه أبو علي بن السكن فقال «إسحق بن منصور» وأورده أبو نعيم في «المستخرج» من «مسند إسحق بن راهويه» وهو المترجح عندي لتعبيره بقوله «أخبرنا يعقوب» لأن إسحق بن راهويه لا يحدث عن مشايخه إلا بالفظ الإخبار بخلاف إسحق بن منصور فيقول «حدثنا» . قوله (وقف في حجة الوداع) لم يعين المكان ولا اليوم ، لكن تقدم في كتاب العلم عن إسماعيل عن مالك «بمضى» وكذا في رواية معمر ، وفيه من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن الزهري «عند الجرة» وفي رواية ابن جريج وهي الطريق الثانية هنا «يخطب يوم النحر» وفي رواية صالح ومعمر كما تقدم «على راحلته» قال عياض : جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه موقف واحد على أن معنى خطب أي علم الناس لا أنها من خطب الحج المشروعة ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك في موطنين أحدهما على راحلته عند الجرة ولم يقل في هذا خطب ، والثاني يوم النحر بعد صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الإمام فيها الناس ما بقى عليهم من مناسكهم . وصوب الزووي هذا الاحتمال الثاني . فان قيل لا منافاة بين هذا الذي صوبه وبين الذي قبله فانه ليس في شيء من طرق الحديثين - حديث ابن عباس وحديث عبد الله بن عمرو - بيان الوقت الذي خطب فيه من النهار ، قلت : نعم لم يقع التصريح بذلك ، لكن في رواية ابن عباس «ان بعض السائلين قال رميت بعد ما أمسيت» وهذا يدل على أن هذه القصة كانت بعد الزوال لان المساء يطلق على ما بعد الزوال ، وكأن السائل علم أن السنة للحاج أن يرمى الجرة أول ما يقدم ضحى فلما أخرها الى بعد الزوال سأل عن ذلك ، على أن حديث عبد الله بن عمرو من مخرج واحد لا يعرف له طريق إلا طريق الزهري هذه عن عيسى عنه ، والاختلاف فيه من أصحاب الزهري ، وغايته أن بعضهم ذكر ما لم يذكره الآخر ، واجتمع من مرويه ورواية ابن عباس أن ذلك كان يوم النحر بعد الزوال وهو على راحلته يخطب عند الجرة ، وإذا تقرر أن ذلك كان بعد الزوال يوم النحر تعين أنها الخطبة التي شرعت لتعليم بقية المناسك ، فليس قوله خطب مجازا عن مجرد التعليم بل حقيقة ، ولا يلزم من وقوفه عند الجرة أن يكون حينئذ رماها فسيأتى في آخر الباب الذي يليه من حديث ابن عمر أنه ﷺ وقف يوم النحر بين الجرات فذكر خطبته ، فلعل ذلك وقع بعد أن أفاض ورجع الى منى . قوله (فقال رجل) لم أتف على اسمه بعد البحث الشديد ، ولا على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة ، وسأبين أنهم كانوا جماعة ، لكن في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره كان الأعراب يسألونه ، وكأن هذا هو السبب في عدم ضبط أسمائهم . قوله (لم أشعر) أي لم أفطن ، يقال شعرت بالشيء شعورا إذا فطنت له ، وقيل الشعور العلم ، ولم يفصح في رواية مالك بمتعلق الشعور ، وقد بينه يونس عند مسلم ولفظه «لم

أشعر أن الرمي قبل النحر فنحرت قبل أن أرمي ، وقال آخر « لم أشعر أن النحر قبل الحلق خلقت قبل أن أنحر ، وفي رواية ابن جريج : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، وقد تبين ذلك في رواية يونس ، وزاد في رواية ابن جريج : وأشبه ذلك . ووقع في رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري عند مسلم « خلقت قبل أن أرمي ، وقال آخر « أفضت الى البيت قبل أن أرمي » وفي حديث معمر عند أحمد زيادة الحلق قبل الرمي أيضا ، فاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو السؤال عن أربعة أشياء : الحلق قبل الذبح ، والحلق قبل الرمي ، والنحر قبل الرمي ، والافاضة قبل الرمي ، والاوليان في حديث ابن عباس أيضا كما مضى ، وعند الدارقطني من حديث ابن عباس أيضا السؤال عن الحلق قبل الرمي ، وكذا في حديث جابر وفي حديث أبي سعيد عند الطحاوي ، وفي حديث علي عند أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الحلق ، وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والافاضة معا قبل الحلق ، وفي حديث جابر الذي علقه المصنف فيما مضى ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن الافاضة قبل الذبح ، وفي حديث أسامة بن شريك عند أبي داود السؤال عن السعي قبل الطواف . قوله (اذبح ولا حرج) أي لا ضيق عليك في ذلك ، وقد تقدم في « باب الذبح قبل الحلق » تقرير ترتيبه ، وذلك أن وظائف يوم النحر بالاتفاق أربعة أشياء : رمي جرة العقبة ، ثم نحر الهدى أو ذبحه ، ثم الحلق أو التقصير ، ثم طواف الإفاضة . وفي حديث أنس في الصحيحين « ان النبي ﷺ أتى منى فأتى الجرة فرماها ، ثم أتى منزله بمنى فنحر ، وقال للحائق خذ ، ولأبي داود « رمى ثم نحر ثم حلق » وقد أجمع العلماء على مطلوبية هذا الترتيب ، إلا أن ابن الجهم المالكي استثنى القارن فقال : لا يحلق حتى يطوف ، كأنه لاحظ أنه في عمل العمرة والعمرة يتأخر فيها الحلق عن الطواف ، ورد عليه النووي بالاجماع ، ونازعه ابن دقيق العيد في ذلك . واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض فأجمعوا على الإجزاء في ذلك كما قاله ابن قدامة في « المغني » ، إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع ، وقال القرطبي : روى عن ابن عباس ولم يثبت عنه أن من قدم شيئا على شيء فعليه دم ، وبه قال سعيد بن جبير وقتادة والحسن والنخعي وأصحاب الرأي انتهى . وفي نسبة ذلك الى النخعي وأصحاب الرأي نظر ، فانهم لا يقولون بذلك إلا في بعض المواضع كما سيأتي . قال : وذهب الشافعي وجمهور السلف والعلماء وفقهاء أصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم لقوله للسائل « لا حرج » فهو ظاهر في رفع الإثم والفدية معا ، لأن اسم الضيق يشملهما . قال الطحاوي : ظاهر الحديث يدل على التوسعة في تقديم بعض هذه الأشياء على بعض ، قال : إلا أنه يحتمل أن يكون قوله « لا حرج » أي لا إثم في ذلك الفعل ، وهو كذلك لمن كان ناسيا أو جاهلا ، وأما من تعمد المخالفة فتجب عليه الفدية ، وتعقب بأن وجوب الفدية يحتاج الى دليل ، ولو كان واجبا لبينه ﷺ حينئذ لانه وقت الحاجة ولا يجوز تأخيرها . وقال الطبري : لم يسقط النبي ﷺ الحرج إلا وقد أجزأ الفعل ، إذ لو لم يجزى لأمره بالاعادة ، لأن الجهل والنسيان لا يضعان عن المرء الحكم الذي يلزمه في الحج ، كما لو ترك الرمي ونحوه فانه لا يأثم بتركه جاهلا أو ناسيا لكن يجب عليه الإعادة . والعجب ممن يحمل قوله « لا حرج » على نفي الإثم فقط ثم يخص ذلك ببعض الأمور دون بعض ، فإن كان الترتيب واجبا يجب بتركه دم فليكن في الجميع وإلا فما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع للجميع بنفي الحرج . وأما احتجاج النخعي ومن تبعه في تقديم الحلق على غيره بقوله تعالى ﴿ ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله ﴾ قال : فمن حلق قبل الذبح اهراق دمأ عنه رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح ، فقد أجيب بأن المراد ببلوغ محله وصوله الى الموضع الذي يحل ذبحه فيه وقد حصل ،

ولما يتم ما أراد أن لو قال ولا تحلقوا حتى تنحروا . واحتج الطحاوي أيضا بقول ابن عباس : من قدم شيئا من نسكه أو أخره فلهرق لذلك دما ، قال وهو أحد من روى أن لا حرج ، فدل على أن المراد بنى الحرج نفي الاثم فقط . وأجيب بأن الطريق بذلك إلى ابن عباس فيها ضعف ، فإن ابن أبي شيبه أخرجه فيها إبراهيم بن مهاجر وفيه مقال ، وعلى تقدير الصحة فيلزم من يأخذ بقول ابن عباس أن يوجب الدم في كل شيء من الأربعة المذكورة ولا يخصه بالحلقة قبل الذبح أو قبل الرمي . وقال ابن دقيق العيد : منع مالك وأبو حنيفة تقديم الحلقة على الرمي والذبح لأنه حينئذ يكون حلقة قبل وجود التحليلين ، وللشافعي قول مثله ، وقد بنى القولان له على أن الحلقة نسك أو استباحة محظورة ؟ فإن قلنا إنه نسك جاز تقديمه على الرمي وغيره لأنه يكون من أسباب التحلل ، وإن قلنا إنه استباحة محظورة فلا ، قال : وفي هذا البناء نظر ، لأنه لا يلزم من كون الشيء نسكا أن يكون من أسباب التحلل ، لأن النسك ما يتاب عليه ، وهذا مالك يرى أن الحلقة نسك ويرى أنه لا يقدم على الرمي مع ذلك . وقال الأوزاعي : إن أفاض قبل الرمي أهراق دما . وقال عياض : اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي . وروى ابن عبد الحكم عن مالك أنه يجب عليه إعادة الطواف ، فإن توجه إلى بلده بلا إعادة وجب عليه دم . قال ابن بطال : وهذا يخالف حديث ابن عباس ، وكأنه لم يبلغه انتهى . قلت : وكذا هو في رواية ابن أبي حفصة عن الزهري في حديث عبد الله بن عمرو ، وكأن مالك لم يحفظ ذلك عن الزهري . قوله (فاستل النبي ﷺ عن شيء قدم ولا أخر) في رواية يونس عند مسلم وصالح عند أحمد ، فاستمعته سئل يومئذ عن أمر بما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور على بعض أو أشباهها إلا قال : افعلوا ذلك ولا حرج ، واحتج به بقوله في رواية مالك ، لم أشعر ، بأن الرخصة تختص بمن نسي أو جهل لا بمن تعمد ، قال صاحب المغني ، قال الأثرم عن أحمد : إن كان ناسيا أو جاهلا فلا شيء عليه ، وإن كان عالما فلا لقوله في الحديث ، لم أشعر . وأجاب بعض الشافعية بأن الترتيب لو كان واجبا لما سقط بالسهو ، كالترتيب بين السهي والطواف فإنه لو سعى قبل أن يطوف وجب إعادة السعي ، وأما ما وقع في حديث أسامة بن شريك فمحمول على من سعى بعد طواف القدوم ثم طاف طواف الإفاضة فإنه يصدق عليه أنه سعى قبل الطواف أي طواف الركن ، ولم يقل بظاهر حديث أسامة إلا أحمد وعطاء فقالا : لو لم يطف للقدوم ولا لغيره وقدم السعي قبل طواف الإفاضة أجزأه ، أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عنه . وقال ابن دقيق العيد : ما قاله أحمد قوي من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول في الحج بقوله ، خذوا عني مناسككم ، وهذه الأحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخيرها قد قرنت بقول السائل ، لم أشعر ، فيختص الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العمد على أصل وجوب اتباع الرسول في الحج . وأيضا فالحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبرا لم يجز أطراحه ، ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم المزاخنة ، وقد علق به الحكم فلا يمكن أطراحه بالحاق العمد به إذ لا يساوي ، وأما التمسك بقول الراوي ، فاستل عن شيء الخ ، فإنه يشعر بأن الترتيب مطلقا غير مراعى ، لجوابه أن هذا الإخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين منه فلا يبقى حجة في حال العمد والله أعلم . قوله في رواية ابن جريج (فقال النبي ﷺ لمن كلهن : افعل ولا حرج) قال السكرماني : اللام في قوله ، لمن ، متعلقة بقال ، أي قال لأجل هذه الأفعال ، أو بمحذوف أي قال يوم النحر لاجلهن أو بقوله ، لا حرج ، أي لا حرج لاجلهن انتهى . ويحتمل أن تكون اللام بمعنى عن أي قال

عنهم كلهم . (تكميل) : قال ابن التين هذا الحديث لا يقتضى رفع الحرج فى غير المسألتين المنصوص عليهما يعنى المذكورتين فى رواية مالك لأنه خرج جوابا للسؤال ولا يدخل فيه غيره انتهى . وكأنه غفل عن قوله فى بقية الحديث « فما سئل عن شئ قدم ولا آخر ، وكأنه حمل ما أبهم فيه على ما ذكر ، لكن قوله فى رواية ابن جريج « وأشباه ذلك » يرد عليه ، وقد تقدم فيما حررناه من مجموع الأحاديث عدة صور ، وبقيت عدة صور لم تذكرها الرواة إما اختصارا وإما لكونها لم تقع ، وبلغت بالتقسيم أربعاً وعشرين صورة ، منها صورة الترتيب المتفق عليها والله أعلم . وفى الحديث من الفوائد جواز القعود على الراحة للحاجة ، ووجوب اتباع أفعال النبي ﷺ لكون الذين خالفوها لما علموا سألوه عن حكم ذلك ، واستدل به البخارى على أن من حلف على شئ ففعله ناسيا أن لا شئ عليه كما سيأتى فى الإيمان والنذور ان شاء الله تعالى . قوله (وقف النبي) فى رواية ابن جريج « انه شهد النبي ﷺ » . قوله (تابعه معمر عن الزهرى) قد سبق أن أحمد وصله

١٣٢ - باب الخطبة أيام منى

١٧٣٩ - **حدثنا** على بن عبد الله حدثني يحيى بن سعيد حدثنا فضيل بن غزوان حدثنا عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال : يا أيها الناس ، أى يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام . قال : فأى بلد هذا ؟ قالوا : بلد حرام . قال : فأى شهر هذا ؟ قالوا : شهر حرام . قال : فان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا ، فى بلدكم هذا ، فى شهركم هذا . فأعادها مراراً . ثم رفع رأسه فقال : اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ؟ قال ابن عباس رضي الله عنهما : فوالذى نفسى بيده ، إنها لو صيبت إلى أمته فليبلغ الشاهد الغائب ، لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

[الحديث ١٧٣٩ - طرفه فى : ٧٠٧٩]

١٧٤٠ - **حدثنا** حفص بن عمر حدثنا شعبة قال أخبرني عمرو قال سمعت جابر بن زيد قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت النبي ﷺ يخطب بعرفات . تابعه ابن عيينة عن عمرو

[الحديث ١٧٤٠ - أطرافه فى : ١٨١٢ ، ١٨٤١ ، ٥٨٠٤ ، ٥٨٥٣]

١٧٤١ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا قرّة عن محمد بن سيرين قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبي بكره ورجل أفضل فى نفسى من عبد الرحمن حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكره رضي الله عنه قال « خطبنا النبي ﷺ يوم النحر قال : أتدرون أى يوم هذا ؟ قلنا الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيُسَمِّيه بغير اسمه ، قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى . قال : أى شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيُسَمِّيه بغير اسمه ، فقال : أليس ذو الحجة ؟ قلنا : بلى . قال : أى بلد هذا ؟ قلنا :

الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيُسميه بغير اسمه ، قال : أليست بالبلدة الحرام ؟ قلنا : بلى . قال : فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم ، ألا هل بلغت ؟ قالوا : نعم . قال : اللهم اشهد ، فليبلغ الشاهد الغائب ، فرب مبلغ أوعى من سامع ، فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

١٧٤٢ - حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « قال النبي ﷺ منى : أتدرون أي يوم هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، فقال : فان هذا يوم حرام . أفقدرون أي بلد هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : بلد حرام . أفقدرون أي شهر هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : شهر حرام . قال : فان الله حرم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا » وقال هشام بن الغاز : أخبرني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « وقف النبي ﷺ يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج بهذا ، وقال : هذا يوم الحج الأكبر . فطفق النبي ﷺ يقول : اللهم اشهد . وودع الناس فقالوا : هذه حجة الوداع »

[الحديث ١٧٤٢ - أطرافه في : ٤٤٠٣ ، ٦٠٤٣ ، ٦١٦٦ ، ٦٧٨٥ ، ٦٨٦٨ ، ٧٠٧٧]

قوله (باب الخطبة أيام منى) أي مشروعيتها خلافا لمن قال إنها لا تشرع وأحاديث الباب صريحة في ذلك إلا حديث جابر بن زيد عن ابن عباس وهو ثاني أحاديث الباب ، فان فيه التقييد بالخطبة بعرفات ، وقد أجاب عنه ابن المنير كما سيأتي . وأيام منى أربعة يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، وليس في شيء من أحاديث الباب التصريح بغير يوم النحر وهو الموجود في أكثر الأحاديث كحديث الهرماس بن زياد وأبي أمامة كلاهما عند أبي داود ، وحديث جابر ابن عبد الله عند أحمد « خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر فقال : أي يوم أعظم حرمة ، الحديث ، وقد تقدم حديث عبد الله بن عمرو وفيه ذكر الخطبة يوم النحر ، وأما قوله في حديث ابن عمر أنه قال ذلك بمنى فهو مطلق فيحمل على المقيد فيتعين يوم النحر ، فلعل المصنف أشار إلى ما ورد في بعض طرق حديث الباب كما عند أحمد من طريق أبي حرة الرقاشي عن عمه فقال « كنت أخذاً بزمام ناقة رسول الله ﷺ في أوسط أيام التشريق أذود عنه الناس ، فذكر نحو حديث أبي بكر ، فقوله « في أوسط أيام التشريق ، يدل أيضا على وقوع ذلك أيضا في اليوم الثاني أو الثالث . وفي حديث سراء بنت نهران عند أبي داود « خطبنا النبي ﷺ يوم الرموس فقال : أي يوم هذا ؟ أليس أوسط أيام التشريق . وفي الباب عن كعب بن عاصم عند الدارقطني ، وعن ابن أبي نجيح عن رجلين من بني بكر عند أبي داود ، وعن أبي نضرة عن سمع خطبة النبي ﷺ عند أحمد ، قال ابن المنير في الحاشية : أراد البخاري الرد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للحاج ، وأن المذكور في هذا الحديث من قبيل الوصايا العامة لا على أنه من شعار الحج ، فأراد البخاري أن يبين أن الراوي قد سماها خطبة كما سمي التي وقعت في عرفات خطبة ، وقد اتفقوا على مشروعية الخطبة بعرفات فسكانه الحق المختل فيه بالمتفق عليه انتهى والله أعلم . وسنذكر نقل الاختلاف في

مشروعية الخطبة يوم النحر في آخر الباب . وعلى بن عبد الله المذكور في الإسناد الاول هو ابن المديني ويحيى بن سعيد هو القطان وفضيل بالتصغير وغزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي . قوله (فقال : يا أيها الناس أي يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام) كذا في حديث ابن عباس هذا ، وفي حديث أبي بكرة ثالث أحاديث الباب ، أتدرون أي يوم هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى ، وحديث ابن عمر المذكور بعده نحوه إلا أنه ليس فيه « فسكت الخ » بل فيه بعد قولهم أعلم « قال هذا يوم حرام » فقيل في الجمع بين الحديثين : لعلهما واقعتان ، وليس بشيء لأن الخطبة يوم النحر إنما تشرع مرة واحدة وقد قال في كل منهما أن ذلك كان يوم النحر ، وقيل في الجمع بينهما إن بعضهم بادر بالجواب وبعضهم سكت ، وقيل في الجمع لأنهم فوضوا أولا كلهم بقولهم الله ورسوله أعلم ، فلما سكت أجاب بعضهم دون بعض ، وقيل وقع السؤال في الوقت الواحد مرتين بلفظين ، فلما كان في حديث أبي بكرة نخامة ليست في الاول لقوله فيه « أتدرون » سكتوا عن الجواب بخلاف حديث ابن عباس لخلوه عن ذلك ، أشار إلى ذلك الكرماني . وقيل : في حديث ابن عباس اختصار بينته رواية أبي بكرة وابن عمر ، فكأنه أطلق قولهم يوم حرام باعتبار أنهم قرروا ذلك بقولهم بلى ، وسكت في رواية ابن عمر عن ذكر جوابهم ، وهذا جمع حسن ، وقد تقدم الكلام في هذا باختصار في كتاب العلم في « باب قوله رب مبلغ أوعى من سامع » . قوله (يوم حرام) أي يحرم فيه القتال ، وكذلك الشهر وكذلك البلد ، وسيأتي الكلام على قوله « لا ترجعوا بعدي كفارا » في كتاب الفتن مستوعبا إن شاء الله تعالى . قوله (فأعادها مرارا) لم أقف على عددها صريحا ويشبه أن يكون ثلاثا كمأدته ﷺ . قوله (ثم رفع رأسه) زاد الاسماعيلي من هذا الوجه « إلى السماء » . قوله (قال ابن عباس : فوالذي نفسي بيده إنها لوصيته) يريد بذلك الكلام الأخير وهو قوله ﷺ « فليبلغ الشاهد الغائب » إلى آخر الحديث ، وقد رواه أحمد بن حنبل عن عبد الله بن نمير عن فضيل بإسناد الباب بلفظ « ثم قال ألا فليبلغ الخ » وهو يوضح ما قلناه والله أعلم . قوله (إلى أمته) في رواية أحمد عن ابن نمير « إنها لوصيته إلى ربه » وكذلك رواه عمرو بن علي الفلاس والمقدمي عن يحيى بن سعيد أخرجه أبو نعيم من طريقهما . (تنبيه) : لستة أيام متوالية من أيام ذى الحجة أسماء : الثامن يوم التروية ، والتاسع عرفة ، والعاشر النحر ، والحادي عشر القر ، والثاني عشر النفر الاول ، والثالث عشر النفر الثاني . وذكر مكى بن أبي طالب أن السابع يسمى يوم الزينة وأنكره النووي . قوله في الحديث الثاني (أخبرنا عمرو) هو ابن دينار . وقوله (يخطب بعرفات) هو طرف من حديث سيأتي في « باب لبس الخفين للحرم » عن أبي الوليد عن شعبة بهذا الإسناد وبعده متصلا « يخطب بعرفات بقوله : من لم يجد النعلين فليلبس الخفين » الحديث وذكره بعده بباب عن آدم عن شعبة بلفظ « خطبنا النبي ﷺ بعرفات فقال : من لم يجد » فذكر الحديث . قوله (تابعه ابن عيينة عن عمرو) أي أن سفيان بن عيينة تابع شعبة في رواية هذا الحديث ، والمراد به أصل الحديث ، فإن أحمد أخرجه في مسنده عن سفيان بن عيينة ولفظه « سمعت النبي ﷺ يخطب يقول : من لم يجد » فذكره فلم يعين موضع الخطبة ، وكذلك رواه الحميدي وابن أبي شيبة وغيرهما عن سفيان ، وهو عند مسلم وغيره من طريق سفيان كذلك . قوله في الحديث الثالث (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجمعي ، وأبو عامر هو العقدي ، وقرة هو ابن خالد ، وحيد بن عبد الرحمن هو الحيري ، وإنما كان عند ابن سيرين أفضل من عبد الرحمن بن أبي بكرة لأنه دخل في الولايات وكان حميد زاهدا . قوله (أليس يوم النحر) بنصب يوم

على أنه خبر ليس والتقدير أليس اليوم يوم النحر ، ويجوز الرفع على أنه اسم ليس والتقدير أليس يوم النحر هذا اليوم والاول أوضح ، لكن يؤيد هذا الثاني قوله « أليس ذو الحجة ، أى أليس ذو الحجة هذا الشهر . قوله (بالبلدة الحرام) كذا فيه بتأنيث البلد وتذكير الحرام وذلك أن لفظ الحرام اضمحل منه معنى الوصفية وصار اسما ، قال الخطابي : يقال إن البلدة اسم خاص بمكة وهى المرادة بقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنِ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ ﴾ وقال الطيبي : المطلق محمول على السكامل وهى الجامعة للخير المستجمعة للسكال ، كما أن السكبة تسمى البيت ويطلق عليها ذلك . وقد اختصرت ذلك من كلام طويل للتوربشتي . قوله (الى يوم تلقون) بفتح يوم وكسره مع التنوين وعدمه ، وترك التنوين مع الكسر هو الذى ثبتت به الرواية . قوله (اللهم اشهد) تقدم أنه أعاد ذلك فى حديث ابن عباس ، وإنما قال ذلك لأنه كان فرضا عليه أن يبلغ ، فأشهد الله على أنه أدى ما أوجبه عليه . « والمبلغ » بفتح اللام أى رب شخص بلغه كلامى فكان أحفظ له وأفهم لمعناه من الذى نقله له ، قال المهلب : فيه أنه يأتى فى آخر الزمان من يكون له من الفهم فى العلم ما ليس لمن تقدمه ، إلا أن ذلك يكون فى الأقل لأن « رب » موضوعة للتقليل . قلت : هى فى الأصل كذلك إلا أنها استعملت فى التكمثير بحيث غلبت على الاستعمال الاول ، لكن يؤيد أن التقليل هنا مراد أنه وقع فى رواية أخرى تقدمت فى العلم بلفظ « عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه » وفى الحديث دلالة على جواز تحمل الحديث لمن لم يفهم معناه ولا فقهه إذا ضبط ما يحدث به ، ويجوز وصفه بكونه من أهل العلم بذلك . وفى الحديث من الفوائد أيضا وجوب تبليغ العلم على الكفاية ، وقد يتعين فى حق بعض الناس ، وفيه تأكيد التحريم وتغليظه بأبلغ ممكن من تكرار ونحوه ، وفيه مشروعية ضرب المثل وإلحاق النظر بالنظر ليكون أوضح للسامع ، وإنما شبه حرمة الدم والعرض والمال بحرمة اليوم والشهر والبلد لأن المخاطبين بذلك كانوا لا يرون تلك الأشياء ولا يرون هتك حرمتها ويعيرون على من فعل ذلك أشد العيب ، وإنما قدم السؤال عنها تذكارا لحرمتها وتقريراً لما ثبت فى نفوسهم لينبئ عليه ما أراد تقريره على سبيل التأكيد . قوله (عن أبيه) هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر فروايته عن جده . قوله (أقتدرون) فى رواية الاسماعيلي عن القاسم المطرز عن محمد بن المثنى شيخ البخارى قال « أو تدرؤن » ، قوله (وقال هشام بن الغاز) بالغين المعجمة وآخره زاي خفيفة ، وقد وصله ابن ماجه قال « حدثنا هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا هشام » وأخرجه الطبرانى عن أحمد بن المولى ، والاسماعيلي عن جعفر الفريابي كلاهما عن هشام بن عمار ، وعن جعفر الفريابي عن دحيم عن الوليد بن مسلم عن هشام بن الغاز ، ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود . قوله (بين الجزرات) بفتح الجيم والميم فيه تعيين البقعة التى وقف فيها ، كما أن فى الرواية التى قبلها تعيين المكان ، كما أن فى حديثي ابن عباس وأبي بكرة تعيين اليوم ، ووقع تعيين الوقت من اليوم فى رواية رافع بن عمر المزنى عند أبي داود والنسائي ولفظه « رأيت النبی ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى » الحديث . قوله (فى الحجة التى حج) هذا هو المعروف عند من ذكر أولا ، ووقع فى رواية السكشميين « فى حجة التى حج » ، ولطبرانى « فى حجة الوداع » . قوله (بهذا) أى بالحديث الذى تقدم من طريق محمد بن زيد عن جده ، وأراد المصنف بذلك أصل الحديث وأصل معناه لكن السياق مختلف فان فى طريق محمد بن زيد أنهم أجابوا بقولهم « الله ورسوله أعلم » وفى هذا عند ابن ماجه وغيره فى أجوبتهم قالوا : يوم النحر ، قالوا : بلد حرام ، قالوا : شهر حرام . ويجمع بينهما بنحو ما تقدم وهو أنهم أجابوا أولا بالتفويض فلما سكت أجابوا بالمطلوب . وأغرب السكرمانى فقال : قوله « بهذا »

أى وقف متلبسا بهذا الكلام . قوله (وقال هذا يوم الحج الأكبر) فيه دليل لمن يقول إن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر وسيأتى البحث فيه فى أول تفسير سورة براءة إن شاء الله تعالى . قوله (فطفت) فى رواية ابن ماجه وغيره بين قوله : يوم الحج الأكبر ، وبين قوله : فطفت ، من الزيادة : ودماؤكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة هذا البلد فى هذا اليوم ، وقد وقع معنى ذلك فى طريق محمد بن زيد أيضا . قوله (فودع الناس) وقع فى طريق ضعيفة عند البيهقي من حديث ابن عمر سبب ذلك ولفظه : أنزلت (إذا جاء نصر الله والفتح) على رسول الله ﷺ فى وسط أيام التشريق ، وعرف أنه الوداع ، فأمر براحلته القصوراء فرحلت له فركب ، فوقف بالعقبة واجتمع الناس إليه فقال : يا أيها الناس ، فذكر الحديث ، وفى هذه الأحاديث دلالة على مشروعية الخطبة يوم النحر ، وبه أخذ الشافعى ومن تبعه ، وخالف ذلك المالكية والحنفية قالوا : خطب الحج ثلاثة ، سابع ذى الحجة ، ويوم عرفة ، وثانى يوم النحر بمضى . ووافقهم الشافعى إلا أنه قال بدل ثانى النحر ثالثه لأنه أول النحر ، وزاد خطبة رابعة وهى يوم النحر وقال : إن بالناس حاجة إليها ليتعلموا أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والحلق والطواف . وتعقبه الطحاوى بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لأنه لم يذكر فيها شيئا من أمور الحج وإنما ذكر فيها وصايا عامة ، ولم ينقل أحد أنه عليهم فيها شيئا من الذى يتعلق بيوم النحر ، فعرفنا أنها لم تقصد لأجل الحج . وقال ابن القصار : إنما فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذى اجتمع من أقاصى الدنيا ، فظن الذى رآه أنه خطب ، قال : وأما ما ذكره الشافعى أن بالناس حاجة إلى تعليمهم أسباب التحلل المذكورة فليس بمتعين لأن الإمام يمكنه أن يعلمهم إياها يوم عرفة اهـ . وأجيب بأنه نبيه ﷺ فى الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر ، وعلى تعظيم شهر ذى الحجة ، وعلى تعظيم البلد الحرام ، وقد جزم الصحابة المذكورون بتسميتها خطبة فلا يلتفت لتأويل غيرهم ، وما ذكره من إمكان تعليم ما ذكر يوم عرفة بعكر عليه فى كونه يرى مشروعية الخطبة ثانى يوم النحر ، وكان يمكن أن يعلموا ذلك يوم عرفة ، بل كان يمكن أن يعلموا يوم النحرية جميع ما يأتى بعده من أعمال الحج ، لكن لما كان فى كل يوم أعمال ليست فى غيره شرع تجديد التعليم بحسب تجديد الأسباب ، وقد بين الزهرى - وهو عالم أهل زمانه - أن الخطبة ثانى يوم النحر نقلت من خطبة يوم النحر ، وأن ذلك من عمل الأمراء ، يعنى من بنى أمية . قال ابن أبى شيبة : حدثنا وكيع عن سفيان هو الثورى عن ابن جريج عن الزهرى قال : كان النبي ﷺ يخطب يوم النحر ، فشغل الأمراء فأخروه إلى الغد ، وهذا وإن كان مرسلًا لكنه يعتضد بما سبق ، وبأن به أن السنة الخطبة يوم النحر لا ثانية ، وأما قول الطحاوى إنه لم ينقل أنه عليهم شيئا من أسباب التحلل فلا ينبنى وقوع ذلك أو شيئا منه فى نفس الأمر ، بل قد ثبت فى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص كما تقدم فى الباب قبله أنه شهد النبي ﷺ يخطب يوم النحر ، وذكر فيه السؤال عن تقدم بعض المناسك على بعض ، فكيف ساغ للطحاوى هذا التفتى المطلق مع روايته هو والحديث عبد الله بن عمرو ، وثبت أيضا فى بعض طرق أحاديث الباب أنه ﷺ قال للناس حينئذ : خذوا عني مناسككم ، فكأنه وعظهم بما وعظهم به وأحال فى تعليمهم على تلقى ذلك من أفعاله . وبما يرد به على تأويل الطحاوى ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ وهو على ناقته بعرفات : أتدرون أى يوم هذا ، الحديث ، ونحوه للطبرانى فى الكبير من حديث ابن عباس ، وأخرج أحمد من حديث نبيط بن شريط أنه رأى النبي ﷺ واقفا بعرفة على بعير أحمرا يخطب ، فسمعتة يقول : أى يوم أحمرا ؟ قالوا : هذا اليوم . قال فأى بلد أحمرا ،

الحديث ، ونحوه لأحمد من حديث العداء بن خالد ، فهذا الحديث - الذي وقع في الصحيح أنه ﷺ خطب به يوم النحر - قد ثبت أنه خطب به قبل ذلك يوم عرفة ، وأما الأحاديث التي وردت عن الصحابة بتصريحهم أنه ﷺ خطب يوم النحر غير ما تقدم ، فمنها حديث الهرماس بن زياد أخرجه أبو داود ولفظه : رأيت النبي ﷺ يخطب الناس على ناقته الجداء يوم الاضحية ، وحديث أبي امامة : سمعت خطبة النبي ﷺ بمنى يوم النحر ، أخرجه عبد الرحمن ، وحديث معاذ : خطبنا رسول الله ﷺ ونحن بمنى ، أخرجه (١) وحديث رافع بن عمرو : رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى ، أخرجه (٢) وأخرج من مرسل مسروق : ان النبي ﷺ خطب يوم النحر ، والله أعلم

١٣٣ - باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالى منى ؟

١٧٤٣ - **حدثنا** محمد بن عبيد بن ميمون **حدثنا** عيسى بن يونس عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « رخص النبي ﷺ ... » ح

١٧٤٤ - **حدثنا** يحيى بن موسى **حدثنا** محمد بن بكر **أخبرنا** ابن جريج **أخبرني** عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « ان النبي ﷺ أذن ... » ح

١٧٤٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن نعيم **حدثنا** أبي **حدثنا** عبيد الله قال **حدثني** نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « ان العباس رضي الله عنه استأذن النبي ﷺ ليبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته ، فأذن له . تابعه أبو أسامة وعقبة بن خالد وأبو ضمرة »

قوله (باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالى منى) مقصوده بالغير من كان له عذر من مرض أو شغل كالخطابين والرعاة . قوله (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري . قوله (رخص رسول الله ﷺ) كذا اقتصر عليه وأحال به على ما بعده ، ولفظه عند الاسماعيلي من طريق إبراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس المذكور في الاسناد : ان رسول الله ﷺ رخص للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقايته ، . قوله في طريق ابن جريج (ان النبي ﷺ أذن) كذا اقتصر عليه أيضا وأحال به على ما بعده ، ولفظه عند أحمد في مسنده عن محمد بن بكر المذكور في الاسناد : أذن للعباس بن عبد المطلب أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل السقاية ، . قوله (تابعه أبو أسامة) أي تابع ابن نعيم ، وصله مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة قال **حدثنا** ابن نعيم وأبو أسامة عن عبيد الله ولفظه مثل رواية ابن نعيم . قوله (وعقبة بن خالد) وصله عثمان بن أبي شيبة في مسنده عنه . قوله (وأبو ضمرة) يعني أنس بن عياض ، وقد تقدم في باب سقاية الحاج ، في أثناء أبواب الطواف ولفظه مثل رواية ابن نعيم ، والنسكتة في استظهار البخاري بهذه المتابعات بعد إيراد له من ثلاثة طرق لشك وقع في رواية يحيى بن سعيد القطان في وصله ،

فقد أخرجه أحمد عن يحيى عن عبيد الله عن نافع قال : ولا أعلمه إلا عن ابن عمر ، قال الاسماعيل : وقد وصله أيضا بغير شك موسى بن عقبة والدارردي وعلي بن مسهر ومحمد بن فليح وغيرهم كلهم عن عبيد الله ، وأرسله ابن المبارك عن عبيد الله . قلت : الظاهر أن عبيد الله كان ربما شك في وصله بدليل رواية يحيى القطان ، وكأنه كان في أكثر أحواله يجزم بوصله بدليل رواية الجماعة ، وفي الحديث دليل على وجوب المبيت بمنى وأنه من مناسك الحج لأن التعبير بالرخصة يقتضي أن مقابلها عزيمة وأن الإذن وقع للعلة المذكورة ، وإذا لم توجد أو ما في معناها لم يحصل الإذن ، وبالوجوب قال الجمهور ، وفي قول للشافعي ورواية عن أحمد وهو مذهب الحنفية أنه سنة ، ووجوب الدم بتركه مبني على هذا الخلاف ولا يحصل المبيت إلا بمعظم الليل ، وهل يختص الإذن بالسقاية وبالعباس أو بغير ذلك من الأوصاف المعتبرة في هذا الحكم ؟ فقليل يختص بالحكم بالعباس وهو جمود ، وقيل يدخل معه آله ، وقيل قومه وهم بنو هاشم ، وقيل كل من احتاج إلى السقاية فله ذلك . ثم قيل أيضا يختص بالحكم بسقاية العباس حتى لو عملت سقاية لغيره لم يرخص لصاحبها في المبيت لاجلها ، ومنهم من عممه وهو الصحيح في الموضعين ، والعلة في ذلك إعداد الماء للشاربين ، وهل يختص ذلك بالماء أو يلتحق به ما في معناه من الأكل وغيره ؟ محل احتمال . وجزم الشافعية بالحاق من له مال يخاف ضياعه أو أمر يخاف فوته أو مريض يتعاهده بأهل السقاية ، كما جزم الجمهور بالحاق الرعاء خاصة ، وهو قول أحمد واختاره ابن المنذر ، أعني الاختصاص بأهل السقاية والرعاء لإبل ، والمعروف عن أحمد اختصاص العباس بذلك وعليه اقتصر صاحب المغني ، وقال المالكية : يجب الدم في المذكورات سوى الرعاء ، قالوا : ومن ترك المبيت بغير عذر وجب عليه دم عن كل ليلة ، وقال الشافعي : عن كل ليلة لإطعام مسكين ، وقيل عنه التصديق بدرهم وعن الثلاث دم وهي رواية عن أحمد ، والمشهور عنه وعن الحنفية لا شيء عليه ، وقد تقدم الكلام على سقاية العباس في الباب المشار إليه في أول الكلام على هذا الباب . وفي الحديث أيضا استئذان الأمراء والكبراء فيما يطرون من المصالح والأحكام وبدار من استؤمر إلى الإذن عند ظهور المصلحة . والمراد بأيام منى ليلة الحادي عشر واللتين بعده ، ووقع في رواية روح عن ابن جريج عند أحمد أن مبيت تلك الليلة بمنى ، وكأنه عني ليلة الحادي عشر لأنها تعقب يوم الإفاضة ، وأكثر الناس يفيضون يوم النحر ثم في الذي يليه وهو الحادي عشر . والله أعلم

١٣٤ - باب رمي الجمار

وقال جابر : رمى النبي ﷺ يوم النحر ضحى ، ورمى بعد ذلك بعد الزوال

١٧٤٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعر عن وبرة قال « سألت ابن عمر رضي الله عنهما : متى أرمي

الجمار ؟ قال : إذا رمي إمامك فارميه . فأعدت عليه المسألة ، قال : كنّا نتحين ، فإذا زالت الشمس رمينا » قوله (باب رمي الجمار) أي وقت رميها أو حكم الرمي ، وقد اختلف فيه : فالجمهور على أنه واجب يجبر تركه بدم ، وعند المالكية سنة مؤكدة فيجبر ، وعندهم رواية أن رمي جمرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه ، ومقابلته قول بعضهم إنها إنما تشرع حفظا للتكبير فان تركه وكبر أجزاءه حكاها ابن جرير عن عائشة وغيرها . قوله (وقال جابر رمى النبي ﷺ يوم النحر ضحى . الحديث) وصله مسلم وابن خزيمة وابن حبان من طريق ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير عن جابر قال : رأيت رسول الله ﷺ رمي الجمرة ضحى يوم النحر وحده ، ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس ،

ورواه الدارمي عن عبيد الله بن موسى عن ابن جريج بلفظ التعليق ، لكن قال « وبعد ذلك عند زوال الشمس ، ورواه إسحق بن راهويه في مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرا ، فذكره . قوله (عن وبرة) بفتح الواو والموحدة ، هو ابن عبد الرحمن المسلي بضم الميم وسكون المهملة بعدها لام كوفي ثقة ، ورجال الاسناد الى ابن عمر كوفيون . قوله (متى أرمى الجمار) يعني في غير يوم الأضحي . قوله (فارمه) بهاء ساكنة للسكت ، وقوله (اذا رمى إمامك فارمه) يعني الأمير الذي على الحج ، وكأن ابن عمر خاف عليه أن يخالف الأمير فيحصل له منه ضرر فلما أعاد عليه المسألة لم يسعه الكتمان فأعلمه بما كانوا يفعلونه في زمن النبي ﷺ ، وقد رواه ابن عيينة عن مسعر بهذا الاسناد فقال فيه « فقلت له رأيت إن آخر إمامي ، أي الرمي فذكر له الحديث أخرجه ابن أبي عمر في مسنده عنه ومن طريقه الاسماعيلي ، وفيه دليل على أن السنة أن يرمى الجمار في غير يوم الأضحي بعد الزوال وبه قال الجمهور ، وخالف فيه عطاء وطاوس فقالا : يجوز قبل الزوال مطلقا ، ورخص الحنفية في الرمي في يوم النفر قبل الزوال ، وقال إسحق : إن رمى قبل الزوال أعاد ، إلا في اليوم الثالث فيجزئه

١٣٥ - باب رمي الجمار من بطن الوادي

١٧٤٧ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال « رمى عبد الله من بطن الوادي ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن ، إن ناسا يرمونها من فوقها ، فقال : والذي لا إله غيره ، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ﷻ »

وقال عبد الله بن الوليد : حدثنا سفيان حدثنا الأعمش بهذا

[الحديث ١٧٤٧ - أطرافه في : ١٧٤٨ ، ١٧٤٩ ، ١٧٥٠]

قوله (باب رمي الجمار من بطن الوادي) كأنه أشار بذلك الى رد ما رواه ابن أبي شيبة وغيره عن عطاء « ان النبي ﷺ كان يعلو إذا رمى الجمرة ، لكن يمكن الجمع بين هذا وبين حديث الباب بأن التي ترمى من بطن الوادي هي جرة العقبة لكونها عند الوادي بخلاف الجمرتين الأخرتين ، ويوضح ذلك قوله في حديث ابن مسعود في الطريق الآتية بعد باب بلفظ « حين رمى جرة العقبة » وكذا روى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن عمرو بن ميمون عن عمر « انه رمى جرة العقبة في السنة التي أصيب فيها وفي غيرها من بطن الوادي ، ومن طريق الاسود « رأيت عمر رمى جرة العقبة من فوقها ، وفي إسناد هذا الثاني حجاج بن أرطاة وفيه ضعف ، وسند ذكر بقية الكلام عليه هناك . قوله (وقال عبد الله بن الوليد) هو العدني هكذا روينا موصولا في « جامع سفيان الثوري » رواية العدني عنه من طريق عبد الرحمن بن منده باسناده الى عبد الله بن الوليد ، وفائدة هذا التعليق بيان سماع سفيان وهو الثوري له من الأعمش . وتمتاز جرة العقبة عن الجمرتين الأخرتين بأربعة أشياء : اختصاصها بيوم النحر ، وأن لا يوقف عندها ، وترمي ضحى ، ومن أسفلها استحبابا

١٣٦ - باب رمي الجمار بسبع حصيات . ذكره ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٧٤٨ - **حدثنا** حفص بن عمر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله

رضي الله عنه « أنه انتهى إلى الجرة الكبرى جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ، ورمى بسبع وقال : هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة ﷺ »

١٣٧ - باب من رمى جرة العقبة فجعل البيت عن يساره

١٧٤٩ - **حدثنا** آدمٌ حدثنا شعبةٌ حدثنا الحكمُ عن إبراهيمَ عن عبد الرحمن بن يزيد « أنه حج مع ابن مسعود رضي الله عنه فرآه يرمى الجرة الكبرى بسبع حصيات ، فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ثم قال : هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة »

قوله (باب رمى الجمار بسبع حصيات ، ذكره ابن عمر عن النبي ﷺ) يشير بذلك الى حديث ابن عمر الموصول عنده بعد بابين ويأتي الكلام عليه هناك ، وأشار في الترجمة الى رد ما رواه قتادة عن ابن عمر قال : ما أبالي رميت الجمار بست أو سبع ، وأن ابن عباس أنكر ذلك ، وقتادة لم يسمع من ابن عمر ، أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة ، وروى من طريق مجاهد : من رمى بست فلا شيء عليه . ومن طريق طاوس : يتصدق بشيء . وعن مالك والأوزاعي : من رمى بأقل من سبع وفاته التدارك يجبره بدم . وعن الشافعية : في ترك حصاة مد ، وفي ترك حصاتين مدان ، وفي ثلاثة فأكثر دم . وعن الحنفية : إن ترك أقل من نصف الجرات الثلاث فنصف صاع وإلا فدم . قوله (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي ، ورواية الحكم عنه لهذا الحديث مختصرة ، وقد ساقها الأعمش عنه أتم من هذا كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه

١٣٨ - باب يكبر مع كل حصاة . قاله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٧٥٠ - **حدثنا** مسددٌ عن عبد الواحدٍ حدثنا الأعمشُ قال « سمعتُ الحجاج يقولُ على المنبر : السورة التي يذكر فيها البقرة . والسورة التي يذكر فيها آل عمران ، والسورة التي يذكر فيها النساء . قال فذكرت ذلك لإبراهيم فقال : حدثني عبد الرحمن بن يزيد أنه كان مع ابن مسعود رضي الله عنه حين رمى جرة العقبة ، فاستبطن الوادي ، حتى إذا حاذى بالشجرة اعترضها فرمى بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، ثم قال : من ها هنا - والذي لا إله غيره - قام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ﷺ »

قوله (باب يكبر مع كل حصاة ، قاله ابن عمر عن النبي ﷺ) يأتي الكلام عليه بعد باب . قوله (عن عبد الواحد) هو ابن زياد البصري . قوله (سمعت الحجاج) يعني ابن يوسف الأمير المشهور ، ولم يقصد الأعمش الرواية عنه فلم يكن بأهل لذلك وإنما أراد أن يحكى القصة ويوضح خطأ الحجاج فيها بما ثبت عن يرجع إليه في ذلك ، بخلاف الحجاج وكان لا يرى إضافة السورة الى الاسم فرد عليه إبراهيم النخعي بما رواه عن ابن مسعود من الجواز . قوله (جرة العقبة) هي الجرة الكبرى ، وليست من منى بل هي حد منى من جهة مكة ، وهي التي بايع النبي ﷺ الانصار عندها على الهجرة ، والجرة اسم لمجتمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها ، يقال تجمر بنو فلان اذا

اجتمعوا ، وقيل إن العرب تسمى الحصى الصفار جمارا فسميت تسمية الشيء بلازمه ، وقيل لأن آدم أو إبراهيم لما عرض له إبليس فحصبه جمر بين يديه أى أسرع فسميت بذلك . قوله (فاستبطن الوادى) فى رواية أبى معاوية عن الأعمش د فقليل له - أى لعبد الله بن مسعود - إن ناسا يرمونها من فوقها ، الحديث أخرجه مسلم . قوله (حاذى) بمهمل وبالدال المعجمة من المحاذاة ، وقوله (اعترضها) أى الشجرة يدل على أنه كان هناك شجرة عند الجرة ، وقد روى ابن أبى شيبة عن الثقفى عن أيوب قال « رأيت القاسم وسالما ونافعا يرمون من الشجرة ، ومن طريق عبد الرحمن ابن الأسود » انه كان إذا جاوز الشجرة رمى العقبة من تحت غصن من أغصانها ، . وقوله (فرمى) أى الجرة ، وفى رواية الحكم عن إبراهيم فى الباب الذى قبله « جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ، ووقع فى رواية أبى صخرة عن عبد الرحمن بن يزيد « لما أتى عبد الله جرة العقبة استبطن الوادى واستقبل القبلة » أخرجه الترمذى ، والذى قبله هو الصحيح ، وهذا شاذ فى إسناده المسعودى وقد اختلط ، وبالأول قال الجمهور ، وجزم الرافعى من الشافعية بأنه يستقبل الجرة ويستدبر القبلة ، وقيل يستقبل القبلة ويجعل الجرة عن يمينه ، وقد أجمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها ، والاختلاف فى الأفضل . قوله (مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة) قال ابن المنير خص عبد الله سورة البقرة بالذكر لأنها التى ذكر الله فيها الرمى ، فأشار الى أن فعله ﷺ مبين لمراد كتاب الله تعالى . قلت : ولم أعرف موضع ذكر الرمى من سورة البقرة ، والظاهر أنه أراد أن يقول ان كثيرا من أفعال الحج مذكور فيها فكأنه قال هذا مقام الذى أنزلت عليه أحكام المناسك ، منها بذلك على أن أفعال الحج توقيفية . وقيل خص البقرة بذلك لطولها وعظم قدرها وكثرة ما فيها من الأحكام ، أو أشار بذلك الى أنه يشرع الوقوف عندها بقدر سورة البقرة والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على اشتراط رمى الجرات واحدة واحدة لقوله « يكبر مع كل حصاة » وقد قال ﷺ « خذوا عني مناسككم » وخالف فى ذلك عطاء وصاحبه أبو حنيفة فقالا : لو رمى السبع دفعة واحدة أجزأه . وفيه ما كان الصحابة عليه من مراعاة حال النبي ﷺ فى كل حركة وهىة ولا سيما فى أعمال الحج ، وفيه التكبير عند رمى حصى الجمار ، وأجمعوا على أن من لم يكبر فلا شيء عليه . (فائدة) : زاد محمد بن عبد الرحمن بن يزيد النخعى عن أبيه فى هذا الحديث عن ابن مسعود « انه لما فرغ من رمى جرة العقبة قال : اللهم أجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً ،

١٣٩ - باب من رمى جرة العقبة ولم يقف ، قاله ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

قوله (باب من رمى جرة العقبة ولم يقف ، قاله ابن عمر عن النبي ﷺ) سيأتى موصولا فى الباب الذى بعده ، وعند أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ، ولا نعرف فيه خلافا

١٤٠ - باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ويسهل

١٧٥١ - حدثنا عثمان بن أبى شيبة حدثنا طلحة بن يحيى حدثنا يونس عن الزهرى عن سالم عن ابن

عمر رضى الله عنهما « انه كان يرمى الجرة الدنيا بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة ، ثم يتقدم حتى يسهل فيقوم مستقبل القبلة ، فيقوم طويلا ، ويدعو ويرفع يديه ، ثم يرمى الوسطى ، ثم يأخذ ذات الشمال

فَيَسْتَهْلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا ، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقْبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ : هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ »

[الحديث ١٧٥١ - طرفاه في : ١٧٥٢ ، ١٧٥٣]

قوله (باب اذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ويسهل) المراد بالجمرتين ما سوى جمره العقبة ، وهي التي يبدأ بها في الرمي في أول يوم ثم تصير أخيرة في كل يوم بعد ذلك . **قوله** (حدثنا طلحة بن يحيى) أي ابن النعمان بن أبي عياش الزرق الأنصاري المدني نزيل بغداد ، وثقة ابن معين ، وقال أحمد : مقارب الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، وزعم ابن طاهر أنه ليس له في البخاري سوى هذا الحديث . قلت : لكنه لم يحتج به على انفراده ، فقد استظهر له بمتابعة سليمان بن بلال في الباب الذي بعده . وبمتابعة عثمان بن عمر أيضا كلاهما عن يونس كما سيأتي بعد باب ، وتابعهم عبد الله بن عمر النخعي عن يونس عند الاسماعيلي . **قوله** (الجمره الدنيا) بضم الدال وبكسرها أي القريبة الى جهة مسجد الخيف ، وهي أول الجمرات التي ترمى من ثاني يوم النحر . **قوله** (يسهل) بضم أوله وسكون المهملة أي يقصد السهل من الأرض وهو المكان المصطحب الذي لا ارتفاع فيه . **قوله** (ثم يأخذ ذات الشمال) أي يمشي الى جهة شماله (فيقوم طويلا) في رواية سليمان ، فيقوم قياما طويلا ، وسيأتي الكلام فيه بعد باب . **قوله** (ويرفع يديه) أي في الدعاء . **قوله** (ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال) أي ليقف داعيا في مكان لا يصيبه الرمي ، وفي رواية سليمان ، ثم يرمى الجمره الوسطى كذلك فيأخذ ذات الشمال ، وفي رواية عثمان ، ثم ينحدر ذات اليسار مما يلي الوادي فيقف مستقبل القبلة . **قوله** (ثم يرمى جمره ذات العقبة) هو نحو : يا نساء المؤمنات ، أي يأتي الجمره ذات العقبة ، وثبت كذلك في رواية سليمان ، وفي رواية عثمان بن عمر ، ثم يأتي الجمره التي عند العقبة . **قوله** (ثم ينصرف) في رواية سليمان ، ولا يقف عندها ،

١٤١ - باب رفع اليدين عند جمره الدنيا والوسطى

١٧٥٢ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني أخي عن سليمان عن يونس عن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله « أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يرمى الجمره الدنيا بسبع حصيات ، ثم يكبر على إثر كل حصاة ، ثم يتقدم فيسهل ، فيقوم مستقبل القبلة قياما طويلا ، فيدعو ويرفع يديه . ثم يرمى الجمره الوسطى كذلك ، فيأخذ ذات الشمال فيسهل ، ويقوم مستقبل القبلة قياما طويلا ، فيدعو ويرفع يديه . ثم يرمى الجمره ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها ، ويقول : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ »

قوله (باب رفع اليدين عند جمره الدنيا والوسطى) قال ابن قدامة : لا نعلم لما تضمنه حديث ابن عمر هذا مخالفا إلا ما روى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء بعد رمي الجمار ، فقال ابن المنذر : لا أعلم أحدا أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجمره إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك انتهى ، ورده ابن المنير بأن الرفع لو كان هنا سنة ثابتة ما خفي عن أهل المدينة ، وغفل رحمه الله تعالى عن أن الذي رواه من أعلم أهل المدينة من الصحابة في زمانه ، وابنه

مالم أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة ، والراوى عنه ابن شهاب عالم المدينة ثم الشام فى زمانه ، فمن علماء المدينة إن لم يكونوا هؤلاء ؟ والله المستعان

١٤٢ - باب الدعاء عند الجمرتين

١٧٥٣ - وقال محمد بن عثمان بن عمر أخبرنا يونس عن الزهرى « أن رسول الله ﷺ كان إذا رمى الجمرة التى تلى مسجد منى يرميها بسبع حصيات ، يكبرُ كلما رمى بحصاة ، ثم تقدم أمامها فوقف مُستقبل القبلة ، رافعا يديه يدعو ، وكان يُطيل الوقوف . ثم يأتى الجمرة الثانية فيرميها بسبع حصيات ، يكبرُ كلما رمى بحصاة ، ثم ينحدر ذات اليسار مما بلى الوادى ، فيقف مُستقبل القبلة رافعا يديه يدعو . ثم يأتى الجمرة التى عند العقبة فيرميها بسبع حصيات ، يكبرُ عند كل حصاة ، ثم ينصرف ولا يقف عندها » قال الزهرى « سمعت سالم بن عبد الله يحدث مثل هذا عن أبيه عن النبي ﷺ ، وكان ابن عمر يفعله »

قوله (باب الدعاء عند الجمرتين) أى وبيان مقداره . قوله (وقال محمد بن عثمان بن عمر) قال أبو على الجبائى : اختلف فى محمد هذا فنسبه أبو على بن السكن فقال : محمد بن بشار . قلت : وهو المعتمد . وقال الكلاباذى : هو محمد بن بشار أو محمد بن المثني . وجزم غيره بأنه النهمي . قوله (قال الزهرى سمعت الخ) هو بالاسناد المصدر به الباب ، ولا اختلاف بين أهل الحديث أن الاسناد بمثل هذا السياق موصول ، وغايته أنه من تقديم المتن على بعض السند ، وإنما اختلفوا فى جواز ذلك . وأغرب الكرماني فقال : هذا الحديث من مراسيل الزهرى ، ولا يصير بما ذكره آخر اسنادا لأنه قال يحدث بمثله لا بنفسه . كذا قال ، وليس مراد المحدث بقوله فى هذا « بمثله ، إلا نفسه ، وهو كما لو ساق المتن باسناد ثم عقبه باسناد آخر ولم يعد المتن بل قال « بمثله » ، ولا نزاع بين أهل الحديث فى الحكم بوصل مثل هذا ، وكذا عند أكثرهم لو قال « بمناه » ، خلافا لمن يمنع الرواية بالمعنى . وقه أخرج الحديث المذكور الاسماعيلي عن ابن ناجية عن محمد بن المثني وغيره عن عثمان بن عمر وقال فى آخره « قال الزهرى سمعت سالما يحدث بهذا عن أبيه عن النبي ﷺ ، فعرف أن المراد بقوله مثله نفسه ، وإذا تم الحكم المرء فى غير فنه أتى بهذه العجائب . وفى الحديث مشروعية التكبير عند رمى كل حصاة ، وقه أجمعوا على أن من تركه لا يلزمه شيء ، إلا انشوى فقال يطعم ، وإن جبره بدم أحب الى . وعلى الرى بسبع وقد تقدم ما فيه . وعلى استقبال القبلة بعد الرى والقيام طويلا . وقد وقع تفسيره فيما رواه ابن أبى شيبة باسناد صحيح عن عطاء « كان ابن عمر يقوم عند الجمرتين مقدار ما يقرأ سورة البقرة ، وفيه التباعد من موضع الرى عند القيام للدعاء حتى لا يصيب رى غيره . وفيه مشروعية رفع اليدين فى الدعاء ، وترك الدعاء والقيام عند جرة العقبة ، ولم يذكر المصنف حال الراى فى المشى والركوب . وقد روى ابن أبى شيبة باسناد صحيح « أن ابن عمر كان يمشى الى الجمار مقبلا ومدبرا ، وهن جابر أنه « كان لا يركب إلا من ضرورة ،

١٤٣ - باب الطيب بعد رمى الجمار ، والحاق قبل الإفاضة

١٧٥٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع أباه - وكان أفضل

أهل زمانه - يقول : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول « طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين حين أحرم ، ولحله حين أحل قبل أن يطوف . وبسطت يديها »

قوله (باب الطيب بعد رمى الجمار والخلق قبل الإفاضة) أورد فيه حديث عائشة « طيبت رسول الله ﷺ بيدي حين أحرم ولحله حين أحل قبل أن يطوف » الحديث ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه ﷺ لما أفاض من مزدلفة لم تكن عائشة مسيرته ، وقد ثبت أنه استمر راكبا الى أن رمى جمره العقبة ، فدل ذلك على أن تطيبها له وقع بعد الرمي ، وأما الخلق قبل الإفاضة فلأنه ﷺ خلق رأسه بمنى لما رجع من الرمي ، وأخذه من حديث الباب من جهة التطيب فإنه لا يقع إلا بعد التحلل ، والتحلل الأول يقع بأمرين من ثلاثة : الرمي والخلق والطواف ، فلو لا أنه حاق بعد أن رمى لم يتطيب . وفي هذا الحديث حجة لمن أجاز الطيب وغيره من محظورات الاحرام بعد التحلل الأول ، ومنعه مالك ، وروى عن عمر وابن عمر وغيرهما ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب مستوفى في « باب الطيب عند الاحرام » وأحلت على هذا السياق هناك . (تنبيه) : قوله « حين أحرم » أي حين أراد الاحرام ، وقوله « حين أحل » أي لما وقع الإحلال ، وإنما كان كذلك لأن الطيب بعد وقوع الإحرام لا يجوز ، والطيب عند إرادة الحل لا يجوز لأن المحرم ممنوع من الطيب . والله أعلم

١٤٤ - باب طواف الوداع

١٧٥٥ - **حدثنا** مسددٌ حدثنا سفيان عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن الحائض »

١٧٥٦ - **حدثنا** أصبغ بن الفرَج أخبرنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن قتادة أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثه « أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ثم رقدَ رقدَةً بالخصب ، ثم ركب الى البيت فطاف به » . تابعه الليث حدثني خالد عن سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثه عن النبي ﷺ

[الحديث ١٧٥٦ - طرفه في : ١٧٦٤]

قوله (باب طواف الوداع) قال النووي : طواف الوداع واجب يلزم بتركه دم على الصحيح عندنا وهو قول أكثر العلماء . وقال مالك وداود وابن المنذر : هو سنة لا شيء في تركه انتهى والذي رأيته في « الاوسط » لابن المنذر أنه واجب للامر به إلا أنه لا يجب بتركه شيء . قوله (أمر الناس) كذا في رواية عبد الله بن طاووس عن أبيه عن النبي ﷺ ، وكذا قوله « خفف » وقد رواه سفيان أيضا عن سليمان الأحول عن طاووس فصرح فيه بالرفع ولفظه عن ابن عباس قال « كان الناس ينصرفون في كل وجه ، فقال رسول الله ﷺ : لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » أخرجه مسلم هو والذي قبله عن سعيد بن منصور عن سفيان بالاسنادين فرقهما ، فكأن طاووسا حدث به على الوجهين ، ولهذا وقع في رواية كل من الراويين عنه ما لم يقع في

رواية الآخر ، وفيه دليل على وجوب طواف الوداع للأمر المؤكد به وللتعبير في حق الحائض بالتخفيف كما تقدم ، والتخفيف لا يكون إلا من أمر مؤكد ، واستدل به على أن الطهارة شرط لصحة الطواف ، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده . قوله (عن قتادة) سيأتي بعد باب من وجه آخر عن ابن وهب التصريح بتحديث قتادة ، ويأتي الكلام هناك ، والمقصود منه هنا قوله في آخره « ثم ركب إلى البيت فطاف به » . قوله (تابعه الليث) أي تابع عمرو بن الحارث في روايته لهذا الحديث عن قتادة بطريق أخرى إلى قتادة ، وقد وصله البزار والطبراني من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث ، وخالد شيخ الليث هو ابن يزيد ، وذكر البزار والطبراني أنه تفرد بهذا الحديث عن سعيد وأن الليث تفرد به عن خالد وأن سعيد بن أبي هلال لم يرو عن قتادة عن أنس غير هذا الحديث

١٤٥ - باب إذا حاضت المرأة بعد ما أقاضت

١٧٥٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « إن أصفية بنت حيي زوج النبي ﷺ حاضت ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : أحابستنا هي ؟ قالوا : إنها قد أقاضت ، قال : فلا إذا »

١٧٥٨ ، ١٧٥٩ - **حدثنا** أبو الثعمان حدثنا حماد عن أيوب عن عكرمة « إن أهل المدينة سألوا ابن عباس رضي الله عنهما عن امرأة طافت ثم حاضت ، قال لهم : تنفروا ، قالوا : لا نأخذ بقولك وندع قول زيد ، قال : إذا قدمتم المدينة فسلوا . فقدموا المدينة فسألوا ، فكان فيمن سألوا أم سليم ، فذكرت حديث صفية » رواه خالد وقاتدة عن عكرمة

١٧٦٠ - **حدثنا** مسلم حدثنا وهيب حدثنا ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « رخص للحائض أن تنفر إذا أقاضت »

١٧٦١ - قال « وسمعت ابن عمر يقول : إنها لا تنفر ، ثم سمعته يقول بعد : إن النبي ﷺ رخص لهن »

١٧٦٢ - **حدثنا** أبو الثعمان حدثنا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « خرجنا مع النبي ﷺ ولا نرى إلا الحج ، فقدم النبي ﷺ فطاف بالبيت وبين الصفا والمروة ولم يحل ، وكان معه الهدى فطاف من كان معه من نساء وأصحابه ، وحل منهم من لم يكن معه الهدى ، فحاضت هي ، ففسكننا مناسكنا من حجنا . فلما كان ليلة الخسبة ليلة النفر قالت : يا رسول الله كل أصحابك يرجع بحج وعمره غيري . قال : ما كنت تطوفين بالبيت إياي قدمن ؟ قالت : لا . قال : فاخرجي مع أخيك إلى التمتع فأهلي بعمرة ، وموعدك مكان كذا وكذا . فخرجت مع عبد الرحمن إلى التمتع فأهلت بعمرة . وحاضت صفية بنت حيي ، فقال النبي ﷺ : عقرى حلقى ، إنك لحابستنا ، أما كنت طفت يوم النحر ؟ قالت : بلى . قال : فلا

بأس انقري . فلقيته مضعداً على أهل مكة وأنا منهبطة ، أو أنا مصعدة وهو منهبط . وقال مسدد : قلت : لا . تابعة جرير عن منصور في قوله « لا »

قوله (باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت) أى هل يجب عليها طواف الوداع أو يسقط ، وإذا وجب هل يجبر بدم أم لا ؟ وقد تقدم معنى هذه الترجمة في كتاب الحيض بلفظ : باب المرأة تحيض بعد الإفاضة ، قال ابن المنذر : قال عامة الفقهاء بالامصار : ليس على الحائض التى قد أفاضت طواف وداع . وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم أمروها بالمقام إذا كانت حائضاً لطواف الوداع ، وكأنهم أوجبوه عليها كما يجب عليها طواف الإفاضة إذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها . ثم أسند عن عمر باسناد صحيح الى نافع عن ابن عمر قال : طافت امرأة بالبيت يوم النحر ثم حاضت ، فأمر عمر بحبسها بمكة بعد أن ينفر الناس حتى تطهر وتطوف بالبيت ، قال : وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك ، وبقي عمر يخالفناه لثبوت حديث عائشة . يشير بذلك الى ما تضمنته أحاديث هذا الباب . وقد روى ابن أبي شيبة من طريق القاسم بن محمد : كان الصحابة يقولون : إذا أفاضت المرأة قبل أن تحيض فقد فرغت ، إلا عمر فإنه كان يقول : يكون آخر عهدها بالبيت ، وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي ﷺ غيره ، فروى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوى - واللفظ لابي داود - من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن أوس الثقفي قال : أتيت عمر فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض ، قال : ليسكن آخر عهدها بالبيت . فقال الحارث كذلك أفتانى - وفي رواية أبي داود هكذا حدثني - رسول الله ﷺ ، واستدل الطحاوى بحديث عائشة وبحديث أم سليم على نسخ حديث الحارث في حق الحائض . قوله (حاضت) أى بعد أن أفاضت يوم النحر كما تقدم في : باب الزيارة يوم النحر ، . قوله (فذكر) كذا في هذه الرواية بضم الدال على البناء للجھول ، وقد تقدم في الباب المذكور من وجه آخر أن عائشة هى التى ذكرت له ذلك . قوله (أحابستنا) أى مانعتنا من التوجه من مكة فى الوقت الذى أردنا التوجه فيه ، ظنا منه ﷺ أنها ما طافت طواف إفاضة ، وإنما قال ذلك لأنه كان لا يتركها ويتوجه ، ولا يأمرها بالتوجه معه وهى باقية على إحرامها ، فيحتاج الى أن يقيم حتى تطهر وتطوف وتحل الحل الثانى . قوله (قالوا) سيأتى فى الطريق التى فى آخر الباب أن صفية هى قالت : بلى ، وفى رواية الأعرج عن أبي سلة عن عائشة التى مضت فى باب الزيارة يوم النحر وحججنا فافضنا يوم النحر ، فحاضت صفية ، فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله فقلت : يا رسول الله إنها حائض ، الحديث ، وهذا مشكل لأنه ﷺ إن كان علم أنها طافت طواف الإفاضة فكيف يقول أحابستنا هى ؟ وإن كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثانى ؟ ويحاج عنه بأنه ﷺ ما أراد ذلك منها إلا بعد أن استأذنه نساؤه فى طواف الإفاضة فأذن لهن فكان بانها على أنها قد حلت ، فلما قيل له إنها حائض جوز أن يكون وقع لها قبل ذلك حتى منعها من طواف الإفاضة فاستفهم عن ذلك فأعلته عائشة أنها طافت معهن فزال عنه ما خشيه من ذلك والله أعلم . وقد سبق فى كتاب الحيض من طريق عمرة عن عائشة أنه قال لهم : اعلموا تحبسنا ، ألم تكن طافت ممكن ؟ قالوا : بلى ، وسأذكر بقية اختلاف ألفاظ هذه القصة فى آخر الباب ان شاء الله تعالى . قوله (فلا إذا) أى فلا حبس علينا حينئذ ، أى إذا أفاضت فلا مانع لنا من التوجه لأن الذى يجب عليها قد فعلته . قوله (حماد) هو ابن زيد . قوله (ان أهل المدينة) أى

بعض أهلها وقد رواه الإسماعيلي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب بلفظ « أن ناسا من أهل المدينة ، . قوله (قال لهم تنفروا) زاد الثقفي ، فقائه ا : لا نبالي أفتيتنا أو لم تفتتنا ، زيد ابن ثابت يقول لا تنفروا ، . قوله (فساكن فيمن سألوا أم سليم) في رواية الثقفي ، فسألوا أم سليم وغيرها فذكرت صفية ، كذا ذكره مختصرا ، وساقه الثقفي بتمامه قال ، فأخبرتهم أن عائشة قالت لصفية : أفي الخيبة أنت ؟ إنك لحابستنا ، فقال رسول الله ﷺ : ما ذاك ؟ قالت عائشة : صفية حاضت ، قيل إنها قد أفاضت ، قال : فلا اذا . فرجعوا الى ابن عباس فقالوا وجدنا الحديث كما حدثناه ، . قوله (رواه خالد) يعني الحذاء (وقتادة عن عكرمة) أما رواية خالد فوصلها البيهقي من طريق معلى بن منصور عن هشيم عنه عن عكرمة عن ابن عباس قال ، اذا طافت يوم النحر ثم حاضت فلتنفر ، وقال زيد بن ثابت « لا تنفروا حتى تطهروا وتطوفوا بالبيت . ثم أرسل زيد بعد ذلك الى ابن عباس : اني وجدت الذي قلت كما قلت ، وأما رواية قتادة فوصلها أبو دارد الطيالسي في مسنده قال : حدثنا هشام هو الدستوائي عن قتادة عن عكرمة قال ، اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة اذا حاضت وقد طافت بالبيت يوم النحر ، فقال زيد : يكون آخر عهدها بالبيت . وقال ابن عباس : تنفروا إن شئتم ، فقالت الانصار : لا تنابعك يا ابن عباس وأنت تخالف زيدا ، فقال : سلوا صاحبكم أم سليم - يعني فسألوها - فقالت : حضت بعد ما طفت بالبيت فأمرني رسول الله ﷺ أن أنفروا ، وحاضت صفية فقالت لها عائشة حبستنا فأمرها النبي ﷺ أن تنفروا ، ورواه سعيد بن أبي عروبة في كتاب المناسك الذي رواه عن طريق محمد بن يحيى القطعي عن عبد الأعلى عنه قال : عن قتادة عن عكرمة نحوه ، وقال فيه « لا تنابعك اذا خالفت زيد بن ثابت ، وقال فيه ، وأنبئت أن صفية بنت حيي حاضت بعد ما طافت بالبيت يوم النحر فقالت لها عائشة : الخيبة لك حبستنا ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمرها أن تنفروا ، وهكذا أخرجه إسحق في مسنده عن عبدة عن سعيد وفي آخره « وكان ذلك من شأن أم سليم أيضا ، . (تنبيه) : طريق قتادة هذه هي المحفوظة ، وقد شد عباد بن العوام فرواه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مختصرا في قصة أم سليم أخرجه الطحاوي من طريقه انتهى . وقد اختصر البخاري حديث عكرمة جدا ، ولولا تخريج هذه الطرق لما ظهر المراد منه ، فله الحمد على ما أنعم به وتفضل . وقد روى هذه القصة طائفة عن ابن عباس متابعا لعكرمة ، أخرجه مسلم والنسائي والإسماعيلي من طريق الحسن بن مسلم عن طاوس ، كنت مع ابن عباس اذ قال له زيد بن ثابت : تفق أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت ؟ فقال ابن عباس : أما لا فسل فلانة الانصارية هل أمرها النبي ﷺ ؟ قال فرجع اليه فقال : ما أراك إلا قد صدقت ، لفظ مسلم ، وللنسائي ، كنت عند ابن عباس فقال له زيد بن ثابت أتت الذي تفق ، وقال فيه « فسألها ، ثم رجع وهو يضحك فقال : الحديث كما حدثتني ، وللإسماعيلي بعد قوله أنت الذي الخ ، قال : نعم . قال : فلا تفق بذلك . قال : فسل فلانة ، والباقي نحوه سياق مسلم ، وزاد في أسناده عن ابن جريج قال : وقال عكرمة بن خالد عن زيد وابن عباس نحوه وزاد فيه « فقال ابن عباس سل أم سليم وصواحبها هل أمرهن رسول الله ﷺ بذلك ؟ فسألن ، فقلن : قد أمرنا رسول الله ﷺ بذلك ، وقد عرف برواية عكرمة الماضية أن الانصارية هي أم سليم ، وأما صواحبها فلم أقف على تسميتهن . قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، وهيب هو ابن خالد وابن طاوس هو عبد الله . قوله (رخص) بضم الراء على البناء لما لم يسم فاعله ، ووقع في رواية يحيى ابن حسان عن وهيب عند النسائي ، رخص رسول الله ﷺ ، قوله (قال وسمعت ابن عمر) القائل ذلك هو طاوس

بالإسناد المذكور ، بينه النسائي في روايته المذكورة . قوله (ثم سمعته يقول بعد) سيأتي أن ذلك كان قبل موت ابن عمر بعام . قوله (أن النبي ﷺ رخص لهن) هذا من مراسيل الصحابة ، وكذا ما أخرجه النسائي والترمذي وصححه الحاكم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : من حج فليكن آخر عهده بالبيت ، إلا الحيض رخص لهن رسول الله ﷺ ، فإن ابن عمر لم يسمعه من النبي ﷺ وسنوضح ذلك ، فعند النسائي من طريق إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عمر أنه كان يقول قريبا من سنتين عن الحائض لا تنفر حتى يكون آخر عهدها بالبيت . ثم قال بعد : أنه رخص للنساء . وله وللطحاوي من طريق عقيل عن الزهري عن طاوس أنه سمع ابن عمر يسئل عن النساء إذا حضن قبل النفرة وقد أفطن يوم النحر فقال : إن عائشة كانت تذكر عن رسول الله ﷺ رخصة لهن وذلك قبل موته بعام . وفي رواية الطحاوي قبل موت ابن عمر بعام . وروى ابن أبي شبة أن ابن عمر كان يقيم على الحائض سبعة أيام حتى تطوف طواف الوداع ، قال الشافعي : كأن ابن عمر سمع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة أولا ثم بلغته الرخصة فعمل بها ، وقد تقدم شيء من الكلام على هذا الحديث في أواخر الحيض . قوله (عن منصور) هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو النخعي والأسود هو خاله وهو نخعي أيضا ، وقد سبق الكلام على حديث عائشة فيما يتعلق بطواف الحائض في باب تقضى الحائض المناسك إلا الطواف ، ويأتي الكلام على حديث عمرتينا في أبواب العمرة . قوله (ليلة الحصة) في رواية المستمل ليلة الحصباء ، وقوله بعده : ليلة النفرة ، عطف بيان ليلة الحصباء ، والمراد بتلك الليلة التي يتقدم النفرة من منى قبلها فهي شبيهة بليلة عرفة ، وفيه تعقب على من قال كل ليلة تسبق يومها إلا ليلة عرفة فإن يومها يسبقها ، فقد شاركتها ليلة النفرة في ذلك . قوله فيه (ما كنت تطوفن بالبيت ليالي قدمنا مكة ؟ قلت لا) كذا للاكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستمل : قلت بلى ، وهي محمولة على أن المراد ما كنت أطوف . قوله (وحاضت صفية) أي في أيام منى ، وسيأتي في أبواب الإدلاج من المحصب أن حيضها كان ليلة النفرة ، زاد الحاكم عن إبراهيم عند مسلم : لما أراد النبي ﷺ أن ينفر إذا صفية على باب خبائها كشيبة حزينة ، فقال : عقرى ، الحديث ، وهذا يشعر بأن الوقت الذي أراد منها ما يريد الرجل من أهله كان بالقرب من وقت النفرة من منى ، واستشكله بعضهم بناء على ما فهمه أن ذلك كان وقت الرحيل ، وليس ذلك بلازم لاحتمال أن يكون الوقت الذي أراد منها ما أراد سابقا على الوقت الذي رآها فيه على باب خبائها الذي هو وقت الرحيل ، بل ولو اتحد الوقت لم يكن ذلك مانعا من الإرادة المذكورة . قوله (عقرى حلق) بالفتح فهما ثم السكون وبالقصر بغير تنوين في الرواية ، ويجوز في اللغة التنوين وصوبه أبو عبيد ، لأن معناه الدعاء بالعقر والحلق ، كما يقال سقيا ورعيا ، نحو ذلك من المصادر التي يدعى بها ، وعلى الأول هو نعت لا دعاء ، ثم معنى عقرى عقرها الله أي جرحها وقيل جعلها عاقرا لا تلد ، وقيل عقر قومها . ومعنى حلق حلق شعرها وهو زينة المرأة ، أو أصابها وجع في حلقها ، أو حلق قومها بشؤمها أي أهلكتهم . وحكى القرطبي أنها كلمة تقولها اليهود للحائض ، فهذا أصل هاتين الكلمتين ، ثم اتسع العرب في قولها بغير إرادة حقيقة كما قالوا قاتله الله وتربت يداي ونحو ذلك ، قال القرطبي وغيره : شتان بين قوله ﷺ هذا لصفية وبين قوله لعائشة لما حاضت معه في الحج ، هذا شيء كتبه الله على بنات آدم ، لما يشربه من الميل لها والخنو عليها بخلاف صفية . قلت : وليس فيه دليل على اتضاع قدر صفية عنده ، لكن اختلف الكلام باختلاف المقام ، فعائشة دخل عليها وهي تبكي أسفا على ما قاتها من النسك فسلاها بذلك ، وصفية أراد منها ما يريد الرجل من

أهله فأبدت المانع فناسب كلا منهما ما خاطها به في تلك الحالة . قوله (فلا بأس انقري) هو بيان لقوله في الرواية الماضية أول الباب « فلا اذا » وفي رواية أبي سلية « قال أخرجوا » وفي رواية عمرة « قال أخرجي » وفي رواية الزهري عن عروة عن عائشة في المغازي « فلتنفر » ومعانيها متقاربة ، والمراد بها كلها الرحيل من منى الى جهة المدينة . وفي أحاديث الباب أن طواف الإفاضة ركن ، وأن الطهارة شرط لصحة الطواف ، وأن طواف الوداع واجب وقد تقدم ذلك ، واستدل به على أن أمير الحاج يلزمه أن يؤخر الرحيل لأجل من تحيض ممن لم تطف للإفاضة ، وتعقب باحتمال أن تكون إرادته عليه السلام تأخير الرحيل لإكراما لصفية كما احتبس بالناس على عقد عائشة . وأما الحديث الذي أخرجه البزار من حديث جابر وأخرجه البيهقي في فوائده من طريق أبي هريرة مرفوعا « أميران وإيسا بأمرين : من تبع جنازة فليس له أن ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها ، والمرأة تحج أو تعتصر مع قوم فتحيض قبل طواف الركن فليس لهم أن ينصرفوا حتى تطهر أو تأذن لهم ، فلا دلالة فيه على الوجوب إن كان صحيحا ، فإن في اسناد كل منهما ضعفا شديدا . وقد ذكر مالك في « الموطأ » أنه يلزم الجمال أن يحبس لها الى اقتضاء أكثر مدة الحيض ، وكذا على النساء . واستشكله ابن المواز بأن فيها تعريضا للفساد كقطع الطريق ، وأجاب عياض بأن محل ذلك مع أمن الطريق كما أن محله أن يكون مع المرأة محرم . قوله (وقال مسدد : قلت لا . وتابعه جرير عن منصور في قوله لا) هذا التعليق لم يقع في رواية أبي ذر وثبت لغيره ، فأما رواية مسدد فرويناها كذلك في مسنده رواية أبي خليفة عنه قال « حدثنا أبو عوانة ، فذكر الحديث بسنده ومثله وقال فيه « ما كنت طفت ليالي قدما ؟ قلت : لا ، وأما رواية جرير فوصلها المصنف في « باب التمتع والقران » عن عثمان بن أبي شيبة عنه وقال فيه « ما كنت طفت ليالي قدما مكة ؟ قلت : لا ، وهذا يؤيد صحة ما وقع في رواية المستملى حيث وقع عنده بلى موضع لا كما تقدم ، وتقدم توجيهه

١٤٦ - باب من صلى العصر يوم النفر بالأبطح

١٧٦٣ - **حدثنا** محمد بن المثنى **حدثنا** إسحاق بن يوسف **حدثنا** سُفيان الثوري عن عبد العزيز بن

رُفيع قال « سألت أنس بن مالك : أخبرني بشيء عقلتُه عن النبي ﷺ أين صلى الظهر يوم التروية ؟ قال : بمق . قلت : فأين صلى العصر يوم النفر ؟ قال : بالأبطح ، أفعل كما يفعل أمراؤك »

١٧٦٤ - **حدثنا** عبد المتعال بن طالب **حدثنا** ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث أن قتادة **حدثه**

عن أنس بن مالك رضي الله عنه **حدثه** عن النبي ﷺ أنه « صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ورقد رقة بالمحصب ، ثم ركب الى البيت فطاف به »

قوله (باب من صلى العصر يوم النفر بالأبطح) أي البطحاء التي بين مكة ومنى ، وهي ما انبطح من الوادي

واتسع . وهي التي يقال لها المحصب والمعرس ، وحدثها ما بين الجبلين الى المقبرة . وقد تقدم الكلام على حديث أنس الأول في « باب أين يصلى الظهر يوم التروية » وهو مطابق لما ترجم به هنا . وفي سياق حديث أنس الثاني ما يشعر بأنه صلى بالأبطح وهو المحصب مع ذلك المغرب والعشاء ورقد ، ثم ركب الى البيت فطاف به أي طواف

الوداع ، وأما قوله فيه ، انه صلى الظهر ، فلا ينافي أنه ﷺ لم يرم إلا بعد الزوال لأنه رمى فنفر فنزل المحصب فصل الظهر به

١٤٧ - باب المحصب

١٧٦٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ** حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « إِنَّمَا كَانَ مَنَزِلُ نَزْلِهِ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ » يَعْنِي بِالْأَبْطَحِ

١٧٦٦ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ عَمْرُو عَنْ تَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ ، إِنَّمَا هُوَ مَنَزِلُ نَزْلِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »

قوله (باب المحصب) بمهملتين ثم موحدة بوزن د محمد ، أى ما حكم النزول به ؟ وقد نقل ابن المنذر الاختلاف فى استحبابه مع الاتفاق على أنه ليس من المناسك . قوله (حدثنا سفيان) هو الثورى . قوله (عن هشام) هو ابن عروة ، وفى رواية الاسماعيلي من طريق يزيد بن هارون عن سفيان حدثنا هشام . قوله (إنما كان منزلا) فى رواية مسلم من طريق عبد الله بن نمير عن هشام « نزول الأبطح ليس بسنة إنما نزله ، الحديث . قوله (أسمح) أى أسهل لتوجهه الى المدينة ليستوى فى ذلك البطي والمعتدل ، ويكون مبيتهم وقيامهم فى السحر ورحيلهم بأجمعهم الى المدينة . قوله (تعنى بالأبطح) فى رواية الكشميهنى « تعنى الأبطح ، بحذف الموحدة ، وفى رواية مسلم المذكورة « كان أسمح لخروجه اذا خرج » . قوله (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (قال عمرو) هو ابن دينار ، وعطاء هو ابن أبي رباح ، قال الدارقطنى : هذا الحديث سمعه سفيان من الحسن بن صالح عن عمرو بن دينار ، يعنى أنه دلّسه هنا عن عمرو ، وتعقب بأن الحميدى أخرجه فى مسنده عن سفيان قال « حدثنا عمرو » ، وكذلك أخرجه الاسماعيلي من طريق أبي خيثمة عن سفيان فانتفتت تهمة تدليسه . قوله (ليس التحصيب بشيء) أى من أمر المناسك الذى يلزم فعله قاله ابن المنذر ، وقد روى أحمد من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت « ثم ارتحل حتى نزل الحصبة قالت : والله ما نزلها إلا من أجلي » ، وروى مسلم وأبو داود وغيرهما من طريق سليمان بن يسار عن أبي رافع قال « لم يأمرنى رسول الله ﷺ أن أنزل الأبطح حين خرج من منى ولكن جئت فضربت قبته فجاء فنزل ، اهـ لكن لما نزل النبي ﷺ كان النزول به مستحبا اتباعا له لتقريره على ذلك ، وقد فعله الخلفاء بعده كما رواه مسلم من طريق عبد الرزاق عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر ينزلون الأبطح » ، وسيأتى للمصنف فى الباب الذى يليه ، لكن ليس فيه ذكر أبي بكر ، ومن طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى التحصيب سنة ، قال نافع « وقد حسب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده ، فالحاصل أن من نفي أنه سنة كعائشة وابن عباس أراد أنه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شيء ، ومن أثبت كإبن عمر أراد دخوله فى عموم التأسى بأفعاله ﷺ لا الإلزام بذلك ، ويستحب أن يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس ، ويأتى نحوه من حديث ابن عمر فى الباب الذى يليه

١٤٨ - باب النزول بذي طوى قبل أن يدخل مكة

والنزول بالبطحاء التى بذي الحليفة إذا رجع من مكة

١٧٦٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ النَّذِيرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَبِيتُ بِذِي طُوًى بَيْنَ الثَّنِيَّتَيْنِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ مِنَ الثَّنِيَّةِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ . وَكَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا لَمْ يُبْنِخْ نَاقَتَهُ إِلَّا عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيَأْتِي الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ فَيَبْدَأُ بِهِ ، ثُمَّ يَطُوفُ سَبْعًا : ثَلَاثًا سَعْيًا ، وَأَرْبَعًا مَشْيًا . ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ يَنْطَلِقُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَيَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَكَانَ إِذَا صَدَرَ عَنِ الْحَجِّ أَوْ الْعَمْرَةِ أَنْأَخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُذْبِخُ بِهَا »

١٧٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ : سَأَلَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ الْمُحْصَبِ ،

فَعَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ « نَزَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ »

وَعَنْ نَافِعٍ « إِنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُصَلِّي بِهَا - يَعْنِي الْمُحْصَبَ - الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ - أَحْسِبُهُ قَالَ : وَالْمَغْرِبَ - قَالَ خَالِدٌ : لَا أَشْكُ فِي الْعِشَاءِ ، وَيَرْجِعُ هَجْمَةً ، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ »

قوله (باب النزول بذى طوى قبل أن يدخل مكة ، والنزول بالبطحاء التي بذى الحليفة) أى قبل أن يدخل المدينة ، والمقصود بهذه الترجمة الإشارة إلى أن اتباعه ﷺ في النزول بمنزله لا يختص بالمحصب ، وقد تقدم الكلام على مكان الدخول إلى مكة في أوائل الحج ، والنزول ببطحاء ذي الحليفة صريح في حديث الباب . **قوله** (بذى الطوى) كذا للمستمل والسرخسى باثبات الالف واللام ولغيرهما بخذفهما . **قوله** (بين الثنيتين) أى التي بين الثنيتين . **قوله** (لم ينبخ ناقته إلا عند باب المسجد) أى إذا بات بذى طوى ثم أصبح ركب ناقته فلم ينبخها إلا بباب المسجد . **قوله** (فيصل سجدتين) وفي رواية الكشميهنى ركعتين . **قوله** (وكان إذا صدر) أى رجع متوجها نحو المدينة . **قوله** (سئل عبيد الله) يعنى ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري . **قوله** (نزل بها رسول الله ﷺ وعمر وابن عمر) هو عن النبي ﷺ مرسل وعن عمر منقطع وعن ابن عمر موصول ، ويحتمل أن يكون نافع سمع ذلك من ابن عمر فيكون الجميع موصولا ويدل عليه رواية عبد الرزاق التي قدمتها في الباب الذى قبله . **قوله** (وعن نافع) هو معطوف على الاسناد الذى قبله وليس بمعلق ، وقد رواه البيهقي من طريق حميد بن مسعدة عن خالد بن الحارث مثله . **قوله** (يصل بها يعنى المحصب) قيل فسر الضمير المؤنث بلفظ مذكر وأراد البقعة ، ولأن من أسمائها البطحاء . **قوله** (قال خالد) هو ابن الحارث راوى أصل الإسناد وهو مؤيد للعطف الذى قبله . **قوله** (لا أشك في العشاء) يريد أنه شك في ذكر المغرب ، وقد رواه سفيان بن عيينة بغير شك في المغرب ولا غيرها عن أيوب ، وعن عبيد الله بن عمر جميعا عن نافع ، أن ابن عمر كان يصل بالباطح الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم يهجع هجعة ، أخرجه الاسماعيلي ، وهو عند أبي داود من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني وعن أيوب عن نافع كلاهما عن ابن عمر

١٤٩ - **باب** مَنْ نَزَلَ بِذِي طُوًى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ

١٧٦٩ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ كَانَ إِذَا

أقبل بات بذى طوى ، حتى إذا أصبح دخل ، وإذا نفر مر بذى طوى وبات بها حتى يصبح . وكان يذكر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك .

قوله (باب من نزل بذى طوى إذا رجع من مكة) تقدم الكلام على النزول بذى طوى والمبيت بها الى الصبح لمن أراد أن يدخل مكة في أوائل الحج ، والمقصود بهذه الترجمة مشروعية المبيت بها أيضا للراجع من مكة ، وغفل الداودى فظن أن هذا المبيت متحد بالمبيت بالمحصب فجعل ذا طوى هو المحصب ، وهو غلط منه ، وإنما يقع المبيت بالمحصب في الليلة التي تلي يوم النفر من منى فيصبح سائرا الى أن يصل الى ذى طوى فينزل بها ويبيت ، فهذا الذى يدل عليه سياق حديث الباب . **قوله** (وقال محمد بن عيسى) هو ابن الطباع أخو إسحق البصرى . حدثنا (حماد) اختلف في حماد هذا فجزم الإسماعيل بأنه ابن سلة ، وجزم المزى بأنه ابن زيد فلم يذكر حماد بن سلة في شيوخ محمد بن عيسى وذكر حماد بن زيد ، ولم تقع لى رواية محمد بن عيسى موصولة . وقد أخرج الإسماعيل وأبو نعيم من طريق حماد بن زيد عن أيوب طرفا من الحديث وليس فيه مقصود الترجمة ، وهذا الطرف تقدم فى باب الاغتسال لدخول مكة ، من طريق إسماعيل بن علية عن أيوب ، وأخرجه الإسماعيل هنا عن الحسن بن سفيان عن محمد بن أبان عن حماد بن سلة عن أيوب ، ولم يذكر مقصود الترجمة ، فلم يتضح لى صحة ما قال ان حمادا فى التعليق عن محمد بن عيسى هذا هو ابن سلة ، بل الظاهر أنه ابن زيد والله أعلم . وليس لمحمد بن عيسى هذا فى البخارى سوى هذا الموضع وآخر فى كتاب الأدب سيأتى بسط القول فيه ان شاء الله تعالى . **قوله** (وإذا نفر مر بذى طوى) فى رواية الكشميهنى « وإذا نفر مر من ذى طوى الخ ، قال ابن بطلال : وليس هذا أيضا من مناسك الحج . قلت : وإنما يؤخذ منه أما كن نزوله ﷺ ليتأسى به فيها ، اذ لا يخلو شيء من أفعاله عن حكمة

١٥٠ - باب التجارة أيام الموسم والبيع فى أسواق الجاهلية

١٧٧٠ - **حدثنا** عثمان بن الهيثم أخبرنا ابن جريج قال عمرو بن دينار قال ابن عباس رضى الله عنهما « كان ذو المجاز وعكاظ متجرا فى الجاهلية ، فلما جاء الإسلام كأنهم كرهوا ذلك حتى نزلت [البقرة] : ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ﴾ فى موسم الحج »

[الحديث ١٧٧٠ - أطرافه فى : ٢٠٥٠ ، ٢٠٩٨ ، ٤٥١٩]

قوله (باب التجارة أيام الموسم والبيع فى أسواق الجاهلية) أى جواز ذلك ، والموسم بفتح الميم وسكون الواو وكسر المهملة قال الازهرى سمي بذلك لأنه معلم يجتمع اليه الناس مشتق من السمة وهى العلامة ، وذكر فى حديث الباب من أسواق الجاهلية اثنين وترك اثنين سنذكرهما إن شاء الله تعالى . **قوله** (قال عمرو بن دينار) فى رواية إسحق بن راهويه فى مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج أخبرنى عمرو بن دينار . **قوله** (عن ابن عباس) هذا هو المحفوظ ، ووقع عند الإسماعيل عن المنيعى عن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن أبي زائدة عن ابن جريج عن عمرو بن ابن الزبير ، قال الإسماعيل : كذا فى كتابى وعليه صح . قلت : وهو وهم من بعض رواته كأنه دخل عليه حديث فى حديث ابن الزبير عند ابن عينة وابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عنه وهو أخصر

من سياق ابن عباس ، وقد رواه ابن عيينة عن عمرو عن ابن عباس ثم لم يختلف عليه في ذلك ، وكذلك رواه الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي زائدة . قوله (كان ذو المجاز) بفتح الميم وتخفيف الجيم وفي آخره زاي وهو بلفظ ضد الحقيقة ، وعكاظ بضم المهملة وتخفيف الكاف وفي آخره ظاء مثالة ، زاد ابن عيينة عن عمرو كما سيأتي في أوائل البيوع وفي تفسير البقرة « ومجنة » وهي بفتح الميم وكسر الجيم وتشديد النون . قوله (متجر الناس في الجاهلية) أي مكان تجارتهم وفي رواية ابن عيينة « أسواقا في الجاهلية » فأما ذو المجاز فذكر الفاكهي من طريق ابن إسحق أنها كانت بناحية عرفة إلى جانبها ، وعند الأزرق من طريق هشام بن الكلبي أنه كان لهذيل على فرسخ من عرفة ، ووقع في شرح الكرماني أنه كان بمنى وليس بشيء ، لما رواه الطبري عن مجاهد أنهم كانوا لا يبيعون ولا يشترون في الجاهلية بعرفة ولا منى ، لكن سيأتي عن تخريج الحاكم خلاف ذلك . وأما عكاظ فعن ابن إسحق أنها فيما بين نخلة والطائف إلى بلد يقال له الفتق بضم الفاء والمثناة بعدها قاف ، وعن ابن الكلبي أنها كانت وراء قرن المنازل بمرحلة على طريق صنعاء ، وكانت لقيس وثقيف . وأما مجنة فعن ابن إسحق أنها كانت بمر الظهران إلى جبل يقال له الأصغر ، وعن ابن الكلبي كانت بأسفل مكة على بريد منها غربي البيضاء وكانت لكسنة ، وذكر من أسواق العرب في الجاهلية أيضا حباشة بضم المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف معجمة ، وكانت في ديار بارق نحو قنوف بفتح القاف وبضم النون الخفيفة وبعد الألف نون مقصورة من مكة إلى جهة اليمن على ست مراحل ، قال وإنما لم يذكر هذه السوق في الحديث لأنها لم تكن من مواسم الحج ، وإنما كانت تقام في شهر رجب ، قال الفاكهي : ولم تزل هذه الأسواق قائمة في الإسلام إلى أن كان أول ما ترك منها سوق عكاظ في زمن الخوارج سنة تسع وعشرين ومائة وآخر ما ترك منها سوق حباشة في زمن داود بن عيسى بن موسى العباسي في سنة سبع وتسعين ومائة . ثم أسند عن ابن الكلبي أن كل شريف كان إنما يحضر سوق بلده إلا سوق عكاظ فانهم كانوا يتوافون بها من كل جهة ، فكانت أعظم تلك الأسواق . وقد وقع ذكرها في أحاديث أخرى منها حديث ابن عباس « انطلق النبي ﷺ في طائفة من أصحابه عامدين إلى سوق عكاظ ، الحديث في قصة الجن ، وقد مضى في الصلاة ويأتي في التفسير . وروى الزبير ابن بكار في « كتاب النسب » من طريق حكيم بن حزام أنها كانت تقام صبح هلال ذي القعدة إلى أن يمضي عشرون يوما ، قال : ثم يقام سوق مجنة عشرة أيام إلى هلال ذي الحجة ، ثم يقوم سوق ذي المجاز ثمانية أيام ، ثم يتوجهون إلى منى للحج . وفي حديث أبي الزبير عن جابر « أن النبي ﷺ لبث عشر سنين يتبع الناس في منازلهم في الموسم بمجنة وعكاظ يبلغ رسالات ربه ، الحديث أخرجه أحمد وغيره . قوله (كما أنهم) أي المسلمين . قوله (كرهوا ذلك) في رواية ابن عيينة « فكأنهم تأثموا » أي خشوا من الوقوع في الإثم للاشتغال في أيام النسك بغير العبادة ، وأخرج الحاكم في « المستدرک » من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس « أن الناس في أول الحج كانوا يتبايعون بمنى وعرفة وسوق ذي المجاز ومواسم الحج ، يخافوا البيع وهم حرم ، فأنزل الله تعالى ﴿ لا جناح عليكم أن تبغوا فضلا من ربكم ﴾ في مواسم الحج ، قال فحدثني عبيد بن عمير أنه كان يقرأها في المصحف ، ولأبي داود وإسحق بن راهويه من طريق مجاهد عن ابن عباس « كانوا لا يتجرون بمنى ، فأمروا بالتجارة إذا أفاضوا من عرفات ، وقرأ هذه الآية ، وأخرجه إسحق في مسنده من هذا الوجه بلفظ « كانوا يمنعون البيع والتجارة في أيام الموسم يقولون : إنها أيام ذكر ، فنزلت ، وله من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس « كانوا يكرهون أن يدخلوا في حجهم التجارة

حتى نزلت ، . قوله (حتى نزلت الخ) سيأتي في تفسير البقرة عن ابن عمر قول آخر في سبب نزولها . قوله (في مواسم الحج) قال الكرماني : هو كلام الراوى ذكره تفسيرا انتهى . وفاته ما زاده المصنف في آخر حديث ابن عيينة في البيوع ، قرأها ابن عباس ، ورواه ابن عمر في مسنده عن ابن عيينة وقال في آخره ، وكذلك كان ابن عباس يقرأها ، وروى الطبرى بإسناد صحيح عن أيوب عن عكرمة أنه كان يقرأها كذلك ، فهي على هذا من القراءة الشاذة وحكمها عند الأئمة حكم التفسير ، واستدل بهذا الحديث على جواز البيع والشراء للبعث كقياسا على الحج ، والجامع بينهما العبادة ، وهو قول الجمهور . وعن مالك كراهة ما زاد على الحاجة كالخبز إذا لم يجد من يكفيه ، وكذا كرمه عطاء ومجاهد والزهرى ، ولا ريب أنه خلاف الأولى ، والآية إنما نفت الجناح ولا يلزم من نفيه نفي أولوية مقابله . والله أعلم

١٥١ - باب الأدلاج من المحصب

١٧٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « حَاضَتْ صَفِيَّةُ لَيْلَةَ النَّفَرِ فَقَالَتْ : مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : عَقَرِي حَلَقِي ، أَطَافَتْ يَوْمَ النَّفَرِ ؟ قِيلَ : نَعَمْ . قَالَ : فَانْفِرِي »

١٧٧٢ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَزَادَنِي مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا مُحَاضِرٌ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ . فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ النَّفَرِ حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : حَلَقِي عَقَرِي ، مَا أُرَاهَا إِلَّا حَابِسَتَكُمْ . ثُمَّ قَالَ : كُنْتُ طُنْتُ يَوْمَ النَّفَرِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : فَانْفِرِي . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ حَلَقْتُ . قَالَ : فَانْفِرِي مِنَ التَّنْمِيمِ . فَخَرَجَ مَعَهَا أَخُوهَا ، فَلَقِيْنَاهُ مُدْجِلًا . فَقَالَ : مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا »

قوله (باب الأدلاج من المحصب) وقع في رواية لأبي ذر الأدلاج بسكون الدال والصواب تشديدها فانه بالسكون سير أول الليل وبالتشديد سير آخره وهو المراد هنا ، والمقصود الرحيل من مكان المبيت بالمحصب سحرا وهو الواقع في قصة عائشة ، ويحتمل أن تكون الترجمة لأجل رحيل عائشة مع أخيها للاعتبار فانها رحلت معه من أول الليل فقصد المصنف التنبيه على أن المبيت ليس بلازم وأن السير من هناك من أول الليل جائز ، وسيأتي الكلام على حديث عائشة قريبا في أبواب العمرة . قوله (حدثنا أبي) هو حفص بن غياث والاسناد كله الى عائشة كوفيون ، وليس في المتن الذي ساقه من طريق حفص مقصود الترجمة ، وإنما أشار الى أن القصة التي في روايته وفي رواية محاضر واحدة . وقد تقدم الكلام على قصة صفية قريبا . قوله (وزادني محمد) وقع في رواية أبي علي بن السكن ومحمد بن سلام ، ومحاضر بضم الميم وحاء مهملة خفيفة وبعد الالف ضاد معجمة لم يخرج عنه البخارى في كتابه إلا تعليقا ، لكن هذا الموضع ظاهره الوصل ، ويأتي الكلام على حديث عائشة مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « فخرج معها أخوها » هو عبد الرحمن بن أبي بكر كما سيأتي ، وقوله فيه « فلقيناه » أى انهما لقيا النبي ﷺ (مدلجا)

هو بتشديد الدال أى سائرا من آخر الليل ، فانهما لما رجعا الى المنزل بعد أن قضت عائشة العمرة صادقا النبي ﷺ متوجها الى طواف الوداع ، وقوله « موعذك كذا وكذا » أى موضع المنزلة كما سيأتى بيانه أن شاء الله تعالى (خاتمة) اشتمل كتاب الحج من أوله الى أبواب العمرة على ثلثمائة واثنى عشر حديثا ، المعلق منها سبعة وخمسون حديثا والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى مائة وأحد وتسعون حديثا والخالص منها مائة وأحد وعشرون حديثا ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث جابر فى « الإهلال اذا استقلت الراحة » وحديث أنس فى « الحج على رحل رث » ، وحديث عائشة « لكن أفضل الجهاد حج مبرور » ، وحديث ابن عباس فى نزول (وتزودوا فان خير الزاد التقوى) ، وحديث عمر « حد لاهل نجد قرنا » ، وحديثه « وقل عمرة فى حجة » ، وحديث ابن عباس « انطلق من المدينة بعد ما ترجل وادهن » ، وحديثه أنه سئل عن متعة الحج ، وحديث أبى سعيد « ليحجن البيت وليعتمرن بعد ياجوج وماجوج » ، وحديث ابن عباس فى هدم الكعبة على يد الاسود ، وحديثه فى ترك دخول الكعبة وفيها الأصنام ، وحديث ابن عمر فى استلام الحجر وتقبيله ، وحديث عائشة فى طوافها حجرة من الرجال ، وحديث ابن عباس « مر برجل يطوف وقد خزم أنفه » ، وحديث الزهري المرسل « لم يطف إلا صلى ركعتين » ، وحديث ابن عباس « قدم فطاف وسعى » ، وحديث عائشة فى كراهة الطواف بعد الصبح ، وحديث ابن عباس فى الشرب من سقاية العباس ، وحديث ابن عمر فى تعجيل الوقوف ، وحديث ابن عباس « ليس البر بالايضاع » ، وحديثه فى تقديم الضعفة ، وحديث عمر فى إفاضة المشركين من مزدلفة ، وحديث المسور ومروان فى الهدى ، وحديث ابن عمر فى النحر فى المنحر ، وحديث جابر فى السؤال عن الحلق قبل الذبح ، وحديث ابن عمر « حلق فى حجته » ، وحديث ابن عباس « آخر الزيارة الى الليل » ، وحديث عائشة فى ذلك ، وحديث جابر فى رمى جمرة العقبة ضحى وبعد ذلك بعد الزوال ، وحديث ابن عمر فى هذا المعنى ، وحديثه « كان يرمى الجمرات الدنيا بسبع ويكبر مع كل حصاة » ، وحديثه فى نزول المحصب ، وحديث ابن عباس « كان ذو الجناز وعكاظ » ، وفيه من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ستون أثرا أكثرها معلق . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٦ - كتاب العمرة

١ - باب العمرة . وجوب العمرة وفضلها

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : ليس أحدٌ إلا وعليه حجةٌ وعمرة

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : إنها لقرينتهما في كتاب الله ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة ١٩٦]

١٧٧٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح

السيامي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة »

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . أبواب العمرة . باب وجوب العمرة وفضلها) سقطت البسمة لابي ذر ، وثبتت الترجمة هكذا في روايته عن المستمل ، وسقط عنه عن غيره « أبواب العمرة » ، وثبت لابي نعيم في المستخرج « كتاب العمرة » ، وللأصيلي وكريمة « باب العمرة وفضلها » ، حسب . والعمرة في اللغة الزيارة ، وقيل إنها مشتقة من عمارة المسجد الحرام ، وجزم المصنف بوجوب العمرة ، وهو متابع في ذلك للشهور عن الشافعي وأحمد وغيرهما من أهل الآثار ، والمشهور عن المالكية أن العمرة تطوع وهو قول الحنفية ، واستدلوا بما رواه الحجاج بن أوطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر « أتى أعرابي النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أخبرني عن العمرة أواجبة هي ؟ فقال : لا ، وأن تعتمر خير لك » أخرجه الترمذي ، والحجاج ضعيف . وقد روى ابن لهيعة عن عطاء عن جابر مرفوعا « الحج والعمرة فريضتان » أخرجه ابن عدي ، وابن لهيعة ضعيف ولا يثبت في هذا الباب عن جابر شيء ، بل روى ابن الجهم المالكي بإسناد حسن عن جابر « ليس مسلم إلا عليه عمرة » موقوف على جابر ، واستدل الأولون بما ذكر في هذا الباب ويقول صبي بن معبد لعمر « رأيت الحج والعمرة مكتوبين على فأهلت بهما » . فقال له : هديت لسنة نبيك » أخرجه أبو داود . وروى ابن خزيمة وغيره في حديث عمر سؤال جبريل عن الإيمان والاسلام فوقع فيه « وإن تحج وتعتمر » وإسناده قد أخرجه مسلم لكن لم يسق لفظه ، وبأحاديث أخر غير ما ذكر ، وبقوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ أي أقيمواهما . وزعم الطحاوي أن معنى قول ابن عمر « العمرة واجبة » أي وجوب كفاية ، ولا يخفى بعده مع اللفظ الوارد عن ابن عمر كما سنذكره ، وذهب ابن عباس وعطاء وأحمد إلى أن العمرة لا تجب على أهل مكة وإن وجبت على غيرهم . قوله (وقال ابن عمر) بهذا التعليق وصله ابن خزيمة والدارقطني والحاكم من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان يقول « ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة وعمرة واجبتان من استطاع سبيلا » فن زاد شيئا فهو خير وتطوع ، وقال سعيد بن أبي عروبة في المناسك عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « الحج والعمرة فريضتان » . قوله (وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله الشافعي وسعيد بن

منصور كلاهما عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار سمعت طاوسا يقول سمعت ابن عباس يقول : والله إنها لقرينتها في كتاب الله : وأتموا الحج والعمرة لله ، وللحاج من طريق عطاء عن ابن عباس : الحج والعمرة فريضتان ، واسناده ضعيف ، والضمير في قوله : لقرينتها ، للفريضة وكان أصل الكلام أن يقول لقرينته لأن المراد الحج . قوله (عن سمي) قال ابن عبد البر : تفرد سمي بهذا الحديث واحتاج إليه الناس فيه فرواه عنه مالك والسفيانان وغيرهما حتى أن سهيل بن أبي صالح حدث به عن سمي عن أبي صالح فكان سهيلا لم يسمعه من أبيه ، وتحقق بذلك تفرد سمي به فهو من غرائب الصحيح . قوله (العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما) أشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصغائر دون الكبائر قال : وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تعميم ذلك ، ثم بالغ في الإنكار عليه ، وقد تقدم التنبيه على الصواب في ذلك أوائل مواقيت الصلاة . واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن اجتناب الكبائر يكفر فماذا تكفر العمرة ؟ والجواب أن تكفير العمرة مقيد بزمنها ، وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العبد ، فتغايرا من هذه الحيثية . وأما مناسبة الحديث لأحد شقي الترجمة وهو وجوب العمرة فمشكل ، بخلاف الشق الآخر وهو فضائها فإنه واضح ، وكأن المصنف والله أعلم أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعا : تابعا بين الحج والعمرة فإن متابعة بينهما تنفي الذنوب والفقر كما ينفي الكبر خبث الحديد . وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة ، فإن ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة فيوافق قول ابن عباس : إنها لقرينتها في كتاب الله ، وأما إذا اتصف الحج بكونه مبرورا فذلك قدر زائد ، وقد تقدم الكلام على المراد به في أوائل الحج . ووقع عند أحمد وغيره من حديث جابر مرفوعا : الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة . قيل يا رسول الله ما بر الحج ؟ قال إطعام الطعام وإفشاء السلام ، ففي هذا تفسير المراد بالبر في الحج ، ويستفاد من حديث ابن مسعود المذكور المراد بالتكفير المبهم في حديث أبي هريرة ، وفي حديث الباب دلالة على استحباب الاستكثار . الاعتبار خلافا لقول من قال بكره أن يعتصر في السنة أكثر من مرة كلما لكية ولمن قال مرة في الشهر من غيرهم واستدل لهم بأنه ﷺ لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة ، وأفعاله على الوجوب أو الندب ، وتعقب بأن المندوب لم ينحصر في أفعاله ، فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته ، وقد ندب إلى ذلك بلفظه ثبت الاستحباب من غير تقييد . واتفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبسا بأعمال الحج ، إلا ما نقل عن الحنفية أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ، ونقل الأثر عن أحمد : إذا اعتصر فلا بد أن يحلق أو يقصر ، فلا يعتصر بعد ذلك إلى عشرة أيام ليتمكن حلق الرأس فيها ، قال ابن قدامة : هذا يدل على كراهة الاعتبار عنده في دون عشرة أيام ، وقال ابن التين : قوله : العمرة إلى العمرة ، يحتمل أن تكون إلى بمعنى مع فيكون التقدير العمرة مع العمرة مكفرة لما بينهما ، وفي الحديث أيضا إشارة إلى جواز الاعتبار قبل الحج وهو من حديث ابن مسعود الذي أشرنا إليه عند الترمذي وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه .

٢ - باب من اعتصر قبل الحج

٢٧٧٤ - حدثنا أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن جريج : أن عكرمة بن خالد سأل ابن عمر

ولم يأتها عن العمرة قبل الحج فقال : لا بأس . قال عكرمة قال ابن عمر : اعتصر النبي ﷺ قبل أن

يحيى . وقال ابراهيم بن سعيد عن ابن إسحاق حدثني عكرمة بن خالد « سألت ابن عمر . . مثله »
حديثنا - عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم أخبرنا ابن جريج قال عكرمة بن خالد « سألت ابن عمر رضي
 الله عنهما . . مثله »

قوله (باب من اعتمر قبل الحج) أى هل تجزئه العمرة أم لا ؟ قوله (حدثنا أحمد بن محمد) هو المروزي ،
 وعبد الله هو ابن المبارك . قوله (ان عكرمة بن خالد) هو الخزومي . قوله (سأل) هذا السياق يقتضى أن هذا
 الاسناد مرسل لأن ابن جريج لم يدرك زمان سؤال عكرمة لابن عمر ، ولهذا استظهر البخارى بالتعليق عن ابن إسحاق
 المصرح بالاتصال ثم بالاسناد الآخر عن ابن جريج ، فهو يرفع هذا الاشكال المذكور حيث قال عن ابن جريج قال
 « قال عكرمة ، فان قيل ان ابن جريج ربما دلس فالجواب أن ابن خزيمة أخرجه من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج
 قال « قال عكرمة بن خالد ، فذكره . قوله (لا بأس) زاد أحمد وابن خزيمة « فقال لا بأس على أحد أن يعتمر قبل
 أن يحج ، . قوله (قال عكرمة) هو ابن خالد بالاسناد المذكور . قوله (وقال ابراهيم بن سعد الخ) وصله أحمد عن
 يعقوب بن ابراهيم بن سعد بالاسناد المذكور ولفظه « حدثنا عكرمة بن خالد بن العاصي الخزومي قال : قدمت المدينة
 في نفر من أهل مكة فلقيت عبد الله بن عمر فقلت : إنا لم نحج قط ، أفنعتمر من المدينة ؟ قال : نعم ، وما يمنعكم من
 ذلك ؟ فقد اعتمر رسول الله ﷺ عمره كلها قبل حجه . قال فاعتمرنا ، قال ابن بطال : هذا يدل على أن فرض الحج
 كان قد نزل على النبي ﷺ قبل اعتماره ، ويتفرع عليه هل الحج على الفور أو التراخي ، وهذا يدل على أنه على
 التراخي ، قال : وكذلك أمر النبي ﷺ أصحابه بفسخ الحج الى العمرة دال على ذلك انتهى . وقد نوزع في ذلك إذ
 لا يلزم من صحة تقديم أحد النسكين على الآخر نفي الفورية فيه . وقد تقدم في أول الحج نقل الخلاف في ابتداء فرض
 الحج ، وسيأتى الكلام على عدة عمر النبي ﷺ في الباب الذي يليه ، ومن الصريح في الترجمة الاثر المذكور في آخر
 الباب الذي يليه عن مسروق وعطاء ومجاهد قالوا « اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج ، وحديث البراء في ذلك أيضا

٣ - باب كم اعتمر النبي ﷺ ؟

١٧٧٥ - **حديثنا** قتيبة حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد قال « دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد ،
 فاذا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما جالس إلى حجرة عائشة ، وإذا ناس يصلون في المسجد صلاة الضحى ، قال
 فسألناه عن صلاتهم فقال : بدعة . ثم قال له : كم اعتمر رسول الله ﷺ ؟ قال : أربعاً ، إحداهن في رجب ،
 فكرهنا أن نرد عليه »

[الحديث ١٨٧٥ - طرفه في : ٤٢٥٣]

١٧٧٦ - قال وسمعنا استئذان عائشة أم المؤمنين في الحجرة فقال عروة : يا أم المؤمنين ، ألا تسمعين
 ما يقول أبو عبد الرحمن ؟ قالت : ما يقول ؟ قال يقول : إن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمار إحداهن في
 رجب . قالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ، ما اعتمر عمرة إلا وهو شاهده ، وما اعتمر في رجب قط .

[الحديث ١٧٧٦ - طرفاه في : ١٧٧٧ ، ٤٢٥٤]

١٧٧٧ - **حدثنا** أبو عاصم أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء عن عروة بن الزبير قال « سألت عائشة رضي الله عنها قالت : ما اعتمر رسول الله ﷺ في رجب »

١٧٧٨ - **حدثنا** حسان بن حسان حدثنا هشام عن قتادة « سألت أنسا رضي الله عنه : كم اعتمر النبي ﷺ ؟ قال أربع : « عمرة الحديبية في ذي القعدة حيث صدّه المشركون ، و«عمرة من العام المقبل في ذي القعدة حيث صالحهم ، و«عمرة الجعرانة إذ قسم غنيمته - أراه - حنين . قلت : كم حج ؟ قال : واحدة » [الحديث ١٧٧٨ - أطرافه في ١٧٧٩ ، ١٧٨٠ ، ٣٠٦٦ ، ٤١٤٨]

١٧٧٩ - **حدثنا** أبو الوليد هشام بن عبد الملك حدثنا هشام عن قتادة قال « سألت أنسا رضي الله عنه قال « اعتمر النبي ﷺ حيث ردّوه ، ومن القابل عمرة الحديبية ، و«عمرة في ذي القعدة ، و«عمرة مع حجته »

١٧٨٠ - **حدثنا** هذبة حدثنا هشام وقال « اعتمر أربع عمر في ذي القعدة ، إلا التي اعتمر مع حجته : «مهرته من الحديبية ، ومن العام المقبل ، ومن الجعرانة حيث قسم غنائم حنين ، و«عمرة مع حجته »

١٧٨١ - **حدثنا** أحمد بن عثمان حدثنا شريح بن مسدة حدثنا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال « سألت مسروقاً وعطاء ومجاهداً فقالوا : اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل أن يحج . وقال : سمعت للبراء بن عازب رضي الله عنهما يقول : اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل أن يحج مرتين » [الحديث ١٧٨١ - أطرافه في : ١٨٤٤ ، ٢٦٩٨ ، ٢٦٩٩ ، ٢٧٠٠ ، ٣١٨٤ ، ٤٢٥١]

قوله (باب كم اعتمر النبي ﷺ) أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في أنه اعتمر أربعاً ، وكذا حديث أنس ، وبختم بحديث البراء أنه اعتمر مرتين ، والجمع بينه وبين أحاديثهم أنه لم يعد العمرة التي قرنها بحجته لأن حديثه مقيد بكون ذلك وقع في ذي القعدة والتي في حجته كانت في ذي الحجة ، وكأنه لم يعد أيضاً التي صد عنها وإن كانت وقعت في ذي القعدة أو بعدها ولم يعد عمرة الجعرانة لحفاؤها عليه كما خفيت على غيره كما ذكر ذلك محرش الكعبي فيما أخرجه الترمذي ، وروى يونس بن بكير في «زيادات المغازي» ، وعبد الرزاق جميعاً عن عمر بن ذر عن مجاهد عن أبي هريرة قال « اعتمر النبي ﷺ ثلاث عمر في ذي القعدة ، وهو موافق لحديث عائشة وابن عمر وزاد عليه تعيين الشهر ، لكن روى سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام عن أبيه عن عائشة « أن النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر : عمرتين في ذي القعدة وعمرة في شوال » ، أسناده قوى ، وقد رواه ابن مالك عن هشام عن أبيه مراسلاً . لكن قولها « في شوال » مغاير لقول غيرها « في ذي القعدة » ، ويجمع بينهما بأن يكون ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ، ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة « لم يعتمر رسول الله ﷺ إلا في ذي القعدة » . قوله (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتمر . قوله (المسجد) يعني مسجد المدينة النبوية . قوله (جالس إلى حجرة عائشة) في رواية مفضل عن منصور عند أحمد « فإذا ابن عمر مستند إلى حجرة عائشة » .

قوله (واذا أناس) في رواية الكشميهني ، فاذا ناس ، بغير الف . قوله (فقال بدعة) تقدم الكلام على ذلك والبحث فيه في أبواب التطوع . قوله (ثم قال له) يعني عروة ، وصرح به مسلم في روايته عن إسحق بن راهوية عن جرير . قوله (قال أربع) كذا للاكثر ولابي ذر ، قال أربعاً ، أى اعتمر أربعاً . قال ابن مالك : الأكثر في جواب الاستفهام مطابقة اللفظ والمعنى ، وقد يكتفى بالمعنى ، فمن الاول قوله تعالى (قال هى عصاى) في جواب (وما تلك بيمينك يا موسى) ومن الثانى قوله عليه الصلاة والسلام « أربعين » في جواب قولهم « كم يلبث » فأضرب يلبث ونصب به أربعين ، ولو قصد تكميل المطابقة لقال أربعون ، لأن الاسم المستفهم به في موضع الرفع ، فظهر بهذا أن النصب والرفع جائزان في مثل قوله أربع ، إلا أن النصب أقيس وأكثر نظائر . قوله (إحداهن في رجب) كذا وقع في رواية منصور عن مجاهد ، وخالفه أبو إسحق فرواه عن مجاهد عن ابن عمر ، قال « اعتمر النبي ﷺ مرتين ، فبلغ ذلك عائشة فقالت : اعتمر أربع عمر ، أخرجه أحمد وأبو داود فاختلفا ، جعل منصور الاختلاف في شهر العمرة وأبو إسحق الاختلاف في عدد الاعتمار ، ويمكن تعدد السؤال بأن يكون ابن عمر سئل أولاً عن العدد فأجاب فردت عليه عائشة فراجع إليها ، فسئل مرة ثانية فأجاب بموافقتهما . ثم سئل عن الشهر فأجاب بما في ظنه . وقد أخرج أحمد من طريق الأعمش عن مجاهد قال « سأل عروة بن الزبير ابن عمر في أى شهر اعتمر النبي ﷺ ؟ قال : في رجب » . قوله (فكرهنا أن نرد عليه) زاد إسحق في روايته « ونكذبه » . قوله (وسمعنا استئذان عائشة) أى حس مرور السواك على أسنانها ، وفي رواية عطاء عن عروة عند مسلم « ولما لنا لنسمع ضربها بالسواك استئذان » . قوله (عمرات) يجوز في ميمها الحركات الثلاث . قوله (يا أمه) كذا للاكثر بسكون الهاء ، ولابي ذر « يا أمه » بسكون الهاء أيضاً بغير ألف ، وقول عروة لهذا بالمعنى الأخص لكونها خالته وبالمعنى الأعم لكونها أم المؤمنين . قوله (يرحم الله أبا عبد الرحمن) هو عبد الله بن عمر ذكرته بكنيته تعظيماً له ودعت له إشارة إلى أنه نسي ، وقولها (ما اعتمر) أى رسول الله ﷺ (عمرة إلا وهو) أى ابن عمر (شاهده) أى حاضر معه ، وقالت ذلك مبالغة في نسبته إلى النسيان ، ولم تنكر عائشة على ابن عمر إلا قوله إحداهن في رجب . قوله (وما اعتمر في رجب قط) زاد عطاء عن عروة عند مسلم في آخره « قال وابن عمر يسمع ، فما قال لا ولا نعم ، سكت » . قوله (عن عروة بن الزبير سألت عائشة) كذا أورده مختصراً ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه مطولاً ذكر فيه قصة ابن عمر وسؤاله له نحوه ما رواه مجاهد ، إلا أنه لم يقل فيه « كم اعتمر » وقد أشرت إلى ما فيه من فائدة زائدة ، وأغرب الاسماعيل فقال : هذا الحديث لا يدخل في باب كم اعتمر وإنما يدخل في باب متى اعتمر اهـ ، وجوابه أن غرض البخارى الطريق الأولى ، وإنما أورد هذه لينبه على الخلاف في السياق . قوله (وعمرة الجعرانة اذ قسم غنيمة أراه حنين) كذا وقع هنا بنصب غنيمة بغير تنوين ، وكأن الراوى طرأ عليه شك فادخل بين المضاف والمضاف إليه لفظ « أراه » وهو بضم الهمزة أى أظنه ، وقد رواه مسلم عن هذبة عن همام بغير شك فقال « حيث قسم غنائم حنين » وسقط من رواية حسان هذه العمرة الرابعة ، ولهذا استظهر المصنف بطريق أبي الوليد التى ذكرها في آخر الحديث وهو قوله « وعمرة مع حجته » وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الصمد عن هشام ، فتبين بهذا أن التقصير فيه من حسان شيوخ البخارى . وقال السكرمانى : العمرة الرابعة في هذا الحديث داخلية في ضمن الحج لأنه ﷺ إما أن يكون قارناً أو متمتعاً فالعمرة حاصلة أو مفرداً ، لكن أفضل أنواع الأفراد لا بد فيه من العمرة في تلك السنة ، ورسول الله ﷺ لا يترك الأفضل انتهى . وليس

ما ادعى أنه الأفضل متفقاً عليه بين العلماء ، فكيف ينسب فعل ذلك إلى النبي ﷺ وفعل النبي ﷺ هو الذي يحتاج به إذا نسب لاحد فعله على ما يختار بعض المجتهدين رجحانه . قوله في رواية أبي الوليد : اعتمر النبي ﷺ حيث ردوه ، ومن القابل عمرة الحديبية ، قال ابن التين هذا أراه وهما لأن التي ردوه فيها هي عمرة الحديبية وأما التي من قابل فلم يردوه منها . قلت : لا وهم في ذلك لأن كلا منهما كان من الحديبية ، ويحتمل أن يكون قوله : عمرة الحديبية ، يتعلق بقوله حيث ردوه . قوله (حدثنا هبة حدثنا همام وقال اعتمر) أي بالاسناد المذكور وهو : عن قتادة أن أنس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذى القعدة إلا التي مع حجته ، الحديث كذا ساقه مسلم عن هدا بن خالد وهو هبة المذكور ، وقوله : إلا التي مع حجته ، استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال : هو كلام زائد ، والصواب أربع عمر : في ذى القعدة عمرة من الحديبية الحديث ، قال : وقد عدت التي مع حجته في الحديث فكيف يستثنى أولاً ؟ وأجاب عياض بأن الرواية صواب ، وكأنه قال في ذى القعدة منها ثلاث والرابعة عمرته في حجته ، أو المعنى كلها في ذى القعدة إلا التي اعتمر في حجته لأن التي في حجته كانت في ذى الحجة . قوله (شريح بن مسلة) بمعجمة أوله ومهملة آخره ، وإبراهيم بن يوسف أي ابن إسحق بن أبي إسحق السبيعي ، ورجال هذا الحديث كلهم كوفيون إلا عطاء ومجاهدا ، وقد سبق الكلام عليه وتقدم الكلام على الخلاف فيما كان ﷺ به محرماً في حجته والجمع بين ما اختلف فيه من ذلك فأغنى عن إعادته ، والمشهور عن عائشة أنه كان مفرداً وحديثه هذا يشعر بأنه كان قارناً ، وكذا ابن عمر أنكر على أنس كونه كان قارناً مع أن حديثه هذا يدل على أنه كان قارناً لأنه لم ينقل أنه اعتمر بعد حجته فلم يبق إلا أنه اعتمر مع حجته ، ولم يكن متمتعاً لأنه اعتذر عن ذلك بكونه ساق الهدى ، واحتاج ابن بطال إلى تأويل ما وقع عن عائشة وابن عمر هذا فقال : إنما تجوز نسبة العمرة الرابعة إليه باعتبار أنه أمر الناس بها وعملت بحضرته لا أنه ﷺ اعتمرها بنفسه ، ومن تأمل ما تقدم من الجمع استغنى عن هذا التأويل المتعسف . وقال ابن التين : في عدم عمرة الحديبية التي صد عنها ما يدل على أنها عمرة تامة ، وفيه إشارة إلى صحة قول الجمهور إنه لا يجب القضاء على من صد عن البيت خلافاً للحنفية ، ولو كانت عمرة للقضية بدلاً عن عمرة الحديبية لسكاتها واحدة ، وإنما سميت عمرة القضية والقضاء لأن النبي ﷺ قاضى قريشاً فيها لا أنها وقعت قضاء عن العمرة التي صد عنها إذ لو كان كذلك لسكاتها عمرة واحدة . وفيه دلالة على جواز الاعتناء في أشهر الحج بخلاف ما كان عليه المشركون . وفي هذا الحديث أن الصحابي الجليل المكثّر الشديد الملازمة للنبي ﷺ قد يخفى عليه بعض أحواله ، وقد يدخله الوهم والنسيان لكونه غير معصوم . وفيه رد بعض العلماء على بعض وحسن الأدب في الرد وحسن التلطف في استكشاف الصواب إذا ظن السامع خطأ المحدث . وقال النووي : سكوت ابن عمر على إنكار عائشة يدل على أنه كان أشدبه عليه أو نسي أو شك ، وقال القرطبي : عدم إنكاره على عائشة يدل على أنه كان على وهم وأنه رجع لقولها ، وقد تعسف من قال : إن ابن عمر أراد بقوله : اعتمر في رجب ، عمرة قبل هجرته لأنه وإن كان محتملاً لكن قول عائشة ما اعتمر في رجب يلزم منه عدم مطابقة ردّها عليه لكلامه ولا سيما وقد بينت الأربع وأنها لو كانت قبل الهجرة فما الذي كان يمنعه أن يفصح بمراده فيرجع الاشكال ؟ وأيضا فإن قول هذا الفاضل لأن قريشاً كانوا يعتمرون في رجب يحتاج إلى نقل ، وعلى تقديره فمن أين له أنه ﷺ وافقهم ؟ وهب أنه وافقهم فكيف اقتصر على مرة ؟

٤ - باب عُمره في رمضان

١٧٨٢ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن ابن جريج عن عطاء قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يخبرنا يقول « قال رسول الله ﷺ لامرأة من الأنصار - سماها ابن عباس - فسيت اسمها - ما منعك أن تنجني معنا ؟ قالت : كان لنا ناضح ، فركبه أبو فلان وابنه - وزوجها وابنها - وترك ناضحا فنضح عليه . قال : فإذا كان رمضان اعتمرى فيه ، فإن عمره في رمضان حجة » أو نحوأ مما قال

[الحديث ١٧٨٢ - طرفه في : ١٨٦٣]

قوله (باب عمره في رمضان) كذا في جميع النسخ ولم يصرح في الترجمة بفضيلة ولا غيرها ، ولعله أشار الى ما روى عن عائشة قالت « خرجت مع رسول الله ﷺ في عمره رمضان ، فأفطر وصمت ، وقصر وأتممت ، الحديث أخرجه الدارقطني من طريق العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الاسود بن يزيد عن أبيه عنها وقال : إن إسناده حسن . وقال صاحب الهدى : إنه غلط لأن النبي ﷺ لم يعتمر في رمضان . قلت : ويمكن حمله على أن قولها في رمضان متعلق بقولها خرجت ويكون المراد سفر فتح مكة فإنه كان في رمضان ، واعتمر النبي ﷺ في تلك السنة من الجمرانة لكن في ذى القعدة كما تقدم بيانه قريبا ، وقد رواه الدارقطني بإسناد آخر الى العلاء بن زهير فلم يقل في الإسناد عن أبيه ولا قال فيه في رمضان . قوله (حدثنا يحيى) هو القطان ، وقوله « عن عطاء » في رواية مسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد عن ابن جريج « أخبرني عطاء » . قوله (لامرأة من الأنصار سماها ابن عباس فنسيت اسمها) القائل نسيت اسمها ابن جريج ، بخلاف ما يتبادر الى الذهن من أن القائل عطاء ، وإنما قلت ذلك لأن المصنف أخرج الحديث في « باب حج النساء » من طريق حبيب المعلم عن عطاء فسماها ولفظه « لما رجع النبي ﷺ من حجة قال لام سنان الأنصارية : ما منعك من الحج ، الحديث ، ويحتمل أن عطاء كان ناسيا لاسمها لما حدث به ابن جريج وذاكرا له لما حدث به حبيبا ، وقد خالفه يعقوب بن عطاء فرواه عن أبيه عن ابن عباس قال « جاءت أم سليم الى رسول الله ﷺ فقالت : حج أبو طلحة وابنه وتركاني . فقال : يا أم سليم عمره في رمضان تعدل حجة معي » أخرجه ابن حبان ، وتابعه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء أخرجه ابن أبي شيبة ، وتابعهما معقل الجزري لكن خالف في الإسناد قال « عن عطاء عن أم سليم ، فذكر الحديث دون القصة ، فمؤلا ثلاثه يبعد أن يتفقوا على الخطأ ، فلعل حبيبا لم يحفظ اسمها كما ينبغي ، لكن رواه أحمد بن منيع في مسنده بإسناد صحيح » عن سعيد بن جبير عن امرأة من الأنصار يقال لها أم سنان أنها أرادت الحج ، فذكر الحديث نحوه دون ذكر قصة زوجها ، وقد اختلف في صحابه على عطاء اختلافا آخر يأتي ذكره في « باب حج النساء » ، وقد وقع شبهه بهذه القصة لام معقل أخرجه النسائي من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث « عن امرأة من بني أسد يقال لها أم معقل قالت أردت الحج فاعتل بعيري ، فسألت رسول الله ﷺ فقال : اعتمرى في شهر رمضان فإن عمره في رمضان تعدل حجة » وقد اختلف في إسناده فرواه مالك عن سمي عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال « جاءت امرأة ، فذكره مرسلأ وأبهمها ، ورواه النسائي أيضا من طريق عمارة بن عمير وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل ، ورواه أبو داود من طريق ابراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول مروان عن أم معقل ، والذي

يظهر لي أنهما قصتان وقعتا لامرأتين ، فعند أبي داود من طريق عيسى بن معقل عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل قالت : لما حج رسول الله ﷺ حجة الوداع وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله ، وأصابنا مرض فهلك أبو معقل ، فلما رجع رسول الله ﷺ من حجته جئت فقال : ما منعك أن تحجى معنا ؟ فذكرت ذلك له قال : فهلا حججت عليه ، فإن الحج من سبيل الله ، فاما إذا فاتك فاعتمرى في رمضان فإنها حجة ، ووقعت لأم طليق قصة مثل هذه أخرجها أبو علي بن السكن وابن منده في « الصحابة » والدولابي في « السكني » من طريق طلق بن حبيب « ان أبا طليق حدثه أن امرأته قالت له - وله جمل وناقة - أعطني جملك أحج عليه ، قال : جملي حبيس في سبيل الله ، قالت : إنه في سبيل الله أن أحج عليه ، فذكر الحديث وفيه « فقال رسول الله ﷺ صدقت أم طليق ، وفيه « ما يعدل الحج قال عمرة في رمضان ، وزعم ابن عبد البر أن أم معقل هي أم طليق لها كنيستان ، وفيه نظر لأن أبا معقل مات في عهد النبي ﷺ وأبا طليق عاش حتى سمع منه طلق بن حبيب وهو من صفار التابعين فدل على تغاير المرأتين ، ويدل عليه تغاير السياقين أيضا ، ولا معدل عن تفسير المهمة في حديث ابن عباس بأنها أم سنان أو أم سليم لما في القصة التي في حديث ابن عباس من التغاير للقصة التي في حديث غيره ، وإقوله في حديث ابن عباس أنها أنصارية ، وأما أم معقل فإنها أسدية ، ووقعت لأم الهيثم أيضا والله أعلم . قوله (أن تحجى) في رواية كريمة والاصيل « أن تحججين » بزيادة النون وهي لغة . قوله (ناضح) بضاد معجمة ثم مهملة أي بعير ، قال ابن بطال : الناضح البعير أو الثور أو الحمار الذي يستقى عليه ، لكن المراد به هنا البعير لتصريحه في رواية بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في رواية أبي داود بكونه جملا ، وفي رواية حبيب المذكورة « وكان لنا ناخذان ، وهي أبين ، وفي رواية مسلم من طريق حبيب « كانا لابي فلان زوجها ، . قولنا (وابنه) إن كانت هي أم سنان فيحتمل أن يكون اسم ابنها سنانا ، وإن كانت هي أم سليم فلم يكن لها يومئذ ابن يمس أن يحج سوى أنس ، وعلى هذا فنسبته إلى أبي طلحة بكونه ابنه مجازا . قوله (تنضح عليه) بكسر الضاد . قوله (فاذا كان رمضان) بالرفع وكان تامة وفي رواية الكشميهني « فاذا كان في رمضان ، . قوله (فان عمرة في رمضان حجة) وفي رواية مسلم « فان عمرة فيه تعدل حجة ، ولعل هذا هو السبب في قول المصنف « أو نحو ما قال ، قال ابن خزيمة : في هذا الحديث أن الشيء يشبه الشيء ويجعل عدله إذا أشبهه في بعض المعاني لا جميعها ، لان العمرة لا يغني بها فرض الحج ولا النذر . وقال ابن بطال : فيه دليل على أن الحج الذي ندبها إليه كان تطوعا لإجماع الأمة على أن العمرة لا تجزئ عن حجة الفريضة . وتعقبه ابن المنير بأن الحجة المذكورة هي حجة الوداع ، قال : وكانت أول حجة أقيمت في الاسلام فرضا ، لان حج أبي بكر كان لإنذارا . قال : فعلى هذا يستحيل أن تكون تلك المرأة كانت قامت بوظيفة الحج . قلت : وما قاله غير مسلم ، إذ لا مانع أن تكون حجت مع أبي بكر وسقط عنها الفرض بذلك ، لكنه بنى على أن الحج إنما فرض في السنة العاشرة حتى يسلم بما يرد على مذهبه من القول بأن الحج على الفور . وعلى ما قاله ابن خزيمة فلا يحتاج إلى شيء مما يحتمل ابن بطال . فالخلاص أنه أغلبها أن العمرة في رمضان تعدل الحجة في الثواب لا أنها تقوم مقامها في إسقاط الفرض ، للإجماع على أن الاعتبار لا يجزئ عن حج الفرض . ونقل الترمذي عن إسحق بن راهويه أن معنى الحديث نظير ما جاء أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن . وقال ابن العربي : حديث العمرة هذا صحيح ، وهو فضل من الله ونعمة ، فقد أدركت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان إليها . وقال ابن الجوزي : فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت

كما يزيد بحضور القلب وبخلوص القصد . وقال غيره : يحتمل أن يكون المراد عمرة فريضة في رمضان كحجة فريضة و عمرة نافلة في رمضان كحجة نافلة . وقال ابن التين : قوله « كحجة » يحتمل أن يكون على بابه ، ويحتمل أن يكون لبركة رمضان ، ويحتمل أن يكون مخصوصا بهذه المرأة . قلت : الثالث قال به بعض المتقدمين ، ففي رواية أحمد بن منيع المذكورة قال سعيد بن جبير : ولا نعلم هذا إلا لهذه المرأة وحدها . ووقع عند أبي داود من حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل في آخر حديثها « قال فكانت تقول : الحج حجة والعمرة عمرة ، وقد قال هذا رسول الله ﷺ لي ، فما أدري إلى خاصة ، تعني أو للناس عامة . انتهى . والظاهر حمله على العموم كما تقدم . والسبب في التوقف استشكل ظاهره ، وقد صح جوابه ، والله أعلم

(فصل) لم يعتمر النبي ﷺ إلا في أشهر الحج كما تقدم ، وقد ثبت فضل العمرة في رمضان بحديث الباب ، فأيهما أفضل ؟ الذي يظهر أن العمرة في رمضان لغير النبي ﷺ أفضل ، وأما في حقه فما صنعه هو أفضل ، لأن فعله لبيان جواز ما كان أهل الجاهلية يمنعون ، فأراد الرد عليهم بالقول والفعل ، وهو لو كان مكروها لغيره لكان في حقه أفضل ، والله أعلم . وقال صاحب « الهدى » : يحتمل أنه ﷺ كان يشتغل في رمضان من العبادة بما هو أهم من العمرة ، وخشى من المشقة على أمته إذ لو اعتمر في رمضان لبادروا إلى ذلك مع ما هم عليه من المشقة في الجمع بين العمرة والصوم ، وقد كان يترك العمل وهو يجب أن يعمل خشية أن يفرض على أمته وخوفا من المشقة عليهم

٥ - باب العمرة ليلة الحصة وغيرها

١٧٨٣ - حدثنا محمد بن سلام أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « خرجنا مع رسول الله ﷺ موافقين للال ذي الحجة ، فقال لنا : من أحب منكم أن يهمل بالحج فليهل ، ومن أحب أن يهل بعمرة فليهل بعمرة ، فلو أني أهديت لأهلت بعمرة . قالت : ففنا من أهل بعمرة ، ومنا من أهل بالحج ، وكنت من أهل بعمرة ، فأظلمني يوم عرفة وأنا حائض ، فشكوت إلى النبي ﷺ فقال : ارفضي عمرتك ، وانقضي رأسك وامتشطي ، وأهلي بالحج . فلما كان ليلة الحصة أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم ، فأهلت بعمرة مكان عمرتي »

قوله (باب العمرة ليلة الحصة وغيرها) الحصة بالمهملتين وموحدة وزن الضربة ، والمراد بها ليلة المبيت بالمحصب . وقد سبق الكلام على التحصيب في أواخر أبواب الحج ، وأورد المصنف فيه حديث عائشة وفيه « فلما كان ليلة الحصة أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم » قال ابن بطال : فقه هذا الباب أن الحاج يجوز له أن يعتمر إذا تم حجه بعد انقضاء أيام التشريق ، وليلة الحصة هي ليلة النفر الأخير لأنها آخر أيام الرمي . واختلف السلف في العمرة أيام الحج ، فروى عبد الرزاق بإسناده عن مجاهد قال « سئل عمر وعلى وعائشة عن العمرة ليلة الحصة ، فقال عمر : هي خير من لا شيء . وقال علي نحوه . وقالت عائشة : العمرة على قدر النفقة ، انتهى وأشارت بذلك إلى أن الخروج لقصد العمرة من البلد إلى مكة أفضل من الخروج من مكة إلى أدنى الحل ، وسيأتي تقرير ذلك بعد بابين ، وسيأتي الكلام على الحديث بعد باب . ومحمد شيخ البخاري فيه هو ابن سلام

٦ - باب عمرة التمتع

١٧٨٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَمْعٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرْدِفَ عَائِشَةَ وَيُعِمِّرَهَا مِنَ التَّمَتُّعِ ». قَالَ سَفِيَانُ مَرَّةً : سَمِعْتُ عَمْرًا ، كَمْ سَمِعْتُهُ مِنْ عَمْرِو

[الحديث ١٧٨٤ - طرفه في : ٢٩٨٥]

١٧٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْجَبِيدِ عَنْ حَبِيبِ الْمَعْلَمِ عَنْ عَطَاءٍ حَدَّثَنِي جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلَ وَأَصْحَابَهُ بِالْحَجِّ وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ ، وَكَانَ عَلَى قَدَمٍ مِنَ الْبَيْنِ وَمَعَهُ الْهَدْيُ فَقَالَ : أَهَلَاتُ بِمَا أَهْلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِأَصْحَابِهِ أَنْ يَحْمِلُوهَا عُمْرَةً يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ ثُمَّ يُقَصِّرُوا وَيَحْلُوا ، إِلَّا مَنْ مَعَهُ الْهَدْيُ ، فَقَالُوا : نَنْطَلِقُ إِلَى مَنْى وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ . فَبَاغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ ، وَلَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحَلَّاتُ . وَأَنَّ عَائِشَةَ حَاضَتْ فَذَسَّكَتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا ، غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطُفْ بِالْبَيْتِ . قَالَ : فَلَمَّا طَهَّرَتْ وَطَافَتْ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَنْتَ تَطْلِقُونَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ وَأَنْتَ تَطْلِقُ بِالْحَجِّ ؟ فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّمَتُّعِ ، فَاعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ . وَأَنَّ سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ بْنِ جُعْشَمٍ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْعَقْبَةِ وَهُوَ يَرْمِيهَا ، فَقَالَ : أَلَاكُمْ هَذِهِ خَاصَّةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا ، بَلْ لِلْأَبَدِ »

قوله (باب عمرة التمتع) يعني هل يتعين لمن كان بمكة أم لا ؟ وإذا لم يتعين هل لها فضل على الاعتناء من غيرها من جهات الحل أو لا ؟ قال صاحب « الهدى » : لم ينقل أنه ﷺ اعتمر مدة إقامته بمكة قبل الهجرة ، ولا اعتمر بعد الهجرة إلا دخلا إلى مكة ، ولم يعتمر قط خارجا من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بعمره كما يفعل الناس اليوم ، ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها انتهى . وبعد أن فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيتها . واختلف السلف في جواز الاعتناء في السنة أكثر من مرة ، فكرهه مالك ، وخالفه مطرف وطائفة من أتباعه وهو قول الجمهور ، واستثنى أبو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ، ووافقه أبو يوسف إلا في يوم عرفة ، واستثنى الشافعي البائت بمعنى لرمي أيام التشريق ، وفيه وجه اختاره بعض الشافعية فقال بالجواز مطلقا كقبول الجمهور والله أعلم . واختلفوا أيضا هل يتعين التمتع لمن اعتمر من مكة ؟ فروى الفاكهي وغيره من طريق محمد بن سيرين قال « بئنا أن رسول الله ﷺ وقت لأهل مكة التمتع ، ومن طريق عطاء قال : من أراد العمرة ممن هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التمتع أن إلى الجعرانة فليحرم منها ، وأفضل ذلك أن يأتي وقتا أي ميقانا من مواعيت الحج . قال الطحاوي : ذهب قوم إلى أنه لا ميعات للعمرة لمن كان بمكة إلا التمتع ، ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج . وخالفهم آخرون فقالوا : ميعات العمرة الحل وإنما أمر النبي ﷺ عائشة

بالاحرام من التمتع لأنه كان أقرب الحل من مكة . ثم روى من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها قالت : « وكان أدنانا من الحرم التمتع فاعتمرت منه ، قال فثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل ، وأن التمتع وغيره في ذلك سواء . قوله (عن عمرو) هو ابن دينار . قوله (سمع عمرو بن أوس) يعني أنه سمع ، ولفظ « أنه » بما يحذف من الاسناد خطأ في الغالب كما تحذف إحدى لفظي « قال » . وقد بين سفيان سماعه له من عمرو بن دينار في آخره . ووقع عند الخيلى عن سفيان « حدثنا عمرو بن دينار ، قال سفيان : هذا مما يعجب شعبة ، يعني التصريح بالإخبار في جميع الاسناد . قوله (ويعمرها من التمتع) معطوف على قوله « أمره ان يردف » وهذا يدل على أن إعمارها من التمتع كن بأمر النبي ﷺ . وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من طريق حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال « يا عبد الرحمن أردف أختك عائشة فأعمرها من التمتع ، الحديث ، ونحوه رواية مالك السابقة في أوائل الحج عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة « أرسلني النبي ﷺ مع عبد الرحمن إلى التمتع ، ورواية الأسود عن عائشة السابقة في أواخر الحج « قال فاذمبي مع أخيك إلى التمتع ، سيأتي بعد باب من وجه آخر عن الأسود والقاسم جميعا عنها بلفظ « فأخرجني إلى التمتع » ، وهو صريح بأن ذلك كان عن أمر النبي ﷺ ، وكل ذلك يفسر قوله في رواية القاسم عنها السابقة في أوائل الحج حيث أورده بلفظ « أخرج بأختك من الحرم » . وأما ما رواه أحمد من طريق ابن أبي مليكة عنها في هذا الحديث قال « ثم أرسل إلى عبد الرحمن بن أبي بكر فقال : أحملها خلفك حتى تخرج من الحرم ، فوالله ما قال فتخرجها إلى الجعرانة ولا إلى التمتع ، فهي رواية ضعيفة لضعف أبي عامر الخراز الراوى له عن ابن أبي مليكة ، ويحتمل أن يكون قوله « فوالله الخ » من كلام من دون عائشة قاله متمسكا باطلاق قوله « فأخرجها من الحرم » ، لكن الروايات المقيدة بالتمتع مقدمة على المطلقة فهو أولى ولا سيما مع صحة أسانيدهما والله أعلم . (فائدة) : زاد أبو داود في روايته بعد قوله « إلى التمتع » : « فإذا هبطت بها من الأكمة فلتحرم فانها عمرة متقبلة » ، وزاد أحمد في رواية له « وذلك ليلة الصدر » ، وهو بفتح المهملة والذال أى الرجوع من منى ، وفي قوله « فإذا هبطت بها » إشارة إلى المكان الذى أحرمت منه عائشة . والتمتع بفتح المثناة وسكون النون وكسر المهملة مكان معروف خارج مكة ، وهو على أربعة أميال من مكة إلى جهة المدينة كما نقله الفاكهي ، وقال المحب الطبري : التمتع أبعد من أدنى الحل إلى مكة بقليل ، وليس بطرف الحل بل بينهما نحو من ميل ، ومن أطلق عليه أدنى الحل فقد تجاوز قلت : أو أراد بالنسبة إلى بقية الجهات . وروى الفاكهي من طريق عبيد بن عمير قال : إنما سمي التمتع لأن الجبل الذى عن يمين الداخل يقال له ناعم ، والذى عن اليسار يقال له منعم ، والوادي نعمان . وروى الأزرقي من طريق ابن جريج قال : رأيت عطاء يصف الموضع الذى اعتمرت منه عائشة قال فأشار إلى الموضع الذى ابتنى فيه محمد بن علي بن شافع المسجد الذى وراء الأكمة ، وهو المسجد الحرام . ونقل الفاكهي عن ابن جريج وغيره أن ثم مسجدين يزعم أهل مكة أن الحرب الأدنى من الحرم هو الذى اعتمرت منه عائشة ، وقيل هو المسجد الأبعد على الأكمة الحرام ، ورجحه المحب الطبري . وقال الفاكهي : لا أعلم إلا أنى سمعت ابن أبي عمير يذكر عن أشياخه أن الأول هو الصحيح عندهم . وفي هذا الحديث جواز الخلوة بالمحارم سفرا وحضرا ، وإرداف الحرم محرمة معه . واستدل به على تعيين الخروج إلى الحل لمن أراد العمرة بمن كان بمكة ، وهو أحد قولى العلماء . والثاني تصح العمرة ويجب عليه دم أترك الميقات ، وليس في حديث الباب ما يدفع ذلك ، واستدل به على أن

أفضل جهات الحل التمتع ، وتعقب بأن إحرام عائشة من التمتع إنما وقع لكونه أقرب جهة الحل إلى الحرم ، لا أنه الأفضل ، وسيأتي إيضاح هذا في « باب أجر العمرة على قدر التعب » . قوله (عن عطاء) هو ابن أبي رباح . قوله (وليس مع أحد منهم هدى غير النبي ﷺ وطلحة) هذا يخالف لما رواه أحمد ومسلم وغيرهما من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة « أن الهدى كان مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وذوي اليسار » ، وسيأتي بعد بابين للمصنف من طريق أفلح عن القاسم بلفظ « ورجال من أصحابه ذوى قوة » ، ويجمع بينهما بأن كلا منهما ذكر من أطلع عليه ، وقد روى مسلم أيضا من طريق مسلم القرطبي وهو بضم القاف وتشديد الراء عن ابن عباس في هذا الحديث « وكان طلحة بمن ساق الهدى فلم يحل » ، وهذا شاهد لحديث جابر في ذكر طلحة في ذلك وشاهد لحديث عائشة في أن طلحة لم ينفرد بذلك وداخل في قولها « وذوي اليسار » ، ولمسلم من حديث أسماء بنت أبي بكر أن الزبير كان ممن كان معه الهدى . قوله (وكان على قدم من اليمن) في رواية ابن جريج عن عطاء عند مسلم « من سعائته » ، وسيأتي بيان ذلك في أواخر المغازي . قوله (بما أهل به رسول الله ﷺ) في رواية ابن جريج عن عطاء عن جابر ، وعن ابن جريج عن طاوس عن ابن عباس في هذا الحديث عند المصنف في الشركة « فقال أحدهما يقول لبيك بما أهل به رسول الله ﷺ » ، وقال الآخر يقول لبيك بحجة رسول الله ﷺ ، فأمره أن يقيم على إحرامه وأشركه في الهدى ، وقد تقدم بيان ذلك في « باب من أهل في زمن النبي ﷺ باهلال النبي ﷺ » ، في أوائل الحج . قوله (وإن النبي ﷺ أذن لأصحابه أن يجمعوها عمرة) زاد ابن جريج عن عطاء فيه « وأصيبوا النساء » ، قال عطاء ولم يعزم عليهم ولكن أحلن لهم ، يعني إتيان النساء ، لأن من لازم الإحلال إباحة إتيان النساء ، وقد تقدم شرح ذلك في آخر « باب التمتع والقران » . قوله (وإن عائشة حاضت) في رواية عائشة نفسها كما تقدم أن حيضها كان بسرف قبل دخولهم مكة ، وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم أن دخول النبي ﷺ عليها وشكواها ذلك له كان يوم التروية ، ووقع عند مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أن طهرها كان بعرفة ، وفي رواية القاسم عنها « وطهرت صبيحة ليلة عرفة حتى قدمنا منى » ، وله من طريقه « فخرجت في حجتى حتى نزلنا منى فتطهرت ، ثم طفنا بالبيت ، الحديث . واتفقت الروايات كلها حتى أنها طاقت طواف الأفاضة من يوم النحر . واقتصر النووي في « شرح مسلم » على النقل عن أبي محمد بن حزم أن عائشة حاضت يوم السبت ثالث ذى الحجة وطهرت يوم السبت عاشره يوم النحر ، وإنما أخذه ابن حزم من هذه الروايات التي في مسلم . ويجمع بين قول مجاهد وقول القاسم أنها رأت الطهر وهى بعرفة ولم تنهيا للاغتسال إلا بعد أن نزلت منى ، أو انقطع الدم عنها بعرفة وما رأت الطهر إلا بعد أن نزلت منى ، وهذا أولى والله أعلم . قوله (وأنطلق بالحج) تمسك به من قال إن عائشة لما حاضت تركت عمرتها واقتصرت على الحج ، وقد تقدم البحث فيه في « باب التمتع والقران » . قوله (وإن سراقا لقي النبي ﷺ بالعقبة وهو يرمى جرة العقبة » ، وفي رواية يزيد بن زريع عن حبيب المعلم عند المصنف في كتاب التمني « وهو يرمى جرة العقبة » ، هذا فيه بيان المكان الذى سأل فيه سراقا عن ذلك ، ورواية مسلم من طريق ابن جريج عن عطاء عن جابر كذلك ، وسيأتي مسلم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر يقتضى أنه قال له ذلك لما أمر أصحابه أن يحملوا حجهم عمرة ، وبذلك تمسك من قال إن سؤاله كان عن فسخ الحج عن العمرة ، ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين لتعدد المكانين . قوله (ألكم هذه خاتمة ما رسول الله ﷺ قال : لا ، بل لا) في رواية يزيد بن زريع « ألنا هذه خاصة » ، وفي رواية

جعفر بن محمد مسلم « فقام مراقبة فقال : يا رسول الله ، ألعامنا هذه أم للابد ؟ فشبك أصابعه واحدة في الأخرى وقال : دخلت العمرة في الحج مرتين ، لا بل للابد أبدا ، قال النووي : معناه عند الجمهور أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إبطالا لما كان عليه الجاهلية ، وقيل معناه جواز القران أى دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج ، وقيل معناه سقط وجوب العمرة ، وهذا ضعيف لأنه يقتضى النسخ بغير دليل ، وقيل معناه جواز فسخ الحج الى العمرة ، قال : وهو ضعيف . وتعقب بأن سياق السؤال يقوى هذا التأويل ، بل الظاهر أن السؤال وقع عن الفسخ والجواب وقع عما هو أعم من ذلك حتى يتناول التأويلات المذكورة إلا الثالث . والله أعلم

٧ - باب الاعتار بعد الحج بغير هدى

١٧٨٦ - حدثنا محمد بن المنثري حدثنا يحيى حدثنا هشام قال أخبرني أبي قال أخبرني عائشة رضي الله عنها قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ موافين لئلا ذى الحجة ، فقال رسول الله ﷺ : من أحب أن يهمل بعمرة فليهمل ، ومن أحب أن يهمل بحجة فليهمل ، ولولا أني أهديت لأهلي بعمرة . فمنهم من أهل بعمرة ، ومنهم من أهل بحجة ، وكنت ممن أهل بعمرة ، فحضت قبل أن أدخل مكة ، فأدر كني يوم عرفة وأنا حائض ، فشكوت إلى رسول الله ﷺ فقال : دعي عمرتك ، واتقضي رأسك وامتشطي ، وأهلي بالحج ، فتمت . فلما كانت ليلة الحصة أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم ، فأردفها ، فأهلت بعمرة مكان عمرتها ، فقضى الله حجها وعمرتها ، ولم يكن في شيء من ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم »

قوله (باب الاعتار بعد الحج بغير هدى) كأنه يشير بذلك الى أن اللازم من قول من قال ان أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة بكأله كما هو منقول في رواية عن مالك وعن الشافعي أيضا ، ومن أطلق أن التمتع هو الاحرام بالعمرة في أشهر الحج كما نقل ابن عبد البر فيه الاتفاق فقال : لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقول الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى) هو الاعتار في أشهر الحج قبل الحج أن من أحرم بالعمرة في ذى الحجة بعد الحج فعليه الهدى ، وحديث الباب دال على خلافه ، لكن القائل بأن ذى الحجة كله من أشهر الحج يقول إن التمتع هو الاحرام بالعمرة في أشهر الحج قبل الحج فلا يلزمهم ذلك . قوله (خرجنا موافين لئلا ذى الحجة) أى قرب طلوعه ، وقد تقدم أنها قالت « خرجنا لخمس بقين من ذى القعدة ، والخمس قريبة من آخر الشهر ، فوافاهم الهلال وهم في الطريق لأنهم دخلوا مكة في الرابع من ذى الحجة . قوله (لأهلت بعمرة) في رواية السرخسي « لأهلت ، بالحاء المهملة أى من الحج . قوله (أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم ، فأردفها) فيه التفات ، لان السياق يقتضى أن يقول فأردفني . قوله (مكان عمرتها) تقدم توجيهه وأن المراد مكان عمرتها التي أرادت أن تكون منفردة عن الحج ، قال عياض وغيره : الصواب في الجمع بين الروايات المختلفة عن عائشة أنها أحرمت بالحج كما هو ظاهر رواية القاسم وغيره عنها ، ثم فسخته الى العمرة لما فسخ الصحابة ، وعلى هذا يتنزل قول عروة عنها « أحرمت بعمرة ، فلما حاضت وتعذر عليها التحلل من العمرة لأجل الحيض وجاء وقت الخروج الى الحج أدخلت الحج على العمرة فصارت قارنة ، واستمرت الى أن تحلت ، وعليه يدل قوله لها في رواية طاوس عنها عند مسلم « طوافك

يسمك لحجك وعمرتك ، وأما قوله لها « هذه مكان عمرتك » فعناء العمرة المنفردة التي حصل لغيرها التحلل منها بمكة ثم أنشوا الحج منفرداً ، فعلى هذا فقد حصل لعائشة عمرتان . وكذا قولها « يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج » أي يرجعون بحج منفرد وعمرة منفردة ، وأما قوله في هذا الحديث « ففضى الله حجها وعمرتها ولم يكن في شيء من ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم » فظاهره أن ذلك من قول عائشة ، وكذا أخرجه مسلم وابن ماجه من رواية عبدة بن سليمان ومسلم من طريق ابن نمير والاسماعيلي من طريق علي بن مسهر وغيره ، لكن قد تقدم الحديث في الحيض من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة الخ فقال في آخره « قال هشام ولم يكن في شيء من ذلك الخ » فتبين أنه في رواية يحيى القطان ومن وافقه مدرج ، وكذا أخرجه أبو داود من طريق وهيب والحمادين عن هشام ، ووقع في الحديث موضع آخر مدرج وهو قوله قبل ذلك « ففضى الله حجها وعمرتها » فقد بين أحد في روايته عن وكيع عن هشام أنه من قول عروة ، وبينه مسلم عن أبي كريب عن وكيع بياناً شافياً فإنه أخرجه عقب رواية عبدة عن هشام وقال فيه « فساق الحديث بنحوه » وقال في آخره « قال عروة ففضى الله حجها وعمرتها » قال هشام : ولم يكن في ذلك هدى ولا صيام ولا صدقة ، وساقه الجوزقي من طريق مسلم بهذا الاسناد بتمامه بغير حوالة ، ورواه ابن جريج عن هشام فلم يذكر الزيادة أخرجه أبو عوانة ، وكذا أخرجه الشيخان من طريق الزهري وأبي الأسود عن عروة بدون الزيادة ، قال ابن بطلال : قوله « ففضى الله حجها وعمرتها » إلى آخر الحديث ليس من قول عائشة وإنما هو من كلام هشام بن عروة حدث به هكذا في العراق فوهم فيه ، فظهر بذلك أن لا دليل فيه لمن قال إن عائشة لم تكن قارئة حيث قال : لو كانت قارئة لوجب عليها الهدى للقران ، وحمل قوله لها « ارفضى عمرتك » على ظاهره ، لكن طريق الجمع بين مختلف الأحاديث تقتضى ما قررناه ، وقد ثبت عن عائشة أن النبي ﷺ ضحى عن نسائه بالبقر كما تقدم ، وروى مسلم من حديث جابر « أن النبي ﷺ أهدى عنها » فيحمل على أنه ﷺ أهدى عنها من غير أن يأمرها بذلك ولا أعلمها به ، قال القرطبي : أشكل ظاهر هذا الحديث « ولم يكن في ذلك هدى » على جماعة ، حتى قال عياض : لم تكن عائشة قارئة ولا متمتعة وإنما أحرمت بالحج ثم نوت فسخه إلى عمرة فنعمنا من ذلك حيضها فرجعت إلى الحج فأكلته ثم أحرمت عمرة مبتدأة فلم يجب عليها هدى ، قال : وكان عياضاً لم يسمع قولها « كنت بمن أهل بعمرة » ولا قوله ﷺ لها « طوافك يسعك لحجك وعمرتك » والجواب عن ذلك أن هذا الكلام مدرج من قول هشام كأنه نفي ذلك بحسب عليه ، ولا يلزم من ذلك نفيه في نفس الأمر . ويحتمل أن يكون قوله « لم يكن في ذلك هدى » أي لم تسكف له بل قام به عنها انتهى . وقال ابن خزيمة : معنى قوله « لم يكن في شيء من ذلك هدى » أي في تركها لعمل العمرة الأولى وإدراجها لها في الحج ، ولا في عمرتها التي اعتمرتها من التمتع أيضاً ، وهذا تأويل حسن والله أعلم

٨ - باب أجر العمرة على قدر النصب

١٧٨٧ - حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا ابن عون عن القاسم بن محمد ، وعن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود ، قال « قالت عائشة رضي الله عنها : يا رسول الله ، يصدرُ الناسُ بنسكٍ وأصدُرُ بنسكٍ ؟ فقيل لها : انتظري ، فإذا طهرت فاخرجي إلى التمتع فأهلي ، ثم آتينا بمكان كذا ، ولكنها على قدر همتك ، أو نصيبك »

قوله (باب أجر العمرة على قدر النصب) بفتح النون والمهمل أي التعب . قوله (وعن ابن عون) هو معطوف على الإسناد المذكور ، وقد بينه أحمد ومسلم من رواية ابن علية عن ابن عون بالإسنادين وقال فيه : يحدثان ذلك عن أم المؤمنين ، ولم يسمها ، قال فيه لا أعرف حديث ذا من حديث ذا ، وظهر بحديث يزيد بن زريع أنها عائشة وأنها روي ذلك عنها بخلاف سياق يزيد . قوله (يصدر الناس) أي يرجعون . قوله (بمكان كذا وكذا) (١) في رواية اسماعيل ، بجبل كذا ، وضبطه في صحيح مسلم وغيره بالجيم وفتح الموحدة ، لكن أخرجه الاسماعيلي من طريق حسين بن حسن عن ابن عون وضبطه بالحاء المهملة يعني وإسكان الموحدة ، والمكان المهم هنا هو الأبطح كما تبين في غير هذا الطريق . قوله (على قدر نفقتك أو نصبك) قال الكرماني د أو ، إما للتوزيع في كلام النبي ﷺ وإما شك من الراوي ، والمعنى أن الثواب في العبادة يكثر بكثرة النصب أو النفقة ، والمراد النصب الذي لا يذمه الشرع وكذا النفقة قاله النووي انتهى . ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق أحمد بن منيع عن اسماعيل د على قدر نصبك أو على قدر تعبك ، وهذا يؤيد أنه من شك الراوي ، وفي روايته من طريق حسين بن حسن د على قدر نفقتك أو نصبك ، أو كما قال رسول الله ﷺ . وأخرجه الدارقطني والحاكم من طريق هشام عن ابن عون بلفظ د ان لك من الأجر على قدر نصبك ونفقتك ، بوار العطف ، وهذا يؤيد الاحتمال الأول . وقوله في رواية ابن علية د لا أعرف حديث ذا من حديث ذا ، قد أخرج الدارقطني والحاكم من وجه آخر ما يدل على أن السياق الذي هنا للقاسم ، فانهما أخرجا من طريق سفيان وهو الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها في عمرتها د انما أجرك في عمرتك على قدر نفقتك ، واستدل به على أن الاعتبار لمن كان بمكة من جهة الحل القريبة أقل أجرا من الاعتبار من جهة الحل البعيدة وهو ظاهر هذا الحديث ، وقال الشافعي في الإملاء : أفضل بقاع الحل للاعتبار الجمرانة لأن النبي ﷺ أحرم منها ، ثم التنعيم لأنه أذن لعائشة منها . قال : وإذا تنحى عن هذين الموضعين فأين أبعد حتى يكون أكثر لسفره كان أحب الي ، وحكى الموفق في المغني ، عن أحمد أن المسكي كلما تباعد في العمرة كان أعظم لأجره ، وقال الحنفية : أفضل بقاع الحل للاعتبار التنعيم ، ووافقهم بعض الشافعية والحنابلة . ووجهه ما قدمناه أنه لم ينقل أن أحدا من الصحابة في عهد النبي ﷺ خرج من مكة إلى الحل ليحرم بالعمرة غير عائشة . وأما اعتباره ﷺ من الجمرانة فكان حين رجوع من الطائف مجتازا إلى المدينة ، ولكن لا يلزم من ذلك تعين التنعيم للفضل لما دل عليه هذا الخبر أن الفضل في زيادة التعب والنفقة ، وإنما يكون التنعيم أفضل من جهة أخرى تساويه إلى الحل لا من جهة أبعد منه ، والله أعلم . وقال النووي : ظاهر الحديث أن الثواب والفضل في العبادة يكثر بكثرة النصب والنفقة ، وهو كما قال ، لكن ليس ذلك بمطرد : فقد يكون بعض العبادة أخف من بعض وهو أكثر فضلا وثوابا بالنسبة إلى الزمان كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليال من رمضان غيرها ، وبالنسبة للسكان كصلاة ركعتين في المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات في غيره ، وبالنسبة إلى شرف العبادة المالية والبدنية كصلاة الفريضة بالنسبة إلى أكثر من عدد ركعاتها أو أطول من قراءتها ونحو ذلك من صلاة النافلة ، وكدرهم من الزكاة بالنسبة إلى أكثر منه من التطوع ، أشار إلى ذلك ابن عبد السلام في القواعد ، قال : وقد كانت الصلاة قرعة عين النبي ﷺ وهي شاقة على غيره ، وليست صلاة غيره مع مشقتها مساوية لصلاته مطلقا . والله أعلم

٩ - باب المتمر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزيه من طواف الوداع ؟

١٧٨٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت : « خرجنا مهلين بالحج في أشهر الحج وحرم الحج ، فنزلنا بسرف ، فقال النبي ﷺ لأصحابه : من لم يكن معه هدي فأحب أن يجعلها عمرة فليقل ، ومن كان معه هدي فلا . وكان مع النبي ﷺ ورجال من أصحابه ذوى قوة الهدي فلم تكن لهم عمرة . فدخل على النبي ﷺ وأنا أبكي ، فقال : ما يبكيك ؟ قلت : سمعتك تقول لأصحابك ما قلت ، ففوتت العمرة . قال : وما شأنك ؟ قلت : لا أصلي . قال ، فلا يضرك ، أنت من بنات آدم ، كتب عليك ما كتب عليهن ، فكوني في حجتيك ، عسى الله أن يرزقكها . قالت : فكنت حتى نقرنا من منى فنزلنا المحصب ، فدعا عبد الرحمن فقال : اخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة ، ثم افرغا من طوافكما ، أنتظركما هنا . فأتينا في جوف الليل ، فقال : فرغما ؟ قلت : نعم . فنأى بالرحيل في أصحابه ، فارتحل الناس ، ومن طاف بالبيت قبل صلاة الصبح ، ثم خرج موجهًا إلى المدينة »

قوله (باب المتمر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزيه من طواف الوداع) أورد فيه حديث عائشة في عمرتها من التميم ، وفيه قوله ﷺ لعبد الرحمن : اخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة ثم افرغا من طوافكما ، الحديث . قال ابن بطال : لا خلاف بين العلماء أن المتمر إذا طاف فخرج إلى بلده أنه يجزيه من طواف الوداع ، كما فعلت عائشة . انتهى . وكان البخاري لما لم يكن في حديث عائشة التصريح بأنها ما طافت للوداع بعد طواف العمرة لم يبت الحكم في الترجمة ، وأيضًا فإن قياس من يقول إن إحدى العبادتين لا تندرج في الأخرى أن يقول بمثل ذلك هنا . ويستفاد من قصة عائشة أن السعي إذا وقع بعد طواف الركن - إن قلنا إن طواف الركن يفني عن طواف الوداع - أن تخلل السعي بين الطواف والخروج لا يقطع أجزاء الطواف المذكور عن الركن والوداع معا . قوله في الحديث (فنزلنا بسرف) في رواية أبي ذر وأبي الوقت : سرف ، بحذف الباء ، وكذا مسلم من طريق إسحق ابن عيسى بن الطباع عن أفلح . قوله (لأصحابه من لم يكن معه هدي) ظاهره أن أمره ﷺ لأصحابه بفسخ الحج إلى العمرة كان بسرف قبل دخولهم مكة ، والمعروف في غير هذه الرواية أن قوله لهم ذلك بعد دخول مكة ، ويحتمل التعدد . قوله (قلت لا أصلي) كنت بذلك عن الحيض ، وهي من لطيف الكنايات . قوله (كتب عليك) كذا الأكثر على البناء لما لم يسم فاعله ، ولأبي ذر : كتب الله عليك ، وكذا مسلم . قوله (فكوني في حجتيك) في رواية أبي ذر : في حجك ، وكذا مسلم . قوله (حتى نقرنا من منى فنزلنا المحصب) في هذا السياق اختصار بينته رواية مسلم بلفظ : حتى نزلنا منى فتطهرت ثم طفت بالبيت فنزل رسول الله ﷺ المحصب . قوله (فدعا عبد الرحمن) في رواية مسلم : عبد الرحمن بن أبي بكر . قوله (اخرج بأختك الحرم) في رواية الكشميني : من الحرم ، وهي أوضح ، وكذا مسلم . قوله (فأتينا في جوف الليل) في رواية الاسماعيل : من آخر الليل ، وهي أوفق لبقية الروايات ، وظهرها أنها أتت إلى النبي ﷺ ، وقد تقدم تبيل أبواب أنها قالت : فلقيته وأنا منهبطة وهو مصعد ،

أو العكس ، والجمع بينهما واضح كما سيأتي . قوله (فارتحل الناس ومن طاف بالبيت) هو من عطف الخاص على العام لأن الناس ، أهم من الطائفين ، ولعلها أرادت بالناس من لم يطف طواف الوداع ، ويحتمل أن يكون الموصول صفة الناس من باب توسط العاطف بين الصفة والموصوف كقوله تعالى (إذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض) وقد أجاز سيدي به نحو مررت بزيد وصاحبك إذا أراد بالصاحب زيدا المذكور . وهذا كله بناء على صحة هذا السياق ، والذي يغلب عندي أنه وقع فيه تحريف ، والصواب : فارتحل الناس ثم طاف بالبيت الخ ، وكذا وقع عند أبي داود من طريق أبي بكر الحنفي عن أفلح بلفظ « فأذن في أصحابه بالرحيل ، فارتحل فر بالبيت قبل صلاة الصبح فطاف به حين خرج ، ثم انصرف متوجها إلى المدينة » وفي رواية مسلم « فأذن في أصحابه بالرحيل فخرج ، فر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ، ثم خرج إلى المدينة » وقد أخرجه البخاري من هذا الوجه بلفظ « فارتحل الناس ، فر متوجها إلى المدينة » أخرجه في « باب الحج أشهر معلومات » قال عياض : قوله في رواية القاسم يعني هذه « فحسنا رسول الله ﷺ وهو في منزله فقال : فهل فرغت ؟ قلت نعم ، فأذن بالرحيل » وفي رواية الأسود عن عائشة يعني التي مضت في « باب إذا حاضت بعد ما أفاضت » : « فلقيني رسول الله ﷺ وهو مصعد من مكة وأنا منهبطة أو أنا مصعدة وهو منهبط منها » وفي رواية صفية عنها يعني عند مسلم « فاقبلنا حتى أتيناها وهو بالحصبة » وهذا موافق لرواية القاسم ، وهما موافقان لحديث أنس يعني الذي مضى في « باب طواف الوداع » أنه ﷺ رقد رقة بالحصب ثم ركب إلى البيت فطاف به ، قال : وفي حديث الباب من الإشكال قوله « فر بالبيت فطاف به » بعد أن قال لعائشة « أفرغت ؟ قالت نعم » مع قولها في الرواية الأخرى انه « توجه لطواف الوداع وهي راجعة إلى المنزل الذي كان به » قال فيحتمل أنه أعاد طواف الوداع لأن منزله كان بالأبطح وهو بأعلى مكة ، وخروجه من مكة إنما كان من أسفلها ، فكانه لما توجه طالبا للمدينة اجتاز بالمسجد ليخرج من أسفل مكة فكرر الطواف ليكون آخر عهده بالبيت انتهى ، والقاضي في هذا معذور لأنه لم يشاهد تلك الأماكن ، فظن أن الذي يقصد الخروج إلى المدينة من أسفل مكة يتحتم عليه المرور بالمسجد ، وليس كذلك كما شاهده من عاينه ، بل الراحل من منزله بالأبطح يمر مجتازا من ظاهر مكة إلى حيث مقصده من جهة المدينة ولا يحتاج إلى المرور بالمسجد ولا يدخل إلى البلد أصلا ، قال عياض : وقد وقع في رواية الأصيلي في البخاري « فخرج رسول الله ﷺ ومن طاف بالبيت » قال فلم يذكر أنه أعاد الطواف ، فيحتمل أن طوافه هو طواف الوداع وأن لقاءه لعائشة كان حين انتقل من المحصب كما عند عبد الرزاق أنه كره أن يقتدى الناس باناخته بالأبطحاء فرحل حتى أناخ على ظهر العقبة أو من ورائها ينتظرها ، قال : فيحتمل أن يكون لقاءه لها كان في هذا الرحيل ، وأنه المكان الذي عنته في رواية الأسود بقوله لها « موعدك بمكان كذا وكذا » ثم طاف بعد ذلك طواف الوداع انتهى . وهذا التأويل حسن ، وهو يقتضي أن الرواية التي عزاها للأصيلي مسكوت عن ذكر طواف الوداع فيها ، وقد بينا أن الصواب فيها « فر بالبيت فطاف به » بدل قوله ومن طاف بالبيت ، ثم في عزو عياض ذلك إلى الأصيلي وحده نظر ، فإن كل الروايات التي وقفنا عليها في ذلك سواء حتى رواية إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري والله أعلم . قوله (موجهها) بضم الميم وفتح الواو وتشديد الجيم ، وفي رواية ابن عساكر متوجهها بزيادة تاء وبكسر الجيم ، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قريبا

٩٠ - باب يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج

١٧٨٩ - **حدثنا أبو نعيم** **حدثنا همام** **حدثنا عطاة** قال **حدثني صفون بن يعلى بن أمية** عن أبيه « أن رجلاً أتى النبي ﷺ وهو بالجمرة ، وعليه جبة وعليه أثر الخلق - أو قال صفرة - فقال : كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي ؟ فأنزل الله على النبي ﷺ ، فستر بثوب ، ووددت أني قد رأيت النبي ﷺ وقد أنزل عليه الوحي . فقال عمر : تعال ، أبشرك أن تنظر إلى النبي ﷺ وقد أنزل الله عليه الوحي ؟ قلت : نعم ، فرفع طرف الثوب ، فنظرت إليه له غطيط - وأحسبه قال : كغطيط البكر - فلما سرى عنه قال : أين السائل عن العمرة ؟ اخلع عنك الجبة ، واغسل أثر الخلق عنك وأبق الصفرة ، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك »

١٧٩٠ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** **أخبرنا مالك** عن **هشام بن عروة** عن أبيه أنه قال « قلت لعائشة زوج النبي ﷺ - وأنا يومئذ حديث السن - رأيت قول الله تبارك وتعالى ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ، فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ فلا أرى على أحد شيئاً أن لا يطوف بهما . فقالت عائشة : كلا ، لو كانت كما تقول كانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ، إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار ، كانوا يهلون لمناة ، وكانت مناة حذوق قديد ، وكانوا يتعرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة ، فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك ، فأنزل الله تعالى ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ، فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ زاد سفيان وأبو معاوية عن **هشام** « ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة »

قوله (باب يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج) في رواية المستمل « يفعل في العمرة ، وللشميني « ما يفعل في الحج ، أي من التروك لا من الأفعال ، أو المراد بعض الأفعال لا كلها ، والأول أرجح لما يدل عليه سياق حديث يعلى بن أمية وقد تقدم تقريره في أوائل الحج مع مباحثه . قوله (كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي ، فأنزل الله على النبي ﷺ) لم أقف في شيء من الروايات على بيان المنزل حينئذ من القرآن ، وقد استدل به جماعة من العلماء على أن من الوحي ما لا يتلى ، لكن وقع عند الطبراني في الأوسط ، من طريق أخرى أن المنزل حينئذ قوله تعالى ﴿ وأتوموا الحج والعمرة لله ﴾ ووجه الدلالة منه على المطلوب عموم الأمر بالإتمام ، فانه يتناول الهيئات والصفات والله أعلم . قوله (وأبق الصفرة) بفتح الهمزة وسكون النون ، ووقع للمستمل هنا بهمزة وصل ومثناة مشددة من التقوى ، قال صاحب المطالع ، : وهي أوجه وإن رجعا إلى معنى واحد . ووقع لابن السكن « اغسل أثر الخلق وأثر الصفرة » ، والأول هو المشهور . ثم ذكر المصنف في الباب حديث عائشة في قوله تعالى ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ ووجه الدلالة منه اشتراك الحج والعمرة في مشروعية السعي بين الصفا والمروة لقوله تعالى ﴿ فمن حج البيت أو اعتمر ﴾ وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في « باب وجوب الصفا والمروة » في أثناء الحج . وقوله « أن لا

يطوف بهما ، في رواية الكشميني « بينهما » . قوله (زاد سفيان وأبو معاوية عن هشام) يعني عن أبيه عن عائشة قوله (ما أتم الله حج امرئ الخ) أما رواية سفيان فوصلها الطبري من طريق وكيع عنه عن هشام فذكر الموقف فقط وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن عائشة موقوفا أيضا ، وأما رواية أبي معاوية فوصلها مسلم وقد تقدم الكلام على ما فيها من فائدة وبحت في الباب المشار إليه

١١ - باب متى يحل المعتمر ؟ وقال عطاء عن جابر رضي الله عنه :

« أمر النبي ﷺ أصحابه أن يجعلوها عمرة ويطوفوا ، ثم يقصروا ويحلقوا »

١٧٩١ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم عن جرير عن إسماعيل عن عبد الله بن أبي أوفى قال « اعتمر رسول

الله ﷺ واعتمرنا معه ، فلما دخل مكة طاف وطأنا معه ، وأتى الصفا والمروة وأتىناها معه ، وكنا نستتره من أهل مكة أن يرميه أحد . فقال له صاحب لي : أكان دخل الكعبة ؟ قال : لا »

١٧٩٢ - قال فحدثنا ما قال لخديجة قال « بشروا خديجة بيت في الجنة من قصب ، لا صخب . فيه

ولا نصب »

[الحديث ١٧٩٢ - طرفه في : ٣٨١٩]

١٧٩٣ - حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار قال « سألت ابن عمر رضي الله عنهما

عن رجل طاف بالبيت في عمرة ولم يطف بين الصفا والمروة ، أيتى امرأته ؟ فقال : قدم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعا ، وصلى خلف المقام ركعتين ، وطاف بين الصفا والمروة سبعا ، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة »

١٧٩٤ - قال : وسألت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما فقال « لا يقرَّبُ منها حتى يَطُوفَ بين الصفا

والمروة »

١٧٩٥ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا دُندُرُ حدثنا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن

أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال « قدمت على النبي ﷺ بالبطحاء وهو مُنْبِخُ فقال : أَحَجَجْتَ ؟ قلتُ

نعم . قال : بما أهلت ؟ قلت : لبيك بإهلال كإهلال النبي ﷺ . قال : أحسنت ، طُف بالبيت وبالصفا والمروة

ثم أحل . فطُف بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم أتيت امرأة من قيس فقلت رأسي ، ثم أهلت بالحج ، فكنت

أفتى به . حتى كان في خلافة عمر فقال : إن أخذنا بكتاب الله فانه يأمرنا بالتام ، وإن أخذنا بقول النبي ﷺ

فانه لم يحل حتى يبلغ الهدى محله »

١٧٩٦ - **عمر بن الخطاب** بن عيسى حدثنا ابن وهب أخبرنا عمرو بن أبي الأسود أن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر حدثته أنه كان يسمع أسماء تقول كلما مررت بالحجون: صلى الله على محمد، لقد زلنا معه هاهنا ونحن يومئذ خفاف، قليل ظهرونا، قليلة أزوادنا. فاعتمرت أنا وأختي عائشة والزبير وفلان وفلان، فلما مسحنا البيت أهللنا من العشي بالحج.

قوله (باب متى يحل المعتمر) أشار بهذه الترجمة إلى مذهب ابن عباس وقد تقدم القول فيه، قال ابن بطال: لا أعلم خلافا بين أئمة الفتوى أن المعتمر لا يحل حتى يطوف ويسعى، إلا ما شذبه ابن عباس فقال: يحل من العمرة بالطواف، وواقفه إسحق بن راهويه، ونقل عياض عن بعض أهل العلم أن بعض الناس ذهب إلى أن المعتمر إذا دخل الحرم حل وإن لم يطف ولم يسع، وله أن يفعل كل ما حرم على المحرم، ويكون الطواف والسعي في حقه كالرمي والمبيت في حق الحاج، وهذا من شذوذ المذاهب وغرائبها، وغفل القطب الحلبي فقال فيمن استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حينئذ: إنه لا يحصل له التحلل بالإجماع. قوله (وقال عطاء عن جابر الخ) هو طرف من حديث تقدم موصولا في باب عمرة التمتع، وبين المصنف بحديث عمرو بن دينار عن جابر - وهو ثالث أحاديث الباب - أن المراد بقوله في هذه الرواية: يطوفوا، أي بالبيت وبين الصفا والمروة، لجزم جابر بأنه لا يحل له أن يقرب امرأته حتى يطوف بين الصفا والمروة. ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث: أولها حديث ابن أبي أوفى وهو مشتمل على ثلاثة أحاديث. قوله (حدثنا إسحق بن إبراهيم عن جرير) إسحق هو ابن راهويه، وقد أورده في مسنده بلفظ: أخبرنا جرير، وهو ابن عبد الحميد وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وسيأتي الكلام على حديث عبد الله بن أبي أوفى في المغازي وعلى ما يتعلق بخديجة في مذاقها إن شاء الله تعالى، وتقدم الكلام على قوله: أدخل الكعبة، في باب من لم يدخل الكعبة في أثناء الحج، وقوله: لا، في جواب: أدخل الكعبة، معناه أنه لم يدخلها في تلك العمرة. الثاني حديث عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعا وعن جابر موقوفا. قوله (عن عمرو بن دينار) تقدم هذا الحديث بهذا الإسناد عن الحميدي في كتاب الصلاة في أبواب القبلة بلفظ: حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو بن دينار، فعبّر بالحديث هناك والنعنة هنا وساق الإسناد والمتن جميعا بغير زيادة، ووقع مثل هذا نادر جدا. قوله (عن رجل طاف بالبيت في عمرة) في رواية أبي ذر: عن رجل طاف في عمرته، وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في الصلاة وأن ابن عمر أشار إلى الاتباع وأن جابرا أفتاهم بالحكم وهو قول الجمهور إلا ما روى عن ابن عباس أنه يحل من جميع ما حرم عليه بمجرد الطواف. ووقع عند النسائي من طريق غندر عن شعبة عن عمرو بن دينار أنه قال: وهو سنة، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر وهو غندر به. قوله (أباني امرأته) أي يجامعها، والمراد هل حصل له التحلل من الإحرام قبل السعي أم لا؟ وقوله: لا يقربنها، بنون التأكيد المراد نهى المباشرة بالجماع ومقدماته لا مجرد القرب منها. قوله (وطاف بين الصفا والمروة) أي سعى، وإطلاق الطواف على السعي إما للشاكاة وإما لكونه نوعا من الطواف ولوقوعه في مصاحبة طواف البيت. قوله (أسوة) بكسر الهمزة ويجوز ضمها. قوله (وسألنا جابرا) القائل هو عمرو بن دينار، وقد تقدم هذا الحديث في باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام، من طريق شعبة وفي باب السعي، من طريق ابن جريج كلاهما عن عمرو بن دينار عن ابن عمر بالحديث دون

السؤالين لابن عمر ولجابر ، وفي الحديث أن السعى واجب في العمرة ، وكذا صلاة ركعتي الطواف ، وفي تعيينهما خلف المقام خلف سبق في باب المشار اليه ، ونقل ابن المنذر الاتفاق على جوازهما في أى موضع شاء الطائف ، إلا أن مالكا كرههما في الحجر ، ونقل بعض أصحابنا عن الثوري أنه كان يعينهما خلف المقام . الثالث حديث أبي موسى في إهلاله كاهلال النبي ﷺ ، وشاهد الترجمة منه قوله « طف بالبيت وبالصفاء والمروة ثم أحل » فانه يقتضى تأخير الإحلال عن السعى ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب من أهل في زمن النبي ﷺ » . قوله (يأمرنا بالتمام) في رواية الكشميهني « يأمر » . قوله (حتى يبلغ) في رواية الكشميهني « بلغ » ، بلفظ الفعل الماضي ، وقوله في أوله « أحججت » أى هل أحرمت بالحج أو نويت الحج ؟ وهذا كقوله له بعد ذلك « بما أهلت » أى بما أحرمت ، أى بحج أو عمرة ؟ الرابع حديث أسماء بنت أبي بكر . قوله (حدثنا أحمد) كذا الأكثر غير منسوب وفي روايه كريمة « حدثنا أحمد بن عيسى » وفي رواية أبي ذر « حدثنا أحمد بن صالح » وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن عيسى عن ابن وهب . قوله (أخبرنا عمرو) هو ابن الحارث ، وعبد الله مولى أسماء تقدم له حديث عنها غير هذا في « باب من قدم ضعفة أهله » ، وليس له عنده غيرهما . وهذا الاسناد نصفه مصريون ونصفه مدنيون . قوله (بالحجون) بفتح المهملة وضم الجيم الخفيفة : جبل معروف بمكة ، وقد تكرر ذكره في الأشعار ، وعنده المقبرة المعروفة بالمعل على يسار الداخل إلى مكة ويمين الخارج منها إلى منى ، وهذا الذى ذكرنا محصل ما قاله الأزرقى والفاكهى وغيرهما من العلماء ، وأغرب السهيلي فقال : الحجون على فرسخ وثلث من مكة ، وهو غاط واضح ، فقد قال أبو عبيد البكرى : الحجون الجبل المشرف بهذا المسجد الذى يلى شعب الجرارين ، وقال أبو على القالى : الحجون ثنية المدنين - أى من يقدم من المدينة - وهى مقبرة أهل مكة عند شعب الجرارين انتهى . ويدل على غلط السهيلي قول الشاعر :

سنبكيك ما أرسى ثبير مسكانه وما دام جارا للحجون المحصب

وقد تقدم ذكر المحصب وحده وأنه خارج مكة ، وروى الواقدي عن أشياخه أن قصى بن كلاب لما مات دفن بالحجون فتدافن الناس بعده ، وأنشد الزبير لبعض أهل مكة :

كم بالحجون وبينه من سيد بالشعب بين دكادك وأكلم

والجرارين التى تقدم جمع جرار بجيم وراء ثقيلة ذكرها الرضى الشاطبي وكتب على الرأى صح صح ، وذكر الأزرقى أنه شعب أبي دب رجل من بنى عامر . قلت : قد جعل هذا الشعب الآن إلا أن بين سور مكة الآن وبين الجبل المذكور مكانا يشبه الشعب فلعله هو . قوله (ونحن يومئذ خفاف) زاد مسلم في روايته خفاف الحقائق ، والحقائب جمع حقيبة بفتح المهملة وبالفاف وبالموحدة وهى ما احتقبه الراكب خلفه من حوائجه في موضع الرديف ، قوله (فاعتمرت أنا وأختي) أى بعد أن فسخوا الحج إلى العمرة ، ففي رواية صفية بنت شيبة عن أسماء « قدمنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج فقال : من كان معه هدى فليقم على إحرامه ، ومن لم يكن معه هدى فليحل ، فلم يكن معى هدى فأحللت ، وكان مع الزبير هدى فلم يحل ، انتهى . وهذا مغاير لذكرها الزبير مع من أحل في رواية عبد الله مولى أسماء ، فان قضية رواية صفية عن أسماء أنه لم يحل لكونه بمن ساق الهدى ، فان جمع بينهما بأن القصة المذكورة وقعت لها مع الزبير في غير حجة الوداع - كما أشار إليه النووي على بعده - وإلا فقد رجح عند البخارى رواية عبد الله مولى

أسماء فاقترع على إخراجها دون رواية صفية بنت شيبه ، وأخرجهما مسلم مع ما فيها من الاختلاف . ويقوى صنع البخاري ما تقدم في « باب الطواف على وضوء » من طريق محمد بن عبد الرحمن وهو أبو الأسود المذكور في هذا الاسناد قال : سألت عروة بن الزبير ، فذكر حديثا وفي آخره « وقد أخبرني أمي أنها أهدت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمره ، فلما مسحوا الركن حلوا » والقائل « أخبرني » عروة المذكور ، وأمه هي أسماء بنت أبي بكر ، وهذا موافق لرواية عبد الله مولى أسماء عنها . وفيه إشكال آخر وهو ذكرها لعائشة فيمن طاف والواقع أنها كانت حينئذ حائضا ، وكنت أولته هناك على أن المراد أن تلك العمرة كانت في وقت آخر بعد النبي ﷺ ، لكن سياق رواية هذا الباب تأباه ، فإنه ظاهر في أن المقصود العمرة التي وقعت لهم في حجة الوداع ، والقول فيما وقع من ذلك في حق الزبير كالقول في حق عائشة سواء ، وقد قال عياض في الكلام عليه : ليس هو على عمومه ، فإن المراد من عدا عائشة ، لأن الطرق الصحيحة فيها أنها حاضت فلم تطف بالبيت ولا تحللت من عمرتها . قال : وقيل لعل عائشة أشارت إلى عمرتها التي فعلتها من التمتع ، ثم حكى التأويل السابق وأنها أرادت عمرة أخرى في غير التي في حجة الوداع ، وخطأه ولم يعرج على ما يتعلق بالزبير من ذلك . قوله (وفلان وفلان) كأنها سمت بعض من عرفته ممن لم يسق الهدى ، ولم أقف على تعيينهم ، فقد تقدم من حديث عائشة أن أكثر الصحابة كانوا كذلك . قوله (فما مسحنا البيت) أي طفنا بالبيت فاستلنا الركن ، وقد تقدم في « باب الطواف على غير وضوء » من حديث عائشة بلفظ « مسحنا الركن » وساغ هذا المجاز لأن كل من طاف بالبيت يمسح الركن فصار يطلق على الطواف كما قال عمر ابن أبي ربيعة :

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح

أي طاف من هو طائف ، قال عياض . ويحتمل أن يكون معنى مسحوا طافوا وسعوا ، وحذف السمي اختصارا لما كان منوطا بالطواف ، قال : ولا حجة في هذا الحديث لمن لم يوجب السمي لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان في حجة الوداع ، وقد جاء مفسرا من طرق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحمل ما أجمل على ما بين والله أعلم ، واستدل به على أن الحلق أو التقصير استباحة محظور لقولها إنهم أحلوا بعد الطواف ، ولم يذكر الحلق . وأجاب من قال بانه نسك بأنها سكنت عنه ولا يلزم من ذلك ترك فعله ، فإن القصة واحدة . وقد ثبت الأمر بالتقصير في عدة أحاديث منها حديث جابر المصدر بذكره . واختلفوا فيمن جامع قبل أن يقصر بعد أن طاف وسعى فقال الأكثر : عليه الهدى ، وقال عطاء : لا شيء عليه ، وقال الشافعي : تفسد عمرته وعليه المضى في فاسدها وقضاؤها . واستدل به الطبري على أن من ترك التقصير حتى يخرج من الحرم لا شيء عليه ، بخلاف من قال عليه دم

١٢ - باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو ؟

١٧٩٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ كان إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . آيئون ، تأيئون »

عابدون ، ساجدون ، لربنا حامدون . صدقَ اللهُ وَعَدَهُ ، ونصرَ عبده ، وهزَمَ الأحزابَ وَحَدَهُ »

[الحديث ١٧٩٧ - أطرافه في : ٢٩٩٥ ، ٣٠٨٤ ، ٤١١٦ ، ٦٣٨٥]

قوله (باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو) أورد المصنف هنا تراجم تتعلق بأداب الراجع من السفر لتعلق ذلك بالحاج والمعتمر ، وهذا في حق المعتمر الآفاقي ، وقد ترجم الحديث الباب حديث نافع عن ابن عمر في الدعوات ما يقول إذا أراد سفرا أو رجع ، ويأتي الكلام عليه مستوفي هناك إن شاء الله تعالى

١٣ - باب استقبال الحاج القادمين ، والثلاثة على الدابة

١٧٩٨ - **حدثنا** معلى بن أسيد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنها قال « لما قدم النبي ﷺ مكة استقبلته أغيلة بنى عبد المطلب ، لحمل واحد بين يديه وآخر خلفه »

[الحديث ١٧٩٨ - طرفاه في : ٥٩٦٥ ، ٥٩٦٦]

قوله (باب استقبال الحاج القادمين والثلاثة على الدابة) اشتملت هذه الترجمة على حكيم ، وأورد فيها حديث ابن عباس لما قدم النبي ﷺ استقبله أغيلة بنى عبد المطلب أى صبيانهم ، ودلالة حديث الباب على الثانى ظاهرة ، وقد أفردا بالذكر قبيل كتاب الادب وأورد فيها هذا الحديث بعينه ، ويأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى ، وبيان أسماء من حمله من بنى عبد المطلب ، وقوله « أغيلة » تصغير غيلة بكسر الغين المعجمة وغللة جمع غلام ، وأما الحكم الأول فأخذه من حديث الباب من طريق العموم ، لأن قدومه ﷺ مكة أعم من أن يكون في حج أو عمرة أو غزو ، وقوله « القادمين » صفة للحاج لأنه يقال للفرد وللجمع ، وكون الترجمة لتلقى القادم من الحج ، والحديث دال على تلقى القادم للحج ايس بينهما تخالف لاتفاقهما من حيث المعنى . والله أعلم

١٤ - باب القدوم بالفداء

١٧٩٩ - **حدثنا** أحمد بن الحجاج **حدثنا** أنس بن هياض عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج إلى مكة يصلّى في مسجد الشجرة ، وإذا رجع صلى بذي الحليفة ببطن الوادى ، وبات حتى يصبح »

قوله (باب القدوم بالفداء) أورد فيه حديث ابن عمر في خروجه ﷺ إلى مكة من طريق الشجرة ومبىته بذي الحليفة إذا رجع ، وفيه ما ترجم له . وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أوائل الحج

١٥ - باب الدخول بالعشي

١٨٠٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** همام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ لا يطرُقُ أهله ، كان لا يدخلُ إلا غُدوةً أو عشيّةً »

قوله (باب الدخول بالعشى) قال الجوهرى : العشيّة من صلاة المغرب إلى العتمة ، وقيل هى من حين الزوال . قلت : والمراد هنا الأول ، وكأنه بحسب الترجمة الأولى بهذه ليبين أن الدخول في الفداء لا يتعين ، وإنما المنهى عنه

الدخول ليلا ، وقد بين عدة ذلك في حديث جابر حيث قال « لتمشط الشعثة ، الحديث ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح »

١٦ - باب لا يطرق أهلها إذا بلغ المدينة

١٨٠١ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** شعبه عن محارب عن جابر رضي الله عنه قال « نهى النبي

ﷺ أن يطرق أهل ليلا »

(باب لا يطرق أهلها) أى لا يدخل عليهم ليلا إذا قدم من سفر ، يقال طرق يطرق بضم الراء ، وأما قوله في حديث جابر في الباب الذى بعده « أن يطرق أهل ليلا ، فلتأكيد لاجل رفع المجاز لاستعمال طرق في النهار ، وقد حكى ابن فارس طرق بالنهار وهو مجاز . قوله (إذا بلغ المدينة) في رواية السرخسي « إذا دخل ، والمراد بالمدينة البلد الذى يصد دخولها ، والحكمة في هذا النهى مبينة في حديث جابر المذكور في الباب حيث أورده مطولا في أبواب عشرة النساء من كتاب النكاح ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى

١٧ - باب من أسرع ناقتة إذا بلغ المدينة

١٨٠٢ - **حدثنا** سعيد بن أبي سريم **أخبرنا** محمد بن جعفر قال : **أخبرني** حميد أنه سمع أنسا رضي الله

عنه يقول « كان رسول الله **ﷺ** إذا قدم من سفر فأبصر درجات المدينة أوضع ناقتة ، وإن كانت دابة حركها » . قال أبو عبد الله : زاد الحارث بن عمير عن حميد « حركها من حبها »

حدثنا قتيبة **حدثنا** إسماعيل عن حميد عن أنس قال « جذرات » . تابعه الحارث بن عمير

[الحديث ١٨٠٢ - طرقة في : ١٨٨٦]

قوله (باب من أسرع ناقتة إذا بلغ المدينة) قال الاسماعيل ، قوله « أسرع ناقتة ، ليس بصحيح ، والصواب أسرع بناقتة يعنى أنه لا يعتدى بنفسه وإنما يعتدى بالباء . وفيما قاله نظر . فقد حكى صاحب المحكم أن أسرع يعتدى بنفسه ويتعدى بحرف الجر ، وقال الكرماني : قول البخاري « أسرع ناقتة ، أصله أسرع بناقتة فنصب بنزع الخافض . قوله (محمد بن جعفر) أى ابن أبي كثير المدني أخو اسماعيل . قوله (فأبصر درجات) بفتح المهملة والراء بعدها جيم جمع درجة كذا لاكثر والمراد طرقها المرتفعة ، وللمستمل « دوحات » بفتح المهملة وسكون الواو بعدها مهملة جمع دوحة وهى الشجرة العظيمة ، وفي رواية اسماعيل بن جعفر عن حميد « جذرات » بضم الجيم والdal كما وقع في هذا الباب ، وهو جمع جذر بضمين جمع جدار ، وهو رواه الاسماعيل من هذا الوجه بلفظ « جذران » بسكون الdal وآخره نون جمع جدار ، وله من رواية أبي ضمير عن حميد بلفظ « جذر » قال صاحب « المطالع » : جذرات أرجح من دوحات ومن درجات . قلت : وهى رواية الترمذي من طريق اسماعيل بن جعفر أيضا . قوله (أوضع) أى أسرع السير . قوله (زاد الحارث بن عمير عن حميد) يعنى عن أنس (من حبها) وهو يتعلق بقوله حركها أى حرك دابته بسبب حبه المدينة ، ثم قال المصنف « حدثنا قتيبة حدثنا اسماعيل وهو ابن جعفر عن حميد عن أنس قل جذرات ،

تابعه الحارث بن عمير ، يعنى فى قوله « جدران » ، ورواية الحارث بن عمير هذه وصلها الإمام أحمد قال « حدثنا إبراهيم بن إسحق حدثنا الحارث بن عمير عن حميد الطويل عن أنس أن النبى ﷺ كان إذا قدم من سفر فنظر الى جدران المدينة أوضع ناقته ، وإن كان على دابة حركها من حبا ، وأخرجه أبو نعيم فى « المستخرج » ، من طريق خالد ابن مخلد عن محمد بن جعفر بن أبى كثير والحارث بن عمير جميعا عن حميد ، وقد أورد المصنف طريق قتيبة المذكورة فى فضائل المدينة بلفظ الحارث بن عمير ، إلا أنه قال « راحلته » بدل ناقته ، ووقع فى نسخه الصفانى « وزاد الحارث ابن عمير وغيره عن حميد » ، وقد نهت على من رواه كذلك موافقا للحارث بن عمير فى الزيادة المذكورة. وفى الحديث دلالة على فضل المدينة ، وعلى مشروعية حب الوطن والحنين اليه

١٨ - باب قول الله تعالى [١٨٩ البقرة] : ﴿ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾

١٨٠٣ - **حديث** أبو الوليد حدثنا شعبه عن أبى إسحاق قال : سمعت البراء رضى الله عنه يقول « نزلت هذه الآية فينا ، كانت الأنصار إذا حجوا فجاءوا لم يدخلوا من قبل أبواب بيوتهم ، ولكن من ظهورها ، فجاء رجل من الأنصار فدخل من قبل بابه ، فكأنه غير بذلك ، فنزلت ﴿ وليس البر أن تأتوا البيوت من ظهورها ، ولكن البر من اتقى ﴾ ، وأتوا البيوت من أبوابها ﴾

[الحديث ١٨٠٣ - طرفه فى : ٤٥١٢]

قوله (باب قول الله تعالى وأتوا البيوت من أبوابها) أى بيان نزول هذه الآية . قوله (عن أبى إسحق) هو السبيعى . **قوله** (كانت الأنصار إذا حجوا فجاءوا) هذا ظاهر فى اختصاص ذلك بالأنصار ، لكن سيأتى فى حديث جابر أن سائر العرب كانوا كذلك الا قريشا ، ورواه عبد بن حميد من مرسل قتادة كما قال البراء ، وكذلك أخرجه الطبرى من مرسل الربيع بن أنس نحوه . **قوله** (إذا حجوا) سيأتى فى تفسير البقرة من طريق إسرائيل عن أبى إسحق بلفظ « إذا أحرموا فى الجاهلية » . **قوله** (فجاء رجل من الأنصار) هو قطبة بضم القاف وإسكان المهمة بعدها موحدة ابن عامر بن حديدة بمهمات وزن كبيرة الأنصارى الخزرجى السلى كما أخرجه ابن خزيمة والحاكم فى صحيحيهما من طريق عمار بن زريق « عن الأعمش عن أبى سفيان عن جابر قال : كانت قريش تدعى الحس ، وكانوا يدخلون من الأبواب فى الإحرام ، وكانت الأنصار وسائر العرب لا يدخلون من الأبواب ، فبينما رسول الله ﷺ فى بستان فخرج من بابه فخرج معه قطبة بن عامر الأنصارى ، فقالوا : يا رسول الله إن قطبة رجل فاجر ، فانه خرج معك من الباب ، فقال : ما حملك على ذلك ؟ فقال رأيتك فعلته ففعلت كما فعلت ، قال : إني أحسى ، قال فان ديني دينك ، فأنزل الله الآية ، وهذا الإسناد وإن كان على شرط مسلم لكن اختلف فى وصله على الأعمش عن أبى سفيان فرواه عبد ابن حميد عنه فلم يذكر جابرا أخرجه تقى وأبو الشيخ فى تفسيريهما من طريقه ، وكذا سماه السكلى فى تفسيره عن أبى صالح عن ابن عباس ، وكذا ذكر مقاتل بن سليمان فى تفسيره . وجزم البغوى وغيره من المفسرين بأن هذا الرجل يقال له رفاعه بن تابوت ، واعتمدوا فى ذلك على ما أخرجه عبد بن حميد وابن جرير من طريق دارود بن أبى هند « عن قيس بن جبير النمشلى قال : كانوا إذا أحرموا لم يأتوا بيوتا من قبل بابه ، ولكن من قبل ظهره ، وكانت الحس تفعله ، فدخل رسول الله ﷺ حائطا فابعده رجل يقال له رفاعه بن تابوت ولم يكن من الحس ، فذكر القصة ، وهذا

مرسل ، والذي قبله أقوى اسنادا فيجوز أن يحمل على التعدد في القصة ، إلا أن في هذا المرسل نظرا من وجه آخر ، لأن رفاعه بن تابوت معدود في المناقنين ، وهو الذي هبت الريح العظيمة لموته كما وقع مبهما في صحيح مسلم ومفسرا في غيره من حديث جابر ، فإن لم يحمل على أنها رجلان توافق اسمها واسم أبيها وإلا فكونه قطبة بن عامر أولى ، ويؤيده أن في مرسل الزهري عند الطبري « فدخل رجل من الأنصار من بني سلة ، وقطبة من بني سلة بخلاف رفاعه ، وبدل على التعدد اختلاف القول في الإنكار على الداخل ، فإن في حديث جابر « فقالوا إن قطبة رجل فاجر ، وفي مرسل قيس بن جبير « فقالوا يا رسول الله نافي رفاعه ، لكن ليس بممتنع أن يتعدد القائلون في القصة الواحدة ، وقد وقع في حديث ابن عباس عند ابن جريج أن القصة وقعت أول ما قدم النبي ﷺ المدينة ، وفي أسناده ضعف وفي مرسل الزهري أن ذلك وقع في عمرة الحديبية ، وفي مرسل السدي عند الطبري أيضا أن ذلك وقع في حجة الوداع ، وكأنه أخذه من قوله « كانوا إذا حجوا ، لكن وقع في رواية الطبري « كانوا إذا أحرموا ، فهذا يتناول الحج والعمرة ، والأقرب ما قال الزهري ، وبين الزهري السبب في صنيعهم ذلك فقال : كان ناس من الأنصار إذا أهلوا بالعمرة لم يحل بينهم وبين السماء شيء فكان الرجل إذا أهل فبليت له حاجة في بيته لم يدخل من الباب من أجل السقف أن يحول بينه وبين السماء ، واتفقت الروايات على نزول الآية في سبب الإحرام إلا ما أخرجه عبد بن حميد بأسناد صحيح عن الحسن قال « كان الرجل من الجاهلية يهيم بالشئ يصنعه فيحبس عن ذلك فلا يأتي بيتا من قبل بابه حتى يأتي الذي كان هم به » فجعل ذلك من باب الطيرة ، وغيره جعل ذلك بسبب الإحرام ، وخالفهم محمد بن كعب القرظي فقال « كان الرجل إذا اعتكف لم يدخل منزله من باب البيت فزلت ، أخرجه ابن أبي حاتم بأسناد ضعيف (١) وأغرب الزجاج في معانيه فحرم بأن سبب نزولها ما روى عن الحسن ، لكن ما في الصحيح أصح والله أعلم . واتفقت الروايات على أن الحس كانوا لا يفعلون ذلك بخلاف غيرهم ، وعكس ذلك مجاهد فقال « كان المشركون إذا أحرم الرجل منهم ثقب كوة في ظهر بيته فدخل منها ، فجاء رسول الله ﷺ ذات يوم ومعه رجل من المشركين فدخل من الباب ، وذهب المشرك ليدخل من الكوة فقال له رسول الله ﷺ : ما شأنك ؟ فقال : إني أحسى ، فقال : وأنا أحسى ، فزلت ، أخرجه الطبري

١٩ - باب السفر قطعة من العذاب

١٨٠٤ - حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « السفر قطعة من العذاب : يمنع أحدكم طعامه وشرابه ونومه . فإذا قضي نهمته فليصجل إلى أهله »

[الحديث ١٨٠٤ - طريقه في : ٣٠٠١ ، ٥٤٢٩]

قوله (باب السفر قطعة من العذاب) قال ابن المنير : أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة في أواخر أبواب الحج والعمرة أن الإقامة في الأهل أفضل من المجاهدة انتهى ، وفيه نظر لا يخفى ، لكن يحتمل أن يكون المصنف أشار بإيراده في الحج إلى حديث عائشة بلفظ « إذا قضي أحدكم حجه فليصجل إلى أهله » وسيأتي بيان من أخرجه . قوله (عن

سمى) كذا لاكثر الرواة عن مالك ، وكذا هو في الموطأ ، وصرح يحيى بن يحيى النيسابوري عن مالك بتحديث سمي له به ، وشذ خالد بن مخلد عن مالك فقال « عن سهيل ، يدل سمي أخرجه ابن عدي ، وذكر الدارقطني أن ابن الماجشون رواه عن مالك عن سهيل أيضا فتابع خالد بن مخلد ، لكن قال الدارقطني : ان أبا علقمة القروي تفرد به عن ابن الماجشون وأنه وهم فيه ، ورواه الطبراني عن أحمد عن بشير الطيالسي عن محمد بن جعفر الوركاني عن مالك عن سهيل ، وخالفه موسى بن هرون فرواه عن الوركاني عن مالك عن سمي ، قال الدارقطني حدثنا به دعلج عن موسى ، قال : والوهم في هذ من الطبراني أو من شيخه ، وسمي هو المحفوظ في رواية مالك قاله ابن عدي ، وأخرجه الدارقطني وغيرهما ولم يروه عن سمي غير مالك قاله ابن عبد البر ، ثم أسند عن عبد الملك بن الماجشون قال قال مالك : ما لأهل العراق يسألونني عن حديث « السفر قطعة من العذاب » ؟ فقليل له لم يروه عن سمي أحد غيرك ، فقال : لو عرفت ما حدثت به ، وكان مالك ربما أرسله لذلك ، ورواه عتيق بن يعقوب عن مالك عن أبي النضر عن أبي صالح ، ووهم فيه أيضا علي مالك أخرجه الطبراني والدارقطني ، ورواه رواد بن الجراح عن مالك فزاد فيه اسنادا آخر فقال عن ربيعة عن القاسم عن عائشة ، وعن سمي باسناده فذكره ، قال الدارقطني أخطأ فيه رواد بن الجراح ، وأخرجه ابن عبد البر من طريق أبي مصعب عن عبد العزيز الدراوردي عن سهيل عن أبيه ، وهذا يدل على أن له في حديث سهيل أصلا وأن سميا لم ينفرد به ، وقد أخرجه أحمد في مسنده من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن عدي من طريق جهان عن أبي هريرة أيضا فلم ينفرد به أبو صالح ، وأخرجه الدارقطني والحاكم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة باسناد جيد فلم ينفرد به أبو هريرة ، بل في الباب عن ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد وجابر عند ابن عدي بأسانيد ضعيفة . قوله (السفر قطعة من العذاب) أي جزء منه ، والمراد بالعذاب الألم الناشئ عن المشقة لما يحصل في الركوب والمشى من ترك المألوف . قوله (يمنع أحكم) كانه فصله عما قبله بيانا لذلك بطريق الاستئناف كالجواب لمن قال كان كذلك فقال : يمنع أحكم نومه الخ أي وجه التشبيه الاشتغال على المشقة ، وقد ورد التعليل في رواية سعيد المقبري ولفظه « السفر قطعة من العذاب ، لان الرجل يشتغل فيه عن صلاته وصيامه ، فذكر الحديث ، والمراد بالمنع في الأشياء المذكورة منع كمالها لا أصلها ، وقد وقع عند الطبراني بلفظ « لا يهتأ أحكم بنومه ولا طعامه ولا شرا به » ، وفي حديث ابن عمر عند ابن عدي « وانه ليس له دواء إلا سرعة السير » ، قوله (نهمة) بفتح النون وسكون الهاء أي حاجته من وجهه أي من مقصده وبيانه في حديث ابن عدي بلفظ « اذا قضى أحكم وطره من سفره » ، وفي رواية رواد بن الجراح « فاذا فرغ أحكم من حاجته » ، قوله (فليعجل الى أهله) في رواية عتيق وسعيد المقبري « فليعجل الرجوع الى أهله » ، وفي رواية أبي مصعب « فليعجل السكره الى أهله » ، وفي حديث عائشة « فليعجل الرحلة الى أهله » ، فانه أعظم لاجره ، قال ابن عبد البر : زاد فيه بعض الضعفاء عن مالك « وليتخذ لأهله هدية وان لم يجد الاحجرا » ، يعني حجر الزناد ، قال : وهي زيادة منكرة ، وفي الحديث كراهة التغرب عن الأهل لغير حاجة ، واستحباب استعجال الرجوع ولا سيما من يخشى عليهم الضيعة بالغيبة ، ولما في الإقامة في الأهل من الراحة المعينة على صلاح الدين والدنيا ، ولما في الإقامة من تحصيل الجماعات والقوة على العبادة . قال ابن بطال : ولا تعارض بين هذا الحديث وحديث ابن عمر مرفوعا « سافروا تصحوا » ، فانه لا يلزم من الصحة بالسفر لما فيه من الرياضة أن لا يكون قطعة من العذاب لما فيه من المشقة ، فصار كالدواء المر المعقب للصحة وان كان في تناوله الكراهة ، واستنبط منه الخطابي تغريب الزاني لأنه

قد أمر بتعذيبه - والسفر من جملة العذاب - ولا يخفى ما فيه . (لطيفة) : سئل إمام الحرمين حين جلس ووضع أبيه : لم كان السفر قطعة من العذاب ؟ فأجاب على الفور : لأن فيه فراق الاحباب

٢٠ - باب المسافر إذا جدَّ به السيرُ يُعجلُ إلى أهله

١٨٠٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِطَرِيقِ مَكَّةَ ، فَبَلَغَهُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ شِدَّةُ وَجَعٍ ، فَأَسْرَعَ السَّيْرَ ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّفَقِ نَزَلَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْمُعْتَمَةَ - جَمَعَ بَيْنَهُمَا - ثُمَّ قَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا »

قوله (باب المسافر إذا جد به السير ويعجل الى أهله) أى ماذا يصنع ؟ كذا ثبتت الواو في رواية الكشميني وهي رواية النسفي ، وأورد المصنف فيه قصة ابن عمر حين بلغه عن صفية شدة الوجع فأسرع السير ، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب تقصير الصلاة ، وسيأتى من هذا الوجه في أبواب الجهاد ، وبالله التوفيق

(خاتمة) : اشتملت أبواب العمرة وما في آخرها من آداب الرجوع من السفر من الاحاديث المرفوعة على أربعين حديثاً ، المعلق منها أربعة والبقية موصولة المكرر منها فيها وفيما مضى أحد وعشرون حديثاً وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في الاعتماد قبل الحج ، وحديث البراء فيه ، وحديث عائشة « العمرة على قدر النصب » ، وحديث ابن عباس في إرداف اثنين . وفيه من الموقوفات خمسة آثار منها ثلاثة موصولة في ضمن حديث البراء . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

ثم الجزء الثالث

ويليه إن شاء الله الجزء الرابع ، وأوله (كتاب المحصر وجزاء الصيد)

تنبيه واعتذار

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله . أما بعد فلقد يسر الله وله الحمد والمنة إكمال مقابلة المجلد الأول والثاني من هذا الكتاب على قطعة من نسخة خطية في مكتبة شيخنا الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله ، وعلى النسخة المطبوعة في بولاق من هذا الكتاب وهي المشهورة بالأميرية كما سبق التنبيه على ذلك في المجلد الأول ، وكتبنا على المجلدين المذكورين ما تيسر من التعليقات والتنبيهات المفيدة ، وصححنا ما أمكن تصحيحه من الأخطاء ، ثم شرعنا في المجلد الثالث من هذا الكتاب مقابلة وتصحيحا وتعليقا كما تقدم حتى انتهينا إلى آخر الجناز ، فأنتهت القطعة الخطية المشار إليها وهي التي يشار إليها في الطبعة الجديدة بمخطوطة الرياض ، ثم استمر التصحيح والمقابلة على طبعة بولاق ، وعلى نسخة خطية استحصلنا عليها من أخينا أحمد بن محمد القاصر من مكتبته المحفوظة في ضمد من قرى جيزان ، حتى انتهينا إلى كتاب الحج . ثم رأينا بعد ذلك أن الاستمرار في التصحيح والمقابلة والتعليق على الطريقة المتقدمة يشق علينا كثيرا ، ويحول بيننا وبين أعمال هامة ، تتعلق بالمصالح العامة ، ولا سيما بعد إسناد أمر رئاسة الجامعة الإسلامية بالمدينة إلينا بالنيابة عن سماحة شيخنا العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، وقيامنا بالتدريس في المسجد النبوي على صاحبه أفضل الصلاة والتسليم ، وظهر لنا أننا إن استمررنا على ما تقدم من التصحيح والمقابلة والتعليق وعينا لذلك أوقاتا واسعة تليق بعظمة الكتاب وطوله تعطل عنا مصالح كثيرة ، وإن عينا له أوقاتا لا تكفي تأخر الكتاب وطالت مدة طبعه ، والقراء والمساهمون في حاجة إلى إنجاز طبعه ، فلذلك رأينا الإمساك عن المقابلة والتصحيح والتعليق ، وأن يكمل طبع المجلد الثالث وما بعده من الأجزاء على طبعة بولاق لتكونها أصح الطبعات وأقلها أخطاء ، وأوصينا القائم بطبع الكتاب وهو أخونا ومحبوبنا في الله الشيخ العلامة محب الدين الخطيب أن يجتهد في إنجاز الكتاب وتصحيح ما أمكن تصحيحه وتعليق ما تيسر له تعليقه من الفوائد والتنبيهات ، لأنه وفقه الله ممن له اليد الطولى في هذا الشأن ، وكتبه وتعليقاته المفيدة معلومة للقراء ، وأسأل الله أن يعينه على إكماله على ما يرام وأن يضاعف لنا وله ولكل من ساعد في تصحيح هذا الكتاب وإبرازه للقراء الأجر ، وأن ينفع به المسلمين ، إنه جواد كريم . وإن من أعظم ميزات هذه الطبعة ما يسر الله لها من التصحيح والتعليق والتنبيه على مواضع الأحاديث المكررة ، فالحمد لله على ذلك كله أولا وأخرا . وإني لأشكر شكرا كثيرا جميع الإخوان الذين ساعدوني في مقابلة وتصحيح ماضي من هذا الكتاب ، وأسأل الله أن يجزيهم عن ذلك خيرا ، وأن يمنحهم العلم النافع والعمل الصالح والمزيد من كل خير . وإني لأعتذر إلى القراء والمساهمين عما حصل من الإمساك عن المقابلة والتصحيح والتعليق على بقية المجلد الثالث وما بعده بالأعذار التي أسلفت ذكرها ، وأرجو أن يعذروني ، وأسأل الله لي ولهم صلاح النية والعمل ، والتوفيق لكل خير ، إنه سميع قريب ، والحمد لله على كل حال ، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

حرر في ١٧ / ٧ / ١٣٨١ هـ

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

فهرس

الجزء الثالث من فتح الباري

(١٩ - كتاب التهجد)

رقم ١١٢٠ - ١١٨٧

صفحة الباب

الضجعة على الشق الأيمن بعد ركعتي الفجر	٢٣	٤٣
من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع	٢٤	٤٣
ما جاء في التطوع مشى مشى	٢٥	٤٨
الحديث بعد ركعتي الفجر	٢٦	٤٤
نعاهد ركعتي الفجر ومن سهاها تطوعا	٢٧	٤٥
ما يقرأ في ركعتي الفجر	٢٨	٤٥
التطوع بعد المكتوبة	٢٩	٥٠
من لم يتطوع بعد المكتوبة	٣٠	٥١
صلاة الضحى في السفر	٣١	٥١
من لم يصل الضحى ورآه واسما	٣٢	٥٥
صلاة الضحى في الحضر	٣٣	٥٦
الركعتان قبل الظهر	٣٤	٥٨
الصلاة قبل المغرب	٣٥	٥٩
صلاة النوافل جماعة	٣٦	٦٠
التطوع في البيت	٣٧	٦٢

(٢٠ - كتاب فضل الصلاة)

في مسجد مكة والمدينة

رقم ١١٨٨ - ١١٩٧

فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة	١	٦٣
مسجد قباء	٢	٦٨
من أتى مسجد قباء كل سبت	٣	٦٩
إتيان مسجد قباء ما شيا وراكبا	٤	٦٩
فضل ما بين القبر والمنبر	٥	٧٠
مسجد بيت المقدس	٦	٧٠

(٢١ - كتاب العمل في الصلاة)

رقم ١١٩٨ - ١٢٢٣

استماعة اليد في الصلاة

صفحة الباب

التهجد بالليل	١	٣
فضل قيام الليل	٢	٦
طول السجود في قيام الليل	٣	٧
ترك القيام للمريض	٤	٨
تحريضه ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب	٥	٩
قيام النبي ﷺ بالليل حتى ترم قدماه	٦	١٤
من نام عند السحر	٧	١٦
من تسحر فلم ينام حتى صلى الصبح	٨	١٨
طول القيام في صلاة الليل	٩	١٩
كيف كان صلاته ﷺ وكما كان يصلي من الليل	١٠	٢٠
قيامه ﷺ بالليل ونومه ، وما نسخ من قيام الليل	١١	٢١
عقد الشيطان على قافية الرأس اذا لم يصل بالليل	١٢	٢٤
اذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه	١٣	٢٨
الدعاء والصلاة من آخر الليل	١٤	٢٩
من نام أول الليل وأحيا آخره	١٥	٣٢
قيامه ﷺ بالليل في رمضان وغيره	١٦	٣٣
فضل الطهور بالليل والنهار ، وفضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار	١٧	٣٣
ما يكره من التشديد في العبادة	١٨	٣٦
ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه	١٩	٣٧
حديث : إن لنفسك حقا . . فصم وأفطر	٢٠	٣٨
فضل من تعار من الليل فصلى	٢١	٣٩
المداومة على ركعتي الفجر	٢٢	٤٢

[illegible]

صفحة الباب	باب	صفحة الباب	باب
١٨٦ ٥٣	من صفصفين أو ثلاثة على الجنازة خلف الإحاطة	١٤١ ٢٦	إذا لم يوجد إلا ثوب واحد
١٨٦ ٥٤	الصفوف على الجنازة	١٤٢ ٢٧	إذا لم يجد كفنا إلا ما يوارى رأسه أو
١٨٩ ٥٥	صفوف الصبيان مع الرجال على الجنازة		قدميه غطى رأسه
١٨٩ ٥٦	سنة الصلاة على الجنازة	١٤٣ ٢٨	من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ فلم
١٩٢ ٥٧	فضل اتباع الجنازة		ينكر عليه
١٩٦ ٥٨	من انتظر حتى تدفن	١٤٤ ٢٩	اتباع النساء الجنازة
١٩٨ ٥٩	صلاة الصبيان مع الناس على الجنازة	١٤٥ ٣٠	إحدااد المرأة على غير زوجها
١٩٨ ٦٠	الصلاة على الجنازة بالمصلي والمسجد	١٤٨ ٣١	زيارة القبور
٢٠٠ ٦١	ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور	١٥٠ ٣٢	قوله ﷺ يعذب الميت ببخض بكاؤه عليه
٢٠١ ٦٢	الصلاة على النفساء إذا ماتت في نقاسها	١٦٠ ٣٣	ما يكره من النياحة على الميت
٢٠١ ٦٣	أين يقوم من المرأة والرجل	١٦٣ ٣٤	حديث جابر في استشهاد أبيه يوم أحد
٢٠٢ ٦٤	التكبير على الجنازة أربعا	١٦٣ ٣٥	ليس منا من شق الجيوب
٢٠٣ ٦٥	قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة	١٦٤ ٣٦	رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة
٢٠٤ ٦٦	الصلاة على القبر بعد ما يدفن	١٦٥ ٣٧	ما ينهى عن الخلق عند المصيبة
٢٠٥ ٦٧	الميت يسمع خفق النعال	١٦٦ ٣٨	ليس منا من ضرب الحدود
٢٠٦ ٦٨	من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها	١٦٦ ٣٩	ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة
٢٠٧ ٦٩	الدفن بالليل	١٦٦ ٤٠	من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن
٢٠٨ ٧٠	بناء المسجد على القبر	١٦٩ ٤١	من لم يظهر حزنه عند المصيبة
٢٠٨ ٧١	من يدخل قبر المرأة	١٧١ ٤٢	الصبر عند الصدمة الأولى
٢٠٩ ٧٢	الصلاة على الشهيد	١٧٢ ٤٣	قول النبي ﷺ «إنا بك لمحزونون»
٢١١ ٧٣	دفن الرجلين والثلاثة في قبر	١٧٥ ٤٤	البكاء عند المريض
٢١٢ ٧٤	من لم ير غسل الشهداء	١٧٦ ٤٥	ما ينهى من النوح والبكاء والزجر عن ذلك
٢١٢ ٧٥	من يقدم في اللحد	١٧٧ ٤٦	القيام للجنازة
٢١٣ ٧٦	الإذخر والحشيش في القبر	١٧٨ ٤٧	متى يقعد إذا قام للجنازة
٢١٤ ٧٧	هل يخرج الميت من القبر واللحد لعله	١٧٨ ٤٨	من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب
٢١٧ ٧٨	اللحد والشق في القبر		الرجال ، فإن قعد أمر بالقيام
٢١٨ ٧٩	إذا أسلم الصبي فأتاه هل يصلى عليه ، وهل	١٧٩ ٤٩	من قام لجنازة يهودي
	يعرض على الصبي الإسلام	١٨١ ٥٠	حمل الرجال الجنازة دون النساء
٢٢٢ ٨٠	إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله	١٨٢ ٥١	السرعة بالجنازة
٢٢٢ ٨١	الجريد على القبر	١٨٤ ٥٢	قول الميت وهو على الجنازة قدموني

صفحة الباب		صفحة الباب
٢٢٥ ٨٢	موصلة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله	٢٨٢ ١٠
٢٢٦ ٨٣	ما جاء في قاتل النفس	٢٨٤ ١١
٢٢٨ ٨٤	ما يكره من الصلاة على المنافقين ، والاستغفار للشركين	٢٨٨ ١٢
٢٢٨ ٨٥	ثناء الناس على الميت	٢٨٨ ١٣
٢٣١ ٨٦	ما جاء في عذاب القبر	٢٩٠ ١٤
٢٤١ ٨٧	التعوذ من عذاب القبر	٢٩١ ١٥
٢٤٢ ٨٨	عذاب القبر من الغيبة والبول	٢٩٢ ١٦
٢٤٣ ٨٩	الميت يعرض عليه مقعدة بالغداة والعشي	٢٩٣ ١٧
٢٤٤ ٩٠	كلام الميت على الجنائز	٢٩٤ ١٨
٢٤٤ ٩١	ما قيل في أولاد المسلمين	٢٩٨ ١٩
٢٤٥ ٩٢	ما قيل في أولاد المشركين	٢٩٩ ٢٠
٢٥١ ٩٣	حديث رؤيا النبي ﷺ إبراهيم وحوله أولاد الناس	٢٩٩ ٢١
٢٥٢ ٩٤	موت يوم الاثنين	٣٠١ ٢٢
٢٥٤ ٩٥	موت الفجاءة ، البغته	٣٠١ ٢٣
٢٥٥ ٩٦	ما جاء في قبره ﷺ وأبي بكر وعمر	٣٠١ ٢٤
٢٥٨ ٩٧	ما ينهى من سب الأموات	٣٠٢ ٢٥
٢٥٩ ٩٨	ذكر شرار الموتي	
	(٢٤ - كتاب الزكاة)	
	رقم ١٢٩٥ - ١٥١٢	
٢٦ ١	وجوب الزكاة	٣٠٤ ٢٧
٢٦٧ ٣	البيعة على إيتاء الزكاة	٣٠٥ ٢٨
٢٦٧ ٣	لثم مانع الزكاة	٣٠٧ ٢٩
٢٧١ ٤	ما أدى زكاته فليس بسكنز	٣٠٧ ٣٠
٢٧٦ ٥	انفاق المال في حقه	٣٠٩ ٣١
٢٧٧ ٦	الرياء في الصدقة	٣١٠ ٣٢
٢٧٧ ٧	لا يقبل الله صدقة من غلول	٣١١ ٣٣
٢٧٧ ٨	الصدقة من كسب طيب	٣١٤ ٣٤
٢٨١ ٩	الصدقة قبل الرد	٣١٥ ٣٥
		بالسوية
		زكاة الابل
		٣١٦ ٣٦
		٢٨٢ ١٠
		٢٨٤ ١١
		٢٨٨ ١٢
		٢٨٨ ١٣
		٢٩٠ ١٤
		٢٩١ ١٥
		٢٩٢ ١٦
		٢٩٣ ١٧
		٢٩٤ ١٨
		٢٩٨ ١٩
		٢٩٩ ٢٠
		٢٩٩ ٢١
		٣٠١ ٢٢
		٣٠١ ٢٣
		٣٠٢ ٢٤
		٣٠٢ ٢٥
		٣٠٣ ٢٦
		٣٠٤ ٢٧
		٣٠٥ ٢٨
		٣٠٧ ٢٩
		٣٠٧ ٣٠
		٣٠٩ ٣١
		٣١٠ ٣٢
		٣١١ ٣٣
		٣١٤ ٣٤
		٣١٥ ٣٥
		٣١٦ ٣٦

صفحة الباب	باب	صفحة الباب
٢١٦ ٣٧	من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليس عنده	٢١٦ ٣٧
٢١٧ ٣٨	زكاة الغنم	٢١٧ ٣٨
٢٢١ ٣٩	لا تؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا ما شاء المصدق	٢٢١ ٣٩
٢٢١ ٤٠	أخذ العناق في الصدقة	٢٢١ ٤٠
٢٢٢ ٤١	لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة	٢٢٢ ٤١
٢٢٢ ٤٢	ليس فيما دون خمس ذود صدقة	٢٢٢ ٤٢
٢٢٣ ٤٣	زكاة البقر	٢٢٣ ٤٣
٢٢٥ ٤٤	الزكاة على الأقارب	٢٢٥ ٤٤
٢٢٦ ٤٥	ليس على المسلم في فرسه صدقة	٢٢٦ ٤٥
٢٢٧ ٤٦	ليس على المسلم في عبده صدقة	٢٢٧ ٤٦
٢٢٧ ٤٧	الصدقة على اليتامى	٢٢٧ ٤٧
٢٢٨ ٤٨	الزكاة على الزوج واليتامى في الحجر	٢٢٨ ٤٨
٢٣١ ٤٩	(وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله)	٢٣١ ٤٩
٢٣٥ ٥٠	الاستغفار عن المسألة	٢٣٥ ٥٠
٢٣٧ ٥١	من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس	٢٣٧ ٥١
٢٣٨ ٥٢	من سأل الناس تكثراً	٢٣٨ ٥٢
٢٤٠ ٥٣	(لا يسألون الناس إلحافاً)	٢٤٠ ٥٣
٢٤٣ ٥٤	خرص التمر	٢٤٣ ٥٤
٢٤٧ ٥٥	العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري	٢٤٧ ٥٥
٢٥٠ ٥٦	ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة	٢٥٠ ٥٦
٢٥٠ ٥٧	أخذ صدقة التمر عند صرام النخل	٢٥٠ ٥٧
٢٥١ ٥٨	من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه	٢٥١ ٥٨
٢٥٢ ٥٩	هل يشتري صدقة	٢٥٢ ٥٩
٢٥٤ ٦٠	ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ	٢٥٤ ٦٠
٢٥٥ ٦١	الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ	٢٥٥ ٦١
٢٥٦ ٦٢	إذا تحولت الصدقة	٢٥٦ ٦٢
٢٥٧ ٦٣	أخذ الصدقة من الأغنياء وتورد في الفقراء	٢٥٧ ٦٣
٢٦١ ٦٤	حيث كانوا صلاة الإمام ودعاؤه لصاحب الصدقة	٢٦١ ٦٤
٢٦٢ ٦٥	ما يستخرج من البحر	٢٦٢ ٦٥
٢٦٣ ٦٦	في الركاز الخمس	٢٦٣ ٦٦
٢٦٥ ٦٧	(والعاملين عليها)	٢٦٥ ٦٧
٢٦٦ ٦٨	استعمال إبل الصدقة وألبانها لا بناء السبيل	٢٦٦ ٦٨
٢٦٦ ٦٩	وسم الإمام إبل الصدقة بيده	٢٦٦ ٦٩
٢٦٧ ٧٠	فرض صدقة الفطر	٢٦٧ ٧٠
٢٦٩ ٧١	صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين	٢٦٩ ٧١
٢٧١ ٧٢	صدقة الفطر صاع من شعير	٢٧١ ٧٢
٢٧١ ٧٣	صدقة الفطر صاعاً من طعام	٢٧١ ٧٣
٢٧١ ٧٤	صدقة الفطر صاعاً من تمر	٢٧١ ٧٤
٢٧٢ ٧٥	صاع من زبيب	٢٧٢ ٧٥
٢٧٥ ٧٦	الصدقة قبل العيد	٢٧٥ ٧٦
٢٧٥ ٧٧	صدقة الفطر على الحر والمملوك	٢٧٥ ٧٧
٢٧٧ ٧٨	صدقة الفطر على الصغير والكبير	٢٧٧ ٧٨
	(٢٥ - كتاب الحج)	
	رقم ١٥١٢ - ١٧٧٢	
٢٧٨ ١	وجوب الحج وفضله	٢٧٨ ١
٢٧٩ ٢	(يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق)	٢٧٩ ٢
٢٨٠ ٣	الحج على الرجل	٢٨٠ ٣
٢٨١ ٤	فضل الحج المبرور	٢٨١ ٤
٢٨٢ ٥	فرض مواقيت الحج والعمرة	٢٨٢ ٥
٢٨٢ ٦	(وتزودوا فإن خير الزاد التقوى)	٢٨٢ ٦
٢٨٤ ٧	مهل أهل مكة للحج والعمرة	٢٨٤ ٧
٢٨٧ ٨	مبقات أهل المدينة ، ولا يهلوا قبل ذى الحليفة	٢٨٧ ٨
٢٨٧ ٩	مهل أهل الشام	٢٨٧ ٩
٢٨٨ ١٠	مهل أهل نجد	٢٨٨ ١٠

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٤٣٦	٤١	٣٨٨	١١
٤٣٨	٤٢	٣٨٨	١٢
٤٤٩	٤٣	٣٨٩	١٣
٤٥٠	٤٤	٣٩١	١٤
٤٥٢	٤٥	٣٩١	١٥
٤٥٤	٤٦	٣٩٢	١٦
٤٥٤	٤٧	٣٩٣	١٧
٤٥٦	٤٨	٣٩٥	١٨
٤٦٠	٤٩	٤٠٠	١٩
٤٦٢	٥٠	٤٠٠	٢٠
٤٦٣	٥١	٤٠١	٢١
		٤٠٤	٢٢
٤٦٧	٥١	٤٠٥	٢٣
٤٦٧	٥٣	٤٠٧	٢٤
٤٦٨	٥٤	٤٠٨	٢٥
٤٦٩	٥٥	٤٠٨	٢٦
٤٧٠	٥٦	٤١١	٢٧
٤٧٠	٥٧	٤١٢	٢٨
٤٧٢	٥٨	٤١٢	٢٩
٤٧٣	٥٩	٤١٤	٣٠
٤٧٥	٦٠	٤١٥	٣١
٤٧٦	٦١	٤١٦	٣٢
٤٧٦	٦٢	٤١٩	٣٣
٤٧٧	٦٣	٤٢١	٣٤
		٤٣٢	٣٥
٤٧٩	٦٤	٤٣٢	٣٦
٤٨٢	٦٥	٤٣٣	٣٧
٤٨٣	٦٦	٤٣٥	٣٨
		٤٣٦	٣٩
٤٨٣	٦٧	٤٣٦	٤٠

صفحة الباب	باب	صفحة الباب	باب
٤٨٤ ٦٨	إذا وقف في الطواف	٥٢٣ ٩٥	الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة
٤٨٤ ٦٩	صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين	٥٢٣ ٩٦	من جمع بينهما ولم يتطوع
٤٨٥ ٧٠	من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة ويرجع بعد الطواف الأول	٥٢٤ ٩٧	من أذن وأقام لكل واحدة منها
٤٨٦ ٧١	من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد	٥٢٦ ٩٨	من قدم ضعة أهله بليل فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم إذا غاب القمر
٤٨٧ ٧٢	من صلى ركعتي الطواف خلف المقام	٥٣٠ ٩٩	متى يصلي الفجر بجمع
٤٨٨ ٧٣	الطواف بعد الصبح والعصر	٥٣١ ١٠٠	متى يدفع من جمع
٤٩٠ ٧٤	المريض يطوف راكبا	٥٣٢ ١٠١	التلبية والتكبير غداة النحر حين يرمى الجمرة، والارتداد في السير
٤٩٠ ٧٥	سقاية الحاج	٥٣٣ ١٠٢	فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى
٤٩٢ ٧٦	ما جاء في زمزم	٥٣٥ ١٠٣	ركوب البدن
٤٩٣ ٧٧	طواف القارن	٥٣٩ ١٠٤	من ساق البدن معه
٤٩٦ ٧٨	الطواف على وضوء	٥٤١ ١٠٥	من اشترى الهدى من الطريق
٤٩٧ ٧٩	وجوب الصفا والمروة، وجعل من شعائر الله	٥٤٢ ١٠٦	من أشعر وقله بذى الحليفة ثم أحرم
٥٠١ ٨٠	ما جاء في السعي بين الصفا والمروة	٥٤٣ ١٠٧	قتل القلائد للبدن والبقر
٥٠٣ ٨١	تقضى الحائض المناسك كلها إلا للطواف بالبيت	٥٤٤ ١٠٨	إشعار البدن
٥٠٦ ٨٢	الاهلال من البطحاء وغيرها للمكي وللحاج إذا خرج إلى منى	٥٤٥ ١٠٩	من قلد القلائد بيده
٥٠٧ ٨٣	أين يصلى الظهر يوم التروية	٥٤٧ ١١٠	تقليد الغنم
٥٠٩ ٨٤	الصلاة بمنى	٥٤٨ ١١١	القلائد من العهن
٥١٠ ٨٥	صوم يوم عرفة	٥٤٨ ١١٢	تقليد النعل
٥١٠ ٨٦	التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة	٥٤٩ ١١٣	الجلال للبدن
٥١١ ٨٧	التهجير بالرواح يوم عرفة	٥٥٠ ١١٤	من اشترى هديه من الطريق وقلدها
٥١٢ ٨٨	الوقوف على الدابة بعرفة	٥٥١ ١١٥	ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمر من
٥١٣ ٨٩	الجمع بين الصلاتين بعرفة	٥٥٢ ١١٦	النحر في منحر النبي ﷺ بمنى
٥١٤ ٩٠	قصر الخطبة بعرفة	٥٥٣ ١١٧	من نحر بيده
٥١٥ ٩١	الوقوف بعرفة	٥٥٣ ١١٨	نحر الأبل مقبضة
٥١٨ ٩٢	السير إذا دفع من عرفة	٥٥٤ ١١٩	نحر البدن قائمة
٥١٩ ٩٣	النزول بين عرفة وجمع	٥٥٥ ١٢٠	لا يعطى الجزار من الهدى شيئا
٥٢٢ ٩٤	أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاضة وإشارته إليهم بالسوط	٥٥٦ ١٢١	يتصدق بمولود الهدى
		٥٥٧ ١٢٢	يتصدق بجلال البدن

صفحة الباب	الفهرس	صفحة الباب
١٤٨ ٥٩١	(وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بي شيئا)	١٢٣ ٥٥٧
١٤٩ ٥٩٢	ما يأكل من البدن وما يتصدق به	١٢٤ ٥٥٧
١٥٠ ٥٩٣	الذبح قبل الحلق	١٢٥ ٥٥٩
١٥١ ٥٩٥	من لبس رأسه عند الاحرام وحلق الحلق والتقصير عند الاحلال	١٢٦ ٥٦٠
(٢٦ - كتاب العمرة)	تقصير المتمتع بعد العمرة	١٢٧ ٥٦١
رقم ١٧٣٣ - ١٨٠٥	الزيارة يوم النحر	١٢٨ ٥٦٧
وجوب العمرة وفضلها	إذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح	١٢٩ ٥٦٧
١ ٥٩٧	فاسيا أو جاهلا	١٣٠ ٥٦٨
٢ ٥٩٨	الفتيا على الدابة عند الجمرة	١٣١ ٥٦٩
٣ ٥٩٩	الخطبة أيام منى	١٣٢ ٥٧٣
٤ ٦٠٣	هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة	١٣٣ ٥٧٨
٥ ٦٠٥	ليالى منى	
٦ ٦٠٦	رمى الجمار	١٣٤ ٥٧٩
٧ ٦٠٩	رمى الجمار من بطن الوادي	١٣٥ ٥٨٠
٨ ٦١٠	رمى الجمار بسبع حصيات	١٣٦ ٥٨٠
المعتمر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل	من رمى جمره العقبة فجعل البيت عن يساره	١٣٧ ٥٨١
هل يجزئه من طواف الوداع	يكبر مع كل حصاة	١٣٨ ٥٨١
يفعل في العمرة ما يفعل في الحج	من رمى جمره العقبة ولم يقف	١٣٩ ٥٨٢
متى يحل المعتمر	إذا رمى الجمرتين يقوم ويسهل مستقبل القبلة	١٤٠ ٥٨٢
ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو	رفع اليدين عند الجمره الدنيا والوسطى	١٤١ ٥٨٣
استقبال الحاج القادمين والثلاثة على الدابة	الدعاء عند الجمرتين	١٤٢ ٥٨٤
القدوم بالغداة	الطيب بعد رمى الجمار والحلق قبل الافاضة	١٤٣ ٥٨٤
الدخول بالعشي	طواف الوداع	١٤٤ ٥٨٥
لا يطرق أهله إذا بلغ المدينة	إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت	١٤٥ ٥٨٦
من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة	من صلى العصر يوم النفر بالابطح	١٤٦ ٥٩٠
(وأوتوا البيوت من أبوابها)	المحصب	١٤٧ ٥٩١
السفر قطعة من العذاب		
المسافر إذا جد به السير يعجل إلى أهله		

تصويب

صفحة	سطر	خطاً	صواب	صفحة	سطر	خطاً	صواب
٣	٢٥	خالصاً	خالصاً له	٥٩	٢٧	الأول	الأصول
٧	٢٦	شرة	عشرة	٦١	٤	خريز	خزير
٩	٣٠	صلاة الليل	قيام الليل	٦١	٤	الدار رسول	الدار أن رسول
١٠	٤	أخبر	أخبرني	٦٦	٢٢	سليمان	سليمان
١٤	٢٧	عمداً	عملاً	٧٠	١٩	إلا معها	إلا ومعها
١٥	٥	عن علي بن مسعر عن علي بن الأقر	عن علي بن الأقر	٧٣	٢٧	لابي عمر وسعيد	لابي عمرو سعد
١٦	٢٣	إنما صارت	وإنما صارت	٧٦	١٠	الحاضرين	الحاضرين
٢٠	١٣	عبيد الله	عبيد الله بن موسى	٧٨	١٠	صومعة	صومعة
٢١	٢٢	بالليل ونومه	من نومه	٨٠	١٨	رض	عرض
٢١	٢٨	قال ابن عباس قال أبو عبد الله قال ابن عباس		٨٠	٢١	الين	العين
٢٣	٥	روى مسلم	وروى مسلم	٨١	١٢	وثمان	وثمانيا
٢٣	١٦	مجاهد أشد	مجاهد قال أشد	٨١	١٣	أراجع	أرجع
٢٤	١٠	يصل الليل	يصل بالليل	٨١	١٣	رجع	ترجع
٢٦	١	على الثلاثة	على الثلاث	٨١	٢٣	واحدة	واحد
٢٧	٢٢	ونحوه ذلك	ونحو ذلك	٨٦	١٤	وجوز التربص	وجواز التربص
٢٩	١٦	عن عباس	عن ابن عباس	١٠٥	١٨	بصريون	مصريون
٣٠	١٤	من الدليل	ومن الدليل	١٠٧	١١	كيب	كريب
٣٤	٩	ابن عمر	ابن عمرو	١١٣	١٨	نزول	نزل
٣٧	٢٤	أبو سلة مثله	أبو سلة بهذا مثله	١١٨	١٤	١٣٨٢	١٣٨١
٤٢	٢٥	خالف الليث	خالفه الليث	١٤٣	٨	٢٠٩٣ ، ٦٠٣٦	٢٠٩٣ ، ٥٨١٠ ، ٦٠٣٦
٤٣	٢٤	إذا صلى فان	إذا صلى سنة الفجر فان	١٨٠	٩	قلنا ذهبنا	د قلنا ذهبنا
٤٨	١٥	أرضني	أرضني به	١٩٣	١١	الوجه بلفظ الافراد	الوجه بلفظ الافراد
٤٩	٧	ركعتي	بركعتي	٢٠٥	٢٩	[الحديث ١٣٣٨ - طرفه	
٥٦	٢٧	ويوم	ونوم	٢٠٧	٢	[الحديث ١٣٣٩ - طرفه	
٥٧	٣	ابن جارود	ابن الجارود	٢١١	١٧	٣٧ -	٧٣ -
٥٨	١١	باب الركعتان	باب الركعتين	٢٥٥	٩	٦٩ -	٩٦ -
٥٨	١٤	كانت	وكانت	٢٨١	١٣	رب	رب
٥٩	١٨	أء بك	أعجبك				

صفحة	سطر	خطاً	صواب	صفحة	سطر	خطاً	صواب
٢٨١	٢٧	آية	آية	٤٠٥	٢٣	كانت	دكانت
٢٨١	١	٤١١٦	١٤١٦	٤٤١	٢٥	اليت	البيت
٣٠١	٢٢	تُدَيِّهها	تُدَيِّهها	٤٥٣	٥	سلامه	سلامة
٣١		٢١١	٢١١	٤٧٠	١٣	أصغ	أصغ
٣١١		٢١٢	٢١٢	٤٨٤	٢٤	لبوعه	لسبوعه
٣١١	٧	٢٤٨٧، ١٤٥٤	٢٤٨٧، ١٤٥٤	٤٨٥	٢٧ و ٢٥	يقرب	يقرب
٣٢١	١٦	بنت أم سلة	بنت أم سلة	٤٩٩	٩	الإيم	الإيم
٣٤١	٤	ميسره	ميسره	٥٠٦	٦	مَيْلٌ	مَيْلٌ
٣٦١	٢	البتر	البتر	٥٠٩	١٦	أخبرني	أخبرني
٣٦١	١٣	ان ابن ادريس	ان ابن ادريس	٥٤٥	٧	زباد	زباد
٣٦٠	١٦	في الخير	في الخير	٥٧٣	٢١	١٨٤١، ١٨١٢	١٨٤٣، ١٨٤١
٣٧١	٢٦	التخير	التخير	٦٠٠	١٥		[الحديث ١٧٨١ - أطرافه في: ١٨٤٤، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٣١٨٤، ٤٢٥١
٣٧٥	٥	نخرج	نخرج				
٣٨١	٢٨	الجهاد	الجهاد				
٣٨١	٢٦	١٦٢٩	١٥٢٩				
٤٠٥	١٥	بقين	بقين				
٤٠٥	١٩	يُحَلُّوا	يُحَلُّوا				